

تَحَايَا النَّجَاحِ ١٢ مَصَدِّقَاتُ ٢٤ مَالِ الْاَوْلِيَاءِ وَالاَكْفَاءِ ٣٧ مَصَدِّقَاتُ الْعَبْدِ ٤٢

مَالِ الْمَهْرِ ٤٧ مَالُ نَجَاحِ الرِّقِّ ٧٩ مَالُ نَجَاحِ الْكَافِرِ ٩٢ مَالُ الْقِيَمِ ٩٨ مَالُ الطَّلَاقِ ١٢٢

مَصَدِّقَاتُ ١٢٣ مَصَدِّقَاتُ قَبْلِ الدَّخْلِ ١٤٩ مَالُ الْكُنَانِ وَالطَّلَاقِ ١٥٢ مَالُ تَقْوِيَةِ الطَّلَاقِ ١٦١ مَصَدِّقَاتُ الْمُنْيَةِ ١٧١

مَالُ التَّعْلِيْقِ ١٨٣ مَالُ الطَّلَاقِ وَالْمَنْعِ ٢١٠ مَالُ الرَّجْعَةِ ٢١٥ مَصَدِّقَاتُ الْحُلِّ بِالمُطْلَاقَةِ ٢١٩ مَالُ الْاِيْلَاءِ ٢٢٢

مَالُ الْخُلْعِ ٢٢٩ مَالُ الظَّهَارِ ٢٤٥ مَالُ اللَّعَانِ ٢٥٧ مَالُ الْعَيْنِ وَغَيْرِهَا ٢٦٥ مَالُ الْعَدَّةِ ٢٦٨

مَصَدِّقَاتُ الْاِحْتِدَادِ ٢٨٣ مَالُ نِسْوَةِ النِّسْبِ ٢٨٧ مَالُ الْخُصَانَةِ ٢٩٤ مَالُ نِسْوَةِ الْاَعْمَانِ ٣٢٥ مَالُ الْعِدَّةِ ٣٣٥

مَالُ الْخُلْفِ بِالْدَّخْلِ ٣٤٩ مَالُ الْعَقْدِ فِي جَعْلٍ آخَرَ ٣٥١ مَالُ التَّدْيِيرِ ٣٥٦ مَالُ الْاِسْتِيْلَاءِ ٣٥٦ مَالُ الْمَهْرِ ٣٥٦

مَالُ الْاِيْمَانِ ٣٦٥ مَالُ الْيَمِينِ وَالزَّوْجِ وَالسَّكْنِ وَالْاِيْمَانِ وَغَيْرِهَا ٣٧٧ مَالُ الْيَمِينِ فِي الْاَكْلِ وَالشَّرْبِ وَاللَّبْسِ وَالْمَكَلِّ ٣٩٠

مَالُ الْيَمِينِ فِي الطَّلَاقِ وَالْعَنْا ٤٠٦ مَالُ الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ وَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ٤٠٨

مَالُ الْيَمِينِ فِي الضَّرِّ وَالْقَتْلِ وَغَيْرِهَا ٤٢١

الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاجي بشير الخا دام السعاه الشرفه
لستة ثمان وخمسة مائة
والف



مدد المستحق الحمد لله والمحمد الحمد لله من وقفه صبر مولانا صاحب المحرر الحسن بادل الجود والاحسان
مستور مصابه المقاصد بانوار الغنا به مفتح تعاقد المراسد بمقتضى الكفاية جامع محاسن العلم والعمل
حائز مجامع البر الاكمل الآو هو غناء دار السعادة الحاج شبر وقفه الخيرة المبركة والبر الكثير
من مولانا على كل شئ قدير حرم العصر المبرك سبحانه وتعالى
محمد امين المفسر باوقاف المحرمات
عونه



Süleyman
 Hacı Besir Ağa
 243

73F

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

كتاب النكاح

ذكره بعد العبادات لأنه اقرب اليها حتى كان الاشتغال به افضل من التخلي لنوافل العبادات وقد مر على الجهاد لاشتماله على المصالح الدينية والدنيوية وامر المناسب بهل واختلف في معناه لغة على أربعة اقوال فقبل مشترك بين الوطى والعقد وهو ظاهر ما في الصحاح فانه قال النكاح الوطى وقد يكون العقد نقول نكحنا ونكحت هي اي تزوجت وهي نكح في بني فلان اي ذات زوج والمراد بالمشترك اللفظي وقيل حقيقة في العقد المجاوز في الوطى ونسبه الاصوليون الى الشافعي في بحث متى امكن العمل بالحقيقة سقط المجاوز وقيل بالعكس وعليه مشايخنا صرحوا به كما في فتح القدير وجزم به في المغرب وذكر الاصوليون ان مشقة الاختلاف بيننا وبين الشافعي تظهر في حرمه موطوءة الات من الزنا اخذ من قوله تعالى ولا تكموا ما نكح اباؤكم من النساء لما كان حقيقة في العقد عنده لم تحرم موطوءته من الزنا ولما كان حقيقة في الوطى عندنا الشامل للوطى الحلال والحرام حرمت عندنا وحرمت معقودة الاب بغير وطي بالاولي ونفزع عتي اصلنا ما لو قال لامرأته ان نكحتك فانت طالق فانه للوطى فلو اباها ثم تزوجها لم يحنث ولا يرد عليها ما لو قال لاجنبية ذلك فانه للعقد لتعذر الوطى شرعا فكانت حقيقة مهجورة كما في الكشف وكذا لو قال ذلك لمن لا تحل له ابدان قال ان نكحتك فبعدي حرا تصرف الى النكاح الفاسد كما في المحيط وقيل حقيقة في الضم صرح به مشايخنا ايضا لكن قال في فتح القدير انه لا منافاه بين كلامهم لان الوطى من افراد الضم والموضوع للاعر حقيقة في كل من افراده كالانسان فهو من قبيل المشترك المعنوي الى اخر ما ذكره وهو مردود فان الوطى مغاير للضم وكذا قال في المغرب وقولهم النكاح الضم مجاز كاطلافة على العقد على العكس وما يدل على مغايرة القولين ان صاحب المحيط ذكر انه حقيقة في الضم الشامل للوطى والعقد باعتبار ضم الايجاب الى القبول فمن حقيقة في العقد ايض وعلى القول الثالث فيه وصح في المجتبي ما في المغرب ويرجى في غاية البيان الاول بان الاصل في الكلام الحقيقة وهو الضم والمشارك مشترك مستعمل في الموضوع الاصيل دون المجاز انتهى وهو عقلة عما في الاصول فان الاصح انه اذا اراد لفظ بين الاشتراك والمجاز اولى لانه ابلغ واغلب

والاشترار

والاشترار بخل بالمتفاهم ويحتاج الى قرينتين كما ذكره النسفي في شرح المنار وقال في التبايع انه الحق والمحقق الاستعمال في كل من هذه المعاني الثلاثة لكن الشأن في تعيين المعنى الحقيقي له واما معناه شرعا كما في فتح القدير حيث اطلق في الكنتات والسنة مجرد اعدن الغرايين فهو للوطى فقد يشاوي المعنى اللغوي والشرعي وكذا قال قاضي خان انه في اللغة والشرع حقيقة في الوطى مجاز في العقد واما ما ذكره المم وغيره من انه اسم لل عقد الخاص فهو حقيقة معناه في الاصطلاح الفقهاء ولذا قال في المجتبي انه في عرف الفقهاء العقد فقول من قال انه في الشرع اسم للعقد الخاص كما في التبيين محمول على ان المراد انه في عرف اهل الشرع وهم الفقهاء فلا مخالفة وسبب مشروعيته مع ان الاصل في النكاح الخطر وابطاحته للضرورة كما في الكشف تعلق بقا العالم به المقدر في العلم لا في علي الوجه الاكل والا فيمكن بقا النوع بالوطى الاعلى غير الوجه المشروع لكنه مستلزم للنظام والسفك وضياح الانساب بخلافه على الوجه المشروع وشرطه نوعان عام في تنفيذ كل تصرف داير بين النفع والضرب وخاص فالاول الاهلية بالعقل والبلوغ قال في فتح القدير وينبغي ان يتراد في الاولى لا في الزوج والزوجة ولا في متولي العقد فان تزويج الصغير والصغيرة حاييز وتوكيل الصبي الذي يعقل العقد ويقصده حاييز في البيع عندنا فصحة هنا اولى لانه مخصص صغير واما الحرية فشروط النفاذ بلا اذن احد انتهى وضم الزيلعي الحرية الى العقل والبلوغ في الشرط العام والتحقيق ان التميز شرط في متولي العقد لان انعقاد اصليا كان او لم يكن فلم تنعقد النكاح بمبا شرعية المجنون والصبي الذي لا يعقل واما البلوغ والحرية فشروط النفاذ في متولي العقد لنفسه لا لغيره فتوقف عقد الصبي العاقل والعبد على احرارة الولي والمولي واما المحلية فقال في فتح القدير ابرارها من الشروط العامة وتختلف بحسب الاشياء والاعكام لمحلية المبيع للبيع والانثى للنكاح انتهى والا في ان يقال ان محلته الانثى المحققة من بنات ادم وليست من المحرمات وذكر في العناية بحلة امراة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي فخرج الذكر لذكره والخني مطلقا والخنية للانثى وما كان من النساء محرما على التاميد كالحمار ولذا قال في التبيين من كتاب الخني لوزوجه ابوه او مولاه امراة او رجلا لا تخم بصحته حتي يتبين حاله انه رجل وامراة فاذا ظهر انه خلاف



ما خرج به يتبين ان العقد كان صحيحا ولا باطل لعدم مصادفة
 المحل وكذا اذا زوج الخنثي من خنثي اخرا لا يحكم بصحة النكاح حتي
 يظهر ان احدهما ذكر والاخر انثى وفي الفتية لا يجوز التزوج بجنينة
 واجازة الحسن البصري بشهود وذكر اهل الاصول ان النبي عجلت
 نكاح المحارم مجاز عن النبي فكان نسخا لعدم محله وصرح كثير من
 الفقهاء بعدم محلية المحارم للنكاح وحزم به في غاية البيان لكن
 يشكل عليه اسقاط ابي حنيفة الحد عن من وطئ محرمة بعد
 العقد عليها فانها اذا لم تكن محلا لم يبق شراة بالعقد والجواب
 انها لم تخرج عن المحلية للنكاح اصلا بل ليل حل تزوجها لم يكن
 محرما لها فابو حنيفة نظرا في هذا وهما نظرا في خروجها عن المحلية
 بالنسبة الى الوطئ وهو الظاهر فلذا قال في الخلاصة ان الفتوي
 علي قولهما وسيا في تمامه في محله انشا الله تعالى والثاني اعني
 الشرط الخاص لا انعقاد سماع اثنين بوصف خاص للايجاب
 والقبول زاد في المحيط وكون المرأة من المحلات وقد علمت ما فيه
 وركنه الايجاب والقبول حقيقة او حكما كاللفظ القاتل
 مقامهما من متولي الطرفين شرعا وحكمه خل استتاع كل واحد
 منهما بالآخر علي الوجه المأذون فيه شرعا وحرمة المصاهرة
 وملك كل واحد منهما بعض الاشياء علي الاخر كما سيورد عليك كذا في
 فتح القدير وقد ذكر احكامه في البدائع في فصل علي حدة فقات
 منهما حل الوطئ الا في الحيض والنفاس والاحرام وفي الظهار وقبل
 التكفين ووجوبه فضا مرة واحدة وديانة فيما زاد عليها وقيل
 يجب فضا ايم ومترما حل النظر والمس من راسها الي قدمها الا طامع
 ومنها ملك المتعة وهو اختصاص الزوج بمنافع بعضها وسائر
 اعضائها استمتاعا ومنها ملك الحبس والقيود وهي صيرورتها
 ممنوعة عن الخروج والبروز ومنها وجوب المهر عليها ومنها
 وجوب النفقة والكسوة ومنها حرمة المصاهرة ومنها الارث
 من الجانيين ومنها وجوب العدل بين النساء في حقوقهن ومنها
 وجوب طاعته عليها اذا دعاها الي الفراش ومنها ولاية تاديتها
 اذا لم تطعه فان نشرت ومنها استحباب معاشرتها بالمعروف
 وعليه حمل الامم في قوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وهو
 مستحب لها ايم والمعاشرة بالمعروف الاحسان قولاً وفعلًا وخلقا
 الي اخر ما في البدائع ومن احكامه ان لا يصح تعليقه بالشرط لكن
 قال في التتمة تزوج امرأة ان شئت او قال ان شازيد فابطل صاحب

المشقة مشيته في المجلس والنكاح جاز لان المشقة اذا بطلت في
 المجلس صار نكاحا بغير مشيته كما قالوا في السلم اذا بطل الخيار في
 المجلس جاز السلم ولو بين الزوج يقال تزوجت ان شئت ثم قبلت
 المراجعة من غير شرط ثم النكاح ولا يحتاج الي ابطال المشقة بعد ذلك
 قال تزوجتكم بالفرد وهم ان رضي فلان اليوم فان كان فلان حيا
 فقال قد رضيت جاز النكاح استخسانا وان كان غير حاضر لم يجز
 وليس هذا لقوله قد تزوجتكم ولفلان رضي هذا قول قد وجب
 وشرط خيار اليوم والاول يوجب وتعمل الايجاب بخاطرة ولو
 قال تزوجتكم اليوم علي ان كن المشقة اليوم الي الليل فالنكاح جاز
 والشرط باطل كشرط الخيار انتهى هكذا في البرازية لكن قال قتله
 لو قالت زوجت نفسي منك ان رضي الي لا يصح لانه علقه بالخطر
 انتهى وقياس ما تقدم من ان الاب ان كان حاضرا في المجلس رضي
 وفي البرازية خطبه بنت رجل لابنه فقال ابوها زوجها قبلك
 من فلان فكذبها بالابن فقال ان لم اكن زوجها من فلان فقد
 زوجها من ابنك وقيل اب الابن ثم علم كنه به انعقد لان التعليق
 بالموجب تحقيق انتهى وفي المجتبى زوجت نفسي منك بعد
 انقضاء عدتي فقيل لا يصح كالتعليق واصافته الي وقت لا يصح صفته
 فرض وواجب وسنة وحرارة الاحتراز عنه الابه لان ما يتوصل
 الي ترك الحرمان الابه يكون فرضا واما الثاني فبان وبه يحصل
 التوفيق بين قول من عبر بالافتراض وبين من عبر بالوجوب
 وكل من هذا بين القسمين مشروط بشرطين الاول ملك المهر
 والنفقة فليس من خافه اذا كان عاجزا عنهما اثبات تركه كما في
 البدائع الثاني عدم خوف الجور فان تعارض خوف الوقوع في
 الزنا او لم يتزوج وخوف الجور لو تزوج قدر الثاني فلا افتراض
 بل مكروه كما افاده في فتح القدير ولعله لان الجور معصية متعلقة
 بالعباد والمنع من الزنا من حقوق الله تعالى وحقوق العبد
 مقدم عند التعارض لاحتياجه وعني المولي تعالى واما الثالث
 فعند الاعتدال وسيا في بيانه واما الرابع فبان بخلاف الجور بحيث
 لا يمكنه الاحتراز عنه لانه انما شرع لمصلحة من تخصين النفس
 وتحصيل الثواب وبالجور بحيث لا يمكنه الاحتراز عنه لانه انما شرع
 لمصلحة من تخصين النفس وتحصيل الثواب وبالجور بما شرع
 المحرمات صعد المصالح الرجحان هذه الفاسد واما الخامس
 فبان بخافه لا بالحيثية المذكورة وهي كراهة تخدير ومن اطلق

الكراهة عند خوف الجور فإداه القسم الثاني من القسمين
 وأما السادس فبان بخلاف العجز عن الإتيان بواجبه كذا في المجتبى
 وأما محاسنه فكثيرة ودلائله فثلاثة قول هو عقد
 برده على المنفعة قصد أي النكاح عند الفتر والمرد بالعقد مطلقا
 نكاحا كان أو غيره مجموع إيجاب أحد المتكلمين مع قبول الآخر
 سواء كان باللفظين المشهورين من زوجت وتزوجت أو غيرهما
 مما استدلوا به وكلام الواحد القاهر مقامهما أعني متولي الطرفين
 وقول الورثي أنه معني بجل المحل فيتعين به حال المحل من
 المحل والحرمه هو حكم العقد وقد صرح بإخراج اللفظين عن
 مسماه وهو اصطلاح آخر غير مشهور كذا في فتح القدير وملك
 المنفعة عبارة عن ملك الانتفاع والوطي كما في الكشف ومعني
 وروده عليه أفاده له شرعا فلو قال يبيع ملك المنفعة أو
 يثبت به ملك المنفعة قصد الكان أظهر والمراد أنه عقد يبيع
 تخلفه بحسب الشرع والمراد بالملك المحل لا الملك الشرعي لأن المنفعة
 لو وطيت بشبهة فهرها لها ولو ملك الانتفاع ببعضها حقيقة
 فكان بدله له وذكر في البدائع أن من أحكامه ملك المنفعة وهو
 اختصاص الزوج بمنافع بعضها وسائر أعضائها استثناء عما
 أو ملك الذات والنفس في حق التمتع على اختلاف مشايخنا في
 ذلك واحتذر بقوله قصد أعني يبيع المحل صناعا إذا ثبت في ضمن
 ملك ملك الرقبة كشر الجارية للشري فانه موضوع شرعا
 لملك الرقبة وملك المنفعة ثابت صناعا وإن قصد المشتري
 وأما ما يكن ملك المنفعة مقصود الملك الرقبة في الشراء وخو
 لثقله عنه في شراء محرمة شيئا ورضاعا والأمة المجوسية
 قوله وهو سنة وعند الثوقان واجب بيان لصفته أما
 الأول فالمراد به السنة المؤكدة على الأصح وهو محمل من أطلق
 الاستحباب وكثيرا ما يستأهل في إطلاق المسخ على السنة
 كذا في فتح القدير وصرح في المحيط أيم بأنها مؤكدة ومقتضاه
 الاثر لو لم يتزوج لأن الصحيح أن ترك المؤكدة مؤثر كما علم في
 الصلاة وأفاده بخلافه وجوبه حالة الثوقان أن محل الأول حالة
 الاعتدال كما في المجمع والمراد بها حالة القدرة على الوطي والمهر
 والنفقة مع عدم الخوف من الزنا والجور وترك الفرائض والسنة
 فلو لم يقدر على واحد من الثلاث أو خاف واحد من غير
 الثلاثة فليس معتد لا فلا يكون سنة في حقه كما أفاده في

البدائع ودليل السنة حالة الاعتدال لاقتداجاله صلى الله
 عليه وسلم في نفسه ورده على من أراد من أمته التخلي للعباد
 كما في الصحيحين رد أبيه بقوله من رغب عن سنتي فليس مني
 مني كما أفاده أو صحته في فتح القدير والثوقان مصدر شافقت نفسه
 إلى كذا إذا اشتاقت من باب طلب كذا في المغرب والمراد به أن
 يخاف منه الوقوع في الزنا لو لم يتزوج إذا لا يلزم من الاشتياق
 إلى الجماع الخوف المذكور وأراد بالواجب الدار فبشمل الغرض
 والواجب الاصطلاحي فان أفاده من أنه فرض وواجب ولم يذكر
 أنه حرام ومكره كما في المجمع لأن الجور حرام بالنسبة إلى كل شخص
 وليس هو مختصا بالنكاح حتى يجعل من أحكامه وصفته
 والجور الظلم يقال جاري ظلم وأفاده بالسنة أن الاشتغال به
 أفضل من التخلي للنوافل العبادات ولذا قال في المجمع وتفضله
 على التخلي للنوافل واستدل له في البدائع بوجوه الأول أن
 السنة مقدمة على النوافل بالاجتماع الثاني أنه أوعد على ترك
 السنة ولا وعيد على ترك النوافل الثالث أنه فعله رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأطب عليه وثبت عليه بحيث لم يخل عنه
 بل كان يزيد عليه ولو كان التخلي للنوافل أفضل لنعله وإذا ثبت
 أفضليته في حقه يثبت في حق أمته لأن الأصل في الشرايع هو
 العموم والخصوص بدليل والرابع أنه سبب موصول إلى ما هو
 مفضل على النوافل لأنه سبب لصيانة النفس عن الفاحشة ولصيانة
 نفسها عن الهلاك بالنفقة والسكنى واللباس والحصول الولد
 بالموجد وأما مدحه تعالى بجبي عليه السلام بكونه سيدا
 وخصورا وهو من لا ياتي النسائم القدره فهو في شريعتهم
 لا في شريعتنا انتهى وأشار المص بكونه سنة أو واجبا إلى استحباب
 مباشرة عقد النكاح في المسجد لكونه عادة وصرحوا باستحبابه
 يوم الجمعة واختلفوا في كراهية الزفاف والمختار أنه لا يكره إذا
 لم يشتمل على مقدمة دينية وروي الترمذي عن عائشة قالت
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلنوا هذا النكاح واجعلوه
 في المساجد واضربوا عليه بالدفوف كذا في فتح القدير وفي
 الذخيرة وضرب الدف في العرس مختلف فيه ومحلها ما لا جليل
 له أما حاله جلاجل فكرهه وكذا اختلفوا في الغناء في العرس هو
 والوليمة فيه وتخله فزهر من قال بعد مكرهته كعرب الدف
 انتهى وفي فتاوى العلاي من أراد أن يتزوج ندب له أن يستدين

له فان الله تعالى ضامن له الا اذا يخاف الفقر اذا كان من نيته
التخصيص والتعطف ويتزوج امرأة سالحة معروفة بالنسب
والحسب والديانة فان العرق تراع ويجتنب المرأة الحسنة في
منبت النسب ولا يتزوج امرأة لحسبها وعزها وماله وجمالها
فان تزوجها لذلك لا يزداد به الا ذل وفقر ودناءة ويتزوج من هي
فوقه في الخلق والادب والورع والجمال ودونه في العز والحرمة
والحسب والمال والسن والقامة فان ذلك ابسر من الحفارة
والفتنة ويجتنب ابسر النساء خطبة ومونة وتكاح البكر احسن
الحديث عليكم بالابكار فانهم اعذب افواهها وانقيار حاما وارضى
باليسير ولا يتزوج طويلة مزولة ولا قصيرة ذميمة ولا مكثرة
ولا سبيبة الخلق ولا ذات الولد ولا مسنة الحديث سودا ولو
د خيرة من حسناء عقيم ولا يتزوج الاممة مع طول الحرية ولا حرة
بغير اذن وليها لعدم الجواز عند البعض ولا زانية والمرأة تختار
الزواج الدين الحسن الخلق الجواد الموسر ولا تتزوج فاسقا ولا
يتزوج ابنته الشابة شيئا كبيرا ولا رجلا ذميا ويزوجها كفوا فاذا
خطبها الكفو لا يوجدها وهو كل مسلم نقي وخلية النيات بالحلي
والحلل ليرغب فيه الرجال سنة ونظرة الى مخطوبته قبل النكاح
سنة فانه داعية للالفة ولا يخطب مخطوبة غيره لانه جفت
وخيانة وثامه في الفصل الخامس والثلاثين منها وفي المجتبى
يستحب ان يكون النكاح ظاهرا وان يكون قبله خطبة وان يكون
عقده في يوم الجمعة وان يتولي عقده ولي رشيد وان يكون
شهود عدول منهما قوله وينعقد بايجاب وقبول وصنعا
للمضي او احدهما اي ينعقد النكاح اي ذلك العقد الخاص ينعقد
بالايجاب والقبول حتي يتم حقيقة في الوجود والاعتقاد هو
ارتباط احد الكلامين بالآخر على وجه يسوي باعتبار عقده
شرعا ويستعقب الاحكام بالشرائط الاتية كذا قرره الكمال هنا
وقدر في كتاب البيع كما يفيد ان المراد هنا من الاعتقاد الثبوت
وان الضمير يعود الى النكاح باعتبار حكمه فالمعنى يثبت حكم
النكاح بالايجاب والقبول ومقصوده في البابين تحقيق ان الايجاب
مع القبول عين العقد لا غيره كما يفهم من ظاهر العبارة والحق ان
العقد مجموع ثلاثة الايجاب والقبول والارتباط الشرعي فلم
يكن الايجاب والقبول عين العقد لان جزء الشيء ليس عينه وسمي في
ثامه في البيع ان شاء الله تعالى والايجاب لغة الاثبات واصطلاحا

هنا

هنا اللفظ الصادق ولا من احد المتخاطبين مع صلاحية اللفظ
لذلك رجلا كان او امرأة والقبول اللفظ الصادق وشاينا من احدهما
الصالح لذلك مطلقا وقع في المعراج وغيره من انه لو قد مر القبول
على الايجاب بان قال تزوجت ابنتك فقال زوجتكها فانه ينعقد
غير صحيح اذ لا يتصور نقد به بل قوله تزوجت ابنتك ايجاب
والثاني قبول وهل يكون القبول بالفعل كالقول كما في البيع قال في
البرازية ايجاب صاحب البداية في امرأة زوجت نفسها بالف
من رجل عند الشهود فلم يقل الزوج شيئا لكن اعطاها المهر في المجلس
انه يكون قبولا وانكره صاحب المحيط وقال لا مالم يقل بلسانه
قبلت بخلاف البيع لانه ينعقد بالتعاطي والنكاح لخطره لاحتي بتوقف
على الشهود وبخلاف اجارة تكاح الفضولي بالفعل لوجود القول
ثمة انتهى وهل يكون القبول بالطلاق قال في الحاشية من تعليق
الطلاء امرأة قالت لاجنبي زوجت نفسي منك فقال الرجل فانت
طالق طلقت ولو قال انت طالق لا تطلق ولا يكون هذا الكلام مقولا
للكناح لان هذا الكلام اخبارا ما في المسئلة الاولى جعل طلاقا حذرا
لنكاحها الا بالقبول فيكون كلامه قبولا للنكاح ثم يقع الطلاق بعده
فقد ساوي النكاح البيع فانه لو قال بعثتك هذا العبد بكذا اقال
فهي حرة وتلق ولو قال بدون الغالا وهذا بخلاف الاقرار قال
في البرازية قالت له انا امرأتك فقال لها انت طالق يكون اقرارا
بالنكاح وتطلق لا فتضا الطلاق النكاح وصنعا ولو قال ما انت لي
بزوجة وانت طالق لا يكون اقرارا للقيام بالقرينة المتقدمة على انه
ما اراد بالطلاق حقيقته انتهى اطلق في اللفظين فشمع اللفظين
حكما وهو اللفظ الصادق من متولي الطرفين شرعا وشمل ما ليس
بعرضي من الالفاظ وما لم يذكر معهما المفعولان او احدهما بعد
دلالة المقام والمقد مات لان الحدق لدليل كاي في كل لسان
واما اختيار لفظ الماضي لدلالته على التحقيق والثبوت دون
المستقبل وقوله واحد هما بيان لان عقاده بلفظين احدهما
ماض والاخر مستقبل كقوله زوجني ابنتك فقال زوجتك وهو
صريح في ان المستقبل ايجاب وقد صرح به قاضي خان في فتاواه
حيث قال ولفظه الامر في النكاح ايجاب وكذا الطلاق والخلع
والكفالة والهبة الى اخر ما ذكره وكذا في الخلاصة وذهب
صاحب الهداية وجمع الى ان الامر ليس بايجاب واما هو فوكيل
وقوله زوجتك قايما مقام اللفظين بخلافه في البيع لما عرف ان

الواحد في النكاح يتولي الطرفين بخلاف البيع وهو توكيل صفني
فلا ينافيه اقتضاره على المجلس فقد علمت اختلاف المشايخ في
ان الامرا يجاب **ب** او توكيل فاني المختصر على احد القولين فانفع
به ما اعترض به ملاحظه ومن ان صاحب التوكيل خالف التكتيب
ولم ينتبه لما في الهداية فان المعتز على القول الاخر حفظ
شياء وغابت عنه اشياء مع ان الراجح كونه اجابا لان الاجاب ليس
الا اللفظ المفيد فصدر تحقيق المعني اولا وهو صادق على لفظه
الامر فليكن اجابا ويستغني عن ما اورد علي انه توكيل من انه
لو كان توكيل لما اقتصر على المجلس كذا رجه الكمال لكن يرد عليه
ما لو قال التوكيل بالنكاح هب ابنتك لفلان فقال الاب وهبت
فانه لا ينعقد النكاح ما لم يقبل التوكيل بعده قبلت كذا في الخلاصة
معلل بان التوكيل لا يملك التوكيل ولم يذكر خلافا وفي الظهيرية
لو قال هب ابنتك لابني فقال وهبت لم يصح ما لم يقبل ابو الصغير
قبلت وفي التتمة لو قال هب لفلان فقال الاب وهبت ما لم يقبل
التوكيل قبلت لا يصح واذا قال قبلت فان قال لفلان صح النكاح للموكل
وان قال مطلقا قبلت يجب ان يصح ايض للموكل وهذا يدل على ان
من ان من قال بعد ما يجري بينهما كلام بعث هذا العبد بالف
درهم وقال اخذوا شترين بصرح وان لم يقبل البائع بعث منك انزني
وما في الظهيرية مشكل لان للاب ان يوكل في نكاح ابنته ولو كان
الامرا يجاب لا يتوقف على القول الا ان يقال انه مفرع على القول
بانه توكيل لا يجاب وح تظهر به ثمة الاختلاف بين القولين
لكنه متوقف على التمسك بصرح في فتح القدر بانه علي ان الامر
توكيل يكون تمام العقد بالحبس وعلى القول بان الامرا يجاب
يكون تمام العقد قايما بها انزني فعلى هذا لا يشترط سماع الشاهد
للامر على القول الاول لانه لا يشترط الاشارة على التوكيل ويشترط
على القول الثاني كما لا يخفى وظاهر ما في الرواية لمعراج ان زوجتي
وان كان توكيلا لكن لما لم تعمل زوجت بدونه وامانته منزلة
شطر العقد فعلى هذا يشترط سماع الشاهد بين اللفظه الامرا بصرح
على القول بانها توكيل ايض شرايت في الفتاوى الظهيرية ما يدل على
انه لا يشترط سماع الشهود للفظ الامر قال في النكاح بالكتابة سواء
قال زوجي نفسك مبني فبلغها الكتاب **ب** فقالت زوجت او كتب
زوجتك وبلغها الكتاب **ب** فقالت زوجت نفسي منك لكن في
الوجه الاول لا يشترط اعلامها الشهود وفي الوجه الثاني يشترط

انزني

انزني وانا جعل الامرا يجابا في النكاح على احد القولين ولم يجعل
في البيع اجابا اتفاقا لانه مساومة في النكاح لانه لا يكون الا
بعد مقد مات ومراجعات غالبا فكان للتحقيق بخلاف البيع حالا
ينقد منه ما ذكر فكان الامر فيه للمساومة كما ذكره الكمال في
البيع وبه اندفع ما ذكره في النكاح كما لا يخفى هذا مع ان المص لم يصرح
بالمستقبل وانا ذكرناه ينعقد بلفظين احدهما ماض وسكت عن
الاخر لشموله الحال والمستقبل ومنه الامر وقد علمته واما المضارع
فان كان مبد وانا لهما زوجا تزوجك فتقول زوجت نفسي فانه
ينعقد عليه في المحيط بانه وان كان حقيقة في الاستقبال لانه
يحمل الحال كما في كلمة الشهادة وقد اراد بالتحقيق والحال لا المساق
بن لالة الخطبة والمقد مات بخلاف البيع النهائي ولا حاجة اليه لان
الاصح ان المضارع موضوع للحال وعليه تنزع الاحكام كما في قوله
كل مملوك املاكه فهو حر فانه يعتق ما في ملكه في الحال لا ما يملكه
بعده الا بالنية لما ذكرنا وان كان مبد وانا لناخو تزوجني بنتك
فقال فعلت ينعقد به ان لم يقصد به الاستبعاد لانه يتحقق فيه
هذا الاحتمال بخلاف الاول لانه لا يستغني عن الوعد واذا
كان المقصود هذا المعني لا اللفظ لوصح بالاستغناء عن الوعد فانه
الحال كما ذكره الاسيحي لو قال هب اعطيتك ان كان
المجلس للوعد فوعد وان كان للعقد فنكاح وفي فتح القدير
والانعقاد بقوله انا متزوجك ينبغي ان يكون كالمضارع المبد
بالهزة سواء شمل كلاهما ما في النوازل لو قال زوجتي
نفسك فقالت بالسمع والطاعة وما اذا قال كوني امراي قبلت
كما في فتح القدير وفي الظهيرية لو قال ابو الصغير لاني زوجت
ابنتي ولم يرد عليه شيئا فقال ابو الصغير قبلت يتع النكاح للاب
هو الصحيح ويجب ان يجتاط فيه فيقول قبلت لا بني وهذه المسئلة
تدل على ان من قال لا خير بعد ما يجري بينهما مقد مات البيع بعث
هذا العبد وقال اخذوا شترين بصرح وان لم يقبل منك والخلع على
هذا انزني ولم يترك المص شرايط الاجاب **ب** والقول فيها اتحاد
المجلس اذا كان الشخصان حاضرين فلو اختلف المجلس لم ينعقد
فلو وجب احد هما فقام الاخر واشتغل بعمل اخر بطل الاجاب لان
شرط الارتباط اتحاد الزمان فجعل المجلس جامعا ليسيرا واما الفور
فليس من شرطه فلو عقد وهما يشيان او يسيران على الدابة
لا يجوز وان كان علي سفينة سايرة جاز وسيا في تمامه في البيع ان

شاء الله تعالى ومنها انه لا يخالف القول بالإيجاب فلو وجب بكذا فقال
 قبلت النكاح ولا قبل المهر لا يصح وان كان المال فيه تبعاً كما في الظهيرية
 بخلاف ما لو قالت زوجت نفسي منك بالف فقال قبلت بالفين
 فانه يصح والمهر الف الا ان قبلت الزيادة في المجلس فهو الفان على الثاني
 به كما في التجنيس وبخلاف ما لو قال تزوجتك بالف فقالت قبلت
 خمسمائة فانه صحيح ويجعل كأنها قبلت الف وحطت عنه خمسمائة
 كما في الذخيرة وفي الظهيرية لو قالت لرجل زوجت نفسي منك بالف
 فقال الرجل قبلت قبل ان تنطق المدة بالتسمية لا يتعقد النكاح
 ما لم يتل الزوج قبلت بعد التسمية ومنها سماع كل منهما كلام صاحبه
 لان عدم سماع احدهما كلام صاحبه بمنزلة غيبته كما في الوقاية
 وقيد الم انعقاده باللفظ لانه لا يتعقد بالكتابة من الحاضر ينقلو
 كتب تزوجتك فكتبت قبلت لم يتعقد واما من الغائب فكا الخطاب
 وكذا الرسول فيشترط سماع الشهود قراءة الكتاب وكلام الرسول وفي
 المحيط الفرق بين الكتاب والخطاب ان في الخطاب لو قال قبلت
 في مجلس اخر لم يجز وفي الكتاب يجوز لان الكلام كما وجد بلا شيء فلم
 يتصل بالإيجاب بالقول في مجلس اخر وقراءته بمنزلة خطاب
 الحاضرين فانصل الإيجاب بالقول فصحت انتهى ثم اعلم ان الشرط سماع
 الشهود قراءة الكتاب مع قبولها او حكايتها ما في الكتاب لهم فلو
 قالت ان فلانا كتب الي بخطبي فاشهد واني قد تزوجت نفسي
 منه صح النكاح ونظامه في الفصل السابع عشر في النكاح بالكتابة من
 الخلاصة وقيد بالإيجاب والقول لانه لا يتعقد بالافتراف فلو قال بحضرة
 الشهود هي امري وانا زوجها قالت هو زوجي وانا امراته لم
 يتعقد لان الافتراض ظاهر بالاهو ثابت وليس بانثاء ونقل قاضي خاين
 عن ابن الفضل انعقاده به مقتصر عليه والمختار الاول كما في الواقع
 والخلاصة وصح في الذخيرة ان الافتراض ان كان بحضور من الشهود صح
 النكاح وجعل انثاء ولا فلا ومن شروط الركن ان يضيف النكاح الى
 كل ما او ما يعبر عنه عن الكل كالراس والرقبة بخلاف اليد والرجل
 كما في عرف في الطلاق وقالوا الاصح انه لو اضاف الي طهرها وبطنها
 لا يقع وكذا العتق فلو اضاف النكاح الي طهرها وبطنها ذكر العلوي
 قال مشايخنا الاثنية من مذهب اصحابنا انه يتعقد النكاح وذكر
 ركن الاسلام والسريسي ما يدل على انه لا يتعقد النكاح كذا في الذخيرة
 ولو قال تزوجت نصفك فالاصح عدم الصحة كما في الخاتبة وقولهم ان
 ذكر بعض ما لا يخفى كذا كركله كطلاق نضرها يقتضي الصحة وقد ذكره

في المتسوط في مواضع جوازه الا ان يقال ان الفروج يحاط فيها فلا يكفي
 ذكر البعض لاحتمال ما يوجب الحل والحرمة في ذات واحدة فتخرج
 الحرمة كذا في الخاتبة ومنها ان لا يكون المنكوحه مجهولة فلو زوج
 بنته ولم يشهرها وله بنتان لم يصح للتحالة بخلاف ما اذا كان له بنت
 واحدة الا اذا سماها بغير اسمها ولم يشهر اليها فانه لا يصح كما في
 التجنيس فلو كان له بنتان كبري اسمها عايشة وصغرى اسمها
 فاطمة فاراد تزوج الكبري فغلط فسمي فاطمة انعقد على الصغرى
 فلو قال فاطمة الكبري لم يتعقد لعدم وجودها وفي الذخيرة
 اذا كان للزوج ابنة واحدة وللقايل ابن واحد فقال زوجت ابنتي
 من ابنك يجوز واذا كان للمزوج ابنة واحدة وللقايل ابن ان سمي
 ان القايل الابن باسمه صح النكاح للابن المسمي وكذلك اذا لم يسمه
 واقتصر على قوله قبلت يجوز النكاح ويجعل قوله قبلت جواباً
 فيتعبد بالإيجاب ولو ذكر القايل الابن الا انه لم يسمه باسمه
 بان قال قبلت لا يبي لا يصح لانه لا يمكن ان يجعل جواباً لانه زاد عليه
 ولو كان للمرأة اسمان تزوج بما عرفت به وفي الظهيرية والاصح
 عندي ان يجمع بين الاسمين وتبني حكمهما اذا كانت حاضرة شبهة
 وفي الخاتبة ولو وكلت امرأة رجلاً بان يزوجهما فزوجهما وغلط في اسم
 ابنتها لا يتعقد النكاح بلفظ لا يفهم ان نكاحاً هاهنا يتعقد اختلف
 المشايخ فيه قال بعضهم يتعقد لان النكاح لا يشترط فيه قصد
 انثاء يعني بدليل صحته مع الهزل وظاهره ترجيحه ولم يشترط ايضاً
 غير الرجل من المدة وقت العقد للاختلاف في النوازل في
 صغيرين قال ابو واحد هما زوجت بنتي هـ هذه من ابنك هذا
 وقيل ثم ظهر ان الجارية علامة والعلامة جارية حاز ذلك وقال
 في العتاي لا يجوز وفي المنية زوجت وتزوجت يصلح من
 الجانبين قوله واما يصح بلفظ النكاح والتزوج وما وضع لتمليك
 العين في الحال لا يختص بالكتابين فيما ذكرنا انعقاده بلفظ
 النكاح والتزوج فلا خلاف فيه واما انعقاده بما وضع لتمليك
 الاعيان فله هنا لان التمليك سبب لملك المنفعة في محلها بواسطة
 ملك الرقبة وهو الثابت بالنكاح فاطلاق اسم السبب كالمهبة
 واريد المسبب وهو ملك المنفعة وان كان ملك المنفعة قصدياً
 في النكاح ضمناً في التمليك واما لم يصح التمليك بلفظ النكاح لما انفرد في
 الاصول ان استعارة السبب للمسبب خايبة مطلقاً وعكسه
 لا يجوز الا بشرط الاختصاص من الجانبين ولذا صح التجوز بلفظ العتق

الطلاق دون عكسه والخلوص في قوله تعالى خالصة لك انما هو
في عدم المهر لا في الانعقاد العقد بلفظ الهبة كما عرف في الخلافات
فينعقد النكاح بلفظ الهبة والعطية والصدقة والملك والتملك
والجعل والبيع والشراء على الاصح واما بلفظ السلم فان جعلت المرأة
راس مال السلم فانه ينعقد اجماعا وان جعلت مسلما فيها فقيه
اختلاف قيل لا ينعقد لان السلم في الحيوان لا يصح وقيل ينعقد لانه
يثبت به ملك الرقبة فالسلم في الحيوان منعت حتى لو انضل
به القبض فانه يثبت ملك الرقبة ملكا فاسدا وليس كل ما يفسد
الحقيقي يفسد مجازية ورجحه في فتح القدر وهو مقتضى
ما في المتن وفي الصرف روايتان وقولان قيل لا ينعقد به لانه
وضع لاثبات ملك ما لا يتعين من العقد والمعقود عليه هنا
متعين وقيل ينعقد به لانه يثبت به ملك العين في الجملة وينبغي
ترجيحه لدخوله تحت الكلية التي في المختصر وكذا في انعقاده
بلفظ الفرض قولان اصحهما عرض الانعقاد كما في الكشف والولولجية
وفي الفتاوى الصبر في الاصح الانعقاد انتهى وينبغي اعتماده لما انه
يثبت ملك العين للحال وكذا في انعقاده بلفظ الصلح قولان وجزم
في غاية البيان بعدمه لانه موضوع للمخططة وانعقاد الحق
وكذا في انعقاده بلفظ الرهن قولان اصحهما عدم الانعقاد كما
في الكشف والولولجية وهو ظاهر لانه لا يثبت الملك اصلا فثبت بما
وضع للملك اعترازا عما لا يثبت فلا ينعقد بلفظ العدا كما لو
قالت قد يث نفسي منك فقبل كما في الخائبة والابراء والفسخ
والاقالة والخلع والكتابة والتمتع والاباحة والاحلال والرضي
والاجارة نالها والود بوجه لانها لا تنقيد الملك اصلا وقيل بملك
العين اعترازا عما لا يثبت ملك المنفعة فقط كالعادة فلا
ينعقد بها على الصحيح واما بلفظ الاجارة فان جعلت المرأة
احره فينعقد اتفاقا لانه يثبت ملك العين للحال في الجملة
بان شرط الحل او عجلت واما اذا لم تجعل اجرة كقولها اجرتك
انتهى بكذا فالصحيح انه لا ينعقد به كما في الظهيرية وفيد
بقوله في الحال اعترازا عن لفظ الوصية فانه لا ينعقد النكاح
به لانها بملك مضاف الي ما بعد الموت كذا اطلق الشارحون
وفيده في الولولجية والظهيرية بما اذا اطلق او اضاف الي ما بعد
الموت اما اذا قال او صيت بوضع ابني للحال بالف درهم فقبل
الاخر انعقد النكاح لانه صار مجازا عن التملك والمعتمد الاطلاق

بان الوصية مجاز عن التملك فلوانعقد بها كان مجازا عن النكاح
والمجاز له كما في العنانية والبيع وفي المبسوط في كل موضع لم
ينعقد به من هذه الالفاظ فانه يثبت الشهرة فيسقط الحد
لوطي ويجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل عند الدخول
انتهى ثم اعلم انه الما وقع الاختلاف في العارية والاجارة وان
كان لا يثبت ان ملك العين قطعاً لان ذلك الاصل يختلف فيه فقد
روي الحسن عن الاما ان كل شيء يملك به شيء ينعقد به النكاح
وهذه تدل على الانعقاد بهما وروي ابراهيم بن رستم عن
الاما كل لفظ يملك به الرقاب ينعقد به النكاح وهذه تدل
على عدمه فهما كما في الذخيرة والاعتماد المشايخ رواية بن
رستم لانها محكمة ورواية الحسن محتملة فحمل المحمل على
الحكم ولم يثبت المص اللفظ المقيد بملك المعين بالنية ولا بالقرينة
وفيه اختلاف ففي التبيين لا تستلزم النية مع ذكر المهر وفي
المبسوط لا تستلزم مطلقا وفي فتح القدر المختار انه لا بد من
فهر الشاهد بين مقصودهما في البداية ولواضاف الهبة الى
الامة بان قال لرجل وهبت امي هذه منك فان كان الحال
يدل على النكاح من احضار الشهود وتسمية المهر موجلا ومجلا
وتحذو ذلك ينصرف الى النكاح وان لم يكن الحال دليلا على النكاح فان
نوي النكاح وصدقة الموهوب له فكذا لك وينصرف الى النكاح
بقريضة النية وان لم ينو ينصرف الى ملك الرقبة انتهى فلم يشترط
مع النية فهم الشهود ولا بد منه كما قد منا خلاف ما اذا اصبحت
الهبة الى الحرة فانه ينعقد من غير هذه القرينة لان عدم
قول الحمل للمعني الحقيقي وهو الملك الحرة يوجب الحمل على
الحا ورفهوا لقرينة فيكشف بها الشهود حتى لو قامت قرينة
على عدمه لا ينعقد به كما في الخائبة وغيرها لو طلب من امرأة
الزنا فقالت وهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون
نكاحا وهو بمنزلة قول ابني البنت وهبتها منك لخذ منك فقال
قبلت لا يكون نكاحا انتهى قال في الفتاوى الا اذا اراد به النكاح
فالخاص ان النكاح ينعقد بالهبة اذا كان على وجه النكاح
وفي الظهيرية لو قالت المرأة وهبت نفسي لك فقال الرجل
اخذت قالوا لا يكون نكاحا وانما استعبدت الهبة للنكاح وان
كان لا تنقيد الملك الا بالقبض لانها سبب موضوع للملك وانما
تاخر القبض لضعف السبب لتعذر به عن العوض وينعقد ذلك

الضعف اذا استعملت في النكاح لان العوض يجب به بنفسه كذا
 في النهاية ويرد على الم الناظ بنعقد بها النكاح غير الثلاثة منها
 الكون لما في الذخيرة وغيرها لوقال لامرأة كوني املائي بكذا هو
 فنقلت انعقد بخلاف ما لو قالت المرأة اكون زوجة لك فقال نعم
 لا يصح كما في الظهيرية ومنها ما في الخاتبة لو قالت المرأة عرسك
 نفسي فقال قبلت انعقد وذكره في الظهيرية بلفظ اعرستك
 ومنها لفظ الرجعة فقد صرح في الواقعات والخاتبة وكثير من
 الكتب انه بنعقد النكاح اذا قال للاجنبية راجعتك فنقلت كما
 لو قال للمباعدة راجعتك لكن بشرط في الخاتبة ان يذكر المال وان لم
 يذكر ما لا قالوا لا يكون نكاحا وبشرط في الخنيس ذكر المال او
 نية الزوج وقرئ بعضهم بين الاجنبية والمباعدة فينعقد به في
 المباعدة دون الاجنبية واستحسنه في فتح القدير وفي الخاتبة
 وكذا لو قالت المباعدة لزوجها ردت نفسي فقلتك فهو بمنزلة
 الرجعة بنعقد به النكاح كما في الذخيرة ومنها ارفعها واذهب
 بها حيث شئت لما في الخاتبة لوقال زوج ابنتك مني كذا فقال
 ابوها المحض من الشهود ارفعها واذهب بها حيث شئت قال
 ابن الفضل يكون نكاحا وحزم في الولولية بعد ماله لا محالة
 الوعد ومنها ما في الخاتبة لوقال ابو الصغيرة اشهد واني قد
 زوجت ابنه احمد يريد به الصغيرة من ابني فلان بهر كذا
 وقال لا يبرأ البس هكذا فقال ابوها هكذا ولم يبرأ على ذلك
 قالوا الاولي ان يحدد النكاح وان لم يحدد جاز انتهي ومنها ما في
 الخاتبة ايض لوقال رجل جيتك خاطبا ابنتك فقال الاب
 ملكتك كان نكاحا وفي الولولية لوقال لها خطبتك الي نفسي
 علي الف درهم فقالت قد زوجتك نفسي فهو نكاح جائز
 لانه يراد به الايجاب واماماروي عن محمد لوقال اخطبك
 علي الف فقالت قد فعلت لم ينعقد حتى يقول الزوج قبلت
 فقد قال في المحيط والظهيرية انه محمول علي ما اذا لم يرد به
 الحال وقد الظهيرية رجل ارسل رجلا ان يخطب امرأة بعينها
 فزوجها الرسول اياه عازلا لان الخطبة جعلت نكاحا اذا صدرت
 من الامر فيكون الامر بها امرا بالنكاح وامامافي التاتريخانية
 لوقال لها يا عروس فقالت لبيك انعقد لكن في الصيرفية انه
 خلاف ظاهر الرواية ومنها ما في الخلاصة لوقال لها صرت لى او
 صرت لك فانه نكاح عند القبول وقد قيل خلافه انتهى وعليه

يشكل ما في الفتاوي الصيرفية معزيا الي السرخصي ان من قال
 ان خطبت فلانة او قال لكرامرة خطبتنا فري طالق او يمينه
 لا ينعقد لان الخطبة عند العقد وهي شتى العقد فلا يكون
 هذا اللفظ مضيفا الطلاق الي الملك ووقع في بعض النسخ ان خطبت
 فلانة وتزوجتها فري طالق ثلاثا فاحاطت علي نحو ما ذكرنا
 فقال اذا خطبتنا ثم تزوجها لا تطلق وهذا غلط لان مع حرف
 الواو نصير الخطبة مع التزوج شرطا واحدا كما في قوله ان
 اكلت وشربت واشتبهت ذلك فلا تخل اليمين بالخطبة وحدها
 فاذا تزوجها بعد ذلك تخلص اليمين وهي في نكاحه فتطلق انتي
 وذكر الوالوي ان تزوجت فلانة او خطبتنا فري طالق فخطبها
 وتزوجها لم تطلق لانه حين خطبها حدث لوجود الشرط حين
 تزوجها واليمين غير باقية انتي ومنها بالسمع والطاعة لو
 قال زوجي نفسك مني فقالت بالسمع والطاعة فهو نكاح كما في
 الخلاصة ومنها ما في الذخيرة لوقال ثبت حق في منافع بضعة
 فقالت نعم صح النكاح انتي والجواب ان العبرة في العقود
 للمعاني حتى في النكاح كما صرحوا به وهذه الالفاظ تؤدي معني
 النكاح وهذا لما ظهري من فصله تعالى قوله عند عرب
 او حرو حريتين عاقلين بالعين مسلمين ولو فاسقين او مجذومين
 او اعميين او ابني العاقد بين متعلقين بنعقد بيان للشرط
 الخاص به وهو الاشراف فلم يصح بغير شهود لحديث الترمذي
 المغايب اللاني ينكح انفسهن من غير يمينه ولما رواه محمد
 بن الحسن مرفوعا لانكاح الاب بشرود فكان شرطا ولذا قال في
 مال الفتاوي لو تزوج بغير شهود ثم اخبر بالشهود على جهة
 الخبر لا يجوز الا ان يحدد عقد احضرتهم انتي وفي الخاتبة
 والخلاصة لو تزوج بشهادة الله ورسوله لا ينعقد ويكفر
 لا اعتقاده ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مخصوصا
 بالنكاح بغير شهود ولا بشرط الاعلان مع الشهود لما في التبيين
 ان النكاح بحضور الشاهدين يخرج عن ان يكون سرا ويحصل
 بحضورهما الاعلان انتي ويستثنى منه مسئلة اليمين لما
 في عدة الفتاوي اذا حلف لبتزوج من سرا فتزوج بثلاثة
 شهود جنت وبالشاهد بين لا يجنت انتي وافاد المص ان الشهادة
 تشترط في الموقوف عند العقد لا عند الاحارة كما في المحيط
 وان الحضور كاف لتعبيره بكلمة عند فلا يشترط السماع وفيه

خلاف ففي الثانية وعامة المشايخ شرطوا السماع والقبول بعد مه
القاضي الاقام علي السعدي انتهى ومثله الاختلاف يظهر في
النابيين والاصميين فولي قوت العامة لا ينعقد النكاح بحضورها
وعلي قول السعدي ينعقد وصح قاضي خان في شرحه انه لا ينعقد
بحضرة النابيين اذ لم يسمعهما كلامهما فثبت بهذا ان الاصم ماعليه
العامة كما صرح في التخييس اذ المقصود من الحضور السماع هو
قول الزيلعي ينعقد بحضرة النابيين علي الاصم ولا ينعقد بحضور
الاصميين علي المختار ضعيف بل لا فرق بينهما في عدم انعقاد
علي الاصم لعدم السماع ولقد انصف المحقق الكمال حيث قال ولقد
ابعد عن الفقه وعن الحكمة الشرعية من جوزه بحضرة النابيين
انثني واختلف في اشتراط سماع الشاهدين معا فتغل في الذخيرة
روايتين عن أبي يوسف وحزم في الثانية بانه شرط فكان هو
المذهب فلو سمعا كلامهما متفرقين لم يجز ولو اتخذ المجلس ولو
كان احدهما اصم فسمع صاحب السمع ولم يسمع الاصم حتي
صاح صاحبه في اذنه او غيره لا يجوز النكاح حتي يكون السماع معا
كذا في الذخيرة واختلف ايضا في فهم الشاهدين كلامهما فحزم في
التيين بانه لو عقد حضرة هذين لم يترهما كلامهما لم يجز
وصححه في الجوهرية وقال في الظهيرية والظاهرية يشترط فهم
انه نكاح واختاره في الثانية فكان هو المذهب فالخاصة لانه
يشترط سماعهما معا مع الفهم علي الاصم لكن في الخلاصة اذا تزوج
امراة بالعربية والزوج والمرأة بحسبان العربية والشهوة
لا يعرفن العربية اختلف المشايخ فيه والاصم انه ينعقد
انثني فقد اختلف التصحيح في اشتراط الفهم وفي الخلاصة
وغيرهما ينعقد بحضرة السكاري اذا فهموا النكاح وان لم يذكر
بعد الصحوة ينبغي ان لا يشترط فهمهم علي القول بعدم
اشتراطه الا انه يقال انه عند عدم الفهم يلحق بالجنون في
حق هذا الحكم لعدم التمييز ولا بد من تمييز المنكوحه عند
الشاهدين لتنتفي الجهالة فان كانت عاشرة متقدمة كفي
الاشارة اليها والاختياط كشف وجهها وان لم يروا شخصها وسمعوا
كلامهما من التثبت ان كانت المرأة في البيت وحدها جازا النكاح
لزوال الجهالة وان كان معها امراة اخري لا يجوز لعدم زوالها
وكذا اذا وكلت بالتزويج فهو علي هذا التصحيح وان كانت غائبة
ولم سمعوا كلامها بان عقد لها وكيلها فان كان الشهود يعرفونها

كفي ذكر اسمها اذ اعلمو انه ارادها وان لم يعرفوها لا بد من ذكر
اسمها وذكر اسمها وتحدوها وجوز الخصاص النكاح مطلقا حتي لو
وكلته فقال بحضرة زما زوجت نفسي من موطني او من امارة
جعلت امرها بيدي فانه يصح عنده قال قاضي خان والخصاص
كان كبيرا في العلم يجوز الافتداء به وذكر الحاكم الشهيد في المنتقى
كما قال الخصاص انثني وفي الخلاصة اذا زوجها اخوها فقال
زوجت اخي ولم يسمها جازا ان كان له اخت واحدة فان كان له
اكثران فسماهما جازا وافاد المصنف ان انعقاد النكاح بكتاب
احدهما يشترط فيه سماع الشاهدين قراءة الكتاب مع قول
الاخر كما قد مناه لكن في الظهيرية وفي النكاح سواء كتب زوجت
نفسك مني فبلغها الكتاب فقالت زوجت او كتب تزوجتك اعلا
الشهود في الوجه الثاني يشترط انثني فقولهم يشترط حضورها
وقت قراءة الكتاب ليس علي اطلاقه وهو مبني علي ان صيغة
الامر توكيل فقولهما زوجت نفسي منه قائم مقام الايجاب
والقبول فالتي يسمعه ولا يشترط الاشهاد علي التوكيل واما علي
قول من جعل الاما بيا فلا بد من سماع قراءة الكتاب كما لا يخفى
وشترط في الشاهد اربعة الحرية والعقل والبلوغ والاسلام فلا
ينعقد بحضرة العبيد والمجانين والصبيان والكفار في نكاح
المسلمين لانه لا ولاية له ولا فرق في العبد بين القن والمدير
والكاتب فلو اعتق العبد او بلغ الصبيان بعد التحمل ثم شهدوا
ان كان معهم غيرهم وقت العقد ممن ينعقد بحضورهم جازا
شهادتهم لا يراهل للتحمل وقد انعقد العقد بغيرهم والا فلا
كما في الخلاصة وغيرها ولم يشترط المصنف نطق الشاهدين لانه
ينعقد بحضرة الاخرين اذا كان يسمع كما في الخلاصة والاصل في
هذا الباب ان كل من صلح ان يكون وليا في النكاح بولاية نفسه
صلح ان يكون شاهدا فيه فخرج المكاتب فانه وان ملك تزويج
امته لكنه بولاية مستفادة من جهة المولى لا بولاية نفسه
ثم النكاح له حكمان حكما لاظهار وحكما لا انعقاد فحكم الانعقاد
علي ما ذكرنا واما حكم الاظهار فاما يكون عند التواجد فلا
يقبل في الاظهار والاشهاد من تقبل شهادته في سائر الاحكام
كذا في شرح الطحاوي فلذا انعقد بحضور الغاسقين والاعميين
والمحدودين في فني وان لم يتوبا وابني العاقدين وان لم يقبل
اذا وهم عند القاضي كانعقاده بحضرة العديين وفي البدايع ان

الاشهاد في النكاح لدفع زمة الزنا الا لصيانة العقد عن المحرور
 والانتكار والنزعة تندفع بالحضور من غير قبول علي ان معني
 الصيانة تحصل بسبب حضورهما وان كان لا يقبل شهادتهما لان
 النكاح يظهر وتشتهر بحضورهما فاذا ظهر واشتهر تقبل الشهادة
 فيه بالنسبة مع فتحصل الصيانة انتهى وظاهره ان من لا تقبل
 شهادته اذا انعقد بحضوره ثم اخبر به من تقبل شهادته حاز
 له الشهادة به بالنسبة مع فليحفظ هذا وفي فتاوى النسفي
 للقاضي ان بيعت الي شفعوي كيبطل العقد اذا كان بشهادته
 الفاسق والمحقق ان يفعل ذلك وكذا لو كان بغيره فطلفها
 ثلاثا فبعث الي شافعي بزوجها منه بغير تحليل ثم يقضى
 بالصحة وبطلان النكاح الاول يجوز اذ لم يأخذ القاضي الكاتب
 والكتاب اليه شيئا ولا يظهر بهذا حرمة الوطى السابق ولا يثبت
 ولا خيب في الولد كذا في الخلاصة ثم قال الامام طهري الدين
 المرعشي لا يجوز الرجوع الي شافعي المذهب الا في اليقين المصافة
 اما لو فعلوا ففرضا انتهى وصورة التزوج بحضرة ابنيهما ان
 تقع المعرفة بين الزوجين ثم يعقد بحضور ابنيهما فلو تخا حدا
 لا تقبل شهادته بينهما مطلقا لانه لا يجلو عن شهادتهما لاصلهما فلو
 كان ابنيه وحده تقبل شهادتهما عليه لانه ولو كانا ابنيهما وحدهما
 قبلت عليهما لهما ولو كان احدهما ابنيهما والاخر ابنة لم تقبل اصلا
 ومن زوج بنته بشهادة ابنيه ثم تخا حد الزوجان فان كان الاب
 مع الحاحد منهما ابنيهما كان لم تقبل شهادتهما لانها شهادة عليه
 وان كان الاب مع المدعي منهما ابنيهما كان لم تقبل شهادتهما عند
 ابي يوسف وقال محمد تقبل فان يوسف نظر الي الدعوي والانتكار
 ومحمد نظر الي المتعة وعدمها وهذا لا متعة للاب قال في البايع
 والصحيح نظر محمد لان المانع من القبول الزمة وانما تتشاعت
 النفع وكذا علي هذا الاختلاف فيما اذا قال رجل لعبد ابن زيد
 ان اباهما فدله ان كان زيد يدعي الكلام لا تقبل وان كان لا يدعي
 تقبل وكذا علي هذا الاختلاف فيمن توكل عن غيره في عقد ثم شهد
 ابنا الوكيل علي العقد فان كان حقوق العقد لا ترجع الي العاقد
 تقبل عند محمد مطلقا لعدم المتعة وعند ابي يوسف ان يدعي
 لا تقبل وان كان يتكدر تقبل انتهى ولو زوج بنته وانكرت الرضا من
 شرط الجواز فكان فيه تنفيذ قول الاب مقصود الي فشهد
 اخوها وهما ابناه لم تقبل في قولهم لان الرضا شرط الجواز فكان فيه

تنفيذ قول الاب مقصود افتكون شهادة له كذا في المحيط وجعل
 في التمهيدية قول الامام في المسئلة الاولى كاي يوسف ولو كانت
 البنت صغيرة لا تقبل اتفاقا الا اذا كان الاب جاحدا والاخر من
 مقبولة كما في فتح القدير وفي التمهيدية ولو زوج المولي انهما
 ثم شهد ابلاهما فاذا ادعت الامة لا تقبل اجماعا وان انكرت
 فعند ابي يوسف تقبل وعند محمد لا تقبل انتهى وفي الولي الجدة
 شهد عليه بنوه انه طلق امهم ثلاثا وهو يحلف فان كانت الامر
 تدعي في باطله وان كانت تحلف في حايده ذكره في الفصل
 الرابع من القضا وذكر في الطلاق ان الشهادة لصرة امة كالشهادة
 لامة وقيدنا الاشهاد بانه خاص بالنكاح لما ذكره الاسيحا في
 بقوله واما ساير العقود فينقد بغير شهود ولكن الاشهاد عليه
 مستحب للمابة انتهى وذكر في الوقعات ان الاشهاد واجب في المداين
 واما الكتابة فقال في المحيط من باب العتق ويستحب للعبد ان
 يكتب للعتق كتابا ويشهد عليه شهود انوثتها وصيانة عن
 التجاحد كما في المداينة بخلاف ساير الجارات لانه مما يكثر وقوعها
 فالكتابة فيها تؤدي الى المخرج ولا كذلك العتق انتهى وينبغي ان
 يكون النكاح كالعتق لانه من لا حرج فيها قول **سنة** وصح تزوج
 مسلم ذميمة عند ذميين بيان لكون اشتراط اسلام الشاهد انما
 هو اذا كانا مسلمين اما اذا كانت ذميمة فلا عندهما وقال محمد لا يجوز
 لان السماع في النكاح شهادة والاشهادة للكافر علي المسلم فكأنهما
 لم يسمعا كما في المسلم ولهما ان الشهادة بشرط في النكاح علي اعتبار
 اثبات الملك لوروده علي محل ذي خطر لا علي اعتبار وجوب المهر
 اذ لا شهادة تشترط في لزوم المال وهما شاهدان عليهما بخلاف
 ما اذا لم يسمعا كلامه لان العقد ينقد بكلامهما فالشهادة شرط
 علي العقد اطلاق في الذميين فتشمل ما اذا كانا موافقين لهما في
 المسئلة او مخالفين كذا في التدايع وقيد بصحة العقد لان اداهما
 عند القاضي عند انكار المسلم غير صحيح اجماعا وعند انكارهما
 مقبول عندهما مطلقا وعند محمد ان قال لا كانا معنا مسلمان
 وقت العقد قبل والا فلا وكذا اذا اسلما واديا فعلي هذا الخلاف كذا
 في شرح الطحاوي وعن محمد لا يقبل ادا وهما مطلقا قال في البايع
 وهو الصحيح من مذهبه لانها قامت علي اثبات فعل المسلم او
 علي تكا فشهد قول **سنة** ومن امر رجلا ان يزوجه صغيرة
 فزوجها عند رجل والاهب حاضرا والافلا لان الاب يجعل مباشرة

للعقد بائنا المجلس ليكون الوكيل سفيرا ومعبدا في الزوج شاهد
وان كان الاب غايبا لم يجز لان المجلس مختلف فلا يمكن ان يجعل مباشر
وهذا هو المعقد خلافا لما في النهاية من امكن جعل الاب شاهدا
من غير نقل عبارة الوكيل اليه ولم ار من نبه على ثمة هذا الاختلاف
وقد ظهر لي ان ثمة في موضعين الاول ان وكيل الاب لو كان امرأة
فعلى المعقد لا ينبغي بحضور رجل بل لا بد من امرأة اخرى وعلى
هذا ما في النهاية ينبغي انعقد ولو كان الامر بتزويج الصغيرة امها انعكس
الحكم الثاني لو شهد الاب بالنكاح بعد بلوغها في تنكر وعلى
طريقه ما في النهاية ينبغي ان يقبل لانه شاهد الاب بالنكاح لانه
شاهد لا مزوج ولو كان الامتلاخ او العمة فشهد لها وعليها وعلى
ما في النهاية تقبل وعلى المعقد لا تقبل فليتنامل ولو كانت البنت صغيرة
لا تقبل اتفاقا الا اذا كان الاب حاضرا او انصرم عيا فقبولها كما في
فتح القدير وفي الظهيرية وعبارة النقابة هذا الحضر واقود خيت
قال والوكيل شاهدان حضر موكله كالولي ان حضرت موليته
بالغة انتزعي لانه لا فرق بين ان يكون المأمور رجلا او امرأة فان
كان رجلا اشترط ان يكون معه رجلا اخر وامرأتان وان كان امرأة
اشترط ان يكون معها رجلان او رجل وامرأة وبه علم ان قوله عند
رجل ليس بغير لان المراتين كذلك وقيد بكون المتولية بالغة
لانها لو كانت صغيرة لا يكون الولي شاهدا لان العقد لا يمكن نقله
اليها وعلى هذا فلا حاجة الى قوله في النقابة كالولي لانه في
هذه الحالة وكيل قد دخل تحت الاول وقيد بحضرة موكله لانه لو
وكل المولي رجلا في تزويج عبده فزوجته الوكيل بشهادة واحدة
والعبد حاضر لم يجز لان العقد لا ينتقل اليه لعدم التوكيل من
هتفه وان اذن لعبده ان يتزوج فتزوج بشهادة المولي ورجل اخر
فالصواب انه يجوز ويكون المولي شاهدا لان العبد ينصرف
باهلية نفسه والا اذن فكل الحر وليت بئوكيل وصححه في فتح القدير
ولو تزوج المولي عبده البالغ امرأة بحضرة رجل واحد والعبد
حاضر لان المولي يخرج من ان يكون مباشرا فينتقل الي العبد
والمولي يصلح ان يكون شاهدا وان كان العبد غايبا لم يجز وقال
المرعيني لا يجوز فكان في المسئلة روايتان ورجح في فتح القدير
عدم الجواز لان مباشرة السيد ليس كالحر عتقا في التزوج مطلقا
والاصح في مسئلة وكبله ثم اذا وقع النكاح بين الزوجين في
هاتين المسائل فللمباشران يشهد وتقبل شهادته اذا لم يذكرانه

بل قال هذه امراته بعقد صحيح ونحوه وان بين لا تقبل شهادته
عليه فعل نفسه واختلفوا فيما اذا قال هذه امراته بعقد صحيح ولم
يشهد بالعقد والصواب انها تقبل ولا حاجة الى اثبات العقد
فقد حكى عن ابن القاسم الصغار ان من توفي نكاح امرأة من رجل وقد
مات الزوج والورثة ينكرون هل يجوز للذي توفي العقد ان يشهد
قال نعم وينبغي ان يذكر العقد لا غير فيقول هذه منكوبة
وكذلك قالوا في الاخوات اذا زوجها اخنها ثم اراد ان يشهد اعلى
النكاح ينبغي ان يقول هذه منكوبة وكذلك قالوا في الاخوات كذا
في الذخيرة وفي الفتاوى بحث اقواما للخطبة فزوجها الاب حضرم
فالصحيح الصحة وعليه الفتوى لا غير لانه لا ضرورة في جعل الكل
خاطمين فيحصل بالمتكلم فقط والباقي شهود كذا في فتح القدير وفي
الخلاصة المختار عدم الجواز في المحيط واختار الصدر الشهيد الجواز
انتهي **فصل في المحرمات** شروع في بيان شرط
النكاح ايم فان منه كون المرأة محلة لتصبح محلا له واذا فصل
على محله ككثرة شعبه واختلف الاصوليون في اضافة التحريم
الى الاعيان فقبل مجاز والمحرر حقيقة الفعل ورجحوا انه حقيقة وانتقا
محلية المرأة للنكاح شرعا باسباب شعبة الاول المحرمات بالنسب
وهن فروعه واصوله وفروعه وجوبه وان تزواوا فروع احدا وجده
اذا انفصلوا ببطن واحد الثاني المحرمات بالمصاهرة وهن فروع
نسابة المدخول بهن واصولهن وحلائل فروعه وحلائل اصوله
والثالث المحرمات بالرضاع وانواعهن كالنسب والرابع حرمة الجمع بين
المحارم وحرمة الجمع بين الاجنبيات كالجمع بين الجنسين له والثاني
حرمة التقدير وهو تقديم الحرية على الامنة جعله في المحيط وفي
النهاية فسماعا على حده واذا حله الزيلعي في حرمة الجمع فقالت
وحرمة الجمع بين الحرية والامنة والحرمة منتدمة وهو النسب
والسادس الحرمة بحق الغير ومعندته والحامل ثبات النسب
والسابع الحرمة لعدم ردين سماوي كالجوسية والمشاركة والثامن
الحرمة للثاني كنكاح السيدة مملوكها والتاسم لم يذكر الزيلعي
وكثير وهي الحرمة بالطلقات الثلاث ذكره في المحيط والنهاية
وقد ذكر المص في هذا الفصل سبعة منها وذكر الحرمة بالطلقات الثلاث
في فصل ما تحل به المطلقة ثلاثا من الرجوع ولم يصرح بالحرمة بحق
الغير لظهور قوله حرمت تزويج امه وبنته وان بعدت لقوله تعالى
حرمت عليكم ما تكلموا به في نوحية حرمة الحيات

وبنات البنات فتقبل بموضوع اللفظ وحقيقته لان الامر في اللغة
 الاصل والبنات الفرع فيكون الاسم من قبيل المشكك وقيل
 بجائزة لانه جمع بين الحقيقة والحجاز لانه موضوع عند نابل
 لعموم المجاز فيراد بالاملاصل ايضاً وبالبنات الفرع قيد خلدان
 في عمومها والمعروف لارادة ذلك في النص الاجماع على حرمتهم
 وقيل بولائه النص المحرم للعمات والحالات وبنات الاخ والاخت
 ففي الاول لان الاشتغال من اولاد الحداد فتعذر المحرمات وهن
 اقرب اولى وفي الثاني لان بنات الاولاد اقرب من بنات الاخوة
 وكل من التوقيفها صحيح ودخل في البنت بنته من الزنا فتعذر
 عليه بصريح النص المذكور لانها بنته لغة والخطاب انما هو باللغة
 العربية ما لم يثبت نقل كلفظ الصداة ونحوه فيصير منقولاً
 شرعياً وكذا اخته من الزنا وبنت اخته وابنه منه بان زني
 ابوه واخوه واخته وابنه فأولدوا بنتاً فانها تحرم على الاخ
 والعم والحال والجدة وصورتها في هذه المسائل ان يزني بذكر
 وبمسكها حتى تلد بنتاً كما في فتح القدير من حيث ان الزنا يوجب
 حرمة المصاهرة ودخلت الملاعة ايضاً فلها حكم البنت هنا
 فلولاً عن فني القاضي نسبها من الرجل والحقة بالاملا يجوز
 للرجل ان يتزوجها لانه سبيل من ان يكذب نفسه ويدعيها
 فيثبت نسبها منه كذا في فتح القدير وقد قد منافي باب المصروف
 عن المعراج ان ولد ام الولد الذي نقاه لا يجوز دفع الزكاة اليه
 ومقتضاه ثبوت البينة فيما يثبت على الاحتياط فلا يجوز لولده
 ان يتزوجها لانها اخته احتياطاً ويتوقف على نقل ويكن ان يقال
 في بنت الملاعة انها تحرم باغتصابها وبينتة وقد دخل بها
 لا لما تكلفه في الفسخ كما لا يخفى قوله واخته وبنتها وبنت اخيه
 وعنده وغالته للنص الصحيح ودخل فيه الاخوات المتفرقات
 وبناتهن وبنات الاخوة المتفرقات والعمات والحالات المتفرقات
 لان الاسم يشمل الكل وكذا يدخل في العمات والحالات اولاد الاجداد
 والجدات وان علو وكذا عمه جدته وخالته وعمه جدته
 وخالاتها لاب وامر اولاد اولاد ذلك كله بالاجماع وفي الثانية وعمه
 العمه لاب وامر كذلك واما عمه العمه لاب لا تحرم انثى وفي المحيط
 واما عمه العمه القري عمه لاب وامر اولاد فعمه العمه حرام لان
 القري اذا كانت اخت ابيه لامر اولاد فان عمنها تكون اخت جدته
 اب الاب واخت اب الاب حرام لانها عمته وان كانت القري عمه لامر

العمه لا تحرم عليه لان اب العمه يكون زوج ام ابيه فعمتها تكون
 اخت زوج الجدة ام الاب واخت امراة الجد لا تحرم عليه انثى وكما
 يحرم على الرجل ان يتزوج من ذكر يحرم على المرأة ان تزوج بنظر
 من ذكر وعبارة التغايط اولى وهي وحرم اصله اي المتزوج ذكر كان
 او انثى وفرعه وفرع اصله القريب واصلية اصله البعيد قوله
 وامرأته بيان لما ثبت بالمصاهرة لقوله تعالى وامهات نسايكم
 اطلقه فلا فرق بين كون امرأته من خولها او من غيرها وهو مجمع عليه
 عند الامة الاربعة وتوضيحه في المكشاف ويدخل في لفظ الامهات
 جداتها من قبل ابها وامها وان علوت وقيد بالمرأة فالنصف الى
 النكاح الصحيح فان تزوجها فاسدا ولا يحرمها بالجد العتد بل
 بالوطي او ما يقوم مقامه من المس بشهوة والنظر بشهوة لان الاضمة
 لا تثبت الا بالعقد الصحيح وان كانت امته فلا تحرمها الا بالوطي
 او ذواعبه لان لفظ النسب اذا ضيف الى الزوج كان المراد منه
 الحرام كما في الظهار والاباء قوله وبنتها ان دخل بها لقوله تعالى
 وربا بيكم اللاتي في محوكم من نسايكم اللاتي دخلتم بهن فان
 لم تكونوا دخلتم بهن فلتنكحوا كنولهم بي عليها
 وضرب عليها الحجاب وذكر المحرم في الآية خرج مخرج العادة او ذكر
 للتشبيح عليهم لا لتعلق الحكم به نحو صاعا فامضاعفة في قوله
 تعالى لاتاكلوا الربا اصلها فامضاعفة انثى وتفسير المحرمان تزويج
 البيت مع الامراة بنت زوج الامراة اذا كانت البنت مع الاب لم تكن
 في حجر زوج الامر وفي المغرب حجر الانثى بالفتح والكسر حفصة
 وهو مادون ابنة الى الكشح ثم قالوا فلان في حجر فلان اي في
 كفنه ومنعته كما في الآية انثى وامهات الرئيسة وبنات ابائهن
 وان سفلت فيثبت حرمتهم بالاجماع وما ذكرنا اولا في الكشاف
 واللمس ونحوه يقوم مقام الدخول عند اي حنيفة وفي التبيين
 ويدخل في قوله وربا بيكم بنات الرئيسة والربيب لان الاسم
 يشملهن بخلاف حلايل الابنا والابا لان الاسم خاص بهن فلا يتناول
 غيرهن انثى يعني فلا تحرم بنت زوجة الابن ولا بنت بن زوجة
 الابن ولا بنت زوجة الاب فخصوله قوله وامراة ابيه وابنه وان
 بعد اما حليلة الاب فيقول له تعالى ولا تتكحوا ما نكح اباؤكم من
 النساء فتعذر الجرد العقد عليها والآية المذكورة استدل بها المشايخ
 كصاحب النهاية وغيره على ثبوت حرمة المصاهرة بالزنا بنا
 على ارادة الوطي بالنكاح فانه ان اريد حرمة امراة الاب والجد

بما يطأ بنها من اداة الوطي فصر عن افادة تمام الحكم المطلوب
حيث قال ولا بامارة ابيه ونضد في امارة الاب بعقده عليها والا
لم ينه الحكم في ذلك المحل فانما يصح علي اعتبار لفظ النكاح في نكاح الابا
في معني مجازي نعم العقد والوطي وكذا النظر في تعييبه
ويحتاج الي دليل يوجب اعتبارها في المجازي وليس كذلك ان تقول
تثبت حرمة الموطوءة بالاية والمعنود عليها بلا وطي بالاجماع لانه
اذا كان الحكم الحرمة بمجرد العقد ولفظ الدليل صالح له كان مرادا
منه بلا شبهة فان الاجماع تابع للنص والقياس عن احدهما
يكون ولو كان عن علم ضروري بحلق لهم ثبت بذلك ان ذلك
الحكم من كلام الشارع اذا احتمله كذا في فتح القدر وقول الزيلعي
ان الآية تتناول منكوحة الاب وطيا مرادا وعقدا صحيحا
وان كان فيه جمع بين الحقيقة والمجاز لانه نفي وفي النفي يجوز
الجمع بينهما كما يجوز في المشتك ان يعم جميع معانيه في النفي انتهى
ضعيف في الاصول والصحيح انه لا يجوز الجمع بينهما لافي النفي ولا
في الاثبات ولا عموم للمشتك مطلقا قال الاكل في التفسير الحق
ان النفي لما افتضاه الاثبات فان اقتضي الاثبات الجمع بين
المعينين فالنفي كذلك والافلا واما مسئلة اليمين المذكورة في
المبسوط حلف لا تكلم مولاك وله اعلون واسفلون انهم كلهم حنت
فليست باعتبار عموم المشتك في النفي كما توجه البعض واما
هو لان حقيقة الكلام متروكة بدلالة اليمين الي مجازي نعمها وهو
ان يكون الوالي من تعلق به حكم عقوب وهو عموم بيتنا والاعلي
والاسفل انتهى لكن اخذنا المحقق في التخرير انه يعم في النفي لانه
تكررة في النفي والمنفي ما سمي باللفظ وتماز حقيقة الاصول
فالحاصل ان الاولي ان النكاح في الآية للعقد كما هو المجمع
عليه ويستدل بثبوت حرمة المصاهرة بالوطي الحرام بقيل
اخر وفي المحيط رجل له جاربة فقال ان وطئتها لا تخل لابنه وان
كانت في غير ملكه فقال وطئتها لا تخل لابنه ان يكن به ويطاها
لان الظاهر يشهد له ولو اشترى جاربة من ميراث ابيه سعى
ان يطاها حتى يعلم ان الاب وطئها تزوج امرأة علي انها يكرهها
اذا دحا معنها وحدها مقتضاة قال لها من اعتضك فقالت ابوك
ان صدقها الزوج بانث منه ولا مهر لها وان كذبها في امراته
انتهى واما حليلة الابن فيقولون تعالى وحلا يلينا بكم الذين من
اصلا بكم فان اعتبرت الحليلة من حلول الفراش وحلا لا زار

تناولت

تناولت الموطوءة بملك اليمين او شبهته او زنا فيجزم الحكم على الابا
وهو الحكم الثابت عندنا ولا يتناول المعروف عليها لابن او شبهة
وان سفلوا قبل الوطي والفرض انها مجرد العقد عزم على الابا وذلك
باعتباره من الحل يكسر الحوا وقد قام الدليل على حرمة المزني بها لابن
علي الاب فيجب اعتباره في عموم من الحل والحل يتردد بالابا الفروع
فحرم حليلة الابن من النسب بخبر حليلة الابن من الرضاع
وذكر الاصا في الابنة لا سقوط حليلة الابن المبني كذا في
فتح القدر والظاهر ان الحليلة الزوجة كما في المغرب فتخرج من
الابن علي الاب مطلقا بالاية واما حرمة من وطئها من ليس
بزوجة فدليل اخر وكونها من حلول الفراش لا يقتضي تناولها
للموطوءة بملك اليمين وغيره بل لابن من قيد الزوجية وان صاحب
المغرب فسرها بالزوجة ثم قال لانها يجل زوجها في فراش
قوله والكل رضاعا بيان للنوع الثالث وهو ان ما يجرى
بالنسب والصهرية يجرى بالرضاع للاية والحديث حتى لو
ارضعت امرأة صبيا حرمت عليه روضة روح الطبيب الذي
نزل لنها منه لانه امرأة ابيه من الرضاعة ويجزم علي روح الظير
امراة ابنه من الرضاعة وفي شرح الوقاية وهذا يشمل عدد
اقتسام كتب الاخوت مثلا يشمل البنات الرضاعية للاخت النسبية
والبنات النسبية للاخت الرضاعية والبنات الرضاعية للاخت
الرضاعية انتهى ولم يستثن المم هنا شيئا واستثنى في كتاب
الرضاع اما خيه واخت ابنه وسيا في ان شاء الله تعالى انه
لا حاجة اليه عند المحققين لان المعني الذي لا حله حرمة في
النسب لم يكن موجودا فيها واستثنى بعضهم احدي وعشرين
صورة وحقها في قوله تعارف النسب الارضاع في صور كما
نافقة وحدث الولد وامر عمر واخت ابن وامر حال وعمة ابن
اعتمد لان كل واحد من هذه السبع اما ان يكون المضاف رضاعيا
والمضاف اليه نسبيا وعكسه او كل منهما رضاعيا وكذا في بقية
قوله والجمع بين الاختين نكاحا ووطيا بملك يمين بيان للنوع
الرابع وهو الجمع بين المحارم اما الاول فلقوله تعالى وان تجمعوا
بين الاختين واما الثاني فللمحدث من كان يومئذ بالله
واليوم لا خرف لا يجمع ماؤه في رحمتين وليس حرمة
الجمع بينهما لقطع الرحم كما في المبسوط ولا يجمع الرجل بين

اختين من الرضاغة ولا بين المرأة وابنة اختها وابنة اخيها وكذا
كل امرأة ذات محرم منها من الرضاغة للأصل الذي بينا ان كل
امرأتين لو كانتا احدهما ذكرا والاخري انثى لم يجز لذكرا ان
يتزوج الانثى فانه يجرم الجمع بينهما بالنكاح على حرمة الجمع
بين الاختين فلذلك من الرضاغة وثبت بهذا ان حرمة الجمع
ليست لقطبوعة الرحم فانه ليس بين الرضيعين رحم وحرمة
الجمع بينهما ثابتة انثى وسبب حديث برقة فلو قد حرمة
الجمع على قولهم والكرضاة كان اولى كما لا يخفى وتفرع على عدم
الفرق بين الاختين نسباً ورضاعاً لو كان له زوجتان رضيعتان
ارضعتهما احببته فسد نكاحهما والمراد بالنكاح في المختصر
العقد وقوله بملك اليمين متعلق بالوطي فاذا دانه يجوز الجمع
بينهما ملكاً دون الوطي قوله فلو تزوج اخت أمته الموطوعة لم
يظا واحدة منهما حتى يتبعها بيان لشئيين احدهما صحة نكاح
الاخت مع كون اخيها موطوعة له بملك اليمين لصدوره من اهله
مضافاً الى محله واورده عليه ان المنكوحة موطوعة حكماً باعتبار فهم
فيصير بالنكاح جامعاً وطياً حكماً وهو باطل وجوابه ان لزوم الجمع
بينهما وطياً حكماً ليس بلازم لان بيده انما لانه فلا يصير بالصحة
ويجوز من الوطي بعد هذا القيامة اذا ذكر اطلق في الاخت المتزوجة
فشملاً ما اذا كانت امه او حرة ثابتهما حرمة وطى واحدة منهما حتى
يتبعها لانه لو جامع المنكوحة يكون جامعاً بينهما وطياً حقيقة وحكماً
والرد بالبيع انه يجرم الموطوعة على نفسه لسبب من الاسباب في
المنكوحة لعدم الجمع كالبيع كلا او بعضاً والتزويج الصحيح والخفة
مع التسليم والاعتناق كلا او بعضاً والكتابة واما التزويج الفاسد
فلا عبرة به الا انه اذا دخل بها فخرم روح الموطوعة لوجوب العدة
عليها فتحلح المنكوحة وكذا المراد بالتزويج في المختصر النكاح الصحيح
فلو تزوج الاخت نكاحاً فاسداً لم يخرم عليه أمته الموطوعة الا اذا دخل
بالموطوعة في يخرم الموطوعة لوجود الجمع بينهما حقيقة ولا يوشى
الاحرام والخيض والنفاس والصوم وكذا الرهن والاجارة والتدبير
لان فريجهما لا يجرم بهذه الاسباب كذا في التبيين من فصل الاستبراء
واذا عادت الموطوعة الى ملكه بعد الاخراج سواء كانت بنفسها او بشراً
جديداً لم يحل وطى واحدة منهما حتى يجرم الامه على نفسه بسبب
كما كان اولاً واطلق في الامه فشملاً ما لو ولد كما في غاية البيان وفيد

بكونها

بكونها موطوعة لانه لو لم يكن وطياً جازله وطى المنكوحة لان
الموقوفه ليست بموطوعة حكماً فلا يصير جامعاً بينهما وطياً لا حقيقة
ولا حكماً واشتار المص الى انه لو تزوج حاربه ولم يطاها حتى ملكا اخيها
فليس له ان يطا المشتراه لان المنكوحة موطوعة حكماً واولى انه لو
ملك اختين له ان يطا احدهما واذا وطى احدهما ليس له وطى
الاخري بعد ذلك انه لو ملك حاربه فوطيها ثم ملك اخيها كان له ان
يطا الاولى وليس وطى الاخري مالم يجرم من فريجه الاخري ولي على نفسه
ولو وطىها ثم لا يحل له وطى واحدة منهما حتى يجرم الاخري
بسبب قوله ولو تزوج اختين في عقدتين ولم يد راول فرق
بينه وبينهما لان نكاح احدهما باطل يتعين ولا وجه الى التعيين
لعدم الاولوية ولا الى التنفيذ مع التجهيل لعدم الفائدة او
للضرورة تبين التفريق وطول الفرق بين هذا وبين ما اذا
طلق احدي نسائه بعينها ونسبها حيث يورث بالتعيين ولا
يفارق الكل واجيب بامكانه هناك لانه لا نكاح من كان متعين
الثبوت فله ان يدعي نكاح من شائعه منهن بمنسكاً كما كان
متيقناً ولم يثبت نكاح واحدة منهما بعينها فدعواه بمنسكاً بما
لم يتحقق ثبوته ومعنى ان يفرق بينه وبينهما انه يفرض عليه
مفارقتهما ولو علم القاضي بذلك وجب عليه رفعاً للمعصية
بقدر الامكان كما في المحيط ولم يدر المختصر ان التفريق طلاق او
فسخ وفي فتح القدير والظاهر انه طلاق حتى يتقصر من طلاق
كل منهما طلقه ولو تزوجها بواحدة منهما حتى تنقضي عدتها
دون الاخري كيلا يصير جامعاً وان بعده باحدهما فله ان
يتزوج في الحال دون الاخري وان عدتها تمتع من تزوج اخيها
انثى وفيد بكونه تزوجها في عقدين اذ لو كان في عقد
واحد بطل يقينا وقبده في المحيط بان لا تكون احدهما مشغولة
بنكاح الغير وعدة فان كانت كذلك صح نكاح الفارغة لعدم
تحقيق الجمع بينهما كما لو تزوجت امرأة بزوجه في عقد واحد
واحدة منهما يتزوج باربعة نسوة فانها تكون زوجة لآخر لانه
لم يتحقق الجمع بين رجلين اذا كانت هي لا تحل لاحدهما انتهى واذا
كانا في عقد واحد فرق بينه وبينهما ايضاً فان كان قبل الدخول
فلا مهر لهما ولا عدة عليهما واذا دخل بها وجب الكراة لمن
المسي ومن مهر المثل كما هو حكم النكاح الفاسد وعليهما العدة
وقد رجع من علم العقد الاول اذ لو علم فهو الصحيح والثاني باطل

وله وطى الاولي الا ان يطا الثانية فتخرج من الاولي الى انقضاء عدة
الثانية كالوطى تحت امرته بشبهة حيث يخرج امرته مالم تنقض
عدة ذات الشبهة وفي الداية عن الكامل لو زني باحدى الاختين
لا يقرب الاخرى حتى تحيض الاخرى حيضة واستشكله في فسخ
القدير ولم يبينه ووجهه انه لا اعتبار بالزاني وكذا لو زنت امرأة
رجل لم يخرج عليه وجاز وطئها عقب الزنا ولو قال المص ولو تزوج اخين
في عقدتين معا ولم يد راولا فرف بينه وبينهما كان افرد لما
في الف خيرة معزيا الى الجامع لو وكل رجل رجلا لا ان يزوجه امرأة
وكل رجلا اخر مثل ذلك فزوجه كل واحد منهما امرأة وهما الختان
من الرضاغة ووقع العقدان منهما معا فما باطلان لان عبارة
الوكيل في باب النكاح منقولة الى الموكل فاذا خرج الكلامان معا
كان الموكل خاطبا بالنكاح فلم يوكلا وان كانا فصوليين ووقعا
معا فللزواج ان يخرج نكاح احدهما ولو خرج ايجاب الاختين معا
قليل قال كل واحد منهما لرجل واحد زوجت نفسي منك بكذا وخرج
الكلام منهما معا فقبل الزوج نكاح احدهما فهو جائز لعدم الجمع
من الزوج فاما من الاختين فلان كل واحدة زوجت نفسها على
حدق ولا ولاية لاحد منهما على صاحبتها حتى ينتقل كلام كل الى الاخرى
ولو بد الزوج فقال زوجتكما كل واحدة منكما بالف فقالت احدها
رضيت وابنت الاخرى فنكاحها باطل لوجود الجمع في الخطاب بينهما في
احد شطري العقد وانه كاف للفساد الا ترى ان رجلا لو قال الخمس
نسوة قد تزوجتكن على الف فقالت احدها رضيت لا يجوز نكاحها
لوجود الجمع من جانب الزوج فعلم به ان الجمع في احد شطري
العقد يوجب الفساد كالجمع في شطري العقد انثني مع بعض
اختصار منه قوله ولما نصف المهر لانه وجب للاولي منما
وانعدمت الا لوبة للجهل بالاولوية فيصرف اليها اطلقه وهو
مقيد بالربعة فيود كما قالوا الاول ان يكون المهر مسهي في العقد
فلو لم يكن مسهي وجبت منعة واحدة لهما بدل نصف المهر
ونزكه اعتمادا على ما يصرح به في باب المهر الثاني ان يكون مهرها
منساويين اذ لو كانتا مختلفتين يفتضي لكل واحدة منهما ربع مهرها
ولا حاجة الى التقييد به لانه لم يقل لهما نصف المهر على السواحي
يود عليه ذلك الثالث ان يكون قبل الدخول ولا يستقط منه شيء ولا
حاجة الى التقييد به لان نصف المهر حكم الفرقة قبل الدخول مع انه
مشكل بل اذا كان بعد الدخول فانه يفتضي بهر كامل وعقد كامل ويجب

حمله

حمله على ما اذا اتخذ المسمى لهما قدرا وجنسا اما اذا اختلف
فيتعد راجبا عقرا ذليست احدهما اولى يجعلها ذات العقد
من الاخرى لانه فرع الحكم بانها الموطورة في النكاح الفاسد الرابع
ان تدعي كل واحدة منهما انها الاولي ولا بينة لهما اما اذا قالت لا تدعي
الى النكاحين اول لا يفتضي لهما بشي لان المقضي له مجهول وهو
يمنع صحة الفضاكن قال لرجلين لاحد هما على الف لا يفتضي
لا حدهما بشي الا ان يصطالحا بان يتفقا على احد نصف المهر منه
فيتضي لهما به وهذا التقيد الرابع زاده ابو جعفر الهندواني وظاهر
الهداية تضعيفه لكنه حسن ليندفع به قول ابي يوسف انه
لا شيء لهما لهما الف المقضي له والمروي عن محمد من وجوب مهر
كامل لهما الا فراد الزوج بجواز نكاح احدهما بعد ولا يستلزمه ايجاب
الشي مع تحقق عدم لزومه فان ايجاب كماله حكم الموت او النحول
حقبة او حكما وهو مفتود وفي التبيين وكل ما ذكرنا من الاحكام
بين الاختين فهو الحكم بين كل من لا يجوز جمعه من المحارم قوله
وبين امرأتين اية فرضت ذكر احدهما النكاح اي حرم الجمع بين
امراتين اذا كانتا بحيث لو قدرت احدهما ذكر احدهما النكاح بينهما
ابنتهما كانت المقدرة ذكر كمال الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة
والجمع بين الام والبنت نسبا او رضاعا الحديث مسلم لا تنكح المرأة
على عمها ولا على خالتها ولا على ابنة اخيها ولا ابنة اخوها وهذا
مشهور بجوربه تخصيص عموم الكتاب واحكامكم ما واد لكم به
وبدل على اعني الاصل المذكورة ما ثبت في الحديث برواية الطبري
وهو قوله فاكم اذا فعلتم ذلك فطعنتم ارحاكم ولرواية ابي
داود بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تنكح المرأة على قدرتها
مخافة القطيعة فوجب تغدي الحكم المذكور الى كل قرابة يفرض
وصلها وهي ما تضمنه الاصل المذكور فبفتح خرج عليه حرمة الجمع
بين عمنتين وخالتين وذلك ان يتزوج كل من رجلين امرا لا اخر
فيولد بكل منهما بنت فتكون كل من البننتين عممة للاخرى ويتزوج
كل من رجلين بنت الاخر ويولد لهما بنتان فكل من البننتين خالة
للاخرى وبما تغري علم ان العلة خوف القطيعة فظهر به ضعف
ما قد مناه عن التسوط من ان العلة ليس ذلك لانه لا قرابة
بين الاختين رضاعا وجوابه ان حرمة الجمع بينهما الحديث
يحرم من الرضاغ ما يحرم من النسب والمراد بالحرمة حرمة النكاح
الحرمة الموبقة اما الموقنة فلا تمنع وكذا لو تزوج امه ثم سبها

فانه يجوز كما في الجامع والزيادات لانها حرمة مؤقتة بزوال ملك العين
وقيل لا يجوز تزوج السبيدة عليها نظرا الى مطلق الحرمة كما في القنية
وقيل بقوله انه فرضت لانه لو حاز نكاح احداهما علي نقد يرمثل
المرأة وبنت زوجها وامرأة ابنتها فانه يجوز الجميع بينهما عند الامة
الاربعة وقد جمع عبد الله بن جعفر بين زوجة علي وابنته
ولم ينكر عليه احد وبيان انه لو فرضت بنت الزوج ذكر بان كان
بن الزوج لم يجز له ان يتزوج بها لانهما موطوءة ابية ولو فرضت المرأة
ذكر الجازل ان يتزوج بنت الزوج لانها بنت رجل اجنبي وكذلك
المرأة وامرأة ابنتها فان المرأة لو فرضت ذكر الحرمة عليه التزوج
بامرأة ابنة ولو فرضت امرأة الابن ذكر الجازل التزوج بالمرأة لانه
اجنبي عنها قالوا ولا بأس ان يتزوج الرجل امرأة ويتزوج ابنة
امها او بنتها لانه مانع وقد تزوج محمد بن الحنفية امرأة وزوج
ابنه بنتها قوله والزنا واللمس والنظر بشهوة يوجب
حرمة المصاهرة وقال الشافعي الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة
لانها نعمة فلا تنال بالخطور ولنا ان الوطى سبب الجزية بواسطة
الولد حتي الي كل واحد منهما كذا فيصير اصولها وفروعها كاصوله
وفروعه وكذلك علي العكس والاستتاع بالجزع حرام الا في موضع
الضرورة وهي الموطوءة والوطى محرم من حيث انه سبب الولد لامن
حيث انه زنا واللمس والنظر شبه داع الي الوطى فيقام مقامه في
موضع الاحتياط كذا في الهداية ولم يستدل بقوله تعالى ولا تنكحوا
ما لكم اباؤكم من النساء مما فعل الشارحون لما قد مناه لايصل الاستدلال
به اراد بالزنا الوطى الحرام وانما قيد به لانه محل الخلاف اما الوطى
المكروه نكاحا فاسدا والمشترأة فاسدا والجارية المشتركة
والكائنة والمظاهر منها والامة المجوسية وزوجته الحائض
والنفساء او كان محرما او صايبا فانه يثبت به حرمة المصاهرة
اتفاقا وبه علمان الاعتبار بعين الوطى لا لكونه حلالا او محرما
او ليفيد انه لا بد ان تكون المرأة حرة فانه لو وطى المبتة فانه
لا يثبت به حرمة المصاهرة كما في الحائبة وليفيد انه لا بد ان يكون
في القبل لانه لو وطى المرأة في الدبر فانه لا يثبت حرمة المصاهرة
وهو الاصح لانه ليس محل الحدث فلا يقضي الي الولد كما في الذخيرة
وسواء كان بصبي او امرأة كما في غاية البيان وعليه الفتوي كما في الواقعة
ولانه لو وطىها فافضاها الوطى لا يخرم عليه امها لعدم تيقن
كونه في الفرج الا اذا حبلت وعلم كونه منه واورد عليه ان الوطى في

المسبلتين وان لم يكن سببا للحرمة فاللمس بشهوة سبب لها بل الوطى
فهما اقوي منه واجيب بان العلة هو الوطى سبب للولد وثبوت
الحرمة باللمس ليس الا لكونه سببا لهذا الوطى ولم يتحقق في صورتين
وليقتد انه لا بد ان يكون بغير حائل يمنع وصول الحرمة فلو جامعها
بحرقة علي ذكره لا يثبت كما في الخلاصة وليفيد ان الوطى لا بد ان يكون
مستزهاة حالاً وما ضا لان الزنا وطى مكلف في قبل مستزهاة حالاً عن
الملك وشهرته فلو جامع صغيرة لا تشترى لا تثبت الحرمة وعند ابي
يوسف ثبوتها في ساعلي النجوى والشوها ولهما ان العلة وطى سبب
الولد وهو منتف في هذه الصغيرة التي لا تشترى بخلاف الكبيرة
لجواز وقوعه كما وقع لابراهيم وذكرا عليها السلام وقال في فتح
القدير انه ان يقول الامكان العقلي ثابت فيهما والعادي منتف عنهما
منتفا وبيان والتقصان علي خلاف العادة لا توجب الثبوت
العادي ولا يخرج عن العادة عن النبي انزي وقد يقال انها دخلت تحت
حكم الاستزهاة فلا يخرج عنه بالكبر ولا كذلك الصغيرة وليس حكم
البقا كالابتداء في الحائبة وفي القنية ابا الليث ما دون تسبع سنين
لا يكون مستزهاة وعليه الفتوي فاذا دانه لا فرق بين ان تكون
سبينة او لا ولذا قال في المعراج بنت خمس لا تكون مستزهاة اتفاقا
وبنت تسع فصاعد مستزهاة اتفاقا وفيما بين الخمسة والتسع
اختلاف الرواية والمشايخ والاصح انها لا تثبت الحرمة وفي فتح القدير
وكذا تشترط الشهوة في الذكر حتي لو جامع ابن اربع سنين زوجة
ابيه لا تثبت الحرمة وفي الذخيرة خلافه وظاهر الاول انه يعنبر
فيه السن المذكور لها وهو تسع سنين وكما يشترط كونها مستزهاة لثبوت
الحرمة في الزنا فكذلك لثبوتها في الوطى الحلال لما في الاجناس لو تزوج
صغيرة لا تشترى قد خل بها وطلقها وانتقضت عدتها وتزوجت بانحر
جازله تزوج بنتها واطلق في اللبس والنظر بشهوة فاذا دانه
لا فرق بين الغموض والخط والنسيان والاكراه حتي لو انقضى زواجه
لجامعها فوصلت يده الي بنته منها ففترصها بشهوة وهي من
تشرى بطن انها امها حرمت عليه الامر حرمة مودة ولك ان تصور
من حائنها بان انقضى هي كذلك ففترصت ابنه من غيرها كذا في
فتح القدير واطلق في اللبس فيشتمل كل موضع من بدنها وفي
الحائبة لو لمس شعرا من شهوة قالوا لا تثبت حرمة المصاهرة
وذكر في الكيسانيات انها تثبت الحرمة احتياطاً لحرمة النظر اليه
من الاجنبية ولذا حرم في المحيط بثبوتها وفصل في الخلاصة فاعلي

الراس كالبدن بخلاف المسترسل وانصرف اللمس الى موضع من
 البدن بغير حائل وما اذا كان حائلا فان وصلت حرارة البدن الى
 يده تثبت الحرمة والا فلا كذا في اكثر الكتب كما في الذخيرة من ان
 الشيخ الامام طهري الدين يعني بالحرمة في القبلة على الفم والذقن
 والخذ والراس وان كان على المغتصعة محمول على ما اذا كانت المغتصعة
 رفيقة بصل الحرارة مع ما كان قد مناه وفيه يكون اللمس عن شهوة
 لانه لو كان عن غير شهوة لم يوجب الحرمة والمراهق كالبالغ ووجود
 الشهوة من احد هاتين كاف فان ادعزها واسكرها فهو مصدق الا ان
 يقوم اليها مبشرا فيعاقبها لانه دليل الشهوة كما في الخلاصة وراى
 في الخلاصة في عدم تضمن يقفه ان ياخذ ثوبها او يركب معها وتقبل
 الشهادة على الاقرار باللمس بشهوة وعلى الاقرار بالتقبيل بشهوة
 وهل تقبل الشهادة على نفس اللمس والتقبيل عن شهوة اختلف
 المشايخ فيه قال بعضهم لا تقبل واختاره بن الفضل لانها امر باطن
 لا يوقف عليها عادة وقيل تقبل واليه مال الامام علي البزدكي
 وهكذا ذكر محمد في فلاح الجامع لان الشهوة مما يوقف عليها في
 الجملة اما بخرك العضو باشار اخر من لا يترك عضو كذا في الذخيرة
 والمختار النبوي كما في الخنيس وفي فتح القدر بدو ثبوتها ان الله
 لمسه مشروط بان يصدر عنها او يقع في اكبر طائفة صدرها وعلى
 هذا ينبغي ان يقال في مسه اياها لا يخرم على ابيه وابنه الا ان
 يصدر قاه او يغلب على طهرها صدق في ثمرات عن ابي يوسف
 ما يفيد ذلك انزهي واطلق في اشتراط الشهوة في اللمس فافادانه
 لا فرق بين التقبيل على الفم وبين غيره وفي الجوهر لو لمس
 او قبل وقال لم اشبه صدق الا اذا كان اللمس على الفم والتقبيل
 في الفم انزهي ورجحه في فتح القدر بقوله الا انه ينزل على هذا
 ان الخد ملحق بالفم في الولو الجبهة اذا قبل امراته اجنبية يعني
 بالحرمة ما لم يتبين انه قبل بغير شهوة لان الاصل في التقبيل هو
 الشهوة بخلاف اللمس انزهي وكذا في الذخيرة الا انه قال وظاهر
 ما اطلق في بيع العيون يدل على انه يصدق في القبلة سوا
 كانت على الفم وعلى موضع اخر انزهي واطلق في النظر بشهوة
 للاختلاف في محله فعند ابي يوسف النظر الى منابت الشعر
 يكفي وقال محمد لا يثبت حتى ينظر الى الشق وعند ابي يوسف
 لا بد ان ينظر الى الفرج الداخل وان يتحقق ذلك الا اذا كانت
 متكينة واختاره في الهداية وصححه في المحيط والذخيرة والخانية

وعليه الفتوي وفي فتح القدر وهو ظاهر الرواية لانه حكم تعلق
 بالفرج والدخل فرج من كل وجه والخارج فرج من وجه وان
 الاختلاف عن الفرج الخارج متعذر فستفاد اعتبارها ولا يقال انه اذا
 تردد فالاحتياط القول سويها لان هذا الحكم وهو التحريم باللمس
 والنظر بثبوتها بالاحتياط فلا يجب الاحتياط في الاحتياط لكن صح
 في الخلاصة النظر الى موضع الشق عن شهوة وهو صحيح لقول محمد
 السابق فظاهر ما في الذخيرة وغيرها انهما اتفقوا على ان النظر
 بشهوة الى ساير اعضائها لا عبرة به ماعد الفرج وح فاطلاق
 المص في محل التنبيه كما لا يخفى وعبرة لوجود الشهوة عند اللمس
 والنظر حتى لو وجد شهوة ثم انزهي بعد التزك لا يتعلق به
 حرمة والنظر من ولا الزحاج بوجب حرمة المصاهرة بخلاف
 المرأة لانه لم يفرجها وانما ياي عكس فرجها وكذا الوقف على
 الشط فنظر الى الما فري فرجها لا يوجب الحرمة ولو كانت هي في
 الما فري فرجها تثبت الحرمة ولم يذكرا لم حد الشهوة للاختلاف
 فقيل لا بد ان تنتشر لانه ان لم تكن منتشرة او تردد انتشادات ان
 كانت منتشرة وقيل حد هاتان تشتركي بقلبه ان لم يكن مشتهيا
 او يرد اد ان كان مشتهيا ولا يشترط تحرك الاله وصححه في المحيط
 والخفة في غايه البيان وعليه الاعتماد وصح الاول في الهداية
 وفايدة الاختلاف كما في الذخيرة تظهر في الشيخ الكبير والعين
 وفتح القدر يرد من قبل القلب كاف في الشيخ والعين اتفاقا وان
 محل الاختلاف فيمن يتاقي منه الانتشار اذا مال بقلبه ولم ينتشر
 لانه وهو حسن مما في الذخيرة كما لا يخفى واطلق المص ولم يقيد
 المس والنظر بشهوة بغير التزك للاختلاف فيما اذا تزك فقبل بوجب
 الحرمة وفي الهداية والصحيح انه لا يوجبها لانه لا تزال تثبت
 انه غير مفضل الى الوطى وفي غايه البيان وعليه الفتوي فتد
 اطلق المص ايضا في محل التنبيه واطلق في اللامس والملمس
 لينبذ انه لا فرق بين الرجل والمرأة فلو مس المرأة عضوا من اعضا
 الرجل بشهوة او نظرت الى ذكره بشهوة تثبت الحرمة واطلق
 فيهما ايضا فتشمل المس والنظر بين المباحين والمحرمين واد بجرمة
 المصاهرة الحرمات الاربع حرمة المرأة على اصول الزاني وفروع
 نسبا ورضاعا وحرمة اصولها وفروعها على الزاني نسبا ورضاعا
 لما في الوطى الحلال ويجل الاصول الزاني وفروعها اصل المزني بها
 وفروعها ولو قال المص توجب الحرمة لكان اولي لما في الخانية

اسج

اربع وان واحدة فواحدة وله تزوج اربع سوي امر ولده القيدة منه
بعد عتقها واذا اخبر عن مطلقة انها اخبرته بانقضائها فان كانت
المدة لا تختم لا يصح نكاح اخنها الا ان تقسره باسقاط مستثنين الحلق
فان اختلفت حل نكاح اخنها ولو كذبته المخبر عنها فان اخبر وهو
صحيح وكذبته ثمرات فالمرات للثانية ولو كان طلاق الاول رجعا
وان كان مريضا فللاولي فقط وللزوج المرتدة اللاحقة بداء الحرب
تزوج اخنها واربع سواها قبل عدتها لو نها وعودها مسلمة لا يبطل
نكاح اخنها لو بعد منه لو قبله وفي المعراج لو كانت احدي الاربع
في دار الحرب فطلقها لا تخلله الخامسة الا بعد خمس سنين لاحتمال
ان تكون حاملا فيبقى حملها خمس سنين فلو طلقها بعد خروجها
بسنة انتظر اربعاء اذا كان احتمال الحمل يمنع فهو موجود في دار
الاسلام ايض انزهي وهو مشكل قوله وامنه وسيدته اي وحرمة تزوج
امته وكيدته لان النكاح ما شرع الا بمثلثات مشتركة بين المستطاع
والمملوكية تنافي المالكية فيمتنع وقوع الثرة على الشركة وظاهر
كلامهم انه يستحق العقوبة بالاعتد على امته لانه عقد فاسد باثمه
لغير فائدة لكن في المضمرات المراد به في احكام النكاح من ثبوت
المهر في ذمة الولي وبقي النكاح بعد الاعتراف ووقوع الطلاق عليها
وغير ذلك اما اذا تزوجها متزها عن وطئها حراما على سبيل الاحتمال
فهو حسن لاحتمال ان تكون حرة او معتقة العين او محلوفا عليها
عن وطئها حراما على سبيل الاحتمال بعقوبتها وقد حث الحالف وكثيرا يقع
لا سيما اذا اتى اولها الا يبي اطلق في امته فشمع بالوكان فيها جدر
وكذا في سيدته لو كانت ملكت سرها منه قوله والجوسية والوثنية
اي وحرمة تزوجها على المسلم اما الجوسية فلقوله عليه السلام
نساءهم سنة اهل الكتاب غير ما كفى نساءهم ولا اكل ذبايمهم
اي اسلكوهم طريقهم يعني عاملوهم فعاملهم في اعطاء الامان ياخذ
الجزية منهم كن في المغرب واما الوثنية فلقوله تعالى ولا تتكلموا
المشركين حتي يومن والمراد بالجوسية عبدة النار ذكرا لكتابية
بعد هاد ليل على ان الجوس لا كتاب لهم وقد نقل في المبسوط عن
علي رضي الله تعالى عنه ابا حقة نكاح الجوسية بنا علي ان لهم
كتابا الا ان ملكهم واقع اخته ولم يفكر عليه فرفع كتابهم فلسوه وليس
هذا الكلام بشي لان المنع من نكاحهم لكونهم عبدة النار فهم
داخلون في المشركين فكونهم كان لهم كتابات او لا لا اثر له وعليه
اجمع الائمة الاربعة كالاجماع على حرمة الوثنية وهي المشركة

وفي غاية البيان هي التي تعبد الوثن اي الضم والنض عام يدخل
تحتها سائر الشراكات وفي فتح القدير ويدخل في عبادة الاوثان
عبدة الشمس والنجوم والصور التي استحسنوها والمعطلة
والزنادقة والباطنية والاباحية وفي شرح الوجيز وكل مذهب
يكفر به معتقده لان اسم الشريك بيننا ولهم جميعا انزهي وينبغي
ان من اعتقد مذهبنا لكفره ان كان قبل تقدم الاعتقاد الصحيح
فمن شرك وان طرأ عليه فهو مرتد كما لا يخفى وقال الرستغني لا يجوز
المناجحة بين اهل السنة والاعتزال وقال الفضلي لا يجوز بين من
قال انا مؤمن انشأ الله تعالى لانه كافر ومقتضاه منع مناجحة
الشافعية واختلف فيها هكذا قيل يجوز وقيل يتجوز بينهم ولا
يزوجهم بينهم وعنده في البرازية بقوله تنزيلا لهم منزلة اهل
الكتاب وقد قد منافي باب الوثن والنوافل انصح هذه
المسئلة وان القول بتكفير من قال انا مؤمن انشأ الله تعالى غلط
ويجب حمل كلامهم على من يقول ذلك شك في ايمانه والشافعية
لا يقولون به فتجوز المناجحة بين الحنفية والشافعية بلا شبهة
واما المعتزلة فتنضي الوجه حل منكمهم لان الحق عدم تكفير
اهل القبلة كما قد مناه عن الائمة في باب الامامة وافاد جرمه
نكاحا حرمة وطهرهما ايضا بملك اليمين خلافا لسعيد بن المسيب
وجماعة لورود الاطلاق في سيايا العرب كاوطاس وغيرها وهن
مشركا وجماعة العلماء منعوا من ذلك للامة واما ان يراد بالنكاح
الوطي او اكل منه ومن العند بنا على انه مشرك في سيايا النفي
او خاص في الضم وهو ظاهر في الامرين ويمكن كون سيايا او طاس
اسلمن وقيدنا بالمسلم لما في الثانية وبخل المجوسية والوثنية
لكل كما لا تردده انزهي يعني يجوز يجوز اليهودي نصرانية او
مجوسية وعكسه جائز لا يراه ملية واحدة من حيث الكفر
وان اختلفت جملهم قوله وهل تزوج الكتابية لقوله تعالى
والحصنات من الذين اوتوا الكتاب اي العفايف عن الزنا
للزنا لان العفة فيهن شرط وعن بن عمر انها لا تخللها مشركة
لانهم يعبدون المسيح وعزيموا وحمل الحصنات في الامة على من
اسلم منهم وللجهنم ان المشرك ليس من اهل الكتاب للعطف
في قوله لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركون والعطف
يقضي المغايرة وفي قوله تعالى لضدن اشد الناس عداوة
لذين آمنوا اليهود والذين اشركوا وفي التبيين ثم كل من يعتقد

دينا سماويا وله كتاب منزل كصحف ابراهيم وشيث وزبور داود
فمن من اهل الكتاب فتجوز منكمهم والارذبا بجهنم خلافا للشافعية
فما عدا اليهود والنصارى والحجة عليه ما قلنا وفي فتح القدير
الكتاب من يؤمن بنبي ويقر بكتاب والنسامة من اليهود اطلق
المص الكتابية هنا وقيدتها في المستصفي بقوله قالوا هذا يعني الحل
اذالم يعتقد المسيح الاها اذا اعتقده فلا يوافقها ما في مبسوط شيخ
الاسلام ويجب ان لا ياكلوا ذبايح اهل الكتاب اذا اعتقد وان المسيح
اله وان العذير له ولا يتزوج نساء وهم قتل وعليه الفتوى ولكن
النظر في الدليل ينبغي ان يجوز الاكل والتزوج انتهى وحاصله
ان المذهب الاطلاق لما ذكره شمس الائمة في المبسوط من ان لا يحجة
النصارى حلال مطلقا سوا قال بثالث ثلاثة اولا لاطلاق الكتاب
هنا والدليل وجهه في فتح القدير لان القائل بك طائفتان من
اليهود والنصارى انترضوا الاكلهم مع ان مطلق لفظ المشرك اذا ذكر
في لسان الشرع لا ينصرف الى اهل الكتاب وان صح لغة في طائفة
او طوائف لا عهد من ارادته به من عبد مع الله غيره ممن لا تدعي
اتباع نبي وكتاب الى اخر ما ذكره وفي معراج الدراية اختلف العلماء
في ان لفظ المشرك بيننا واهل الكتاب والاصح ان اسم المشرك مطلقا
لا يبتناوله في العطف للامة ثم المشرك ثلاثة مشرك ظاهر وباطن
كعبدة الاوثان ومشرك باطنا لا ظاهرا كالمنافقين ومشرك معني
كاهل الكتاب ففي قوله تعالى سبحانه وتعالى عما يشركون المراد
مطلق الشرك وكذا في قوله ان لا يغفران بشرك به فيتناول جميع
الكفار وفي قوله ولا تتكلموا المشركات المراد به المشرك ظاهرا
وباطنا وهو الوثني فلا يبتناول اهل الكتاب والمنافقين اني واطلقة
ايضا فشمل الكتابية الحرة والامة وانفق الامة الاربعة على حل
الحرة واختلفوا في حل الامة كاسياي هذا والاولي ان لا يتزوج
كتابية ولا ياكل ذبايحهم الا لضرورة وفي المحيط بكرة تزوج الكتاب
الحربية لانه لا يامن ان يكون بينهما ولد فينشأ على طباع اهل الحرب
ويتخلق باخلاصهم فلا يستطيع المسلم قلعه عن تلك العادة انزهي
فالظاهر انها كراهية تنزيه لان التحريم لا بد لها من نهي او ما في
معناها لانها في رتبة الواجب وفي الثانية تزوج الحربية مكروه
فان خرج بها الى دار الاسلام يبقى على النكاح انتهى واشار المح الى انه
يجل وطي الكتابية بملك اليمين وسياي ان الكتابية اذا انحست فانه
ينفسخ نكاحها من المسلم بخلاف اليهودية اذا تنصرت او عكسه وذكر

الاسيحياني ان للمسلم منع الذميمة اذا تزوجها من الخروج الى الكنائس
والتبوع وليس له اجبارها على الغسل من الحيض والجنابة من فصل
الحزبية من السير مسلم له امرأة ذميمة ليس له ان يمنعها من شرب
الخمر لان شرب الخمر حلال عندنا وله ان يمنعها عن اتخاذ الخمر في
المنزل انزهي وهو مشكل لانه وان كان حلالا عندنا لكن لا يجتنبها
نظره فله منعها كمنع المسلمة من الكمال التورم والبصل وكذا قال الكركي
في الفيض قبيل باب التيمم ان المسلم له ان يمنع زوجته الذميمة
من شرب الخمر كالمسلمة لو اكلت التورم والبصل وكان زوجها يكره ذلك
له ان يمنعها انزهي وهو الحق كما لا يخفى قوله والصايبه اي وحل تزوجها
اطلقه وفنده في الهداية بقوله ان كانوا يومنون بنبي نبي ويقر
بكتاب الله لا نهم من اهل الكتاب وان كانوا يعبدون الكواكب
ولا كتاب لهم لم يجز منا كحزبهم لا نهم مشركون ولا خلاف المتقول فيهم
محمول على اشتباه مذهبهم فكل اجاب على ما وقع عنده وعلى هذا
حل ذميتها انزهي وصححه ايضا في غايه البيان وغيره من انه لا خلاف
بينهم في الحقيقة لكن الظاهر الهداية ان منع من كحزبهم فقيدهم بغير
عبادة الكواكب لا يخرجهم عن كونهم اهل الكتاب والصحيح انهم ان
كانوا يعبدونها حقيقة فليسوا اهل الكتاب وان كانوا يعظمونها
كعظيم المسلمين للكعبة فهم اهل الكتاب كذا في المجتبى وفي الكشف
انهم قوم معدلوا عن دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة
من صبا اذا اخرج من الدين قوله والحرة ولو حرما اي حل تزوجها
ولو كان الزوج محرما لحد يث للجماعة عن بن عباس انه عليه السلام
تزوج ميمونة وهو محرر وذا النجاشي وبنارها وهو حلال وماتت
شرفا واما ما رواه يزيد بن الاصم من انه تزوجها وهو حلال
فلم يقووه هذا مما انتق عليه السنة وحديث يزيد لم يخرج به البخاري
ولا النسائي وايضا لا ينافي بن عباس حفظا وانقانا وقد اطل في
فتح القدير في وجوه ترجيحه وذكرنا ترجيحه في الاصول من باب
البيان في نقاض النفي والاثبات واما ما رواه الجماعة الا البخاري
انه عليه السلام قال المحرم لا ينكح ولا ينكح فحمله المشايخ على الوطي
في الجملة الاولي فالمنهي الرجل وعلى التمكن منه في الجملة
الثانية فالمنهي المرأة والتذكير باعتبار الشخص وكله لانه جاز
ان تكون ذميمة ودخولها على المسند للغايب جاز عند المحققين
وان كان غيره اكثر وجاز ان تكون ذميمة وفي النهاية والمعراج ان
معنى الثانية لا يمكن المرأة من نفسه لنظايره كما هو فعل البعض

فجعل التذكير على حقيقة وان المنهي الرجل فيهما واليا مفتوحة في الجملة
الاولى مضمومة في الثانية مع كسر الكاف نغيا للناكح ومن فتح الكاف
من الثاني فقد صحف وجوز في فتح القدير حمل النكاح فيه على العقد
ويكون المنهي فيه للكرهية جمعيا بين الدلائل وذلك لان المحرم في
شغل عن مباشرة عقود النكاح لانه يوجب شغل قلبه وهو محمل
قوله ولا يخطب ولا يلزم كونه عليه السلام با شتره لعدم شغل
قلبه وهو محمل قوله ولا يخطب ولا يلزم كونه عليه السلام
با شتره لعدم شغل كل فؤاد قلبه بخلافنا انزهي وقملي في غايه
البيان قوله ولا يخطب على النبي عن الناس الوطي توفيقا بين
الاحاديث قوله والامة ولو كانت اية اي حل تزوجها خلافا
للشافعي واصله التقييد بالوصف والشرط في قوله تعالى ومن
لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المومنات فاملكت ايما نكح
من فتيا نكح المومنات والخلاف مبني على مسئلة اصولية هي
ان مفهوم الشرط والوصف هل يكون معتبرا يفتي الحكم بالنتيجة
فقال الشافعي نعم وقلنا لا فصار الحل ثانيا فيها لعمومات مثل
قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء واصل لكم ما واذ لكم فكذا
جوزنا نكاح الامة مع طول الحرية ونكاح الامة الكتابية ومثله في
الاصول وعلى تقدير اعتبار مفهومها فمقتضاها عدم الا باسوة
الثابتة عند وجود القيد المبيح وعدمه الا باسوة اعمر من ثبوت
الحرة او الكراهة ولادلة لا للاعمر على اخص بخصوصية فيجوز
ثبوت الكراهة عند عدم الضرورة وعند وجود طول الحرية كما
يجوز ثبوت الحرمة على السوا والكراهة اقل فتعينت قلنا بها
وبالكراهة صرح في البدايع كذا في فتح القدير وقد يقال مقتضاها
عدم الحل لعدم الا باسوة وعدم الحل من عادة والظاهر ان الكراهة
في كلام البدايع تنزيهية فلم يخرج عن المباح بالكلية وان كان
التذكير راجعا على الفعل نعم عدم الا باسوة اعمر من الحرام والمكروه
تحريما والظاهر من كلامنا ان المباح عندنا هو ما اذن الشارع
في فعله لا ما استوي فعله وتكره كما هو في الاصول والخلف
لفظي كما عرفت في بحث الامر من البدايع وغيره قوله والحرة على
الامة على عكسه اي حل ادخال الحرة على الامة ولا يجادل حال
الامة على الحرة المتزوجة بنكاح صحيح للحد يث لانكح الامة على
الحرة وتنكح الحرة على الامة وهو باطل لانه حجة على الشافعي في
تجوز ذلك للعبد وعلى مالك في تجوز به برضا الحرة ولان للرفق

اثري في تنصيف النعمة علي ما تقرره في الطلاق انشاء الله تعالى فيثبت
 به حل المحلية في حالة الانفاد دون حالة الانضمام وتتامه في
 فتح العقد يرد في المحيط ولا يجوز نكاح الامة علي الحرة ولا معرسا
 ويجوز نكاح الحرة علي الامة ومعها ولو تزوج امة بغير اذن مولاتها
 ولم تدخل بها ثم تزوج حرة ثم ارجاها لم يولي لم يجز لان نكاح الامة
 ارتفع بنكاح الحرة لان الملك والحل انما يثبت عند الاجارة فكان
 للاجارة حكم انشاء العقد في حق الحكم فيصير متزوجا امة علي
 حرة ولو تزوج ابنها وهي حرة قبل الاجارة حاز النكاح الموقوف
 لان النكاح الموقوف عدم في حق الحل فلا يمنع نكاح غيرها انتهى فيبد
 بالنكاح لانه يجوز مراجعة الامة علي الحرة لان الملك فيها باق
 ذكره الزيلعي في الرجعة وفي المحيط ولو تزوج اربعاً من الامة
 وخمسة من الحر اير في عقد صح نكاح الامة لان التزوج بالخمسة
 باطل فلم يتحقق الجمع فصح نكاح الامة انتهى قوله ولو في
 عدة الحرة اي لا يحل ادخال الامة في عدة الحرة اطلقه فافاد انه
 لا فرق ان تكون بين العدة عن طلاق رجعي او باين ولا خلاف في
 المنع في الاول لان المطلقة رجعياً زوجة وفي الثاني خلاف
 وقال لا يجوز لان هذا ليس بتزوج عليها وهو المحرم ولهذا لو
 حلف لا يتزوج عليها لم يجز بهذا بخلاف تزوج الاخ في عدة
 من طلاق باين فانه لا يجوز اجماعاً والفرق هما ان المنوع في
 تلك الجمع وقد وجد وهذا المنوع الادخال عليها لتنقيصها
 للجمع والادخال للتنقيص ليس بوجود في المبانة وقال الامام
 انه حرام لان نكاح الحرة باق من وجه لبقا بعض الاحكام فبقي
 المنع احتياطاً بخلاف البين لان المقصود ان لا يدخل غيرها في
 قسمها كذا في الهداية وظاهره انه لو حلف لا يتزوج عليها
 فطلقها رجعياً ثم تزوج وهي في العدة لا يجزى ايضاً لانه لا قسم
 لهما كالمبانة ذكره في البدائع لكن علل في فتح القدير بان
 العرف ان لا يسهى متزوجاً عليها بعد الابانة وهو يفيد
 الحث في الرجعي وهو الظاهر لان النكاح قابض فيه من كل وجه
 اطلق في الامة فتشمل المدبرة والموالد والمكاتب لانهما كما في الصحاح
 خلاف الحرة وفيد بان نكاح الحرة بالصحيح لان نكاحها الناسد
 ولو في العدة والعدة عن وطئ شبهة لا يمنع نكاح الامة
 لعدم اعتبارها قوله واربع من الحر اير والامة اي وحل تزوج
 اربع لا اكثر لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى

وثلاث

وثلاث ورباع اتفق عليه الامة الاربعة وجمهور المسلمين ولا اعتبار
 بخلاف الروافض ولا حاجة الي الاطالة في الرد عليهم قال القاضي
 البيضاوي مثنى وثلاث ورباع معدولة من اعداد مكررة
 هي ثنتين وثنتين وثلاث وثلاث واربع اربع وهي غير منصرفة
 للعدل والصفة فانها بينت صفات وان كانت اصولها ثنتين لها
 وقيل لتكرار العدد فانها معدولة باعتبار الصيغة والتكرير منصوص
 علي الحال من فاعل طاب ومعناه الاذن لكل نكاح يريد الجمع بين هذه
 الاغراض ان ينكح ما شام من العدد المذكور متفقين ومختلفين
 كقوله افقتسموا هذه البذرة درهمين درهمين وثلاثة
 ثلاثة ولو اريد كان المعنى نحو يجمع بين هذه الاعداد دون
 التوزيع ولو ذكرت باوولت هب نحو يرا لا اختلاف في العدد انتهى
 وفي فتح القدير وحاصل الحال ان حل الواحدة كان معلوماً
 وهذه الآية لبيان حل الترابد عليها الي حد معين مع بيان
 التخيير بين الجمع والتفريق في ذلك وانما كان العدد في الآية مانعاً
 من الزيادة وان كان من حيث هو عدد لا يمنعها لوقوعه حالاً
 فيبد في الاحلال فيبد بالتزوج لان له التيسر بما شام من الامة الاطلاق
 قوله تعالى وما ملكك ايمانكم وفي الفتاوي رجل له اربع نسوة
 والف جارية اراد ان يشترى جارية اخرى فلامه رجل وينبغي
 ان لا يخاف عليه الكفر لما ان في تزوج الجمع من النساء مشقة شدة
 بسبب وجوب العدل بينهن ولذا قال تعالى فان خفتن ان لا
 تعدن لواحدة بخلاف الجمع من السراري فانه لا قسم بينهن
 مع انهم قالوا اذا ترك التزوج علي امرائه كيداً يدخل الغم علي
 زوجته التي عنده كان ما جوامع انه لا ينبغي التورع علي شيء من
 ذلك لقوله تعالى والذين لغروهم حافظون الاعلى ازوجهم
 او ما ملكك ايمانهم فامرهم ملوحي قوله واثنين للعبد اي
 وحل تزوج اثنين له حريتين كانتا او امنتين ولا يجوز اكثر منه في
 النكاح لاجتماع الصحابة ولان الرق منصف نعمة وعقوبة اطلق
 في العبد فتشمل المدبر والمكاتب وفيد بالتزوج لانه لا يحل له التستر
 ولا ان يسريه مولاه ولا يملك المكاتب والعبد شيئاً الا الطلاق ذكر
 الاسيحياتي وحاصله ان الحل مخصص في عقد النكاح ومالك البين
 ولم يكن الثاني في العبد لانه لا يملك وان ملك فاعصر حله في عقد
 النكاح قوله وحلي من زنا لا من غيره اي حل تزوج الحلي من الزنا
 ولا يحل تزوج الحلي من غير الزنا اما الاول فهو قولهما وقال ابو

يؤد

يوسف هو فاسد فنيا سما على الثاني وهو الحبل من غيره فان تزوجها
لا يصح اجماعا لحرمة الحمل وهذا الحمل يحترم لانه لا خيانة منه
ولهذا لم يجز استقاط ولهما انهما من المحلات بالنص وحرمة الوطي
كبدل يستقي ما ه زرع غيره والامتناع في ثابت النسب لحق صلب
الما ولا حرمة للزاني ومحل الخلاف من تزوج غير الزاني واما تزوج
الزاني لها فاجاز اتفاقا ونسحق النفقة قلنا الكل ويجل وطهرها عند
الكل كما في النهاية وقيد بالتزويج لان وطهرها حراما اتفاقا للحديث
من كان يوم من بالله واليوم الآخر فلا يستقي ما ه زرع غيره فان
قبل فم الزهر ففسد بالحبل فكيف يكون سقي زرع غيره قلنا
شعره يثبت من ما الغير كذا في المعراج وحكمه الذي اعني علي قولهما
كالوطي كما في النهاية وذكر التمهيد الثاني انه لا نفقة لها وقتل لها
ذلك والاول اوجه لان المانع من الوطي من جملتها خلاف الخبيص
فانه سماوي كذا في فتح القدير واطلق في قوله لا من غيره فشمع
الحامل من حرز كالهاجرة والنسبة وروي عند ابي حنيفة صحة
العقد كالحامل من الزنا وصح الشئ المنع وهو المعتمد وفي فتح القدير
انه ظاهر المذهب وشمل ما كولد فلو تزوج امرؤ ولده وهي حامل منه
فالنكاح باطل لانها فرأى مولاهما حتى تثبت نسب ولدها منه من
غير دعوة فلو صح النكاح لحصل الجمع بين الفراشين الا انه غير
متوكد حتى يثبت الولد بالنفي من غير لعان فلا يعتبر ما لم يتصل
به الحمل كذا في الهداية وظاهرها ان الولي اعترف بان الحمل منه
لانه قال وهي حامل منه فكذا لم يكن تزويجه اياها نكاحا للولد
دلالة لان الصريح بخلافه فلم يعترف به وزوجها وهي حامل
ينبغي ان يجوز النكاح ويكون نكاحا بدلالة فان النسب كما يثبت
بالصريح يثبت بالدلالة بدليل مسئلة الامهات بالاولاد
ثلاثة فادعي المولى كبره حيث يثبت نسبه ويثبت نسب
غيره بدلالة اقتضاه علي البعض كما في فتح القدير قوله
والموطوءة بملك اي حل تزويج من وطهرها المولى بملك اليقين بملك
يقين لانها ليست بفراش لولاها فانها لو كانت بولد لا يثبت نسبه
من غير دعوة فلا يلزم الجمع بين الفراشين واما دانه فجعل له
وطهرها من غير استبراء وهو قولهما وقال محمد لا احب ان يطاها حتى
يستبرأ بها لانهما احمل الشغل بالمولى فوجب التثنية كما في الشرا
ولما ان الحكم بجواز النكاح اماراة الفراغ فلا يوجب الاستبراء لا استبراء
ولا وجوب خلاف الاستبراء لانه يجوز مع الشغل كذا في الهداية وذكر

في النهاية انه لا خلاف بينهم في الحاصل فان ابا حنيفة قال للزوج
ان يطاها بغير استبراء واجب ولم يقل لا يستحب ومحمد لم يقل ان
هو واجب ولكنه قال لا احب له ان يطاها انتهى وفيه نظر لان ما في
الهداية من قوله لا يوجب له الاستبراء ولا وجوب اياي هذا
الحمل ولم يذكر المص استبراء المولى وفي الهداية عليه ان يستبرأ بها صيانة
لما به وظاهره الوجوب وعمله في النهاية والمعراج علي الاستبراء
دون المحرم وفي الذخيرة واذا اراد الرجل ان يزوج امرأه من انسان
وقد كان يطاها قال بعض مشايخنا قالوا يستحب ان يستبرأ بها بحضرة
ثم يزوجه كما لو اراد بيعها فالصحيح ههنا انه يجب الاستبراء واليه مال
شمس الائمة السرخسي انتهى وقد جعل الوجوب في الحاوي المحصري
وقول محمد اطلق في الموطوءة بالملك فشمع ام الولد ما لم تكن صلي منه
كما قدمناه قوله او زنا اي وحل تزويج الموطوءة بالزنا اي الزانية
حيث لو زنا امرأة تزني فتزوجها حرام وللزوج ان يطاها بغير استبراء
وقال محمد لا احب له ان يطاها من غير استبراء وهذا اصريح في جواز
تزوج الزانية فاما قوله تعالى الزانية لا يكرها الا ان او مشرك
وحرم ذلك علي المؤمنين فنسوخ بقوله تعالى فانكحوا ما طاب
لكم علي ما قيل بدليل الحديث ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله ان امرأتني لا تدفع بي لا من قال فعليه عليه السلام
طلوها فقال اي اجبها وهي جميلة قال عليه السلام استمتع بها وفي
المجني من اخر الخطر والاباحة لا يجب علي الزوج تطبيق الفاحشة
ولا عليها نصريح الفاسر الا اذا خاف ان لا يقبلا حدود الله فلا بأس
ان يتفرقا انتهى قوله والمضمومة الي محرمه اي وحل نكاح امرأة
محلة صحت الي امرأة محرمة كان عقد علي امرأتين احدهما
محرمه او ذات زوج او ثنية بخلاف ما اذا جمع بين حرو وعبد
في البيع حيث لا يصح في العبد لان قول العقد في الحر شرط فاسد
في بيع العبد وهما المبطل بخس المحرمه والنكاح لا يبطل بالشرط
الفاسد قوله والمسمى لها اي جميع المسمى للمحللة المضمومة
الي محرمه عند ابي حنيفة نظر الي ان صم المحرمه في عقد
النكاح لغو بضم الحاء لعدم المحللة والانتقام من حكم المساواة في
الدخول في العقد ولم يجب الحد بوطي المحرمه لان سقوطه من
حكم صورة العقد لا من حكم انعقاده فليس قوله بعدم الانتقام
بناء علي ان عدم الدخول في العقد منافيا لقوله يستوف الحد لوجود
صورة العقد كما قد توهم كما لا يخفي وعندهما يتقسم علي مهر مثلما

كان يكون المسمى الفا ومهر مثل المحرمة الفا والمحللة الفا فيلزم
ثلاث مائة وثلاث وثلاثون وثلاث دهرم للمحللة ويستقط
الباقى نظرا الى ان المسمى فوق بل بالضعفين فينقسم عليهما كما لو جمع
بين عبد بن فاذا احدهما دون الاخرى والحبب عن الاول بان
المهر محل في الجملة لكونه ما لا يدخل تحت الانعقاد فانقسم
بخلاف المحرمة لعدم المحللية اصلا وعند الثاني بانها استويا في
الدخول تحت الايجاب للمحللية وانقسم المهر عليهما فتزوج قوله
علي قولهما واورد علي قوله ما لو دخل بالمحرمة فان فيه روايتان
في رواية الزيات بلزمه مهر مثلها لا يجاوز به حصنها من
المسمى ومقتضاه عدم الدخول في العقد والا لوجب مهر المثل
بالفا ما بلغ وجوابه ان المنع من الجاوزه علي ما خصها من المسمى
يصل بحد التسمية ورضاها بالقد والمسمى لا بالانعقاد العقد
عليها ودخولها تحته وذلك موجود في المحرمة وفي رواية اخري
يجب مهر المثل بالفا ما بلغ وهو الاصح كما في المبسوط ومقتضاه الدخول
في العقد وقد قال بعده وهو يقتضي اجنبيتها عنه فلا يجب
مهر المثل لانه فرع الدخول في عقد فاسد وجوابه ان وجوبه
بالحد الذي وجب به رد الحد وهو صورة العقد واورد علي
قولهما ايضا كيف وجب له حصنها من الالف بالدخول وهو حكم
دخولها في العقد ثم يجب الحد ولا تجمع الحد والمهر ولا يخلص الا
بتخصيصهما الدعوي فيجب الحد لا تنفعا الشبهة الحل والمهر
للاقتسام بالدخول في العقد قوله وبطل بنكاح المتنعة والموقت
وفرق بينهما في الزاوية والمعراج بان يذكر في الموقت لفظ النكاح او
التزويج مع التوقيت وفي المتنعة لفظ المنع بك واستمتع وفي العنا
بفرق اخر ان الموقت يكون بحضور الشهود ويذكر فيه مدة
معينة بخلاف المتنعة فانه لو قال استمتع بك ولم يذكر مدة كان
متنعة والتحقيق ما في فتح القدير ان معني المتنعة عقد علي امرأة
لا يراد به متاخذ عقد النكاح من القدر للولد وتزويجه بل الي
مدة معينة ينتهي العقد بانتهائها او غير معينة بمعني بقا
العقد ما دام معها الي ان ينصرف عنها فيدخل فيه ما يماز
المتنعة والنكاح الموقت ايضا فيكون من افراد المتنعة وان عقد
بلفظ التزويج واحضر الشهود الي اخرها ذكره وقد نقل في الهداية
اجماع الصحابة علي حرمة ما كانت مباحة ثم نسخت كما في
صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم كنت اذنت لكم في الاستمتاع

من النساء وقد حرمانه ذلك الي الغياصة والا حاد يث في ذلك شهيرة
كثيرة وما نقل عن ابن عباس من ابا حنيفة فقد صح رجوعه وما في الهداية
من نسبته الي ما كذا فغلط كما ذكره الشارحون في كان زفر القائل
بابا حنيفة الموقت يحوجا بالاجماع لما علمت ان الوقت من افراد المتنعة
قالوا ثلاثة اشياء نسخت من بين المتنعة والمهر المحرم الاهلية والتوجه
الي بيت المقدس اطلق في الوقت فتشمل المدة الطويلة ايضا كان
يتزوجها الي ما يتي سنة وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح كما في
المعراج لان التوقيت هو المتعين لجهة المتنعة وتشمل المدة المجهولة
ايضا وتفيد بالوقت لانه لو تزوجها علي ان يطلها بعد شهر فانه
حايلا ان اشترط القاطع بدل علي انعقاده مويدا وبطل الشرط
كما في القنية ولو تزوجها وفي نيتها ان يتعد معها مدة نواها
فالنكاح صحيح لان التوقيت انما يكون باللفظ فالاولا بان يتزوج
الزهايا انت وهو ان يتزوجها ليتعد معها ما اراد دون الدليل ويثبت
ان لا يكون هذا الشرط لازما عليها ولها ان تطلب المبيت عندها
ليلا لما عرف في باب الفسح قوله ولو وطئ امرأة ادعت انه تزوجها
وقضي بنكاحها ببينة ولم يكن تزوجها وهذا عند ابي حنيفة
وقال البس له وطئها لان القاضي اخطا الحجة اذ الشهود كذبه
فصار كما اذا ظهر ازم عبيدا وكفاز ولا يثبت حنيفة ان الشهود صدق
عنده وهو الوجه لتعد بالوقوف علي حنيفة الصدق بخلاف الكفر
والرق لان الوقوف عليهما منبسر فاذا اثبت القاضي الحجة
وامكن تنقيته باطنا يتعد بمر النكاح نكح فطعا للمناخعة بخلاف
الاملاك المرسله لان في الاستاب تراهما فلا امكان وهذه
المسئلة فرد من افراد المسئلة الاثنية في كتاب القضاء هي ان
القضا يتعد بشهادة الزور طاهرا وباطنا في العقود والفسوخ
وكما تجوز له وطئها تجوز له تخليته منها وكذا لو ادعى عليها النكاح
فحكمه كمن كذبه وكذا الوقضي بالطلاق بشهادة الزور مع علمها
حلها التزوج باخر بعد العدة وحل للشاهد تزوجها وحرمت
علي الاول وعند ابي يوسف لا تخل للاول ولا للثاني وعند
محمد لا تخل للاول ما لم يدخل بها الثاني فاذا دخل بها حرمت
عليه لو جوب العدة كما لم تكن حرة اذا وطئ بشبهة واشار
بقوله ويقضي بنكاحها الي اشتراط ان يكون محلا للانشاء حتى
لو كانت ذات زوج او في عدة غيره او مطلقة منه ثلاثا
لا ينفذ فضاوه لانه لا ينفذ رعي الانثى في هذه الحالة

واختلفوا في اشتراط الشهود عند قوله قضيت فشروطه لان العقد
للتفاد باطنا عنده وذكر الم في الكافي انه اخذ به عادة المشايخ
وقيل لا يشترط لان العقد شرط ثبت مقتضي صحة قضائه في
الباطن وما قضى ثبت مقتضي صحة الغير لا يثبت بشرائطه
كالبيع في قوله اعتق عبد لكما عني بالف وذكر في فتح القدير
ان الوجه عدم اشتراطه بل عليه اطلاق المتن وذكر
الغنية ابو الليث ان الفتوي على قولهما في اصل المسئلة اعني
عدم التفاد باطنا فيما ذكر وفي فتح القدير والنهاية وقول ابي
حنيفة اوجه وقد استدل له بدلالة الاجماع على ان من
اشترى جارية ثم ادعى فسخ بيعها كذا وبرهن ففرض به
حل للبايع وطبها واستخرج امها مع عليه بكذب دعوي المشتري
مع انه يمكن التخلص بالعتق وان كان فيه اطلاق ماله فانه
اينلي بامرين فعليه ان يختار هونما وذلك ما يسلم له فيه دينه
انزلي ولا يجزيه لا يلزم من القول بحل الوطي عدم مراعاة فانه
اثر بسبب اقامه على الدعوي الباطلة وان كان لا اثر عليه
بسبب الوطي والحق في النهاية بالعود والنسوخ والعتق
والنسب وقد وقعت لطيفة هي ان بعض المغاربة جثت مع
الاكل بانه يمكن قطع المنازعة بالطلاق فاجابه الاكل ما تريد
بالطلاق المشرع او غيره لا عبرة لغيره بالشرع يستلزم
المطلوب اذ لا يفتق الا في نكاح صحيح ونعقده تلميذه عمر قاري
الهداية بانه جواب غير صحيح لان له ان يريد عين المشرع ليكون
طريقا الى قطع المنازعة وان لم يكن في نفسه صحيحا وتعقدهما تلميذه
بن الهمام بان الحق التقصيل وهو ان الطلاق المذكور يصلح سببا
لقطع المنازعة ان كانت هي المدعية اذ يمكنه ذلك واما اذا كان هو
المدعي فلا يمكنها التخلص منه فلم يمكن لقطع المنازعة سبب الا
النكاح باطنا مع ان الحكماء عمن دعواها ودعواه ولذا صرح الم
ما اذا كانت هي المدعية ليقيد انه يحل له وطبها وان املكه طلاقها
ليقيد انه لا عبرة بالطلاق كما هو المذهب في باب
الاوليا والاكفا شروع في بيان ما ليس بشرط لصحة النكاح عندنا
وهو الولي وله معني لغوي ومعني فقهي واصولي فالولي في
اللغة خلاف العدو والولاية كسر الاسم السلطان والولاية
النصرة وقال سيبويه الولاية بالفتح المصدر والولاية بالكسر
الاسم مثل الامارة والولاية لانه اسما بتوليته وقت به فاذا اراد

المصدر رفتحوا كذا في الصحاح وفي الغنة البالغ العاقل الوارث فخرج الصبي
والمعنوة والكافر على المسلمة وفي اصول الدين هو العارف بالله تعالى
واسمايه وصفاته حسب ما يكون المواظب على الطاعات المحتجب
عن المعاصي الغير المنهك في الشهوات والذوات كما في شرح الغنايد
والولاية في الغنة تنفيد القول على الغير شاواي وهي في النكاح
نوعان ولاية نوب واستخفاف وهي الولاية على العاقلة البالغة بكرة
كانت او ثيبا او ولاية اخبار وهي الولاية على الصغيرة بكرة كانت
او ثيبا وكذا الكبيرة المعنوة والموقوفة وتثبت الولاية باسباب
اربعة بالفراية والملك والولا والامانة والا كما جمع كفوه والنظر
كما في المغرب وثيبا في بيانه قوله نكح نكاح حره مكفنة بلا ولي لانها
تصرفت في خالص حقها وهي من اهله لكونها عاقلة تالفة ولهذا
كان لها التصرف في المال ولها اختيار والازواج وانما يطالب الولي بالتزوج
كيلا تنتسب الي الوقاحة ولذا كان المستحب في حقها تنويض الامر
والاصل هنا ان كل من يجوز تصرفه في ماله بولاية نفسه يجوز نكاحه
على نفسه ويحل عليه قوله تعالى حتي تنكح اصاب النكاح اليها ومن
السنة حديث مسلم الا يجز حق بنفسها من وليها وهي من لا زوج
لها بكرة كانت او ثيبا فافاد ان فيه عتق حقه وهو ما شرفه عقد
النكاح برضاها وقد جعلها حق منه ولكن تكون الحق الا اذا زوجت
نفسها بغير رضاه واما رواه الترمذي وحسنه ابا امرأة نكحت
بغير اذن وليها فنكاحها باطل واما رواه ابو داود لا نكاح الا بولي
فضعيفان او مختلف في صحته ما فلن يعارض المتنق على صحته
اولا ولا محمول على الامة والصغيرة والمعنوة او على غير الكفو
والثاني محمول على نقي الكمال او هي ولية نفسها وفايدة نقي
نكاح من لا ولاية له كالكافر للمسلمة والمعنوة والامة كل ذلك
لرفع التعارض من ان الحد يثبت الاول حجة على من لم يتعين
عبارة النكاح فان مفرومه انها اذا نكحت باذن وليها فنكاحها
صحيح وهم لا يقولون به واما قوله تعالى ولا تغضلوهن ان يكن
ازواجهن اذا ائزازوا بينهم فالمراد بالفصل المنع عن العقد
بدليل ان يمكن حيث اصاب العقد اليهن وان كان نهيا للازواج
المطلقات من المنع عن التزوج بعد العدة كما في المعراج بدليل انه
قال في اول الاية واذا طلقتم النساء فبينكم بالكلية احترازا عن
الصغيرة والمجنونة فانه لا ينعقد نكاحهما الا بالولي واطلغنا
فشمل البكر والثيب واطلغنا فشمل الكفو وغيره وهذا ظاهر الرواية

عن أبي حنيفة وصاحبه لكن للولي الاعتراض في غير الكفو وما روي
عنهما بخلافه فقد صح رجوعهما إليه وروي الحسن عن الامام انه
ان كان الزوج كفو فقد مكاحها والا فلم ينعتد اصلا وفي المعراج معزيا
الي قاضي خان وغيره والخيار للفتوي في زهانتا رواية الحسن وفي
الكافي والذخيرة ويقولون اخذ كثير من المشايخ لانه ليس كل قاض
يعدل ولا كل ولي يحسن الواقعة والحنوبين يبي القاضى مذلة
فسد الباب بالقول بعدم الاعتقاد اصلا قال صدر الاسلام لو
زوجت المطلقة نفسها من غير كفو ودخل بها الزوج ثم طلقها
لاخل للزوج الاول الاعلى ما هو المختار وفي الحقايق هذا ما يجب
حفظه لكثرة وقوعه وفي فتح القدير فان المخل في الغالب يكون
غير كفو وما لوليا شر الولي عند المخل فانها تملأ الاول انتهى وسيقاني
في الكفاية ان كثير من المشايخ افتوا بظاهر الرواية وهذا كله اذا كان
لها اوليا اما اذا لم يكن لها ولي فهو صحيح مطلقا اتفاقا ولا يخفى انه
لا يشترط مباشرة الولي للعقد لان رضاه بالزوج كاف لكن لو قال
الولي رضيت بتزوجها من غير كفو ولم يعلم بالزوج عيبا هل يكتفي
صارت حادثة للفتوي ويبيح ان لا يكتفي لان الرضا بالجهول لا يصح
كما ذكره قاضي خان في فتاواه في مسيلتنا اذا استاذنها الولي ولم
يسم الزوج فقال لان الرضا بالجهول لم يتحقق ولم اره متقولا
صريحاً وسياتي مقامه في الكفاية ان شاء الله تعالى قوله ولا تخبرك
بالعفة على النكاح اي لا يتعقد عند الولي عليها بغير رضاها عندنا
خلافاً للشافعي له الاعتبار بالصغيرة وهذا لانها جاهلة بامر
النكاح لعدم التجربة ولهذا يقبض الاب صداقها بغير امرها ولنا
انها حرة مخاطبة فلا يكون للغير عليها ولاية والولاية على
الصغيرة لقصور عقلها وقد كمل بالبلوغ بدليل توجه الخطاب
فصار كالغلام وكالتصرف في المال وانما يملك الاب قبض الصداق
برضاها دلالة فيمنع الزوج بالرفع اليه ولهذا لا يملك مع نهيها
والجد كالأب كما في الخاتبة وزاد في جوامع الفقه القاضى وجعله
كالأب وفي المتسوط بخلاف سائر الاوليا ليس لهم حق قبض مهرها
بدون امرها لانه معتبر وكما لا تتوجه المطالبة عليه بتسليم
المعقود عليه لا يكون اليه قبض الدين وبخلاف سائر الدين فان
الأب لا يملك قبضها كما في المحتوي وهذا كله اذا قبض الأب المسمى
قال في الظهيرية رجل تزوج امرأة بكر بالعفة على مهر مسمى
ودفع اليها بمهرها ضبعة فلما بلغها الخبر قالت لا ارضى بما فعل

الأب

الأب ينظر ان كان في بلد لم يجزى التعارف بدفع الضبعة في المهر
لم يجز لان هذا شرط والبلوغ قاطع للولاية وان كان في بلد جري
التعارف بذلك جاز لان هذا قبض المهر وان كانت البنت صغيرة واخذ
الأب مكان المهر ضبعة لا تنافي المهر فان كان في بلد جري التعارف
بذلك جاز ولا فلا انتهى زادي الذخيرة وعليه الفتوي وفيها ايض
وليس للابعد قبض ما وهبه او هداه الزوج للبكر البالغة قبل
الدخول حتى لو قبضها بغير اذنها كان للزوج الاسترداد انتهى واما
قبض مهر الصغيرة فللأب والجد والوصي دون سائر الاوليا ولو
امان فلودفعه اليها فان كانت وصية بري والا خبرت بعد بلوغها
بين اخذها منه او منها وله ان يرجع على الام اذا اخذت منه
البنت كما في المحيط وغيره وللأب والجد المطالبة به وان كانت
صغيرة لا يستمتع بها بخلاف النقعة والقاضى كالأب الا اذا زفت
وليس لاحد قبض مهر الشيب البالغة فلو اختلف الزوج والأب في
الدخول فالقول للأب ويخلف على بني العلم ان لم تعترف المرأة به
وله تخليها ايض على انه لم يدخل بها كما في الذخيرة واقرار الأب
بقبض الصداق عند انكارها وعندها البينة غير مقبول ان كانت
وقته ثيبا بالعفة والا فقبول واقراره انه قبضه وهي صغيرة مع
انكارها وعندها البيان غير مقبول ان كانت وقته بالغة والا فقبول
وليس للزوج ان يرجع على الأب الا اذا شرط برأيه من الصداق
وقت القبض كما في فتح القدير وغيره وفي الذخيرة والحكم فيما بين
الوكيل والمديون ورب الدين في مثل هذا نظير الحكم فيما بين المرأة
والأب والزوج انتهى وفي المحيط رجل قبض مهر بنته من الزوج
ثم ادعى عليه الرد ثانياً ان كانت ثيبا صدق لانه ليس له حق
القبض فاذا قبض بامر الزوج كان امانة للزوج عنده فيصدق
في رد الامانة عليه كالمودع اذا قال رددت الوديعه انتهى وفي
الذخيرة للأب الخاصة مع الزوج في مهر البكر البالغة كاله ان
يقبضه ولا يشترط احضار المرأة للاستيفان عندنا بخلاف الزفر
فان قال الزوج للقاضي مرالأب ليقبض المهر مني وليسلم الجارية
الي فان القاضي يقول له اقبض المهر وادفعها اليه فان امتنع الأب
من ذلك ليس على الزوج دفعه ايض وان قال الأب هي في منزلي
وانما قبض المهر واجهزها اليه واسلمها اليه فالقاضي بامر الزوج
بالدفع اليه فان طلب الزوج كفيلاً بالمهر فالقاضي بامر الأب
تكفيل بالمهر فاذا اتي تكفيل امر الزوج بدفع المهر فان سلم البنت اليه

يري الكفيل وان عجز عن ذلك توصل الزوج الى حقه بالكفيل فتعدد
النظر من الجانبين وهكذا كان يقول ابو يوسف اولا ثم رجع وقال
القاضي يا مولا اب ان يجعل المرأة مهية للتسليم ويجزها ويامر
الزوج بدفع المهر والاب بتسليم البنت وفي الخلاصة الاب اذا جعل
بعض مهر البنت اجلا والبعض عاجلا وهب البعض كما هو
المعهود ثم قال ان لم تجز البنت الهبة فقد ضمننت من مالي ان اودي
قدر الهبة لا يصح هذا الضمان انزني فيكون دفع الزوج المهر
عند تسليمها بنفسها الى الزوج لان النظر لا يحصل للزوج بالكفالة
لانه لا يصل الى المرأة لان حاله بالكفالة وانما التطرف في تسليم المهر
عجزتها قال الخصاص وهذا احسن القولين انزني وان استاذنها
الولي فسكنت او ضحكت او زوجها فبلغها الخبر فسكنت فهو اذن
لقوله عليه الصلاة والسلام والبكر شتمنا من في نفسها فان سكنت
فقد رضيت ولا جنبه الرضا فيه راحة لانها تشتهي عن اظهار
الرغبة لا عن الرد والضحك اذ دل على الرضا من الكون والاصل ان
سكنت البكر لا للاستينار وكالة وللعقد اجازة كما ذكره الاسيحي
فالاذن في عبارة المختصر مشترك بين الوكالة والاجازة ففي
المسئلة الاولى نوكيل وفي الثانية اجازة ويتفرع على كونه نوكيلا
ان الولي لو استاذنها في رجل معين فقالت بصلح او سكنت
ثم لا يخرج قالت لا ارضي ولم يعلم الولي بعد مرضاها فزوجها
وهو صحيح كما في الظهيرية لان الوكيل لا يتعزل حتى يعلم وليس
السكوت اذنا حقيقيا لما في الثانية من الايمان اذا خلقت ان لا تاذن
احدا في تزويجها كما فسكنت عند الاستينار لا تخت انزني والمراد
بالولي من له ولايته استخبار لان الكلام في البالغة العاقلة
فينبغي ان لا يسألها ولي اقرب منه لانه يحل له الولاية المذكورة
فلو استاذنها من غيره اقرب منه فلا يكون سكوتها اذنا ولا
بد من النطق لان الابعد مع الاقرب كالاجنبي كما ذكره الاسيحي
ولهذه النكتة عن اب الولي دون القريب ودخل تحت المهر الولي
القاضي لان له ولاية الاستخبار في نكاحها ولهذا اقال في الثانية
والقاضي عند عدم مالا وليا بمنزلة الولي في ذلك انزني فيكون
سكوتها ودخل اب المولى في نكاح المعتقة اذ كانت بكر بالغة
كما في القنية ولو زوجها وليا من مشايخه لكان لكل واحد منهما من
رجل فاجازتهما معا بطلا لعدم الاولوية وان سكنت بغير موافق
حتى يجيئ أحدهما بالقول او بالفعل وهو ظاهر الجواب كما في

الباب وحكم رسول الولي كالولي لانه قايما مقامه فيكون سكوتها
واختاره اكثر المتأخرين كما في الذخيرة والمزاد بالسكوت ما كان
عن اختيارا لما في الثانية لو اخذها العتاس او السعال حين
اخبرت فلما ذهب العتاس او السعال قالت لا ارضي صح ردّها
وكذا لو اخذها ثم ترك فقالت لا ارضي لان ذلك السكوت كان
على اضطرار واطلقه فشمّل ما اذا كانت عالمة بحكمه او جاهلة
وشمل ما اذا استاذنها بنفسه لما في الجوامع لو استأمر بنت عمه
لنفسه وهي بكر بالغة فسكنت فزوجها من نفسه حارة لانه
صار وكيلًا بسكوتها انزني وقيد بالسكوت لانها لو ردت ردت
وقولها لا اريد الزوج او لا اريد فلانا سوا في انه رد سوا كان قبل
التزوج او بعده هو المختار كما في الذخيرة ولو قالت بعد الاستينار
غيره اولى منه فليس باذن وهو حارة بعد العقد كما فيها ايضا
وفرّقوا بينهما بانه يحفل الاذن وعدمه فقبل النكاح لم يكن النكاح
فلا يجوز بالشك وبعد النكاح كان فلا يبطل بالشك كذا في الظهيرية
وهو مشكل لانه لا يكون نكاحا الا بعد الصحة وهو بعد الاذن فالظاهر
انه ليس باذن فيها وقولها ذلك البك اذن مطلقا بخلاف قولها
انت اعلم اذ انت بالمصلحة اخبروا بالفسن اعلم كما في فتح القدير
واراد بالسكوت السكوت عن الرد لا مطلق السكوت لانه لو بلغها
الخبر فتكلمت بكلام اجنبى فهو سكوت هنا فيكون اجازة فلو قالت
هنا الحمد لله اخبرت نفسي او قالت هو ذا لا اريده فهذا اطلاق
واحد فكان رد اذ في الظهيرية فاطلق في الضحك فشمّل التيسر
وهو الصحيح كما في الفتح ولا يرد عليه ما اذا ضحكت مستهزئة فانه
لا يكون اذنا وعليه الفتوى وضحك الاستهزاء لا يخفى على من يحضره
لان الضحك انما يجعل اذنا لدلالة على الرضا فاذ لم يدل على الرضا
لم يكن اذنا واطلق في الاستينار ان فانصرف الى الكامل وهو بان
يسمى لها الزوج على وجه يقع لها به المعرفة ويسمى المهر
اما الاول فلا بد منه لتظهر رغبته فيها من رغبته بها في المعرفة
ويسمى المهر اما الاول عده فلو قال ازوجك من رجل فسكنت
لا يكون اذنا فلو سمى فلانا فسكنت فله ان يزوجها من ايها شا
وكذا الوسمي جماعة ولو سمى جماعة مجعلا فان كانوا اجصوص
فهو رضا نحو من جبري اوبي عبي وهم كذلك وان كانوا لا اجصوص
نحو من بني نعيم فليس برضا كما في المحيط وهذا كله اذ لم تقوض
الامر اليه اما اذا قالت انا راضية بما تفعله انت بعد قوله ان اقواما

يخطبونك اوزوجي من تختاره ونحوه فهو استئذان صحيح كما في
 الظهيرية وليس له بهذه المقالة ان يزوجها من رجل ردت
 نكاحه اولا لان المراد بهذا العموم غيره كالوكيل بتزويج امراة
 ليس للوكيل ان يزوج مطلقته الا اذا كان الزوج قد شكي منها
 للوكيل واعلمه بطلانها كما في الظهيرية واما الثاني ففيه ثلاثة
 اقوال مصححة قبل لا يشترط ذكر المهر في الاستئذان لان النكاح صحه
 بدونه وصححه في الهداية وقبل يشترط ذكره لان رغبها تختلف
 باختلاف الصدق في القلة والكثرة وهو قول المناخيرين من
 مشايخنا كما في الذخيرة وفي فتح القدير انه الاوجه وتفرع عليه
 انه لو لم يذكر المهر لكانوا ان يزوجها رجل ينفذ نكاحها لا بها
 رضى بتسمية الولي فلا ينعقد نكاح الولي الا باجارة مستقلة
 كذا في الحاشية وغيرها وهو مشكلين ما اقتضى الاستئذان لا
 يصح الاستئذان وان كان غيرهما يشترط وصححه في الكافي
 والمعراج وكانه سهو وقع من قابله لان التفرقة بين الاب
 والجد وبين غيرهما التام هو في تزويج الصغيرة بحكم الخبر والكلام
 التام هو في الكثرة التي وجبت مشاورتها والاب في ذلك كالاخي
 لا يفعل شيئا الا برضاها فقد اختلف النزجيج فيها والمذهب
 الاول لما في الذخيرة ان اشارة كتب محمد تدل عليه وللمر بذكر
 المم البكال لاختلاف فيه والصحيح المختار للفتوى انها ان تكث
 بلا صوت فهو اذن لانه حزن على مفارقة اهله وان كان
 بصوت فليس باذن لانه دليل السخط والكراهة غالبا وفي
 المعراج البكال وان كان دليل السخط لكنه ليس بزوجي لو فئت
 بعده ينفذ العقد ولو قالت لا ارضي ثم رضى بعد لا يصح
 النكاح انتهى وبهذا اثنين ان قول الوفاية والنكاح بلا صوت
 اذن ومعه وليس بصحيح الا ان يقول ان معناه ومعه
 ليس باذن لانه دليل السخط وفي فتح القدير والمعول عليه
 اعتبار فترتين الاول في البكال والضيق فان تغارضت او اشكل
 استنبط انتهى وقد علم مسيلة الاستئذان قبل العقد لانه
 السنة قال في المحيط والسنة ان يستأمر البكر وليها قبل النكاح
 بان يقول ان فلانا خطيبك او يدركه فسكنت وان زوجها
 بغير استئذان فقد اخطا السنة ويتوقف على رضاها وهو محل
 النزى في حديث مسلم لا تنكح الامم حتى تستأمر ولا تنكح البكر
 حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف اذنها قال ان سكنت

فهو

فهو بيان السنة للاتفاق على انها لو صدرت بالرضا بعد
 العقد نطقا فانه يجوز ان تزني واراد ببلوغها الخبر علمها بالنكاح
 فدخل فيه ما لو زوجها الولي وهي حاضرة فسكنت فانه
 اجازة على الصحيح وعلمها به يكون باخبار وليها او رسوله
 مطلقا او قضوي عدل او اثنين مستورين عند اي حنيفة
 ولا يكفوا خبار واحد غير عدل وله نظاير يستلزم في كتاب
 القضاء من مسائل ثلثي ولا بد في التبليغ من تسمية الزوج لها
 على وجه تقع به المعرفة لها كما قد مناه في الاستئذان واما
 تسمية المهر فعلى الخلاف المتفرد ودرع في التبيين على عدم
 الاشراف انه ان سماه يشترط ان يكون واقرا وهو مهر المثل حتى
 لا يكون السكوت رضا بدونه واختلف فيما اذا زوجها غير كفو
 فبلغها فسكنت فقال لا يكون رضا وقيل في قول اي حنيفة يكون
 رضا ان كان الزوج ابا او جدا او اما غيرها فلا كذا في الحاشية اخفا
 من مسيلة الصغيرة المروجة من غير كفو ولم يذكر المم ما اذا
 ضحكت بعد بلوغها الخبر مع انه كضحكها عند الاستئذان كما في غايته
 البيان كالتفا بذكره اولا ولو قال المم ولو استأذنتها الولي لزوجها
 فعلمت به فسكنت او ضحكت فهو اذن لكان ولي واليك بعد التزويج
 كهو عند الاستئذان واطلق سكونها بعد بلوغها الخبر فشمع ما اذا
 استأذنها في معني فردت ثم زوجها منه فسكنت فانه اجازة على
 الصحيح بخلاف ما لو بلغها فردت ثم قالت رضى حيث لا يجوز لان
 العقد بطل بالرد وكذا استحسنوا العقد بعد الزفاف فيما اذا
 زوج قبل الاستئذان اذ غالب محالين اظهار البقرة عند حياة السما
 وفي فتح القدير والوجه عدم الصحة لان ذلك الرد الصريح
 لا يترك عن تضعيف كون ذلك السكوت دلالة الرضا ولو كانت
 قالت قد كنت قلت لا اريد ولم ترد على هذا لا يجوز النكاح للاختلاف
 بانها على امتناعها انتهى وانشاء المم بالسكوت عند بلوغ الخبر
 الي انه لو مكنته من نفسها او طالنته بالمهر والنقعة تكون
 رضا لان الدلالة تعمل عمل الصريح كذا في غايته البيان وقيل
 بقوله اوزوجها لان الولي لو تزوجها كائن العمرا اذا تزوج
 بنت عمه البكر بالغة بغير اذنها فبلغها الخبر فسكنت لا يكون
 رضا لان ابن العم كان اصيلا في نفسه فضوليها في جانب المرأة فلم
 يتم العقد في قول اي حنيفة ومحمد فلا يعمل الرضا فليست استأمرها
 في التزويج من نفسه فسكنت ثم زوجها من نفسه جازا معا

كذا في الثانية واطلق في البكر فشمها اذا كانت تزوجت قبل
 وطلعت قبل زوال النكاح وكذا قال في التمهيدية واذا فرق
 القاضي بين امرأة العنين وبين الغنين وجب عليها العدة
 وتزوج كما تزوج الابكار كما نص عليه في الاصل وشمل ما اذا
 خاصمت الزوج في المهر وفيه خلاف قال القاضي في التمهيدية
 والبكر اذا خاصمت الزوج في المهر وفيه خلاف قال في التمهيدية
 والبكر اذا خاصمت الزوج في المهر قبل الاستنطاق وقبل تشطيق
 لان علة وضع النطق الحيا والحيا ذليل علمها انتهى وينبغي ترجيح
 الاول لان العبرة في المنصوص عليه لعين النص للمعناه
 وهي بكر فيكون يسكنها وان لم يكن عندها حيا كالبكر زمانا فان
 الغالب فيهن عند الحيا وقد يجاب عنها بانها علة
 منصوص عليها لا مستنبطة والمنصوص عليها يتعلق الحكم
 بها وجودا وعدما كالطوف في الهرة ولذا سود الهرة القوشية
 بحال فقد الطوف كما عرف في الاصول ولا بد ان يكون سكوتها
 بعد بلوغ الخبر في حياة الزوج والابن باعازة لان شرطها
 قيام العقد وقد بطل بوثته كما في الفتاوي وذكر في الثانية
 زوج ابنته البالغة ولم يعلم الرضا والرد حتي مات زوجها
 فقالت ورثته انها زوجت بغير امرها ولم تعلم بالنكاح ولا ترصي
 فلا ميراث لها وقالت هي زوجتي ابي بامري كان القول قولها ولها
 الميراث وعليها العدة وان قالت زوجتي ابي بغير امره فيبلغني
 الخبر فرضيت فلا مهر لها ولا ميراث لانها اقرت ان العقد وقع
 غير تام فاذا ادعت النفاذ بعد ذلك لا يقبل قولها لكان التهمة
 انثري واشاد المص الى ان السكوت اذا دل على الرضا فانه يقوم
 مقام القول وقد ذكرنا مسابيل في خبر فيها السكوت مقام النسخ
 الاولى سكوت البكر عند الاستنطاق الثانية سكوتها عند بلوغها
 الخبر الثالثة سكوتها عند قبض الاب والجد المهر كذا قال
 لولا ينبغي ادخاله فيما نحن فيه لان له ان يقبض المهر في غيبته
 حتي لو زدت عنه بلوغها الخبر يقبضه لا يملك ذلك نعم لها
 نفقة عنه قبل القبض لما قد مناه الرابعة سكوت المالك عند
 قبض الوهب له او المنصديق عليه المعين محضره الخامسة
 في البيع ولو فاسد اذا قبضه المشتري بمرام من البيع فسكت
 ضم وسقط حق الحبس بالنكاح السادسة اذا اشترى العبد بحرة
 مولاه فسكت كان اذ نافي عن الاول السابعة الصبي اذا اشترى

او باع بمرام من ولية فسكت فهو اذن له الثامنة المشتري بالخيار
 اذا راي العبد يبيع ويشترى فسكت سقط خياره التاسعة سيد
 العبد الماسور اذا راي يبيع فسكت بطل حقه في اخذه بالقيمة
 العاشرة اذا سكنت الاب ولم ينق الولد مدة التهمة لزمه فلا
 ينتفي بعد الحادية عشر السكوت عقيب شق رجل زوجه حتي سال
 ما فيه لا يضمن الشاق ما سال الثانية عشر سكوت عقيب خلفه
 علي ان لا ساكن فلان وساكن فيجوز الثالثة عشر السكوت
 عقيب قول رجل واضع غيره علي ان يظهر بيع تلحبه ثم قال
 بدالي جعله يبعنا فذا لم يسمع من الاخر ثم عقد كان نافذا
 الرابعة عشر يصير مودعا يسكنه عقيب وضع رجل متاعه
 عنده وهو ينظر الخامسة عشر الشفيع اذا بلغه البيع فسكت
 كان تسليم السادسة عشر مجهول التشيب اذا بيع فسكت كان اقرار
 بالرق السابعة عشر يكون وكبلا يسكنه عقيب الامر ببيع المتاع
 الثامنة عشر اذا راي ملكا له يبيع ولو عقارا فسكت حتي قبضه
 المشتري سقط دعواه فيه لكن بشرط في فتح القدير سقوط دعواه
 ان يقبضه المشتري ويتصرف فيه ارمانا وهو ساكت بخلاف
 السكوت عند مجرد البيع التاسعة عشر في الوقف علي فلان اذا
 سكنت حازن وان رده بطل كذا في الخلاصة من الاقرار وفيه خلاف
 ذكره في التبيين من اخر الكتاب ايضا وفي فتح القدير والاسترا
 يفيد عدم المحصر وهذه المشهورة لا المحصورة انتهى ولذا زدت
 عليه مسألة الوقف ويزاد ايضا الصغيرة اذا زوجها غير الاب والجد
 قبلت بغير فسكت ساعة بطل خيارها وهي في العشرون وهي في
 المحتجب ويزاد الي ان لها في المحيط زوج رجلا بغير امره فنهاه القوم
 وقيل التهمة فهو رضا لان قول التهمة دليل الاحازة وهي الحادية
 والعشرون قوله وان استاذنها غير الولي فلا بد من القول كالشيب
 اي فلا يكفي السكوت لانه لقلة الالتفات الي كلامه فلا يقع دلالة
 علي الرضي ولو وقع فهو محتمل والاكتفاء بمثله للحاجة ولا حاجة في
 غير الاول بخلاف ما اذا كان المستأمر رسول النبي لانه قابض مقامه
 وكذا كالتشيب لا يكتفي بسكوتها لان النطق لا يعد عيبا وقيل الحيا
 بالممارسة فلا مانع من النطق في حقها واستدل له في الهداية بقوله
 عليه الصلاة والسلام والتشيب شاور ووجهه ان المشاورة لا تكون
 الا بالقول وخروج عن حقيقته في البكر يقرب منه اخر الحديث واذنها
 صغارها ولم يوجد مثلها في التشيب وبه اتفق ما ذكره في التبيين

والمراد بالثيب هنا البالغة اذ الصغيرة لا سناذن ولا يشترط رضاها
كما في المعراج واورد في التبيين ايضا على اشتراط القول ان الرضا
بالقول لا يشترط في حق الثيب ايضا بل رضاها يتحقق تارة
بالقول كقولها رضيت وقيلت واخسنت واصبت او بارك الله لنا
وبك ونحوها وتارة بالدلالة كطلب مهرها او نفقتها او غيرها من
الوطى وقول التهنية والضحك بالسرور من غير اشتراط ثبت بهذا
انه لا فرق بينهما في اشتراط الاستبذان والرضا وان رضاها قد
يكون صريحا وقد يكون دلالة غير ان سكوت البكر رضا دلالة
لحياتها دون الثيب لان حياتها قد قل بالممارسة فلا يدل على
الرضا انتهى ورده في فتح القدير بان الحق ان الكل من قبيل القول
الا التمكن فيثبت بدلالة نص الزاهر القول لانه فوق القول انتهى
وفيه نظران فنقول التهنية ليس بقول وانما هو سكوت ولذا
جعل من مسايل السكوت ولذا هو فوق القول انتهى وفيه نظر
لان قول التهنية ليس بقول وانما هو سكوت ولذا جعل من
مسايل السكوت وليس هو فوق القول وانما الضحك فذكر في فتح
القدير ولا انه كلسكوت لا يكفي وسلم هنا انه يكفي وجعله
من قبيل القول لانه حروف ودخل تحت غير الولي المولى الا بعد
مع الاقرب لما قد منا من ان المراد بالولي من له ولاية
الاستخفاف وليس لما بعد مع وجود الاقرب ذلك فهو غير ولي
وكذا لو كان الاب كافرا او عبدا او مكاتباً فهو غير ولي لا حاجة
الى جعلها مسيلتين كما في الهداية احدهما اذا سناذن بها غير
الولي ثانيا ان سناذنها ولي غيره اولى منه لدخول الثانية
تحت الاولى وفي المحيط والظهيرية الثيب اذا قبلت الهدية فليست
برضا ولو اكلت من طعامه او خذ منه كما كانت فليست برضا
دلالة زاد في الظهيرية ولو خلا بها برضاها هل يكون اجازة
لا رواية لهذه المسائل قال محمد رحمه الله وعندي ان هذا
اجازة وقد قد منا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول
الولي كقولها وما وكيله فقال في القنية لو وكل رجلا في تزويجها قيل
الاستبذان ثم استنا مرقها الوكيل بذكر الزوج وقد بالمهر فسكتت
فزوجها حان وسكوت البكر عند العلم بنكاح وكيل الاب كسكوتها
عند نكاح الاب انتهى وفيها فتله استنا مرقا البكر فسكتت فوكل من
يزويجها عن سماء خازان عرفت الزوج والمهر انتهى وهو مشكل لانها
لما سكتت عند استناده فقد صار الولي وكيلاً عنها كما قد منا وليس

للوكيل ان يوكل الا باذن او باعمل برايك كما ياتي في المختصر فتتقناه
عد من الجواز وتخصيص مسألة الوكالة بغير الولي ولا بة استخفاف
واركان وكيل في الحقيقة وقد فرع في القنية على كونه وكيل
بالسكوت ما لو استنا مرقها في نكاح رجل بعينه فسكتت او اذنت ثم
جري على لسان الزوج قبل الزفاف ما وقع به العدة فليس له ان
يزويجها منه بحكم ذلك الاذن لانه انتهى بالعقد انتهى فلوزوجها
ولم يبلغها الطلاق ولا التزويج الثاني فكتته من نفسها هل يكون
اجازة لدلالة على الرضا وهو بعقد الولي الذي هو كالفصول فيه
الظاهر انه لا يكون اجازة لانه انما جعل اجازة لدلالة على الرضا
وهو فرع علمها بعقد الثاني ولماره منقول قوله ومن ثالث بكارها
بوثيقه او حبيضة او حراصة او تعيس او زنا في بكر حقيقة ايضا
بالاتفاق ولذا يدخل في الوصية لانكار بي فلان ولان مصيبتها
اول مصيب لها ومنه الباكورة والبكة ولا بها يستثنى لعدم الممارسة
وفي الظهيرية البكر اسم لا مرة لم يخامع بنكاح ولا غيره فنزل هذا
قولهما اما عند اي حبيضة بالعجز لا يزول اسم لا مرة لم يخامع
بنكاح ولا غيره فنزل لا يزول اسم البكرة ولهذا التزوج عنده كما يزويج
الابكار الا ان الصحيح ان هذا قول الكل لان في باب النكاح الحكم يبيح
على الحيا وان لا يزول بهذا الطريق انتهى وحاصل كلامهم ان الزانية
في هذه المسائل العذرة لا البكرة فكانت بكرة حقيقة وحكما فالتقي
تسكوتها عند الاستبذان وبلوغ الخبر ولا يرد عليه ما لو اشتري
جارية على انها بكر فوجدت زانية العذرة فانه يرد على بايعها
وان لم يخامعها احد لان المتعارف من اشتراط بكارها اشتراط صفة
العذرة وانما اذا نالت عذرتها بالزنا فانفقوا على انها ليست بكرة
على الصحيح كما نقلناه عن الظهيرية وكذا الواصي لا يكره في فلان
لا تدخل وتثبتات بي فلان دخلت في الوصية ويرد لها المشتري
الشارط بكارها في ثيب حقيقة لان مصيبتها عايد اليها ومنه
المثوبة للثواب العايد جزاء عمله والمثابة للثابت الذي يعود
الناس اليه في كل عام والتثويب يعود الى الاعلام بعد الاعلام
فجريا على هذا الاصل في تزويجها فقال لا بد من القول ولا يكفي
تسكوتها لانها ثيب وخبر الامار عن هذا الاصل فقال لا بد من
القول ان شهرها لها بان اخرعت واقيم عليها الحد او صار الزنا
عادة لها على الصحيح كما في المعراج او كان وطيا بشبهة او بنكاح ما
فاسد فكما قال لان الشارع اظهره في غير الزنا حيث علق به احكاما

وان لم يستنهر زناها فانه يكتفي بسكوته لان الناس عرفوا انها بكر
فعينوا بها بالنطق فيمتنع عنه فيكتفي بسكوته لئلا يتعطل
عليها مصالحها وقد نذب الشارع الى سنن الزنا فكانت بكرا شرعا
والوثبة النطفة وفي النهاية الوثبة الوثوب والتعريض طول
الملك من غير تزويج واشاء المص الى ان البكر لو غلبها زوجها ثم طلقها
قبل الدخول فانها تزوج ثانيا كالبكر لم تتزوج ابد اف يكتفي بسكوته
وان وجبت عليها العدة لانها بكر حقيقة فوكسه والقول لها ان
اختلفا في السكوت اي لو قال الزوج بلغك النكاح فسكتت وقالت
رددت ولا بينة لهما ولم يكن دخل بها فالقول لها وقال زفر القول
قوله لان السكوت اصل الرد عارض فصار كالمشروط له الخيار اذا
ادعي الرد بعده مضي المدة ونحن نقول انه يدعي لزوم العقد
ويملك البضع والمرأة تدفعه فكانت منكرا كالمودع اذا ادعي رد
الوديعة بخلاف مسألة الخيار لان اللزوم وقد اظهر بعضي المدة
ولم يذكر المص ان عليها اليمين للاختلاف فعند الامام لا يمين عليها
وعندهما عليها اليمين وعليه الفتوى كما سياتي في الدعوى في
الاشياء الستة وذكر في الغاية معزيا الى فتاوي الناصبي ان رجلا
لو ادعي علي الاب ابنه زوجة ابنته الصغيرة فانكر الاب بحلف
عند اي حنيفة وفي الكبيرة لا يحلف عنده اعتبارا بالافترافها
واستشككه في التبيين بانه مشكل جدا علي قوله لان امتناع
اليمين عنده لا امتناع البذل لا امتناع الاقرار لا نزي ان المرأة لو
اقرت لرجل بالنكاح بعد اقرارها ومع هذا لا يحلف والاشبه ان
يكون هذا قولها وقد صرح العمادي في الفصل السادس عشر
فانه قولها فقط فقد ظهر بحته منقول فبيننا بعد ما بينته
لان ايمانا اقام البينة قبلت ببيئته وليست بينة السكوت بينة
نفي لانه وجودي لان عبارة عن ضم السفنتين ويلزم منه عدم
الكلام كما في المعراج او هو نفي جيبا به علم الشاهد فيقبل كما لو
ادعت ان زوجها تكلم بما هو زده في مجلس فاقامها علي عدم
التكلم فيه فيقبل وكذا اذا قال الشهود كنا عندها ولم نسمعها
تتكلم بثبت سكوتهما كما في الجوامع فان اقامتها فيبينها اولي الاثبات
الزيادة اعني الرد فانه زايد علي السكوت وفيد بكونه ادعي
سكوته لانه لو ادعي اقرارها النكاح حين اخبرت او رضاهما
واما البينة فيبينه اولي ما في الثانية لافي الاثبات وزياده
بينته باثبات اللزوم وفي الخلاصة نقلا من ادب القاضي خلاف

المخضاف

للمخضاف في هذه المسئلة ان يبينها اولي فتحصل في هذه السورة
اختلاف المشايخ ولعل وجه ما في الخلاصة ان الشهادة بالاجارة
او الرضا لا يلزم منها كونها باعرا زايد علي السكوت وفيد بنا الصق
بان نقول بلغني النكاح فرددت لانها لو قالت بلغني النكاح يوم
كذا فرددت وقال الزوج لا بل سكت فان القول قوله نظيره اذا
قال الشفيع طلبت الشفاعة حين علمت وقال المشتري ما طلبت
حين علمت فالقول قوله الشفيع ولو قال الشفيع علمت الشفاعة
حين علمت وقال المشتري ما طلبت حين علمت فالقول قوله
الشفيع ولو قال الشفيع علمت منذ كذا وقال المشتري ما طلبت
فالقول قوله المشتري والفرق انه اذا قال الشفيع طلبت حين
علمت فعلم به عند القاضي ظهر للحال وقد وجد منه الطلب
للحال فكان القول قوله اما اذا قال علمت منذ كذا ثبت عند
القاضي باقراره وطلب منذ كذا لم يظهر فيحتاج الى الاثبات كذا
في الولو الجينة وذكرها في الذخيرة لكن فرق بين بداية المرأة
وبين بداية الزوج فلو قال الزوج بلغك الخبر وسكت وقالت المرأة
بلغني يوم كذا فرددت فالقول قوله المرأة وبمثله لو قالت المرأة
بلغني الخبر يوم كذا فرددت وقال الزوج لا بل سكت فالقول قوله
الزوج انتهى وفيد بالبكر بالغة فان الصمير عايد عليها احترازا
عن الصغيرة التي زوجها غير الاب والجد اذا قالت بعد البلوغ
كنت رددت حين بلغني الخبر وكذبها الزوج فان القول قوله
لان الملك ثابت عليها في ما قالت تزيد ابطال الملك الثابت عليها
وكانت تدعيه صورة فلا تقبل منها اسناد القسمة حتي لو قالت
عند القاضي ادركت الان وفسخت صح وقيل لمحمد كيف يصح وهو
كذب وانما ادركت قبل هذا الوقت فقال لا تصدق الا بالاسناد
فجاز لها ان تكذب كيلا يبطل حقه واشاء المص الى ان الاختلاف
لو كان في البلوغ كان القول قولها كما في الولو الجينة زوج وليته
فردت النكاح فادعي الزوج انها صغيرة وادعت هي انها بالغة
فالقول لها ان كانت مراة فقبله والا اول اصح وعلي هذا اذا
باع الرجل صبياع ابنه فقال الابن انا بالغ فقال المشتري والاب
انه صغير فالقول للابن لانه ينكر زوال ملكه وقد قيل بخلافه
والاول اصح انتهى وفيد بنا بعد ما لدخول بها لانه لو كان دخل بها
طوعا فانه لا تصدق في دعوى الرد بخلاف ما اذا كان كرها فانها
تصدق كذا في الثانية وصححه الولو الجينة واشاء المص الى ان الرجل

لوروج ابنه البالغ امرأة ومات الاب فقال اب الزوج كان النكاح
 بغير اذن الابن ومات قبل الاجازة فقالت المرأة لابل اجازتم
 مات فان قياس مسئلة الكتاب ان القول قول الاب لانهما
 اتفقتا ان العقد وقع غير لازم والمرأة تنفي اللزوم والاب منك
 حتى لو كانت المرأة قالت كان النكاح باذن الابن كان القول قولها
 ذكرها في الذخيرة وذكرنا ولا ان الصدر والشهيد قال القول
 قولها والبيضة بيضة الاب ثم قال وقياس مسئلة الكتاب
 ان القول قول الاب ثم قال وهكذا اكتب في المحيط في اصل المتفرقات
 ان القول قول الاب انني والي ان سيد العبد لو قال ان لم تدخل
 الدار اليوم فانت حر ومضي اليوم وقال العبد لم ادخل وكذبه
 المولى فان القول قول المولى عندنا وعند زفر للعبد قال في فتح
 القدر برأيها نظير مسئلة الكتاب وهذه العبارة اولي من قوله
 في المبسوط ان الخلاف في مسئلة النكاح بناء على الخلاف وهذه
 العبارة اولي من قوله في المبسوط ان الخلاف في مسئلة النكاح
 بناء على الخلاف في مسئلة العبد اذ ليس كون أحد هماً بقينه
 مبني على الخلاف باولي من القلب بل الخلاف في مسئلة العبد
 فيها مع ابتداء انني والي انه لا يتقبل قول وليها عليها بالرضا لانه
 يقع عليها بثبوت الملك واقراره عليها بالنكاح بعد بلوغها غير
 صحيح كذا في فتح القدير وينبغي ان لا تقبل شهادته لو شهد مع
 اخرها لرضا لكونه ساعياً في اثار ما صدر منه فهو متهم ولم
 ادره منقولاً قوله وللمولى النكاح الصغير والصغيرة والمولى الوصية
 بترتيب الارث وما لك يخالفنا في غير الاب والشافعي في غير
 الاب والجد والشيخ الصغيرة ايم وجه قوله ما لك ان الولاية
 على الحرية باعتبار الحاجة ولا حاجة لا بعد امر الشهرة الا ان
 ولاية الاب تثبت بصاحبه لغيره والجد ليس في معناه
 فلا يلحق به قلنا الا بل هو موافق للقياس ان النكاح يتضمن المصالح
 ولا تنفرد الابن المتكافئين عادة ولا يتفق الكفو في كل زمان
 فاثبتنا الولاية في حالة الصغير بكذا كانت او ثبينا اخرها للكون
 والقرابة داعية الى النظر كما في الاب والجد وما فيه من القصور
 اظهر في سلب ولاية الا لزام بخلاف التصرف في المال لانه يتكرر فلا
 يمكن تدارك الخلل فثامه في الهداية وشروطها والحاصل
 ان علة ثبوت الولاية على الصغيرة عند الشافعي البكارة وعند
 عدم العقل ونقصانه وهذا اولي لان الوثري ثبوت الولاية على

مالها اجماعاً وكذا في حق الغلام في ماله ونفسه وكذا في حق المجنونة
 اجماعاً ولا تاتى ثبوتها ثبناً او بكراً فكذا الصغيرة واشتار المص الى ان
 للمولى النكاح المجنون والمجنونة اذا كان المجنون مطبقاً فالمراد ان للمولى
 النكاح غير المكففة جبراً قال الولوالجي الرجل اذا كان يجن ويفيق هل
 يثبت للغير ولاية عليه في حال جنونه ان كان يجن يوماً ويومين
 او اقل من ذلك لا تثبت لانه لا يمكن الاحتراز عنه وفي الخاتمة رجل
 رجل زوج ابنه البالغ بغير اذنه فجن الابن قبل الاجازة قالوا ينبغي
 للاب ان يقول اجزت النكاح علي ابني لان الاب يملك انشاء النكاح اذا
 اقربا للنكاح علي الصغيرة لم يجز الا بشرودا وبتصديقها بعد البلوغ عند
 اي حنيئة وقال يصدق وكذا لو اقر المولى علي عبده والوكيل علي
 موكله ثم المولى علي من يتيم بيئته بالافزار عند اي حنيئة قالوا
 القاضي ينصف خصماً عن الصغير حتى يتكبر فتقام البيضة علي المنكر
 كما اذا اقر الاب باستيفاء بدل الكتابة من عند ابنه الصغير لا يصدق
 الا بيضة فالقاضي ينصب خصماً عن الصغير فتقام عليه البيضة كذا
 في المحيط وهذه المسألة علي قول الامام مخرجة من قولهم ان من ملك
 الانشاء ملك الافزار به كالوصي والمراجع والمولى والوكيل بالبيع كذا في الجامع
 الصغير للصدر والشهيد مع ان صاحب المبسوط قال واصل كلامهم بشكل
 باقرار الوصي بالاستدانة علي اليتيم فانه لا يكون صحيحاً وان كان
 هو يملك انشاء الاستدانة انني وفسر المص المولى بالعصبة وسياقي في
 الفرائض انه من اخذ الكل اذا انفرد والباقي مع ذي سهم وهو ذكراً
 يتصل بلا توسط انني اي يتصل الي غير المكلف ولا يقال هنا الي البنت
 وهو عند الاطلاق منصرف الي العصبة بنفسه فلا تزد الغضبة
 بالغير كالبنت نصير عصبة بالابن فلا ولاية لها علي امها المجنونة
 وكذا لا تزد العصبة مع الغير كالاخوات مع البنات وافاد بقوله بترتيب
 الارث ان الاحق الابن وابنه وان سئل ولا يتناهي في المعنوية علي
 قولهما خلافاً للمحمد كما سباني ثم الاب ثم الجد ابوه ثم الاخ الشقيق
 ثم الاب وذكرنا لكرخي ان الاخ والجد يشتركان في الولاية عندها وعند
 اي حنيئة يقدم الجد كما هو الخلاف في الميراث والاصح ان الجد اولي
 بالنكاح اتفاقاً واما الاخ لانه ليس بمهر ثم ابن الاخ الشقيق ثم
 الاب ثم ابن عم الاب الشقيق ثم ابن عم الاب ثم عم الجد ثم الاب الشقيق
 ثم عم الجد ثم ابن عم الجد الشقيق ثم ابن عم الجد ثم ابن عم الجد
 هو لا تثبت لهم ولاية الاحبار علي البنت والذكر في حال صغرهما
 وحال كبرهما اذا جني ثم المعتق وان كان امرأة ثم بنوه وان

سفلوا ثم عصيته من النسب على ترتيب عصبان النسب كذا في فتح
القدير وغيره وفي الظهيرية والحارثية بين اثنين اذا كانت بولد
وادعاه حتى يثبت النسب من كل واحد منهما يتشدد كل واحد منهما
بالتزويج ثم اذا اجتمع في الصغير والصغيرة وليان في الدرجة علي
السواق زوج احدهما جازا لاخر وفسخ بخلاف الحارثية اذا كانت بين
اثنين فروجهما احدهما لا يجوز الا باجارة الاخر فان زوج كل واحد
من الوليين رجلا علي حدة فالاول يجوز والاخر لا يجوز وان وقعوا
ساعة واحدة لا يجوز كلاهما ولا واحد منهما وان كان احدهما قبل الاخر
ولا يري السابق من اللاحق فكذلك لا يجوز لانه لو جاز حاز بالتخي
والتخي في الفروج حرام هذا اذا كانا في الدرجة سواء اما اذا كان
احدهما اقرب من الاخر فلا ولاية للابعد مع الاقرب الا اذا غاب
غيبة منقطعة فنكاح الابعد يجوز اذا وقع قبل عقد الاقرب كذا ذكره
الاسيحاوي وفي المحيط وغيره واذا زوج غير الاب والجدة الصغيرة فالأخت
ان يعقد مرتين مرة بمهر مسمى ومرة بغير تسمية لامر من احدهما
لو كان في التسمية نقصان لا يصح النكاح الاول فيصح النكاح الثاني بغير
المثلي والثاني لو كان الزوج حلفت بطلاق كل امرأة يتزوجها بنعقد
الثاني ويجل وان كان ابا او جدا فكذا عندهما للوجه الثاني واختلفوا
في وقت الدخول بالصغيرة فقيل لا يدخلها ما لم تبلغ وقيل يدخلها
اذا بلغت تسع سنين وقيل ان كانت سمينة جسمية تطبق الجماع
يدخلها ولا فلا وكذا اختلفوا في وقت ختان الصبي علي الاقوال
الثلاثة وقيل بخبر اذا بلغ عشر اثنى وفي الخلاصة واكثر المشايخ
علي انه لا اعتبار بلسن فيهما وانما الاعتبار بالطاقة وفي الظهيرية
صغيرة زوجها وليها من كفوا ثم قال لست انا بولي لا يصدق ولكن
يتظر ان كانت ولايته ظاهرة جازا لنكاح والا فلا اثنى وفي الخلاصة
صغيرة زوجت فذهبت الي بيت زوجها بدون اخذ المهر فلمن
هو الحق يا مساكها قبل التزويج ان يمنعها حتى ياخذ من له حق اخذ
جميع المهر وغيره لاب اذا زوج الصغيرة وسلمها الي الزوج قبل
قبض جميع الصداق فالنكاح فاسد وترد الي بيتها قال رحمه الله
هذا في عدمهم اما في زماننا فتسليم جميع الصداق ليس بلازم
والاب اذا سلم البنت اليه قبل القنص له ان يمنعها بخلاف ما لو ساع
مال الصغير وسلم قبل قبض الثمن فانه لا يسترد اثنى والفرق
ان حقوق العهد في الاموال راجعة اليه بخلاف النكاح ولذا ملك الابرا
عن الثمن ويضمن ولا يصح الابرا عن المهر من الولي قوله ولهما خيار

الفسخ

الفسخ بالبلوغ في غير الاب والجدة بشرط القضا اي للصغير والصغيرة
اذا بلغا وقد زوجا ان يفسخا عند النكاح الصادر من ولي ليس باب ولا
جدة بشرط قضا القاضي بالفرقة وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال
ابو يوسف لا خيار لهما اعتبارا بالاب والجدة ولهما ان تزايه الاخ ناقصة
والنقصان يشتر بقبض الشفعة فينطرق للخلل الي المقاصد عسي
والندرك بعلم بخيار الادراك بخلاف ما اذا زوجها الاب والجدة فانه لا خيار
لهما بعد بلوغهما لازما كاملا الذي وافق الشفعة فيلزم العقد مباشرة
كما اذا باشره برضاها بعد البلوغ وانما بشرط فيه القضا بخلاف ما اذا
زوجهما الاب والجدة فانه لا خيار لهما الي خيار العتق لان الفسخ هنا
لدفع الضرر خفي وهو تكميل للخلل ولهذا يشمل الذكر والا لا يفي بعمل
الزما في حق الاخر فينتقل الي القضا وخيار العتق لدفع ضرر رجل وهو
زيادة الملك عليها ولهذا يختص بالانثى فاعتبر دفعها والدفع لا ينتقل
اطلق الخيار لهما فتمثل الذمي والمسلمين كما في المحيط وشمل ما اذا زوجت
الصغيرة نفسها فاجاز الولي فان لها الخيار اذا بلغت لان الجواز اذا ثبت
باجارة الوطي فالنكاح بنكاح باشره الولي كذا في المحيط واثار المص
الي ان الجنون والجنونة كالصغير والصغيرة لهما الخيار اذا اعتلا في
تزوج غير الاب والجدة ولا خيار لهما فيهما واثار المص الي انه لا خيار لهما
في تزويج الابن بالولي لانه مقدم علي الاب في التزوج وافاد ان الكلام
في الحر لان ولاية الاب اناهي عليه واما الصغيرة الصغيرة المرفوعة فان
اذا زوجها المولي ثم اعتزقا ثم بلغا فانه لا يثبت لهما خيار بالبلوغ كما
ولاية المولي فوق من الاب والجدة ولان خيار العتق يغني عنه
حتى لو اعتق امته الصغيرة او لا ثم زوجها ثم بلغت فان لها خيار
البلوغ كما ذكره الاسيحاوي وهو داخل في غير الاب والجدة اتفاقا وهو
بعد التام وهل يقع الطلاق في العدة اذا كانت الفرقة قبل الدخول
اي الصبي او لا لكل وجه والا وجه الوقوع اثنى فلو قال المص والمولي
عليه خيار الفسخ بالبلوغ في غير الاب والجدة والابن والمولي لكان اولي
واشتمل ودخل تحت غير الاب والجدة الامر والقاضي علي الاصح كان ولايتهما
متاخرة عن ولاية الاخ والعمر فاذا ثبت الخيار في الحاجب في المحجب
اولي وانا غير بالفسخ ليقيد ان هذه الفرقة فسخ لا طلاق فلا ينقض
عدده لانه يصح من الاثني ولا طلاق اليها وكذا خيار العتق لما بينا وكذا
الفرقة بعدم الكفاة ونقصان المهر فسخ بخلاف خيار الخيرة لان الزوج
هو الذي ملكها وهو مالك للطلاق وفي النبيين ولا يقال النكاح لا يمتثل
الفسخ فلا يستقيم جعله فسخا لانا نقول المعني بقولنا لا يمتثل الفسخ

بعد التام وهو النكاح الصحيح النافذ المأزور وما قبل التام فيجوز
 الفسخ ونزوح الاخ والعزم صحيح نافذ لكنه غير لازم فيقبل الفسخ انثني
 ويرد عليه ان يتراد احد هما فانه فسخ وهو بعد التام وكذا اباهما
 عن الاسلام فانه فسخ اتفاقا وهو بعد التام وكذا ملك احد الزوجين
 صاحبه فالحق انه يقبل الفسخ مطلقا اذا وجد ما يقتضيه شرعا وفي
 فتح التندير وهل يقع الطلاق في العدة اذا كانت هذه الفرقة بعد الدخول
 اي الصبر اول كل وجه فالوجه الوقوع انثني والظاهر عدم الوقوع
 لما في النهاية من باب نكاح اهل الشرك معزيا الى المحيط الاصل ان
 المعتدة بعد الطلاق بلحقها طلاق اخر في العدة والمعتدة بعد
 الفسخ لا بلحقها طلاق اخر في العدة وذكر في خصوص مسيلتنا انه
 لا يقع واما حكم المهر فان كانت الفرقة بعد الدخول ولو حكما وجب
 ثامه وان كانت قبله فلا مهر لها فان كانت منها فظاهرا لا مناجات من
 قبلها وان كانت فيه فسقوطه هو فائدة الخيار لها والا فلا فائدة في
 اثباته له اذ هو مالك للطلاق قال في الاختيار وليس لنا فرقة حات
 من قبل الزوج قبل الدخول ولا مهر عليه الا هذه انثني وهما
 المحصر غير صحيح لما في الذخيرة في الفصل السادس والعشرين في المتفرقا
 قبيل كتاب التفقات حر تزوج مكاتبة باذن سيدها علي حارية بعينها
 فلم تقيض المكاتبة الحارية حتى زوجها من زوجها علي مائة درهم
 حازا لنكاحان فان طلق الزوج المكاتبة ولا ثم طلق الامه وقع الطلاق
 علي المكاتبة ولا يقع علي الامه لان بطلاق المكاتبة تنصيف الامه
 وعاد نصفها الي الزوج بنفس الطلاق فيفسد نكاح الامه قبل
 ورود الطلاق عليها فلم يجعل طلاقها ويبطل جميع مهر الامه عن
 الزوج مع انها فرقة حات من قبل الزوج قبل الدخول بها لان الفرقة
 اذا كانت من قبل الزوج انما لا يسقط كل المهر اذا كانت طلاقا واما اذا كانت
 الفرقة من قبله قبل الدخول وكانت فسحا من كل وجه توجب
 سقوط كل الصداق كالصغيرا ذابلع وايضا لو اشترى منكوحته قبل
 الدخول بها فانه يسقط كل الصداق مع ان الفرقة حات من قبله
 لان فساد النكاح حكم معلق بالملك وكل حكم معلق بالملك فانه يجال
 به علي قبول المشتري لا علي ايجاب البايع وانما يسقط كل الصداق
 لانه فسخ من كل وجه مع انه لم يسقط كل المهر بل يجب نصفه فالحق
 ان لا يجعل هذه المسئلة ضابطا بل يحكم في كل فرد بما افاده الدليل
 ثم اعلم ان الفرق ثلاثة عشر فرقة سبعة منها يحتاج الي القضا
 وسنة لا يحتاج اما الاولى فالفرقة بالحجب والفرقة بالغنة والفرقة

عيا بالبلوغ والفرقة بعدم الكفاة والفرقة بتقصان المهر والفرقة بابا
 الزوج عن الاسلام والفرقة باللعان واما توقفت علي النكاح لانثني
 علي سبب وخيار بالبلوغ مبني علي قصور الشبهة وهو امر باطن والابا
 وبابا يوجد وربما لا يوجد وكذا البقية واما الثانية فالفرقة بخيار العتيق
 والفرقة بالابلا والفرقة بالردة والفرقة بنياين الدارين والفرقة
 بملك احد الزوجين صاحبه والفرقة في النكاح الفاسد واما لم تنوق
 هذه السنة علي القضا لانثني علي سبب حلي ثم قال الامام الحلي
 في التلخيص كل فرقة بخير طلاق كالردة من جهة المرأة وخيار البلوغ وخيار
 العتاقة وعدم الكفاة وكل فرقة حات من قبل الزوج فهي طلاق كالابلا
 والحجب والعنة ولا يلزم علي الذي هو من لوازم الملك فاما حصلت
 الفرقة بالثنا في التضاد لا بوجود المباشرة من الزوج بخلاف الابا
 من خمسة الزوج حيث يكون طلاقا عند اي حنيقة وبمحمد لانه
 لا ثنا في بدليل ان الملك يني بعدم الابا فلو ترك افتراقا انثني قوله
 ويبطل سكوتها ان علمت بكره لا سكوتها مالم يتل رضيت ولو دلالة اي
 وتبطل خيار البلوغ بسكوت من بلغت الخ اعتبا بهذه الحالة بحالة ابتداء
 النكاح وسكوت البكر في الابتداء اذن بخلاف سكوت الشيب والعلام واداد
 بالعلم العلم باصل النكاح لانها لا تمكن من التصرف الا به والولي يتصرف
 به فعذر وت لا يشترط العلم بان لها خيار بالبلوغ لانها تنفرد لمعرفة
 احكام الشرع والداد اذ العلم فلم تعذر بالجهل بخلاف لان
 الامه لا يعرفها فتعذر بالجهل بثبوت الخيار واستغيد من بطلانه
 بسكوتها انه لا يترد الي اخر المجلس وعلي هذا قالوا ينبغي ان يطلب
 مع روية الدمالان وقيل لمحمد كيف يصح وهو كذب وانا اذكرت
 قبل هذا فقال لا تصدق في الاستناد فحاز لها ان تكذب كيلا يبطل حقها
 ثم اذا انفارت واشهدت ولم تتقدم الي القاضي الشهر والشهرين
 فهي علي خيارها كخيار العيب وما في التبيين من انها لو بعثت
 خاد مهاجرين عاصت للشهود فلم يقدر عليهم وهي في مكان منقطع
 لزيها ولم تعذر بحصول علي ما اذا لم تفسخ بلسانها فهي فعلت وما فيه
 ايضا وفي الذخيرة انما لو سالت عن اسم الزوج او عن المهر وان كانت
 عدم ذكره لها لا يبطل كون سكوتها رضي علي الخلاف فان ذلك اذا لم تسال
 عنه لظهور انما راضية بكل مهر والسؤال يفيد بغي ظهوره في ذلك واما
 يتوقف رضاها علي معرفة مكينه وكذا السلام علي القادم لا يدل علي
 الرضا كيف واما ارسلت لغرض الاشهاد علي الفسخ كن اني فتح التندير وفيه
 بحث لان بطلان هذا الخيار ليس متوقفا علي ما يدل علي الرضا لان

ذلك انه هو في حق الثيب والغلار وماها في حق البكر فيبطل مجرد السكوت
ولا شك ان الاشتغال بالتدبير فوق السكوت واذا اجتمع خيار البلوغ
والشفعة نقول اطلب الخفين في بيتنا في التفسير خيار البلوغ وقيد
بالبكر لانه لو كانت ثيبا كما لو دخل بها الزوج قبل البلوغ كانت ثيبا وقت
العقد فانه لا يبطل بسكوتها في كماله لا بد من الرضا بالقول او بفعل
دال عليه وحاصله ان وقت خيار رهما العمدلان سببه عدم
الرضا فيبقي الي ان يوجد ما يدل على الرضا على هذا انما فرست
كلمتهم في غايه البيان مما نقل عن الطحاوي حيث قال خيار المدركة
يبطل بالسكوت اذا كانت بكرا وان كانت ثيبا لم يبطل به وكذا اذا كان
الخيار للزوج لا يبطل الا بصرح الا بطل او يبي منه دليل على ابطال
الخيار كما اذا اشتغلت بشي اخر وعرضت عن الاختيار بوجه من
الوجوه مشكلا فيقتضي ان الاشتغال بعمل اخر يبطله وهذا
يتقيد بالمجلس ضرورة اذ تدبر له حقيقة او حكما يستدريه ظاهرا
وفي الجوامع وان كانت ثيبا حين بلوغها وكان غلاما لم يبطل بالسكوت
وان قامت معه اياها الا ان ترضي بلسانها او يوجد ما يدل على
الرضي من الوطي والتكئين منه طوعا والمطالبة بالمهر والشفعة وفيه
لو قامت كنت مكرهة في التكئين صدقت ولا يبطل خيارها وفي الخلاصة
ولو اكلت من طعامه او خد منه في علي خيارها لا يقال كون التول
لها في دعوي الاكراه في التكئين مشكلا لان الطاهر يصدر فيها كذا
في فتح القدير ولا اشكال في عبارة شرح الطحاوي لان مراده من
الاشتغال بشي اخر عمل يدل على الرضا بالنكاح كالتكئين ونحوه
لامطلق العمل كما يدل عليه سياق كلامه بل قال صرح بان خيار
البلوغ في حق الثيب والغلار لا يبطل بالقيام عن المجلس والافينيحي
ان يحمل على ما ذكرناه ليوافق غيره وفي الجوامع اذا بلغ الغلام
فقال فسخت بنوي الطلاق في طالق باين وان نوي الثلاث
فثلاث وهذا حسن لان لفظ الفسخ يصلح كناية عن الطلاق ثم قال
في فتح القدير وتقبل شهادة الوليين على اختيارهما التي زوجها
نفسهما اذا اعتقاها ولا تقبل شهادة العاصيين الزوجين بعد البلوغ
انما اختارت نفسها لان سبب الرد قد انقطع في الاولى بالعقد ولم
ينقطع في الثانية اذ هو نسب وهو باق انتهى وقد علم ان خيار
البلوغ مخالف خيار العتق في مسايل منها اشتراط القضاء والثاني ان
خيار العتق لا يبطل بالسكوت بل يمتد الى اخر المجلس كما في الخيرة بخلاف
خيار البلوغ في حق البكر والثالث ان خيار العتق يثبت ثلاث شي

فقط بخلاف خيار البلوغ يثبت لهما والرابع ان الجهل بخلاف البلوغ في حق
البكر ليس بعد بخلافه في خيار العتق يبطل بالقيام عن المجلس
كالخيرة وخيار البلوغ في حق الثيب والغلار لا يبطل به كذا في غايه
البيان وافاد المحم بقوله ولا دلالة ان دفع المهر رضا كما في الهداية
وحمله في فتح القدير على ما اذا كان قبل الدخول اما اذا دخل بها
قبل بلوغه ينبغي ان لا يكون دفع المهر بعد بلوغه رضي لانه لا بد
منه اقام او فسخ انتهى قوله وتوارثا قبل الفسخ صادق بصورتين
احدهما ما اذا مات احد هما قبل البلوغ ثانيا ما اذا مات بعد
البلوغ قبل التفريق فان الاخير يثبت لان اصل العقد صحيح والمالك
الثابت به قد انتهى بالموت بخلاف مباشرة الفصولي اذا مات احد
الزوجين قبل الاجارة لان النكاح يثبته موقوف فيبطل بالموت
وهنا تافذ فيتنذر به اشار المص الى انه محل للزوج وطبها قبل
الفسخ لما ذكرنا والى انها لو بلغت واختاره بنفسها والزوج غائب
لا يفرق بينهما ما لم يحضر الغائب ولو كان زوجها صبيلا لا ينتظر كبره
ويفرق بينهما بحضرة والده او صبيه ان لم ياتيا بدين فربما كذا في
احكام الصغار قوله ولا ولاية لصغير وعبد ومجنون لانه لا ولاية
لهم على انفسهم فاولي ان لا يثبت على غيرهم لان هذه ولاية
نظرية ولا نظري في التخييل الى هولا اطلق في العبد فتشمل المكاتب
فلا ولاية لهم على انفسهم فلا ولاية له على ولده كذا في المحيط
لكن للمكاتب ولاية في تزويج امته كما عرف واراد بالمجنون المطبق
وهو شهر وعليه الفتوي وفي فتح القدير لا يحتاج الى تعيينه به
لانه لا يزوج حال جنونه مطبقا او غير مطبق ويزوج حال افاقته
عن جنون مطبق او غير مطبق لكن المعنى انه اذا كان مطبقا شلب
ولا يثبه فيزوج ولا ينتظر وغير المطبق الولاية ثابتة له فلا يزوج
وينتظر افاقته كالنابيم ومقتضى النظر ان الكول الخاطب ان فات فان
انتظاره افاقته وان لم يكن مطبقا ولا ينتظر على ما اختاره المتأخر
في غيبة الولي الا قرب انتهى قوله ولا لكافر على مسلمة لتولسه
تعاي ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولهذا لا تقبل
شهادته عليه ولا يتوارثان قيد بالمسلم لان الكافر ولاية على
ولده الكافر لقوله والذين كفروا بعضهم اوليا بعض ولهذا تقبل شهادته
وعليه يكفي يجري بينهما التوارث وكما لا يثبت الولاية لكافر على مسلم
كذلك لا تثبت لمسلم على كافر اعني ولاية التزويج بالعتق
ولاية التصرف في المال قالوا وينبغي ان يقال الا ان يكون المسلم

سيد امة الكافر وسلطانا قال السروجي لم ار هذا الاستثنائي كتب
اصحابنا وانا هو منسوب الي الشافعي وما لك قال في المعراج وينبغي
ان يكون مراد اوراق في موضع معزوا الي المتسوط الولاية بالسبب
العام تثبت للمسلم علي الكافر كولاية السلطنة والشهادة فقد ذكر
معني ذلك الاستثنائي ونفي بالكنز لان النسق لا يسلب الاهلية
عندنا علي المشهور وهو المذكور في المنظومة وعن الشافعي اختلاف
فيه اما المستور فله الولاية بلا خلاف كما في الجوامع ان الاب اذا كان فاسقا
فللقاضي ان يزوجه الصغيرة من كفوعه معروف نعم اذا كان متهتكا
لا ينبغي تزويجه اياها ينتص عن مهر المثل ومن غير كفوعه سياتي هذه
كذا في فتح القدير فوكه وان لم يكن عصبة فالولاية للام ثم للاخت
لاب وام ثم لاب ثم لولد الام ثم لولي الارحام ثم للحاكم وهذا عند
ابي حنيفة وعندهما ليس لغير العصبات من الاقارب ولاية فاما
الولاية للحاكم بعد العصبات الحديث الانكاح الي العصبات ولا يجب
حنيفة ان الولاية نظرية والنظر يمتنع بالتوقيف الي من هو المختص
بالقربة الباعثة علي الشفعة وقد اختلفوا في قول ابي يوسف في
الهداية الاشرافه مع محمد وفي الكافي الجمهور انه مع ابي حنيفة
وفي النيين والجوهرة والنجني والذخيرة الاصح انه مع ابي حنيفة
وفي نقيب القلاسي وروي بن زياد عن ابي حنيفة وهو قولهما
لا يليه الا العصبات وعليه الفتوي انتهى وهو غريب لمخالفة المتن
الموضوعة لبيان الفتوي ولم يدكر الم يعرف الام البنت لانه خاص
بالجنون والجنونة فبعد الام البنت ثم بنت الابن ثم بنت بن الابن
ثم بنت بنت البنت واطلق في ولد الام فشمم الذكر والانثى ودلالة
الي بعد ولد الام ولده واذا الم يتخير الم الام علي الاخت تضعيف
ما نقله في المصنف عن شيخ الاسلام خواهر زاده ونقله في التجميع
عن عمر النسلي من ان الاخت الشقيقة اولى من الام لانها من قبيل
الاب ووجه ضعفه ان الام اقرب منها وصريح في الخلاصة بانه ينبغي
بتقديم الام علي الاخت وسباني في اخر المختصر اذ الرحم قريب
لبني بني اسهم ولا عصبة وان ترتيبهم كترتيب العصبات فتقدم
العات ثم الاخوان ثم الاخوات ثم بنات الاعمام ثم بنات العات كترتيب
الارث وهو قول الأكثر وظاهر كلام المص ان الجد الفاسد موقوف عن
الاخت لانه من ذوي الارحام وذكر المص في المستصفى ان الجد الفاسد
اولى من الاخت عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف الولاية لهما كما في
الميراث وفي فتح القدير قياسا مع في الجد والاخ من في نقيب

الجد الفاسد علي الاخت انتهى فتثبت بهذا ان المذهب ان الجد الفاسد
بعد الام قبل الاخت وفي الفتية امر الاب اولى في التزوج من الام واطلق
في نفي العصبة فشمم العصبة النسبية والسبية فوكي العتاة ثم
عصبة علي الترتيب السابق فقد كان علي الام ولم يدكر المص مولي
المولات وهو الذي اسلم ابو الصغير علي يده وولاه قالوا انه اخذ
الاوليا بعد مر علي العاصي لان هذا العقد يفيد الخلافة في الارث
فيفيد في الانكاح كالعصبات واطلق في الحاكم فشمم الايام والقاضي
كلن قالوا ان القاضي النايك ذلك اذا كان ذلك في عهده وفي مشورة
فان لم يكن ذلك في عهده وفي مشورة لم يكن وليا كذا في الظهيرية
وغيرها وفي المجتبى ما يفيد ان النايب القاضي ولاية التزوج حيث
كان القاضي كتب له في مشورة ذلك فانه قال ثم السلطان مشر
القاضي ونوابه اذا شرط في عهده تزويج الصغار والصغار والافلا
انتهي بنا علي ان هذا الشرط انا هو في حق القاضي دون نوابه ويجعل
ان يكون شرطاً فيهما فاذا كتب في مشورة قاضي النضاة فان كان ذلك
في عهد نايبه منه ملكه النايب والافلا ولم ار فيه منقولاً صريحاً وفي
الظهيرية فان زوجها القاضي ولم ياذن له السلطان ثم اذن له
بذلك فاجاز القاضي ذلك جازاً استحساناً وفي غاية البيان ولو
زوج القاضي الصغيرة من ابنه كان باطلاً وكذا اذا باع مال اليتيم
من نفسه لا يجوز لانه حكم وحكمه لنفسه لا يجوز ولو اشترى من
وصي اليتيم يجوز وان كان القاضي جعله وصياً لانه نايب عن الميت
لا عن القاضي انتهى وعمله في فتح القدير بانه كالوكيل لا يجوز عقد
لابنه قال والالحاق بالوكيل يكتفي بالحكم مستغن عن جعل فعله
حكماً مع اتنا شرطه انتهى وفي النوايد المتاجية معزياً الي فتاوي
سمرقند مثل القاضي بد بع الدين عن صغيرة زوجت نفسها ولا
ولي لها ولا قاضي في ذلك الموضع قال يتوقف وينبغي باجارتها بعد
بلوغها انتهى مع انهم قالوا كل عقد لا يجزله حال صوره فهو باطل
لا يتوقف ولعل التوقف هنا باعتبار ان حجرة السلطان كالحجني وفي
النوازل والذخيرة امرأة حات الي قاضي فقالت اريد ان تزوج ولا
ولي لي فللقاضي ان ياذن لها في الانكاح كما لو علم ان لها ولياً وما نقل
فيه من اقامتها البيعة بخلاف المشهور وما نقل من قول اسماعيل بن
حماد بن ابي حنيفة يقول لها القاضي ان لم تكوني في شية ولا عربية
ولا ذات نعل ولا معتدة فقد اذنت لك فالظاهر ان الشرطين الاولين
محمولان علي رواية عدم الجواز من غير اكنو واما الشرط الثالث

فعلوم الاشتراط كذا في فتح القدير والظاهر ان الشرطين الاولين انما هو
عندك بها بان كان لها ولي اما اذا كانت صادقة في عدم الولي فليس
بشرطين علي جميع الروايات واثار الم الى ان وصي الصغير والصغيرة
اذ لم يكن قريبا ولا حاكما فانه ليس له ولاية التزويج سواء وصي اليه
الاب في ذلك او لم يوصي وروي هشام عن ابي حنيفة انه اوصي اليه
الاب حازه كذا في الخاتمة والظهيرية وبه علم ان ما في التبيين من
انه ليس له ذلك الا ان يفوض اليه الوصي ذلك رواية هشام وروي
ضعيفة واستثنى في فتح القدير ما اذا كان الوصي عين رجلا في
حياته للتزويج فبزوجها الوصي به كالولي كل في حياته بتزويجها
انتهى وفيه نظر لانه ان زوجها من المعين قبل موت الوصي به كالأو
وكل في حياته فليس الكلام فيه لانه ليس بوصي وانما هو وكيل وان
كان بعد موته فقد بطلت الوكالة بموته وانقطعت ولايته فاستلكت
الولاية للحاكم عند عدم قريب وفي الظهيرية ومن يقول صغيرا او
صغيرة لان هذه ولاية نظرية وليس من النظر التخييل الى من لا
يبتنع براهه ففوضناه الى الابد وهو مقدم على الحاكم كما اذا مات
الأقرب واختلف في حد الغيبة فذهب اكثر المتأخرين الى انها مقدرة
على مدة الفجر لانه ليس لافضاها غاية فاعتبر باد في مدة السفر
واختاره الم وعليه الفتوى كما في التبيين واختار اكثر المشايخ كما في
النهاية انها مقدرة بوفات الكفو الخاطب باستطلاع رايه وصحبه بن
الفضل وفي الهداية وهذا اقرب الى الحق لانه لا نظري في ابتداءه
وفي المحتبي والمتسوط والذخيرة وهو الاصح وفي الخلاصة وبه كان
يعني الشيخ الامام الاسناد وفي فتح القدير ولا يخاف من اكثر
المتأخرين واكثر المشايخ انتهى وهذا اقوال اخري لكنها ضعيفة
والخاص **صل** ان التصحيح فذا اختلف والا حسن ان الافتاء عليه
اكثر المشايخ وعليه فرع فتاوي خان في شرحه انه لو كان مختفيا
بالدبنة بحيث لا يوفق عليه تكون غيبة منقطعة وهذا حسن
لان النظر يبتنع علي ما في المختصر انه لا يزوج الابور اذا كان الاقرب
بالمدينة مختفيا حيث هو اختلفوا فيه والظاهر هو الجواز كذا في
الخاتمة والظهيرية ولو زوجها معا ولا يري السابق من اللاحق ومن
باطل كذا ذكره الاسيحاوي وفند بالغيبة لان الاقرب اذا عضلها ثبت
للابعد ولاية التزويج بالاجماع كذا في الخلاصة وبه اندفع ما ذكره
السروحي من انه قيل يثبت للقاتي وفند بالتزويج لانه ليس للابعد
النصرف في المال وهو الاقرب لان رايه منتفع به في مالها بان يتقل اليه

ليتصرف

ليتصرف في مالها كذا في المحيط قالوا واذا خطبها الكفو وعضلها الولي
ثبتت الولاية للقاتي نيابة عن العاضل فله التزويج وان لم يكن
في منشوره لكن ما المراد بالعضل فيجوز ان يبتنع من تزويجها مطلقا
ويجوز ان يكون اعم من الاول ومن ان يبتنع من تزويجها من هذا
الخاطب الكفوليزوجها من كفو غيره وهو الظاهر ولم أره صريحا قوله
ولا يبطل بعوده اي لا يبطل تزويجها الا بعد ان يعود الاقرب لان غيبته
صدور عن ولاية تامة فالضمير في لا يبطل عايد الى التزويج وما في
التبيين من عوده الى ولاية الابد فيفند عن النظر والمعتني
لان ولايته تبطل بعود الاقرب في المستقبل والا حسن ما قلنا
قوله وولي المجنونة الابن لا الاب اي في النكاح وهذا عند ابي حنيفة
وابي يوسف وقال محمد ابو بها لانه او فر شفعة من الابن ولهما
ان الابن وهو المتقدم في العصوبة وهذه الولاية مبنية عليها ولا
معتبر بزيادة الشفعة كالأب والامر مع بعض العصابات واحذر
الطحاوي بقول محمد كما في غاية البيان والتقييد بالمجنونة اتقاني
لان الحكم في المجنون اذا كان له اب وابن كذلك والافضل ان يامر الابن
الاب بالنكاح حتي يجوز بلا خلاف ذكره الاسيحاوي وحكم بن الابن
واسفل كالابن في تقديمه علي الاب كما في الخاتمة واطلق في المجنون
فشملا الاصل والعارض بخلاف الزفر في الثاني وفند بالنكاح لان
النصرف في المال للأب بالاتفاق كما في تهذيب القلاسي وقد منا
حكم الصلاة في الجنائز وقد منا قريبا ان المجنون والمجنونة البالغين
اذا زوجهما الابن ثم اقا قافانه لا خيار لهما لانه مقدم علي الأب
والجد ولا خيار لهما في تزويجها فالابن اولى **فصل**
في الاكفا جمع كنوب يعني النظر لغة والمراد هنا الماثلة بين
التزوجين في خصوص امور لا تكون المرأة ادني وهي معتبرة في
النكاح لان المصالح انما تنتظم بين المتكافئين عادة لان الشريعة
تأني ان تكون مستندة للمخسيس بخلاف جانيها لان الزوج مستر
فلا تعيظه دناة الفراش ومن الغريب ما في الظهيرية والكفاة
في النساء للرجال غير معتبر عند ابي حنيفة خلافا لما انتهى وذكره
في المحيط وعزاه الى الجامع الصغير لكن في الجنازية الصحيح انها غير
معتبرة من جانيها عند الكل انتهى وفي حقي الولي لا عزها فكذا ذكر
الولوي في فتاواه امرأة زوجت نفسها من رجل ولم تعلم انه حر
او عبد فاذا هو عبد ما ذون في النكاح فليس لهما الخيار وللاوليا
خيار وان زوجها الاوليا برضاها ولم يعلم انه عبد او حر ثم علموا

لا خيار لاحد من هذين اذا لم يجبر الزوج انه عروفت العقد ما اذا
اخبر الزوج انه عروفا في المسئلة على حالها كان لهم الخيار ودلت
المسئلة على ان المرأة اذا تزوجت بنفسها من رجل ولم تستشر الكفاة
ولم تعلم انه كفوا لم تعلمت انه كفوا لخيارها وكذلك الاوليا
زوجها برضاها ولم يعلموا بعد ما لكفاة نفقها وخيارها لهم وهذه
مسئلة عجبة اما اذا شرطوا واخبرهم بالكفاة فزوجوها على ذلك
ثم ظهر انه غير كفوا كان لهم الخيار لانه اذا لم يستشر الكفاة كان عدم
الرضا بعدم الكفاة من الولي ومنها ثانيا من وجه دون وجه لما
ذكرنا انه حال الزوج محتمل بين ان يكون كفوا وبين ان لا يكون كفوا
والنص انما ثبت حق الفسخ بسبب عدم الكفاة حال عدم الرضا بعدم
الكفاة من كل وجه فلا يثبت حال وجود الرضا بعدم الكفاة من
وجه انتهى وفي الظهيرية ولو انتمسب الزوج لها نسبيا غير نسبه
فان ظهر دونه وهو ليس بكفوف فحق الفسخ ثابت للكر وان كان كفوا
فحق الفسخ لها وقت الاوليا وان كان ما ظهر فوق ما اخبر فلا فسخ لاحد
وعن ابي يوسف ان لها الفسخ لانها عسي ان تعجز عن المقام معه
انتهى وفي الذخير اذا تزوج امرأة على انه فلا دين فلان لما اذا هو
اخوه او عمه فلها الخيار انتهى قوله من تحت غير كفوف فرق الولي
لما ذكرنا وهذا ظاهر في انعقاده صحيحا وهو ظاهر الرواية عن
الثلاثة فتنتفي حكاه من ارث او طلاق وقد منا انه يستشرط
في هذه الفرقة فضا القاضي فلو قال الم فرق القاضي بينهما بطلب
الولي لكان اظهر وقد منا انها لا تكون طلاقا وان الغني به رواية
الحسن عن الامام من عدم انعقاده اصلا اذا كان لها ولي لم يرض به
قبل العقد فلا يبيد الرضي بعده فلو قال الم من تحت غير كفوف
بغير رضي الولي لكان وليا واما ثانيا من الوطي فعلى الغني به
هو عدم كماله عليه الوطي لعدم انعقاده واما على ظاهر
الرواية ففي الولو الجبة ان لها ان تمنع نفسها ولا تملكه من الوطي
حتى ترضي الولي هكذا اختار الفقيه ابو الليث وان كان هذا اخلاق
ظاهر الجواني لامن حجة المرأة ان تقول انما تزوجت بان رجا
ان يجيز الولي والولي عسي يجازم فيفرق بينا فيصير هذا وطيا
بشبهة انتهى وفي الخلاصة وكثير من مشايخنا افتوا بان انعقاده
فقد اختلف الافتاء واطلق في الولي وانصرف الى الحامل وهو العصبية
كما قبله في الخانية لامن له ولا ية النكاح عليها فلو كانت صغيرة
لا تدخل المرافقة هو المحارم وعند بعضهم المحارم وغيرهم من اهل

الاصح

الاصح انتهى يعني لا فرق في العصبية بين ان يكون محرما ولي
كما ذكره الولو الجاني انه المختار وشمل كلامه ما اذا تزوجت غير كفوف
بغير رضا الولي بعد ما زوجها الولي ولا منه برضاها وفارقت
فلولي التفريق لان الرضي بالاول لا يكون رضا بالثاني وشمل ما اذا
كانت مجزولة النسب فتزوجت رجلا ثم ادعاها رجل من قريش
واثبت القاضي نسبها منه وجعلها بنتا له وزوجها حجام فلهم هذا
الاب ان يفرق بينهما كذا في الذخيرية وفيها ايضا لو زوج امه له
صغيرة رجلا ثم ادعى انها بنته ثبت النسب والنكاح على حاله ان
كان الزوج كفوا وان لم يكن كفوا فهو في القياس لازم ولو باعها ثم
ادعى المشتري انها بنته فكذلك انتهى وكذا اذا فرق القاضي بينهما
فان كان بعد الدخول فلها المسمي وعليها العدة ولها النفقة فيها
والخلوة الصحيحة كالدخل وان كان قبلها فلا مهر لها لان الفرقة
ليست من قبله هكذا في الخانية وهو تفريع على انعقاده واما على
المغني به فينبغي ان يجب الاقل من المسمي ومن مهر المثل وان لا نفقة
لها في هذه العدة كما لا يخفى وفي الخانية وان زوجها الولي غير كفوف
ودخل بها ثم بان منه بالطلاق ثم زوجت نفسها هذا الزوج بغير
ولي ثم فرق القاضي بينهما قبل الدخول كان على الزوج كل المهر الثاني
وعليها عدة مستقلة في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد
لامهر لها على الزوج وعليها بثينة العدة الاولى وذكرها نظاير الثاني
في كتاب العدة وينبغي ان يكون تفريعا على ظاهر الرواية اما على
المغني به فانه لا يجب المهر الثاني بالاتفاق لانه نكاح فاسد كما
صرح به في الخانية فيما اذا كان النكاح فاسدا وقيد بالنكاح لان له
الراجعة اذا طلقها رجوعيا بعد ما زوجها الولي غير كفوف برضاها كذا
في الذخيرية قوله ورضي البعض كالكراي ورضا بعض الاوليا
المستويين في الدرجة كرضي كلهم حتى لا يتعارض احدا من بعد
ذلك وقال ابو يوسف لا يكون كالكراي اذا سقط احد الاثنين حقه
من المشرك ولما انه حق واحد لا يخفى لانه ثبت بسبب
لا يجوز فيثبت لكر على الكمال كولاية الامان فبينا بالاسقاط
عما اذا رضي الا بعد فان لا قرب الاعتراض كذا في فتح القدر وغيره
وقدره بالرضي لان التضديق بانه كفوف من البعض لا يسقط حق
من انكرها قال في المسبوط لو ادعى احد الاوليا ان الزوج كفوا واشت
الاخر انه ليس بكفوف يكون له ان يطالبه بالتفريق لان المصدق
ينكر سببا لوجوب وانكار سبب الشيء لا يكون استا طاله انتهى وفي

الفوائد الناجبة اقام ولها شاهد بين بعد ما لكفاة واقام زوجها
 قال لا يشترط لفظه الشهادة لان اخبار ذكره عن القاضي ببيع
 الدين في الشهادة واطلق في الرضا فشملا ما اذ رضي بعضهم به
 قبل العقد او رضي به بعده كما في التنية وقد قد منا بحثا في انه
 لو قال لها قبل العقد او رضي به بعده كما رضيت بتزوجك من
 غير كفو ولم ينعين احدا او قال رضيت به بعد العقد ولم يعرفه
 انه ينبغي ان لا يكون رضا معتبرا كما صرح به في الثانية وغيرها
 من ان الرضي بالجهول لا يتحقق قوله وقبض المهر ونحوه رضا
 لانه تعد برحلها العقد وازاد بنحوه كلفه ذلك على الرضا واطلق
 في قبض المهر فشملا ما اذا جهزها به او لا اما اذا جهزها به فري
 رضا اتفاقا وان لم يجهزها ففيه اختلاف المشايخ والصحيح انه
 رضا كما في الذخيرة ودخل في نحوه ما اذا اخصم الزوج في ثقتها
 وتعد برحلها عليه بوكالة فهذا كان ذلك منه رضا وتسلما
 للعقد استحسننا وهذا اذا كان عدم الكفاة ثابتا عند القاضي
 قبل محاصرة الولي اباه واما اذا لم يكن عدم الكفاة ثابتا عند
 القاضي لا يكون رضا بالنكاح قياسا واستحسانا كما في الذخيرة
 قوله لا السكوت اي لا يكون سكوت الولي رضا لانه يجمل فلا يجعل
 رضا الا في مواضع مخصوصة ليس هذا منها اطلقه فشملا ما اذا
 ولدت فله حق الفسخ بعد الولاية كما في مبسوط شيخ الاسلام كما في
 المعراج لكن فتيده السارحون بعدم الولاية فلو ولدت ليس له
 الفسخ وظاهر كلامهم انه المذهب الصحيح ولذا اختاره في الخلاصة
 وكا في المضرب الحاصل بالفسخ وينبغي ان يكون الظاهر كلولادة
 وشمل ما اذا طاب المدة كما في الخلاصة وذكر في الذخيرة امراة
 تحت رجل وليس هو بكنولها فخاصمه اخوها في ذلك وابوها غايب
 غيبة منتطرة او خاصمه ولي اخر غيره ولي منه وهو غايب غيبة
 منتطرة فادعي الزوج ان الولي الاول زوجه يومها فامة البينة
 والاب ولا فرق بينهما فان اقام بينة على ذلك قبلت بينته
 واجرتها على الاول يعني الاول الذي هو ولي لان هذا خصم
 انزني قوله والكفاة تعتبر شيئا فترشيش الكفاة والعرب اكفا وحرة
 واسلاما وابوان فيما كالا باود يانته وما لا وعرفة لان هذه
 الاشياء يقع بها التفاضل فيما بينهما فلا بد من اعتبارها وتعتبر
 الكفاة عند ابتد العقد وزوالها بعد ذلك لا يضر وقد قال في
 الظهيرية ولو تزوجها وهو كقولها ثم صار فاجرا اذا عر لا يفسخ النكاح

انزني وقد ذكر المص اعني ارباها في ستة اشيا الاول النسب وهو معروف
 واما العرب فري خلاف العجم واحد هم عربي والاعراب اهل البادية
 واحد هم اعراقي وجمع الاعراب اعاريب قبل العرب جمع عربية
 بالها وهي النفس والعربي ايض المنسوب الي العرب فاك بغالي قرانا
 عربيا كذا في ضيا العلوم وفيه التفرش الاكتساب والتفرش التجمع
 وبذلك سميت قرشيس لاحتمال عجم بكثرة وتفرش الرجل اذا انتسب
 الي قرشيس انتهى ثم التفرشيان من جمعها اب هو النضر بن كنانة
 لمن دونه ومن لم ينتسب الاب لاب فوفقه فهو عربي غير قرشي والنضر
 هو الجد الثاني عشر للنبي صلى الله عليه وسلم فان محمد بن
 عبد الله بن عبد المطلب ابن هاشم بن عبد مناف بن قصي
 بن كلاب بن مرة بن كعب بن غالب ابن فهر بن مالك بن النضر
 بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار
 بن معد بن عدنان اقتصر البخاري في نسب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على عدنان والائمة الاربعة الخلفاء رضي الله عنهم كلهم
 من قرشيس لا تنسب بهم الي النضر فن دونه وليس فيهم هاشمي
 الا علي رضي الله عنه فان الجد الاول للنبي صلى الله عليه وسلم
 جده فانه علي ابن ابي طالب بن عبد المطلب فري من اولادها شمس
 واما ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فانه يجتمع مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في الجد السابع وهو كعب فانه بن الخطاب
 بن ثعلبة بن عبد العزي بن رباح بن عبد الله بن قريظ بن رباح
 بن عدي بن كعب ورياح بكسر الراء وبالياء اختها ثقطان واما
 عثمان رضي الله عنه فاجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في
 الجد الثالث وهو عبد مناف فانه بن عفان بن ابي العاص بن
 امية بن عبد شمس بن عبد مناف ولهذا استدلل المشايخ بانه
 لا يعتبر التفاضل بين قرشيس وهو المراد بقوله فترشيش اكناحي
 لو تزوجت هاشمية قرشيسا غير هاشمي لم يرد عندنا وان تزوجت
 عربيا غير قرشي لغيره كالتزوج العربية عجميا ووجه
 الاستدلال ان النبي صلى الله عليه وسلم زوج بنته من عثمان
 وهو اموي لا هاشمي فاندفع بذلك قول محمد من انه تعتبر
 الزيادة بالخلافة حتي لا ياتي اهل بيت الخلافة غيرهم من
 القرشيين هذا ان قصد به عدم الكفاة لان قصد به تسكين
 الفتنة واقاد الممان غير العربي وان كان حسبيا او عالما لكن ذكر
 قاضي خان في جامعها فالوالحسب يكون كقول النسب فالعالم

العجمي كقول الجاهل العربي والعلوية لان شرف العلم فوق شرف
النسب والخصب مكارم الاخلاق وفي المحيط عن صدر الاسلام
الحسين الذي له جاه وحشمة ومنصب وفي البناء بيع الاصح انه
ليس كقول العلوية فامثل ما ذكره المشايخ من ذلك ما روي عن ابي
يوسف ان الذي اسلم بنفسه او اعتق اذا احرز من الفضايل ما يقابل
نسب الاخر كان كقول كذا في فتح القدير هذا كله تفهيمات المشايخ
وظاهر الرواية ان العجمي لا يكون كقول العلوية مطلقا قال في المبسوط
افضل الناس نسبا بنو اشرم ثم قريش ثم العرب لما روي محمد
بن علي عنه عليه السلام ان الله اختار من الناس العرب ومن
العرب قريشا واختار من بني هاشم واختار من بني هاشم
انتهى ولم يذكر المص الموالى لان المراد بالوالي هنا ما ليس بعربي واما
لم يسمه رفا لان العجم لما وصلوا انسابهم كان التقاخير يميزهم في
الدين كما في النخ او لبلادهم فتمت عنوة يا يدي العرب فكان
للعرب استرقاقهم فاذا تركوهم احرا فكانهم اعتقهم والموالي
هم المعتقون كما في النبيين لولا بهم ضرر والعرب علي قتل الكفار
من اهل الحرب والناصر يسمي مولى قال تعالى وان الكافرين
لامولى لهم كما في غاية البيان والخاص لان النسب المعتبر هنا
خاص بالعرب واما العجم فلا يعتبر في حقهم ولذا كان بعضهم كانوا
لبعض واما معتق العربي فهو ليس بكفول معتق العجمي كما سبنا في
في الحرية واطلق المص في العرب فاذا ان بني باهلة كفول بقتة العرب
غير قريش وفي الهداية وبنو باهلة ليسوا باكفا العامة العرب
لانهم معروفون بالخصاسة انتهى قالوا لانهم كانوا يستخرجون
النقي من عظام الموت ويطحنون العظام ويأخذون الدسومات
منها وياكلون بنية العظام مرة ثانية ورده في فتح القدير بانه
لا يخلو عن نظرفان النص لم يفضل مع انه صلى الله عليه وسلم
كان اعلم بقبايل العرب واخلا فهم وقد اطلق في قوله العرب بعضهم
اكفا لبعض وليس كل باهلي كذلك بل فيهم الاجواد وكون قبيلة منهم
او بطن صعاليك فعلا ذلك لا يسري في حق الكل انتهى فالحق
الاطلاق وباهلة قوم واما الثاني والثالث اعني الحرية والاسلام
فيهما معتبران في حق العجم لانهم يفتخرون بهما دون النسب
وهذا لان الكفر غيب وكذا الرق لانه اثره والحرية والاسلام زوال
العيب فيفتخرون بهما فلا يكون من اسلم بنفسه كفول له اب في
الاسلام ولا يكون من له اب واحد كفول له ابوان في الاسلام كفول

لمن لها اب كثيرة فيه وهو المراد بقوله وابوان فيهما كالاياي في الاسلام
والحرية وهي نظير الاسلام فيما ذكرنا فلا يكون العبد كفول له ابوان
في الحرية كذا في المعراج وظاهره ان العبد كفول للمعتقة وفيه تأمل
وفي المجتبى معتقة الشريف لانك في معتق الوضيع وفي التجنيس
لو كان ابوها معتقا واما احرة الاصل كانت هي حرة الاصل وفي فتح
القدير واعلم انه لا يبعد ان كون من اسلم بنفسه كفول من عتق
بنفسه انتهى قيدنا اعتبارهما في حق العجم لما في التبيين وغيره
ان اباه حنيفة وصاحبه اتفقوا ان الاسلام لا يكون معتبرا في حق
العرب لانهم لا يتناخرون به واما يتناخرون بالنسب انتهى فعلى
هذا لو تزوج عربي له اب كافر عربية لها اب في الاسلام فهو كفول واما
الحرية فهي لازمة للعرب لانه لا يجوز استرقاقهم فعلى هذا فان النسب
معتبر في حق العرب فقط واما الحرية والاسلام فمعتبران في العرب
والعجم بالنسبة الي الزوج واما بالنسبة الي ابه وحده والحرية
معتبرة في حق الطائفة واما الاسلام فمعتبر في العجم فقط وفي التنية
رجل ارتد والعباد بانه ثم اسلم فهو كفول لم يجر عليها ردة انتهى
واما الرابع وهو الديانة فمفسرها في غاية البيان بالتقوي والزهد
والصلاح وانما لم يقل والد بن لانه لم يجرى الاسلام فيلزم التكرار
وان اريد بالاول اسلام الاب واما هذا اسلام الزوج لم يصح لان اسلام
الزوج ليس من الكفاة واما هو شرط جواز النكاح واعتبار الفتوي
فيها قول ابي حنيفة وابي يوسف هو الصحيح لانه من اعلى المناظر
والمرأة تعين بنفس الزوج فرق ما تعبر بصفة نفسه وقال محمد
لا تعتبر لانه من امور الاخرة فلا تنتمي احكام الدنيا عليه الا اذا
كان يصنع ويبخر منه او يخرج الى الاسواق سكران ويلعب به
الصبيان لانه مستخف به كذا في الهداية وفي فتح القدير مخرجا
الى المحيط ان الفتوي علي قول محمد ولعله المحيط الكبرهاني فاني
لم أجده في المحيط الرضوي وهو موافق لما صححه في المبسوط من
انها لا تعتبر عند ابي حنيفة ونصحيح الهداية معارض له فالانثا
بما في المتن اولى فلا يكون الناسق كفول للصالح بنت الصالحين
سوا كان معلنا بالنسب اولا كما في الذخيرة ووقع لي تردد فيما
اذا كانت صالحة دون ابها او كان ابوها صالحا دونها هل يكون الناسق
كفولها او لا فظاهر كلام الشارحين ان العبرة لصالح ابها وحرها
وانهم قالوا لا يكون الناسق كفول لبنت الصالحين واعتبر في الجمع
صالحها فقال فلا يكون الناسق كفول للصالح وفي الخاتمة لا يكون

الناسق كقول الصالحة بنت الصالحين فاعتبر صلاح الكل والظاهران
الصلاح فيها او من اياها كاف لعدم كون الناسق كقولها ولم اره
صريحاً وظاهر كلاهما ان التقوي معتبرة في حق العرب والعجم فلا
يكون العربي الناسق كقول الصالحة عربية كانت او عجمية واما الخا
قال المال اطلقه فافاد انه لا بد من التساوي فيه وهو قول ابي بكر
الاسكافي قال في النوازله عنه اذا كان للرجل عشرة الاف درهم
يريد ان يتزوج امرأة لها مائة الف درهم واخوها لا يرضى بذلك
قال لا خير بها ان ينعم بها من ذلك ولا يكون كقولنا جعل في المحتني قول
ابي حنيفة وقبره في الهداية بان يكون مالاً كاملاً للمهر والنفقة
وهذا هو المعتبر في ظاهر الرواية حتي ان من لا يملكها او لا يملك
احد همتا لا يكون كقولنا لان المهر بدل من البضع فلا بد من ايقايه
وبالنفقة قوام الزواج ودوامه والمراد بالمهر قد رمانا عرفوا
تجمله لان حارواه سوجل عرفا انتهى وصححه في التبيين ودخل
في النفقة الكسوة كما في المعراج والعناية وذكر النول والحي رجل ملك
الف درهم فتزوج امرأة بالف درهم وعليه دين الف درهم
ومهر مثلها الف حاد النكاح وهذا رجل كقولها ان كانت الكفاة بالثروة
علي المهر فانه يقتضي الى الدينين شاذ بك انتهي واختلفوا في
قدر النفقة فقيل بعشر نفقة سنة اشهر وقيل نفقة شهر وصححه
في التبيين وفي المحتني والصحيح انه اذا كان قادراً علي النفقة
علي طريق الكسب كان كقولنا انتهى فقد اختلف التصحيح ونصح
المحتني اظهر كما علي طريق الكسب كان كقولنا انتهى ولا يخفى وفي الذخيرة
اذا كان يجد نفقتها ولا يجد نفقة نفسه يكون كقولنا وان لم يجد
نفقتها لا يكون كقولنا وان كانت فقيرة ولو كانت الزوجة صغيرة ولا
تطبق الجماع فهي كقولنا وان لم يجد نفقة لان النفقة لها وفي
المحتني والصبي كقولنا ابنته هو الأصح انتهى يعني بالنسبة الى
المهر واما في النفقة فلا بعد غيبا عنها ابنته لان العادة ان الانا
يحملون المهر عن الابناء ولا يحملون النفقة كذا في الذخيرة في
الواقعات وفي التبيين وقيل اذا كان ذا جاه كالسلطان والعالم
يكون كقولنا وان لم يملك لان النفقة لان الخلل مجبر به ومن ثم قالوا
النفقة العجمي يكون كقولنا العربي الجاهل انتهى وظاهر كلاهما ان
الثروة علي المهر والنفقة لا بد منه في كل زوج عربي كان او عجميا
لكل امرأة ولو كانت فقيرة بنت فقير كما صرح به في الواقعات معللا
بان المهر والنفقة عليه فيعتبر هذا الوصف في حقه انتهى ففي

ادخال النفقة عليهما في الكفاة اشكال لان الكفاة الماثلة وهذا شرط
في حق الزوج فقط لكن قد منها شرعا الماثلة او كون المرأة ادني
واما السادس فالكفاة في الحرفة وهي كما في صلب العلوم بكسر اللام سكوت
الراسم من الاختراق وهو لاكتساب بالصناعة والتجارة وقال في صرح
اخر الصناعة الحرفة انتهى والظاهر ان الحرفة اعم من الصناعة لانها العلم
الخاص بل من الثمن علي العمل ولذا عبر العلم بالحرفة دون الصفة
لكن قال في التاموس الحرفة بالكسر الطعمة والصناعة برزق منها
وهو ما اشتغل الانسان به وهي تنسب صنعة وحرفته لانه يخبر
اليها انتهى فافاد انما سوا وقد حقق في غاية البيان ان اعتبار الكفاة
في الصنيع هو ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وصاحبه لان الناس
يتناخرون بشرف الحرف ويتعبدون بدنائها وهي وان امكن تركها
يبقى عارها كما في المحتني وفي الذخيرة معزيا الى ابي هريرة رضي
الله عنه الناس بعضهم كفا البعض الاخايكة او حيا ما وفي رواية
اود باعها قال مشايخنا ورابعهم الكناس فواحد من هؤلاء الاربعة
لا يكون كقولنا المصير في الجوهري وعليه الفتوي وبعد هذا الروي
عن ابي يوسف ان الحرف مني تغاربت لا يعتبر للتفاوت ونثبت
الكفاة فالجانيك يكون كقولنا لئلا قال شمس الائمة الحلواني وعليه
الفتوي انتهى فالمعني به مخالف لما في المختصر لان حقيقة الكفاة في
الصنيع لا يتحقق الا بكونها من صنعة واحدة الا ان التقارب
بمنزلة الماثلة فلا مخالفة وفي فتح القدير والجانيك يكون كقولنا
للعطارد بالاسكندرية لما هناك من حسن اعتبارها وعدم عدوها
بقضا البتة اللهم الا ان يقترب بها احساسا غيرهما انتهى او ينبغي
ان يكون صاحب الوظائف في الاوقاف كقولنا لبيت التاجر في مصر
الا ان يكون وظيفة دينية عرفا كسواق وفراش ووفاد وبواب
وتكون الوظائف من الحرف لانها صارت طريقا لكسب في مصر
كالصنيع وينبغي ان يكون من له وظيفة تدريس او نظير كقولنا لبيت
الامير بمصر وفي الغنية الجانيك لا يكون كقولنا لبيت الدهقان وان
كان معسرا وقيل هو كقولنا انتهى وفي المغرب غلب اسم الدهقان علي
من له اعوان كثير وفي المحتني وهنا جنس اخس من الكل وهو
الذي يجدهم الظلمة يدعي شاكريا وتابعيا وان كان صاحب مروة
ومال وظلمة خباسة انتهى وفي الظهيرية والشاكرية لا يكون
كقولنا احد الا لامثالهم وهم الذين يتبعون هؤلاء المقدمون هكذا
قال شمس الائمة الحلواني انتهى ولا يخفى ان الظاهر اعتبار هذه الكفاة

بين الزوج وابنها وان الظاهر اعتبارها وقت التزويج فلو كان دباغا
او لا ثم صار ثاجرا ثم تزوج بنت ثاجرا صلي ينبغي ان يكون كفوا
لكن ما تقدم من ان الصنعة وان امكن تركها ينبغي عارها كما لها كما
لا ينبغي وقد اشار المصنف اقتضاه على الامور الستة الى انه لا يعتبر
غيرها فلا عبرة بالجمال كما في الثانية ولا يعتبر فيها العقل والمجنون
كقولنا قلة وفيه اختلاف بين المشايخ كما في الذخيرة ولا عبرة
بالبلد فالقروي كقول المصنف كما في فتح القدير فعلى هذا التاخير في
القري يكون كفوا لبنت التاجر في المصنف للتقارب ولا يعتبر الكفاة
عندنا في السلامة من العيوب التي يفسخ بها البيع كالجذام والمجنون
والبرص والنحو والدفن كما سياتي فلا تعتبر الكفاة بين اهل الذمة
فلو زوجت نفسها فقال وليها ليس هذا كقول يفرق بل هم اكفا
بعضهم لبعض قال في الاصل الا ان يكون نسباً مشهوراً لبنت ملك
من ملوكهم فعدمها خايك او سايس فانه يفرق بينهم كالعدم الكفاة
بل لتسكين الفتنة والقاضي مأمور بتسكينها بينهم كما بين المسلمين
قوله ولو نقصت عن مهر مثلها للولي ان يفرق او ينجز المهر يعني
عند ابي حنيفة وقال ليس له ذلك لان ما زاد على العشرة حقها
ومن يستقط حقه لا يعتد به عليه كما في الابرا بعد النسبة ولا في
حنيفة ان الاوليا يفتخرون بغلام المهور ويتعبرون بنقصانها
فاشبه الكفاة بخلاف الابرا بعد النسبة لانه لا يعبر به فاصله ان
في المهر حقوقاً ثلاثة احدها حق الشرع وهو ان لا يكون اقل من
عشرة دراهم او ما يساويها والثاني حق الاوليا وهو ان لا يكون اقل
من مهر المثل والثالث حق المرأة وهو كونه ملكاً لها ثم حق الشرع
والاوليا مراعي وقت الثبوت فقط فلا حق لهما حالة النكاح فاذا تزوج
للولي ان يفرق ان الولي لو فرق بينهما قبل الدخول فلا مهر لهما وان
بعده فلها المسمي وكذا اذا مات احد هما قبل التفريق فليس
لهم المطالبة بالتكبير لان الثابت لهما ليس الا ان يفسخ او يكمل فاذا
امتنع هذا عن تكبير المهر لا يمكن الفسخ ولو طلقها الزوج قبل تفريق
الولي قبل الدخول فلها نصف المسمي كما في المحيط والمراد من الولي
هنا العصبية وان لم تكن محرماً على المختار كما قد مناه في الكفاة
فخرج التذييل الذي ليس له بعصبية وخروج القاضي فلذا قال في
الذخيرة من كتاب المحرر المحقق عليها اذا تزوجت بل قال من مهر مثلها
ليس للقاضي الاعتراض عليها لان المحرر في المال لا في النفس انتزعي
قوله ولو زوج طفلة غير كفوا ربعين فاحسن ضم ولم يجز ذلك

لغير الاب والجد يعني لو زوج الاب الصاحي ولده الصغيرة او بنته
الصغيرة عبداً او زوجة وزاد على مهر المثل زيادة فاحشة او زوجها
ونقص عن مهر مثلها بنقصان فاحشاً فهو صحيح من الاب والجد دون
غيرهما عند ابي حنيفة ولم يصح العقد عندهما على الاصح لان الولاية
مقبدة بشرط النظر فعند فواته يبطل العقد وله ان الحكم يد ارع على
دليل النظر وهو قرب القرابة وفي النكاح مقاصد تربو على المهر والكنانة
قيد بالغين الفاحش لان الغين اليسير في المهر معفو اتفاقاً كذا في
غاية البيان وقيد بالنكاح لان في النكاحات المالية كالبيع والشراء
والاجارة والاستيجار والصلح في دعوى المال لا يملك الاب والجد بيع
فاحش بالاجماع لان المقصود المال وقد حصل النقصان فيه بلا
حاجة لغيره يجوز في النكاح وجد الجايد وهو ما قلنا من المقاصد
واطلق في الاب والجد وقته الشارحون وغيرهم بان لا يكون
معروفاً بسوا الاختيار حتى لو كان معروفاً بذلك بحجته او فسقاها
فالعقد باطل على الصحيح قال في فتح القدير ومن زوج ابنته الصغيرة
القابلة للتخلق بالخير والشرع يعلم انه شريف فاسق فهو ظاهر
سوا اختياره لان ترك النظر هنا منقطع به فلا يعارضه ظهوراً او
مصلحة تفوق ذلك نظراً الى شناعة الابوة انتزعي وظاهر كلامهم ان
الاب اذا كان معروفاً بسوا الاختيار لم يصح عقده باقل من مهر
المثل ولا يكثر في الصغيرة يعني فاحش ولا من غير الكفو فيهما سوا
كان عدم الكفاة بسبب النسق او لا حتى لو زوج بنته من فقير
او مجتراف حرفة ذنبه ولم يكن كفواً للعقد باطل فقصص المحقق بن
الهام كلامهما على الفاسق مما لا ينبغي وذكر اصحاب الفتاوى ان الاب
اذا زوج بنته الصغيرة عن بكراته يشرب المسكر فاذا هو من
من له بعد ما كبرت لا ارضى بالنكاح ان لم يكن يعرفه الاب بشربه
وكان غلبة اهل بيته صالحين فالنكاح باطل اتفاقاً لانه انما زوج على
ظن انه كفواً انتزعي وهو يفيد ان الاب لو عرفه بشربه فالنكاح نافذ
ولا شك ان هذا آمنه سوا اختياره يبين لكن لم يلزم من تحققه كون
الاب معروفاً للناس به فقد يتصف به في نفس الامر ولا يشترط
به فلا منافاة بين ما ذكرناه كما لا يخفى وفرق بين علمه وعدمه
في الذخيرة بانه اذا كان عالماً بانه ليس بكفو علمانه تامل غاية
التامل وعرف هذا العقد مصلحة في حقها اما ههنا طنه كفواً فالظن
انه لا يتامل انتزعي وقد وقع في الشرع التناوب في هذه المسئلة ان
النكاح باطل فظاهره انه لم يتعقد وفي الظاهرية يفرق بينهما ولم

ينزل انه باطل وهو الحق وكذا قال في الذخيرة في قولهم فالنكاح با
اي يبطل ثم اعلم انه لا خصوصية لما اذا علمه فاستقوا ان المراد انه
اذا تزوج به بتاعلي انه كفوف اذا هو ليس بكفوف فانه باطل وكذا قال
في الفتية زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه خيرا لاصل وكان مقتضاها
باطلا بالاتفاق وقيد بتزويجه طفله لانه لو تزوج امه طفله بغير
فاحش فانه لا يجوز اتفاقا لانه اصناعه ماله لان المهر ملكها ولا
مقصود اخرا بطن بصرف النظر اليه كما في فتح القدير والمراد بعدم
الجواز في قوله ولم يجز ذلك لغيرها عدم الصحة وعليه ان يني
الفرع المعروف لو زوج العمر الصغيرة حرة الجد من معتق الجد
فكبرت واجازت لا يصح لانه لم يكن العقد موقفا اذ لا يجزله فان
العمر ونحوه لا يصح منهم التزوج بغير الكفو ولذا ذكر في الثانية
وغيرها ان غير الاب والجد اذا زوج الصغيرة فالأحوط ان يزوجه
مرة مرة بمهر مسوي ومرة بغير تسمية لانه لو كان في التسمية
نقصان فاحش ولم يصح النكاح الاول يصح الثاني ان يني ولا فرق بين
الصغيرة والصغيرة في هذا المعنى فالخصيص بالصغيرة مما لا يني
وليس للتزوج من غير كفو حيلة كما لا يخفى وقيد بتزوج الاب اي
بنفسه لانه لا يجوز لو كمل الاب ان يزوج بنته الصغيرة باقل من مهر
مهر مثلها كذا في الفتية وينبغي استثناء التليل الذي ينسأهل الناس
فيه كما لا يخفى وقيد بالاب لكونه صاحبا لان السكران اذا قصر في
مهر ابنته مما لا يتغابن الناس فيه فانه لا يجوز اجتماعا والصاحي
يجوز لان الظاهر من حال السكران انه لا يتأمل اذ ليس له رأي كامل
فبني النقصان ضررا محضا والظاهر من حال الصاحي انه يتأمل كذا في
الذخيرة وكذا السكران اذا زوج من غيره كفوف كما في الثانية واعلم
ان المراد بالاب من ليس بسكران ولا عرف بسوء الاختيار واطلق في غير
الكفو فشميل ما اذا تزوجه من مملوك نفسه فعند همام يصح كافي
الذخيرة وقيد بالطفل لان الاب لو زوج الكبيرة من مملوكه برضاها
فمن حايث اتفاقا ولا خصوصية للاب بل كان ولي كذا ان لم يكن له
غيره اقرب منه لم يرخص به قبل العقد والطفل الصبي ويتبع على الذكر
والأنثى والجماعة يقال طفلة واطفال **فصل خاص**
بعض مسائل الوكيل والنصولي وتاخيرهما عن الولي ظاهر لان
ولا يني اصلية قوله لان العمر ان يزوج بنت عمه من نفسه والوكيل
ان يزوج موكلته من نفسه لان الوكيل في النكاح معبر وسفير والتابع
في الحقوق دون التعبير ولا ترجح الحقوق اليه بخلاف البيع لانه مباشر

حتى رجعت المحتوف اليه وروي البخاري ان عبد الرحمن بن عوف
قال لامر حكيم ابنة قارص الجعلين امره اني قالت نعم قالت نعم قال
تزوجتك فعقدته بلفظ واحد وعن عتبة بن عامر انه عليه السلام قال
لرجل اترضي ان ازوجهك فلانة قال نعم وقال للمدراة اترضين اذ اوجهك
فلانا قال نعم فزوج احدهما صاحبه وكان من شهد الحد بيبة
رواه ابو داود وما في الغاية من ان قولهم ان سعيرو ومعيرو لم يسلم
من النقص فان الوكيل لو زوج موكله علي عبد نفسه يطالب بتسليمه
سهو فانه لم يكن يلزمه مجرد العقد وانما يلزمه بالتزامه حيث جعله
مهرا واصناف العقد اليه والمراد بينت العمر الصغيرة فيكون ابن العمر
اصيلا من جانب وليا من جانب ولا يراد بها الكبيرة هنا لانها ان وكلته
فهو وكيل داخل في المسئلة الثانية والا فهو فضولي وسياقي بطلانه
ان لم يتقبل عنها احد ولو اجازته بعده والمراد بالوكيل الوكيل في ان
يزوجهما من نفسه لاني المحيط اذا وكلته بتزويجهما من رجل فزوجها
من نفسه لم يجز لانها امراته بالتزويج من نكحة وهو معرفة بالخطا
والمعرفة لا تدخل تحت النكحة وفي الوكيل المحية لوقالت المرأة زوج نفسي
عن شيت لا يملك ان يزوجهما من نفسه فرق بين هذا وبين ما اذا
اوصي بثلاث ماله ان صنع ثلث مالي حيث شئت كان للموصي له
ان يصنع عند نفسه والفرق ان الزوج مجهول وجههالة الزوج
يمتع صحة الوصية فيعتبر التتويض مطلقا ان يني فلو وكلته ان
يتصرف في امورها لا يملك تزويجها من نفسه بالاولى كما في الثانية
والوكالة كما تثبت بالصريح تثبت بالسكوت ولذا قال في الظهيرية
لوقال ابن العمر للكبيبة التي اريد ان ازوجهك من نفسي فسلكت
فزوجها من نفسه خارا ان يني ولم يقيد بها بالسكوت وقيد بها بالكبر
في غايه البيان وغيره والظاهر انه خاص بالولي كما سبق بيانه
واطلق في الوكالة به فافاد انه لا يشترط الاشهاد عندها للصحة
وانما هو خوف الانكار ولم يبين كيف يزوجهما الوكيل من نفسه
وانه هل يشترط ان يعرفها الشهود للاختلاف فذكر الحنفية انه
لا يشترط معرفتها ولا ذكر اسمها ونسبها للشهود حتى لو قال تزوجت
المرأة التي جعلت امرها الي علي صداق كذا عند همام والاختلاف
في المذهب خلافا وان كان الحنفية كغيرها في العلم يقتضي به قال
الولواجي في فتاواه امرأة وكلت رجلا ان يزوجهما من نفسه فذهب
الوكيل وقال اشهدوا اني قد تزوجت فلانة ولم يعرف الشهود فلانة
لا يجوز النكاح مالم يذكر اسمها واسم ابائها وحدها لانها غايبة والغايبة

لا تعرف الا بالنسبة الا ترى انه لو قال تزوجت امرأة وكنتني بالنكاح
لا يكون يجوز وان كانت حاضرة متتفة ولا يعرفها الشهود فقال
اشهد والى قد تزوجت هذه فقالت المرأة تزوجت نفسي منه جاز
هو المختار لانه حاضرة والحاضرة تعرف بالاشارة فاذا ادا والاعتباط
يكشف وجهها حتى يعرفها الامن من ان يرفع الي قاض يري قول
من لا يجوز وهو نصيرين يجي فيبطل النكاح هذا كله اذا كان الشهود
لا يعرفون المرأة اما اذا كانوا يعرفونها وهي غائبة فذكر الزوج اسمها
لا غير جاز للنكاح اذا عرف الشهود انه ادا به المرأة التي عرفها لان
المتصور من النسبة الي التعريف وقد حصل باسمها اني وقد وقع
في كثير من نسخ الفتاوي والاعتباط لكشف وجهها وذكر اسمها بكلمة
والصواب بالواو كما في عدة الفتاوي للمصدر والشهيد ان الاعتباط
كشف وجهها وذكر اسمها بكلمة والصواب بالواو وكما في عدة
الفتاوي للمصدر والشهيد لان الاعتباط الجمع بينهما لا احدهما وفي
الخاتمة رجل ارسل رجلا ليخطب له امرأة بعينها فذهب الرسول
وزوجها اياه جاز لانه امره بالخطبة وتمام الخطبة بالعقد اني
ويشترط للزوم عقد الوكيل موافقته في المهر المسمي فلذا قال في
الخاتمة لو وكله في ان يزوجه فلانة بالف درهم فزوجها اياه هـ
بالعين ان احازا الزوج جاز وان رد بطل النكاح فيجب مهر المثلان
كان الزوج اقل من المسمي والا فيجب المسمي وان لم يرض الزوج
بالزيادة فقال الوكيل ان اعظم الزيادة والتمكينا النكاح لم يكن له
ذلك ثم قال امرأة وكلت رجلا يزوجه اربعمائة درهم فزوجها
الوكيل فقامت مع الزوج سنة ثم رجع الزوج ان الوكيل زوجها منه
بد ينار وصدقه الوكيل في ذلك فلو كان الزوج مقر ان المرأة لم توكله
بد ينار كانت المرأة بالخيار لانشأت احازت النكاح بد ينار وليس
لها غير ذلك وان شادت النكاح ولها عليه مهر مثلها بالغاما بلغ
مخلاف ما تقدم لان ثمة المرأة رضيت بالمسمي فاذا بطل النكاح
ووجب العفر بالدخول لا يرد علي ما رضيت بالمسمي في العقد
فكان لها مهر المثل بالغاما بلغ وليس لها نفقة العدة فان كان الزوج
يبيح التوكيل بد ينار هي تنكر كان القول قولها مع اليمين وهذا
امر محتاط فيه وينبغي ان يشهد علي امرها ويخبره بعد العقد اذا
خالف امرها وكذا الولي اذا كانت بالغة يفعل ما يفعل الوكيل اني
قوله ونكاح العبد والامة بغير اذن السيد موقوف كنكاح الفضولي
شروع في بيان الفضولي وبعض احكامه وهو من ينصرف لغيره بغير

ولاية ولا وكالة او لنفسه وليس اهله وانما ازدناه لن يدخل نكاح
العبد بغير اذن ان قلنا انه فضولي والا فهو يلحق به في احكامه
والفضولي جمع فصل غلب في الاشتغال بالابعية وحالا ولاية له
فيه فتوك بعض الجهلة لمن يامر بالمعروف انت فضولي يخشي عليه
الكفر وصفته انه عقد صحيح غير نافذ والاصل ان كل عقد صدر من
الفضولي وله مجرا انعقد موقوف علي الاحازة وقال الشافعي بضرورات
الفضولي كلها باطلة لان العقد وضع لحكمة والفضولي لا يقدر علي
اثبات الحكم فبلغوا واما ان ركن التصرف صدر من اهله مضافا
الي محله ولا ضرر في اعتنا به فينعقد موقوف علي اذاري المصلحة
فيه ينفذه وقد يتراخي حكم العقد عن العقد وفسد المخير في النهاية
بتايل يقبل الايجاب سوا كان فضوليا او كيبلا او صليا فان كان له
مجرا حالة العقد توقف والابطال بانه الصبي اذ ابا ع ماله واشتري
او تزوج او زوج امته او كانت عبده او نحوه يتوقف علي احازة الولي
في حالة الصغر فلو بلغ قبل ان يخبره الولي فاحاز بنفسه نفذ لانها
كانت متوقفة ولا ينفذ بمجرد بلوغه ولو اطلق الصبي امراته او خلعها
او اعتق عبده علي مال او دونه او وهب او بصدق او زوج عبده او
باع ماله بمجاياة فاحشة واشتري بالكثير من القيمة مالا يتغابن
فيه او غير ذلك مما لو فعله وليه لا ينفذ كانت هذه الصورة باطلة
غير متوقفة ولو احازها بعد البلوغ لعدم المخير وقت العقد الا اذا
كان لفظ الاحازة يصلح لا يتدا العقد فيصح علي وجه الانشاك ان يتول
بعد البلوغ او وقعت ذلك الطلاق والعشاق اني قال في فتح القدير
وهذا ابو حنيفة ان يفسد المخير بها بمن يقدر علي امضا العقد لا بالتايل
مطلقا ولا بالولي اذا لا توقف في هذه الصور وان قتل فضولي اخر
وولي لعدم قدرة الولي علي امضاها اني ومن الباطل لكونه هـ
لا يجزله بتزوجه امة ونحوه حره او اغت امراته او غامسة او
صغيرة في دار الحرب اذا لم يكن سلطانا ولا قاضا وما كفاية المكاتب
وتوكيله يعتق عبده ووصيته بعين من ماله فصحيح اذا احاز
بعد عتقه الا في الاول بغير احازة لما عرف في التبيين ودخل تحت
تعريف الفضولي ما لو علق طلاق زوجته غيره بشرط فهو موقوف
فان احاز الزوج تغلقه فتطلق بوجود الشرط ولو وجد قبلها لم
تطلق عندها الا اذا وجد ثانيا بعد ها كما في فتح القدير المخير بمن
يقدر علي امضا الا بالتايل اذ ليس في اليمين قايلا وفي التخييس
حر تزوج عن نسوة بغير اذن فنفذ فبلغهن الخبر فاحزن جميعا

حاز نكاح التاسعة والعاشره لانه لما تزوج الخامسة كان رد النكاح
الاربع فلما تزوج التاسعة كان رد النكاح الرابع الاخر فبقي نكاح
التاسعة والعاشره موقوفا علي احاز بها انتهي وفي الثانية عبد
تزوج بغير اذن المولي ثم امرأة ثم امرأة فبلغ المولي فاحاز الكلفان
لم يكن دخل بهن حاز نكاح الثالثة لان اقدام علي نكاح الثالثة
فسخ نكاح الاولى والثانية فيتوقف نكاح الثالثة فينفذ باحازة
المولي وان كان دخل بهن لا يصح نكاحهن لان اقدام علي نكاح الثالثة
فسخ لنكاح الاولى والثانية فيتوقف نكاح الثالثة فينفذ باحازة
المولي وان كان دخل بهن لا يصح نكاحهن لان اقدام علي نكاح
الثالثة في عدة الاولى والثانية لم يصح فلم يكن فسخا لما قبلها
فلا يصح احازة المولي كما لو تزوجهن في عقده واحدة انتهى
وهذا الوجه يقتضي ما في الخنيس انهم قوله موقوف اي علي
الاحازة فلو تزوج بغير اذن السيد ثم اذن السيد لا ينفذ لان
الاذن ليس باحازة فلا بد من احازة العبد القاعد وان صدر
العقد منه كما في الخنيس وتثبت الاحازة لنكاح المصولي بالتول
والفعل فمن الاول واحزت وعوه وكذا نعم ما صنعت وبار الله لنا
واحسننت واصبت وطلعتها الا اذا قال المولي لعبدك كما سبق في
بابه ومن الثاني قبول المهر بخلاف قبول الهدية وقولها لا يجبي
هذا المهر ليس رد اقلها الاحازة ومن احكام المصولي انه يملك
فسخ ما عقده في بعض الصور دون بعض ما ذكره اصحاب
الفتاوي قال في الطهيرية والمصولي في باب النكاح لا يملك الرجوع
قبل الاحازة والوكيل في النكاح الموقوف يملك الرجوع قولا او فعلا
بيان رجل وكل رجلا بان يزوجه امرأة بالغة بغير اذنها
وزوجه ابوها فلم يبلغها حتي نقضه الوكيل والنكاح قولا او
فعلا بان يزوجه اختها صح ولو كان فضوليا والمسئلة يحالها اليك
وروي عن ابي يوسف في قوله الاول ان المصولي يملك الرجوع
ايض والمصولي في باب البيع يملك الرجوع بالاجماع فادع عن
العهد في باب البيع بخلاف النكاح وفي وجه الوكيل يملك الفسخ
قولا لا فعلا بان وكله بان يزوجه امرأة بعينها فزوجها بغير رضاها
ملك الوكيل بنقضه لانه وكيل فيه ولا يملك نقضه فعلا حتي لو تزوجه
اختها لا ينفذ نكاح الاولى لانه فضولي في نكاح الثانية وفي
وجه يملك الفسخ فعلا لا قولا بحوان يوكلا رجلا بان يزوجه فاحاز
الوكيل نكاحا باسره قبل ذلك صح استحسانا ولا يملك نقض هذا

النكاح قولا لانه كان فضوليا حين عقد فويلك نقضه فعلا بان
يزوجه اختها من غير رضاها لانه وكيل في العقد الثاني انتهي
فخاص به ان كل عقد صدر من الفضولي في النكاح فانه لا يملك
نقضه قولا ولا فعلا لانه لا عهد له عليه لتخلص منها الا اذا صار
وكيلا بعده فله نقضه فعلا لضرورة امتثال ما وكل فيه وانما ملك
الوكيل في الموقوف الفسخ مع انه لا عهد له عليه ايض لتجبر مراد
الموكل فانه لا يحصل مقصوده بالموقوف فلو وكيل لا تنقل عنه الي
غيره وانما يحزله الفسخ فعلا في المسئلة الثانية لان الموكل
يترجى وجهها معينة فحيث زوجها انتهت وكالته فلم يملك تزويجا
اخر ولذا كان فضوليا في الثاني ونفزع علي الاصل المذكور ما لو
زوج رجلا خمس نسوة في عقود متفرقة فللزوجة ان يختار اربعا
منهن ويفارق الاخرى بخلاف ما لو تزوج الرجل خمس نسوة في
عقد متفرقة بغير رضاهن لان اقدامه علي نكاح الخامسة
يتضمن نقض نكاح الرابع دلالة بخلاف الفضولي لا يملك التفصلا
صرحا ولا دلالة كذا في الطهيرية ومن احكامها ايض ان العقد
النافذ من جانب اذا طرأ علي غير نافذ من الجانبين يرفعه ولو طرأ
موقوف علي نافذ من جانب يرفعه ببيان رجل وكل رجلا بان
يزوجه امرأة بالف فزوجها اياه علي خمسين دينارا باذنها او
بغير اذنها يترجى وجهها اياه خمسين بغير اذنها تبقى الاولى فان احازته
حاز ويبطل الثاني لان الاول كان نافذا من وجه كذا في الطهيرية
ايض ثم اعلم ان احازة نكاح المصولي صحيحة بعد موت العاقد
الفضولي بخلاف احازة بيعه بعد موته ذكره الزيلعي في بيع
الفضولي فعلي هذا يشترط قيام المعتود له واحد العاقدين
لنفسه فقط بخلاف البيع فانه يشترط قيام اربعة مع الثمن ان كان
عرضا قوله ولا يتوقف شرط العقد علي قبول نكاح غايب اي لا يتوقف
الاجاب علي قبول من كان غايبا عن المجلس بل يبطل ولا تلحقه
احازة وهذا با لاتفاق كما لو وجبا احد المتعاقدين فلم يقبل الاخر
في المجلس فانه يبطل الاجاب لا يعلم فيه خلاف ولا فرق في
هذا بين البيع والنكاح وغيرهما من العقود فتوله نكاح ليس
بقيد اخترازي ثم اختلفوا في ان ما يقوم بالفضولي عقد تام
فيصح ان يتولي الطرفين او شرطه فلا يتوقف فعند اي حنيفة ومحمد
شطر فيبطل وعند ابي يوسف عقد تام فيتوقف لانه لو كان تاما
من الجانبين ينعقد فاذا كان فضوليا يتوقف فصا كالحلع والطلاق

والاعتناق علي مال ولهما ان الوجود شرط العقد لانه شرط حالة
الحصة فكذا عند الغيبة ينتقل كلامه الي القاعدين وما يجري بين
العضولين عقد تام وكذا الخلع واغتائه لانه يمين من جانب حتي
يلزم فيتم به فتفرع علي هذا الاصل ست صور ثلاث اتفاقية وهي
قول الرجل تزوجت فلانة والمرأة تزوجت فلانا والعضولي زوجت
فلانا من فلانة وقيل اخري الثلاث فان عقد متوقفا لحصول الشترين
وثلاث خلافيه اذ لم يقبل احد فلا يتم عبادة العضولي مقام
عبارتين سواء تكلم بكلام واحد او بكلامين حتي لو قال تزوجت
فلانا او قبلت عند لم يتوقف علي قولهما وهو الحق خلافا لما ذكره في
الحواشي لاتفاق اهل المذهب في نقل قولهما علي ان العضولي الواحد
لا يتولي الطرفين وهو مطلق ولو عبر به المم كان اولي وحاصل
متولي الطرفين بالقسمه العقلية عشرة واحد منهما مستغيل
وهو الاصيل من الجانبين واربعة وهي من منطوق المتن علي الخلاف
العضولي من الجانبين والعضولي من جانب الوكيل من جانب
والعضولي من جانب الاصيل من جانب الولي من جانب فعندهما
لا يتوقف كما قدمناه والخمسة الباقية مستفادة من مفهوم المتن
وهي نافذة بالاتفاق الوكيل من الجانبين والولي من الجانبين
والاصيل من جانب الولي من جانب والوكيل من جانب الاصيل من
جانب والولي من جانب الوكيل من جانب ثم اذ اتولي الطرفين في
هذه المسائل الخمس فقوله زوجت فلانة من نفسي يتضمن الشترين
فلا يحتاج الي الفتول بعده وكذا ولي الصغيرين القاضي وغيره
والوكيل من الجانبين يقول زوجت فلانة من فلان وقال شيخ
الاسلام خواهر زاده هذا ذكر لنظامه هو اصيل فيه اما اذا ذكر
لنظامه هو نائب فلا يكفي بان قال تزوجت فلانة كفي وان قال
تزوجتها من نفسي لا يكفي لانه نائب فيه وعبارة الهداية صريحة
في نفي هذا الاشتراط وصريح بيئية في التجنب ايض في علامة غريب
الرواية والتاوي الصغيري قال رجل زوج بنت اخيه من ابن اخيه
فقال زوجت فلانة من فلان يكفي ولا يحتاج الي الشطرا الاخر لان
اللفظ الواحد يقع دليله من الجانبين كذا في فتح القدر بقوله
والامور ينكح امرأة مخالف بامراتين لان لا وجه الي تنقيدهما
للمخالفة ولا الي التنقيذ في احدهما عن عين الجهالة ولا الي التعيين
لعدم الاولوية فتعين التفریق عند عدم الاحازة وهو مراد
صاحب الهداية بدليل انه قال في صدر المسئلة لم تلزمه واحدة

منها فكان كلامه مستقيما فاندفع به ما ذكره الشر من عدم استثنائه
ولذا عبر المص بالخالفة لئلا يبعد عدم التباد وانه عقد فضولي فان
احازنكاهما او احدهما نفذ قيل لا امر بواحدة لانه لو امره ان
يزوجه امرأتين في عقدة فروجه واحدة جاز لا اذ قال لا تزوجني
الا امرأتين في عقدة فخ لا يجوز والفرق ان في الاول اثبت الوكالة حالة
الجمع ولم يبق الوكالة حالة التفرّد بخلاف سكت عنه والتنصيص
علي الجمع لا يدل علي نفي ما عداه وفي الوجه الثاني في نفي الوكالة
حالة التفرّد والنفي مفيد لان فائدة في الجمع اكثر لافيه من تعجيل
مقصوده فلا بد من مراعاة النفي فلم يضر وكذا حالة الانفراد انما
وهذا بخلاف البيع لو امره ان يشتري ثوبين في صفقة لا يملك التفریق
لان الثياب اذ اشتريت جملة تؤخذ با رض من ما يشتري علي
التفريق فاعتبر قوله فيه فاما ههنا بخلافه كذا في النهاية وفي
الخاتمة لو وكله ان يزوجه فلانة او فلانة فايتهما زوجة جاز ولا
يبطل التوكيل بهذه الحالة وان زوجهما معا جميعا في عقدة انما
وقيد بكون المرأة منكرا احدا من التكبير لانه لو عينها فزوجها
واخري معها يلزمه المعينة وقيد في الهداية نكاح امرأتين بان
يكون في عقد واحد لانه لو زوجهما في عقدتين تلزمه الاولى ونكاح
الثانية موقوف علي ان الاحازة لانه فضولي فيه ولذا قال في المختصر
بامراتين ولم يقل بعقدتين وفرعوا علي التنصيص علي الشئ لا ينبغي
الحكم عما عداه لو قال زوج ابنتي هذه رجلا يرجع الي علمه ودين
بمشورة فانه يجوز كما في الخاتمة وما اذا قال عدي هذا بشهود
ولحضر فلان فباعه بغير شهود فانه لا يجوز كما في الظهيرية قوله
لابامة اي لا يكون الامور ينكح امرأة مخالف لنكاح امته بغيره فيشذ
علي الموكل عند اي حنيئة رجوعا الي اطلاق اللفظ وعدم التهمة
وقالا لا يجوز الا ان يزوجه كفو لان المطلق ينصرف الي التعارف
وهو التزوج بالاكفا قلنا العرف متروك او هو عرف علي فلا يصح شذ
وذكر في الوكالة ان اعتبار الكفاة في هذه الاستحسان عندهما لان
كل واحد لا يخرج عن التزوج بمطلق الزوجة فكانت الاستعانة في
الزوج بالاكفا كذا في الهداية وظاهره يرجع قولهما لان الاستحسان
مقدم علي القياس الا في مسائل معدودة ليس ههنا ولذا قال
الاسيحاقي قولهما احسن للفتوي واختاره ابو الليث وفي فتح القدير
والحق ان قول اي حنيئة ليس قياسا لانه اخذ بنفس اللفظ
المنصوص فكان النظري في اي الاستحسانين اولي انما قيد بكونه

امر بتكاح امرأة ولم يصرفها لانه ولو وكله بتزويج حرة فتزوجه امة او عكسه لم يجز ولو تزوجه في عكسه مدبرة او امر ولد او مكاتبته جاز واطلق في الامر فتشمل الامر وغيره ووصفها في الهداية في الامير وليفقد انه غيره بالاولي وفقد يكونه الامر رجلا لانها وكلته في تزويجها ولم تغين تزويجها في غير كفوا كان مخالفا على قول ابي حنيفة ايضا على الاصح كما في الثانية لا اعتبارها من جهة الرجال وان كان كفوا لانه اعني ومعتد اوصفي او معتوة فهو جاز وكذا لو كان خصيا او عنيبا وان كان لها التقريظ بعد ذلك وافاد المصنف ان الامر يجزي على اطلاقه ولا يجوز تعينه الا بوكيل وان العرف المشترك لا يصلح تخصيصا فالوكيل بتزويج امرأة ليس مخالفا لو تزوجه عبدا او شوهها فوجعها لعاب سائل وعقل زائل وشق سائل او مثلا او رتقا او صغيرة لا يجامع مثلها او كتابية او امرأة حلف بطلاقها او تزوجه امرأة على اكثر من مهر مثلها ولو تغين فاحتش عند الامام وتزوجها رجلا ما قل من مهر مثلها كذلك او امرأة كان الموكل اولدها منها وفي عدة الموكل والاصل ان الوكيل اذا خالف الى خبر او كان خلافه كان خلافا فقد عتده كما لو امره بجماعا فتزوجه بصيرة وليس منه ما اذا امره بالفاسد فتزوجه صحيحا بل لا يجوز لعدم الوكالة بالنكاح اصلا واما العدة بعد الدخول فيه وثبوت النسب فليس حكما له بل للوطي اذ لم ينقض زنا خلافا امره بالبيع الفاسد له البيع صحيحا وليس منه ايضا اذا وكله بالف فلم تزض المرأة حتى زادها الوكيل ثوبا من مال نفسه فانه من قوف على اجازة الزوج لكونه ضررا على تحقيق استحقاق الثوب او هلاكه قبل التسليم فانها ترجع بتمتة علي الزوج لا الوكيل كما في الذخيرة وللزوج الخيار وان دخل بها قبل العلم فان اختار التقريظ فلا نكاح الفاسد وليس منه ايضا ما اذا امره ببيضا فتزوجه سودا او علي القلب او من قبيلة كذا فتزوجه من اخري فانه غير نافذ وفقد ناكوت الامة لغيره لانه لو تزوجه امة نفسه ولو مكاتبته كما في المحيط فانه لا ينفذ كما لو تزوجه بنته فان كانت صغيرة لا يجوز اتفاقا وكذا موليته كبنث اخيه الصغيرة وان كانت كبيرة فكذلك عند خلافهما ولو تزوجه اخيه الكبيرة برضاها جازا اتفاقا والوكيل من قبل المرأة اذا تزوجهما من ابية او ابنة لا يجوز في قول ابي حنيفة وفي كل موضع لا ينفذ فعل الوكيل فالعقد موقوف على اجازة الموكل وحكم الرسول كحكم الوكيل في جميع ما ذكرنا وصارنا للمهر صحيح وانكار المرسل والموكل الرسالة والوكالة بعد الضمان ولا يبيته لا يسقط الضمان عزما فيجب نصف المهر ولو وكيل

المرأة المتزوجة بالتزويج اذا طلقت وانقضت عدتها صحيح كتوكيله ان يزوجه فلانة وهي متزوجة فطلقت وحلت فتزوجهما فانه صحيح واذا زوج الوكيل موكلة زوجة الغير ومعتدته او امر امراته ودخل بها الموكل غير عالم ولزمه المهر والضمان على الوكيل كما في الثانية وفي الذخيرة الوكيل بتزويج امرأة اذا تزوجه امرأة علي عبد للوكيل وعرض له فهو نافذ ولزم الوكيل تسليمه واذا سلم لا يرجع علي الزوج بشي ولو كان مكان النكاح خلعتا يرجع علي المرأة بما ادي ولو تزوجه الوكيل امرأة بالغام من ماله بان قال زوجتك هذه المرأة بالف من مالي او بالتي هذه جاز والمال علي الزوج ولا يطالب الوكيل بالف المشار اليه بعد تزويجها في المعاوضات وتامه فيها وفي المحيط ولو تزوجه علي عبد الزوج جازا شخصانا وعلي الزوج قيمة عبده لا تسليم عبده **باب المهر** هو حكم العقد فتعفيه في الوجود فتعفيه في البيان ليحاذي بتحقيقه الوجودي تحقيقه التعليمي وفي الغاية له اما في المهر والخلة والصراق والفقر والعطية والاجرة والصدقة والتعاليق والحقا قوله مع النكاح بلا ذكره كان النكاح عقد انضمام فارد واج لغة فيتم بالزوجين ثم المهر واجب شرعا امانة لشرف المحل فلا يحتاج الى ذكره لصحة النكاح وكذا اذا تزوجهما بشرط ان لا مهر لهما ما بينا واستدل له في غاية البيان بقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تنقضوا لهن فريضة فتعوهن فقد حكم بصحة الطلاق مع عدم التسمية ولا يكون الطلاق الا في النكاح الصحيح فعلم ان ترك التسمية لا يمنع صحة النكاح وذكر الالحال والكمال انه لا خلاف لاحد في صحته بلا ذكر المهر قوله واقله عشرة دراهم اي اقل المهر شرعا المحرث لا مهر اقل من عشرة دراهم وهو وان كان ضعيفا فقد تعددت طرقه والمنقول في الاصول ان الضعيف اذا تعددت طرقه فانه يصير حسنا اذا كان ضعفه بخير النسق ولانه حق الشرع وجوبا اظهارا لشرف المحل فيقيد بماله خطره وهو العشرة استند لا لا بنصاب السرقة اطلق الدراهم فشم المصلوك وغيره فلو سمي عشرة تبرا وعرفا قيمته عشرة تبرا لا مضروبة صح وانما تشترط المصكوكة في نصاب السرقة للقطع تغليبا لوجود الجود فتشمل الدين والعين فلو تزوجهما علي عشرة دين له علي فلان صحت التسمية لان الدين مال فان شات اخذته من الزوج وان شات من من عليه الدين كذا في المحيط زاد في الثانية ويؤخذ الربع حتى يوكلا يقبض الدين من المديون انما يفي فقد جعلوا الدين مالا هنا انما يفي واذا خلوا تحت قوله تعالى ان تبتغوا بما مالكم ولم يجعلوه مالا في الزكوة

فلم يجز الدين عن الدين ولا في الايمان فلو حلف لا مال له وله دين على موسى
لا يجنبه وشمل الدين ايم فلذا قال في الظهيرية ولو تزوجها علي ما وجب
له من الدين على عاقلتها فلا شيء لها على عاقلتها لانها مودعة عندهم وفي
المحيط لو تزوجها علي ما وجب له من الدين لو تزوجها علي عيب عبدا
شتره منها حبان لانها لما تزوجت علي عيبه صارت مقرة بحصة العيب
لان النكاح لا بد له من مهر فيكون نكاحا مالا فان كانت قيمة العيب
عشرة فهو مهرها ولا يكمل عشرة ان تبي ومرد المص ان اقله عشرة او ياتى
مقامها بالقيمة واختلف في وقت القيمة وظاهر الرواية ان الاعتبار
لوقت العقد ولا اعتبار ليوم القبض فلو كانت قيمته يوم العقد عشرة
وصارت يوم التسليم ثمانية فليس لها المهر ولو كان علي عكسه
لها العرض المسمي ودفعها ان فرق في ذلك بين الثوب والمكيل هو
والوزون لان ما جعل مهر لم يتغير في نفسه وانما التعبير في رغبتات
الناس كذا في البدائع وفي المحيط ولو تزوجها علي ثوب وقيمته عشرة
فقبضته وقيمته عشرون وطلتها قبل الدخول والثوب مستهلك
ردت عشرة لانه انما دخل في ضمانها بالقبض فتعتبر قيمته يوم القبض
ان تبي والحاصل ان الاعتبار ليوم العقد في حق التسمية وليوم
القبض في حق دخوله في ضمانها وفي الذخيرة النكاح النكاح اذا اضمن
الي داهم عيب لا يتعلق بعينها وانما يتعلق بمثلها دينيا في الذمة
واذا اضمن الي داهم دين في ذمة المرأة يتعلق بعينها ولا يتعلق
بمثلها دين في الذمة لان المهر عرض من وجه من حيث ملكه
بمقابلته شيء لما يقابل به من وجه حتى يجب الحيوان دينيا في الذمة
في النكاح والداهم يتعين في الصلاب لافي المعاومات فعلمنا
بحقيقة المعاوضة اذا اضمن الي الداهم العيب فتعلق بمثلها وعلمنا
بمعنى الصلة اذا اضمن الي الدين فتعلق بعينها عملا بالشبه بين
وفائدة الاول لو تزوجها احد الدين علي حصته من دين لها
عليه فليس للسالكات مشا ركنه لتعلقه بين الحصص وفائدة الثاني
لو تزوجها احد علي داهم مطلقة بقدر حصته من الدين
وصار رضاا فشرى بكنه ان ياحق منه نصفها لتعلقه بمثلها والدين
اذا كان علي غير المرأة فهي كالعين يتعلق النكاح بمثلها لانه لو تعلق بالعين
لكان تملك الدين من غير من عليه الدين بخلاف ما اذا كان عليها
وفائدة انها خيرة ان شئت اخذت من الزوج وان شئت من
العاقلة ان تبي والاخير مخالف لما قد مناه عن الظهيرية ويمكن التوفيق
بان ما في الذخيرة مصور بان تزوجها علي ارش له علي عاقلتها

واسرها بنقض ذلك وما في الظهيرية حاله عن الامر بالقبض وقد علم
انها لو تزوجها علي داهم وشا ركنها فله اسسا كما ودفع مثلها ولو دفع
الداهم اليها ثم طلقها قبل الدخول لا يتعين عليها رد عين نصفها وانما
يتعين رد مثلها كما في جامع الفضولين وفتح عليها ما اذا كان المهر
الفاد فعه اليها وقال الخول ووجبت الزكاة عليها ثم طلقها قبل الدخول
فانه لا يستقطب عنها زكاة النصف لانه لم يتعين رد العين كان بمنزلة
دين حادث ان تبي ومن احكام المهر انه يصح تأجيله الي وقت جمول
كالخصاد والدياس وهو الصحيح ولو تزوجها بالف داهم علي ان يتخذ
ما تيسر له والبقية الي سنة كان الالف كله الي سنة الا ان تقسم المرأة
البينة انه تيسر له منها شيء او كله فتأخذه كذا في الظهيرية
قوله فان سماها ودونها فلها عشرة بالوطي او بالموت لان بالدخول
يحقق تسليم المبدل وجه تاكيد المبدل وبالموت ينزى النكاح نهايته
والشيء بانتهائه يتقرر ويؤكد باحدى معان ثلاث وينبغي ان يتراد
دابع وهو وجوب العدة عليها منه كما سياتي في العدة لو طلقها باينا
بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا في العدة وجب كمال المهر الثاني بدون
الخلوة والدخول لان وجوب العدة عليها فوق الخلوة وينبغي ان
يتراد خامس وهو ما لو ازال كارتها بحجر وعوها فان لها كمال المهر
كما صرحوا به بخلاف ما اذا ازالها برفعة فانه يجب النصف لو
طلقها قبل الدخول ولو دفعها اجنبي فزال كارتها وطلقت قبل
الدخول وجب نصف المسمي علي الزوج وعلي الاجنبي نصف
صداقتها في مثلها وانما يجب مهر المثل اذا سمي دون العشرة
كما قال زفر لان فساد هذه التسمية لحق الشرع وقد صار مقتضاها
بالعشرة واما ما يرجع الي حقها فقد رضيت بالعشرة لرضاها بما
دونها ولا يعتبر بانعدام التسمية لانها قد ترضي بالملك من
غير عوض تكميلا ولا ترضي فله بالعوض اليسير وقد علم حكم الأكثر
بالاولي لان التقدير في المهر يمنع النقصان فقط وفي المحيط والظهيرية
لو تزوجها علي الفين الف منها لله تعالى او المخطب او الوالدي او لئان
والمهر الف لان هذا استثنائي كلام واحد وفي الظهيرية لو تزوجها
علي غنم بعينها علي ان اصوافها الي كانت له الصواف استثنائيا
ولو تزوجها علي حارية عبي علي ان ما في بطنها له تكون الحارية
وما في بطنها لهما ان تبي وكانه لان العمل كجزئها فلم يعم استثنائه وفي
الولولجية والخانية لو تزوجها علي الف داهم من نقد البلد فكسرت
وصار النقد غيرها كان علي الزوج قيمة تلك الداهم يوم كسرت هو

المختار ولو كان مكان النكاح ببيع ففساد البيع لان الكساد بمنزلة الهلاك
وهلاك البذل يوجب فساد البيع بخلاف النكاح انتهى قوله
وبالطلاق قبل الدخول ينتصف اي المسمى لقوله تعالى وان طلقتموهن
من قبل ان يمسوهن الاية والافيسة متعارضة ففيه نقول الزوج
المالك على نفسه باختياره وفيه عود المعقود عليه اليها سالما فكان
المرجع فيه النص كذا في الهداية وهو بيان للواقع لانه جواب
سؤال مفتركا فهمه الشارحون ومثاله في فتح القدر وشمل الدخول
الخلوة لما في الحنفي ولم يذكر الخلوة مع انها بشرط لما ان اسم الدخول
يشملها لانها دخول حكمها انتهى وظاهر قوله ينتصف الي النصف
يعود الي ملك الزوج واطلقه وفيه تفصيل فان كان المهر لم يسلمه
اليها عاذا الي ملك الزوج نصفه بمجرد الطلاق وان كان مفوضا اليها فانه
لا يبطل ملك المرأة في النصف الا بقضا او رضا لان الطلاق قبل الدخول
او بفساد سبب ملكها في النصف وفساد السبب في الابتداء لا يمنع
ثبوت ملكها بالقبض فاولي ان لا يمنع ثبوتها ولو اعتق الزوج العبد
المهر المفوض بعد الطلاق قبله لم ينفذ في شيء منه ولو قضى
القاضي بعد ذلك يعود نصفه الي ملكه لانه عتق سيق ملكه
فلم ينفذ وينفذ عتق المرأة في الكل وكذا ابيعها وهبتها لثالثا ملكها في
الكل قبل القبض والرضا واذا نفذ تصرفها فقد نفذت عليها رد النصف
بعد وجوبه فتضمن نصف قيمته للزوج يوم قبضت ولو وطئت
الجارية بشبهة فحكم العقد حكم الزيادة المتفصلة المتولدة من
الاصل كالارض لانه بدل حر من عبثها فان المتوفى بالوطي في حكم
العين وفي الظهيرية ولو اورد المهر زيادة متفصلة كما لو ولد والتمز
والارض والغلة قبل القبض فكلها تنتصف بالطلاق قبل الدخول
وبعد القبض لا تنتصف وعليها نص قيمة الاصل يوم قبضت
وكذلك لو ارتدت والعياد بالله او قبلت بن الزوج وان كانت تبدل
المنافع كالنكاح والغلة والقلعة والوهوب للمهر في المرأة وليست
عند اي حنيفة وعندهما ينتصف مع الاصل وكذلك علي هذا
كسب المبيع قبل القبض ولو اجره الزوج فالأجرة له ولزمه التصرف
بها والزيادة المتفصلة قبل القبض تنتصف بالاجماع وبعد القبض
تنتصف عند محمد خلافا لهما والزيادة المتفصلة بعد القبض
اذا هلكت ينتصف الاصل دون الزيادة ولو استولد الزوج الجارية
الممورة قبل القبض وادعي نسب الولد ثم طلقها قبل الدخول
تنتصف الجارية والولد لان العلوق وجد في ملك الغير فلم يضم

الدعوة

الدعوة وذكر في كتاب الدعوى انه يثبت النسب ونسب الجارية ام
ولده لانه عاد اليه قد يرمي ملكه وعتق نصف الولد باقراره لانه
جزء منه ويسمي الولد في نصف قيمته للمرأة علي الروايتين جميعا
ثم اعلم ان حاصل ان الزيادة في المهر ثم اعلم انها اذا حدثت بعد
قبض المرأة ثم طلقها قبل الدخول فانها لا تنتصف سوا كانت متفصلة
متولدة او متفصلة متولدة او لا المتفصلة او متفصلة وغير
المتولدة فانها لا تمنع الردية والمتفصلة غير المتولدة والمتفصلة
المتولدة يمنعان الردية وفي البيع الفاسد كل زيادة فانها لا تمنع
الاسترداد والنسخ الا زيادة متفصلة غير متولدة وفي باب الرجوع
في الهبة فان الزيادة المتفصلة متولدة او غير متولدة مانعة من
الرجوع او المتفصلة متولدة او لا غير مانعة وفي باب الغصب عنها
فلتحفظ هذه المواضع فانها تنبئة واما المتفصلة الغير المتولدة
كالصبي في مسيلة الزيادة في المهر فخارجة عن البحث واعلم بان
الاوصاف لا تغذي بالعقد ولا تغذي بضمان العقد والائلاف يرد
علي الاوصاف فامكن اظهار حكم الائلاف فيها فيقول اذا حدثت في
المهر عيب سعي او ان شئت اخذته ناقضا بلا عذر المتضمن وان
شئت اخذت قيمته يوما للعقد وان حدثت بفعل الزوج صارت
قابضة وان حدثت بفعل اجنبي فان شئت اخذته وقيمة المتضمن
من الاجنبي وان شئت اخذت قيمته من الزوج ولا حق لها في التقضا
وان حدثت بفعل المهر فكالأمة السماوية في رواية وفي ظاهر الرواية
هو حكم حيائه الزوج والحدوث بفعل المهران يكون المهر عيبا قطع
بيده او فقا عيبه وان قبضت المهر فتعيب بغيرها بغيرها او باقية
سماوية او بفعل المهر قبل الطلاق او بعده قبل الحكم بالرد فان شا
الزوج اخذ نصفه ولا يضمها التقضات وان شئت ضمها نصف قيمته
صحيحا يوما للقبض وان كان ذلك بعد الطلاق فالحكم بالرد للزوج
ان ياخذ نصف الارش وان تعيب بفعل الاجنبي فهو بالخيار كما
في الاجنبي كذا في الظهيرية فصا وحاصل وجوه التقضات عشرين
لانه اما ان يكون باقية سماوية او بفعله او بفعلها او بفعل المهر او
بفعل اجنبي وكل من الخمسة علي أربعة لانه اما ان يكون في يد
الزوج او في يدها قبل الطلاق او في يدها بعده قبل الحكم بالرد او بعد
الحكم واخراهما مذكورة كما ان حاصل وجوه الزيادة ثمانية لانها اما
ان تكون في يده او في يدها والاحكام من كورة الاحكام المتفصلة الغير
المتولدة كالصبي الممورة وانها لا تنتصف ويبيغي ان يكون وجوه
التقضات خمسة وعشرين فان التقضات في يد الزوج اعم من ان

يكون قبل الطلاق او بعده في خمسة في خمسة ولذا ولدت الحارثة
المهورة في يد الزوج فهلك ثم طلقها قبل الدخول بها اخذت نصف قيمته
الامر لا غير وان فتلها الزوج فان شك ضمنته نصف قيمة الامر يوم العقد
وان شأت ضمنته عاقلة نصف قيمتها ونقص العاقلة نصف قيمة
الولد يوم التتول ولا يضمن الزوج نقصان الولادة الا ان يكون فاحشا
ولو زوجها علي زرع ثقل فاستخصد الزرع في يده ثم طلقها قبل الدخول
بها فلا سبيل للزوج علي الزرع ولو تزوجها علي عشرين شاة عجزها
فحملت في يدها ودد اللبن في ضرعها ثم طلقها قبل الدخول بها ياخذ
الزوج نصفها ولو تزوجها علي ارض فزاح علي انها ثلاثون حرييا فاذا
هي عشرون ان شأت اخذت الفراج فاقضا لا غير وان شأت اخذت
فتمتته ثلاثين حرييا مثل هذه الارض ولو تزوجها علي غل صغار وطان
وكبرت في يدها ثم طلقها قبل الدخول بها فلها نصفها عليه في المنتهي
قال رحمه الله وعند ي هذا المحمول علي قول محمد لان المذهب عنده
ان الزيادة المنصلة لا تمنع المنصلة التخصيص انما في الظهيرة
بحروقه ويبيح ان تكون مسئلة الشاة كسبيلة الخيل محمولة علي قول
محمد وظاهر ما في المختصر ان الطلاق قبل الدخول سقط نصف المهر
ويبقى النصف وهو قول المختلفين وقبل سقط ولو يجب نصف المهر بطريق
المنع واختاره في الهداية في باب الرجوع عن الشهادات قال في
الجوهرة وفايدته انه لو تزوجها علي مائة درهم ودهنها بهارها
ثم طلقها فعلي القول الاول لها امساك الدهن وعلي الثاني لا انما وفي
التدابع صنف القول بسقوط الكل ثم ايجاب النصف بانه لا فائدة فيه
وان طريق اصحابنا هو الاول وذكر الاختلاف بين ابي يوسف لا وفي التنبيه
افترقا فقلت افترقا بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول فالقول
قولها لا هنا فذكر سقوط نصف المهر انما وفيها ايضا لو تبرع بالمهر عن
الزوج ثم طلقها قبل الدخول او جات او النفقة من قبلها يعود نصف
المهر في الاول والكل في الثاني الى ملك الزوج بخلاف المتبرع بنفها الدين
اذا ارتفع المسبب يعود الي ملك الناحي ان كان بغير امره ونفاه فيها
من كتاب الامايات قوله وان لم يسمه او نكاه فلها مهر مثلها
ان وطى او مات عنها الماروي في السنن والجامع والترمذي عن عبد الله
بن مسعود في رجل تزوج امرأة فان عنها ولم يدخل بها ولم يفرض لها
الصداق كاملا وعليها العدة ولها الميراث فقال مقهور بن سنان سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم قضي به في تزويج بنت واشق قال
الترمذي هو حسن صحيح ولا نه حق الشرع وجوبا وانما يصير حرا في
حالة البقا فيملك الا براد ون النبي ومن صورة ما اذا تزوجها علي الف

علي ان ترد اليه الفالان الالف مقابلة مثلها فبقي النكاح بلا شمية كما في
المحيط ومنها ما اذا تزوجها علي عبد لها وليس منها ما اذا تزوجها علي
عبد الغير فانه اذا وجب له عجزها ملكه وجب قيمته ومنها ما في
الفتية قالت زوجت نفسي منك بمسكين دينا واوا برائك من الحسنين
فقال قبلت ينقض بمهر المثل لعدم التسمية ومنها ما فيها تزوجتك بغير
حايض في الشرع وجب مهر المثل ولا ينصرف الي العشرة لان مهر المثل
حايض شرعا ايضا وفي المعراج لها العشرة ومنها ما اذا تزوجها علي حكمها او
حكم رجل اخر او علي ما في بطن حاربي او اعناحي كما في فتح القدير
ومنها ما في الظهيرة لو تزوجها علي ان يهب الزوج لانيها الف درهم
كان لها مهر المثل وهب لانيها الف او لم يهب فان وهب كان له ان يرجع
في الهبة ومنها ايضا لو تزوجها علي دراهم كان له مهر المثل ولا يشترط
الخلع ومنها شمية الحر ومهرها شمية المجهول جهالة فاحشة كما
سياتي او ابرافان من الدين فيجب مهر المثل كما في الحانية ومنها شمية
ما لا يصلح مهر كالتاخير الدين عزها ستة فالتاخير باطل كما في الظهيرة
كما اذا تزوجها علي ما يكسبه العام او برقة كما في البدائع وليس منها ما اذا
تزوجها علي عتق اخيها عنها فانه لا شيء لها لثبوت الملك لها افتتضا
في الاخ بخلاف ما اذا لم تزوجها علي عتق اخيها او طلاق ضررها فانه يجب
مهر المثل لانها ليسا بامان ونفاه في المحيط ثم اعلم ان وجوب مهر المثل
بتمامه عند عدم التسمية مشروط بان لا يشترط الزوج عليها شيئا لما
في الولوالجية والمحيط لو تزوجها علي ان تدفع اليه هذا العبد ينقسم
مهر مثلها علي قيمة العبد وعلي مهر مثلها لان المرافة بذلك البضع والعبد
ما دام مهر مثلها والبدل ينقسم علي قدر قيمة البدل فما اصاب قيمة
العبد فالبيع فيه فاسد لانها باعته بشي مجهول والباقي يصير مهر
انما ويحالفه ما نقلناه ايضا لو قال لامراه ان تزوجك علي ان تعطيني
عبدك هذا قبلت جاز بمهر المثل ولا شيء له من العبد فيحتاج الى
الفرق وقد يقال ان في الثانية لم يجعل العبد مبيعا بل هبة فلا
ينقسم مهر المثل علي العبد ولا علي مهر المثل بل لانه ذكر الاعطاء
العطية الهبة في الاولى جعل العبد مبيعا فانقسم مهر المثل بل ذكر
الدفع لا الاعطاء وما اذا تزوجها علي الف علي ان تدفع اليه هذا العبد
فقال في المحيط صح النكاح والبيع لان البيع مشروط في النكاح فاما النكاح
غير مشروط في البيع فيثبت البيع ضمن النكاح ولو قال في المختصر
او مات احد هما كان اولى لان موته كونه كما في التبيين وليس من
صور عدم التسمية ما لو تزوجت بمهر مثلها فالزوج لا يعلم مقدار

مقدار مهرها ما فانه جاز ينفق ارمهرها ولو طلقها الزوج قبل الدخول
بها فلها نصف ذلك وللزوج الخيار اذا علم مقدار مهرها بما لو اشترى
بوزن هذا الحجر ذهباً ثم علم بوزنه ولا خيار للمرأة كما في الذخيرة وليس
منها ما اذا افترقا وبني عليه عشرة دنات يوفى المهر ثم تزوجها بتلك
العشرة فان المصريح به في الفتنه انه لو تزوج بمثل العشرة فيكون
المهر عشرة اخري غير عشرة الدين قوله والمنفعة ان طلقها قبل الوطى
اي لها المنفعة ان لم يسم شيئا وطلقها قبل الوطى وللخوة لقوله تعالى
ومنعوهم علي الموسع الآية ثم هذه المنفعة واجبة وجوبها الي
الامر ولا يكون لفظ المحسنين فريضة صادقة الي الذبح لان المحسن
اعمر من التطوع والفايم بالواجب ايض فلا ينافي الوجوب مع ما انظم
اليه من لفظ حقاً وعلي وفي الا سرار للدوسي قال علماءنا المنفعة
بعد الطلاق قبل الدخول في نكاح لا تنضم فيه نجب خلفاً عن مهر
المثل الذي كان واجباً به قبل الطلاق بدلا عن الملك الواقع بالعقد
للرجل علي المرأة في الحالين جميعاً انتهى ثم اعلم ان المنفعة انما تجب في
موضع لم تنضم التسمية من كل وجه اما اذا صحت من وجه دون وجه
فانه لا تجب المنفعة وان وجب مهر المثل بالدخول كما اذا تزوجها علي
الف درهم وكرامتنا او علي الف وعلي ان يهدي لها هدية فانه اذا
طلقها قبل الدخول كان لها نصف الالف لا المنفعة مع انه لو دخل بها
وجب مهر المثل لا ينقص في الالف كما في غاية البيان لان المسمي لم يفسد
من كل وجه لانه علي تقدير كرامتها او الهدي انجب الالف لا المهر في
سيرها طلاقاً او كانت اوفسحاً كالطلاق والفرقة بالابلا واللعان والحب
والعنة وردته وابانة الاسلام وتقبيله ابتزها او امرها بشهوة للاقرار
عن فرقة حاجات من قبلها قبل الدخول فانه لا منفعة لها قبل الدخول
فانه لا منفعة لها لا وجوباً ولا استحباباً كما في فتح القدر بما لا يجب
نصف المسمي لو كان موجوداً كردتها واباها الاسلام وتقبيلها ابنه
بشهوة والرضاع وخيار البلوغ والعنق وعدم الكفاة وقيد تابانه
لم يشتركه في سيرها للاختلاف عما اذا اشترى منكوبة من المولي واشترى
وكيله منه فان مالك المهر شاربك الزوج في السبب وهو الملك فلذا
لا تجب المنفعة ولا نصف المسمي بخلاف ما لو باعها المولي من رجل في
السبب وهو الملك فلذا انما اشترىها الزوج منه فانها واجبة كما في
التيبين قوله وهي درع وخمار وملحفة وهو مروي عن عائشة
وبن عباس رضي الله تعالى عنهم ودرع المرأة بالرداء المحملة ما تلبسه
فوق القميص وهو من كرو الخمار ما تغطي به المرأة نفسها والملحفة

هي الملاء وهي ما تلحف به المرأة كذا في المغرب ولم يذكر في الذخيرة الدرع
واما ذكر القميص وهو الظاهر وفي المعراج قال في الاسلام هذا في ديارهم
اما في ديارنا ما تلبس الثمن ذلك فيرد علي هذا الزاد ومكعب انتهى وفي
التدابع ولو اعطاها قيمته الا ثواب درهم او دينار بخير علي القول لان
الا ثواب ما وجبت لغيرها بل من حيث انها مال كالشاة في خمس من الابل
في باب الزكاة انتهى ولم يذكر المص اعتبارها بحاله او بحالها للاختلاف
فالكرخي اعتبارها بها واختاره القدرزي فان كانت سفلة من الكرياس
وان كانت وسطية من القزوان كانت مرتفعة الحال من الابر يسير لانها
بدل بعضها فتعتبر بحالها والامام السرخسي اعتبر بحاله وصححه في
الهداية عملاً بقوله تعالى علي الموسع قدره وعلي المقتر قدره لكن
ليس علي اطلاقه قالوا فلا تزد علي نصف مهر مثلها لان الحق عند التسمية
أكد وثبت منه عدل التسمية ثم عند ما لا يزد علي نصف المسمي فلان
لا يزد عند عدمها علي نصف مهر المثل ولا لا ينقص المنفعة من ملاحظة
هذه بين الامرين فليسر ملاحظة الامرين من افضا للقول باعتبار حالها
كما في فتح القدر يروى دعواه بان الملاحظة المذكورة صريحة في اعتبارها
عنوة لانها لو كانت عينة قيمة متعزها مائة درهم والزوج فقير يناسبه
ان تكون المنفعة في حقه عشرين درهما فولي من اعتبر بحاله الواجب
عشرون وعلي من اعتبر بحاله الواجب المائة نعم لو كان غنيا وحاله
يقتضي مائة وهي فقيرة متعزها عشرين فيخ لا يزد علي العشرين الا باعتبار
حالها بل ياذكرناه والايام الاختلاف اعتبارها قالوا وهو شبه بالنته
وصححه الولوالي لان في اعتبار بحاله شوية بين الشريفة والحسنة
وهو منكر بين الناس فتد اخلف النزحيج والارج قول الخصاف لان الولاء
في فتاواه صححه وقال وعليه الفتوي كما اختلف في النفقة وظاهر كلامهم
ان ملاحظة الامرين علي جميع الاقوال معتبرة فلا تزد علي نصف
مهر المثل ولا تنقص عن خمسة دراهم كما هو صريح الاصل والتسوية
وفي فتح القدر واطلاق الذخيرة كوربا وسطا لا غاية الوجودة ولا
بغاية الرداة لا يوافق للاقوال كلها لانه علي قول من اعتبر بحاله رايها
من الثلاثة الاعتبار بحاله او بحالها انتهى ولعله سري لان اعتبارها
الوسط موافق للاقوال كلها لانه علي قول من اعتبر بحاله وكما ثبتت
فقيرة مثلاً فانه يجب لها الكرياس الوسط لا المجيد ولا الردي ووجب
المنق سطة في وسط وفي المرتفعة ابريسم وعلي قول من اعتبر بحاله
وكان فقيراً يجب لها الكرياس الوسط وان كان متوسطاً فقط وسط وان
كان غنياً فابريسم وسط وعلي قول من اعتبر بحاله فان كان فقيراً بين

قالوا يجب كدباس وسط وان كانا غنيين فالواجب ابريسم وسط وان كان
 احدهما غنيا والاخر فقيرا فالواجب قز وسط فقد علمت ان الوسط
 معتبر علي كل تقدير وفي الظهيرية التكفيل بمهر المثل لا يكون كنفيل بالثقة
 الواجبة والرهن بمهر المثل النياس ان لا يصير هذا بالثقة حتي لا يجسر
 بها وهو قول محمد وهي من المتقابل الثلاث التي رجح ابو يوسف من
 الاستحسان الي النياس بقوة وجهه القياس والثانية اذا تلا اية السجدة
 في ركعة ثم اعادها في الركعة الثانية النياس ان تكفيه سجدة واحدة
 وهو قول ابي يوسف الاخر وفي الاستحسان لا يجبر وهو قول الاول وهو
 قول محمد انتهى قوله وما فرض بعد العقد اذ يلا يتنصف ايا
 بالطلاق قبل الدخول اما ما فرض بعد العقد فلان هذا الفرض تعيين
 للواجب بالعقد وهو مهر المثل بدل لانه لا شفعة للشئيع لو فرض لها
 دار بعد العقد بخلاف ما لو دفع لها الدار بدل لا عن المسمي في العقد فان
 له الشفعة لانه بيع بدل ليلها لو طلقت قبل الدخول برد نصف المسمي
 لا نصف الدار وذلك لا يتنصف فلما ما نزل منزلته والمراد بقوله تعالى
 فنصف ما فرضتم المفروض في العقد اذ هو الفرض المتعارف اطلعه فنشغل
 ما اذا كان الفرض بعد العقد بنزاهما او بفرض القاضي فان لها ان ترفعه
 الي القاضي ليفرض لها اذ لم يكن فرض لها في العقد كذا في فتح القدير وقد
 يقال اذ فرض القاضي المذكور اذ لم يكن برصاه فهو متوقف علي النظر
 في من ياتلها في الاوصاف الانية من نسا ايها ويثبت عنده ذلك بالبينة
 كما سياتي فهو قضا بمهر المثل لا طريق بفرضه خيرا لانه كما لا يخفى واما
 ما زيد علي المسمي فاما لا يتنصف لما ذكرنا ان التنصيف يختص بالمفروض
 في العقد ودل وضع المسيلة علي جواز الزيادة في المهر بعد العقد وهي
 لازمة له بشرط قبولها في المجلس علي الاصح كما في الظهيرية او قبول
 وليها ان كانت صغيرة ولو لم يقبل كما في النفع الوسايل واستدلوا لجوازها
 بقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الغريضة فانه
 بيننا ولا ما تراضوا علي الحاقه واستفاطه ولا يلزم كون النسبي بدله ملكه
 الا لو قلنا بعد ما لا يخاف ونحن نقول بالحقاقه باصل العقد ومن فروع
 الزيادة علي المهر لو جامع المطلقة رجعيها علي الف فان قبلت لزمت
 والا فلا ومن فروعها لو وهبت مهرها من زوجها ثم ان الزوج اشهد
 ان لها عليه كذا من مهرها تكلموا فيه والمختار عند الفقيه ابي الليث
 ان اقتاره حاي اذا قبلت ووجهه في التخييس بوجوب تصحيح النصف
 ما امكن وقد امكن بان يجعل كانه زاد علي المهر وفي الفتية حدد للحلال
 ثلثا مهر بلزمان حده لاجل الزيادة لاحتمال ان ياتي وفي الظهيرية

تزوجها بالف ثم جرد النكاح بالعين المختار عندنا ان لا تلزمه الالف
 الثانية لانها ليست بزيادة لفظا ولو ثبت الزيادة الماثنت في ضمن
 النكاح فاذا لم يصح النكاح لم يصح ما في ضمنه انتهى وفي الفتية قال بعد
 المهر جعلت الف درهم مهورك لا يلزم ان ياتي بالمحصلة انهم اتفقوا علي
 ان النكاح بعد النكاح لا يصح واما الاختلاف في لزوم المهر وفي البرازية
 من الصلح الصلح بعد الصلح باطل وكذا الصلح بعد الشراء والشراء بعد
 الشراء الثاني الحق انتهى وفيه في جامع الفصولين والغيبه الاخيرة
 بان يكون العقد الثاني اكثر من الاول او اقل لينسخ العقد الاول فان
 كان يمثل الاول فالاول الحق لعدم الغايبة وفي الوكالة امارة قالت
 لرجل زوجتك نفسي علي الف درهم فقال الزوج قبلت للنكاح علي
 الفين حاي النكاح لانه اجاب بما خاطبته وزيادة فان قالت المرأة
 قبل ان تنفرا قبلت الالفين فعلي الزوج الفاد رهم لا يثبت الزيادة
 وان لم تقبل المرأة حتي تنفرا حاي النكاح علي الف وهذا يجب ان يكون
 قول ابي يوسف ومحمد بناء علي ان في الالفين الفا وزيادة وعليه الفتوى
 انتهى بلفظه وبما نقلناه علم انه لا يشترط في صحته لفظ الزيادة واشار
 بقوله زيد الي انه معلوم فلو قال زدتك في مهرك ولم يعين لم يصح
 الزيادة واشار بقوله زيد الي انه معلوم للمخالفة كما في الواقعات
 واطلق في صحة الزيادة فاذا دارها صحيحة بلا شروط كما في الفتية وشمل
 الزيادة بعد هبة المهر والابرامنه وشمل ما اذا كانت الزيادة من جنس
 المهر ومن غير جنسه كما في النفع الوسايل وشمل ما اذا زاد بعد موته فانها
 صحيحة اذا قبلت الورثة عند ابي حنيفة خلافا لهما كما في التبيين
 من البيوع وشمل ما اذا كان بعد الطلاق الرجعي قبل انتضا العدة
 واما بعد انتضا العدة في الرجعي وبعد الطلاق البائن فلم ارفيه
 نقلا قال في النفع الوسايل ونياس الزيادة بعد موته ان يصح فيها
 عند ابي حنيفة بل بالطريق الاول لان في الموت انقطع النكاح وفات
 محل التملك وبعد الطلاق قابل وما ذكر في كراه شيخ الاسلام من ان
 الزيادة في المهر بعد الفرقة باطلة وهكذا روي بشراء صبي عن ابي
 يوسف قال اذا طلق امراته ثلاثا قبل الدخول بها او بعده ثم زادها
 في المهر لم يصح الزيادة محمول علي انه قول ابي يوسف وحده لا علي
 قول ابي حنيفة لان ابا يوسف قاله في الزيادة بعد موت المرأة
 فيكون قد مشي علي اصله انتهى واما الزيادة بعد عتقها فذكر في
 التبيين في زيادة المبيع للمولي لانها تلتحق باصل العقد انتهى وبإقامة
 ما في المحيط من احكام النكاح اما قال الزوج للمعتقة لك خمسون

درهما علي ان تختار بيني لزم العقد ولا شيء لها لانه لا يصح احد العون
ولو اختار بيني ولك خمسون زيادة علي صداقك صحت ويجب الزيادة
للمولي لانه يجب بدلا عن البضع لانه زيد علي الصداق والمال يصلح
عوضا عن البضع فيلحق باصل العقد انتهى ويجالسه ما في المحيط ايضا
من باب خيار العتق والبلوغ رجل زوج امته من رجل ثم اعتقها
ثم زاده الزوج في المهر فزيادة لها والا حيدر الزوج علي دفع الزيادة
للزوجة وكذلك ان باعها فزيادة للمشتري ولا حيدر علي دفع
الزيادة اليه لانها بمنزلة الهبة انتهى وهو ضعيف لانه رواية
المنتقى والمخالفة لاصل المهر وهو لا يخاف باصل العقد وفي المنتقى
وشرحه لوقال زدتك في صداقك كذا علي ان تختار بيني ففعلت
بطل خيارها وتكون الزيادة للمولي لا يخاف كالزيادة بعد موت
البائع اذا قبل الوارث يكون بركة للميت حتي يغضي منها ديونه
ويقتض وصاياه بخلاف تعليق الزيادة بدخول الدار لانه لا يرد حيث
لا يصح ولا يجب شيء لانها معتبرة باصل العقد انتهى وفيه زيادة المهر
لان زيادة المنكوحه لا يجوز كما اذا زوج امته ثم زاده اخري لان الشرع
ما ورد بملك الزيادة المتولدة في الملوكة بالنكاح تنعكس للملكية
بخلاف البيع كما سياتي في باب قوله مع خطبها اي خط المرأة من مهرها
لان المهر في حالة التناحزها وخط يلاقيه والخط في اللغة الاسقاط كما في
المغرب اطلقه فتمل خط الكل والبعض وشمل ما اذا قبل الزوج او لم يقبل
بخلاف الزيادة فانه لا بد في صحته من قبولها في المجلس كما قد مناه
وقيد في البدائع الابرا عن المهر بان يكون ديناي داهم او دنانير
فظاهره ان خط المهر العيني لا يصح لان الخط لا يصح في الاعيان وفي انتع
الوسايل الظاهر ان الخط يرتد بأكرد وان لم يتوقف علي قبول الهبة
الدين من من عليه الدين اذا رد ولم ارفقه نقلا صريحا انتهى وقد
ظفرت بالنقل صريحا من فضل الله ولله الحمد والمنة ذكر في القنية
من كتاب المدائيات من باب الابرا من المهر قالت لزوجها ابرائك ولم
يقبل الزوج قبلت او كان غائبا فقالت ابرات زوجي يبرالا اذا رد ولم ار
فيه نقلا صريحا انتهى وقد ظفرت من باب الابرا من المهر قالت لزوجها
ابرائك ولم يقبل الزوج قبلت او كان غائبا فقالت ابرات زوجي يبرالا اذا
رده انتهى بلفظه وفيه خطها لان خط ابنها غير صحيح فان كانت
صغيرة فمن باطل وان كانت كبيرة توقف علي اجازتها فان ضمنه
الاب ان لم يحجره البنت فالعنان باطل كما قد مناه نقلا عن الخلاصة
في باب الاوليا والابد في صحة خطها من الرضا حتي لو كانت مكرهة

لم يصح ولذا قال في الخلاصة من كتاب الهبة اذا خوف امراته بضرب
حتى وهبت مهرها لا يصح ان كان قادرا علي الضرب انتهى وفي القنية
من الاكره تزوج سرا وان كان بتريه من المهر فدخل عليها اصدقاؤه
وقالوا لها اما ان تبتريه من المهر والا قلنا للسحرة كذا وكذا ففسده
وجهك فابراثة خوفا من ذلك فهو اكره ولا يبرأ ولو لم يقولوا ففسد
وجهك والمسئلة عما لها فليس باكره انتهى ولو اختلفا في الكراهية
والطوع ولا يثبتة فالقول لمذعي الاكره ولو اقاما البينة فثبتة
الطوعية اولي كما في القنية في نظيره من الدعوي وفي الخلاصة
قال لمطلقته لا تزوجك ما لم تنهي ما لك علي من المهر فوهبت
مهرها علي ان يتزوجها ثم راي الزوج ان يتزوجها فالمهر باق علي
الزوج تزوج او لم يتزوج ولو قال لامراته ابري من مهر كذا حتي
اهب لك كذا فوهبت مهرها وراي الزوج ان يهب لها ما وعد يعود
المهر ذكره في النكاح وفيها من الهبة لوقالت لزوجها وهبت مهري
منك علي ان تملأ مرة تتزوجها تجعل امرها بيدي ان لم يقبل الزوج
الهبة لا تنص وقد ذكرنا الجواب المختار انها تنص من غير قبول وان
قبل ان جعل امرها بيدها فالهبة ما هبة وان لم يجعل فكذا
عند البعض والمختار ان المهر يعود وعلي هذا لو قالت وهبت
مهري منك علي ان لا تطلقني او علي ان تنحني او علي ان تهب لي كذا
وان لم يكن هذا شرط في الهبة لا يعود المهر انتهى وهذا مشكل لان
تعليق الابرا بالشرط باطل وفيها من النكاح لو اعلنت انسانا علي
الزوج علي ان يودي من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح ومن
الحيلة لمن ارادت ان يهب المهر ولا يصح ولو وهب مهرها من ايها
وكلته بالقبض انتهى وفي القنية وله ثلاث حيل غير هذه
احدها شراشي معلق من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية
صلح انسان معها عن المهر بشي معلق قبل الهبة والثالثة هبة
المرة لابن صغير لها قبل الهبة كذا في كتاب المدائيات وفي التبيين
وهبت المهر لابنها الصغير وقبل الاب والمختار انها لا تنص لانها هبة
غير مقبوضة انتهى وفيها قالت لزوجها ان كان يهبك المهر فقد
ابرائك يبراي الحال وليس تعليق ولو طلق امراته ثلاثا ولم
تعلم به ثم قال لها ان لم تبتريني من المهر فانت طالق ثلاثا فابراثة
وقيل يبرأ وقال ابو حاتم يبرأ فليل ولم يبرأ يقبل وقال السنن
الصداق الذي لي علي زوجي ملك فلاتا بن فلات لا حق لي فيه
وصدقها المقله ثم ابرأت زوجها عنه يبرأ ولو قالت المهر الذي

لي علي زوجي لو لم يلا يصح افتارها به انتزعي وفي كتاب النكاح منها
لو اختلفا في هبة المهر فقالت وهبته لك بشرط ان لا تطلقني وقال
بغير شرط فالقول قولها انتزعي وذكر في الدعوي لو اقاما البيينة
فبيينة المرأة اولى وقيل بيينة الزوج اولى ولا بد في صحة عطاها من ان
لا يكون مريضة مرض الموت لما عرفت في ابرار الوارث وفي الخلاصة
من المهر وهبت مهرها من الزوج وما نكث ثم اختلفت ورثتها مع
الزوج قالت الورثة كانت الهبة في مرض الموهبة وقال الزوج
كانت في الصحة فالقول قول الزوج كالت الورثة كانت الهبة لانه
منكر المهر انتزعي وفي الفتية من كتاب الهبة وهبت مهرها من
زوجها في مرض موتها فمات زوجها قبلها فلا دعوي لها بالصحة
الا بزمالم نكحت فاذا ماتت منه فلو رثتها دعوي مهرها انتزعي وفيها
ايض من باب التبيين المتضادتين اقام الزوج بيينة انها ابرائه
من الصداق حال صحته اقامها الورثة بيينة انها ابرائه في مرض
موتها فبيينة الصحة اولى وقيل بيينة الوارث اولى انتزعي والراجح
الاول وفيها ايض من الهبة ابراه عن الدين ليصلح مهمه عند
السلطان لا مهر وهو رشوة ولو ابي الاضطجاع عند امرائه فقال
لها ابرائي من المهر فاضطجع معك فابرائه قبل يبري لان الابرا للثقة
الراعي في الجماع وقال عليه السلام نهاده وانما يواخلف الابرا في
الاول لانه مقصود علي اصلاح المهر واصلاح المهر مستحق عليه
ديانته وبذل المال فيما هو مستحق عليه عند الرشوة انتزعي وفيها
من كتاب الدعوي امرأة ماتت فطلب زوجها ورثتها براءة من
المهر فانما واعطي المهر ثم ظهر له بيينة ان امرائه في حال الصحة
ولم يعلم الزوج بذلك فله ان يرجع بما اعطي من المهر ديانته فهذا
يشير الي انه لا يرجع عليهم فضا انتزعي وفيها ايض من باب
البينتين المتضادتين اقامت المرأة بيينة علي المهر علي ان زوجها
كان مقرا بذلك الي يومنا هذا اقامها الزوج البيينة انها امرائه
من هذا المهر الذي يدعي فبيينة المرأة اولى وكذا في الدين انتزعي
ويشترط في صحة ابرائها عن المهر علمها بمعناها لما في التخصيص
لوقال لها قولي وهبت مهري منك فقالت المرأة ذلك وهي لا تحسن
العربية لا تضع فرق بين هذا وبين العتق والطلاق حيث يقعان
والفرق ان الرضا شرط جواز الهبة وليس بشرط لجواز العتق هو
فالطلاق انتزعي واشار المصنف الي انه لو تزوجها بما به دينا وعليه عيط
عنه عسسين منها فتبطل فهو صحيح بالاولي كما في الثانية قوله

والخلوة بلا امرض احد هما وحيد ونفاس واحرام وصور فرض كالوطي
بيان للسبب الثالث المكمل للمهر وهي الخلوة الصحيحة لانها سلمت
المبدل حيث رفعت الوانع وذلك وسعها فبينا كدخولها في البدل واعتبار
بالمبيع وفرض حكم الطحاوي اجتماع الصحابة عليه وبطل عليه حديث
الدارقطني من كشف خمار امرأة او انظر اليها وجب الصداق ودخل
او لم يدخل زوج فالمراد بالمتن في قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان
تغسوهن الخلوة اطلاق الاسم المسبب علي السبب اذ المتن سبب عن
الخلوة عادة يكون كماله بالجماع بحضرة الناس بالامعاء لا بالاجنة
ومن فروع لزوم المهر بالخلوة لوزن بامراة فتزوجها وهو علي بطنها
فعليه مهران مهر بالزنا لانه سقط الحد بالتزوج قبل نكاح الزنا هو
والمهر المسوي بالنكاح لان هذا يزيد علي الخلوة وقد شرط المصنف
اقامتها مقام الوطي بشروطا ترجع الي اربعة اشياء الخلوة الحقيقية
وعدم موانع عسي وعدم موانع طبعي وعدة موانع شرعي من الوطي
فالاول للاحتراز عما اذا كان هناك ثالث فليست بخلوة سواء كانت
ذلك الثالث بصيرا واعبي او بنتان او نايما بالغ او صبيا يعقل هو
وفصل في المنتفي في الاعني فان لم يقف عليه بحالة نصح وان كان اصم
ان كان لها نكاح لا يصح وان كان ليلا يصح انتزعي وشمل الثالث زوجته
الاخري وهو المذهب بناء علي كراهة وطهرها بحضرة صرتها واقتل
في الجارية علي احوال قبل لا يمنع مطلقا ولو كانت جارية لغيرهما
وقبل جاريتهما يمنع بخلاف جاريته والمختار ان جاريتهما لا تمنع بجاريته
كما في الخلاصة وعليه الفتوي وحزم الامام السرخسي في المبسوط
بان كلاهما يمنع وهو قول ابي حنيفة وصاحبيه لانه يمنع عن
عشيانها بين يدي امته طمعا انتزعي وشمل الثالث الكلب ان كان
عتورا مطلقا وان لم يكن عتورا فكذا ان كان لها وان كان له صحت
الخلوة وخرج من الثالث الصبي الذي لا يعقل والمجنون والمغربي
عليه والمراد بالذي يعقل هنا ما يمكنه ان يعبر ما يكون بينهما كما في
الخاتبة ولا احتراز عن مكان لا يصلح للخلوة والصالح لها ان يملكه
اطلاع غيرهما عليهما كالدار والبيت ولوم يكن له سقف وكذا الخيمة
في المغارة والمحمل الذي عليه قبة مضروبة وكذا البستان الذي
له باب واغلق فلا تضع في المسجد والطريق الاعظم والحمام وسطح
الدار من غير ساتر والبستان الذي ليس له باب وان لم يكن هناك
احد واختلف في البيت اذا كان بابا مفتوحا او طوائفه بحيث لو نظر
اشنان راسها في مجموع المواضع ان كان لا يدخل عليهما احد الا باذن

فهو خلوة واختار في الذخيرة انه مانع وهو الظاهر ويصح ان تكون
هذه الفروع داخلية في المانع الحسي لان وجود ثالث وعدم صلاحية
المكان مانع حسي كما في الاسرار وشارب المرض الى المانع الحسي وعمه
لعدم الفرق بين مرضه ومرضها واطلقه فاذا انطلق المرض مانع
وهو كذلك في مرضه واما في مرضها فلا بد ان يكون مرضا يمنع الجماع
او يلحقه ضرر وهو الصحيح لان مرضه لا يوي عن تكسر وقت وعبادة
من المانع الحسي الريق والتذرت والعنل والشعر داخل الفرج المانع من
جماعهما فالفرق في التدرج مانع يمنع من سلوك الذكرفيه اما غدة
عليقة او لحم او عظم او مرة رتقا بها ذلك في المغرب وامرأة رتقا
بينه الرتق اذ لم يكن لها خرق الامال وضبط الفرج في شرح المجمع
بشكلون الرتق والرتق يفتح التا والعنل سي عمر ويحجج بالكدرج ومنه
صغرها بحيث لا تنطبق الجماع وليس له ان يدخل بها قبل ان تطبوعه
وقدر بالشع والاولى عدم التقدرب كما قد منا فلو قال الزوج تطبقه
واداد الدخول واكثر الاب فالتاضي يريها النساء ولم يعتبر السن كذا
في الخلاصة وفي خلوة الصغير الذي لا يقدر على الجماع فولا وجزم
قاضي خان بعدم الصحة فكان هو المعتمد وكذا اختار في الذخيرة
بالمراشق وسيا في الكلام على الحسي ونحوه وشارب بالحبيض والناس
الى المانع الطبيعي وهو شرعي ايض ولا يخفى انه عند عدم درود الدم
ليس مانعا طبعيا مع انه مانع شرعا لان الظاهر المختل بين الدمين
في المدة حبيض ونفاس والظاهر انه لا يوجد لنا مانع طبيعي الا وهو
شرعي ايض ولا يخفى فلو التناوب المانع الشرعي عنه كان اولى وشار
بالاحرام والصوم الى المانع الشرعي اما الاحرام فاطلقه فشملا الاحرام
بجم فرض او نفل او بعثرة وعمله في الهداية وغيرها بانه يلزم من
الوطي معه الدم وفساد النسك والنفضا فظاهره انه لو حكى بها بعد
الوقوف بعرفة فانها صحيحة للامن من النساد مع ان الجواب
مطلق وهو الظاهر للحرمه شرعا واما الصوم فقتله المصيصوم
الفرض للاحتراز عن صوم التطوع لانه لا يمنع صحة الخلوة وان كان
واجبا بالشروع لان وجوبه لصورة صيانة المودي فلا يظهر في
حق غيره مع ان الافطار فيه بغير عذر جائز في رواية وشملا صوم
الفرض فضا رمضان والكفارات والمندور فانها تمنع صحة الخلوة
وهو قول البعض والصحيح انه لا يمنع صحتها لانه لا كفارة في افسادها
فلو قال المصيصوم رمضان اي اذا جمعا في المجمع فكان اولى لانه
الصحيح او قال والصوم احتيايا بالنسبة لبعض لا يمكن لانه لا فرق

عند البعض بين صوم التطوع والفرض في انه يمنع صحتها كالا حرام
فتقيد به بصوم الفرض ليس على قول من الاقوال وينبغي ان يكون صوم
الفرض ولو مندورا يمنع صحة الخلوة اتفاقا لانه يجرم افساده وان كان
لا كفارة فيه فهو مانع شرعي واما الصلاة فقا لوافرضها كفرض الصوم
وبطلان التلذذ كذا في الهداية وعمله في غاية البيان بانه لا ياتر
بترك النافلة وهو الصحيح فلا يكون مانعا بخلاف صلاة الفرض
فانه ياتر بتركها التزني وقبه نظرا لانه ليس الكلام في التزني واما
هو في الافساد ولا شك ان افساد الصلاة لغير عذر رخصا فرضا
كانت او نفلا فينبغي ان يكون مطلق الصلاة مانعا من اتيها فلو
ان الصلاة الواجبة كالنفل لا يمنع صحة الخلوة كما في شرح التتابة
من انه ياتر بتركها واعرب منه ما في المحيط ان صلاة التطوع لا تمنع
صحتها الا الاربع قبل الظهر فانها تمنع صحة الخلوة لانه سنة مؤكدة
فلا يجوز تركها بمثل هذا العذر والتزني فانه يقتضي عدم الفرق بين
السنة المؤكدة ويقتضي ان الواجبة تمنع صحتها بالاولى ومن
المانع الشرعي ان يكون طلاقا معلقا بخلوتها فلو قال لها ان خلوت
تلك فانت طالق فخلابها طلقت فيجب نصف المهر حرمة وطهرها كذا في
الواقعات زاد في النزاهة والخلاصة بانه لا يجب العدة في هذا
الطلاق لانه لم يتمكن من الوطي وسيا في وجوبها في الخلوة الفاسدة
على الصحيح فيجب العدة في هذه الصورة احتياطا وصورها
في المستفي بالمجتمعة بان قال ان تزوجت فلانة فخلوت بها في طالق
فتزوجها وخلابها كان لها نصف المسمى ومن المانع الشرعي ان
لا يعرفها حين دخلت عليه او حين دخل عليها على الاصح لانه اذا
تقارم مقام الوطي اذا تحقق بالخلوة التسليم والتكليم وذا لا يحصل
الا بالمعرفة كذا في المحيط ويصدق انه لم يعرفها كذا في الثانية
ولو عرفها هو ولم تعرفه بخلاف عكسه فانه يجرم عليه وطهرها
وفي الثانية الكافي اذا خلا بامراته بعد ما اسلمت صحت الخلوة
ولو اسلم الكافر وامراته مشتركة فخلابها لا تصلح الخلوة التزني
ولعل الفرق مبني على ان الكافر غير مخاطب بالفروع فكان متمكنا
من وطئ المسلمة بخلاف وطئ المسلم المشتركة وفي الخلاصة ولو
دخلت عليه وهو نائم صحت علمه ولم يعلم التزني وهو مشكل لانه
لم يتمكن مع النوم من وطئها كما اذا لم تعرفها لكان اقاموه مقام من
اليتظان هنا ولولم تكنه من الوطي في الخلوة فصة اختلاف التزني
كذا في الذخيرة وقياس وجوب التتابة ان تضع الخلوة كما لا يخفى

واختار الطرسوسي نفقتهما من عنده ان كانت بكرة صحت الخلوة لانه لا ينطق
 الاكرها وان كانت ثيبا لم تضع لعدم تسليم البضع اختيارا فكانت
 راضية باسقاط حفرها بخلاف البكر فانها تشترى ويتبين ان يكون من
 المانع الشرعي كونه مظاهرها فلوطا هدمها ثم غلبها فبطل التلغير لم تضع
 لحرمة وطهرها عليه وتب عليه ان الامام الدبوسي في الاسرار فسر المانع
 الشرعي بما يحرم عليه معه جماعها واطلق في اقامتها مقام الوطى فاذا
 انه يكلل بها المسهي وان قالت المتأخرين كذا في الذخيرة وقياس
 وجوب النفقة صحة الخلوة كما لا يخفى واختار الطرسوسي نفقتهما
 من عنده ان كانت بكرة صحت الخلوة لانها لا توطا الاكرها وان كانت
 ثيبا لا تضع لعدم تسليم البضع اختيارا فكانت راضية باسقاط حفرها
 بخلاف البكر فانها تشترى واذا كان الوطى في الاحكام كذا هو كذا الوطى
 في احكام دون احكام فاقاموها مقامه في حق كمال المهر وثبوت
 النسب وجوب العدة والنفقة والسكنى في هذه العدة حر
 وحرمة نكاح اخوها واربع سواها وحرمة نكاح الامه في قياس
 قول ابي حنيفة ومراعاة وقت الطلاق في حفرها كذا ذكره او ينبغي
 ان لا يترك ثبوت النسب من احكام الخلوة القائمة مقام الوطى
 لانها من احكام العقد وان لم توجد خلوة اصلا كما صرح به في
 المبسوط وكذا النفقة والسكنى وحرمة نكاح الاخوت ونحوها فانها
 من احكام العدة فذكرها يعني عنها هذا ما فهمته ثم بعد مدة
 دأبت في جامع الفصولين نقلا عن ادب القاضي للخصاف انها قائمة
 مقام الوطى في حق تكميل المهر وجوب العدة ولم يقدّم مقامه في
 بقية الكلام الا حكاما تترى وهذا هو التحقيق ولم يبق موهما مقامه
 في حق الاحصان ان تضاد قاعلي عدم الدخول وان افتداه لزمهما
 حكم الاحصان وان اقربهما احدهما صدق في حق نفسه دون صاحبه
 كما في المبسوط وفي حرمة البنات وحلها للاول والميراث حتى لو
 ابانها ثمرات في عدتها له بعد الطلاق الصريح بعد الخلوة واما في
 وقوع طلاق اخر فبغيره روايتان والاقرب الى الصواب الوقوع
 لان الاحكام لما اختلفت يجب القول بالوقوف كذا في الذخيرة ومقتضاها
 في المجتبى كالوطى في حق التزوج فانها تزوج كاذب الثيب وهو
 ضعيف لما قد مناهما تزوج بعدها كالاكرها اذا قالت لم يدخلني
 وفي غايه البيان اذا اخلها في النكاح الموقوف تكون احارة لان الخلوة
 بالاحنية حرام وقال بعضهم نفس الخلوة لا يكون احارة انتزعي
 وزاد في المجتبى في عدم كونها كالوطى في منعها نكاحا للمهر ولا ينبغي

ادخاله

ادخاله هنا لانه لو وطهرها حقيقة فلها منه بعد عنده اي هو
 حنيفة نعم بينا في قولنا كما لا يخفى وفي المجتبى الموت اقيم
 مقام الدخول في حكم العدة والمهر وفيما سواهما كالعدم وفي
 شرح الناصح فان ماتت الام قبل ان يدخلها فابتنها له هذا
 انتزعي قوله ولو مجبوا وعينها او خصيا اي الخلوة بلا الموانع
 المذكورة كالوطى ولو كانت الزوج مجبوا ونحوه فلها كمال المهر
 بعد الطلاق والخلوة عند ابي حنيفة وقال كذلك في الخصي
 والعين وفي المجبوب عليه النصف لانه اعجز من الرضيع
 بخلاف العين لان الحكم اذ بر على سلامة الالة ولا يبي حنيفة
 ان المستحق عليها التسليم في حق المستحق وقد ائنت ده
 والخاص بل ان الخلوة الصحيحة عنده هي التكن من الوطى
 باقعي ما في وسعها فان قلت ينبغي يلزم علي هذا ان توجب
 الخلوة بالرتقا كمال المهر اذ ليس هنا تسليم غيره قلنا ان الرثق
 قد يزول فكان هذا التسليم منتظرا غيره فلم يجب كمال المهر لعدم
 التسليم كاملا كذا في غايه البيان والحب القطع ومنه المجبوب والخصي
 الذي استوصل ذكره وخصيته وقد وجب حيا وخصياه نزع
 خصية بخصية خصا على فعال والاختصاص في معناه خطأ واما
 الخصي على فعل فنياس وان لم يسمعه والمفعول خصي على فعل
 والجمع خصيان كذا في المغرب وفي الغايه الطاهران قطع الخطبين
 ليس بشرط في المجبوب ولذا اقتصر الاسيحي على قطع الذكر
 وأشار المص الى صحة خلوة الجندي بالاولى والى ان نسب الولد
 يثبت من المجبوب وهو بالاجماع كذا في البدائع وذكره الترمذاني
 علم انه يترك يثبت وان علم خلافه فلا وعليها العدة والاول
 احسن وعلم القاضي انه يترك اولها يتعدى ويتعسر كذا في فتح
 القدير قوله ونجب العدة فيها اي تجب العدة على المطلقة بعد
 الخلوة احتياطا وانما افرد هذا الحكم مع انه معلوم من جعلها كالوطى
 لان هذا الحكم لا يخص الصحيحة بل حكم الخلوة ولو فاسدة المختلطا
 لنزولهم للشغل والعدة حق الشرع والولد لاجل النسب فلا تصدق
 في ابطال حق الغير بخلاف المهر لانه مال لا يختص في ايجابه وذكر
 القنوري في شرحه ان المانع ان كان شرعا تجب العدة لثبوت
 التكن حقيقة وان كان لاحقيقيا كالمريض والصغير لا تجب لانعدام
 التكن حقيقة واختاره قاضي خان في فتاواه لكن في فتح القدير
 الا ان الاوجه علي هذا ان يخص الصغير بغير الغادر والمريض

بالذيف لثبوت الثمن حقيقة في غيرهما انتهى والمذهب وجوب
العدة مطلقا لانه نص محمد في الجامع الصغير وظاهره انها واجبة قضا
وديانة وفي المجتبى والخلوة الصحيحة في التكاثر الناسد لا توجب
العدة قوله ونسخت المتعة لكل مطلقة الا للمفوضة قبل الوطى وهي
يكسر الواو من فوضت امرها الي ولها وزوجها بلا مهر وبفسخها من
فوضها اليها الي الزوج بلا مهر فان المتعة لها واجبة علي زوجها
كيتا يردونها كما ذكره الاسيحي والمراد بالواجب هنا التام واخرج
الواجب علي ان يكون مسخبا فانها مسخبة علي ما في المبسوط
والحيط والمصدر علي رواية صاحب التاويلات وصاحب التبيين
وصاحب الكشاف وصاحب المختلف وعلي ما في نسخ القدوري
لا تكون مسخبة لهما حكما للطلاق ولو كانت مسخبة كانت لمعني
اخر كما قوله في عبد الفطر ولا يكبر في طريق المصلي عند اي حنيقة
اي حكما للعبد ولكن لو كبر لانه ذكر الله تعالى يجوز ويسخى
كذا في غاية البيان وخاصة انه ليس المراد من نص المسخبة هنا
ان لا ثواب في فعله بل فيه ثواب اتفاقا لانه احسان وبر لها ولما
محل الاختلاف ان هذا المسخبة حكم من احكام الطلاق اولا وقد
قد منا ان الفرقه اذا كانت من قبلها قبل الدخول فانه لا يسخى
لها المتعة ايضا لانها حايقة قوله ويجب مهر المثل في الشغار
لانه سمي ما لا يصلح صداقا فصح العند ويجب مهر المثل كما اذا سمي
خملا وخنزيرا والشغار في الكعة الخلق يقال شعر الكلب اذا رفع
احدي رجليه ليبول وبلدة شاعرة اذا كانت خالية من السلطان
واما في الاصطلاح فتزوجته موليته علي ان يزوجه الاخر موليته
ليكون احد العتدين عوضا عن الاخر سواء كانت المولية بنتا او
اخنا او امه سمي بها الخلوة عن المهر وانما عندنا بان يكون احدهما
صداقا عن الاخر لانه لو لم يكن كذلك بان قال زوجتك بنتي علي
ان تزوجني بنتك ولم يرد عليه فقبل الاخر فانه لا يكون شغارا
اصطلاحا وان كان الحكم وجوب مهر المثل وكذا لو قال اخذها علي ان
يكون يضع سي صداقا لبنتك ولم يقبل الاخر بل زوجته بنته ولم
يجعلها صداقا فليس شغارا وان وجب مهر وان وجب مهر المثل
حتى كان العقد صحيحا اتفاقا واما حديث الكتيب الستة مرفوعا
من النبي عن تكاح الشغار فقد قلنا به لانه المتاني عن خلوة من
المهر وقد اوجبه فيها مهر المثل فلم يبق شغارا فبذل بالشغار لانه
لو زوج ابنته من رجل علي مهر سمي علي ان يزوجه الاخر ابنته

علي مهر سمي فان زوجته فلما واحدة منهما ما سمي لها من المهر
وان لم تزوجه الاخر كان للمزوجة تمام مهر مثلها لان رضاها
بدون مهر المثل باعتبار متعة مشروطة لا ينزاع في المبسوط
قوله وخدمة زوج حر لا لامها راي يجب مهر المثل اذا تزوج حر
امراة وجعل خد منته لها ستة مثلا صداقا وقال محمد لها فتمه
خدمته لها ستة لانه المسمى قال الا انه يحزر عن التسليم كان
المنافقة فصارت كالمتزوج علي عبد الغير ولما ان الخدمة ليست
بحال لما فيه من قلب الموضوع ولا يستحق فيه عيال فصارت كسبية
الحر والخنزير وهذا لان تقوم به بالعقد للصروف فاذا لم يجب
تسليمه بالعقد لم يظهر يقومه فيبقى الحكم علي الاصل وهو مهر
المثل اطلاق في الخدمة فتشمل رعي غنمها وزراعتها ارضها وهي
رواية الاصل كما في الخانية وذكر في المبسوط فيه روايتين وذكر
في المعراج ان الاصح رواية الاصل وهو وجوب مهر المثل كذا يشك
عليه انهم لم يجعلوا رعي الغنم والزراعة خدمة في مسيلة استيجار
الحا بن اياه فقالوا لو استاجرا به الخدمة لا يجوز ولو استاجره
للرعي والزراعة يصح فقنضاه ترجيح الصحة في جعله صداقا ولو
الا وجه الصحة لنص الله تعالى قصة شعيب وموسي من غير
بيان نفيه في شرعنا انما يلزم لو كانت الغنم ملك البنت دون
شعيب وهو منتف وقيد بخدمة الزوج لانه لو تزوجها علي خدمة
فواخرها الصحيح صحة وترجيح علي الزوج بقيمة خدمته كما في
المحيط وهذا يشير الي انه لا يجد لها فاما لانه اجنبي فلا يؤمن الا
بكشافي عليها علي ما لطنه للخدمة واما ان يكون مراده ان كان
مولاة علي عبد الغير لا يغير امر ذلك الحر ولم يجزه وظاهر ما في
الهداية انه اذا وقع برضاها يجب عليه تسليم خد منته كما لو تزوج
علي عبد الغير برضا مولاة يجب عليه تسليم خد منته وتفيد
بالخطا شيئا في صحته وتفيد بالخدمة لانه لو تزوجها علي منافع
ساير الاعيان من سكني داره وخدمته عبده وكونه دابته
والحمل عليها وزراعتها ارضه ويخوذ ذلك من منافع الاعيان مرة
معلومة صحت النسيئة لان هذه المنافع اموال والحقت بالاموال
شرعا في ساير العتود لكان الحاجة والحاجة في الكاح متحققة ه
واما كذا الدفع بالتسليم ثابت بتسليم محالها اذ ليس فيه استخدام
المرأة زوجها فقلت اموالا والحقت بالاعيان فصحت تسميتها
كذا في البدايع والمراد بزراعتها ارضه ان تزوج ارضه بين دها

وليس له شيء من الخارج واما اذا شرط له شيء من الخارج فان التسمية
تفسد قال في الجمع من كتاب المزارعة ولو تزوج علي ان يزرع هي ارضه
في النصف بذرهما صح وفسدت فيجعل مهرها نصف ارضه مثل الارض
والمنفعة في الطلاق وقبله وان كان قبله هو العامل في ارضها بذرهما
يجعل مهرها نصف ارضه مثل عمله لامهر المثل وعلي ان يزرع هي بذر
او هو ارضها بذرهما وجب مهر المثل ان يزرع وقد وقع في شرحه هنا لابن
الملك ذلك في النكاح فاجتنبه وفي الخاتبة ولو تزوج امرأة علي
جارية علي ان له خدمتها ما عاش او ما في بطنها له كانت الجارية
وخدمتها وما في بطنها للمرأة ان كان مهر مثلها مثل قيمة الخادم واكثر
وان كان مهر مثلها اقل من قيمة الخادم كان لها مهر المثل اذا جعل الصداق
تعليم القرآن الا ان يسلم الزوج الخادم اليها باختيار قوله وتعليم
القرآن ان يجب مهر المثل اذا جعل الصداق تعليم القرآن لان المشرع
انما هو لا يتعدا المال والتعليم ليس بمال وكذا المصنف علي اصلا وان
التعليم عبادة فلا يصلح ان يكون صداقا ولا ان قوله تعالى فنصف
ما فرضتم بين يدي علي انه لا بد ان يكون المهر من ماله نصف حاشي
يكنه ان يرجع عليها بنصفه اذا طلقها قبل الدخول بعد القبض ولا
يكن ذلك في التعليم واما قوله صلي الله عليه وسلم زوجتكما بما عدا
من القرآن فليست بينهما الباتعة للعرض لحوار ان تكون النسبة
او للتعليم اي لا جعل لك من اهل القرآن والراد بركة ما عدا منه فلم
يصلح دليلا وسياقي ان شاء الله تعالى في كتاب الاحاديث ان الفتوى
اليوم علي حوا لا استنباح وتعليم القرآن والفقه فينبغي ان يصح
تسميته مهر لان ما عدا هذا لا يجري مقابلة من المنافع حاشي
تسميته صداقا كما قد مناه عنه عن البدائع ولهذا ذكر في فتح القدير
هنا انه لما جردنا لشافعي احد الاجر علي تعليم القرآن صح تسميته
صداقا فكذلك نقول يلزم علي المفتي به صحة تسميته صداقا ولم
اذا احد تعرض له والله الوفاق للصواب واشتد الملم الي انه لو
اعتق امتته وجعل عتقها صداقا فان التسمية لا تنفع لان العتق
ليس بمال فان تزوجته فلها مهر المثل وان ابنت لا يجبر عليها قيمتها
للمولي كذا امر الولد لكن لا قيمة عليها عند اباها ولو قالت لعبد
اعتقتك علي ان تتزوجني بثلث فقبل عتق وعليه قيمته لها ان ابنت
ان تتزوجها ولا قسم الا في علي قيمة نفسه وعلي مهر مثلها فاذا اصاب
الرقبة فهو قيمته وما اصاب المهر فهو مهرها ينصف بالطلاق
قبل الدخول واشتد الملم الي انه لو تزوجها علي ان يحج بها وجب مهر

المثل لكن فرق في الخاتبة بين ان يتزوجها علي ان يحج بها وبين ان يتزوجها
علي حجة فاجب في الاول مهر المثل وفي الثاني قيمة حجة وسقط
قوله ولها خدمته لو عبد ابني لو تزوج عبد حرة علي خدمته لها
سنة باذن مولاه صحت التسمية ويجزمها سنة لانه لما خدمها باذن
المولي صار كانه يجزم مولاه حقيقة ولان خدمته العبد لزوجه
ليست عجزا وليس له شرف الحرية ولهذا سلبت عنه غاية الكرامة
الثانية للاعزاز فكذلك اكد في غاية البيان وصرح الولي الجي في
فتاواه بان استقدام الزوج لا يجوز لما فيه من الاستهانة وصرح
قاضي خان في شرح الجامع الصغير بان خدمة الزوج لها عجزا
لانها توجب الاهانة انتهى وفي البدائع ان استقدام الحرة زوجها
الحرة كونه استهانة واذ لا انتهى وحاصله انه يجزم عليها
الاستقدام ويجزم عليه الخدمة لها وظاهر المختصر ان المرأة حرة
لانه جعل الخدمة لها واما لو تزوج عبد امه علي خدمته سنة
لمولاها فانه صحيح بالاولي ويجزم المولي وينبغي انه لو تزوجها علي
ان يجزمها ان لا تنفع التسمية اصلا ولم ادهما صريحا قوله ولو قبضت
الف المهر وهبت له وطلقها قبل الوطى رجع عليها بالنصف لانه لم
يصل اليه بالهبة عين ما يسبق حبه لان الدار هو والدان لا يتبعان
في العتق والفسخ وكذا الوصي لها دارهم واشتد الملم الي ان يجزها
ويوقع مثلها جنسا ونوعا وقد راو صفة كذا في البدائع ولا يلزمه
رد عين ما اخذت بالطلاق قبل الدخول ولذا قال الولي الجي في فتاواه
من باب الزكاة ولو تزوج رجل امرأة علي الف درهم وقبضت
وحال الخول ثم طلقها قبل الدخول بها زكت الف كلها لانه وجبت
في ذمتها مثل نفس المتبوع من لا عين المتبوع والدين بعد الخول
لا يسقط الواجب ولو كانت سامة عين الاثان زكت نصفها لانه
استحق نصفها من غير اختيارها فصارت كالاهلال ولا يركي الزوج شيئا
لان ملك الزوج الان عادي النصف انتهى واشتد الملم الي ان حكم المكمل
والموزون اذا لم يكن معين حكم المقر لعدم التعيين واما المعين منه
فكالعرض وفي البدائع وان كان تبة او نقرة ذهب او فضة كالعرض
في رواية فيجبر علي تسليم المعين وفي رواية كالضرب فلا يجبر
قوله فان لم يقبض الف او قبضت النصف وهبت الف او وهبت
العرض المهر قبل القبض او بعده فطلعت قبل الوطى لم يرجع عليها
شيء ببيان لمزوم المسئلة المتقدمه وهن ثلاث متسايل الاولى
ما اذا لم يقبض شيئا من المهر ثم وهبته كله له ثم طلقها قبل الدخول

فانه لا رجوع له عليها بشئ وفي القياس يرجع عليها بنصف الصداق وهو قول زفر لانه سلم له بالاقبال فلا تنزعها يستحقه بالطلاق وجه الاستحسان انه وصل اليه عين ما استحقه بالطلاق قبل الدخول وهو براءة ذمته عن نصف المهر ولا يبياني باختلاف السبب عند حصول المقصود وله نظاير منها ما في معراج الدراية الواهب اذا وهب الموصوب للمقصوب منه ومنها ما اذا قال انك عصب مني الف درهم فقال المدعي عليه بل استقرضتها انتهى وثامه في التخييص ومنها ما اذا باع ببيع فاسد او قبض المشتري المبيع ثم وهبه للبائع لا يضمن قيمته لحصول المقصود بخلاف ما لو وصل المبيع اليه من جهة عين المشتري حيث لا يبرأ من الضمات لانه لم يصل اليه من الجهة المستحقة ومنها ما اذا اشترى جارية بعد ثم وهب الجارية من مشترك العبد ثم استحق العبد من يده فانه لا يرجع على المشتري الجارية بقيمتها استحسانا ومنها مريض وهب جارية من انسان لامال له غيرها وسلم الجارية اليه ثم وهب الموهوب له الجارية من المريض ثم مات من مرضه فانه لا يضمن الموهوب له قيمته ثلثي الجارية للورثة استحسانا بخلاف ما لو وهب المريض لاحد ابنيه عيدا ثم وهب الاخ لاخته ثم مات الاب فانه يرجع على اخيه الواهب بنصف قيمة العبد لانه ما وصل اليه من جهة ابيه ومنها المرتقة اذا ابرأ الرهن عن الدين ثم عيك الرهن في يد المرتقة لا يضمن ومنها المسلم اليه اذا وهب رس المال وهو عرض من رب السلم ثم نقا بلا السلم لا يغرم المسلم اليه شيئا استحسانا وتلزمه قيمته قيا سا وهو قول زفر كذا في المحيط ويرد على هذا الاصل اعني انه لا اعتبار باختلاف السبب اذا حصل المقصود ما ذكره في التبيين من باب الخالف لو قال بعثني هذه الجارية فانك رفقاك ما بعثتك وانما زعمتكها فانه لا يجوز له ان يطاها باختلاف الحكم فان حكم ملك البين خلاف حكم الزوجية انتهى الا ان يقال انه ليس من قبيل حصول المقصود لان المقصود منما يختلف وينبغي ان يكون داخل تحت الاصل المذكور ما اذا اقر له بالف من ثمن متناع فقال المقوله على عصب قال الزبيلي من باب الخالف انه يومر بالدفع اليه لاتحاد الحكم وفي التخييص الجامع من تخييص الجامع من باب الافتراء يكون

قصا ما قال او دعني هذه الالف فقال بل الف قرض فقد رد لان العين عند الدين الا ان يتصاد قالان المصركا المبني ولو قال اقرضتكها احد الالف لان الكاذب في الزوال ولو قال واقتلنا في الجهة فلو غت وكذا الوافق بالقرض وهو المدعي الثمن انتهى وفي المعراج فان قيل يلزم علي هذا ما اذا اشترى عبد الف ثم عطف البائع عشر الثمن ثم وجد به عيبا يتقص عشر الثمن حيث يتقصان العيب وان حصل له هذا بالخط قلنا من عيب العيب سقوط بعض الثمن وهذا لا يحصل له بالخط لان الخطوط تخرج عن كونه ثما انتهى المسئلة الثانية ما اذا اقتضت النصف ثم وهبت الكل المتبوض وغيره ثم ظلمنا قبل الدخول بها فانه لا يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ عند اي حنيفة وقال لا يرجع عليها بنصف ما اقتضت اعتبارا للتعوض بالكل لان الخط يلحق بالصل العتد وله ان مقصوده سلامة النصف بالطلاق وقد حصل والخط لا يلحق بالصل العتد في الهكاح كالزيادة ولذا لا ينصف الزيادة مع الاصل اتفاقا هكذا في الهداية وغاية البيان وكثير من الكتب واستشكله في فتح القدر بربان الخاف الزيادة باصل العتد هو الواقع لقول المانعين لها لو صحت كان ملكه عوضا عن ملكه فاذا لم يثبت حق نفي ابطال المهر بلا جواب فالحق انها تلتحق كما يعطيه كلام غير واحد عن المشايخ وانما لا تنصف لان الاتفاق خاص بالمقروض في نفس العتد حقيقة كما قد مناه انتهى وبما صله انه ينافض كلامهم فصرحوا هنا بعدم الاتفاق وفي مسئلة بزيادة المهر بالالتحاق فرج المحقق هنا ما صرحوا به في المسئلة السابقة وبطل كلامهم هنا والحق ان كلامهم في الموضوعين صحيح لان قولهم هناك بالالتحاق انما هو من وجه دون وجه كصريحهم بانها لو عطلت من المهر حتى لو صار الباقي اقل من عشرة فانه لا يصدر ولو التحق الخط باصل العتد من كل وجه للزم بكيلها ولو وجب مهر المثل لو عطلت الكل كان لم يسر شيئا وقولهم هنا بعدم انما هو من وجه دون وجه عملا في كل موضع بما يناسبه فروعى جانب الاتفاق النصح الزيادة حتى لا يكون ملكه عوضا عن ملكه للنص المفيد كصحتها كما سلفناه وروعي جانب عدمه هنا لانه لا ادعي اليه لان المقصود سلامة النصف للزوج وقد حصل فلا ضرورة الي القول بالالتحاق الذي هو خلاف الاصل لانه غير العتد

والله الموفق للصواب وقوله **ووهبت الالف عابد الج**
 المسيلتين مع ان هبة الالف ليس بتبدي في الثانية لانها لو وهبت
 النصف الذي في ذمته فالحكم كذلك من انه لا يرجع له عليها
 عنده خلافا لما وقيد بنصف النصف للاحتراز عما اذا قبضت
 اكثر من النصف ووهبت الباقي فانها تزد عليه ما زاد على النصف
 عنده كما لو قبضت ست مائة ووهبت اربعة مائة فانه يرجع باية
 وعند هما يرجع بنصف المتبقي فتزد ثلاث مائة كما في غاية
 البيان ولو وهبت مائتين بثلاث مائة تنبها للنصف كما في
 النهاية واما اذا قبضت اقل من النصف وهبت الباقي فهو معلوم
 بالاولي فلو علم ان التبدي بالنصف للاحتراز عن الاعن الاقل وحكم
 المثلي الغير المعني حكم التبدي هنا ايض المسئلة الثالثة لو كان
 المهر عوضا فوهبته له ثم طلقها قبله فانه لا يرجع له شي عليها
 سواء كانت الهبة قبل القبض او بعده لانه وصل اليه قبل القبض
 او بعده لانه وصل اليه عين حقه لتعيينه في الفسخ كتعيينه
 في العقد ولهذا لم يكن لكل واحد منهما دفع شي اخر واشار بقوله
 العرض المهر الى انه لم يكن لكل واحد منهما دفع شي اخر واشار
 بقوله العرض المهر الى انه لم يتعيب لانها لو وهبت له بعد ما يقيد
 بعيب فاحش ثم طلقها قبله فانه يرجع عليها بنصف قيمته
 العرض يوم قبضت لانه لما بقيت فاحشا صار كانها وهبت له
 عينا اخري غير المهر كما في التبئين وظاهره ان العيب اليسير
 كالعدم كما سياتي ان العيب اليسير في المهر متحمل واطلق في المهر
 العرض فشمئ المعني وما في الذمة بخلاف المثليات فان ما في
 الذمة منها ليس حكمه كالعرض والمعني منها كالعرض وهو
 من خصوص النكاح فان العرض فيه يثبت في الذمة لان المال
 فيه ليس بمقصود فيجري فيه التسامح بخلاف البيع ونسبيلهم
 هنا لا بالحيوان ان المراد به هذا النكاح والجماع ونحوهما لا مطلق
 الحيوان فان التسمية تقيد كما سياتي وقيد بالهبة لانها لو باع
 عرض الصداق من الزوج ثم طلقها قبله فانه يرجع عليها
 بالنصف كذا في غاية البيان ولم يبين انه يرجع عليها بنصف
 قيمته او بنصف الثمن المدفوع والظاهر الاول وقيد بهبة المرأة
 للزوج لانها لو وهبت العرض لاجنبي بعد قبضه ثم وهبت
 الاجنبي من الزوج ثم طلقها قبل النكاح بها يرجع عليها بنصف
 الصداق المعين والدين في ذلك سواء لانه لم يسلم له النصف من

جهنما كذا في المبسوط وقيد بهبة جميع العرض لانها لو وهبت له
 اقل من النصف وقبضت الباقي فانها تزد ما زاد على النصف ولو وهبت
 له اكثره او النصف فلا يرجع له وقد طهر في ههنا ان هذه المسئلة
 اعني ما اذا طلقها قبل النكاح بعد ما وهبته علي سنيين وجهها
 لان المهر اذهب او فسخ او مثلي غيرهما او قيمتي فالاول علي
 عشرين وجهها لان الموهوب اما الكل والنصف وكل منهما اما ان يكون
 قبل القبض او بعد القبض او بعد قبض النصف واقل منه او
 اكثر وكل منها اما ان يكون مضروبا او بنزاع في عشرين والعشرة
 الاولى في المثلي وكل منهما اما ان يكون مضروبا معين او كذا في
 القيمي والاحكام المذكورة فليتباهل وما تناسبت منه المرأة القرض
 ما في الظهيرية لو وهبت العين الموهبة للزوج ثم استخففت
 فانها ترجع عليه بتبديها انهي لانه بالاستحقاق بطلت الهبة
 وقد تزوجها علي غير مملوكة لغيره قوله ولو تملكها بالالف علي ان
 لا يخرجها او علي ان لا يتزوج عليها او علي الف ان اقام نكاحه علي
 العين ان اخرجها فان وفي واقام فلها الالف والا فمهر المثلي بيان
 المسيلتين الاولى صا بطرما ان يسمى لها فذرا ومهر مثلها اكثر
 منه ويشترط منقعة لها ولا يمتها اولذي ربحم محرر منها فان وفي
 ما شرط فلها المسمى لانه صلح مهر وقد تقرر رضاها به والا فمهر المثل
 لانه سمي ما لها فيه تقع فعند فواته ينعدم رضاها بالمسمى
 فيكمل مهر مثلها كما اذا شرط ان لا يخرجها من البلد ولا يتزوج عليها
 وان يكرهها ولا يملكها الاعمال الشاقة او يهدي لها بلدة او ان يطلق
 ضرثها او علي ان يعتق اخاها او علي ان يتزوج ابناها انشئه
 وعمله في المحيط بانها تستمتع بالاختيار وايضا فصادت كالمثوبة
 المشروطة لها انهي ولا بد ان يكون بصيغة المضارع في العتق والطلاق
 ليكون وعدا ان وفي به فيها والا لا يلزمه الاعناق والتطبيق ويكمل
 لها مهر المثل واما اذا شرطه بالمصدر كما اذا تزوجها علي الف وعتق
 اخيرا او طلاق ضرثها عتق الاخ وطلعت المرأة بعقد النكاح المقبول
 ولا يتوقف علي ان يوافقها وللمرأة المسمى لها فقط واما ولا الاخ فان
 قال الزوج وعتق اخيرا او طلاق ضرثها عتق الاخ وطلعت المرأة بعقد
 النكاح المقبول ولا يتوقف علي ان يوافقها وللمرأة المسمى لها فقط واما
 ولا الاخ فان قال الزوج وعتق اخيرا عتقها فلوها لان المعتقة تقدم
 الملك لها وبصير القيد من جهة المهر المسمى وان لم يقل الزوج عتقها فليس
 المعتق والولاية والطلاق الواقع رجعي علي الطرة فيبقي طلاقا بغير

بذل فكان رجعيًا كالوقال مولي المنكوحة للزوج طلقها علي ان اذو حرك
امتي الاخري ففعل طلق رجعية ولا شيء له ان لم يزوجه لان البضع
عند خروجها لا قيمة له كما في المحيط فبذل يكون المنفعة المشروطة
لها لانه لو شرط مع المسمي منفعة لاخري ولم تنقوت فليس لها
الا المسمي لانها ليست بمنفعة منصودة لاحد المتعاقدين كذا في
المحيط ولا يخفى ان حكمها اذا شرط مع المسمي ما يضرها كالنكاح
عليها انه ليس لها الا المسمي مطلقا بالاولي وقد نأى بان يكون
مهر مثلها اكثر من المسمي لان المسمي كذا في غايه البيان وأشار
بما ذكره الا ان المنفعة المشروطة لها يباح لها الانتفاع به لانه لو
شرط لها مع المسمي ما لا يباح الانتفاع به شرعا كالخمر والخنزير فان
كان المسمي عشرة فصاعد وجب لها وبطل الحرام ولا يكمل مهر المثل
لان المسلم لا يتنفع بالحرام فلا يجب عوض بنواته كذا في غايه البيان
ثم اعلم ان صاحب الهداية ذكر ان من هذه المسئلة اعني مسئلة
شرط المنفعة مع المسمي والا فمهر المثل كما صرح به في غايه البيان
في مسئلة ما اذا ظهر انها ليست داخلية في هذه المسئلة وانما
التسمية فاسدة فيجب مهر المثل ولذا قال الولوالجي في فتاوه وصاحب
المحيط لو تزوجها علي الف وكرامتها او علي ان يهدي لها هدية فلها
مهر مثلها لا ينقص من الالف لان الكرامة والهدية مجهولة القدر
وهذه الجهالة اكثر من جهالة مهر المثل فصارت الي مهر المثل فان
طلقها قبل الدخول بها فلها نصف الالف لان ما زاد علي الالف يثبت
علي اعتبار مهر المثل ومهر المثل لا ينصف انزهي وقد يكون شرط
لها منفعة ولم يشترط عليها رد شيء ولو تزوجها علي الف وعلي
ان يطلق امراته فلانة وعلي ان ترد عليه عبد اخذ بدلت
البضع والعبد والزوج بذل الالف وشرط الطلاق فينقسم الالف علي
مهر مثلها وعلي ان ترد عليه فبذل العبد فان كان سرا صار نصف
الالف مثلما للعبد ونصفها صدقا لهما فاذا طلقها قبل ان يدخلها
فلها نصف ذلك وان كان دخل بها بنظر ان كان مهر مثلها خمسين
ماية او اقل فليس لها الا ذلك وان كان اكثر فان وفي بالشرط فطلق
فليس لها الا الخمس ماية وان ابي ان يطلق فلها كمال مهر المثل وتمامه
في المحيط والمسوط وقد علم ان وجوب مهر المثل ما هو عند الدخول
اما ان طلقها قبله فلها نصف المسمي وبطل شرط المنفعة ولذا قال
في المسوط يجوز ان يصار الي مهر المثل قبل الطلاق ولا يصار الي
المنفعة بعد الطلاق كما اذا تزوجها علي الف وكرامتها انزهي وقد

يقال

يقال ان هذه المسئلة علي وجوه ثلاثة لان الشرط اما ان يكون نافعا
لها ولاخري او صادرا وكرامتها ان يكون الوفا حاصل بمجرد النكاح او
متوقفا علي فعل الزوج فبي سنة وكل من السنة اما ان يكون قبل
الدخول او بعده وكل من السنة والثلاثين اما ان يباح الانتفاع
بالشرط او لا وكل من الاثنين والسبعين اما ان يشترط عليها رد شيء
التيه او لا وكل من المائة والاربعة اما ان يحصل الوفا بالشرط او لا وفي
ما بينات وثانبة وثالثون فليست امل الثانية حاصلها ان يسمي لها مهر
علي تقدير واخر علي تقدير اخر كان يتزوجها علي الف ان قام بها
او لا يتشري او يطلق ضررتها او ان كانت مولاة او ان كانت اعجمية او
ثيب او علي الفين ان كان اصدادها فان وفي بالشرط او كانت اعجمية
وتحوه فلها الالف والا فمهر المثل لا يزد علي الفين ان الشرط الاول
صحيح عنده والثاني فاسد وقال الاشرطان حبان حتى كان لها
الالف ان اقام بها والالف ان اخرجها وقال زفر الشرطان جميعا
فاسدان واصل المسئلة في الاجازات في قوله ان خطبت اليوم فلذلك
درهم وان خطبت غد افلك نصف درهم اعلم ان قولهم فبذل بصحة
التسمية فقط بناء علي انها مخرجة والاف في قوله علي الف ان قام
واما في نحو علي الف ان اطلق ضررتها وعلي الفين ان لم يطلق وعلي
العسكر لان المخر الان عدم الطلاق فينبغي فبذل بالاولي وصحة
الثانية واما في نحو ان كانت مولاة فلم يعلم ايها المخر من المعلق فعند
الامام اليوم للتجهيل والغد للاضافة وعندهما اليوم للتوقيت والغد
للاضافة وعند زفر اليوم للتجهيل والغد للترقية والتيسير بمخرجة
والاخرى معلقة فلا وتمامه من الاجازات وحاصله دليله هذان
احدي التسميتين مخرجة والاخري معلقة فلا يختم في الحال شيئا
فاذا اخرجها فقد اجتمعا فيفسدان وهذا ان المعلق لا يوجب قبل
شرطه والمخر لا يوجب وجود المعلق فيتحقق الاجتماع عند وجود
الشرط لا قبله واورد عليه طلب الفرق بين هداوين ما اذا تزوجها
علي الف ان كانت قبضة وعلي الفين ان كانت جملة حيث يصح الشرط
انقافا ففرق بينهما في الغاية بان الخطري مسئلة الكتاب دخل
علي التسمية الثانية لان الزوج لا يعرف هل يخرجها او لا بخاطرة
في تلك المسئلة لان المرأة علي صفة واحدة لكن الزوج لا يعرف ذلك
وجها لانه لا يوجب خطرا ورده في التبيين بان يرد عليه انه تزوجها
علي الفين ان كانت حرة الاصل وعلي الف ان كانت مولاة او علي الفين
ان كانت له امرأة وعلي الف ان لم تكن له امرأة لانه لا بخاطرة هنا ولكن

جهل الحال وارتضاءه في فتح القدر ثم قال والاولى ان يجعل مسئلة
 التبيحة والمسئلة على الخلاف فقد نص في نوادر ابن سماعة عن
 محمد علي الخلاف فيها انتهى وقد اخذ هذه الرواية من المجتبي
 وقد يقال في الفرق ان المدة وان كانت في الكل على صفة واحدة
 لكن الجهالة قوية في الحرية اصلها وعدمها ونحوها لا يثبت
 امر مشاهد ابل اذ اوقع فيه التنازع احتياج الى الاثبات فكان فيه
 مخاطرة يعني بخلاف الحال والفتح فانه امر مشاهد فيها فالحال
 بسيرة لزوالها بلا مشقة فنزلت منزلة العدم فلذا صح ابو حنيفة
 التسميتين كما نقله الامام ابو بصير رحمه الله تعالى في صاحب
 المحيط وكذا ذكره الاتفاق الامام الولي المجي في فتاواه وغيره وارتضاءه
 في غاية البيان كما في نوادر ابن سماعة من الخلاف ضعيف ثم اعلم
 ان دليل الامام المذكور هنا لا يشمل ما ذكره من ان يطلق خبرها ونحوه
 كما لا يخفى المثل عايد الى التسميتين ان لم يوف بما شرط لها في المسئلة
 الاولى ولم يقيم بها في الثانية فالواجب مهر المثل لكن قد علمت
 انه في الثانية لا يزداد على التسمية الثانية لرصاها بها ولا ينقص
 عن التسمية الاولى لرصاها بها وانما شرطه مهر المثل الى انه لو
 طلقها قبل ذلك غول فلها نصف المسمى او لا سواء في بشرطه او لان
 مهر المثل لا يتنصف قوله ولو تكلم بها على هذا العبد او على هذا العبد حكم
 مهر المثل اي جعل مهر المثل حكما فيما اذا تزوجها على احد شيئين مختلفين
 قيمة لان التسمية فاسدة عند اي حنيفة وما لاها الاقل لان المصير
 الى مهر المثل لتعذر ايجاب المسمى وقد امكن ايجاب الاقل لتيقنه وله
 ان الموجب الاصل مهر المثل اذ هو الاعدل والعدول عنه عند صحة
 التسمية وقد فسدت لما كان الجهالة كما لا يخفى والخلاف مبني على
 ان مهر المثل اصل عنده والمسمى خلف عنه وعندهما على العكس
 كذا في غاية البيان معزيا الى الجامع الكبير كما في فتح القدر من التردد
 في نقل ذلك عزيم لا محل له ورجح قولهما في الخبرين بان لزوم الوجوب
 الاصل عند عدم التسمية ممكنة ومعني التكميل ان مهر المثل وانفق
 احد هما وجب وان كان بينهما مهر المثل وانقص عن الاقل فلها الاقل لرصاه
 به وان زاد على الاكثر فلها الاكثر فلفظ لرصاها به وفي الثانية لو اعتقت
 المرأة او كما قبل الطلاق ان كان مهر مثلها مثل الاوكس او اقلها وعترتها
 في الاوكس وان اعتقت الارفع وكان مهر مثلها اكثر من قيمة حمار
 عترتها وان كان اقل منها لم يجوز ولا يجوز عترتها في الارفع بعد الطلاق
 قبل الرجوع على كل حال ويجوز في الاوكس واشارنا بالتكليم الى اختلاف

الشيبين فلو كانتا سوفا لا تكلم ولها الخيار في احديهما شات ولا فوق في
 الاختلاف بين ان يكون في القدر او في الوصف فشم ما اذا تزوجها على
 الف حالة او موجهة الى سنة فان كان مهر مثلها الف او اشرفها الحالة والا
 فالوجهة وعندهما الوجهة لانها الاقل وان تزوجها على الف حالة او
 على الفين الى سنة ومهر مثلها كما لاكثر فالخيار لها وان كان كالاقل فالخيار
 له وان كان بين ما يجب مهر المثل وعندهما الخيار له لو جوب الاقل عندهما
 وقد بنا الشيبين بالاختلاف لانها لو كانتا سوفا من حيث القيمة
 لا فائدة انه لا يشترط الاختلاف جنسا فبذ غل غنمه ما اذا تكلم بها على
 هذا العبد او هذا العبد وعلى هذا الف او الفين واشارنا بالمع باقتضاه
 على كلمة او بدون تخيير الى انه لو كان فيه خيار لاحدهما كان يقول
 على انها بالخيار رتاخذ اهما شات او على ان بالخيار اعطيك اهما شيت
 فانه يصح كذلك اتفاقا لا تنقضا لثمة والى انه لو طلقها قبل النكاح
 فانه يحكم بمنعة مثلها لانها الاصل فيه كهر المثل قبل الطلاق ونصف الاقل
 يزيد عليها في العادة فوجب لاعتدافه بالزيادة كما صرح به في الهداية
 وظاهره ان نصف الاقل لو كان اقل من المنعة فالواجب المنعة وقد
 صرح قاضي خات في فتاواه كما في غاية البيان من ان لها نصف الاقل
 اتفاقا ليس على اطلاقه واشترنا الى انه لا فرق بين كلمة او لفظ احدهما
 فلو قال تزوجتك على احد هذين فالحكم كذلك كما صرح به في المحيط
 وكذا ذكر في الجامع الكبير من ان تزوج امرأة على احد مهرين مختلفين
 ينقض بمهر المثل عنده الخ وقد بالنكاح الى لان في الخلع على احد شيئين
 مختلفين او الاعتاق عليه يجب الاقل اتفاقا وهو محرز ما سنبين تفاوت
 الامام بانه ليس له موجب اصلي بصادر ليه عند فساد التسمية
 فوجب الاقل كذا في الهداية وشروطها وفي فتاوي قاضي خات ولو
 كان هذا في الخلع تعطيه اهما شات المرأة وهو قول اي حنيفة انتهى
 وهو مخالف للاول لانه قد يكون لما غرض في امساك الاقل قيمة فتدفع
 الاعلى وهو من يربى بخلافه وان كان الغالب اهما تدفع الاقل وكذا في
 الاقرار باحد شيئين بخالف بالف او الفين فالواجب الاقل اتفاقا لما
 ذكرناه قوله وعلى فريس او خيار يجب الوسط او قيمته اي لو تكلمها
 على فريس او تكلمها على حمار وحاصلة انه سمي جنس الحيوان دون
 نوعه كذا في التبيين وفي الهداية معني المسئلة ان يسمى جنس
 الحيوان دون الوصف وفي الولول الجيدة الحاصل ان جهلة الجنس والقدر
 مانعة وجهالة النوع والوصف لا ينهي وانما صححت التسمية مع هذه
 الجهالة لان النكاح معاوضة مال بغير مال فجعلناه التزاما للمال ابتداء

حتى لا يفسد باصل الجمالة كالدبة والاقادير وشرطنا ان يكون
المسمى ما لا وسطه معلوم رعاية للمجانين وذلك عند اعلام
الجنس لانه يشغل على الجرد والردى والوسط وخط منهما بخلاف
جمالة الجنس لان لا وسطا له لا اختلاف معاني الاحساس وبخلاف
البيع لان مناه على الصابنة والمأكسة اما النكاح فبناء على المساعدة
وانما يتخير الزوج لان الوسط لا يعرف الا بالقيمة فصارت اصلا في
حق الايقاع والعبد اصل تشمعية فيخير بينهما والوسط من العنيد
في زماننا الادبي التركي والادفع الهندى كذا في الذخيرة وفي
البدائع الجيد عندهم هو الرومي والردى الهندى اتقى والوسط
في القاهرة في زماننا العبد الحبشي والاعلى الابيض والادنى
الاسود ويعتبر قيمة الوسط على قدر غلا العسر والرخس عندهما
وهو الصحيح كذا في الذخيرة اي عند ابي يوسف ومحمد واما البى
حنيفة فقد قدروا بحسب زمانه فقدر بكونه لم يصفه الى نفسه
لانه لو صافه الى نفسه كما اذا قال تزوجتك على عيدي او على ثوبي
او قالت المرأة اختلفت بعبي منك على عيدي ثم اتي بالقيمة
لا يخبر على القول لان الاضافة الى نفسه من اسباب التعريف كالاشارة
وهذا بخلافها في الوصية فان من اوصى لابنائه بعشرة من رقيقة
وله رقيق فهلكوا واستفاد رقيقا اخر لا يتطل لان الاضافة بمنزلة
الاشارة من وجه من حيث ان كل واحدة وضعت للتعريف لانها
بمنزلة الاطلاق من وجه من حيث انها لا تقطع الشركة من كل وجه
والعرب بالشري من متعدد في جميع العقود فعملنا بشبه الاشارة في
الامان والنكاح والخلع ونشبه الاطلاق في الوصية عملا بها بقدر
الامكان كذا في الذخيرة وهذا اعلم ان لا يسوي بين المشار اليه
وبين المضاف هنا من كل وجه لان المشار اليه ليس فيه شركة اصلا
فكذلك ملكه المرأة بمجرد القول ان كان ملكا للزوج واما في الصارفة
فلا يمكنه المرأة بمجرد القول حتى يعينه الزوج كما في الخاتبة لو قال
ان تزوجك على ناقة من ابلي هذه قال ابو حنيفة لها مهر مثلها
وقال ابو يوسف يعطيها ناقة من ابلي ما شئت اني قال الناقة
كالعبد فينبغي ان يصح التسمية كالاخي وذكري البدائع المحل
مع العبد وانه تضم تشمعية ولا فرق بين الحمل والناقة الا ان
يقال انها مجهولة ولا يمكن ايجاب الوسط مع التقييد بقوله
من ابلي هذه فالعزل للتسمية قوله من ابلي لا مطلق ذكر الناقة
وبدل عليه ما في المعراج انه لو تزوجها على ناقة من هذه الابل
وتجب مهر المثل فالاشارة والاضافة فيه سواء ان لم يكن المشار

٦٢
اليه في ملكه فلها مطالبة بشرايته فان عجز عن شرايه لزمه قيمته
وحاصله ان العرض للمعين والمثلي لذلك ثلثه المرأة فثلث الثمن لتعينه
الا للتدبير فلا يملكه الا بالقبض وكذا غير المعين من الاولين ومن
احكام العرض المهرانه لا يثبت فيه خيار روية لان فاعده فسخ
العقد بالرد وهو لا يقبله واما خيار العيب فان كان العيب يسيرا
فلا يترده به وان كان فاحشا فلها رده به هكذا اطلقه كثير واستثنى
في فتاوى قاضي خان المكيل والموزون فانه يترده باليسير والفاحش
وفي المتسوط كل عيب ينقص من المالبة مقدار ما لا يدخل تحت تقويم
المقومات فهو يسير انتهى فبدر المعنى بالغرس ونحوه لانه لو تزوجها
على قيمة هذه الغرس او على قيمة هذا العبد وتجب مهر المثل
لانه سمي بجهول الجنس كذا في الخاتبة ففرق بين القيمة ابتردا
وبقا لانه ينساح في القاملا لا ينساح في الابتدأ واشارة المص الى انه
لو تزوجها على اربعة دينار على ان يعطيها بكل مائة خادما فانه
يجوز الشرط ولها اربع من الخدم والوسطا كما في الخاتبة واذا عني الخدم
في هذه المسئلة فهو صحيح كما في الخاتبة بالاولى قوله وعليه ثوب
او خمر او خنزير او علي هذا الخل فاذا هو خمر وعليه هذا العبد فاذا
هو يجب مهر المثل لبيان لثلاث مسائل الحكم فيها واحد وهو في
مهر المثل لفساد التسمية الاولى اذا كان المسمى مجهول بالجنس
كالثوب لان الثياب احتساب شيئي كالحبوات والدابة فليس البعض
اولى بالبعض بالارادة فصارت الجمالة فاحشة وقد فسري غاية
البيان للجنس بالنوع ولا حاجة اليه لان الجنس عند الفقهاء هو القول
على كثيرين مختلفين بالاحكام كالبشر والنوع هو القول على كثيرين
متفقين بالاحكام كرجل ولا شك ان الثوب بخلاف الكنان والقطن
والحرير والاحكام مختلفة فان الثوب الحرير لا يجلب لبيده وغيره يجلب
فهو جنسين عندهم وكذا الحيوان تحت الغرس والحمار وغيرهما ولما
الدار فتخنها ما يختلفا فاحشا بالبلدان والحال والسعة
والعنى وكثرة المرافق وقلتها فتكون هذه الجمالة الجنس من جمالة
مهر المثل فمهر المثل اولى وهو الصابط هنا سواء كان مجهولا للجنس او
مجهول النوع واما البيت فذكر وان تسميته صحيحة كغرس وحمار
وقد بحث فيه المحقق بن الهمام بانه في عرفنا ليس خاصا بما بيان فيه
بل يقال لمجموع المنزل والدار فينبغي ان يجب بتسميته مهر المثل كذا
وذكر في البدائع انه لو تزوجها على بيت وسطا بما يجهد به النسا وهو
بيت الثوب لا البيت المبي فينصرف الى فراش البيت في اهل الامصار

وفي اهل البادية الي بيت الشعر انثي وبه اندفع ما عتته بن الهمام
لاهم ما ارادوا به المبني وفي معراج الدراية وفي عرفنا براد بالبيت
المبني الذي من الدريان فيه فلا يصلح مهورا ولم يكن معيننا انثي
قيد بالشوب من غير بيان نوعه لانه لو زاد عليه فقال مروي
صحت التسمية ويجب الوسط او قيمته ويجوز الزوج كما قد مناه وكذا
اذا بالغ في وضو الثوب في ظاهر الرواية لانها ليست من ذوات
الامثال بل لانه لو استعملها لا يضمن المثل قال محمد واصل هذا
ان كل ما يجازا لم فيه فلها ان لا تأخذ الا المسمى وما لم يجز فيه السلم
كان للزوج ان يعطيها القيمة وانكر في الثياب جازا اذا كانت موحدة
ولا يجوز بدون الاجل فله ان يعطيها القيمة الا في المكيل والوزون لا
ان لا تأخذ القيمة وان لم تكن موحدة لان المكيل والوزون يصلح مهورا
ومثلا من غير ذكر الاجل اما الثوب الموصوف وان صلح مهورا لان الثوب
يبقى بالتعيين فكان بمنزلة العبد ومن تزوج امرأة على عبد بغير
عينه كان له ان يعطي القيمة كذا في الثانية فالحاصل ان المكيل
والوزون غير التقيد اذا سمي جنسه وصفته صار كالشار اليه العرض
وان لم يسم صفته فهو كالغرس والجماد وفي الثانية محلي لو تزوجها على
عشرة دراهم وثوب ولم يصفه كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل
الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا ان يكون متعزها اكثر من ذلك
انثي وهذا اعلم ان وجوب مهر المثل فيما اذا سمي بجهول الجنس انما هو
فيما اذا لم يكن معه مسمى معلوم لكن ينبغي على هذا ان لا ينظر الى
المتعة اصلا لان المسمى هنا عشرة فقط وذكر الثوب هنا لانه يربط
انه لم يكن لها مهر المثل قبل الطلاق وفي الظهيرية لو تزوجها على دراهم
كان لها مهر المثل ولا يشبه هذا الخلع انثي وبهذا اعلم ان جهالة التقدير
لجهالة الجنس وفي الثانية لو تزوجها على اقل من الف درهم ومهر
مثلا الفان كان لها الف درهم لان التقصان عن الف لم يصح لمكان
الجهالة فصارت كانه تزوجها على الف وان كان مهر مثلا اقل من عشرة
قال محمد لها عشرة دراهم انثي وفي البديع لو تزوجها على بيت
واحدا مروي وصف الوسط من كل واحد منهما ثم صلحت من ذلك زوجها
على اقل من قيمة الوسط سنين دينا او سبعين دينا اذ جازا الصلح لانه
استطاع للمعسر ويجوز ذلك بالتقني والسنية فان صلحته على اكثر من
قيمة الوسط فالفضل باطل لكون القيمة واجبة بالعقد والمسبلة
الثانية تسمية المحرم كما اذا تزوج مسلم مسلمة على خمرا وعنزير فانه
ينطل التسمية لانه ليس بمال في حق المسلم كما في الهداية او مال غير

منقزم

منقزم كما في البديع فوجب مهر المثل واشارة الى عدم صحته على الميتة والدم
بالاولى لانه ليس بمال عند احد اصلا وقد في الهداية بان يكون الزوج
مسلما وقد في البديع باسلامها والظاهر الاول لانه لو تزوج مسلم
ذمية على غير ما نصح التسمية لانها لا يمكن ايجارها على المسلم وقد
يكون المسمى ولا يكمل مهر المثل كذا في المحيط واشارة الى صحة النكاح لان
شرط قبول الخمر بشرط فاسد فيصح النكاح ويلغو الشرط بخلاف البيع
لانه ينطل بالشروط التاسعة المسبلة الثالثة ان يسمى ما يصلح مهورا
ويشهر الي ما لا يصلح مهورا كما اذا تزوجها على هذا العبد فاذا هو خمر
فالتسمية واجبة فاسدة في جميع ذلك ولها مهر المثل في قول ابي
حنيفة وفي قول ابي يوسف نصح التسمية في الكل وعليه في الحرقة
الحر لو كان عبد او في الشاة قيمة الشاة لو كانت زكية وفي الخمر مثل
ذلك الدين من خل وسط ومحمد فرق فوافق الامام في الحر والميتة
وابا يوسف في الخمر والتخفيف انه خلاف بينهم ان المعتذر بالشار
اليه ان كان المسمى من جنسه وان كان من خلاف جنسه فالمسمى
قال الم في الكافي ان هذه المسائل مبنية على اصل وهو ان الاشارة
والتسمية اذا اختلفتا والشار اليه من خلاف جنس المسمى فالعرة
للتسمية لانها تعرف الماهية والاشارة تعرف الصورة وكان اعتبار
التسمية اولى لان المعاني احق للاشارة والشار في التخرج على هذا
الاصل فابو يوسف يقول الحر مع العبد والحمل مع الخمر جنسان مختلفان
في حق الصدق لان احدهما مال متقوم يصلح صداقا والاخر لا بالحكم
خ للمسمى وكان الاشارة تبيين وصفه ومحمد يقول العبد مع الحر
جنس واحد اذ معني الدال لا تقترب واما الخمر مع الخمر جنسان وابو
حنيفة يقول لا تأخذ الذاتان حكم الجنسين الا بتبدل الصورة
والمعني لان كل موجود من الحوادث موجود لهما وصورة الخمر والخمر
والحر والعبد واحدة فالتخذ للجنس فالعبرة للاشارة والشار
اليه غير صالح فوجب مهر المثل انثي وارتضاه في فتح القدير وقال
وعناية الامران يكون سمي الخمر خلاف الحر عبد ويجوز ذلك لا يمنع
تعلق الحكم بالمراد كما لو قال لامرأته هذه الكلية طالق ولعبد هذا
الجماد حر تطلق ويعتق ان لا اختلاف بينهم في الاصل بل في اختلاف
احناس واتجاهه فلزم ان ما ذكر في بعض الشروح الفقه من ان الجنس
عند الفقهاء المتقول على كثيرين مختلفين بالاحكام انما هو على قول
ابي يوسف وعند محمد المختلفين بالمقاصد وعلى قول ابي حنيفة
هو القول على مخدري الصورة والمعني ثم لا يجني ان الدقيق كون

الجواب علي قول ابي يوسف وجوب القيمة او عبد وسط لان الف
 الاشارة واعتبار المسمى يوجب كون الحاصل له تزويجا علي
 عبد وحكمه ما قلنا ان في الاسرار ان ابا يوسف ومحمد اعتبر
 المعني وابو حنيفة اعتبر الصورة والامر ان الذات الواحدة
 تلحق بجنسين اذا اختلفت صورة ومعني والذاتان قد يلحقان
 بجنس واحد ان اتفقا صورة ومعني فلا ينسب غير ان الي واحد
 الا بائنا الصورة والمعني ولا الواحد الي العنبرين الا باختلاف الصورة
 والمعني وكلامنا في ذات واحدة لان الوصفين اللذين اختلفتا
 فيهما يتعاقبان علي ذات واحدة علي ما بينا وينسب الواحد الي
 غير عشرين فمختلفين الا باختلاف الصورة والمعني والربو جسد
 اختلفا في الصورة ان في قوله في فتح القدير ان اللابق الخ ممنوع لان
 ابا يوسف مالم ياتي الاشارة بالكيفية وانما الغاها من وجه دون وجه
 كما ذكره الزيلعي والدليل عليه ما في الاسرار انه في العبد المطلق
 اذا اتى به عليهما تجبر علي القول كما لو اتاها بالقيمة وفي هذه
 المسئلة لو اتاها بعبد وسط لا تجبر عند ابي يوسف ان ياتي في
 البدائع ما يقتضي ان هذه التسمية لا تكون من قبيل المجاز فانه
 قال وحقبة الفقه لا يحنيفة ان هذا احرم من عبد او تسمية
 الحر عبد اباطل لانه كذب فالتحقت التسمية بالعدم وبقيت الاشارة
 والمشا واليه لا يصلح مهورا ان في وذكر في فتح القدير من البيوع ان
 الحبس عند الفقه ليس الا القول علي كثيرين لا يتعاون الغرض منها
 فاحتملنا فالحسنات ما يتفاوت منها فاحتملنا من غير اعتبار بلذ ان في
 وقال في باب الرقي ان اختلفا في الحبس يعترف باختلاف الاسماء والفصوص
 بالخطبة جنس والشعير جنس اخر واما اعتزله علي ما في بعض
 الشروح فغيره نظرا لان في بحث الخاص فانهم جعلوا النساء من قبيل
 خصوص الجنس لانه متولون علي كثيرين مختلفين بالاحكام كالذكر
 والاني وجعلوا رجلا من قبيل خصوص النوع وانه القول علي كثيرين
 متفقين في الاحكام وورد عليه الحر والعبد والعاقلة والجنون فانهم
 داخلون تحت رجل واحكامهم مختلفة فاما بوابان اختلفا احكامهما
 بالاصالة فقوله ان الحر والعبد جنس واحد معناه انهما داخلان تحت
 مسمى واحد وهو رجل وكذا الخمر داخلان تحت ما العصير وفرجل
 بالنسبة الي الحر والعبد جنس لهما وان كان نوعا لاشياء والحر مثلا
 نوع بالنسبة الي زيد وعمر ومثلا وقول ابي يوسف ان الحر والعبد
 جنسان ليس معناه الجنس المصطلح عليه وانما ابو يوسف نظر الي ان

لفظ حرمته اشخاص هي زيد وعمر وبكر وغيرهما ولفظ عبد كذلك
 فحملهما جنسين لهذا الاعتبار فالحاصل ان ابا حنيفة حكم بائنا
 الجنس فيهما نظرا الي دخولهما تحت مسمى واحد وهو رجل وابو يوسف حكم
 بالاختلاف نظرا الي كلامهما مقول علي اشخاص كثيرة فلم يربط
 والجنسين المصطلح عليه لانهم لو اذوه لم يصح كلامهم لان كلاما من الحر
 والعبد ليس جنسا وانما هو نوع النوع وهو رجل واما قوله ان اللابق
 علي قول ابي يوسف الخ فهو ما نقله القذوري عن ابي يوسف كما ذكره
 في الذخيرة فبحثه موافق لاحدي الروايتين عنه اما علي رواية الاصل
 فاحاط به عنه الزيلعي بقوله وانما يجب قيمة عبد وسط لا اعتبار به
 الاشارة من وجه ان في قيد المص يكون المشا واليه حراما لو كان
 تزويجا علي هذا العبد فاذا هو مديرا ومكانت او ام ولد والمراة تعلم
 بحال العبد ولم تعلم بان لها قيمة العبد كذا في الخاتمة مع ان المشا واليه
 لا يصلح مهورا لكن لما لم يخرج عن المالية بالكيفية وصحة التسمية واعتبر
 المسمى وفيها ايضا لو سمي خلا واشار الي طلاقها مثل الدون من الخلو وكانه
 لما ذكرناه والطلا المثلث كما في المغرب وقيد يكون المسمى حلالا
 والمشا واليه حراما اذ لو كان علي عكسه كما اذا تزويجا علي هذا الحر
 فاذا هو عبد فان لها العبرة المشا واليه في الاصح كما في الجمع والخاتمة
 والبدائع لانه عند اتحاد الجنس العبرة للمشا واليه وهو مال متقوم
 ومحمد اوجب مهر المثل لانه صار كالمأزلة بالتسمية وقد يكون المشا
 اليه حراما لانها لو كانت حلالين وهما مختلفان كما اذا تزويجا علي هذا الدون
 من الخلو فاذا هو زيت قال في الذخيرة وان لها مثل ذلك الدون حلالا لانها
 اموال عتاق ما تقدم ولو تزويجا علي هذا العبد فاذا هي حارية او علي هذا
 الثوب المربي فاذا هو فوقه فان عليه عبد بقيمة الحارية وثوبا مروبيا
 بقيمة الثوب لما ذكرناه ان في الخاتمة اذ كانا حلالين فلها مهر
 المثل ذلك المسمى وهو يقتضي وجوب عبد وسط او قيمته ولا ينظر
 الي قيمة الحارية فصا والحاصل ان المسئلة رابعة لانها اما ان يكون
 حرامين او حلالين او احدهما حراما والاخر حلالا فيجب مهر المثل فما
 اذا كانا حرامين مذكورة في الخاتمة ايضا وفيها ايضا لو تزويجا علي هذا
 الزرق السمن فاذا الاشئ فيه كان لها مثل ذلك الزرق سمن ان كان يساوي
 عشرة وان تزويجا علي ما في الزرق من السمن فاذا الاشئ فيه كان لها
 مهر المثل وكذا لو كان في الزرق شئ اخر خلا للجنس ولو قال تزويجتك علي
 الشاة التي هي في هذا البيت فاذا في البيت حنزيلا وليس فيه شئ كان لها
 شاة وسط وينظر للاشارة ان في وكان ملا الفرق بين الزرق ان في المسئلة

الاولي لم يجعل المسمى ما فيه وانما جعله قد رما الطرف المشار اليه وفي
الثانية جعل المسمى السمين الذي هو فيه وليس هو فيه شي فصار
كانه لم يسم شيا فوجب المثل وانما مسيلة الشاة التي في هذا البيت فليست
من قبيل ما اجمع فيه الاشارة والتسمية وانما حاصلها انه سمي شاة هـ
وقصرها بوصف وهو كونها في بيت خاص فاذا لم توجد في البيت بطل
الوصف وبقي الموصوف وهو يطلق الشاة فوجب شاة وسطا او يقول
اجتمع الاشارة والتسمية والحسن مختلف لتبدل الصورة والمعنى
فيتعلق العقد بالمسمى وهو مال وفي الدراج لو تزوجها علي هذا الدون
الخمر وقيمة الطرف عشرة دراهم فصاعد افقيه روايات عن محمد في
رواية لها الدون لا غير لان المسمى شيان الخمر والطرف فبلغوا تسمية
الخمر وبقي الطرف كما لو تزوجها علي نقل وصدر فلها الخمر لا غير وفي رواية
لها مهر المثل لان الطرف لا يقصد بالعقد عادة فاذا بطلت في المقصود
بطلت في التمتع انزوي وانما لم يوجب مهر المثل عينا الي ان المشار
اليه لو كان حرا حرييا فاستغرق ومثله هذا الزوج فانه لا يلزم تسليمه
ونقل في الاسرار انه متفق عليه وكذلك الخمر بعينها لو تخللت لم يجب
تسليمها وانما عليه تسليم مثلهما خلا في قولهما لان المشار اليه لم يكن مالا
حين سمي ففسدت التسمية في حق ما ليس بمال فلا يستحق تسليمه
بالتسمية تبعاً لوصفه انزوي قوله واذا مهر عديين واحدهما حرة
فهرها العبد يعني عند اي حنيفة اذا ساوت عشرة دراهم والاكل
لها العشرة لانه مسمي ووجوب المسمى وان قل ببيع وجوب مهر المثل
وقال ابو يوسف لها العبد وقيمة الحرة لو كان عبدا لانه اطعمها سلامة
العديين وعجز عن تسليم احدهما فوجب قيمة وقال محمد وهو رواية
عنا اي حنيفة لها العبد الباقي وتاخر وقتا مهر مثلها ان كان مهر مثلها
اكثر من العبد لانها لو كانتا حريين يجب تمام مهر المثل عنده فاذا كانت
احدهما عديا يجب العبد وقام مهر المثل والاختلاف هنا فرع علي قولهم
السابق والفرق لاي حنيفة بين هذا وبين ما اذا سمي لها مهر او شرط
معه منقعة ولم يوف حيث يجب مهر المثل ايها المارصيت بالمسمى علي
نقد بر حصول المنقعة فعند عدم الوفاء بها لم تكن راضية بالمسمى
اصلا واما هنا فقد رصيت بكل واحد من العديين ثم لا يظهر احدهما فمطلوب
يجب مهر المثل لان وجوب المسمى في احدهما لو وجود رضاها فيه منع
ذلك كذا في غاية البيان وقد يقال انها ارضا رصيت بكل واحد علي انه بعض
المهر لانه فاذا ظهر انه كل المهر لم تكن راضية به فبقي وجوب مهر المثل
وقد يجاب عنه كما في الفسخ بانها هنا مقصورة في الخص من حال المسمى

فانه يعلم بالتحقق بخلاف ذلك المتسايل لان عدم الاخراج وطلاق الصرة
انما يعلم بعد ذلك فكانت هنا ملتزمة للصبر ومعا واداد المصنف
بالعبد بين السبيين الحلالين واداد بالحرات يكون احدهما حرا
قد خلف فيه ما اذا تزوجها علي هذا العبد وهذا البيت فاذا العبد حرا
ما لو استحق احدهما فلها الباقي وقيمة المستحق ولو استحقهما جميعا
فلها قيمتهما وهذا بالاجماع كذا في شرح الطحاوي بخلاف ما اذا استحق
نصف الدار المهورة فان لها الخيارات ثلث اخذت الباقي ونصف
القيمة وان ثلث اخذت كل القيمة فاذا اطلقها قبل الدخول بها فليس
لها النصف الباقي ولو تزوج امرأة علي ايها عتق فان استحق الاب ثم
ملكه الزوج قبل الفضا بالقيمة لها لم يكن لها الا الاب ولو ملكه الزوج بعد
الفضا بالقيمة لها فليس لها ان تاخذ الاب لبطلان حقها من العبد الي
القيمة بالفضا واذا ملكه الزوج في الفصل الاول لا تملك المرأة الا بالفضا
او بتسليم الزوج اليها ويجوز تصرف الزوج قبل الفضا للمرأة او بتسليم
اليها كذا في الطهيرية والمحيط لو تزوجها علي هذا الاثواب العشرة فاذا
هي احدهما حرة او عتقها بعطرها عشرة منها ايها شا وقال ابو حنيفة
ان كان مهر مثلها مثل اجود العشرة او زيادة فلها اجود العشرة وهو
الاصح وعليه الفتوي ولو وجدت الثياب عشرة قال محمد لها عشرة
وعنا مهر مثلها ان كان اكثر من قيمة التسعة وقال ابو حنيفة لها
التسعة لا غير وهو بمنزلة ما لو تزوج امرأة علي هذين العديين
فاذا احدهما حرا ولو تزوجها علي هذه الاثواب العشرة الهروية
فاذا هي تسعة فلها تسعة وثوب اخر هروي وسطا بالاجماع والفرق
ان في الاولي ذكر الثياب مطلقة والثوب المطلق مما لا يجب لامهره الم يكن
مشتا اليه والثوب العاشر لم يكن مشتا اليه فلا يجب وفي الثانية
ذكر الثياب موصوفة بكونها هروية والثوب الهروي يصلح مهر
وان لم يكن معينا انزوي وقد بسطه في فتح القدر بقوله وفي النكاح
الفاسد انما يجب مهر المثل بالوطي لان المهر فيه لا يجب بمجرد العقد
لفسادده وانما يجب باستيفاء منافع البضع وكذا بعد الخلوة لان الخلوة
فيه لا يثبت بها النكاح وفي غير صحبة كالخلوة بالحايض فلا تقام مقام
الوطي وهذا معني قول المشايخ الخلوة الصحيحة في النكاح الفاسد
كالخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح كذا في الجوهرة وفي مسامحة
لفساد الخلوة والمراد بالنكاح الفاسد النكاح الذي لم يتجمع شرائطه
كنزوح الاختين معا والنكاح بغير شهود ونكاح الاخت في عدة الاخت
ونكاح المعتدة والخامسة في عدة الرابعة والامه علي الحرة ويجب علي

الفاضي التفریق بینہما کیدا بلزمار کتاب المحظور اعترار بصورة العقد
کما فی غایة التیات و ذکر فی محیط من باب النکاح کافد ولون تزوج ذی
مسلمة فرق بینہما لانه وقع فاسد الترتی فظاہره انہما لا یجدان وان
النسب یتثبت فیہ والعردہ ان دخل بها وانما وجب المهر فی الفاسد بالوطی
عمل لا یجوز یت السنن ایما امراة نکحت بغير اذن ولها فنکاحها باطل ثلاث
مرات فان دخل بها فلها المهر بما استقبل من فرجها فصا راصلا للمهر
فی کل نکاح فاسد بعد حملنا له علی الصغیرة والامة کما قد مناه و فی
الظہیریة باع جاریة بیعا فاسدا وقبضها المشتري ثم تزوجها البایع
لم یجوز تزوی ولو وطیها الظاہر ان لامهر علیہ فان المشتري لو وطی جاریة
المبیعة فاسد ایجب المهر علیہ فی اصح الروایتین کما فی الظہیریة وأشار
بمهر المثل ای ان المسمی فیہ لیس بمعتبر من کل وجه ولذا قال فی الظہیریة
ولو تزوج امرأة علی غادم بغيرها نکاحا فاسدا ودفع الخادم اليها
فاغتربها فقبل الدخول فالعتق باطل وان اعتقها بعد الدخول فالعتق
باطل مطلقا وهو الظاهر لانه بالدفع تعین لمهر المثل فی المدفوع وحکم
الدخول فی النکاح الموقوف كالدخول فی الفاسد فتسقط الخدو یتثبت
النسب ویجب الاقل من المسمی ومن مهر المثل وما فی الاختیار من
کتاب العدة انه لا یجب العدة فی النکاح الموقوف قبل الاجارة لان
النسب لا یتثبت فیہ غیر صحیح لاذکرناه و ذکرہ الشی الزبلی فی شرح
قوله و یتثبت النسب والعدة وافاد الم باطلا فانه لا یجب بالاجماع
فیہ ولو تکرره المهر واحد ولا یتکرر المهر یتکرر المهر بالوطی والاصل
فیہ ان الوطی مبی قصص عقیب شہمة الملك مراد لم یجب الامهر واحد
لان الوطی الثاني صادق ملکه كالوطی فی الفاسد وكما لو وطی جاریة
ابنه او مکاتبه او ووطی منکوحته ثم بان انه حلف بطلاقها او ووطی
جاریة ثم استخف ومبی قصص الوطی عقیب شہمة الاستنباه مراد
فانه یجب بکل ووطی مهر علی حدة لان کل ووطی صادق ملک الغیر کووطی
الابن جاریة ابیه او امه او جاریة امراة مراد وقد ادعی الشہمة
فعلیه بکل ووطی مهر ومنه ووطی جاریة المشتركة مراد فعلیه فی کل ووطی
نصف مهر ولو ووطی مکاتبه بینه و بین غیره فعلیه فی نصفه نصف
مهر واحد وعلیه فی نصف شریکة بکل ووطی نصف مهر و ذکر کله
للمکاتبة الکلی فی الظہیریة و فی الخلاصة لو ووطی المعتدة عن طلاق
ثلاث وادعی الشہمة یلزمه مهر واحد وعلیه فی نصف شریکة
امر علی ووطی مهر قبل ان کانت الطلقات الثلاث جملة فظن انقام تقع
فهو ظن فی موضعه فیلزمه بکل ووطی مهر انقی واطلقه فشمع البالغ

والصبي

والصبي لكن في الظهیریة والمحیط عن محمد صبی جامع امراة
بشہمة نکاح فلا مهر علیہ قال فی المحیط لان الولی لا یملک النکاح الفاسد
فی حقه والا الاذن له فیہ فسقط اعتبار قوله فصا ركانه ووطی فی
حق نفسه من غیر شہمة عقد ونجب العدة علیہ لان فعلها جائز
فی حق نفسها و ذکر قبله لو جامع محنوت او صبی امراة نائمة ان
کانت ثیبا فلا مهر علیہ وان کانت بکرا واقتضیها فعولیه المهر انقی
وینبغی ان یلزمه المهر فی الحال لیس حیث کانت نائمة لانه موافق
بالفعال ولا یستقط حقها الا بالتمکین ولم یوجب واردا بالوطی
الجماع فی الفذل لانه لو وطیها فی الدبر فی النکاح الفاسد لا یلزمه مهر
لانه لیس بمحل السبل کما فی الخلاصة والغنیة فلا یجب بالنسب
والنقیل بشہوة شی بالاولی کما صرحوا به ابصر وافاد النقیل بالوطی
ان النکاح الفاسد لا حکم له قبل الدخول حیث لو تزوج امراة نکاحا
فاسدا بان من امها بشہوة فتزوجها ثم ترکها له ان یتزوج الامر
کذا فی الخلاصة واذا ادعی فساده وهو صحته فالقول له وعلى
عکسہ فرق بینہما وعلیه العدة ولها نصف المهر ان لم یدخل والکل
اذا دخل کذا فی الخانیة وینبغی ان یستثنی منه ما ذکرہ الحاکم الشہید
فی الکافی من انه لو ادعی اخذها ان النکاح کان فی صغره فالقول
قوله ولا نکاح بینہما ولا مهر لهما ان لم یکن دخل بها قبل الادراک و فی
فتح القدیر لا یصیر محصنا بهذا الدخول واجتعت الامة انه لا یكون
محصنا فی العقد الصحیح الا بالدخول و فی الخلاصة النصف فاست
الفاسدة عشرة النکاح الفاسد وقد علمت حکمہ الثاني البیع الفاسد
مضمون فیہ البیع بالقیمة الثالث الاجارة الفاسدة والرابع
اجر المثل والعین امانة فی بد المستأجر الرابع الرهن الفاسد وهو
رهن المشاع وللمأه نقتضه ولو هلك فی بد المرتهن هلك امانة
عند الکرخی و فی الجامع الکبیر ما یدل علی انه کالرهن الجائر الخامس
الصلح الفاسد لکن نقضه السادس القرض الفاسد وهو بالحيوان
او ما کان متقاوت او مع هذا الواستقرض و باع مع البیع السابع الهبة
الفاسدة وانها مضمونة بالقيمة يوم القبض ولا تقبل الملك الثامن
من المضاربة الفاسدة والمال امانة فی بد المضارب التاسع الكتابة
الفاسدة والرابع فیها الاكثر من المسمی ومن القيمة والعاشر
المنازعة الفاسدة والرابع فیها الاكثر من المسمی ومن القيمة
لصاحب البذر وعلیه مثل اجر العامل ان کانت الارض للرب البذر
ویطیب له وان کان البذر من العامل فعليه اجر مثل الارض والخارج

له ان ينفق قواسته ولم يزد على المسمى اي ولم يزد مهر المثل على المسمى لانها لم
تشم الزيادة فكانت راضية للحط مسقطه عنها في الزيادة التي تامة
لاجل ان النسبة صحيحة من وجه لان الحق انها فاسدة من كل وجه
لوقوعها في عقد فاسد ولهذا لو كان مهر المثل اقل من المسمى وجب مهر
المثل فقط وفي الظهيرية ولو زوج احد الوليين امنه ودخل بها الزوج
فلا خسران نقض فان نقض فله النصف مهر المثل وللزوج الاقل من نصف
مهر المثل ومن نصف المسمى ان ينفق فعلى هذا يعطى هذا العقد حكم
الفاسد بالنسبة الى الزوج وحكم الغم بالنسبة الى غيره الى ان
المسمى معلوم ولذا لا يزداد عليه فلو كان مجهولا المسمى وجب المثل بالغ
ما بلغ اتفاقا كما اذا لم يكن فيه نسبة اصلا وظاهر كلامهم ان مهر المثل
لو كان اقل من العشرة فليس لها الا مهر المثل بخلاف النكاح الصحيح اذ
وجب فيه مهر المثل فانه لا ينقص عن عشرة وفي الثانية لو تزوج
محرمة لاحد عليه في قول اي حنيفة وعليه مهر مثلها بالغ ما بلغ
ان ينفق فان كان النكاح باطلا فظاهرا وان كان فاسدا اوفي مستثناة
وقد نقل الاختلاف في جامع النصوليين فقبل باطل عمره وسقوط
الحول لشبهة الاشتباه وقبل فاسد وسقوط لشبهة العقد ان ينفق
ولم يذكر للاختلاف ثمة قوله ويثبت النسب اي نسب الولود في
النكاح الفاسد لان النسب يثبت في اثباته احيا للولد فيترتب
وبعبر مدة النسب وهي ستة اشهر من وقت الدخول عند محمد
وعليه الفتوى لان النكاح الفاسد ليس بداع البه والافاهرة باعتباره
كذا في الهداية وعند اي حنيفة واي يوسف ابتداء المدة من وقت
العقد قياسا على الصحيح والمشايخ اختلفوا بقوله محمد بعد قولهما
لعدم صحة القياس المذكور وفائدة الخلاف يظهر فيما اذا انت بولد
لستة اشهر من وقت العقد ولا قل من زمان وقت الدخول فانه
لا يثبت نسبه على المعنى به فتقد يرد مدة النسب بالمدة المذكورة
انما هو للاختلاف عن الاقل لا عن ما زاد على اكثر مدة الحمل لانها لو كانت
بالولد لاكثر من سنتين من وقت العقد او الدخول ولم يقدرها فانه
يثبت نسبه اتفاقا وبهذا اندفع ما في التبيين من انه لا يمكن اعتبار
وقت العقد او الدخول انما هو لنقل الاقل فقط وان دفع ما في الغاية
من قياس النسب على العدة وان الاحوط ان يكون ابتداء مدة
النسب من وقت التفريق كالعدة لما علمت من المسئلة الترتيب
فيها النسب قبل التفريق فكيف يعتبر به وان دفع به ما في فتح القدير
من انه يعتبر ابتداءها من وقت التفريق اذا وقعت فرقة ومالم

ينع في وقت النكاح او الدخول على الخلاق لانه يرد عليه ما اذا انت به بعد
التفريق لاكثر من ستة اشهر من وقت العقد او الدخول ولا قل منها
من وقت التفريق فانه يثبت نسبه ومقتضا ما في الفتح خلافة والربيل
ما حققناه ايهم جعلوا مدة النسب ستة اشهر في النكاح الصحيح من
وقت العقد ايض وليس هو قطعا الا للاختلاف عن الاقل لا عن الاكثر فكذلك
هنا والله سبحانه اعلم بقوله والعدة اي وثبتت العدة فيه وجوبا
بعد الوطى في النكاح الفاسد لا الخلو كما في التنية الحاق للشبهة بالحقيقة
في موضع الاحتياط ولو اختلفا في الدخول فالقول له فلا يثبت شيء
من هذه الاحكام كما في الذخيرة ولم يبين المماثل اوها للاختلاف فيه
والصحيح انه من وقت التفريق لان اخر الوطيات لانها يجب باعتبار
شبهة النكاح ورفعها بالتفريق كالطلاق في النكاح الصحيح ولا احرار
عليها في هذه العدة ولا نفقة لها فيها لان وجوبها باعتبار الملك
الثابت بالنكاح وهو منتف هنا والمراد بالعدة هنا عدة الطلاق واما
عدة الوفاة فلا يجب عليها من النكاح الفاسد ولو كانت هذه المرأة الوطوة
اختلف امره حرمت عليه امراته الى انقضاء عدتها كما في فتح القدير
وظاهر كلامهم ان ابتداءها من وقت التفريق ودبانه وفي فتح القدير
ويجب ان يكون هذا في الفضا اما فيما بينهما وبين الله تعالى اذا علمت انها
حاصنت بعد اخر ووطى ثلاثا ينبغي ان يحل ان ينفق ويحلها فيما اذ افرق بينهما
اما اذا حاصنت ثلاثا عيضا من اخر الوطيات ولم يقدرها فليس لها
التزوج اتفاقا كما اشار اليه في غاية البيان وظاهر الذي يلى بوجه خلافه
والتفريق في النكاح الفاسد اما بتفريق القاضي او بتاركة الزوج ولا يحقق
الطلاق في النكاح الفاسد بل هو متاركة فيه ولا يحقق للمتاركة الا
بالقول ان كانت من خوفها كقوله تاركك او تاركتها او غلبت سبيلك
او غلبت سبيلها او غلبتها واما غير المدخول بها فيحقق المتاركة بالقول
وبالتارك عند بعضهم وهو تركها على قصد ان لا يعود اليها وعند البعض
لا تكون المتاركة الا بالقول فيما حقي لو تركها ومضى على عدتها لم تكن
لم يكن لها ان تتزوج باخروا نكاحا ان كان محض رفا فومتاركة والا
فلا كانا بالوكيل الوكالة واما علم غير المتاركة بالمتاركة فنقل في الفتية
قولين صحيحين الاول ان شرط الصحة المتاركة هو الصحيح حتى لو لم
يعلمها لا ينفق عدتها ثانيا ان علم المرأة في المتاركة ليس بشرط
في الاصح كما في الصحيح انتهى وينبغي ترجيح الثاني ولهذا اقتصر عليه
الربيل في الزوج لكن في الفتية ان لكل واحد منهما ان يستبد بنفسه
قبل الدخول بالاجماع وبعد الدخول بخلاف فيه وفي الذخيرة

ولكل واحد من الزوجين فسخ هذا النكاح بغير محض من صاحبه عند
بعض المشايخ وعند بعضهم ان لم يدخل بها فكذلك وان دخل بها فليس
لواحد منهما حق الفسخ الا بحضور من صاحب النكاح وهذا في الخلاصة
وهذا يدل على ان للمرأة فسخه بحضرة الزوج اتفاقا ولا شك ان الفسخ
مشاركة الا ان يفرق بينهما وهو بعيد والله سبحانه اعلم قوله ومن
احكام العقد الفاسد انه لا يجب نوطها قبل التزويج للشبهة ويجوز
اذا وطئها بعد التزويج كذا في البدائع وغيره فظاهره انه لا فرق فيه
بين ان يكون في العدة او في ولم ادعيه صديقا قوله ومهر مثلها
يعتبر نفقوها ايها ان استويا سنا وجمالا وما لا ولد او عصبا وعقلا
ودينا وبكارة بيان لشيين احدهما ان الاعتبار نفقوها لاب في مهر
المثل لقول بن مسعود رضي الله عنه لها مهر مثل شاربها وهن
اقارب الاب ولان الانسان من جنس قوم ابية وفتحة الشيء ايها
تعرف بالنظر في قيمة جنسه ولا يعتبر بامرأها وبخالها اذ لم يكونا من
قبيلتها لما بينا ثانيا انه لا بد من الاستواء في الاوصاف المذكورة لان
المهر يختلف باختلاف هذه الاوصاف وكذلك يختلف باختلاف الدار
والعصر والزمان وقد ذكر المصنف ثمانية اشياء اراد بالسن الصغر والكبر
واطلاق في اعتبار الجمال والماله وقيل لا يعتبر الجمال في بيت الحسب
والشرف وانما يعتبر ذلك في اوساط الناس اذ الرغبة فيهن للجمال
مختلف بين الشرف وفي فتح القدير وهذا اجيب ان في الظاهر
اعتباره مطلقا واراد بالدين التقوي كما ذكره العيني وزاد في
التبيين على هذه الثمانية اربعة وهي العلم والادب وكمال الخلق
وان لا يكون لها ولد وزاد المشايخ بانه يعتبر حال الزوج ايم وفسره
في فتح القدير بان يكون زوج هذه كزوج امثالها من شبابها
في الحال والحسب وعدمها ايم وينبغي ان لا يختص بهذين الشيين
لان الجمال والبلد والعصر والعقل والنسب والسن مدخلات في
جهة الزوج ايم فينبغي اعتبارها في حقه ايم لان الشاب يتزوج
بارخص من الشيخ وكذا التقى بارخص من الفاسق واشار بقوله
مالا الي ان الكلام انما هو في الجدة ولذا قال في شرح الطحاوي والمختار
مهر مثل ما ذكر حكم كل نكاح صحيح لا شتم فيه اصلا او سمى فيه
ما هو مجهول او مالا يجلس شرعا فان منا نقاصيله وحكم كل نكاح فاسد
بعد الوطى سمى فيه مهر المثل المذكور هنا لما في الخلاصة بعد
ذكر الواضع التي يجب فيها المهر بالوطى في بعض المواضع ما قال
الشيخ نجم الدين سالت القاضي الامام الاسيحي عن ذلك بالتقوي

فكتب هو العقد انه ينظر بكم يستأجر للزنا لو كان حلالا لا يجب ذلك القدر
وكذا نقل عن مشايخنا في شرب الاصل للامام السرخسي ان في وطئها
انه لا فرق فيه بين الحرة والامة وبخاله ما في المحيط لوزن اليه غير
امراته فوطئها الزمة مهر مثلها ان في الا ان يجعل على العقد المذكور في
الخلاصة توفيقا ولم ادحكم ما اذا ساءت المرأة امراتين من اقارب
ايها في جميعها الاوصاف المعيرة مع اختلاف مهرها فله وكثرة هل
يعتبر بالمهر الاقل والاكثر وينبغي ان يكون ان كل مهر اعتبره القاضي
وحكم به فانه يصح لقلة المتفاوت وفي الخلاصة يعتبر باخوانها
وعما زنا وبناتها فان لم يكن لهن اخن ولا عمة فبنت الاخن لاب
وامرؤ بنت العم وامرؤ بنت العم ان في وطئها ان بنت الاخن وبنت
العم موخران عما ذكره فيتنوع علما انه اكان لها اخن وبنت عم
فان ساءت في الاوصاف المذكورة انه لا يعتبر ببنت العم مع وجود
الاخن وظاهر كل مهر خلافة وفي الخلاصة يشترط ان يكون الخير
بمهر المثل رجلين او رجلا وامراتين ويشترط لفظه يشترط ان يكون
الخير بمهر المثل الشهادته فان لم يوجد علي ذلك شهود عدول
فالقول قول الزوج مع يمينه ان في وطئها انه لا يصح النكاح بمهر
المثل بدون الشهادة والاقراء من الزوج وبخاله ما في المحيط قال
فان فرض القاضي او الزوج بعد العقد حازلانه يجري ذلك وبخاله
ما في المحيط قال فان فرض القاضي او الزوج بعد العقد حازلانه
يجري ذلك التقدير واجب بالعتد من مهر المثل زاد او نقص لان
الزيادة على الواجب صحيحة والخط عنه جائز ان في وفي الزخيرة
ان الاعتبار لهذه الاوصاف وقت التزوج وفي الصيرفة مات في
عربة وخلف زوجتين عربيتين تزويجها المهر ولا يبينه لها ما لم
يذكر مهر مثلها وليس لها اخوات في العربة قال يحكم بكم ينكح
مثلهن قيل له يختلف بالبلدان قال ان وجد في بلد ما شاك
والا فلا يعطى لها شيء قوله فان لم يوجد من الايجاب سابل
المسبلتين احدهما اذ لم يكن لها من قوم ايها الثانية اذا كان لها
اقارب منهم تكن لم يوجد فيهم من يماثلها في الاوصاف المذكورة كلها
او بعضها وفي كل مرما يعتبر بمهر مثلها با حبيبة موصوفة بذلك
وفي الخلاصة فان لم تكن مثلها في فدا شرا ينظر في قبيلة اخري
مثلها اي مثل قبيلة ايها كذا ففسر الصميري مثلها في فتح القدير
والاولي ان يرجع الى المرأة ليكون موافقا لما في المختصر من الاعتبار
بالاجنبات فان في فتح القدير وجب حملها علي ما اذا كان لها

اقارب والا امننت الفضا عهر المثل انتهى وقد قد منا ان الفضا بغير
المثل لم يخص في النظر الى من يماثلها من النساء بل لو فرض لها القاضي
شيا من غير ذلك صح كما في المحيط فالمرء من انه لا يعتبر بالاجنيان
صح مطلقا وبفرض التناهي لها المهر فلم يلزم منه امتناع الفضا
به لئلا يجري على عمومته قوله وصح عثمان الولي المهر لانه يترع
الولي لانه من اهل الالتزام وقد اضاف الى ما يقبله فيصح والرد
انه في الصحة اما في مرض الموت فلا لانه يترع لو ارثته في مرض
موته وكذلك كل دين ضمنه عن وارثته او لو ارثته كما في الذخيرة
واما اذا لم يكن وارثا له فالضمان في مرض الموت من الثلث كما
صرحوا به في ضمان الاجنبي واطلق في الولي فشمل ولي المرأة وولي
الزوج استجاب الصغيرين والكثيرين اما ولي الزوج الكبير
فموجب عنه كالاجنبي ولا ية عليه ولا ية استجاب وحكم ضمان
مهره لحكم ضمان الاجنبي لهرفان ضمن عنه بانه رجع والا فلا
كما في فتح القدير واما اذا كان صغيرا بان زوج ابنه وضمن للمرأة
مهرها ولان الولي سعي ومعه رقبته وليس لها شر بخلاف ما اذا
اشترى له شيا ثم ضمن عند الثمن للبائع حيث لا يصح ضمانه
لانه اصل رقبته فيلزمه الثمن ضمن اول ضمن ولا بد في صحته من
قول المرأة كما في الذخيرة كغيره من الكفالات والمجانين كالصبيان
في ذلك كذا في الخاتمة واستفيد من صحة الضمان ان لها مطالبة
الولي ومطالبة الزوج اذا بلغ لا قبله لانه ليس من اهله وانه
لو ادى الاب من مال نفسه فانه لا رجوع له على الصغير لان
الكفيل لا رجوع له الا بالامر ولم يوجد ذلك لكن ذكر في الذخيرة
انه ان شرط الرجوع في اصل الضمان فله الرجوع كانه كالاذن
من البالغ في الكفالة وفي فتاوى الولي والرجوع له الا اذا شهد
عند الادائه ادي ليرجع وان لم يشهد عند الضمان انتهى
والخاص لان الاشهاد عند الضمان او الاذنين الرجوع وفي
غاية البيان لو ادى الاب من مال نفسه فالقباس ان يرجع
لان غير الاب لو ضمن باذن الاب وادي يرجع في مال الصغير فكذا
الاب لان قيام ولاية الاب عليه في الصغير بمنزلة امره بعد
البلوغ وفي الاستحسان لا رجوع له لان الاب يتحملون المهور
عن ابائهم عادة ولا يطمعون في الرجوع والثابت بالعرف
كالثابت بالنص الا اذا شرط الرجوع في اصل الضمان في يرجع لان
الصريح يفرق الدلالة اعني دلالة العرف بخلاف الوصي اذا ادى

المهر عن الصغير بحكم الضمان يرجع لان التبع من الوصي لا يوجد
عادة فصا ركبانية الا وليا غير الاب والخاص لان عدم الرجوع
مخصوص بالاب واستفيد من صحة الضمان ايض ان الاب لو مات
قبل الاذنين المرأة الاستيفاء من تركه الاب لان الكفالة بالمال لا تبطل
بموت الكفيل واذا استوفيت قال في المبسوط رجع ساير الورثة بذلك
في صحة نصيب الابن او عليه ان كان قبض نصيبه ولم يكن رقبته
خلافه وذكر الولي والحي ان ابا يوسف قال ان الاب متبرع ولا يرجع
هو ولا وارثه بعد موته على الابن بشي وحكم الاستيفاء في مرض
الموت كالاستيفاء بعد الموت من ان الورثة يرجعون عليه كما في
غاية البيان واستفيد من القول بصحة الضمان ايض انه لو لم يضمن
الاب مهر ابنه الصغير لا يطالب به ولو كان عاقدا لانه لو لم يضمن
ضمان لم يكن للضمان فائدة ولما في المعراج لو زوج ابنه الصغير
لا يثبت المهر في ذمة الاب بل يثبت في ذمة الابن عندنا سواء كان
موسرا ومعترا وذكره في المنظومة وشرعها معللا بان النكاح هو
لا ينفك عن لزوم المال انما ينفك عن ايها المهر في الحال فلم يكن من
ضرورة الا فدام على تزويجه ضمان المهر عنه وهذا هو المعلوم
عليه كما في فتح القدير وبه اندفع ما في شرح الطحاوي من ان
المرأة مطالبة اب الصغير بمهرها ضمن اول ضمن انتهى وجوابه
ان كلام شارح الطحاوي ثم بعد اسطر ذكر ما ذكرناه عنه من
عدم لزوم المهر على الاب بلا ضمان لكن فنده بالابن الفقير فتعجب
ان يكون الاول في الابن العتي وبه اندفع ما في فتح القدير وفي
الذخيرة اذا اشترى لابنه الصغير شيا اخر سوى الطعام والكسوة
ونقد الثمن من مال نفسه فانه على الصغير بذلك وان لم يشترط
الرجوع لانه لا عرف ان الاب يتحملون الثمن عن الابن انتهى وفي
الخلاصة لو كبر الابن ثم ادى الاب ان اشهد يرجع وان لم يشهد
لا ولو كان على الاب دين للصغير فادي مهر امرائه ولم يشهد
ثم قال بعد ذلك انما اذيت مهره عن دينه الذي على مده انتهى
وفي النزاهة اذا اعطى الاب ارضا في مهر امرائه ثم مات الاب قبل
قبض المرأة لا يكون الارض لها لانها هبة من الاب لم تتم بالتسليم
فان ضمن المهر وادي الارض عنه ثم مات قبل التسليم كانت
الارض للمرأة لانه بيع فلا يبطل بالموت واما ضمان ذلك ولي المرأة
المهر عن زوجها فلا يحلوا اما ان تكون كبيرة او صغيرة فان كانت
كبيرة فظاهر لانه كالاجنبي ضمن لها المهر ويثبت لها الخياران

شأت طالبتة وان شأت طالت زوجها ان كان كبيراً وهي اهل المطالبة
ويرجع لولي بعد الادعاء الزوج ضمن بامر سوا كانت الكبيرة
عاقلة او مجنونة واما اذا كانت صغيرة زوجها الاب وضمن مهرها
فانما صح صغير ومخير لا ترجع الحقوف اليه وانما ملك قبض مهر الصغير
بحكم الابوة لانه اصيل فيه حتى ترجع الحقوف عليه ويصح ابراده
من الثمن عندهما خلافاً لابي يوسف لكنه يضمنه ككوكب ثورديه
بالا بر ويملك قبض الثمن بعد بلوغه فلو صح الضمان لصار ضماناً
لنفسه وبهذا علم ان قوله ويطالب زوجها او وليها مخصوص بما
اذا كان الضامن لكان اولى ليشمل ما اذا من وليها مع ان الحكم اعم
فلو قال ونطالب زوجها والولي الضامن لكان اولى ليشمل ما اذا
كان الضامن وليه وقول الشر الزيلعي في الصورة الثانية والمطالبة
الي ولي الزوج مكان وليها غير صحيح لان المطالبة عليه لاليه وقيل
الي يعني علي هنا مجاز يعبر بها لا يجني ولا بد من تقييد الزوج
بالبلوغ لانه ليس لها مطالبة الصغير بل وليها فقط ولا بد من تقييد
صحته ضماناً لها من قبولها او قبول قائل في المجلس لان الموجود سطر
فلا يتوقف علي ما ودا المجلس في المذهب كذا في البرازية وظاهره
انه لا فرق بين الصغيرة والكبيرة واطلاقهم صحة الضمان ضمانه
مهر الصغيرة يقتضي ان لا يشترط قبول احد في المجلس وان ايجابه
يكون مقام القبول عزها ولا بد من التقييد بصحة وليها اذ ضمانه في
مرضه باطل لما قد منا من الضمان في مرض الموت للمواريث او عنه
باطل وينبغي تقييده بما اذا كانت موليته وارثته واما اذا كانت
وارثته كما اذا كانت بنت عمه وله وارث يحجبها والضمان صحيح
مطلقاً كما لا يجني وتكون من الثلث كما قد منا واثار صحة ضمان
الولي الى صحة ضمان الرسول في النكاح والوكيل بالولي فلو ضمن
الرسول المهر ثم جحد الزوج الرسالة اختلف المشايخ فيما يلزم الرسول
وصح في المحيط ان المرأة اذا طلبت التفريق من القاضي وقرق بينهما
وكين الزوج كان لها علي الرسول نصف المهر وان لم تطلب التفريق
كان لها جميع المهر ولو تزوجه الوكيل علي الف من ماله او علي هذه
الالف لم يلزمه شيء ولو ضمن المهر لزمه فان كان بغير اذن الزوج
فلا رجوع له بخلاف الوكيل بالخلع فانه اذا ضمن البذل عنها رجع
به عليها وان لم تامة بالضمان لا تصرف التوكيل الي الامر بالضمان
لصحة الخلع فلا توكيل منها بخلاف النكاح فانه لا يصح بلا توكيل
فانصرف الامر اليه ولو تزوجه الوكيل امرأة علي عرضه خاز فان

هكذا

هكذا في يد الوكيل رجعت بفتحته علي الزوج والاخراج للمهر وان
وطبها اي للمرأة منع نفسها وفي الخلع ترجع علي الوكيل والكل من
المحيط قوليه ولها منعه من الوطي والاخراج للمهر وان وطبها الي
للزوجة منع نفسها من وطى الزوج واخراجها من بلدها حتى يوفيتها
امرها وان كانت سلمت نفسها للوطى فوطبها لتعين حقها في البذل
كما تعين حق الزوج في المبدل فصارت كما لبيع كذا في الهداية واورده عليه
في فتح القدر بان هذا التحليل لا يصح الا في الصداق الدين اما العين
كما لو تزوجها علي عبد بعينه فلا لايها بالعقد ملكته وتعين حقها
فيه حتى ملكته عتقه انتهى وقد قالوا في بيع المقايضة يقال لها سلم
معا ويمكن ان يكون هناك كذلك فلها المنع قبضه وما في فتح القدر من ان
مثله لا يتاقي في النكاح اذا كان المهر عبد امعينا مثلاً ولا في معية الخوة
لا طلاق الجوانس بان لها الامتناع الي ان تقبض انتهى ففيه نظر
لان المراد بالتسليم ههنا التخلية برفع الموانع وهو يمكن في العبد ايضا
بان تخل بينهما وبينه بشروط التخلية وتخلي بينهما وبين نفسها برفع
الموانع منها ويكون سوا وهذا قبل الاطلاق علي النقل ثروايت في المحيط
وان كان المهر عينا فانما يتقايضان كما في بيع المقايضة انتهى وبهذا
سقط ما في فتح القدر من ان المهر بمنعها له مما ذكر الي انه لا يمنعها من ان
يخرج في حوايجها والزيادة بغير اذنه قبل القبض قبض المهر لا غير
محبوسة لحقه بخلاف ما بعد ايجابه لايها محبوسة له والي ان لا باب
ان يسافر با بنته البكر ولو كانت بالغه قبل ايفاء المهر وعده لا كما في فتح
القدر يروى الي انه لا يجزله وطبها علي كره منها قبل ايفاءه قال في المحيط
من التفتة وقبل جيل للزوج ان يطأها علي كره منها ان كان لا امتناع لاه
لطلب المهر جيل لايها طالمة وان كان لطلب المهر لا جيل عند اي حنيفه
وعندها جيل انتهى واطلق في الاخراج فتشمل الاخراج من بينهما ومن
بلد هافليس له ذلك ونفسه لاخراج بالمسافرة بها كما في الهداية
علا لا ينبغي لانه يوهمان له اخراجها من بينها الي بيت اخر في مصرها
واطلق في المهر فنيه تفصيل وحاصله انه يصيرها حلولة او تعجيله
او تاجيله كله او يحلوه بعضه وتاجيله بعضه او يسكتا فان شرط
حلولة او تعجيله كله فلها الامتناع حتى يعتق فيه كله والحلول
والتعجيل متزاد فان ولا اعتنا ربا لعرف اما اذا اها التصريح بخلافه وكذا
اذا شرط حلول البعض فلها الامتناع تاجيل الكفليس لها الامتناع
اصلاً لايها استغنته حقها بالتأجيل كما في المبيع وعن ابي يوسف ان لها
الامتناع استخساناً لانه لما طلب تاجيله كله فقد رضي باسقاط

ط
حقه في الاستمتاع استغسانا لانه لما تاجيله كله فقد رضي باسقا
حقه في الاستمتاع قال الولوالجي ويقول اي يوسف يعني استغسانا
بخلاف البيع انتهى ولان العادة جارية بتأخير الدخول عندنا
خير جميع المهر وفي الخلاصة ان الاستناد ظهر للدين كان يعني بانه
ليس لها الامتناع والصبر بالشهر كان يعني بان لها ذلك انتهى
فقد اختلفت الفتوى وفي معراج الدراية اذا كان المهر موقعا
حل الاجل فليس لها الامتناع عند اي حنيقة ولم ار حكما اذا كان
الاجل سنة مثلا فلم يشترط فيها حتى مضى الاجل هل يصير حاله
بد من سنة بعد التسليم كما قال ابو حنيفة في البيع فان قبض
الملك على البيع صح لانها اعتبروه برهنا وفي الحديث وغيره لو اخط
المرأة رجلا على زوجها بالمهر فلها الامتناع اي ان يقبض المحتال
لان غرضها بمنزلة وكيلها وان اخطاها الزوج بمهرها ليس لها الامتناع
وهذا اذا كان الاجل معلوما فان كان مجهولا فان كانت جهالة
مقاربة كالحصاد والدياس ونحو ذلك فهو كالمعلوم وهذه على
وجوه اما ان يصرح بحلول كله او بتجيله او بحلول بعضه وتاجيل
بعضه او تاجيل كله اجلا معلوما او مجهولا متقاربة او السكوت
في سبعة وكل منهما اما ان يشترط الدخول قبل القبض او لا فهي
اربعة عشر وكل منها ان يكون المنع قبل التسليم او بعده فهي ثمانية
وعشرون بخلاف البيع فانه لا يجوز بهذا الشرط وان كانت متفاحشة
كالي ميسرة او الى هبوب الريح لا واي ان ينظر السما فاجل لا يثبت
ويجب المهر حال الكذا في غائبة البتات وظاهره ان التاجيل الى
الطلاق او الموت متفاحشة فيجب المال حال لا يقتضي اطلاق القدر
والظاهر خلافه لجرى العرف بالتاجيل به وذكر في الخلاصة
والسزاوية اخلافا فيه وصح انه صحيح وحكم التاجيل بعد العقد
حكمه فيه كما في فتح القدر وهذا كله اذا لم يشترط الدخول قبل حلول
الاجل فلو بشرطه وصحت ليس لها الامتناع اتفاقا كما في الفسخ ايجز
وفي الخلاصة وبالطلاق يتجمل الموجل ولو اوجعها لا يتاجل انتهى يعني
اذا كان التاجيل الى الطلاق اما اذا كان التاجيل الى مدة معينة
لا يتجمل بالطلاق كما يقع في ديار مصر في بعض النكحة انهم
يجعلون بعضه حالا وبعضه موقعا الى الطلاق او الموت وبعضه
متجما في كل سنة قدر معين فاذا اطلقها تجمل البعض الموجل لا المتجما
لانها تأخره بعد الطلاق على نجومه وذكر قولين في الفتاوى الصبر فيه
في كونه يتجمل الموجل بالطلاق الرجعي مطلقا واي انقضاء العدة

وجزم في التنية بانه لايجل الى انقضاء العدة قال وهو قول عامة
مشايخنا وفي الصبر فيه لو اريدت ولحققت بداء الحرب ثم اسلمت
وتزوجها المختار بانه لا يطالب بالمهر الموجل الى الطلاق انتهى وقوله
ان الردة فسخ وليست بطلا واما اذا سكنت عن وصفه فهو حال
بمقتضى اطلاق العقد فالقياس على البيع يقتضي ان لها الامتناع
قبل قبضه لكن العرف صرفة عن ذلك فان كان عرف في تجيل في
بعضه وتأخير ما فيه الى الموت او الميسرة او الطلاق فليس لها
الامتناع الا الى التسليم ذلك بنماه ولو بقي درهم قال في فتاوى
قاضي خان فان لم يشترط في المهر ينظر الى المرة او الى المهراته لم يكون
المهر مثل هذه المرة من مثل هذا المهر فيجوز ذلك ولا يتعذر بالربع
والخمس بل يعتبر المتعارف فان الثابت عرفا كالثابت شرطا انتهى
وفي الصبر فيه الفتوى على اعتبار عرف بلد هما من غير اعتبار
الثالث او النصف كما روي في غاية البيان من اطلاق قوله فان كان
يعني المهر بشرط التجيل او مسكوت عنه يجب حالها وانما تحت نشرها
حتى يعطها المهر انا على ظاهر الرواية واما على المعنى به فالمعتبر
في السكوت عنه العرف وبه سقط ما في فتح القدر وفي القاسمية
اذا تزوجها على مائة مثلا على حكم الحلوك على ان يعطها قبل
الدخول اربعين والباقي على حكمه فلها المطالبة بالباقي قبل الطلاق
او الموت ولها الامتناع حتى يقبضه وقول الزيلعي ليس لها ان تخمس
نفسها فلما تغور في تاجيله ولو كان حاله لا انه ولو حال لا يقتضي
العقد فان العرف يقتضي به وبينة كلامه يدل عليه وهو قوله
واذا انصاع على التجيل فهو على ما شرط وليس في اشترط تجيل البعق
مع النص على حلول الجميع دليل على تأخير الباقي الى الطلاق او
الموت بوجه من وجوه الدلالات والذي عليه العادة في مثل
هذا التأخير الى التأخير الى خيار المطالبة وقال الزاهدي وصار
تأخير الصداق الى الموت او الطلاق بجوارر عاده ما تورد
وشريعة معروفة عند هما انتهى وعرف خوارج لا نص فيه
على تجيل ولا تاجيل وهو خلاف الواقع في ملكه بعضه والشام
وما ولاهما من البلاد انتهى ما في القاسمية وفي الصبر فيه
تزوجها وسوي لها المهر مائة وسكنت عن الموجل ثم طلقها قبل
الدخول فلها نصف المسمى وينبغي ان يجب لها المنفعة التي وطلق
في قوله وان وطهرها فشم ما اذا وطهرها مكرهة او صبية او مجنونة
فانه لا يستقط عجزها في الحبس واما اذا وطهرها وخلاها برضاها

فيه خلاف قال ابو حنيفة لهما ان يمنع نفسها وغالرها لان المعتود
عليه كله صار مسلما اليه بالموطعية الواحدة وبالخلوة ولهذا
يتأكد جميع المهر فليترق لها حق الحبس كالبائع اذا سلم المبيع
وله انما منعت منه بما قابل البدل لان كل موطعية تصرف في البدل
مع المحترم فلا يجري عن العوض لخطره والتأكيد بالواحدة هو
لجها له ما وذاها فلا يصلح مراحما للمعلوم ثم اذا وجد اخر فصار
معلوما تخلفت الناحية وصار المهر مقابلا لكل العبد اذا جني
حناية بين فع كله بها ثم اذا جني حناية اخرى واخرى بدفع تخفيفها
ويثبت على هذا الخلاف استحقاق النفقة بعد الامتناع يستحقها
وليسنت بناشرة وعندهما لا تستحقها وهي ناشرة كذا قالوا ويثبت
ان لا تكون ناشرة على قولهما اذا امتنع من الوطى وهي في بيته
لانه ليس بنشور منها بعد اخذ المهر كما صدر جوابه في النفقات وفي
شرح الجامع الصغير للزوري كان ابو القاسم الصغار يفتي في المنع
بقول ابي يوسف ومحمد وفي السفر يقول ابو حنيفة ثم قال وهذا
حسن في التنبأ يعني بعد النكاح لا تمنع نفسها ولو منعت لانفقة
لها كما هو من ههنا ولا يسافر بها ولها الامتناع منها بعد قبضه ولا
فرق بين ان يطلب انتقاها الي منزلها في المصر او الي بلد اخرى اما
الاول فليس لها الامتناع منه اتفاقا وسياتي في النفقات بيان البيت
الشرعي وانه يسكنها بين جيران صلحيي وافته لا يلزمه مؤنسة
لها كما في الفتاوي السراجية وفي المحيط لو وجدت المرأة المهر المتزوج
زويها او ستوفة او اشترت منه بالمهر شيئا واستحق المبيع بعد القبض
فليس لها ان تمنع نفسها عند ابي يوسف لان عنده لو سلت نفسها
من غير قبض لم يكن لها حق المنع فكذا هذا وليس هذا كالبيع انما
ولم يذكر قول الامام واما الثاني فان نقلها من مصر الي قرية او من
قرية الي مصر او من قرية الي قرية فطاهر ما ذكره للمم بانه تنوية
وليس بنشور وذكر في الفتية اخلافا في نقلها من المصر الي الرستاق
فعرنا الي كتب انه ليس ذلك ثم عرنا الي غيرها ان له ذلك قال وهو
الصواب انتهى واما اذا طلب نقلها من مصرها الي مصر اخر فطاهر
الرواية كما في الخاتبة والولولجية ان ليس لها الامتناع لقوله تعالى
اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم وليس في ظاهر الرواية تفصيل
بين ان يكون ما مونا عليها او لا واختلفوا في المفتي به فنذكر في جامع
النصولي ان الفتوي على انه له ان يسافر بها اذا وافاها المهر الا انما
فهذا افتي بظاهر الرواية وافتى ابو القاسم الصغار واتبعه الفقهاء

ابو الليث بانه ليس له ان يسافر بها مطلقا بغير رضاها الفساد
الزمان لانها لا تات من علي نفسها في منزلها فكيف اذا خرجت
وصرح في المختار بانه لا يسافر بها وعليه الفتوي وفي المحيط وهو
المختار وما في فصول الاسنود وشيخي معزبا الي طهر الدين المرعيتاني
في ان الاخذ بقول الله تعالى اولى من الاخذ بقول الفقهاء فقد
زده في غاية البيان لان قول الفقهاء ليس منافيا لقول الله
تعالى لان النص معلول بعدم الاضرار لا تزي الى سيات الامة
وهو قوله تعالى ولا تضاروهن وفي اخر اجها الي غير بلدها
اصدارها فلا يجوز ان ياتي وذكر المولوي ان جواب ان ظاهر الرواية
كان في زمانهما ما في زماننا فلا يملك الزوج ذلك فجعله من باب
اختلف الحكم باختلاف العصر والزمان كما قالوا في مسئلة هو
الاستحجار على الطاعات وافتى بعضهم بانه اذا وافاها المهر
والمهرل وكان ما مونا سافر بها والا فلا لان التناجيل انما يثبت
بحكم العرف فلعلمها انما رضيت بالتناجيل لاجل مساكنها في بلدها اما
اذا اخرجهما الي دار القرب قال فلا صاحب الجمع في شرحه وبه
يفي انتهى فقد اختلف الافنا والاحسن الا فتا بقول الفقهاء
من غير تفصيل واختاره كثير من مشايخنا كما في الكافي وعليه الفتوي
وعليه عمل الفضاة اليوم في زماننا كما في المنع الوسايل وشارالم
بقول ولها منعه الي انما بالغة فلو كانت صغيرة فلولي المنع
المذكور حتى يقبض مهرها وتسليمها نفسها عر صحيح فلولي
استردادها وليس لغير الاب والجد ان يسلمها الي الزوج قبل ان
يقبض الصداق من له ولاية قبضه وان سلمها فموقاسد وترد
الي بيها كما في التخييس وغيره قوله وان اختلفا في قدر المهر حكم
مهر المثل اي اختلفت الزوجان في قدره بان ادعي الفاهي الفين
وليس لاحدهما بينة فانه يجعل مهر المثل حكما فان كان مهر المثل
الفا او قل فالقول قوله مع يمينه بالله ما تزوجها علي الفين فان
حلف لزمه ما اقربه شتمته وان نكل لزمه ما ادعت المرأة علي انه
مسمي لا قراره او يذ له بالنكول وان كان الفين او اكثر فالقول قولها
مع الفين بالله ما تزوجت به بالف كما في الخاتبة او بالله ما رضيت
بالف كما في شرح الطحاوي فان نكلت فلها ما اقربه الزوج شتمته
لا قرارها به وان حلفت فلها جميع ما ادعت بقدر ما اقربه الزوج
علي انه مسمي لا تنقا فاما عليه والنايد بحكم انه مهر المثل لا باليمين
حتى يتخير فيه الزوج بين الداهم والدناير وان كان مهر مثلها

اقل مما قالت واكثر من من قال بخالفوا بها فكل لزمه دعوي صاحبه
 وما وقع في النهاية من ان الزوج اذا نكل لزمه دعوي صاحبه
 وما وقع في النهاية من ان الزوج اذا نكل لزمه الف وخمس مائة كانه
 غلط من الناس وان حلقا وجب مهر المثل بقدر ما اقربه الزوج يجب
 على انه مسي والزايد يحكم مهر المثل على بخير فيه بين دفع الدوام
 والذناير بخلاف الاول وهذا قول ابي حنيفة ومحمد اعني تحكيم
 مهر المثل وبناء الامر عليه وابو يوسف لا يحكمه ويجعل القول قول
 الزوج مع بينه الا ان ياتي بشي مستنكر لان المرأة مدعية للزيادة
 وهو ينكرها ولها ان القول في الدعوي قول من يشهر له الظاهر
 والظاهر شاهد لمن يشهد له مهر المثل لانه هو الموجب الاصيل في
 باب النكاح وصار كالصباغ مع رب الثوب اذا اختلفا في مقدار الحكم
 قيمة الصبغ واختلفا في تفسير المستنكر عنده فقل هو المستنكر
 عرفا ما لا يتعارف مهر لها وصحة في الهداية والبدائع وشرح الجامع
 الصغير لقاضي خان وذكر انه مروي عنه وقيل هو المستنكر شرعا
 وهو ان يدعي تزوجها على اقل من عشرة دراهم وهو مروي عنه
 كما في البدائع وصحة القاضي الاسي جاني وذكر الويري انه اشبه
 بالصواب لانه ذكر في كتاب الرجوع عن الشهادته لو ادعي انه تزو
 على مائة وهي ترمي انه تزوجها على الف ومهر مثلها الف واقام البينة
 ثم رجع الشهود لا يضمنون عند ابي يوسف لانه لو لا الشهادة كانت
 القول قوله ولم يجعل المابة مستنكرا في حقها واخذنا في دفع القدير
 وعبارة الجامع الصغير لان ياتي بشي قليل وفي غايه البيان ولفظ
 الجامع الصغير بين اني مع ان الاحتمال موجود فيها ايضا لانه
 يحتمل ان يكون البراد بالقليل ما قل شرعا او عرفا فسادت التعبير
 بالمستنكر المذكور في غيره فظاهر كلام المص هنا ان تحكيم مهر المثل معتبر
 قبل الخالف وهو مبني على ابي بكر الراوي وحاصله ان الخالف على
 تخريجه في فصل واحد وهو ما اذا خالف مهر المثل قولها واما اذا وافق
 قول احدهما فالقول قوله وهو المذكور في الجامع الصغير لانه لا حاجة
 اليه مع الشهادة الظاهر وذكر المص في باب الخالف من كتاب الدعوي
 انهما يتخالفان ثم يحكم مهر المثل قولهما واما اذا وافق قول احدهما فالقول
 وهو على ترجيح الكرخي وصحة في المبسوط والمحيط وحاصله
 وجوب الخالف في الفصول الثلاثة اعني ما اذا وافق مهر المثل كما قال
 وينقوا لهما لو كان كما قالت ومهر المثل لو كان بينهما لان مهر المثل لا يصار اليه
 الا عند سقوط التسمية وفي لا تشفط الا بالخالف والظاهر لا يكون حجة

علي

علي الغير ولم ادر من صح تخريج الرازي فكان المذهب تخريج الكرخي فيجعل
 كلام المص هنا عليه ليطابق ما صرح به في بابه ولم تذكر المص في الموضوعين
 من يتداني الخالف للاختلاف في ذكر في غايه البيان انه يفرع بينهما
 يعني استخبايا لانه لا رجحان لاحدهما على الاخر واخذنا في الظاهر
 والاولوية وتشرح الطحاوي وكثيرا انه بين ايمن الزوج لان اول
 التسليمين عليه فيكون اول اليمينين عليه كقوله المشتري على البائع
 في الخالف والخلاف في الاولوية حتى لو بدا با ولها كان جاز كما في دفع القدير
 وقد تناه بعد ما قامته البينة لانه لو قامت لاحدهما بينة قضاي بيته
 وانما سكنت عنه المص هنا لانه صرح به في بابه وعبارته وان اختلفا في
 المهر فضا لمن برهن وان لم يبرهن فللمرأة وان عجزا خالفنا الى اجرة الا
 ان قوله وان يبرهن فللمرأة شامل لما اذا كان مهر المثل شاهدا له ولها
 او بينهما وفي البينة بينهما لانها تثبت امر ازيد او اقل في الثاني فغلبه
 اختلاف ذكره في البدائع قال بعضهم يقضي ببينتها ايضا لانها اظهرت
 شيئا لم يكن ظاهرا بنصا دافعا واما الظهور بشهادة مهر المثل فلا اعتبار
 به لما قد منا انه لا يكون حجة على الغير وقال بعضهم يقضي ببينة
 الزوج لان بيئته تظهر حظ الف عن مهر المثل وبيئتها لا تظهر شيئا
 لان الالفين كانت ظاهرة بشهادة مهر المثل وهذا القول حرم به
 الزيلعي في باب الخالف وفي هذا الموضع واما في الثالث وهو ما اذا
 كان بينهما فالصحيح بينهما ان لا يستويا في الدعوي والاثبات ثم
 يجب مهر المثل كله فتخير فيه الزوج بين دفع الدوام والدناير
 بخلاف الخالف لان بيئته كل واحد انما يمتد ببيئته صاحبه
 فحل العقد عن التسمية فيجب مهر المثل ولا كذلك الخالف لان وجوب
 قدر ما تقتضيه الزوج يحكم الاتفاق والزايد يحكم مهر المثل هكذا ذكره
 الكرماني وذكر قاضي خان انه يجب قدر ما اتفقا عليه على انه
 مسي والزايد على مهر المثل كما في الخالف والظاهر الاول كما لا يخفى
 وفي المحيط قال محمد رجل اقام بيئته انه تزوج هذه المرأة بالف
 واقامت بيئته انه تزوجها على الفين فالمهر الف ولو اقام رجل بيئته
 انه تزوج هذه المرأة او انه اشترى هذه الدار بالف واقام البائع
 بيئته انه باعها منه بالفين وفي بالفين والفرق ان في هذا البيع
 امكن العمل بالبينتين لاحتمال انه اشترى منه او لا ثم اشتراها
 منه ثانيا كما سياتي فصح لان البيع يحتمل الفسخ والنكاح لا يحتمل الفسخ
 فكل منهما ادعى عقد غيره ادعاه الاخر فيرث البنات ويجب
 لها الالف باعتراف الزوج اني فان كان هذا من محمد نقل المذهب

لا قوله وحده فبعض قولهم وان برهننا فللمرأة ما اذا شهدت بينته
بان المهر الف وبينته بان المهر الفان ولم تنفع الشهادة بالعقد اما اذا
وقعت بالعقد ومعه مسهي فقد علمت حكمه واطلق في القدر
فشمّل العقد والمكيل والوزون لما في المحيط ولو كان المهر مكبلا او موزونا
بعينه فاختلغا في قدر المكيل والوزون والزوج فهو كالاختلاف في الالف
والالفين لانه اختلاف في الذات الاتي ان ازالة البعض منه
لا تنقص الباقي انزي وحاصل الاختلاف في القدر لا يخلو اما ان يكون
المهر دينا او عينيا فان كان دينا موصوفا في الذمة بان تزوجهما علي
فكامل موصوف او موزون او مزروع كذلك فاختلغا في قدر المكيل
والوزون والمزروع فهو كالاختلاف في قدر الداراهم والدنانير وان كان
عينا فان كان مما يتعلق بالعقد بقدره بان تزوجهما علي طعام بعينه
فاختلغا في قدره فقال الزوج تزوجتك علي هذا الطعام علي انه
كر فسالت انه كان فهو كالاختلاف في الالفين وان كان مما لا يتعلق بالعقد
بقدره بان تزوجهما علي ثوب بعينه كل ذراع منه ليساوي عشرة
دراهم فاختلغا فقال الزوج تزوجتك علي هذا الثوب بشرط انه
لثا نية اذرع فقالت بشرط انه عشرة اذرع لا يتخالفان ولا يحكم مهر
المثل والقول قول الزوج بالاجتماع كذا في البدائع وهذه واردة علي اطلاق
المص وجوابه ان القدر في الثوب وان كان من اجزائه حقيقة لكنه
حار بحري الوصف وهو صفة الجودة لغيره من الاجرة ولذا كان الزايد
للمشتري فيما اذا باعه وعين قدره فوجدته ازيد والاصل ان ما يوجب
فوات بعضه نقصانا في البنية فهو كالوصف وما لا يوجبها لا يكون
كالوصف عما علم في البيع وصرح به في البدائع هنا وقيد بالقدر
لانه لو اختلفا في الجنس المهر او نوعه او صفته فانه لا يخلو اما ان
يكون المسهي دينا فان كان دينا فان كان في الجنس كما اذا قال تزوجتك
علي عبد فقالت علي جارية او قال علي كرسعين فقالت علي كرسطة
او علي ثياب هروية او قال علي الف درهم فقالت علي مائة دينار
او كان في النوع كالشركي مع الرومي والدنانير المصرية مع الصورية
او كان في الصفة من الجودة والرداء فان اختلفا فيه كالاختلاف
في العتيق الا الدراهم والدنانير فان اختلفا فيها كالاختلاف
في الالف والالفين لان كل واحد من الجنسين والنوعين والموصوفين
لا يملك الا بالتراضي بخلاف الدراهم والدنانير فانها وان كانا جنسين
مختلفين فكهما في باب مهر المثل جعل الجنس والجدة وان كان المسهي عينا
بان قال تزوجتك علي هذا العبد وقالت المرأة علي هذه الجارية فهو

مثل

مثل الاختلاف في الالف والالفين الا في فصل واحد وهو ما اذا كان مهر
مثلا مثل قيمة الجارية او كثر فلها قيمة الجارية لا عينها لان عليك الجارة
لا يكون الا بالتراضي ولم يتفق علي ثمنها فلم يوجد الرضا من صاحب
الجارية بتمليكها فتعذر التسليم فيقتضي بتمليكها بخلاف ما اذا اختلفا في
الدراهم والدنانير فانه نظير الاختلاف في الالف والالفين علي معنى ان
مهر مثلها ان كان مثل مائة دينار او كثر فلها المائة دينار كذا في البدائع
ايضا وذكر في المحيط في الاختلاف في الجنس او النوع او الصفة ان كان
المسهي عينا فالقول قول الزوج وان كان دينا فهو كالاختلاف في
الاصل انزي يعني يجب مهر المثل ولا يخفى ما فيه من الخالفة لما في الرابع
والظهيرية لو اختلفا في الوصف والعقد جميعا فالقول للزوج في
الوصف والقول للمرأة في العقد والي ثمار قد رجع مثلها وفي المحيط
وعينه لو تضاد قاعلي مهر عين العبد ثم هلك عند الزوج فاختلغا
في القيمة فالقول قول من عليه الدين وهو الزوج وفي الخانية لو قالت
المرأة تزوجتني علي عبدك هذا وقال الرجل تزوجتك علي متي هذه
وهي امر المواه واقاما البينة فالبينة بينة المرأة لان بينتها قامت علي
حق نفسها وبينة الزوج قامت علي حق الغير وتعتق الامة علي الزوج
باقتراره انزي وفي الظهيرية رجل وامرأة في ايديهما دار فقامت المرأة
البينة ان الدار لها والرجل عبد ها واقام الرجل البينة ان الدار له
والمرأة زوجته ولم يتم بينة انه حر فالبينة بينة المرأة فالدائر والعبد
لها ولا نكاح بينهما ولو اقامها انه حر لاصل والمسيلة بحالها يقتضي انه
حر والمرأة زوجته والدائر للمرأة لانها خارجة وهذه تبين الدعوي الي
ان قال لو اقام رجل بينة علي امرأة انه تزوجهما علي الف درهم واقامت
بينة انه تزوجهما علي مائة دينار واقام ابوها وهو عبد الزوج انه
تزوجهما علي رقبتها فالبينة بينة الاب والامر والنكاح حار بطل علي
نصف رقبتها لان بينتهما توجب المهر والحرية فكانت بينتهما اكثر اثباتا
فكانت اولى فان كان القاضي يقتضي للمرأة مائة دينار ثم ادعي الاب
والمسيلة بحالها فالقاضي يقتضي بان الاب صدقها ويعتق من مالها
ويبطل النكاح الاول ولو قضي يعتق الاب من مال ابنته ثم اقامت امها
بينة انه تزوجهما علي رقبتها لا يقبل لان في قول بينتها ابطال عتق الاب
انزي وهو الحق بالاصل الا المسيلة الاولى قوله والمتعة لو طلقها
قبل الوطى اي حكمت المتعة فان شهدت لاحدها فالقول قوله مع
بينة وان كانت بين نصف ما يدعيه ونصف ما تدعيه المرأة حلف
كل واحد منهما كما في حال قيام النكاح وعند اي يوسف القول قول الزوج

مع يمينه الا ان ياتي بشي مستنكر كما قد مناه وهذا علي رواية الجامع الكبير وهو قياس قولهما وفي رواية الجامع الصغير والاصل القول قول الزوج في نصف المهر من غير تحكيم للمتعة وفي الهداية ووجه التوفيق انه وضع المسئلة في الاصل في الالف والالفين والمتعة لا تبلغ هذا المبلغ في العادة فلا يفيد تحكيمها ووصفها في الجامع الكبير في العشرة والماية ومنفعة مثلها عشرون فينبى التحكيم والمذكور في الجامع الصغير ساكت عن ذكر المقارن فيجعل علي ما هو المذكور في الاصل انتهى وصح في البدائع وشرح الطحاوي انه ينتصف ما قال الزوج ووجهه في فتح القدر ببيان المتعة موجبة فيها اذ لم يكن فيه شمية وهنا انتفاع علي التسمية فقلنا ببقا ما انتفاع عليه وهو نصف ما اقر به الزوج ويجلف علي بني دعواها الزايد واراد بتحكيم المتعة فيما اذا كان المسمي دينيا اما اذا كان عينيا كما في مسئلة العبد والحارة فلها المتعة من غير تحكيم الا ان يرضي الزوج ان تأخذ نصف الجارية بخلاف ما اذا اختلفا في الالف والالفين لان نصف الالف ثابت بيقين لا نقاشا وما علي نسبة الالف والمك في نصف الجارية ليس بثابت بيقين لان المهر ينتفع علي تسمية احدهما فلا يمكن الغضا بنصف الجارية ليس الا باختيارها فاذا لم يوجد سقط البند لان فوجب الرجوع الي المتعة كذا في البدائع قوله ولو في اصل المسمي يجب في مهر المثل اي ولو اختلفا في اصل المسمي بان ادعاه احدهما ونفاه الاخر فانه يجب مهر المثل انتقاقا والمتعة ان طلغا قبل الدخول انتقاقا اما عندها فظاهر لان احدهما يدعي التسمية والاخر ينكره فالقول قول المنكر وكذا عند اي يوسف النعز والغضا بالمسمي بخلاف ما تقدم لانه امكن الغضا بالمتفق وهو الاقل ما لم يكن مشكرا وقوله في الهداية لان مهر المثل هو الاصل عند اي حنيفة ومحمد مشكرا لانه قد مر قبله ان المسمي هو الاصل عند محمد واما مهر المثل هو الاصل عند الامام فقط كذا ذكره الشارحون وجوابه ان الاصل في التحكيم عندها كما مر في الاختلاف في القدر وليس مراده الاصاله بالنسبة الي المسمي فلا اشكال اطلقه فتشمل الاختلاف في حيوتها او بعد موت احدهما سواء كان في الاصل او في القدر تحكيم الاختلاف بعد موت احدهما في القدر كهو في حيواتها كما في المحيط واما في الاصل فقال في التبيين ولو كان الاختلاف بعد موت احدهما فالجواب فيه كالجواب في حياتها بالاختلاف لان اعتبار مهر المثل لا يسقط بموت احدهما وكذا لو طلغا قبل الدخول انتهى يعني تحكيم المتعة وفي البرازية ادعى المسمي بعد موته واقر الوارث به لكن قال لا اعرف قدر جهنمه وظاهر كلامهم من المهر انه يجب مهر المثل بالغاما بلع وليس كذلك بل لا يزداد علي ما ادعت المرأة لو كانت هي

المرعية للنسبة ولا يتقص عن ما ادعاه الزوج لو كان هو المدي لهما كما اشار اليه في البدائع ولم يتعرض الشارحون للتخفيف وذكر صدر الشريعة انه يجلف عندهما فان نكل ثبت المسمي وان حلف المنكر وقت مهر المثل واما عند اي حنيفة ينبغي ان لا تخلف عنده في النكاح فيجب مهر المثل ان يظن ان التخلف هنا علي المال لا علي اصل النكاح فيتعين ان يجلف منك التسمية اجماعا ولهذا سكتوا عنه علي المثل لظهوره في جامع الفصولين ادعت مهرها بعد موته فادعي الوارث الخلع قبل الموت بعد انكار اصل النكاح لا تسمع وان ادعي الا برافقها اقوال ثالثة ان ادعي الا برادع المهر لا تسمع وان ادعي الا برادع دعوي المهر تسمع انتهى قوله ولو ماتت ولو في القدر والقدر لورثته اي لو ماتت الزوجان واختلفا ورثتهما فالقول لورثة الزوج سواء كان في القدر او في الاصل فان كان في القدر ولزم ما عند فوايه وان كان في الاصل بان ادعي ورثتهما المسمي وانكرت ورثتهم فلا شي عليهم وهذا عند الامام وعندهم الاختلاف بعد موتها كالاختلاف في حيوتها فان اختلفا في القدر قال محمد بمهر المثل وقال ابو يوسف القول لورثة الزوج وان اختلفا في الاصل يقضي بمهر المثل اذا كان النكاح ظاهرا الا اذا كان كائنا من ورثته البينة علي ايها المهر وعلي اقاربها به واقارب ورثتها به لانه كان دينيا في ذمته فلا يسقط بالموت كالمسمي فان علمنا ما ماتت او لا سقط نصيبه منه وما بقي فلو ورثتها وله ان موثما يبيد علي القراض اقاربها فمهر من يقدر القاضيه مهر المثل كذا في الهداية وهذا يدل علي ان المسئلة مصورة في التقادير ولو كان العهد قريبا فضي به وعلي انه لو اقيمت البينة علي المهر فضي بها علي ورثة الزوج وقد صرح بالثاني في المحيط وشرح الطحاوي وعبارة المحيط قال ابو حنيفة لا اقضي بشي حتي يثبت بالبينة اصل التسمية وهذا اندفع ما عدل به بعض المشايخ له من ان مهر المثل من حيث هو فقرة البضع يشبه المسمي ومن حيث انه يجب بغير شرط يشبه النفقة والصلة فباعثا الشبهة الاولى لم يسقط بموت احدهما وباعثا بالبينة الثاني سقط فسقط بموتها فانه يقتضي انه لا تسمع البينة عليه بعد موتها لسقوطه اصلا والمنصوص عن الامام خلافة كما علمت ولذا قال في فتح القدير ان تحليل الهداية اوجه وفي فتاوي قاضي خان الفتوي علي قولهما وفي المحيط قال مشايخنا هذا كله اذ لم تسلم المرأة نفسها فان سلمت نفسها ثم وقع الاختلاف في حال الحياة او بعد المات فانه لا يحكم بمهر المثل لاننا نعلم ان المرأة لا تسلم نفسها من غير ان يتعجل من مهرها شي عادة فيقال لها لا بد ان تقري بما تجلت والا قضينا عليك بالمتعارف

كما

ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا انتهى واقره عليه الشارحون ولا يخفى ان محله فيما
 اذا ادعى الزوج ابطال شيء اليها اما لو لم يبيع فلا ينبغي ذلك وفي المحيط معزيا
 الى النوادر امرأة ادعت علي زوجها بعد موته ان لها عليه الف درهم
 من مهرها فالقول قولها الى تمام مهرها عند اي حليفة لان مهر المثل
 يشهد لها انتهى وهذا يخالف ما ذكره المشايخ سابقا وفي الخلاصة من
 الفصل الثاني عشر من كتاب الدعوي امرأة ادعت علي وارث زوجها
 مهرها فالتكرار لو ادعت بوقف قدر مهر مثلها ويقول القاضي ان كان مهرها
 كذا اعلي من ذلك ان قالوا لا قال ان كان كذا دون ما قال في المرأة الاولى
 الى ان ينتهي الى مقدار مهر مثلها انتهى قوله ومن بحث الى امرائه شيئا
 فقالت هو هدية وقال هو من مهرها فالقول قوله في غير المهر لالاكل
 لانه المملوك فكان اعرف بحقيقة التملك كيف وان الظاهر انه يسعى في
 اسقاط الواجب الا فيما يتعارف هدية وهو المهر لالاكل لان المتناقض
 عرفا وفسرا اما ما روي لولي المهر لالاكل لا ينبغي وبفسد فخرج بحق
 القمروالدقيق والعسل فان القول فيه قوله انتهى ودخل تحت غير
 المهر لالاكل الثياب مطلقا فالقول فيها قوله وقال الفقيه ابو البيث
 المختار ان ما كان من متاع سوي ما يجب عليه فالقول له والا فالزير
 والخمار ومتاع البيت لان الظاهر يكذب به والحق والملاة لا تجب عليه
 لانه ليس عليه ان يهيئ لها امر غير وجهها انتهى وهذا البحث موافق
 لما في الجامع الصغير فانه قال الا في الطعام الذي يوكلفه اعم من
 المهر لالاكل وغيره كذا في غايه البيان وفي فتح القدر يترجم كون الظاهر
 يكذب به في نحو الذراع والخمار انها ينبغي احتسابه من المهر لا من حق
 اخر لا للكسوة انتهى وفيه ابهام والذي يجب اعتباره في ديارنا ان
 جميع ما ذكر من الخنطة والنوز والدقيق والسكر والشاة الحبة وغيرها
 يكون القول قول المرأة لان المتعارف في ذلك كله ان يرسله هدية
 والظاهر مع المرأة لا معه ولا يكون القول كله الا في نحو الثياب والخارصة
 وهذا كله اذا لم يذكر وقت الدفع جهة اخري غير المهر فان ذكر وقال
 اصرفوا بعض الدنيا لي السمع وبعضها لي الخنا لا يقبل قوله بعد
 ذلك انه من المهر كما في النثية وأشار المص الى انه لو قال بعث اليها
 ثوبا وقال هو من الكسوة وقالت هو هدية فان القول قوله
 والبيضة بينهما كذا في الخلاصة من كتاب الدعوي وهو يدل على ان
 البيضة بينهما كذا في الخلاصة في مسيلة الكتاب ايضا لعدم الفرق
 بينهما واذا كان يكون القول قوله في المختص ان يحلف فان حلف ان كان
 المتاع قايما كان للمرأة ان ترد المتاع لانها لم ترض بكونه مهر وتراجع

علي

علي الزوج بما بقي من المهر وان كان المتاع هالكا ان كان شيئا مثليا ودون
 علي الزوج مثله ذلك وان لم يكن مثليا لا يرجع علي الزوج بما بقي من المهر
 كذا في الثانية وهذا اذا لم يكن من جنس المهر فان كان من جنسه
 وقع قصاصا كما لا يخفى وصرح في معراج الدراية ان فيما كان القول فيه
 قولها وهو المهر لالاكل فانه مع غيرها وان كان الفرق شاهد لها واشارة
 المص الى ان الزوج لو بعث اليها هدايا وعوضته المرأة ثم رقت اليه ثم
 فارقتا وقال بتمريضها اليك عارية واراد ان يسترده وارادت هي ان
 تسترده العوض فالقول قوله في الحكم لانه انكر التملك واذا استرده
 تسترده هي ما عوضته كذا في الفتاوي السمرقندية وفي فتح القدر
 ولو بعث هو وبعث ابو هاله ايضا ثم قال هو من مهرها لا بارجع
 في هبته ان كان في مال نفسه وكان قايما وان كان مالا لا يرجع وان كان
 من مال البنت باذنها فليس لها الرجوع لانه هبة منها وهي لا ترجع
 فيما وهبت لزوجها انتهى ويفرق بين هذه وبين ما سبق ان في الاولى
 التعويض منها كان بناء على ظنها التملك منها وقد انكره فلم يعم التعويض
 فلم يكن هبة منها فلها الاسترداد وفي الثانية حصل التملك فعم التعويض
 فلا رجوع لها وقد يقال التعويض التعويض على ظن الهبة لا مطلقا
 وقد انكرها فينبغي ان ترجع وقيد المص بكونه ادعاه مهر لو ادعت
 انه من المهر وقال هو ودعوة فان كان من جنس المهر قولها وان
 كان من خلافه فالقول قوله واطلق في البعث فمثل ما اذا اشترى لها
 شيئا بعد ما يبي بها بامرها او دفع اليها درهم حتى استردت في صرح
 به في التخييس وفيه لو قالت لو اتفق علي من مهري ففعلت ثم قالت
 لا احسبه منه لانك استخرتمهم خا اتفق عليهم بالمعروف فهو من المهر
 ولو بعث اليها بقرعة عند موت ابيها فزجرتها واطعمتها فطلب قيمتها فان
 اتفقا انه لم يذكر قيمة ليس له الرجوع وان اتفقا على ذكر القيمة فله
 الرجوع وان اختلفا فالقول له واختلفا قاضي خان ان القول قول الزوج
 لانها تدعي الاذن بالاسهلاك بغير عوض وهو منكر فالقول له كمن
 دفع الي غيره درهم فانتفاد ادعي انها فرضت وقال القاضى هبة
 فالقول قول صاحب الدرهم انتهى وفي فتاوي قاضي خان لو جاء الى
 بيته بقطن فغزلته المرأة قل فان قال اغزليه لي قوله ولا اجر لها
 وان قال اغزليه لنا فويل له وله اجر مثلها وان قال اغزليه فويله وان
 قال اغزليته لنفسك فويلها وان اختلفا فقالت قلت اغزليه لنفسك
 وكبرها فالقول له مع يمينه وان نهاها عن غزله فغزلته كان لها لانها
 عاصية وله عليها مثل قطنه وان اختلفا في النهي فالقول له وان لم ياذن

مما يليكم

فغير لته ان كان يباع القطن فبولها وعليها مثل فظنه والافواه الي اخر
ما في الفتاوي وهما فروع ذكروها في الفتاوي لاياس بايرادها فانها
مهمة الاول لو خطب امرأة في بيت اخيها فاي الاخ الي ان يدفع اليه
دراهم ففدفع ثم تزوجها كان للزوج ان يسترد ما دفع له الثاني لو خطب
رجل امرأة فقال ابوها ان نفدت المهر كذا الي ازوجها منك ثم بعد ذلك
بعث بها الي بيت الاب ولم يقم وعلي ان ينفذ المهر ولم يزوجها فاراد ان
يرجع قالوا ما بعث للمهر وهو قايما وما لك يسترد وكذا كل ما بعث هو بية
وهو قايما ما الهالك والمستزك فلا شيء فيه الثالث اذا انفق علي
معتدة الغير علي طمع ان يتزوجها اذا انقضت عدتها قلما انقضت
ايت ذلك ان شرط في الاتفاق التزوج كان بقول انفق بشرط ان
تتزوج بي يرجع زوجت نفسها منه ولا وكذا ان لم يشترط علي الصحيح
وقيل لا يرجع اذا زوجت نفسها وقد كان شرطه وصح ايضاً وان ايت
فلم يكن شرطه لا يرجع علي الصحيح الرابع مسيلة الجهاز والرجوع الحاصل
ان المعتمد ما ذكره العجاذي في قصوده انها ان تزوجته فلا رجوع
مطلقاً وان ايت فله الرجوع ان كان دفع لها وان اكلت معه فلا مطلقاً
وفيه مسيلتان الاولى في المتبني بالعين المعجمة من زفت اليه امراته
بلا جهاز فلا مطالبة الاث بما بعث اليه من الدنانير والدراهم وان
كان الجهاز قليلاً فله المطالبة بما يليق بالمعروف يعني اذا لم يجزها
يليق بالمعروف فله استرداد ما بعث والمعتبر بما يتخذ الزوج لا ما يتخذ
لها ولو سكت بعد الزفاف طويلاً ليس له ان يخاصمه بعده وان لم
يتخذ له شيء ولو جهزها بنته وسلمه اليها ليس لها في الاستخفاف
استرداده منها وعليه الفتوي ولو اخذ اهل المرأة شيئاً عند التسليم
فللزواج ان يسترده لانه رشوة انتهى الثانية لو خمس بنته ثم ادعى
ان ما دفعه لها عارية وقالت تملكها او قال الزوج ذلك بعد موافق
ليبرت منه وقال الاب عارية فتوقع القديروا التجنيس والذخيرة
المختار للفتوي ان القول للزوج ولها اذا كان العرف مستنداً ان الاب
يرفع جهازاً عارية كما في ديارنا وان كان مشتركاً بالقول قول الاب
وقال قاضي خان وينبغي ان يكون الجواب عن علي التفصيل ان
الاب ممن لا يجزها لبنات مثل ذلك قبل قوله انتهى والواقع في ديارنا
التأهرة ان العرف مشترك فيفتي بان القول للاب واذا كان القول
للزوج في المسئلة الاولى واقام الاب بيعة قبلت قال في التجنيس
والولاء والذخيرة والبيعة الصحيحة ان يشهد عند التسليم
الي المرأة اني انما اسلمت هذه الاشياء بطريق العارية او يكتب نسخة

معلومة ويشهد الاب علي اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة منك
والذي عادية في يدي منه لكن هذا يصلح للقضاء للاحتياط لحوائج
اشترائها بعض هذه الاشياء في حالة الصغر في هذا الاقرار لا يصير
الاب صادقاً فيما بينه وبين الله تعالى والاحتياط ان يشترى منها
ما في هذه النسخة بثمن معلوم ثمان البنت تربيه عن الثمن انتهى
ومن فروع الجهاز للزوج ابنته البالغة وجهازها بامتنعة معينة
ولم يسلمها اليها ثم فسخ العقد وزوجها من اخر فليس لها مطالبة
الاب بذلك الجهاز لان الجهاز تملك فيشترط فيه التسليم ولو كان
لها علي ايها دين لجهازها ابوها ثم قال جهازها يدونها علي فقالت
بل ما لك قال قول للاب وقيل للبنت ولو دفع الي امرئ شيئا لتتخذ
جهازاً للبنت ففعلته وسلمته لا يصح تسليمها صغيرة فستجث جهازاً
عالم امها وايها وسعرها حال صغرهما وكبرهما فانت امها فسلم ابوها
جميع الجهاز اليها فليس لاخوانها دعوي نصيرهم من جهة الامارة
تسخت في بيت امها اشياء كثيرة من ابرسيم كان يشترى ابوها ثمرات
الاب فهذه الاشياء اعتبار العادة ولو دفعت في تجهيزها لبنتها
اشياء من امتعة الاب بحضرته وعلمه وكان ساكتاً وزفت الي الزوج
فليس للاب ان يسترد ذلك من بنته وكذا لو انقضت الامر في جهازها
ما هو معتاد والاب ساكت لا تنقض الكافي القنية في باب تجهيز البنات
وهذا يعلم ان الاب او الام اذا جهز بنته ثمرات فليس لبنته الورثة
علي الجهاز سبيل لكن هل هذا الحكم المذكور في الاب ياتي في الامر والجهد
فلو جهزها احد ثمرات وقال ملكي وقال زوجها ملكها صادرت
واقعة الفتوي ولم ارفعها نقلاً صريحاً قوله ولو تم ذمي ذمية لبنته
او غير مهر ودعاها بغير مهر فوطيت او طلقت قبله او ماتت
عنها فلا مهر لها وكذا الحديثان ثم بيان لمورد الكفار بعد بيان مهود
المسلمين وسياتي بيان التجهيز فتقوله في غاية البيان ان هذا بيان
لانكجهز مهرها صله ان نكحهم مشروع بغير مهر ويسمي
غير مال حيث كانوا يعتقدونه عند ابي حنيفة لا فرق عنده بين
اهل الذمة واهل الحرب في دار الحرب وهما واقفان في اهل الحرب
وقال في الذمية لها مهر مثلها ان مات عنها او نقل بها والمنتعة
ان طلقها قبل النكاح وزفر وجب مهر مثل في الكلان الشرع
وقع عاماً فيثبت الحكم علي العموم ولهما ان اهل الحرب غير ملتزمين
احكام الاسلام وولاية الالزام منقطعة لتباين الدارين بخلاف
اهل الذمة لانهم التزموا احكامنا فيما يرجع الي المعاملات كالزنا والربا

وولاية الالزام مستحقة لا تخاد الدار ولا يحنيفة ان اهل الذممة
 لا يلتزمون احكامنا في الديانات وفيما يعتقون خلافه في المعاملات
 وولاية الالزام بالسيف والحاجة وكل ذلك منقطع عنهم باعتبار عقدا
 لزمه فان امرنا بان نتركهم وما بين يديهم فصاروا كاهل الحرب بخلاف
 الزنا لانه حرام في الاديان كلها والاربا مستثنى عن عقودهم لقوله
 عليه السلام لا من اوتي فليس بيننا وبينه عهد اطلق في الذي يشمل
 الكتابي والمجوسي واراد بالمتة كل ما ليس بالدار ولا يختلف في قوله
 او غير مهر فقبل المراد به ما اذا انقياها اما اذا اسكتنا عنه فانه يجب
 مهر المثل والاصح انه لا فرق عنده بين نفيه والسكوت عنه كما في الهداية
 وفي فتح القدير ان ظاهر الرواية وجوب مهر المثل عنده اذا اسكتنا
 عنه مخالفا لما في الهداية لان النكاح معاوضة فام ينص عليه فانه
 يكون مستحقا لها والواق في قوله وذا حايير للمحال وقوله فلا مهر
 هو ارباب المسيلة وضبط في غايه البيان الامن ارباب انه عرف
 التثنية لا الاستثنا وفيد المهر لان بقية احكام النكاح ثابتة
 في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح وقوع الطلاق هو
 والعدة والتوارث بالنكاح الصحيح كالنسب وثبوت خيار البلوغ
 وحرمة نكاح الحارم والمطلقة مثلثات كما في التبيين وظاهره انه
 متفق عليه واما الكفاة ففي الخاتمة الذممة اذا تزوجت نفسها
 رجلا لم يكن لوليها حق الفسخ الا ان يكون امرا ظاهريا ان زوجت بنت
 ملكهم او جرحهم بنفسها كتناسا او دبا غا من مهرها ونقصا فان مهرها
 نقصا فانها حشوا كان لوليها ان يطالبوه بالتبليغ الى تمام مهر المثل او
 بفسخ ان يبي وقايدة عدم المهر في هذه المسائل انما لو اسلم او احدها
 او تركها او احدها البنا لا تخم به ومسيلة خطاب الكفار ونقصا صلبها
 اصولية لم تذكر عند ابي حنيفة واصحابه وانما هي مستنبطة وثامه
 في كتاب المسهي بلب الاصول قوله ولو تزوج ذمي ذممة بغير
 او خنزير عيني فاسلم او اسلم احدهما لها الخنزير وذمي في العين
 لها قيمة الخنزير ومهر المثل في الخنزير بيان لما اذا اسماها هو ما عندهم
 وليس مال عندها وحاصلة ان التسمية صحيحة ولها المسهي
 فان قبضته صح وان لم يقبضه حتى اسلمها او اسلم احدها فرب على
 وجهين اما ان يكون ذلك المسهي معينا او غير معين فان كان
 معينا فليس لها الا هو قيميا كان او مثليا وان كان غير معين فلها
 القيمة في المثل ومهر المثل في القبي وهذا كله عند ابي حنيفة وقال
 ابو يوسف لها مهر مثل في الوجهين وقال محمد لها القيمة في الوجهين

وجه قوله ان القبض موكد للملك في المقنن لكون له شبه بالعتق
 فيمنع بسبب الاسلام كالعتق وصار كما اذا كانا بغير اعيانها واذا التفتت
 حاله القبض بحالة العتق فابو يوسف يقول لو كانا مسلمين وقت العتق
 يجب مهر المثل وكذا هنا ومحمد يقول صحة التسمية لكون المسهي مالا
 عندهم الا انه امتنع التسليم للاسلام فقبض القيمة كما اذا هلك العبد
 المسهي قبل القبض ولا يحنيفة ان الملك في العتق المعين يتم بنفس
 العتق ولهذا يملك التصرف فيه وبالقبط يقتض من ضمان الزوج
 الي ضمانها وذلك لا يمنع بالاسلام بخلاف المشتري لان ملك التصرف
 فيه وبالقبط كما سترد اذ الخمر المغصوب وفي غير المعين القبض موجب
 ملك العين فيمنع بالاسلام بخلاف المشتري لان ملك التصرف اذ استناد
 فيه بالقبط فيمنع بالاسلام بخلاف المشتري لان ملك التصرف اما
 يستفاد فيه بالقبط واذا بقدر القبض في غير المعين لا تجب القيمة
 في الخنزير لانه من ذوات القيمة فيكون اخذ قيمته كاحد عينه ولا كذلك
 الخمر لانه من ذوات الامثال الا ترى انه حايير القيمة قبل الاسلام بخير
 على القول في الخنزير دون الخمر ولو طلقها قبل الدخول بها فن واجب
 مهر المثل او يجب المنفعة ومن اوجب القيمة او يجب نفسها وفي الغاية
 ويرد على هذا ما لو اشترى ذمي دارا من ذمي بغير او خنزير كعبدته ولم
 يجب عنه بشي واحايب عنه في التبيين ان قيمة الخنزير انما
 يكون كعبدته ان لو كان بن لا عن الخنزير كما في مسيلة النكاح اما لو كان
 بن لا عن غيره فلا وفي مسيلة الشفعة قيمة الخنزير بن لا عن الدار
 المشفوعة وانما صبر اليها المتقيد بربها لا غير فيكون لها حكم عينه
 واراد بقوله لها في المعين المسهي ان لو طلقها قبل الدخول فان لها نصه

كتاب الرقيق

ذكره بعد نكاح الاحرار المسلمين مقدم ما على نكاح الكفار لان الاسلام
 فيهم غالب والرقيق في اللغة العبد ويقال للعبيد كذا في العتق
 والمراد به هنا المملوك من الادي لانهم قالوا ان الكافر اذا اسرى دار
 الحرب فهو رقيق لا مملوك واذا اخبر فهو مملوك ايضا فعلى هذا كل
 مملوك من الادي رقيق لا عكسه قوله لم يجز نكاح العبد والامة
 والمكاتب والمد يد واما الولد الا باذن السيد اي لا ينفذ والمراد بعدم
 الجواز عدم النفاذ لعدم الصحة بقربة سابقة في فصل الوكالة
 بالنكاح حيث صرح بانه موقوف كعتق الفضولي لقوله عليه السلام
 انما عبيد تزوج بعير اذن مولاه فرب عامر حسنه الترمذي والعمد
 عمر الزنا وهو محمول على ما اذا وطئ لا مجرد العتق وهو زنا شرعي

لا فزني فلم يلزم منه وجوب الحل لانه مترتب على الزنا الفزني كما سياتي
ولان في تغيير تكاثرها تعيينها اذ النكاح عيب فزناها لا يملك به بدون
اذن مولاهما وكذلك الكاتبة لان الكتابة ان جئت المحرر في حق الكسب
فبقي في حق النكاح علي حكم الرق ولهذا لا يملك الكاتبة تزويج عبده وبملك
تزوج امته لانه من باب الاكتساب وكذا الكاتبة لا تملك تزويج
نفسها بدون اذن المولي وتملك تزويج امثالها قلنا وكذا المدبر وام الولد
لان الملك فيها قابض ودخل في الكاتبة معنق البعض فلا يجوز نكاحه عند
اي حنيئة وعند ما يجوز لانه حر مديون ودخل في امر الولد ابنها اي ابنها
من غير مولاهما كما اذا زوج امرؤ له من غيره فجات بولد من زوجها
فحكمه حكم الله اما ولدها من مولاهما فيستثنى من قولهم ابن امرؤ الولد
من غير المولي كما في مسئلة ذكرها في المبسوط من باب الاستنبلا ولو
اشترى ابن امرؤ له من غيره بان استولد حارية بالنكاح ثم فارقتها
فزوجها المولي من غيره فولدت ثم اشترى الحاية مع الولد من الحارية
فكون امرؤ له وولدها حر وولدها من غيره له ببعه انتهى الا ان يقال
انها حين ولدته لم تكن امرؤ له وولدها حر فلا استثناء وتنبأ بالنكاح
لان الشري للعبد والمكاتب والمدبر حر مطلقا كذا في شرح الطحاوي
فاطلق في نكاحه فشمع ما اذا تزوج بنفسه واما اذا تزوج غيره
وقال في فتح القدير فرع مهم للتجار ربما يدفع لعبده حارية ليتسري
بها ولا يجوز للعبد ان يتسري اصلا اذن له مولاه او لم ياذن لان حل
الوطي لا يثبت شرعا الا بملك اليمن او عقد النكاح وليس للعبد ملك
عين فاحتصر حل وطيه في عقد النكاح انتهى وشمل السيد الشريكين
فلا يجوز نكاح المشتري الا باذن الكلي في الظهيرية لوزوج احد
المولين امه ودخل بها الزوج فللا غير النقص فان نقص فله نصف
مهر المثل وللزوج الاقل من نصف مهر المثل ومن نصف المسمى انتهى
وشمل ورثة سيد المكاتب لما في الخنيس اذا اذن الورثة للمكاتب
بالنكاح جاز لا يهرم بملكوا رقبته لان صار كالحر ولكن الولا لهم ان ينزى
وبهذا علم ان السيد هنا في له ولاية تزويج الرقيق ولو عين مالك
ولهذا كان لا لب والجد والقاضي والوصي تزويج امه اليتيم وليس
لهم تزويج العبد لما ذكره في شرح العبد الماذون والمضارب وشريك
العنان في الزم لا يملكون تزويج خلافا لابي يوسف وفي جامع التصويبين
القاضي لا يملك تزويج امه العايت وفيه وان لم يكن له مال وبملك ان
يكاتبها وان يبيعها انتهى وفي الظهيرية الوحي لوزوج امه اليتيم
من عبده لا يجوز والاب اذا زوج حارية ابنه من عبد ابنه جاز عند

اي يوسف خلافا للزفر وهذا يستثنى من قولهم لا يجوز لابل تزويج عبد
الابن بان يقال الامن حارية الابن لكن في المبسوط لا يجوز في ظاهر الرواية
فلا استثناء ثم علم ان نكاح العبد حالة التوقف سبب الحال من احر حكمه
الي وقت الاجارة فبالاجارة ظهر الحل من وقت العقد كالباع الموقوف
سبب الحال فاذا ازال المانع من ثبوت الحكم بوجود الاجارة ظهر اثره من
وقت وجوده ولذا املك الزوايد بخلاف نقويض الطلاق الموقوف لا يثبت
حكمه الامن وقت الاجارة ولا يستند لانه مما يقبل التعليق فجعل الوجود
من القضي متعلقا بالاجارة فعندهما يثبت الحال بخلاف اولي
لعدم صحة تعليقهما وهذا هو العنايت فيما يستند وما يقتصر من
الموقوف قوله فلو لم يرد عبد باذنه بيع في مهرها اي باذن السيد
لانه دين وجب في رقبته العبد لوجود نسبته من اهله وقد ظهر في
حق المولي لصدد والاذن من جهته فيتعلق برقبته دفعا للمضرة عن
اصحاب الديون كما في دين التجارة فيباع فيه الا اذا فاداه المولي لحصول
المقصود وهو دفع المضرة عن صاحب الدين وافاد الم بامتناعه
علي البيع المنصرف الي مرة واحدة انه لو بيع فلم يوف عنه بالمهر لا يباع
عنه بالمهر لا يباع عنه بالمهر ثانيا وبطالب بالباقي بعد العتق وفي دين
التفقة يباع مرة دون اخري لا يوجب شيئا فشيئا وفي المبسوط فاذا اجمع
عليه من التفقة ما يجز عن ادايه يباع فيه ثم اذا اجمع عليه التفقة
مرة اخري يباع فيه ايضا وليس في شي من من ديون العبد ما يباع فيه
فيه من بعد اخري لان التفقة يتجدد وجوبها بنضي الزمان وكذلك في
حكم دين عادت انتهى وهو يفيد انه لو اجمع عليه مثلا ما يثان فيبيع
عائنه لا يباع ثانيا للتفقة المضمدة فانما نكاح ماسيا في وسنرد اد وضوحا
في التفقات اشياء الله تعالى وشارب بالبيع الي انه لو مات العبد سقط
المهر والتفقة ذكره التمرثاشي واطلغه فشمع ما اذا دخل العبد بها
اولا وفقد بالاذن لانه لو ملك بغير اذن فان لم يدخل فلا حكم له وان دخل
فلا يخلو اما ان يفرق بينهما المولي بعده او يبيح النكاح فان فرق بينهما فلا
مهر لها عليه حتي يعتق لانه دين لم يطهر في حق المولي فصا وكدين
اقر به العبد وان اجاز له المولي بعده فالقيا من ان يجب مهران مهر
بالدخول ومهر بالاجارة كما في النكاح الفاسد اذا جرده صحيحا وفي
الاستحسان لا يلزمه الا المسمى لان مهر المثل لو وجب لوجب باعتبار
العقد وج يجب بعقد واحد مهران وانه ممتنع كذا في المحيط وغيره
ودل كلامه ان السيد لوزوجه بنفسه فانه يباع بالاولي وفي التفقة
باع عبده بعد ما زوجته امرأة فالمهر في رقبته الغلام يدور معه ابن

ما دار هو الصحيح كد بين الاستملاك وقيل المهر في الثمن انتم وكل من
القولين مشكك لا يزم جعل المهر كدين التجارة وقد نقلوا في باب
المأذون ان السيد اذا باع المديون بغير رضا اصحاب الديون وردوا
البيع واخذوه وان كان المشتري عيب العبد فهو بالخيار ان شاء منوا
السيد قيمته او ضمنوا المشتري قيمته واذا زاد البيع واخذوا الثمن
فكذلك هنا وليس دين الاستملاك مخالفا لدين التجارة فانه بيع
في الكل وفي الغنية اي زوج عبده حر ثم اعتقه يجزى في تضمين المولي
او العبد ثم يفرق اخر الى ان المولي يضم الاقل من قيمته ومن مهرها
انتم وفي فتاوي قاضي خان زوج امرأة بالف درهم ثم باعه منها
بشبع مائة درهم بعد ما دخل العبد بها فافاها ثاخذ الثلث مائة
بمهرها ويبطل النكاح ولا ترجع المائة بالمائة الباقية على العبد وان
عتق ولو كان على العبد لرجل اخر دين الف درهم فاحاز الغريم
بيع العبد من المائة كان الثلث مائة بين الغريم والمرأة يضرب
الغريم فيها بالف درهم والمرأة بالف ولا تتبعه المرأة بعد ذلك
ويتبعه الغريم بما بقي من دينه اذا اعتق انتم واعلم انهم قالوا
في كتاب الدين ولا فرق بين الاعتاق باذن الغريم او بغير
اذنه ولو دبره فان شاع من المولي قيمته وان شاع من العبد
في جميع دينه ولو باعه فقد كتنه ولو وهبه بغير اذن الغريم
فله نقضها وباذنه فغيبه روايتان وعلي رواية الجواز للغريم
بيعه واحده من الوهب له لانه انتقل اليه بدينه ولو كان دين
العبد موحلا فباعه او وهبه مولا حاز فاذا حل ضمن المولي قيمته
واذا وهبه او اجره قبل حلوله حاز فاذا حل ضمن المولي قيمته
في الرهن دون الاحازة وللغريم فسخها وللقاضي بيع المديون للوفا
اذا امتنع سيده لكن حضرتته فان اراد المولي ان يودي فذر عتقه
قبل ذلك ولا يباع الكل من المحيط وحيث علمت ان المهر كدين
التجارة فهذه الاحكام ايضا للمهر وذكر الحاكم في الكافي ان العبد
المأذون المديون للغريم منع المولي من استئمانه ورهنه
واجارته والسفريه اذا كان الدين حالاً وان كان موحلاً فله ذلك
قبل حلوله انتم ومنقضاء ثبوت هذه الاحكام ايضا في العبد
المديون بمهر مراقة فان كان المهر حالاً لا يجوز للمولي والاحاز
وفي الكافي اذا بيع في الدين فاشتره المولي فلم يوف ثم وجب
بيعه للثمن ان شاع المرأة ما بقي لها من المهر مع الثمن وكل
هذا من باب التخيير وفي الخاتمة لو قال المولي لا ارضي ولا احي

كان رد او لو قال لا ارضي ولكن رضيت متصلاً جازاً استخساراً انتم
وعلى في المعراج تكرار بيعه في المهر بانه بيع في المهر فينبغي ان
لو بيع في مهرها المعجل ثم حل الاجل يباع مرة اخرى لانه انما يباع في
بغضه وكلامهم في المأذون المديون انه يباع لاجل الدين القليل
فكذلك يباع لاجل المهر القليل حيث لم يعد مولا واشتار العبد او لا
وقيد بالاذن لانه لو كبح بغير اذن فان لم يدخل فلا حكم له وان
دخل فلا تجلوا اما ان يفرق بينهما المولي بعد او يخبر النكاح فان فرق
بينهما فلا مهر لها عليه حتى يعتق لانه دين لم يظهر في حق المولي
فصار كدين اقربيه العبد وان احازه المولي بعدة فالتياس ان
يجب مهران مهر بالدخول ومهر بالاجاب كما في النكاح الفاسد
اذا جرده صححوا وفي الاستحسان لا يلزمه المسمى لان مهر المثل
لوجوب لوجب باعتنا والعقد وجب يعقد واحداً فانه يباع
بالاولى واشتار بالبيع الى ان يستحق المهر غيره سيده فلو زوج هو
امته من عبده اختلغوا فقبل يجب المهر ثم يسقط لان وجوبه في حق
الشرع ومنهم من قال لا يجب وهذا اصح لان الوجوب وان كان حقا
لله تعالى فانما يجب للمولي ولو حاز وجوبه للمولي ساعة لجواز
وجوبه اكثر من ساعة كذا في الولوالجية ولما روي ذكره شره
لهذا الاختلاف ويمكن ان يقال انها تظهر فيما لو زوج الاب امه الصغير
من عبده فعلي قول يجب ثم يسقط قال بالصحة وهو قول الجوز
ومن قال بعدم الوجوب اصلاً قال بعدم ما وهو قولهما وقد
حزم بعد ما في الولوالجية من المأذون معللاً بانه نكاح للامة
بغير مهر لعدم وجوبه على العبد في كسبه للحال فلو اختلعت
المرأة والعبد في الاذن وعدمه قال في الظهيرية عبد تزوج
حره ثم قال العبد لم ياذن لي المولي وقد نقص النكاح هو وقال
المرأة قد اذن بفرق بينهما لا فزاده ان النكاح فاسد ويلزمه كمال
المهران كان قد دخل بها ونصف المهران لم يدخل بها ولها ثلثه العدة
انتم وينبغي ان المولي ان صدقها فالمهر في رقبته كلا ونصفا والا فني
ذمتها ولو تزوج عبد حرين ودخل باحدهما ثم تزوج امه ثم
امة فاحاز للمولي النكاح من قال ابو حنيفة يجوز نكاح الحرين
لانه ليس له ان يتزوج امه في عدة حره وقال لا يجوز نكاح الامه
الاخيرة لان عندها له ان يتزوج الامه في عدة الحره ولو تزوج
امته في عدة ودخل باحدهما ثم تزوج بحرته في عدة ودخل
باحدهما ثم احاز المولي نكاح احد الفريقين لم يجز نكاح شي منهن

ولو باءا حدهما ولو تزوج حرة وامّة ثم حرة وامّة فاحاز المولى الكل
 حاز نكاح الحرتين وان كان دخل بهن فنكاحهن فاسد المكل في
 الظهريّة ولم يبين المص مهور الامّة وفي الميراث ثم قال وكل ما وجب
 من مهر الامّة فهو المولى سواء وجب بالعتق او بالدخول
 وسواء كان المهر سمي او مهر المثل وسواء كانت الامّة فتنة او مدبرة
 او ام ولد الا المكاتبة والمعتق بعضها فان المهرانما انزى وفي فتح
 القد يرك مهر الامّة بثبت لها ثم ينتقل الى المولى حتى لو كان
 عليها دين قضى من المهر انزى وفي الفتنة اشترى حادثة تحت
 زوج قبل الدخول ثم دخل بها في ملك المشتري فالمهر للبائع
 وفي المحيط مسلم اذا نكح عبده النصراني في التزويج فاقامت المرأة
 شهودا نصاري انهم تزوجها فتقيد لان الشهود عليه نصاري ولو
 كان العبد مسلما او المولى نصرانيا لا تقبل ما عرف انزى وفي الظهريّة
 رجلان شهدا على رجل انه اعتق حاربه هذه وهو يجحد فقضى
 القاضي بالعتق ثم رجع عن شهادتهما ثم تزوجها احداهما قال ابو
 يوسف ان تزوجها قبل القضا بالقيمة عليها فيفرق بينهما وبين
 القضا حاز نكاحه انزى كانه لما زعم الشاهد انها امّة فلم يجز
 نكاحه وبعد القضا خرجت عن ملك صاحبهما لا خذه العلوص
 فحاز نكاحه وفي المحيط لو قال لعبده تزوج علي بفتك فتزوج
 على بفتنه امّة او مدبرة او ام ولد اذن مولاها حاز لان الملك في
 رقبته يثبت كولاها فلا يمنع الجواز ولو تزوج حرة او مكاتبة فالنكاح
 فاسد لانه لو صح يثبت الملك للمكوث في رقبته مقارنا للعتق
 وانه مفسد له اذا طرأ فاذا قارن اولى ان يمنع جوازه ولو كان
 مكاتبا او مدبرا صح النكاح لانها لا يجملان النكاح من ملك مولاها
 ويكون المهر القيمة انزى وفي تلخيص الجامع ولو خالع على رقبته
 فان كان حرا لا يصح لقراّن الماني وثبت لان المال زايد فكان اولى
 بالرد من الطلاق وكذا الفتنة لو طلقها على رقبتهما وتنع رجعية
 لان صريح ولو رقيق صح بالمسمى لما مر ولم يحكم اذن المولى السفينة
 عبده تا التزوج على قولهما من الحر عليه وقد عدل في الهداية
 لصحة نكاح السفينة بانه من الخواص الاصلية فظاهره انه لا يملك
 نكاح عبده وان قلنا بصحته لانه تخضع للعبد فيجب ان لا يلزم
 في مهر ما زاد على مهر مثله لانه حكم نكاح المولى السفينة فعنده
 تا لا ولي قوله ويسمي المديروا المكاتب اي في المهر ولم يباع فيه
 لانها لا يقبلان مع بقاها فيودي من كسبهما لان انفسهما وكذا معتق

البعض وبن ام الولد فتقيدنا بكونه مع بقاها لان المكاتب اذا عجز
 ورد للرق صار المهر في رقبته يباع فيه الا اذا ادى المهر مولاه
 واستخلصه كما في القن وقياسه ان المديروا اذا عاد الى الرق يحكم
 الشافعي ببيعه انه يصير المهر في رقبته اي قيد باذن المولى لان
 المديروا المكاتب اذا تزوجها بغير اذن فحكمها كالقن ان كان قبل الدخول
 فلا حكم له وان كان بعده فلم يجز ولم يجز المولى تاخر الى ما بعد العتق
 وان كانت حنابلة المكاتب في كسبه للحال لان المهر حكم العتق
 وهو قول لا فعل وان احاز المولى فحاز اذن قبله فيسعيان فيه
 وفي الفتنة زوج مدبرة امرة ثم مات المولى والمهر في رقبته العبد
 يوقد به اذا اعتق انزى وفيه نظر لان حكمه السقاية قبل العتق
 لا تاخر الى ما بعد العتق وحاصل مسيلة الرقيق انه لا يخلو
 اما ان يكون ذكرا وانثى وكل منهما اما باذن المولى او لا وكل من الاربعة
 اما قبل الدخول او بعده وكل من الثانية اما ان يقبل البيع او لا فري
 ستة عشر قوله وطلقها رجعية اشارة للنكاح الموقوف لطلقها
 او فارضا لان الطلاق الرجعي لا يكون الا بعد النكاح الصحيح فكان
 الامر به اشارة افتضا بخلاف قول المولى تزوج اربعا وكنت بينك
 بالمال حيث لا يثبت للرجعية اقتضا لان شرائط الاصلية لا يمكن اثباتها
 افتضا بخلاف النكاح لان العبد اهله لانه من خصائص الادمية
 ولما يكون قول المولى له طلقها او فارضا اشارة لاحتمال الاجازة
 والرد فحمل على الرد لانه ادنى لان الرفع اسهل من الدفع اولانه اليق
 بحال العبد المرد على مولاه وكانت الحقيقة متروكة بدلالة الحال
 كذا في العناية قيد بقوله رجعية لانه لو قال له طلقها باينا
 لا يكون اشارة لان الطلاق البائن يجمل المتاركة كما في الطلاق في
 النكاح الفاسد والموقوف يجمل الا اشارة فحمل على الادنى كذا في المحيط
 وقيد بقوله لا طلقها لانه لو قال طلقها تطليقة تقع عليها كما في
 التبيين والالف واللام في قوله للنكاح الموقوف للعبد الذكر اي
 نكاح العبد بغير اذن كسبه اعتداز عن نكاح الفضولي فان قول
 الزوج للفضولي طلقها يكون اشارة لانه يملك التطليق بالاجازة
 فملك الامر به بخلاف المولى ولان فعل الفضولي اعانة كالوكيل والاعا
 تنهض سببا لامضا تصرفه وعدم الغاية بخلاف المرد على مولاه
 وهو مختار صاحب المحيط ومختار الصدر الشهيد وجم الدين النسفي
 انه ليس باجازة فلا فرق بينهما فلذا عزم في المختصر في النكاح الموقوف
 لكن الاول اوجه عن الاصل مسيلة العبد لما ذكرنا فلذا كان تطليق

المردع عليه نكاحا بعد انكاره اقرا بالنيكاح الا اذا قال ما انت لي
بزوجة اذ انت طالق كما في البرازية وقول المرأة لرجل طلقني افتار
بالنيكاح الصحيح النافذ وتطلق واحدة من احدي الطرفين
احارة لذلك الفرق فيما اذا زوجة فضولي اربع في عقدة ثم
زوجها ثلاثا في عقدة فيلغى فطلق احدي الاربع واحدي الثلاث
بغير اذنها كذا في التبيين وعلي هذا الاختلاف اذا طلقها الزوج
في نكاح الفضولي قبل يكون احارة وقبل لا وفي جامع الفصوليين
ان هذا الاختلاف في المطلقة الواحدة اما لو طلقها ثلاثا في احارة
وفاقا وقبل الاختلاف فيما لو طلقها قبل ان تبلغه الخبرا ما لو بلغه
الخبر فقال طلقها يكون احارة وفاقا اقول علي فقد يراد احارة
ينبغي ان يحرم عليه لو طلقها ثلاثا لانه يصير كانه احارة اولاً ثم
طلقها انتهى وقد صرح به الزيلعي فقال لان الكلام كلام الزوج
لا يصح الا اذا حمل علي وقوع الطلاق فيكون احارة نصيبا الكلام
انتهى وقد علمنا قريته ان قوله طلقها او فارقتها وان لم يكن احارة
فهو رد فينفسخ به نكاح العبد حتي لا يلحقه الاحارة بعده وفي
الحاشية لوقا المولي لا ارضي ولا خير كان رد او لوقا لا ارضي
ولكن رضى من نكاحا مستحسانا انتهى وفي الولوالجية مكانه
او عبد تزوج بغير اذن المولي ثم طلق فكان ذلك ردا منه لان
الطلاق يقطع النكاح النافذ فلا يقطع النكاح الموقوف اولى فان احارة
المولي بعد الطلقات الثلاث لم يحنل النكاح لانه احارة المنفسخ ولو
اذن له ان يتزوجها بعد ما طلقها ثلاثا او احاز المولي النكاح بعد
الطلقات كره له ان يتزوجها بعد ما طلقها ثلاثا ولو تزوجها لم
يفرق بينهما في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يكره ابو
يوسف يقول بان احاز المولي ما كانت باطلة كان عدما ولو لم يحز
المولي كان له ان يتزوجها ثانيا بانه من غير كراهة بالاجماع
فكذا هنا وهما يقولان الاحارة في الاثر كما لا ذن في الابتدائي
كان ههنا موجودا صادرة بحرمه حقيقة فاذا وجدت صورة
الاحارة في الاثر يجب ان يثبت به نوع كراهة انتهى وفي الذخيرة
لو تزوجها بغير اذن المولي فوطئها لم يكن نفصا للنكاح عند محمد
وعند ابي يوسف انه ينفسخ النكاح انتهى واذا تزوج العبد بغير اذن
مولاه فهو للمراة فسحقه قبل احارة المولي صرح في الذخيرة بان
لها الفسخ في نظيره وهي ما اذا زوجت نفسها من صبي بغير اذن
وليها وبه علم كالمولي فسحقه لكل من العاقدين فسحقه واشار للم

الي ان الاحارة تثبت بالدلالة كما تثبت بالصريح فان قول المولي طلقها
رجعية احارة دلالة وحاصلة كما في البدائع انها تثبت بالصريح
وبالدلالة بالضرورة فمن الصريح اخبرت او رضيت او اذنته او نحو
واما الدلالة فهي قول او فعل يدل علي الاحارة كقول المولي بعد بلوغه
الخبر حسن او صواب او لا يا بني به او يسوق الي المراة المهر وشيا منه
في نكاح العبد واما الضرورة فتحو ان يعتق العبد او الامة فيكون
الاعتاق احارة وفي التخصيص الجامع قال المولي اجرت اذ ردت في المهر
فاي فري موقوف علي حاله وكذا لوقا لا اجير حتي يريد المعيا
التوقف لانه هو الذي يمتد وينتهي لا الرد وكذا لوقا لا بزيادة
لانه تكلم بالباقي وان تكلم بعد والزيادة كهر المثل حتي تشتط
بالطلاق قبل الدخول ولوقا لا اجير تكذب في او اجير ان ردت في
بطل العقد لانه مقرر للثبوت فانه قال لا اجير وسكت ولو اذن له بالنكاح
لم يكن احارة فان احاز العبد حاز ولو مات المولي قبل الاحارة فان
كانت امة فورثها من اجل له وطئها بطل النكاح الموقوف وان ورثها من
لاجل له وطئها بان كان الوارث بن الميت وقد وطئها او كانت الامة
اخوته من الرضاع او ورثها جماعة فللوارث الاحارة ولو احاز البعض
دون البعض لم يحنل النكاح كما في المحيط وفيه لو تزوج المولي امراة علي
رقبتها بطل النكاح الموقوف لانه ملكها للمراة انتهى وفيه نظير لابل
ينبغي ان يتوقف علي احارة المراة كما لو باعها المولي من امراة فانهم قالوا
اذا باعها المولي قبل الاحارة فهو علي التفصيل الذي ذكرنا في الوارث
ولو باعها من لا يحنل له باعها فاحاز لم يحنل في المحيط وفي الذخيرة ولو
باعها علي انه بالخيار ينفسخ النكاح لانه ينفذ بالسكوت اذا مضت
المدة انتهى ومراة باعها من لا يحنل له وعلي هذا لو اقيمت تزوج جارية
غيره بغير اذنه ووطئها ثم باعها المولي من رجلان للمشتري الاحارة
لان الزوج يمنع حل الوطئ للمشتري وردة شمس الائمة السرخسي ان ما في
الكتاب من انه ليس له الاحارة صحيح وجعل عدم صحة الاحارة في
المحيط ظاهر الرواية وان القول بالاحارة رواية بن ساعدة بناء علي
ان العدة انما يكون بعد التفريق فاما قبل التفريق فهي ليست بمعددة
فاعترض الملك الثاني ببطل النكاح الموقوف وان كان هو ممنوعا عن
عساها وجعل هذا قيا من المنع بسبب الاستدراك لا يمنع بطلان النكاح
الموقوف فهذا مثله وان كان عبدا فان المولي او باعه قبل الاحارة
فللوارث المشتري الاحارة وفي جامع الفصوليين زوجها الغاصب
ثم اشتراها فان كان الزوج دخل بها صحت احارته ولا يبطل النكاح ولو

صحتها لا رواية فيه وينبغي ان يبطل النكاح لان الملك بالضمن ضروري
 فلا يكفي لجواز النكاح كما حذر غاصبه ثم ضمنه فان قلت قد ذكرنا
 في الاجازة الصريحة لنظام اذنت وقالوا لاذن له بالنكاح بعد ما تزوج
 لا يكون اجازة فهل بينهما تناقض قلت يحمل الاول على ما اذا علم
 بالنكاح فقال بعده اذنت والثاني على ما اذا يعلم به ولم ار من صرح
 به ثم دلت في المعراج ان اذنت من الفاظ الاذن انما يعني لامتن
 الالفاظ الاجازة فلا اشكال وفي سكوت المولي عند العقد ايسر برصني
 وفي الخلاصة اذن لعبد ان يتزوج بدنياً فمتزوج بدنياً لا يجوز
 النكاح وفي مجموع النوازل عبد طلب من مولا ان يزوجه معتقته فابي
 ان يتشفع ان ياذن له بالتزوج هذه المعتقة يجوز ان يزوجها فابي
 بالنكاح يتناول الفاسد ايضاً كما يتناول الصحيح وهذا عند ابي حنيفة
 وقال لا يتناول الا الصحيح لان المقصود من النكاح في المستقبل الاعفاف
 والتخصيص وذلك بالاجازة ان اللفظ مطلق فيجوز علي اطلاقه
 وبعض المقاصد من النكاح الفاسد حاصله بالنسب وجوب المهر والعدة
 على اعتبار وجود الوطى وفايدة الخلافة تظهر في حق لزوم المهر فيما اذا
 تزوج امرأة نكاحاً فاسداً ودخل بها لانه يباع في المهر عنده وعندهما
 لا يطالب الا بعد العتق وفي حق انهما الاذن بالعقد فينتهي به عنده
 فليس له التزوج بعده صحيحاً لانهما ولا من غيرها وعندهما لا ينتهي به
 فله ذلك بعده فبذلك الاذن لان التوكيل بالنكاح لا يتناول الفاسد فلا
 ينتهي به اتفاقاً وعليه التتوي كما في المصنف لان مطلوب الامر فيه ثبوت
 الحل والتوكيل بنكاح فاسد لا يملك النكاح الصحيح بخلاف التوكيل بالبيع فاسداً
 يملك الصحيح كذا في التمهيد والبيع في النكاح لا يتناول الفاسد كما اذا
 حلف لا يتزوج وانه لا يجتث الا بالصحيح واما اذا حلف انه ما تزوج في الماضي
 فانه يتناول الصحيح والفاسد ايضاً لان المراد في المستقبل الاعفاف وفي
 الماضي وقوع العقد ذكره في المبسوط ولو توي الصحيح صدق ديانة
 وقضا وان كان فيه تخفيف رعاية الجانب الحقيقة كذا في التلخيص
 وشارف المص الى ان الاذن بالبيع وهو التوكيل به يتناول الفاسد بالاولي
 اتفاقاً لان الفاسد فيه يفيد الملك بالقبض واطلته فشمع ما اذا اذن
 له في نكاح حرة او امه واما اذا كانت معينة او غير معينة فابي الهداية
 من التنفيذ بالامة والمعينة اتفاقاً وقد يكون اذنه بالنكاح ولم
 يغيره لانه لو قبله بان اذن له في النكاح الفاسد نصاً ودخل بها
 يلزمه المهر في قولهم جميعاً اما علي اصله ابي حنيفة فظاهر واما علي
 اصلهما فلان الصرف الى الصحيح لضرب دلالة او جئت اليه فاذا جأ

النص بخلافه نطقت الدلالة انتهى ومتنضاه انه لو قيد بالصحيح
 فانه يقتضي به اتفاقاً وتخاصصاً للمسئلة اما ان يوافق او يخالف وقد
 علمت الاختلاف وقد علم مما قررناه انه لو اذنه بالتزوج فانه لا يملك
 الامرة واحدة وكذا لو قال تزوج فانه لا يتزوج الامرة واحدة لان
 الامر لا يقتضي التكرار وكذا اذا قال تزوج امرأة لان قوله امرأة اسم
 لواحدة من هذا الجنس كذا في البدائع وفي شرح المغني للمهدي
 لو قال لعبد تزوج وتوي مرة بعد اخرى لم يقع لانه عدد محض ولو
 توي ثنتين يصح لان ذلك كل واحد كالعبد اذا عتق لا يملك التزوج بالكثر
 من ثنتين وكذا التوكيل بالنكاح بان قال تزوج لي امرأة لا يملك احدها
 بزوجه الا امرة واحدة ولو توي الموكل الاربع ينبغي ان يجوز علي قياس
 ما ذكرنا لانه كل جنس النكاح في حقه ولكي ما طهرت بالتزوي
 ذكره في بحث الامر من الاصول وفي المحيط اذن لعبد في النكاح فتزوج
 ثنتين في عقده واحدة لم يجز واحدة منهما الا ان قال المولي عتبت امرأتين
 وفي البدائع هذا اذا خص واما اذا عم بان قال تزوج ما شئت من النساء
 حازله ان يتزوج ثنتين فقط وقيد بالفاسد لانه لا ينتهي بالموقوف
 اتفاقاً كالتوكيل حتي حازلهما ان يجرد العقد ثانياً عليهما او علي غيرها
 كذا في التبيين وقيد بالانها لا يعتد اذن لزوم المهر فان العبد الماذون
 له في النكاح اذا تزوج امرأة بفضولي ثم اجازت فان المهر في رقبته يباع
 فيه فيتناول الاذن الموقوف في حق هذا الحكم وان كان لم يتناول في حق
 انهاء الاذن به ولم اره صحيحاً قوله ولو تزوج عبد اماً ذواته امرة صح
 وهي اسوة الغرما في مهرها اما الصحة فلانه ينبغي علي ملك الرقبة وهو
 باقي بعد الدين كما هو قبله فالاصح لزوم المهر لانه وجوبه حكم من احكام
 النكاح فغنى وجب بسبب لامر له فشابه دين الاسر لانه وصار كالمريء
 المديون اذا تزوج امرأة فالمهر مثلها اسوة الغرما اراد بالاسوة المساواة
 في طلب الحق بان تضرب هي في ثمن العبد بمهرها ويضرب الغرما فيه
 علي قدر ديونهم وشارف بقوله في مهرها دون ان يقول في المهر ان مسا
 لهم انما هو فيما اذا كان المسي فقدر مهر المثل او اقل اما اذا كان اكثر من مهر
 المثل فلها نسا ويهم في قدره والزيادة عليه يطالب به بعد استيفاء الغرما
 كدين الصحة مع دين المرض وقد علم من كتاب الماذون ان الديون
 تتعلق بما في يده ورقبته فهو في الديون من ماله يعلم حكمه اذنه
 هي ان الماذون اذا مات وفي يده كسبه وعليه مهره فجهته فظاهر
 كلامهم ان المهر في عن كسبه بعد موته كما يقتضي الديون منه بعد
 موته وليس للمولي الاقتصاص به كما صرح به في المحيط في مسئلة

الديون ولم يصحح بالمره وقد علم هذا انه منها فلاقى وقد اوجبت
 مما قد منعت عن الترتبات شي من ان المهر والنفقة يستيطان بوث العبد
 صمول في المهر على العبد المحجور عليه او الماذون الذي لم يترك كسبا كالا
 بخفي وفي تلخيص الجامع لو تزوج الماذون علي رقبته باذن الولي صح
 والمرأة اسوة الغرما قال الله يضرب مولاها معوم بقدر قيمة العبد
 بخلاف الخلع علي رقبة الماذونة المديونة فانه ان لم يفصل من غيرها شي
 يتبع به بعد العتق كما لو قتل عمدا فصالح المولي علي رقبته ففي الخلع
 والصالح عن دم العبد لا مشاركة للغرما واما الحنابلة خطأ فان يده المولي
 او الغريم من متطوع وان انتقم علي دفعة ملكه ولي الحنابلة مشغولا
 بدينه وللغرم ما يبيعه واخذ عنه فلو قضا ما ذون مديون عين مثله
 فاختاروا دفعه انتقل نصف دين المتقوا الي الباقي لكن اذا بيع الباقي
 الغرما يدي بدينه فان فضل من مثله شي فقصي به نصف الدين
 المنتقل اليه من النفقة وتمامه في التلخيص قوله ومن زوج ابنه لا يجب
 عليه بشئ غيرها ويجزئ منه وبطل الزوج ان طفلا ان حق المولي في الاستحرام
 باق والتبوية ابطال له فلما لم يلزم بقال للزوج استوفى منافع البضع
 اذا قدرت لان حقه ثابت فيها وفي المحيط مبي وجهد فرضه وفراغها
 عن خدمته المولي لبيلا او زها را واستمتع بها انزى وظاهره انه لو وجدها
 مشغولة في خدمة المولي في مكان حال لبس له وطهرها وانما يجوز له اذا
 لم تكن مشغولة بخدمته المولي ولم اره صريحا اطلق الامة فتشمل النفقة
 والمدرسة واما الولد فالكل في هذا الحكم سواء ولا تدخل المكاتبه بغيرينة
 قوله فتخدمه اي المولي لان المكاتبه لا يملك المولي استخدامها فلذا يجب
 النفقة لها بدون التبوية بخلاف غيرها فان ابوها منزلا مع الزوج وجبت
 النفقة والا فلا لانها جزا الاحتباس واشارة بطلاق عدم وجوبها الي انه
 لو بوها معه منزلا ثم ربي الله ان يستخدمها له ذلك لان الحق باق لبها
 الملك فلا يسقط بالتبوية كما لا يسقط بالنكاح والي انه لو شرط ثبوتها وقت
 العقد كان الشرط لوضع لا يخلو من احد امرين اما ان يكون بطريق
 الاحارة او الاعارة فلا يصح الاول لجهالة المدة وكذا الثاني لان الاعارة
 لا تتعلق بها اللزوم فان قلت ما الفرق بين هذا وبين ان يشترط
 الحر التزوج بامه رجل تزوج امه بشرط حرية اولاده فان قلت ما الفرق
 يمكن بين هذا وبين ان يشترط الي حرية اولاده حيث يلزم الشرط
 في هذه ويثبت حرية ما تاتي من اولاد وهذا شرط لا يقتضيه نكاح
 الامة فالجواب ان قبول المولي الشرط التزوج علي اعتباره
 هو معنى تعليق الحرية بالولادة وتعلق ذلك صحيح عند وجود

التعليق

التعليق فيما يصح ما يتبع الرجوع عن مقتضي فثبت الحرية عند
 الولادة جبراً من غير اختيار بخلاف اشتراط التبوية فان لتعلقها بتعليقها
 لا تقع هي عند ثبوت الشرط بل يتوقف وجودها علي فعل حتي اختيارها
 من فاعل بخلاف اذا امتنع لم يوجد افا لخاص لان المعلق هنا وعد
 يجب الا يبايه غير انه ان لم يف به لا يثبت متعلقه اعني نفس الموعود
 به كذا في فتح القدير ومقتضاه ان السيد لولا بان قبل وضع الجارية
 المستتر حرية اولادها لا يكون الولد حراً وان السيد لو باع هذه
 الجارية قبل الوضع يصح لان المعلق اولادها لا يكون الولد حراً قبل وجود
 شرطه عند موته وذكره بين الحكمين في المبسوط في مسئلة التعليق
 صريحا بقوله كل ولد تلد بینه فهو حر فقال لومات المولي وهي حلي لم
 يعتق ما تلده لغدر الملك لانفصالها للورثة ولو باعها المولي وهي حلي
 لم يعتق ما تلده لغدر الملك الي حلي عازي بعه فان ولدت بعده لم
 تعتق ذكره في باب عتق ما في البطن الا ان يفرق بين التعليق صريحا
 والتعليق معني ولم يطهر في الان وذكره في المحيط في باب عتق ما تلده
 الامة وقال بعده ولو قال لعبد يملكه او لا يملكه كل ولد يولد لك فهو
 حر فان ولده من امه يملكها الخالف يوم حلف عتق ان ولدت في ملكه
 والابطلت اليمن انزى وهي اشبه بسبيلتنا وفيد بالتبوية لان المولي
 اذا استوفى صداقها امان يدخلها علي زوجها وان لم تلزم ان سويها
 كذا في المبسوط ولذا قال في المبسوط ولذا قال في المحيط لو باعها بحيث
 لا يقدر الزوج عليها سقط مهرها كما سياتي في مسئلة ما اذا قبلها والشر
 مصدر بيوته منزلا وبيوته له اذا اسكنته اياه وفي الاصطلاح علي
 ما ذكره الخصاص ان يخلي المولي بين الامة وبين زوجها اليه ولا يستخدمها
 وسيا في تمامه في النفقات ان شاء الله تعالى وان التفتيق ان العبرة
 لكونها في بيت الزوج لبيلا ولا يضرب ولا يستخدم منها واشار المص رحمه
 الله الي ان للمولي ان يسافر بها وليس للزوج منعه كما في الظهيرية
 قوله وله اجبارهما علي النكاح اي للسيد اجبارا للعبد والامة
 عليه بمعني تنقيح النكاح عليها وان لم يرضيا الا ان يجعلها علي النكاح
 يضرب او يحرقه وعن ابي حنيفة انه لا اجبار في العبد لان النكاح من
 خصايص الادمية والعبد اذا دخل تحت ملك المولي من حيث
 انه مال فلا يملك انكاحه بخلاف الامة لانه مالك لمنافع بغيرها
 فيمكن تمليلها ولنا ان النكاح اصطلاح ملك لان فيه تخصيصه عن
 الزنا الذي هو سبب الهلاك والتفصيص فيملكه اعتبارا بالامة
 اطلقا فتشمل الكبير والصغير والصغيرة والكبيرة والفن والمدر

واما الولد لان الملك في الكل كامل ونخرج المكاتب والمكاتب فليس له
اجبارهما عليه صغيرين كانا او كبيرين لانها بالتخاف بالاحوار تضربا
فيستمرط رعاها فالحاصل ان ولاية الاجبار في المملوك تعتمد كمال
الملك لا كمال البرق والملك كمال في المدبر وامر الولد وان كان الرق ناقضا
والمكاتب على عكسهما ولد ادخل تحت قوله كل مملوك املكه فهو حر
دونه وحل ووطي امر الولد دون المكاتب لانه يعتمد كمال الملك فقط
ولم يجز عتقها عن الكفارة لانه يبي على كمال الرق واما البيع فانه
يعتمد كمالها فلم يجز بيع الكل وفي المحيط وغيره المولي اذا زوج مكاتبته
الصغيرة توقف النكاح على اجازتها لانها ملحقة بالبالغة فيما
ينبغي على الكتابة شمارها لولم يزد حتى اذنت فعتقت بقي
النكاح موقوف على اجازة الولي لا اجازتها لانها بعد العتق لم
تبق مكاتبته وهي صغيرة فالصغيرة ليست من اهل الاجازة
فاعتبر التوقف على اجازتها حالها ولم يعتبر بعد العتق قالوا
وهذه مسيلة من اعجب المسائل فانها مهما زادت من الولي
بعد اذادت اليه قريبا في النكاح فانه يملك الزام النكاح عليها بعد
العتق لا قبله واحضرت منه انما لوردت الي الرق يبطل النكاح
الذي باشره الولي وان اجازة الولي لانه طرأ حل بات على موقوف
فا بطله الا ان هذا كله يثبت بالدليل وهو يعلم العجايب وقد
بحث المحقق في فتح القدر بيان الذي يقتضيه النظر عدم التوقف
على اجازة الولي بعد العتق بل بمجرد عتقها يتعد النكاح لما صدر جوابه
من انه اذا تزوج العبد باذن سيده فاعتقه نفذ لانه لو توقف
فابي على اجازة الولي وهو محتج لانفاق ولايته فاما على العبد
ولا وجه له لانه صدر من جهة فكيف يتوقف عليه ولانه كان
نافدا من جهته وانما توقف على السيد فكذا السيد هنا فانه
ولي مجبر واما التوقف على اجازة العتق الكتابة وقد رآه في النقاد
من جهة السيد وهذا هو الوجه وكثيرا ما نقله الشاهد بين وهذا
بخلاف الصبي اذا زوج نفسه بغير اذن وليه فانه موقوف على
اجازة وليه فلو بلغ قبل ان يرد لا يتعد حتى يجيزه الصبي لان
العتق حين صدر منه لم يكن نافذا من جهته اذ لا نافدا حالة
الصبا وعدم اهلية الراي بخلاف العبد ومولي المكاتب الصغيرة
والحاصل ان الصغير والصغيرة للسابق اهل العباداة بخلاف
البالغ انزوي وجوابه انه سوادني وعلما اما الاول فلان المسئلة
صريح بها الا ما محمد في الجامع الكبير فكيف ينسب السهو اليه والي

ت
الصغير

تقليد

واما الثاني فلان محمد اعلى توقعه على اجازة المولي بان يتجدد له
ولاية لم تكن وقت العتق وهي الولاية العتق ولذا انما يكون له
الاجازة اذا لم يكن لها ولي اقرب منه كالاخ والعمر قال فصار كالشريك
لزوج العبد ثم ملك الباقي وكان اذن لعبد ابنه او زوج فافلتته ثم
مات الابن بخلاف الراهن ومولي المادون حيث لا يقتضي الاجازة
لان النقاد بالولاية الاصلية وما صله ان الولاية التي قادتها
رضاه بتزويجها ولاية بحكم الملك وبعد العتق يتجدد له ولاية
بحكم الولاية فيستمر طمخدد رضاه لتجدد الولاية كذا في شرح
تلخيص الجامع الكبير وكثير ما يعترض المخطي على المصيب ثم اعلم
ان السيد لو زوج المكاتبته بغير رضاها ثم عجزت بطل النكاح لما
ذكرناه وان كان مكاتبها لم تبطل لكن لا بد من اجازة المولي وان
كان قد رضي او لا لانه انما رضي بغيره موت النكاح كالمهر والشفقة
يكسب المكاتب لا يملك نفسه وكسب المكاتب بعد عجزه ملك المولي
كذا في التلخيص فهو نظير ما اذا تزوجها الا بعد مع وجود الاقرب
ثم زالت ولاية الاقرب فانه لا بد من ان يجيزه الا بعد وسياجي
ايضا حه بعد ذلك واعلم ان الفصولي اذا باشر ثم صار وكيلام
فانه يتعد باجازه ببيعها كان او نكاحا وكذا الوضار وصبا ولو صار
مالكا فان طرأ حل بان عليه ابطله والا فلا وينفذ باجازه والعبد
المجور اذا باشر عقد اشتران له به فان كان نكاحه نفذ باجازه
ولو كان بيع مال مولاه فانه لا ينفذ باجازه والصبي المجور
اذا باشر عقد اشتران له وليه فيه فاجازه حاز نكاحا او بيعا ولو
بلغ فاجازه بعد بلوغه حاز والعبد المجور اذا تصرف بلا اذن ثم
اعتق فان كان نكاحا او اقرا بين نفذ فلا اجازة وان كان بيعا
لا يجوز باجازه بعد اعتقائه والمكاتب لو زوج فانه فاجازه لم
يجز والقاضي لو زوج البتيم ولم يكن في منشور اشتران له فاجاز
وكذا الولي الا بعد مع الاقرب ومثاله في جامع النصولين من
الفصل الرابع والعشرين قوله ويستقط المهر بقتل السيد امته
قبل الوطي وهذا عند ابي حنيفة وقال عليه المهر لولاها اعتبنا
بموتها خفف انفسا وهذا لان المقتول ميت باجله وله انه ان منع
المبتذل قبل التسليم فيجزي بمنع المبتذل كما اذا ارتدت الحرة وكما اذا
قتل البائع المبيع قبل التسليم والقتل في حق احكام الدنيا جعل اطلاقا
حيي ويجب النصاص والدية فكذا في حق المهر فاد يستقطه انه
ان لم يكن مقتبضا سقطت عنه دمنة الزوج وان كان مقتبضا لزمه رد

جميعه على الزوج كذا في المتسوط وقيد بالسيد لانه لو قبلها اجنبي
لا يسقط اتفاقا واطلق السيد فشميل الصغير والكبير وذكر في المصنف
فيه قولان وفي فتح القدير ولو لم يكن من اهل المجازاة بان كان صبيها
زوج امته وصبيته مثلاً فقالوا يجب ان لا يسقط في قول ابي حنيفة
بخلاف الحرية الصغيرة اذا ارتدت يسقط مهرها لان الصغيرة العاقله
من اهل المجازاة على الردة بخلاف غيرها من الافعال لانه لو لم
يخطر عليها والردة مخطورة عليها انتهى فتخرج به عدم سقوط وقيد
بالامة لان السيد لو قتل زوج امته لم يسقط المهر اتفاقا لانه تصرف
في العاقله لا في المعقود عليه وقيد بكونه قبل الوطى لانه لو قتلها
بعد لا يسقط اتفاقا واشار بالقتل الى كل نفوت حصل بفعل المولى فلذا
سقط المهر لو باعها وذهب بها المشتري من المصدا واعتزها فقتل الزوج
فاختارت الفرقة او عيبتها بوضع لا يتصل اليها الزوج كذا في التبيين
وغیره والمراد بسقوطه في الاولى والثالثة بسقوط المطالب به كما صرح
به في المحيط والظهيرية لا يسقطه اصلاً لانه لو احضرها بعكر
فك المهر كما لا يخفى واراد المص بالامة التتة والمدة وامر المولى بما عرف
ان مهر الكتابات لها لا للمولى فلا يسقط بفعل المولى اياها قوله لا تقتل
الحره نفسها قبله اي لا يسقط المهر بقتل الحره نفسها قبل الوطى لان حياية
المرء على نفسه غير معتبرة في حق احكام المرد بيا فتشانه موته اختلف
انها ولائها لا تلك استقام حزم فصار كما اذا قال اقتلني فقتله فانه
يجب الدية بخلاف اقطع يدي فقتلها لا يجب شي بخلاف قتل المولى
لانه معتبر في حق احكام المرد بيا هي يجب الكفارة عليه وكذا لو قال
المولى لغيره اقتل عبيدي فقتله لا يجب شي واما قيد بالحره فلا يقتل
في قتل الامة نفسها والصحيح عدم السقوط كما في الخاتبة لان المهر
لو لاها ولم يوجد منه منع المبدل فلو قال المص لا تقتل المرأة نفسها
لكان اولى وقيد بالقتل لان الامة لو اغتدت فلا صدق لها ما لم يحصر في
قياس قول ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف كذا في الخاتبة ولو ارتدت
المرأة عن الاسلام قتل لدخول فان كانت حرة سقط المهر اتفاقا
وان كانت امة ففي التبيين ان في السقوط روايتين وفي غاية البيان
واذا ارتدت الامة والحره قبل الدخول فالوجع الزوج انها قبلت به
بشهوة يسقط المهر اتفاقا فانه لضعف رواية عدمها لم يعتد بها
وحكم بتبديل بن الزوج انها قبلت به بشهوة وكذا به سيد هانين
الامة منه باقراره ويلزمه نصف المهر بتكذيب المولى ان كان شهوة
وكذا به سيد هانين الامة منه باقراره ويلزمه نصف المهر بتكذيب

المولى

المولى ان كان بشهوة انتهى وينبغي ترجيح عدم سقوطه في رد الامة
وتبديلها بن الزوج فيما ساعد على ما اذا قبلت نفسها فان التبديل جعل
الروايتين في الكل وقصر في قاضي خان عدمه في القتل فليكن تبديلها في
الاخرتين ايض وهو الظاهر لان مستحقه لم يفعل شي وهو المولى وما في
فتح القدير من ما الخلاف على الخلاف في ان المهر يجب للمولى ابتداء
يجب لها ثم ينتقل للمولى بعده فلا يسقط بفعلها على القولين كما لا يخفى
واما القابل بالسقوط بقتلها نفسها على بان فعلها يضاف الى المولى
يدليل بها الوقتل انشأنا خوطب مولاها بالدفع او الغر او التبيد
بقتل المرأة نفسها ليس احرازاً بالان وارثها لو قتلها قبل الدخول
فانه لا يسقط المهر ايض لانه بالقتل لم يبق وارثا مستحقا للمهر كما انه
به فصار كما لا يخفى اذا قبلها قوله والاذن في العزل لسيد الامة لانه
يحل بمقصود المولى وهو الولد فيعتبر رضاه وهذا هو قول ابي حنيفة
وقضا حبيه في ظاهر الرواية وعنه ما في غيرها ان الاذن لها وهو موقوف
قيد بالامة اي امة الغير لان العزل حايض عن امته بدون اذنها هو
والاذن في العزل عن الحرية لها ولا يباح بغيره لانه عجزها وفي الخاتبة
ذكر في الكتاب انه لا يباح بغير اذنها وقالوا في زماننا يباح لسوء
الزمان قال في فتح القدير بعده فليعتبر مثله في الاعداء وسقطا
لاذنها وافاد وضع المسيلة ان العزل حايض بالاذن وهذا هو
الصحيح عند عامة العلماء يثبت التجاري عن حايضنا نعزل والفران
ينزل فقدر يثبت السنن ان رجلاً قال يا رسول الله ان لي جاريدة وان
اعزل عنها وان اكره ان تحمل وان اريد ما يريب الرجال وان اليهودي يخرث
ان العزل المودة الصغير قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كن يث
اليهود لو اراد الله ان يخلق ما استطعت ان تصرفه وفي فتح القدير
ثم في بعض اجوبة المشايخ الكراهة وفي بعض عدمها وفي المعراج
العزل ان يجامع فاذا جاؤفت الا نزل نزع فانزل خارج الفرج انتهى
ثم اذا اعزل باذن او بغيره اذن ثم ظهر منها حمل هل يجل بقتله قالوا ان لم
يعد اليها او عاد ولكن بال قبل العود حل بقتله وان لم يجل لا يحل كذا
روي عن علي رضي الله عنه لا بقتله المني في ذكره يسقط فيها ولذا
قال ابو حنيفة فيما اذا اغتسل من الخباية قبل البول ثم بال فخرج المني
وجب اعاده الغسل كذا في المعراج وفي فتاوي قاضي خان رجل
له جاريدة غير محصنة يخرج وتدخل وتغزل عنها المولى فبات بول
واكرضته انه ليس منه كان في سعة من نفسه وان كانت محصنة
لا يسعه نفيه لانه ربما يعزل فيقع الماني الفرج الخارج ثم يرب محل

فلا يعتمد على العزل انتهى وهذا بعيد ضعيف التفصيل المتقدم وأنه
لاجل النبي مطلقا حيث كانت محصنة وان جوارحه مشروط بثلاثة عدم
تخصيصها ووجود العزل منه وغلبة الظن بأنه ليس منه وقد يقال
ان ما في المعراج بيان المحل غلبة الظن بأنه ليس منه فاذا كان قد عزل
ولم يعزل غلب على ظنه انه ليس منه بشرط ان لا تكون محصنة وبه يحصل
التوقيف وينبغي ان يكون فاسدا المرأة ثم رجعها كما تفعله النساء مع
الولد حراما بخلاف الزوج قبا ساعلي عزله بخلافها وفي فتح القدير
وهل يباح الاستفاط يباح ما لم يتخلل شيء منه ثم في غير موضع ولا يكون
ذلك الا بعد مائة وعشرين يوما وهذا يقتضي انهم ارادوا بالتخليق
فتح الروح والافسوط لان التخليق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة
انتهى وفي الخاتمة من كتاب الكراهية ولا اقول بأنه يباح الاسقاط
مطلقا فان الحر اذا كسر بيض الصيد يكون ضامنا لانه اصل الصيد
فلما كان يواحد بالحزب فلا اقل من ايجزها ثم ههنا اذا سقطت بغير
عذر انتهى وينبغي الاعتقاد عليه لان له اصلا صحيحا يقاس عليه والظاهر
ان المراد من الامنة في المختص بالثقة والمدبرة وامر الولد واما الكاتبة
فينبغي ان يكون الاذن بها لان الولد لم يكن للمولي ولم اره صريحا قوله
ولو عتقت امه او مكاتبه خبرت ولو زوجها حل لنكوله عليه اللام لبريرة
حين اعتقت ملكك بضوئك فاخذت ابي فالتعليل بملك البضع صدر
مطلقا فينتظم الفصلين والشافي بما لنا فيما اذا كان زوجها حرا وهو
محبوب به ولانه يزاد الملك عليها عند العتق فيملك الزوج بعده ثلاث
تطبيقات فتملك دفع العقد دفعا للزيادة والعلة المذكورة اعني
ازدياد الملك عليها قد وجد في الكاتبة لان عدتها قدان وطلاقها شتان
وقد اختلفت الرواية في صحيح البخاري ومسلم في زوج بريرة فروي
انه كان حرا وروي انه كان عبدا ورجحنا الامتثال لما في الاصول في انها
مبيته وروي انه كان عبدا بان فيه للعلم بأنه كان خالصة الاصلية
الرق والناسي هو الذي ابتاعها وبتى الامراض والعارض والمثبت هو المخرج
عنها وقد رجع المحقق في فتح القدير قول زفر من ان الكاتبة اذا اعتقت
فانه لا خيار لها بان قوله عليه السلام ملكك بضوئك ليس بمعناه
الامناف بضوئك اذ لا يمكن ملكها لعينه وملكها لا كسارها تنبع للملك المنافع
نفسها فيلزم كونها ما لكة لبضعها بالمعنى المراد قبل العتق فلم يثبت لها
النص انتهى وهو مبني على ان العلة تملكها لبضعها بالعتق والشرع على
ان العلة ازدياد الملك عليها وهو موجود في الكاتبة وعلى ان العلة
ملك البضع فلا يشك انها لم تكن مالكة لمنافع بضعها قبل العتق من كل وجه

بدليل

بدليل انها لا تملك ان تزوج نفسها بغير اذن المولي وقد ملكت ذلك بعد العتق
فصح ان يقال انها ملكك بضعها بالعتق قد غلبت تحت النص وانما يجوز طهرها
للمولي وجبرها على النكاح لا لاجل انها ملكك بضعها بل لعقد الكاتبة لانه
اوجب عدم ما تعرض لها في اكسابها وهو منها فترجى به قول امتنا خصوصا
قد حدث ما لك في الموطن ان بريرة كانت مكاتبه عابشة رضي الله عنها
وانها خبرت حين اعتقت فكان نصا في بيت المسئلة فكان زفر يحجوها به
وشمل اطلاق الامنة القنة والمدبرة وامر الولد وشمل الكبيرة والصغيرة فاذا
اعتقت الصغيرة توقف خيارها الي بلوغها لان فسرها النكاح من التصرفات
المتروكة بين النزع والضرد فلا تملك الصغيرة ولا يملكه وليها عليها
لقيامه مقامها كذا في جامع الفصوليين فاذا بلغت كان لها خيار العتق
لا خيار البلوغ على الاصح كذا في الذخيرة وقد قد منا وشمل ما اذا كانت
النكاح او لا صدر برضاها او خيرا وشمل ما اذا كانت حرة في الاصل ثم صارت
امة ثم اعتقت لما في المبسوط لو كانت حرة في الاصل العتق ثم صارت امة
ثم اعتقت لما في المبسوط لو كانت حرة في الاصل العتق بان ارتدت امرأة
مع زوجها ولحقا بدار الحرب معا والعباد بالله تعالى ثم سبها معا فاعتقت
كان لها الخيار عند ابي يوسف لا بها بالعتق ملكك امر نفسها وازداد
ملك الزوج عليها ولا خيار لها عند محمد لان باصل العقد يثبت عليها ملك
كامل برضاها ثم تنتقض الملك فاذا اعتقت عاد الي اصله كما كان انتهى ولا
يجوز ترجيح قول ابي يوسف لدخولها تحت النص وفي فتاوي قاضي خان
ان خيار البلوغ يفارق خيار العتق من وجوه احدها ان خيار العتق
يطلب بالقيام من المجلس والشافعي ان الجميل تحت العتق عدو والثالث
انه يثبت للامة دون الغلام والرابع انه لا يبطل بالسكوت وان كانت
بكر والخامس ان الفرق لا تتوقف فيه على الفضاخلاف خيار البلوغ
في الكل وفيها ايضا ان خيار العتق بمنزلة خيار الخيرة وانما يمارقه من
وجه واحد وهو ان الفرق في خيار العتق لا تكون طلاقا وفي خيار
الخيرة تكون طلاقا انتهى ويزاد على ما في جامع الفصوليين ان الجميل
بان لها الخيار في خيار الخيرة ليس بعد رجوعه في الاعتاق وفرقا
بينهما بان الامنة لا تتفرع للعلم بخلاف الحرة ومقتضاه ان الخيرة لو
كانت امة فارها نعتق بها انتهى وفيه ايضا ان الامنة اذا اعتقت
في عدة الرجعي لها الخيار ثم اعلم ان طافق الاطلاق من ان الجمل في
الخيرة ليس بعد رجوعه على كونه عدو في خيار العتق بعلمين
احدهما ان الامنة مشغولة بخدمة المولي فلا تتفرع لمعرفته ان
لها الخيار بخلاف البلوغ فان الحرة الصغيرة لم تكن مشغولة بخدمة

أحد ثابتهما أن سبب الخيار في العتق لا يعلمه إلا الخاص من الناس
لحقابه بخلاف خيار البلوغ لأنه ظاهر يعرفه كل أحد ولظهوره ظن
بعض الناس أنه يثبت في نكاح الأب أيضا هكذا في شرح التلخيص
فألغى الأولي وإن كانت لا تغيبه لأن ثبوت الخيار مع الخيار ظاهر
يعرفه كل أحد وفي جامع الفصوليين اختاروا نفسهما بلا علم الزوج
يصح وقيل لا يصح بغيره الزوج انتهى وفي غايه البيان أن اختاروا
نفسهما فلا مهر لها إن لم يكن دخل بها الزوج لأن اختيارها نفسها فيه
في الأصل وإن كان دخل بها فالمهر واجب مهر لسيدها لأن الزوج
يحكم نكاح صحيح فتعزجه المسمى وإن اختاروا زوجها فالمهر
لسيدها دخل الزوج بها ولم يدخل لأن المهر واجب بمقابله ما ملك
الزوج من البضع وقد ملكه عند المولي فيكون بدله للمولي انتهى
فالحاصل أن المهر للمولي في سائر الوجوه إلا إذا اختاروا نفسهما
قبل الدخول وفي المحيط زوج غيبه جاريتيه ثم اعترفا فلم تعلم أن
لها الخيار حتى ارتدوا فحقا بدوا الحرب ورجعا مسلمين ثم علمت بثبوت
الخيار حتى ارتدوا فحقا بدوا الحرب ورجعا مسلمين ثم علمت بثبوت
والمثله لو سببا ليس لها الخيار لأن بالسبي بطل العتق فأنعدم
سبب الخيار فلم يثبت الخيار انتهى وأطلق المص في تخييرها فشم
ما إذا كانت حايضا ولذا قال في المحيط لا بأس بأن تختار نفسها حايضا
كانت أو طاهرة وكذا الصبيته إذا دركت بالحيض لأنه ليس بطلاق
ولأن فيه ضرورة لأن التأخير لا يمكن انتهى قوله ولو لم يكن بلا إذن
فعتقت بعد بلا خيار أي نكحت الأمة بغير إذن المولي ثم اعترفت
فأنه ينفذ ذلك النكاح من جهتها لأنها من أهل العبارة وامتناع
اليعود لحق المولي وقد زال ولا خيار لها لأن النفوذ بعد العتق فلا
يحقق زيادة الملك كما إذا زوجت نفسها بعد العتق ولذا قال
الاسيحا في الأصل أن عقد النكاح متى تم على المرأة وهي مملوكة
يثبت لها الخيار خیار العتق ومتى تم عليها وهي حرة لا يثبت عليها
خيار العتق انتهى ولو اقترنت الأجير لها كما لو زوجها فصولي
واعترفا فصولي فاحاز المولي الكل فإنه لا خيار لها كذا في التلخيص
الجامع أطلق في الأمة فشمل القنينة والمدبرة وأما الولد والمكاتبة
لكن في المدبرة وأما الولد فتصير في المدبرة أن اعترفا المولي
في حياته فالحكم كالقنينة إذا اعترفت وأن اعترفت بموت المولي فقال
في الظهيرية لو تزوجت مدبرة بغير إذن مولاهما ثم مات المولي
وقد خرجت من الثلث حاز النكاح فإن لم يخرج لم يخرج حتى يودي

السعاية عند أبي حنيفة وعندهما يجوز أن يزوجها وأما الولد إذا
اعترفا أو مات عنها المولي فإن النكاح لا ينفذ لأن العدة وجبت
عليها من المولي كما عتقت والعدة تمنع نكاح النكاح كذا في المحيط والخا
ويشترط أن يقال في جواب المسئلة فإن النكاح يبطل لأنه لا يمكن توقيفه
مع وجود العدة إذا النكاح في عدة الغير فأسد وبطل عليه ما زاد
في المحيط في هذه المسئلة فإن دخل بها الزوج قبل العتق بعد
النكاح وهذا ما يصح على رواية بن ساعدة عن محمد لأنه وجبت
العدة من الزوج فلا يجب العدة من المولي ولا تضم على ظاهر الرواية
لأنه لا يجب العدة من الزوج فوجب العدة من المولي وجوب
العدة من المولي قبل الإجازة بوجوب انقضاء النكاح انتهى فقوله
بوجوب انقضاء النكاح انتهى لأن انقضاء ظاهر فيه وانما قيد المص بالأمة
مع أن الحكم في العبد أنه إذا تزوج بلا إذن ثم اعترق فإن النكاح ينفذ
لزال المانع لأجل أن يبين نفي الخيار ولذا قال في فتح القدير ولا فرق
بين الأمة والعبد في هذا الحكم وإنما فرضها في الأمة لثبوت عليها
المسئلة التي تلها فتزويجا انتهى وفي تلخيص الجامع ولو زوج فضولي
عبد امرأتين ثم عتق بخير في اثنتين كيف شاء خلاف ما لو باشر العبد
حيث بخير في الآخرين لأنه رد في الأوليين كما أن الحر لو تزوج أربع
ثم أربع ثم اثنتين بغير أمرهن توقف في الآخرين وأردت الباقي
ولو أحاز العبد النكاح في ثلاث بطل عقدهن لأن الجمع إجازة كالجم
حالة العقد وخير في الرابعة وكذا الزوج فضولي عتقه أمراه
أربع في عقود فانت أمراه لا يخبر إلا في ثلاث وإن كان في عقد
بلغوا كما لو زوجها اخترها أو تزوج مكانه ثم عتقت وأما توقف ماله
بخير حالة العقد انتهى وقيد بالنكاح لأنها لو اشترت شيئا فاعتترفا
لا ينفذ الشرا بل يبطل لأنه لو نفذ عليها المتغير المالك وقيد بالرفيق
لأن الصبي إذا تزوج بغير إذن وليه ثم بلغ فإنه لا ينفذ بل يتوقف
على إجازته لأنه لم يكن أهلا له أصلا فلم يكن نافذا من جهته
ولأن المولي لا بعد إذا تزوج مع وجود الأقرب ثم غاب الأقرب أو
مات فتحولت الولاية إلى الزوج فإنه يتوقف على إجازة مسنانه
منه وإن زال المانع لأن الأبعد حين باشره يكن وليا ومن لم يكن وليا
في شيء لا يباي بعوانه اتكالا على أبي الأقرب فيتوقف على إجازته
لأن من الأصل فليس هو من باب زوال المانع لأن ولاية
مدبرة ولأن المولى إذا زوج مكانته الصغيرة حتى توقف على
إجازتها ثم أدن المال قبل الإجازة فعتقت فإنه لا ينفذ ذلك العقد

بل لا بد من احوارة المولى او العبد وقد مناه ولانه لو انتقل الملك الى
عين المولى كالمشتري والوهوب له والوارث فان الاحارة تنتقل الى
المالك الثاني ولا يبطل العقد ان كان المشتري وان كان التزوج بلا اذن
عبد او ان كان امة فان كان المالك الثاني لا يجزله وطهرها فانه ينفذ
باحارته وان كان بجل وطهرها فان لم يدخل بها الزوج لم يصح الاحارة
وبطل العقد الموقوف لانه طهرها وان علي موقوف فابطله وان
كان قد دخل بها الزوج ففي رواية بن سماعه عن محمد بن نفع الاحارة
لوجود العقد عليها بهذا الدخول فلا يجزى فرجها كالمشتري
فتصح احارة المشتري وخبره به قاضي خان في فتاواه وظاهر الرواية
انه لا يصح الاحارة كما في المحيط وهو المذكور في كافي الحاكم للشهيد
وقدرة تسمى الامة السرخسي من ان وجوب العدة المات يكون
بعد التقرب بينهما فاما قبل التقرب فليست بعدة فاعتراض
الملك الثاني يبطل الملك الموقوف وان كان هو ممنوعا من غشائها
وقد اسلفناه وظاهر ما في المحيط انه لا عدة في النكاح الموقوف بعد
الوطي أصلا وقد اسلفناه واراد المص من الامة الامة الكبيرة لانها
لو كانت صغيرة تزوجت بغير اذن المولى ثم اعترضا فانه لا ينفذ
ذلك العقد ويبطل على قوله زفر وعندهنا يتوقف على احارة المولى
ان لم يكن لها عصبية سواء وان كان لها عصبية غير المولى فاذا احار
جاء واذا ادركت فلها خيار الادراك في غير الاب والجد كذا في شرح
الطحاوي وقيد بكون التوقف لاجل المولى لتزوج امة الكبيرة زحلا
برضاها وقبل عن الزوج فضولي ثم اعتقت قبل احارة الزوج فان
لها النفق ولو نفق المولى قالوا لا يصح فان احار الرجل قبل النفق
فلا خيار لها والمهر لها ولو كان تزوجها بغير رضاها فلها الرد وان
احار الزوج ونماه في المحيط قوله فلو وطئ قبله فالمهر له والا
فلها اي لو وطئ زوج الامة التي كحيت بغير اذن قبل العتق ثم نفذ
بالعتق فالمهر للمولى وان وطئها بعد العتق فالمهر لها لانه في
الاول استوفى منافع مملوكة للمولى وفي الثاني لها وفي التيسر يجب
عليها مهران مهر المولى بالدخول لشبهة النكاح قبل العتق ومهر
لها لنفوذ العقد عليها بعد العتق ولكننا استحسننا وقلنا لا يجب الا
مهر واحد للمولى لان وجوبه انما يكون باعتبار العقد والعقد
الواحد لا يوجب الامهر واحد واذا وجب به المهر للمولى لا يجب
لها مهر آخر بوضعه ان الاحارة وان كانت بعد العتق فكملها
يستند الى اصل العقد كن في المبسوط والمالم يقسم المهر هنا بين

المولى

المولى وبينهما كما قال الامام في مسئلة جنس المرأة نفسها بعد الدخول
برضاها حتى يوفيهما مهرها معللا بان المهر مقابل بالوطي بجميع
وطيات توجب في النكاح حتى لا يخلوا الوطي عن المهر واما اذا اختلف
المستحق كما في هذه المسئلة فلا يمكن قسمته فاستخفه بتمامه من
حصل الوطي الاول على ملكه وبهذا يدفع ما ذكره في التبيين واراد
المص بالمهر المستوي المهر المستوي لامهر المثل قال في الهداية والمرد
بالمهر الالف المستوي لان بغداد العقد بالعتق استند الى وقت وجود
العقد فصحت القسمة ووجب المستوي وفي فتح القدر وقد ورد
فيقال لو استند الى اصل العقد يجب كون المهر للمولى كما لو تزوجت
باذن المولى ولم يدخل بها حتى اعترضا وهي بعزل عن صورة المسئلة
فانما التنازع بالعتق وبه تملك منافعها بخلاف بغداد بالاذن والرق
قاجرا علم ان حاصل الخيارات في النكاح خمسة خيار الخيرة هو
والعتق والبلوغ والنقصان عن مهر المثل والتزوج بغير كفول والخيار
في الاخيرين للاوليا ويزاد خيار العنة والحصى والحب قوله ومن
وطئ امة ابنه فولدت فادعاه ثبت نسبه وصارت امرؤه عليه
فتمت الاعترضا وقيمة ولدها لان له ولاية تملك مال ابنه للمحاربة
الى ابقائه نسله وورثتها الى ابقائه نسبه فلهذا يملك الجارية بالقيمة
والعظام بغير القيمة ثم هذا الملك يثبت قبيل الاستيلاء بشرط انه
اذ المصح حقيقة الملك او عتقه وكل ذلك غير ثابت للاب فيها حتى يجوز
له السج بها فلا بد من تقديمه فتبين ان الوطي بلا في ملكه فلا يلزمه
العتق وقال زفر والشافعي يلزمه المهر لانه يثبت ان الملك حكما للاستيلاء
كما في الجارية المشتركة وافاد باضافة الامة الى ابنه بانها مملوكة
للابن من وقت الدعوة فلو عتقت في غير ملكه او فيه واخبر بها
الابن عن ملكه ثم استرد هالم يصح الدعوة لان الملك انما يثبت
بطريق الاستناد الى وقت العلوق فيستند في قيام ولاية التملك
من حين العلوق الى التملك هذا ان كذب الابن فان صدقه صحت
الدعوة ولا يملك الجارية كما اذا ادعاه اجنبي ويعتق علي المولى كما في
المحيط وافاد ايضا انها كلها للابن فان كانت مشتركة بينه وبين
اجنبي كان الحكم كذلك الا انه يغتم لشريكه نصف عتقها ولما رده
لو كانت مشتركة بين الاب والابن او غيره يجب حصة الشريك والابن
وغيره من القدر وقيمة باقية اذا عتقت لعدم تعدد الملك كما في كلها
لا تتفا موجهة وهو صيانة النسل اذ ما فيها من الملك يكتفي لصحة
الاستيلاء واذا صح ثبت الملك في باقية حكمه لا بشرط كذا في فتح القدير

وهي مسئلة عجيبه فارها اذا لم يكن للوطي فيها شيء لامهر عليه واذا كانت مشتركة لزمه واطلق الامه وهي مقبده بالفتنة بقربنة قوله وعليه قيمتها لان القابل للانتقال من ملك الولي الفتنه فقط فخرج عن هذا الحكم المدبرة واما الولد والمكاتبه فلو ادعى ولد مدبرة ابنه او ولد امه ولد من جهة الابن او ولد مكاتبته الذي ولدته في الكنايه او قبلها لا تضع دعواه الا بتصديق الابن كذا في المحيط وقيد بابنه لانه لو وطى حاربه امراته او والده او جده فولدت وادعاه لا يثبت النسب الا ان يصدق المولي في الاخلال وفي ان الولد منه فان صدقه في الامرين جميعا ثبت النسب والا فلا وان كذب المولي ثم ملك الحاربه يوما من الدهر ثبت النسب كذا في الخائنه وفي الفتنة وطى حاربه ابنه فولدت منه لا يجوز بيع هذا الولد ادعى الوطي الشهرة او لانه ولد ولده فبعث عليه حين دخل في ملكه وان لم يثبت النسب بسببه منه انزى واطلق في الابل فتشمل الصغير والكبير كذا في المحيط وقيد بالولادة لانه لو وطى امه ابنه ولم تحبل فانه يحرم عليه وان كان لا يجد ولا يملكها ويلزمه عقدها بخلاف ما اذا لم تلد منه فظاهر لانه وطى بخلاف ما اذا حبلت منه فانه يثبت ان الوطي حلال لتقدم ملكه عليه ولا يجد باذنه في المسبيلتين اما اذا لم تلد منه فظاهر لانه وطى وطيا حراما في غير ملكه واما اذا حبلت منه فلان شبهة الخلاف في ان الملك يثبت قبل الانبلاج او بعده مستقط لا حصانه كما في فتح القدر وغيره وقد قد من ان الاب اذا التكر منه الوطي ولم تحبل فانه يلزمه مهر واحد بخلاف ما اذا وطى الابن حاربه الاب مرارا وقد ادعى الشهرة فعليه لكل وطي مهر واحد فذكرناه واشار بقوله فادعاه الى ان من اهل ولاية الدعوة فلو كاب الاب عبد او مكاتب او كافرا او مجنون لم تضع دعوته لعدم الولاية ولو افاق المجنون ثم ولدت لا قبل من سنة اشهر تضع استخسانا لا قناسا ولو كان من اهل الذمة الا ان مثلها مختلفة جازت الدعوى من الاب كما في فتح القدر ولانه الى انه لو ادعاه وهي حبل قبل الولادة لم تضع دعوته حتى قلبي ولم اره الا ان صريحا ولف انه ادعاه وجده فلو ادعاه الابن مع دعوة الاب قد تمت دعوة الابن لانها سابقة معني ولو كانت مشتركة بينه وبين الاب فادعياه قد تمت دعوة الاب لان له جهتين حقيقيه الملك في نصيبه وحق الملك في نصيب ولده كما في البدائع ويبلغني ان يقال وحق الملك بدل قوله وحق الملك لما قد مناه وفي المحيط ولو ولدت ولدين في بطن واحد فباع الولي احدهما فادعى ابو

البائع الولد بن وكذا به البائع والمشتري صححت الدعوة وثبت نسب الولد بن وعنى ما في يد الابن بعير قيمته وما في يد المشتري غير محاله وصارت ام ولد له انزى والى انه لا يشترط دعوى الشهرة من الاب والى انه لا يشترط تصديق الابن لانه لم يشترط غير دعوى الولد من الاب واطلق في وجوب القيمة فتشمل ما اذا كان الاب موسرا ومعتبرا كما في شرح القباية وفي فتح القدر والعقد مهر مثلها في الحال اي ما يرغب فيه في مثلها اجلا لا فظا واما ما قيل ما يستاجر به مثلها للزنا لو حاز فليس معناه بل العادة عليه انزى ان يعطى لذك اقل مما يعطى مهر لان الثاني للنسب خلاف الاول والعادة زيادة عليه انزى في المحيط ولو استخفرا رجل ياخذها وعقدها وقيمتها ولدها لان الاب صار مغرورا ويرجع الاب على الابن بقيمة الحاربه دون العقر وقيمة الولد لان الابن ماضن له سلامة الاولاد انزى هذا وقد ذكر القديري هذه المسئلة في باب الاستيلاء والمص ذكرها ههنا لمناسبتها لنكاح الرقيق فان الموطوءة موقوفه قوله ودعوة الجدة كدعوة الاب خال عدمه اي عدم الاب لقيامه مقامه والمراد بعدمه عدم ولاته بالموت او الكفر والرق والمجنون لا عدم وجوده فقط وليس مراده حال عدمه ان يكون الاب بعد وما وقت الدعوة فقط لانه يشترط ان يكون بعد وما وقت العلوق ايضا في يشترط ان يثبت ولاته من وقت العلوق الى وقت الدعوة حتى انت بالولد لا قبل من سنة اشهر من وقت انتقال الولاية اليه لم تضع دعوته لما ذكرنا في الاب ولا شرط المص عدم الاب لولاية دعوة الجدة علمان ولاية الجدة منتقلة من الاب اليه فافاد انه ابو الاب واما الجدة ابو الام وغيره من ذوي الرحم المحرم فلا يصدق في جميع الاحوال لفقد ولا يثبت كذا في المحيط قوله ولو زوجها اباه فولدت لم تضد ام ولد له ويجب المهر لا القيمة وولدها حلال لانه يصح التزوج عندنا خلافا للشافعي لخلوها عن ملك الاب لانزى ان الابن ملكها من كل وجه من الحال ان يملكها الاب من وجهه وكذلك ملك الابن من النصفان ما لا يبقى معها ملك الاب لو كان يدل ذلك على انتفا ملكه الا انه يستقط الجدة للشبهة فاذا جاز النكاح صار ماواه مضمونا به وعليه المهر لا التزامه بالنكاح والولد حلال لانه ملك اخاه فعنى عليه بالقرابة كذا في الهداية وظاهره ان الولد علق رقيقا واختلف فيه فقيل بعنى قبل الانفصال وقيل بعنى بعد الانفصال وبثرتة تظهر في الارث حتى لو مات الوطي وهو الابن برثته الولد على الاول دون الثاني والوجه هو الاول لان الولد حدث على ملك الاخ من حين العلوق فكما يملكه عنى عليه بالقرابة بالجدة

كذا في غاية البيان والظاهر عندى هو الثاني لانه لا ملك له من كل
وجه قبل الوضع لقوله الملك هو القدرة على التصرفات في الشيء
ابتداء ولا شك انه لا قدرة للمستبد على التصرف في المكين قبل
وضعه ليتبع او هبة وان صح الايضاح واعتقاده فلم يتناول له الحمل
لانه ليس يملك من كل وجه فلو قال المم ولو تزوجها ابوه بدل
قوله ولو تزوجها اياه لان اولى لشموله ما اذا كانت الحاربة لولده هـ
الصغير فتزوجها الاب فانه صحيح ولا نصير ام ولد له قال قاضي
خان في فتاواه اذا تزوج الرجل حاربه ولده الصغير فولدت منه لا نصير
ام ولد له منه لو ولدت فانه يبيعها من ولده الصغير ثم يتزوجها
انتهى واطلق في التزوج فشمع الصحيح والفاسد كما صرح به في التبيين
لان الفاسد منه يثبت فيه النسب فاستغنى عن تقديم الملك له وفي
الزمانية الوطى بشبهة كالتكاح وعبارتها وكذلك لو استولدها بتكاح
فابعد ووطى بشبهة لا نصير ام ولد له وعلمه اخر بان لا يحتاج
الى عملها لاثبات النسب بل التكاح او شبهة التكاح تكفي لذلك انتهى فعلى
هذا فنقولهم ومن وطى حاربه ابنة فولدت فادعاه يثبت نسبه
محلله ما اذا وطىها عالما بالحرمة واما اذا وطىها بالشبهة فلا نصير ام ولد له
مع انهم قالوا كما ذكرناه لا فرق بين ان يدعى الشبهة او لا فظاهر طامهم
ان الوطى بشبهة ليس كالتكاح قوله حرة قالت لسيد زوجها
اعتقه عني بالف ففعل ففسد التكاح وقال زفر لا يفسد واصيله انه يقع
العنق عن الامر عند ناحتي يكون الولال ولو نوي به به الكفارة يخرج
عن العدة وعنده يقع عن المامور لانه طلب ان يعتق المامور وعنده عتقه
وهذا محال لانه لا يعتق فيما لا يملك ابن ادم فلم يصح الطلب فيتع العنق
عن المامور ولنا انه امكن نصيح يتقدم به الملك بطريق الاقتضا اذا الملك
شرط لصحة العنق عنه فيصير قوله اعتق طلب التملك منه بالان
ثم امره باعتاق عبد الامر عنه وقوله اعتقت تملكك منه ثم الاعتاق
عنه واذا ثبت الملك للامر ففسد التكاح للتناهي بين الملكين فالجواب
ان هذا من باب الاقتضا وهو دلالة اللفظ على سكوت يتوقف صدقة
عليه او صحته فالمقتضى بالفتح ما استند عاه صدق الكلام كرفع الخطا
والنسيان او حكم لزومه شرعا كمسئلة الكتاب فالملك فيه شرط
وهو تبع للمقتضى وهو العنق اذا الشرط انتاع فلذا اثبت البيع المقتضى
بالفتح بشرط المقتضى وهو العنق لا بشرط نفسه اظها والاشبهة فستط
التوك الذي هو ركن البيع ولا يثبت فيه خيار الرجوع والعيب ولا بشرط
كونه منقذ والنسليم حتى صح الامر باعتاق الا بقى ولو قال اعتقه عني

بالف

بالف ويطل من خمر واعتقه وقع عن الامر وسقط اعتبار القبض في النجا
لانه ملحق بالصحيح في احتمال سقوط القبض هنا ويعتبر في الامراهلية
الاعتاق حتى لو كان صبيا ما ذونا لم تثبت البيع بهذا الكلام لكونه
ليس باهل للاعتاق واشتار بفساد النكاح الى سقوط المهر لا استحالة وجوبه
على عبدها والى انه لو قال رجل بعتك امه لولاها اعتقها عني بالف
ففعول غنقت الامه وفسد النكاح للتناهي ايض لكن لا يستط المهر وقد
يكون المامور فعلا امربه لانه لو زاد عليه بان قال بعتك بالف ثم
اعتقت لم يصح بحسب الكلام بل كان مبتدأ او وقع العنق عن نفسه كما في
غاية البيان يعني ولا يفسد النكاح في مسئلة الكتاب قوله ولو لم
تقل بالف لا يفسد النكاح والولا اي للمامور وهذا عند ابي حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف هذا الاول سؤالا انه يتقدم التملك بغير عوض
نصحا لتصرفه ويستط اعتبار القبض كما اذا كان عليه كفارة طهار
فامر غيره ان يطعم عنه ولها ان الهبة من شروط القبض بالنص ولا
يمكن استقاطه ولا اثباته اقتضا لانه فعل عسي بخلاف البيع لانه
تصرف شرعي وفي تلك المسئلة ينوب عن الامن في القبض ما العبد فلا
بيع في يده ثني لينوب عنه فالجواب انه فعل اليد الذي هو الاخذ
لا يتصور ان يتضمنه فعل اللسان ويكون موجودا بوجوده بخلاف التول
فانه يتضمن ضمن قول اخر ويعتبر مراده معه وهذا ظاهر وقول ابي
اليسري قول ابي يوسف اظهر لا يظهر كذا في فتح القدير ولنا سقط القبض
فما قد متناه وهو اعتقه عني بالف ورطل من عمره لان الفاسد ملحق
بالصحيح في احتمال سقوط القبض كذا في البد ابع باب
نكاح الكافر لما فرغ من نكاح المسلمين بمزنيته الاحرار والارفا
شرع في بيان نكاح الكفار والتعير بنكاح الكافر اولى من التعير بنكاح اهل
الشرك كما في الهداية لانه لا يشمل التناهي الاعلى قول من يدخله في
الشرك باعتبار قول طائفة منهم عزير بن الله والمسيح ابن الله وب
العدة والكبرياء المستندة عن الولد وههنا ثلاثة اصول الاول ان كل نكاح
صحيح بين المسلمين فهو صحيح بين اهل الكفر لنظرنا للاعتقاد بين عسلى
صحته وعموم الرسالة في حيث وقع من الكفار على وفق الشرع العام ويجب
الحكم بصحته خلافا لما لك ويرده قوله تعالى وامرانه حمالة الحطب وقوله
عليه السلام ولدت من نكاح لامن سفاح كما في المعراج الثاني ان كل نكاح حرم
بين المسلمين لنقد شرطه كالتكاح بغير شهود او في العدة من الكافر يجوز
في حرمه اذا اعتقدوه عند ابي حنيفة ويقران عليه بعد الاسلام الثالث
ان كل نكاح حرم بحرمة الحمل كالتكاح الحارما ختلف فيه على قوله قال مشايخنا

يقع حايوا وقال مشايخ العراق يقع فاسد او سياتي قوله تزوج لا فريلا
شهود او في عدة كافر وذاتي دينهم حايوا ثم افرا عليه يعني عند
اي حنيفة ووافقه في الاول والثاني لان حرمة طاح المعقنة
تجمع عليها فلا توافق من اياها وحرمة النكاح بغير شهود مختلف فيها ولم
يلتزموا احكاما بجميع الاختلافات وبه اندفع قول زفر من النسوية
بينهما ولا يحنيفة ان الحرمة لا يمكن اثباتها حقا للشرع لانهم لا مخاطبون
بحقوقه ولا وجه الى ايجاب العدة عند الزوج لانه لا يعتقده واذا صح
النكاح في حالة الاسلام والرافعة حالة النكاح والشهادة ليست شرط فيها
وكذا العدة لا تثبت فيها كالمكسوة اذا طبقت بشرط اطلاق الكافر فشمع
الذي والحري وبحث المحقق في فتح القدر بان الحرمة لا يمكن اثباتها حقا
للشرع لانهم لا مخاطبون بحقوقه بان اهل الاصول اتفقوا على انهم مخاطبون
بالمعاملات والنكاح فيها وكونه من حقوق الشرع لا ينافي كونه معاملة
فيلزم اتفاق الثلاثة على انهم مخاطبون باحكام النكاح غير ان حكم الخطاب
انما يثبت في حق المكلف بلوغه اليه والشهرة تنزل منزلة وهي متحققة
في حق اهل الذمة دون اهل الحرب فمقتضى النظر التفصيل بين ان يكون
ذميا فلا يقر عليه وبين ان يكون حريبا فيقر عليه انزوي وجوابه ان النكاح
لم يتوخى معاملة بل فيه معنى العادة ولهذا كان الاشتغال به اولى
من التعليق للتوافل فاذا ذكره الاصوليون انما هو في المعاملة المحضة فلا
منافاة بين الوضعين فلا فرق بين الذمي والحري في هذا الحكم وقد
يكونه في عدة كافر لانها لو كانت في عدة مسلم فانه لا يجوز ولا يقران
عليه اتفاقا وظاهرا كلام الهداية انه لا عدة من الكافر عند الاما اصلا
وفيه اختلاف المشايخ فذهب طائفة اليه واخري الى وجوبها عنده
لكنها ضعيفة لا تمنع من صحة النكاح كالا ستنبأ وافية الاختلاف تظهر
في ثبوت الرقعة للزوج بمجرد طلاقها وفي ثبوت نسب الولد اذا اذنت به
لاقل من ستة اشهر فعلى الاول لا يثبتان وعلى الثاني يثبتان واختار في
فتح القد بل الاول منع عدم ثبوت النسب لجواز ان يقال لا يجب العدة واذا
علم من له الولد بطريق اخر وجب الحاقه به بعد كونه عن فراش صحيح
وجبها به لاقل من ستة اشهر من الطلاق فافهم ذلك فليستحق به
وهو لم ينقلوا عن اي حنيفة ثبوته ولا عدمه بل اختلفوا ان قوله
بالصحة بناء على عدم وجوبها فينتزع عليه ذلك ولا قلنا ان نقول بعدمها
ويثبت النسب في الصورة المذكورة انزوي وقد يكون حايوا في دينهم لانه
لو لم يكن حايوا عندهم يفرق بينهما اتفاقا لانه وقع باطلا فيجب التحريم
وفي فتح القد يرفلزم في المهاجرة لزوم العدة اذا كانت يعتقدون ذلك لان

المضاف

المضاف الى تبين الدار الفرقة لا يفي العدة واطلق في عدم التفريق بالاسلام
فشمع ما اذا اسلم والعدة منقضية او غير منقضية لكن اذا اسلم وهي منقضية
كما لا يفرق بالاجماع كما في المبسوط ولم يذكر عدم التفريق فيما اذا توافقا اليها
لانه معلوم عن الاسلام بالاولي قوله ولو كانت حرمة فرق بينهما اي لو
كانت المدة محرمة للكافرين القاضى يفرق بينهما اي لو كانت اسما او لحدها
اتفاقا لان نكاح الجار له حكم الطلاق فيما بينهم عندهما كما ذكرنا في العدة
ووجوب التعرض بالاسلام فيفرق وعند له حكم الصحة في الصحيح
الا ان الحرمة تنافي بغير النكاح فيفرق بخلاف العدة لانها لا تنافي في
بالاسلام احدهما يفرق بينهما ورافعة احدهما لا يفرق عنده خلافا لما
والفرق ان استحقاق احدهما لا يبطل برافعة صاحبه اذ لا يتغير به اعتناء
اما اعتناء المصر لا يعارض من اسلم لمسلم لان الاسلام يعطى ولا يعلى ولو
توافقا يفرق بالاجماع لان مراقتهمما كتحكيمهما كذا في الهداية فاذا دان
الصحيح ان عقده على حرمة صحيح وقيل فاسد وافية الخلاف تظهر
في وجوب المنعة اذا طلقت وفي سقوط احصائه بالرجوع فيه فعلى
الصحيح يجب ولا يستقط حتى لو اسلم وقد فيه اشنان يجد ومقتضى القول
بالصحة ان توارثا والمنقول في البد ايج انهما لا يتوارثان اتفاقا وعنده في
التبيين بان الارث ثبت بالنص على خلاف القياس فيما اذا كانت الزوجية
مطلقة بنكاح صحيح فينتصر عليه وعنده في المحيط بان نكاح الجار في
شريعة اذ لم يثبت كونه سببا لاسحقاق الميراث في دينه ولا يغير
سببا للميراث في ديارهم لانه لا عبرة لديارهم اذ لم يعتمد شرعا ما انزوي
وقد يقال هل كان نكاح الجار في تلك الشريعة سببا لوجوب النفقة
فالجواب ان في نكاح الحر يفرق بينهما القاضى بالاسلام احدهما او
بغير افتقار لرافعة احدهما عند الاما مروا ما اذا لم تحصل المرافعة اصلا
فلا تفريق اتفاقا للامير بتركهم وما يدعون وفي التبيين وعلى هذا
الخلاف المطلقة ثلاثا والجمع بين الجار والخمس انزوي وفي المحيط او كانت
امراة الذي مطلقة ثلاثا فطلبت التفريق يفرق بينهما بالاجماع لان
هذا التفريق لا يتضمن ابطال حق علي الزوج لان الطلقات الثلاث قاطعة
للك نكاح في الاديان كلها ثم ذكر بعده انه يفرق بينهما من غير مراعاة
في مواضع بان يجعلها ثم يقيم معها من غير عقد او يطلقها ثلاثا ثم يتزوجها
قبل التزوج باخرا لانه زنا او يتزوج كتابية في عدة مسلم صيانة لما
المسلم انزوي في اصله انه اذا طلقها ثلاثا ان امسكها من غير ان يجرد
النكاح عليها فرق بينهما وان لم يترافعا الى القاضى وان جد دعقد النكاح عليها
من غير ان يتزوج باخرا فلا تفريق كذا ذكره الاسيحي وهو مخالف لما ذكره

في المحيط لانه سوي في التدقيق بينهما بين ما اذا تزوجها ولا حيث
لم تتزوج بغيره وفي النهاية لو تزوج اختين في عتدة واحدة ثم فارق
احدهما ثم اسلم فزاعليه وفي فتح القدير ينبغي علي قول مشايخ
العراق وما ذكرنا من التحقيق ان يفرق لوقوع العقد فاسد فوجب
النقض بالاسلام انتهى قوله ولا ينكح مرتد ومردة احد الاما المرتد
فلانه مستحق القتل والامهال ضرورة التامل والنكاح يشغله عنه ولا
يشترع في حقه ولا يرد مستحق القتل للخصاص حيث يجوز له التزوج
مع انه يقتل لان العفو مندوب اليه فيه فيسلم منه بخلاف المرتد
لانه لا يرجع غالبا واما المرتدة فلا زنا محبوسة للتامل وخدمة
الزوج لشغلها عنه ولا ينفك عنها الا بتطير بينهما المصالح والنكاح ما شرع لعينه
بل لمصالحه وغيره اخذ في ساق النبي ليقيد العموم فلا يتزوج المرتد
مسلمة ولا كاتبة ولا مرتدة ولا تتزوج المرتدة مسلم ولا كافرا ولا
مرتد قوله والولد ينفع خيرا لابوين دينه لانه انظر له فان كان
الزوج مسلما فالولد علي دينه وكذا ان اسلم احداهما وله ولد صغير صار
ولده مسلما باسلامه سواء كان الاب والام ويتصور تبعيته لامه
المسلمة وابوكا فربان كان كافرين فاسلمت فتقبل عرض الاسلام عليه
ولدت كما في المعراج وفي التبيين وهذا اذا لم يحتكف الدار بان كان في دار
الاسلام او في دار الحرب او كان الصغير في دار الاسلام واسلم الوالد في دار
الحرب لانه من اهل دار الاسلام حكما واما اذا كان الولد في دار الحرب
والوالد في دار الاسلام فاسلم لا يتبعه الولد ولا يكون مسلما لانه لا يمكن
ان يجعل الوالد من اهل دار الحرب بخلاف العكس انتهى وفي فتح القدير واما
سأست دارهما بان كان الاب في دار الاسلام والولد في دار الحرب او علي
العكس فانه لا يصير مسلما باسلام الاب انتهى وهو يروى فاحتنبه ثم
اعلم انه صار مسلما بالتبعية ثم يبلغ فانه لا يلزمه تجديد الايمان لوقوعه
فرضا اما علي قول الماتريدي فظاهر لانه قابل بوجوب اداء الايمان علي
الصبي العاقل كما في التحرير واما علي قول قرا الاسلام فظاهر ايضا لانه
قابل باصل الوجوب عليه وان لم يجب اداؤه فاذا اداه وقع فرضا كالتجديد
الزكاة قبل الحول واما علي قول شمس الامة فكذلك وان قال بعدم اصل
الوجوب عليه لانه انما قال به للندية فاذا وجد فيه وجد الوجوب
كالمسافر اذا صلي الجمعة ولا خلاف لاحد في عدم وجوب نية الفرض عليه
بعد بلوغه وتمامه في فتح القدير في باب المرتدين قوله والمجوسي شر
من الكتاني لان للكتاني دين سماوي بحسب الدعوي ولهذا توكل ببعثه
ويجوز من كونه الكتانية بخلاف المجوسي فكان شر منه حتي اذا ولد بين

كتاني ومجوسي فهو كتاني لان فيه نوع نظره حتي في الاخرة بتقصا
العقاب كما في فتح القدير ثم اعلم انه بعد ما حكم بكونه تبعا لخبر الابوين
لا يرد خبره في خبره فلو اردت المسلم منهما لا يتبعه الولد في الردة الا اذا اتى
به المرتد الي دار الحرب فان الصبيبة المنكوحه يتبين من زوجها المتباين
الا اذا كان احد الابوين مات علي اسلامه وتمامه في المحيط وبعد ما حكم
بكونه تبعا لا قلها شيئا اذا انحس المتنوع بطلت التبعية ولم يقل المص والكتاني
خير من المجوسي كما في المحيط وبعض الكتب لانه لا يخبر في دين هو لا
الطائفة ويمكن كل منهما خلاف الخبر وفي المجوسية الكثر فيكون شرهما
وفي الخلاصة من كتاب الفاظ التكبير لو قال النصرانية خير من اليهودية
يكفر وينبغي ان يقول اليهودية شر من النصرانية انتهى فهذا يقتضي
انه لو قال الكتاني خير من المجوسي فانه يكفر مع ان هذه العبارة
وقعتا لبعض مشايخنا كما سمعت الا ان يقال بالعرف وهو الظاهر لانه
لا يخبر به في احدي المسيلتين علي الاخرى في احكام الدنيا والاخرة
وفي البرازية ما يقتضي ان المنع انما هو لتفضل النصرانية علي اليهودية
والامري بالعكس لان اليهود تراهم في النبوات والنصاري في الابط
فالنصاري اشرك كفرا انتهى وفيه نظره لانه لو كان كذلك لم يصح قوله
في الخلاصة وينبغي ان يقول اليهودية شر من النصرانية فاعلم ان
التكفير انما هو لاجل شتان خبرته للكافر ولذا قال في جامع التفتي
لو قال النصرانية خير من المجوسية كفر وينبغي ان يقول المجوسية شر
من النصرانية انتهى ويلزم علي ما في البرازية من ان النصاري شر من
اليهود ان الولد المتولد من يهودية ونصارية او عكسه ان يكون تبعا
اليهودي دين النصراني فان قلت ما فائدة قلت خفة العقوبة في
الاخرة واما في الدنيا فلما ذكره الولائي من كتاب الاصححة ان الكافر اذا
ادعي رجلا الي طعامه فان كان مجوسيا او نصرانيا بكراهة وان قال
اشتريت اللحم من السوق لان المجوسي بطبعه المتخفة والموقودة
والمرتد دين النصراني لا ذبحته وانما ياكل ذبيحة المسلم ويحتق وان
كان الداعي الي الطعام يهوديا فلا بأس باكله لان اليهودي لا ياكل الا من
ذبحته اليهودي او المسلم انتهى فاعلم ان النصراني شر من اليهودي
في احكام الدنيا ايضا قوله واذا اسلم احد الزوجين عرض الاسلام
علي الاخر فان اسلم والا فرق بينهما لان المقاصد قد فانت فلا بد من
سبب تنبي عليه الفرقة والاسلام طاعة فلا يصلح سببا فيعرض
الاسلام لتخصيص المقاصد بالاسلام او ثبت الفرقة بالابا واصافة الشطبي
الفرقة الي الاسلام من باب فساد الوضع وهو ان يترتب علي العلة

تقيض ما تقتضيه وسياقي ان زوج الكتابية اذا اسلم فانه يتي النكاح
لجواز التزوج بها ابتداء في صا والمعاد من عبارته هذا الزمان اما مجوسيان
فاسلم الزوج او المرأة او كتابيان فاسلمت المرأة او احدهما كتابيان
والاخر مجوسي فاسلم الكتابي او المجوسي وهي المرأة فالحاصل انهما
اما ان يكونا كتابيين او مجوسيين او احدهما كتابي والاخر مجوسي
وهو صادق بصورتين في اربعة وكل من الاربعة اما ان يكون
المسلم الزوج او الزوجة في ثمانية منها مسيلتان لا يعرض الاسلام
فيهما على الاخر وهما اذا كانت المرأة كتابية والزوج كتابي او مجوسي
والمسلم هو الزوج والثانية مراده هنا اطلاق في الاخر فشمس
البالغ والصبي لكن بشرط التمييز حتى يفرق بينهما ياي الصبي
المميز باتفاق على الاصح والفرق لاي يوسف بين رده وابطاؤه ان
الابا يمتسك بما هو عليه فيكون صحيحا فاما الردة فابشاكام يكن موجود
او هو بصره فلا يصح منه كذا في المبسوط وفيه الاصل ان كل من صح منه
الاسلام اذا انقضى به كبره منه الانا اذا عرض عليه انتهى واما الصبي
الذي لا يميز فانه ينتظر عقله اي تمييزه والصبيبة كالصبي بخلاف
ما اذا كان مجنونا فانه لا ينتظر عقله بل يعرض على ابويه لانه ليس
له نهاية معلومة كالمراة اذا وجدت الزوج مجنونا فانه لا يوجبل
بغرف الحال لعدم النافذة في الانتظار بخلاف العنين يوجبل لانه له
فأبيرة ومعنى العرض على ابوي المجنون اي الابوين اسلم يتي النكاح
لانه يتبع المسلم منهما كذا في فتح القدير ويرد على المص ما اذا اسلم الزوج
وهي محوسبة فزهدت او تنصرت فانهما على النكاح كما لو كانت يهودية
او نصرانية ابتداء كذا في المبسوط فقوله وان اسلم والافرق بينهما ثمانية
وقيد بالاسلام لان النصرانية اذا تزوجت او عكسه لا يلتفت اليهم
لان الكفر كله مله واحدة وكذا لو تحست زوجة النصراني فاما على
نكاحهما كما لو كانت محوسبة في الابتداء ومعنى قوله والافرق بينهما انه
لم يسلم الاخر بان اي عنه فرق بينهما واما اذا لم يسلم ولم يمتنع بان سكت
فانه يكدر العرض عليه لافي الذخيرة اذا صرح بالابا فالتاضي لا يعرض
الاسلام عليه مرة اخرى ويفرق بينهما فان سكت ولم يقل شيئا فالتاضي
يعرض عليه الاسلام مرة بعد اخرى حتى تنفذ الثلاث احثنا طانزني
قوله وابطاؤه طلاق لابي وهما وقال ابو يوسف لا يكون طلاقا في الوجهين
كالفرقة بسبب الملك ولهما ان بالابا امتنع عن الامساك بالمعروف مع
قد رفته عليه بالاسلام فينبوب القاضي منابه في التشرح كما في الحب
والعنة اما المرأة فليست باهل للطلاق فلا ينبوب فيها منابها عند اباها

كذا في الهداية والعنة اما المرأة ومراده انه لا ينبوب منابها في الطلاق لانه
ليس اليها وانا ينبوب منابها فيها اليها وهو التفريق على انه فسخ والحاصل
انه نايب عن كل فالله لا كما يترجم من عبارة الهداية انه نايب عن
الزوج لاعنها لانه لو كان كذلك لم تتوقف الفرقة على النضا فيما اذا كانت
الابية وليس مراده ان الطلاق يقع بمجرد ابايه كما هو ظاهر العبارة لما قرره
من قوله فرق بينهما اي فرق بينهما اي فرق القاضي بينهما ولو وقع بمجرد
ابايه لم يجز الى تفريق القاضي ولذا قالوا وما لم يفرق القاضي بينهما فري
امراته حتى يجب كمال المهر لها بموته قبل الدخول وانما لم يتوارثان لو مات
احدهما قبل التفريق المانع منه وهو كذا لحدوها للبسونة وسياقي حكم
المهر في الارتداد حيث قال والابا نظيره واطلق في الزوج فشمس الكبير
والصغير والمجنون فيكون ابا الصبي المهر طلاقا على الاصح كما في المبسوط
وابا احد ابوي المجنون طلاقا ايضا مع ان الطلاق لا يصح منهما لما ذكرنا
من المعنى فالووهي من اعرب المسائل حيث يقع الطلاق منهما ونظيره
اذا كانا مجنوبين او كان المجنون عنيما فان كان القاضي يفرق بينهما
ويكون طلاقا اتفاقا وتحققه ان الصبي والمجنون اهذان للموقع
لا للابقاع بل لان الصبي اذا ورت قريبه فانه يعق عليه وما جحد
فيه وقوع لا ابتاع ونظيره لو علق الزوج الطلاق بشرط وهو عاقل فجدت
بموجب الشرط وقع عليه وهو مجنون لما ذكرنا واشادوا لطلاق الى وجوب
العدة عليها ان كان دخل بها لان المرأة اذا كانت مسلمة فقد التزمت احكام
الاسلام ومن حكمه وجوب العدة وان كانت كافرة لا تعتقد وجوبها
فلان الزوج مسلم والعدة حقه وحقق فلان لا تبطل بدان تزم واشادوا به
الي وجوب النفقة لهما مادامت في العدة ان كانت المرأة مسلمة لان المنع
من الاستمتاع بها من جهة الزوج وهو غير مسقط بخلاف ما اذا كانت
كافرة واسلم الزوج فلان نفقة لهما لان المنع من جهتها وكذا لامر لها ان كان
فقد الدخول واشادوا به الي وقوع طلاقه عليها مادامت في العدة ان
كانت المرأة كما لو وقعت الفرقة بالخلع او بالحب والعنة كذا في المحيط
وظاهره انه لا فرق في وقوع الطلاق عليها بين ان يكون هو الا في او
هي وظاهر ما في فتح القدير انه خاص بما اذا اسلمت وافي هو والظاهر
الاول وقد وقع في شرح الجمع لابن الملك هنا سره ونقله عن المحيط
وهو يري عنه فاجتنب فانه قال لو كانت نصرانية وقت اسلامه
ثم تحست يكون في وقتها طلاقا وانا الصواب وقعت الفرقة بلا
عوض عليها كما في المحيط وقوله ولو اسلم احد هما ثم لم تن حتى
تخيض ثلاثا فاذا حاضت ثلاثا بابت لان الاسلام ليس سببا للفرقة

والعرض على الاسلام من غير ان يقصود الولاية ولا بد من الفرقة رفعاً للنفساء
فانما شرطها وهو مضي الحيض مقام السبب كما في غير البيها طلقه فتشمل
المدخول بها وغيرها وهذا دليل على ان هذه الحيض ليست بعده لانها لو
كانت عدة لا غنصت بالمدخول بها ولم يذكر الم عليها بعد ذلك عليها عدة
لعدم وجوبها لان المارة ان كانت حربية فلا عدة عليها وان كانت هي المسلمة
فكذلك عند ابي حنيفة خلافا لما كان سنيا في المهاجرة كما في الهداية معا
لما في المبسوط وذكر الامام الطحاوي وجوب العدة عليها واطلقه وينبغي
حمله على اختيار قولهما وافاد يتوقف البيونة على الحيض ان الآخر
لو سلم قبل انقضائها فلا بيونة واطلق في اسلام واحد في دار الحرب
فتشمل ما اذا كان الاخر في دار الاسلام وفي دار الحرب اقام الاخر فيها
او خرج الي دار الاسلام فاصله انه ما لم يجمعوا في دار الاسلام فانه
لا يعرض على المصير سواء اخرج المسلم والاخر لانه لا ينقض الغائب
ولا على غائب كذا في المحيط وأشار بالحيض الي انهما من ذواته فلو كانت
لاختصاص وكبر فلا تنبي الا بصي ثلاثة أشهر وهذا علم ان مسئلة
ما اذا علم احد الزوجين على اثنين وثلاثين وجهان لان الثانية
المتقدمة على اربعة لانها اما ان يكون في دار الاسلام وفي دار الحرب
او احدهما في دار الاسلام فقط وهو صادق بصورتين ولم يبين صفة
البيونة هل هي طلاق او فسح للاختلاف في السيرة عند ابي حنيفة
وعحمد لان المصير هذه المدة جعله بن لا عن فضا القاضي والبول
قاييم مقام الاصل وعند ابي يوسف وهو رواية عنهما لان هذا فسد
به وقعت حكما لا بتقريب القاضي فكانت فسحا بمنزلة ردة الزوج
وملكه امراته كذا في المحيط وينبغي ان يقال ان كان المسلم هو المرأة فهي
فرقة بطلاق لان الابي هو الزوج حكما وقد اقيم مضي المدة مقام
ابائه وتقريب القاضي واباوة طلاق عندهما وكذا ما قام مقامه
وان كان المسلم هو الزوج فهي فسح لما تقدم في اباها فكل حكم ما قام
بمقامه واما وقوع الطلاق عليها فان كان قبل البيونة فلا اشكال
في الوقوع لانها زوجته وان كان بعد البيونة بمضي المدة فان كان
في العدة عند من ادعياها وقع والا فلا واما عند من لم يدعيها فهي اجنبية
من كل وجه فلا ينفع ثبتي ولا شك ان هذه المسئلة من افراد المسئلة
السابقة فغيرها الاقسام الستة واما القسمان الاخران فارجان بقوله
ولو سلم زوج اكننا بية نفي فكلها في محض الكرامن المسئلة
صادق بصورتين ما اذا كان الزوج كتابيا او مجوسيا لانه لا يقع النكاح
بينهما ابتداء فلان ينفي اولى ولو تجسست بفرق بينهما النساء النكاح قوله

وتباين

وتباين الدارين سبب الفرقة لا السبي والتشافي بعكسه لان التباين
اثرة في انقطاع الولاية وذلك لا يؤثر في الفرقة كالحزبي المستامن والمسلم
المستامن اما السبي فيقتضي الصغا للسبي ولا يتحقق الا بانقطاع النكاح
وبهذا يستفظ الدين عن ذمة المسي ولنا ان مع التباين حقيقة وحكما
لا ينتظم المصالح فتشابه المحرمية والسبي يوجب ملك الرقبة وهو لا ينافي
النكاح ابتداء فكذا نكاحا وصار كالشرا ثم يقتضي الصغا في محل عمله وهو
المال لا في النكاح وفي المستامن لم يتباين الدارين حكما لقصد الرجوع فيخرج
اربعة صور وفاقبتان احدهما ما اذا اخرج الزوجان البنا معاذ مبي
او مسلمين او مستامنين ثم اسلما او صارا ذميين لا تقع الفرقة اتفاقا
وما لوسي احدهما تقع الفرقة اتفاقا عنده للسبي وعندنا للتباين
وخلافيتان احدهما ما اذا اخرج احدهما البنا مسلما او ذميا او مستامنا
ثم صار باحد الوصفين عندنا يقع فان كان الرجل حرة التزوج باربعة
في الحال وباحت امراته التي في دار الحرب اذا كانت في دار الاسلام وعنده
لا يقع الفرقة بينه وبين زوجته التي في دار الحرب والثانية ما اذا ابي
الزوجان معا فعنده يقع فللسبي ان يطاها بعد الاستبراء وعندنا
لا لعدم تباين داريهما اطلق في التباين فانصرف اليه حقيقة وحكما فلو
تزوج مسلم كتابية حربية في دار الحرب فخرج عنها الزوج بانت لوجوده
ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم تنب الا التباين وان وجد حقيقة لم
يوجد حكما لانها صارت من اهل ذلك دار الاسلام لانها التزمت احكام
المسلمين فالظاهر انها لا تعود الي دار الحرب والنزوح من اهل الاسلام
حكما بخلاف ما اذا اخرجها رجل كرها فانها تنب لانه ملكها لتحقيق التباين
حقيقة وحكما قوله وتلك المهاجرة الحائل بلا عدة اي التي ليست
حائل وهذا بيان لحكم امر من جزيات موضوع المسئلة السابقة فان
منها ما اذا خرجت المرأة مسلمة او ذمية وترك زوجها في دار الحرب
فاذا انا اذا باننت فلا عدة عليها ان لم تكن حاملا فتتزوج للحال عند
الامام وقالا عليها العدة لان الفرقة وقعت بعد المدخول في دار
الاسلام فيلزمها حكم الاسلام ولا في حنيفة انها اثر النكاح المتقدم
ووجبت اظها بالخطرة ولا غطر ملك الحزبي ولهذا لا تجب على المسيية
وقد تأيد ذلك بقوله تعالى ولا تشكوا بعصم الكوافر والعصم جمع
عصمة بمعنى المنع والكوافر جمع كافرة ثم اختلفا لو اخرج زوجها
بعدها وهي بعد في هذه العدة فطلقها هل يلزمها طلاق قال ابو
يوسف لا يقع عليها وقال محمد يقع والاصل ان الفرقة اذا وقعت
بالتباين لا تصير المرأة حرة للطلاق عند ابي يوسف لا يقع عليها وقال

محمد بن يعقوب والاصل ان الفرقة اذا وقعت بالتناهي لا تصير المرأة محلا للطلاق
 عند ابي يوسف وعند محمد يصير وهو اوجه الا ان يكون محرمة لعدم
 فائدة الطلاق علي ما بينا وبشرته تظهر فيما لو طلقها ثلاثا لا يحتاج
 زوجها في تزويجها اذا اسلم الي زوج اخر عند ابي يوسف وعند محمد
 يحتاج اليه كذا في فتح القدير واداد بالمهاجرة التاركة دار الحرب الي
 دار الاسلام علي عزم عدم العود وذلك بان يخرج مسلمة او ذميمة او
 صارت كذلك وتدين بالحاييل لان الحاييل لا يصح العقد عليها حتي تضع
 حملها وظاهر من هذا الكتاب ان ذلك لا جعل العدة وليس كذلك كما
 في غاية البيان والتبيين وروي الحسن عن ابي حنيفة ان العقد صحيح
 والوطي حرام حتي تضعه لانه لا حرمة لما الحذي كما النبي وصح الشارحون
 الاول لانه نسبه ثابت فكان الرحم مشغولا بحق الغير فكان الاحتياط
 في منع العقد كالوطي بخلاف الحمل من الزنا وصح الاقطع رواية الصحة
 والاكثر علي الاول وهو لا يظهر لانه اذا ظهر التراض في حق النسب
 يظهر في حق المنع من النكاح احتياطاً قوله وارنداد احداهما في
 الحال يعني فلا يتوقف علي مضي ثلاثة فروع في المدخول بها ولا علي
 فضا الناضي لان وجود التناهي يوجب كالحرمية بخلاف الاسلام وانه
 غير مناف للعصمة اطلقه فشملا ارتداد المرأة وهو ظاهر الرواية وبعض
 مشايخ بلخ ومشايع سمرقند افتوا بالرد منها حسم الباب المعصية والحيلة
 للخلاف فيه وعامة مشايخ حجاز افتوا بالفرقة لكنها غير علي الاسلام
 والنكاح مع زوجها الاول لان الحرم يحصل بهذا الجبر فلا ضرورة الي
 اسقاط اعتبار التناهي وتعظيم في جامع النصوليين بان جبر الحرية البالغة
 مناف للشرع ايضاً فلم يهر ما هو برامته من اسقاط اعتبار التناهي انتهى
 وهو مردود لان الجبر علي النكاح عهد في الشرع في الجملة للضرورة
 كما في العبد والامة والحر الصغير والحررة الصغيرة فما زار تكا به غيره
 للضرورة فلم يعهد بقا النكاح مع التناهي له فافترقا فالواو للرقاقض
 ان يجدد النكاح بمهر يسير ولو بينا رخصت املا وتعد رخصته
 وسبعين انتهى وهو اختيار القول ابي يوسف في التقدير هنا فان زهايته
 في تقدير الحر عنده خمسين وكيعون وعندهما تسعة وثلاثون مع
 ان القدسي في الحاوي قال بعد قول ابي يوسف المذكور وبه نأخذ
 فعلي هذا المذهب في زهاية التعذر قول ابي يوسف سواء كان في تقدير
 المرتدة او لا وصح في المحيط والخزانة ظاهر الرواية من وقوع الفرقة
 والجبر علي تجديد النكاح من الاول وعدم تزويجها بغيره بغير سلامها
 وقال الولوالجي وعليه الفتوى ولا يحتاج ان يحله ما اذا طلب الاول

ذلك

ذلك اما اذا ارضي بتزويجها من غيره فهو صحيح لان الحق له وكذلك لو لم
 يطلب تجديد النكاح واستمر ساكتا لا يجردده القاضي حيث اخرجهما من
 بينته وفي القنية المرتدة ما دامت في دار الاسلام فانها لا تسترق في
 ظاهر الرواية وفي النوادر عن ابي حنيفة انها تسترق ولو كان الزوج
 عالما استولي عليها بعد الردة فتكون قبا للمسلمين عند ابي حنيفة ثم
 يشترطها من الامام او يصرفها اليه ان كان مصروفا فلوا في منتهى هذه
 الرواية حسم هذا الامر لا بأس به قلت وفي زماننا بعد فتنه الباطل
 لعامة صارت هذه الرواية التي غلبوا عليها واجروا احكامهم فيها كحواد
 زمر وما قد انهمروا بها من وجوها صارت دار الحرب في الظاهر فلو
 استولي عليها الزوج بعد الردة يملكها ولا يحتاج الي شرايها من الامام فينتفي
 بحكم الرق حسماً لكي لا يجهل ويكره للكره علي ما اشار اليه في السير
 الكبير انتهى ما في القنية وهذا في خزانة الفتاوي ونقل قوله فلوا في
 منتهى هذه الرواية عن شمس الائمة السرخسي ثم اعلم ان علي هذه
 الرواية للزوج ان يبيعها بعد الاستيلاء لانه صار مالكا لها ويبغي ان
 يمنع بيعها اذا كانت ولدت منه قبل الردة تنزيلا لها منزلة ام ولد
 وقد ذكر في الخاتمة ان ام ولد اذا ائدت ولحقت بدار الحرب ثم
 سبيت ثم مملكتها السيد يعود كونها ام ولد اذا ائدت ولحقت بدار
 وامومية الولد تلزم بتكريم الملك وفي الخاتمة من باب الردة رجل
 تزوج امرأة فغاب عنها قبل الدخول فاحبسه بخبرائها ائدت والخبر
 حراً ومملوك او محدود في قن في وهو ثقة عنده وسعه ان يصدق
 بتزوج اربعاً سواء كان اذا كان غير ثقة واكبر رايه انه كاذب لا يتزوج
 اكثر من ثلاث وان اخبرت المرأة ان زوجها قد ائدت لها ان تتزوج
 اخر بعد انقضاء العدة في رواية الاستحسان وفي رواية السبب
 ليس لها ان تتزوج قال شمس الائمة السرخسي الاصح رواية السبب
 الاستحسان انتهى وانما كانت ردة فسحاً واباوة طلاقاً عند ابي
 حنيفة لان الردة منافية للنكاح لكونها منافعة للعصمة والطلا
 رافع فتعد وان يجعل طلاقاً بخلاف الابانة بفوت الامساك المعروف
 فيجب التيسير بالاحسان ولذا يتوقف علي الفضا في الابداد وها
 وقال محمد ان رده طلاقاً كايية وابو يوسف مدعي اصله من
 ان اياه فسح فردته كذلك وافاد بنو له فسح ان لا ينقض العدة
 ولذا قال في الخاتمة رجل ائدت مراً وحده الاسلام في كل مرة
 وحده النكاح علي قول ابي حنيفة بخلاف امرائه من غير صابة زوج
 ثان ولم ينكح المولف وجوب العدة عليها ولا شك في وجوبها قال

في جامع النصوليين ويعتد بثلاث حبيص لوحدة من يختص بثلاثة
اشهر لو ابسة او صغيرة ويوضع الحمل لو حاملا لودخل سوا ارتدت
او ارتدت ولا نفقة لها ولو ارتدت هو لا يجبر المرأة على التزوج انتهى وفي
الخلاصة اذا ارتدت لا نفقة لها في العدة ولها السكنى وبه يفتي
ذكره في الفاظ التكفير وفي الثانية ولو تزوج المرتدة ان يتزوج بائنها
واربع سواها اذا لم ينفذ بالدار كما انها ما نكحت فان غرقت في دار الاسلام
مسلمة بعد ذلك لا يفسد النكاح نكاح اخذها واذا ارتدت المعتزة
ولم ينفذ بها الحرب ثم قضى القاضي بما فيها بطلت عدتها لتباين
الدارين وانقطاع النصمة كما انها ما نكحت فان رجعت بعد ذلك اليها
مسلمة قبل انقضاء مدة العدة والحبيص قال ابو يوسف لا نفود
معتدة انتهى ثم اعلم ان الرجل المسلم يربث من امراته المرتدة
اذا ما نكحت قبل انقضاء العدة استخسنا ولا يربث فيما سواه وهو قول
زفر في الثاني الثانية ثم قال فيها مسلم اسرى في دار الحرب وخرج الى
دار الاسلام ومعه امراته فقالت المرأة ارتدت في دار الحرب
فان انكر الزوج ذلك كان النول قوله وان قال تكلمت بالكفر مكرها
وقالت المرأة لم يكن مكرها كان النول قول المرأة فان صدقته
المرأة فيما قال فالقاضي لا يصدقها انتهى وهكذا في الظهيرية الا
انه لم يقيد ما يكونها معه وظاهر التقيد انه لا يقبل قولها اذا لم
تكن معه وله وجه ظاهر لانه لا علم لها بذلك وصريح في التاخر فانه
انه لا يقبل قوله في دعوى الاكراه الا بينه ولو شهد واغلي الاكراه
الا انهم قالوا لا ندينه الا كراه لا وقال الاسير انما اجريت كلمة الكفر عند
الاكراه لا قبله ولا بعده فالقول قول الاسير ولو قالت للقاضي
سمعتة يقول المسيح بن الله تعالى وقال الزوج انما حكيت قول
النصراني فان افترقه لم يتكلم الا بهذه الكلمة بانته امراته وان قال
وصلت بكلامي فقلت النصراني يتولون وكذبته المرأة فالقول
قوله مع اليمين ولا يحكم بكفره وان نكر عن اليمين حكم به انتهى
وهو مشكل ان صححت النسخة لان النكول شبهة والتكفير لا يثبت
مع الشبهة ويمكن ان يقال انها تبين بالنكول ولا يثبت كفره وان
قبل لا تبين ايضا فشكل لانهم لا يابذة في الخلف مع انه لوها
النكول قوله فلم يوطء المهر لانه به اطلقه فشملا انتهى اده
وارتدادها والخلوها لانه اوطى حكما قوله ولغيرها النصف ان
ارتدت لان الفرقة من قبله قبل الدخول موجهة لنصف المهر عند
التشبيه وللنفقة عند عدمها قوله وان ارتدت لا اي ليس لها

شي

شي لان الفرقة حات من قبلها لا قبله اطلق فشملا الحرة والامة الكبيرة
والصغيرة وقد قدمنا التصريح بذلك في باب النكاح نكاح الرقيق في
شرح قوله ويستنتج المهر يقتل السيد امته لا يقتل الحرة نفسها ولم ار من
صرح به هنا لاكتفا بما ذكره هناك وحكم نفقة العدة حكم المهر قبل
الدخول فان كان هو المرتد فلها نفقة العدة وان ارتدت فلا نفقة
لها قوله والا بانظيره اي اما احد الزوجين عن الاسلام بعد اسلام
الاخر نظير الارتداد فان كان بعد الدخول فلها كل المهر وان كان قبله
فلها النصف ان كان هو الاي عن الاسلام وان كانت هي الامة فلا شي
لها كما لا نفقة لها في العدة قوله وان ارتد امها واسلمها عالم تبين
استخسنا لعدم المناقاة لان جهة المناقاة برودة احدهما عند ما نشأ
المصالح بينهما والموافقة على الارتداد ظاهرة في انتظامها بينهما الا ان
يوتما يقتل وغيره وقد استدل المشايخ بان تبني حنيفة ارتدوا ثم
اسلموا ولم ينامرهم الصحابة بخد يد الانكحة ولم يامرهم بذلك علما
انهم اعتبروا رد زهر وقعت معا اذا لو حملت على التعاقب فسدت
الكنزهم ولزمهم الخد يد والمراد من المعية عدم منعاف كل زوجين
من بني حنيفة اما جميعهم فلا كان الرجال حارا ان يتعاقبوا ولا
تفسد انكحهم ولزمهم الخد يد والمراد من المعية عدم منعاف كل
زوجين من بني حنيفة اما جميعهم فلا لان الرجال حارا ان يتعاقبوا
ولا تفسد انكحهم اذا كان كل رجل ارتد مع امراته معا وحكم الصحابة
بذلك حكم بالظاهر لا بالحمل لان الظاهر ان اقيم البيت اذا اراد وامر
فكون قريضة فيه فمريسته وتعقيمهم في فتح التذير بان الحكم بانها
ينعمهم الزكاة كما في المبسوط وهو يتوقف على نقل ان منعهم كان بخد
افتنوا بها ولم يتنقل ولا هو لا زمر وقتال اي بكر رضي الله عنه لا يستلزمه
لحوار قتالهم اذ اجمعوا على منعهم خفا شرعا وعطوه والا وجه
الاستدلال بوقوع ردة العرب وقتالهم على ذلك من غير
بني حنيفة وما نعي الزكاة وهو قطعي ولم يامروا بخد يد الانكحة
انتهى وفي الصحيح حنيفة ابوي من العرب ولم اقد مر المولفات
النباين سبب للفرقة علما انهما اذا ارتدا ثم لحق احدهما بدار
الحرب فانهما تبين للنباين كما في فتح التذير والمراد بقوله ارتدا معام
ان يعلم انهما ارتدا في كلمة واحدة ولم يعرف سبق احدهما على
الاخر قال في الحديث اذ لم يعرف سبق احدهما على الاخر في الردة
جعل في الحكم كما في واحد ومعا كما في العربي والعربي وقد تالرد
لان المسلم لو كان تحت نصانية فتمسح معا قال ابو يوسف يتبع التركة

وقال محمد لا يتبع لاهما انهما معا لان محس المرأة بمنزلة الردة لانهما احدث
زيادة صفة في الكفر فكان بمنزلة احدث اهل الكفر لابي يوسف اذ
لم يوجد الردة منهما لان الردة ليست الا بتدليل بل اصل الدين ولم يرد
منهما بتدليل اصل الدين فقد وجد ارتداد احد الزوجين فبانت كذا في
المحيط ولو تهودا وفتحت الفرقة بينهما اتفاقا لانهما ما احدثت زيادة
صفة في الكفر قوله وبانت لو اسلما متعاقبا لان رددة الاخر منافية
للنكاح ابتداء فكذا انما يعلم به حكم البيونة باسلام احدها فقط
بالا في ولا مهر لها قبله ان كان المسلم هو الزوج وان كان هي فلها
النصف وبعد الدخول لا يستطع شي مطلقا ولا تترث منه ان اسلم
ومات وان اسلمت ثم مات فهذا ورثته كذا في المبتغي بالمعجمة قال
في المحيط تزوج صبيبة لها ابوان مسلمان فارتدت امهاتهما لانها مسلمة
تبعها لابوين وتبعها للدار باعتبار الاتصال والمجاورة ولهذا القبط
في دار الاسلام يحكم باسلامه تبعها للدار ولو ادخلت صغيرة مثن
دار الحرب الى دار الاسلام وليس معها ابوها فانت فانه يصلي
عليها وتنعى الدار هنا قائمة فثبت مسلمة لان النكاح اسهل من الابتداء
فان لحاقها بدار الحرب بانت لا تقطاع حكم الدار ولو مات احد
الابوين في دارنا مسلما او مرتدا ثم ارتد الاخر لحق بها بدار الحرب
لم تن و يصلي عليها اذا ماتت لان التبعية حكم بناهي بالموت مسلما
وكذا بالوت مرتدا لان احكام الاسلام قائمة ولو ان صبيبة نصرانية
تحت مسلم تحس ابوها وقد ماتت الام نصرانية لم تن لان الولد
يتبع غير الابوين دينا فثبت علي دين الام ولو تحس ابوها بانت
ولا مهر لها ولا يمكن الحكم بالاسلام هنا تبعها للدار لان الدار لا يثبت
التبعية ابتداء ما دامت بغية الابوين قائمة فان بلغت عاقلية
مسلمة ثم حينت ثم ارتدت ابوها لم تن وان لحق بها بدار الحرب لاهما
مسلمة اصلا تبعها وكذلك الصبيبة العاقلة لو اسلمت ثم حينت
لاها صارت اصلا في الاسلام انثي وهنا مسيلتان الاولى مسيلة
ما اذا اسلمت ونحوه اكثر من اربع او اثنتان وحكمها عند ابي حنيفة
وابي يوسف ان كان الزوج في عقد واحد فرق بينهما وبينهن او
في عقدين فنكاح من اجل سبعة حايرو نكاح من ثاخر فوقع به
الجمع والزياة علي الاربع باطل الثانية مسيلة ما اذا بلغت
المسكنة المنكوحة ولم نصف الاسلام فارها تبين وهي مذكرة في المحيط وغيره
باب القسم
بيان لحكم من احكام النكاح واخره لانه لا يلزم الا عند تعدد المنكوحات

والنكاح لا يستلزمه ولا هو غالب فيه والقسم ينفع القاف مصدر وقسم
وفي القاموس والقسم العطا ولا يجمع والراي والشك والغيث والماء والقدر
وهذا يتقسم قسمين بالفتح اذا اريد المصدر وبالكسر اذا اريد النصب
انثي والمراد هنا النسوية بين المنكوحات والاصل فيه ان الزوج مأمور
بالقدر في القسم بين النساء في الكفاب قال تعالى ولن تستطبعوا
تعد لوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا الى الميل معناه لن تستطبعوا
العدل والنسوية في الحية فلا تميلوا في القسم قاله بن عباس وقال
تعالى وعاشروهن بالمعروف وغايبته القسم وقال تعالى فان خفتن
ان لا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم وفي فتح القدر يرفا ستقدنا
ان حل الاربع مقيد بعد خوف عدم العدل وثبوت المنع عن اكثر من
واحدة عند خوفه فعلم ايجابه عند تعدد دهن انثي وظاهره انه
اذا خاف عدم العدل حرم عليه الزياة علي الواحدة وفي البدائع
اي ان خفتن ان لا تعدلوا في القسم والتفتة في المستثنى والثلاث
والاربع فواحدة تدب اي نكاح الواحدة عند خوف ترك عدم العدل
في الزياة وانما يخاف علي ترك الواجب فدل ان العدل بينهن في
القسم والتفتة واجب انثي وظاهره انه اذا خاف عدم العدل
يستحب ان لا يزيد لانه يحرم فان قلت قد تقدم انه اذا خاف الجور
حرم التزوج فكيف يكون مستظبا قلت العدل بمعني ترك الجور وليس
بمراد ههنا لانه واجب للبراة الواحدة وانما المراد به النسوية بين
المنكوحات وهذا النكاح تركه به بعد وجوبه لا التزوج اذا خاف
عدمه وقد اختلف في تفسير قوله تعالى ذلك اذ ان لا تقولوا اي
الاقتضار علي الواحدة او الملوكات اقترب الي ان لا تقولوا ففسر اكثر
القول بالجور يقال عال الميزان اذا مال وعال الحاكم اذا حار وفسره
الشافعي بكثرة العيال ورد بانه لو كان كذلك لقال ان لا تقبلونه
الامن اعال يعيل واجيب عنه بانه لغوي لا يعترض عليه بكلام غيره
وبانه ثبت في اللغة عال الرجل اذا كثرت موائته ففسره بكثرة
العيال تفسيره باللازم لانه لا يلزم من كثرة العيال كثرة الموائت
وبالحديث المروي البخاري ان ابن عباسك ثم بين يقول والحاصل
اذا العدل في الكتاف منهم يحتاج الي البيان لانه اوجب وصرح
بانه مطلق لا يستطاع فعلم ان الواجب منه شي معين وكذا
السنة حيات محملة فيه فان قوله المروي في السنن الاربعة كان
عليه السلام يقسم فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي اللهم هذا قسمي
فيما املك فلا تلمني فيما املك ولا املك بعني ميل الغلب الي زيادة

المحبة فظاهره ان ما عده داخل تحت ملكه وقد رفته في النسوية ومنه
 عدد الوطيات والقبيلات والنسوية فيها غير لازمة اجماعا وكذا ما رواه
 احمد من كان له امرأتان قال الي احدهما جأ يوم القيمة وشقة ما يل علي
 معلوج لم يبي فيه المراد قال في فتح القدير يمكن لا نعلم خلافا في ان العدل
 الواجب في البيونة والثاني ليس في اليوم واليلة وليس المراد ان يضبط
 زمان النهار فيقدر ما عاش فيه احدهما بعاشرا الاخرى بقدره بل ذلك
 في البيونة واما النهار في الجملة انتهى والحاصل ان النسوية في المحبة
 لما بين الشارح ستوطها بقي ما اجمعوا عليه مراد او هو البيونة وظاهر
 كلامهم ان لا يجب النسوية فيما عداها ولذا قال في الهداية والنسوية في
 البيونة لا في الجامعة لانه ينهي علي النشاط انتهى وفي البدايع يجب
 عليه النسوية بين الحرتين والامتين في الماكول والمشروب والملبوس
 والسكنى والبيونة انتهى وهكذا ذكر الولي الجي والحق انه علي قول من
 اعتبر حال الرجل وحده في النفقة فالنسوية فيها واجبة ايضا واما
 علي القول المقتضي به من اعتبر حالها فلا لان احدهما قد تكون غنية
 والاخرى فقيرة فلا يلزمه النسوية بينهما مطلقا في التقبيل النفقة وفي
 الغاية اتفقوا علي النسوية في النفقة قال الشافعي وفيه نظر لانه في
 النفقة يعتبر حالها علي المختار فكيف يرجع الاتفاق فيها علي النسوية
 ولا يتناق ذلك الا علي قول من اعتبر حال الرجل وحده انتهى قوله
 المبكر كالشيب والحد بدة كالقديرة والمسلمة كالكتانية فيه اي في التسم
 لاطلاق ما تلونا وما روينا ولان التسم من حقوق النكاح ولا تفاوت
 بينهما في ذلك وما روي في الحديث للمبكر سبع وللشيب ثلاث وقوله لامر
 سلمة ان شيت سبعين لك وسبعين لنسائي وان شيت ثلث لك ودون
 المرأة التقصيل في البداة بالحد بدون الزيادة ولا شك ان الاحاديث
 محتملة فلم تكن قطعية الدلالة فوجب تنقيح الدليل النطعي
 والاحاديث المطلقة ومع فلا معنى لتدده في فتح القدير في الشريعة
 وكما لا فرق بين ما ذكر ومقابلتين لا فرق بين الجنونة التي لا يخاف منها
 والمريضة والصحيحة والرتقا والحايض والنفسا والصغيرة التي
 يمكن وطئها والحرمات والمطاهر منها ومقابلاتهن واما المطلقة رجوعيا
 فلا حق لها في التسم وحيث علم ان وجوب التسم انما هو للصحيحة
 والوانسة دون الجامعة فلا فرق بين زوج وزوج فالجنون والعين
 والحصى كالنخل وكذا الصبي اذا دخل بامرأته لان وجوبه لحق النساء
 وحقوق العباد تنقجه علي الصبيان عند فقر السبب وفي فتح
 القدير وقال مالك وبني وروفي الصبي به علي نسائه وظاهره انه

لم يطع فيه علي شيء عندنا واذا قلنا بوجوبه علي الصبي ونزكه فهل
 يا ثم الولي اذ لم يامر به بن كذا ولم يدربه وينبغي ان ياتر في المحيط ولم
 يدخل الصغير بها فلا فائدة في كونها معها انتهى وظاهره ان التسم
 علي البالغ لا غير المدخول بها لان في كونه معها فائدة ولذا انفردوا
 بالدخول في امارة الصبي وفي الجوهرة ولا يخاف مع المرأة في غير يومها
 ولا يدخل بالليل علي التي لا تسم لها ولا بأس بان يدخل عليها بالليل
 لحاجة ويعودها في مرضها في ليلة غيرها فان ثقل مرضها فلا بأس
 ان يقيم عندها حتي تشفي وتوت وفي الهداية والاختيار في مقدار
 الدور الي الزوج لان المستحق هو النسوية دون طريقته انتهى وفي فتح
 القدير واعلم ان هذا الاطلاق لا يمكن اعتباره علي صحافته فانه لو
 اراد ان يدور سنة سنة ما اظن اطلاق ذلك له بل لا ينبغي ان يطلق له
 مقدار مدة الايلا وهو أربعة اشهر واذا كان وجوبه للثانين ودفع
 الوجه وجب ان تعتبر المرة القريبة واظن اكثر من جمعة مصارده
 الا ان يرضاه انتهى والظاهر الاطلاق لانه لا مضادة حيث كان علي
 وجه التسم لانها مطبقة بحسب تويزها والحق له في البداة من شتا
 وحيث علم ان الوطى لا يدخل تحت التسم فهل هو واجب للزوجة وفي
 البدايع للزوجة ان تطالب زوجها بالوطى لان حله لها حقها كما ان
 حلها له حقها واذا طال البتة يجب علي الزوج ويجبر عليه في الحكم عند
 بعض اصحابنا وعند بعضهم يجب عليه في الحكم انتهى ولم يبين احد
 الزيادة حددا علي المرأة ولا يمكن ان يقال كما طلبت لانه يتوقف علي
 شرفه لها وفي فتح القدير يجب عليه وطئها احيانا وفي المعراج ولو قال
 عند احدهما شرا فخاصته الاخرى في ذلك فقي عليه ان يستتبل
 العدل بينهما واما مضي حد رغبانه اثر فيه لان التسم تكون بعد
 الطلب ولو عاد بعد ما نهى القاضي لوجعه عقوبة وامارة بالعدل
 لانه اساء الادب وارثك ما هو حرام عليه وهو الجور فيعد في ذلك
 انتهى وحاصله انه لا يعد في المرة الاولى واذا عذر فغزيره بالضرب
 وفي الجوهرة لا يغزر بالحبس لانه لا يستند رك الحق فيه بالحبس لانه
 يغوت بمضي الزمان انتهى وهذا مستثنى من قوله ان للقاضي الخيار
 في التعزير بين الضرب والحبس قوله وللجدة ضعف الامة يعني
 اذا كان له زوجتان حرة وامة فللمرة الثلثان من القسم وللامة
 الثلث بذلك ورد الاثر عن علي رضي الله عنه ولان حل الامة انقض
 من حل الحرة فلا بد من اظهار التخصان في الحقوق واظهارها فشم الكاتبة
 والمدة واما الولد والمبعدة لان الرق فيهن قائم وفي البدايع وهذا

التفاوت في السكفي والبيوتنة فاما في المأكول والمشروب والملبوس
فانه يتسوي بينهما فان ذلك من الحاجات اللازمة وقد منا انه مبني
علي اعتبار حاله اما علي اعتبار حالهما فلا وفي المعراج لو اقام عند
امراته الامة يوما ثم اعتقت لم يقم عند الحرة الا يوما واحدا استهل
في سبب الاستحقاق ويجعل حريرها عند انهاء النوبة بمنزلة حريرها
عند ائنة النوبة وكذا لو اقام عند حرة يوما ثم اعتقت نحو عزمها
الي المعتقة لما ذكرنا انزي قوله وبسافر من شتا والفرعة احب لانه قد
يثق باحوالها في السفر وبالاخري في الحضر والفران في المنزل لحفظ
الامتنعة والحقوq المنتنة او يمنع من سفر احداهما اكثر مما تمنع
من يحاف صحبتها في السفر للسفر بخروج فرعها الزام للصبر والشريد
وهو يندم من دفع بالنافي للحرج واما ما رواه الجماعة من قرعته
صلي الله عليه وسلم بين من اذا اراد سفر وكان للاستحباب تطيبا
لقلوبهن لان مطلق الفعل لا يقتضي الوجوب فكيف وهو يخوف بما
يول علي الاستحباب من عدم وجوب التمس عليه صلي الله عليه
وسلم لقوله تعالى ترضي من تشاء منهن وتوي اليك من تشاء وكان من
ارجالهن سوذة وجويرة وامر حبيبه وصفية ومن اوي عايشة
والباقيات رضي الله عنهن قال القاضي في تفسيره ترضي من تشاء منهن
تق خرها ويترك مضاجعها وتوي اليك من تشاء وتضم اليك
وتضاجعها او تطلق من تشاء وتمسك من تشاء ومن ابتغيت طليت
من من عزلت طلفت بالرجعة فلا جناح عليك في شي من ذلك انزي
فتد بالسفر لان مرضه لا يستلزم التمس عنه وقرع انه عليه السلام
لما مرض استاذن نساها ان يمرض في بيت عايشة رضي الله عنها فاذن
له ولم اذكر كيفية قسمه في مرضه اذا كان لا يستطيع التحول الي بيت
الاخري والظاهر ان المراد بقسمه في مرضه اذا كان لا يستطيع التحول
الي بيت الاخري والظاهر ان المراد بقسمه في مرضه انه اذا خرج ذهب
الي الاخري بقدر ما اقام عند الاولى بخلاف ما اذا سافر بواحدة فانه
اذا اقام لا يتضي للقيمة قوله ولها ان ترجع اذا وهبت نفسها فاذا
رجعوا الهبة والرجوع اما الاول فلان سوذة بنت زمعة وهبت يومها
لعايشة واما صحته الرجوع في المستقبل فلازها استغنت حقال يجب
بعد فلا يستلزم وقد فرع الشافعية هنا نقاربع لم ادا جدا من مشايخنا
ذكرها منها انها اذا وهبت حنفها المعينة ورضي بات عند الوهوبة
ليكنين وان كرهت ما دامت الواهبة في نكاحه ولو كانا متفرقتين لم
يوال بينهما وان وهبته لجميع جعلها كالمعدومة ولو وهبته فخص بها

واحدة خازن في الروض ولعل مشايخنا انالم بغنموا هذه التتصيل
لان هذه الهبة انما هي استفاط عنه فكان الحق له سواء وهبت له
اولا صحبها فله ان يجعل حصته الواهبة لمن شائتمة في حقوق
الزوجين ذكر في البدايع ان من احكام النكاح العاشرة بالمعروف
للابة واختلف فيها فقيل التتصيل والا حسان اليها قوله وفعلا
وغلقا وقيل ان يعمل معها كما يجب ان يعمل مع نفسه وهي مستحبة
من الجانبين صفتها ومنها اذا حصل نشوزان يدها بالوعظ ثم
بالجهر ثم بالضرب للابة لانها للترتيب علي التوزيع واختلف في الجهر
فقيل ترك مضاجعها وقيل ترك جماعها والاظهر ترك كلامها مع
المضاجعة والجماع وان احتاج اليه وفي المعراج ان كان له امرأة
واحدة يومان يبيت عندها ولا يعطرها وفي رواية الحسن لها ليلة
من كل اربع ان كانت حرة ومن كل سبع ان كانت امة وفي ظاهر
الرواية لا يتعين حقها في يوم من اربعة ايام لان التمس عند
المزاحمة والصحيح انه يوم اسبغابا ان يصحها احبانا من غير
ان يكون في ذلك شيء موقت ولو كان له مسولذات واما فلا يتسم
لهن لانه من خصايص النكاح ولكن لا يستحب ان يعطرن وان يسوي
بينهما في المضاجعة ولو جعلت لزوجها جعلا علي ان يزيد هائي
التسم وهو حرام وهو رشوة وترجع بالها وكذا الوطئت من مهرها
شبا ليزيد هائي التسم وازاد هائي مهرها او جعل لها شيئا لتجعل يومها
لصاحبها فالكل باطل ولا يجوز ان يجمع بين الصرتين او الصرايين مسكن
واحد لا يرضاهن للزوم الوحشة ولو اجتمعت الصرايين مسكن
واحد بالرضا بكرة ان يطاها احداهما بحضرة الاخري حتي لو طلب
وطيها لم يلزمها الاقامة ولا تضير بالامتناع ناشئة ولا خلاف في هذه
المسائل وله ان يجبرها من الغسل من الجنابة والحيض والناس الا
ان تكون ذميمة وله جبرها علي التنظيف والاستحداد وله ان يمنعها
من كل ما يتاذي من دليجته وله ان يمنعها من العزل انزي وفي فتح التوير
وعلي هذا انه ان يمنعها من التزين بما يتاذي بريحه كان يتاذي بريحه
الحنا المنضوب انزي وسياتي في فضل التعزير بما يتاخي المواضع
التي تضرها فيها وفي باب التنتنات ما يجوز لها من الخروج وما لا
يجوز قالوا ولو كان ابوها زمنا وليس له من يقوم عليه موتا كان او
كافرا فان عليها ان تعصي الزوج في المنع وفي البرازية من الخطر والاباحة
وحق الزوج علي الزوجة ان تطيعه في كل مباح بما مرها انزي وفيها
من اخر الحبايات ادعت علي زوجها فاحشنا وثبت ذلك عليه بعذر

الزوج انتهى وظاهره انه ان لم يكن فاحشاً وهو غير المباح فانه
لا تعزيب فيه وذكر البتاني في المناسبات حديث لا يسأل الرجل في
ضرب زوجته وحدها بشا آخر انه زني ان تشكو زوجها **باب**
الرضاع لما كان المقصود من النكاح الولد وهو لا يعيش
غالباً في ابتدائياته الا بالرضاع وكان له احكام تتعلق به وهي
من اشاد النكاح المتأخرة بمدة وجب تأخيرها الى اخرها كما
وذكر في المحرمات ما يتعلق بالمحرمية به اجمالاً وذكر هنا النكاح
الكثير ثم قيل **كتاب** النكاح ليس من تصنيف محمد بن
عملة بعض اصحابه ونسبه اليه ليروجه ولذا لم يذكره الحاكم
ابو الفضل في مختصره المسمى بالكافي مع التزامه البراءة كلام محمد
في جميع كتبه بخذ وقفة التعاليل وعامتهم على انه من اوائل
مصنفاته وانما لم يذكره الحاكم اكتفاء بما اوردته من ذلك في كتاب
النكاح وهو في اللغة بكسر اللام وفتحها مص الشدي مطلقاً وفي
المصباح رضع الصبي رضعا من باب رعب في لغة نجد ورضع
رضعا من باب ضرب لغة لاهل نفاضة واهل مكة يتكلمون
بها وبعضهم يقول اصل المصدر من هذه اللغة بكسر الصاد واما
السكون تخفيف مثل الحلف والحلف ورضع يرضع بفتحين لغة
ثالثة رضاعاً ورضاعة بفتح الراء ورضعته امه فاررضع فهي
مرضع ومرضعة ايض وقال الفراء جماعة ان قصد حقيقة
الوصف بالارضاع فريضع بغيرها وان قصد مجاز الوصف بمعنى
انها محل الارضاع فيما كان او سيكون فبالها وعليه قوله تعالى يوم
تذهل كل مرضعة عما ارضعت ونساء من ارضع ومرضع وارضعته
من ارضعه ورضاعاً ورضاعة بكسر وهما رضيعي انزى وذكر
في التاموس ان رضع من باب سمع وضرب وكرم فافاد انه يجوز
في الصاد من مصدره الفتح والكسر والسكون وكما يجوز في الرضاع
الفتح والكسر والضم لكن الضم يعني ان يرضع معه اخراً كالمراضعة
وعنا منه فيه واما في الشريعة فافاده قوله هو مص الرضيع
من شدي الادمية في وقت مخصوص اي وصول اللبن من الثدي
المرأة الى جوف الصغير من فيه وانيته في مدة الرضاع الانية فتشمل
ما لو حبلت لبنها في قارورة فان الحريمة تثبت بايجار هذه اللبن
صبيها وان لم يوجد المص واما ذكره لانه سبب للوصول فاطلق
السبب واراد المسبب فلا فرق بين المص والصبي والسقوط والوجود
كما في الثانية وخرج بالادمية الرجل والبهيمة واطلقها فتشمل البكر

هذا القرض من الكبير صغير
وهو ليس بالرضاع

والثيب

والثيب الحبة والميتة وفيد ثا بالضم والالف ليخرج ما اذا وصل
بالافطار في الاذن والاحليل والجايفة والامة وبالجملة في ظاهر
الرواية كما في الثانية وسبب في وخرج بالوصول ما لو دخلت المرأة
حلقته ثديها في فم رضيع ولا يدري ولا يدري ادخل اللبن في حلقته
ام لا لا يحرم النكاح لان في المانع شك كذا في الولول الحبة وفي الثانية
امراة كانت تغطي ثديها صبيبة واشترى ذلك بينهم ثم يقول
لم يكن في ثديها لبن حين التفتها شدي ولا يعلم ذلك الا من جهنما
خار لثنا ان يتزوج بهذه الصبيبة انزى وفي الثانية صبيبة هـ
ارضعها قوم كثير من اهل قرية اقلهم واكثرهم ولا يدري من
ارضعها واراد واحد من اهل تلك القرية ان يتزوجها قال ابو القاسم
الصغار اذ لم يظهر له علامة ولا يشهد له بذلك يجوز نكاحها انزى
وفي الولول الحبة والواجب على النساء ان لا يرضعن لرضي من غير
ضرورة فان فعلن فليحفظن وليكنن انزى وفي الثانية من
الخطر والاباحة امراة ترضع صبيها من غير اذن زوجها يكره لها ذلك
الا اذا خافت هلاك الرضيع في لا بأس به انزى ويبيح ان يكون ولها
عليها عند خوف الهلاك احيا لنفسه في المحيط ولا ينبغي للرجل
ان يدفع ولده الى الحنثا لترضعه لان النبي صلى الله عليه وسلم
زني عن لبن الحنثا وقال اللبن يعدي واما زني لان الدفع الى الحنثا
يعرض ولده للهلاك بسبب قلة حفظها له وتعمدها وليس الادب
فأما لا تحسن ثا ديبه فينثا الولد سبي الادب وقوله اللبن يعدي
يحتمل ان الحنثا لا تحتمل من الاشياء الصادرة بالولد فيوثق في لبنها فيض
بالصبي علة ويحتمل انه انما زني عن ذلك حتى اذا اتفق اتفاق لا يطاق
الى العدوي كما روي عن علي رضي الله عنه لا تشافروا الغمر في القرب
فهذا ان صرع عنه فاما زني عن ذلك ليل ينفق اتفاقا فيثبت اليكون
الغمر في القرب فيكون ايانا بالبحر وتكذيبا للاخبار والمروية
في الزني في هذا الباب وبما قد رماه ظهرت تعريف المص ينتقض
دا وعكسها لو بقي على ظاهره فانه يوجد المص ولا رضاع ان لم يصل
الي الجوف وينتهي المص في الوجود والسقوط ولم ينتف الرضاع والثدي
مذكر كما في المعروف وفي المصباح الشري للمرأة وقد يقال في الرجل
ايض قاله بن السكيت ويذكر ويوثق فيقال هو الشدي وهي الشدي
والجمع الشدي وثدي اصلها افعل وفعل مثل افلس وفلس وربما
جمع على فدا مثل شرم وسهام قوله وحرمة وان قل في ثلاثين شهرا
ما حرم منه بالنسب اي حرم بسبب الرضاع كما حرم بسبب النسب

قراءته وصهرته في هذه المدة ولو كان الرضاع قليلا لم يثبت
 الصحيحين المشهورين من الرضاع ما يحرم من النسب ومعهناه
 ان الحرمة بسبب النسب فكذلك بسبب الرضاع وهو قول اكثر اهل
 العلم كذا في المستوط وفي القنية زينايا مرة يحرم عليه بناتها من
 الرضاع انثوي ولا طلاق في له تعالى واخواتكم من الرضاعة قلنا لا فرق
 بين التليل والكثير واما حديث لا تحرم المصدة ولا المصتان وما دل
 علي التقدير بنسوخ صدره بنسخه بن عباس حين قيل له ان النبي
 يقولون ان الرضعة لا تحرم فقال كان ذلك ثم نسخ والرضاع وان قل
 يحصل به بسويفه فكان الرضاع مطلقا مظنته بالنسبة الي
 الصغير وفسد التليل في البناء بما يعلم انه وصل الي الجوف قبل
 بالثلاثين لان الرضاع بعد هذا لا يوجب التحريم وافاد باطلا فانه انما
 ثابتة بعد الفطام والاستغناء بالطعام وهو ظاهر الرواية كما في
 الخانية وعليه الفتوى كما في الولوالجية وفتح القدر بمعزيا الجب
 واقعات الناطقي فما ذكره الشرح من ان الفتوى علي رواية الحسن
 من عدم ثبوتها بعده وبخلاف المعتمد لما علم من ان الفتوى اذا التفتت
 كان التزويج لظاهر الرواية واشار بجعل المدة طرفا للحرمة لانها
 ليست مدة استحقات الا حرم علي الاب بل اتفقوا انه لا يجب احرة
 الارضاع بعد الحولين وكذا لا يجب عليه الارضاع ديانة بعدهما
 كما في المحتجب وهما يحمل ذكر الحولين في التزويج وفي فتح القدر لا يصح
 قولهما من الاقتضاء علي الحولين في حق التحريم ايضا وبه اخذ الطحاوي
 ومراده بالنظر الي الدليل بحسب ظنه والافان ذهب للامام الاعظم
 وان لم يظهر دليله لوجوب العمل علي المثل بنقل المجتهد من غير نظر
 في الدليل كما اشار اليه في اول الخانية ولكن قال في اخوان الحارثي القديسي
 فان حاله قال بعضهم بي خذ بقوله وقال بعضهم يؤخذ بقوله
 وقيل بخبر المعيني والاصح ان العبارة لقوة الدليل انثوي ولا يخفى قوة
 دليلها فان قوله تعالى والوالدان برضعتي اولادهن قولين
 كما ملين لمن اراد ان يتم الرضاعة بدل انه لا رضاع بعد الفطام واما
 قوله تعالى فان اراد افاض لا عن نكاح منهما ونشأ ورثا جناح عليهما
 فانما هو قبل الحولين برليل تقبيحه بالنكاح والنشأ ورثا
 لا يحتاج اليهما وبه يضعف ما في معراج الداية معزيا الي المستوط
 والمحيط من انه بعد الحولين فيكون دليله لما علمت من ان ضياع
 الفتى بين ح واما استدلال صاحب الهداية للامام بقوله تعالى وحمله
 وفصاله وثلاثون شهرا بانه علي ان المدة لكل منهما وقد قام المنقضي في

الحمل فبني الفصال علي حاله فقد رجع الي الحق في باب ثبوت النسب
 من ان الثلاثين لها الحمل سنة اشهر والعامة ان للفصال واختلفوا في
 اياخته بعد المدة واقتصر الشرح علي المنع وهو الصحيح كما في شرح
 المنظومة وعلي هذا لا يجوز لا تنفع به للتداوي قال في فتح القدر يرواهل
 الطب يثبتون للمين البنت اي الذي نزل بسبب بنت مرضعة نفع الرجوع
 العين واختلف المشايخ فيه قيل لا يجوز وقيل يجوز اذا علم انه يزول به
 الزمرد ولا يخفى ان حقيقته العلم من غير رد فالمراد ان غلب علي الظن والا
 فهو معني المنع انثوي ولا يخفى ان التداوي بالحرمة لا يجوز في ظاهره بل
 اصله بول ما يوكل لجنه فانه لا يشرب اصلا وفي الجوهرة ولللاب
 اعياد امته علي فطام ولدها منه قبل الحولين اذا لم يضره العظام
 كما له اجبارها علي الارضاع وليس له ان يجبر زوجته الحرة علي الفطام
 قبلها لان لها حق التزوية الي تمام مدة الارضاع الا ان تختار وهي ذلك
 كما انه ليس له اجبارها علي الارضاع انثوي وفي البنزلية والرضاع في
 دانا لاسلام ودالحرب سواحي اذ ارضع في دالحرب واسلموا وخرجوا
 الي دارنا ثبت احكام الارضاع فيما بينهم انثوي قوله الاما خنته
 واخذت ابنه يعني فازما يجلان من الرضاع دون النسب اطلق المضاي
 والمضاي اليه ففي امراخته ثلاث صور لا ولي الامر رضاعا والاخذت
 نسبا فان ارضعته اجنبية اخنته نسبا ولم ترضعه الثانية عكسه
 ان يكون لا خنته رضاعا من النسب الثالثة ان يكون رضاعا بان
 ارضعت امرأة صبيا وصبية وهذه الصبية امراخري من الرضاع لم
 ترضع الصبي وفي اخنت ابنه ثلاث ايضا فالاولي ان يكون الاخنت رضاعا
 فقط بان كان له ابن من النسب ولهذا الابن اخنت من الرضاعة ارضعها
 علي غير امرأة ابنه والثانية ان يكون الابن رضاعا فقط وله اخنت من
 النسب والثالثة ان يكون رضاعا ومراده من الابن الولد فيشمل البنت
 وفي شرح الوقاية فان قيل قوله الامراخته ان اريد بالامر رضاعا
 وبالاخذت الاخنت الارضاعا لا يشمل ما اذا كانت احدهما فقط بطريق
 الرضاع ان اريد بالامر نسبا وبالاخذت الاخنت رضاعا وبالعكس لا يشمل
 الصورتين الاخريين قلنا المراد ما اذا كانت احدهما بطريق الرضاع
 اعم من ان يكون احدهما فقط وكل منهما انثوي ولا شك ان السبب
 في استثناء دين عدم وجود العلة فانها في التحريم من الرضاع وجود
 المعني المحرم في السبب ولم توجد في هذين اما في الاولى فلان امر
 اخنته من النسب انما حرمت لكونها امه او موطوءة ابنه وهو
 مغنود في الرضاع واما في الثانية فلان اخنت ابنه نسبا انما حرمت

لكونها بنته وبنت امراته ولم يوجد في الرضاع فعلم انه لا حصر في كلامه وقد ثبت ذلك الانتفا في صور اخرى فزاد على الصورتين في الوقاية اربعة اعمه وغنمه وامهاله ونهاله لان امره هو لا موطوءة الحد الصحيح والفاسد ولا كذلك من الرضاع وفي شرحها ولا تنس الصور الثلاث في جميع ما ذكرنا انزى يعني من اعتبار الرضاع في المضاف فقط والمضاف اليه فقط او فيها وذلك الشارحون صور اخرى الاولى امره غنمه رضاعا بان ارضعت اجنبية ولد ولده فله ان يتزوج بهذه المرأة بخلافه من النسب لانها حليمة ابنه وبنته ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع وفي الصباح عند عند اخذ مرفوعها قد والجمع حفدة مثل كافر وكفرة ومنه قيل للاعوان حفدة وقيل لا ولاد الاولاد حفدة لانهم كالخدا في الصغر انزى والمراد هنا اولاد الاولاد والثانية حده ولده من الرضاع بان ارضعته اجنبية ولده ولها امر فانه يجوز له التزوج بهذه الامر بخلافه من النسب لانها امراته الثالثة عمه الولد من الرضاع بان كان الزوج المرضعة اخف فلا باب الرضيع تزوجها بخلافه من النسب لانها اخنته ولم ينكرها حاله ولده لانها حلال من النسب ايضا لانها اخنت زوجة الرابعة بحال للمرأة التزوج بابي اخيها من الرضاع وبأخي اولدها من الرضاع وبأبي حفدة من الرضاع ويحق ولدها من الرضاع وبحال ولدها من الرضاع ولا يجوز ذلك كله من النسب لما قلنا في حق الرجل ثم علم ان ما ذكرناه من صحة اعتبار الرضاع في المضاف فقط او في المضاف اليه فقط وفيها يطرد في جميع الصور كما ذكرين وهما في شرح المنظومة وافاد انما قيل ثانيا وستين مسيلة ليس هذا المختصر موضع ذكرها واحال الى الذين في حل بعضها وتبعه في الاضراب عن علماء العلامة عبد البر بن السخنة واقول في بيان حلها ان مسيلتي الكتاب اربع وعشرون صورة لان امر اخيه بمنزلة الاخ وتا ثبت اخنت صورتين لجواز اضافة الامم الاخ والاخت وكل منهما بالاعتبارات الثلاثة في سنته ولاخت ابنه بنته كبر الابن وتا ثبت البنات صورتين لجواز اضافة الاخت الى الابن والبنات وبما لا اعتبارات سنته وكل من الاثني عشر والامرهما صورتان اما باعتبار ما يحل للرجل وما يحل للمرأة فانه كما يجوز له التزوج بامر اخيه يجوز لها التزوج بابي اخيها وفي اربع وعشرة واد الاربعة بالاعتبارات الثلاثة اثني عشر ولكل منهما صورتان اما باعتبار ما يحل له اولها فانه كما يجوز للرجل التزوج بامر عمر ولد رضاعا يجوز

لها التزوج بابي عمر ولد رضاعا الى اخره لاقتسامها ما الثلاثة الاخيرة اعني امره غنمه وحنه وحده ولده وعمه ولده في الاعتبار ان الثلاثة تسعة ولكل منهما صورتان لا اعتبار ما يحل له اولها فانه كما يجوز للرجل التزوج بامر غنمه يجوز للمرأة التزوج بابي حفدة لها من الرضاع كما قد مناه لكن لا يتصور في حشرها عمر ولد لها لانه حلال من النسب ايضا لانها اخوت زوجها ولكن العدد المذكور لا ينتقص به لان بن كمال ولد لها فانه كما قد مناه حاييرها من الرضاع دون النسب لانه اخوها فصارت الثلاثة ثمانية عشر والمراد بالنسب في كلامي وهما بنات فصارت الثلاثة ثمانية عشر فصارت الكل ستين صورتين وهذا البيان من خواص هذا الكتاب بحول الله وقوته ثم تأملت بعد فولي بن العمام اذ عرفت من ساط الاخراج امكنتك تسمية صورة اخرى كنع الله بتسمية صورتين الاولى بنت اخنت ولده حلال من الرضاع حرام من النسب لانها اما بنت بنته او بنت ربيته ويصح فيه الوجه الثلاثة كل منها اما ان يكون الاخت مصافاة الى الابن او البنت في ست وكل منهما اما باعتبار ما يحل للرجل ولها فانه كما يجوز له التزوج ببنت اخنت ولده رضاعا يجوز لها التزوج بابي اخنت ولدها رضاعا فصارت ثمانية عشر الثانية بنت عمه ولده حايير من الرضاع حرام من النسب لانها بنت اخنت وفيها الوجه الثلاثة فقط باعتبار ما يحل له ولا يتاقي هنا باعتبار المرأة فان يحل لها التزوج بابي عمه ولدها من النسب والرضاع جميعا بخلاف المسئلة الاولى فانه لا يجوز لها التزوج بابي اخنت ولدها من النسب لانه اما بنت بنتها او ابن بنت زوجها وهو محرم عليه التزوج بحليمة حده فالجواب ان هاتين الصورتين على خمسة عشر وجهها فصارت المسائل المستثناة احدي وثلاثين مسيلة والله الحمد لكن صححت اتصال من الرضاع في قولهم الا اما خبة من الرضاع ونحوه بكل من المضاف وحده والمضاف اليه وحده وبما انما هو من جهة المعنى اما من جهة الصناعة فانها تتعلق بالامر حاله لانه لان الامر معرفة فتحي المحرور حاله لانه لا متعلقا بحذوف وليس صفة لانه معرفة اعني امر اخنت بخلاف اخيه لانه مضاف اليه وليس فيه شيء من مسوغات تحي الحال منه ومثل هذا يحل في اخنت ابنه كذا في فتح القدير وقد حكى المرادي في شرح الالفية عن بعض المصريين جواز تحي الحال من المضاف اليه فلا مسوغ من المسوغات الثلاثة نحو صيرت غلاما وهذا يحل في الحال من المضاف اليه لانه

بن مالك في شرح التسهيل في دعوى ان عدم جوازها بلا خلاف وذكر
 في المعنى ان الحاد والمجور والطرف اذا وقع بعد تكرار محضه كانا
 صفتين نحو رابت طائرا فوق غصن او على غصن واذا وقع بعد
 معرفة محضه كانا حالين نحو رابت الهلال بين السحاب او في
 الافق وبمقتلان في نحو يجيبني الزهر في اكمامه والتمر على
 اغصانه لان العروف الجنسي كالنكحة وفي نحو هذا انما يقع على
 اغصانه لان النكحة الموصوفة كالعرفه انثى ولا يخفى ان التعريف
 بالاضافه هنا كالتعريف الجنسي فيجوز اعداءه صفة وحالا
 وقوله ويتعلق بالامه لا متعلقا بالجزء وليس بصحيح لان الطرف
 والمجور يجب تعلقهما بالجزء وفي ثمانية مواضع منها وقوعهما
 حالا او صفة كما ذكره في المعنى من الباب الثالث والتقدير هنا
 الا اما ختمه كما بينه امه من الرضاع ثم اعلم ان قد من ان امرأه
 والحال لا تحرم من الرضاع فقال الشتر ومن العجب ما ذكره في الغاية
 ان امرأه من الرضاع لا تحرم وكذا امرأه الحال وهذا لا يصح لما ذكرنا
 انه يعتبر بالنسب والمعنى الذي اوجب الحرمة في النسب
 موجود في الرضاع فكيف يصح هذا اياه انه لا يخلو ما ان يكون
 حرمة من الرضاع او موطوءة حرة وكلاهما يوجب الحرمة
 فلا يستقيم الا اذا ربي بالعم من الرضاع من رضع مع ابيه او
 بالحال مع رضع مع امه في يستقيم انثى ورده في فتح القدير بقوله
 ولقائل ان يقول يمنع المحصر لكونها لم ترضع اباه ولا امه فلا
 تكون حرة من الرضاع ولا موطوءة حرة بل اجنبية ارضعت
 عمه من النسب وخاله انثى والحاصل ان الشتر فهم ان الحاد والمجور
 اعني قوله من الرضاع متصل بالضاف اليه فقط وجح حرمه التزوج
 وصورة ان يكون له عمر وحال رضاعا ولكل منهما امر نسبا في لا يجوز
 له التزوج بها لانهما كما قال اما حرة رضاعا او موطوءة حرة وعقل
 الشتر عن الوجهين الاخرين اللذين هما مراد صاحب الغاية احدهما
 انه متصل بالضاف اعني الام بان كان له عمر وحال نسبا فارضعتها
 اجنبية فله ان يتزوج بها لانهما ليست حرة ولا موطوءة حرة عليه
 اقتصر في فتح التدير وعقل عن الوجه الاخر وهو ان يتصل بكل منهما
 بان كان له عمر وحال رضاعا ولكل منهما امر رضاعا في يجوز له التزوج
 بهما قلناه وههنا وجه طابع وهو ان يولد بالعم من الرضاع من
 رضع مع ابيه رضاعا وبالحال من رضع مع امه رضاعا ولا شك في
 حلالهما لما قلناه ولا بد من تعيين الآب بالرضاع وكذا الامر والا

لا تمل

لا تملهما ومن العجب ان الشتر حمل كلام الغاية على هذه الصورة واخل
 بهذا القيد ويرد عليه انه لو اريد بالعم من الرضاع من رضع مع ابيه
 انضاله بالضاف اليه فقط فيلزم بطلان قول شارح الوقاية ولا تنس
 الصور الثلاث في جميع ما ذكرنا في عدم صحة تقسيم بن وهبان الى
 نيف وكثير لا سناط هذه الصورة من هذا القسم قلت لم يلزمنا لانه
 يصح انضاله بالضاف اليه فقط على معني الوجه الرابع على الوجه
 الاول فلا تضاله بالضاف اليه فقط صورتان في صورة لا تمل الامر في
 صورة تمل فيحمل كلامهم على الصورة التي تمل تصحيجا وتوقيفا وهذا
 الثبوت في خواص هذا الكتاب لم اسبق اليه بحول الله وقوته وفي فتح
 القدير ثم قالت طائفة هذا الاخراج تخصيص للحديث اعني يحرم
 من الرضاع ما يحرم من النسب بدليل العقل والمحققون على انه ليس
 تخصيصا لانه احوال ما يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب وما يحرمه
 بالنسب هو ما يتعلق به خطاب تحريمه وقد تعلق بما عرعه بلفظ
 الامهات والبنات واخوانكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات
 الاخت فاما من مسمى هذه الالفاظ متحققا في الرضاع حرمه فيه
 والمذكورات ليس بشي منها من مسمى تلك فكنتم تكون مخصصة
 وهي غير متناهية ولذا اذا تناول الاسم في النسب جاز النكاح كما
 اذا ثبت النسب من اثنين ولكل منهما بنت جاز لكل منهما ان يتزوج بنت
 الاخر وان كانت اخت ولذا من النسب وان كانت اذا عفت من سناط الاخراج
 ملكك نسبية صورا غير والاستثنا في عبارة الكتاب على هذا يجب
 ان يكون منقطع اعني قوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الا
 اما ختمه الخ انثى وبهذا الذفع ما ذكره البيضاوي بقوله واستثنا اخت
 بن الرجل وامرأته من الرضاع من هذا الاصل ليس بصحيح فان حر
 منهما في النسب من المصاهرة دون النسب انثى لان الاستثنا المنقطع
 الا ان يزيد الاستثنا المتصل قوله نرج مريضه لانهما منه اب
 للرضيع وابنه اخ وبنته اخت واخوه عمر واخنة عمه بيان لان لبن
 الحبل يتعلق به التحريم لعموم الحديث المشهور واذا ثبت كونه اباه
 لا يخل لكل منهما موطوءة الاخر والمراد به اللبن الذي نزل من المرأة بسبب
 ولادتها من رجل زوج او سيد فليس الزوج فيداني كلامه قال في
 الجوهرية وانما خرج بخرج الغالب واذا ثبتت هذه الحرمة من زوج
 المرضوعة فنها وفي لا تتزوج الصغيرة اب المرضوعة لانه جدها
 لامها ولا اخاها لانه خالها ولا عمها لانها بنت بنت اخيه ولا خالها
 لانها بنت اخته ولا ابناؤها وان كانوا من غير صاحب اللبن لانهم

اخوانها لامها ولو كان لرجل زوجتان ارضعت كل منهما بنتا لرجل
 ان يجمع بينهما لانها اختان رضاعا من الاب فبذلك ينسب لهما من
 لان لبنها لو كان من غيره بان تزوجت برجل وهي ذات لبن لا فرق
 فارضعت صبية فلها ربيبة للثاني بنت الاول فيجعل تزوجها بابن
 الثاني ولو كان الرضع صبيا جعله التزوج بيناته من غير المصقة
 هذا ما لم تلد من الثاني فاذا اولدت من الثاني انتزع لبن الاول
 وصار للثاني فاذا ارضعت صبيا كان ولد الثاني انتقا وان حملت
 من الثاني ولم تلد فهو ولد الاول عند اي حنيفة وقيد ما يكونه ترك
 بسبب ولادتها منه لانه لو تزوج امرأة ولم تلد منه قط ونزل لهما لبن
 وارضعت له ولدا لا يكون الزوج اباً للولد لانه ليس ابنه لان نسبته
 اليه بسبب الولادة منه فاذا انتفت النسبة كلن البكر ولهذا لو
 ولدت للزوج فنزل لهما لبن فارضعت به ثم عطف لبنها ثم ردوا رضع
 به صبية كان لابن زوج المصقة التزوج بهذه الصبية ولو كان
 صبيا كان له التزوج باولاد هذا الرجل من غير المصقة كذا في الحاشية
 وأشار بذكر الزوج الي ان لبن الزنا ليس كالحلال حتي لو ولدت من
 الزنا وارضعت به صبية يجوز لاصول الزاني وفروعه التزوج بها
 ولا تثبت الحرمة الامن جانب الام ذكره القاضي الاسيحي واختاره
 الوبري وصاحب البنايع وفي المحيط خلافة والاول اوجه لان
 الحرمة من الزنا للبعضية وذلك في الولد نفسه لانه مخلوق من
 ما به دون الذين اذ ليس للذين كابتاع من ماله لانه فرع النعدي
 فلا حرمة بخلاف ثابت النسب للنسب كذا في فتح القدير وهو لا يقع
 الا بايدخل من اعداء المعدة لان من اسفل البذر كالحقنة فلا اثبات
 فلا حرمة بخلاف ثابت النسب للنسب كذا في فتح القدير واختارنا
 محل الخلاف باصول الزاني وفروعه لانها لا تخل كذا في انتقا لانها
 بنت الزاني بها وقد منا ان فرع المذي بها من الرضاع حرام علي الزاني
 وكذا في الخلاصة بعد ما ذكر حرمة علي الزاني وكذا لو لم يخل من
 الزنا وارضعت لابن الزنا فانها تحرم علي عم الزاني وخاله انتقا
 لانه لم يثبت نسبها من الزاني حتي يظهر فيها حكم القرابة والتحرر
 علي اب الزاني واولاده عند القائلين به لاعتبار الجزئية والبعضية
 ولا جزئية بينهما ولا بين العم والخال واذا ثبت هذا في حق المتولدة
 من الزنا فكذلك في حق المرضعة من الزنا فالخاص ان المعتمد
 في المذهب ان لبن النحل الزاني لا يتعلق به التحريم وظاهر ما في المعراج
 ان المعتمد بثبوته قال وثبتت الحرمة من اللبن الثالث بالزنا ولو

الملاحة في حق النحل عندنا وفيه قال مالك في المشهور وعند الشافعي
 لا يثبت في الزنا والمنفعة باللعان وهكذا ذكر الوبري والاستيحياني
 وصاحب البنايع وتثبت في حق الام بالاجتماع ان يرضي وظاهر ما في الحاشية
 انه المذهب قايه قال رجل في بامرة فولدت منه فارضعت
 هذا الدين صغيرة لا يجوز لهذا الزاني ولا لاحد من ابائه واولاده
 نكاح هذه الصبية وذكر في الدعوي رجل قال لملوك هذا ابني من
 الزنا ثم اشتراه مع امره عتيق الملوك ولا تغير الحادية امر ولد له انتقي
 وانما عتيق عسيكة الدعوي لانها دليل علي ان الزنا كالحلال في ثبوت
 النوبة والا كان لغوا وان وطئ امرأة شهيرة فحملت منه فارضعت
 صبيا فهو بن الواطي من الرضاع وعلي هذا كل من يثبت نسبه من
 الواطي يثبت نسبة الرضاع ومن لا يثبت نسبه منه لا يثبت منه الرضاع
 كذا في الجوهره فالمراد بلبن النحل علي قول من جعل الزنا كالحلال لبن من
 من حل رجل وعلي قول من فرق بينا لامن الزنا قول هـ ومحل
 اخذ اخيه رضاعا بجمع اتصاله بكل من المضاف والمضاف اليه وبهما كما
 قدمناه في نظايره فالاول ان يكون له اخ من النسب ولهذا لا يخفى
 اخذ رضاعه والثاني ان يكون له اخ من الرضاع له اخ من نسبة
 والثالث ظاهر من قوله ونسبا اي يخل اخذ اخيه نسبيا بان يكون له
 اخ من اب له اخ من امه فانه يجوز له التزوج بهما فنقله نسبيا
 متصل بالمضاف اليه ولا يتصل احدهما فقط لانه داخل في الاحتمالات
 الثلاثة فيما قبلها قوله ولا حمل بين رضيعي ثديي بين من
 اجتماع علي الارضاع من ثديي واحد في وقت واحد لانما اخوان
 من الرضاع فان كان الذين من زوجين فما اخوان لامرا واخوات لامر
 وان كان لرجل واحد فاعوان لاب وامرا واخوات لرجل
 امرأتان فارضعت كل منهما صبية فما اختان لاب رضاعا كذا في التناوي
 البرازية قوله وبين مرضعة وولد مريضهما فولد ولدها والمر
 الاول يفتح الصاد اسم مفعول والثانية بكسرهما اي لاهل بين الصغيرة
 والرضعة وولد المرأة التي ارضعتا لهما اخوان من الرضاع ولا فرق
 بين كون ولد التي ارضعت رضيعا مع المرضعة او كان سابقا بالسن
 بسنين كثيرة او مسبوقا بارضاعها بان ولد بعده بسنين وكذا
 لا يتزوج اخذ المرضعة لانها خالته ولا ولد ولدها لانه ولد الاخ
 وفي آخر الميسوط ولو كانت ام البنات ارضعت احدي البنين وامر
 البنين ارضعت احدي البنات لم يكن لابن المرضع من ام البنات
 ان يتزوج واحدة منهن وكان لا خوف من الرضاعة وانما لم يكتف بالمص

صنعة

يقوله ولا حل بين رضي شي عن ما بعده لأنه ربما يوهمان الاختصاص
من حيث الزمان لا بد منه فذكر الاجتماع من حيث الزمان ثم
أردفهم بإشبات الحرمة بالاجتماع من حيث المكان وهو الذي هو
ليغير أنه لا فرق لكن لو اقتصر على الثاني لا استغني عن الأول قوله
والدين المخلوط بالطعام لا يجرم أطلعه فأفاد أنه لا فرق بين كون الدين
غالبًا بحيث يتقاطر عند رفع اللقمة أو لا عند أبي حنيفة وهو الصحيح
مطبوعًا أو لا لأن الطعام أصل والدين تابع فيما هو المقصود وهو
التغذي وهو مناط التحريم ولأن الغلبة إنما تعتبر حالة الوصول
إلى المعدة وفي تلك الحالة الطعام هو الغالب وقال إن كان الدين غالبًا
تعلق به التحريم نظر للغالب والخلاف فيما إذا لم ينسبه النار للطبخ
فلا اتفاقا ويرى في الطعام الحيز وقال المصنف للمستصحب إنما يثبت
التحريم عنده إذا لم يشربه أما عساه ينبغي أن يثبت ويؤيده ما في
فتاوى قاضي خان هذا إذا كان الطعام لقمة لقمة فإن عساه حسا
ثبت الحرمة في قولهم جميعا والحق أن يقول أبي حنيفة علتين كما
ذكرنا فعلى الأول لا فرق بين الحس وغيره وعلى الثانية يفرق بين
الحس وغيره كما أفاده في المحيط قال ووضع محمد في الأكل يد إعرابي
هذا أنزى وفي التاموس حسا زيب المرق سريفة شيئا بعد شئ وفيه
بكونه مخلوطا لأن لبن المرأة إذا جبن وأطعم الصبي تعلق به
التحريم كذا في الجوهرية وفي البدائع خلافة ولفظه ولو جعل الدين
أورابيا أو شيرا أو جينا أو قطا أو مصلا فتناء الصبي
لا يثبت به الحرمة لأن اسم الرضاع لا يقع عليه وكذا لا يثبت التحريم
ولا يشترط العظم ولا يكتفي به الصبي في الاعتدال فلا يجرم أنزى قوله
ويجوز للغالب بل ما ودوا أولي شاة وامرأة أخري لو اختلط
الدين بما ذكره من الغالب فإن كان الغالب المالا يثبت التحريم كما إذا
خلط لا يشرب لبنا لا يثبت بشرب المالا الذي فيه الحز الدين وتعتبر
الغلبة من حيث الآخر كذا في إيمان الحائض وكذا أن كان الغالب هو
الدواء فسد الغلبة في الحائض فإن غير ثم قال وقال أبو يوسف
أن غير طعام الدين ولو أنه لا يكون رضاعا وإن غير أحدهما دون
الأخر كان رضاعا انتهى ومثل التواء الذهن أو التبيذ سواء وحيز
بذلك أو سقط كذا في فتح القدير وكذا إذا كان الغالب لبن الشاة لأن
لبنها لأم يكن له أثر في إشبات الحرمة كان كالا ولو استويا وجب ثبوت
الحرمة لأنه غير مغلوب فلم يكن مستهلكا وإذا اختلط لبن امرأتين
تعلق التحريم بأغلبها عندهما وقال محمد تعلق بها كيف ما كان لأن الجنس

وهو رواية عن أبي حنيفة قال في الغاية وهو أظهر وأحوط وفي شرح
المجمع قبل أنه الأصح وفي الجوهرية وإذا نشأ وبنا تعلق بها جميعا اجتماعا
لعدم الطولية وأما لو خلط لا يشرب لبن هذه البقرة فخلط لبنها بلبن البقرة
أخري فشربه ولبن البقرة المخلوط عليها مغلوب لا يثبت عند هذا خلافا
لمحمد ولو كان غالبا يثبت اتفاقا ولو كبر استويا في إيمان الحائض أنه
يثبت استحسانا قوله ولبن البكر والميتة محرمان موجب للحرمة بشرط
أن يكون الحرمة البكر بلغت شبع من لبن وأكثر ما لو لم بلغت شبع من لبن
فتزل لها فأرضعت به صبيها لم يتعلق به تحريم كذا في الجوهرية وفي
الحائض لو أرضعت البكر رجلا ثم طلقها قبل الدخول بها كان لهذا الزوج أن
يتزوج الصبية وأن طلقها بعد الدخول لا يكون له أن يتزوجها لأنها صادرة
من الربايب التي دخل بها وأطلق في لبن الميتة حل للزوج هذه الصبية
التي تزوجها الآن دفن الميتة وبجها لأنه صادر محرما لها لأنها امرأته
ولا يجوز الجمع بين هذه الرضعة وبين الميتة لأنها اختان وفي فتح
القدير بلبن الميتة طاهر عند أبي حنيفة لأن التحسس بالموت لم يحلته
الحياة قبله وهو منتف في الدين وهما وإن قالوا نجاسته للمجاورة
للوعا التحسس لا يمنع من الحرمة كما لو حلب في أناس وحريمه صبي
يثبت وهذا خلاف وطى الميتة فإنه لا يتعلق به حرمة المصاهرة بالإجماع
والفرق أن المقصود من الدين التغذي والموت لا يمنع منه والمقصود
من الوطى اللذة المعتادة وذلك لا يوجد في وطى الميتة كذا في الجوهرية
قوله لا الاختتان أي لا الاختقات بالدين لا يوجب الحرمة لأنه
ليس مما يتعدى به ولد لا يثبت بالاختطار في الإحليل والأذن والحائض
والأمه قال في المغرب الصواب حقت إذا عولج بالحقنة واختنق
بالضم ثم يزد في نتائج المصاد والاختنقات حقتة كردن فجعله منعيا
فعلى هذا يجوز استعماله على بناء المنعول وهو الأكثر في استعمال التزها
كذا في المعراج والزهاية وفي فتح القدير وهذا غلط لأن ما في نتائج
المصاد رمن التفسير لا ينبغي تعدية الافتعال عنه للمفعول الصريح
كالصبي في عبارة الهداية حيث قال إذا اختنق الصبي بل إلى
الحقنة وهي آلة الاختنقات والكلام في بناءه للمفعول الذي هو
الصبي ومعلوم أن كل قاضي يجوز بناءه للمفعول بالنسبة إلى
المجرور والظرف المحل في الدار ومزيد وليس يلزم من جواز البناء
باعتبار الالة فالظرف جواز به بالنسبة إلى المفعول بل إذا كان منعيا
إليه ينسبه أنزى وفي المصباح حقتت المريف إذا وصلت الدوالي
باطنه من مخرجه بالحقنة واختنق هو الاسم للحقنة مثل الفرقة

من الافئدة ثم اطلقت علي ما يتد اوي به والجمع حنف مثل غرة
وعرف انزوي قوله ولين الرجل اي لا يوجب الحرمة لانه ليس
بلين علي الحنفية لان اللبن انما يتصور بمن يتصور منه الولادة فصار
كالصغيرة التي لم تبلغ نضج كسبي كاقدمناه واذ انزل الحنفية لين ان علم
انه امرأة تعلق به التحريم وان علم انه رجل لم يعلق به تحريم وان
اشكل ان قال النساء انه لا يكون علي عذائه الا للعبادة تعلق به التحريم
احتياط وان لم يفتن ذلك لم يعلق به تحريم كذا في الجوهرية قوله
والشاة اي لبن الشاة لا يوجب الحرمة حتي لو ارضع صبي وصبية
علي لبن شاة فلا اخوة بينهما لان الامومة لا تثبت به لانه لا حرمة
له ولان لبن البهايم حكم الطعام فلا فرق بين الشاة وغيرها من
غير الادي قوله فتد بالثلاثة لان الوجود والسقوط تثبت به
الحرمة اتفاقا وانما يثبت بفسد الصوم بما ذكره عند الاقطار في
الاحليل لان النظر يعلق بالوصول الي الجوف ووجود بفتح الواو والدوا
يصب في الحلق ويقال او جرت ووجرت والسقوط صبه من
الانف وفي المصباح السقوط مثال رسول دوا يصب في الانف والسقوط
مثل فعود مصدر واستقطنه الدوا يتجري الي مفعولين واستقط زهد
والمسقط بضم الميم الوعاء يجعل فيه السقوط وهو من النوادر التي
حالت مثل فعل لا ولو كسرت ادي الي بنا مفتودا اذ ليس في الكاثر
مفعول ولا فعل يكسر الاول وصمنا الثالث انزوي وقد حكى في التبسوت
والكشف الكبيران البخاري فينبذ الصيغة حتي استغني في هذه
المسئلة فافني بثبوت الحرمة بين صبيين ارضعا من شاة
مشمكا بقوله عليه السلام كل صبيين اجتمعا علي ثدي واحد
حرما احدهما علي الاخر وقد اخطا النوات الراي وهو انه لم
يتامل ان الحكم متعلق بالجزئية والبعضية فاخرجه من بخاري
وفي فتح القد برودة هذه الحكاية ومن لم يدق نظره في مناطات
الاحكام وعلم اكثر فطره وكان ذلك في زمن الشيخ ابي حفص الكبير
ومولده بولد الشافعي فانه ولد في العام الذي توفي فيه ابو
حنيفة وهو سنة خمس مائة انزوي قوله ولما ارضعت
صغيرها حرمت اي ارضعت الكبيرة الصغيرة التي هي زوجة
زوجها حرمتا علي الزوج لانه يصير حاما معا بين الام والبنت
رضاعا ففسد نكاحهما ولم ينفسخ لان المذهب عند علماء بيان
النكاح لا يرتفع بحرمة الرضاع والمصاهرة بل يفسد حتي لو طهرها
قبل التزوي لا يجب عليه الحد اشتماله الامرا ولم يشتمه بص عليه

حكاية الامام احمد في الكبير
الامام البخاري

نص عليه محمد في الاصل وذكره الترمذي في باب اللعان
وعلي هذا فنقول في المعراج فينفسخ النكاح لا يخالفه لان الانفساخ
حقي لا تلك المرأة التزوج بزوجه اخرا لا بعد المباشرة وان مضى عليها
ستون شهرا وقد قد مناته لا بد في الفاسد من تفريق الناضي او
المشاركة بالقول في المدخولة وفي غيرها يكتفي بالمفارقة بالاذان
وينبغي ان يكون الفاسد في الرضاع الطاري علي النكاح اما لو تزوج
امراة فشهر عدلان انها اخوته ارتفع النكاح بالكلية حتي لو طهرها
بعد ويجوز لها التزوج بعد العدة من غير مشاركة والتشديد بكونها
ارضعت صغيرها ليس احترازا لان اخت الكبيرة وامها وبنتها
ينسبان دخل بالكبيرة كهي للزواج الجمع بين المرأة اي كالضرة وبنت
بنتها في الثالث وليس له ان يتزوج واحدة منها قط ولا المرضعة
اي ان لم يكن دخل بالكبيرة في الثالثة فان المرضعة لا تحل له قط
لكونها ام امراته ولا الكبيرة لكونها ام امراته ويجل الصغيرة لكونها
ابنة بنت امراته ولم ينخل بها قال في البدائع ولو ارضعها عمة الكبيرة
او خالتها لم تنل لانها صارت بنت عمتها او بنت خالتها قال ويجوز
الجمع بين امرأة وبين بنت عمتها او بنت خالتها في النسب
والرضاع ولو كان تحتها صغيرتان وكبيرة فارضعتها الكبيرة
الصغيرة تبعا واحدة بعد اخري ولم يكن دخل بالكبيرة فانما تبين
الكبيرة والصغيرة التي ارضعتهما اولا فكونها صارا اما وبنتا ولا
ابنتين التي ارضعتهما اخرا لانها حين ارضعتهما لم يكن في نكاحه غيرها
ولو ارضعتهما معا بن جميعا لانهن صارتا وبنتين وليس له ان
يتزوج الكبيرة وله ان يتزوج اي الصغيرتين شاة ولو كان دخل
بالكبيرة بن جميعا سوارضعتها معا وعلي التقاب كذا في المبسوط
وقد علم به ان في مسئلة الكتاب لو كان دخل بالكبيرة
او كان لبنها الذي ارضعت به الصغيرة من زوجها لا يتزوج واحدة
منهما قط والا له ان يتزوج الصغيرة فقط لان العدة علي الامر لا تحرم
البنت والعدة علي البنت بحرما لانه ولو كان تحتها صغيرتان ف
ارضعتها امرأة حرمت عليه للا حسنه سواء كان الارضاع معا او
منفردا فان كن ثلاثا فارضعتن واحدة بعد واحدة بانك
الاوليان لا الثالثة لان الثالثة ارضعت وقد وقعت القرعة بينه
وبينها فلم يحصل الجمع وان ارضعت الاولى ثم التثنتين معا بن جميعا
وان ارضعتن معا بان علمت لبنها في قارورة فالتثنت احدي
ثن بينهما احداهن والاخري والاخري والاخري الثالثة معا بن
جميعا لانهن صرن اخوات معا وان كن اربعا فارضعتن واحدة

بعد الاخرى بن جميعا لان الثانية صارت اخنالاولي فباتا فلما
ارضعت الرابعة صارت اخنالاثانية فباتا ايخ كذا في الجوهره ولو
كن كبيرتين وصغيرتين فارضعت كل من الكبيرتين صغيرة حرمت
عليه الاربع للزوم الجمع بين الامين وبنتهما ولو ارضعت احدي
الكبيرتين الصغيرتين ثم ارضعتما الكثيره الاخرى وذلك قبل
الزحول بالكبيرتين فالكبرى الاولى مع الصغيرة الاولى باتت اعنه
والصغرى الثانية لم تن بارضاع الكبرى الاولى والكثيره الثانية
ابتدأت بارضاع الصغرى الثانية باثنت منه اوبا للصغرى الاولى
فالصغرى الثانية امراته لانها حين ارضعت الاولى صارت اما لها
وفسد نكاحها لصحة العقد على الصغرى الاولى فيما تقدم والعقد
على البنت يحرم الام ثم ارضعت الثانية وليس في نكاحه غيرها كذا
في فتح القدير وفي المحيط رجل له امراتان كبيرة وصغيرة ولابنه امرتان
صغيرة وكبيرة فارضعت امراة الاب امراة الابن وامراة الابن امراة
الاب والابن منهما فقد باثنت الصغيرتان ونكاح الكبيرتين ثابت
لان الصغيرتين صارتا ربيبة له وقد دخل بامرهما حرمت عليه
دون اميرهما وكذلك لو كان مكانهما اخوين ولو كانا اجنيين لم تثبت
واحدة منهما ولو كان رجل وعمة فنكاح امراة الابن ثابت وثبتت امراة
العم للصغيرة منه انتهى واطلق في الفروعين فشملا اذا كانت
الكبيرة معتدلة لما في البدائع ولو طلق رجلا امراته ثلاثا ثم ارضعت
المطلقة قبل انتضا عدها امراة له صغيرة باثنت الصغيرة لانها
صارت بنتا لها فحل الجمع في حال العدة والجمع في حال قيام العدة
كالجمع في حال قيام النكاح انتهى وفي المحيط لو طلق امراته ثلاثا ثم
ان اخنت المعتدة ارضعت امراة له صغيرة قبل انتضا عدة المطلقة
باثنت الصغيرة لان حرمة الجمع حالة العدة كالحرمة في حال قيام
النكاح انتهى ولا يشترط قيام نكاح الصغيرة وقت ارضاعها بل وجوده
فيما مضى كافي في البدائع ولو تزوج صغيرة فطلقها ثم تزوج كبيرة لها
لين فارضعتا حرمت عليه لانها صارت امر منكوحة كانت له فتعزم
بنكاح البنت انتهى ثم اعلم ان بيننهما لا يتوقف على الارضاع وانما
المراد وصول لبن الكبيرة الى جوف الصغيرة حتى لو اخذ رجل لبن
الكبيرة فاوجره للصغيرة باثنتا امته ولكل واحدة منهما نصف الصداق
على الزوج ويعزم الرجل للزوج نصف مهر كل واحدة منهما ان تعم
الفساد كذا في المحيط وفي الطهيرية والتعمدان يرضعها من غير حاجة
الي الارضاع بان كانت سباعا ويقتل قوله ان لا يعتمد الفساد وعند
محمد انه يرجع عليه بكل حال انتهى وهما فروع ثلاثة الاول المحيط

الاولاوي رجل له امر فزوجها من صبي فاعتزها فحرمت فاخترت
نفسها ثم تزوجت باخر وولدت فجات الى الصبي وارضعت باثنت من
زوجها لانها صارت امراة ابنه من الرضاع لان الصغير صار ابنا لهذا
الزوج فلو بني النكاح لصار الزوج متزوجا امراة ابنه من الرضاع لان
الصغير صار ابنا لهذا الزوج فلو بني النكاح لصار الزوج متزوجا امراة
ابنه من الرضاع وهذا لا يجوز الا في في المحيط والثانية لو زوج المولى
ام ولد له عبده الصغير فارضعت له لبن السيد حرمت على زوجها
وعلى مولاها لان المعتمد صار ابنا للمولى فحرمت عليه لانها كانت موطى
ابيه وحرمت على المولى لانها امراة ابنه الثالث في البن اربع زوج رجل
ابنه الصغير امراة كبيرة فارضعت فباتت ثم اسلمت وتزوجت برجل
وعملت منه فارضعت الصغير الذي كان تزوجها حرمت على زوجها
لانها صارت منكوحة ابنه من الرضاع انتهى والمحاصل كافي
الطهيرية ان الرضاع الطاري على النكاح بمنزلة السابق وضرة المرأة امراة
زوجها والجمع ضرر على الفاس وسبع ضارب ولا بها جمع ضريبة مثل
كريمة وكرايم ولا يكاد يوجد له نظير كذا في المصباح وفي الطهيرية رجل
وطى امراة بنكاح فاسد ثم تزوج صغيرة فارضعتا امراة الموطوءة باثنت
الضريبة لانها صارت اخن الموطوءة انتهى قوله ولا مهر للكبيرة
ان لم يطاها لان الفرقة جات من قبلها فصارت كرها وبه يعلم ان الكثيره
لو كانت نكحت نكحه او ثابته فارضعتا الصغيرة او احد شخص ليزها
فاوجرجه الصغيرة او كانت الكبيرة بحجوة كان نصف المهر لا تنقض
الفرقة اليهما قيد بنوكه ان لم يطاها لانه لو وطىها كان لها كمال المهر
مطلقا لا تنقض لها في هذه العدة ان جات الفرقة من قبلها والا فلها
النقطة قوله وللصغيرة نصفه اي نصف المهر مطلقا لان الفرقة لان
قبلها واورد عليه ما الوارد ابو صغيرة منكوحة فخطاها ببالحرب
باتت لزوجها ولا شيء لها من المهر ولم يوجد العمل منها أصلا فضلا عن
كونه وجد ولم يعبر واجيب بان الردة مخطورة في حق الصغيرة
ايضا واصافة الحرمة الي ردتها التابعة لرده ابورها بخلاف الارضاع
لا طار له فتستحق النظر فلا يستحق المهر وقد مناهها لاثنين برده
ابورها وانما باثنت في هذه المسئلة للحاق بدالحرب قوله ويرجع
على الكبير فان تعدت الفساد والا لا اي ويرجع الزوج على الكبيرة
بالزمة من نصف مهر الصغيرة بشرط تعمدها فساد النكاح وان لم
تتعمد لا يرجع عليها لان المنسب لا يضمن الا بالتعدي بشرط تعمدها
ان كان لا يضمن في ملكه ولا يضمن وانما يضمن قاتل

قاتل الزوج قبل الدخول ما لزم الزوج لان الزوج حصل له شيء مما هو
 الواجب بالقتل فلا يضاعف على القاتل وانما يلزمه شيء فيما لو
 ارضعت احبيبتان له من رجل واحد صغيرتين تحت رجل وان
 تعمقنا الفساد لان فعل كل من الكبيرتين غير مستقل فلا يضاف الي
 واحدة منهما لان الفساد باعتبار الجمع بين الاختين بخلاف الحرمة هنا
 لانه للجمع بين الام والبنت وهو يقوم بالكبرية كالمرأتين اللتين لهما
 لبن من زوج الصغيرة اذا ارتضعتا هالان كل افسد ثا لصيرورة كل شئنا
 للزوج وقد اشتهر علي بعضهم الثانية بالاولى وحرفت في بعض
 الكتب فلتحفظ ونعمد الفساد له شروط الاول ان تكون عاقلة فلا
 رجوع علي الجنونة الثاني ان تعلم بالنكاح الثالث ان تعلم ان الارضا
 مفسد الرابع ان يكون من غير حاجة بان كانت شبعانة فان ارضعها
 علي انها جارية ثم ظهر انها شبعانة لا تكون متعمدة الخامس
 ان تكون مستبقة فلو ارتضعت منها وهي نائمة لا تكون متعمدة
 والقول قولها مع يمينها انما لا تتعمد وفي المعراج والقول فيه قولها ان لم
 يظهر منها تعمد الفساد لانه شيء في باطنها لا يقف عليه غيرها انتهى
 وهو قيد حسن لانه اذا ظهر منها تعمد الفساد لا يقبل قولها لظهور
 كذبها وانما اعتبرنا الجهل هنا لدفع قصد الفساد الذي يصير السبل
 به تعديا لا الي لدفع الحكم مع وجود العلة وكما يرجع الزوج علي
 الكبيرة عند تعمدها يرجع علي اجنبي احد ثديها وتفعله في قم
 الصغيرة لما لزم الزوج وهو نصف صدق كل منها كما قد مناه قوله
 ويثبت بها يثبت به المال وهو شهادة رجلين عدلين او رجل وامرأة
 عدول لان ثبوت الحرمة لا يقبل النضل عن زوال الملك في باب
 النكاح وابطال الملك لا يثبت الا بشهادة رجلين بخلاف ما اذا اشترى
 لحما فاخبره واحد انه ذبيحة الحبيبي حيث يجزم اكله لانه امر
 ديني حيث انكث حرمة التناول عن زوال الملك كالحمد الملوكة وجلد
 الميتة قبل الدباغ افاد انه لا يثبت بخبر الواحد امرأة او رجلا وهو
 باطلا قد تناول الاخبار قبل العقد وبعده وبه صرح في الكافي وفي
 النهاية وذكر في فتح القدير تعديا الي المحيط لو شهدت امرأة واحدة
 قبل العقد قبل بعثتي رواية ولا يعتبر في رواية البيهقي وفي الخليل
 من الرضا وكما لا ينفق بينهما النكاح ولا تثبت الحرمة بشهادتين فذلك
 قبل النكاح اذا اراد الرجل ان يخطب امرأة فشهدت امرأة قبل النكاح
 انها ارضعتا كان في سعة من تكذيبها كما لو شهدت بعد النكاح انتهى
 وذكر في باب المحرمات صغيرة وصغيرة بينهما شبهة الرضا لا يعلم

ذلك حقيقة قالوا لايأس بالنكاح بينهما هذا اذا لم يخبر ذلك انسان
 فان اخبر عدل ثقة يوجب بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان كان
 الخبر بعد النكاح وهما كبيران والاخوة ان يغافرها روي ذلك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه بالعارفة انتهى
 فاما ان يوفق بينهما بان كلا رواية واما محمد الاول عما اذا لم
 تعلم عدل الخبر وخبر البراري بما ذكره في المحرمات معلل بان
 الشك في الاول وقع في الجواز وفي الثاني في البطلان والدفع اسهل
 من الرفع وفي التبيين معزيا الي المعنى ان خبر الواحد مقبول
 في الرضا الطاري ومعناه ان يكون غثته صغيرة ويشهد واحدة
 بانها رضعت امه او اخته او امراته بعد العقد ووجهه ان اقامها
 علي النكاح دليل علي صحته ثم شهد بالرضا المتقدم علي العقد
 صار من ادعاه لانه يدعي فساد العقد ابتداء واما من شهد بالرضا
 المتأخر عن العقد فقد سلم صحة العقد ولا ينافي فيه وانما يدعي
 حدوث المفسد بعد ذلك ولقد امرنا علي النكاح بول علي صحته
 ولا يدل علي انعقاد ولا علي انتفا ما بطرا عليه من المفسد فصا
 كن اخبر بارتداد مقارن من احد الزوجين حيث لا يقبل قوله
 ولو اخبر بارتداد طاري قبل قوله لما قلنا وذكر صاحب الهداية ايضا
 في كتاب الكراهية وعلي هذا ينبغي ان يقبل قول الواحد قبل
 العقد لعدم ما يدل علي صحة العقد من الاقدام عليه انتهى والحا
 ان الرواية قد اختلفت في اخبار الواحد قبل النكاح وظاهر المتن
 انه لا يعمل به وكذا الاخبار برضا لما روي عن المعتمد في المذهب
 وكذا اعترض علي الهداية في مسئلة الرضا الطاري بان هذا ما يجب
 عدم القول في مسئلة الصغيرة وهو ان الملك للزوج فيها باب والملك
 علي الثابت لا يبطل بخبر الواحد وقد اجاب عنه في الغاية
 بان ذلك اذا كان ثانيا بدليل يوجب ملكه فيها وهذا ليس كذلك
 بل باستصحاب الحال وخبر الواحد اقوي منه انتهى وفيه نظر ذكرناه
 في تعليق الانوار علي اصول المنازل وذكر لا سيما ان افضل له ان
 يظنهما اذا اخبر امرأة فان قبل الدخول بها يعطيها نصف المهر والا فضل
 لها ان يظنهما فان قبل الدخول بها يعطيها نصف المهر والا فضل لها ان
 لا تاخر منه شيئا وان كان بعد الدخول بها فالأفضل للزوج ان
 يعطيها كالمهر والنفقة والسكنى والا فضل لها ان تاخذ الاقل من
 مهر مثلها ومن المسمى ولا تاخذ النفقة ولا السكنى انتهى فان قلت
 اذا اخبرته بالرضا وغلب علي ظنه صدقها صرح الشريعة

يعني ولا يجزى وكان ينبغي ان يجرى مقلت هذا مبني على الثبوت
لا على غلبة الظن وفي خزانة الفقه رجل بامارة فقالت امارة
انا ارضعها في علي او بجهة او وجه ان صدقها الزوجان او كذبها
او كذبها الزوج وقد قضاها المارة او صدقها الزوج وكذبها المارة
اما اذا صدقها او انقح النكاح بينهما ولا مهران لم يكن دخل بها فان
كان قد دخل بها فلها مهر المثل وان كذبها لا يرتفع النكاح ولكن
ينظر ان كان اكبر رايه انزى ازا صادقة يغادرها احتياطاً وان كان
اكبر رايه انها كاذبة يستكرها وان كذبها الزوج وقد قضاها المارة
ثبتي النكاح ولكن للمارة ان يستخلف الزوج يا لله ما المراتي اختك
من الرضاع فان فكر فرق بينهما وان حلف في امارة فان صدقها
الزوج وكذبها المارة يرتفع النكاح ولكن لا يصح في الزوج في حق
المهران كانت ممنحولة بها بكزمه مهر كامل والا فتصف مهر انزى
وفي الثانية اذا اقر الرجل ان امارة اخفته من الرضاع ولم يصدر على
اقراره كان له ان يتزوجها وان اصد فرق بينهما وكذلك لو اقرت
المارة قبل النكاح ولم يصدر على اقرارها كان لها ان تزوج نفسها منه
حازنكاهما وان اقرت بذلك ولم تصدر ولم تلذب نفسها ولكن توقفت
نفسها منه حازنكاهما لان النكاح قبل الاضرار وقبل الرجوع عن
الاقرار بمنزلة الرجوع عن اقرارها وان قالت المارة بعد النكاح كنت
اقرت قبل النكاح انه اخي من الرضاع وقد قلت ان ما اقرت به
حق حين اقرت بذلك فلم يصح النكاح لا يفرق بينهما وبمثل لو اقر
الزوج بعد النكاح وقالت كنت اقرت قبل النكاح ازا اخي من
الرضاع وما قلته حق فان القاضي يفرق بينهما انزى وكذا هذا
المباب في النسب عندنا لان الغلط والاشتباه فيه اظهر وان
سبب النسب اخفى من الرضاع وهذا فيمن ليس لهما نسب معروف
وكذا في معراج الدراية وظاهرهما في الثانية ان معني الاضرار هنا
انه يقول ان ما قلته حق وفي شرح المنظومة ان هذا هو تفسير
الاضرار هنا ان يقول والاشتباه لا يشترط تكرار الاضرار ولا يكتفي به
في تفسير الاضرار في البرازية اذا قالت هذا ابني رضاعاً واضرت
عليه حازله ان يتزوجها لان الحرمة ليست الزنا فالواو به يعني
في جميع الوجوه انزى واطلقنا المراتين فشم ما اذا كانت احدهما
هي المرضعة ولا يصح في شهادتها كونهما على فعل نفسها لانه
لازمة في ذلك كشهادة القاسم وشهادة الويلان والكيال على رب
الدين بحيث كان حاضراً كاعرف في التناوي بما علم ان الرضاع اذا

شهد به رجلان عدلان لا تنفع الفرقة لا بتفريق القاضي الا في المحيط
ولو شهد رجل وامرأتان فاللتريق الى القاضي لان هذه فرقة
وحرمة تتضمن ابطال حق العبد فلا يتعلق هذا الحكم بالشهادة
الا بانضمام القضا اليها انزى وهل يتوقف على دعوى المارة الظاهر
عدمه كما في الشهادة بطلاقها فانه يتضمن حرمة النكاح وهي
من حقوقه تعالى ولو شهد عند حاكم عدلان على رضاع بينهما وهو
يحجر ثم ماتا او غابا قبل الشهادة عند القاضي لا يسعها المقام
كما لو شهد اطلاقها الثلاث كذلك في شرح المنظومة

كتاب الطلاق

لما ذكر النكاح واحكامه اللازمة والمناخنة عنه شرع فيما به يرتفع
وقد مر الرضاع لانه يوجب حرمة مودة خلاف الطلاق فترد بها
للاشرع على الاخف وهو في اللغة بدل على الجل ولا خلاف ان طلق
الاسير اذا اطلقت اسيرة وحلت عنه فانطلق في سبيله وطلق الرجل
امراته فطلقا من مطلق فان كثر فطلقه للنساء قبل تطبيق وطلاق
والاسم الطلاق فطلقت هي تطلق من باب تفرق في لغة من
باب قرب وفي طالق بغيرها قال الازهري وكلهم يقول طالق بغيرها
قال واذا قول الاعشي ابا حارثا يعني فانك طالقة كذلك امور
الناس عاد وطارفة فقال الميث اول طالقة عدا وانما احتراز عليه
لانه يقال طلقت فحمل المذهب على الفعل وقال بن فارس اي امارة
طالق طلقها زوجها وطالقة عدا فصريح بالفرق لان الصيغة غير
واقعة وقال ابن الباركي اذا كان النعت منفردا به الانثى لحر
تدخلها نحو طالق وطامت وحايض لانه مما لا يحتاج الى فارق لاختصاص
الانثى به وبتمامه في المصايح وبه اندفع ما ذكره في الصحاح من
انه يقال طالق وطالقة قالوا انه استعمل في النكاح بالتطبيق
وفي غيره بالاطلاق يعني كان الاول صحيحاً والثاني كناية فلم يتوقف
على النية في طلقتك وانت مطلقة بالتشديد ويتوقف عليها في
اطلقتك ومطلقة بالتخفيف والتشكيل هنا للتكثير ان قال في
الثالثة لغلعت الابواب والافلاخية عدا اول طالقة او قلها فليس
فيه الا التاكيد وفي المعراج انه اسم مصدر ومعني التطبيق كاللام
بمعني التسليم ومنه قوله تعالى الطلاق مرتان او مصدر ومن
طلقت المارة بالضم طلاقاً او بالفتح كالفساد من فسد وعدا الاغتسل
لا يقال طلقت بالضم وفي ديوان الادب انه لغة انزى وفي الشريعة
ما افاده قوله هو رفع القيد الثابت شرعاً بالنكاح فخرج بالشرع

القيود الحسي وبالنكاح العتق لو اقتصر على دفع فيه النكاح لخرج به
ويرد عليه انه منقوض طردا او عكسا اما الاول فبالفسخ كتنزيق
القاضي بآبائها عن الاسلام ورده احد الزوجين ونحوه فيه فسخ
وليس بطلاق فقد وجد الجار ولم يوجد الحدود واما الثاني فالطلاق
الرجعي فانه ليس فيه فسخ رفع القيد فقد انتهى الحد ولم ينتف
الحدود فالحد الصحيح قولنا رفع قيد النكاح حالا او مالا سلفظ
مخصوص فخرج بقيد النكاح الحي والعتق وبالفظة المخصوص
الفسخ لان المراد به ما اشتمل على مادة الطلاق صريحا وكناية
وسايرا كنداءات الرجعية والمباينة ولفظ الخلع وفول القاضي
فرقت بينكما عند ابا الزوج عن الاسلام وفي العنة واللعان
ودخل الرجعي بقولنا او مالا وهما احداث الاول ايهم قالوا
ركنة اللفظ المخصوص الدال على رفع القيد فكان ينبغي ان يعرفه
به فان حقيقة الشيء ركنه فعلى هذا هو لفظ الدال على رفع
قيد النكاح الثاني ان القيد صيرورتها ممنوعة عن الخروج
والبرور فكان هذا التعريف مناسبا المعنى اللغوي لا الشرعي
ولذا قال في البدائع ركن الطلاق اللفظ الذي جعل دلالة على
معنى الطلاق لغة وهو التخلية والارسال ورفع القيد في
الصريح وقطع الوصلة ونحوه في الكناية او شرعا وهو ازالة حال
المحلية في النوعين او ما يقوم مقام اللفظ انهي فقد افاد انه
ركنه شرعا اللفظ الدال على ازالة حال المحلية وان رفع القيد انما
هو مناسب للمعنى اللغوي الثالث كان ينبغي تعريفه بانه
رفع عقد النكاح بلفظ مخصوص ولو مالا لا يقال لو كان الطلاق دافعا
للعقد لان رفع الطلاق لان رفع القيد بدون العقد لا يتصور فاذا
انعدم العقد من الاصل فاذا انعدم النسخ عاد العقد لانعدام
ما ينافيه لان نقول جوابه ما اجابوا به في النول بفسخ عقد
البيع وخاصة انه يجعل العقد كان لم يكن في المستثنى دون
المأضي وبؤيده ما في الجوهرية وهو في الشرع عبارة عن المعنى
الموضوع لحل عقده النكاح ويقال انه عبارة عن اسقاط الحق عن
البضع وهذا لا يجوز تعليقه بالشروط والطلاق عندهم لا يزيل
الملك وانما يحصل زوال الملك عن يمينه اذا كان طلاقا قبل الدخول
او بآبائها وان كان رجعيا وفق على انقضاء العدة اي لم يزل الملك
الا بعد انتضاها انهي وفي المعراج وفي البدائع واما بيان ما يرفع
حكم النكاح فالطلاق الخ فجعل المرفوع الحكم وفيه ما علمت وقد

يقال

يقال انهم يقولوا برفع العقد لبقا اثاره من العدة الا انه يخص
المردود بها واما غير المدخول بها فلا اثر بعد الطلاق والعتق
ما افاده في التلويح من بحث العلة بقوله واما بقا العلة الشرعية
حقيقة كالعتق مثلا فلا حقا في بطلانه فانها كلمات لا يتصور
حدوث حرف منها حال فبا حرف اخر والفسخ انما يرد على الحكم
دون العقد ولو سلم فالحكم يتغيرها ضروري ثبت دافعا للحاجة
الي الفسخ فلا يثبت في حق غير الفسخ انهي والرايع انه لو طلقها ثم
راجعها قبل انقضاء عدتها ينبغي ان لا يكون طلاقا لانه لم يوجد
الرفع في المال وجوابه ان الرفع في المال لم يخص في انقضاء العدة
قبل المراجعة بل فيه وفيما اذا طلقها بعد التثنية فانه ح يظهر
عمل الطلقة الاولى لانقضاء التثنية اليها فتعذر حرمة عليته
كما اشار اليه في المحيط بقوله واذا طلقها ثم راجعها بيني الطلاق
وان كان لا يزيل القيد والحل المحال لانه يزيلها في المال اذا انضم اليه
تثنية انهي وعلى هذا لو طلقها ثم مات قبل انقضاء العدة او طلقها
ثم راجعها ثم ماتت بعد سنتين ينبغي ان يثبت عدم وقوع
الطلقة الاولى حتى لو علف لم يوقع عليها طلاقا ف لا يثبت
وقد علمت ركنه واما سميده فالحاجة الي الخلاص عند تباين
الاخلاق وعروض البغض الموجب عدم اقامة حد وذا الله
وشرعه رحمة منه سبحانه واما صنفه فهو بغض المباحات الي الله
تعالى وفي المعراج ايقاع الطلاق مباح وان كان مبغضا في الاصل
عند عامة العلماء ومن الناس من يقول لا يباح ايقاعه الا لضرورة
كبر سن او ربيية لقوله عليه السلام لعن الله كل مدواق طلاقا ولا
اطلاق الايات فانه يقتضي الاباحة مطلقا وطلق النبي صلى
الله عليه وسلم حفصة فامر الله تعالى ان يراجعها فانها صولته
قوامته ولم يكن هناك ربيية ولا كبر سن وكذا الصحابة فان عمر
رضي الله عنه طلق امرعا صم وابن عوف لما ضربا المغيرة بن
شعبة اربع نسوة والحسن بن علي استكثر النكاح والطلاق
يا لكوفة فقال علي رضي الله عنه علي المنبر ان ابني هذا مطلق
فلا تزوجه فقالوا تزوجه ثم تزوجه انهي وقد روي ابو داود
عن ابن عمر مرفوعا بغض الحلال الي الله عز وجل الطلاق قال
الشمسي فان قيل هذا الحديث مشكل لان كون الطلاق مبغضا الي
الله تعالى منافق لكونه حلال لان كونه مبغضا يقتضي سبحانه
تركه علي فعله وكونه حلال يقتضي مساواة تركه لفعله احب

ليس المراد بالجلال هنا ما استوي فعله وتركه بل ما ليس تركه
بلا زوال شامل للمباح والمندوب والمكروه انتهى
وبما ذكرناه عن المعراج نبي ان قوله في فتح القدير والاصح
خطرة الحاجة اختصارا لقوله الضعيف وليس المذهب عن
علمائنا واما قوله ولا يخفى ان كلامهم فيما سبنا في من التعليل
يصح بانه محذور طائفة من كفران نعمة النكاح والناحية
للحاجة والحاجة ما ذكرنا في بيان سببه فيمن الحكيم من
تدافع انتهى فجاوبه انه لا تدافع بين كلامهم ولا كلامهم هنا
صريح في اياقته في غير حاجة ودعوى ان تعليلهم فيما
سبنا في انه محذور خلاف الواقع منهم والناحية في الاستدلال
على بدعية الثلاث اذا الاصل في الطلاق هو الخطر لما فيه من
قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية والاباحة
للحاجة الى الخلاص ولا حاجة الى الجمع بين الثلاث كذا في
الهداية والمحيط وغيرهما فهذا لا يدل على انه محذور شرعا
وانما يبين ان الاصل فيه الخطر وترك ذلك فالشرع فصار
الحل هو المشروع فهو نظير قول صاحب كشف الاسرار ان الاصل
في النكاح الخطر وانما ابيح للحاجة الى التوالد والتناسل فهل يفهم
منه انه محذور فالحق اياقته لغير حاجة طلبا للخلاص منها
لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طفتم النساء ما لم تمسوهن وحله
على الحاجة ليس بصحيح وفي غاية البيان يستحب طلاقها اذا
كانت سليطة مودبة او تاركة للصلاة لا يقيم حدود الله تعالى
انتهى وهو يبيد جوانمعا شرقة من لا يصلي ولا اثم عليه والا اثم
عليها ولذا قالوا في الفتاوى له ان يضربها على ترك الصلاة ولم
يقولوا عليه مع ان في ضربها على تركها روايتين ذكرهما قاضي
خان فقد علمت انه مباح ومستحب وسياتي انه حرام بدعي
ويكون واجبا اذا كانت الامسك بالمعروف كما في امرأة المحبوب
والعنين بعد الطلب ولذا قالوا لما كانت الامسك بالمعروف
ناب التراضي منابه فوجب التمسك بالامسك وانما شرط في
الزوج فالعقل والبلوغ وفي الزوجة ان تكون منكوحته او في
عن نه التي تصلح معها محلا للطلاق وهي المعتدة بعدة الوطي
او الخلوة وخاصة ما في فتح القدير ان المعتدة التي هي محل
للطلاق هي كل معتدة عن طلاق او بعد تقريظ القاضي بآسا
احدهما عن الاسلام وبعد ارتب اد احدهما مطلقا فقط فلا

يقع الطلاق في عدة عن فسخ الا في هاتين ولا يقع في العدة عن
فسخ جرمه موبدة كما اذا عرضت الحرمة بتقيل بن الزوج
وكذا عن فسخ جرمه غير موبدة كالفسخ بخيار العتق والبلوغ
وعدم الكفاة ونقصان المهر وبني احدهما ومهاجرته البناء وقد
صرح في بحث خيار البلوغ بان الاوجه وقوع الطلاق في العدة
وبهنا في ذلك الجوانب المتقوله خلافه فالحق ما ذكره هنا من
عدمه وزاد في التذريع ان من شرابطه شرط الركن وهو اللزوم
المخصوص ان لا يلحقه استثناء وان لا يكون الطلاق انتزاعي غاية
فانه لو قال انت طالق من واحدة الى ثلاث لم يقع الثالثة عند
الامام واما حكمه فوقع الفرقة موجلا الى انقضاء العدة في
الرجعي وبدونه في البائن واما محاسنه فالتخلص به من
المكارة الدينية والدنيوية وبه يعلم ان طلاق الدور واقع كما
في الفتية اخرا ليمان واما اقسامه فثلاثة حسن وحسن
وبدعي واما الفاظه فثلاثة صريح واما الحق به وكفاية وبإتيان
ببانه قوله تطلقها واحدة في طهر لا وطى فيه وتركها حتى
تغضي عدتها احسن اي بالنسبة الى البعض الاخر لا انه في
نفسه حسن فاندفع به ما قيل كيف يكون حسنا مع ادته
ابغض الحلال وهذا احد قسمي المسنون فانه حسن ولحسن
ومعنى المسنون هنا ما يثبت على وجه لا يستوجب عتابا لانه
المستغيب للثواب لان الطلاق ليس عبادة في نفسه ليثبت له
ثواب فالمراد هنا المباح نعم لو وقعت له داعية ان يطلقها برعا
فغى نفسه الى وقت السبي يثاب على كف نفسه عن المعصية
لا على نفسه الطلاق فكيف نفسه عن الزنا مثلا بعد تهيب
اسبابه ووجود الداعية فانه يثاب لا على عدم الزنا لان الصريح
ان المكلف به الكف لا العزم كما عرفت في الاصول وفي المعراج انما
كان هذا القسم احسن من الثاني لانه متفق عليه بخلاف
الثاني فانه يختلف فيه فان كان ما لك قال بكراهته لا نفع
الحاجة بالواحدة فبذل بالواحدة لان الزائد عليها بكلمة
واحدة بدعي ومتفرقا ليس يا حسن وسياتي ان الواحدة
الباينة بدعي اذ المراد بالواحدة هنا الرجعية وقيل بالطهر
لانه في الحيض بدعي وقيل بعدم الوطي لانه في طهرها معها
فيه ظهور فحملها لا يكون بدعي بل هذا القسم لفقد الغلة
وبه صرح في البدائع وصرح انه لو طلقها في طهر لا وطى فيه

لكن وطى في الحيض قبله يكون بدعيًا لوجود العلة وعلم من
 متأمله انه لا بد ان يكون الحيض الذي قبل هذا الطهر لا طلاق فيه
 ولا في بعضه جماع ولا طلاق فلو قال **كما في التبايع** الاحسن
 تطليقها اذا كانت من ذوات الاقارب واحدة رجعية في طهر لا جماع
 فيه ولا طلاق فيه ولا في بعضه جماع ولا طلاق وتركها حتى
 تنقضي عدتها كان احسن فان قلت عبارة المص في طهر لا وطى
 فيه ولم يقيد بوطيه وعبارة الجمع في طهر لم يجامعها فيه فاي
 العبارةين اولى قلت يرد علي كل مرتبة شئ اما علي التكرار فالزنا
 فانه اذا طلقها في طهر وطهرها فيه غيره بزنا فاحتمل في مع انه
 ما خلا عن الوطى فيه واما علي الجمع فوطى غيره بشبهة فان
 الطلاق في طهر لم يجامعها هو وانما جامعها غيره بشبهة بدعي
 كما ذكره الاستيحيائي فكان ينبغي ان يستثنى المهر الزنا ويبيد في
 الجمع ولا في غيره بشبهة ونخرج الحسن بقوله حتى تنقضي عدتها
 ومعناه الترك من غير طلاق انحر لا الترك مطلقا لانه اذا طهرها
 لا يخرج الطلاق عن كونه احسن كما ذكره الاستيحيائي وفي المحيط
 لو قال لها انت طالق للسنة وهي طاهرة من غير جماع ولكن وطهرها
 غيره فان كان زنا وقع في هذا الطهر وان كان بشبهة لم يقع قوله
 وثلاثا في اطلاق احسن وسبي اي تطليقها ثلاثا في ثلاثه اطلاق
 احسن وسبي وقد قد منا ان كلاما من الحسن والاحسن سن فتخصيص
 هذا باسم طلاق السنة لا وجه له والمناسب تغييره بالمفصول
 من طلاق السنة كذا في فتح القدر لكن مشايخنا انما خصوه باسم
 السنة السنة سنة ان تستنبل الطهر فتطلق لكن قد وتطليق
 وخصوا الاول باسم الاحسن لما روي عن ابراهيم النخعي ان
 اصحاب الكل رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يستحبون ان
 لا يزيدوا في الطلاق علي واحدة حتى تنقضي عدتها وان هذا افضل
 عندهم ولا بد ان تكون الاطهار خالية علي الجماع فيها وعن طلاق
 فيه لان كلامها يخرج عن السنة صريح به في النوايد التاجية ولا
 يخفي ان الكلام كله في المدخول بها واما غيرها فسيذكر حكمها
 والتطليق في الطهر الاول صادق بكونه في اوله وفي اخره واختلف
 فيه قبل الاولي التاخير الي اخر الطهر احتراماً عن تطويل العدة عليها
 وقال صاحب الهداية والظاهر ان يطلقها عقيب الطهر لانه لو اصر
 الابتاع رجاءا معها ومن قصده ان يطلقها فيبتلي بالابتاع عقب
 الوقاع وهو بدعي ان الاظهر من عبارة محمد رحمه الله كذا في العناية

١١٢
 ورجح الاول في فتح القدر بدان اقل ضررا فكان اولى وهو رواية عن
 ابي يوسف عن ابي حنيفة انتهى والمعتمد ما في الهداية بما
 ذكره ولانه اذا انقضى رجاءها الحيض قبل التطليق فينبغي مقتضى
 وفي المبسوط واذا كانت الزوج غائبا واراد ان يطلقها للسنة كتب اليها
 اذا جاءك كتابي هذا ثم حضرت فطهرت فانت طالق لحوار ان يكون قد
 امتد طهرها الذي جامعها فيه واذا اراد ان يطلقها ثلاثا للسنة
 كتب ثم اذا حضرت فطهرت فانت طالق ثلاثا للسنة فينبغي بهذه
 الصيغة وان كانت لا تحيض كتب اذا جاءك كتابي هذا ثم اهل الشهر
 فانت طالق او فانت طالق ثلاثا للسنة انتهى وهذه الكتابة علي
 هذا الوجه واجبة كما في فتح القدر وفي التبايع وذكر محمد في
 الرقيات انه يكتب اليها اذا جاءك كتابي هذا فعلمت ما فيه ثم حضرت
 فطهرت فانت طالق وتلك الرواية اخوطة انتهى وظاهر قوله
 لحوار ان يكون وامتد طهرها بي لعل انه لو سافر وهي حايض ولم
 يجامعها في ذلك الحيض فانه يكتب لها اذا جاءك كتابي هذا فعلمت
 ما فيه ثم حضرت فطهرت فانت طالق وتلك الرواية اخوطة انتهى
 فانت طالق من غير طهرها حاجة الي قوله ثم حضرت فطهرت لانه
 لم يجامعها في طهر الطلاق الا ان يقال حازان تكون وطيت بشبهة في
 عتيته وهو بعيد الوقوع واما الزنا فلا اعتباره به بما قد مناه وفي
 المحيط لو قال لها افاطهرت من حيضة فانت طالق للسنة فطهرت
 من حيضة ثم جاءت بولد لسنة اشهر ويوم او يومين منذ طلق
 لم تطلق لانه تبين ان ذلك لم يكن حيضا وان جاءت به لسنة اشهر
 وثلاثة ايام طلقت لان الحيض ثم في ثلاثة ايام وهذا الولد
 رجوع انتهى قوله وثلاثا في طهر او بكلمة بدعي اي تطليقها ثلاثا
 متفرقة في طهر واحد او ثلاثا بكلمة واحدة بدعي اي منسوب الي
 البعثة والمراد بها هنا المحرمة لانهم صرحوا بعصيانته ومراده بهذا
 القسم ما ليس حسنا ولا احسن ولذا قال في فتح القدر بطلاق
 البعثة ما خالف قسمي السنة قد خل في كلامه ما لو طلق ثنتين
 بكلمة واحدة او متفرقا او واحدة في طهر قد جامعها فيه اي اولى
 خيض قبله واما الطلاق في الحيض فيصريح به وقد علم من تعليل
 الطلاق بالحاجة الي الخلاص ولا حاجة فيما زاد علي الواحدة فان
 الثانية بدعية وهو ظاهر الرواية لان الحكم الشهيد في الكافي ونص
 علي انه اخطأ السنة وفي زيادات الزيارات انه لا يكره للمحاجة
 الي الخلاص باخرا ويشهد لها ان ابارك الله تبارك وتعالى والواقع

بها ما بين ولم ينكر عليه النبي عليه السلام والناس على الخلع والجواب
 بخلافه يكون أبو بكر ما تطلق قبل الدخول أو أنه أخر الانكار عليه
 الحال اقتضت تأخيرها إن ذاك والخلع لا يكون إلا عند تحقق الحاجة
 وبلوغها النهاية ولذا روي عن الإمام أن الخلع لا يكره حالة الحيض
 بالاجتماع وعنده في المحيط أنه يكره تخصيل العوض الأيمن انتهى
 ولم أر حكمه ما إذا طليت منه أن يطلن ثلاثا باللف وقد يقال أنه
 يباح لأنه لا يمكن تخصيل كمال اللف إلا بالثلاث حيث لم ترض إلا
 بها وقد يجازى بأنه ثلث العوض حاصله بطلاؤها
 واحدة جبراً عليها فيبغونها كمال اللف لا طهرها بخلاف الخلع فإنه إن
 لم يخلعها لا يشترط شيئاً فافتقر ولا حاجة إلى الاشتغال بالادلة
 على رد قول من أنكروا وقوع الثلاث جملة لأنه يخالف للاجماع كما
 حكاه في المعراج وكذا قالوا أو حكموا بأن الثلاث بغير واحد ولعله
 لم ينفذ حكمه لا يسوغ فيه الاجتهاد لأنه لا خلافاً للاختلاف وفي جامع
 الفصولين طهرتها وهي حيلي أو حايض أو طهرتها قبل الدخول أو أكثر من
 الواحدة فحكم بطلانها فأخذ كما هو مذهب البعض لم ينفذ وكذا الوجه
 بطلان طلاق من طهرتها ثلاثاً بكلمة واحدة أو في طهر جامعها فيه
 لا ينفذ انتهى وفي صريح بن عباس رضي الله عنهما للسائل الذي
 يسأله عن الذي طلق ثلاثاً بقوله عصيت وروي عبد الرزاق
 مرفوعاً عنه عليه السلام بأن ثلاثاً في معصية الله تعالى فقد
 أحاد الوقوع والعصيان ولأن الأصل في الطلاق الخطر وإنما أصبح
 للحاجة إلى الخلاص وهو يحصل بالواحد فلا حاجة إلى ما زاد عليها
 وقول الشافعي أنه مشروع فلا يكون محظوراً دفع بأنه مشروع
 من حيث أنه دافع لحاجة كزوم فساد الدين والدنيا غير مشروع
 من حيث أنه أضار وكثيراً بلا حاجة ثم أعلم أن البدعة في الجمع
 مقبولة بما إذا لم يتخلل بين التطلبتين رجوع وان تحلل فلا يكره
 أن كانت بالقول أو بفعل الغلبة أو بالنس من شهوة وأما إذا واحققت
 بالجماع فليس له ذلك بالاجتماع لأن هذا طهر فيه جماع وإن راجعها
 بالجماع واحققت له أن يطلن في هذا الطهر للسنة حتى تضي شهر
 من التغطية الأولى ذكره الأسنخاني وفي المحيط لو قال لها أنت طالق
 ثلاثاً للسنة وهو مسك يد لها بشهوة وقوت ثلاثاً للسنة متعاقبا
 لأن عنده يصير مجامعاً بالنس من شهوة والرجوع فاصلة عنده
 وعندهما يقع واحدة للحال وتقع ثنتين في طهرين آخرين لأن
 الرجعة غير فاصلة انتهى وهذا كله على رواية الطحاوي ومثلي عليها

في المنظومة وأما على ظاهر الرواية فلقولها مرات الرجعة لا تكون فاصلة
 كذا في المعراج وهذا كله في الرجعة أما لو تخلل النكاح فاقول والوجه
 أنه على اختلاف الرواية عنه وفي المصباح البدعة اسم من الابتداء
 كالرفعة من الارتفاع غلب استعمالها فيما هو نقص في الدين أو زيادة
 لكن قد يكون بعضها غير مكره فيسبى بدعة مباحة وهو ما شهد
 بحسنه أصل في الشرع أو اقتضته مصلحة تنفع بها مفسدة كالحجاب
 الخليفة عن اختلاف الناس انتهى قوله وغير الموطوعة تطلق للسنة
 ولو حايضاً أي التي لم يدخل بها يجوز تطلينها للسنة واحدة ولو كانت
 حايضاً بخلاف الدخول بها والفرق أن الرغبة فيها متوفرة ما لم يدخل
 فطلاقها في حالة الحيض يقوم دليل على تحقق الحاجة بخلاف الدخول
 بها وليس هو تغليب في مقابلة التعوض أعني واقعة بن عمر لأن فيه
 ذلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء والعدة ليست إلا للمهر
 بها كما في فتح القدير أو بدليل قوله عليه السلام فليبرأ جبراً والمراجعة
 بعد الدخول لا قبله كما في المعراج والخاص أن السنة في
 الطلاق من وجهين سنة في الوقت وسنة في العدد وتبين في
 المدخول بها وغير السنة في العدد المدخول بها حتى لو قال لغير
 المدخول بها أنت طالق ثلاثاً للسنة يقع في الحال واحدة سواء
 كانت حايضاً أو طاهرة ولا يقع عليها الثانية إلا بالتزويج وكن الثانية
 بالتزويج ثالثاً لأن الطلاق السني المرتب في حق غير المدخول بها
 الأعلى فهذا الوجه كذا في المعراج والسنة في الوقت أعني الطهر
 الحالي عن الجماع فيثبت في المدخول بها خاصة والخلوة كالرجوع
 عند باقي حكم العدة ومداغات وقت السنة في الطلاق لأجل العدة
 كما في المعراج وهي واردة على المص إلا أن يقال إنها موطوعة حكماً
 قوله وفرق على الأشهر فبين لا تخيض لصغيراً وكباراً وحمل لأن الشهر
 في حقرها قائم مقام الحيض قال الله تعالى واللاي يبين
 من الحيض من تساكم إلى أن قال واللاي لم يحضن والاقامة في قل
 الحيض خاصة حتى يقدر الاستبراء في حقرها بالشهر وهو بالحيض
 لأن الطهر كذا في الهداية والخلاف في أن الأشهر قائمة مقام
 الحيض والطهر ومقام الحيض لا غير ونصحيح الثاني قليل الجوري
 لا ثمرة له في الفروع كذا في فتح القدير وفي المعراج ومثيرة اختلاف
 اصحابنا تظهر في التزام الحجة على التعوض لاجتماعهم على أن الاستول
 يكتفي بالحيض على أن الشهر قائم مقام الحيض إذا التبع خلق الأصل
 لحالة لا بد أنه انتهى وفي البدائع ثم إذا وقع عليها ثلاث تطلينات

خول

لش

في ثلاثة أطراف رقت مضي من عدتها هيبتان ان كانت حرة لان العدة
بالحيض عندنا وبقيت قبيضة واحدة فاذا عاصت هيبتة اخرى
فقد انتقضت عدتها وان كانت من ذوات الاشرطتها واحدة رجعية واذا
مضي شهر طهرتها اخرى ثم اذا مضي شهر طهرتها اخرى ثم اذا كانت حرة
وقع عليها ثلاث تطليقات ومضي من عدتها شهران وبقي شهر واحد
من عدتها فاذا مضي شهر واحد فقد انتقضت عدتها وان كانت امة
وقع عليها تطليقتان ومن مضي من عدتها شهران وبقي شهر واحد
من عدتها فاقطع الي في شهر بقي من عدتها نصف شهر فاذا مضي نصف
شهر فقد انتقضت عدتها ان تربي والمراد بالصغيرة التي لم تبلغ تسع
سنتين على المختار وبال كبيرة الابسة وهي بنت خمس وخمسين على
الاظهر ودخلت من لا تخضع من بلغت بالسن ولم تزد ما اطلاق
الطلاق يفرق على الاشرطتين وان لم تدخل تحت قوله وصح طلاقهن
بعد الوطى وفي المحيط والبدائع ولو طهرتها وهي صغيرة ثم عاصت
فطهرت قبل مضي شهر فله ان يطلقها اخرى بالاجماع لان حكم
الشهر قد بطل وكذا لو يطلق من تخضع ثم استتت فله ان يطلقها
اخرى لتبدل الحال ولا بدخل المندة طهرها تحت من لا تخضع كما في
البدائع واما المند طهرها فانها لا تطلق للسنة الواحدة لانها
من ذوات الاقتران فانها قد رأت الدم وهي شابة ولم تدخل في حد
الاياس الا انه امند طهرها ويحمل الزوال ساعة فساعة فبقي
احكام ذات الاقتران بها ولا تطلق ذات القري في طهر لاجماع فيه
للسنة الواحدة ان تربي فعلى هذا لو كان قد جامعها في الطهر
وامند لا يمكن تطليقها للسنة حتى تخضع ثم تطهر وقد اشار اليه
الشم معلى بان الحيض موهج في حرتها وفي كثرة الوقوع في
الشباب التي لا تخضع في زمان الرضا ولم يذكروا المانع اعتبارا لا شهر
بالاهلة الايام او بالاهلة قالوا ان كان الطلاق في اول الشهر
تعتبر الشهر وبالاهلة وان كان في وسطه ففي حق تعريف الطلاق
يعتبر كل شهر بالايام وذلك ثلاثون يوما بالانفاق وكذلك في
حق انتضا العدة عند اي حبيضة وعند همتا يعتبر شهر واحد
بالايام وشهران بالاهلة كذا في المتسوط وفي الكافي الغنوي
على قولهما لانه اسهل والمراد باول الشهر الليلة دوي فيها الهلال
كما في فتح القدير قوله وصح طلاقهن بعد الوطى اي حل الكلام لان
فيه لاي الصحيح لانه لا يتوهم الحل فيمن لا تخضع وانكره فممن

تختص باعتبار الحصول الندم عند ظهوره وهذا الوجه يقتضي في
التي لا تخضع للصغر ولا للكبر بل انتفى امتداد طهرها من قبل الصغر
وفي التي لم تبلغ وقد وصلت الى سن البلوغ ان لا يجوز تعقيب وطئها
بطلاقها التوهم الجاهل في كل منهما كذا في فتح القدير وقد مناه وفي المحيط قال
الحلواني هذا في صغيرة لا تربي قبلها اما فيما يربي فالأفضل له
ان يفصل بين طلاقها ووطئها بشهر كما قال زفر ولا يخفى ان قوله زفر
هو في الفضلية الفصل بل لزوم الفصل كذا في فتح القدير وهو جوابه انه
ليس المراد التشبيه في الفضلية وانما بأصل المفاضل وهو الشهر
وشمل كلامه الحامل وهو قوله فافصل بين تطليقتين بشهر وقال
محمد وزفر والامة الثلاثة لا يطلقها للسنة الواحدة ان
الاباحة بعللة الحاجة وهي لا تندفع بالواحدة فتشريع لرفعها
على وجه لا يجنب الندم لتتفرق على اوقات الرغبة وهي الاطهار
التي لا تخضع ليكون كل طلاق دليل قويا لها بخلاف المند طهرها لانها
محل النص على نفس حقها لا يتقاع بالطهر الخاص بل عتب الحيض
وهو جوفي حقها للحظة ولا يربي في الحامل ذلك قوله وطلاف
الموطوءة خايبا يدعي اي حرام للمربي عنه الثابت ضمن الاب في قوله
نحالي فطلقوهن بعد نفق ولقوله عليه السلام لابن عمر رضي الله
عنهما حتى طهرتا فيه ما هكذا امرت الله ولا جماع القرضا على انه عاص
قيد بالطلاق لان التخيير والاختيار والخلع في الحيض لا يكره كما قدمناه
واذا ادركت الصبية فاختاربت نفسها فلا بأس للمناخي ان يفرق
بينهما في الحيض كذا في المحتج وما كان المنع منه فيه للتطوير العدة
عليها كان النفا من كالحيض كالجوهرة وما في المحيط من تغليل عدم
كراهة الخلع فيه من انه ليس بطلاق صريح والنص وارد بتخريم
الطلاق الصريح فيه نظرا لانه يقتضي ان الكتابات لا يكره في الحيض
وليس كذلك كلعنة المدلورة ويبر عليه الطلاق على ما افان
لا يكره في الحيض كما صرح به في المعراج مع انه صريح وقد ذكر
المولف رحمه الله ثلاثة انواع للمبني وهي ثمانية الرابع تطليقها
ثنتين بكلمة الخامس تطليقها ثنتين في طهر ثم تتخلل بينهما رجعة
السادس تطليقها في الناس قوله فليراجعها اي وجوبها في
الحيض للتخلص من المعصية ما تقدم والممكن لان دفعه بعد
وقوعه غير ممكن ورفع اثره وهو لعدة بالمرجعة ممكن ولم
ينكر صغرها للاختلاف فاختار القدر وي استخيارها لقول محمد

في الأصل وينبغي له ان يراجعها فانه لا يستعمل في الوجوب والاصح وجوبها لما قلنا وعملا بحقيقة الامر في قوله عليه السلام مرايتك فليذكرها
والاصل فيه ان لنظام مشترك بين الصبغة النادية والواجبة
بين الشافعية حتى يصدق النوب ما يوراه فلا يلزم الوجوب من
قوله مرايتك فاما عندنا فسمى الامر الصبغة الواجبة كما ان الصبغة
حقيقة في الوجوب فيلزم الوجوب منها وان كانت صادرة من عمر
رضي الله عنه لان النبي عليه السلام لا يبيعه فيها كما هو
المتبع للصبغة فاشتمل قوله من اينك علي وجوبين صريح وهو
الوجوب علي عمران يامر ومهي وهو ما يتعلق بابنه عند توجده
الصبغة اليه فبذلك يتبين في الحيض لانه لو لم يراجعها حتى ظهرت
تتروك المعصية كذا في فتح القدر يستند الي انه المروم من كلام
الاصحاب عند التامل ويدل عليه حديث بن عمر في الصحيحين
مرايتك فليراجعها ثم ليسسها حتى تظهر في اخره وهذا وقد يقال
ان هذا ظاهر علي رواية الطحاوي الاثنية من انها اذا ظهرت طهرها
واما علي المذهب فينبغي ان لا يتكرر المعصية حتى ياتي الطهر الثاني
الذي هو وان طلقها قوله وبطلانها في طهر ثان يعني اذا
راجعها في الحيض امسك علي طلاقها حتى تظهر ثم غيض ثم
تظهر فبطلانها ثابته ولا يطلن في الطهر الذي طهرها في حيضه
لان اثر الطلاق انحرارها من المراجعة فصارت كما لم يطلن في هذه
الحيضة فبسن تطلن في طهرها والاول هو المذكور في الاصل
وهو الظاهر الرواية كما في الكافي وظاهر المذهب وقول الكل كما في
فتح القدير ويدل له حديث الصحيحين مرايتك فليراجعها ثم
ليسسها حتى تظهر ثم غيض فتظهر فان بدله ان يطلن فليطلن
قل ان يسسها فنلك العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء كما امر
الله عز وجل ولان السنة ان ينصلي بين كل تطليقتين بحبيضة
والفاصل هنا بعض الحيضة قوله ولو قال لموطونة انت طلاق
طالق ثلاثا للسنة وقع عند كل طهر طلقة لان الامر فيه للوقت
ووقت السنة طهر لا جماع فيه كذا في الهداية ونعقب بانه لا يستلزم
الجواب لان المعني ح ثلاثا لوقت السنة وهذا يوجب تعيين الطلاق
بانعدي جهتي سنة الطلاق وهو السني وقتا وح فراده ثلاثا
في وقت السنة ويصدق بوقوعها جملة في طهر لا جماع فممنع
بهذا التفسير نعميم السنة في حميتها والتحقيق ان الدام للاختصاص

فالمعني

فالمعني الطلاق المختص بالسنة وهو مطلق فينصرف الى الكامل وهو
السني عدد ووقتا فوجب جعل الثلاث تفرقا علي الاظهر كذا في فتح
القدير وجوابه انه يلزمه من السني وقت السني عدد لا يمكن ايقاع
ثلاث علي وجه النسبة اصلا واما السني عددا فغير مستلزم للسني
وقتا فان الواحدة تكون سنة في طهر فيه جماع في الاثنية والصغرة
كما قد مناه اطلاقه فشم ما اذا نواه اول بنوه وقيد بالموطونة لانه لو قال
لغيرها ذلك وقعت للحال واحدة ولو كانت حايضا لم ينع عليها قبل
التزوج شي ولا تتحل اليمن لان زوال الملك بعد اليمن لا يبطلها فان
تزوجها وقعت الثانية فان تزوجها ايضا وقعت الثالثة فتتروك
الثلاث علي المتزوجات كما في فتح القدير كما في المعراج من انه يقع الثلاث
للحال بالاجماع شريطة طاهر واشتار بقوله عند كل طهر اليها من ذوات
الحيض لانها لو كانت من ذوات الاشهر يقع للحال واحدة بعد شهر اخري
وبعد شهر اخري وكذا لو كانت حاملا عندهما خلافا للمحمد كما تقدم
في طلاق الحامل واشتار بين كذا الثلاث وتغيرت علي الاطهار الي انه لو قال
انت طالق للشهر وقع عند كل شهر تطليقة ولو قال للحيض يقع عند
كل حيض واحدة وتكره الثانية في رواية ولا تكره في اخري كذا في
المتنعي بالمجتمعة والحيض بالجمع لا المصدر وقيد في المعراج بان
ينوي الثلاث ولفظه ولو قال انت طالق للشهر او الحيض ونوي
ثلاثا ثلاثا لانه اضاف الطلاق الي ماله عدد اثني وفي المحيط لو قال
لها انت طالق للحيض وليست من ذوات الحيض لا يقع الطلاق
وفي البدائع ولو قال لامرأته وهي من غيض انت طالق للحيض وقع
عند كل طهر حبيضة تطليقة لان الحيض الذي يضاف اليه الطلاق
هي اطهار لعدة اثني وهو مخالف للاول والظاهر خلافه لان الاضافة
انما هي للحيض لا للاطهار وذكره في المحيط عن المنتقى وافاد بقوله
عند كل طهر انها ان كانت طاهرة ولم يكن جماعا فيه وقعت للحال
واحدة وان كانت حايضا او جامعا في ذلك الطهر لم تطلق حتى
تغيب ثم تظهر وفي البدائع لو قال انت طالق ثنتين للسنة
وقعت الطلقتان عند كل طهر واحدة قوله وان نوي ان يقع
الثلاث الساعة او عند كل شهر صححت اي نيته اما الاولى فلان الثلاث
سبق وقوع اي وقوعه بالسنة فيصح ارادته وتكون الدام للتعليل
اي لاجل السنة التي اوجبت وقوع الثلاث فان وقوعها من ذهب
اهل السنة خلافا للروايت ولان وقوع الطلاق المجمع سنة عند
بعض الفقهاء فيجعل عليه عند النية وعند عدمها يحمل علي الكامل

ث

*

ث

وهو السني وقوعا وايضا فان قيل الوقوع بدون الايقاع محال فلما كان الوقوع سنيا كان الايقاع سنيا لا متنا التكون الشيء سنيا ولا زمه بدعا قلنا الوقوع لا يوصف بالحرمة لانه حكم شرعي لا اختيار فيه لتعبد وحكم الشرع لا يوصف بالبدعة والايقاع فعل العبد فيوصف بالحرمة والبدعة فكان الوقوع اشبه بالسنة المرضية كذا في الفوائد الظهيرية واما الثاني فانه راس الشهر اما ان يكون زمانا خبضا او طهرها فعلى هذا الثاني هو مبني وقوعا وايضا وعلى الاول هو سني وقوعا فنبه الثلاث عند راس كل شهر واحدة مع العلم بان راس الشهر هو المثلوث فكون حايضا فيه نبه الاعم من السني وقوعا وايضا معا واحدا معا فينبه بثلاثة لان لوقا انت طالق للسنة ولم يذكر ثلاثا وقعت واحدة للحال ان كانت في طهر لم يجز معها وان كان في راسها معا او كانت حايضا لا يقع شيء حتي تظهر فتقع واحدة ولو نوي ثلاثا مفرقا على الاظهر صح لان المعنى في اوقات طلاق السنة ولو نوي الثلاث جملة اختلف فيه فذهب صاحب الهداية وفخر الاسلام والصدور الشهيد وصاحب المختلعات الى عدم صحتهما وانما يقع به واحدة فقط وذهب القاضي ابو زيد وشمس الائمة وشيخ الاسلام الى انه يصح فتقع الثلاث جملة كما تقع مفرقا على الاظهر والاول اوجه كما في فتح القدير ولو نوي واحدة باينة لم تكن باينة لان لفظ الطلاق لا يدل على البينونة وكذا لفظ السنة بل يقع بثبوت البينونة لان الابانة ليست لسنة على ظاهر الرواية ولو نوي ثنتين لم تكن ثنتين لانه عدد محض بخلاف الثلاث لانه فرد من حيث ان كل حبش الطلاق ولو اداد بقوله طلاق واحدة وبقوله للسنة اخري لم يقع لان قوله للسنة ليس من الفاظ الطلاق بل ليل انه لوقا لامراته انت للسنة ونوي الطلاق لا يقع كذا في التبايع وفيد باللام لانه لو صرح بالاوقات فقال انت طالق ثلاثا اوقات السنة لا تقع بية الثلاث جملة والنفقات اللام تخفى ان لا تكون للوقت فقد حمل كلامه واما التصريح بالوقت فهو محتمل غيره فانصرف الى السنة الكاملة وهي السنة وقوعا وايضا كذا في المعراج وهذا يقتضي ان لا فرق بين جمع الوقت وافزاده لانه مع التصريح به مفرد لا يحمل غيره كما في الجمع ومراوده اللام وما كان بعنا فلو قال انت طالق في السنة او على السنة او مع السنة او طلاق سنة فهو كاللام وكذا السنة ليس بقيد بل

مثلها

مثلها ما كان بعنا هك الطلاق العبد او طلاقا عدلا وطلاق العدة او للعدة او طلاق الدين او الاسلام او احسن الطلاق او اجله او طلاق الحق او طلاق الثران او الكتاب وذكر في المعراج انه على ثلاثة اقسام الاول جميع ما ذكرناه ومنه طلاق النكحي والثاني ان يقول انت طلاق في كتاب الله او كتاب الله او مع كتاب الله فان نوي به طلاق السنة وقع في اقامتها وان لم ينو وقع في الحال لان كتاب الله يدل على وقوع الطلاق للسنة والبدعة فيحتاج الى النية والثالث ان يقول انت طالق على الكتاب او بالكتاب او على قول القضاة او على قول الثمن او طلاق القضاة او طلاق الثمن فان نوي السنة بدين ويقع في الحال في القضاة لان قول القضاة او الثمن يقتضي الامرين فاذا اخصص بدين ولا يسمع في القضاة انتهى وفي مختصر الجامع الكبير للصدر والشهيد لوقا انت طالق تطليقة للسنة يقع على محله بخلاف سنة او عدلية او حسنة او جميلة لانه وصف الواقع وهناك الايقاع ولوقا انت طلاق احسن الطلاق او عدله واجله توقف لحرف المبالغة ولوقا تطليقة حسنة في دخولك الدار او شديدة في صديقك او قرية في بطشك او طريقة في بقاك او معتدلة في قيامك يتعلق ولو لم يكر التطليقة ينحل لانه وصفا ونحو وصفه انتهى وفي المحيط لوقا انت طالق تطليقة حقا طلقت الساعة ولوقا طلاق الحق كان للسنة وفيد بالسنة لانه لوقا انت طالق للبدعة او طلاق البدعة ونوي الثلاثة للحال وقعت وكذا الواحدة في الحيض والطمه الذي فيه جماع وان لم تكن له نية فان كان في طهر فيه جماع او في حال الحيض او النفاس وقعت واحدة من ساعتها وان كانت في طهر لا جماع فيه لا يقع للحال حتي تحيض او يجامعها فيه من غير توقف على الحيض والجماع لانه يدعي فاجبت به بان البدعي على قسمين فاحش والحش كالحسن والا حسن في السني فالثلاث الحش وما دونها فاحش فلا ينصرف الى الاحش الا بالنية وفي المحيط لو امر رجلا ان يطلق امراته للسنة وهي مدخول بها فقال لها الوكيل انت طالق للسنة او قال اذا خضت وظهرت فانت طالق فاحضت وظهرت لم يقع شيء لانه فوض اليه الطلاق في وقت السنة فلا يملك ايقاعه قبل وقت السنة كما لوقا له طلق امرأتي عندا فقال لها الوكيل انت طالق عند الايقاع اذا جاء عند حتي لوقا احضت وظهرت ثم قال الوكيل انت طالق طلقت ولوقا له طلق امرأتي

ثلاثا للسنة فطلتها ثلاثا للسنة للحال وقعت واحدة وينبغي
 ان يطلتها اخري في طهر اخر ثم يطلتها اخري في طهر اخر انتهى
قوله ويتبع طلاق كل زوج بالغ عاقل لصدوره من اهله في
 محله وفي الطحاوي وهو بيان محله وشرايطه فاشارة الى محله
 بن كبر الزوج فانه الزوجية ولو حكما وهي المعتدة كما سبق واشارة
 الى شرطه بالبلوغ والعقل وهو تكليف الزوج وقد صرح بمنسومه
 فيما ياتي ولم يشترط ان يكون حارا فيتبع طلاق الهالك به واللاعب
 للمد بئث المعروف ثلاثا جده من جده ومن له من النكاح الطلاق
 والعنف ولا ان يكون خاليا عن شرط الخيار فيتبع طلاق شرط الخيار
 وفي باب الطلاق لبعض وبغيره لنفسه ولها الا في مسئلة
 وهي ما اذا شرط لها في الطلاق بعوض لكونه من حاجتها معاوضة
 مال كما سبق في الخلع ولا ان يكون صحيحا ولا مسلما فيتبع من
 المريض والكافر ولا ان يكون عامدا فيتبع طلاق المخطي وهو الذي
 يريد ان يتكلم بغير الطلاق فسبق على كسائه الطلاق وروي
 بشرهما سواء وهو الصحيح من البدائع ولا ان يكون نارا وبالا فانه
 شرط في الكنايات **قوله** واعلم ان طلاق الفضولي موقوف
 على اجازة الزوج فان اجازة وقع والا فلا سواء كان الفضولي المرافة
 او غيرهما كما في المحيط وفي الثانية رجل قيل له ان فلانا طلق امراتك
 او عتق عبدك فقال نعم ما صنع او بئس ما صنع اخذتني فيه قال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يقع الطلاق فيها رجل قال لغيره
 طلقت امراتك فقال احسنت او قال اسأت علي وجهه الا انكار لا يكون
 اجازة ولو قال احسنت برحمتك الله حيث خلتني منها او قال
 لي اعناق القيد احسنت يتقبل الله منك كان اجازة انتهى وانما يكن
 اجازة في نعم ما صنعت محله على الاستنابة ولا فرق بين التخيير
 والتعليق فلو علمته الفضولي بشرط فاجاز الزوج جاز فلو وجد
 الشرط قبل الاجازة ثم اجاز لم يقع حتي يوجده الشرط بعد الاجازة
 كذا في المحيط وفي الغنية لو طلق امرأة غيره فقال زوجها بئس
 ما صنعت قال الغنية ابو بكر هو اجازة ولو قال نعم ما صنعت لا يكون
 اجازة وعندي علي عكسه وبه اخذ الغنية ابو الليث لانه الظاهر
 انتهى وفي النزاهة من فصل التعليق بالملك وتطبيق الفضولي
 والاجازة قول لا فعلا كالنكاح انتهى فلو حلف لا يطلق فطلق فضولي
 ان اجازة القول حثت وبالفعل لا ثم علم انه اذا جمع بين منكوخته
 وبغيرها في الطلاق بكلمة فقال احدها طالق فهل يقع الطلاق علي

منكوخته

منكوخته فذكر في الثانية لو جمع بين منكوخته ورجل فقال احدها
 طالق لا يقع الطلاق علي امراته في قول ابي حنيفة وعن ابي يوسف انه
 يقع ولو جمع بين امراته واجنبية وقال طلقت احدها كما طلقت امراته ولو
 قال احدها طالق ولم شيئا لا تطلق امراته وعن ابي يوسف انها تطلق امراته
 ولو جمع بين امراته وما ليس محل للطلاق كالبهيمة والحمار والاحد كما
 طالق طلقت امراته في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا تطلق
 ولو جمع بين امراته الحية والميتة وقال احدها طالق لا تطلق الحية
 انتهى ولا يخفى ان الرجل ليس محل للطلاق وكذا الميتة فينبغي الوقوع
 كالبهيمة والحمار ولذا قالوا لو قال اذا متك طالق لا يقع وان نوي
 معللين بانه ليس محل له كمن قال في المحيط ان اضافة الطلاق الي
 الرجل فان لم تقع في كونه يثبت في حقه وهو الحرمة وكذا الواضف
 الزوج الحرمة والبيوتة الي نفسه صح فصارت كاجنبية انتهى وفيها
 ايضا اذا جمع بين امراتين احدهما صحيحة الاخرى النكاح والاخرى
 فاسدة النكاح فقال احدها طالق لا تطلق صحيحة النكاح كما لو جمع
 بين منكوخته واجنبية وقال احدها طالق ولو كان له زوجتان اسم
 كل واحدة منهما زينب احدهما صحيحة النكاح والاخرى فاسدة فقال
 زينب طالق طلقت صحيحة النكاح وان قال عني به الاخرى لا يصرف
 قضا انتهى وفيها ايضا لو حلف ليطلق فلانة التي مر ثلاثا وهي اجنبية
 فيمينه علي التطبيق باللسان كما لو حلف ليطلق فلانة وهي
 منكوخته الغيرة من حولته كانت اليمين علي النكاح الفاسد انتهى
 فالاجنبية محل له في الايمان قوله ولو مكرها اي ولو كان الزوج مكر
 علي انشاء الطلاق لخطا خلافا للابن في الثلاث حديث رفع عن
 امي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه ولنا ما اخرجنا الحاكم
 وصححه ثلاث جده من جده كما قد مناه وما دونه من باب
 المتنضي ولا عموم له فلا يجوز نقضه بالحكم الشامل الحكم الدنيا
 والاخرة بل انما حكم الدنيا واما حكم الاخرة والاجماع علي ان حكم
 الاخرة وهو الواحدة مراد فلا يرد الاخر معه والا يلزم عموم
 اطلقه فشمع ما اذا اكره علي التوكيل بالطلاق فوكل فطلق الوكيل
 فانه يقع وفي الثانية رجل اكرهه السلطان ليوكله بطلاق امراته
 فقال الرجل بخافة الضرب والجس انت وكيل ولم يرد علي ذلك
 وطلق الوكيل امراته ثم قال الوكيل بطلاق امراته قالوا لا يسمع
 منه ويقع الطلاق لانه اخرج الكلام جوابا بالخطاب الامر والجواب

ينضمين إعادة ما في السؤال انتهى فقيده بالاشئ لأنه أكره علي أن ينذر
 بالطلاق فافذ لا يتبع لما لو اقر بالطلاق هانذا او كما ذكرا كذا في الثانية
 من الأكره وعمراده بعد الوقوع في المشبه به عدمه ديانة لما في
 فتح القدير ولو اقر بالطلاق وهو كاذب وقع في القضا انتهى وصريح
 في البرازية بان له في الديانة امساكها اذا قال اردت به الخير عن
 القاضي كذا وان لم يرد به الخير عن القاضي او اراد به الكذب او
 الهزل وقع قضا وديانة واستثنى في القنية من الوقوع قضا ما اذا
 شهد قبل ذلك لان القاضي يتهمه في ارادته الكذب فاذا شهد
 قبله زالت التهمة والافراز بالعتق كالأفراز بالطلاق وقبده هو
 البرازي بالمطلوم اذا شهد عند استخلاف الطالم بالطلاق الثلاث انه
 يحلفه كاذبا قال يصدق في الحرية والطلاق جميعا وهذا صحيح
 انتهى وقبدها يكونه على النطق لأنه لو أكره علي أن يكتب طلاقا
 امراته فكتب لا تطلق لان الكتابة اقيمت مقام العادة باعتبار
 الحاجة ولا حاجة هناك كذا في الثانية وفي البرازية أكره علي طلاقها فكتب
 فلانة بنت فلان طالق لم يقع انتهى وفي الخزانة لا يثبت وحمله
 ما يصح معه ثمانية عشر سببا للطلاق والنكاح والرجعة والحلف
 بطلاق او عتاق فطهارا وبلا والعتق واجاب الصدقة
 والعفو عن دم عمد وقبول المرأة بالطلاق عن مال والاسلام وقبول
 التاتل الصلح من دم العمد علي مال والتدبير والاستيلاء والرضاع في
 واليمين والنداء انتهى والمذكور في أكثر الكتب انها عشرة النكاح والطلا
 والرجعة والابلا والني والظهار والعتاق والعفو عن النفساص
 واليمين والتدبير ولم يذكر في الخزانة التي فصارت سبع عشرة ويزاد
 قبول الودعة قال في القنية أكره علي قبول الودعة فتختلف
 في بده فلم يستغن عنها نصين الودع انتهى أن كان بفتح الدال وهو
 انظار في عشر وثلاثين انها ستة عشر لان الطلاق يشمل
 المعلق والمتجدد والطلاق علي مال والعتق كذلك والنداء يشمل اجاب
 الصدقة فالمراد علي العشرة الاسلام وقبول الصلح والتدبير
 والاستيلاء والرضاع وقبول الودعة وقد اطلق كثير صحة الاسلام
 المكروه وفي الثانية من السبب فقيده بان يكون حرييا وان كان ذميا
 لا يكون اسلاما وفي القنية أكره علي طلاق امراته ثلاثا فطلق لم يصدر
 فاذا فلا تزوت منه قوله وسكران اي ولو كان الزوج سكرانا لان الشاع
 لما خاطبه في حال سكره بالامم الذي يحكم فرائع عرفيا انه اعتبره لقائم
 العقل بشد يد اعليه في الاحكام الشرعية وقد فسره هنا بذهب

أي حنيفته وهو من لا يعرف الرجل من المرأة ولا السما من الارض
 فان كان معه من العقل ما يقوم به التكليف فهو كالصالح والحاصل
 ان المعتمد في المذهب ان السكران الذي لا تصح منه التصرفات
 من الاعتلال له غيرية الرجل الخ وبه يبطل قول من ادعي ان الخلاف
 فيه انما هو فيه انما هو فيه معني عكس الاستحسان والاستنباح
 مع غيره الرجل من المرأة والعجب ما صدر به في بعض العبارات من
 ان معه من العقل ما يقوم به التكليف ولا شك ان علي هذا التقدير
 لا حدان يقول لا تصح تصرفاته ومما في بعض نسخ التدوير من
 تثبيد وقوع طلاق المكروه والسكران بالنية فليتبس مذهب اصحابنا
 ولانه اذا قال نويت به يجب ان يقع بالاجماع وفي البرازية قال
 امير المؤمنين عثمان ولا يقع طلاق السكران وبه اخذ الشافعي
 والطحاوي والكرخي ومحمد بن سلام انتهى وقد اختاروا قوله في
 تفسيره في وجوب الحد وهو الذي أكثر كلامه هذيانا واختاروا
 في نقض ظاهره الصالحين انه الذي في مشيئة خلل وكذا في عيذه
 ان لا يسكر اطلقه فشم من سكر مطلقا مكرها او مضطرا فطلق وقد
 جزم في الخلاصة بالوقوع معللا بان زوال العقل حصل بفعل هو
 محظور في الاصل وان كان مباحا يعارض الاكره لكن السبب الداعي
 للخطر قائم فارتفع السبب في حق الطلاق انتهى وصححه الشافعي
 وصح قاضي خان في شرح الجامع الصغير وفتاواه عدم الوقوع وكذا
 في عمارة البيان معزيا الي الخفة وقال في فتح القدير انه الحسن
 وفي المحيط انه حسن لكن خلاف اجماع الصحابة فان بعضهم
 قالوا لا يقع معذورا وغير معذور ومنهم من قال يقع في الحالين من
 فرق بينهما كان قوله بخلاف قول الصحابة فيكون تابلا انتهى وشمل
 ايض من سكر من الاشرية المتخذة من الخبث والعسل وهو
 قول وقال الامام الشافعي لا يقع قال في فتح القدير وبني يقول
 محمد لان السكر من كل شراب محرر من ان يصرح قاضي خان عدم
 الوقوع وفي البرازية المختار في زماننا لزوم الحد لان الفساق يجمعون
 عليه وكذا المختار وقوع الطلاق لان الحد يجل له رد والطلاق يخلط
 فيه فلما وجب ما يخلط لان يقع ما يخلط أولا وقد طالب صدر
 الاسلام البردوي ثانيا في الحد بالقدح من المباح بينه وبين السكر
 من المباح كالمثلث فحجروا ثم قال وجدت نصا عن محمد علي لزوم
 الحد وشمل ايض من غاب عقله بالكل الحشيش فطلق وهو المستهمل بوردق
 القتب وقد اتفق علي وقوع طلاقه فتوي مشايخ المذاهب الشافعية

والحنفية للتواهم بحرمته وتاديب باعتدائه حتى قالوا من قال بحله
فوز يدين كذا في المتنعي بالمعجزة وتبعه المحدث بن الهمام في فتح
القدير وعن صريح بحرمة الحشيش والمخج والافيون الحدادي
في الجوهر في الاشرية وصريح بتعذيب كل من شمل ايض من غاب
عقله بالبنج والافيون فانه يقع طلاقه اذا استعمله للمرور داخل
الافنة قصد الكون معصية وان كان للتدوي فلا لعدمها وعن
هذا قلنا اذا شرب الخمر فصدع فزال عقله بالصداع فطلق لا يقع
لان زوال العقل مضاف الى الصداغ لا الى الشرب كذا في فتح القدير
وهو صريح في حرمة البنج والافيون لا للدوا وفي البرازية والتغليل
بنا دي بحرمة لا للدوا انتهى وفي الحاشية من كتاب الخلع سائر
نصرفات السكران جائزة الا الردة والافترار بالمحدود والاشهاد على
شهادته نفسه ومن كتاب السير هذا اذا كان لا يعرف الارض من
السماء اما اذا كان يعرف فكله صحيح وفي باب حد الشرب ان
نصرفات السكران من المتخذ من الخبث والفواكه الصحيح انها
لا تنفذ كما لا ينفذ من الذي زال عقله بالبنج وفي البيايع سكران وهب
لزوجته درهمين فقال له انك تسترده مني اذا صحت فقال ان
استرد يته فانت طالق ثم اخذه للحال وهو سكران لا يقع لان كلامه
خرج جوابا لها وفي المجتبى سكران لو قيل فطلق لا يقع لانه صدره يرجع
الى الموكل ولم يجز ان يري وهو ضعيف والصحيح كما في الظهيرية من
الاشرية والحاشية من الطلاق الوقوع بخلاف ما اذا جعن الوكيل فطلق
وفي القنية سكران قرع الباب فلم يفتح كذا فقال ان لم يفتح الباب المحيط سكران
قال لا خروجهت داري هذه منك ثم قال ان لم اقل من قلبي فامدته طالق
ثم افاق ولم يذكر من هذا شيئا لانطلاق امرائه لانه في تلك الساعة في
غاية النشاط فالظاهر انه كان يتولى من قلبه انتهى وفي البرازية
وكلمه بالطلاق فطلتها في حال السكران كان التوكيل على طلاق بما لا يقع
ولو كان التوكيل في حال الصحو واليقاع في حال السكر لا يقع وان كان
في حال السكر وقع فاذا كان بلا مال لا يقع مطلقا لان الراي لا بد منه لتقرير
البذل انتهى وهو تفصيل حسن قوله واخرس باشارته اي ولو كان
الزوج اخرس فان الطلاق يقع باشارته لانها صارت من ممة فكانت
كالعبارة في الدلالة استخسانا فيصم كلامه وطلاقة ويجهده عنافه
ويبعده ونشراوه سوا في رعي الكتابه اوي وقال بعض المشايخ ان كان
يجس الكناية لا يقع طلاقه بالاشارة لان دفاع الضرورة باهلوال
علي المراد من الاشارة قال في فتح القدير وهو قول حسن ولا يجني ان

المراد

المراد بالاشارة التي يقع فيها طلاقه الاشارة المقررة بنصوب عنه
لان العادة منه ذلك فكانت الاشارة بيان لما جملته الاخرس انتهى
وانما ذكرنا شرفه دون كتابته لانها لا تختص به لان غير الاخرس
يقع طلاقه بكتابه اذا كان مستبينا لان ما يستبين فان كان علي
وجه الرسم لا يحتاج الي النبوة ولا يصدق في القضاء انه عني
بحرية الخط ورسمها ان يكتب لسم الله الرحمن الرحيم ما بعد اذا
وصل اليك كتابي فانت طالق فان كان فان كان معلقا بالاشارة
اليها لا يقع الاية وان لم يكن معلقا وقع عقب الكتابة واذا علقه
بالحج اليها فوصل اليها فرفقه ولم يدفعه اليها فان كان متصرفا
في امورها وقع والا لا وان اخبرها والمزني في اليها الكتاب المرق ولو
كنت لها اذا اتاك كتابي هذا فانت طالق ثم نسخ في كتاب اخر وغيره
فبلغها اليها تطلق تطلقين ولا تدين في القضاء ولو كنت الي امرائه
كل امرؤ لي غيرك وغير فلانة فري طالق ثم جئ اسم الاخرية ثم جئت
الكتاب لا تطلق وهذه حيلة عجيبه كذا في المحيط وذكر فيه
مسألة ما اذا كتب مع الطلاق غيره من الحوائج ثم جئ منه شيئا
وعاصله ان الحوائج ان كتبها في اوله والطلاق في اخره فان جئ
الحوائج فقط فوصل اليها لا تطلق وان جئ الطلاق فقط طلقت وان كتب
الطلاق اوله والحوائج اخرا انعكس الحكم ولو كتب الطلاق في وسطه
وكتب الحوائج قبله وتبعه فان جئ الطلاق وترك ما قبله طلقت وان
جئ ما قبله لا واكثره لا تطلق ولو جئ فبرهنت انه كتبته بيده
وقع قضا كما في البرازية وان كان لا علي وجه الرسم خوان يكتب اذا
جاء كتابي هذا فانت طالق فهذا ينوي ويبين الاخرس نيته بكتابه
وفيد صاحب البيايع الاخرس بكونه ولذا اخرس او طر عليه ه
ودام وان لم يدع لا يقع طلاقه وقد اختلفنا في الامتداد هنا بسنة
وذكر الحاكم ابو محمد رواية عن ابي حنيفة قال ان دامت العجلة
الي وقت الموت يجوز افتراره بالاشارة ويجوز الاشهاد عليه لانه عجز
عن النطق بمعني لا يري رواله فكان كالاخرس قال الشافعي في اخر
الكتاب قالوا وعليه الفتوي انتهى فعلى هذا اذا طلق من اعتل لسانه
توقف فان دام به الي الموت نفذ وان زال بطل قوله حوا وعبد
للعوميات ولحد يث ابن ماجة والدارقطني الطلاق لمن اخذ بالساق
لا طلاق الصبي والمجنون نصيب بما فهم سابقا للمحدث كل طلاق ما يري
الا طلاق الصبي والمجنون نصيب بما فهم سابقا والمراد بالجواز التقاضي
كذا في فتح القدير والاولي ان يراد به الصحة ليدخل تحته طلاق النقص

بته

فانه صحيح غير نافذ اطلقه الصبي فشمع العاقد ولو مرهقا الغند
أهلية التصرف خصوصا ما هو ذا يرتبين النفع والضرب ونقل عن
بن المسيب وابن عمر رضي الله عنهم صحته منه ومثله عن بن
حنبل قال في فتح القدير والله أعلم بصحة هذه القول وانما صح
اسلامه لانه حسن لذاته لا يقبل المستوط ويتبع له ولو طلق الصبي
ثم بلغ فقال اجزت ذلك الطلاق لا يقع ولو قال او قعته وقع
لانه ابتدأ ابتاع كذا في الخائبة واراد بالجنون من في عقله اختلال
فيه خل المعنوية واخسست الاقوال في الفرق بينهما ان المعنوية
هو القليل منهم المختلط الكلام الفاسد التبرير كذا لا يضرب
ولا يشتم بخلاف الجنون ويدخل المبرسم والمغيب عليه والمدهوش
وفي المصباح البرسام داء معروف وفي بعض كتب الطب انه ورم
حار يعرض للحمار الذي يهر بين الكبد والمعا ثم يتصل بالدماع
وهو معرب وبرسم الرجل بالنا للمفعول يقال برسام وبلسام وهو
ميرسم ومبراسم انتهى وفي الخائبة رجل عرف انه كان مجنوناً فقالت
له امراته طلقني بالارضة فقال اصا بي الجنون ولا يعرف ذلك الا
بقوله كان القول قوله وفي البرازية لو طلق الرجل امرأة الصبي فلما
بلغ الصبي قال او قعت الطلاق الذي اوقعه فلان يقع ولو كان قال
اجزت ذلك لا يقع وقال قبله طلق النائم فلما انتبه قال طلقتك في
النوم لا يقع وكذا لو قال او قعت الذي تظلمت عليه لا يقع وكذا الصبي
والغرقا ان قوله او قعت ذلك يجوز ذلك ان يكون اشارة الى الجنس
وقوله الذي تظلمت اشارة الى الشخص الذي حكم بطلانه فاشبه
ما اذا قال لها انت طالق الغائم قال ثلاثا عليك والباقي على صراحتها لان
الزائد على الثلاث على عوامل انتهى ثم قال رجل طلق امراته وهو
صاحب برسام فلما صح قال قد طلقك امراة ثم قال اني كنت اظن ان
الطلاق في تلك الحالة كان واقعا قال مشايخنا حين ما اقرى بالطلاق ان
رده الى حالة البرسام وقال قد طلقك امراة في حالة البرسام والطلاق
غير واقع وان لم يرد الى حالة البرسام فهو غير ما خوذ به نك فضا وقال
الفتية ابو الليث هذا اذا لم يكن اقراره بذلك في حال مذكورة الطلاق
انتهى وفيها ايض لو قال لامراته طلق نفسيك اذا اثبتت ثم جعن الرجل
جنونا مطلقا ثم طلق المرأة بنفسها قال محمد كل شيء يملك الزوج ان يرجع
عن كلامه يبطل بالجنون وكل شيء يملك ان يرجع عن كلامه لا يبطل بالجنون
وفيها ايض لو جعن الموكل بطلت وكالنه ان جعن زمانا طويلا وان كان ساعة
لا تبطل ولم يوقت ابو حنيفة فيه شيئا انتهى قوله والنائم اي لا يقع طلاق

النائم فلو قال لها بعد ما استيقظ طلقتك في النوم واجزت ذلك الطلاق
او اوقعت ما تظلمت به حالة النوم لا يقع ولو قال او قعت ذلك الطلاق او
جعلته طلاقا وقع وفيه من البحث ما قد مناه في طلاق الصبي
قوله والسيد علي امرأة عبده اي لا يقع لما روينا وفي الخائبة من فصل
النكاح علي الشرط المولي اذا زوج امته من عبده ان يد العبد فقال
زوجني امك هذه علي ان امرها بيدك تظلمها كلها اثبتت فزوجها
منه يجوز النكاح ولا يكون الامر بيد المولي ولو ابتدأ المولي فقال زوجتك
امتي علي ان امرها بيدك تظلمها كلها اراد فقال العبد قبلت جاز النكاح
ويكون الامر بيد المولي انتهى فان قلت ما الحيلة في صيرورة الامر
بيده من غير توقف علي فتول العبد فان هذه الصورة قدر النكاح
يقول المولي زوجتك امتي فيمكن العبد ان لا يبذل فلا يصير الامر بيد المولي
فلنستبين منع المولي من تزويجه حتي يقول العبد قبلت التزويج
اذا تزوجها فامرها بيدك ابدان ثم يزويجها المولي له فيكون الامر بيد
المولي ولا يمكنه اخراجه ابد او النزع مذكور في الخائبة ايض في ذلك
القصص قوله واعتباره بالنساء اي اعتبار عذده بالمرأة فطلاق الامة
ثنتان حركات زوجها او عبدا وطلاق الحرة ثلاث حركات زوجها
او عبدا الحديث اي داود والترمذي وابن ماجة والدارقطني عن
عائشة نرفعه طلاق الامة ثنتان وعدتها حيطان جعلها طلاق
جنس الامة ثنتين لانه ادخل لام الجنس علي الاما لانه طلاق كل
امة ثنتان من غير فصل بينهما اذا كان زوجها عبدا والمسئلة
مختلفة بين الصحابة فعن علي وابن مسعود مثل قولنا وعن عثمان
وزيد بن ثابت مثل قوله الامة الثلاثة من ان اعتبار العدد بالزوج
ولا خلاف ان العدة تعتبر بحال المرأة ومتامه في البدائع وفي فتح القدير
ونقل الشافعي لما قال عيسى مع ابان له ايها الفتية اذا ملكك الحر علي
امراته الامة ثلاثا كيف تظلمها للسنة قال يوقع عليها واحدة فاذا
حاصنت وطهرت اوقع اخري فلما اراد ان يقول فاذا حاصنت وطهرت
قال له حسبك قد انتقضت عدتها فلما اخبر رجعا فقال
ليس في الجمع بدعة ولا في الترتيب سنة انتهى يا
الطلاق اي الفاظه وفي فتح القدير ما تقدم كان ذكر الطلاق
نفسه وانما هو الاولوية السني والبدعي واعطي البعض الاحكام
تلك الكليات وهذا الباب لبيان احكام حركات تلك الكليات فان
الورد فيه مخصوص الفاظ كانت طائفة ومطلقة وطلاق لا عطا احكامها
هكذا او مضافة الي بعض المرأة واعطا حكم الكل ونصويده قبل الجرح

فنزل منزلة تفصيل ~~بمعنى~~ يعقب اجمالا فظهر ان المراد به بيان
 احكام ما به الابتاع والوقوع لانه اراد المعنى المصدري الذي
 لا تحقق له خارجا انتهى قوله والصريح كانت طالق ومطلقة
 وطلقتك بتشديد اللام من مطلقة اما بتخفيفها فالحق بالكتابة
 كما قدمناه وان كانت هذه الثلاثة صريح لانها استعملت فيه
 دون غيره فان الصريح في اصول الغنة ما غلب استعماله في
 معنى بحيث يبنو دوحقيقة او مجازا فان لم يستعمل في غيره فاولي
 بالصراحة وهو في اللغة واما من صرح خلص من تعلقات
 الغير وزنا ومعنى هو صريح وكل خالص صريح ومنه قول صريح
 وهو الذي لا يفتقر الى اصنافا وناو بل كذا في الصباح او من صرحه
 اظهره وفي الغنة هنا ما استعمل في الطلاق دون غيره كما في الوفاة
 وقد وقع في الهداية ترفع بانه على كونهما صريح بالاستعمال
 في معنى الطلاق دون كونها لا تقتضي الى النية بانه صريح فيه
 لغلبة الاستعمال فان الوصف بالغلبة هنا ما وصفه بعدم
 الاستعمال في غيره والغلبة في مفهومها الاستعمال في الغير قليلا
 للمقابل بين الغلبة والاختصاص كذا في فتح القدير ولو حمل العبارة
 الاولى على الغالب لاندفع وفي الغنية اذا قال طلقك اخر ثلاث
 تطلبت فواحدة والعرق ان في حق حسن ولو قال انت طالق تمام
 ثلاث ~~او ثلاث~~ او ثلاث ثلاث في ثلاث انتهى وفيها اي لو قال
 انت طالق واحدة تكون ثلاثا وتصير ثلاثا او نقود ثلاثا ونتم
 ثلاثا في ثلاث انتهى وافاد بالكاف عدم حصر الصريح في الثلاث
 فانه سيدكر ان منه المصدر كانت الطلاق ومنه ما في الثانية شئت
 طلاقك ورضيت طلاقك واقعت عليك طلاقك وخذي طلاقك ووهبت
 لك طلاقك ولو قال اراد طلاقك لا يقع انتهى ومنه اودعك طلاقك وهتك
 طلاقك على الاصح لان الابداع والرهن لا يكون للوجود واعرنك طلاقك
 ووهبت صار الامر به كذا في الصيرفية ومنه انت طالق من فلاحه
 لما في الثانية لو قالت لزوجها قد طلق فلان امراته فطلق فقال الزوج
 انت اطلق منها فكلمتي طالق وكذا لو قال انت اطلق من فلاحه انتهى وذكر
 الولوي انه من الكنايات وجعله في الخلاصة من الكنايات الا ان
 يكون خوا بالسواها الطلاق كما اذا قالت فلان طلق امراته فطلق فقال
 انت اطلق منها او بين منها طلق ولا بد من ان يبين وهو الظاهر ومنه
 يا طالق او يا مطلقة بالتشديد ولو قال اردت الشتم لم يصدق في فضاودين
 كذا في الخلاصة ولو كان لها زوج طلقها قبل فلاحه اردت ذلك الطلاق صدق

ديانة باتفاق الروايات وقضائي رواية ابي سلمان وهو حسن كما
 في فتح القدير وهو الصحيح كما في الثانية ولو لم يكن لها زوج لانصدق
 وكذا لو كان لها زوج قد مات ولو قال قولي ان طالق لا تطلق حتى
 يقولها وفي فتح القدير ولو قال خذي طلاقك فقالت اخذت اخلف
 في اشتراط النية وصح الوقوع بلا اشتراطها انتهى وظاهره انه لا يقع
 حتى يقول المرأة اخذت ويكون نفويا وظاهرا فقدمناه عن
 الثانية خلافا وفي البرازية معزيا الى فتاوي صدر الاسلام والفا
 لا يحتاج الى قولها اخذت ويصح بالترجيح كانت طالق وكذا لو قيل له
 طلقها فقال نعوذ بالله من الله والهي ولم يتكلم منه اطلقه في الثانية
 ولم يشترط النية وشرطها في التبايع ومنه طلقك الله كما عتقتك الله
 فلا يتوقفان على نية علي ما في الوقعات واو فترما عليها في العيون
 وهو الحق كما في فتح القدير وفي الصيرفية سبل الغنية ابو الليث عن
 من قال لجماعة كثر من له امرأة مطلقة فليصدق بتدريه فصنعوا
 طلقا وقيل لا وفيها قالت طلقني فقال اطلقك وقوع عند مشايخ
 سمروند ومنه اللفاظ المصحفة وهي خمسة ثلاثا وتكلاع وطلاع
 وطلاك وثلاثا فتيق قضا ولا يصدق الا اذا شهد على ذلك قبل التكلم
 بان قال امراتي تطلب الطلاق وانا لا اطلق فاقول هذا ولا فرق بين
 العالم والجاهل وعليه الفتوى ومنه ثلاث تطلبت عليك طلعت
 ثلاثا وكذا لو قال لعبد العتاق عليك بعق ولو قال لرجل عليك هذا
 العبد بالف فقال قبلت يكون بيعا كما في الثانية وفي فتح القدير ولو قال
 عليك الطلاق او لك اعتبرت النية وليس منه الله على طلاق امراتي
 فلا يلزمه شيء كما في الاصل واختلفوا فيما لو قال طلاقك على وجه
 اول او ثابت او فرض قبل يقع في الكل بلا نية وقيل لا وان نوب
 وقيل نعم بالنية وصح الصدق بالشهد في شرح المختصر عنه في
 الكل عند الامام وصح في الوقعات في الكل وفرق الغنية ابو جعفر
 فوقع في واجب وبقي وغيره كذا في الثانية وفي فتاوي الحاجي المختار
 الوقوع في الطلاق لان الطلاق لا يكون واجبا او ثابتا بل حكمه وحكمه
 لا يجب ولا يشترط الا بعد الوقوع وفرق بينه وبين العتاق وفي فتح القدير
 وهذا ينبغي ان يفيد ان ثبوت اقتضا ويشترط على نية الا ان يظهر فيه
 عرف فاش فيصير صحيحا فلا يصدق قضائي صدقه عنده وفيما بينه
 وبين الله تعالى ان قصده وقع والا فلا فانه يقال هذا الامر على واجب
 بمعني ينبغي ان افعله لا اني فعلته فكانه قال ينبغي ان اطلقك انتهى
 والمعتمد عدم الوقوع في الكلاسة المذكور في الاصل وفي البرازية المختار

حي

عدم الوقوع وفي فتح القدر وقد تعور في عرفنا في الحلف الطلاق
 يلزم في لا أفعل كذا يريد ان فعلته لزم الطلاق ووقع فيجب ان يجري
 عليه صاغر لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت كذا فان طالق وكذا تعارف
 أهل الأرياف بقوله على الطلاق لا أفعل فان قلت الكتابة من الضم
 او الكتابة قلت ان كانت على وجه الرسم معنوية فهي صريح والا
 قلنا بفتح وان كتب على الها والمافليس صريحا ولا كناية ولذا لا يقع
 بالنية وقد مناه وفي البرازية من فصل الاختيار قال للكتاب الكت
 اني اذا خرجت من المصرب لا ادري طالق واخذة فلم يتفق الكتاب
 وتحقق الشرط وقع واصله ان الامر بكتابة الاقرار فذكر كذا امر لا انتهى
 ومنه كوني طالق او اطلقني كما في الخائبة ومثله قوله لامنه كوني
 حرة بعقوب كما في فتح القدر ومنه اخبرها بطلاقها بشروطها بطلاقها
 احمل اليها طلاقها اخبرها انها طالق قل لها انها طالق فتطلق للحال
 ولا يتوقف على وصول الخبر اليها ولا على قول المأمور ذلك ولو قال
 لها انت طالق لا يقع ما لم يقل لها المأمور ذلك ولو قال اكتب لها طلاقا فيجب
 ان يقع الطلاق للحال كما لو قال والدنيا طالق لا تطلق امراته بخلاف
 هذه البلدة وهذه القرية طالق وفيها امراته طلقت وعن
 ابي يوسف لو قال نسا بعد اد طالق وفيها امراته لا تطلق وقال محمد
 تطلق كذا في الخائبة وحزم بالوقوع في البرازية في نسا المحلة والدار
 والبيت وجعل الخلاف فيه انا هو في نسا القرية ومنه انت طالق
 في قول الغزالي او القضاة او المسلمين او الغزالي او قول القاضي والمفتي
 فتطلق قضا ولا تطلق ديانة الابا لنية كما في الخائبة ومنه انت
 ممي ثلاثا وان لم ينو كما في الخائبة وليس منه احدا مطلقة كما في
 الخائبة وفيد خطابها لانه لو قال خلعت بالطلاق ولم يصف اليها لا يقع
 كما في البرازية من الايمان وعبارتها قال لها لا تخرجي من الدار الا باذني
 فاني خلعت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكره خلعه بطلاقها ويجوز
 الحلف بطلاق غيرها فالقول له انت ممي وذكر اسمها او اضافتها اليه خطأ
 كما بينا فلو قال طالق فقبل له من عنيبت فقال امراتي طلقت امراته
 ولو قال عمرة طالق وامرته عمرة وقال لم اعن به امراتي طلقت
 امراته ولا يصدق قضا وكذا لو قال بنت فلان ذكر اسم الاب ولم يذكر اسم
 المرأة وامرته بنت فلان وقال لم اعن به امراتي لا يصدق قضا وتطلق
 امراته وكذا لو لم ينسبها الي ايها واعنا نسبها الي امها او ولدها تطلق كذا
 في الخائبة زاد في فتح القدر ونسبها الي اخنها وفي موضع اخر منها
 رجل قال امراته فلان كان صبيح عمرة بنت صبيح طالق وامرته عمرة

بنت حصن ولا نية له لا تطلق امراته زوج امراته وكانت تنسب
 اليه وهي في حجره فقال ذلك وهو يعلم بنسب امراته ولا يعلم طلقت
 امراته ولا يصدق قضا وفيما بينه وبين الله تعالى لا يقع ان كان يعرف
 نسبها وان كان لا يعرف يقع ديانة وان نوي امراته في هذه الوجهة
 طلقت قضا وديانة ولو قال امراته الحبشية طالق وامرته ليست
 حبشية لا يقع ولو كان له امرأة بصيرة فقال امراتي هذه العمياء طالق
 كذا وأشار الي البصيرة ولا تغني التسمية والصفة مع الإشارة انتهى
 وفي المحيط الاصل انه ممي وجدت النسبة وغيرها سميا بغيره لا يقع
 لان التعريف لا يحصل بالنسبة ممي بدل اسمها لان ذلك الاسم
 تكون امرأة اجنبية ولو بدل اسمها وأشار اليها يقع ثم قال ولو قال
 امراتي بنت صبيح او بنت فلان التي في وجهها خال طالق ولم يكن لها
 خال وكذا التي في عميا او زمنا وهي بصيرة صحيحة طالق طلقت وذكر
 العميا والزمن باطل لانه عرف امراته بالنسبة ووصفها بصفة فصح
 التعريف ولغة الصفة ولو قال امراتي عمرة ام ولي هذه الخائبة
 طالق ولا نية له والحال لسة غيرها وليست بامرته لم تطلق لانه
 سمها وأشار العبرة للإشارة بالنسبة انتهى ومنه في موضع اخر
 رجل له اربع نسوة فقال انت ثمرات ثمرات طالق طلقت الرابعة
 لا غير لانه ما وصل الا بقطع الابا لرابعة لان كلمة ثمرات قطع الوصل انتهى
 وهو يفيد انه لو كان بالواو وقع على الكل لانها الوصل والجمع وصرح
 في الظهيرية بان الواو كذلك وعبارتها ولو قال انت طالق واحدة
 واحدة يقع واحدة ولو قال انت طالق وانت تقع ثنتان وفي التناوي
 واحدة ولو قال وانت لامرأة اخري يقع عليهما ولو قال انت طالق وانما
 للاولي والثانية تقع على الاولى ثنتان وعلى الثانية واحدة ولو قال
 انت طالق او لا بل انت تقع واحدة ولو قال ثانيا انت للاخري لا يقع
 بدون النية فاما ولنت تقع واحدة كقول هذه طالق وهذه تقع
 عليهما ولو قال هذه وهذه طالق طلقتا ولو قال هذه طالق
 لم تطلق الاولى الا ان يقال طالتان ولو قال هذه طالق لم يقع على الاخري
 بدون النية ولو قال لهن انت ثمرات ثمرات طالق طلقت الاخيرة هو
 وكذا يحرف الواو ولو قال طالق طلقت ولو قدم الطلاق طلقت ولو قال
 هذه طالق معك لم يقع على الخاطبة الابا لنية انتهى وسيا في ما اذا نادي
 امرأة فاجابه غيرهما وفي مواضع اخر منها لو قال امراته طالق ولم يسم
 وله امرأة معروفة طلقت استخسانا وان قال لي امرأة اخري وايها
 عينت لا يقبل قوله الا ان يقيم البينة ولو قال امراته طالق وله امرتان

كلتا همتا معروفة كان له ان يصرف اللفظ الي ايتما شاء وفي البرازية
من الايمان ان فعلت كذا فامراته طالق وله امراتان او اكثر طلقت
واحدة والبيان اليه وان احدهما باينا او رجعي او مضى عدتها ثم
وجد الشرط تعينت الاخرى للطلاق وان كان لم تنتضي العدة
فالبيان اليه انتهى وفي الثانية ولو قال لامرأتي علي الف درهم ولو
قال امرأتي طالق ولها علي الف درهم فالطلاق والدبر للمعروفة
ولا يصدق في الصرف الي غيرها وكذا لو بدا بالمال فقال لامرأتي
علي الف درهم وهي طالق ولو قال امرأتي طالق ثم قال لامرأتي علي
الف درهم ثم قال لي امراة اخري واياها عتبت صدق في المال ولا
يصدق في الطلاق ولو كان له امراتان لم يدخل بهما فقال امرأتي
طالق امرأتي طالق ثانيا فان قال اردت واحدة منهما لا ينفك وكذا لو
قال امرأتي طالق وامرأتي طالق وكذلك العتق ولو كان دخل بهما فقال
امرأتي طالق امرأتي طالق كان له ان يوقع الطلاقين علي احدها
انتهي وفي المحيط لو قال فلانة طالق ولم يسم باسمها ان نوكى
امراته يقع والا فلا لان فلانة اسم مشترك يتناول امراته والاجنبية
واطلاق اللام في طالق فشملا ما اذا فخرها فانه يقع لانه مما يجري علي
السنة السناس خصوصا في الغضب والخصومة فلو كان نكيا
وقال اردت به الطحال وفي التركية يقال للطحال طالق لا يصدق فضا
كذا في الثانية ولو حذف الفاف من طالق فقال انت طالق فان كسر
اللام وقع بلانية والا فان كان في مذكرة الطلاق او الغضب فلو كان
والا توقف علي النية كذا في الثانية وفي الجوهرية لو قال انت طالق لم
يقع الا بالنية في حال مذكرة الطلاق ولو قال يا طال بكسر اللام وقع
الطلاق وان لم يتوانى وهذا هو الظاهر وان حذف اللام فقط وقال
انت طالق لا يقع وان نوي ونوي بحذف اللام والفاف بانت قال انت
طالق وسكت او اخذ انسان في لا يقع وان نوي لان العادة ما حركت
حذف حرفين من اسم الكلام واطلق في طالق مطلقه فشملا ما اذا سماها
به فانه يقع بخلاف ما لو سماه حرا وادناه والعرف ان الحراسم صالح
فصحت التسمية به وهو اسم لبعض الناس واما المطلقه فالطالق
ليس اسما صالحا فلا يصح التسمية به ذكر المحوي في التلخيص وهو ضعيف
والمعتمد ما في الثانية من عدم الفرق واعتقده في فتح القدير وروى
فيه اثر عن عمر رضي الله عنه وفي المحيط لو قالت المرأة انا طالق فقال
الزوج نعم كانت طالق ان نوي به طلاقا مستتبلا وان نوي للخبر عن ماضي
وقع في البرازية قالت له انا طالق فقال نعم طلقت ولو قالت طلقتي فقال

نعم لا وان نوي انتهي ولو قال لاخرها امراتك الا طالق فقال الزوج لا تطلق
ولو قال نعم لا تطلق لان في الاول قابلا ليس امرأتي الا طالق وفي الثاني
صار قابلا نعم امرأتي غير طالق انتهى وكذا في الثانية ولو قيل له الست طلقتي
فقال بل طلقتك او نعم لا تطلق والذي ينبغي عدم الفرق فان اهل العرف
لا يفرقون بل يفرمون منما يجاب المنفي كذا في فتح القدير قوله وتنع
واحدة رجعية وان نوي الاكثر او الابانة او لم ينو شيئا بيان لاحكام
الصبيح وهي ثلاثة الاول وقوع الرجعي به ولا يصح نية الابانة لقوله
نعالى ويعولن من احق بردهن بعد صبيح طلاقه المفاد بقوله نعالى
والمطلقات يتربصن فعلم ان الصبيح يستغنى بها بالاجماع علي ان المراد
بالبعول في الآية المطلون صريحا حقيقة كان او مجازا غير متوقف علي
اثبات كون المطلق طلاقا رجعييا بعلا حقيقة ويدل عليه ايض قوله
نعالى الطلاق مرتان فامساك بمعروف او تشريح باحسن فان اعقبه
الرجعة التي هي المراد بالامساك وفي الصيرفية لو قال لها انت طالق ولا
رجعة لي عليك فرجعية ولو قال علي ان لا رجعة لي عليك فباين انتهى
اطلق رجوع الرجعي به لان الطلاق عند شمية مالا وفي مقابلة ابراه
او عند وصيه مما ينبغي عند الشدة او عند تقدم طلاق باين ليس
منه ولا حاجة الي الاحتراز عنه بشي وان كان من الصبيح فالمراد عند
عدم العارض وفي هذه المواضع البيوتية للعارض واختار الاول
في فتح القدير واختار الثاني في البدائع متنعرا عليه فقال الصبيح
نوعان صبيح رجعي وصبيح باين فالصبيح الرجعي ان يكون الطلاق
بعد الدخول حقيقة غير مقرون بعوض ولا بعد الثلاث لانصا
ولا اشارة ولا موصوف بصيغة تنسبي عن البيوتية او ما يدل عليها
من غير حرف العطف ولا مشابه بعدد او صيغة تدل عليها واما الصبيح
البابن فبخلافه وهو ان يكون بحروف الابانة او بحروف الطلاق كقول
قيل الدخول حقيقة او بعده كقولك بعدد الثلاث نصا او
اشارة او موصوفا بصيغة تنسبي عن البيوتية او تدل عليها من
غير حرف العطف او تشبيها بعدد او صيغة تدل عليها انتهى وهو
الظاهر لان حد الصبيح يشمل الكل ما عدم صحة نية الابانة فلانه
نوي تعين الشرع لان الشرع اثبت البيوتية بهذا اللفظ موقفا الي
ما بعد انقضاء العدة فاذا نوي اشارة الحال مجازا فنوي تغيير
الشرع وليس له هذه الولاية فبطلت نيته الثاني وقوع الواحد
به ولا يصح نية الاكثر ثنتين او ثلاثا وقال الامة الثلاثة يقع ما نوي
وهو قول الامام لانه نوي بمحمل لفظه لان ذكر الطلاق ذكر للطلاق



المصدر وان الوصف كالفعل جزء من مسمى المصدر وهو مجتمعه اتفاقا
ولذا يصح قران العدد به تفسيره حتى ينصب على التمييز وخاصة
التمييز ليس بالمتعين احد محتملات اللفظ ولذا صحت ثبوت الثلاث في
قوله انت باين وهو كناية في الصريح الاقوي اولى ولما ان المشايخ نقله
من الاخبار الى انشا الواحدة اذ لا ينهم من انت طالق فظ لا ذم الاخبار
وهو احتمال الصدق والكذب فجعله موافقا لما شا استعمله في غير
المتنول البتة وملاحظة ما يصح ان يراد بالمصدر انما ينتزع عن ارادة الاستعانة
اللغوي ونقله الى الاشياء بانية لانه جعل اللفظ عليه لدخول
المعنى الخاص في الوجود الخالف لمتنظي لغة على ان المصدر والذي
يدل عليه اللفظ هو الانطلاق الذي وصفها وذلك لا يتعدد اصلا وهذا
يظهر عدم صحة ارادة الثلاث في مطلقة فطقتك لانه صار المتنا في
الواحدة غير ملاحظ فيه معنى اللغة وعلى هذا فالعدد نحو ثلاثا
لا يكون صفة للمصدر والوصف بل المصدر غيره اي طلاقا اي تطبيقا ثلاثا
لا يكون صفة للمصدر والوصف كما ينصب في الفعل مصدر غيره مثل انتك
من الارض نباتا ثم او يضمن له فعل على الخلاف فيه بخلاف طلقها وطلق
ففسك لان المصدر والمحل للكل مذكور لغة فصم ارادته لانه لا تنقل فيه الى
ايناع واحدة وفيه ابحاث مذكورة في فتح القدير وانما صحت ثبوت
الثلاث الكنايات لانها عامة محتايها وهي متنوعة الى غليظة
وخفيفة فعند عدم الثبوت ثبت الاخف للثبوت به قيد بالنية لانه لو
طلقها بعد الدخول واحدة ثم قال جعلت تلك التطبيقية بانية
وجعلتها ثلاثا اختلفت الروايات والصحيح ان على قول الى خفيفة
تصير بانيا وثلاثا وعلى قول محمد لا تصير بانيا ولا ثلاثا وعلى قول
ابي يوسف يصح جعلها بانيا ولا يصح جعلها ثلاثا ولو طلق امراته
بعد الدخول واحدة ثم قال في العدة الزمت امراتي ثلاث تطليقات
بتلك التطبيقية او قال الزمتها تطليقتين بتلك التطبيقية فوعلى
ما قال ان الزمتها ثلاثا فوس ثلاث وان قال الزمتها ثلاثا
تطليقتين فوس ثنتان ولو طلقها واحدة ثم راجعها ثم قال جعلت
تلك التطبيقية بانية لا تصير بانية لانه لا يملك ابطال الرجعة ولو
قال لها بعد الدخول اذ طقتك واحدة فري باين اوهي ثلاثا فطلقها
واحدة فانه لا يملك الرجعة ولا يكون بانيا ولا ثلاثا لانه قد مر
النول قبل نزول الطلاق ولو قال لها بعد الدخول اذ طقتك واحدة
فري باين لهي ثلاث فطلقها واحدة فانه لا يملك الرجعة ولا تكون بانيا

ولا ثلاثا لانه قد مر النول قبل نزول الطلاق ولو قال لها اذا دخلت الدار
فانت طالق ثم قال جعلت هذه التطبيقية بانية او قال جعلتها قال هذه
المقالة قبل دخول الدار لا تلزمه هذه المقالة لان التطبيقية بانية او
قال جعلتها قال هذه المقالة قبل الدخول دخول الدار لا تلزمه هذه
المقالة لان التطبيقية لم تنفع عليها كذا في الثانية وفي التثنية لو طلقها
واحدة ثم قال جعلتها بانيا راس الشهر قال ان لم يراجعها فوس باين
وان راجعها فباين ذلك لا يكون بانيا ولو طلقها الرجعية ثم قال جعلتها
ثلاثا راس الشهر ثم راجعها فباين ذلك لا يكون قال لا يكون راس
الشهر ثلاثا قال وليس بشبه قوله جعلتها بانيا قوله جعلته
ثلاثا انتهى اما قول محمد فظاهر واما قول ابي يوسف فان الرجعية
تكون بانية بانقضاء العدة واما الواحدة فلا تصير ثلاثا واما
قول الامام فلانه يملك ايقاعها بانية من الابتداء فملك الحاقها
بالبانية لانه يملك بانثا الابانة في هذه الحالة كما كان يملكها في
ابتداء معنى جعل الواحدة ثلاثا انه الحق بها تطليقتين اخريين
لانه جعل الواحدة ثلاثا كذا في البدايع وفي الولولجية لو قال انت
طالق البتة وقعت بانية الا اذا نوي تطبيقية اخري سوي قوله
انت طالق فما باينتان انتهى الثالث عدم توقفه على البتة ونقل
فيه اجماع النعمان ولان احتمال ارادة الطلاق عن غيره فبند النكاح
احتمال بعيد عند خطاب المرأة فلا عبرة به فصلا للفظ بمنزلة
المعنى وقد ثبت بن عمر رضي الله عنهما حيث امره بالرجعة ولم
يسأله انوي امر لا يدل على ذلك فان ترك الاستئصال في وقايح
الاحوال كالعموم في المثال وعدل المص عن قوله وان نوي غيره
ليغير انه لو نوي غيره صدق ولذا قال في فتح القدير ثم قولنا
لا يتوقف على البتة معناه اذ لم ينوشيا اصلا يقع لانه يقع وان نوي
شيا اخر لا دلالة اذ انوي الطلاق عن وثاق صدق الح انتهى
وحاصل ما ذكره هنا ثلاثة الفاظ الوثاق والقييد والعمل وكل
منها اما ان يدكر او ينوي فان ذكر فان ان يقرب بالعدد او لا فان
قرب بالعدد لا يلغى البتة ويقع الطلاق بانية كما لو قال انت
طالق ثلاثا من هذا الغير تطلق ثلاثا ولا يصدق في القضاء كما في
المحيط وان لم يقرب بالعدد وقع في ذكر العمل فضلا لادبائه نحو انت
طالق من هذا العدد كما في البراذنية وغيرها وهو يدل على انه لو
قال على الطلاق من دلاعي لا افعل كذا كما يحلف به بعض الغوام يقع
فضا بالاولى وفي لفظي الوثاق والقييد لا يقع اصلا وان لم يدكر شيا

من هذه الثلاثة وإنما نواها لا بد في لفظ العمل أصلاً في الوثائق والتبديد
ويقع فضا إلا أن يكون مكرها والمرأة كالتاضي إذا سمعته وأخبرها
لا يحل له فكيفه هكذا اقتصر المشرعون وذكر في البرازية وذكر الأوز
جندى أنها ترفع الأمر إلى القاضي فإن لم تكن لها بيعة تخلفه فإن حلف
فلا تتم عليه انتهى ولا فرق في البابين بين الواحدة والثلاث وهل لها أن
تقتله إذا أراد جماعها بعد علمها بالبيعة فيه قولان والفتوى أنه
ليس لها أن تقتله وعلى القول بقتله بالدوا فإن قتلته بالسلاح وجب
القصاص عليها وليس لها أن تقتل نفسها وعليها أن تنادي نفسها بما لا
هروب وليس له أن يقتلها إذا حرمت عليه ولا يفدر أن يتخلص منها
بسبب أنه كلما هرب ردت به بالسحر الكلي شرح المنظومة لابن الشحنة
وسياقي في فصل ما يحل به المطلقة أنه هل لها أن تتزوج بغيره في غيبته
إذا علمت بالبيعة وهو يتكبر قال في المصباح والوثائق يمنع الواو طهر
الغدير وجمعه وثق كريباً وذيلاً وأراد بعدم توقعه على الكنية أنه
لا يشترط العلم بمعناه فلو لفظ الطلاق فتلفظ به غير عالم
بمعناه وقع فضا لا ديانة وقال مشايخ أوزجند لا يقع أصلاً صيانة
لأملاك الناس عن الضياع بالتلبس كما في البيع كذا في البرازية والعقاق
والندبر والأربع المهر كالطلاق كما في البرازية والطلاق وما معه
يقاس على النكاح بخلاف البيع والبراءة لا يصحان إذا لم يعلم المعنى كما في
الخانية وأفاد أن طلاق الهازل واللاعب والمخطي واقع كما قدمناه
ككنه في الفضا أما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يقع على المخطي وما
في الخلاصة من أن طلاق المخطي أي في الفضا بدليل أنه قال بغيره
ولو كان بالعناق بدين لأنه لا فرق بين الطلاق والعناق وهو
الظاهر من قول الإمام كما في الخانية خلافاً لابي يوسف ولا خلاف
أن المندور يلزمه ولا خلاف أنه جري على لسانه الكفر بخطايا الألف
كما في الخانية أيضاً وكذا إذا تلفظ به غير عالم بمعناه أنه يقع فضا فقط
بدليل ما في الخلاصة قالت لزوجهما أفاد علي اعتدي أنت طالق ثلاثاً
فمعل طلقت ثلاثاً في الفضا لا فيما بينه وبين الله تعالى إذا لم يعلم
الزوج ولم ينو خلاف الهازل فإنه يقع عليه فضا وديانة لأنه مكاتباً
لللفظ فيستحق التعليق وما في الخلاصة معزياً إلى الأصل له امرأتان
زينب وعمرة فقال بأربيب فأجابته عمرة فتألت طالق طلقت
المجيبة فلو قال نوبت زينب طلقت هذه بالاشارة وتلك بالاعتراق
انتهى محمول على الفضا أما في الديانة فلا يقع علي واحدة منهما لما
في الحاروي معزياً إلى الجامع الأصغر أن أسد سبل عن من أراد أن يقول زينب

طالق فجري على لسانه عمرة علي إيهما يقع الطلاق فقال في الفضا تطلق التي
سما وفيما بينه وبين الله تعالى لا تطلق واحدة منهما أما التي سما فلا تطلق
لم يرد لها وأما غيرها فلا لها لو طلقت طلقت بحد النية قال في فتح القدير
وأما ما روي عنهما نصيران من أراد أن يتكلم فجري على لسانه الطلاق يقع
ديانة وقضا فلا يعول عليه انتهى والحاصل أن قولهم الصريح
لا يحتاج إلى النية أنا هو في الفضا أما في الديانة فحاج إليها كمن وقع
في الفضا بلا نية أنا هو بشرط أن يقصد بها الخطاب بدليل ما قاله ولو
كرر مسابيل الطلاق بحضرة زوجته ويقول أنت طالق ولا ينوي لا تطلق
وفي متعلم يكتب نكاحاً من كتاب رجل ثم قال ثم يقف ويكتب امرأتك
طالق وكلما كتب فزن الكتابة بالتلفظ بقصد الكتابة لا يقع عليه وما في
النية امرأة كتبت أنت طالق ثم قالت لزوجهما أفاد علي فخر لا تطلق
انتهى وأما ما في فتح القدير ولا بد من قصد الخطاب بلفظ الطلاق عالماً
بمعناه أو التشبيه إلى الغاية كما يفهمه فروع وذكر ما ذكرناه فليس
بصحيح لأنه كان شرطاً للوقوع ديانة لا قضا فكذلك لأنه يقتضي الوقوع
قضا فيما سبق لسانه وإن كانت شرطاً للوقوع ديانة لا قضي فكذلك
لأنه يقتضي الوقوع فضا فيما لو كرر مسابيل الطلاق بحضرتها وفي المتعلم
وليس كذلك فالحق ما اقتصرنا عليه وفي الفتنة ظن أنه وقع
الطلاق الثلاث على امرأته بافتان من لم يكن أهلاً للفتوى فافهم
بأنها لا تقع والتطبيقات مكتوبات في^٢ بالظن فله أن يعود
إليها فيما بينه وبين الله تعالى ولكن لا يصدر في الحكم انتهى وهذا
من باب الأضرار بالطلاق كذا با وقد قدمنا أنه يقع فضا لا ديانة
وفي البرازية قال لها ما يعني سوي طلاق واحد فطلتها فأحد لا يمكن
له التزوج بها وأقراره حجة عليه ولو قال لها بتيك طلاق واحد
والمسئلة عاها فله أن يتزوج بها لأن التخصيص بالواحد
لا يدل على نفي بقا الآخر لأن النص على العدد لا يستلزم الزيادة كما في
اسم الأختين انتهى وينبغي أن تكون المسئلة الأولى أنا هو في الفضا
أما في الديانة فلا يقع إلا ما كان أوقعه قوله ولو قال أنت الطلاق أو
أنت طالق الطلاق أو أنت طالق طلاقاً تقع واحدة بجمعية بلا نية أو
نوي واحدة أو اثنين وإن نوي ثلاثاً فثلاث بيان لما إذا كان الخبر
عنها المصدر مع فاكأن أو مستكلاً واسم الناعل ذكر بقوله المصدر مع فاكأن
أو مستكلاً ما الوقوع باللفظة الأولى أعني المصدر فلا أنه يذكر ويؤاد به
اسم الناعل يقال رجل عدل أي عادل فصارت كقولك أنت طالق وتبرء عليه
أنه إذا ريد به اسم الناعل يلزم عدم صحة نية الثلاث وجوابه

أنه حيث استعمل كان أو إرادة طالق به هو الغالب فيكون صحيحا في طلاق
الصريح فيثبت له حكم طالق ولذا كان عندنا من الصريح لا يحتاج إلى
النية لكنه يحتمل أن يراد على حدق مضاف إلى ذات طلاق وعلى هذا
التقدير يرجع إرادة الثلاث ولما كان محتملا توقف على النية بخلاف نية
الثنيتين بالمصدر لأن نية الثلاث لم تضع باعتبار أنه كثره بل باعتبار
أنها فرد من حيث أنه جنس واحد وأما الثنيتان في الحرة فعدد محض
والفاظ الواحد لا يتخلف العدد المحض بل يراعى فيها التوحيد وهو
بالفردية الحقيقية والجنسية التي هي فرد اعتباري والسنين بعزل
عنهما فلو كان طلق الحرة واحدة شرعا لهما أنت الطلاق بنا وبأثنيتين
فهل يقع الثنيتان لأنه كل ما نوي قلت لا يقع إلا واحدة لما في الثانية لو
قال حرة طلقها واحدة أنت باين ونوي ثنتين يقع واحدة انتهى
وعلمه في التبايع بأن الباقي ليس كل جنس طلاقا وصريح في الذخيرة
بأنه يجوز كونه بمعنى نوي إذا نوي ثنتين بالمصدر فإنه لا يصح وإن
كان طلقها واحدة وأما ما في الجوهر من أنه إذا تقدم على الحرة فإنه
يقع ثنيتان إذا نواه ما يعني مع الأولى فسرهما هروفاً ففرق الطحاوي بين
المصدر والمنكر حيث لا يقع فيه نية الثلاث وبين المعرف حيث يقع
لا أصل له على الرواية المشهورة كما في التبايع وأما وقوع بائن طالق
الطلاق أو طلاقاً فظاهر وأما صحة نية الثلاث فبالمصدر مع
أن المنتصف هو مصدر طالق يكون الطلاق بمعنى التطين كاللام بمعنى
المنسليم فهو مصدر محذوف كذا قالوا ولا يتم بالفاظ طالق مع المصدر
كالغاية مع العدد والالو وقع بطالق واحدة بالطلاق ثنيتان حين
أما الثلاث فيلزم الثنيتان بالمصدر وهما لا يقولون به قيد بكونه
نوي ثنتين بالوديع كان يزيد بقوله أنت طالق واحدة وبالطلاق
آخرى تقع ثنيتان خلافاً لما في الإسلام لأن طالقاً ثنتين وطلاقاً مصدر
فلا يقع إلا واحدة وقبحه الأول أن كلامهما صالح للابتناع فصارت لقوله
أنت طالق طالق وهو أولى من قول بعضهم طالق وطالق إذ ليس في
الكلام ما يدل على الواو وزجج الأول في فتح القدير بأن طلاقاً منصوب
ولافرق ولا يرفع بعض صلاحية اللفظ لعدده وصحة الإرادة به
الاباهة لزوم صحة الاعراب في الابتناع من العالم والحافل وفي المغني
لأن هشام من الباب الأول من بحث اللام تنبيه كنب الرشيد ليلته
إلى القاضي أبي يوسف بيناه عن قول القائل

فان ترفقي يا هندی فالرفق إين، وان تخرفي يا هندی فالخرف اشام،
فانت طالق والطلاق عريضة، ثلاث ومن يخرف اعنى واظلم

فقال

فقال ما ذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها قال أبو يوسف فقلت هذه
مسئلة مخوية فترسب ولا آمن الخطأ ان قلت فيها براءى فأنبت الكسائي
وهو في فراشه فسألته فقال ان رفع ثلاثا طلقت واحدة لأنه قال أنت
طلاق ثم أخبر أن الطلاق الثامر ثلاثا وان نصبها طلقت ثلاثا لأن معناه
أنت طالق ثلاثا وما بينهما جملة معترضة فلتثبت إلى الرشيد فأرسل
إلى يحيى بن فوجيهت بها إلى الكسائي انتهى لمخصا وقول ان الصواب ان
كلام من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة أما الرفع
فلأن ال في الطلاق أما المجاز للجنس كما تقول زيد الرجل أي هو الرجل
المعقوب به وأما للعمد الذكرى مثلها في فقصي فرعون الرسول أي
وهذا الطلاق المذكور غريبة ثلاثة ولا تكون للجنس الحقيقي لئلا يلزم
الاختيار عن العام بالخاص كما يقال الحيوان انسان وذلك باطل ان ليس
كل حيوان انسان ولا كل طلاق غريبة وثلاثا فغلب على العهدة تقع الثلاث
وعلى الجنسية تقع واحدة كما قال الكسائي وأما النصب فلأنه
يحتمل أن يكون على المفعول المطلق وح ينتضي وقوع الثلاث إذا المعنى
فانت طالق ثلاثا ثم اعتدض بينهما بقوله والطلاق غريبة ولا يكون
حالا من الضمير المستتر في غريبة وح لا يلزم وقوع الثلاث لأن المعنى
والطلاق غريبة إذا كان ثلاثا فأنما يقع ما نواه هذا ما ينتضيه معنى
هذا اللفظ وأما الذي اراده هذا الشاعر المعين فهو الثلاث لتقوله
بعد فيبي بها ان كتب غيرد فتيقة وما لامر بعد الثلاث مقام انتهى
ونعني به في فتح القدير بأنه بعد كونه غلطا بعذر عن معرفة مقام
الاجتهاد فاد من شرطه معرفة العربية وإساليها لأن الاجتهاد يقع
في الأدلة السمعية العربية والذي نقله أهل البيت في هذه المسئلة
عن من قبل القنوي حين من وصلت خلافه وأن المرسلها كسائي
إلى محمد بن الحسن ولا دخل لأبي يوسف أصلا ولا للرشيد ولما
أبي يوسف أجبر مردان يحتاج إلى مثل هذا التركيب مع أمانته واجتهاد
وبراعته في التصرفات من مقتضيات الالفاظ ثم قال وان تخرفي
نضم الرامضارع حق بكسرهما والخرف بالضم الاسم وهو ضد الرفق
ولا يخفى أن الظاهر في النصب كونه على المفعول المطلق نيا بفتح
المصدر ولثلة الفاسدة على إرادة أن الطلاق غريبة إذا كان ثلاثا
وأما الرفع فلا امتناع للجنس الحقيقي يعني ان يراد مجاز للجنس فتقع واحدة
أو العمد الذكرى وهو أظهر الاختلاف بين فيقع الثلاث ولذا ظهر من
الشاعر أنه اراده كما أفاده البيت الأخير نحو **ب** محمد بن علي
ما هو الظاهر كما يجب في مثله من حمل اللفظ على الظاهر وعدم

الالتفات إلى الاحتمال انتهى ولا يخفى أن العهد المذكور حيث كان اظهر
الاحتمالين فكان ينبغي ان يجيب محمد بما يقتضيه وهو الثلاث وكلامه
الهما ما خالفه لاول كما لا يخفى بانه يجوز كونها بمعنى كل المجموع لا كل افراد
وبصير المعنى ان مجموع افراد الطلاق ثلاث لان الواقع منه ثلاث ورده
الشمي بان اللام ليس من معانيها بل المجموع وان كان معنى من
معاني كل وتعقب ابن هشام ايم الدماميني في كون الثلاث حلالا من
الضمير في غيبة بان الكلام محتمل وقوع الثلاث على تعدد العمد ايض
بان يجعل للعهد المذكور ورده الشمي بانه انما في لزوم الثلاث وهو
صادق باحتمال الثلاث وتعقب الشمي بانه انما في لزوم الثلاث وهو
صادق باحتمال الثلاث وتعقب الشمي بن هشام ايم في كون النص
محتمل ان يكون على المفعول المطلق فينتضي الثلاث بانه انما يقتضيه
لو كان مفعولا مطلقا للطلاق الاول او للطلاق الثاني واللام للعهد اما
اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الثاني واللام للمجلس فلا
يقتضي ذلك انتهى وفيه بقوله انت الطلاق لانه لو قال انت الثلاث
ونوي لا يقع لانه جعل الثلاث صفة للمادة لا صفة للطلاق المضمين
فتد نوي ما لا يحتمله لنظيره فلم يصح ولو قال لامرأته انت مبي ثلاث
ونوي الطلاق طلقت لانه قد نوي ما يحتمله وان قال لم انا لطلاق
ولو قال انت ثلاث واضر لطلاق يقع كانه قال انت طالق بثلاث
كذا في المحيط وظاهره انت مبي بثلاث وانت بثلاث يجد في مبي سوا
في كونه كناية واما انت الثلاث فليس بكناية قوله وان اضاف
الطلاق الى خملتها او الى ما يعبر به عنها كالرقبة والعنق والروح
والبدن والجسد والفرج او الى حد شايع منها كنصفها وثلثها تطلق
ارادنا لاضافة الى الجملة ان يكون بطريق الوضع كانت طالق وباعبر
به عن الجملة كذا في فتح التدبير وذكرنا ان ما يضاف الى الجملة
انت والروح والجسد والبدن وان ما يعبر به عنها ما عداها والظاهر
الاول كما لا يخفى وشارب بالتغيير به عنها الى انه لا بد ان يقول مثلا
رفقتك طالق اما لو قال الرقبة منك طالق او الوجه او وضع يده على
الرأس او العنق وقال هذا العضو طالق لم يقع في الاصح لانه لم يجعله
عبارة عن الكل بل عن البعض بخلاف ما اذا لم يضع يده بل قال هذا
الرأس طالق وشارب الى رأس امرأته الصحيح ان يقع كما لو قال راسك
هذا طالق ولهذا الوقال لغيره بعث منك هذا الرأس بالذد بهم
وشارب الى رأس غيره فقال المشتري قبلت بها والبيع كذا في الحاشية
وفيها بالرقبة وما عداها لانه لا يقع بالبدن والظهر والبضع

والدم على الصحيح ولهذا الوقال دمك حلا يعتق وقد صححوا صحة التكفيل
بالم بالقال دمه قد راي نفسه وكان العرف يجري به في الكفالة دون
الطلاق والعنق في الجوهرية وقوع الطلاق يقال ذهب دمه هدر في لافرق
بين الطلاق والكفالة وتفيد هم الجزا لسابع ليس للاختلاف عن المعين
لما في الخلاصة لو قال بضعت الاعلى طالق واحدة وكفلة نصفك الاسل
ثنتين فقد وقعت هذه المسئلة بخاري فافتي بعضهم بوقوع الواحدة
لان الداس في النصف الاعلى وبعضهم اعتبر الاضافتين لان النسخ في الاسل
انتهى وقد علم به انه لو اقتصر على احدهما وقعت واحدة اتفاقا وقد
اطلق الم وقوع الطلاق بما ذكرنا فادانه صريح لا يتوقف على النية فلو
قال الزوج اردت به العضو حقتة لم يصدق قضا ويصدق في ديانة
لكنه كيف يكون صريحا مع انه انما يكون بغلبة الاستعمال كما قد مناه
ولقد ابعد الشم الزيلعي حيث قال في بحث قوله انما منك طالق كغوا كونه
غير متعارف ابتاعه لا يخرج مع ان يكون صريحا كقوله عشرتك طالق او
فرحك او طلقتك نصف نطليقة انتهى لان الصراحة انما هي بغلبة
الاستعمال والتحقيق ان الوقوع قضا انما هو اذا كان التعبير عن الكل
عرفا مشتهرا ولو اقتصر على التعبير عن الجملة لكان اولى لان الاضافة الى
الجملة علمت من اول الباب من قوله كانت طالق والي اليد والرجل
والغير لا يلا تطلق بالاضافة الى ما ذكرنا ما لا يعبر به عن الجملة
فد نظيره الشعر والاذن والساق والخذ والظهر والبدن واللسان
والاذن والدم والصدر والذقن والسن والريق والعرق والحمل والتلب
اطلقه فتشمل ما اذا نوي به كل البدن لكن في النزائية وذكر الامام الحلوا
انه ان ذكر عضوا معبرا عن جميع البدن ونوي اقتضار الطلاق عليه لم
يبعد ان يصدق ولو ذكر اليد والرجل واراد به كل البدن قلنا ان يتول
يقع الطلاق وان كان جزءا لا يستمع به كالسن والريق لا يقع انتهى وفي
الطهريدية لاضافة الى قلها لرواية لهذا في الكتاب وفي فتح التدبير
من كتاب الكفالة ولم يذكر محمد ما اذا كفل بعينه قال الباسي لا يصح
كفا في الطلاق الا ان ينوي به البدن والذي يجب ان يصح في الكفالة
والطلاق اذ العين مما يعبر به عن الكل يقال عين القوم وهو عين في
الناس ولعله لم يكن معروفا في زمانهم ما في زماننا فلا شك في ذلك انتهى
ومثل الطلاق الظاهر والايدا والعضو عن النقص والعنق حتى لو
اعتق اصبعه لا يقع قبيدنا بكونه لا يعبر به عن الجملة لان البدن وما
معها لو كان عند قوم يعبرون به عن الجملة وقع الطلاق وهو محتمل
ما ورد منها مراد ايه الجملة كالحديث على اليد ما اخذت حتى يرد وقوله

تعالى ثبت يدي ابي لهب وحاصله انه ثلاثة صريح يقع قضا بلانية
كالرقبة وكناية لا يقع بها الابانية كاليد وما ليس صريحا ولا كناية
لا يقع وان نوي كالمريق والسن والشعر والظفر والعرق والجلد والقلب
وقيد باليد بلانه لوقال استك طالق وقع كزحك كما في الخلاصة فالاست
وان كان مراد فاليد بل يلزم مسا وانما في الحكم لان الاعتبار هنا لكون
اللفظ يعبر به عن الكل لا نوي ان البضع مراد في الفرج وليس حكمه
هنا حكمه في التخيير وقيد بالطلاق في الجز الشايع كلاحترار عن
العناق ونواجره فانه من قبل ما يتخري فلو اعتق نصف غيره لم يقع
كله عند الامام ولا عند ائمة الكاخ فانه لو تزوج نصفها لم يصح النكاح
احتياطا كما في الثانية وبه ضعف قول الشان الجز الشايع محل للنكاح والعن
عن ذم العمد وتسليم الشبهة كالطلاق والاصل بعض ان ذكر ما لا يتخري
لذكر كله قوله ونصف التغطية او ثلثها تغطية ومراة ان جزء
الطلاق تغطية واحدة ولو جزا من الف جزا لان الشرع ناظر الى صوت
كلام العاقل ونصرفه ما امكن عن الالف ولذا اعتبر العفو عن بعض النقص
عنوا عنه فلما لم يكن للطلاق جزا كان كذا لركله بضمها كالعفو وفي الطهارة
انت طالق ثلاثا الا نصف تغطية قيل على قول ابي حنيفة وقيل على
قول ابي يوسف يقع ثنتان لان التغطية كما لا يتخري في الايقاع لا يتخري
في الاستثنا فيصير كانه قال الا واحدة وعند محمد يقع الثلاث
لان النصف من الطلاق لا يتخري في الايقاع لا في الاستثنا ولوقال انت
طالق تغطية الا نصفها تقع وهذا اشارة الى ما قال محمد ان نوي وقد
يقال انه لا يشترط ولا يشترط في قول محمد لان ابا يوسف انما قيل بالتكثير
في الاستثنا هذا لعدم فايد انه لا يصح كونه استثنا الكلام من
الكل وقال وجزا الطلقة تغطية لكان او جزا شمل واحسن قوله
وثلاثة انصاف تغطيتين ثلاث لان نصف التغطيتين تغطية فاذا
جمع بين ثلاثة انصاف تكون ثلاثا ضرورة الا اذا نوي تنصيف
كل من التغطيتين فتكون انصافا اربعة فثلاثة منها طلقة ونصف
الا اذا نوي فتنتع طلقتان ديانة ولا يصدق في الغضا لانه احتمال
خلاف الظاهر لان الظاهر ان نصف التغطيتين تغطية وقعت
طلقتان لانها طلقة ونصف فتكامل وهو المنتول في الجامع الصريح
واختاره المصنف وصححه العناي وعلم منه انه لوقال اربعة انصاف
تغطية وقعت ثنتان ابع وعرف منه ايضا انه قال نصف تغطية
وقعت واحدة وفي الزخيرة لوقال انت طالق نصف تغطيتين
فواحدة ولوقال نصف تغطيتين فثنتان وكذا نصف ثلاث

تغطيات

تغطيات ولوقال نصف ثلاث تغطيات فثلاث وحاصلها انها اثني
عشرة مسيلة لان المضاف اعني النصف اما ان يكون واحدا او اثنين
او ثلاثا او اربعة وكل منها اما ان يكون المضاف اليه واحدة او ثنتين
او ثلاثا فان كان النصف مضافا الى الطلقة فقط فواحدة وان كان
النصف مضافا الى الطلقتين فواحدة وان كان النصف مضافا الى
الثلاث فثنتان وان كان النصفان مضافا الى الواحدة فواحدة الي
الثلثين فثنتان والى الثلاث فثلاث وان كان الثلاث الاضاف الى
الواحدة فثنتان والى الثلثين فثلاث والى الثلاث فثلاث استثنا
ما قبلها لانها وان كان المضاف اربعة الاضاف فان الى الواحدة
فثنتان وان الى الثلثين او الى الثلاث فثلاث استثنا ط
الى اخيه لوقال للمدخل بها انت طالق نصف تغطية وثلاث تغطية
وسدس تغطية وقع ثلاث لان المنكر اذا اعيد متكررا كان الثاني غير
الاول فيتكامل كل جزء بخلاف ما اذا قال انت طالق نصف تغطية وثلاثها
وسدسها حيث يقع واحدة لان الثاني والثالث عين الاول فكل جزء
طلقة واحدة حتى لو زادت على الواحدة وقعت ثمانية وكذا في
الثانية وهو يختار جماعة من المشايخ وفي المحيط والبولجية وهو
المختار وكذا ذكر المحسن في المجرد لانه زاد على اجزا تغطية واحدة
ولا بد وان تكون الزيادة من تغطية اخري^٢ الزيادة
والاصح في اتحاد المرجع وان زادت اجزا واحدة ان تقع واحدة لانه اضاف
الى الاجزا الى واحدة نص عليه في المبسوط وعلى هذا لوقال انت
طالق واحدة ونصفها تقع واحدة كما في الزخيرة بخلاف واحدة
ونصف واما غير المدخول بها فلا يقع عليها الا واحدة في الصور كلها
كما في البدائع ودل كلامه انه لوقال اربع نسوة يبتكن تغطية طلقت
كل واحدة واحدة لان الربع يتكامل وكذا يبتكن تغطيات او ثلاث او
اربع الا اذا نوي كل تغطية بينهما جميعا فيقع في التغطيتين على كل
منهما تغطيات وفي الثلاث ثلاث ولوقال يبتكن خمس تغطيات وقع
على واحدة ثنتان الى ثمان ولوقال يبتكن تسع وقع على كل واحدة
ثلاث ولفظ اشتركتن كلفظ بين بخلاف ما لو طلق امرأتين كل واحدة
ثم قال الثالثة اشتركتن فاقعت عليهما يقع عليهما تغطيتان لانه
شركها في كل تغطية ولو طلقها ثلاثا ثم قال لاخري اشتركتن فاشتركتن
منها في الطلاق وقع على الثانية ثلاث بخلاف ما تقدم لان هناك لم يسبق
وقوع شيء فلم تقسم بينهما وهنا قد وقع الثلاث على الاولى فلا يمكنه
وقوع شيء منه ولوقال انت طالق ثلاثا ثم قال لاخري اشتركتن فيها

شي

وقعت عليها ثم قال لثلاثة اشركتكم فيما اوقعتم عليها قال في فتح
 القدير وقد ورد استغننا فيها فبعد ان كتبنا نطلق الثلاث ثلاثا
 ثلاثا ثلاثا قلنا ان وقوعهن على الثلاثة باعتبار انهما اشركها
 باعتبار انهما اشركها في سنت انزلي يعني انه على وقوع الثلاث
 على الثلاثة بعد الافتاء بانها اشركها في سنت اوقعها فيقع عليها الثلاث
 وبلغوا الثلاث وليس معناه انه ظهر له شيء بخلاف ما افتي به كما
 قد توههم وفي الميسر لو قال لامرأتين انما طالقتين ثلاثا بنوي
 ان الثلاث بينهما فهو مدين فيما بينه وبين الله تعالى فتطلق كل منهما
 ثنتين لانه من محملات لفظه لكنه خلاف الظاهر فلا بد من في
 القضا فتطلق كل ثلاثا وكذا لو قال لاربعة انتن طالق ثلاثا بنوي
 ان الثلاث فتطلق كل ثلاثا وكذا لو قال لاربعة انتن طالق ثلاثا بنوي ان
 الثلاث بينهما فهو مدين فيما بينه وبين الله تعالى فتطلق كل
 واحدة واحدة وفي القضا تطلق كل ثلاثا انتهى وفي المحيط فلا بد
 طالق ثلاثا وفلان معها او قال اشركتكم فلانة معها طلقتا ثلاثا
 ثلاثا ولو طلق لامرأته ثم قال لاخري قد اشركتكم في طلاقها طلقت
 واحدة ولو قال لثلاثة قد اشركتكم في طلاقها طلقت ثنتين ولو قال
 للاربعة قد اشركتكم في طلاقهن طلقت ثلاثا ولو كان الطلاق على الاولى
 بال مسمى ثم قال للثانية قد اشركتكم في طلاقها طلقت ولم يلزمها المالة
 لان الاشراك وجب في الطلاق لا في المال ولو قال اشركتكم في طلاقها
 علي كذا من المال فان قبلت لزمها الطلاق والمال فلا والا انتهى ولم
 يتكلم على كونه باينا او رجوعا حيث لم يقل علي كذا او بنوي ان يكون
 في المحيط انه لو قال لها انت طالق باين او باين شأويا ثم قال
 لاخري اشركتكم في طلاقها ان يقع على الثانية باينا ايض ثم قال في
 المحيط ايض ولو اعتقت الامة المنكوحة قاخنا رت نفسها فقال زوجها
 لامرأته لاخري قد اشركتكم في قرعة هذه طلقت باينة وان بنوي
 ثلاثا ثلاثا وحكي ابو سليمان عن محمد انها لا تطلق ولو قال في قرعة
 العين واللقان والابلا والخلع قد اشركتكم في قرعة هذه طلقت لان
 هذه القرعة قرعة طلاق بخلاف الاولى ولو قال لامرأته انت طالق خمس
 تطلبتات فتالت ثلاثا تكفي في فقال ثلاثا لك والباقي علي صوابك
 وقع الثلاث عليها ولم يقع شيء على غيرها لان الباقي بعد الثلاث صان
 لغوا فقد صرف اللغى الى صوابها فلا يقع شيء انزلي وقد منا خلافا
 في النخبة قوله ومن واحدة او مابين واحدة الى ثنتين واحدة

١٢١
 والى ثلاث ثنتان يعني عند اي حنيفة فتدخل الغاية الاولى دون
 الثانية وقال لا بد خولها فيقع في الاولى ثنتان وفي الثانية ثلاثا استمنا
 بالتعارف الا انهما اطلاقا فيه وابو حنيفة يقول انما تدخل النيات
 عرفا فيما رجعه الا باحدة من مالي من عشرة الى مائة وبع عبدي
 بمال من مائة الى الف وكل من الملح الى الحلو فله اخذ المائة والبيع بالف
 واكل الحلو واماما اصله الخطر حتى لا يباح الا لدفع الحاجة فلا والطلاق
 منه فكان ثنينة على عدم ارادة الكل غير ان الغاية الاولى لا بد
 من وجودها لتتربط عليها الطلقة الثانية في صورة ابتاعها وهي
 صورة من واحدة الى ثلاث اذ لا ثنينة تدل على وجود الطلاق
 عين وقوعه بخلاف الغاية الثانية وهي ثلاث في هذه الصورة
 فانه يصح وقوع الثانية بلاث لثمة اما صورة ومن واحدة الى ثنتين
 فلا حاجة الى ادخالها لانها اذا دخلت ضرورية ابتاع الثانية وهي
 منتف وابتاع الواحدة ليس باعتبار ادخالها غاية بل بما ذكرنا
 من انما العرف فيه فلا تدخل فبلغوا قوله من واحدة الى ثنتين
 ويتبع بطالق بواحدة ولا بد انك طالق ثنينة حيث لا يقع الواحدة
 لان ثنينة لغو فيقع بانك طالق وقد ظهر بهذا التذير ان الاختلاف انما
 نشأ من اثبات العرف وعدمه مع الاتفاق على اعتبار العرف فلا بد من
 الموافق لان العرف لما دخل ما بعد الى ثارة واخرجه اخري كانت
 الاحتياط الدخول فان قيل ما بين هذا وهذا يستدعي وجود الامرين
 ووجودهما وقوعهما فيقع الثلاث الجواب ان ذلك في المحسوسات
 اما ما نحن فيه من الامور المعنوية فانما يقتضي الاول فاحتمال وجود
 الثاني عرفا في ما بين الثنتين الى السبعين يصدق اذا لم يبلغ السبعين
 كذا في فتح القدير وفي جامع النصولين لو ابتاع بالخيار الى عدد دخل الغد
 في الخيار ولو حلف لمقتضين دينه الى خمسة ايام لا تحت ما لم تغرب
 الشمس كما من اليوم الخامس وكذا الايكلة الى عشرة ايام دخل العاشرة وكذا
 في لن تزوجت الى عشرة دخلت العاشرة فاما في الاحارة ففي بعض
 الكتب لو اجر الى خمس سنين دخلت الخامسة وفي عبارة التلخيص
 لا تدخل انزلي وثنا من تديره في شرحها المسمى بتعليق الانوار على اصول
 المنار ولو بنوي في الثانية واحدة دين ديانة لا قضا لانه محتمل
 وهو خلاف الظاهر واشار بقوله الى ثنتين الى انه لو قال ما بين واحدة
 الى واحدة تقع واحدة للاولى اتفاقا وقيل لا يقع شيء عند زفر لانه
 لا يتناول بدخول الغايتين والاصح الوقوع عنده بطالق وبلغوا ما بعده كذا
 في المعراج وقيل بقوله الى ثلاث لانه لو قال ما بين واحدة وثلاث يجوز

العطف دون الغاية وقعت واحدة عند الظل الان كان فيه العرف
 الكاين في الغاية ولو قال من واحدة الى عشرة وقعت ثنتان عند
 اي حنيقة وقبل ثلاث بالاجماع لان اللفظ معتبر في الطلاق حتي
 لو قالت طلقني ستا بال فطلقها ثلاثا وقعت خمسمائة ورجعه
 في القنينة بانه احسن من حيث المعنى وفيها لو قال انت طالق من
 ثلاث الى واحدة يقع ثلاث قال يدع رحمه الله وينبغي ان يكون
 هذا بالاتفاق ثم ظهر لي انه علي قولهما وهو منصوص عليه في
 بعض الكتب انه يقع عنده ثنتان وعندهما ثلاثا انتهى قوله
 وواحدة في ثنتين واحدة ان لم ينو او نوي الضرب اي تقع واحدة
 فلو قال انت طالق واحدة في ثنتين ان لم ينو شيئا او نوي الضرب
 والحساب عالما بعرف الحساب نقلا فالزفر في الثاني لان عرفهم فيه
 تضعيف اخذ العدد بين بعدد الاخر كقوله واحدة مرتين ولنا ان
 قوله في ثنتين طرف حنيقة وهو لا يصلح له فيقع المظروف دون
 الطرف ولهذا الزمة عشرة في له علي عشرة في عشرة الان قصده
 المعينة او العطف فعشرون لما سبقت الطرف كقوله واما الضرب فان
 كان في المحسوسات اعني فما له طول وعرض وعمق فاثرة في تكثير
 المضرب وان كان فيما ليس له طول وعرض فاثرة فاثرة في تكثير الاجزا
 فتصير مائة فيضرب المائة في الالف فتصير مائة الف فصا ومعني
 قولنا واحدة في ثنتين واحدة ذو جزين وكذا قولنا واحدة في
 ثلاث واحدة في اجزاء ثلاث والتطبيق الواحدة وان كثرت اجزاؤها
 لا تضرب الاثر من واحدة كذا في المعراج ورجح في فتح القدير والتخريج قول
 زفر في ان عرف بان الكلام في ان عرف الحساب في التركيب اللغوي يكون
 احد العددين مضعفا بعدد الاخر والعرف لا يمنع والنقض انه تكلم
 بعرفهم واولاده فصا كما لو وقع بلغة اخري فارسية او غيرها وهو
 يب ربحا انزهي وهكذا روجه في غاية البيان وخوابه ان اللفظ لما لم يكن
 صالحا لم يعتبر فيه العرف ولا النية كالونوي بقوله استغني اما الطلاق فانه
 لا يقع به قوله وان نوي واحدة وثنتين فثلاث يعني في المدخول بها
 والافواحدة لانه محتمل فان حرف الواو للجمع والطرف يتجمع المظروف
 فصاح ان يراد به معني الواو فيد يكونه نوي يعني الواو لانه نوي بها
 معني وقع الثلاث مدخولا بها او غيره مدخولا بها ثابت بقوله تعالى
 وينجا ورجع سبياتهم في اصحاب الجنة واما الاستشهاد بقوله تعالى
 فادخلني في عبادي اي مع عبادي فيعبد بينوعنه وادخلي حبيتي
 فان دخولها معهم ليس الا الي الجنة وفي علي حقيقتها ولهذا قال

في الكشف ان المراد في جملة عبادي وفي اجساد عبادي ويؤيده
 قراءة في عبادي فالوجه الاستشهاد وبما ذكرنا وحكم ما اذا نوي
 الطرفية حكما اذ لم ينو شيئا لانه لا طرف له فلهذا لم يذكر المرحوم
 الله فالوجه خمسة قوله وثنتين في ثنتين ثنتان يعني اذ لم يكن
 له نية او نوي الطرف او الضرب لما ذكرنا وان نوي معني الواو ومعني
 مع وقعت ثلاث في المدخول بها وفي غيرها ثنتان في الاول وثلاث
 في الثاني كما قد مرنا قوله ومن هنا الي الشار واحدة رجعية لانه
 وصفتها بالقصر لان الطلاق مبي وقع في جميع الدنيا وفي السموات
 فلم يثبت بهذا اللفظ زيادة شدة وقال الثوري شئ مع انه لما عدل المارة
 لا الطلاق وجهه انه حال ولا يصلح صاحب الحال في التركيب الا الضير
 في طالق قوله ومكة وفي مكة وفي الدار يتخير فيطلق في الحال وان لم
 يكن في الدار ولا مكة وكذا في الظل وفي الشمس والثواب كالمكان فلو
 قال في ثوب كذا او عليها غيره طلقت للحال وكذا اذا قال انت طالق
 مريضة او مصلية او انت مريضة وان قال عني اذا السبت واذا
 مريضة صدق ديانة لا فضلا فيه من التخفيف علي نفسه كما اذا
 قصد بمسيلة الكتاب الدخول فيتعلق به ديانة وانما تعلق الطلاق
 بالزمان دون المكان لان فيه معني الفعل وبين الفعل والزمان منا
 من حيث انه لا يتألفهما فكما يوجدان بين هب ان للمكان بئلا يتحدد
 كل ساعة اما الزمان يتحدد ويجرد كل ساعة كالنعل فكان اختصاص
 الطلاق بالزمان اكثر كذا في المعراج وفي الحاشية لو قال انت طالق في
 الليل والنهار طلقت واحدة ولو قال انت طالق في الليل وفي النهار تقع
 ثنتان ولو قال انت طالق في ليك ونهارك طلقت في الحال ولو قال انت
 الي راس الشهر والى الشئ تعلق قوله واذا دخلت مكة تعلين
 لوجود حقيقة التعليق وكذا اذا قال انت طالق في دخولك الدار
 او في لبسك ثوب كذا تعلق بالفعل فلا تطلق حتي تفعل لان حرف
 في للظرف والنعل لا يصلح شاعلا له فيحمل علي معني الشرط للملكية
 بينهما ولو قال انت طالق فيها دخوك الدار طلقت للحال كذا في المحيط
 والمعراج ووضحه في الذخيرة لانه اذا ذكر في بدون حرف الها
 بصيغة صفة للمذكور ولا وهو الطلاق والدخول لا يصلح طرفا لانه
 فعل يفعل شرطا فصا لالطلاق معلنا بدخول الدار واذا ذكر في مع
 حرف الها صار صفة للمذكور جزا وهو الدخول والطلاق لا يصلح
 طرفا للمدخول ولا يمكن جعل الطلاق شرطا لبعض الدخول فتعذر
 العمل بالطرفية والشرطية فلي كلمة في فوقه ان طالق انزهي

سنة

فان كانت الرواية بها التانيث فهي راجعة الى الطلقة وان كان الصغير
 مذكرا فهو عايد الى الطلاق كما لا يخفى والاصل في التعليق بها في قوله
 لا جنيبة انت طالق في بكاءك حتى لو تزوجها لا يقع لانها كالتعليق
 توقف لا تزينا وقتامة في الاصول ولا فرق بين كون ما يقوم بها فعلا
 اختياريا او غيره حتى لو قال في مرضك او وجعك او صلاتك ان تطلق
 حتى تمرض او تصلي او تارك في تلخيص الجامع الى قاعدة هي ان الاضافة
 ان كانت الى الموجود فانه كقول طالق في الدار فان كانت الى
 معدوم فانه يتعلق بقوله في دخولك وقيدتي لانه لو قال انت
 طالق لدخولك الدار وقال خبيضك انطلق للمحال ولو قال انت طالق
 بدخولك الدار او خبيضك لا تطلق حتى تدخل الدار ويخضع كذا في
 الثانية وفي المحيط لو قال انت طالق في خبيضك وهي ما يرضى لم تطلق
 حتى يخضع اخري لانه عبارة عن دخول الدم وتزوله لوقته فكان
 فعلا فصلا بشرط كما في الدخول والشرط يعتبر في المستقبل لا في الماضي
 ولو قال انت طالق في خبيضة او في خبيضتك لم تطلق حتى يخضع وتظهر
 لان الخبيضة اسم للخبيضة الكاملة لقوله صلى الله عليه وسلم في سبأ او طأى
 الا لا توطأ الحياي حتى يضع حملهن ولا الحياي حتى يستبرأ من خبيضة
 وادبها كما لها انهي والحاصل انه اذا ذكر الخبيضة بالثام المشاهة من
 فوق كان تعليفا لطلقاتها على الطهر من خبيضة مستتبلة وان ذكره
 بغيرها كان تظليفا على روية الدم بشرط ان يمتد ثلاثا كذا في شرح التلخيص
 ثم قال في المحيط ولو قال انت طالق في ثلاثة ايام لم تطلق لان الوقت
 يصلح طرفا لكونها طائفة وممتي طلعت في وقت طلعت في سائر الاوقات
 ولو قال انت طالق في محي ثلاثة ايام لم تطلق حتى محي اليوم الثالث لان
 المحي فعل لم يصلح طرفا فصلا بشرط ولا يتناسب باليوم الذي علف فيه
 لان الشرط يعتبر في المستقبل لا في الماضي ومحى اليوم يكون من اوله
 وقد مضى حرف اوله ولو قال في مضي يوم تطلق في العدة في مثل تلك
 الساعة ولو قال في محي يوم تطلق حين يطلع النجم من العدة لان المحي
 عبارة عن محي اول جزوه يقال ما يوم الجمعة كما طلع النجم وها شهر
 رمضان كما هلك الهلاك وان لم يحى كله فصار كانه قال انت طالق اذا جاء اول
 جزوه منه فاما الماضي فعبارة عن جميع اجزائها اليوم وقد وجد من حين
 علف مضي بعض يوم لا مضي كله فوجب ضرورة تميمه من اليوم
 الثاني ليجتمع مضي جميع يومه انهي وفي الجامع الكبير للصمد والشهيد
 في الظرفية وتجعل شرط التغذي ان قال ولو قال انت طالق في ثلاثة
 ايام يتجزأ الوكيل به بلك ثلاثا متفرقة قال بعد طلوع الشمس

انت

انت طالق في مضي اليوم يقع عند غروبها وفي مضي يوم عند مجي
 تلك الساعة وكذا في مضي ثلاثة ايام ولو قال ليلا يقع عند غروبها
 لشمس في الثالث انهي وصورة الوكيل به ان يقول لاخر طلق امرائي في
 ثلاثة ايام والفرق بينهما ان الايقاع عندنا لا يمتد فاقضى التقريب
 بخلاف وصرفها بالطلاق في الثلاثة فصلا **المستدعي في اية**
 الطلاق الى الزمان ذكر في باب ايقاع الطلاق فصلين باعتبار تنوع
 الايقاع اي ما به علي ما قد منا الى مضاف ومتوصوف ومشتبه وغيره
 متعلق بمدخول بها وغير مدخول بها وكل منها صنف تحت ذلك الصنف
 المسمى بابا كما ان الباب يكون تحت الصنف المسمى كتابا والكتاب تحت
 الصنف الذي هو نفس العلم المدونة بانه صنف عال والعلم مطلقا
 يعي الادراك جنس وما تحته من اليقين والظن نوع والعلوم المدونة
 تكون ظنية كالفتنة وقطعية كالكامر والحساب والهندسة فواضع
 العلم بالاخط الغاية المطلوبة له فوق حد ما ينزب على العلم باحوال
 شي او شي من جهة خاصة وصنوعه ليجت عن احواله من تلك
 الحقيقة فقد قبل ذلك النوع من العلم يعارض كل فصلا صنفه وقبل المواضع
 صنف العلم اي جعله صنفا الواضع اولى باسم المص من المؤلفين
 وان صح ايض فيهم وعلم ما ذكرناه انها تنبأين من درجته تحت صنف
 اعلى التنبأين العوارض المفيد بكل منها النوع وان ما ذكر من حكايات
 الحوالة الداني به خلاف في تصنيفه بكتاب كذا في فتح القدير والنصف
 في الدعوة الطائفة من كل شي وقيل النوع كذا في المصباح قوله انت طالق
 عند او في غد تطلق عند الصبح لانه وصرفها بالطلاق في جميع العدة
 في الاول لان جميعه هو مسمى العدة فتعين الجزا الاول لعدم المناسحة
 وفي الثاني وصرفها في جزئ منه واقاد انه اذا اضافه الى وقت فانه
 لا يقع للمحال وهو قول الشافعي واحمد وقال مالك يقع في الحال اذا كان الوقت
 باقيا لا محالة مثلا ان يقول اذا طلعت الشمس او دخل رمضان ويخوذ ذلك
 وهو باطل بل يتدبير فان الموت ياتي زمانه لا محالة ولا يتجزأ كذا في
 المصباح ثم اعلم ان الطلاق يتألف فاذا قال انت طالق الى عشرة ايام
 فانه يقع بعد العشرة وتكون الى مجي بعد والعق والكنة الى شهر
 كالطلاق اليه وعن الثاني انه كقيل في الحال والنسوي انه كقيل بعد
 شهر والامر باليد الى عشرة صارا لا مريدها للمحال ويؤخذ بمضيها ولو
 نوي ان يكون بيدها بعد العشرة لا يصدر في قضا والبيع الى شهر تاويل
 للثمن والوكالة يغفل التافيت حتى لو تصرف بعد الوقت لا يصح وفي
 الاحارة الى شهر تعين ما يلي العدة وثنت بمضيته وكذا في المزارعة والشر

كدة

الى شهر كالا حارة والصلح الى شهر والتسمية اليه لا يصح والابرالي شهر
 كالطلاق الا اذا قال اردت التاخير فيكون تاجيلا اليه والافراد الى شهر
 ان صدقه المفترضة ثبت الاجل وان كذبه لزم المالها لا والقول له واذن
 العبد لا يتوقف والتحكيم والنقض يتبدلان التاخير في الوكيل عن البيع
 يوما يتوقف هذه الجملة لبيان ما يتوقف وما لا يتوقف ذكرناها هنا
 لكثرة فوايدها وهي مذكورة في البرازية من فصل الامر بالبيع وفيها
 من الايمان انت كذا اذا جاء عديمين كذا عند اليس يمين لانه اضافة
 والطلاق المضاف الي وقتين ينزل عند اولهما والمعلق بالفعولين
 عند اخرهما والمضاف الي احد الوقتين كقوله عدا او بعد عدا طلقت
 بعد عدا ولوعلق باحد الفعولين ينزل عند اولهما والمعلق بغيره
 وقت يتبع بايهما سبق وفي الزيادات ان وجد الفعل ولا يتبع ولا ينتظر
 وجود الوقت وان وجد الوقت ولا لا يتبع مالم يوجد الفعل انما وفيها
 من فصل الاستثنا انت طالق ثلاثا الا واحدة عدا وان كلمت فلانا
 تعلق ثلثان لمجي العود وكلام فلان انما وفي المحيط لو قال انت طالق
 تطليقة تنفع عليك عدا تطلق حين يطلع النيرانه وصف التطليقة
 بما ينضم به فانها تنصف بالوقوع عدا بان كانت مضافة الى العود
 فلا يتبع بدون ذلك الوصف ولو قال تطليقة لا تنفع الا عدا طلعت الحبال
 لانه وصرفها بما لا تنصف به لانه ليس من الطلاق ما لا يتبع الا في العود
 بل ينصور وفوقه حالا واستثنا لا قلبي ذكر الوصف بوسلا كما هو
 قال انت طالق تطليقة نصبر او نصبح عدا ولو قال انت طالق بعد يوم
 الاصحى تطلق حين يمضي اليوم لان البعد به صفة للطلاق لما بينا
 فصاار الطلاق مضافا الي ما بعد يوم الاصحى فلم يتبع قبله ولو قال بعد هذا
 يوم الاصحى طلعت الحبال لان البعد به صفة اليوم فيما بعد اليوم عن الطلاق
 فيبقى الطلاق مرسلا غير مضاف فلو قال مع يوم الاصحى طلعت حين يطلع
 فجره لان مع للفران فقد جعل الوقوع مقارنا ليوم الاصحى ولو قال مع هذا يوم
 الاصحى طلعت الحبال لان عطف مع هذا على الوقت فصاار مضيفا الوقت
 الي الطلاق واصله الوقت الى الطلاق باطل لانه مما لا يخري فيبقى الطلاق
 مرسلا كما لو قال انت طالق قبلها يوم الاصحى طلعت الحبال انما وفي الزخيرة
 الحاصل ان الطلاق اذا اضيف الي وقت لا يتبع مالم يجي ذلك الوقت وان اضيف
 الوقت الي الطلاق وقع للمحال ولو اضيفه فيها وقيد بقوله عدا لان لو قال
 انت طالق لا بل عدا طلعت الساعة واحدة وفي العدا اخري كذا في المحيط
 معزيا الي اي يوصف وفي البرازية ان ثبت فان طالق عدا والمشبعة
 اليها المحال بخلاف انت طالق عدا اظن ثبت فان المشبعة اليها في العود

وفي

وفي الظهيرية قال لامرأته انت طالق عدا اذا دخلت الدار بلغوا ذكر
 العود فيتعلق الطلاق بدخول الدار حتى لو دخلت في اي وقت كان
 طلقت وهذا مشكوك فانه اذا الغي ذكر العود يصير فاصلا بين الشرط
 والحال فوجب ان ينجز الجزا ولو قدم الشرط وقال ان دخلت الدار فانت
 طالق عدا يتعلق طلاق العود بدخول الدار وفيه علمان التثنية
 بالوقت انما يصح اذا لم يات بعده تعليق لتعارض الاضافة والتعليق
 فيترجح المناهضة قوله ونية العصر تضع في الثاني اي نية اخرا الزمان
 تضع مع ذكر كلمة في ولا تضع عند حد فما فضا عدا اي حنيضة وقال
 لا تضع في الثاني كالأول والعرق له عموم منعلها بدخولها مقدرة
 لا مستوطنة لغة للفرق بين صمت سنة وفي سنة لغة وكذا شرعا
 فيما لو حلف لبصوم من عمره فانه يتناول جميع عمره حتى لا يترقي
 يمينه الا بصوم جميع العمر ولو قال لا صوم من في عمري فانه يتناول
 ساعة من عمره حتى كوصار ساعة برقي يمينه كما في المعراج فنية هذا
 من الزمان مع ذكرها نية الحنيضة لان ذلك الجزء من افراد المتواطى
 ومع حذفها فيه نية تخصيص العام فلا يصدر في قضائه وانما
 يتعين اول اجزائه مع عدمها لعدم الزمان وجعلهم لنظ عدا عما
 ما مع كونه تكرر في الاثبات لتتبدل الاجزاء منزلة الافراد وكان يكفيه
 ان يقال انه خلاف الظاهر وفيه تخفيف على نفسه وهذا بخلاف ما لا
 يتجزى الزمان في حقه فانه لا فرق فيه بين الحذف والاثبات كصمت
 يوم الجمعة وفي يوم الجمعة قيدنا بكونه فضا لانه يصدر في ديانة
 فيهما اتفاقا واليوم والسبب وقت العصر كالعقد فيهما وشهد قوله
 في عدا قوله في شعبان مثلا فاذا قال انت طالق في شعبان فان لم
 يكن له نية طلقت حين تغيب الشمس من اخر يوم من رجب
 وان نوى اخر يوم من شعبان فهو على الخلاف ومما نزع على حذف
 في واثنائها لو قال انت طالق كل يوم تنفع واحدة عند الثلاث
 وقال زفر تنفع ثلاث في ثلاثة ايام ولو قال في كل يوم طلعت ثلاثا في
 كل يوم واحدة احما عا كما لو قال عند كل يوم وكلما مضى يوم والفرق
 لنا في ان للظرف والزمان انما هو ظرف من حيث الوقوع فيلزم من
 كل يوم فيه وقوع تعدد الواقع بخلاف كون كل يوم لا تضافه بالواقع
 فلو نوى ان تطلق كل يوم تطليقة اخري صحت بنية وفي الخلاصة
 انت طالق داس كل شهر تطلق ثلاثا في كل شهر واحدة ولو قال انت
 طالق كل شهر طلعت واحدة لان في الاولى بينهما فصل في الوقوع ولا كذلك
 في الثاني ولو قال انت طالق كل جمعة فان كانت نية على كل يوم جمعة

تضاف لاضافة وهو في
 وهو العود وازا

في طالق في يوم الجمعة حتى تبين بثلاث وان كانت نية علي كل
 جمعة عزبا يا ماعلي الدهر في طالق واحدة وان لم تكن له
 نية فهو واحدة انتهى وفي المحيط لوقال انت علي كظهر امي كل يوم
 كان طهرا واحدا فلا يقربها ليلا ولا نهارا حتى يكفر عما لوقال انت
 طالق كل يوم ولوقال في كل يوم لانه افرد كل يوم بالظهار فاذا جاء
 الليل بطل الظهار وعاد من الغد لان الظهار يتوقف فاذا مضى
 الوقت بطل النكاح وان كفر في كل يوم فله ان يقربها في ذلك اليوم
 لان الظهار قد ارتفع بالتكفير وعاد من الغد ولوقال انت علي
 كظهر امي اليوم وكلما جاء يوما كان مظاهرا اليوم فاذا جاء الليل بطل
 وله ان يقربها ليلا لانه وقته باليوم فاذا جاء الغد صار مظاهرا
 ولا يقربها ليلا ولا نهارا حتى يكفر وكذلك في كل يوم هو مظاهرا
 مستغفلا عند طلوع الفجر لا يبطله الا كفارة علي حدة لانه ذكره
 بكلمة كلما قيد عقد كل يوم مظاهرا علي حدة وهو مرسل فيقع موبدا
 انتهى وفي البرازية ويدخل في قوله لا اكلمه كل يوم الليلة حتى
 لو كلمه في الليل لا يجنت لا بكل اليوم وغدا وبعد حتى لو كلمه في الليل
 فهو كلام في الزنا كما في قوله ايام هذه الجمعة وفي قوله في
 كل يوم لا تدخل الليلة حتى لو كلمه في الليل لا يجنت لا بكل اليوم وغدا
 وبعد غدا فهذا علي كلام واحد ليلا كان او نهارا ولوقال في اليوم
 وفي غدا لا يجنت حتى يكلم في كل يوم سماء ولو كلمه ليلا لا يجنت وفي
 بيته انتهى وما دخل تحت هذا الاصل ما عدا اي حنيفة لو استاجره
 ليخبره كذا من الدقيق اليوم فسدت بجهالة المعنوية عليه من لونه
 اكثر من العقل والمنفعة ولوقال في اليوم لا تنبد لانه للطرف لا للتنبيه
 المدة فكان المعنوية العمل عليه فقط ذكره الشر في الاخبار وفي التلويح
 وما خرج عن هذا الاصل ما روي ابراهيم عن محمد انه اذا قال امرك
 بيدك رمضان اوفيه او في رمضان فرما سواك اعدا وفي غدا
 ويكون الامر بيد ما في رمضان وفي الغد كله انتهى يعني فلم يتعين
 الجزء الاول هنا وهذه رواية ضعيفة عن محمد لما في المحيط من باب
 الامر باليد وعند محمد لوقال امرك بيدك اليوم فهو علي اليوم كله
 ولوقال في هذا اليوم فهو علي مجلسها وهو صحيح موافق لقوله انت
 طالق غدا وانت طالق في الغد انتهى ما في المحيط ويجزم به في البرازية
 فلم يخرج عن هذا الاصل وعلي تلك الرواية فالفرق ان الطلاق بما
 لا يمتد بخلاف الامر باليد وفي الصيرفية قال لها ان طلقتك غدا فانت
 طالق ثلاثا في هذا اليوم فينبغي ان تطلق ثلاثا لانه الثلاث

في اليوم لا يصلح جزا للطلاق في الغد انتهى وفي الجامع الكبير للصمد والشهيد
 امراته طالق وعنده حرجا كان كاقال ولودكرتا خيرا لعق علي الاصح
 واستثنى في اخره انصرف الي الكل انتهى وذكره في باب الحنت يقع بامرين
 او بامر واحد وفي الخاتمة طلق امراتك غدا فقال لها الوكيل انت طالق
 غدا كان باطلا قوله وفي اليوم غدا او غدا اليوم يعتبر لا ولا اي يقع
 الطلاق في اول الوقتين به عند عدم النية اما الاول فلا يخرجه
 فلا يرجع من اخرا الي وقت في المستنيل ولا يعتبر لضافه اخري لانه
 لا حاجة اليه لانها اذا طلقت اليوم كانت غدا كذلك واما الثاني فلا يخرجه
 وقع مضاف فيعده لا يكون منجزا بل واعتبر كان تطلقا اخر وانما
 وصفا بواحدة فلزم ما في الثاني ضرورة ولا يمكن جعله نسخا للاول
 لان النسخ انما يكون بكلام مستشهد متنازع وهو منتف قد بقوله اليوم
 غدا لانه اذا قال انت طالق اليوم فاذا جاء غدا لا تطلق الا بطلوع الفجر
 فتوقف المنجز لا تضال بغير الاول بالآخر وقد جعلوا الشرط مغيرا
 للاول دون الاضافة وقد طولبوا بالفرق بينهما وما ذكره وامن ان
 اليوم في الشرط لبيان وقت التعليق لا لبيان وقت الوقوع لا يبين
 فرقا ولوقال انت طالق اليوم فاذا غدا طلقت واحدة للحال واخري
 في الغد لان المحي شرط معطوف علي الايتاع والمعطوف غير المعطوف
 عليه والموقع للحال لا يكون متعلقا بشرط فلا بد وان يكون المعلق
 تظيفة اخري كذا في المحيط وفي الذخيرة انت طالق الساعة وغدا
 اخري بالالف فقبلت وقع واحدة للحال بنصف الالف والاخري غدا
 بغير شي وان تزوجها قبل محي الغد ثم رجا الغد تقع اخري بخسامة
 انتهى وذكر الواو في المسئلة الاولى وعنده ذكرها سوا حتى لوقال
 انت طالق اليوم وغدا واول النهار واخره لا يقع الا واحدة الا اذا
 نوي اخري فيتعذر وفي المسئلة الثانية بينهما فرق فانه لو
 قال انت طالق اليوم وغدا وقعت واحدة ولوقال انت طالق غدا
 واليوم وقعت ثنتان للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه
 عند الاحتياج وهو في الثانية دون الاولى وكذا لوقال امس
 واليوم فهي ثنتان لان الواقع في اليوم لا يكون واقعا في الامس
 فاقضى اخري ولوقال اليوم وامس فهي واحدة مثل قوله
 اليوم وكذا في المحيط وفيه لوقال انت طالق غدا واليوم وبعد غدا
 والمرأة من خول بها يقع ثلاثا خلافا لفرق في الخاتمة انت طالق
 اليوم وبعد غدا طلعت ثنتين في قول اي حنيفة واي يوسف
 وقيد ما بعد من النية لانه لو نوي في الاولى ان يقع عليها اليوم واحدة

وعند واحدة صح ووقعت ثنتين ولو قال انت طالق اليوم وعندا وبعد
عند تقع واحدة بلا نية فاذا نوي ثلاثا متفرقة على ثلاث ايام
وقعت كذلك واستغنى عن المسبيلين انه لو قال بالنهار انت طالق بالليل
والنهار تقع تطلبتان ولو قال بالنهار والليل يقع واحدة ولو كان بالليل
انعكس الحكم كذا في التلخيص للمصنف وعليه هذا ذكره الشافعي انه
لو قال انت طالق اخر النهار واوله تطلق ثنتين ولو قال انت طالق
اول النهار واخره تطلق واحدة مفيد بما اذا كانت هذه المقالة في
اول النهار فلو كانت في اخره انعكس الحكم وفي المحيط الاصل ان الطلاق
مبي اضيف الي وقتين مستقبلين تزل في اولهما ليصير واقعا فيهما وان
كان احد الوقتين كائنا والاخر مستقبل ولا يميزها حرف العطف فان
بد ابا الكاين وقع طلاق واحد في اولهما وان بد ابا المستقبل وقع طلاق
انتهى وفي التمهيدية قال لها انت طالق مبي خلا اليوم طلقت
للمحال انتهى وفي التلخيص الجامع لو قال انت طالق طلاق لا يقع الا عند
او طلاق لا يقع الا في دخولك الدار وقع للمحال ولا يستغنى بالعد ولا
بالدخول لانه وصفه بما لا يصلح وصفه اذ لا يصلح ان يكون الطلاق
واقعا في عند فقط او في دخوله فقط وهذا بخلاف قوله انت طالق
تطبيقه لا يقع عليك الا ببناء حيث يقع عليها واحدة باينة عند
الي حنيفة واي يوسف لان غير محمد يلحق الوصف وفي المحيط
الاصول ان الطلاق مبي اضيف الي احد الوقتين وقع عند اخرها
لقوله انت طالق عند او راس الشهر تقع عند راس الشهر وكذا اليوم
او عند يقع عند الغد وان علقه بفعلين يقع عند اخرها نحو اذا
فلان واذا فلان فلا يقع الا عند مجيئهما وان علق باحد الفعلين
يقع عند اولهما نحو اذا فلان واذا فلان فايها طلقت وان علقه
بالفعل والوقت يقع بكل واحدة تطبيقه وان علقه بفعل او وقت
فان سبق الفعل وقع ولم ينتظر الوقت وان سبق الوقت لم يقع حتي
يوجد الفعل ومثاله في التلخيص لو قال طالق اليوم وراس الشهر
انخذ الواقع في الاصح بخلاف التخييل لان الاول انتهى بالغروب والظاهر
اذا الوقت كالمجلس فند الصد رمعا اذا حد للعدوك ايوما ويوما لان
لا لغوا لان يريد ابد انرجع بالنقدية علي النبي بالعدوة علي الاول
فينع ثلاث اخر في الخامس وفي نسخة في السادس بد امد الثاني
اذا اضاف الي احد الوقتين والاظهر لبداء من الاول في الصورة
الثانية كاليوم نرد وله النية الا ان يتهم فنزد قضا انتهى وثق صبيحه
في شرحه وفي الجامع للصمد الشهيد المعلق بشروطين ينزل عند

اخرهما او ياخذهما عند الاول والمضاف بالعكس قال انت عندا وبعد
يقع في عند وبعدة او قال انت طالق اذا جازي وعمر ويقع عند اخرها
ونا وعنده الاول وان قال اذا دخل هذه الدار فعنده حروان كلفه
فامانه طالق ايها وجد شرطها نزل جزاوها وتبطل الاخرى وان وجد
معا يتخير ولا يتخير قبله قال انت طالق ايها وجد شرطها نزل جزاوها
وتبطل الاخرى وان وجد معا يتخير ولا يتخير قبله قال انت طالق ان
دخلت هذه الدار وان دخلت هذه او وسط الجزا يتعلق باحدهما
ولا يتعدد وان اخذه فيهما وكذا ان لم يعد حرف الشرط قد مر او وسط
واخر ذكره في الايمان وفي الخانية انت طالق عند ان شئت كانت المشية
اليها في الغد ولو قال لها ان شئت وانت طالق عندا كانت المشية للمحال
عند محمد وقال ابو يوسف المشية اليها في الغد في الفصلين وقال
زفر المشية اليها للمحال في الفصلين وهو قول ابي حنيفة انتهى قوله
انت طالق قبل ان تزوجك وامس وتلقها اليوم لغويان للمضاف الي
زمن مامن بعد بيان المستقبل لانه اسنده الي حالة منافية فصار
كقوله طلقتك وانا صبي او نا يما ويحبون وكان جنونه معروف او لا
طلقت للمحال قيد بالطلاق لانه لو قال لعبدك انت حر قبل ان تشتريك
او انت حر امس وقد اشتراه اليوم عتق عليه لا قراره له بالحرية قبل
ملكه كما لو اقر بعتك عبد ثم اشتراه ولا فرق في المسئلة الاولى بين
ان يزيد علي قوله قبل ان تزوجك بشهر ولا كما في المحيط وقد يكونه
لم يعلقه بالتزوج لانه لو علقه بالتزوج فلا يجلو اما ان يقدر على جزا
يوخره فان قد مة فله صورتان احدهما ان يجعل التسليمة مشروط
كقوله انت طالق قبل ان تزوجك اذا تزوجتك والثانية ان يوجرها
كقوله انت طالق اذا تزوجتك قبل ان تزوجك وفيها يقع الطلاق
عند وجود التزويج اتفاقا وبلغوا التسليمة لانه في الصورة الثانية
ثم الشرط والجزا تصح التعليق ويقول قبل ان تزوجك قصد ابطاله
لانه اثبت وصفا للجزا لا يليق به وانه لا يمكن فلي فاما والصورة
الاولى فالتعليق المتأخر ناسخ للاضافة قبله فصار كما لو قال انت
طالق قبل ان تدخل الدار ان دخلتها نعتق برغولها ولغي قوله
قبل ان تدخل وان اخرجها بان قال ان تزوجتك فانت طالق
قبل ان تزوجك لم يقع عندهما خلافا لابي يوسف لان ذكر التاخر
جهة الشرطية والتعلق بالشرط كالمخرج عند وجوده فصار كما
قال بعد التزوج انت طالق قبل ان تزوجك والحاصل ان ابا يوسف
لم يفرق بين تعدد الشرط وتأخيرها وهما فرقان في شرح التلخيص

الحامع لا يقال بان قوله قبل ان تزوجك كلام لغوي وقد فصل بين الشرط
والمشروط فوجب ان لا يتعلق الطلاق بالتزوج لاننا نقول لا نسلم انه
لغوي بل نضرب ما انتظمه صدر الكلام لانه ينتضي كونه ابتاعا في الحال
ادخال وجود القول منه بوصف بكونه قبل التزوج فصارت كما لو قال
لمنك وحته انت طالق الساعة اذا دخلت الدار وانت طالق قبل ان تدخل
الدار ان دخلت الدار لان قوله الساعة وقيل ان تدخل نضرب ما انتظمه
صدر الكلام على انه لو جعل هناك فاصلا ينتج وهذا لو جعل قبل ان
التزوج فاصلا يلغوا فكان اولى باعتبار كونه غير فاصل نضرب ما انتظمه
العقل انتهى وفي المحيط ان تزوجت فلانة بعد فلانة فما طالت
فتزوجهما كما لو طلقنا لانه اصناف الطلاق الى تزوجهما لان قوله بعد
فلانة اي بعد تزوج فلانة فصارت تزوج فلانة مذكورة ضرورة وقد
تزوجهما كما شرط فوجد الشرط فنزل الطلاق وان قال ان تزوجت
فلانة قبل فلانة فما طالت فان تزوج الاولى طلقت لان الشرط في غيرها
قد وجد وهو القبلة لان وصف الشيء بالقبلة لا ينتضي وجود ما بعده
وان تزوج الثانية طلقت ايضا وقيل ينبغي ان لا يطلق ولو قال ان تزوجت
زيب فتزوجهما بشهر فما طالت فان تزوج زيب ثم عمرة بعد هاشم
طلقت زيب للحال لو جرد الشرط ولا يستند كما لو قال انت طالق قبل
فدوم فلان بشهر ولا تطلق عمرة لانه اصناف طلاق عمرة الى شهر
قبل تزوجها ولو قال ان تزوجت زيب فقبل عمرة فتزوج زيب
وتعدها لا تطلق لان قبيل عبارة عن ساعة لطيفة يفصل به ما ذكر
عقبه وذلك لا يعرف الا بالتزوج بعمرة كما لو قال انت طالق قبل
الليل لا تطلق الا عند غروب الشمس ولو قال قبل الليل تطلق للحال
فان تزوج عمرة بعد ذلك طلقت زيب لا عمرة وان طالق ما بين
التزوجين لا تطلق احدهما انتهى قوله وان تكهما قبل امر وقع الان
لانه ما استنده الى حاله منافية ولا يمكن نضرب ما انتظمه
انتشا والانتشا في الماضي انتشا في الحال فينبغ الساعة وعلى هذه
الثلاثة حكم بعض المتأخرين من مشايخنا في مسئلة الدور والمنقولة
عن متأخري الشافعية وفي ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثا
وحكم اكثرهم بانها لا تطلق ينتج بطلانها لانه لو تجزى وقع المعلق
قبله ثلاثا ووقع الثلاث سابقا على التجزى يمنع المجرى بوقوع المجرى
والمعلق لان ابتاع في الماضي ابتاع في الحال وينبغ ايضا ان هذا تغير
لحكم اللغة لان الاجرة تنزل بعد الشرط او معه لا قبله وحكم
العقل ايضا لان مدحولا اداة الشرط سبب والمجرى مسبب عنه ولا يعتد

المسبب على السبب فكان قبله لغوا البتة فيبني الطلاق جرد الشرط غير
مفيد بالقبلة وحكم الشرع لان النصوص ناطقة بشرعية الطلاق لا جرد
للمشرط غير مفيد وهذا يودي الى رفعها فينبغ في المسئلة المذكورة
وقوع ثلاث الواحدة المجرى وثلاث من المعلقة ولو طلقها ثنتين
وقعتا واحدة من المعلقة او ثلاثا ينعن فينبغ الطلاق للحال لا يصادف
اهلية قبله ولو كان قاله ان طلقك فانت طالق قبله ثم طلقها واحدة
وقع ثنتان المجرى والمعلقة دفن على ذلك كما في فتح التدرج وفيه نظر
لانه ينتقض بقوله تعالى وما لكم من نعمة من الله فان الاول استندار
النعمة بالمخاطبين والثاني كونها من الله عز وجل وليس الاول سببا
لثاني بل الاول فرع للثاني وقال الرضي لا يلزم مع الغا ان يكون الاول
سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الغا لا زما المضمون ما قبلها كما في
جميع صور الشرط والمجرى ولا يجرى كقول بعضهم ان الشرط سبب في
المجرى انتهى وعنده في شرح المعنى للمدعي من بحثنا من البحث الاول في
فلا يلغوا قوله قبله لعدم المنافاة ولا يضر رفع شرعية الطلاق على
واحد اخنا لنفسه ذلك والزم نفسه به كما لو قال كما تزوجت امرأة في
طالق فهو صحيح عندنا وان كان فيه سد باب النكاح المشروع وفي التنية
من اخر كتاب الايمان قال لها طلقا وقع عليك طلاق فانت قبله طالق
ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك ثلاثا ينعن وهذا الطلاق الدرر فانه لا ينع
عند الشافعي قال الغزالي في وجيزه اذا قال ان طلقك فانت طالق قبله
ثلاثا بابه الطلاق على اظهر الوجهين وقيل اذا تجزى واحدة
تقع الواحدة وقيل يقع الثلاث ان كان بعد الدخول ثم قال الغزالي
ان وطئت وطيا ما حاقا فانت طالق قبله فوطي فلا خلاف انها لا تطلق
انتهى والاصح عند الشافعية ما صححه الشيوخ من وقوع المجرى دون
المعلقة كما في شرح التنية وفيه لو قال لتزوجهما مبي دخلت الدار
فانت زوجتي فعبدني حر قبله ومبي دخلها وهو عبيدي فانت طالق
قبله ثلاثا قد خلا معام يعتق ولم تطلق الزوجة المزمومة الدور لا زما
لو حصل الخلاصة معا قبله خولاها ولو كان كذلك لم يكن العبد عبده
وقت الدخول ولا المرأة زوجته وقتها فلا يكون الصفة المعلق عليها
حاصلة ولا ياتي في هذا القول ببطلان الدور لا ليس سد باب
النصف ولو دخلها مدتها وقع المعلق على المسبوق دون السابق فلو
دخلت المرأة او لا ثم العبد عتق ولم تطلق هي لانه حين دخل لم يكن عبدا
له فلم تحصل صفة طلاقها وان دخل العبد او لا ثم المرأة طلقت ولم يعتق
وان لم يذكر في تعليقه المذكور نقطة قبل الطرفين ودخل معا عتق

وطلعت واذا خلا مرتبنا فكما سبق انتهى ولو قال ان طاهرات منك او
البيت او لا او فسخت النكاح بعيب فانت طالق قبله ثلاثا ثم وجرد
المعلق به صح ولغا تغليق الطلاق لا استحالة وفوقه انتهى قوله انت
طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت طلقت
بيان لما اذا اضافه الى مطلق الوقت وذكرهم ان واذا هنا بالتبعية
والا فالمناسبة لهما التعليل لا الاضافة وانما طلقت بالسكوت لان معنى
ظرف زمان وكذا ما تكون مصدرية نافية عن ظرف الزمان كما في
قوله ما دمت حيا اي مدة دوام حيا اي اومدة دوام حيا وهي
وان استعملت للشرط كذا اتفق العلماء على انها هنا للوقت وكذا اتفق
في فتح القدر اتفاق العلماء على وقوع الطلاق بالسكوت فصاحب حاصل
المعنى اضافة طلاقها الى زمان حال عن طلاقها وهو حاصل بسكوته
فقد بقوله وسكت لانه لو قال موصولا انت طالق برحمتي في مثل
متي حين وزمان وحيث ويوم فلو قال حين لم اطلقك ولا نية له
في طالق حين سكت وكذا زمان لم اطلقك وحيث لم اطلقك ويوم لم
اطلقك ولا نية له في طالق حين سكت وكذا زمان لم اطلقك وحيث لم
اطلقك ويوم لم اطلقك اذا كان بلم الحارمة فلو كان بلا النافية نحو
زمان لا اطلقك او حين لا اطلقك بحرف لا النافية لم تطلق حتى تمضي
سنة اشهر والفرق بين الحرفين ان لم يتلب المضارع ماضيا مع النفي
وقد وجد زمان لم يطلها فيه وقوع وكلمة لا للاستقبال غالبا فان لم
تكن له نية لا يقع في الحال وانما يراد بخير سنة اشهر لانه اوسط استعلا
من الساعة والاربعة سنين سنة وستة اشهر في قوله تعالى فسبحان
الله حين تمسوت هذا في علي الانسان حين من الدهر تنوي اكلمها
حين والزمان كل حين لازما سواء في الاستعمال ولو قال يوما لم اطلقك
لم تطلق حتى يمضي يوما لكل من المحيط واما حيث في المكان وكما
مكان لم يطلها فيه كذا في فتح القدر فكانه قال انت طالق في مكان
لم اطلقك فيه وذكر في المعنى ان الاخفش جعلها للزمان ايض فلا
اشكال وفيد بما ذكر لانه لو قال كلما اطلقك فانت طالق وسكت
يقع الثلاث منثنا بعلا جملة لانها تقتضي عبور الانفراد لا عبور
الاجتماع وانما لم تكن مدخولا بها بان تواحدة فقط وفيد عطلق
الوقت لانه لو قبله مع العدم كان قال ان لم تدخلى الدار سنة فانت
طالق فضت السنة قبل الدخول طلقت كما في الايتلا كذا في البدايع
قوله وفي ان لم اطلقك او اذ لم اطلقك او اذ ما لم اطلقك لا حتى
موت احداهما اي لا يقع الطلاق الا بموت احدهما عند الحياة وهو في

اخر جز من اجل الحياة اما في موته فظاهر وان لم يقدره المتقدمون بل
قالوا انطلق قبيل موته فان كانت مدخولا بها ورثية بحكم الفرار وان كان
الطلاق ثلاثا والا لا ترثه وافاد بقوله بموت احدها ان موتهما كونه
وصححه في الهداية ولا يرد عليه ما لو قال ان لم ادخل الدار فانت طالق
حيث يقع موته لا بموتهما لانه يمكنه الدخول بعد موتهما فلا يتحقق
الياس بموتهما فلا يقع الطلاق اما الطلاق فانه يتحقق الياس بموتهما
فلا الطلاق اما الطلاق فانه يتحقق الياس عنه بموتهما لعدم المحللية
واذا حكمنا بوقوعه قبيل موتهما لا يرث منها الزوج لانها بان قبل الموت
فلم يبق بينهما زوجية حال الموت وانما حكمنا بالبينونة وان كان المعلق
صريحا لانها العدة لغير المدخول بها لان الغرض ان الوقوع في اخر جز
لا يتخري فلم يلبه الا الموت وبه تبين ولذا جعل الم الوقوع بالموت
وان كان قبيله وقد ظهر ان عدم ارثه منها مطلق سواء كانت مدخولا
بها او لا ثلاثا او واحدة وبه تبين ان تعييد الشك منه بعدم الدخول
او الثلاث غير صحيح ونسوية الم بين ان واذا مذهب ابي حنيفة
في عنده اذ اجوز في بها حرف ليجرد الشرط لان مجردة ربها خاص
وهو من معاني الحروف وقد تكون الكلمة حرفا واسما فلما كانت
للشرط والوقت لم يقع الطلاق للحال بالشك وعندها كفي للوقت
وتحاصله ان الامامي مذهب على ان اذا اخرج عن الظرفية وتكون
لخص الشرط وهو قول بعض النجاة كما ذكره في المعنى لكن ذكر ان الجرمي
على انها للظرفية مضمرة معني الشرطية وانها لا تخرج عن الظرفية
وهو ترجيح لقولهما هنا وقد رجحه في فتح القدر ولا يرد على ابي
حنيفة انت طالق اذا ثبت حيث وانما انها كفي فلا يخرج الامر
من يد ها ولو كانت كان يخرج الامر من يد ها لشك الخرج بعد تحقق
الدخول واعتراض عليه بان وقوع الشك في الشرطية والظرفية
يوجب وقوعه في الحل والحرم في الحال فكان ينبغي ان يخرج مقتضاها
للمهر كما قال واجيب بان الشك لا يوجب شيئا اذ ذلك مع تعارض
دليل الحرمة مع دليل الحل فالاحتياط العقل بدليل الحرمة اما هنا لو
اعتبرناه الحرمة لم تغلب دليل بل بالشك وفيدنا بعدم النية لانه
لو نوي ما ذا معني مي صدق اتفاقا فضا وديا لانه التشديد يذهب على
نفسه وكذا اذا نوي ما ذا معني ان على قولهما وينبغي ان يصدق
عندها ديانة فقط لانها عند ما ظاهرة في الظرفية والشرطية
احتمل فلا يصدق النافي وفيدنا بعدم دلالة القول لانه لو قامت
دلالة عليه عمل بها وانما قال في الفتية لو قالت له طلقني طلقني

فقال ان لم اطلقك يقع علي الفور وقد زاد هذا القيد في المبتغي بالمعجزة فقال
لو قال لها ان لم تخبريني بتكذباتك طالق فهو علي الايدان لم يكن مفسدة
ما يدل علي الفور انتهى وتبعه عليه في دفع القيد وقال انه قيد حسن
ومن ثم قالوا الوارد ان يجامع امراته فكم تطاوعه فقال ان لم تدخل
البين معي فانني طالق فدخلت بعد ما سلمت شروطه طلقت لان مفوضه
من الدخول كان قضا الشهوة وقد فات وفي الولولجية اليوم لا ينقطع
النور والصلاة اذا خافت خروج وقتها كذلك وهو قول الحسن بن زياد
وبه يعني وقال نصير الصلاة بقطع الفور وتساوي مسايل العود في آخر
باب اليمن علي الخروج والدخول ابشأ الله تعالى وعما يناسب مسيلة
ان الصلاة لا تنقطع النور ما في التناوي الصبر فية حلف بالطلاق ليصلي
الظهر في مسجده فذهب الي موضع لم يجي تقوته الصلاة والا قال
بصلتها في وقته ونطق ثم رقم بعلامه فرب وان هذا في الواحدة
اما في الثلاث فبصلي في مسجده انتهى وقيد باقتضاه التعليق
على عدم التطليق لانه لو قال اذ اطلقتك فانت طالق واذ لم اطلقك
فانت طالق ففي قبل ان يطلق وقع عليها طلاقا لانه لما مات قبل التطليق
حنث في اليمن الثانية فيقع عليها طلاقا وهذا طلاق يصلح شرطا
في اليمن الاولى لانه وقع بكلام واحد بعد اليمن الاولى فحنث في
اليمنين ولو قلب فقال اذ لم اطلقك فانت طالق واذ اطلقتك فانت
طالق فانت قبل ان يطلق وقعت واحدة بسبب اليمن الاولى ولا يصلح
شرطا للثانية لا وقع بكلام واحد قبل اليمن والشروط تراعي في
المستقبل الماضي كذا ذكره في المنتقى ولم يحك فيه خلافا وقال القاضي
خان في شرحه وعلي قياسي قول ما ينبغي ان لا ينتظر الموت بل كما كانت
حيث انتهى وقيد بكون الشرط عدم التطليق لان الشرط لو كان التطليق
بل قال ان اطلقتك فانت طالق فالي منها قضت المدة وقع عليها
طلاقا لان الا بلا تطليق بعد المدة ولو عيننا ففرق بينهما لم يمنع
كذا في المحيط علي الاصح والفرق في ان الا بلا وقع الطلاق بقوله حنثته
وفي العتقين لا وانما جعل مطلقا شرعا وفي الدعان لا يحنث عند اي
يوسف وعند هما يحنث وفي الخلع يحنث وفي طلع الفضولي ان احاز
بالقول يحنث وبالنقل لا وقال القنينة ابو الليث لا يحنث في الا بلا
كذا في المبتغي ولو علق ووحد الشرط فان كان التعليق قبل اليمن
لا يحنث والا يحنث ولو طلق الوكيل واعتق حنث سواء كان التوكيل قبل
اليمن او بعده وكذا لو قال اعتق نفسي وطلق نفسي كذا في المحيط
وقيه لو قال لها كما وقع عليك طلاقا فانت طالق فطلعتها واحدة

وقع الثلاث لانه جعل شرط الحنث وقوع الطلاق عليها وقد وقع الطلاق
مرتين بعد اليمن مرة بالتطليق ومرة بالحنث فوقعت الثلاث
بوقوع الثانية لان كل ما نوجب تكرار الحنث بتكرار الشرط ولو قال كلما اطلقتك
فانت طالق ثم طلعتها تقع ثمان لان جعل شرط الحنث تطليقها ولم يوجد
الامر واحدة فوقع واحدة بالايقاع واخري بالحنث وبقيت اليمن
منعقدة لانها عقدت بحرف التكرار انتهى وفي شرح تلخيص الجامع من باب
الطلاق يحنث امر غير حنث لو قال ان طلعت زينة فمرة طالق وان
طلعت عمرة فمادة طالق وان طلعت حمادة فزينة طالق وطلق الاولى
لم تطلق الاخري اذ الوسطي طلعت بلفظ سبق اليمن الاخري والشرط ان
لا ماض كذا لو طلق الوسطي لم تطلق الاولى اذ الاخري طلعت بلفظ سبق
يمن الاولى كما في الخطب لاق ان وقع طلاقا اذ الشرط الوقوع وقد فاضر
وزانه ان وقعت اولعت وان طلق الاولى تطلق الوسطي كذا في طلاق
الاولي عن يمن الاوسطي ولو كان قال ان طلعت حمادة فبشيرة وان طلعت
فبشيرة فزينة وطلق حمادة تطلق بشيرة وان طلق بشيرة طلعت الا
حمادة والخبر ما مر هذا او جعل زينة جزا العرة ثم عكس تطلق
زينة مثني ان طلعتها وفردا ان اطلق عمرة وان طلق احدها ومات
قبل الدخول والبيان في الثلاث لعمرة نصف مهر بلا ارث للطلاق فطلعا
وليها مهر ورابع اذ اطلق فردا في حال وفردا جزما وفي الاربع لعمرة
خمس اثنان مهرها لانها تطلق في احوال دون حال وللباقيات مهران
وربع اعتبار الحال في فرد بعد افراد للطلاق واخري في النكاح لا في كل
فرد كزعم عيسى وان يرد به ربعا اذ لا حاجة اي مع الحر فيه ولعمرة
مثن اثنان ان طلعت في احوال ولا يحنث في حال والحماة ثلاث اثنان
اعتبار الحال في نصف لم تنازعها الاولى وفي نصف تنازع ولان لها
الكل في حال دون احوال والنصف في حال دون احوال فاحذرت ربعها
والساق في الاخريين انتهى ونوضيحه في شرح الفارسي وحاصله في
النساء الثلاث انه ان طلق زينة طلعت عمرة فقط وان طلق عمرة
طلعت حمادة فقط وان طلق حمادة طلعت زينة وعمرة وفي التلخيص
ايضا من الايمان في باب الحنث بالخلف لو حلف لا يحنث بالتحليف
لوجود الركن دون الاضافة لعدمه الا ان يعلق باعمال الغيب او يحنث
الشهر في ذوات الاشهر لانه يستعمل في التملك او بيان وقت السنة
ولا يمتنع للتحليف فلهذا لم يحنث بتعليق الطلاق بالتطليق لاحوال
حكاية الواقع ولا بان ادبت فانت حرة وان عجزت فان رفيق لانه
تغيرا لثنا به ولا بان حنث حبيضة او عشرين حبيضة لاحتمال

تغير السنة لا يلزم ان حصلت لانه لا يحصل تنسب اليه في التنوع
وتعد بالنسبة فتخص تعليفا ولا ان طلعت الشمس لان الحول والمنع
ثمة فتم الركن دونها انتهى والمستثنى من قولهم حدث في التعليق
ست مسايل فالجواب قوله انت طالق ما لم اطلقك انت طالق طلقتا
هذه الطلقة نصريح بما فهم من قوله وسكت ومراده انها تطلق المخبرة
لا المعلقة استحسنات ولا يعتبر زمان الاشتغال بالمخبرة لان زمن البر
مستثنى بدلالة حالة الخلاف لانها تغد للبرف من التصود بها ولا
يكن الاجل هذا التدرج مستثنى فهو نظير من حلف لا يسكن هذه الدار
وهي ساكنها فاشتغل بالنقل من ساعته بروفايدة وقوع المخبرة دون
المعلقة ان المعلق لو كان ثلاثا وقعت واحدة بالمخبرة فقط اذا كان موصولا
فلو كان مفصولا وقع المخبر والمعلق وفي المحيط لو قال لامرأته ان لم اطلقك
اليوم ثلاثا فانت طالق ثلاثا فحلفت ان يقول لها انت طالق ثلاثا على
الف درهم فلم يغبل المراه فان مضى اليوم يقع الثلاث في فيا سوا هذا
الرواية لانه تحقق شرط الحدث وهو عدم التطليق لانه اني بالتعليق
والتعليق غير التطليق ودوي عن ابي حنيفة انها لا تطلق وعليه
الفتوي لانه اني بالتطليق لان هذا التطليق مقيد لانه تطليق بعوض
والمعاوضة ليست بتعليق حقيقة والمقيد بدخل تحت المطلق فيعدم
شرط الحدث انتهى قوله انت كذا ايوم اتركوك فلكمها ليل حدث بخلاف
الامر باليد يعني بخلاف ما اذا قال لها امرك بيوم يتركك يوم يتركك فان
قدم زيد ليل لا خيار لها وزها رادخل الامر في يدها الى الغروب والعرف
مبي على قاعدة هي ان مطروق اليوم اذا كان غير محدد يعرب اليوم
عن حقيقته وهو بياض النهار الى مجازة وهو مطلق الوقت لان ضرب
المدة له لغوا لا يجملته وان كان محدد يكون باقيا على حقيقته
والمراد بما يمتد ما يصح ضرب المدة له كالسنة والركوب والصوم وتخيير
المدة وتنويع الطلاق وما لا يمتد عكسه كالطلاق والتزوج والكلام
والعتاق والدخول والخروج والمراد بالامتداد يمكن ان يستوعب النهار
لا مطلق الامتداد لانهم جعلوا التكلم من قبيل غير الممتد ولا شك ان التكلم
يتمد زمانا طويلا لكن لا يمتد بحيث يستوعب النهار كذا في شرح الوقاية
وقد اختلف المشايخ في التكلم هل هو ما يمتد ولا يمتد في الهداية بالتالي
وحزم الهندي في شرح المعني بالاول وجعل الثاني ظنا ظنه بعض
المشايخ ووجهه في فتح القدير فالحق ما في الهداية لما في التلويح من ان
امتداد الاعراض انها هو بخلاف الامثال كالضرب والجلوس والركوب
فما يكون في المرة الثانية مثله في الاول من كل وجه جعل كالعين

المتمد بخلاف الكلام فان التحقق في المرة الثانية لا يكون مثله في الاولى
فلا يتحقق بخلاف الامثال انتهى ثم الجمهور ومنهم المحققون انهم يعتبر
في الامتداد وعدمه المطروق وهو الجواب ومن المشايخ من يسامح
فما اعتبر المضاف اليه وما صله انه قد يكون المضاف اليه ومطروق
اليوم بما يمتد كقوله امرك بيوم يتركك فلان او يكونا من غير الممتد
كقوله انت طالق يوم يقدم زيد وفي هذين لا يختلف الجواب ان اعتبر
المضاف اليه والمطروق وان كان المطروق محتمدا او المطروق غير محتمد نحو
انت حر يوم يتركك فلان لا يختلف الجواب مع اتفاقهم على اعتبار
المطروق فيما يختلف الجواب فيه على اعتبارين ففي امرك بيوم يتركك
زيد فقدم ليل لا يكون الامر يتركها اتفاقا وفي انت حر يوم يتركك
زيد فركب ليل لا عتق اتفاقا ومن اعتبر المضاف اليه دون المطروق انما
اعتبروه فيما لا يختلف الجواب فعلى هذا الاختلاف في الحقيقة كانت
الكشف والتلويح وغيرهما ولذا اعتبر في الهداية في هذا الفصل المطروق
حيث قال في الطلاق من هذا القبيل واعتبر في الايمان المضاف اليه حيث
قال في قوله يوم اكل فلانا والكلام مما لا يمتد وبه علمان ما حكاه بعض
الشارحين من الخلاف وهو ان ما قاله الزيلعي من ان الاوجه ان يعتبر
المتمد منها وعليه مسايلهم ليس بالوجه وانما قاله الزيلعي صدر
الشريعة من انه ينبغي ان يعتبر الممتد منها ليس مما ينبغي وانما الصحيح
اعتبار الجواب فقط وانما اعتبر الجواب لان المتصود بذكر الطرف افادة
وقوع الجواب فيه بخلاف المضاف اليه فانه وان كان مطروفا ايضا لكن
لم يقصد بذكر الطرف ذلك بل انما ذكر المضاف اليه لتعيين الطرف فيتم
المتصود من تعيين زمن وقوع مضمون الجواب ولا شك ان اعتبار ما فقد
الطرف له لاستعمال المراد من الطرف هو الحقيقي والمجازي اولى من
اعتبار ما لم يقصد له في استعمال حاله وفي التلويح انما اعتبر الجواب لانه
المطروق المتصود ومطروق لفظا ومعنى والمضاف اليه ضمن معني لا
لفظا ثم قال فان قلت كثيرا ما يمتد الفعل مع كون اليوم مطلق الوقت
مثل اركبوا يوميا نيكما العدد واحسن الظن بالله يوميا نيكما الموت
وبالعكس في مثل انت طالق يوم يصوم زيد وانت حر يوم تنكس الشمس
قلنا الحكم المذكور انما هو عند الاطلاق والخلو عن الموانع ولا يمنع مخالفتها
بمعونة القرائن كما في الامثلة المذكورة على انه لا امتناع في حمل اليوم
في الاول على بياض النهار ويعلم الحكم في غيره بدليل العقل وفي الثاني
على بطلان الوقت ويجعل التقييد باليوم من الاضافة كما اذا قال انت
طالق حين يصوم فلان او حين تنكس الشمس انتهى ثم لفظ اليوم يطلق

علي بياض النهار بطريق الحقيقة اتفاقا وعلي مطلق الوقت بطريق
الحقيقة عند البعض فيصير مشتركا وبطريق المجاز عند الأكثر
وهو الصحيح لان حمل الكلام علي المجاز اولي من حمله علي الاشتراك
لما عرف في الأصول والمشهور ان اليوم من طلوع الفجر الي غروب الشمس
والنهار من طلوعها الي غروبها والليل للسواد وهو ضد النهار فلو قال
ان دخلت الدار ليل لم تطلق ان دخلت نهار لان الليل لا يستعمل للوقت
عرفا فبني اسم السواد لليل وضوا وعرفا كذا في المحيط ولو قال في المسئلة
الاولي غثت به بياض النهار صدق فضلا لانه نوي حقيقة كلامه
فيصدق وان كان فيه تخفيف علي نفسه كذا ذكره الشافعي والشافعي في بيان
لان ما صدق فيه فضلا صدق فيه ديانته ولا ينعكس كما لا يخفى ثم
اعلم انما يكون مطلق الوقت فيما لا يمتد اذا كان اليوم منكرا اما اذا كان
معروفا باللام التي للعهد الحضوري فانه يكون لبياض النهار وكذا قال
في الظهيرة من الايمان لو قال والله لا اكمل اليوم ولا غدا ولا بعد
غدا كان له ان يكمله في الليالي ولو قال والله لا اكملك لا اكملك لا اليوم وغدا
وبعد غد فهو كقولك والله لا اكملك ثلاثة ايام ويدخل فيه الليالي
انتهى والفرق انه في الاول ايمان ثلاثة لتكرار حرف لا وفي الثاني يمين
واحدة وفي التلويح ذكر في الجامع الصغير انه قال امرك بيدك اليوم
وعند ادخلت الليكة قلت ليس مبنيا علي ان اليوم لمطلق الوقت بل علي
انه منزلة امرك بيدك يومين وفي مثله يتنوع اسم اليوم لليلة بخلاف
ما اذا قال امرك بيدك اليوم وبعد غد فان اليوم المنفرد لا يستتبع ما بآزايه
من الليل انتهى ومن فروع الاضافة انت طالق قبل غدومر زيد بشهر
ونحوه قال في التلخيص من باب ما يتنع بالوقت وما لا يتنع انت طالق ثلاثا
قبل ان تزوجك بشهر لغو بسببه العقد كطالق امس اقراه فانه يوفى
المتعريف ولا شرط لنظا لبتاخر وفيل غدومر زيد او توفيه واقع ان كان بعد
شهر لا اضافة والوصف في الملك مقنن عندهما للتوقف مستند عند زفر
للاضافة كذا في العتق والامام معروفي التذمة والمعرف للخطر شرط معني
بدليل ان كان في علم الله قدومه معه في الموت لانه كاي فلو عرف
الشهر وقع باوله كقبيل النظر فينبول قبيل الموت من اول الشهر توسط ايام
الظهور ولا نشأ حتي لغا الخلع والكتابة عنده لسبق الزوال فيرد البذل
الا ان يموت بعد العدة لنوت محل الانشاء وفي طالق قبل موتي شهر عندها
لنات الموت بخلاف العتق لنات الملك لكن من الثالث عندهما والكل عنده
والبيع بشرط صفة الموت او غيره معه كان ميثا ودفنت او من مرضي ولو
حيي عليه في الشهر لا يرث له لكن ارث من اذا لا استناد في النابت والحلف

كالاصل فيما يقبله وهو الملك لا العتق نظيره الحناية علي الساعي في كتابة
اييه وضمان التسيب يلحق الميت بعد اعتاق الوارث فانه يستد في
حق الدين دون رد العتق بسببه ولو بيع النصف عتق الباقي ولم يفسد
البيع اذا الاستناد عدم في حق الزايل ولم يضمن لعدم الصنع كالميراث ولو
قال قبل موت زيد وعمرو بشهر فانت زيد قبل شهر لم يتنع ابد النوت الحق
وان مات بعده يتنع لتعين الشهر وهو المتصل باول الكاينين لقبول النظر
والاصح بخلاف القدر والقدران مبني طعن علي الرازي رحمه الله وهو
بحال فلا يرد كذا قبل ان تخيض حيضة بشهر وراث الدم ثلاثا وقبل
قدوم زيد وموت عمرو وقد مر لان الباقي كاي بخلاف ما لو مات عمرو
انتهى ونوضيحه في شرح الفارسي وفي فتح القدير ولو قال اطوي كفا
خياة طالق الساعة لم يتنع حتي يموت احدهما فاذا مات طلقت الآخر
مستند انتهى وفي المحيط انت طالق الي قريب فوالي ما نوي لان مرة الرنبا
كلها قريبة وان لم يتوفالي ان يمضي شهر الا يوما وفي الذخيرة انت طالق
الساعة واحدة وعقد اخري بالف فقبلت وقعت واحدة للحال بنصف
الالف والاخري عند اغير شي وان تزوجها قبل يحيي الغد ثم جاز وقعت
الاخري بخمس مائة ولو قال انت طالق الساعة واحدة امكك الرجعة
وعقد اخري بالف فقبلت وقعت واحدة للحال بغير شي فاذا جاز الغد
وقعت اخري بالف ولو قال انت طالق اليوم فطلعت باينة وعقد اخري
بالف يقع للحال فطلعت باينة بغير شي فاذا جاز الغد وقعت اخري بغير
شي ولو قال انت طالق اليوم واحدة بغير شي وعقد اخري بالف فقبلت
وقع اليوم واحدة بغير شي وعقد اخري بالالف ولو قال انت طالق الساعة
فقبلت وقع اليوم واحدة امكك الرجعة وعقد اخري امكك الرجعة بالف
درهم انصرف البذل اليها فتتبع اليوم واحدة بخمس مائة وعقد اخري
بغير شي الا ان يتزوجها كما اذا لم يصف اصلا وكذا اذا قال انت طالق الساعة
ثلاثا وعقد اخري باينة بغير شي بالف درهم فالبدل ينصرف اليها فينتفع
اليوم واحدة باينة بغير شي وعقد اخري بغير شي الا ان يتزوجها قبل يحيي
الغد فيلزمها خمس مائة للثانية او قال انت طالق الساعة واحدة وعقد
اخري بغير شي بالف درهم فالبدل ينصرف اليها فينتفع اليوم واحدة
خمس مائة ولو وصف الثانية فقط بان قال انت طالق بغير شي اليوم
واحدة وعقد اخري امكك الرجعة بالف او بغير شي او بالف باينة بالف
لغي ذلك الوصف فتتبع واحدة اليوم بخمس مائة واخري بغير شي الا ان يتزوجها
فضا والحاصل ان الوجوه عشرة لانه اما ان لا يصف واحدة منهما او نصف
الاولي فقط اما بالرجعة او بالبينونة او يكونها بغير شي او نصف الثانية

فتط كذالك او يصنهما جميعا كذالك فليتنا مل وفي تنمة التناوي انت
طالق قبيل غد وقبيل قدوم فلان فهو قبل ذك بطرفة عين لان قبيل
وقت قال ابو المنذر هذا الجواب في قوله قبيل قدوم فلان غير صحيح
والصحيح انه يقع الطلاق اذا قدم فلان ولو قال اذا كان ذو القعدة
فانت طالق ومضي بعضه فري طالق ساعة ما يكلم انني وذكرنا هذه
المسائل تنميها للطلاق المضاف فكثيرا للنوايد والله سبحانه وتعالى اعلم
والميسر لك عسير قوله انا منك طالق لغو وان نوي وتبين في البابين
والحرام يعني اذا قال انا منك بابين وعليك حرام فانها تبين بالنية
والترق ان الطلاق لا زالة الملك الثابت بالنكاح او القيد فحمل الطلاق
محلهما وهي محلهما دونة فالأضافة واليه اضافة الطلاق والي غير
محله فبلغوا واما جرحه عن اخنها وخامسة فليست موجب نكاحها
بل جرح شرعي ثابت ابتداعا من الجمع بين الاختين وخمس لاحكام
للنكاح ولهذا التزويجها مع اخنها معا او ضم خمسها معا لا يجوز بخلاف
الابانة لان لغزها موضوع لا زالة الوصلة ووصلة النكاح مشتركة
بينهما فصحت اضافتها الي كل منهما عملا بجنتيقرهما وبخلاف الضرب
لانه لا زالة الخلد وهو مشترك فبينا بقولنا منك وعليك لانه لو قال
انا بابين او اثبت نفسي ولم يقل منك او حرام ولم يقل عليك لم تطلق وان
نوي لان البيونة متعددة كما في المعراج بخلاف ما اذا قال انت بابين
او حرام ولم يزد عليه حيث تطلق اذا نوي لتعين ازالة ما بينهما من
الوصلة بخلاف الاول واشاد الي انه لو ملكها الطلاق فطلقتها لا يقع
لما قد مناه وفي القينة انت حرام وانت علي حرام يقع الطلاق بدون
النية لا يحتاج الي كلمة علي وكذا في سره فقال لو قال لها انا بابين ولم
يقول منك وانا حرام ولم يقل عليك فهذا ليس بشي بخلاف ما اذا قال
انت حرام قال رضي الله عنه وفي خزانة الاكلع لو قال لها انت
حرام او بابين ولم يقل مي فهو باطل وهذا هو منعه حيث نقله من
العيون وفي العيون ذكر ذلك من جانب المرأة فقال لو جعل امرأتي
بيد ها فتالت للزوج انت علي حرام وانت من بابين او حرام وانا
عليك حرام او بابين وقع ولو قال انت بابين او حرام ولم يقل مي فليس
باطل ووقع في بعض نسخ العيون ولو قال بغيرها التائب وظن
صاحب الاكلع انها مسيلة مستبادة وظن انه لو قال ذلك الرجل لامرأته
فليس باطل قال رضي الله عنه وعند هذا ازداد سهو شيخنا عجم الدين
الحارثي وزاد فيها النظم لها فقال لو قال لها انت حرام او بابين فهو باطل
والمسيلة مع ثا التائب مذكورة في الواقعات الكبرى المدينة وغير

المدنية في مسائل العيون فعرف به سهوهما انتي والحاصل من جهة
الاحكام انه اذا اضاف الحرمة او البيونة اليها وقع من غير اضافة
اليه واذا اضاف الي نفسه لا يقع من غير اضافة اليها وان غيرهما
فاثبت بالحرمة او البيونة فلا بد من الجمع بين الاضافتين انت
حرام علي وانا حرام عليك انت بابين مي انا بابين منك والله سبحانه
وتعالى الموفق وقد حكى في المعراج في مسئلة انا منك طالق ان امرأة
قالت لزوجها لو كان الي ما اليك يديت ما اذا اصنع فقال جعلت
طلقت نفسي منك وروي حبط الله وصوبه النسبي وقال لا يجوز
خطا وصاحب الفائق عكسه والنور كوكب تستنظر به العرب
انتي قوله انت طالق واحدة او لا او مع موي او مع موتك لغوا
الاول فهو قولهما وقال محمد يقع رجعية لصرف الشك الي الواحدة
ولهما ان الوصف مي فزن بالعدد كان الوقوع بالعدد بدليل
ما اجمع عليه من انه لو قال لغير المدخول بها انت طالق ثلاثا
طلقت ثلاثا ولو كان الوقوع بطالق لانت لا الى عدة فلي العدة
ومن انه لو قال انت طالق واحدة انشا الله لم يقع شي ولو كان الوقوع
بطالق لكان العدة فاصلا فوقع ومن انها لو ماتت قبل العدة لم يقع
شي كما سباني ثم اعلم ان الوقوع ايض بالمصدر وعند ذكره وكذا الوقوع
بالصفة عند ذكرها كما اذا قال انت طالق البينة كان الوقوع بالبينة
حتى لو قال بعدها انشا الله متصلا لا يقع ولو كان الوقوع باسم
الفاعل لوقع وتدل عليه ما في المحيط لو قال انت طالق للسنة او انت
طالق بابين فانت قبل ان يقول للسنة او بابين لا يقع شي لانه صفة
لا يقع لا للتطبيق فينتوقف الا يقع علي ذكر الصفة وانه لا يتصور
بعد الموت انتي ويدل عليه ما في الحاوية من العتق رجل
قال لعبده انت حر السنة فانت العبد قبل ان يقول البينة فانه يموت
عبد انتي ومراده بالواحدة مطلق العدة ولو قال انت طالق ثلاثا
او لا علي الخلاف وقيد بالعدد لانه لو قال انت طالق او لا لا يقع في قولهم
انت وفي المحيط لو قال انت او غير طالق او انت طالق او لا شي او انت
طالق او لا يقع شي لانه ادخل الشك في الايقاع وكذا لو قال انت طالق او لا
لان هذا استثناء لا يقع اذ الحقة استثناء لا يبي ايقاعا ولذا لو قال انت
طالق ان كان او انت طالق ان لم يكن او لا لان هذا الشرط والايقاع اذا
لحقه شرط لم يقع ايقاعا انتي ثم قال لو قال انت طالق واحدة او اثنتين
فالبيان اليه ولو قال ذك لغير المدخول له يقع واحدة بلا حياء لانه
صارت اجنبية ولو قال انت طالق وفلانة او فلانة يقع عليها وعلي

أحدى الآخرين لان كلمة التشكيك دخلت بين الثانية والثالثة
والاولى سلمت عن التشكيك ولو قال انت طالق او فلانة وفلانته يتبع
على الأخيرة او على أحدى الاوليين والبيان اليه لان كلمة التشكيك
دخلت على الاولى والثانية لا على الأخيرة اربع نسوة فقال انت
طالق او هذه وهذه او هذه فله الخيار وفي أحدى الاوليين هو
واحدى الآخرين ولو قال انت طالق وهذه او هذه طلقت الاولى
والأخيرة وله الخيار بين الثانية والثالثة ولو قال انت طالق
او هذه وهذه وهذه لا بل هذه طلقت الاولى والأخيرة وله الخيار
في الثانية والثالثة ولو قال عمرة طالق او زينب ان دخلت الدار
قد دخلها خير في ابتاعه على ابنتها شالانه علق بالدخول طلاقا
مترددا بينهما ولو قال انت طالق ثلاثا او فلانة على حرام وعين
به البين لم يجبر على البيان حتى يمضي اربعة اشهر فاذا مضت
ولم يقربها يجبر على أن يوقع طلاق الأيلا او طلاق الصريح لانه قبل
مضى هذه المدة هو بخير بين الطلاق والنزاح ككثرة واحدة لا دخل
في الحكم فلا يلزمه القاضي وبعد مضي المدة الواقع أحد الطلاقين
وذلك بدخول في الحكم فيلزمه ولو قال امرأته طالق او عبده حرة
فان قبل البيان فعند أي حنيفة عتق العبد ويسعى في نصف قيمته
وعند محمد يتبع من كل واحد منهما نصفه وثلاثة فيه وفي التخيير
من باب الحنث يقع بالواحد والاثنين حلف لا يكلم ذا او ذل فحنثه
بالاول والآخرين وفي عكسه بالآخرين والاوليين اذ الواو للجمع وار
بمعنى ولا تتناولها طيرة في البقي بخلاف ذا حرا وذا او ذا الاختص في الاثنان
فاشبهه احدا كما حردوا والخبر معادثة لا ههنا فافرد المعطوف بعنق
كما فرد بالنصف في نظرية في الاقرار انتهى وذكر الشافعي ان الطلاق
كالعتق والحاصل ان الطلاق والعتق والاقرار من باب واحد وهو
انه اذا عطف على الاول باو ثم عطف بالواو ان الثالث المعطوف بالواو
ويثبت له الحكم من غير خيار فيعتق الثالث وتطلق الثالثة ويكون نصف
المال المخرجة للثالث في قوله لعلان على الف اول فلان او فلان والتخيير
انما هو بالاوليين واما في الايمان فاما جمع بين الثالث والثاني بالواو
وفي الاول ثبت له الحكم وهذه فان كل واحد وحده حنث ولا يحنث الا
كلهم الآخرين ولا يحنث الا بكلام احدهما والفرق ما ذكره في التلخيص وحاله
ان اوفي الطلاق اما في اصله كانت طالق او لا وقوع اتفاقا او بعد العد
فلذا عذرهما خلافا لمحمد كانت طالق واحدة او بين عدد بين كانت
طالق واحدة او اثنتين فالبيان اليه في المدخولة واحدة في غيرها اربع

امراتين فطلاق مزم كانت طالق او هذه اربعين ثلاث نسوة او في الأخيرة
فقط طلقت الاولى والبيان له في الآخرين اربعين ثلاث او في الثانية
فقط وقع على الأخيرة والبيان في الاوليين ولو كان بعد اربع مكررة
بان ذكر اوفي الثانية والواو في الثالثة واوفي الرابعة طلقت إحدى
الاوليين واحدى الآخرين ولو ذكر الثانية بالواو والثالثة باو والواو
بالواو طلقت الاولى والأخيرة والبيان اليه في الثانية والثالثة ولو
ادخل اوفي الثانية فقط فالبيان اليه في الاولى والثانية ووقع على
الثالثة والرابعة واما المسئلة الثانية اعني مع موي او مع موتك
فلاضافة الطلاق الى حال منافقة له لان موته ينافي الاهلية وموتها
المحلية ولا بد من الاهلية في الموضع والمحلية في الموقع عليها اذ المعنى على
تعليقه بالموت وان كانت مع للفران بدليل انت طالق مع دخولك الدار
فانه يتعلق به فاستدعي وقوعه تقدر الشرط وهو الموت فيتبع بعد
الموت وهو باطل قوله ولو ملكها او شفعها او ملكته او شفعه بطل العقد
اي انفسخ لمنافاة بين المالكين اعني ملك الرقبة وملك النكاح في الاولى
ولا اجتماع المالكية والملوكية في الثاني فان قلت لا لما صرحوا به من انه لو
طلتها اثنتين ثم ملكها لا تخل له الا بعد زوج اخر وفي المحيط لو طاهر من
امراته ولا غيرها وقرى بينهما ثم ارتدت فسميت لا تخل للزوج وطهرها فزكها
البين لان حكم اللعان والظهار باق لحرمة الاستمتاع والاجتماع معهما انتهى
اطلقه فانصرف الى الكامل وهو الملك المستقر لانه لو ملك احدها صاحبة
ملك غير مستقر لا يفسخ النكاح ملك الوكيل على أحد القولين المضعف
وكما قالوا فيمن تزوج أمة ثم تزوج حرة على رغبة الأمة فاحار ذلك ولا
فانه يجوز ونصير الأمة ملكا محررة ولا يفسخ النكاح بينهما وبين زوجها
وان كان الملك ينتقل الى الزوج اولا في الأمة ثم تنتقل منه الى الحرة لما ان
ملكه فيما غير مستقر واطلقه فشمس الملك باي سبب كان سيرا او هبة
او ارثا من الجانبين وادام من الملك حقيقته فخرج حق الملك لان الملك
لو اشترى زوجته لا يفسخ لعدم حقيقته الملك له لثبته الرق والنا الثابت له
حق الملك وهو لا يمنع بقا النكاح وان منع ابتداءه فان الولي لو تزوج حاربة
مكاتبه لم يصح وان لم يكن له فيها حقيقته ملك لوجود حق الملك بخلاف
حاربة الابن فان للاب نكاحها لانه ليس له حقيقته ملك ولا حقه فيها
وانما له ان يتمكها عند الحاجة فلهن فالثابت له حق ان يتمك هو ليس
بمانع وفي التلخيص الجامع من باب الامر بالنكاح ولو قال لعبدك تزوج علي
رفعتك حارا لا في الحرة تقدر الثاني والمكاتب لانه حق الملك يمنع ان يرفع
كالعدة فان دخل بها يباع في الاقل من قيمته ومهر المثل ولو كان الزوج مدبرا

صح بنيتها في رقبته لانه لا يملك وكذا المكاتب ولا يتضمن النسخ لانه
ابطال وان لم يقر علي رقبته صح في الجميع وتسمية الرقبة للتدبير كما
في عبد الغير وعندهما اذا كان فيه عيب فاحش لا يصح النكاح وهي
فريضة التوكيل من التزويج ولو خالف علي رقبته فان كان حر لا يصح
لقران اما النكاح لم يشترع بغير مال والتسمية بغير مهر المثل والمناظرة
القيمة وكذا لو طلقها علي رقبته فان كان حر لا يصح وتقع رجعية لانه
صريح ولو كان رقيقا صح بالمسمى لما مر ولو خالفها علي رقبته احدى
بعينها صح في غير التوكيل بحصنها من التبدل اذا قسمت علي مهرها ولا يقع
علي الاخرى طلاق للملك ولو خلع كل واحدة علي رقبته الاخرى طلقت
بغير سي لقران المتاني انتهى قوله فلو اشتراها ثم طلقها لم يقع لان الطلاق
يستدعي فيها النكاح ولا يقال مع المتاني لامن وجهه كما في ملك البعض
ولامن كل وجهه كما في ملك الكل والعدة غير واجبة فانه يحل له وطهرها
وتستحيل وجود الوطي خلا لا مع قيام العدة كذا في المحيط واورد في
الكافي علي قولهم يورم وجوب العدة عليها لو اشتراها انه لا يجوز له
التزويج وهذا دليل علي وجوب العدة قلنا قد قالوا انه لا عدة عليها
بدليل انه لو زوجها من اخر جاز والصحيح انه لا يجوز تزويجها من
اخر والحاصل انه لا يجب العدة عليها في حق من اشتراها وهل يجب في
حق غيره فهو علي الروايتين انهي وهكذا في المعراج فتد بشرايه لانه
لو ملكته او شفعها منه ثم طلقها وقع فيما روي عن محمد ولا فرق بينها
في ظاهر الرواية عن الكل لان العدة وان وجبت لملك اليمن مانع
من مالكية الطلاق واطلق الشرا واداد الملك مجازا وقيد بكون الطلاق
وهي علوية له لانه لو اعترضها بعد الملك ثم طلقها وهي في العدة وقع
الطلاق عليه لزوال المانع من ظهور العدة وهو الملك وكذا لو اعترضه بعد
ما ملكته ثم طلقها وقع طلاقه عند محمد لزوال المتاني لمالكية الطلاق
ولهذا يجب عليه التنتة والسكنى ولم يقع عند ابي يوسف فيها لان الساقط
لا يعود ولو علق طلاقها بشرط او قال انت طالق للسنة او الي منها قبل
الشرا فوجب الشرط او جاز وقت السنة او مضت مدة الابلا بعد الشرا
والعتق وقع عليها الطلاق وان شهد ذلك بعد الشرا قبل العتق لم يقع
في الوجهين والبيع بعد الشرا كاعتق فيما ذكرنا لزوال المانع كذا ذكره
الشريفي والولي الجينة عبد قال لامرأته لئن طالق للسنة فاشترته
وقع عليها الطلاق اذا ظهرت في قياس قول محمد وعلي قياس قول ابي
يوسف لا يقع عليها وعليه الفتوي والحمل لو قال لامرأته ذلك ثم اشتراها لم
يوقع الطلاق اتفاقا لانه لم يبق الملك انتهى ولم يذكر الم حكم المهر لو كان قبل

الدخول

الدخول فيها اذا اشترى زوجته وفي المحيط رجل وكل رجلان يشترى
امرأته من سيدها فاشترها والزواج لم يدخل بها فقد انتقض النكاح ولا مهر
علي الزوج لان انقضاء النكاح حصل بفعل المولي بسو جميل حيث علم انه
اشترها للزوج ولو باعها من رجل ثم اشتراها الزوج من الرجل فعليه نصف
المهر للمولي الاول لان انتقاض النكاح يضاف الي البيع الثاني لا الي بيع المولي
فحصلت الفرقة بفعل الزوج لا بفعل المولي فاستحق نصف المهر ولو اشتراها
الوكيل من المولي الاول للزوج ولم يعرف من الزوج الوكالة لا يقول الوكيل
بعد الشرا فانه لا يصرف الا بيمينه وعلي الاخر اليمين علي علمه لان
الظاهر ان كل عامل وعقار يعمل لنفسه وانما يعمل ويعقد لغيره بما رضى
توكيل فلا يصرف الا بيمينه انتهى وفي الظهيرية من كتاب العتق رجل
قال لامرأته اذا مات والدي فاني حرة ثم باعها من والده ثم تزوجها
ثم قال لها اذا مات والدي فاني طالق فتنين فان الوالد كان محمد
يقول ولا تعتق ولا تطلق ثم رجع وقال لا يقع طلاق ولا عتاق والمسئلة
علي الاستقصاء في المتسوط انتهى وفي المحيط من باب ملكه المطلقة
ولو تزوج امرأته مورثة ثم قال لها انت اذا ماتت مولاك فانت طالق فتنين
ثم ماتت المولي والزواج وارثه يقع الطلاق لان الوارث يملك الامه متارنا
لزوالها من ملك الميت وزوال النكاح يثبت مفارقتها لدخولها لان هذه اشياء
متضادة متنافية ومالك اليمين بضاد ملك النكاح في حق احكامه ومثاقها
وثبوت احد الضدين يكون مفارقتها لذهاب البياض وقدح معلوم الما اذا توفي
مخرج الما يكون خروج الما مفارقتها لدخول الحجر لا مرتب عليه الاستحالة
ان يكون الفرج واسعا الحجر ثم يخرج الما بعده واصله الطلاق الي حاله
زوال النكاح لا يصح لابي يوسف ان الطلاق يضاف الي حال قيام النكاح لان
زوال النكاح ينتب علي ملك الوارث وملك الوارث ينتب علي انقطاع ملك
الميت وهذه احوال متعاقبة متزادة لان القول بالمفارقة يودي الي
الاستحالة وهو لسبق ثبوت الحكم علي العلة والحكم لا يثبت الا بعد
تمام العلة فالشرا لم يتم لا يزول ملك البايع ولا يدخل في ملك المشتري
وهكذا يقول في قدح الما ينتب خروج الما علي دخول الحجر ولا ينتب ان الاستحالة
اثبات الخروج فتد دخول الحجر الذي هو علة الخروج وعلي هذا لو قال لامرأة
مورثة اذا مات مولاك فانت حرة فان حرة فان المولي لا يعتق وقال زفر وهو رواية
عن محمد تعتق لان موت المورث سبب ملك الوارث فقد اضافه الي سبب
الملك فصح كما وقع لو قال ان ورائتك ولنا ان شرط العتق وهو الموت وجد حال
انقطاع ملك الموت لا حال قيام ملك الوارث فيكون ملك الحالف بعد الموت

محل

سبا عتق فلا يكون العتق مضافا الي الملك ولا الي سبب الملك لان الموت
لم يوضع سببا لافادة ملك الوارث بل سبب ملكه هو التزاجة بعد الموت
واما اذا اجتمع بين اليمين بالطلاق والعتاق بان قال ان مات مولاك
فانت طالق ثنتين قال محمد لا يتعان وقال ابو يوسف بالطلاق فقط
وفي المحيط من الطلاق المبرم رجل تخذه اثنان فقال احدهما طالق ثم
اشترى احدهما وقع الطلاق لان بالشرا خرج عن محليته الطلاق لا يقع
النكاح فتعينت الثانية كما لو قال فانت احدهما وقع بان اشترىها بطل
غيرا والتعيين لبطلان النكاح فان جامع احدهما تعين الطلاق في
الاخرى قوله انت طالق ثنتين مع عتق مولاك اياك فاعتق له الرجعة
لانه علق التطلق اذ هو السبب حقيقته بالاعتاق او العتق فان كان التكلم
ذكر الاعتاق فلا كلام وان المذكور العتق فالمراد به الاعتاق لان العتق
حكمه فاستعير الحكم للعلة فكان مجازا فيه وعلي هذا فاعماله في لفظ
اياك اما علي اعتبار اداة النعل به اعمال المستعار للمصدر وعلي اعتبار
اعمال اسم المصدر كما عجزني كلامك زيد او الا فالعتق قاصروا بها يعمل في
المفعول المنعوي وانما يعمل قلنا انه معلق به مع كون حقيقته مع للفران
لانها قد تذكر للمناخر تنزيلا له منزلة المتارن فيحقق وقوعه بعده وبني
الربيع عنه كما في الآية ان مع العسر يسرا فصا رهد المعنى محتملا لها
وصيرا اليه بموجب وهو وجود معي الشرط لها وهو توقف علي ثبوت
معني ما بعده المعدوم حال النكاح وهو علي خطر الوجود فان كان
الاعتاق شرطا للتطبيق فيوجد تطبيق الثنتين بعده فغارتا للعتق
المناخر عن الاعتاق فيتبع الطلاق المناخر عن التطبيق بعده فيصا دها
خرة فملك الزوج الرجعة وان كان العتق فظاهر لكونه مضافا للتطبيق
والطلاق بعينه ما فيمنع وهي خرة وفي الكافي لانه جعل التطبيق متصلا
بالعتق وذا لا يتصور الا بان يتعلق احدهما بالآخر فتعلق الشرط بالمشروط
او يتعلق احدهما بالآخر فتعلق العلة بالمعلول او يتعلتا بشرط واحد
او بعلة واحدة ويتزاد عنده والثالث منته لا زما لم يتعلق بشرط واحد او
بعلة واحدة وكذا الثاني لان اعتاق المولي ليس بعلة لتطبيق الزوج وكذا
تطبيقه ليس بعلة لاعتاقه فتعين الوجه الاول واستحال ان يتعلق
المعتق بالتطبيق لانه لا يزول ملك المالك بلا رضاه فتعين تطلق الطلاق
بالاعتاق والمعلق به التطبيق لا الطلاق عندنا لما فزوت في شرح مختصر
الاصول ان اثر التعليق في منع السبب لا في منع الحكم عندنا وانما امتنع الحكم
صنوعة امتناع السبب بخلاف اللشافي فيصير التصرف في تطبيق عند
الشرط عندنا وعنده صار تطبيقا من التكلم واورد عليه ما لو قال لاجنية

انت طالق مع نكاح حيث ياتي فيه التقدير المذكور مع انه لا يتبع اذا تزوجها
وقاصلا ما احابوا به انه يملك التعليق بصريح الشرط ولبعناه بعد النكاح
واما قبله فلا يملكه الا بالصريح كان ويحوى الموضوع للتعليق وكذا اصح
التعليق بقوله انت طالق في ذوقك الدار ولم يصح قوله لاجنية انت طالق
في نكاحك وتعني في فتح القدير تعالما في معراج الدراية بان الدليل انما
قام علي ملك اليمين المضافة الي الملك فتعلق بما يوجب معناه كيف ما كان
اللفظ والتقدير بلفظ خاص بعد تحقق المعنى يحكم ويمكن اذا كانت عنه
بان الطلاق مع النكاح يتنافيان فلم يقع الحقيقة فيه بخلاف ما عني فيه
لان الطلاق والعتق لا يتنافيان وفي المحيط رجل تخذه حرة وامة دخل بها
فقال احدهما طالق ثنتين فاعتق الامة فعين الطلاق في الامة في مرضه
طلقت ثنتين ولا تخل الا بزوج لان الطلاق المبرم في حق الموقع نازل رجل
تخذه امتان فقال المولي احدهما حرة فقال الزوج المعتقة طالق ثنتين
فالجواب للمولي لان الزوج جعل ايقاعه بناء علي ايقاع المولي العتق وبخيار
البيان لمن هو الاصل في الاها م وهو المولي وملك الزوج احدهما طالق
ثنتين فقال المولي المطلقة معتقة فالبيان الي الزوج لانه هو المحتمل ولا
يملك الزوج الرجعة لان الطلاق صادقا وهي امة فتعذر بالثنتين فان
مات المولي في الصورة الاولى قبل البيان عتق نصف كل واحدة وخبر
الزوج في بيان المطلقة لو وقع الباس بموت المولي فجعل البيان الي
الزوج بخلاف ما لو غاب المولي لا يجبر الزوج علي البيان لعدم التباس
انتهى قوله ولو تعلق عتقها وطلقتها لم يجز العتق في لا يعني لو قال
المولي لامته اذا جاعد فانت حرة وقال الزوج وقال زوجها اذا جاعدا
عند فانت طالق ثنتين في العتق لا يملك الزوج الرجعة عندهما خلافا
لمحمد والاصل فيه ان العلة والمعلول يتتزمان عند الجمهور في الخارج
ومنهم من قال ان المعلول يعقبها بلا فصل ومنهم من حصنوا للعلل الشر
فجعلوها تستعقب المعلول بخلاف العقلية كالاستطاعة مع الفعل
واختار في فتح القدير القول الثاني سوا كانت عقلية او شرعية حتي
حتي ان الاكسار يعقب الكسري الخارج غير انه لسرعة اعتاقه مع
قلة الدين الي الغاية اذا كان اينا لم يتبع تغيير المتقدم والناخر فيهما
وقد الان المؤثر لا يتغير به التاثير قبل وجوده وحالة خروجه من
العدم لم يكن ثابتا فلا بد من ان يكمل هو نية لتقوم به عارضا والا
لم يكن مؤثرا وفي التلويح لا نزاع في تقدم العلة علي المعلول يعني
احتياجه اليها ويسمى التقدم بالعلة وبالذات او لا وفي مقارضة
العلة العقلية لمعلق لها بالزمان لئلا يلزم التخلف والخلاف في العلل

عينة

الشرعية انتهى واذا عرف هذا فخذ الاوجه لمحمد انهما لما تعلقا بشرط واحد
 وجبت ان تطلق زمن نزول العربية فبما دونهما وهي عرة لا فتراهما وجودا
 فلا تخرم بها حرمة غليظة قلنا المتعلقان بشرط واحد يقتضي ان يصادفها
 علي الحالة التي صادفها عليها العتق وهي الرق فتغلظ الحرمة بلا شك بخلاف
 المسئلة الاولى لان الاعتاق هناك شرط فينع الطلاق ~~فقد~~ قوله
 وعندها ثلاث حبيب يعني في المسئلة في اتفاقهما في المحيط لانها حكم الطلاق
 فتعفيه اولاً انه جتناط فيها وكذا اجتناب في الحرمة الغليظة ولو كانت
 الزوج عريضا لا تزل منه لانه حين تكلم بالطلاق لم يقصد الفرار اذ لم
 يكن لها حق في ماله ولان العتق والطلاق يقعان معا ثم العتق يصادفها
 وهي رقيقة فلا ميراث لها كذا في المبسوط قوله انت طالق هكذا واثار
 ثلاث اصابع فهي ثلاث لان هذا تشبيه بعود المشار اليه وهو العود
 المفاد كينه بالاصابع المشار اليه بدالان اربا للتشبيه والكاف للتثنية
 وذال لا يشار فيه بقوله بثلاث لانه لو اشار بواحدة فواحدة اف
 ثنتين فثنتان واشار بقوله واشار الي ان الاشارة تقع بالمنشورة منها
 دون المضمومة للعرف والسنة ولو نوي الاشارة بالمضمومتين صدق
 ديانة لا فضا لان وكذا الوي الاشارة بالكف والاشارة بالكف ان تقع
 الاصابع كلها منشورة وهذا هو المعتمد وهناك اقوال ذكرها في
 المعراج الاول عن اخر النهار واوله تطلق ثنتين ولو قال انت طالق اول
 النهار واخره تطلق واحدة متبدا اذا كانت هذه الثالثة في اول
 النهار فلو كانت في اخره انعكس الحكم وفي المحيط الاصل ان الطلاق مبي
 اضيف الي وقتين مستقبليين نزل في اولها البصير واقعا فيهما وان
 كان احد الوقتين كائنا والاخر مستقبلا وبينهما حرف العطف فان
 بدا بالكابن وقع طلاق واحد في اولها وان بدا بالمستقبل وقع
 طلاقان انتهى وفي الظهيرية قال لها انت طالق مبي خلا اليوم طلقت
 للحال انتهى وفي تلخيص الجامع لو قال انت طالق طلاقا لا يقع الاعداو
 طلاقا لا يقع الا في دخولك الدار وقع الحال ولا يتعبد بالغد ولا بالرجوع
 لانه وصفته بما لا يصلح وصف له اذ لا يصلح ان يكون الطلاق واقعا في
 غد فقط او في دخولها فقط وهذا بخلاف قوله انت طالق تطبيقه
 لا يقع عليك الا بينا حيث يقع عليها واحدة باينة عند اي حبيبة
 واي يوسف لان غير محمد يلحق الوصف وفي المحيط الاصل ان الطلاق
 مبي اضيف الي احد الوقتين وقع عند اخرهما قوله انت طالق
 غدا او راس الشهر يقع عند راس الشهر وكذا اليوم او غدا يقع عند
 الغد وان علمته بتعديين يقع عند اخرهما غدا اذا غدا فلان واذا غدا

فلان فلا يقع الا عند مجيئها وان علق باحد التعديين يقع عند اولها غدا
 غدا فلان واذا غدا فلان فايها جاطلقت وان علمته بالفعل والوقت يقع بكل واحدة
 تطليقة وان علمته بفعل او وقت فان سبق الفعل وقع ولم ينتظر الوقت وان
 سبق الوقت لم يقع حتي يوجد الفعل ونظامه في التلخيص لو قال طالق اليوم
 وراس الشهر لجد الواقع في الاصح بخلاف التخييل لان الاول انتهى بالغروب
 كالظها راد الوقت كالمجلس فغدا لا يصدر ومعاذ احد للغد كذا يوما وبما
 لان لا لغو الا ان يريد ايد ان ترجع للتعدية علي النبي بالعرفه علي
 الاول فيقع ثلاث اخري الخامس وفي نسخة في السادس تدان الثاني
 اذ اضاف الي احد الوقتين والاظهر البداهة من الاول في الصورة الشا
 كما لو قال لم ترد وله النية الا ان يترجم فتد فضا انتهى ونقضه في شرحه
 وفي الجامع للصدر الشريف المعلق بشروطين ينزل عند اخرهما وياخذها
 عند الاول والعنف بالعكس قال انت طالق غدا او بعده يقع في غدر
 وبعده او قال انت طالق اذا جاء زيد وعمر ويقع عند اخرهما وذا عند
 الاول وان قال ان دخل هذه الدار فبعده حر وان كلمه فامره طالق
 ايها وجد شرطها نزل جزاؤها ونبتل الاخري وان وجد امعا يتخير ولا
 يتخير قبله قال انت طالق ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه او
 وسط الجزا يتعلق باحدهما ولا يتعدد وان اخذه فيهما وكذا ان لم يعرف
 الشرط قدم او وسط او اخر ذكره في الايمان وفي الثانية انت طالق غدا ان
 شئت كما نت المشية اليها في الغد ولو قال لها ان شئت وانت طالق غدا
 كانت المشية للحال عند محمد وقال ابو يوسف المشية اليها في الغد في
 النصليين وقال زفر المشية اليها للحال في النصليين وهو قول ابي حنيفة
 انتهى قوله انت طالق قبل ان تزوجك واسس وليكها اليوم لغويان
 للمضاف الي زمن ماض بعد بيان المستقبل لانه استنده الي حالة منافية
 فصا ركنوله طلقتك واناصبي او نايما ومجنون وكان جنونه معروفا
 والا طلقت للحال قيد بالطلاق لانه لو قال لعبدك انت حر قبل ان تشتريك
 او انت حر ماض وقد اشتراه اليوم عتق عليه لا قدر له بالحرية قبل
 ملكه مما لو اقر بعتق عبد ثم اشتراه ولا فرق في المسئلة الاولى بين ان
 يزيد علي قوله قد بل ان تزوجك بشهر ولا كما في المحيط وقيد بكونه
 لم يعلمه بالتزوج لانه لو علمه بالتزوج فلا يجلو اما ان ينضم الجزا او
 بوجده فان قدمه فله صورتان احدهما ان يجعل التلبية متوسطة
 كقوله انت طالق الاول عن بعض المتأخرين لو جعل ظهرا لكف اليها
 والاصابع المنشورة الي نفسه دين فضا ولو جعل ظهرا لكف الي نفسه
 وبطون الاصابع اليها لا يصدق في النقصا الثاني لو كان باطن كف الي السما

نية

فالعبارة الى المنشر وان كان الى الارض فالعبارة للضم والثالث ان كان نشر
 عن ضم فالعبارة للنشر وان كان ضمما عن نشر فالعبارة للضم اعتناء بالعادة
 انزوي وفيه بقوله هكذا لوقال انت طالق وشارباصابعه ولم يقل هكذا
 في واحدة لتعدد التشبيه المتقدم وفي المحيط وكذا الوفاة الزوج ما طلعتني
 فاشارة اليها بثلاث اصابع واراد به ثلاث تطلعات لا يقع ما لم يقل هكذا لانه
 لو وقع بالضمير والطلاق لا يقع بالضمير انزوي ووقال انت طالق مثل هذا
 وشاربالي اصابعه الثلاث تنفع ثلاث ان نوي ثلاثا والافواحدة كذا في
 المبني بالمعجمة فقد فرقوا هنا بين الكاف ومثله بناء على ان الكاف للتشبيه
 في الذات ومثل للتشبيه في الصفات ولذا انفرد عن الامام الاعظم انه قال
 ايمان جبريل ولا اقول ايمان جبريل وفي التبايع انه يحمل
 التشبيه من حيث العدد ويحمل التشبيه في الصفة وهذه الشدة فايها
 نوي صحت نيته وان لم تكن له نية يحمل على التشبيه حيث الصفة لانه
 اولي انزوي وفي المحيط اذا لم ينو الثلاث تنفع واحدة بآية كما في قوله انت
 طالق كالف وعلى قياس هذا الوفاة انت طالق مثل نسخة دائن يقع واحدة
 لانه له نسخة واحدة فقد شبه الواقع بالعدد بن ووقال مثل نسخة
 دائن ونصف ينفع الثلاثة لانه يوزن بثلاث سخات ولو قال مثل
 نسخة نصف درهم تنفع واحدة ولو قال مثل نسخة ثلثي درهم تنفع
 ثلثان ولو قال مثل نسخة دائن ونصف ينفع الثلاث لانه سختين ولو
 قال مثل نسخة ثلاثة ارباع درهم تنفع ثلاث لان له ثلاث سخات ولو
 قال مثل نسخة الدرهم تنفع واحدة انزوي وفي المصباح الاصبع موزنه
 وكذا سائر اصابعها مثل الخنصر والبصير وفي كلام ابن فارس ما يدل على
 نكح الاصبع وقال الصواني يذكر ويؤنث والغالب التانيث قال بعضهم
 وفي الاصبع عشر لغات تثليث الهرة مع تثليث الباء والعاشرا صبيوع
 وثان عصفر والمشهور من لغاتها كسر الهرة وفتح الباء وهي التي ارتضاها
 النحاة قوله انت طالق باين والبتة والحش الطلاق او طلاق الشيطان
 والبدعة او كالحبل او شر الطلاق او كالف او ملا البيت او تطلعة
 شديدة او طويلة او عريضة في واحدة بآية ان لم ينو ثلاثا بيان
 للطلاق البايين بعد بيان الرجعي وانما كان باينا في هذه لانه وصف
 الطلاق بما يحمل وهو البينونة فانه يثبت به البينونة قبل الرجوع
 للمحال وكذا عند ذكر المال وتعدده اذا انتقضت العدة واورد عليه انه
 لو احتمل البينونة لصحت ايرادها بطلاق وقد مناعدم صحته واجيب
 بان عمل النية في الملوخا لا في غيره ولغنا باين لم يصير ملوखा به بالنية
 بخلاف طالق باين وفيه نظر من كور وفي فتح التدبير قيد يكون باين

صفة بلا عطف لانه لوقال انت طالق وباين او قال انت طالق ثم باين وقال
 لمرابي يقول باين شيئا هي رجعية ولو ذكر جرحا فالباقي بحاله فهي
 بآية كذا في الذخيرة واذا بقوله في واحدة ان لم ينو ثلاثا انه لو نوي
 ثنتين لا يقع كونه عددا محضا الا اذا عني بآية طالق واحدة وبقوله
 باين او البتة او نحوها اخري يقع تطلعات بناء على ان التركيب خبر بعد
 خبر وهما باينتان لان بينونة الاولى ضرورة بينونة الثانية اذ معني
 الرجوع كونه حيث يملك رجوعها منتف بافعال البينة الثانية فلا فائدة
 في وصفها بالرجعية وكل كناية قرئت بطالق بحري فيها ذلك فتنتع ثلثان
 باينتان وشاربالحش الطلاق الى كل وصف على افعول لانه للتفاوت وهو يحصل
 بالبينونة وهو الحش من الطلاق الرجعي قد دخل تحت الطلاق واسوه بالثا
 المثلثة فانه يقع به الثلاث ولا يد بين اذا قال نوي واحدة وانما وقع البايين
 بطلاق الشيطان والبدعة لان الرجعي هو السني غالبا فلا يرد ان الرجعي
 قد لا يكون سنيا كالطلاق الصريح في المحيض فان قلت قد تقدم في الطلاق
 البديعي انه لوقال انت طالق للبدعة او طلاق البدعة ولا ينة له فان كان
 في طهر فيه جماع او في حالة الحيض او النفاس وفوت واحدة من ساعاته
 وان كانت في طهر لا جماع فيه لا يقع في الحال حتى يختص او يجامعها في ذلك
 الطهر كما في التبايع وفي فتح التدبير قلت لامانة بينهما لان ما ذكره هنا
 هو وقوع الواحدة البينة بلا نية اعم من كونها تنفع الساعة او بعد وجود
 شيء وشارببقوله كالحبل الى التشبيه بما يوجب زيادة في العظم وهو زيادة
 وصف البينونة قد دخل فيه مثل الحبل واما البينونة باشر الطلاق فلانه
 وصفه بالشدة لان افعول التفضيل يجر ما اضيف اليه فكان اشد معبر به
 عن المصد والذي هو الطلاق واما البينونة بقوله كالف فلان التشبيه
 بحملان يكون في النوة ويحملان يكون العدد فان نوي الثاني وقع الخلف
 الثلاث وان لم ينو ثبت الاقل وهو البينونة ودخل فيه مثل الف ومثل
 ثلاث وواحدة كالف الا انه في هذه اذا نوي ثلاثا لا يقع الا واحدة اتفاقا
 لان الواحدة لا تحتمل الثلاث كذا في الجوهرة وخرج عنه كعدد الالف
 وكعدد الثلاث بلا ينة ودخل فيه ايضا ما لو شبه بالعدد فيما لا عدد فيه
 لعدد الشمس او التراب او قال مثله لان التشبيه يقتضي ضربا من
 الزيادة وهو البينونة وفي الظهيرية لوقال انت طالق كالجوهر فهي
 واحدة اعني كالجوهر صيا لعدد الا ان يقول كعدد الجوهر ولو اضافة الى
 عدد معلوم البقي كعدد شعر بطن كني وجمول النقي والاشات كعدد شعر
 ابليس او نحو وفوت واحدة او من شأنه الشوت لكنه كان زايلا وفوت
 الخلف بعارض كعدد شعر ساق او ساك وقد تنور لا يقع لعدم الشرط كذا في

كافي الحاكم وفي البرازية انت علي حرام الغامرة تنفع واحدة انتهى وفي
الظهيرية انت طالق عدد ثاني في هذا الخوض من السمك وليس في الخوض
سمك تنفع واحدة وحكي بن سماعة عن محمد قال كنا عند محمد بن الحسن
فسئل عن من قال لامرأته انت طالق عدد الشعر الذي في فريحك وقد
كانت اطلقت فبني محمد بن الحسن بتفكر فيه وشبهة تظهر ثم اجمع رايه
علي انه قال انت طالق بعدد الشعر الذي علي ظهر كفي وقد اطلق انه
لا يقع عليه وان قال بعدد الشعر الذي في بطن كفي انه يقع واحدة لانه
في الاول يقع علي عدد الشعور الثابتة فاذا لم يكن عليه شعر لم يوجد
الشروط وفي الثانية لا يقع عدد علي عدد الشعر وكذا الكرجي انها تطلق
ثلاثا في عدد شعر راس او عدد شعر ظهر كفي وقد اطلق لانه ذو عدد
وان لم يكن موجودا ولو قال انت طالق عدد ما في هذه النضوة من
الشريف ان قال ذلك قبل صب المرقعة عليه فري ثلاث وان قال بعد صب
المرقعة فري واحدة انتهى وفرق في الجوهر بين التراب والرمل فقال
لو قال انت طالق عدد التراب فري واحدة باينة عند ابي يوسف وثلاث
عند محمد وان قال عدد الرمل فري ثلاث اجماعا واما البيوتية فلا البيت
فلان الشيء قد يلا البيت لظلمه في نفسه وقد يلا لكثرته فاما نوي
صحت نيته وعند عدمها يثبت الاقل واما البيوتية بتطبيقه شديدة
وما بعده فلان ما لا يمكن تداركه تستند عليه وهو البابين او ما يصعب
تداركه يقال فيه لهذا الامر طول وعرض فوالباين ايض فبئذ يكون الشدة
واخوارها صفة للتطبيق لانه لو قال انت طالق فري او شدة بصفة
او طويلة او عريضة ولم يذكر التطبيق كان رجعي لانه لا يصلح ان
يكون صفة للطلاق ونصلح ان يكون صفة للمراة كما ذكره الاسيحي في
وقيد بقوله طويلة او عريضة لانه لو قال انت طالق طول كذا او
عرض كذا فري باينة واحدة ولا تكون ثلاثا وان نواها لان الطول
والعرض بيد لان علي التوبة لكنهما يكونان للمشي الواحد وكأنه قال طالق
واحدة طولها كذا وعرضها كذا فلم يقع نية الثلاث كذا في كافي الحاكم
ولذا اصرح بعضهم في شرحه بان الصحيح انها لا تنفع الثلاث في طويلة
او عريضة وان نواها ونسبه الي شمس الآية ورجح بان النية انها
تعمل في المختل وتطبيقه بنا الواحدة لا تختل الثلاث وقيد بما ذكر من
الاوصاف لانه لو وصفه بما لا يوصف به بلغوا الوصف وينفع رجعي
مخوطا لا يقع عليك او علي ابي بالخيار وان كان يوصف به ولا يبي
عن زيادة في اثره كنزوله احسن الطلاق اسنه اجمله اعد له غيره
اكله افضل له انه يقع رجعي وتكون طالق للسنة في وقتها وان نوي

ثلاثا

ثلاثا للسنة كذا في كافي الحاكم وذكر الاسيحي انهما تكون رجعية في ظاهر
الرواية سواء كانت للحالة حاله حبيب او طهر وذكر ما جزم به الحاكم رواية
عن ابي يوسف فصا والحاصل ان الوصف ما يثبت عن الزيادة يوجب
البيوتية واما التشبيه فكذلك اي شيء كان المشبه به كراة ابرة ولحية
خردل وكساسة لاقتضا التشبيه الزيادة واشترط عند الامام فقط والجل
عنده وعند زعفران وكعظمه بابين عند الكل وكعظم ابرة الاعدد زفر
ومحمد قيل مع الاول وقيل مع الثاني في البرازية انت طالق كالتلج ان اراد
في البرودة فباين وان اراد في النياض فرجعي وفي المحيط لو قال انت طالق
ثنتين ولو قال انت طالق كذا كذا يقع الثلاث لان في باب الاقرار علي
احد عشر فصا ركانه قال انت طالق احد عشر وروي عن ابي يوسف ان
قال انت طالق وثلاثين او فباين فواحدة باينة ولو قال انت طالق وثني
ولا بينة له طلقت ثنتين وان نوي بثني ثلاثا فثلاث ولو قال انت طالق
كثيرا ذكر في الاصل انه يقع الثلاث لان الكثير هو الثلاث وذكر ابو الميث
في الفناوي يقع ثنتان ولو قال انت طالق اكثر الطلاق فري ثلاث ولو قال
انت طالق لتبر الطلاق فري ثنتان ولو قال انت طالق لا قليل ولا يجمع كثير
ينفع ثلاثا ولو قال لا كثير ولا قليل ينفع واحدة وعلي فباين ما قاله ابو الثلث
اذا قال انت طالق كثير تنفع ثنتان ينبغي اذا قال لا قليل ولا كثير تنفع ثنتان
انتهى وفي البرازية من فصل الاستثنا الاصل ان المستثنى اذا وصف بما يليق
بالمستثنى يجعل صفة للمستثنى منه ويبطل بطلان المستثنى وان كانت
بالمستثنى منه لا غير قليل يجعل وصفا له حتى يثبت بشيئته تصحيا له
معدر الامكان وقيل يجعل وصفا للكل تخفيفا لثبته بين المستثنى
والمستثنى منه لانه الاصل ظاهر وان ذكر وصفا يليق بهما فيل يجعل
وصفا تخفيفا للمباشرة وقيل يجعل وصفا للمستثنى منه لانه لا غير لانه
لو جعل وصفا للمستثنى بطل هذا اذا ذكر وصفا نأبدا وان ذكر وصفا
اصليا لا يعتبر اصلا ويجعل ذكره وعدم ذكره سوابيا انه انت طالق ثنتين
الا واحدة باينة تنفع واحدة والا واحدة ابنا تطلق واحدة رجعية
لانه لا تصلح صفة للمستثنى لعدم وقوعه ويصلح صفة للمستثنى
منه فيجعل صفة للكل والمستثنى منه كانه قال ثنتين البينة الواحدة
ولو قال انت طالق ثلاثا البينة الواحدة او انت طالق ثلاثا باينة الا
واحدة تنفع رجعين لان كل منهما وصف اصلي للثلاث لا يوجب
بها فلا يغير الا ما افاد الثلاث فلا يعتبر فصا ركانه قال انت طالق
ثلاثا الواحدة انتهى وفيها ايض انت طالق تمام ثلاث او ثالث ثلاث
فثلاث ولو قال انت طالق ثلاثا الواحدة انتهى وفيها ايض انت طالق

تمام ثلاث وسكت ثم قال ثلاثا ان لا انتطاع التمسك ثلاث والافواحدة
انت طالق فقبل له بعد ما سكت كم قال ثلاث وقع قال الصد رجعت ان
يكون هذا على قول الامام فان وقع الواحدة كوثنته بعد زمان صح
انت طالق عشران دخلت الدار تقع الثلاث اذا وجد الشرط ولو قال
انت طالق اذا دخلت الدار عشر لا تطلق واحدة حتى تدخل الدار عشر
انت طالق مع كل تطليقة ثلاث في ساعة الحلف انتهى وفي الزخيرة انت
طالق لو نيت من الطلاق فيما تطليقتان رجعتان ولو قال ثلاث
الولد في ثلاثة وكذا اذا قال الوان من الطلاق في طالق ثلاثا فان
قال نويت الوان للحرة والصبرة فله نيته فيما بينه وبين الله
نحو ان انت طالق عامية الطلاق او حله فيما ثنتان ولو قال اكثره في
ثلاث ولو قال كل الطلاق فواحدة ولو قال اكثر الثلاث فثنتان ولو
قال انت طالق الطلاق كله فهو ثلاث وكذا اذا قال كل طلقة ولو قال
انت طالق واخري في واحدة ولو قال انت طالق واحدة واخري
في ثنتان وفي الجوهرة لو قال انت طالق مرارا تطلق ثلاثا ان كانت
مدخولا بها كذا في النهاية ثم قال وان قال انت طالق علي انه لا رجعة
لي عليك بلغوا ويملك الرجعة وقبل تنع واحدة باينة وان نوي الثلاث
فثلاث انتهى وظاهرهما في الهداية ان المذهب الثاني فانه قال
واذا وصف الطلاق بضرب من الشدة والزيادة كان باينا وقال
الشافعي يتبع رجوعا اذا كان بعد الدخول لان وصفه وصفه بالبينونة
خلاف المشروع فبلغوا كما اذا قال انت طالق علي ان لا رجعة لي عليك
ولنا انه وصفه بما يحتمل ان قال انت طالق علي ان لا رجعة ممنوعة انتهى
فقال في العناية قوله ومسئلة الرجعة ممنوعة اي لا نسلم انه
لا يتبع باينا بل يتبع واحدة باينة ولين سلم الفرق ان في قوله ان
لا رجعة يصريح ببنو المشروع وفي مسيلتنا وصفه بالبينونة ولم
ينف الرجعة صريحا لكن يلزم منها نفى الرجعة ضمنيا وكما من شي
يثبت ضمنا وان لم يثبت فصد كذا اذا شيع شيعي العلامة انتهى
وهكذا اشرحه في فتح القدير بغاية البيان والتبيين فند علمت
ان المذهب وقوع الكاين وقد تمسك به بعض من لا خيرة ولا رية
بالمذهب علي ان قول الموثقين في التعاليق لكن طالق طلقة فملك بها
نفسها لا بين يجب البينونة واجاب براك علي الفتوي مستند لايانه
لو قال انت طالق علي ان لا رجعة كان رجوعا وهو عطا من وجهين
الاول ان مسئلة الرجعة ممنوعة كما علمته الثاني انه لم ينق الرجعة
صريحا وانما بقاؤها ضمنا فلو قوله انت طالق باين قال في البديع

اذا وصف الطلاق بصفة تدل علي البينونة كان باينا وقال في موضع آخر
ولا يملك نفسها الا بالباين وقال في فتح القدير وليس في الرجعي ملكا
نفسها وقد اوسعت الكلام فيها في رسالة الفقه حين وقعت الحادثة
فصل في الطلاق قبل الدخول

اخره لان الطلاق بعد الدخول اصل له كونه بعد حصول المقصود
وقبله بالعوارض ولذا قبل بانه لا يقع وقد مناعن جامع النصولين انه
لو قضى به قاض لا ينفذ فضاوه قوله طلق غير الدخول بها ثلاثا وقعن
بلاقا او وقعت عليك او ثلاث تطليقات او انت طالق ثلاثا ولا خلاف
في الاول كما في فتح القدير وفي الثاني خلاف قبل يقع واحدة والجمع ويرد علي
خلافه وقد صرح به محمد بن الحسن وقال بلغنا ذلك عن رسول الله
صلي الله عليه وسلم وعن علي بن مسعود وعن عباس رضي الله
عنهم وطاف مناه من ان الواقع عنه ذكر الواقع عند ذكر العدد مصدر
موصوف بالعدد اي تطليقات ثلاثا فيصير الصيغة الموصوفة لانتنتا
الطلاق متوقفا حكمها عند ذكر العدد عليه وفي المحيط قال لسايد انت
طالق وهذه وهذه ثلاثا طلقت كل واحدة ثلاثا لان العدد المذكور اخر
يصير ملحقا بالابتاع ولا كيدا بلغوا ولو قال انت طالق واحدة وهذه
ثلاثا طلقت الاولى والثانية واحدة والثالثة ثلاثا لان الثانية تابعة
للسابقة والثالثة مفردة بعدد على حدة ولو قال انت طالق وانت
طالق وهذه ثلاثا طلقت الاولى واحدة والثانية والثالثة ثلاثا
لان العدد صار ملحقا بالابتاع الثاني دون الاول انتهى وفي البرازية
من فصل الاستئنا لو قال لغير الدخول انت طالق يا زانية ثلاثا قال
الا بامر لا حدر عليه ولا لعان لان الثلاث وقع عليها وهي زوجته ثم يات
بعده وانه كلام واحد يتبع اوله اخره والمرأة طالق ثلاثا وقال الثاني
تنع واحدة وعليه الحد لان الفتوى فصل بين الطلاق والثلاث وتامه
فيها وحاصله ان يا زانية لا يفصل بين الطلاق والعدد ولا بين الجزا
والشرط فاذا قال انت طالق يا زانية ان دخلت الدار تعلق بالدخول
ولا حد ولا لعان ولو قال انت يا زانية طالق ان دخلت عليه اللعان
وتعلق الطلاق قوله وان فرق بانه واحدة اي ان فرق الطلاق بغير
حرف العطف ويمكن جمعه بعبارة واحدة فارها بين في الاول لا الي
عدة فلا يتبع ما بعده اذ ليس في اخر كلامه ما يعتبر اوله ليتوقف عليه
نحو انت طالق او انت طالق انت طالق او انت طالق فتدنا بكونه بغير
حرف العطف لانه لو فرق بحرف العطف فسيد كره المص قريبا فادعاه
هنا في كلامه كما فعل الشما لا ينبغي وتيدنا بكونه يمكن جمعه لانه لو

قال أحد عشر وقع الثلاث اذ لا يمكن جمع الجزئين بعبارة واحدة احصر
منها عند قصده هذا العدد المخصوص من حيث اللغة وان كان الشارع
لا يعتبر ما زاد على الثلاث وقيد بغير المدخولة لان المدخولة يقع عليها
الكل ولا يصدق فضا انه عني الاول فان قال له غيره ما اذا فعلت فقال
طلعتك او قلت هي طالق يصدق انه عني الاول لانه صار جوابا للسؤال
والسؤال وقع عن الاول ما يصرف الجواب اليه كذا في المحيط وقد خلعت
قوله وان فرق ما في الظهيرية لوقال انت طالق ثلاثا متفرقات فواحدة
وما لوقال انت طالق ثنتين مع طلاق اياك فطلعتا واحدة فانه يقع
واحدة ولو قال انت طلعتي طلعتي فقال طلعت فواحدة ان لم ينو الثلاث
ولو قال انت طلعتي ثلاثا انتني ولا يدخل تحتها ما لوقال انت طالق
فواحدة تغد منها ثنتين فانه يقع الثلاث تحتها في الظهيرية ايضا وفيها
ايضا لوقال انت طالق واحدة او ثنتين فالبيان اليه لان الاربعة حاصلة
جهته ولو قال ذلك لغير المدخولة وقعت واحدة ولا يجبر الزوج انتني
وفي الذخيرة رجل له امرأتان لم يدخل بواحدة منهما فقال امرأتي طالق
امرأتي طالق ثم قال اردت واحدة منهما لا يصدقه واما انهما منه ولو كانت
رجلا دخل بهما فله ان يوقع الطلاق علي احدهما انتني وقد جهه ان تقرير
الطلاق علي غير المدخول بها غير صحيح وعلي المدخولة صحيح قوله
ولو كانت بعد الايتاع قبل العدد لعمري لو كانت المرأة مدخولة او غير
مدخولة بعد الصيغة قبل تمام العدد لم يقع شيء لما قد مناه ان الواقع
بالعدد عند ذكره وقد مناه الدليل علي ان الوقوع بالعدد عند قوله انت
طالق واحدة او لا وقد مناه ان الوقوع بالمصدر كما لوصف عند ذكرهما
ايضا ويدخل في العدد اصله وهو الواحد ولا بد من كون العدد متصلا
بالايتاع ولا يضر الانقطاع لانقطاع النفس لوقال انت طالق وسكت
من غير انقطاع النفس ثم قال ثلاثا فواحدة ولو انقطع النفس او
احد انسان منه ثم قال انت ثلاثا فثلاثا طلق في الكتاب وهو
محمول علي ما اذا قال علي الفور عند دفع اليه من فله ولو قال لغير
المدخولة انت طالق يا فاطمة او يا زينة ثلاثا يقع الثلاث ولو قال
انت طالق اشهد وثلاثا فواحدة ولو قال فاشهد وثلاثا كذا في
الظهيرية واشاد المص اليه لوقال لها انت طالق ان دخلت الدار فانت
قبل قوله ان دخلت لم تطلق لان صدر الكلام بوقف علي اخره لوجود
ما يغيره وهو ذكر الشرط في اخره فخرج عن ان يكون ايتاعا واني انه لو
قال لوقال انت طالق انتنا الله فانت المرأة قبل الاستتار لم يقع شيء
والمسيلتان في المحيط والذخيرة وغيرها اذ قال لها انت طالق وانت طالق

فانت المرأة قبل ان يتكلم بالثاني كانت طالقا واحدة لان كل كلام عامل
في الوقوع انما يعمل اذا صادفها وهي حية ولو قال انت طالق وانت طالق
ان دخلت الدار فانت المرأة عند الاول والثاني لا يقع لان الكلام المقطوف
بعضه علي بعض اذا اتصل الشرط باخره يخرج عن ان يكون ايتاعا وفيه
لو قال لها انت طالق ثلاثا باعمره فانت قبل قوله باعمره طلعت
لانه ليس بغير انتني وقيد بموتها احترازا عن موته لعمري الثانية
ولو اراد ان يقول انت طالق ثلاثا فلما قال انت طالق مات او اختانسان
فله تقع واحدة وفي المعراج قيد بموتها لان بموت الزوج قبل ذكر العدد
تقع واحدة لان الزوج وصل لفظ الطلاق بذكر العدد في موتها وذكر
العدد حصل بموتها في موت الزوج ذكر لفظ الطلاق ولم يتصل بذكر العدد
فنتي قوله انت طالق وهو عامل لنفسه في وقوع الطلاق الا ان يري انه لو
قال لامرأته انت طالق يريد ان يقول ثلاثا فاحد رجل فاه فلم يقل شيئا
بعد ذلك الطلاق تقع واحدة لان الوقوع بلفظه لا بقصده انتني وذكره
في الذخيرة معزيا الي الاصل وسياق صدرها الفرق بين موته
وموتها في التعليق بمشقة الله تعالى حيث يقع في الاول دون الثاني
قوله ولو قال انت طالق واحدة واحدة وقيل واحدة او بعدها
واحدة تقع واحدة وفي بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة
او معها ثنتان بيان لاربع مسائل الاولى لوفرق بالعطف فانه يقع
واحدة فان كان بالواو فانه المطلق الجمع اي لجميع المتعاطفات في معنى
العامل اعلم من كونه على المعية او علي تقدم بعض المتعاطفات او تأخره
فلا يتوقف الاول علي الاخر لان الحكم يتوقفه يتوقف علي كونها للمعية
بخصوصية وهو منتف في كل لفظ عمله فنتين بالاولي فلا يقع ما بعدها
فان دفع لهذا ما ذكره من انها هنا للترتيب وقد حكى السرخسي خلاف
بي ابي يوسف ومحمد فقال عند ابي يوسف تبين قبل ان يقع من الكلام
الثاني وعند محمد بعد فراغه منه ليجوز ان يلحق بكلامه شرطا واستثنا
ورجح في اصوله قول ابي يوسف انه ما لم يقع لا يثبت الجمل فلو توقف وقوع
الاولي علي التكلم بالثانية لوقف جميعا لوجود الجمل للثلاث حال التكلم
بها وفي الخبرين قول محمد محمول علي ان بعد الفراغ يعلم الوقوع بالاول
لجواب الحاق المعبر ولو كان المراد ان نفس الوقوع متأخر الي الفراغ من
الثاني لوقع الكلام في فتح القديلة خلاف بينهما في المعنى لان الوقوع بالاول
فظهره بالفراغ من الثاني انتني وفيه نظرا في السراج الوهاج ان فائدة
الخلاف تظهر في الموت انتني يعني لو ماتت قبل فراغه من الثاني وقع عند
ابي يوسف لان عند محمد فالخلاف معنوي وفي المعراج وفائدة الخلاف

تظهر فيمن مات قبل الفراغ يتبع خلافاً للمحمد لجواز ان يلحق باخيه شرطاً
او استثنائاً وهذا الخلاف انما يتحقق عند العطف بالواو واما بدون الواو
لا يتحقق الخلاف لانه لا يلحق به الشرط والاستثناء انتهى وبهذا يظهر قصور
نظرين الهما من انه لا خلاف في المعنى فينبى قوله واحدة وواحدة
لانه لو قال واحدة ونصف او واحدة واخري فانه يتبع ثنتان ولو قال
انت طالق احدى وعشرين وقع الثلاث لا يسبب ان الواو للمعية بل لا
اخصر سماه بلفظ به اذ اراد الابقاع بهذه الطريقة وهو المختار وفي
التعبير لغة كما قد منا وقيدنا ثانياً عند النصف عن الواحدة بانه لو قدمه
عليها بان قال انت طالق نصفاً وواحدة ووقع واحدة لانه غير مستعمل
على هذا الوجه فلم يجعل كله كلاماً واحداً وعزاه في المحيط الى محمد وفيه
لو قال انت طالق واحدة وعشراً ووقع واحدة بخلاف احد عشر فانه
يتبع الثلاث لعدم العطف وكذا لو قال واحدة ومائة او واحدة والف
او واحدة وعشرون فانه يتبع واحدة لان هذا غير مستعمل في المعناد
فانه يقال في العادة مائة وواحدة والف وواحدة فلم يجعل هذه
الجملة كلاماً واحداً بل اعتبر عطفها وقال ابو يوسف يتبع الثلاث لان
قوله مائة وواحدة وواحدة ومائة سواء انتهى وقيد بكونه مخاطباً لها
بالعد ولانه لو قال لها انت طالق ثلاثاً ان شئت فقل ثنتان واحدة
واحدة وواحدة طلعت ثلاثاً كما في الحديث كما في المعراج وغيره لان تمام
الشرط باخر كلامها واما ما يتم الشرط لا تقع الجزاء انتهى واذا علم الحكم في العطف
بالواو علم بما لغاؤه ثم بالاولى لا تقتضي الف التعتيب ونحوه للتدريج واما بل
فاذا قال للمدخلولة انت طالق واحدة لا بل ثنتين فتقع الثلاث لانه اخير
انه غلط في ايقاع الواحدة ورجع عنها وفقد ايقاع الثنتين قائما مقام
الواحدة فصح ايقاع الثنتين ولم يصح الرجوع على الواحدة ولو قال ذلك
لغير المدخولة تقع واحدة لان بالاولى صارت مائة ولو قال للمدخلولة
طلعتك امس واحدة لا بل ثنتين تقع ثنتان لانه غير يتقبل التذكرة في
الغلط بخلاف الانشأ ونماه في المحيط من باب عطف الطلاق على الطلاق
فكلمة لا والمسايل الثلاث هي قبل وبعد ومع اما قبل فاسم لزمان منتزعة
على ما اصبحت اليه واما بعد فاسم لزمان متاخر على ما اصبحت والاصل
ان الطرفين متى كان بين اسمين فان لم يترت لها الكناية كان صفة للاول
تقول جاني زيد قبل عمرو فالتبليغ فيها صفة لزيد وان قرئت بها الكناية
كان صفة للشاني جاني زيد قبله عمرو فاذا قال انت طالق واحدة قبل
واحدة فقد وقع الاولى قبل الثانية فبانت بها فلا تقع الثانية ولو قال
بعد واحدة فكذا لانه وصف الثانية بالبعودية ولو لم يصرفها بها لم

تقع فهذا الولي واما اذا قال واحدة قبلها واحدة تقع ثنتان لان ايقاع
الطلاق في الماضي ايقاع في الحال لاستناد الحال الى الماضي فيقتضيان وقوع
ثنتان وكذلك في واحدة بعد واحدة لانه جعل البعدية صفة للاول
فاقتضي ايقاع الثانية قبلها فكان ايقاعا في الحال فيقتضيان وهذا كله في
غير المدخول بها وفي المدخولة تقع ثنتان في الكل واستشكل في واحدة
قبل واحدة لان كون الشيء قبل غيره لا يقتضي وجود ذلك الغير على ما ذكر
محمد في الزيادة انت خوف تخيير وقية من قبل ان يناسا النعز البحر قبل
ان تنتهي كلمات زلي واجيب بان هذا اللفظ اشعر بالوقوع وكشون
الشيء قبل غيره يقتضي وجود ذلك الغير ظاهراً وان لم يستدعه لاحالة
والعمل بالظاهر واجب ما امكن كذا في فتح القدير واما مع فللقران ولا فرق
فيها بين الاثبات بالصبر ولا فاقته في وقوعهما معا وعن ابي يوسف انه
قال معهما واحدة تقع واحدة وفي المحيط لو قال لغير المدخولة انت
طالق اليوم وامس نطق ثنتين كانه قال واحدة قبلها واحدة انتهى
وفي شرح النقاية للشمسي ثم من مسايل قبل وبعد ما قيل منظوماً يقول
الغنيه ابده الله ولا زال عنده الاحسان في فني علق الطلاق بشهر قبل
ما قبله ومضان وهذا البيت يمكن انشاده على ثمانية اوجه احدها قبل
ما قبل لا قبله ثانياً قبل ما بعده قبله ثالثاً قبل ما قبل بعده رابعاً
بعد ما قبل قبله خامساً بعد ما بعد بعده سادساً بعد ما قبل بعده
سابعاً بعد ما بعد قبله ثامناً قبل ما بعد بعده والصابغ فيما اجتمع فيه
القبل والبعثان يلحق قبل وبعد لان كل شرير بعد قبله وقبل بعده فيبقى قبله
رمضان وهو شوال او بعده رمضان وهو شعبان انتهى وحاصله ان المذكور
ان كان محض قبله وهو الاول وقع في ذي الحجة وان كان محض بعد وقع
في جمادى الآخرة وهو الخامس ويقع في الوجه الثاني والرابع والسابع
في شوال لان قبله رمضان بالغا الطرفين الاولين ويقع في الثالث والسادس
والثامن في شعبان لان بعده رمضان بالغا الطرفين الاولين وقوجه
الحصر في الثمانية ان الظروف الثلاثة اما ان يكون قبل وبعد والاولين
قبل والاولين بعد والاول فقط قبل والاول فقط بعد او قبلين بعدين
او بعدين قبلين وهذا البيان من خواص هذا الكتاب ومن مسايل
الظروف الثلاثة ما في تلخيص الجامع من كتاب الطلاق في الوقت طالق كل
تطبيق ثلاث خلاف العرف اذ عموماً جزاؤه وافراد المنكر شبه كل دار وكل
الدار كذا طالق تطبيقاً مع كل تطبيقاً وعكسه لثان الفرد الكل الا ان ينوي الفرد
فيدين للتخصيص كذا كل بعد كل تطبيقاً وقبلها كل تطبيقاً لسبق الكل للفرد
بالا وصف اللاحق ودونه وصف السابق لهذا كان فرداً قبل المدخول في عكس

الها للعكس وتعلق في طالق بعد يوم الاصح ويخبر في قبل وقبلها ومعهما
اذ اضافة الوقت تنسب الشريعة المتدور فقلت وبقي الذات بلا قيد
كطالق طلاق لا يقع الا عند او بالمدخول بخلاف ما بينا ان غير محمد يلحق
الوصف ولو اقر بما حكاه الزمرد في الاولى مشي في الباقي لجهل الزائد
واعتبر بما جرت كل شهر الا في قبل للصدق بالفرد وعشرون في علي
درهم مع كل درهم من الدراهم عنده وستة عندها اصله نصريف
الجمع واحد عشري في ضم المضاف عنده واربعة عندها لا يمنع التثنية
في المضاف حتى لم يتعد عليها في انت طالق مع كل زوجة انزوي وحاصله
انه في الاقرار يلزمه درهمان في جميع الصور اعني مع قبله وبعد
الاي قوله كذا علي درهم قبل كل درهم بلا ضمير فانه يلزمه درهم
واحد في الخبرين لانهما في الاقرار يلزمه المالا مطلقا ليس
يصح في الكل وصريح في الثانية من الاقرار بانه يلزمه واحد في قوله
له علي درهم قبل درهم فاطلق المص في المتسايل الظروف الثلاثة
فشم من اذا كان الطلاق مجزئا ومعلقا ولذا قال في التثنية اذا قال
في التثنية اذا قال لاسلته ولم يدخل بها انت طالق واحدة بعدها
واحدة ان دخلت الدائم تطلق حتى تدخل الدائم اذا دخلت طلقت
واحدة قبل واحدة ان دخلت الدائم فدخلت تطلق حتى تدخل الدائم
فاذا دخلت طلقت واحدة ولو قال لها انت طالق واحدة قبلها واحدة
او معها واحدة او مع واحدة ان دخلت الدائم تطلق حتى تدخل الدائم
واذا دخلت الدائم تطلق عليها ثنتان وكذلك الجواب فيما اذا
قال واحدة وبعدها اخري ان دخلت الدائم انزوي قوله ان دخلت الدائم
فانت طالق واحدة واحدة فدخلت تقع واحدة وان اخرج الشرط
فثنتان بان قال انت طالق واحدة واحدة فدخلت واحدة فدخلت وهذا عند
ابي حنيفة وقال لا تقع ثنتان فيهما ونسب لابي حنيفة بان الواو للترتيب
اخذا من قوله بوقوع الواحدة فيما اذا قدم الشرط لانها لو كانت للجمع
لتعلق الواو ليس بصحيح بل لما قال بالواحدة لان يوجب هذا الكلام
الكلام عنده تعلق المتأخر بواسطة المتقدم فيمنزل كذلك فيسبق الاولى
فتبطل محلينها وتوضيحه ان الاول تعلق قبل الثاني لعدم ما يوجب توقيته
وتعلق الثاني بواسطة الثالث بواسطة ما قبله على الوجه الذي وقع
عليه التعليق بخلاف ما اذا كرر الشرط لان تعلق الثاني بغير شرط الاول ليس
بواسطة الاول لان كل جملة مستقلة فتعلق بالشرط الواحد طلقان ليس
شي منها بواسطة شي فيمنزل جميعا عند الشرط وبخلاف ما اذا اخرج الشرط
لان تأخره موجب لتوقف الاول لانه مع غير فتعلق الكل به دفعة فيمنزل دفعة

ونسب

ونسب اليهما القول بانها للمعينة اخذا من قولهما بوقوع الثنتين ليس
بصحيح بل قال لا بعد ما اشتركت في التعليق بواسطة ان ينزل دفعة لان
نزول كل حكم الشرط فتعثر احكامه كما في تعدد الشرط قال في فتح القدير
قوله ارجح وقوله الا ما يرتعلق الثاني بواسطة تعلق الاول ان اريد ان
علة تعلقه فممنوع بل علة جميع الواو اياه اي الشرط وان اريد كونه
سابق التعليق سلمناه ولا يفيد كالايمان المتعاقب فلو سلم ان تعلق
الاول علة لتعلق الثاني لم يلزم كون نزوله علة اذ لا تلازم نزول كل واحد
علة لنزوله بل اذا تعلق الثاني باي سبب كان صار مع الاول متعلقين
بشرطين وعند نزوله الشرط ينزل المشروط وهذا كله تفصيل الاصول
واما تنزيه الشرع فوجه قول الامام ان المعلق بالشرط كالمجزع عند وجوه
ولم يجزه حنيفة بل تنفع الثانية بخلاف ما اذا اخرج الشرط لوجود المغير
كذا ذكر الله وتفاصيل ما في الهداية ان الواو لطلق الجمع لا تصدق الا في
ضمن معينة او ترتيب فعل اعتناء المعينة يقع الكل وعي عنيا والترتيب
لا تنفع الا واحدة فلا يقع الزائد بالشك وهو اقرب ما وجه به قول الامام
قيد بالواو لانه لو عطف بالتا وندم بالشرط وقعت واحدة انتفاضا
علي الاصح للعنيت ولو عطف بتم واخر الشرط وقعت واحدة متجزئة وبقي
ما بعدها وان كانت مدخولا بها لتعلق الاخير ويخبر ما قبله وان قدم
الشرط تعلق الاول وتجزئ الثاني فينبع المعلق عند الشرط بعد التزوج الثاني
ولفي الثالث وفي المدخول بها تعلق الاول وتجزئ ما بعده وعندما تعلق
الكل بالشرط فدمه واخره الا عند وجود الشرط تعلق المدخول بها
ثلاثا وغيرهما واحدة بناء على ان التراجعي يظهر في التعليق عنده فكافه
سكت بين كل كلمتين وعندهما يظهر في الوقوع عند نزول الشرط لافي
التعليق والحاصل ان الحروف ثلاثة وكل على وجهين فقد يجر
الشرط وتأخره ففي الواو والفاتحة واحدة ان قدمه وثنتان ان اخره
وفي ثمران قدم الشرط تعلق الاول وتجزئ الثاني ولفي الثالث ولذا اخره
تجزئ الاول ولفي ما بعده وقيد بحرف العطف لانه لو سكر بغير عطف
اصلا نحو ان دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة ففخ
الغدر يرتفع واحدة انتفاقا عند وجود الشرط ويلغوا ما بعده لغدر
ما يوجب التشريك واشارة المص الى انه لو قال لغدر المدخول ان دخلت
الدار فانت طالق وانت علي كظهر امي ووالله لا اقر بك فدخلت طلقت
وسقط الظاهر والاول اعنده لسبق الطلاق فتبين فلا ينبغي محلا ما بعده
وعنده هو مطلق مظاهر قول والي انه لو قال لا جنبه ان تزوجت فانت
طالق وانت لظهر امي ووالله لا اقر بك فتزوجها فعلى الخلاف ما لو قدم

الظهار ولا يلا وقع الكل عند الكل اما عندها فظاهر واما عنده فليس بين
الا يلا ثم هي بعده محل للظهور ثم هي بعدهما محل للطلاق فتطلق كذا
في فتح التدبر والي انه لو قال لامرأة يوما تزوجك فانت طالق وطالق
وطالق فتزوجها وفعت واحدة وبطلت الثلاث وان قال انت طالق
وطالق وطالق يوما تزوجك وفعت وفعت الثلاث كذا في الحاوي الترمذي
وكذا لو قال انا تزوجتك كما في المحيط وفي تلخيص الجامع من اول كتاب
الايان لو قال ثلاثا غير المدخولة ان كلفك فانت طالق اخلت
الاولى بالثانية لاستنباط الكلام بخلاف فاذ هي باعدودة الله كذا عند
مرفر بالشرط كما لو اقتصر فلغت الثانية وعبر بالجزافا تعقدت للحرمة
واحدة ولا تزال انزال على المدخولة بتكرير كلفك فانت فاخلت
بالثانية لا الى جزا ولغت هي لعدم الملك وفي ان خلعت بطلاقك لا تخل
اليمن الثانية الا بتعليق طلاقها بالملك او بعده اذ الشرط ادخالها في
الجزا كذا في تعليق الطلاق طلاقها ومدخولة بالخلف بطلاقها انا تخل
الثانية بتعليق طلاقها بالملك او بعده اذ الثانية ان تعقدت على
المدخولة حسب فكانت الثانية شرط الشرط وذاتي حق الثالثة
شطر ايم فلا تخل ما لم يخلف بطلاق المدخولة وهي البردية التي يعي
ان هذه المسئلة تلغى بالبردية ان ابا سعيد البردي بعد ما نقوه
ودرس سبل عنها فلم يفتد الى جوابها فارتحل الى بغداد وتعلم سبع سنين
حتى صار من كبار اصحابنا وفيد بغير المدخولة لان فيها ما يتعلق بالطلاق
بالشرط قدمه واخره وفي المحيط لو قال انت طالق واحدة لا بل ثلاثا
ان دخلت الدار طلعت واحدة للحال وثلاثا اذا دخلت لان قوله انت
طالق واحدة للتخيير واداد بقوله لا بل ثلاثا ان دخلت الدار بتعليق
الثلاث والرجوع عن ايقاع الواحدة فلا يصل الشرط المذكور لغير ايقاع
الواحد فصح تعليقه ولم يصح رجوعه عن الواحدة ولو قدم الشرط فقال
ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لا بل ثلاثا لم تطلق حتى تدخل لان
قوله لا بل ثلاثا غير مستعمل ثمار بنفسه فتعذر ان يجعل تخيرا قصارا
تعلينا انزهي والحمد لله على التام **باب الكنايات**
في الطلاق قدم الصريح عليها لانه الاصل في الكلام اذ هو موضوع للاظهار
وهو في اللغة ما خودة من كني بكنى اذ استرود ذكر الرضي انه في اللغة
والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين باللفظ كان او معي بلفظ غير صريح في
الدلالة عليه اما لانه على بعض السامعين كقولك حابي فلان وانت
تريد زيدا او قال فلان بكنب وكنيت بها ما على بعض من يسمع او لشناعة
المعبر عنه كمن في النرج او للاختصاص كالضماير والنوع من النصيحة كقولك

فلان كثير الرقاد لكثير الغري او لغير ذلك وفي علم البيان على القول الاصح
كما في المطول ان لا يصح بذكر المشتجار بل بذكر رد بيعة ولازمه الدالك
عليه والمقصود بقولنا اظفار المنيعة استعارة السبع للمنيعة كاستعارة
الاشد للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا الكنايا نصح بذكر المشتجار وهي
السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لئلا يتنقل منه الى المقصود كما هو شأن الكنا
والمشتجار وهو لفظ السبع الغير المصريح به والمشتجار منه هو الحيوان
المفتري والمشتجار هو كونه المنيعة الخ وفي اصول الفقه قال في التنقيح
ثم كل واحد من الحقيقة والجازا اذا كان في نفسه بحيث لا يستلزم للراد قصر
والا فكناية فالحقيقة التي لم يتجر صريح والتي هي حثرت وعلب عليه معارفها
المجازي كناية والجازا الغالب الاستعارة صريح وغير الغالب كناية وعند
علماء البيان الكناية لفظ يقصد بمعناه معني ثاب ملزوم له وهي
لاننا في ارادة الموضوع له فانها استعملت فيه كذا قصد بمعناه معني
ثان كما في طول الجار بخلاف الجاز فانها استعملت في غيرنا وضع له فبنا في
ارادة الموضوع له انزهي واحترز بقوله في نفسه على انكشاف المراد
فيها بواسطة التفسير والبيان ودخل فيها اي الكناية المشكل بالمحمل وفي
الفقه هنا ما احتمل الطلاق وغيره قوله لا تطلق بها الا بينه او دلالة
الحال اي لا تطلق با كنايات فضا الا باحد هذين لانها غير موضوع
للطلاق بل موضوع لما هو اعم منه ومن حكمه لما سياتي ان ما عدا
الثلاث منها لم يرد بها الطلاق اصلا بل ما هو حكمه من البيونة من
النكاح والمراد بدلالة الحال للحالة الظاهرة المفيدة لمقصوده ومنها
تقدم ذكر الطلاق كما في المحيط لو قال لها انت طالق ان شئت واختاري
فقلت شئت واخترت يقع الطلاق ان احدهما بالمشية والاخر بالخييار
من غيرنية لتقديم الصريح عليها والحال في اللغة صفة الشيء بذكره
يقال حسن وحسنة كذا في المصباح وفي المجتبى عن صدر الغضاة في
شرح الجامع الصغير اذ قال لم انا الطلاق ونبتة اليمن ان ادعت الطلاق
وان لم تنزع ايم يخلف حقا لله تعالى ن قال ابو نصر فلت محمد بن سلمة
احلته الحاكم هي تخلفه قال يكتفي بخليها اياه في منزله ن اذا خلته
خلف في امرائه والارافعه الى القاضي فان نكر عن اليمن عنده فرق
بينما انزهي وفي البرازية وفي كل موضع يشترط النية بنظر المفتي الى سوال
السائل ان قال قلت كذا يتبع يقول نعم ان نويت وان قال لم يتبع يقول واحدة
ولا يتعريض لاشتراطه النية فتدنا بالفضا لانه لا يتبع ديانة الا بالنية
ولا عبرة بدلالة الحال كما اذا قال انت طالق ونواه عن الوشا في
لا يتبع ديانة قوله فتطلق واحدة رجعية في اعتري واستبري رحمتك

وانت واحدة لان الاول يحتمل الاعتناء ادم من النكاح ومن ثم الله تعالى
فتعبر الاول بالنية وينتضي طلاقا سابقا وهو يعقب الرجعة ان
كان بعد الدخول واما قبله فهو محاذ عن كوني طالقا من اطلاق الحكم
وارادة العلة ولا يجعل محاذ عن طلق لانه لا يقع به طلاق ولا عدات
طالق او طلتك لانهم يشترطون التوافق في الصيغة كذا في التلويح
وما في الشرح من انه من طلاق المسبب تا المسبب والعدة لا تختص
بالطلاق لثبوتها في امر الولد اذا اعتقت وما اجيب به من ان ثبوتها
فيما ذكر لوجود سبب ثبوتها في الطلاق وهو الاستبراء لا بالاصالة
فغير دفع سوال عدم الاختصاص كذا في فتح القدر وفي التلويح هـ
والاعتناء شرعا بطريق الاصل المختص بالطلاق لا يوجد في غيره
الابطريق التبع والشبه كالوعد وحديث حرمة المصاهرة وارتداد
الزوج وغيرها وقد يقال ان اعتندي من باب الاضمار اي طلتك فاعتندي
او اعتندي لاني طلتك ففي المدخولة يثبت الطلاق وتجب العدة وفي
غيرها يثبت الطلاق عملا بنية ولا تجب العدة انتهى وهو يفيد انه
من باب الاقتضاء في غير المدخولة ايض وان كان امره لها بالعدة ليس
بموجب شيئا فلا حاجة الى تكلف المحاذ والمراة بالمسبب هنا وجوب
عد الاقرار المستفاد من الامر وما في النوادر من ان وقوع الرجعي بها
استحسانا للحديث سودة انه عليه السلام قال لها اتمري باجرتها والناس
ان يقع البابين كسائر كتابات بعبد بل ثبوت الرجعي قيا من استحسان
لان علة البينونة في غير الثلاثة منتبهة فيها فلا يتوخى التباس اصلا
كذا في فتح القدر وقد سلك المحقق في فتح القدر طريقا في غير طريقهم
وفي تقرير اعتندي من باب الاقتضاء فقال ان اعتندي ينتضي فرقة
بعد الدخول وهي اعم من رجعي وبابين لكن لا يوجب ذلك تعبر البابين
في قوله اعتندي صحت نيته وعلي ما فرقة المشايخ من الطلاق لم تنضم
نيته واما استبري رحمتك فلانه نضرع بما هو المقصود من العدة وهو
تعريف براءة الرحم فاحتمل استبرية لاني طلتك او لا طلتك اذا علمت
خلوة عن الولد وعلي الاول يقع وعلي الثاني لا فلا بد من النية ويجب
كونه محاذ عن كوني طالقا في المدخولة اذا كانت ايسة او صغيرة وفي
غير المدخولة مطلقا واما انت واحدة فيحتمل ان يكون ساقط المصدر ويحذف
معناه فطليقة واحدة فاذا نواه مع هذا الوصف فكانه قال والطلاق
يعقب الرجعة ويحتمل غير محاذ طالق واحدة عني او في قومك مدحا
ود ما فقد طهر ان الطلاق في هذه الالفاظ الثلاثة منتضي ولو كان
نظرا لا يقع به الا واحدة فاذا كان مصغرا وانه ضعيف منه اولي واشار

الم بقوله واحدة رجعية الي انه لو نوي البينونة الكبرى والصغرى
لا تعتبر نيته وهو ظاهر في الاولين واما فابت واحدة فالمصدر وان
كان مذكرا صفة لكن التنصيص على الواحدة يمنع ارادة الثلاث لانها
صفة للمصدر المحدود بالها فلا يتجاوز الواحدة واطلق في واحدة فاذا
انه لا يعتبر باعتبارها وهو قول العامة وهو الصحيح لان الغوام لا يميزون
بين وجوه الاعراف والخواص لا تلزمه في كلامهم عرفا بل تلك
صناعتهم والعرف لغتهم وقد ذكرنا في شرحنا على المنار انهم لم يعتبروا
هنا واعتبروه في الاقرار فيما لو قال له علي درهم غير اقرار فاعاد نصها
فيحتاج الى الفرق ولما كانت العلة في وقوع الرجعي بهذه الالفاظ الثلاثة
وجود الطلاق منتضي او مضمن اعلم ان لا خصم في كلامه بل كناية
كان فيها ذكر الطلاق كانت داخلية في كلامه ويقع بهما في الرجعي بالاولي
كنوله انا بري من طلاقك الطلاق عليك الطلاق كانت داخلية في كلامه
ويصح بهما عليك الطلاق لك الطلاق وهبتك طلاقك اذا قال اشتريت
من غيري قد شئت طلاقك فقي الله طلاقك شئت طلاقك تزكت
طلاقك خلعت سبيل طلاقك انت مطلقة بتسكين الطائنت اطلاق من
امسرة فلان وهي مطلقة انت طال بحذف الآخر فخرى طلاقك او
فوطنتك طلاقك اعزتك طلاقك فيصير الامر بيدها على ما في المحيط لست
لي بامراة وما انا لك بزوج لست لك بزوج ما انت لي بامراة بخلاف ما اذا
قال انا بري من نكاحك فانه لا يقع قاله بن سلام وفي الخلاصة اختلف
في بريت من طلاقك اذا نوي والاصح انه يقع والاوجه عندي ان يقع
بأينا كما في فتح القدر وفي المعراج والاصل الذي عليه النوي في الطلاق
بالفارسية انه ان كان فيه لفظ لا يستعمل الا بالطلاق فذلك المفسط
صريح يقع بلا نية اذا اضيف الى المرأة مثل زن رهاك روم في عرف اهل
خراسان والعراق بهتم لان الصريح لا يختلف باختلاف اللغات وما كان
في الفارسية يستعمل في الطلاق او غيره فروع كتابات الفارسية
فحكمه حكم كناية العربية في جميع الاحكام قوله او في غيرها بآية
وان نوي ثنتين ونصح نية الثنتين في الحرة ونصح نية الثلاث اي في غير
الالفاظ الثلاثة وما في معناها نصح واحدة بآية او ثلاث بالنية ولا نصح
نية الثنتين في الحرة لما قد مناه انه عدد محض بخلاف الثلاث فانه كل
الجنس ولان البينونة متنوعة الى غليظة وخفيفة فإما نوي صحت
نيته بخلاف انت طالق لانه موضوع شرعا لا تتنا الواحدة الرجعية فلا
يملك العبد تغييره وفي المحيط لو طلق مملو عنه الحرة واحدة ثم قال لها
انت بابين ونوي ثنتين كانت بآية لان البينونة الغليظة لا تحصل

ثمة

بأنوي فلا تصح النية حتى لو نوي الثلاث تنفع لأن البيهقي في حنفتها
تختص بالثنتين وبالواحدة السابقة انتهى والثنتان في الأمة
كالثلاث في الحر فلا ترد عليه كما لا يرد عليه اختاري وامرك بيمك
فانه لا يقع بهما بل إذا نوي التتويض كان لها التطلق فلا يقع إلا بواحدة
بعده اختبرت نفسي ونحوه وكما لا يرد عليه اختاري فانه كناية
ولا تصح فيه نية الثلاث لما سئله في باب التتويض وبه اندفع
اعتراض الشافعي عليه والخاص قال أن كناية كل ما يقع فيها
نية الثلاث الأربعة الثلاث الرواجع واختاري كما في الحائض قوله
وهو باين من باين النبي إذا انفصل فهو باين واقتضيه بالالف فصلته
وبانت المرأة بالطلاق في باين غيرها وأما زوجهما بالالف في
مباينة قال بن السكيت في كتاب القوسعة تطبيقه باين والمعنى
مباينة قال الصوفي فأعله يعني مفعوله كذا في المصباح وفي منظومة
بن وهبان ما حاصله أنه لو علق بالشروط أي أنه بلا نية طلاق لم
يقع إذا وجد شرطه انتهى فانت باين كناية معلق كان أو مخرقا قوله
نية من نية بنام باين ضروري قطع وفي المطاوع فانت كما يقال
فأقطع وأكسر وبث الرجل طلاق امرأته في مثنوية والأصل مثنويت
طلاقها وطلقها طلقة نية وثلاث نية إذا فطرها من الرجعة وأبنت
طلاقها بالالف لغة قال الأزهري ويستعمل الثلاث والرباعي لازمين
ومتقدمين فيقال بنت طلاقها وأبنت وطلاق باين ومبنت كذا في المصباح
قوله بثلة من بثلة بثلا من قتل قطعة وأبنة وطلقها طلقة نية
بثلة كذا في المصباح قوله حرام من حرم الشيء بالضم حرما وحرما
وحرما ممنوع فعله والممنوع يسمى حرما بنسبة بالمصدر وسياق
في أخبار الأبل عن النساوي أنه لو قال أنت علي حرام والحرام عنده
طلاق وقع وإن لم ينو ذكر الإمام طهيرا الدين لا يقول لا تسترط النية
ولكن يجعل نيا وباعرفا ولا فرق بين قوله أنت علي حرام ومحرمة علي
أو حرمتك علي أو لم يقل علي وأنت حرام يدون علي وأبنت عليك حرام
أو محرما وحرمت نفسي عليك ويستترط قوله عليك في تحريم نفسه
لا تنسرها وكذا قوله حلال المسلمين علي حرام وكل حل علي حرام وأنت
معي في الحرام فان قلت إذا وقع الطلاق بلا نية ينبغي أن يكون كالصريح
فيكون الواقع رجعا قلنا النعاري في إنباع البائن لا الرجعي وإن
قال لم ينو يصدق في موضع صدقنا في كذا في البرازية وسياق
تمامه في الأبل وفي القنية لو قال أنت امرأة حرام ولم يرد الطلقة يقع
فضا وديانة ولو قال هي حرام كما لا يحرم لانه يشبه بالشرعة قوله

خلية من حلت المرأة من مانع النكاح خلوا في خلية ونسا خليا وت
ونافة خلية مطلقة من عتالها في ترضي حيث شئت ومنه يقال في
كنايات الطلاق هي خلية كذا في المصباح قوله ترضي يحتمل النسبة إلى الشر
أي هي برية من حسن الخلق وأفعال المسلمين وإلى الخبري عن الدنيا أي
عن البهائم ويحتمل انت برية عن النكاح وفي الكافي برية من البراة ولذا
وجب ههنا قوله حملك علي غاربك تمثيل لانه تشبيه بالصورة
المتزعة من أشياء وهي هبتة النافة إذا ريد إطلاقها للبري وهي ذات
رسم والنال الجليل علي غاربها وهي ما بين الشام والعنق كيدا تتعزده
إذا كان مطروحا فشبّه بهذه الهبة الأطلاقية الطلاق المرأة من فتر
النكاح أو العمل والتصرف كذا في فتح القدير وفي المصباح أنه استعير للمرأة
وجعل كناية عن طلاقها أي إذا هي حيث شئت كما ذهب البيهقي
النواد والغارب اعلي كل شيء والجمع العوارب قوله الحق باهتك
بهم وصل كما في فتح القدير معنى فتكسر الهزة وينتخ الزا من الحنطة
فحنطت به من باب تغب لحاقا بالفتح أدركته وفي المصباح والحنطه
بالالف مثله فعلى هذا لا تتعين الهزة للوصل فيجوز أن تكون للقطع
مع كسر الهام من باب الأفعال وفي غاية البيان والحق من الحقوق لا من
الالحاق وانقلى وانطلق كالحق وفي القنية قالت تغربوني فقال الزوج
رددك بهذا العيت ونوي الطلاق يقع وفي البرازية الحق برقتك
يقع إذا نوي قوله وهبتك لاهلك يحتمل البيهقي لأن الهبة تقتضي
زوال الملك أطلقه فشم ما إذا لم يقلوها لأن القول لا يجناح إليه لانه
الملك كذا في المحيط والتحقيق أن تخار عن ردك اليهم فتصير إلى الحالة
الأولي وهي البيهقي كالحق باهتك ومثله وهبتك لا بك أو أبنتك أو
للأزواج لأنها ترد إلى ما ولاة بالطلاق وخرج عنه ما لو قال وهبتك
للأخت فإنه ليس بكناية والأخت والأخت والأخت من الأخت
هنا فلا يقع وإن نوي كما في المعراج لأنها لا ترد إليهم بالطلاق عادة وخرج
عنه ما لو قال وهبتك طلاقك فإنه ليس بكناية وقد ما أنه لو قال وهبت
كذا طلاقك فإنه يقع في النضا بلا نية ولا يصدق أنه أراد كونه في
يدها إلا إذا وقع جوابا لقولها هي لي طلاق فإنه لا يقع وإن نوي أو في
المعراج لو قال اغتبك طلاقك لا يقع وإن نوي وفي الذخيرة وهبتك نفسك
منك يقع إذا نوي قوله سرهنتك فأرقتك وجعل ما الشافعي من الصريح
لورودهما في الغزان كالطلاق كثيرا قلنا المعنيتان عارفتها في العرف
العام في الطلاق لا استعملها شيئا مراداهو بهما كذا في فتح القدير وفي
الكافي أن الصريح ما يستعمل في غير النساء وهم يقولون سرهنت ابلي وفارنت

أو تركت طلاقك أو غلبت سبيل بطلاقك أو سبيلتك أو انت سائبة أو انت حرة أو انت
اعلم بشايتك فقالت اخذت نفسي يقع الطلاق وإن قال لم أنو الطلاق لا يصرف
أنزلي فصارت اللفاظ الواقعة بها حال المذكرة عشر من لفظ أو ما وقع البابين
عد الثلاث وما كان بمعناها مع أن الذي عنه الطلاق وهو يغيب الرجعة
لأننا منع أن المكي عنه الطلاق بل إنما هو البيونة لأنها هي معنى اللفظ
الذي في الأفراد فكأنها كناية لا يستلزم كونها محاذة عن الطلاق لأنه مشترك
معنوي من قبيل المشكك والقطع المتعلق بالنكاح فرد من نوع ما يتعلق
به والمتعلق بالخبر والمشارك كذلك إذا لم يذكر متعلقه كما يجمل رجل كالأمن زيد
وعمر وغيرهما والبيونة متنوعة إلى غلبة وهي المرتبة على الثلاث
وخفيفة كالمترتبة على الخلع وإيهما أراد صح ويثبت ما يثبت بلفظ طالق
على مال وطالق ثلاثا وحاصله أن ما يثبت عند طالق شرعا لا يراعى
يثبت عنده وعند هذه اللفاظ والخلع فتقولنا يقع بها الطلاق معناه
ينفع لأمر لفظ الطلاق شرعا وانتفاص عدده وهو بتعدد وقوع ذلك
اللازم الشرعي لأنه هو معنى لفظ الطلاق فالواقع بالكناية هو الطلاق
بلا تأويل وهذا أظهر أن إطلاق اسم الكناية حقيقة فتقول صاحب
الهداية ليست كناية على التحقيق لأنها عوامدة في حقايقها قال في
الخبر إنه غلط لأنه يدل على الحقيقة تنافي الكناية وليس كذلك لأن
الكناية قد تكون حقيقة لأنها شدة المعنى وقد يكون حقيقة فيها
وقوله إن الكناية الحقيقة هي التي تكون مستتر المراد وهذه معلومة
والتردد فيها يراد بها إياها من الخبر والنكاح قال في الخبر إنه منتف
بأن الكناية ليست بسبب التردد في المراد لا بسبب التردد في المعنى
الموضوع كالمشترك والخاص في فرد معين فإذا كانت كناية على الحقيقة
تعين أن تكون المجازي في اصطافها إلى الطلاق فإن المهرم من الإضافة
إنها كناية عنه وليس كذلك والواقع رجعا وفي الهداية والشرط
تعيين أحد نوعي البيونة دون الطلاق أنزلي وظاهره أنه لا اعتبار
بنية الطلاق في الكنايات البواب وأنه لا بد من نية بيونة النكاح
وفي التنقيح قالوا وكنايات الطلاق تطلق محاذة لأن معانيها غير
مستترة لكن الإيهام فيما يتصل بها كالبابين مثلا فإنه مبرم في النفا
بأينة عن أي شيء عن النكاح أو غيره فإذا نوي نوعا منها تعين وتبين
بموجب الكلام ولو جعلت كناية حقيقة نطق رجعية لأنهم فسروها
بما يستتر المراد منه المستتر هنا الطلاق فيصير كقوله أنت طالق ويتفسر
علما البيان لا يحتاجون إلى هذا التكليف لأنها عندهم أن يذكر لفظا ويقتد
بمعناه معناه ثلث ملزوم له فيراد بالباين معناه ثم ينتقل منه

بنية

بنية إلى الطلاق فتطلق على صفة البيونة لأنه أراد به الطلاق ونماه
في التلويح ولا يخفى عليك أن قوله أنت واحدة ليس من باب الكناية بل بنية بتفسير
علما البيان ولكنه من قبيل المحذوف لكنه كناية باعتبار استتار المراد كذا في
التلويح وقيد الم بهذه اللفاظ للاعتداز عنه عما إذا قال لا حاجة لي فيك أولا
أريدك أولا احبك أولا اشتبهك أولا رغبة لي فيك فإنه لا يقع وإن نوي في
قوله إني حبيبة وقال بن أبي ليلى يقع في قوله لا حاجة لي فيك إذا نوي
وفي التنقيح عن ابن سلام يكون ثلاثا فثلاثة والرواية هكذا عن محمد
أنه بآين أن نوي الطلاق وفي جمع برهان قال لم يقع بيني وبينك عمل ونوي
الطلاق لا يقع وفي فتاوى النضالي خلافه وفي التنقيح قيل في قوله لم يقع
بينني وبينك شيء أنه لا يصح ولو قال أريدك طرق عليك متنوعة لا يقع وإن
نوي ما لم يقل خذي أي طريقي شئت وفي اللابي وهكذا عن محمد وفي النظم
قال أسد قال محمد يقع ثلاثا وقال بن سلام أخاف أن يقع ثلاثا لمعاني
كلام الناس وفي المبسوط قال لها انت علي كالمينة أو كالحمد والحمد ونوي
الطلاق يقع كذا في المعراج وفي البزارية طليت منه الطلاق فقال لم يقع
بينني وبينك عمل لم يطلاق إلا أن ينوي به النكاح وينوي به انقاع الطلاق
يقع وذكر في التدايع من الكنايات غايتك لا على سبيل العوض وسياقي
وفي البزارية أنا بري منك لا يقع وإن نوي ولو قال أبرأك عن الزوجة
يقع بلا نية أنزلي وفي تلخيص الجامع وشرحه لو قالت ابنت نفسي أو
حرمت نفسي عليك فقال اخذت وقع بإينا بشرط أن ينوي كل منهما
الطلاق وتصح نية الثلاث ولو قالت اخذت نفسي فقال اخذت
ناويا الطلاق لم يقع وسنذكره في تمامه في فصل الاختيار وفي الثانية أنا
بري من طلاقك لا يكون طلاقا ولو قال برئت منك من طلاقك يقع نوي
أول بنو لو قال أنا بري من ثلاث تطلعات قال بعضهم يقع الطلاق
إذا نوي وقال بعضهم لا يقع وإن نوي وهو الظاهر أنزلي قوله وإن قال
أعبدني ثلاثا أو نوي بالآولي طلاقا ربا بني حبيضا صدق وإن لم ينو
بني شيئا في ثلاث لأنه شبهة الخيصر بالباقي نوي حقيقة كلامه
وبنية الأول طلاقا صا بالحال حال من أكره الطلاء فتعين الباقيتان
للطلاق بهذه الدلالة فلا يصح في نفي النية فضا وبهذا علم أن
من أكره الطلاق لا يتخير في سؤال الطلاق بل أعمر منه ومن تقرر
الانقاع ودخل تحت المسئلة الأولى ما إذا نوي بكل منهما حبيضا فتطلق
واحدة وهي الأولى وإما إذا نوي بالثالثة طلاقا لا غير وإما إذا نوي
بالثالثة حبيضا بالثالثة حبيضا لا غير وإما إذا نوي بالثالثة طلاقا
وبالثالثة حبيضا لا غير وإما إذا نوي بالثالثة والثالثة حبيضا ففي

هذه الست لا تقع الا واحدة ودخلت المسئلة الثانية ما اذا نوي بالاول
حيضا لا غير او الاولين طلاقا لا غير او الاول والثالثة طلاقا لا غير
او الثانية والثالثة طلاقا او بالاولي حيضا او كل من الالفاظ طلاقا فدر
ست ست يقع بها الثلاث وتخرج عن هاتين المسيلتين عن ما الحق بهما
اشياء عشر مسئلة الاول بان لا ينوي بكل منها شيئا فلا يقع شي وما بقي
وهو احدي عشر مسئلة يقع بها ثنتان وهوان ينوي بالثانية
طلاقا لا غير او بالاولي طلاقا او بالثانية حيضا لا غير او بالاولي طلاقا
وبالثالثة حيضا لا غير او بالآخرين لا طلاقا لا غير او بالاوليين
حيضا لا غير او بالاولي والثالثة حيضا لا غير او بالاولي والثانية
طلاقا او بالثالثة حيضا او بالاولي والثالثة طلاقا او بالثالثة طلاقا
وبالثانية حيضا والثانية طلاقا او بالثانية حيضا لا غير فصارت
هذه المسئلة محفلة لاربعة وعشرين وجها ووجه ضبطها لانه
لا يخلو اما ان ينوي بالكل حيضا او بالكل طلاقا او لم ينو بالكل شيئا او بالاولي
حيضا وبالباقيتين طلاقا او بالاولي حيضا لا غير او بالاولي حيضا
او بالثاني طلاقا لا غير او بالاولي حيضا وبالثالث طلاقا لا غير فاذا
نوي الخيض بالاولي فقط فله اربع صور واذا نوي الثاني الخيض فقط
فله اربع اخرى واذا نوي بالثالث الخيض فقط فله اربع اخرى فصارت
اشياء عشر وينوي بالاول والثاني والثالث خيضا وبالثالث طلاقا ولم ينو بالثالث
شيئا او ينوي بالثاني والثالث خيضا او بالاول طلاقا ولم ينو بالاول
شيئا صارت ست عشر وينوي بالاول والثالث خيضا وبالثاني طلاقا
او لم ينو بالثاني شيئا صارت ثمانية عشر وينوي بالاول طلاقا لا غير
او بالثاني طلاقا لا غير وبالثالث طلاقا لا غير صارت احدي وعشرين
مع الثلاث الاول والاصل انه اذا نوي الطلاق بواحدة ثبت فقال
مذكرة الطلاق فلا يصدق في عدم شيء مما بعدها ويصدق في نية
الخيض لظهور الامر باعتداد الخيض عند الطلاق واذا لم ينو الطلاق
لشيء صح وكذا كل ما قبل المنوي بها ونية الخيض بواحدة غير
مسيوقة بواحدة منوي بها الطلاق يقع بها الطلاق ويثبت بها حال
المذكورة المذكورة فيجري فيها الحكم المذكور بخلاف ما اذا كانت
مسيوقة بواحدة اريد بها الطلاق حيث لا يقع بها الثانية لصحة
الاعتداد بعد الطلاق ولا يجزئ تخرج المسائل بعد هذا واشاء ينو له
ما بيني حيضا الى ان الخطاب يقع من ذوات الخيض فلو كانت
ايشياء وصغيرة فقال اردت بالاولي طلاقا وبالباقي ترضيا بالاشياء

كان الحكم كذلك واطلق في كونه يصدق فاذا دانه يصدق فضا وديانة
وفيما لا يصدق فيه انما لا يصدق فضا واما ديانة فلا يقع الا بنية وقومنا
ان المرأة كالتاضي وفي الهداية وفي كل موضع يصدق الزوج على نية
انما يصدق مع اليمين لانه امين في الاختيار عما في ضميره والتول قول
الامين مع اليمين انزوي وتبين انشاء الله تعالى في الاستخلاف ان القول
له مع اليمين الا في عشر مسائل الامن على الامين وهي في القضية واثار
الى انه لو قال نويت بالكل واحدة كان ناويا بكل لفظ ثلث تطلبت
وهو ما لا يخزي فينكاحا مل فيقع الثلاث كما في المحيط وفيه لو قال لها
اعتدي ثلاثا وقال عنيت تطلبت لثلاث خيضا يصدق
لانه محتمل ظاهر لا يكذب وقد منع المحقق في فتح القدير كون ابتداء
الابتاع يثبت دلالة الحال بان الابتاع مرة لا يوجب ظهور الابتاع مرة
ثانية وثالثة فلا يكون اللفظ الصالح له ظاهرا في الابتاع بخلاف
سوال الطلاق لان ذكر الكناية الصالحة للابتاع دون الرد عتبت سوال
الطلاق ظاهرا في قصد الابتاع به وهو ترجيح لقول زفر المنقول في المحيط
وقيد بكونه كرا عتدي من غير لفظ طلاق معه لانه لو قال انت طالق
فاعتدي وانت طالق اعتدي وانت طالق فاعتدي فان نوي واحدة
فواحدة لانه نوي حقيقة كلامه وان نوي ثنتين فثنتان لانه محتمل
وان لم تكن نية بان قال انت طالق فاعتدي تقع واحدة لان الغالب
وان قال اعتدي او واعتدي تقع ثنتان لانه لم يذكره موصولا بالاول
فيكون امرا مستانغا وكلاما مبتدأ وهي في حال مذكرة الطلاق فيجوز
علي الطلاق وعند زفر يقع واحدة لما عرفت كذا في المحيط وفي الخاتمة جعل
هذا التفصيل رواية عن ابي يوسف انزوي ما ذكر قبله انه اذا لم ينو
شيئا وقعت ثنتان في الوجوه الثلاثة وفيه من باب ما يحرم امراته
علي نفسه وعن ابي يوسف ويحمد فيمن قال لامرأتين انما علي حرام
ينوي الطلاق في احدهما والا يلا في الاخرى وما طالتان لان اللفظ
الواحد لا ينتظم المعنيين المختلفين فحمل على الاغلاظ منهما وهو
الطلاق وعن ابي يوسف انه اذا نوي في احدهما ثلاثا وفي الاخرى
واحدة فما طالتان ثلاث لان الحرمة نوعان غليظة وخفيفة واللفظ
الواحد لا ينتظم النوعين فحمل على الاغلاظ وفي قول ابي حنيفة وكان نوي
وجيبان يكون هذا قول محمد ايضا بناء على ان هذا اللفظ للثلاث
حقيقة والواحدة كالحجاز لان الثلاث يثبت الحرمة مطلقا فصا ومثل
لفظة النذر اذا نوي النذر واليمين يصح عندهما خلافا لابي يوسف
كنا هذا والنوي على قولها ولو قال نويت الطلاق لاحدهما واليمين

للاخري عند اي يوسف يتبع عليهما الطلاق وعلي قياسي قولها هو كما نوي
ولو قال الثلاث نسوة اثنت علي حرام ونوي لاحد اهن طلاقا وللأخري
يبنوا والثالثة الكذب طلقت جميعا عند اي يوسف وعندهما هو كما
نوي ولو قال لامرأته انت علي حرام قاله مرتين ونوي بالاولي الطلاق
وبالثانية اليمن فهو كما نوي في قولهم جميعا لان اللفظ متعدد انتهى
قوله وتطلق بلسنتي بامرأة اولست كذا تزوج ان نوي طلاقا يعني
وكان النكاح ظاهرا وهذا عند اي حنيفة لانها تصلح لانثا الطلاق كما
تصلح لانكاره فيتبعين الاول بالنية وقالا لا تطلق وان نوي لكن به
ودخل في كلامه ما انت لي بامرأة وما انا لك بزواج ولا نكاح بيني وبينك
وقوله صدقت في جواب قولها لست لي بزواج كما في المحيط وخرج
عنه لم تزوجك اولم يكن بيننا نكاح ورواه ما انت لي بامرأة وقوله
لا عند سؤاله بقوله انك امرأة وقوله لا حاجة لي فبك كما في البدائع
ففي هذه الالفاظ لا يتبع وان نوي عند الكل ولكن في المحيط ذكر من اللفظ
قوله لا عند سؤاله ولو قال لا نكاح بيننا يتبع الطلاق والاصل ان نفي
النكاح اصلا لا يكون طلاقا بل يكون جحودا ونفي النكاح في الحال يكون
طلاقا اذا نوي وما عداه فالصحيح انه على هذا الخلاف فبدر بالنية
لانه لا يتبع بدون النية اتفاقا لكونه من اكنائيات ولا يجني ان دلالة
الحال تقوم مقامها حيث لم يصلح للرد او الشتم وصلح للجواب فقط وقد
قدمنا ان الصالح للجواب فقط ثلاثة الفاظ ليس هذا منها فلذا اشترط
النية للاشارة الي ان دلالة الحال هنا لا يكفي واشار بقوله تطلق الي ان
الواقع بهذه اكنائية رجعي وفيدنا نظروا النكاح لانه لو قال ما انت
لي بزوجة وانت طالق لا يكون اقرا رابا لنكاح لقيام الترتيب المتقدمة
علي ما انه ما اراد بالطلاق حقيقته كما في البرازية اول كتاب النكاح
والثاني لا يتبع به بالاولي قوله والصحيح يلحق الصريح والباين فلو قال
لها انت طالق ثم قال انت طالق او طلقها علي مال وقع الثاني وكذا لو
قال لها انت باين او خالها علي مال ثم قال انت طالق او هذه طالق
كما في البرازية يتبع عند الحديث الحديثي سيد المختلعة يلحقها صريح
الطلاق ما دامت في العدة وما ذكر في الاصول من بحث الحاضطة
فشمع المنع والمعلق اذا وجب شرطه في العدم كما يتبع في العدة منجزا
يتبع اذا وجد شرطه فيها واما اذا اعلته في العدة فانه يصح في جميع
الصور الا اذا كان الطلاق باينا ثم علق الباين في العدة فانه غير
صحيح اعتباره بنقضه كما في البدائع فبدر الصريح اللاحق للباين
بكونه خاطرا به واشار اليها للاعتزاز عما اذا قال كل امرأة لي طالق فانه

لا يتبع علي المختلعة وكذا اذا قال ان فعلت كذا فامرأته كذا لا يتبع علي المعتدة
من باين كما في البرازية والمراد بالصريح هنا ما وقع به الرجعي فبدر اكنائيات
الروايع من اعتدي واستنري رحمك وانت واحدة وما الحق بالثلاثة فلي
اباها او خلعها ثم قال لها في العدة اعتدي ما وبها وقع الثلاث في ظاهر الرواية
خلاف الماروي عن اي يوسف نظر الي اكنائية وجه طاهر الرواية ان
الواقع بها رجعي فكان في معنى الصريح كما في البدائع وما في الظهيرية لوقا
لها انت باين ما وبها الطلاق ثم قال لها في العدة اعتدي واستنري رحمك
او انت واحدة ما وبها الطلاق لا يتبع وان كان الرجعي لا يلحق الباين انتهى محمول
علي رواية اي يوسف لكن يرد عليه الطلاق الثلاث فانه من قبيل الصريح
اللاحق نصريح وباين كما في فتح القدير وهي حادثة حلب وكذا يرد الطلاق
الثلاث فانه من قبيل الصريح اللاحق بصريح وباين كما في فتح القدير وهي
حادثة حلب وكذا يرد الطلاق علي مال بعد الباين فانه واقع ولا يلزم
المال كما في الخلاصة فالاولي ايضا الصريح في كلامه علي حقيقته فبدر خلع
الطلاق الثلاث والطلاق علي مال بنا علي ان الصريح شامل للباين والرجعي
كما في فتح القدير ولحق اكنائيات الروايع به في حق هذا الحكم وحينئذ
فكلامه شامل لما اذا كان الصريح موصوفا بما يدل علي البينة كانت طالق
باين بعد انت باين فانه يلحق لانه صريح لحق باينا وان كان باينا بالغا
الوصف كما في المحيط والبرازية لكن يشكك عليه ما في التنبيه معزيا الي
نظم الزيد ويسمي في من قال لمختلعة او مبانته انت طالق باين او طالق
البينة ونوي الثلاث قال ابو يوسف هي ثلاث خلافا لفرع وانه واحدة
عنده انتهى ووجه اشكاله انه اذا لقي الموصوف الوصف بقي قوله
انت طالق وهو لا يصح فيه نية الثلاث وقد حكم بضعفه ما في التنبيه
شراح منطوية بن وهتان وانه مبني علي الرواية الضعيفة المحقة
لنية الثلاث في انت طالق وقد ينال ازم الغوا الوصف من وجه دون
وجه فالغوه ليتبع الثاني ولم يلغوه في نية الثلاث احتياطا في الموضوعين
وح لا يحتاج الي حمل علي الرواية الضعيفة كما لا يجني واذا لحق الصريح
الباين كان باينا لان البينة السابقة عليه يتبع الرجعة كما في
الخلاصة قوله والباين يلحق الصريح كما اذا قال لها انت طالق ثم قال
لها في العدة انت باين اطلعت فشمع ما اذا خالها او طلقها علي مال بعد
الطلاق الرجعي فيصح ويجب المال كما في الخلاصة ويشكك عليه ما في التنبيه
وقر لشمس الأيمه الاون جندي وقال طلقها علي الف ففعلت ثم قال في
عدتها انت باين لا يتبع عليها انتهى فانه من قبيل الباين اللاحق للصريح
وان كان باينا فازم جعلوا الطلاق علي مال من قبيل الصريح كما قدمناه

فيمنع الوقوع وقد نقل بن السجدة ما في الغنية ولم يتعقبه ويدل على الاشكال
 عكسه المتقدم وهو ما اذا كان الطلاق على مال بعد ال باين فانه يقع قوله
 لا البايين اي البايين لا يلحق البايين اذا امكن جعله خبرا عن الاول لصرفه فلا
 حاجة الي جعله اثنا ولا يرد انت طالق انت طالق لانه لا احتمال فيه هو
 للغيبة لاننا اشترعنا حتى لو قال اردت به الاخير لا يصرف فضا والمتراد
 بالباين الذي لا يلحق البايين اكنناية الغيبة للبينونة بكل لفظ كان لانه هو
 الذي ليس ظاهرا في الاثنا في الطلاق كما اوضحه في فتح القدر ولذا قال في
 الخلاصة لو قال لها بعد البينونة خلعتك ونوي الطلاق لا يقع به شيء في
 الحاي الغدسي اذا اطلق المبانة في العدة فان كان يصريح الطلاق وقع ولا يقع
 به شيء بكنايات الطلاق شيء وان نوي انتهى ومراده ما عدا الرجوع ولكن
 يشكل عليه مما في الخلاصة من الحبس السادس من بدل الخلع لو طلقها بما
 ثم خلعت في العدة لم يقع فان هذا باين لحي صريح وان كان باينا كما قدمنا
 فمتنفي ظاهرا فدمناه صحة الخلع ولا يخلص الا يكون المراد بعدم صحته
 عدم لزوم المال والدليل عليه ان صاحب الخلاصة صرح في عكسه وهو ما اذا
 طلقها مال بعد خلع انه يقع ولا يجب المال ولا فرق بينهما كما لا يخفى ثم اعلم ان المال
 وان لم يلزم فلا بد في الوقوع من قبولها لما في البرازية قال لها بعد الخلع انت
 طالق على الف لا يقع الا بتبنيها وان كان المال لا يلزمها وهذه مسئلة الجامع وهي
 رواية في واقعة التناوي خالفها مرتين ثم قالت في عدة الثاني يعني في
 طلاق واحد اشترطته منك بعشرة دنانير حتى تكمل الثلاث فقال الزوج
 بعث الطلاق الثالث منك بعشرة قالت اشترطت بعشرة يقع الثلاث ولا يجب
 المال ولا لان اعطا المال لتخصيل الخلاص المجزؤه حاصل واما اشترط قبولها في
 اول المسئلة فلان قوله انت طالق على الف تعليل طلاقها بالتبني فلا يقع
 بلا وجود الشرط انتهى وشمل كلامه ما اذا قال للمبانة انتك بتطليقة فانه
 لا يقع بخلاف انت طالق باين كما في البرازية وقرق الذخيرة بينهما بان اذا
 اثبتا باينا ينفى قوله طالق وبه يقع ولو اثبتا انتك ينفى قوله بتطليقة
 وهو غير مفيد وفيدنا بما كان كونه خبرا عن الاول لانه لو لم يكن بان
 نوي بالباين الثاني البينونة الغليظة قبل يصرف فيما نوي ويصح الثلاث
 لانها محل البينونة والحرمة الغليظة وقبل لا يصرف لان التغليظ صفة
 البينونة فاذا لغت البينة في اصل البينونة كوزها حاصلة لغت في اثبات
 وصف التغليظ كذا في المحيط واقتصر الشارحون على الوقوع كمن بصيغة
 ينفى فكان الوقوع هو المعتمد وفي البرازية لو قال للمبانة اسكن اخري
 يقع لانه لا يصلح جوابا انتهى اي لا يصلح كونه خبرا عن الاول وفي الغنية لو
 قال لها انت باين ثم قال في عدتها انت باين بتطليقة اخري يقع انتهى

ويشفي انه اذا اباها ثم قال لها انت باين ناويا طلقة ثانية ان تقع الثانية
 لانه بنية لا يصلح خبرا فهذا كما قال لها انت باين ناويا طلقة ثانية ان تقع
 الثانية لانه بنية لا يصلح خبرا فهذا كما قال انتك باخري الا ان يقال ان
 الوقوع الما هو بلفظ صالح له وهو اخري بخلاف مجرد البينة واشار المولى بعد
 كون المبانة محل البايين الي انها ليست محل للظهار واللعان اما الظهار فوجهه
 الحرمة والحرمة حاصلة بالبينونة واما اللعان فهو حكم مشروع في ذرف
 الزوجات والزوجة منتطرة كذا في المحيط ولو ابي منها بتخييرا كان او تغليظا
 كما في التعليق الختفي ولو خبرها في العدة لا يقع بان قال لها اخذاري
 واخذارت نفسها في العدة لم يقع شيء لانه عليك والتمليك بلا ملك لا ينصق
 كذا في التذريع ولا يقال انه معلق بما ختبارها فيمنع ان يلحق لان البان اذا
 كان معلقا قبل المخير البايين بان قال لها ان دخلت الدار فانت باين ناويا
 الطلاق ثم اباها مخيرا ثم وجد الشرط وهي في العدة فانه يقع عليها طلاق
 اخري عندنا خلافا للزفر لانه لم يذكر انت باينة ثانيا ليجعل خبرا بل الذي وقع
 اثر التعليق السابق وهو زوال العدة عند وجود الشرط وهو محل فيقع
 وعلى هذا اقال في المغايب لو قال ان فعلت كذا فخلال الله علي حرام ثم قال
 هكذا الامر ففعل احداهما وقع طلاق باين ولو فعل الاخر ينفى ان يقع اخري
 وهذا ينبغي ان يحفظ انتهى وقرق في الذخيرة بين انت باين للمبانة وبين
 وقوع انت باين المعلق بعد الابانة انه لما صح التعليق اولا لكونها محلا له
 جعلنا المعلق الطلاق البايين وصار باينا صفة للطلاق والمعلق بالشرط
 كالمخبر عند وجوده فكانه قال في العدة انت طالق باين ولو قال وقع بخلاف
 انت باين مخيرا في العدة في عدة المبانة لانه صفة للمرة وهي لم تكن محلا
 لان محله من قام به الانضال وقد انتظعت الوصلة بالابانة والمضاف
 كالمعلق حتى لو قال لها انت باين عدا ناويا الطلاق ثم اباها ثم خا العدة
 وفعت اخري ولو قال لها ان دخلت الدار فانت باين ناويا ثم قال ان كلمت
 زيد افانت باين ناويا ثم دخلت الدار فوقع الطلقة ثم كلمت زيد افانه
 يقع اخري كذا في الذخيرة وهو بيان لما اذا كانا معلقين قيدنا بكونه
 معلقا قبل المخير لانه لو علق البايين بعد التباين المخير لم يصح التعليق كالتخيير
 كما قدمناه عن التذريع وهي واردة على الكتاب وشمل كلامه ما اذا ابي من
 زوجته ثم اباها قبل مصي اربعة اشهر ثم مضت اربعة اشهر قبل ان يتربها
 وهي في العدة فانه يقع عندنا خلافا للزفر وورد علينا مسيلتان احدهما
 لو قال اذا جاءني فاختاري ثم اباها فاختارت نفسها في العدة فانه لا يقع
 شيء اجماعا الثانية ولو علق الظهار بشرط في الملك بان قال ان دخلت فانت
 علي كظهر ابي ثم اباها فدخلت في العدة لا يصير مظاهرا اجماعا وهما حجة زفر

علينا واجيب بانه في الاول ملكتها الطلاق غدا ولما ابارها ازال ملكه للحال
من وجهه وبقي من وجهه والملك من وجهه لا يكتفي للملك ويكتفي للازالة
كما في الاستبلاذ والتذبير المطلق حتى لا يجوز بيعها ويجوز اعتاقها كذا هذا
ولان المعتبر في التخيير اختيارها لا جانب الزوج وفي التعليق اليه
لا وجود الشرط بل ليل لو شهد ابا التخيير واخران بالاختيار ثم رجعوا
فالضمان علي شاهدان الاختيار لا التخيير ولو شهد ابا التعليق واخران
بوجود الشرط ثم رجعوا فالضمان علي شاهدي الاختيار لا التخيير ولو
شهد ابا التعليق واخران بوجود الشرط ثم رجعوا فالضمان علي شاهدي
التعليق لا الشرط وعن الثانية بان الظاهر موجب حرمة مؤقتة بالكتابة
وقد ثبت الحرمة بالابانة من كل وجه فلا يخلو التخيير بالظواهر بخلاف
الكتابة المستمرة لانها توجب زوال الملك من وجهه دون وجهه قبل انقضاء
العدة ولا يمنع ثبوت حكم التعليق ونظامه في البدائع وكذا لو قال لها
اختاري يا وليا ثم ابارها بطل التخيير حتى لو قال انت بعد ما اختارت
تسبي لم يقع كذا في الذخيرة والظهيرية ثم قال في الظهيرية وفي الامالي
قال لها امرتك بيدك اذا شئت ثم طلقها واحدة يا بنة ثم تزوجها واختارت
نفسها طلقت عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا تطلق لان الزوج فعل بنسبه
ما فوض اليها فيكون اخراجا للامر من يدها وجهه قول ابي حنيفة ان التخيير
فتصح وتعلق عندها فلا يبطل بزوال الملك وما قاله ابو يوسف ضعيف لان
الطلاق متعدد فلا يتعين ما وقع الزوج لما فوض اليها كما لو قال لغيره
فخير من هذه الصيرة ثم يباع بنفسه فخير لا ينزل الوكيل ان يزوج وقد اختلف
ما نكحناه انما عن البدائع لان ما في البدائع محمول علي ما اذا لم يتزوجها فلا
يقع في العدة وما في الظهيرية صريح في انه تزوجها وفي البرازية بين الامر
بالتدجيل امرها بيدها في الطلاق ان فعلا كذا متي شئت ثم خلعها علي مال
ثم وجد الشرط وهي في العدة فملك الايقاع وان مضت ثم تزوجها ووجد
الشرط ذكر في الزيادة ان ما يوجب منه جوابه وهو عدم الوقوع وفي التنبيه
لا ينبغي الامر في يدنا في ظاهر الرواية وحاصل ما ذكره المصنف ان للطلاق في
العدة اللاحق والسابق اربع صور وقد نظمها الشيخ سعد الدين الديري فقال
وكل طلاق بعد انقضاء سوي باين مع مثله لم يعلق ونعقبه والد شارح المنظومة
بان قوله لم يعلق مطلق ليشمل الباين الاول والثاني والمراد الاول والثاني فهو
الطلاق في محل التخيير فقلت بيننا مفردا من الزوج

كلا اجزا لا باين مع مثله الا اذا علفت من قبله

انني قال شارح المنظومة عبد البر قلت وقد فات الشيخين التنبيه علي ان
ذاك خاص بالعدة وان كان ذلك من المعلوم من خارج لان ما مر معني الضابط

متوقف

متوقف عليه فقلت بيننا مفردا من الزوج بعد كل طلاق
لا باين مثله ما علق قوله ثم علق قوله مشعر بكونه اللاحق هو المعلق
وصفنا الباين بانه مثل الباين مشعر باخراج البينة الكبرى لما فيها
من الخلاف الذي قد منه انني وقيد المولى بكون السابق طلاقا لانه لو
كان فرقة بغير طلاق كالفرقة بخيار البلوغ او العتاق بعد الدخول فانه
لا يقع الطلاق في عدته وكل فرقة توجب الحرمة مودا لا يلحقها الطلاق
واذا اسلم احد الزوجين لا يقع علي الاخر طلاقه كذا في البرازية واذا ارتد
ولحق بدار الحرب وظلما في العدة لم يقع لا تقطاع العصمة فان عاد الي دار
الاسلام وهي في العدة وقع واذا ارتدت ولحق لم يقع عليها طلاقه فان
عادت قبل الحضي لم يقع لذلك عند ابي حنيفة لبطلان العدة بالمحاق
ثم لا تعود بخلاف المرتد كذا في البدائع وفي الذخيرة فالخاصة ان كل
فرقة هي فسخ من كل وجه لا يقع الطلاق في عدتها وكل فرقة هي طلاق
الطلاق فيها في العدة انني وقد مناشيا منه في اول كتاب الطلاق

كتاب تنويض الطلاق

لما فرغ من بيان ما يوقعه الزوج بنفسه صريحا وكتابة شرع فيما يوقعه
غيره بادنه وهوثلاثة انواع تنويض وتوكيل ورسالة والتفويض اليها
يكون بلفظ التخيير والامر باليد والمشيئة وقد مر الاول بشوته بصريح الريلد
قوله ولو قال لها اختاري بنوي الطلاق فاختارت في مجلسها بائنت
بواحدة لان الخيرة لها خيار المجلس باجماع الصحابة رضي الله عنهم
اجمعا ساكنونيا عند نصريح بعضهم وما نقل من خلاف علي لم يثبت
بن المنذر لم يثبت بطله بقوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها لا تخجلي
حتى نسينا امركي ابوك ضعيف لان هذا التخيير يمكن المتنازع فيه وهو
ان توقع بنفسها بل علي انها اختارت بنفسها طلاقا بل قوله تعالى ففعل
امتنعك واسرهنك سرا حسيدا واجاب في المعراج بانه عليه السلام فعل
لها الحيا والى غاية استشارة ابويها لا مطلقا وكذا ما في المطلق انني ولانه
تمليك الفعل منها كلوزها عاملة لنفسها وهو يقتصر عليه واورد علي انه يمكن
منها كيف يعتبر بملكها مع بقاء ملكه والشئ الواحد يستحيل ان يكون كله ملكا
لشخصين واجاب في الكافي بانه تملك الايقاع لا تملك العين فقبل الايقاع
بقي ملكه انني واورد علي كونها عاملة لنفسه وتبني جوابه وما فيه
في فصل المشيئة وقول الزيلعي في الوكالة عند قوله وبطل توكيله اكنيل
مال انه ما لك وليس بوكيل يقتضي ان لا يبيع الرجوع عنه ليس بصحيح
فقد صرح في العناية وغيرها انه لا تنفرد بالمجلس ويصح الرجوع عنه وفي
العناية ان التملك الاقرار علي المصروف وان دفعته هذه الشهادة انني وفيه

لين

نظروا ان التملك الاقرار الشرعي على نفس التصرف ابتداء والوكيل الاقرار
الشرعي على نفس التصرف لا ابتداء كما اشار اليه في فتح القدير في اول البيع
وهو الحق لانه لا معنى للاقرار على المحل الا باعتبار التصرف فيه وفي المعراج
لا يلزم من التملك عدم صحة الرجوع لا تنقضاء بالهبة فانها عليك ويصح
الرجوع لكنه عليك يخالف ساير التملكات من حيث انه ينبغي ان ما ورث
المجلس اذا كانت غايته ولا يتوقف على القول بكونها تطلق نفسها بعد
التنويض وهو بعد تمام التملك قيد بالنية لانه من التكنيات ودلالة
الحال قائمة مقامها فضلا لادبائه والدلالة مذكورة الطلاق او العصب
وقد مناه من ما يخص المحراب والقول قوله مع اليمين في عدم النية
او الدلالة وتقبل بينهما على اثبات العصب او المذكرة لا على النية الا اذا
اقيمت على اقرارها كما ذكره الولوالجي واذا لم يصدق فضلا لا يسعها الاقامة
معها الا بكتاب مستعمل لانها كالتأخي وانما ذكر المجلس المذكورين ذكر الدلالة
هنا للعلم مما قدمه او للتكنيات واراد بنية الطلاق نية تنويضه وقيد
بالمجلس لانها لو قامت منه او اخذت في عمل اخر بطل خيارها كما سبكره
وافاد بذكر مجلسها انه لا اعتبار بمجلسه فلو خبرها هو لم يبطل بخلاف قيامها
كذا في البد اربع واشارة بقتضاره على التخيير الى انه لو زاد ما في شيت فانه
لا يتغير بالمجلس فهو لها فيه وتعدده ويخطا بها الى انه لو خبرها وفي غايته
اعتبر مجلس علمها في هذا اليوم فلو مضى اليوم ثم علمت خراج الامر
التي من بد بها وكذا الوقت قيد التنويض به وهي غايبة ولم تعلم حاجي
انقضي بطل خيارها ولو قال لها الزوج علمت في مجلس القول والمكرت
المرة فالقول لها لا مكره كذا في المحيط ولو قال لها اختاري واسم الشهر
فلها الخيار في الليلة الاولى واليوم الاول من الشهر ولو قال لها اختاري
اذا قدم فلان او اذا اهل الهلال فلها الخيار ساعة يقدم واهل الهلال في
المجلس ولو قال اختاري اليوم واختاري غد افرس خياران ولو قال في اليوم
وعند افرس خيار واحد كذا في المحيط ايضا واشارة بعدم ذكر قولها الى انه عليك
بتم بالملك وحده فلو رجع قبل انقضاء المجلس لم يصح وما علقه في الذخيرة
من كونه بمعنى اليمين اذ هو تعليق الطلاق بتطليقها نفسها بخلاف التخيير
انه لا اعتبار بكن في ساير الوكالات لتضمنه معنى اذا بعته فقد اجزته نفسها
فكان ينتضي ولا يصح تعليق الرجوع عنهما مع انه صحيح كذا في فتح القدير
وفيه لان هذا الاعتبار لا يمكن في الوكالة لانه لا يصح تعليق الاجارة بالشرط
كما في الكند وغيره بخلاف الطلاق فكان سهوا والحق ما في الذخيرة وفي جامع
التصولين تنويض الطلاق اليها قبل هو وكالة عليك عزها والاصح انه لا يمكن
انتهي وانما وقع البابين به لانه ينبغي عن الاستخلاص والصحة من ذلك

الملك وهو بالبينونة والام يحصل فائدة التخيير اذا كان له ان يراجعها شأنا
او بت وقيد بالبينونة والام يحصل فائدة التخيير اذا كان له ان يراجعها شأنا
باقتضاره على التخيير المطلق لانه لو قال لها اختاري الطلاق فقلت لا
الطلاق في واحدة رجعية لانه ما صرح بالطلاق فقد خبرها بين نفسها
بتطليقة رجعية وبين ترك التطليقة وكذا في قوله امرتك بيدك كذا في
البد اربع وهو مستند من قول المصنف انما كانت اختاري تطليقة او امرتك
بيدك في تطليقة والمراد بقوله فاختارت اختارها بنفسها فلو اختارت
زوجها لم يتبع وخبر الامر من بد بها ولو قالت اخترت نفسي لا يلزم وجهي
يتبع ولو قالت زوجي لا يلزم نفسي لا يتبع وخبر الامر من بد بها ولو عطف
بها وقالت اخترت نفسي او زوجي لا يتبع ولو كان بالواو فلا اعتبار بالتقدم
وبلغوا ما بعده ولو خبرها ثم جعل لها شيئا لاختاره فاختارته لم يتبع ولا
يجب الحال لانه رشوة كذا في فتح القدير وفي تلخيص الجامع من باب اجارة
الطلاق لو قالت طلقت نفسي فاجاز طلقت اعتبارا بالاشارة كذا ثبت اذا
نوي ولو ثلثا بخلاف الاول كذا احرمت وبدون النية ابدا لانه بين وفي
اخترت لا يتبع اذ لا وضع اصلا ولا عرف الا جوابا كذا جعلت الخيار الى امرتي
بيدي فطلقت لان الف التفسير فاعتبر المفسر ولغي لغير التملك شأنه بخلاف
الاول لانه لا يند ان يتبع رجعية ويخير اذ يوقف ما له انشا وهو المتخير دون
الاختيار ولم يستنزه لانه سبب عند الاجارة للتعلق بها فاعتبر المجلس
بعد ما لم يعتد بوجود الشرط قبلها في تعليق النضوي بخلاف البيع فانه
لا يقبل التعليق فاعتبر سببا حال العقد كذا جعلت امس امري بيدي اليوم
لا خيار لها لان الوقت تمتع المحل والمجلس بعد الاجارة وهذا الامر فاعتبر
بعضه انني قوله ولم تقع فيه نية الثلاث لانه انما يقيد بالخصوص والصفة
فليس غير متشوع واليمين كذا ثبت فيه مقتضى فلا يعم بخلاف انت بابين
وتحول تنوع البينونة الى غلبة ونهية قيد بالاختيار لان نية الثلاث
صححة في الامر بالبد كما سبكره وقول الشارحين ان الاجتماع منعقد على
الواحدة فبني ما وراءه على الاصل منصف لان زيد بن ثابت قال بوقوع الثلاث
قولا بكمال الاستخلاص وفيه اخذ ما كنت في المدخول بها وفي غيرها ينكح منه
دعوي الواحدة وقيد بكون التخيير غير مقرون بعد ولاية لو قال لها
اختاري ثلاثا فقالت اختاري فقلت اخترت يتبع الثلاث لان التنصيص
على الثلاث دليل رادة اختيار الطلاق لانه هو الذي يتعدد وقولها اخترت
يتصرف اليه فيتبع الثلاث فان كره التخيير بان قال لها اختاري اختاري ونوي
فكل واحدة منهما الطلاق فقالت اخترت يتبع ثنتان لان كل واحدة منهما
تخيير تام بنفسه وقولها اخترت جواب لهما والواقع بكل منهما طلاق بابين

وكذا اذا ذكر الشا في تحريف التواو والتاكاذ في البد ابع وسببا في تمامه عند قوله
اخترت الاولي الخ قوله فان قامت او اشدت في عمل انحرط لها بطل خيارها
ككونه فليلا فيبطل بتبدل المجلس فحينئذ او حكما اطلق القيام فشمع ما اذا
اقامها الزوج فزاد انه يخرج الامر من يدها لانه يكتسبها عما نعه في القيام
او المبادر به الى اختيارها نفسها فعدم ذلك دليل الاعراض اذا علم بها
مكرهه في مجلسها كما في الخلاصة وادب العمل الاخر بما يدل على الاعراض لا يطلق
العمل لانه لو خيرها فليست ثوبا او شرب لا يبطل خيارها لان اللبس قد
يكون للندعوا شهودا او العطش قد يكون شديدا يجمع من التامل وسببا في
بيانه في فصل الامر بالبد فان حكمه فيه حكمه ودخل في العمل الكلام الاخير
فانه دليل الاعراض وفيد بالاختيار لان النرف والسلم لا يتطلان بالاعراض
بل بالافتراق لا عن قبض والايجاب في البيع ببطلان على الاعراض من
التأيل واذا عطفه الاخذ في العمل على التام انه يبطل بالقيام وان لم يكن
معه عمل اخر لانه دليل الاعراض وهذا باطلا قوله البعض والاصح انه
لا يبطل به اذ لم يشتمل على الاعراض وفايدة الاختلاف انها لو قامت كندعوا
شهودا وتخلت من مكانها ولم يكن عندها احد يبطل خيارها عند البعض قال
في الخلاصة والاصح انه لا يتطل لعدم الاعراض واما اذا لم يتحول لا يتطل اتفاقا
وقد يكون التحريم مطلقا لانه لو كان موقفا كما اذا قال اختاري نفسك
اليوم او هذا الشهر او سنة فلها ان تختار ما دام الوقت باقيا سوا
اعرضت عن ذلك المجلس ولا كذلك في الجوهره وسببا في تمامه في فصل الامر
بالبد قوله وذكر النفس او الاختيار في احد كلامها شرط فلوقال اختاري
فثالث اخترت نفسي وقال لها اختاري نفسك فثالث اخترت وقع فاذا
كانت النفس في كلامها فالاولي واذا اخلت عن كلامها لم يتبع والاختياره كالنفس
وليس مراده بخصوص النفس والاختياره بل كل لفظ قام مقام ما يصلح تنسيبا
للمهر لان الاختيار مبهم وان كان ما وقع عليه اجتماع الصحابة انا هو بالنفس
لانه عرف من اجتماعهم اعتنا بنفسه لفظا من جانب فينتصر عليه فينتفي
غير المنسرد اما بخصوص لفظ النفس فعلموا لانها قد فعل فيه ذكر التطلبة وتكرار
قوله اختاري وقوله اختاري واي اهلها والازواج بخلاف اخترت قولي
او ذو محرم فانه لا يتبع وينبغي ان يجعل على ما اذا كان لها اب او اما اذا لم يكن
لها ولها الخ فثالث اخترت اني فينبغي ان يتبع لانها تكون عنده عادة عن
البيوتة اذا عرفت الوالدين كما في فتح القدير وفي المحيط لوقال اختاري من اهلك
او الازواج فاختارهم وقع استحسانا وكذا ابك وامك او زوجك وهو محمول على
ما اذا كان لها زوج فبطلت في نفسها فيه ولوقال اختاري قومك او ذاهم محرر منك
لا يتبع وان اختارت نفسها فقد جعل محمد الاهل اسم الابوين والنوم اسم الساب

الاقارب وقوله حجة في اللغة لانه من ارباب اللغة العربي وخاصة ان المنسر
من احد الجانبين ثمانية الفاظ كما قررناه وقد منا ان العدد في كلامه منسر
في شيع واشتار بقوله في احد كلامهما الى انه لا بد في نية المنسر من الاتصال
فلو كان منفصلا فان كان في المجلس صح والافلا ولذا قال في المحيط لوقال في
المجلس عنيت نفسي بفتح لاها ما دامت في المجلس ملك الانشا وفي النوايد
التاجية هذا اذا لم يصدر عنها الزوج انها اختارت نفسها فاذا اصد عنها وقع
الطلاق بتصادقهما وان خلا كلامهما عن ذكر النفس مني وظاهره ان التصادق
بعد المجلس معتبر وفي فتح القدير والايضا بالاختيار على خلاف التماس
فيقتصر على مورد النص فيه ولولا هذا لا يمكن الاكتفاء بتفسير التزنية الحالا
دون المثالية بعد اذا انوي الزوج وقوع الطلاق به ونضاد فاعليه لكنه
باطل والاولى لوقوع مجرد النية مع لفظ لا يصلح له اصلا كما سفي وبهذا يبطل
اكتفاء الشافعي واحمد بالنية مع التزنية عن ذكر النفس وعنه امتزج
وهذا مخالف لما ذكرناه عن نتائج الشريعة من الاكتفاء بالنضاد فقلت
قوله ولوقال لها اختاري فثالث انا اختار نفسي واخترت نفسي
نطلق لوجود الشرط اي تبين وانما ذكر الثابتة وهي قولها اخترت نفسي
وان كان قد اذها بقوله في احد كلامها ليعيد انه لا فرق بين الفعل الماضي
والمضارع في جوابها المنفرد بالنفس ليشيها في ان لفظ انا مع المضارع ليس بشرط
وانما وقع بالمضارع وان كان للوعر لفضة عايشة رضي الله عنها حيث
احا بن يقولها اختار الله ورسوله واكتفى النبي صلى الله عليه وسلم به وتكون
المضارع عندنا موضوعا للمحال والاستقبال فيه احتمال كما في كلمة الشهادة
واد الشهادة فكان للختين دون الوعد وعلى اعتبار كونه اخبارا عن امر
قائم في الحال لكون محله القلب فيصح الاخبار باللسان عن ما هو قائم بحال
اخر حال الاخبار وقيد بالاختيار لانه لو قال طلق نفسك فثالث انا اطلق
لا يتبع وكذا لو قال لعبد اعني رقتك فقال انا اعني لا يعتق لانه لا يمكن جعله
اخبارا عن طلاق قائم واعتق قائم لانه انا يقوم باللسان فلو جاز قام به الامران
في زمن واحد وهو محال وفي فتح القدير وهذا بناء على ان الايتاع لا يكون بنفس
اطلاق لانه لا تغار فيه وقد منا انه لو تغور في حازه ونقضاه ان يتبع به هنا
لو تغور لانه انشأ الاخبار اني وقد اخذه من الكافر والظهيره حيث قال
ولان العادة لم تخترني انا اطلق ما رادة الحال اني وفي المعراج الا اذا انوي انشا
الطلاق لم يتبع وفي البرازية لوقال انا ارجع لا يلزمه شيء بخلاف ما اذا قال ان شفي
الله مريضتي فانا ارجع كان نزولان التي عتد بالكتابات النعاليق نصير لا دمنة
وذكر في كتاب الكفاية لوقال الذهب الذي لك علي فلان انا ادفعه واسلمه
او اقتضيه مني لا يكون كماله لوقال الذهب الذي لك علي فلان انا ادفعه واسلمه

او اقتضاه ما لا يكون كماله لم يخل لنظامه على الضرر كضمنت او لم تكن
 او على اولى وهذا اذا ذكره مجزما اذا قال معلنا بان قال ان لم يوده فلا ت
 فانا ادفعه اليك امخوه يكون كماله لما علم ان الواعيد بالتساق صور
 التعاقب تكون لازمة فان قوله ان ارجح لا يلزمه شي ولو علم وقال ان
 دخلت الدار فانا ارجح يلزم الحج انزوي وفي التبرازية لو قالت انا اطلق نفسي
 لا يكون جوابا وان قالت اخذت ان اطلق نفسي كان جوابا انتهى قوله
 ولو قال لها اختاري اختاري فقالت اخذت الاولى او الوسطى والاخيرة
 وقع الثلاث بلائية لان في نظره ما يدل على اداة الطلاق وهو التعدد
 وهو انما يتعلق بالطلاق لا باختيار الزوج وقد اختلف المشايخ به فضا
 بدون النية مع الاتفاق على انه لا يقع في نفس الامر لا بالنية فذهب المص
 شعا لصاحب الهداية والصدور الشهيد والعناية الى عدم اشتراطها لما
 ذكرنا وذهب قاضي خان وابو المعين لا النسبي الى اشتراطها ووجه
 في فتح القدير بان تكرار امره بالاختيار لا يصير مظهرا في الطلاق لجواز
 ان يريد اختياري في المال واختياري في المسكن ومخوه وهو كاعتدي اذ
 كرهه وقد يجاب عنه بان المحصور بالثلاث هو الطلاق لا امرا كذا ذكر
 الفارسي ويرد عليه لو قال لها اختاري مرتين فقط فانه يقع بلائية ولا
 حصر وفي تلخيص الجامع الكبير والقدر الخاص بالطلاق فاعني عن ذكر
 النفس والنية انزوي وهو مخالف لما في اصله فقد نقل في غاية البيان ان
 المصريح به في الجامع الكبير اشتراط النية قال وهو الظاهر انزوي والحاصل
 ان المعتمد رواية ودراية اشتراطها دون اشتراط ذكر النفس في احد كل
 منهما كالنية لان التكرير مقام مقامه لما قدمناه وكيل لا بد من ذكر النفس
 وانا حذق شروحه لان عرض محمد الشريع دون بيان صحة الجواب
 كذا في الكافي ثم وقوع الثلاث هنا قوله الامام وقال لا يقع واحدة نظر الجان
 هذه الكلمة تعيد الترتيب والافراد فاذا بطل الاول لاستحالة الترتيب في
 المجموع في الملك لم يجز ابطال الاخر فوجب اعتباره وله انما تعيد الترتيب
 والافراد من ضرورته بل لو منهما مدلوله وليس احدهما تنوعا للاخر ولذا
 استند الظحاوي قولهما واجيب عنه سلمنا ان الفردية مدلوله لكن لا يلزم
 ان يكون مقصوده لانه قد يكون احدهما المدلول المطابق هو المقصود والاخر
 تنوعا كما هو المراد هنا لان المراد الوصف وضع لذات باعتبار معنى هو المقصود
 فلم تلاحظ الفردية فيه حقيقيا واعتباريا كالطائفة الاولى والجماعة الاولى
 من حيث هو منتصف بتلك النسبة فاذا بطلت بطل اللام فبذلك قوله اخذت
 الاولى وما عطف عليه لانها لو قالت اخذت التطلبة الاولى وقعت واحدة
 اتفاقا كذا في المعراج ولو قالت اخذت اخذت التطلبة اختيارة او

او الاختيارة او مرة او مرة او دفعة او دفعة او بواحدة او اختيارة تقع
 الثلاث في قولهم ولو قال الزوج نويت بالاولى طلاقا وبالاخرى التاكيد
 لا يصدق كذا في المحيط والمصنف لانها اذا ذكرت الاولى وما جريا جازها
 فهو على ثلاثة اوجه فان قالت اخذت التطلبة الاولى وقعت واحدة
 اتفاقا وان قالت اخذت الاختيارة الاولى فتلافة اتفاق والخلاف فيما
 اذ لم تذكر المنعوت واداد المصنف تكرار التخيير ثلاثا سواء كان بلا عطف كما ذكره
 اوجه من واو او فا او ثم لا نه جواب الكل حتي لو كان يمال لزم كله وفي شرح
 تلخيص الجامع الفارسي الا ان في العطف يتم لو اخذت نفسها بالاولى
 قبل ان ينطق الزوج بالثانية والثالثة وهي غير مدعولة بها بان بالاولى
 ولم يقع بغيرها شي انزوي وفي الولولجية قال لها امرك بيدك بنوي ثلاثا
 ثم قال لها امرك بيدك على الف درهم بنوي ثلاثا فتمت ذلك ثم قالت
 قد اخذت نفسي بالحياة والاول قال ابو حنيفة طالق ثلاثا والمال لا رهم
 عليها وذكرها الاول لغو وقال لا هي طالق ثلاثا ولا يلزمها المال وذكرها الاثني
 ليس بلغو انزوي وفي تلخيص الجامع لو قال لها اختاري اختاري بالف او عطف
 فقالت اخذت طلقت ثلاثا بالف وفا بطلاق الجواب لثلاث فورا انواع
 عليك والعدد خاص بالطلاق فاعني عن ذكر النفس والنية كذا اخذت
 بواحدة او واحدة حداد التخيير بالشك اذ بيعت بها الدفعة والاختيارة
 وفي اخذت تطلبة لا يقع للعطف لانها المنعوت وعنده يقع الثلاث اذ ضمن
 بخلاف جابرها وبكلمة ايجاب لا جواب بخلاف الوكيل اذ عليه الوفاق لا الجلي
 وفي غيره يقع قرب ولا مال ما لم تكن الثالثة لمقصوده بها كذا اخذت
 الاولى عندها اذ ضمن الطلقة حفظا للمنعت وعنده يقع الثلاث اذ ضمن
 الاختيارة حفظا للاصل بتطبيق الجواب والصدور انزوي واقاد المصنف بوقوع
 الثلاث انه لو كان يمال لزمها المال كله كما قدمناه وهو قول الامام وعندها
 ان اخذت نفسها بالاخيرة لزمها المال كله وان اخذت نفسها بالاولى او
 الوسطى لم يلزمها شي لان كل واحد من التخييرات تخيير على حدة فانه كلام
 قام بنفسه ولم يذكر معه حرف الجمع والتبديل لم يذكر الا في الاخير فلا يجب الا
 باختيار الاخيرة ولو ذكر بالواو والفا فغير اي حنيفة لا يختلف الجواب يقع
 الثلاث ويلزمها الف وعندها لا يقع الطلاق في هذه الصورة لان الكسار
 كلاما واحدا يحرف الجمع فصارت لو قال لها طلقت ثلاثا بالف فطلعت
 واحدة كذا في البدائع وفي الكافي اذكر ريبلا عطف فقال اخذت نفسي بالجمع
 وقعت الاوليان بلائي والثالثة بالالف لانه قرن المال بالاخيرة ولم يذكر
 حرف العطف بينهما ليصير المترون بالاخيرة مترون بالاولى والثانية وهذا
 لا يستثنى والشرط فانه يصرف الى الاخيرة انزوي قوله ولو قالت طلعت

نفسى او اختارت نفسى بتطبيقه بانته بواحدة يعنى في جواب
قوله اختاري وانما صلح جوابا له لان التطبيق داخل في ضمن التعبير
فقد انت ببعض ما فوق من اليرها كالوقال طلق نفسك ثلاثا فطلعت واحدة
بخلاف ما لو قالت اخترت نفسي في جواب طلق نفسك لان الاختيار لم
ينص على اليرها لا قصد او لا ضمنا ولا ما وقع به البان دون الرجعي وان كان
صريحا لانه لا عبرة لا ينفعها بل للتقويض الزوج الا ترى انه لو امرها بالبائين
او الرجعي فعكست وقع ما امر به الزوج وقد ذكر صدر الاسلام في جامع
انه يقع فيه الرجعي نظرا لما وقع منه المرأة وهو مخالف لعامة الكتب لكن
في شرح الوقاية ان في المسئلة رواية تدفع رجعية وفي
آخرها بانه وهذا الصحاح انتهى ويهدى اظهر ان ما في الهداية اخذ في الروايتين
فقول الشرح انه غلط ومن الهام انه سوس مما لا ينبغي ان يقال في مثله
ولذا قال في الكافي انما في الهداية موجود في بعض نسخ الجامع الصغير
والصواب انه لا يملك الرجعة كما في الجامع الكبير انتهى فيبدنا بكونه جوابا
لقوله اختاري لانه لو كرر اختاري ثلاثا بالالف فقالت اخترت
نفسى بتطبيقه او اخترت تطبيقه لم يقع شيء في صورة العطف لان
التطبيقه تصلح للفرد دون الثلاث ووقع الواحدة متمتع دفعا للضد
عنه ووقعت واحدة بانه في غير صورة العطف اتفاقا ولا يجز عليها
نهي من المال ان قالت عنت التطبيقه الاول والثانية وان قالت عنت
الثانية لزمها كل الالف بخصوص المال بالثالثة كذا في شرح التلخيص
وهو شرح لما قدمناه عنه وفي المحيط لوقال اختاري فقالت فعلت
لا يقع لان هذا كناية عن قولها اخترت وبه لا يقع فكذا هذا لوقال
اختاري نفسك فقالت فعلت يقع لما بينا انتهى وفي جامع الفصولين
لوقال بعث امرك منك بالالف فاخترت نفسها طلعت رجعة في
المجلس بانته ولزمها المال قوله امرك بيدك في تطبيقه او اختاري
تطبيقه فاخترت نفسها طلعت رجعة لانه جعل لها الاختيار بتطبيقه
وهي معقبة للرجعة والمفيد للبينونة اذا قرن بالصريح صار رجعا
كعكسه عوانت طالق باين يصير باينا قيد بقوله في تطبيقه لانه لو
جعل امرها بيدها لولم تصل لتنتهي اليك تطلق نفسك متى شئت فلم
تصل فطلعت قال يكون باينا وهكذا اجاب الثاخي بدع الذين لان
لنظرة الطلاق لم تكن في نفس الامر بخلاف ما لوقال امرك بيدك بتطبيقه
واحدة تطلق نفسك متى شئت فلكم فصل فطلعت في حال حيث تكون رجعة
كما في امرك بيدك في تطبيقه كذا في الصيرفية وفي جامع الفصولين امرك
بيدك تطلق نفسك عدا فلها ان تطلق نفسها في الحال وقوله تطلق الخ مشورة

انتهى

بجواب

انتهى وفيه امرك بيدك لكي يطلق نفسك او لطلق نفسك او حتى تطلق
نفسك فطلعت في واحدة بانه انتهى وفي المحيط لوقال اختاري
تطبيقه فاخترت واحدة يقع لانه بمنزلة قوله طلق نفسك ثلاثين
وطلعت واحدة ولوقال اختاري ان شئت فقالت اخترت نفسي يقع لانه
بمنزلة طلق نفسك ان شئت وقد شانه اذا الاختيار مشيئة لا محالة ولو
قال انت طالق ان شئت واختاري فقالت شئت واخترت يقع طلاقا
احدهما بالمشيئة والاخر بالخيار لانه فوض اليها طلاقا احدهما صريح
والاخر كناية والكتابة حال ذكر الصريح لا تقتضي النية ولوقال لرجل
خبر امرائي ولم يخبرها لم يكن الخيار لها لانه امرها بما لم يفعل لم يحصل المأمور
ولوقال اخبرها بالخيار فقبل ان يخبرها سمعت الخبر فاخترت نفسها
وقع لان الامر بالخيار يقتضي تقديم الخبر به فكان هذا افراد من الزوج
بشروط الخيار لها انتهى وفي البرازية قال لغيره زوجي امرأة فاذا فعلت
ذلك فامرها بيدها فزوجها الوكيل ولم تشترط لها الامكان الا امر
بيدها بحكم التعليق من الزوج ولوقال زوجي امرأة واشترط لها على ان
ان تزوجها فامرها بيدها لم يكن الامر بيدها بلا شرط الوكيل لان في
الاول علق الامر بالتزوج لا بالشرط انتهى ثم اعلم ان قدمنا اول الباب
انها اذا قالت اخترت نفسي لا بل زوجي يقع وهو مقول في الكتب
المعمدة وفي الاختيار ما يخالفه فانه قال لوقالت اخترت نفسي
لا بل زوجي لا يقع لانه لا ضرب عن الاول فلا يقع انتهى ولعله سوس والضوا
ما قدمناه فصل في الامر باليد اخبره عن الاختيار لئلا يبد التعبير
باجماع الصحابة بخلاف الامر باليد فانه وان لم يعلم فيه اجماع الامر
بمعنى الحال واليد بمعنى التصرف كما في المصباح وقد مر كثير الامر باليد نظر
الي ان الايقاع بلفظ الاختيار ثابت استحسننا في جواب اختاري لا قياسا
بخلاف جواب الامر باليد فانه قياس واستحسننا واما الايقاع بلفظ
امري بيدي فلا يصح قياسا ولا استحسننا والحق في فتح القدير من
استنوا للبابين في القياس والاستحسنات فان جواب الامر باليد بقولها
اخترت نفسي علي خلاف القياس ايض وهو التقضي بكل منهما موافق
القياس الامر هنا بمعنى الحال واليد بمعنى التصرف كما في المصباح قوله
امرك بيدك ينوي ثلاثا فقالت اخترت نفسي بواحدة وقع في
الثلاث لان الاختيار يصلح جوابا للامر باليد على الاصح المختار لانه ابلغ
في التقويض اليها في الامر باليد وقيل لا ذكره في المحيط والولولجية فيها
اعرفك طلاقا كما مر بيدك والواحدة في كلامها صفة الاختيار فصار
كأنها قالت اخترت نفسي باختيار واحدة واحدة وادبينة الثلاث نية

ب

تتويضا واشتار بذكر الفاء في قوله فتألت الى اشتراط المجلس ونجا طهرها
الى ان علمها شرط حتى لو جعل امرها بيدها ولم تعلم فطلقت نفسها لم تطلق
كما في الولو الجبة والخاتبة وبتذكر النفس في جوابها الى اشتراطه او ما يقتضيه
مقامه كالنفي بلنظا التخيير واستغنى منه ان الامر باليد كالتخيير في جميع
مسائله سوى نية الثلاث فانها تقع هنا لا في التخيير لانه حينئذ يحتمل العزم
والخصوص فانها نوي صحت نيته كذا ذكر الشارحون وصاحب المحيط
وفي البدائع الامر باليد كالتخيير لا في شئيين احدهما نية الثلاث والثاني
ان في اختياره لا بد من ذكر النفس او ما يقوم مقامها للدليل الدال
على اشتراطه في الاختيار وفي المحيط لو جعل امرها بيدها فقلت طلقت
لم تنل نفسي لا يقع كما في الخيار لو قالت اخترت لا يقع ولو قالت عنيت
نفسى ان كانت في المجلس تصدق لانها تملك الانسان والا فلا انتهى وهو
صريح في مخالفة ما في البدائع قوله على ضعفه وقيد بنية الثلاث
لانه لو لم ينو عدد او نوي واحدة او اثنين في الحرة وقعت واحدة
بأية وقدمنا انه لا بد من نية التتويج بالزهاد بانه او بدل الحال
عليه فضا وفي الخاتبة امرأة قالت لزوجهما في الخصوصية ان كان ما في
بيدي يدي استتدرت نفسي فقال الزوج الذي في يدي فقلت
المرأة طلقت نفسي ثلاثا فقال لها الزوج فوي مرة اخري فقلت المرأة
طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج لم انوي الطلاق بقولي الذي في يدي
في يدي كما انها تطلق ثلاثا بقولها ثلاثا طلقت نفسي ثلاثا حتى لو لم
يقول لها فوي مرة اخري كان القول قوله فضا ودباقة وفي فتح القدير
واذا علم ان الامر باليد مما يرد به الثلاث فاذا قال الزوج نويت التتويج
في واحدة بعد ما طلقت نفسها ثلاثا في الجواب جلف انه ما اراد
الثلاث انتهى وقيد بقولها اخترت نفسي لانها لو قالت في جوابها
امري بيدي لا يصح فتاسا واستحسانا كما قدمناه وفي الخلاصة لو
قالت في جوابه مئكت امري كان باطلا ولو قالت اخترت امري كان
جائزا انتهى فالاصل ان كل لفظ يصلح للايتناع من الزوج يصلح جوابا
من المرأة وما لا فلا الا لفظ الاختيار خاصة فانه ليس من الفاظ
الطلاق ويصلح جوابا منها كذا في النكاح وكذا في البدائع ولذا قال في
الاختيار وغيره لو قال لها امرك بيدي فقلت انت علي حرام وانت
معي تباين او انا منك تباين فهو جواب لان هذه اللفاظ تعيد الطلاق
كما اذا قالت طلقت نفسي ولو قالت انت مبي طالق لم يقع شي ولو قالت
انا منك طالق وانا طالق وقع لان المرأة توصف بالطلاق دون الرجل
انتهى لكن يرد على الاصل المذكور وما في الخلاصة لو جعل امرها بيد ايها

فقال

فقال ابوها قبلتها طلقت وكذا لو جعل امرها بيدها فقلت طلقت نفسي
طلقت والباقي قوله امرك بيدي ليس بتعبد بل حرف في كذا وكذا وفي
المحيط عن محمد لو قال ثلاث مرات امرك بيدي كان ثلاثا ولو قال في
بيدي واحدة انتهى والبدائع ليس بتعبد فانه لو قال امرك في كذا
او بينك او شما لك او قل او لسا لك كذا كذا كان في الخلاصة وفي البراءة
وفيها من فصل نكاح العبد والامة لو تزوج امرأة على انها طالق او على
ان امرها بيدها تطلق نفسها كما تريد لا يقع الطلاق ولا يصير الامر بيدها
ولو بدات المرأة فقلت زوجت نفسي منك على اني طالق او على ان
امري بيدي اطلق نفسي كما اريد فقال الزوج فقلت وقع الطلاق وصا
الامر بيدها ولو بد العبد فهو كما لو بد الزوج ولو بد المولي فهو كبدالة
المرأة انتهى وفي البراءة ولو قال امرك في عينيك وامتاله يسأل عن
النية وامري بيدي كقوله امرك بيدي ودعواها على زوجها انه جعل
امرها بيدها لا يغفل عما لو وقعت الطلاق بحكم التتويج ثم ادعت الطلاق
يسمع وليس لها ان بيدها لا يغفل اما ان ترفع الامر الى القاضي حتى
يجوز الزوج على ان يجعل امرها بيدها وفي تلخيص الجامع لو قال في البيع
والطلاق امرها بيد الله ويذكر اوبع بما شاء الله او شئت بنفرد المخاطب
لان ذكر الله للتبرك والتيسر عرفا والبال للعوض فالشيا فيه دون
الاصل مثل كيف شئت عبده بخلاف انشأ الله او ما شاء الله وشئت اذا بطل
الاصل او علق بجهول حسب الثابت في انشأ الله انت طالق قلغي العطف
ولو قال لها اختاري فقلت المحنت نفسي باهلي لم يقع كما في جامع النصوص
وهو مشكل لانه من الكنايات فهو كقولها انا تباين وهذا اخبر عن واقع
ولو قال بيدي او يرك او شئت وشئت لم ينفرد حملا على التعليق اذا
نعد والتملك انتهى وفي المحيط لو قال لامرأة انت طالق او امرك بيدي
لم تطلق حتى تختار نفسها في مجلسها في غير الزوج ان شاء وقع تطلبتها
وان شاء وقع باختيارها انتهى واطلق في المرأة المخاطبة فتشمل الصغيرة
فلو قال للصغيرة امرك بيدي ينوي الطلاق فطلقت نفسها يقع كانه
علق طلاقها بايتناعها كذا في البراءة واطلق الامر باليد فتشمل المتحررة
والمعلق اذا وجد شرطه ومنه ما في المحيط لو قال ان دخلت الدار فامرك
بيدي فان طلقت نفسها كما وصفت القدم فيها طلقت لان الامر في يدها
وان طلقت بعد ما مشيت خطوتين لم تطلق لانها طلقت بعد ما خرج
الامر من يدها ولو قال امرك بثلاث تطلقات بيدي ان ابرأ نفسي عن
مهرك فقلت وكلني حتى اطلق نفسي فقال انت وكيل لتطلق نفسك
فاذا ابرأته عن المهر ولا تطلق في المجلس يقع وان لم تبرا لا يقع لان

بيد

التوكيل كان بشرط ان تبريه عن المهر انزهي ومنه ما في البرازية قال لها
 ان غبت عنك ومكثت في غيبيتي يوما او يومين فامرك ببيدك فهذا اعلي
 اولي الامر بينك فينتع الطلاق لو مكثت يوما او يومين ان غاب عنها كذا
 فامرها ببيدها في اخر المدة فوارث حتى مضت المدة افقي البعض
 بنفا الامر في يدها والامام قاضي خان علي انه ان علم بكائها ولم
 يذهب اليها وقع وان لم يعلم بكائها لا والصحيح انه لا يقع قال في
 الخزانة واذا كانت الغيبة منها لا يصير امرها بيدها واختلاف الاجوبة
 في المدخولة وفي غيرها لا يصير الامر بيدها جعل امرها بيدها ان غاب
 عنها ثلاثة اشهر ولم تصل اليها النفقة فيعت اليها خمسين ان لم
 تكن قدر نفقتها صار بيدها ولو كانت النفقة موجلة فوجبت لها
 النفقة ومضت المدة لا نصير الامر بيدها لا رتفاع اليه عندها
 خلافا للامام الثاني وان ادعي وصول النفقة اليها والاصح ان القول
 قولها في هذا وفي كل موضع يدعي انفا حق وهي تنكر جعل امرها
 بيدها ان لم يعطها كذا انما يختلف في الاعطاء وعدمه بعد الوقت
 فالقول له في حق عدم الطلاق ولها في حق عدم اخذ ذلك كذا في
 الذخيرة وفي المنتهي اذ لم اترك الي عشرين يوما فامرها ببيدها يعتبر
 من وقت التكلم فاذا اختلفا في الاثبات وعدمه فالقول له لانه ينكر
 كون الامر بيدها وذكر محمد بن تير علي ان القول لها فيمن قال ان مات
 فلان قبل ان يعطيك المائة التي لك عليه فانما كفييل به مات فلان
 فادعاه عدم الاثبات وكونه كفيلا وادعي المطلب الاثبات ان القول للطالب
 لانه ينكر الاستيفاء وهذا المستحسن قال لها قبل الدخول ان غبت عنك
 شهرا فامرك ببيدك فوجد الشرط لا يصير بيدها لان الغيبة لا تتحقق
 قبل الشاهد قبل البناء لعدم المحضور لان الغيبة قبل المحضور لا يمكن قال
 لها ان لم ارسل نفقتك في هذا الشهر وان لم ابغث فانك كذا فامرها
 ببيد رجل فضاغت من يد الرسول لا يقع لان البعث والارسال قد تحقق
 واذا خافت المرأة اذا تزوجها لا يجعل الامر بيدها بعد التزوج فتقول
 زوجت نفسي منك بكذا اعلي ان امري بيدى اطلق نفسي منك يا بني
 شئت كلما صرت بيدي بغير حناية او تزوجت علي احري او شربت او عبت
 عني سنة جعل امرها بيدها وهي صغيرة علي انه مبي غاب عنها سنة
 نطق نفسها بلا حسرات يلحق الزوج فوجد الشرط فابراثة عن
 المهر ونفقة العدة واوقعت طلاقا يقع الربعي ولا يسقط المهر والنفقة
 كما لو كان الايجاب من الزوج موجودا وقت وقوع الشرط قال لها امر
 ثلاث نطلقات ببيدك ان ابرأني عن مهرك ان قامت عن المجلس

خرج

خرج الامر من يدها وان اوقعت الطلاق في المجلس ان قدمت الا بواقع وان
 لم تبريه عن المهر لا يقع لان التوكيل كان بشرط الا بواقع لها ان لم اعطك دينارين
 الى شهر فامرك ببيدك فاستدانت واحالت علي زوجها ان ادعي الزوج المال المختار
 قبل مضي المدة ليس لها ايقاع الطلاق وان لم يود ملكك الايقاع ان لم تصل
 اليك نفقة عشرة ايام فامرك ببيدك فنشرت بان ذهبت الي ايها بلا اذ
 في تلك الايام ولم يصل اليها النفقة لا يقع لعدم وجود النفقة فصارت كالوطئ
 حين تمت المدة ان لم وصل اليك خمسة دنائير بعد عشرة ايام فامرك
 ببيدك في الطلاق مابي شئت فخي الايام ولم يرسل النفقة ان كان الزوج اراد
 به الغور لها الايقاع وان لم يرد به الغور لا يملك الايقاع حتى يموت احدها جعل
 امرها بيدها ان صيرها بغير حناية فطلبت النفقة او الكسوة والحمت
 لا يكون حناية لان لصاحب الحق يد الملائمة ولسان القاضي ولو شتمته
 او مزقت ثيابه او اخذت لحيته حناية وكذا اذا قالت له يا حمار يا بله
 او لعنته ولو لعنها فلعنته قبل ليس بحناية لانه ليست بيد الله قال الله
 تعالى لا يجب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم والغامة علي انه حناية
 لانه لا قصاص فيه اي حني لا يكون الثاني حناية قال لها تلذه فتالت
 له مثل ذلك فمن حناية منها اذا صرحت به ولو شتمت اجنبيا كان حناية
 وكذا لو كشمت وجهها لغير محرمة لانه لا يجوز النظر والكشف بلا ضرورة
 وقال القاضي لا يكون حناية لانه ليس بعورة ولو كطمت اجنبيا او
 كلمت عامدا مع الزوج او شاعنت معه فسمع صوتها اجنبيا حناية
 خروجهما من البيت بعد ايقاع المجل حناية في الاصح وقيل حناية مطلنا
 واعطاوها شيئا من بينه بلا اذنه حيث لم يخبر العادة بالمسابقة به
 حناية وكذا ادعاه عليها وكذا قولها الكلية امك واختك بعد قوله
 حات امك الكلية وكذا قولها ازواج النساء رجال وزوجي لا ولوعادها
 الي كل الخبز المجرد فغضبت لا يكون حناية وفيها الصحيح انها ان كشمت
 وجهها عند من يتهم بها فهو حناية ولو قال لها لا تتعالي كذا فقالت
 بلا فعل عندك كانت قالت ذلك في فعل هو معصية كان حناية والا فلا
 انزهي وفي جامع الفصولين فوض اليها امرها ان تزوج عليها ثم اد
 علي الزوج تزوجت علي فلانة وفلانة حاضرة نقول زوجت نفسي
 منه وشهد الشهود بالنكاح يصير الامر بيدها ولو كانت فلانة غائبة
 عن المجلس وبرهنت هذا انك تزوجت علي فلانة فصارت امري هل
 تسمع فيه روايات والاصح انها لا تسمع لانها ليست بحضرة في اثبات
 النكاح عليها انزهي وفي النصول واقعة جعل امرها بيدها ان تزوج عليها
 ثم ذهبت امرأة تنسها منه بحضرة شهود وقيل هو فصار امراته وقال

نه

تمت

عنيت في التنوين اللفظ بلفظ الزوج يصدق حتى لا يصير الامر بها
 قاله نقات من بعض من تصدي للافتا بل تخصيل الدراية والرواية
 انه يصدق وهذا غلط محض وخطا صرف واجبت انه لا يصدق فيصير
 الامر به لان نية الخصوص في الفعل لا يصح اذا الفعل لا عموم له انتهى
 وقد بحث فيه في جامع النصولين فليراجع وفي الصبرية قال لها ان
 تصل ثقتي اليك عشرة ايام فامرك ببيدك فجاب عشرة ايام والمسئلة
 عما لها حيث ينبغي الامر به فاجاب ما لو قال ان اوصلا اليك ثقتك
 عشرة ايام لان شرط جعل الامر به عدم الاتصال دون الوصول ولم
 يوجد الا يصل فيجوز ولو جعل الامر به ان ضربها بغير حناية
 شرعية فنالت له وقت الخصومة يا بن الاجير يا ابن العواقي فضرها
 وانه كما قالت لها ان تطلق نفسها ولو قالت له يا ابن النساج ان كان كما
 قالت اولا تعبر بهذا الا يكون حناية ولو صعدت السطح من غير يده
 هل يكون حناية قال نعم قيل هذا ان صعدت للمناظرة اولا والا فلا
 قال قلت ان لم يكن للسطح تخير فحناية والا فلا ورعي البطيخ اليه حناية
 ان كان على الاستحقاق والا فلا انتهى وفي الفتية ان شربت مسكرا بغير
 اذنك فامرك ببيدك ثم شرب واختلفا في الاذن فالقول للزوج والبيته
 بيته المرأة انتهى فاصله القول له والبيته بينتها وفي الفتية ان تزوجت
 عليك امرأة فامرها ببيدك فدخلت امرأة في نكاحه بنكاح العضوي
 واحكاما بالعضوي ليس لها ان تظفرها ولو قال ان دخلت امرأة في نكاحي
 فلها ذلك وكذا في التوكيل بذلك انتهى قوله وفي طلقت نفسي واحدة
 واخذت نفسي بتطلتيه بانت بواحدة يعني في جواب قول الزوج
 امرك ببيدك بنوي ثلاث لان الواحدة صفة للتطلتي باعتبار خصوص
 العامل كما انها صفة للاختيار في التي قبلها فان خصوص العامل
 اللفظي فزينة خصوص المقدرة فتقع الواحدة لانها لما ملكت الثلاث
 بالتقويض ملكت الواحدة وكانت باينة لان التقويض انما يكون في
 التاب لانها به تملك امرها وهو باليابن لا بالرجعي واشار بذكر
 النفس الى اشتراطه مع طلقت ايض وفي الجامع النصولين قال
 امر ببيدك كلما شئت فلها ان تختار نفسها كلما شئت في المجلس وفي مجلس
 اخر وفي مجلس اخر لانها لا تطلق نفسها اكثر من واحدة يعني
 دفعة واحدة واما تقريرها الثلاث في المجلس فلها ذلك بخلاف اذا و
 مني فانه ليس لها التكرار ولا يتقيد بالمجلس كلما انتهى قوله
 ولا يدخل الليل في امرك ببيدك اليوم وبعد غد يعني لا يكون لها الخيار
 ليلا بناء على انهما امران لان عطف زمن علي زمن مماثل مفصول بينهما
 بزمن

بزمن مماثل لهما ظاهر في قصد تقيد الامر المذكور بالاول وتقييد امر آخر
 بالثاني ليصير لفظ يوم مفردا غير مجموع الي ما بعده في الحكم المذكور لانه صا
 عطا جملة اي امرك ببيدك اليوم وامرك ببيدك بعد غد ولو افرد اليوم
 لا يدخل الليل فكذا اذا عطف جملة اخري قيد بالامر باليد لانه لو قال طلقت
 اليوم وبعد غد كان امرا واحدا فلا يقع الاطلاق واحدا لان الطلاق لا يجمل
 التافيت واذا وقع نصيره طالق في جميع العمد فذكر بعد غد وعد منه
 سواء لا يتنضي امرا اخر قوله وان ردت الامر في يديها بطل الامر في ذلك
 اليوم وكان امرها ببيد ها بعد غد يعني اذا قالت لزوجها اخترتك او
 اخترت زوجي فقد انتهى ملكها في اليوم الاول والمراد بالرد اختيار الزوج
 والمراد بالطلاق الانتها فبذلك لا هنا لو قالت ردت فانه لا يبطل
 ولذا قال في الذخيرة لو جعل امرها ببيد ها او بيد اجنبي يتبع لازما فلا
 يرد هما فلا منافضة بين قولهم لا يرد بالرد وقولهم هما وان ردت
 بطل وقد سلك الشارعون طريقا اخري دفع المناقضة بانه يرد بالرد
 عند التنوين واما بعده فلا يرد كما اذا اقربا له رجل فصدقه ثم رد
 اقاربه لا يصح وكذا لبراعن الدين ثبوته لا يتوقف على القول ويرد بالرد
 لما فيه من معنى الاستفاضة والتمليك اما الاستفاضة فظاهر واما التملك
 فلتقوله تعالى وان تصدقوا خير لكم سمي الا بصدق كذا في فتح القدير
 والصواب ان يقال سيهم انهم وقتوا بينهما بان يرد برده عند التنوين
 لا بعد ما قبله كما في النصول واما ما ذكره في انه بعد التنوين فمحمول
 على ما اذا قبله ووقف بينهما في جامع النصولين بانه محتمل ان يكون
 فيه روايتان لا تملك من وجه فيصح رده قبل قبوله نظرا الى التملك
 ونقض رواية قبله الرد نظرا الى التعليق انتهى وحاصله ان ابن الرمام
 حمل رواية قولهم بصفة الرد على اختيارها زوجها وقولهم بعدم
 صفة على ما قالت ردت وهو محتمل فاصلا لانه خاص بما اذا جعل
 امرها ببيد ها وقولهم انه يرد بالرد شامل لما اذا جعل الامر ببيد ها او
 بيد اجنبي كما صرح به في جامع النصولين ولا يمكن هذا الحمل في امر
 الاجنبي فتعين ما وفق به المشايخ من انه يرد قبل القول لا بعده
 كالابن وجوابه انه يتاقي من الاجنبي اي بان يقول للزوج اخترتك
 كما لا يخفى وفي كلام الشارعين نظرا لان قولها بعد القول ردت
 اعتراض منطل خيارها وقد وقع في هذا الفصل ثلاث منها مناقضات
 احدها ما قد مناه وجوابها الثانية ما وقع في النصول انه لو قال الامرا
 امرك ببيدك ثم طلقها بانها خرج الامر من يديها وقال في موضع اخر
 لا يخرج وان كان الطلاق باينا ووقعه بان الخروج فيما اذا كان الامر متجرا

وعدمه اذا كان الامر معلوما بان قال ان كان كذا فامر بك ببيدك والحق ان
في المسئلة اختلاف الرواية والافعال وظاهر الرواية ان الامر بالبيد يطل
تخييرا لاثباته بمعنى انها لو طلقت نفسها في العدة لا يتبع لا بمعنى بطلانه
بالكلية لما قد مناه من انها لو طلقت نفسها بعد التزوج وقع عند الامام
وتبدل عليه قولهم في باب التعليق ورواى الملك بعد المين لا يطلها
ساعلي ان التخيير بمنزلة تعليق طلاقها باختيارها نفسها وان كان عليك
وفي النية معلوما بعلامه فيه ان فعلت كذا فامر بك ببيدك ثم طلقها
قتل وجود الشرط طلاقا باينا ثم تزوجها بيني لامر في يدها ثم رفر
لا يبي الامر في ظاهر الرواية ثم رفر ثم ان تزوجها قبل انقض العدة
فالامر باق وان تزوجها بعد انقضها لا يبي ان تزوجها بعد انقضها
بنايه مع الامر المعلق في ظاهر الرواية فلا يصح التوفيق بانه يبي اذا كان
معلوما فالحق ان في المسئلة اختلاف الرواية كما ان الظاهر في مسئلة
رد التوبى ان فيها روايتين وتبدل على ذلك كما في الهداية فانه نزل
رواية عند ابي حنيفة بانها لا تملك رد الامر كما لا تملك رد الابتناع ثم ذكر
بعدها وجه ظاهر الرواية ولا يجتاج الى ما ذكره بن الهمام والشارحون
في المسئلة وفي البرازية له امرتان جعل امر احدهما بيد الآخر ثم
طلق الموضع اليها باينا او طلقها ثم تزوجها بصير امرها بيدها بخلاف
ما لو جعل امرها بيدها نفسها ثم طلقها باينا على ما مر لانه عليك ان تبي
الثالثة ما وقع في هذا الكتاب والهداية وعامة الكتب ان الامر بالبيد
يصح اضافته وتعليق نحو امر بك ببيدك يوم يقدم فلان واذا جاء عند
وبه خالف ايضا ساعلي بالتعليقات وذكر قاضي خان في شرح الزيارات
ما يخالفه فانه قال لو قال امر بك ببيدك فطلعت بعد ثلاثا للسنة او ثلاثا
اذا جاء عند فقالت في المجلس اخذت نفسي طلعت ثلاثا للحال ولو قامت
عن مجلسها قبل ان تقول شيئا بطل ان تبي ودفعها ان ما ذكره القاضي خان
التعليق مراد ابدل لفظ وليس المخير محملا للتعليق فلا يكون معلوما
وان نواه قوله وفي امر بك ببيدك اليوم وعدا بغيره اي الليل لانه عليك
واحد فانه لم يفصل بينهما بيوم اخر فكان جميعا عرف في الجمع في التملك
الواحد فهو كقوله امر بك ببيدك في يومين وفي مثله تدخل الليلة
المستقطعة استعمالا لغويا وعرفا فنقول الشئ نعا للهداية وقد يهجم
الليل ويحلس المشورة لم ينقطع مردود لانه ينتص دخول الليل في اليوم
المنفرد لذلك المعنى فوله وان ردت في يومها لم يبق في الغد يعني اذا
اخذت زوجها في يومها ان تبي ملكها فلا تملك اختيارها نفسها بعد
ذلك وعليه التنوي كذا في الوفاء الجية فينبى بقوله اليوم وعدا لانه لو

قال امر بك ببيدك اليوم وامرك ببيدك غد اخر ما امران ذكره قاضي خان من غير
ذكر خلاف فعزوه في الهداية هذا الفرع الى ابي يوسف ليس لاثبات خلاف
فيه وانما هو كونه خروجه فيتنزع عليه عدم اختيارها نفسها ولو قال
امرك ببيدك اليوم غد ابعد غد فهو امر واحد في ظاهر الرواية لانها اوقات
متراصة كقوله امر بك ببيدك ابدا فترتد بردها مرة وعن ابي حنيفة ان
لها ثلاثة امور لانها اوقات حنيفة كذا في الجامع الترتابي وقد علم من
باب اضافة الطلاق الى الزمان انه لو قال امر بك ببيدك اليوم انه ينتهي ما
وقد صرح به في فتح التدبير وفي الذخيرة لو قال امر بك ببيدك يوما او شهرا او
سنة فلها الامر من تلك الساعة الى استكمال المدة المذكورة ولا يبطل بالتمام
عن المجلس ولا شي اخر ويكون الشهر هنا بالايام اجماعا ولو عرف فقال هذا
اليوم او هذا الشهر وهذه البينة كان لها الخيار في بنية اليوم والشهر
والسنة ويكون الشهر هنا على الهلاك وذكره في الوفاء الى ما اذا قال امر بك ببيدك
الى ما من الشهر فلها ان تطلق نفسها مرة واحدة في الشهر لان الامر مستحب
ولو قالت اخذت زوجي بطل خيارها في اليوم ولما ان تختار نفسها في الغد
عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف خرج الامر من يدها في الشهر كله ولو قال
امرك ببيدك هذه السنة فاختارت نفسها ثم تزوجها لم يكن لها خيار في باقي
السنة ولو طلقها زوجها واحدة ولم يدخل بها ثم تزوجها في تلك السنة
فلها الخيار عند ابي حنيفة لان طلاق هذا الملك ما استوفيت بعد وقال
ابو يوسف لا خيار لها لانه انما يكون في الملك وقد قدمنا بطريق باب اضافة
الطلاق الى الزمان انه لو قال امر بك ببيدك الى عشرة ايام فالامر بيدها
من هذا الوقت الى عشرة ايام يحفظ بالساعة ولو قال انت طالق الى سنة
يقع بعد السنة الا ان ينوي الوقوع للحال والعنق كالطلاق وقد مرنا انواعا
من هذا الجنس وهي مذكورة هنا في الخلاصة والبرازية والكل ظاهر الا
ما فيها من ان الابرار الى شهر كالطلاق الا اذا قال عنيت بالابرار الى شهر
التأخير اليه فيكون تأخير اليه ان تبي فانه ينتهي صحة اضافة الابرا
وقد صرح في اكثر من احد الاجارة انه من قبيل ما لا يصح اضافته وفيه
باختار الامر بالبيد لانه لو كره بان قال امر بك ببيدك وامرك ببيدك او جعلت
امرك ببيدك وامرك ببيدك كانا نقيضين لان الواو للعطف لا للجواز كذا لو
قال امر بك ببيدك فامر بك ببيدك فهو واحد لان معناه كما رال امر ببيدك
يجعل الامر ببيدك كقوله جعلت لك طالق اوقات طالق او قال قد طلقتك
فانت طالق طلقت واحدة ولو جمع بين نقيضين بالواو والغاوة
بغيرهما فان كان بغيرهما فان قال امر بك ببيدك طلق نفسك فاختارت
نفسها فقال لم ارد بالامر الطلاق يصح في فضاء مع بنية لانه ما وصر قوله

المجلس

قوله طلق بالكلام المبرم لانه لم يذكر عرف الوصل فكان كلاما مبتدأ فلم يصدر
تفسير للمبرم ولو كان بالنطف كقوله امرتك بيدك واختاري مطلق واختار
لا يتبع شيئا لانه عطف قوله فطلقني على التنوينين المبرمين فلا يكون تفسير
البرهان فبقي كلاما مبتدأ وقوله انتشرت لا يصلح جوابا له فلا يتبع وان طلقت
واحدة رجعية لانه لا يصلح جوابا له وكذا لو قال امرتك بيدك واختاري
فاختاري او قال اختاري وامرتك بيدك ولو قال امرتك بيدك فاختاري فطلقني
نفسك فاختارت نفسها طلقت ثنتين مع مجيئه انه لم يرد بالبد الثلاث
لانه اني بالتنوينين المبرمين بالعطف وهو الاشتراك فصارت طلقني بغير الزما
وكذا لو قال اختاري واختاري او قال امرتك وامرتك بيدك فطلقني نفسك فاختارت
طلقت ثنتين ولو امرتك بيدك اختاري اختاري فطلقني نفسك واختارت
نفسها فقال لم ارد به الطلاق تقع تطليقة باينة بالخيار فلو ان قوله فطلقني
تفسير للاخير فقط ولو قال امرتك بيدك فاختاري او اختاري فامرتك بيدك
فلحكم للامر حقي اذا نوي الثلاث يصح ولو انكر الثلاث واقر بالواحدة
يحل لان الامر يصح عليه والا اختيارا يصلح حكما لعله فصارت الحكم للامر تنقذ
او تاخر وكذلك لو قال امرتك بيدك فطلقني نفسك او طلقني نفسك فامرتك
بيدك ولو قال امرتك فاختاري فطلقني فاختارت بانث بواحدة بالامر لان
قوله فاختاري تفسير للامر وقوله فطلقني تفسير لمثوله فاختاري ولو
قال امرتك بيدك فاختاري طلقني نفسك فاختارت لم يتبع شي اذا لم يرد بالامر
والخيار طلاقا وان طلقت نفسها وقعت رجعية وثامه في المحيط وسباق
انشاء الله تعالى الجمع بين التنوينين للاجزي وفي الجامع لو قال انت
طالق اليوم فلاس الشهر يتبع واحدة قبلنا وبله ان يكون راس الشهر
عند اما ان كان بينهما حائل وقع طلاقان في وقتين وقبل ما وقع في الجامع قوله
محدد وهو يعتبر بالاصل وعند اي يوسف تطليقتان ولو قال امرتك
بيدك اليوم فعن محمد الى الغروب ولو قال في اليومين بيدك بالمجلس ذكره
القندوزي ولو قال في هذا الشهر فردته بطل عندهما لانه تمليك واحد
وعن اي يوسف بطل في ذلك المجلس لا في غيره كما لو قامت من مجلسها
وقبل الخلاف بالتلب ولو قال اليوم او شهر فردته بالرد وقال هو تمليك
بضا تغلق معني فني لم يذكر الوقت فالعبارة للتمليك ومعني ذكره فالعبارة
للتغلق كذا في المعراج قوله ولو مكث بعد التنوينين يوما ولم تنقذ او هيلست
عنه او ثلثات عن قعود او عكست او رعت اباهما للمشورة او شهود اللاشهر
او كانت على دابة فوقع بني خيارها وان سارت لا اي لا يني خيارها لما
فرمناه ان الخيرة لها الخيار في مجلسها وان لا يتبدل حقيقته بالتأمر او
حكما بما يرد على الاعراض وما ذكره لم يتبدل فيه حقيقة وحكما فلها

بني

بني خيارها وقد مناته لا يبطل بتبدل المجلس حقيقة على الصحيح الا اذا
كان معه دليل الاعراض ولذا قال في الخلاصة رجل خير امراته فقبلت
بختار نفسها اخذ الزوج بيدها فاقامها او جامعا طوعا او كرها فخرج الامر
من يدها وفي مجموع التوازل وفي الاصل من نسخة الامام خواهر زيادة
المخيرة اذا قامت لتدعو الشهود بان لم يكن عندها احد يدعو الشهود
لا تجلوا اما بخول عن موضعها او لم يخول ان لم يخول لا يبطل الخيار بال
وان تحولت عن موضعها اختلف المشايخ فيه بناء على ان المعتز في بطلان
الخيار اعراضها او تبدل المجلس عند البعض اربها وحين عند البعض الاعراض
وهذا اصح انتهى واداد بسير الدابة المبتذل ان يكون بعد التنوينين كهملة
فلو اختارت مع سكوتة والدابة تسير طلقت لانه لا يمكنها الجواب باسرع
من ذلك والمراد بالاسراع ان يسبق جوابها خطوتها فلو سبق خطوتها
جوابها لم تنك كذا في الخلاصة واطلق المص في السير فشملم ما اذا كان الزو
جها على الدابة او المحمل ولم يكن لها قابدا اما اذا كان في المحمل بنفودها
المحال لا يبطل لانه كالسفينة في هذه الحالة وشار بالسير الى كل عمل دل
على الاعراض فشملم فيه ما لو دعت بطعام فاكلت او اغتسلت او امتشطت
او اختصت او اشتغلت باليوم او جموعت او ابتدأت الصلاة او انتقلت
الى شئ اخر في النقل المطلق او كانت ركبة فتزكت او تحولت الى دابة
اخرى او كانت نازلة فركبت وما لو بدت بعنق عبد فوض سببه اليها
عنته قبل ان تطلق نفسها وما لو قالت اعطني كذا ان طلقني كما في الخلا
فاختلف في قليل الاكل فني الخلاصة الاكل يبطل وان قل قال القندوزي ان
قل لا يبطل والشرب لا يبطل اصلا انتهى وقيد بسير الدابة لانها كانت في
السفينة فسارت لا يبطل خيارها كذا في الخلاصة وشار بهذه المسائل
الا التيسر الى كل عمل لا يرد على الاعراض فدخل الاكل اليسير الى احد التق
والشرب مطلقا من غير ان تدعو بطعام وليس ثوبها من غير قيام
وفومها قاعدة وقد زعموا ونسبها قليلا وفي الخلاصة لو قال لها امرتك
بيدك وامر هذه ابض لامرأة اخرى بيدك فقالت طلقت فلانة ثم قالت
طلقت نفسي جاز وهذا لا يتبدل المجلس وكذا لو قال لله علي
وهديتة بديته وحجة والحمد لله رب العالمين شكر الما فعلت الي وقد
طلقت نفسي جاز وما قالت لا يتبدل المجلس ولو لم يقل هكذا ولكن ما
قالت ما نصنع بالولد ثم طلقت نفسها يتبع انتهى وفي جامع النصولين
او تكلمت بكلام هو ترك الجواب كما لو امرت وكيلها ببيع او شراء واجنبيا
به بطل خيارها ولو قالت لو لم تطلقني بلسانك لا يبطل وفيه نظرا لانه
يتبدل به المجلس لانه كلام زائد انتهى واحبا بـ عنه في فتح القدير

تفاق

ص

ح

صدة

ليني

بان الكلام المتبدل للمجلس ما يكون قطعاً للكلام الاول وافاضة في غيره وليس
 هذا كذلك بل الكل متعلق ببعض واحد وهو الطلاق انتهى ودخل ما لو كانت
 تطلق المتبوبة فاعترضها وفي نقل مطلق فانت شديداً فقط وفي الخلاصة
 والاربع قبل الظهر والوتر بمنزلة التريضة وصححه في المحيط انتهى وفي
 الخاتمة اذا كان الطلاق والعنف من الزوج فاما امر واحد لا يخرج الامر
 من يد هاتيا بهما تواتر وما لو جعل امرها وامر عبيده هله هاهنا انت
 يعتق العبد ثم طلقت نفسها ففترقوا بين عند الزوج وعند غيره في برانها
 بعينه فالاول يدل على الاعراض دون الثاني قيد بالانكالا لهما الواضحة
 قال بعضهم لا يبطل الامر وقال بعضهم ان هيات الوشادة كما يفعل للنوم
 يبطل كذا في الخلاصة وأشار الى انها لو كانت بحسبه فترجع او على العكس
 لا يبطل بالاولى كما في جامع النصولين وقيد بدعوتها الشهر ولا زنا
 لو ذهبت اليه ولم يمس عند ما اتى احد بدعوتهم فغيبه اخذت في قدمها
 فزينا ولو قال فاقفها مكان وقعت لكان اولى بعلم الحكم في وقوعها
 بدون ايقافها في الاولى ومسئلة الاتفاق في جامع النصولين ولا يجزي
 ان هذا كله اذا كان التنويض مختاراً مطلقاً اما اذا كان معلقاً بشرط فلا
 يصير الامر يبردها اذا شرط في معتبر مجلس العلم ان كان معلقاً بالتول
 في ذلك المجلس ليس بشرط لكن يرد بالرد واما اذا كان موقفاً بوقت
 مختاراً ومعلقاً فالامر يبردها ما دام الوقت باقياً علمت اولا فاذا مضى
 الوقت انتهى علمت تمكث اليوم ليس بل ازم بل المراد المكنى الدائم اذ لم
 يوجد دليل الاعراض يوماً كان او اكثر كما في غاية البيان وفي جامع النصولين
 ولو مشئت في البيت من جامع بن الى جانب اما لو خيرها وهي قاعة
 في البيت فقامت بطل بمجرد قيامها لانه لا دليل لاعراض قوله وانك
 كالبيت لا كدابة ولا فرق بينهما حتى تبدل المجلس حقيقة واقتربا
 بان سيرا الدابة يضاف الى ركبها والسمينة الى الماء والبرج وفي جامع النصولين
 لو قال لها امرك بيدك كما شئت فلها ان تطلق نفسها في كل ما شئت في ذلك
 المجلس او في المجلس اخر الا انها لا تطلق دفعة واحدة الاثر من واحدة
 وانما لها في المجلس تعريف الثلاث فلو شئت في العدة وقع لا بعد زوج
 اخر خلافاً لزوجها اذا وصفتي ككلاً من عدم التقييد بالمجلس لكن لا يفيد
 ان التكرار وكيف وان وجبت وكما بين وايضا تنقيد بالمجلس والعنف
 كالطلاق في هذه المسائل يعني لو قال فيما يفيد التكرار لا انا ثم انا العنف
 عتق وكذا الطلاق واستشكله مولاه بانه مخالف لقوله لو اختارت زوجاً
 تطل واجبت عنه فيما كتبه على جامع النصولين بانه يفرق بين اختيارها
 الزوج وبين قولها لا انا في مشيئة مكررة بان الاختيار للزوج مبطل اصلاً

هذا هو الوجه في ما ذكره من ان
 المجلس لا يبردها اذا شرط في معتبر مجلس العلم ان كان معلقاً بالتول
 في ذلك المجلس ليس بشرط لكن يرد بالرد واما اذا كان موقفاً بوقت
 مختاراً ومعلقاً فالامر يبردها ما دام الوقت باقياً علمت اولا فاذا مضى
 الوقت انتهى علمت تمكث اليوم ليس بل ازم بل المراد المكنى الدائم اذ لم
 يوجد دليل الاعراض يوماً كان او اكثر كما في غاية البيان وفي جامع النصولين
 ولو مشئت في البيت من جامع بن الى جانب اما لو خيرها وهي قاعة
 في البيت فقامت بطل بمجرد قيامها لانه لا دليل لاعراض قوله وانك

التنويض وفي جامع النصولين ايضاً قال امرها بغيرها ان قام ثم تاملت
 نفسها فقال انك علمت منذ ثلاثة ايام ولم تطلقني في مجلس علمك قالت
 لا بل علمت لان القول قولها قال امرك بيدك فطلعت نفسها فقال اما طلعت
 نفسك بعد الاشتغال بكلام او عمل وقالت لا بل طلعت نفسي في ذلك المجلس
 بلا تامل في القول قولها لانه وجه سببه باقراره وهو التخيير والظاهر
 عدم الاشتغال بشي اخر قال خيرتك امس فلم تختاري وقالت فذا خذت
 فالقول قوله قال لثمة جعلت امرك بيدك في العتق امس فلم تعتق نفسك
 وقال الفتن فعلمته لا يصدق اذ المولى لم يترجع عنه لانه جعل امره بيده لا يوجب
 العتق ما لم يعتق الفتن نفسه والفتن يدعي ذلك والمولى لم يترجع عنه لانه
 جعل المولى يتركه ولا قول للفتن في الحال لانه خير فيها لا يمكن انشاؤه لمخرج
 الامر من يده لتبدل مجلسه اقول على هذا في مسئلة الاشتغال بكلام
 الخ ينبغي ان لا يقبل قولها انتهى وقد اجبت عنه في حاشيته بالفرق بينهما
 لانه في المسئلة الاولى انتفتاح على صدد والايقاع من بعد التنويض والزوج
 يدعي ابطا ايقاعها فلا يقبل منه وفي الثانية لم يتر المولى بالايقاع من
 القيد بعد التنويض والزوج يدعي فان قلت هذا التنويض يصح في النكاح
 الفاسد كالحج قلت قال في البرازية من فصل النكاح الفاسد جعل امرها
 بيدها في النكاح الفاسد ان ضررها بلا جرم فطلعت نفسها بحكم التنويض
 ان قيل يكون مشاركة كالطلاق وهو الظاهر فله وجه وان قيل لا فله وجه
 ايضاً لان المشاركة فسخ وتعليق بالشرط لا يصح ولو قال لها طلق نفسك
 فطلعت نفسها تكون مشاركة لانه لا تعليق فيه وفي الاول تعليق الفسخ
 بالصرب انتهى وقال في المصباح شاورته واستشترته واهوته لا ربه فيه
 وأشار علي بكذا الرأي مما عذره من المصلحة فكانت اشارته حسنة
 والاسم المشورة وفيها لغتان يسكن السين وفتح الواو وضمر الشين وسكن
 الواو انتهى قوله **فصل في المشيئة** ولو قال لها طلقني
 نفسك ولم يبق اوني واحدة فطلعت وقعت رجعية وان طلعت ثلاثاً
 ونواه وقعت اي وقع الثلاث لان قوله طلق نفسك معناه افعلي فعل التطلق
 فيه مذكور لثمة لانه جزء معني اللفظ فيصح ثمة العموم وهو في حق الامة
 ثنتان وفي حق الحرة ثلاث وقد تقدم الفرق بينه وبين قوله طلعتك وانت
 طالق وأشار الى ثمة الثنتين لانصح هنا ايضاً تكرره عدداً واطلق نظيرها
 الثلاث فشملاً ما اذا وقع قالت طلعت نفسي ثلاثاً وقولها قد فعلت مع
 نيته الثلاث كما في الخاتمة وشمل ما اذا وقعت الثلاث بلفظ واحد او متفرقا
 كما في فتح القدير وفيد نيته الثلاث لانه لو طلعت ثلاثاً وقد نوي واحدة
 لا يقع شي عند الامام كما سياتي وفيه خطابها لانه لو قال طلقني اي شمالي

طلفت فثبتت فطلعت نفسها او قال امرئ شاي بيدك لم يتنع شي كذا
 في الخاتبة ثم اعلم ان الخطاب ههنا لم يدخل تحت عموم خطابه ودخل في
 قوله شاي كل من طالق اذا دخلت الدار فاذا دخلت هي طلفت هي
 وغيرها كما في الخاتبة ايضاً قوله وبايننت نفسي طلفت لا يا خنثرت
 يعني ان ابنت نفسي بصلح جوابا لطلعت نفسك ولا بصلح اخنثرت نفسي
 جوابا له والفرق بينهما ان الابانة من الالفاظ الطلاق لانه كناية
 والمغوص اليها الطلاق والاختيار ليس من الناطق لا صريحا ولا كناية
 بل ليل الوقوع بايننتك دون اختياري وان نوي الطلاق وتوقفه علي
 احازنه اذا قالت ابنت نفسي بشرط بينهما كما في تلخيص الجامع وعدم
 التوقف اذا قالت اخنثرت نفسي منه خلاف ما اذا قالت جعلت
 الخيار لي او جعلت امري بيدي واما صاركنا به باجماع الصحابة فيما اذا
 حصل جوابا للتخيير على خلاف النيات واصلح جوابا لامر باليد ايضاً
 لانه هو التخيير معني فثبت جوابا له بدلالة نص اجماعهم على
 التخيير لانه قول امرئ بيدك ليس بمعناه الا انك عيرة في امرئ الذي
 هو الطلاق بين ابتاعة وعدمه فهو مرادف للتخيير بلنظ التخيير بينه
 وبين عدمه وفي المحيط من العتق لو قال لامته اعنتي نفسك فقالت
 اخنثرت كان باطلا انزى خلاف ما اذا قال جعلت الخيار لي او جعلت
 امري بيدي فانه يتوقف فاذا احوار صار امرا بها بيدها كما قد مناه واثار
 بتولية طلفت الي انه رجعي لان مخالفتها في الوصف فقط وقوع اصل
 الطلاق دون ما وصفت به بخلاف ما لو قال طلعت نصف نطليته فطلعت
 واحدة او ثلاثا فطلعت الفاحيت لا يتنع شي لان الخاتبة في الاصل وفي
 فتح القدير وواعلم ان المسببتين ذكرهما المترنا شي والخلاف فيهما في
 الاصل اما هو باعتبار صورته اللفظ ليس غير اذ لو اوقفت على الواقعة
 اعلي الثلاث والنصف كان الواقع هو الواقع بالتطبيق والالف والخلاف
 في مسيلة الكتاب باعتبار المعني فان الواقع مجرد الصريح ليس هو
 الواقع بالبيان وقد اعتبر الخلاف مجرد اللفظ بلا مخالفة في المعني خلافا
 نظر الي انه الاصل في الايتاع والخلاف في المعني غير خلاف وفيه ما لا يخفى
 انزى ولا فرق بين طلعت نفسك وقوله طلعت نفسك نطليته رجعية
 ولا فرق بين قولها ابنت نفسي وبين قولها طلفت نفسي باينة في
 وقوع الاصل والعا الاصف كما في التدايع وفيها من العتق لو قال لامته امرئ
 عنتك في يدك او جعلت عنتك في يدك او خبيرتك في عنتك فاعنتت
 نفسها في المجلس عنتت ولا يحتاج الي نية السيد انزى فيمنع ان يكون في
 الطلاق كذلك فنصير هذه الالفاظ بمنزلة طلعت نفسك لا يحتاج الي نية وافاد

بعدم صلاحه لجهته للجواب ان الامر يخرج من يدها لا شئها لايها لا بعينها
 كما في فتح القدير ودل اقتضاه على بني الاختيار ان كل لفظ يصلح للايتاع
 من الزوج يصلح جوابا لطلعت نفسك كجواب الامر باليد كما صرح به في
 الخلاصة وذكر في الغنية قال لها طلعت نفسك فقالت سقلا الله علي خرام
 بين عوارزهم وخاري انزى وفي البرازية اخنثرت قاعدة جوات
 لامرئ بيدك ولا اختاري لا لطلعت وطلعت جوابا لكل والامر لا يصلح تفسيرها
 للامر لان اقامة التفريق في الاول غير مغرض اليه وكذا الاختيار
 للاختيار وطلعت نفسك تفعل تفسير قوله امرئ بيدك ويقولوا اختار
 انزى قوله ولا يملك الرجوع اي ولا يملك الزوج الرجوع عن التوقيض
 سواء كان بلفظ التخيير والامر باليد او طلعت نفسك لما قد مناه بينهم
 بالملك ومعه من غير توقف على قبول او اذنه فليكن فيه معني التعليق
 فبا اعتبار التعليق تفيد بالمجلس وبا اعتبار التعليق لم يصح الرجوع عنه
 ولا عز لها ولا غيرها وفي جامع الفصولين والخاتبة لو صرح بركا لهما فقال
 وكنتك في طلاق كان عليك كقول طلعت نفسك انزى بنا على ان الوكيل
 من يعمل لغيره وهذه عاملة لتفسيرها حتى لو فوض اليها طلاق خنثرتها
 او فوض اجنبي اليها طلاق زوجته كان توكيلا فيملك الرجوع عنه لكونها
 عاملة لغيرها ولا يقتصر على المجلس وفي فتح القدير وكذا المديون
 في ابراد مته يقول الدابن له ابرائك ذمتك عامل لغيره بالذات
 ولتفسره ضمنا على ما قد مناه والتوكيل استغاثه فلو لم يملك الرجوع
 عاد على موضوعه بالتفرض وقد مناه عدم ظهور الفرق بين طلعت وابراه
 ذمتك اذ كل ما يمكن اعتباره في احدهما يمكن في الاخر وان عدم الرجوع
 ايضاً يتفرع على معني الملك الثابت بالتعليق بنا على انه يثبت بلا توقف
 على القبول شرعا على ما صرح به في الزخيرة وانه لا حاجة الي تزنيه
 على معني التعليق المستخرج لانه يمكن مثله في الوكالات والولايات
 فلو صح لزمان لا يصح الرجوع عن توكيل وولاية واما الاقتضار على المجلس
 فبالاجماع على خلاف الفياس انزى وقد قد مناه في فصل الاختيار لانه
 سهو لانه لا يمكن مثله في الوكالات شرعا لانه لا يصح تعليق الاجارة
 بالزاي المعجمة بالشروط والطلاق يصح تعليقه وقد استمر على شرويه
 هنا ولو قال انه يمكن مثله في التوكيل بالطلاق كان صحيحا لان التعليق
 المستخرج يمكن فيه على معني ان طلعت في طالق مع انه يصح الرجوع
 منه واما التوكيل بالبيع والشراء والولايات فلا دخل لها وادله سمحانه
 الموفق وقد ظهر في الفرق بين طلعت وابراه ذمتك وهو انما وان اشتركا
 في العمل لنفس عملها نفسها وبراء ذمتهم وللغير با مثقال امر الزوج والدابن

لما كان الطلاق محظورا وان في الجملة وهو بعض المتاحات عند الله كما في
الحديث لم يكن مقصود الزوج الا ان يكون عاملة لنفسها مقصودا ولهذا
قالوا لا يكره التتويض وهي حايط كان الا برأ عن الدين مستحبا
سببا للتتويض لم يكن مقصودا الا ان يكون المربون عاملا له لا لنفسه
لحصول الثواب له علي فعل المستحب قصد الاضمان ومن العجب ما ذكره
الشمس الزيلعي في الوكالة عند قوله وبطل توكيله انكسر قال ان قول
الداين ابرأ ذمتك تمليك لا توكيل كما لو قال لها طلق نفسك فانه يلزم
عليه تقبيله بالمجلس وعدم صحة الرجوع عنه والتميز خلافه ومن
العجب ما في معراج الدراية في فصل الاختيار انه لا يلزم من كونها ملكا
ان لا يصح الرجوع عنه لا تتقاضه بالهبة فلها تمليك ويصح الرجوع
عنها فانه علي كسر التمسك يلزم عليه التتويض بالمجلس وقد مرنا
انه لو امره ابرأ نفسه لا يتقيد بالمجلس وذكر الفارسي في شرح التلخيص
ان الفرق ان الطلاق والعناق مما ينحل التعليق بالشرط فكان التتويض
فيها تمليكا لا توكيلا محضا فانصرف علي المجلس والطلاق والعناق
مما يحلف به فكان بينهما فلم يمكن الرجوع عنه بخلاف التتويض كما في
الابراة خوانه لانها لا تنحل التعليق بالشرط فكان توكيلا محضا فلم ينتصر
علي المجلس وامكن الرجوع انزي وفي الثانية من كتاب الوكالة امرأة
قالت لزوجها اذا جاءني فاخلني علي الف درهم كان ذلك توكيلا حقي
لو نهته عن ذلك صح نهيها وكذا لو قال في العبد لولاه اذا جاءني فاعنتني
علي الف درهم انزي وفي كافي الحاكم اذا وكل الرجل امرأته بجمع ثمنها فخلعت
بنسبها منه بمال او عرض فان ذلك لا يجوز الا ان يرضي وهذا بمنزلة البيع
في هذا الوجه ولو قال لامرأته اشترط طلاقك منه بما شئت وقد وكلتك
بذلك فتأملت قد اشترطت لا يتبع ما لم يقل بعث ما لو قال اخلني نفسك مبني
فتأملت خلعت وقع بلا فتولاه قول وتعتد بحلها الا اذا زاد مبني
شئت لما قد مرنا انه تمليك وهو يقتصر علي المجلس واذا زاد مبني
شئت كان لها التطبيق في المجلس وهذه لان كلمة مبني عامة في الاوقات
فصار كما اذا قال في اي وقت شئت ومراده من مبني ما دل علي عموم
الوقت فدخل اذا واورد عليه انه ينبغي ان يكون اذا عند الامام كان كما
تقدم في اذا لم اطلقك فينتفد بالمجلس وقد مرنا بجوابه بما كان ان تعمل
شرطا فينتفد وان تعمل ظرفا فلا ينتفد والامر صار في بيها يتبين فلا
يخرج بالشك واخلع حين قال في المحيط ولو قال حين منتهى فمؤخره
فوكه اذا شئت لان الحين عبارة عن الوقت انزي وقد مرنا بما يدل علي عموم
الوقت اعترافا عن ان وكيف وحيث قم طين وانما فانه يتقيد بالمجلس

وكما

وكما كما في عدم التتويض بالمجلس مع اقتضاها بافاذة التكرار الي التلا
علي ما استغناه في فصل الامر بالبد والارادة والرضا والحجة كالمشقة بخلاف
ما اذا علته بشي اخر من افعالها كالارادة لا يقتصر علي المجلس في الجمع
ثم علم ان التتويض اليها بلفظ التطبيق بتقيد بالمجلس سواء اطلقه او علته
بمشيتها الا في مبني واذا وحين وكما كما قد مرنا ولكن بين اطلاقه وتعليله
بغير الاربع فرفا فانه مع الاطلاق بتخير التملك وقع التعليق اضافة
له لا بتخير ومن فروع ذلك انها لو طلقت نفسها بلا قصد غلطا لا يقع اذا
ذكر المشقة ويقع اذا لم يذكرها قال في دفع القدير وقد مرنا في اوكاياب
ايقاع الطلاق ما يوجب حمل ما اطلق من كلامهم من الوقوع بلفظه
الطلاق غلطا علي الوقوع في التضا لا فيما يتنه وبين الله تعالى انزي
ولو جمع بين ان واذا فلها مشيئنا مشيئته في الحال نظر الي ان ومشيئته
في عموم الاوقات نظر الي اذا قال في المحيط ولو قال ان شئت فانت
طالق اذا شئت مشيئته في الحال ومشيئته في عموم الاحوال لانه علق
بمشيئتها في الحال طلاقا معلقا بمشيئتها في اي وقت كان والمعلق بالشرط
كالرسل عند وجود الشرط فاذا شئت في المجلس صار كانه قال انت طالق
اذا شئت انزي والظاهر انه لا فرق بين تعليق التطبيق والطلاق في
حق هذا الحكم لما في المحيط ايضا انه اذا قال لها طلق نفسك ولم يذكر شيئا
فهو بمنزلة المشقة الا في خصلة وهي ابنة الثلاث صحبة في طلق
دون انت طالق ان شئت انزي وظاهره انها اذا لم تنشأ في المجلس خرج
من يدها لان المشقة في المجلس هي الشرط للمشيئة في عموم الاوقات
وفي الظهيرية لو قال لامرأته ان طلقا نفسك ثلاثا وقد دخل بهما
فطلعت كل واحدة منهما ثلاثا بتطبيق الاولى لا بتطبيق الثانية لان تطبيق
الاخري بعد ذلك نفسها وصاحبها باطل ولو بدات الاولى فطلعت صاحبها
ثلاثا ثم طلقت نفسها طلقت صاحبها دون نفسها لانها في حق نفسها
ما كلة والتملك يقتصر علي المجلس فاذا بدات بطلاق صاحبها دون
نفسها لانها في حق نفسها ما كلة والتملك يقتصر علي المجلس فاذا بدات
بطلاق صاحبها خرج الامر من يدها وتطبيقها نفسها لا يبطل تطبيقها
الاخري بعد ذلك لانها في حق الاخري وكيلة والوكالة لا تقتصر علي
المجلس ولو قال لهما طلقا انفسكما ان شئت فطلعت احدهما نفسها
وصاحبها لا تطلق واحدة منهما حتى تطلق الاخري نفسها وصاحبها
بخلاف ما تقدم من الحاصل ان كل واحدة منهما تنفرد بالايقاع علي نفسها
وعلي صرتها في المسئلة الاولى وفي المسئلة الثانية الاجتماع علي الايقاع
شرط الوقوع ولو قال لهما امركما بايديكما يزيد به الطلاق فالجواب فيه

ش

ق
كالجواب فيما اذا قال طلقا انفسكما ان شئنا في انه لا ينفرد احدهما بالطلاق
غير انما ينفرد في حكم واحد وهو انهما لو اجتمعا على طلاق واحدة
منهما يتبع وفي قوله ان شئنا لا يتبع لان ثمة علق طلاق كل واحدة منهما
بشئنا طلاقا جميعا ومهما لم يعلق بل فوض تطبيق كل واحدة منهما
الي رايهما فاذا اجتمعا على طلاق واحدة يقع انزوي وفي قوله فاذا
بدأت بطلاق صاحبتها خرج الامر بالتطبيق والفرق بينهما انهما في الامر
باليد ما لك لطلاق صحتها لا وكيله وفي الامر بالتطبيق وكيله فافهم
والامر بالتطبيق يات من المعلق بمشئنا كما لا مر باليد في حق هذا
الحكم كما في الثانية وفي المحيط طلقا انفسكما ثم قال بعد لا تطلقا انفسكما
فلكل واحدة منهما ان تطلق نفسها ما دامت في ذلك المجلس ولم تكن
لها ان تطلق صاحبتها بعد الزني لان توكيل في حق صاحبتها لم تكن في
حقها انزوي وما ذكرناه عن الظهيرة علم ان الفرق بين الامرين بالتطبيق
المطلق والمعلق بمشئنا في فرع ثاني غير ما نقلناه عن ابن الهيثم وفي
الخاتمة لوقال لها طلق نفسك اذا شئت فقالت قد شئت ان اطلق نفسي
كان باطلا ولوقال لها طلق نفسك اذا شئت ثم جرت جرتنا جنوبا مطبقا
ثم طلقت المرأة نفسها قال المحمد كل شئ يملك الزوج ان يرجع كلامه تبطل
بالجنون وكل شئ لم يكن له ان يرجع عن كلامه لا يبطل بالجنون انزوي وفيها
ايض لوقال اي نسائي شئت طلاقها في طالق فثبات طلاق الكل طلقت
الا واحدة ولوقال اي نسائي ثبات الطلاق في طالق فبين طلقت انزوي
والفرق ان ابني الاول وصفت بصفة خاصة وفي الثاني بصفة عامة
فلينامل وفي تلخيص الجامع للمصنف في باب الطلاق في الموضع احد المامونين
ينفرد به ويبدل لا وهي بين منه بيع منما قال لها في مرضه وفرد دخل بها
طلقا انفسكما ثلاثا مثلت كل واحدة طلاقا وكانت في طلاق الاخرى ولا
يتقسم ومن طلقت بتطبيقها لا توث لرضاها وكذا اذا بتطبيقها معا لاضافتها
فيه اليهما ولا يتقسم كما توكيل بالبيع مع الموكل بتطبيق الاخرى توث وان
طلقت جدتها كالتطبيق بعدد ولوقال طلقا ثلاثا انفسكما ان شئنا
فيقتصر على المجلس للتطبيق ويتشترط اجتماعهما للتطبيق فان طلقت احدهما
كلهما ثلاثا والاخرى مثلها باينا ورثت الاولى لعدم رضاها نظيره طلقت
نفسها في مرضه فاجازة بخلاف سواها والثانية لا توث لرضاها ولو خرج
كلاهما معا ورثت لعدمه ولوقال امركما ببيعكما امر غيران هذا لو اجتمعت
علي احداهما يتبع ونتم للتطبيق نظيره وكل رجلين ببيع عبد بين او طلاق
امرايين بحال معلوم قال طلقا انفسكما بالف يقتيد بالمجلس ويتشترط اجتماعهما
ولا يوثان بحال ولو اجتمعا على احدهما صح حصته من مهرها انزوي قوله

ولو قال لرجل طلق امرأتي لم يقتيد بالمجلس الا اذا دان شئت لانه توكيل
وانه استعانة فلا يقتصر على المجلس وأشار الي انه له الرجوع عنه بخلاف
قوله لامرأته طلق نفسك لانها عاملة لنفسها فكان توكيلا لا توكيلا واذا
ناد ان شئت بان قال لرجل طلقها ان شئت فانه يقتيد بالمجلس ولو صرح
بانه وكيل كما في الثانية من الوكالة وأشار الي انه لا رجوع له وقال في
هذا الاول سوا لان التصريح بالمشية كما لانه يقتصر عن مشيئة فصارت
كالوكيل بالبيع اذا قيل له بيع ان شئت ولنا انه توكيل لانه علق بالمشية
والمالك هو الذي يقتصر عن مثله والطلاق يحتمل التعليق بخلاف البيع
فانه لا يحتمله كذا في الهداية ونعني بعضهم لان البيع فيه ليس بعلق
بالمشية بل بالعلق فيه الوكالة بالبيع وهي تقبل التعليق وكذا اعتبر
التوكيل بالبيع بنفس البيع انزوي ورد في فتح القدير انه غلط يظهر بآدق
ناهل لان التوكيل هو قوله بيع فكني يتصور كون نفس قوله معلقا بمشية
غيره بل وقد يتحقق وقوع منه قبل مسيلة ذلك الغير ولم يبق لذلك الغير
سوي فعمل متعلق التوكيل وعدم القبول والرد انزوي وهو من يظهر بآدق
ناهل لانه لم يقل ان التوكيل معلق حتي يرد عليه ما ذكره وانما ذكر ان الوكالة
معلقة بالمشية والوكالة ان التوكيل فجاز طلاق التوكيل عليها في قوله
وكانه اعتبر التوكيل اي الوكالة والحق ان البيع والتوكيل به لم يعلق
بالمشية وانما المعلق الوكالة وتعليقها صحيح فيحتاج الى الفرق بين قوله
طلقها ان شئت وبيع ان شئت ثم اعلم ان قول صاحب الهداية والبيع
لا يحتمله ظاهر في انه لا يحتمل التعليق بالمشية واذا لم يحتمله فمن يبطل
بيع ويبطل التعليق قال في المحيط من كتاب الايمان من قسم التعليل
قال لرجل بيعت عبدي منك بكذا ان شئت فقبل يكون بيعا صحيحا اذا البيع
لا يحتمل التعليق انزوي قيد بقوله طلقها لانه لوقال امر امرأتي ببيدك
يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع على الاصح وان قال بعض هذا التوكيل
لانه صرح بالامرك في الخلاصة وكذا لوقال جعلت اليك طلاقها فطلقها
يقتصر على المجلس ويكون وجعا كذا في الثانية وفي الظهيرة لوقال
قل لامرأتي امرك ببيدك لا يصير لامرأته ما لم يبق المامون بخلاف قولها ان
امرأها ببيدها ولوقال امرأها ببيد الله ويذكر انفراد الخاطب وذكره تعالى هنا
للمترك عرفا وكذا في فتاوي وكذا في العتاق والبيع والاحارة والخلع والطلاق
علي قال ولوقال امرأها ببيدي ويذكر لا ينفرد الخاطب ولوقال طلقها ما شاء
الله وشئت فطلق الخاطب لان المشية هنا تقتصر الى البدل لا التقي
انزوي فان قلت اذا جمع بين الاجنبي بين الامر باليد والامر بالتطبيق
في المعتبر منما قلت قال في الثانية لوقال لغيره امر امرأتي ببيدك فطلقها قال

لها المأمورات طالق او قال طلفتك يقع تطليقة باينة الا اذا نوي
الزوج ثلاثا فثلاث وكذا لو قال طلقها فامرها بيدك بخلاف ما لو قال
امرها بيدك في تطليقة او بتطليقة فطلقها المأمور في المجلس وقعت
واحدة رجعية وكذا لو قال طلقها وقد جعلت امر ذك اليك فهو تنقيص
يقتصر على المجلس فتنتع رجعية ولو قال جعلت اليك طلاقا فطلقها
يقتصر على المجلس ويكون رجعية ولو قال طلقها فابنها او ابنتها فطلقها
فهي توكيل يقتصر على المجلس وللزوج الرجوع وتنفع باينة وليست له
ان يقع اكثر من واحدة ولو قال طلقها وقد جعلت امرها بيدك او جعلت
امرها بيدك وطلقها كان الثاني غير الاول لان الواو للعطف فاما حذوف
الثاني هذه المواضع يكون لبيان السبب فلا يمكن الا واحدة واذا ذكر
تحرر الواو وطلقها التوكيل في المجلس بتبيين بتطليقتين لان الواقع
بحكم الامر يكون باينا فاذا كان احدهما باينا كان الاخر باينا فان طلقها
التوكيل بعد التبرأ من المجلس تقع رجعية لان التنقيص يبطل بالتبرأ من
المجلس وبني التوكيل بصريح الطلاق وكذا لو قال امرها بيدك وطلقها ولو قال
طلقها وابنها او ابنتها وطلقها في المجلس او غيره تقع تطليقتان لانه وكله
بالابانة والطلاق والتوكيل لا يبطل بالتبرأ من المجلس فيقع طلاقان
انزوي ومما صله انه اذا جمع للاجنبي بين الامر بالتد والامر بالتطبيق
بالف فهو واحد والاعتداء ولا امر بالتد تقدم او تناخر فينتهد بالمجلس
ولا يملك عزله وتنفع باينة والا كان بالواو فهما تنقيصان الامر بالتد
تمليك يعطى احكامه والامر بالتطبيق توكيل فباخذ احكامه وان امره
بالابانة والتطبيق بالفا فهو توكيل وان كان بالواو فهو توكيل بالابانة
والتطبيق فيقع طلاقان وان جمع بين المجل البه وبين الامر بالتطبيق
وان قد مر المجل فهو تمليك وان اخره فهو توكيل وظاهرة انه لا فرق بين
الفا والواو والي هنا ظهر الفرق بين التمليك والتوكيل في اربعة احكام
والتمليك ينتهد بالمجلس ولا يصح عنه الرجوع ولا العزل ولا يبطل بجنون
الزوج وان عكست هذه الاحكام في التوكيل ولو قال المص ولو قال لغيرها
طلقها كان اولى ليشمل ما اذا امر زوجته بطلاق صديقتها كما قد مرنا في
عد الحائنة في باب التعليق انه لو قال كل امرأة انتزجها فقد بعث طلاقا
منك بدوهم ثم تزوج امرأة فقالت التي كانت عنده حين علمت بنكاح غيرها
قبلت او قال طلقها او قالت اشتريت طلاقا فطلقت التي تزوجها وان قالت التي
عنده قبل ان يتزوج اخري قبلت لا يصح قبولها لان ذلك قبول قبل الاجابة
انزوي واطلق الرجل فشم ما اذا افوضه كصبي لا يعقل ويجنون ولذا قال في الحيط
لو جعل امرها بيد صبي لا يعقل ويجنون فدلك اليه ما دام في المجلس لان هذا
تمليك في ضمنه تعليق فان لم يصح باعتبار التمليك يصح باعتبار معنى التعليق

فصيحناه باعتبار التعليق فكأنه قال ان قال لك المجنون انت طالق فانت
طالق وباعتبار معنى التمليك يقتصر على المجلس عملا بالشهرين انزوي لكن
في الحائنة قال رجل فوض طلاق امراته الي زاي صبي قال في الاصل ان كان
من بين يجوز انزوي ومفهومه انه اذا كان لا يعقل لا يجوز ولا يخالفه بين
ما في الحيط وما فيها لان الصبي الذي لا يعقل يشترط ان يكون من سنن ليمض
ان يقع الطلاق عليها ولا يلزم من التغيير العقل كما لا يخفى وفي الحائنة لو
حين المجهول اليه بعد التنقيص فطلق قال محمد ان كان لا يعقل لا يقول
لم يقع طلاقه انزوي فعلى هذا يفرق بين التنقيص الى المجنون ابتداء وبين
طريقان المجنون ونظيره ما ذكره في الحائنة بعده ولو وكل رجلا ببيع عبده
فحن التوكيل جنونا يعقل فيه البيع والشراء ثم يباع التوكيل لا يعقد ولو وكل
رجلا بجنونا بهذه الصفة يبيع عبده ثم يباع التوكيل بقدر بيعه لانه اذا
لم يكن بجنونا وقت التوكيل كان التوكيل يبيع تكون العهدة فيه على الموك
فلا ينعقد اما اذا كان التوكيل بجنونا وقت التوكيل فاما وكل ببيع يكون العهدة
فيه على الموك فاما اذا كان كذلك بقدر بيعه على الموك انزوي وفي تنقيص الطلاق
وان كان لا عهدة اصلا ولكن الزوج حين التنقيص لم يعلق الاعلى كلامه
عاقلا فاذا اطلق وهو مجنون لم يوجد الشرط بخلاف ما اذا فوض الى مجنون
ابتداء وبين التنقيص الى مجنون وتوكيله بالبيع فرق فانه في التنقيص
يصح وان لم يعقل اصلا باعتبار معنى التعليق وفي التوكيل بالبيع لا يصح الا
ان كان يعقل البيع والشراء كما فنده به في الحائنة وكانه لمعني المعنوية
ومن نوعي التنقيص والتوكيل بالبيع طهرانه شومح في الابتداء اما لم
يتسامح في التناو وهو خلاف القاعدة الفهمية من انه يتسامح في التنا
ما لا يتسامح في الابتداء انما علم ان ما نقلناه من الحيط والحائنة انما هو
فما اذا جعل امرها بيد صبي او مجنون لا فيما اذا وكلها ولا بد في صحة
التوكيل مطلقا من عقل التوكيل كما صرحوا به في كتاب الوكالة فعلى
هذا لا بد من التقييد بالعقل في كلام المص ورحم من ما خالف فيها
التمليك التوكيل ولم يذكر المص جواب الامر بالتطبيق المعلق بالمشية
وفي الحيط لو قال لرجل طلق امراتي ان شئت فقال شئت لا يقع لان
الزوج امره بتطليقها ان شاء ولم يوجد التعليق بقوله شئت ولو قال
هي طالق ان شئت فقال شئت وقع لوجود الشرط وهو مشية ولو
قال طلقها فقال فعلت وقع لان قوله فعلت كناية عن قوله طلق
ولو قال انت طالق ان شئت لان فانت فلان لا يقع لتعذر وجود الشرط
انزوي وفي الخلاصة لو جعل امرها بيد رجلين لا يتفرد احدهما ولو قال
لهما طلقا امراتي ثلاثا فطلقها احدها واحدة والاخر فثنتين طلقت

ثلاث اشترى واشتار المم الى انه لو ارسل التتويج بها مع رجل فانه يجوز بالاولي
وقد منازعنا عن الظهيرية الفرق بين قوله قل لها امرك بيدك حيث
لا يكون الامر بيدك الا اذا قال لها وقوله قل لها ان امرك بيدك حيث يكون
الامر بيدك من غير قول الرسول وفي جامع الفصولين شهد ان فلانا امرنا
ان نبلغ امرنا انه فوض اليها فبلغناها وقد طلقت نفسها بغيره حازت
شهادتها ولو شهد ان فلانا قال فلانا فوضنا اليها ففعلنا لم يجز نظير السئلة
الاولي انما لو شهد ان فلانا امرنا ان نبلغ فلانا انه وكله ببيع فتنه ففعلناه
ثم بآءه حازت شهادتها ولو قال المؤلف الا اذا اراد ان يثبت او
شأت لكان اولي لانه يتقيد بالجلس اذ اوجد احدهما في الثانية لو
قال لغيره انت وكيل في طلاق امرائي ان شأت او هويت او ارادت لم يكن
وكيلا حتى تنشا المرأة في مجلسها لانه علق التوكيل بمشيتها فيتنصر على
مجلس العلم كما لو علق الطلاق بمشيتها واذا شأت في المجلس يكون وكيلا
فان قام الوكيل عن المجلس قبل ان يطلق بطلت الوكالة وقال بعض الفقهاء
لا يتطل لان العلق بالشرط عند وجود الشرط كالمرسل فتصير كانه قال بعد
مشيتها انت وكيل في طلاق فلانا فلا يتنصر على المجلس قالوا والصحيح جواب
الكتاب لان ثبوت الوكالة بالطلاق بناء على ما فوض اليها من المشية
ومشيتها تقتصر على المجلس فكذلك الوكالة انما هي وبها صلة انه لا بد
من مشيتها في مجلسها وتظلمة في مجلسها وهذا مما يكفر به فيقال وكالة
تقتيد به بمجلس الوكيل وايضا ان تزهر من التقييد بمجلس احد
تمليك لان ذلك فيما اذا علمته بمشيتها وهذا علقه بمشيتها فكان توكيلا
فملك قوله وفي الفتية كنت الى اما بعد فان وصل اليك كتابي
فطلق امرائي ان سالت ذلك وعرض اليها فلم تسال الطلاق الا بعد اربعة
ايام وخمسة ثم سالت فظلمها لا يتبع قال له طلق امرائي ان شأت
لا يصير وكيلا ولها المشية في مجلس علمها فاذا شأت وصار وكيلا فلو طلقها
في المجلس يتبع ولو قام عن مجلسه بطل التوكيل وينبغي ان يحفظ هذا فان
البلوي فيه نعم فان عامة كتب الطلاق بهذه المثابة والوكا بوقوع
الاتباع عن مشيتها ولا يدرون ان الطلاق لا يتبع انما وفي قوله طلقها
لانه لو قال له رجل اريد ان اطلق امراتك ثلاثا فقال الزوج نعم فقال
الرجل طلقت امراتك ثلاثا فالصحيح ان هذا كقول الزوج لامرأته نعم بعد
قولها له اريد ان اطلق نفسي ثم طلقت نفسها من انه لا يتبع الا اذا نوى الزوج
لامرأته نعم بعد قولها له اريد ان اطلق نفسي ثم طلقت نفسها من انه
لا يتبع الا اذا نوى الزوج التتويج بها وان عيّن بذلك طلق بنفسك ان
استطعت او طلقها ان استطعت لا تطلق كما في الثانية ولو قال لا اهاك عن

طلاق امرائي لا يكون توكيلا ولو قال لعبد لا اهاك عن التجارة يكون اذ نافي
التجارة لان قوله للعبد ذلك لا يكون دون ما لو طه يبيع ويتشترى ولم ينهه
ومنه يصير ما دون نافي التجارة فهنا اولي لوراي انسان تطلق امرأته فلم ينهه
لا يصير المطلق وكيلا ولا يتبع كذلك هنا ولو قال لغيره وكنك في جميع اموري
فطلق الوكيل امرأته اختلفوا فيه والصحيح انه لا يتبع وفي فتاوي قاضي خان
الفتية ابو جعفر لو قال وكنك في جميع اموري او فممثل مقام نفسي لم يكن
الوكالة عامة وان كان امرا لرجل مختلفا ليس له صناعة معروفة فالوكالة
باطلة وان كان الوكيل تاجرا ينصرف التوكيل الى التجارة قال رحمه الله ولو
قال وكنك في جميع اموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة في البيعة
والاكتبة وكل شيء وعن محمد لو قال هو وكيل في كل شيء جاز صناعه كانت
وكيلا في البيعات والهبات والاهارات وعن ابي حنيفة انه يكون وكيلا
في المعاوضات دون الهبات والعنات قال مولانا رضي الله عنه وهذا كله
اذا لم يكن في حال مذكورة الطلاق وان كان في حال مذكورة الطلاق يكون
وكيلا بالطلاق كذا في الثانية واطلق في فعل الوكيل فشمع ما اذا سكر فطلق
فانه يتبع على الصحيح كما في الثانية واطلق في فعل الوكيل فشمع ما اذا سكر فطلق
من فصل التوكيل بالطلاق منه متسايل مهمة لا بأس بذكرها فكشيرا
للقواب منها التوكيل بالطلاق والعنات او غيرها اذا قبل التوكيل وغاب
الموكل فان التوكيل لا يجبر على فعل ما وكل فيه الا فيما اذا قال له ارفع هذه
العين الى فلان فانه يجبر على دفعه لان الشيء المعين حاز ان يكون امانة
عند الامر فيجب عليه تسليم الامانة واما في غيره من الطلاق وغيره انما
امره بالنيص في ملك الامر وليس على الامر اتباع الطلاق والعنات فلا
يجب على التوكيل ومنها لو وكله بطلاق امرأته بطلها عند السفر وسافر
ثم عزله وصار بغير حضور المرأة الصحيح انه يمكن عزله لانه لا يجب
عليها بطلها ومنها لو وكله بالطلاق وقال كما عزلتك فانت وكيل في ذلك
لا يصح التوكيل لان فيه تغيير حكم الشرع والصحيح صحته ثم قيل لا يمكن
عزله والصحيح انه يمكن وفي طريق عزله اقول قال السرخسي يقول
عزلتك عن جميع الوكالات ينصرف الى المعلق والمعزول وقيل يقول
عزلتك كلها وكنك وقيل يقول رجعت عن الوكالة المتعلقة وعزلتك عن
الوكالة المطلقة ومنها وكله بطلاق امرأته فطلق احدهما طلقت ومنها
لو وكله ليطلقها للسنة فطلقها في غير وقت السنة لا يتبع الحال ولا اذا
وقت السنة ولا يخرج عن الوكالة حتى لو طلقها بعد ذلك في وقت السنة
يتبع ومنها لو طلقها الموكل فلو بائنا فطلق الوكيل بائن مادامت العدة
ولا يتعزل بائنا الموكل اذ لم يكن طلاق الوكيل عمال فلو لم يطلها الوكيل حتى

تزوجها الموكل في العدة وقع طلاق الوكيل وان تزوجها بعد العدة لم يقع وكذا
لو طلقها الوكيل بعد هذه العدة مادامت في العدة الا اذا قضى للحاقه بنبط
الوكالة وانتراد الوكيل لا يبطلها الا بالقبض المجافه ومنها لو قال له اذا تزوجت
فلانة فطلقها صح لصحة تعليق الوكالة ومنها لو وكله بالطلاق فطلق قبل
العلم لم يقع ومنها لو وكله فرد ثم طلق لم يقع ولو سكت بلا قبول ثم طلق وقع
ومنها لو شرط الحيا للموكل وغيره في الوكالة صححت وتبطل الشرط ولا فرق بين
وكالة وكافة ومنها لو وكله بطلاق امراته وله اربع فطلق الوكيل واحدة
بغير عيبتها او قال طلقت امراتك فالبيان الى الزوج ولو طلق الوكيل معينة
كحاز ولا يقبل من الزوج لانه ما اذا دهاها لو وكله ببيع عبد من عبيده فباع
عبد ابعينه ومنها ما لو قال له طلقها عدا فقال الوكيل انت طالق عدا ولو قال
طلقها فقال الوكيل انت طالق ان دخلت الدار فدخلت لم يقع ولو قال طلقها
ثلاثا للسنة فقال الوكيل في طهر لم يجامعها فيه انت طالق ثلاثا للسنة
يتم للمحال واحدة ويبطل الباقي وقيل على قياس قول ابي حنيفة ينبغي ان لا يقع
شيء لانه ما موردا ببيع الواحدة في كل طهر وعنده المامور بكل وبها الواحدة
اذا وقع الثلاث لا يقع شيء والاصح انه يقع هنا واحدة بلا خلاف لان ابي
حنيفة تغير الموافقة من حيث اللفظ فان الرجل اذا قال لغيره طلق
امراة ثلاثا فطلقها الف لا يصح وكذا لو قال لغيره طلق امراة نصف تطليقة
فطلقها الوكيل تطليقة لا يقع شيء وهناك وجوه الموافقة من حيث اللفظ
فتنع واحدة ولو قال طلقها ثلاثا للسنة باللف فقال لها الوكيل في وقت
السنة انت طالق ثلاثا للسنة باللف فقبلت فتنع واحدة بثلاث الالف فان
طلقها الوكيل في الطهر الثاني تطليقة بثلاث الالف تنع اخري بغير شيء وكذا
لو طلقها الثالثة في الطهر الثالث ولو طلقها الوكيل ولا تطليقة بثلاث الالف
ثم تزوجها الزوج ثم طلقها الوكيل تطليقة ثانية بثلاث الالف تنع الثانية
بثلاث الالف وكذا الثالث على هذا الوجه ومنها لو وكله بطلاق المأنة
بالف فطلقها الوكيل بالف في العدة فان كان بعد ما تزوجها الموكل طلقت
بالالف والاطلقت بغير شيء بخلاف ما لو وكلها في طلاقها بالف ثم طلقها الزوج
بالف ثم طلقها الوكيل بالف فانه لا يقع شيء ومنها الوكيل بالاعتناق اذا
افتلانه اعتقه امس وكذا لو لا يقبل قول الوكيل بالطلاق او الاعتناق
غيره فطلق الثاني بحضرة الاول او غيبة لا يجوز وكذا لو طلقها اجنبي
فاجازه الوكيل وفي الخلع والنكاح اذا فعل الثاني بحضرة الاول واجاز الوكيل
فعل الاجنبي حازا انتزعي وقد ظهر من كلامهم ان التوكيل بالطلاق فيه
معنى التعليق من وجه حتى اعتبروا فيه الموافقة من حيث اللفظ
وان لم يوافق من حيث المعنى كما نقلناه انما لم يجوزوا اجازة الوكيل فلا

في فعل وكيله بحضرة نظرا الى ان الطلاق معلق بقوله فلا يقع بقوله غيره
ولم يعتبروا معنى التعليق فيه من جهة انهم جوزوا الرجوع عنه ولما قال
في عدة الفتاوى لو قال الموكل كلما اخرجتك عن الوكالة فانت وكيلي فله ان
يخرجه من الوكالة المحض منه ما خلا الطلاق والعناق لانها مما يتعلقان
بالشرط والاحظار بمنزلة اليمين ولا رجوع عن اليمين انتزعي وفي الخلاصة
المختارة انه يمكن عزله بحضرة الا في الطلاق والعناق والتوكيل بسؤال
المحضر انتزعي فتد علمت انهم اعتبروا فيه معنى التعليق من هذا الوجه
ايضا وحاصل القول المختار ان للموكل ان يعزل وكيله الطلاق والعناق الا ان يقول
كلما اخرجتك عن الوكالة فانت وكيلي فانه يصير لازما لا يقبل الرجوع وفي
البرازية من كتاب الوكالة التوكيل بالطلاق تعليق الطلاق بلفظ الوكيل ولذا
ينع منه حال سكره وفيها التوكيل باليمين بالطلاق حازا يريد ليل ان من قال
لامراة الغيران دخلت الدار فانت طالق فاحازا الزوج حازا الوكيل بالطلاق
اذا خالغ علي مال ان كانت مدخولة بخلاف ابي ريثون غير مدخولة فالي
خير وعلمته اكثر المشايخ فاختره الفاضل وقال طهر الدين لا يصح في غير
المدخولة ايض لانه خلاف فيها الى سرانتي ولعلنا بشر في غير المدخولة انكا ب
الحرمة باخذ المال ان كان النشور منه والا فالطلاق قبل الدخول باين
ولو بلا عرض فاحازا المامور للموكل كما لا يخفى الا ان يقال الشرفية انه وكله
بالتخيير وقد اقي بالتعليق لانه معلق بقوله وفي الثانية من الوكالة
وكله ان يخلع امراته فخلعها علي درهم جازي قول ابي حنيفة ولا يجوز
في قولهما الابتعاين فيه الناس ولو وكل الرجل امراته ان تخلع نفسها منه
قال او عرض لا يجوز الا ان يرضي الزوج انتزعي قوله ولو قال لها طلقتي
تسكت ثلاثا فطلعت واحدة وقعت واحدة لانه لما ملكك ابتعاين الثلاث
كان لها ان توقع منها ما شاخته كالزوج نفسه ولا فرق بين الواحدة
والثنتين ولو قال فطلعت اقل وقع ما وقعته كان اولى واشار الى انها
لو طلعت ثلاثا فانه يقع بالاولى وسوا كانت متفرقة او بلفظ واحد والى
انه لو قال لها اختاركي تطليقتين فاختارت واحدة كما في المحيط ولا
فرق في حق هذا الحكم بين التملك والتوكيل فلو وكله ان يطلقها ثلاثا
فطلقها واحدة وقعت واحدة ولو وكله ان يطلقها ثلاثا باللف درهم
فطلقها واحدة لم يقع شيء الا ان يطلقها واحدة بكل الالف كما في
الحاكم وقيل بقوله طلق لانه لو قال لها انت طالق ثلاثا على الف فقبلت
واحدة بالالف لم يقع شيء بخلاف ما لو قال لرجل طلقها بالالف فطلقها
واحدة بالالف حيث تنع واحدة لانه لا بد من المطابقة بين ايجابه وقبولها
لفظا ومعنى وفي الوكالة الخالفة الى خبر لا نضركذا في البرازية قوله

لا في عكسه اي لا يقع فيما اذا امرها بالواحدة فطلقت ثلاثا بكلمة واحدة عند
الامام وقال لا يقع واحدة لانها انت بمامكنه وزيادة وحقيقة العرف للامام
بين المسئلة انهما ملكت الواحدة وهو شي يفيد الواحدة بخلاف الواحدة
التي في ضمن الثلاث فانها تعدد عند تقدير الامر بتطبيق الواحدة لانه لو قال
امرك بيدك بنوي واحدة فطلقت نفسها ثلاثا قال في المتسوط وقعت
الواحدة اتفاقا لانه لم يتعرض للعدد لفظا او للفظ صالح للعموم والخص
وفي الخاتمة جري بينه وبين امرائه كلام فقالت اللهم تحي منك فقال
الزوج تريد بين النجاة مبي فامرك بيدك بنوي به الطلاق ولم ينو العدد
فقالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج عجوت لا يقع عليها شي في قول اي
حنيفة اذ ام بنو الثلاث كانه قال لها طلق نفسك ولم ينو العدد فقالت
طلعت نفسي ثلاثا لا يقع شي في قول اي حنيفة وتقع واحدة في قول
صاحبه ولا يقال قول الزوج بعد قولها طلعت نفسي ثلاثا عجوت لم يكن
احارة لانا نقول قول الزوج عجوت عجوت بحمل الاستهزاء فلا يجعل احارة
بالشك انهي وعلي هذا الاجتاج في تصوير المسئلة الخلافية ان يقول لها
طلق نفسك واحدة بل طلق نفسك من غير تعرض للعدد وعلي الخلاف
اي في كافي الحاكم من كتاب الوكالة لو وكله ان يطلق امرائه فطلقها الوكيل
ثلاثا ان نوي الزوج الثلاث وقع الثلاث وان لم ينو الثلاث لم يقع شي
في قول اي حنيفة وقال لا يقع شي انهي ثم علم ان ما نقلناه عن الخاتمة
يشكل علي ما في المتسوط في مسئلة الامر باليد فانه نقل انه لو قال لها امرك
بيدك بنوي واحدة فطلقت ثلاثا وقعت واحدة عند اي حنيفة وذكر
في المعراج والعناية فاذا قال امرك بيدك ولم ينو شي من العدد فطلقت
ثلاثا كيف لا يقع الواحدة عنده بل الوقوع بالاولى فاني الخاتمة مشكروا الله
سبحانه اعلم وقد رتبنا لكونه بكلمة واحدة لانها لو قالت واحدة
واحدة وقعت واحدة اتفاقا لامتنانها بالاولى وبلغوا ما بعده وورد
علي مسئلة الكتاب ان الرجل اذا كانت له اربع نسوة فقال لواحدة منهن
طلق واحدة من نسائي فطلعتن جميعا يقع الطلاق علي واحدة منهن
وكان ينبغي ان لا يقع علي قول الامام رحمه الله اعتبارا بمسئلة الكتاب
واحاطت عنه في الظهيرية بالفرق بينهما وهو ان الثلاث اسم لعدد
خاص لا يقع علي ما دونه ولا علي ما عداه وليس فيه معني العموم والواحد
خاص وارادة الخصوص من الخصوص متنوعة وكذا واسم النساء عام لانه
لا يقع علي مقدار بعينه والعام ما يتنظم جميعا من المسميات من غير
تقدير ولا تحريم وارادة الخصوص من العموم سابعة الا نري انه لو خلف
ان لا يتزوج النساء وتزوج امرأة واحدة يحنث والمسئلة في وكالة المتسوط

انتي وفي المحيط لو وكل اجنبيا ان يطلق زوجته واحدة فطلقها ثلاثا ان نوي
الزوج يقع وان لم ينو لا يقع عنده خلافا لما انهي ولعله ان احاز الزوج يقع
والا فلا لانه فضولي بتطبيق الثلاث فتوقف علي الاجازة وقياسه ان توقف
في المرأة اي وفرد صرح به في فتح التدرير وما التبعة فلا محل لها لان نية الثلاث
تلفظ الواحدة غير صحيحة لانها لا تختم له وفي الخاتمة لو قال طلقها للسنة
فقال الوكيل في طهر لم يجز معا فيه انت طالق ثلاثا للسنة تقع واحدة للحال
ويبطل الباقي بلا خلاف علي الصحيح لوجود الموافقة في اللفظ وفرد مناه
في امر الاجنبى بطلاقها فريسا فارجع اليه وقياسه في امر المرأة ان يكون كذلك
وقد صرح به في تلخيص الجامع للمصدر فقال قال انت طالق ثلاثا للسنة
بالف وهو محل يقع واحدة بطلاقها وكذا في الطهر الثاني ان تزوجها قبله
وان تجرد ملكة لرصده والا وقعت بعين شي بشرط العدة وكذا الثالث قال
طلق نفسك ثلاثا للسنة بالف فطلقت لسنة بها فولي ما امره ولا يقع في
الباقى الا بايقاع جرد يد لانها لا تملك اصافته بخلاف خاتمة وقيل عنده
لا يقع اصله طلق واحدة وطلعت ثلاثا والفرق اصح انهي وقوله وطلق
نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت واحدة وعكسه لا اي لا يقع والمراد بالعكس
ان يقول لها طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت ولا خلاف في الاولى انه
لا يقع لان تقويض الطلاق الثلاث معلق بشرط هو مشيها اياها لان
معناه ان شئت الثلاث فلم يوجد الشرط لانها لم تشأ الا واحدة بخلاف
ما اذا لم يقيد بالمتشبه كما قد مناه وخلف في كلامه ما لو قالت شئت واحدة
واحدة منفصلا بعضها عن بعض بالسكوت لان السكوت فاصل فلم
توجد مشيئة الثلاث وخرج عنه هذه الصورة الا اذا كان بعضها منفصلا
بالبعض من غير سكوت لان مشيئة الثلاث قد وجدت بعد الفراغ من
الكراهي في ذلك فلهذا لا فرق بين المدخولة وغيرها كذا في المحيط وعدم
الوقوف في الثانية اي قول الامام وعندهما تقع واحدة لما قد مناه فيما
اذا لم يذكر المشيئة وفي الخاتمة من باب التعليق طلق نفسك عدان شئت
فقالت طلعت نفسي ثلاثا لا يقع انهي وهو مبني علي ان لا تكفي الموافقة
في المعني بل لا بد من الموافقة في اللفظ فان خالف في المعني كما قد مناه
ولما قال في الخاتمة بعده لو قال لها انت طالق واحدة ان شئت فقالت
شئت بضع واحدة لا تطلق انهي ثم علم انه لا فرق في المعلق بالمشيئة
بين ان يكون الامر بالتطبيق او بنفس الطلق حتي لو قال لها انت طالق
ثلاثا ان شئت انت طالق ثنتين ان شئت فقالت قد شئت واحدة قد
شئت ثنتين اذا وصلت في طالق ثلاثا انهي ومنه ومنه اذا فصلت
لا يقع وفي الخاتمة اي قال لها انت طالق ان شئت وشئت فقالت شئت لا يقع

شيء حتى تقول ثلاث مرات شئت ان ترى وفي الثانية ايضاً انت طالق انت طالق انت
 طالق ان شئت فقال زين شئت نطليته واحدة قال ابو بكر النخعي لا يقع شيء
 ولو قال شئت اربعاً فكذلك في قول اي حبيبة وعلي قولهما يقع الثلاث وأشار
 بقوله طلقت الي ان جواب الامر بالتطليق نطليتها نفسها فلو اجابت بقولها شئت
 ان اطلق نفسي كان باطلا كما في الثانية قوله ولو امرها بالباين او الرجعي
 فعكست وقع ما امر به اي قال لها اطلق نفسك طلقت ما بينة فقالت طلقت
 نفسي واحدة رجعية او قال لها اطلق نفسك طلقت رجعية فقالت طلقت
 نفسي ما بينة وقع في الاولى البايين وفي الثانية الرجعي لانها انت بالاصلية
 زيادة وصف فبلغ الوصف ويبقى الاصل والصابط ان الخالعة ان كانت
 في الوصف لا تبطل الجواب بل يبطل الوصف الذي به الخالعة وينبع على الوصف
 الذي فوض به خلاف ما اذا كانت في الاصل بحيث يبطل اصلاً كما اذا فوض لحررة
 فطلقت ثلاثاً علي قوله الامام اوفوض ثلاثاً فطلقت العا اطلق في قوله
 فعكست فشمل في مسيلة ما اذا امر بها بالرجعي ما اذا قالت انت نفسي وما
 اذا قالت طلقت نفسي ما بينة والثاني ظاهر بالغا الوصف واما الاول فلانه
 راجع هنا الى الثاني وقد مر في اول فصل المشية وقد فرق بينهما قاضي
 خان في حق الوكيل فقال رجل قال لغيره طلق امرأتي رجعية فقال لها
 الوكيل طلقتك ما بينة تنفع واحدة رجعية ولو قال الوكيل لغيرها لا يقع شيء
 ولو قال للوكيل طليها ما بينة فقال لها الوكيل بالطلاق الرجعي اشترها وبين
 المأمورة بالرجعي اذا قال انت نفسي ولعل الفرق مبني على ان الوكيل بالطلاق
 لا يملك الايقاع بلفظ اكنابة لانها متوقفة على نيته وقد امره بطلاق لا يقع
 على السنة فكان مخالفاً في الاصل بخلاف المرأة فانها ملكها الطلاق بكل لفظ
 يملك الايقاع به صريحاً كان او كناية وهذا الفرق صحته موقوفة على وجود
 النقل على ان الوكيل لا يملك الايقاع بالكناية والله سبحانه اعلم وفي الثانية
 من الوكالة قال لغيره طلق امرأتي بانها للسنة وقال لآخر طليها رجعية
 للسنة فطلتها في طهر واحد طلقت واحدة وللزوج الخيار في تعيين الواقع
 النهائي مع ان الوكيل بالطلاق له ان يطلق بعد طلاق الموكل ما دام في العدة
 وكذا المانع من وقوع طلاقها التيقيد بالسنة فان السنة واحدة رجعية
 وفقدنا في التصدير الامر من غير تعليق بمشيتها لما في الثانية من باب التعليق
 قال لها اطلق نفسك واحدة ما بينة ان شئت فطلقت نفسها واحدة رجعية
 لا يقع شيء في قول اي يوسف وهو قياسي قول اي حبيبة ولو قال لها اطلق
 نفسك واحدة املك الرجعية ان شئت فطلقت نفسها واحدة ما بينة
 تنفع واحدة رجعية في قول اي يوسف ولا يقع شيء في قياسي قول اي
 حبيبة لانها ما انت بمشيتها فافوض اليها ان ترى ما قبله وقد مر في مسابيل

التوكيد قبله بالطلاق انه لو وكله بالمنجز فعلى او اضاف لا يقع وكذا لو قال
 طليها عند اقبال انت طالق عند الانه لو وكله بالتخيير في عند وقد اضاف
 ولو قال له طليها بين يدي الشهود او بين يدي ايها فطلتها وحده وقع
 اضاف ولو قال له طليها بين يدي الشهود او بين يدي ايها فطلتها
 وحده وقع كما في الواقعات وغيرها كقوله بعد بشهود فباعه فباع
 بغيرهم وقاصده ان التخصيص بالذكو لا يفي الحكم عن ما غداه الا في ثلاث
 مسابيل مذكورة في وكالة الصغرى بعد من فلان بعد بكفيل بعد برهن
 ومع الزني لا يملك الخالعة كقوله لا تبعه الا بشهود الا في قوله لا تسلمه
 حتى تنقض الثمن فله الخالعة ونقضه فيها وقاصده ان امره
 بالتطليق بوصف مقيد بمشيتها اذا خالف في ذلك الوصف لم يقع شيء
 وهي وارء على الكتاب وكان عليه ان يقول الا ان يكون معلقاً بمشيتها
 ويحتاج الى الفرق على قول اي يوسف قوله انت طالق ان شئت فقالت
 شئت ان شئت فقال شئت بنوي الطلاق او قالت شئت ان كان كذا المأمورة
 بطلانه على الطلاق بمشيتها المنجزة وهي انت بالمعلقة فلم يوجب
 الشرط قيد بقوله فقالت شئت متضمنة عليه لانها لو قالت شئت طلقي
 ان شئت فقال شئت ناوياً الطلاق وقع لكونه شاياً طليها لفظاً بخلاف
 ما اذا لم تذكر الطلاق لان المشية ليس فيها ذكر الطلاق ولا عبارة بالنية بلا
 لفظ صامح لا يقع كاسقني ما ويا الطلاق ويستفاد منه انه لو قال شئت
 طلاقك يقع بالنية لان المشية تبني عن الوجود لانها من الشيء وهو
 الوجود بخلاف اردت طلاقك لانه لا يبني عن الوجود بل هو طلب
 النفس الوجود عن ميل فثبت اثبت الفرض بين المشية والارادة فرقاً في
 صفات العبد وان كان مترادفين في صفات الله تعالى كما هو في اللغة
 فيما مطلقاً فلا يدخلها وجود اي لا يكون الوجود حروم ومزوماً أحدهما
 غير ان ما شاء الله كان وكذا ما اراده لان خلف المراد انما يكون العجز المرید
 لا الذات الارادة لانها ليست الموت للوجود لان ذاك خاصية القدرة بل
 بمعنى انها المخصصة لتدور وجوده بالوقت والكيفية ثم القدرة
 تؤثر على وفق الارادة غير انه لا يتخلف شيء عن مراده تعالى لما قلنا في
 المشية بخلاف العباد وعن هذا لو قال اراد الله طلاقك يتوبه وقع كقوله
 قال شئت الله بخلاف احب الله طلاقك ورضيه لا يقع لانها لا يستلزمان
 منه تعالى الى الوجود واحببت طلاقك ورضيته يمثل اردته والمحا
 ان الفرق بين المشية والارادة في صفات العباد مبني على الفرق
 العام فان فيه الوجود والمشيته منه وما كان محتملاً للفظ فتوقف على
 النية فلزم الوجود فيما اذا قال شئت كذا في الخطاب العربي فعناه

اوحد منه عن اختيار خلاف اردت كذا مجرد ايضاً عدم الوجود كذا في
 فتح القدير وفي المعراج والمنا يشترط النية مع ذكر الطلاق صريحاً لانه قد يقصد
 وجوده وفوقه وفي يقصد وجوده ملكاً فلا بد من النية لتعيين جملة
 الوجود وقوعه في المحيط لو قال شئت طلاقك ذكر في شرح شيخ الاسلام انه
 يقع الطلاق بلا نية الا بئذ ان في ولو قال شئت طلاقك ناوياً الطلاق فقال شئت
 وقع ولو قال اريد به او احبته او اهو به او ارضيه ناوياً فاحابته لا يقع
 لانها عبارة عن الطلب فلا يستلزم الوجود بخلاف المعلق على ارادتها او
 نحوه اذا وجد الشرط يقع وان لم ينو ثامه في فتح القدير وهو سهل لان
 المتوقف على النية قوله شئت الطلاق لانه لم يصف الطلاق اليها فيجوز
 تنويع طلاق غيرها واما شئت طلاقك فانه يقع بلا نية لانه بمعنى او
 حدي طلاقك كذا في المحيط وذكر في الواقع ان الارادة عند اصحابنا صفة
 بالية مغايرة للمعلم والقدرة توجب تخصيص احد الغدورين بالوقوع
 ان في وفي المحيط لو قال لها انت طالق ان احببت فقالت شئت وقع لان
 فيها معنى المحبة وزيادة ولو قال ان شئت قالت احببت لا يقع لانه
 ليس فيها معنى الاجاد فلم توجد المشيئة ولو قال ان شئت فانت
 طالق فقالت نعم او قبلت او رضيت لا يقع لانه على الطلاق بمشيتها لفظاً
 وذلك ليس بمشيتها فلم يوجد الشرط ولم يكر في الكتاب لو قال انت
 طالق ان قبلت فقالت شئت حكى عن الفتية ابو بكر البلخي انه يقع لارها
 انت بالقبول وزيادة فكان بمنزلة ما لو كان معلقاً بالمحبة فقالت شئت
 وذكر هشام في نوادره لو قال انت طالق على الف ان شئت لم يقع حتى
 يقبل بخلاف قوله قبلت لان هذه معاوضة والمعاوضة لا تتم الا بالقبول
 ان في وعاصله ان القبول لا يكتفي عن المشيئة الا في الطلاق على مال ولما ار
 حكم ما اذا علقه بالارادة فاحابته بالمحبة او عكسه او بالرضا في شرح
 المسألة الرضا ترك الاعتراض على الشيء لارادة وقوعه والمحبة ارادة
 خاصة وهي ما لا يتبعها تبعه مواحدة والارادة اعم وهي منفكة عنها
 فيما اذا علقته فيما يتبعه تبعه ان في ولم يصح الم بالتنبيه بالمجلس
 للعلم به من حكمه مني واخواتها فانه لا يتم تنبيه فيها يقيد في ان ولا بد
 من مشيتها في مجلسها في التعليق بالمحبة والرضا والارادة وكل
 ما هو من المعاني التي لا يطلع عليها غيرها كما في المحيط ولم يكر الم المشيئة
 المضافة وعاصله ما في المحيط ان المشيئة ان تأخرت عن الوقت كانت
 طالق عند ان شئت فان المشيئة لها في الغد فقط وان قدم المشيئة كان شئت
 فانت طالق عند اذكره في الزيادة ان لها المشيئة في الحال وعن ابي يوسف
 ان لها المشيئة في الغد ولو قال ان تزوجت فلا فة في طالق ان شئت

فتزوجها

فتزوجها فلها المشيئة في مجلس يعلم ولو قال انت طالق امس وان شئت
 ثم قال لا حدي طلاقك مع طلاق هذه فشات طلقت وتوي في الاخرى
 لاحتمال انه اراد امرانه معها في ان كلامهما مملوك لا اطيعوه في الوقوع كذا
 في المعراج وفيه لو قال لها اخبري ان شئت ينوي الطلاق فشات طلقت
 وان لم يخرج واسار يقوله شئت ان شئت الي كل مشيئة معلقة بمشيتها
 غيرها ولو كان الطلاق معلقاً على مشيئة ذلك الغير ايضاً في المحيط لو قال
 انت طالق ان شئت وشافلان فقالت قد شئت ان سافلان وقال فلان
 شئت لا يقع لانه على الطلاق بمشيتها رسالة مخدرة منها وهي انت بمشيتها
 معلقة فبطل مشيتها وبمشتيتها فلان وجود بعض الشرط فلا يقع به
 الطلاق ان في ولم يكر الم ما اذا علقه بمشيتها وعدم مشيتها او بمشيتها
 وما بها او باحدهما وعاصله ما في المحيط انه ان جعل المشيئة والا بالشرط
 او احد وكذا المشيئة وعدمها فانه لا تطلق ابد التعلل كانت طالق ان
 شئت او ايما وان شئت ولم تشاي وان كروان وقدر الحراك كانت طالق
 ان وان لم تشاي فشات في مجلسها طلقت وان قامت من غير مشيئة تطلق
 ايضاً لانه كلامهما شرطاً على حدة كقوله انت طالق ان دخلت الدار وان
 لم تدخل فايما وجد طلقت وان اخذ الحراك كان شئت وان لم تشاي فانت
 طالق لا تطلق بهذا ابد لانه مع التأخير صار الشرط واحداً وتعدب
 احبهما عن خلاف ما اذا امكن احبهما عما فانه لا تطلق حتى توجد الحوان
 اكلت وان شربت فانت طالق وان كروان واحدهما المشيئة والاخر الا با
 كانت طالق ان شئت وان ابيت فان شئت وقع وان ايت وقع وان سكنت
 حتى قامت من المجلس لا يقع لان كلامهما شرطاً على حدة والا بفعل المشيئة
 فايما وجد يقع واذا انعدم لا يقع وكذا لو لم يكران وعطف با وكانت
 طالق ان شئت او ابيت لانه على الطلاق باحدهما ولو قال ان شئت فانت
 طالق وان لم تشاي فانت طالق طلقت للحال ولو قال ان كنت تحبين الطلاق
 فانت طالق وان كنت تبغضين فانت طالق لا تطلق والفرق انه يجوز ان لا يحب
 ولا تبغض فلم يتبين بشرط وقوع الطلاق فاما لا يجوز ان تشاي ولا تشاي فكون
 احد الشرطين ثابتاً لا محالة فوقع ولو قال انت طالق ان ابيت او كرهت طلاقك
 فقالت ابيت تطلق ولو قال ان لم تشاي طلاقك فانت طالق ثم قالت لا اشأ
 لا تطلق لان قوله ابيت تطلق ولو قال ابيت صيغته لايجاد العتق وهو الا با
 فقد علق بالايمانه وقد وجد وقوع فاما قوله ان لم تشاي صيغته لايجاد
 لا لايجاد فصلاً بمنزلة قوله ان لم تدخل الدار فانت طالق وعدم المشيئة
 لا يتحقق بقولها لا اشأ لان لها ان تشاي من بعد ان يتحقق بالموت ان في العلم
 ان العبارات اخلفت في قوله ان شئت وابيت بدون تكرار فنقل في الواقع

والعلم

عن علامة النوازل كما نقلناه عن المحيط انها لا تطلق ابد او تنقل ابد او تنقل قبله ان
الصواب انه لا يقع ما لم توجد المشيئة والابا الا ان يعنى الوقوع في الحال
وذكر قبله انها ان شئت يقع وان ابنت يقع كما لو كره ان فكا صله ان فيها ثلاثة
اقوال والصواب انه لا يقع حتى يوجد او يفترق بين ان شئت وان لم
تتشاي حيث لا يقع ويبى ان شئت وابت حيث يقع اذا وجد او اشار
بتعليق الطلاق بمشيئتها الى صحة تعليق عدد الطلاق بمشيئتها فلذا قال
في الزخيرة لو قال لها انت طالق ثلاثا الا ان تشاي واحدة فان شئت
واحدة قبل ان تقوم من مجلسها لزمها واحدة وكذا لو قال الا ان يشا
فلان واحدة وان لم يكن فلان حاضر فله ذلك في مجلس علمه وكذا لو
قالت انت طالق ثلاثا الا ان يرفل ان غير ذلك فانه يتغير ذلك بتغير
بالمجلس وكذا لو قال ان راي فلان ذلك فانه يتغير في المجلس انتهى ولم
يذكر الم كثر المؤلفين ما لو علمته بمشيئته نفسه وذكره في الزخيرة
فقال لو قال انت طالق ثلاثا الا ان نوي الا ان اري غير ذلك فهذا لا يتنصر
علي المجلس حتى لو قال بعد ما قام عن المجلس راي غير ذلك لا يقع
الثلاث وكذلك لو قال ان اشأ انا غير ذلك فهذا لا يتنصر علي المجلس
ولو قال لامرأته انت طالق ان نوافلان او ان احب او ان ارضي او ان اهوي
او ان اراد فبلغ فلان فله مجلس علمه بخلاف ما لو قال ان شئت انا او ان
احببت انا لا يتنصر علي المجلس والفرق ان قضية القياس في الاحدين ان
لا يتنصر علي المجلس كسائر الشروط لكن تركنا القياس في الاجنبي لانه تملك
معني وجواب التملك يتنصر علي المجلس وهذا المعني لا يتناق في حق
الزوج لان الزوج كان مالكا للطلاق قبل هذا فلا يتناق منه التملك فبقي
هذا الشرط في حق الزوج ملحقا بسائر الشروط فلم يتنصر علي المجلس في
حق الزوج واذا قال ان شئت انا فالزوج كيف يتنصر حتى يقع الطلاق لم يذكر
محمد هذه المسئلة في شيء من الكتب قال مشايخنا ينبغي ان يقول شئت
الذي جعله الي ولا يشترط نية الطلاق عند قوله شئت ولا يشترط ان يقول
شئت طلاقك لان الطلاق لا يقع بقوله شئت وانما يقع بالكلام السابق الا ان الطلاق
بالكلام السابق معلق بمشيئة اعتبار شرط محض فعند قوله شئت يقع الطلاق
بالكلام السابق والحاصل ان تعليق الزوج طلاق المرأة بصفة من صفات قلب
نفسه ليس بتقويض وتعليق توجه من الوجوه ولو قال لها انت طالق ان لم
يشا فلان فقال فلان لا اشأ في المجلس طلعت ولو قال ذلك لنفسه ثم قال لا اشأ
لا تطلق والفرق ان يقول الاجنبي لا اشأ يقع الياس عن شرك البر وهو مشيئة
طلاقها في المجلس وقد تبدل من حيث الحكم والاعتبار بقوله لا اشأ لا اشتغاله
بالايجتاج اليه في الايقاع فانه يكتفيه في الايقاع السكون عن المشيئة حتى

يقوم عن المجلس اما بقول الزوج لا اشأ لا يقع الياس عما هو شرط البر لان المجلس
وان تبدل من حيث الحكم الا ان شرط البر في حق الزوج عدم المشيئة
في العمود والعمر باق فلهذا لا يقع الطلاق وفي الجامع للمصدر والشهيد قال
انت طالق ان شأ فلان او اراد ارضي او يعوي يقتصر علي مجلس علمه
او قال فيه لا اشأ طلعت بخلاف ان لم يشأ اليوم ولو قال ان لم ارد فقام او قال
لا اشأ لا تطلق قبل موته بخلاف ان ابيت طلاقك او كرهت انتهى وفي الحا
انت طالق ثلاثا او فلانة واحدة ان شئت فشئت واحدة فلانة طلعت
فلانة واحدة ان شئت فشئت واحدة فلانة طلعت فلانة واحدة
ويبطل عنها الثلاث انتهى واطلق البطلان فاذا عدم وقوع الطلاق وان
الامر يخرج من يد هال لا شئها لهما بما لا يعينها قوله وان كان الشيء معني
طلعت يعني لو قالت المرأة شئت ان كان فلان فزوجها وقدجا طلعت
لان التعليق بالكاين تنجز ولذا صح تعليق الابرار كايين والمراد من الماضي
المحقق وجوده سواء كان ماضيا او حاضرا كقولها ان شئت ان كان الي في
الدار وهو فيها او ان كان هذا البلاء وهي في الملبس ونها روي فيه او كان
هذا الي او ابي او زوجي وكان هو ولا يرد انه لو قال هو كما قرأت كنت فعلت
كذا وهو يعلم انه قد فعله فانه يغتضي علي هذا الكفر مع ان المختار
انه لا يكفر لان الكفر يبي علي تبدل الاعتقاد وتبدله غير واقع مع ذلك
القول كما في فتح القدير وذكر انه الاوجه فان قيل لو قال هو كما قرأت
ولم يتبدل اعتقاده يجب ان يكفر فليكثر هنا بلفظ هو كما قرأت لم يتبدل
اعتقاده قلنا النازلي عند وجود الشرط حكم اللفظ لا عينه فليس هو
مثكما بعد وجود الشرط بقوله هو كما قرأت حقيقة انتهى والحاصل ان
اللفظ الموجب للتكفير لا يحتاج الي تبدل الاعتقاد بخلاف ما اذا كان معلقا
بالشرط ولو كان كاي فاقوله انت طالق معني شئت او معني ما او ذا او ذا
اما فردت الامر لا يرد ولا يتغير بالمجلس ولا تطلق الا واحدة اما في كلمة
معني ومعني طلاق فلانها الوقت وهي عامة في الاوقات كلها كانه قال
في اي وقت شئت فلم يكن تملكها قبل المشيئة حتى يرتد بالرد ولا تطلق
نفسها الا واحدة لانها تعم الارضان دون الافعال فتملك التطلق في كل
زمان ولا تملك تطلقا بعد تطلق كذا في الهداية وتعتبه في فتح
القدير بان هذا البين تملكها في حال اصلا لانه صريح بطلاقها معلقا بشرط
مشيئتها فاذا وجدت مشيئتها وقع طلاقه وانما يصح ما ذكر في طلق نفسك
متي شئت لانها تنصرف بحكم الملك بخلاف ما لو قالت طلعت نفسي في هذه
المسئلة فانه وان وقع الطلاق لكن الواقع طلاقه المعلق وقولها طلعت

ايجاد للشرط الذي هو مشيئة الطلاق على تقدير ان المشيئة تنادي
الايجاد انني وجوابه ان هذا وان كان تعليقا لكن اجروه بحري التملك
في جميع الوجوه فينتج بالجلس ويطلب ما يدل على الاعراض والطلاق
التملك عليه صحيح ولذا قال في المحيط انه يتضمن معنيين معني
التعلين وهو تعلين الطلاق بتطليقها والتعلين لا يراد به التعليل الابطال
ويتضمن معني التملك التعلين التملك لان تعلين الطلاق بمشيئة
تملكه منها لان المالك هو الذي يتصرف عن مشيئته وارادته وهي
عاملة في التطليق لتفسيرها والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئته
يعمل بنفسه وجوابه التملك يقتصر على المجلس انني وقال في المحيط
من كتاب الايمان من قسم التعالين معزيا الى الجامع لوقال انت طالق
ان شئت او احشيت او هويت فليس يمين لان هذا تملك معني تعلين
صوره ولهذا يقتصر على المجلس والعبرة دون الصورة انني وقايرته
انه لا يحنث في يمينه لا يحلف وامكلمة اذا واد ما في ومتي سواء عندهما
وعند اي حنيفة ان كان يستعمل للشرط كما يستعمل للوقت لكن الامر
صار بين ما فلا يخرج بالمشك وقد مر من قبل في الهداية وتعتبره
في فتح القدير بان الوجه ان يقال ان قوله اذا شئت يحتمل انه تعلين
طلاقا بشرط هو مشيئتها بعد ذلك بان قالت شئت ذلك الطلاق او
قالت طلقت نفسي وقع معلقا بمشيئتها وانه اضافته الى زمانه وعلى كل
من التذيرين لا يرتد ما لرد حتى اذا تحققت مشيئتها بعد ذلك بان قالت
شئت ذلك الطلاق او قالت طلقت نفسي وقع معلقا كان او مضافا لما قال
الم من ان الامر دخل في يدها فلا يخرج بالمشك لان معناه انه ثبت
ملكها بالتملك فلا يخرج بالمشك في المراد بانه اذا تحقق الشرط خرج من
يدها بعد المجلس او الزمان فلا يخرج كني وقد صرح انفا في متي بعدم
ثبوت التملك قبل المشيئة لانه انما ملكها في الوقت الذي شئت فيه فلم
يكن تملك قبله حتى يرتد بالرد وعلى ما ذكرنا فالذي دخل ملكها
تحقيق الشرط او المضاف اليه الزمان وهو مشيئتها الطلاق لينتج طلاقه
وعلى هذا فنقولهم في قوله انت طالق كما ثبت لها ان تطلق نفسها واحدة
بعد واحدة معناه تطليق بمباشرة الشرط يجوز بالتطليق عنه بان
يقول شئت طلاق او طلقت نفسي فينتج طلاقه عند تحقق الشرط وانما
يصح كلامهم في قوله طلقت نفسك انني ولم يذكر الم الحين وفي المحيط ولوقال
حين شئت من منزلة قوله اذا شئت لان الحين عبارة عن الوقت انني ولم
ينكر الم ما اذا جمع بين اذا واداد ذكره وفي المحيط فقال لو قال ان شئت
فانت طالق اذا شئت فلها مشيئتان مشيئة في الحال ومشيئة في عموم الاحوال

لانه علق بمشيئتها في الحال طلاقا معلقا بمشيئتها في اي وقت كان والمعلق
بالشرط كالمعلق عند وجود الشرط فاذا شئت في المجلس صار كانه قال
انت طالق اذا شئت انني وفي فتح القدير اخر الفصل ولوقال لها انت طالق اذا
شئت ان شئت او انت طالق ان شئت اذا شئت وما سوا تطلق نفسها متي
شئت وعند اي يوسف ان اخر قوله ان شئت فذلك وان قدمه تغدير
المشيئة في الحال فان شئت في مجلس تطلق نفسها بعد ذلك اذا شئت ولوقال
عن المجلس قبل ان تقول شيئا بطل ثم ذكر ما تغنياه عن المحيط معزيا الى
السرخسي وانما ذكر مع ما متي ليفيد انها لا تغني التكرار عنها ايضا ودا
كقول بعض النحاة انه اذا اريد عليها ما كانت للتكرار قال في المصباح وهو
ضعيف لان الزيد لا يفيد غير التوكيد وهو عند بعض النحاة لا يفيد
المعني ويقول قولهم انما زيد قائم بمنزلة ان زيد قائم فهو يحتمل
العموم كما يحتمل غنائه ان زيد قائم فالمعني لا قائم الا زيد ويقرب
منه ما تقدم من ان ما يمكن استيعابه من الزمان يستعمل فيه متي
وما لا يمكن استيعابه يستعمل فيه متي ما وهو التماس واذا وقعت
شرطا كانت للحال في النفي والحال والاستقبال في الاثبات انني وفيه اذا
لها معان احدها ان يكون طرفا لما يستقبل من الزمان وفيها معني الشرط
عوا اذا ثبت كدمتك والثاني ان يكون للوقت المجرد خوفا اذا اظهر السير
اي وقت احمراه والثالث ان تكون مرادفة للحال فيجاري بها لقوله تعالى
وان نصبرم سيرة بما قدمت ايديهم اذا هم ينطقون انني قوله وفي كلام
شئت لها ان تفرق الثلاث ولا تجمع اي لو قال لها انت طالق كما شئت فلها ان
تباشر شرط الوقوع مرة بعد اخرى بان يقول شئت طلاق او طلقت نفسي
فينتج طلاقه المعلق عند تحقق الشرط وليس لها ان تقول طلقت نفسي ثلاثا
جملة لان كل ما نعمل لا فعال والازمان عموم لا افراد لا اجتماع
فاذا ادائها لا تشاثنين اي ولو شئت ثنتين او ثلاثة لم يقع شيء عند
الامام وعندهما تنفع واحدة بما على ما تقدم من الخلاف وفي المنسوط
ولو قالت قد شئت امس تطليقتي وكذا بها الزوج فالقول للزوج لانها اخبرت
عما لا تملك انشاها من شئت امس تطليقتي فانها اخبرتك بمشيئة كانت
منها امس فلا يثبت ذلك بعد مضي امر فان قبل ليس انها لو شئت في الحال
يصح منها فقد اخبرت بما يملك الشاة قلنا لا كذلك والمشيئة في الحال غير
المشيئة في الامس وكل مشيئة شرط تطليقة وفي لا يملك النساء ما اخبرت
به انما تملك انشاها مني اخرا انني واعلم ان كلمة كل ما افادت التكرار ولذا
قال في المصباح وكل كلمة تستعمل معني الاستغراق بحسب المقام وقد
تستعمل معني الكثرة كقوله نذر كل شيء بامر بها وتفيد التكرار ويحول

ما عليه نحو كلما اتاك زيد فاكرمه دون غيرك من اذوات الشرط انتهى
قوله ولو قالت بعد زوج اخذ لا يتبع اي لو قالت طلقت نفسي او شئت
تعين بعد ما طلقت نفسها ثلاثا مشروطة ثم عادت اليه بعد زوج اخذ
لا يتبع لان التعليق انما ينصرف الى الملك الثابت وهو الثلاث لا يستغرفه ينتهي
التعريف فيكون ما يكونه بعد الطلاق الثلاث لانها لو طلقت نفسها واحدة
او اثنتين ثم عادت اليه بعد زوج اخذ فلها ان تنزع الثلاث خلافا
لمحمد وهي مسيلة الهدم الانية وفي المبسوط لو قال لها كلما شئت فانت
طالق ثلاثا فقالت شئت واحدة فهذا باطل لان معنى كلامه كلما شئت
الثلاث انتهى والحاصل انها لا تشكل تكرار الا يتبع الا في كلامه ويشكل
عليه ما في الخاتمة لو قال لها امرك ببيدك في هذه السنة فطلعت
نفسها ثم تزوجها لا يكون لها الخيار في قول اي يوسف وفي فنياس قول
اي حنيفة لها الخيار انتهى ونظير مسيلة المبسوط ما في المعراج لو قال
لرجلين ان شئتما فري طالق ثلاثا فاشيا احدهما واحدة والاخر اثنتين
لا يتبع لانه علق الوقوع بمشيتها الثلاث ولم تنو جهد انتهى قوله وفي حيث
شئت وابن شئت لم تطلق حتى تنشأ في مجلسها يعني اذا قال ابن طالق
حيث شئت الخ فلو قامت قبل مشيتها فلا مشية لها لان التاخير حيث
واين اسمان للمكان والطلاق لا يتعلق له بالمكان فيجعل مجازا عن الشرط
لان كلامهما ينبغي صريحا من التاخير وحمل على ان دون مبي وما في معناها
لانها امر الباب وصرف الشرط وفيه يبطل بالتزامه فترداه اندفع سوا
لان احدهما انه اذا لم يكن المكان ينبغي ان يتجزأ بينهما انه اذا كان مجازا
عن الشرط لا في كلامهما ينبغي صريحا من التاخير وحمل على ان دون
مبي وفي المصباح حيث ظرف فكان ومضاف اليه حيلة وهو هي مبيبة علي
الضم والجمع معنى طرفين لابل يقول اقوم حيث يتوهم زيد فيكون المعنى
اقوم في الموضع الذي يتوهم فيه زيد انتهى وفيه واين ظرف مكانا يكون
استغناء اما افاد قبل ان زيد الزم الجواب بتعيين محله مكانه ويكون
شرطا اي وتزاد ما فيقال ابن ما انتقص افق انتهى قوله وفي كيف شئت تقع
رجعية وينبغي الكيفية اي كونه رجعيا او بائنا خفيفة او غليظة فتوضه
اليها ان لم يتبين شيئا من الكيفية وان نوي فان اتفق ما نواه وما شأته وذاك
والا فرجعية وعندهما يتعلق بالاصل فعندهما ما لا يقبل الاشارة في حاله
واصله سواء كان في التوضيح وينتفع عليه انها لو قامت عن المجلس قبل المشية
او بعد لا يتبع شئ عندهما وتقع رجعية عنده ولا ينبغي ان الكلام في المجرى
فاما في غيرها فبائنة ولغت مشيتها لقوله لعنده انت خوكيف شئت فانه
يتبع العتق ويلغوا ذكر المشية وعندهما يتعلق بالمشية فبما بالجلس فلو

شا

شاعندهما غنما علي مال او الي اهل او بشرط او التذيير ثبت ما شاء كما في
كشف الاستراد والحاصل ان كيف اصلها للسؤال عن الحال ثم استعملت للحال
في النظر الي كيف يصنع وعلي الخاتمة فزع الطر غير انما في الا لا تفكك بين
الاصل والحال فتعلق الاصل بالتعلق بالحال ومنه الامام رحمه الله والحق
قوله لا يتقاضى فاعدهما كما بيناه في شرح المنيار وما فترداه اندفع ما
انها للشرط عندهما لان شرط شرطينهما اتفاق فعلى الشرط والحال لفظا
ومعنى نحو كيف يصنع اصنع بالرفع وبتمامه في المعنى وفيه ما صافه
المشية الي العبد لانه لو صافها الي الله تعالى فان مشيتها الكيفية بلغو
وتقع واحدة رجعية لعدم الاطلاع على مشية الله تعالى وعقله في
المحيط بانه تحقيق وليس بتعليق انتهى وينبغي ان لا يتبع شئ علي قولهما
لان الحال والاصل سوا عندهما وفي المصباح كيف كلمة ستفهم بها عن
حال الشئ وصفته يقال كيف زيد وتزاد السؤال عن صحته وسقمه وعسره
وبسره وغير ذلك وتأتي للتعجب والتوبيخ والاكراه والحال ليس معه
سؤال وقد يتضمن معنى النفي والكيفية الشئ بحاله وصفته انتهى قوله
وفي كم شئت تطلق ما شئت وان ردت اردت يعني فيتعلى اصل الطلاق
بمشيتها اتفاقا لان كم اسم للعدد فكان التوقيض في نفس العدد والواحد
عدد في اصطلاح الفقه لما تكرر من اطلاق العدد واردة الواحد وقوله
باشئت تعميم للعدد وافاد بقوله ما شئت ان لها ان تطلق اكثر من
واحدة من غير كراهة ولا يكون بدعيا الا ما وقع الزوج لانها مضطرة
الي ذلك لانها لو فرق خرج الامر من يدها وفي القاموس كم اسم ناقص
مبي علي السكون او مولدة من فاق التشبيه وما تم قصيرت وسبيلت
وهي للاستتزامر وخفض ما بعد هاج كرب وقد ترفع تنزل كمر رجل كريم
قد اتاني وقد جعل اسماء ما فيصرف ويشد نقول لكثير من الكرم والكثرة
انتهى وفي المعنى كمر خيرية بمعنى كثير واستتزاممية بمعنى اي عدد ويشتر
في خمسة امور لاسمية والاهامر والافتقار الي التمييز والينا ولزوم التفسير
ويقتضي ان في خمسة احدها ان الكلام مع الخيرية يحتمل التصديق والتكذيب
بخلافه مع الاستتزاممية الثاني ان المتكلم بالخيرية لا يستدعي من مخاطبة
جوابا لانه مخير والمتكلم بالاستتزاممية يستدعيه لانه مستخير الثالث
ان الاسم المبدل من الخيرية لا يقتضي بالهمزة بخلاف المبدل من الاستتزاممية
الرابع ان تمييز الخيرية شدة او مجموع ولا يكون تمييزا بالاستتزاممية الا شدة
والخامس ان تمييز الخيرية واجب الخفض وتفسير الاستتزاممية منصوب
ولا يجوز جزمه مطلقا وبتمامه فيه قوله وفي طلق من ثلاث ما شئت تطلق
ما دون الثلاث يعني ليس لها ان تطلق الثلاث عند الامام بخلافها نظرا

كان
يب

الي ما للعموم ومن للبيان وله ان من للتبعض وزجه في الضرر بان
تقديره علي البيان مما شئت مما هو الثلاث وظلني ما شئت وفيه فالتبعض
مع زيادة من الثلاث اظهر انني وفي المحيط وعلي هذا الخلاف لو قال
اختاري من الثلاث ما شئت انني في باب
التعليق لما فرغ من بيان المخرج شرع في التعليق والتعليق من علته تعلينا
حقله معلقا كعلته كذا في التاموس وفي المصباح علقت الشيء بغيره
واعلنته بالتشديد والالف فتعلق انتني وفي الاصطلاح ربطا حصول
مضمون جملة لحصول مضمون جملة اخري وتغيره بالتعليق اوي
من تعبير الهداية باليمين لشمول التعليق للصوري وان لم تكن يميننا
كالنقل بغيرها وظهرها او بغيرها حيضة او بما لا يمكنه الامتناع عنه
كطلع الشمس وبحر الغد او بفعل من افعال قلبه فانه في هذه المواضع
ليس يمين كما في المحيط فلا بحث لو كان خلف ان لا يخلف مع ان بعضها مذكور
في هذا الكتاب كالحبنة والحبيضة خلاق اذ دخلت اوان حضرت
وفي تلخيص الجامع لو خلف لا يخلف بحث بالتعليق لوجود الركن دون الاضافة
لعدمه الا ان يعلق باعمال التلب او في الشهر في ذوات الاشهر لانه يستعمل
في التملك او بيان وقت السنة فلا ينحصر التعليق لهذا المبحث بتعليق
الطلاق بالتطليق لاحتمال حكاية الواقع ولان اديت فانت حر وان عجزت
فانت رقيق لانه تفسير الكتاب ولا بان حضرت حيضة او عشرين حيضة
لاحتمال تفسير السنة انتني وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوما
علي خطر الوجود فخرج ما كان محققا كقوله انت طالق ان كان السما فوقنا
فهو نجس وخرج ما كان مستحيلا كقوله ان دخل الجمل في سم الحيات فانت
طالق فلا يتبع اصلا لان عرضه منه تخنيق النبي حيث علته بامر محال وهذا
يرجع الي قولهما امكن البر شرط انعقاد اليمين خلافا لابي يوسف وعلي
هذا اظهر ما في الخاتمة لو قال لها ان لم تردي علي الدينار الذي اخذت به من
كيسي فانت طالق فاذا الدينار في كيسه لا نطق امراته ولو قال ان حضرت
وهي حائض او مرضت وهي مريضة فعلي حيضة متقبلة ولو قال للصبيحة
ان صبحت فانت طالق طلعت الساعة وكذا لو قال ان ابصرت او سمعت وهي
بصيرة وسميعة لان الصحة والسمع امر عتد فكان لئلا يها حكم الا بتدخلا
الحبض والمرض فانما لا يمتد ولو قال لعدده ان مكنك فانت حر عتق
حين سكت وتمامه في المحيط من باب الشرط الذي يحتمل الحال والاستثناء وهذا
علم ان قولهم ان ما كان محققا بتنجيز ليس علي اطلاقه بل فيما يتناقض حكم ابتداء
ومن شرايطه وجود رابط حيث كان الجزاء موقرا وسياتي بيانه ومن شرايطه
ان لا ينفصل بين الشرط والجزا فاصل اجنبي فان كان ملايا وذكر الاعلام الخاطبة

اولنا كيد ما خاطبها به بمعوي قايما في المناوي فانه لا يضر كقوله لامراته انت
طالق يا زانية ان دخلت الدار فتعلق الطلاق بالدخول ولا حد ولا لعان لانه
لا كيد ما خاطبها به كقوله يا زينة بخلاف ما اذا قال يا زينة انت طالق ان
دخلت فانه قاذف وتمامه في المحيط من باب ما يتخلل بين الشرط والجزا وفي
الخاتمة لو قال ان دخلت الدار يا عمرة فانت طالق ويا زينة فدخلت عمرة
الدار طلقت ولتسال عن نيته في زينة فان قال نويت طلاقها ايض طلقت
ايض ولو قال ذلك بغيرها ووقال نويت طلاقها مع عمرة طلقت جميعا ولو
قدم الطلاق فقال يا عمرة انت طالق ان دخلت الدار ويا زينة فدخلت
عمرة الدار طلقتا جميعا ولو قال لم اطلقك يا زينة لا يقبل قوله وتمامه
فيها وفي تلخيص الجامع من باب الاستثناء يكون علي الجمع والبعض يا زينة
ان تتخلل الشرط والجزا والايجاب والاستثناء لم يكن قد قضي الا مع وان تقدم او
تاخر كان قد فالا انه للاستثناء عرفا ولا يثبت الصفة وصفا فلا من
وجه دون اخر فعلى خلافا وعن طرفا عملهما كما طالق وقد يعلق الخبر
الملاق كالافراد انتني ومن شرطه ان لا يكون الظاهر قصدا لمجازاة فلو شبه
بغيره كطاطيان وسوله فقال ان كنت كما قلت فانت طالق بغيره سوا كان الرد
كما قالت او لم يكن لان الزوج في الغالب لا يريد الا ايداها بالطلاق فان اراد
التعليق بدين وفنوي اهل بخاري عليه كما في فتح القدير ومن شرط الانقضاء
فلو الحق شرطا بعد سكوته لم يقع وفي التمهيدية رجله قافاة او ثقل في
لسانه لا يمكنه اتمام الكلام الا بعد مدة فخلق بالطلاق وذكر الشرط والا
بعد تردد وتكلف ان كان معروفا بذلك جازا استثناه ونعليته انتني وركنه
اداه بشرط وفعله وجزا صالح فلو اقتصر علي اداة التعليق لم يكن تعليفا
اتفاقا واختلفوا في تحيزه فلذا قال في التمهيدية ولو قال انت طالق ان ولم
يزد تطلق لالحال في قول محمد ولا تطلق في قول ابي يوسف والفنوي علي قول
ابي يوسف لانه ما ارسل الكلام رسالا ذكره في الجامع العتاي وكذلك لو قال
انت طالق ثلاثا او قال والا او قال ان كان او قال ان لم يكن لا تطلق في قول
ابي يوسف وبه اخذ محمد بن سلمة قوله انما يقع في الملك كقوله لمنكوتته
ان ردت فانت طالق او مضاف اليه كان كحكك فانت طالق اي معلقا بسبب
الملك كقوله لاجنبية ان كحكك اي تزوجتك فان النكاح سبب للملك واستعير
السبب للمسيب اي ان ملكتك بالنكاح كقوله ان اشترى بن عبد الله حراري ان
ملكته بسبب الشر بخلاف ما لو قال الوارث لعيد مورثه ان مات سيدك فانت
حر فانه لا يقع التعليق لان الموت ليس بموضع للملك بل موضع لانطاله بخلاف
الشر في كسب الاسرار لو قال لحره ان اردت فشيت فملكك فانت حره صح انتني
لان السبي من اسباب الملك الموضوعه ولو مثل بقوله انت طالق يوم را تزوجك

ج

ستثنا

لكان اولى وفي المعراج ومثله غير مطابق لانه تعليق محض بحرف الشرط
ولو اضافه الى النكاح لا يقع كما لو قال انت طالق مع نكاحك او في نكاحك
ذكره في الجامع بخلاف ما لو قال انت طالق مع تزويجي اياك فانه يقع وهو
مشكل وقيل الفرق انه ما اضاف التزوج الى فاعله واستثنى في مفعوله فقبل
التزوج بخلافه عن الملك لانه سببه وحمل مع علي تعدد محله وفي
نكاحك لم يذكر الفاعل فالكلام ناقص فلامتد بعد النكاح فلا يقع ويصح
النكاح انما اطلق الملك فشملة الخلق كملك حال نكاح والحكمي حال كونه
العدة والتعلق يصح فهما وقد ساعد شرح قوله اخرا الكتابات والصريح
يلحق الصريح ان تعليق طلاق المعتدة فيها صحيح في جميع الصور الا اذا
كانت معتدة عن باين وعلق باينا كما في البدائع اعتبارا بالتعلق بالتخيير
وفي المصباح فانه يزوره زيارة ودور قصده في زيارته ودور مثل
سافر وسفر وسفاره زواريم وزارات وزارات والمزار يكون ما
مصدر او موضع الزيارة والزيارة في العرف قصد المزور كراماله واستينا
به انتهى وقد ساء في اول كتاب الحج انه لو حلف لا يزور فلقيه من غير قصد
فانه لا يجتنب وينبغي تنبيهه كما قاله في المصباح من الاكرام والاستيناس
للعرف فللجنت في مسيلة الكتاب الامع الغصود الاكرام فلو كان الشرط زيارة
قد صحت من غير قصد الاكرام لم يجتنب وفي عرفنا زيارة المرأة لا تكون الا
بطعام معها يطبخ عند الزور وفي المحيط حلف لزور فلان اغدا وليعود
فاني بابه واستاذنه ولم ياذن له لا يجتنب فان ابي بابه ولم يستأذن لا يجتنب
حتى يصنع الزاير والغائب من الاستيناس والفرقان في الاول لم يتصور
البرق لم يتصور البين وفي الثاني يتصور وهكذا ذكر في العيون وعلي
قياس من قال ان لم اخرج من هذا المنزل اليوم فخرج او قيد حنت يجب ان
يجتنب هنا في الوجهين وهو المختار وشايجنا وفي النوازل حلف لا يزور فلانا
لا حيا ولا ميتا فشيج هنا انه انما اطلق المصاف الى الملك فشملة ما اذا
خصص او عمم كقوله لا يجتنب وان راقبه جنت وهو المختار لان زيارة
الميت زيارة قبره عرفا لا يتنوع هنا انه انما اطلق المصاف الى الملك
فشملة ما اذا خصص او عمم كقوله كل امرأة تخلفا لملك في الثاني معللا
باب النكاح عليه به واجيب بانه لا مانع من استلواذه اما لو بينه
خوفا من جوزة اولد نياه لعدم يساره وينع استلواذه لا مكان ان تزوجه
فضولي ويجوز بالفعل كسوق الواجب اليها او بما كان ان تزوجه بعد ما وقع
الطلاق عليها لان كلمة كل لا يقتضي التكرار الا ان صحته لا فرق فيها بين ان
يعلق باداة الشرط او بغيره ان كانت المرأة منكورة فان كانت معينة بشرط
ان تكون بصريح الشرط فلو قال هذه المرأة التي تزوجه طالق فتزوجه لم

تطلق

تطلق لان عرفها بالاشارة فلا تؤثر فيها الصفة وهي ان تزوجه بل الصفة فيها
لغوفكانه قال هذه طالق كقوله لامرأته هذه المرأة التي تزوجه هذه المرأة
طالق فانها تطلق لجمال دخلت او لا خلاف قوله ان تزوجت هذه فانه يصح
وفي الزخيرة والتعريف بالاسم والتعريف بالاشارة فلو قال فلانة بنت فلان
التي تزوجه طالق فتزوجه لم تطلق واورد عليه ما ذكر في الجامع من حمل
اسمه محمد بن عبد الله وله غلام فقال ان كل من محمد بن عبد الله هذا امر
فامرأته طالق اشار الى الحالف الى الغلام لا الى نفسه ثم ان الحالف كل الغلام بنفسه
تطلق ولو كان التعريف بالاسم والتعريف بالاشارة لم تطلق امرأته كما لو
اشار الى نفسه والجواب ان تعريف الحاضر بالاشارة والغائب بالاسم
والنسب وفي مسيلة محمد بن عبد الله الحالف حاضر فتعريفه بالاشارة
او الاضافة ولم يوجد ابقى منكرا في دخل تحت اسم النكرة وفي مسيلة الطلاق
الاسم والنسب في الغائب لا في الحاضر فيحصل بهما التعريف ويلغوا الصفة
حتى انه في مسيلة الطلاق لو كانت فلانة حاضرة عند الحلف فيذكر
اسمها ونسبها لا يحصل التعريف ولا تلغوا الصفة وتعلق الطلاق بالتزوج
هكذا ذكر شيخ الاسلام في الجامع وقرر بعضهم بان التعريف بالاشارة
والاشارة لا تخفى التنكير بوجه ما والتعريف بالاسم والنسب لا تخفى
التنكير ولو قال كل امرأة تزوجه ما دامت عمرة حية او قال حتى يموت
عمرة فهي طالق فتزوج عمرة ذكره محمد في الكتاب انها لا تطلق وعمامة
المشايخ علي ان تاويل المسيلة ان عمرة كانت مشارا اليها فلو كانت غير
مشارا اليها تطلق وتدخل تحت اسم النكرة وعلي قياس ما ذكره شيخ
الاسلام ينبغي ان يقال اذا كانت عمرة حاضرة تطلق واذا كانت غائبة لا تطلق
ونامه في الزخيرة وقدم التعليق في الملك لانه لا خلاف فيه واخر التعليق
به لان الشافعي قال بعدم صحة خصص او عمم لحديث ابي داود والنسب
وحسنه مرفوعا لا يدرى ان لا يملك ولا علق له فيما لا يملك ولا طلاق
له فيما لا يملك ولنا ان هذا التعليق لما يصح تعليقه وهو الطلاق فيلزم العلق
والوكالة والحاجة داعية اليه لان نفسه قد تدعو الى تزوجه ما علمه
بنفسه حالها وبخشي غلبتها عليه فيسرها بتعليق طلاقها بنكاحها
فطامالها والحديث صحيح على نفي التنكير وهو ما تورد عن السلف
كالشعبي والازهري وجماعة كما رواه ابن ابي شيبة في مصنفه وهو
ما تورد عن السلف وان كان ظاهرنا لكن لما كانوا في الجاهلية يطلقون
قبل التزوج نجيذا ويجوزونه طلاقا اذا وجد النكاح نقاه صاحب الشرع
والخلاق هنا مبني على ان المعلق بالشرط هل هو سبب لجمال ولا يتناه
واثبتته وتخييفه ان اللفظ الذي ثبت سببه شرعا حكما اذا جعل جزءا

مذي

الشرط هل تسليه تسليمته لذلك الحكم قبل وجود معنى الشرط كانت طالق وحرة
جعل شرعا وسببا لزوال الملك فاذا دخل الشرط منع الحكم عنده وعندنا منع
سببية فتنتزع الخلافية فعندنا ليس بطلاق قبل وجود الشرط فلم يتناول
الحث وعنده طلاق فتنأوله والاوجه قولنا لان الحث هو السبب عللا لا اليقين
ولان السبب هو المنقضي الي الحكم والتعليق مانع من الافضاله من الاصول الي
الحل والاستباب الشرعية لا يضير اسبابا قبل الوصول الي الحل فضعف قوله ان
السبب هو قوله انت طالق والشرط لم يرد منه وانما اخر الحكم واورد انه يجب
ان يلغوا كالاجنبية واجيب بانه لو لم يبرح لغا طالق انشا الله واما غيره
فيعرضه ان يصير سببا فلا يلغي نصحي الكلام العاقل ويتولما توقف
الحكم على الشرط صار الشرط كجزئية ولا يرد علينا البيع الموجل فانه سبب
قبل حلوله لان الاجل دخل على الثمن فقط وكذا لا يرد البيع بشرط الخيار لان
الشرط بعلي وتعليق كما بعده فقط لغة فانك علي ان تأتي المعلق اثنان
المخاطب فكذا قوله بعثك علي اي بالخيار اي في النسخ والمعلق انسخ لا البيع
وهو محقق الحكم فوالضرر لان المعلق يتعقد سببا للحال وكذا لا يرد
المضاف كقوله انت طالق عند افادته عندنا سبب في الحال لان التعليق يبين
وهو البر وهو اعمام موجب المعلق فلا يقضي الي الحكم اما الاضافة فلتثبت
حكم السبب في وقته لا المنع فيتحقق السبب بلا مانع اذ الزمان من لوازم
الوجود وهو معنى ما فرق به الزبلي وهو مردود لانه يرد عليه ان اليقين
لا يوجب الاعدام مطلقا بل في المنع اما في الحمل فلا يخوان بشرطي بعدد
ولدي فانت حرة فان المنصوص ايجاد الشرط لا اعدامه وفروا بينهما ايض
بان الشرط على خطر الوجود بخلاف المضاف وهو مردود لانه يقتضي
شوقه للمضاف والمعلق في نحو يوم يقد مرزبان وان قد مر في يوم كذا
لان كلامه على خطر الوجود واذا استويا في عدم انعقاد السببية للخطر
استويا في التترجم على السبب وان كان بصورة الاضافة مع ان الحكم في
المضاف نحو ان التعجيل قبل الوقت بخلافه في المعلق ويقتضي ايم كون
اذا جاعدا كانت حرة كما امت فانت حرة لانه لا خطر فيها فيكون الاول
مضافا فيمتنع بيعه قبل الغد كما قيل الموت لا انعقاد سببا في الحال كما
عرف في التدبير كمن يخبرون ببعده قبل الغد ويفرقون بين انت حرة
فهما وقد يقال في الفرق بينهما ان الاضافة ليست بشرط حقيقة لعدم
كلمة الشرط كنهه في معنى الشرط من حيث ان الحكم يتوقف عليه
فن حيث انه ليس بشرط لا يثاخر عنده ولا يمنع السببية ومن حيث انه
في معنى الشرط لا يترك في الحال فقلنا انه يتعقد سببا للحال ويقع مضافا
وتباخر الحكم عملا بالشبهين وفي الثانية من اود كتاب الاحاديث رجل

قال لغيره اجر فك داري هذه راس الشهر كل شهر بكذا اجاز في قولهم ولي
قال اذا اجاز راس الشهر فقد اجر فك هذه الدار كل شهر بكذا قال ابو بكر الفقيه
ابو الليث وابو بكر الاسكافي يجوز وقال ابو القاسم الصغار لا يجوز لانه تعليق
التعليق فلا يصح كما لو علمنا بشرط اخر ويؤيده ما ذكر في الجامع رجل خلق
ان لا يخلق ثم قال لامرأته اذا جاعدا فانت طالق كان حاشا في يمينه وهذا
يؤيد قوله والذي يؤيد قول الفقيه اي الليث ما ذكر في المنتقى رجل له
خيار الشرط في البيع فقال ابطلت خياري غدا او قالت ابطلت اذا جاعدا
كان ذلك حاشا فانك وليت قوله ان لم افعل كذا فقد ابطلت خياري فان
ذلك لا يصح لان غدا وقت يحكي لا محالة ولو اجر دارة كل شهر بكذا ثم قال اذا
جاء راس الشهر فقد ابطلت الاجارة قال الفقيه ابو بكر كما يصح تعليق الاجارة
بجي الشهر يصح تعليق فسخرها بجي الشهر فسخرها بجي الشهر فقد
المنتقى في تعليق الاجارة بجي الشهر يصح تعليق فسخرها بجي الشهر فقد
ابطلت الاجارة قال الفقيه ابو بكر كما يصح تعليق الاجارة بجي الشهر يصح
تعليق فسخرها بجي الشهر وغيره من الاوقات ومسئلة المنتقى في تعليق
ابطال الخيار يريد قوله قال شمس الائمة السرخسي قال بعض اصحابنا
اضافة النسخ الى الغد وغيره من الاوقات صحيح وتعليق النسخ بجي
الشهر وغير ذلك لا يصح والغوي على قوله انتهى فقد تجرد ان المعلق
بشرط على خطر ليس كما المضاف اتفاقا وبما ليس فيه خطر فيه اختلاف
المشايخ فسوي بينهما الفقيهان في الاجارة وقرق بينهما الصغار والافت
بالفرق بينهما في نسخ الاجارة افتا يقول الصغار بالفرق في الاجارة
فالغوي على الفرق في الاجارة وفسخها ومسئلة الجامع تؤيده وانما
خرج عن ذلك مسئلة المنتقى ثم اعلم ان الفرق في الاجارة وفسخها هو
ومسئلة الجامع ان المراد بالضميمة في قوله انما يصح الزود فان التعليق
في غير الملك والمضاف اليه صحيح موقوف على اجارة الزوج حتي لو قال
اجنبي لزوجة انشاء ان دخلت الدار فانت طالق توقف على الاجارة
فان اجاز له الزم التعليق فتطلق بالدخول بعد الاجارة لا قبلها وكذا
الطلاق المنجز من الاجنبي موقوف على اجارة الزوج فاذا اجاز الزوج
وقع مقتضرا علي وقت الاجارة ولا يستند بخلاف البيع الموقوف فانه
بالاجارة يستند الي وقت البيع حتي ملك المشتري الزوايد المتصلة
والمتصلة والصانع فيه ان ما يصح تعليقه بالشرط فانه يتنصر وما
لا يصح تعليقه فانه يستند ونفاه في تلخيص الجامع ودخل تحت المضاف
الي الملك ما لو قال لعندك ان تزوجتك فانت طالق ثلاثا فرد او ما لو قال
لاجنبية سوا كما في الخلاصة والمحتجب ان يرفع الامر الي شافعي فيسح اليقين

المضافة فلو قال ان تزوجت فلانة في طالق ثلاثا فنزوجهما خاصته الى
قاضي شافعي يفسخ اليمين المضافة وادعت الطلاق فحكم بانها امراته وان
الطلاق ليس بشي حلاله ذلك ولو وطئها الزوج بعد النكاح قبل الفسخ
ثم فسخ يكون الوطئ حلالا اذا فسخ وادفع فسخ بعد التزوج لا يحتاج الى تجديد
العقد ولو قال كل امرأة تزوجها في طالق فنزوجه امرأة وفسخ اليمن ثم
تزوج امرأة اخرى لا يحتاج الى الفسخ في كل امرأة كذا في الخلاصة وفي الظهيرية
انه قول محمد وبقره يعني وكذلك في قوله كل عبد اشترى به وادفع
ايما على امرأة واحدة فاذا قضى بصحة النكاح بعده ارتفعت الايمان كلها
واذا عقد على كل امرأة يميناً على حدة لا شك انه اذا فسخ على امرأة لا يفسخ
على الاخرى وادفع يمينه بكلمة كما فانه يحتاج الى تكرار الفسخ في كل
يمين انتهى وهي أربعة مسائل في شرح المجمع للمصنف فان امضاه قاضي
حنبل بعد ذلك كان سقوط انتهى وفي البرازية وعن الصدوق لا يحل
لاحد ان يفعل ذلك وقال الحلواني يعلم ولا ينبغي به كيلا ينطرق الجهاد
الى هدم المذهب وعن اصحابنا ما هو اوسع من ذلك وهو انه ان استغنى
فغيرها عد لا فافتاه بطلاق اليمين حلله العمل بفتاواه وامسكها وروي او
مع من هذا وهو انه لو افتاه مثنى بالحل ثم افتاه اخبر بالحرمة بعد ما عمل
بالفتوى الاول فانه يعمل بالفتوى الثاني في حق امرأة اخرى لا في حق
الاولى ويعمل بكل الفتوتين في هذا فثبت كذا لا ينبغي به انتهى وفيها
قلت الرجعة والتزوج فعلا اولى من فسخ اليمين في زماننا وينبغي
ان يحى الى عامه يقول له ما حلف واعني اجه الى نكاح النضولي فنزوجه
العالم امرأة ويجوز الفعل فلما بحث وكذا اذا قال الجماعة لي حاجة الى
نكاح النضولي فنزوجه واحد منهم اما اذا قال لرجل اعقد لي عقد فضولي
يكون توكيلا انتهى وسياق في الخبر الايمان واعلم ان الفسخ من الشافعي
انما يحله قبل ان تطلن ثلاثا لما في الثانية رجل قال لامرأة اذا تزوجتك
فانت طالق فنزوجهما وتطلن ثلاثا ثم ارفع امرها الى القاضي لينسخ
اليمين فان القاضي لا يفسخ لانه لو فسخ تطلق ثلاثا بالتخيير بعد
النكاح فلا يبعد ان يفي فان قلت لم يسمع اصحابنا في فسخ اليمين المضافة ما لم
يبي سعي في غيره مع ان دليلهم ظاهر قلت قد اختلف هذا في خاطري كثيرا
وم اربعة جوابات هي رابث الزاهدي في المجتبى قال وقد طرقت برواية
عن محمد انه لا ينع وجبه كان يعني كثير من ائمة خوادم رابثي وشرط
قاضي خان لحوار فسخ اليمين المضافة ان لا يكون القاضي اخذ ذلك مالا
فان اخذ لا ينفذ فسخه عند الكل وان اخذ على الكفاية فان كان قد ر
اجرة المثل فقدر ان كان اذ لم لا ينفذ والاولى ان لا يأخذ مطلقا وثمانه

فيها وفي المحيط من باب عطف الشروط بعضها على بعض لو قال ان تزوجتك
وان تزوجتك فانت طالق لم يقع حتي ينفذ وجهها مرتين ولو قد مر الجزا
فتى على نحو واحد وكذا الوسطه وقال انت طالق ان تزوجتك فان تزوجها
او وسط الجزا لم يقع حتي ينفذ وجهها مرتين فقد فرق بين العا والواو بوجه
فجعله بالواو عادة للشروط الاول وبالفاء جعله شرطا مبتدأ ولو قال انت
طالق ان تزوجتك ثم تزوجتك ففي القياس قول ابي حنيفة على التزوج
الاول ولو قال ان تزوجتك ثم تزوجتك فانت طالق انعقدت في الاخير
انتهى وفي البرازية ان تزوجت فلانة في طالق ان تزوجت فلانة فنزوجه
لا يقع فان طلنها ثم تزوجهما وقع وفي المحيط من باب تعليق اليمين بالشروط
لو قال كل امرأة تزوجها في طالق ان كلمت فلانا فنزوجه امرأة قبل الكلام
وامرأة بعده طلعت التي تزوجهما بعده طلعت التي تزوجهما قبل الكلام
ولو قد مر الشرط بان قال ان كلمت فلانا فكل امرأة تزوجهما في طالق طلعت
التي تزوجهما بعد الكلام وكذا اذا وسطه انتهى وفي باب اضافة الطلاق الى
الملك لو قال اذا تزوجت امرأة في طالق فنزوجه امرأتين فطلق احدهما
والبيان اليه ولو كان قال وحدهما لا يقع شي فان تزوج اخرى بعدها
وقع عليها ولو قال يوم تزوجك فانت طالق قال ذلك ثلاث مرات فنزوجهما
يقع الثلاث لان هذه ايمان ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق وانت علي
كظهر ابي والله لا افرئك ثم تزوجهما وقع الطلاق ويلغو الظهار ولا يبلا عند
ابي حنيفة خلافا لما عرفت ان عنده ينزل الطلاق ولا يقتصر بمائة
وعندها ينزل جملة ولو قال ان تزوجتك والله لا افرئك وانت علي
كظهر ابي وانت طالق فنزوجهما وقع الطلاق وصح الظهار والابلا ولا ينزل
بنزول الظهار والابلا لا يقتصر بمائة وكذا لو قال ان تزوجك فانت طالق
ان تزوجتك فانت علي كظهر ابي ثم تزوجهما صحا لانها يمينان ذكر لكل
واحدة شرط علي حدة وهو التزوج فنزولا معا انتهى وفي باب الحلف علي
التزوج ان تزوجت امرأة فعبدني حر فنزوجه صبيبة حنت ولو حلف
لا يشترى امرأة فاشترى صغيرة لم يحنت والفرق ان اسم المرأة مطلقا لا يشترط
الصغيرة الا ان في الشرط اعتبر ذكر المرأة لان الشرط يكون للرجل وقد
يكون للمرأة ولم يعتبر ذكر المرأة في النكاح لان النكاح لا يكون الا للمرأة
فلما ذكرها ولو قال ان كلمت امرأة فكل صبيبة لا يحنت لان الصبي مانع
عن حوران الكلام فلا تزد الصبيبة في اليمين المعتودة علي الكلام عادة
ولا كذلك التزوج انتهى وفي الاخير في نوع اخر في دخول شخص واحد
تحت اليمينين اذا قال ان تزوجت فلانة في طالق ثم قال كل امرأة
انزوجهما في طالق ثم تزوجه فلانة طلعت تطلعتين بحكم اليمينين

لانها فلاة وامرأة وكذلك لو قال ان كلمت فلانا فانت طالق وان كلمت انسانا
 فانت طالق فكلمت فلانا تطلق تطلقين بحكم اليمين انتهى قوله فينتج
 بعده اي يقع الطلاق بعد وجود الشرط في المسيلين سواء كان التعليق في
 الملك او مضافا اليه وفي فتح القدير وقوله وقع غيب النكاح فينبى ان الحكم
 يتاخر عنه وهو المختار لان الطلاق المتأخر لا يقع كقوله انت طالق مع تكاثر
 اذ لا يثبت منتفيا ثم قال واما قوله انه ينزل سبعا عند الشرط كانه عند الشرط
 وقع تخيرا فلما زاد الاحتياج حكما ولهذا اذا علق العاقل الطلاق ثم حن عند
 الشرط تطلق ولو كان كالمفوض حنينة لم يقع لعدم اعلينته انتهى واما قوله
 بعده الى انه لو قال ان تزوجتك فانت طالق قبله ثم تكلم بالمرتب وهو
 قوله لان المعلق كالمفوض عند الشرط ولو قال وقت النكاح انت طالق قبل
 ان اكلمك لا تطلق كذا عهدا وادفعه ابو يوسف بالغا الطرف لعدم قدرته على
 الاحتياج فيه وفي المحيط لو قال كل امرأة تزوجها في قرية كذا في طالق ثلاثا
 فنزوجهما في غير تلك القرية لم يثبت لانه لم يتزوجها في تلك القرية ولو قال
 من قرية كذا حنث حيث نما تزوجهما ولو قال ان تزوجت امرأة ما دمت
 بالكوفة في طالق فغارق الكوفة ثم عاد اليها فنزوح امرأة لم تطلق لانها
 اليمين بالمخارقة ولو قال لامرأة ان تزوجت عليك ما عشت لحلال الله
 علي حرام ثم قال لامرأة ان تزوجت عليك فالطلاق واجب علي ثم تزوج
 عليها يقع علي كل واحدة منهما تطلبت علي التديمة والحديث يقع
 تطلبت اخري بصرفها الي ايهما شالا لان اليمين الاولى انصرف الى الطلاق
 عرفا فنصرف الى طلاق كل واحدة منهما واليمين الثانية يمين بطلاق
 واحدة فاذا تزوج امرأة انحلت اليمين جميعا انتهى وفي المحيط مذكور
 الايمان لو قال ان فعلت كذا فكل امرأة تزوجهما في طالق فنزوح ثم فعل
 لا تطلق لان المعلق بالفعل طلاق التزوجة بعده ولم يوجد واذ انوي تنزيم
 النكاح علي الفعل صححت نيته لانه نوي ما يحتمله لانه يحتمل التقدير والثاني
 فصار كانه قال كل امرأة تزوجهما في طالق ان فعلت قوله فلو قال لا جنبية
 ان زومت فانت طالق فنكحها فزارت لم تطلق لانه حين صدر لا يقع جعله
 ايضا لعدم الحمل ولا يمين لعدم تعني اليمين وهو ما يكون حاملا علي البدر
 لاحافته لانه لم تنذر تخيلا لعدم ظهور الجزاء عند الفعل وهو الزيادة
 هنا لعدم ثبوت الحكيمة وعند وجود الشرط وتعني الاخافة هنا لزوم
 نصف المهران تزوجهما لانه يقع الطلاق فيجب المال فيمنع التزوج
 خوفا من ذلك وقد اورد علي هذا قوله اذا حصنت فانت طالق فانه
 يمين مع ان لا حمل فيه ولا منع واجب بان العترة للغالب للمشاد كذا في
 فتح القدير واما المسمي الي مسابيل الاولى لو قال كل امرأة اجتمع معي في فراش

في طالق ثم تزوج امرأة لا تطلق ومثله كل جارية اطاها حرة واشتري
 جارية فوطيها لا يعتق لان العتق لم يصرف الي الملك كذا في المحيط وفي الولي
 اذ قال الرجل لا جنبية ان طلقتك فعبدني حريصا ويصير كانه قال ان
 تزوجتك وطلقتك فعبدني حريصا ولو قال لها ان طلقتك فانت طالق ثلاثا لا يقع
 لان ذكر الطلاق الذي لا يستغني عنه الطلاق لا ذكر ما لا يستغني عنه الحرة
 انتهى الثانية لو قال لو اذيه ان تزوجها في امرأة في طالق ثلاثا فنزوحا
 امرأة بغير امره لا تطلق لان التعليق لم يصح لانه غير مضاف الي ملك النكاح
 لان تزويج الولدين له بغير امره صحيح لانه غير مضاف الي ملك النكاح
 لانه لم يامرهما بالتزويج عند التعليق كذا في المحيط ولا فرق في حق هذا
 الحكم بين ان يزوجه بامر او بغير امره ما في المعالج ولو قال لغيره ان
 زوجني امرأة في طالق فزوجه بامر او بغير امره لا تطلق لان التعليق
 لم يصح انتهى الثالثة لو قال ان تزوجت فلانة قبل فلانة فاما طالقان
 فنزوح الاولى طلقت وانقضوا فيما اذا تزوج الثانية فقال في المحيط طلقت
 ايم وقيل ينبغي ان لا تطلق لان كاح الثانية غير مذكور صريحا ولا ضرورة
 ولو قال ان تزوجت زينب قبل عمة بشر فاما طالقان فنزوح زينب ثم
 عمة بعد ما بشر طلقت زينب للحال لوجود الشرط ولا يغير ولا تطلق
 لانه ما اضاف طلاقها الي تكاثرها لان تزوجهما لم يصدم كذا في المحيط
 في المحيط الرابعة لو قال ان تزوجت امرأة او امرأتان بالتزويج في امرأة
 في طالق ثم امر غيره ان يزوجه امرأة ففعل المأمور لا تطلق امرأة الثاني
 لانه حنث بالامر لا في جزاء وهو نظير ما روي عن ابي يوسف لو قال رجل
 ان تزوجت فلانة او خطبتها في طالق فخطب امرأة وتزوجها لا يحنث
 في يمينه لانه حنث بالخطبة كذا في الثانية وحاصل ما ذكره في الزخيرة
 انه اذا قال ان تزوجت فلانة في طالق فامرأتان فنزوحا من
 طلقت لانهما يمينان فاحلال احدهما لا يوجب انحلال الاخرى ولو قال ان
 تزوجت وان امرت من يزوجهما في طالق فامرأتان فنزوحا من
 لان اليمين واحدة والشرط شيان الامر والتزويج فيحرم الامر لا يحنث اليمين
 وكذلك التزويجها من غير ان يامر احدا بذكر لا تطلق لانه بعض الشرط فان
 امر بعد ذلك رجلا فقال زوجني فلانة وهي امرأته علي حالها طلقت
 لانه كل الشرط ولو قال ان خطبت فلانة او تزوجهما في طالق فخطبها ثم
 تزوجهما لا تطلق لان شرط حنثه احد شيئين فاذا خطبها فقد وجد شرط
 الحنث والمرة لم يثبت في تكاثره فاحلت اليمين لا الي حنث فاذا تزوجهما
 بعد ذلك واليمين معلقة فلا تطلق وقوله لانه حنث بالخطبة يدل
 علي انها يمين منعقدة وفايدتها لوروجه فصولي قبله فاجاز

طلعت لانه حدثت بالخطبة يوم ربيعي الثاني من سنة ١٠٨٩ في يومها
ونظروها ان تزوجت فلان او امرأت من يزوجنها فامر غيره فزوجها
لا تطلق ونظامه فيها من فصل التعلقات وتنتمى التناوي في مسيلة الامر
والخطبة نادر وهذا رد علي من يقول اليمن غير معتدة لان الشرط اخرها
واحدها بعينه صالح والاخر لا فانه نص علي الحث حتى لو تزوج قبل
الامر في المسئلة الاولى وقبل الخطبة في المسئلة الثانية لو تصور فانها
تطلق انتهى وفي الثانية كل امرأة ان تزوجها في طالق ونوي من بلد كذا ونوي
امراة حبشية او غيرها لا يكون مصداق في ظاهر الرواية فضا ولو قال اي
امراة ان تزوجها في طالق كانت علي امراة واحدة الا ان ينوي جميع النساء
ولو قال ان تزوجت امرأة من بنات فلان فهي طالق وليس لفلان بنت
تزوج له بنت فزوجها الخالف قالوا لا يحث في يمينه ويشترط فيها الميثاق
وقت اليمين ولا يدخل في اليمين ما يحث بعد اليمين كما لو حلف لا يتزوج من
اهل هذه الدار وليس لتلك الدار اهل ثم سكنها فوثر فزوج الخالف من ثم
امراة لا يحث في يمينه ويشترط وجود الامل عند اليمين الا ان هذا الجواب
يوافق قول محمد واما قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف فدخل في هذا
من كانت موجودة وقت اليمين ومن جددت بعد كحل حلف ان لا يكلم من
فلان وليس لفلان ولي ثم ولدته بن فكله الخالف حث في قول ابي
حنيفة وابي يوسف ولا يحث في قول محمد ولو قال والله لا اتزوج امرأة
من اهل الكوفة فزوج امرأة من اهل الكوفة ولدت بعد اليمين حث
فرق محمد بين هذا وبين بنت فلان لان اهل الكوفة قوم لا يحصون
فلم يكن كذا الحامل علي اليمين عبط لحته من جهة الامل بل الحامل علي
اليمين معني في الكوفة فيدخل في وجود الحادث بخلاف بنت فلان لان
الحامل علي اليمين عبط لحته من جهة فلان فيدخل فيه الوجود لا الحاد
ولو حلف ان لا يتزوج من نساء اهل البصرة فزوج جارية فولدت بالبرة
ونشأت بالكوفة واستوطنت بها حث الخالف في قول ابي حنيفة لان
عنده المعنى في هذا الولادة ولو حلف ان لا يتزوج من اهل بيت فلان
فزوج بنت بنت فلان لا يحث لان هذا الاسم لا يتناول اولاد البنات ولي
قال ان تزوجت امرأة الي خمس سنين في طالق فزوج في السنة الخامسة
طلعت انها لا تنزي قبل مضي السنة الخامسة كما لو اقرقاره الي خمس
سنين ولو قال ان اكلت من خبز والنبي مالم اتزوج فاطمة فكل امرأة اتزوجها
في طالق فكل ثم تزوج فاطمة بعد الاكر طلعت ولو قال امرأة اتزوجها
مالم اتزوج فاطمة في طالق فماتت فاطمة او غابت فزوج غيرها طلعت
في الغيبة ولا تطلق في الموت اما في العتة فلانه ما تزوج فاطمة من

في طالق فماتت فاطمة او غابت فزوج غيرها طلعت في الغيبة ولا تطلق في
الموت الي حال بقا اليمين فيحث واما في الموت فلا يحث في قول ابي حنيفة
ومحمد لان عندهما يمينه تبطل بالموت فلا يحث بعده ولو قال كل امرأة
اتزوجها فماتت بعثت طلاقها منك بدوهم ثم تزوج امرأة فقالت التي كانت
عنده حين علمت بكاح غيرها قبلت او قالت طلقها او قال اشترت طلاقها
طلعت التي تزوجها وان قالت التي كانت عنده قبل ان يتزوج اخري قبلت
لا يصح قبولها لان ذلك قبول قبل الايجاب انتهى وفي الكافي للحاكم لو قال يوم
اتزوجك فمات طالق وانت طالق وانت طالق ثم تزوجها طلعت واحدة فيقول
اي حنيفة وثلاثا عندها ولو قال يوما تزوجك فمات طالق يوما تزوجك
فمات طالق يوما تزوجك فمات طالق ثم تزوجها طلعت ثلاثا وكذلك ان
ومني واذا وكما وان قال انت طالق وطالق يوما تزوجك ثم تزوجها طلعت
ثلاثا بخلاف ما اذا اخرج الطلاق فان الاولى تنفع فقط واحدة فاحداها طالق
والخيار اليه وان نوي امرأة وعدها لم يدين في الفضا وان قال ان تزوجت
امراة وعدها لم تطلق واحدة منما فان تزوج اخري بعدهما طلعت
انتي وفي الغيبة قال لا حنيفة ان دخلت الدار فمات طالق من جهتي او
طلعتك صح وصار كانه قال ان دخلت الدار وتزوجتك فمات طالق ولو قال
لا حنيفة ان ولدت فمات طالق مني فزوجها فولدت طلعت انتي وهي
مشكل ولو زاد قوله من جهتي كما لا يخفى قوله والناظر الشرط ان واذا ما وكل
وكما ومني ومني ما هو في اللغة كما في التاموس الزام الشيء والزامه في البيع
وخوه كالشريطة والجمع شروط وفي المثل الشرط املك عليك امرك وتزج
الحاجم بشرطه وبشرطه فيهما والرد السافل والجمع اشراط وبالبحر
العلامة والجمع اشراط وكل مسل صغير يمي من قدر عشرة اذرع واول
الشيء وزدان المال وصغارهما والاشراف اشراط اي صناد انزي وعند
الاصوليين كما في التلويح تعليق حصول معين جملة ويتراد في ان فقط
اي من غير اعتبار طريقة وخوها كما في اذا ومني انتي وفي المعراج الشروط
شرعية وعقلية وعرفية ولغوية فالشرعية كالوضوء وسائر العورة
واستئذان التبلة وطهارة الثوب والمكان والبدن فيتوقف وجود الصلاة
عليها ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة والعقلية كالحيوة مع العلم فيلزم
من وجود العلم بالحياة من غير عكس والعرفية ويتألف لها الشرطية
العادية كالسلم مع صعود السطح فيلزم من الصعود وجوده من غير
عكس واللغوية مثل التعلقات فيلزم من وجود الشرط وجود المشروط
قالوا وهو حقيقة السبب وهذا اقال الخويون في الشرط والجامع السببية
للاول والسببية للثاني والمعتبر من المانع وجوده ومن الشرط عدمه

ومن السبب وجوده وعدمه انتهى وقال قبله لما قال اللفظ الشرط دون
حروفه كما قال بعضهم لان عامتها اسمية كني واذا انتهى وليس مقصود المؤلف
الحصر في اللفظ الستة وقد ذكر في جواب الفقه لولوله وفي فتح القدير وانما
لم يذكر الم لولان مقصوده ينافيه اعني التعليق على ما على خطر الوجود
لانها افادت تحقق عدم فلا يحصل معنى اليقين وتوهم حصول لم يذكر
وان كان لو قال لو فعلت فانت طالق تعلق الطلاق كما ذكره المرنثاشي
وبروي عن ابي يوسف كونه ليس معناها الاصل في المشرور ولذا
قال بعضهم لا يتعلق وفي الحاوي في فروعه انك طالق لو تزوجت
تطلق اذا تزوجتها ولو قال انت طالق لولا دخولك اول ابوك او مهرك لا يقع
ولذا في الاختيار بان قال طلقتك امس لولا كذا انتهى ولا محل للتدبر دلالة المذهب
ان لو لمعني الشرط قال في المحيط وكلمة لو بمعنى الشرط الذي هو مترقب
هذه الكلمة لا مرفق منتظر فصار بمعنى الشرط الذي هو مترقب
الثبوت وعلى خطر الوجود فتوقف عليه حتى لو قال لامرته انت طالق
لو دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل ولو قال انت طالق لو حسن حلتك
سوف اراجعك طلقت الساعة لان لو دخل على المراجعة وكذا لو قدم ابوك
راجعتك وعن ابي يوسف انت طالق لو دخلت لزمه ان يظن ان لا يقع الا
لو ت احد هما كقولك كقولك ان لم ات البقرة انتهى وفي المعراج وان لم يذكر
المع كلمة لومع انه للشرط وضعا ذكر في شرح الفصل بانه يعمل الشرط
معني لا لفظا وغيرها يعمل معنى ولفظا حتى يجر من في مواضع الجزم وفي
غير مواضع الجزم لا لفظا وغيرها دخول الثاني جريا من خلاف كوا انتهى ولم
يذكر مع انها من الجواز لفظا ومعني ومن مسايلها فرع غريب في المعراج
رجل قال لنسوة له من دخلت منكن الدار في طالق قد دخلت واحدة
مرارا طلقتن كل مرة لان اللفظ اصنف الى جماعة فبراديه بقية عرفا
مرة بعد مرة لنسوة من قتل منكم متعمدا فانه افاد عموم الصيد ولهذا
ذكر محمد في السبع الكبير لو قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه
قتل قتيلا واحدا فقتل من قتل سلبه ما قيل لا حجة ل محمد في الاستشهادين
لان الصيد في قوله لا تقتلوا الصيد عام باعتبار اللام الاستغرافية
والقتل عام لوقوعه في سياق الشرط ولو استشهد بنسوة نكاحي واذا ريت
الذين يوصون الاية واذا جاك الذين يوصون بآيات الاية فان اذا في
ذلك تعبد التكرار وعند بعض الجاهل ان مي تقتضي التكرار والصحيح
ان غير كمالا لا موجب التكرار انتهى والحاصل ان ادوات الشرط ان ومن وما
ومهما واي واي ومعني ما وحيث ما واذا ما وايا وكيف ما عند
الكوفيين ولم يذكر الجاهل كلا وكذا غيرها لانها ليس من ادوات الشرط وانما

ذكرها

ذكرهما القتم الثبوت معني الشرط معما وهو التعليق بما مر على خطر الوجود
وهو الفعل الواقع صفة الاستدلال الذي اصف اليه قالوا وكلها حارة الا لو
واذا والمشرور انه انما يجر ما اذا في الشرع وكذا لو المراد بان المكسورة
فلو فخرها بشرط وهو قول الجمهور لا بانها لتعليل ولا بشرط وجود العلة وهذا
مذهب البصريين واختاره محمد ومذهب الكوفيين انها بمعنى اذا
واختاره الكلبي وهو من مذهبهم وفي المعراج واشار بقوله اللفظ الشرط
الي انه لا يتحقق التعليق الا باللفظ في الجواب في موضع وجوبها الا ان
يتقدم الجواب فيتعلق نذرها على خلاف في انه ح هو الجواب وتضمن
الجواب بعده والمتقدم دليله واما الفقيه فنظرة من جهة المعنى
فلا علة من اعتبار كذا في فتح القدير وكذا الاول هو الجواب مذهب
الكوفية وكونه دليله عليه مذهب البصرية فان قلت ما فائدة
الاختلاف بين اهل البلدات قلت يجوز عند البصرية ضرب غلامه ان
ضربت زيد اعلى ان صغير غلامه لزيد لرنية الجرا عند البصرية ضرب
بعد الشرط ولا يجوز عند الكوفية لرنية قبل الاداء كما اشار اليه الرضوي
وفي اللمعة لابن مالك واقرت بما حقا جوابا لو جعل شرط لان وغيرها
لم يحصل كما في المعني ونوضيحه كما في المعني انها واجبة في جواب لا يصح
ان يكون شرط قال وهو مختص في ست مسائل احدها ان يكون الجواب
جملة اسمية نحو ان تغربهم فانهم عبادك الثانية ان يكون فعلا جامدا
نحو ان تبذروا الصدقات فتعما هي الثالثة ان يكون فعلا متاخرا كالتنحر
نحو ان الله فانه في الرابعة ان يكون فعلا ماضيا لفظا او معني نحو ان
يسرق فقد سرق اخ له من قبل الخامسة ان يتعين بحرف الاستقبال نحو من
يات الله بغنم مجرم ونحو ما تعلقوا من غير قلن تكفروه والسادس بحرف
له الصدر كواب وان ما دخلت في نحو ومن عاد فينتقم الله منه لتتبرر الفعل
خبر المحذوف والجملة اسمية وقد مر ان اذا الثانية تنوب عن الفاعل وان
تضمهم سببية بما قدمت ايدهم اذا هم ينطقون وان الفاعل محذوف
للمشروطة لنسوة من يفعل الحسنات الله شكركها وعن المبرد انه منع ذلك
حتى في الشعر وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره وعن
الاغشي ان ذلك واقع في النثر الصحيح وان منه قوله تعالى ان ترك خيرا
الوصية للوالدين وتقدم تاويله وقال ابن مالك يجوز في النثر نادرا ومنه
حد يث اللفظة فان حاصرها والا استمتع بها وكما نرى في الجواب
بشرطه كذا كن تربطه شبه الجواب يشبه الشرط وذلك نحو الذي ما تبني فله
درهم انتهى ما في المعني وذكر المراد في شرح اللمعة احد عشر موضعاً وهو
الاقتراح بالفا في الجملة الاسمية والفعلية والظلية والفعل غير المنصرف

والمفترون بالسبع اويسوف او قد ارتمعا بما اولن اوان والمفترون بالتسمر
والمفترون برب قال فهذه الاحوية تلزمها الغالزا لا تصلح جعلها شرطا
وخطيب التمثيل سهل انني وقد اختلفا قول المغني انها مختصرة في سبب
لان حرف الاستفهام شامل للسبع وسوف ولن وماله الصدر شامل للتسمر
ورب والاضط والاضطر ما ذكره الرضي انها واجبة في اربعة مواضع احدها
الجملة الطلبية كالامر والنهي والاستنهام والفتي والعرض والتخصيص
والدعاء والثاني الجملة الانشائية كنعم وييس وما تضمن معني انشاء المرح
وكذا عني وفعل التعجب والتسمر الثالث الجملة الاسمية الرابع كل فعلية
مصدره بحرف سوي لا ولم في المضارع سواء كان الفعل المصدر ما ضيا او مضاعفا
انني وظاهره ان الطلبية لا تدخل تحت الانشائية ولذا اصرح بعده بما
يفيد التباين فقال ان الجملة الانشائية متحدة عن الزمان والطلبية
مختصة للاستقبال وتامه فيه وفي شرح التوضيح من حيث الصلة
الانشائية ما قارب لفظها معناها والطلبية ما تافرو وجود معناها
عن وجوده لفظها انني وهذا كله عند النجاة واما في علم المعاني والطلبية
من افتسام الانشائية لانها ما ليس لها خارج نظائفة ولا طائفة والخبر
ما لها خارج يطابقه ولا يطابقه وبما قد رناه طهران قول الزبلي ان
مواضعها سبع ونظمها بعضهم فقال طلبية واسمية وجماعية ودرية
وقد ولن وبالتنوين فاصبح عن الاستنهام وزيادة الحق عليه في فتح
القد ير ما ذكره المرادي ليست تحريلا والحق ما اسلفناه عن الرضي فاذا
عرف ذلك نخرج عليه انه لو لم يات بالفا في موضع وجوبها فانه يخر
كان دخلت انت طالق فان نوي تعليله دين وكذا اذا نوي تنديمه
وعن ابي يوسف انه يتعلق جملة لكلامه عن الغايبة فتضمنت الفاقلة
للخلاف مبني على جواز حذفها اختيارا فاجازها اهل الكوفة عليه فزعها
بوكا ومنعه اهل البصرة وعليه تصريح المذهب وقد حكى الرضي خلاف
اكثر فيمن كما ذكرناه فان قلت يرد على البصريين قوله تعالى وان
اطعمتمهم انكم لمشركون قلت قد اجاب عنه الرضي بانه يتقدم التسم
ويجوز ان يكون قوله واذا اتى عليهم اياتنا بينات ما كان محتمل صله اي
يتقدم التسم ويجوز ان يكون اذ المجرى الوقت من دون ملاحظة الشرط
كما يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله
تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون انني ولو اجاب بالواو في موضع وجوب
الفا بجر وان نوي تعليله لا بد من فانه قال ولا تضع نية التعليق اصلا
لان يحتاج الى استفاط حرف الف لان الاضمار لما يصح متى اظهر ما ضمير لا يختل
الكلام وهذا لو اظهر ما ضمير اخذ الكلام لانه يصير ان دخلت الدار فانت طالق

ولولم يات بحرف التعليق كانت طالق دخلت الدار تنجز لعدم التعليق ولو لم
قدم الجواب واخيرا الشرط لكن ذكره بالواو وكانت طالق وان دخلت الدار
تنجز لان الواو في مثله عاطفة على شرط هو تنبض المذكور على ما عرف
في موضعه فقد بوه ان لم تدخل وان دخلت وان هذه الوصية كذا في
فتح القدير وهو اختيار لنول الحري وهو ليس برضي عند الرضي لانه
يلزمه ان ياتي بالفا في الاختيار فتقول زيد وان كان غنيا فيجوز لان الشرط
لا يلغي بين المبتدأ والخبر اختيارا واما علي ما اخبرنا من كون الواو اعترا
فيجوز لان الاعتراضية بين اي جزئين من الكلام كما نابل فصل ان لم يكن
اخرها حرفا انني وقال قبله وشرط دخولها ان يكون صند الشرط المذكور
اولي بذلك التدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط لقوله اكرمه
وان شئتني فالشتم بعيد من اكرامك الشانر وصنعه وهو المدح اولى
بالاكرام وكذلك اطلاق العلم ولو بالصبين والظاهر ان الواو الداخلة على
كلمة الشرط في مثله اعتراضية ويعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط
بين اجزاء الكلام ومتعلنا به معني مستتافا لفظا على طريق الالتفات
الح وفي المحيط وذكر الكرخي انه لو نوي بيان الحال على معنى انت طالق
حالة دخولك نفع نية ديانة لاقتضالا ان الواو في مثله الحال فيكون الذي
كالعوض عن الجزاء عملا في الشرط نصا على انه حال كما عمل جواب متى عند
بعضهم في متى الضرب على انه طرفه ومعني الظرفية والحال متقاربان
ولا يصح اعتراض الجري عليه بان معني الاستنباط الذي في ان تنافض
معني الحال الذي في الواو لان حاله الحال باعتبار عاملة معتبرا مستقبلا
كان الناصلا وما ضيا نحو اضربته عند المجرى او ضربته امس مجردا او استنبا
شرط ان باعتبار زمن التكلم فلا تنافض بينهما انني كلام الرضي وهو مويد
لقول الكرخي ولو ذكره بالفا كانت طالق فان دخلت الدار قال في المعراج
لارواية فنه ولقائل ان يقول تطلق لان الفاصلة فاصلة ولقائل ان
يقول لا تطلق لان الفاعل التعليق انني وفي فتح القدير وفيما سئل المذكور
في حذف الفا في موضع وجوبها واذكر الواو مع الجواب ان يكون التخيير
موجب اللفظ الا ان ينوي التعليق لا بخلاف الجامع وهو عدم كون التعليق
اذا كان مدلول اللفظ فلا يثبت الا بالنية والفا وان كان حرف تعليل
لكن لا يوجبه الا في محله ولا اثر له معني انني ونحو كواو وقال في المحيط
لوقا لانت طالق ان دخلت الدار طلقت الحال ولا تضع نية التعليق اصلا لانه
لا يخلقه لان ثم للتعقيب مع الفصل والتعليق للوصل وكان بينهما قصادة
انني ثم اعلم ان ما المذكورة بعد اداة الشرط زائدة قال الرضي واما
بافتراض مع الخمس كلمات المذكورة اذا فادت معني الشرط نحو اذا ما تكرر في



اكرمك بغير الحزم ومعي ما تكلمني اكرمك بمعني مكنتي تكلمني ولا يغيب
 ما معني التكريم ولو افادتها لم تكن زائدة فن قال ان مكنتي للتكريم فاني
 ما مثله ومن قال ليس للتكريم فكذا مكنتي ما وايا ما تفعل افعل وايا ما تكلم
 اكن وما تكلمت به وقد تدخل بعد ايات اني قليل ولا يست في حيتما واذا
 ما زائدة لانها هي المصححة لكونها حازمتين في الكافة ايضا عن الاضافة
 ايضا انتهى التكريم ولذا قال وينبغي كل التكريم بدخول ما عليه دون غيره من
 اذ وان الشرط انتهى وفي المحيط عن ابي يوسف لو قال انت طالق لم يخلت
 الدار فهذا يجبر انه دخل الدار واكد به باليمين فيصير كانه قال ان لم اكن
 دخلت الدار فان لم يكن دخلت لم يخلت ولو قال انت طالق لا دخلت الدار
 يتعلق بالدخول لان لا حرف في وقد اكد به بالدخول فكان الطلاق معلقا
 بالدخول ولو قال انت طالق لدخولك الدار طلقت الساعة لان الملام
 للتعليل فقد جعل الدخول علة للوقوع وجعلت العلة امرا ولو قال انت
 طالق بدخولك الدار او يحيط بك حتى تدخل او تحيط لان البالوصل
 وللانصاف وانما ينصل الطلاق ويلتصق بالدخول واذا يتعلق به ولو
 قال انت طالق علي دخولك الدار ان قبلت يقع والا فلا لانه استعمال الدخول
 استعمال الاعراض وكان الشرط قبول العوض لا وجوده كما لو قال انت
 طالق علي ان تعطيني الف درهم انتهى وفي فتح القدير يقع في الحال
 بقوله انت طالق ان دخلت وبقوله ادخلي الدار وانت طالق فينتعلق
 بالدخول لان الحال شرط مثل اذ الي الف وان طالق لا تطلق حتي يودي
 انتهى وسببا في العتق انه علي القلب اي كوني طالق في حال الاد او كن
 حرا في حال الاد او قوله لان الحال شرط منقوص بان طالق وان مريضة
 فانه يقع في الحال فالتعليق الصحيح ان جواب الامر بالواو وجواب الشرط بالها
 كذا في المعراج وفيه لو قال ادلي الف فانت طالق بالها ينتج زلها للتعليل
 كقولها افتحوا الباب وانتم امنون يتعلق ولو قال فانتم امنون لا يتعلق
 للنفس ولو قال انت طالق واصله لا افعل كذا في محيطي ويمن ولو قال
 انت طالق والله لا افعل كذا طلقت في الحال ذكرها في جوامع اللغة انتهى
 قوله فتمرها ان وجد الشرط انتهت اليمين اي في الفاظ الشرط ان وصحب
 المعلق عليه اخلت اليمين وصحت وانتهت لانها غير مقتضية للعموم والتكرار
 لغة في وجود الفعل مرة يتم بشرط ولا يتم بقا اليمين بدونه واذا تم وقع
 الحنث فلا يتصور الحنث مرة اخري الا يمين اخري او بعموم تلك اليمين ولا
 عموم وفي المحيط معزيا الي الجامع الاصل ان اضافة الجمع الي الواحد تعتبر
 جمعا في حق الواحد والجمع المضاف الي الجمع يعتبر احاد في حق الاحاد ولا
 يعتبر جمعا في حق الاحاد فلو قال ان دخلت هذه الدار فلا بد من دخولها

وان قال هاتين الدارين فدخلت علي كل واحدة دار علي حدة طلقتا ولو
 قال ان ولدتما ولدا او حضنتما حضنة فولدت احدهما او خاصنت طلقتا
 لعدم امكان الاجتماع بخلاف ان ولدتما او حضنتما حضنة وان ولدتما ولدين
 او حضنتما حضنتين لا بد من ولادة كل واحدة وحضنها وكذا ان كلما هذا
 الرغيف لا بد من اكلهما الا مكان ولو قال ان لبست قميصين لا بد من لبسهما
 مع الحنث فلا يحنث بلبسهما متفرقين بخلاف هذين التمثيلين يحنث
 بلبسهما متفرقين كان تعديت رغيفين يحنث باكلهما متفرقين بخلاف ان
 اكلت رغيفين لا بد من اكلهما معا وافاد باطلا فانه لو زاد علي ان ابرا
 فارها لا تغيب التكريم كما لو قال ان تزوجت فلانة ابرا في طالق فتزويجها
 طلقت ثم اذا تزويجها ثانيا لا تطلق كذا اجاب ابو نصر الدوسي كما في فتح
 القدير وعنده البزازي في فتاواه بان التأييد يعني التوفيق لا التوحيد
 فينبأ بعدم التزوج ولا يتكرروا من مسائل ان ما في الواقع الحسامية
 والمحيط لو كانت له اربع نسوة فقال لو احدى منك ان لم ابنت عندك الليلة
 فالثلاث طوالق ثم قال للثانية مثل ذلك ثم قال للثالثة مثل ذلك ثم
 قال للرابعة مثل ذلك ثم بات عند الاولى وقع عليها الثلاث لانه اخل عليها
 ثلثه ايمان ويقع علي كل واحدة منهن ممن لم يثبت عندهن تطليقتان
 وعلي الاخيريين علي كل واحدة منهن تطليقتان يخرج علي هذا الاصل ولو
 بات مع الثلاث وقع علي كل واحدة منهن تطليقتان لانه اخل علي كل واحدة
 منهن واحدة وهي اليمين التي عقدت علي التي لم يثبت عندها ولا يقع
 علي هذه التي لم يثبت عندها شي لان الايمان التي عقدت علي الثلاث
 لم يخل شي منهن علي الرابعة وهي التي لم يثبت عندها انتهى ومنها ما في
 الخائفة ان دخلت الدار فانت طالق فهدر علي دخلة واحدة ولو قال
 ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت فهدر علي دخلتين ولو قال ان
 قلت لك انت طالق فانت طالق ثم قال قد طلقتك تطلق ثنتين واحدة
 بالتطبيق واحدة باليمين انتهى والفرع الاخير يفيد ان قولهم ان
 التعليق مراعي فيه اللفظ ولا يقوم لفظ اخر مقامه يستثنى منه المراد
 فان قوله طلقتك مراد في لقوله انت طالق من جهة افادة وقوع الطلاق
 ومنها ما في الصبرية ان لم تمت فلانة عدا فانت طالق فمضي الغرض وهي
 حية يقع لامكانه بخلاف ان تكلمت للموت حيث لا يقع لعدمه ومنها
 ما فيها ايضا قالت لزوجهائك مع فلانة شغلوك معا حديث فتالت
 ان كنت اعرف انه رجل وامرأة فانت كذا قال ان كان له معها حديث وشغل
 وقع والا فلا لان الاعتبار هنا للمعني لا الحقيقة والمعني تركه التعرض
 ومنها ما لو قال ان لم اكن اليوم في العالم اوفي هذه الدنيا فخلال الله علي

حرام يجيس حتي ينقض اليوم سوا حيسره القاضي او الوالي او في بيت
 لان الحبس ينسب نفي قال تعالى وينقض من الارض انزني ومنها ما في
 الثانية ايم لو قال انت طالق ان دخلت الدار ثلاثا ينصرف الثلاث الي
 الطلاق الا ان ينوي الدخول ولو قال انت طالق ان دخلت الدار عشرين
 فرى علي الدخول عشرين فمرات لا الي الطلاق انزني ومنها ما فيها ايم ان لم
 اجامعها الف مرة فرى طالق قال هذا علي المبالغة والكثرة دون العدد
 ولا تنذر في ذلك والسبعون كثر انزني ومنها ما فيها الي قال لامرأته
 ان تكوني امراتي فانت طالق ثلاثا فان لم يطلها واحدة انزني باينة
 متصلة بيمينه نطق ثلاثا ولو قال انت امراتي فانت طالق ثلاثا طلقت
 ثلاثا انزني ودل اقتضاه علي استثنا كل ما ان لا تنقيد التكرار فعلي هذا
 ما في الغاية او قال لنسوة له من دخلت منك الدار في طالق قد دخلت
 واحدة من الدار طلقت بكل مرة تطليقة لان الفعل وهو الدخول
 اصنف الي جماعة فيراد به تعميم الفعل عرفا مرة بعد اخرى لقوله تعالى
 ومن قتله منكم متعمدا فاذا علموا فاستدل عليه بما ذكر في السير البير
 اذا قال الامام من قتل قتيلا فله سلبه فقتل واحد فتبلي فله سلبها انزني
 مشكلا لان عموم الصيد يكون الواجب فيه متدرجا بقيمة المقتول وفي السلب
 بدلالة الحال وهو ان مراده التشيع وكثرة القتل كذا في التبيين والحق ان ما في
 الغاية احد القولين في القنية في مسيلة صعود السطح ودل ايم علي ان
 اذا لا تنقيد التكرار وما قوله تعالى واذا رايت الذين يخرجون في اياتنا
 فاعرض عنهم فانه حرم التعود مع الواحد في كل مرة من العلة لا من
 الصيغة كن فيما تقدم لما فيها من ترتيب الحكم وهو الجزاء الاول ومنع
 التعود علي المشتق منه وهو القتل والخوف فيكرهه كما في فتح القدير
 ودل ايم علي ان ابا لا تنقيد التكرار وفي المحيط وجامع الفتن لو قال اي
 امرأة تزوجها فرى علي امرأة واحدة خلا في كل امرأة تزوجها عنث لم
 يعم اي عموم الصفة انزني واستشكله في التبيين وفي فتح القدير حيث
 لم يعم اي امرأة تزوجها بعموم الصفة ولم يجسبا عنه وقد ظهر لي ان الاشكال
 فيه من حيث الحكم وهو منقول في الخلاصة والاولوية ايم وفي البرازية
 الا ان ينوي جميع النساء لان الصفة هنا ليست عليه لان الفعل وهو تزوج
 مسند الي خاص وهو المنكح وهو نظير ما صرح به الاصوليون في العرفيين
 اي عبيدي صر به لا يتناول الا واحد اويين اي عبيدي صر بك يعق الكل
 اذا صر بوا لانه في الاول اسند الي خاص وفي الثاني الي عام بخلاف كل امرأة
 تزوجها فان العموم انما هو من كلمة كل لان الوصف اذا الوصف خاص كما
 قلنا واما الاشكال في قوله حيث يعم بعموم الصفة لانه لا عموم لها فيما الا ان

الاشكال لتسليم عمومها ولانه ينبغي ان يكون كذلك في اي كما فعلا فان
 قلت هذا يقتضي انه لو قال اي امرأة زوجت نفسها امي في طالق ان
 يتناول جميع النساء لان الوصف هنا عام لانه لم يسند الي معين فهو كقوله
 اي عبيدي صر بك بل اوي لتكثير المضاف اليه قلت الحكم كذلك كما في الخلاصة
 من الفصل الرابع في اليمين في النكاح وبطل علي ما فرزه ما ذكره الحاكم في
 الكافي لو قال لنسوة انكن دخلت هذه الدار فدخلنها وكذلك لو قال انكن ثمان
 فرى طالق فشرين جميعا ولو قال انكن بشري بكذا فرى طالق فبشريه
 جميعا طلقت وان بشريه واحدة فبذل الاخرى طلقت وجمها انزني وفي
 المحيط لو قال لعبيده ايكمل حمل هذه الخشبة فهو حرم حملوها جميعا
 ان كانت الخشبة بحيث يطبق حملها واحد لم يجز لان كلمة اي تتناول
 الواحد المتكرر من الجملة فكان شرط الحدث حمل الواحد ولم يوجد
 فكما له وان كانت بحيث لا يحملها الواحد عنق لان في العرف يراد به حمل
 علي الشربة لما نخذ حملها علي الواحد فصا ركانه قال ايكمل حملها مع اصحابه
 ونظيره لو قال ايكمل شرب ما هذا الوادي فشربوا جميعا عنق لان
 المراد منه شرب البعض عرفا لان شرب الكل متعذر فصا ركانه قال
 ايكمل شرب بعض هذا الماء فهو حرم ولو قال ايكمل شرب ما هذا الكوز وكانت
 ماوه يمكن شربه للواحد بدفعة او دفعتين فشربوا جميعا لم يعنقوا
 واحد منهم وان حملها بعضهم يعنق لان كلمة اي تتناول واحد متكررا
 من الجملة لكنها صارت عامة بعموم الوصف وهو الحمل فيتناول كل واحد
 علي الانفراد علي سبيل البدل علي العموم والشمول بخلاف قوله ان
 حملتم هذه الخشبة فانتم اخرا وحملها بعضهم لم يعنق لان اللفظ عام
 بصيغته فيتناول الكل وعمومه فما لم يوجد الحمل منهم لا يتحقق شرط
 الحدث انزني وبه علم ان قولهم انها نعلم بعموم الوصف ليس علي
 اطلاقه قوله الا في كلما لاقتضاها عموم الافعال كافتضا كل عموم
 الاسماء لان كلمة كل موضوع لا تستغرق ما دخلت عليه كان ليس معه
 غيره غير ان كلما تدخل علي الافعال وكل تدخل علي الاسماء فيفيد كل منهما
 عموم ما دخلت عليه فاذا وجد فعل واحد واسم واحد فقد وجد
 المحلوف عليه فاجلت اليمين في صفته وفي حق غيره من الافعال
 والاسماء باقية علي حالها فيجوز كلها وجد المحلوف عليه غير ان المحلوف
 عليه طلقات هذا الملك وهي متناهية فالخاص ان كلما العموم لا يقال
 وعموم الاسماء صردي فجوزت بكل فعل حتى تنزني طلقات هذا الملك وكل
 لعموم الاسماء وعموم الافعال ضروري ولو قال المص الا في كل وكلما كان
 اوي لان اليمين في كل وان انزنت في حق اسم بقيت في حق غيره من الاسماء

كما سياتي وفي الولولجية الطلاق والعنف متى علق بشرط متكرر لا يتكرر
حتى لو قال كلما دخلت الدار فوايد لا اكلم فلان قد دخلت الدار مرارا
فكلمه بعد ذلك لا يحث الا في يمين واحدة ولو قال كلما دخلت الدار
فانت طالق ان كلمت فلان قد دخل الدار مرارا ثم كلمه مرة يحث في الايمان
كلها والفرق ان انعقاد اليمين بالله تعالى ليس الا ذكر اسم الله تعالى
منه وناسجه وذكر اسم الله تعالى مفروضا غير الدخول والكلام فلما
ان انعقاد اليمين تغلفا بالدخول كان لها تغلق بالكلام بدليل انه
لو قال ان دخلت فبالله ولم يقل لا اكلم لا ينعقد فلم تنفسح لكن تصحح
اليمين بالله تعالى معلقا بالدخول وحده وانما تصححها بالدخول
والكلام جميعا والدخول متكرر والكلام غير متكرر والمعلق بشرط متكرر
وغير متكرر لا يتكرر فاما اليمين بالطلاق والعنف وغيرهما فعلق بالدخول
وحده الا نرى انه لو اقتصر عليه صح فلم يكن لان انعقاد اليمين تغلق
بالكلام فيبقى اليمين بالطلاق والعنف وغيرهما فعلق بالدخول
وحده والدخول متكرر لانه ادخل فيه كلمة كلما والمعلق بشرط متكرر
فيصير قايلا عند كل دخلة ان كلمت فلان فامرانه طالق ولو كرر هذه
المقالة ثم كلمه مرة يحث في الايمان كلها لان الشرط الواحد يصلح
شرطا للايمان كلها انتهى وزاد البرازي على الطلاق والعنف الظاهر
وفي المحيط معزيا الى الجامع اصله ان الجزاء متى علق بشرط مكرر وغير
مكرر فانه لا يتكرر بتكرار المكرر لان المعلق بشرطين لا يتكرر الا عند وقوعها
فلو قال كلما دخلت هذه الدار فعلي حجة ان ضربتك فدخل مرارا ولم
يضر به الامرة فانه يلزمه الحج بعد الدخلات لان المعلق بالشرط
كالمرسل عند وجود الشرط فكانه قال عند كل دخلة علي حجة ان
ضربتك بخلاف ما لو صر به ودخل ثم دخل مرة اخرى فانه لا يلزمه حجة
كلام اخرى مالم يضر به ثانيا وكذلك لو قال كلما دخلت الدار فامرانه طالق
وعنده حرجان ضربت فلان لانه علق بشرط متكرر وهو الدخول عتفا
او طلاقا معلقا بالضرب انتهى قوله فلو قال كلما تزوجت امرأة يحث بكل
امرة ولو بعد زواج اخر بيان لبعض تفاريع كل وكلمها وفي متسايل منها
مسئلة الكتاب ووجهه ان الشرط ملك يوجد في المستقبل وهو غير
محصور وكلمها وجد هذا الشرط تنوع ملك الثلاث فيتبعه جزاؤه
وبما حصل ما ذهب اليه ابو يوسف ان كلما انما توجب التكرار في المشية لا في
غير المعينة باذعان اتحاد الحاصلين كل وكلمها اذا نسب فعلها الى متكرر
لان الحاصل لكل تزوج للامرة وفي مثله بنفسه الامداد فلزم بالضرورة
انها اذا انحلت في فعل انحلت في اسمه فلا يتكرر الحث واحدة وهو مردود

لان انقسام الاحاد على الاحاد عند التساوي وهو منتف لان دايمة عدم
الافعال اوسع لان كثير من افراده ما يتحقق بالتكرار من شخص واحد
وهو فرض عمومته بكلمة فلا يعتبر كاسم بفعل واحد فنظروا منها لو قال
كل امرأة تزوجها في طالق فكل امرأة تزوجها تطلق واحدة فان تزوجها
ثانيا لا تطلق لا فتضاها عموم الانما لا عموم الافعال ولو نوي بعض
النساء صحت نيته ديانته لا فضا لان نيته تخصيص العام بخلاف الظاهر
وقال الخصاف تضع نيته في التضايق وقد اخلص من يحلفه ظالم
فاخذ بقوله لا بأس به لان الحالة دلالة ظاهرة كذا في المحيط والنتي
علي ظاهر المذهب وان اخذ بقول الخصاف اذا كان الخالف مظلوما فلا
باس به كذا في الولولجية ومنها لو كان له اربع نسوة فقال كل امرأة تدخل
الدار في طالق فدخلت واحدة طلقت واحدة ولو دخلت طلقت
فان دخلت تلك المرأة مرة اخرى لا يطلق ولو قال كلما دخلت الدار
فدخلت امرأة طلقت ولو دخلت ثانيا تطلق وكذا اذا كان تزوجت
بعد الثلاث وعادت الى الاول ثم دخلت لم تطلق بخلاف الزفر ومنها
ما لو قال كلما تزوجت امرأة ودخلت الدار في طالق فتزوج امرأة
مرتين ثم دخلت الدار لم تطلق الامرة واحدة لان قوله ودخلت
عطف على التزوج وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه وكلمه كلما
توجب التكرار فصار الدخول مكررا لا يفي بخلاف ما لو قالت كلما تزوجت
امرة في طالق ان دخلت الدار فتزوجها مرارا ودخلت مرة طلقت ثلاثا
لانه لم يعطف على الشرط المتكرر وانما عطفه شرطان وهي لا تنفي التكرار
فصار الدخول شرط الحث في الايمان كلها كذا في المحيط ومنها لو قال كلما
تزوجت امرأة في طالق وعبد من عبيدي حر فتزوج امرأة طلقت
وعتق عبد من عبيدي ولو تزوج اخرى طلقت ولا يعتق عبد من عبيده
كما ذكره الاستيعابي واصله ان الكلام اذا كان تاما مستقلا بنفسه
يوجد حكمه من نفسه لانه غيره وان كان ناقضا غير مستقل بنفسه
ولا فهو المعنى بذاته يوجب حكمه من غيره ليل يلغوا بنفسه والكتابة
لا تستبعد بنفسها فاخذ حكمها من المكاني عنه والصريح معتبر بنفسه
فلو قال كل امرأة لي تدخل الدار في طالق وعبد من عبيدي حر فدخلت
طلقت ولم يعتق الا عبد واحد لان العبد صريح مستقل بنفسه فلم يعطف
على الاول وانه يكره في الاثبات فتخص ولو قال كلما والمسئلة بحالها
عتق اربعة عبيد لان كلما او حثت تميم الفعل فصار كل دخول شرط على
حدة وعتق العبد معلق بالدخول ومن ضرورة تكرار الشرط تكرار الجزاء
حتى يبيد ومن ضرورة تكرار الجزاء تميم الاسم ولو قال كلما جارية لي تدخل

في حرة وولدها وعبد من عبيدي فد خلن جميعا عتقن وعتق الأول
كلن ولم يعتق الا عبد واحد ولو قال كذا دخلها فعلى حجة فدخل دورا
لم يلزمه الا حجة لانه صرح بالحجة وهي ثلثة في الاثبات فخص ولم
يقترن بها ما يوجب تعميمها ولم يعلنها شرمكرو فان الدخول غير مكرر
لان كلمة كل تجمع الاسماء والافعال ولو قال فعلى بها حجة لزمه بكل
دار حجة ونماه في المحيط الا انه يشكك برفع الاستيعاب ولعل الصواب
كل امرأة ان تزوجها دون كل لا يخفى ومنها ما في الكافي وغيره لو قال
كلما تكلمت فانت طالق فنكحها في يوم ثلاث مرات ووطئها في كل مرة
طلعت طلعتين وعليه مهران ونصف وقال محمد بابت ثلاث وقيل
اربعة مهور ونصف ولو قال كلما تكلمت فانت طالق بابت فنكحها ثلاث
مرات في يوم ووطئ في كل مرة بابت ثلاث اجماعا وعليه خمسة مهور
ونصف وتوضيحه فيه ومنها ما لو قال كلما دخلت هذه الدار فامراني
طالق وله اربع نسوة فدخلها اربع مرات ولم يعن واحدة منهن بعينها
تقع بكل دخله واحدة ان شافها عليهن وان شاع معهما علي واحدة
ولو قال كلما دخلت هذه الدار وكلمت فلانا او كلمت فلانا فعبد من
عبيدي حر فدخلت مرارا وكلمت مرة لم يعتق الا عبد واحد ولو قال
كلما دخلت هذه الدار وكلمت فلانا فانت طالق فاليمين الثانية
نصير معلقة بالدخول واذا دخلت الدار انعقدت اليمين الثانية فان
كلمته ثلاث مرات بعد ذلك طلعت ثلاثا كذا في المحيط ومنها ما في الخاتمة
والمحيط رجل له اربع نسوة فقال كل امرأة لم اجمعهما منك البتة قال اخرين
طوالق فجامع واحدة منهن فطلع طوالق طلعت الجامعة ثلاثا لانه
مطلقة بتزك جماعة كل واحدة منهن وسائرهن طلعت كل واحدة ثنتين
لان في حق سائرهن ترك جماع امرأتين في حق كل واحدة سرسواها
وهذا امر وعليه هذا التماس فافهم ومنها ما في الخاتمة قال كلما ففوت عندك
فامرانه طالق ففوت عنده ساعة طلعت ثلاثا لان الدوام على الععود
وعلى كل ما يستند امر بمنزلة الانشاء ولو قال كلما صرتك فانت طالق وقعت
الاصابع متفرقة لان في اليدين تكرار الضرب لان الضرب بكل يد ضربة
علي حدة فكان ذلك بمنزلة الضرب بصفت واحد اما في الوجه الثاني لم
تكرر الضرب لان الاصل في الضرب هو تكلف الاصابع تنابع لها فلم يتردد
الضرب ولو قال لامرانه كلما طلمت فانت طالق فطلتها واحدة تقع
طلاقا فان طلاق بالتطبيق وطلاق بتولية كلما طلمت فانت طالق ولو قال
كلما وقع عليك طلاق فانت طالق فطلتها واحدة طلعت ثلاثا انتهى وما في
المحيط ثم المنعقد بكلمة كل ما بين واحدة للحال ويتردد انعقادها مرة بعد

اخرى

اخرى كلما عنت في يمينه واما ايمان منعقدة علي رواية الجامع ايمان منعقدة
للحال اعلنت بعضها وبقي بعضها منعقدة بعد الحنث الي ان يوجد شرطها وعلي
رواية المتسوط المنعقد للحال يمين واحدة ويتردد انعقادها مرة بعد اخرى
لان الحنث لم يذكر الا مرة وهو المعتمد ووجه رواية الجامع ان كلما بمنزلة تكرار
الشرط والجزا والفتوى علي رواية الجامع لانه احوط لانه انتهى ولم يذكر ثرة
الاختلاف وينبغي ان تظهر الثمرة فيما اذا حلف بالطلاق لا يخلف بان قال كلما
حللت فانت طالق ثم علق بكلمة كلما فعلى رواية الجامع يقع الان الثلاث
وعلى رواية المتسوط تنع الان واحدة واما اذا حلف بالله ان لا يخلف
فينبغي ان يجب كفارة واحدة للحال اتفاقا لانه لا يعلم ما زاد علي اليمين
الواحدة وفي البرازية من كتاب النضا لو قال لامرأة كلما تزوجت فانت
طالق ثلاثا ثم تزوجها ورفع الحال الي حاكم يري صحة النكاح فتضي بها ثم
طلتها ثلاثا ثم تزوجها بعد الدخول دخول زوج اخر اختلف المشايخ في
انه هل يحتاج الي الغضاضا نيا بيا علي ان المنعقدة بكلمة كلما للحال يمين
واحدة يتجدد انعقادها كلما وقع الحنث وهو رواية الاصل والمنعقد بها في
الحال ايمان كما هو رواية الجامع وهو الاصح فيجوز في البعض لوجود الشرط
وينبغي الباقي منعقدة فتن قال بهذا بشرط الغضاضا نيا ومن قال بالاول
انتهي وهذا ايمان ثمرة الاختلاف في المعلق بالتزوج لا مطلقا قوله وذوال
الملك بعد اليمين لا يبطلها لانه لم يوجد الشرط والجزا باق لبنا محله
فتبني اليمين وسياتي ان زوال الملك بالثلاث مبطل للتعلق فكانت
مراده هنا الزوال بما دون الثلاث بان طلها بعد التعلق واحدة او
ثنتين فانقضت عدتها ثم تزوجها ثم وجد الشرط طلعت اطلق الملك
فتشمل ملك النكاح وملك اليمين حتي لو قال لعبد ان دخلت الدار فانت
حر فباعه ثم اشتراه فدخل عتق وقدر بزوال الملك لان زوال امكان البر
المصح للتعلق مبطل له ايضا وتخرج علي ذلك فروع منها ما في البرازية
فانكرها ان لم ادفع اليك والذي علي شهر فانت كذا فانت كذا فابراة قبل
الشهر بطل اليمين انتهى ومنها ما في الفتية ان تردى نولي الساعة فانت
طالق فاحذه هو قبل ان يدفع اليه لا يجنث وقيل يجنث وهكذا ان لم يجي
بفلان فانت طالق فلان من جانب اخر بنفسه فالخا صلا انه متى عجز
عن الفعل المحلوف عليه واليمين موقفة بطلت عند اي خنيفة ومحمد
خلا فالاي يوسف دعا امراته الي الوقاع فانت فقال متى يكون فقال
عدا فقال ان لم تنع علي هذا المراد عندا فانت طالق ثم شياه حتي مضى
العدة لا يجنث حلف بالخروج من ساكن داره اليوم والساكن طالم غالب
ينكف في اخراجه فان لم يتمكن فاليمين علي التلظ باللسان انتهى وذكر

وذكر قبله فيها في وعاجتاج الي التوفيق حلف ان لا يجرب بيت فلان عدا فتيد
ومنع فلم يخرج منه حتي مضى الغدا اختلف فيه والمختار يفتوي الحنف قال
لها وهي في بيت امها ان لم اذهب بك الي داري فانت طالق ثم اخبرها من دار
اخرها فخرجت منه فلم يقدر علي خذها وقع حلف لا يسكن فلم يقدر علي الخروج
الا بطرح نفسه من الحائط بعد ما اوثق لا يجت و لو وجد الباب مغلقا لا يمكنه
فتخره فتي حنثه فولا ان ولم قال ان لم اخرج من هذا المنزل فتيد او منع
حنث وكذا لو قال لها في منزل والدها ان لم تحضري في منزلي الليلة فانت
طالق فمنعها الوالد من الخروج فطلق هو المختار ولو قال لا تصحابه ان لم
اذهب بكم الليلة الي منزلي فذهب بهم بعض الطريق فاحذرهم العسس
فحبسهم لا يجت ان لم اعمل هذه السنة في المزارعة بنماها فمرض ولم ينم
حنث ولو حبسه السلطان لا يجت ان لم اقول ان قوله ان لم اخرج وان لم
اذهب بكم وان لم اخرج وان لم تحضري منزلي سواء في ان القيد والمنع لا يجت
لانه اكراه ولا كراه تاتر في الفعل بالاعداء كالمسكين في العدم والمعلق
عليه في هذه المسائل العدم فلم يوثق فيه الاكراه وانما يشكك مسيلة
العسس فان الشرط العدم وقد ائترف به الحبس وكذا يشكك مسيلة ان لم
اعمل هذه السنة فان الشرط العدم وقد ائترف به حبس السلطان ومنها
ما في الخاتمة امرأة رفعت من كبس زوجها ورهما واشترى لهما وخلط
الحمام الدرهم بدارهمه وقال لها الزوج ان لم تردي علي ذلك الدرهم
اليوم فانت طالق فمضي اليوم وقع الطلاق لوجود شرطه فان اراد
الحيلة للخروج عن اليمين ان تأخذ المرأة كبس الحمام وتسلمه الي
الزوج ان لم تردي ذلك فانت طالق فمضي اليوم وقع الطلاق لوجود شرطه فان اراد
بالدرهم فقلت اشتريت به المحرم فقال الزوج ان لم تردي علي ذلك
الدرهم فانت طالق وقد ضاع الدرهم من يد العصاب قالوا ما لم يعلم
انه ادبت ذلك الدرهم او سقط في البحر لا يجت ان لم تردي ذلك الدرهم
يكن رده فانه يجت فيعلم به ان قولهم يشترط البناء اليمين امكان البر
انما هو في المقيدة بالوقت فعدمه مبطل لها اما المطلقة فعدمه موجب
للحنث والحاصل ان امكان البر يشترط لانغاد اليمين مطلقا مطلقة كانت
او مقيدة واما في النفا فان كانت مقيدة فمبطل بها امكان السير بينها
وان كانت مطلقة فلا وكذا قال الكتاب في باب اليمين في الاكل والشرب
ان لم اشرب ما هذا الكود اليوم فكذا او لا ما فيه او كان يقب او اطلق
ولا ما فيه لا يجت وان كان نصبه مهنث وسنوهه انشا الله تعالى وفي
الخاتمة رجل قال لا صحابه ان لم اذهب بكم الليلة الي منزلي فامرته طالق
فذهب بهم بعض الطريق واخذهم للصوم ويحبسهم قالوا لا يجت

في يمينه وهذا جواب موافق قول ابي حنيفة ومحمد اصله مسيلة الكود
ان لم يبق ههنا مسيلتان كثر وقوعهما الاولي حلف بالطلاق ليود بينه
اليوم كذا في حنث الادان لم يكن معه شيء ولا يوجد من يقرضه الثانية
ما يكتب في التعالين انه قتلها او تزوج عليها وابدا منه من كذا الجاهل عليه فرفع
لها جميع ما لها عليه قبل الشرط قبل ينطل اليمين فالجواب ان قوله في القنية
انه مي عجز عن الحلوف عليه واليمين موقفة فانها تنطل فيتنفي بطلانها
في الحادثة الاولي الا ان يوجد تنقل صريح بخلافه واما الثانية فقد يقال ان
الابرار بعد الادا يمكن لودفع الدين الي صاحبه ثم قال الدارين له لم يدونه
امراتك براءة اسقاط قال في الذخيرة صح الاولي ابرار ورفع المديون بما دفعوه
ذكره في كتاب البيوع في مسيلة الابراء عن الثمن والخط منه الا ان يوجد
تنقل بخلافه فيمنع وفي المحيط قبيل التسمم الخامس في الطاعات والمحرمات من
كتاب الايمان ولو قال لامرته ان كنت زوجتي عدا فانت طالق ثلاثا
فخلعها في الغدا ان نوي ذلك كوزها امرته له في بعض نطق وان يكن لها
نية لم تطلق لان البراءة يتصور في اخر الزمان ولو خلعها قبل غروب
الشمس ثم تزوجها قبل غروب الشمس طلقت لانها امرته قبل الغروب
ولو خلعها قبل غروب الشمس ثم تزوجها قبل غروب الشمس بعد
الغروب كانت امرته وبر في يمينه لانها لم تكن امرته قبل الغروب ان لم
وفي القنية ان سكنت في هذه البلدة فامرته طالق وخروج في الفور
وتخلع امرته ثم سكنها قبل انقضاء العدة لا تطلق لانها ليست بامرته
وقت وجود الشرط ان لم يبق بطلت اليمين بزوال الملك وهذا وعلي
هذا يعرف بين كون الخرافات طالق وبين كونه فامرته طالق لانها
بعد البيونة لم يبق امرته فليحفظ هذا فانه حسن جدا وفي القنية
ايضا ان فعلت كذا لخلال الله علي حرام ثم قال ان فعلت كذا لخلال الله علي
حرام ففعل احد الفعلين حتي بانت امرته ثم فعل الاخر فقبل لا يقع الثاني
لانها ليست بامرته عند الشرط وقبل يقع وهو الاظهر ان لم يبق فعلي الاظهر
قوله لخلال الله علي حرام مثل بنت طالق والاظهر عندي انه مثل امراة
طالق كما لا يخفى فان قلت قد جعلوا زوال الملك مبطلا لليمين فيما لو حلف
لا يخرج امرته الا باذنه فخرجت بعد الطلاق وانقضاء العدة لم يحنث
وبطلت اليمين بالبيونة حتي لو تزوجها ثانيا ثم خرجت بلا اذن لم
يجت لا يقال ان البطلان لتقيد به بامرته لانها لم يبق امرته لاننا نقول
لو كان لا ضاقتها اليه لم يحنث فيما لو حلف لا يخرج امرته من هذه الدار
فظهر ان انقضت عدتها وخبرجت فيما لو قال ان قلت امراتي فلانة
فعبدي حر فقبلها بعد البيونة مع انه يجت فيها كما في المحيط معلل بان

الاضافة للتعريف لا للتقييد قلت اليمين مقيدة بحال ولاية الاذن والمنع
بدلالة الحال وذلك حال قيام الزوجية فتسقط اليمين بزوال النكاح كما لو حلف
لا يخرج الا باذن غريمه فنقض دينه ثم خرج لم يجزئ حلفه ما اذا حلف لا يخرج
الا باذن فلان وليت بينهما معاملته لانها مطلقة كما في المحيط من باب
اليمين على العود والتراخي ثم علمت مما يبطل التعليق ارتداد الزوج ولما
قد اذ الحرف عنده خلا فاله ما حتى لو دخلت الدار بعد لحاقه وهي في العدة
لا تطلق حتى لو جاثا نيا مسلما فنزوجهما ثانيا لا ينقض من عده الطلاق
شي كذا في شرح الجمع للمص والبطان عنده لخروج المعلق عن الاهلية
لزوال الملك فلو قال وزوال الملك بغير ارتداد وثلاث لا يبطلها كان اولي
باليمين لان زوال الملك بعد الامر باليدين يبطله لما في الفتية لو قال امرت
ببذرك ثم اختلفت منه وتفرقا ثم تزوجهما فني بها الامر بيد هار وايتان
والصحيح انه لا يفتي قال لها ان عنت عندك اربعة اشهر فامرك ببذرك ثم
طلقها او انقضت عدتها وتزوجت ثم عادت الى الاول وغاب عنها اربعة
اشهر فلها ان يطلق نفسها انزوي والفرق بينهما ان الاول تنجز فيبطل بزوال
الملك والثاني تعليق التنجز فكان يمينها فلا يبطل قوله فان وجد الشرط
في الملك طلقت وانخلت اليمين لانه قد وجد الشرط والمحل قابل للجزا فينزل
ولم يبق اليمين لان بقاها بقا الشرط والجزا لم يبق واحد منهما وفي الفتية
قال لها ان خرجت من الدار الا باذني فانت طالق فوقع فيها هرق او حرق
غالب فيخرج لا يجزئ انزوي مع كون الشرط قد وجد ولكن الشرط
الخروج بغير اذنه لغير الحرق والحرق وفيها قبيل الفتية قال لزوجته الامة
ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم اعنتها مولاها فدخلت وقع ثنتان
وفي جامع الكرخي طلقت ثنتين وملك الزوج الرجوع له امرأة جنب
وحايض ونفسا فقال احببكن طالق طلعت النفسا وفي الحاشية علي
الحايض لانه نص انزوي اطلق الملك فشمع ما اذا وجد في العدة كما قدمناه
قبيل باب التتويض وليس مراده ان يوجد جميع الشرط في الملك بل
الشرط تمامه حتى لو قال ان حضرت عيصتين فانت طالق فحاضت
الاولى في غير ملك والثانية في ملك طلقت وكذلك ان تزوجهما قبل ان
تظهر من الحيضة الثانية بساعة او بعد ما انقطع عنها الدم قبل ان يغسل
وايامها دون العشرة فاذا اغتسلت او مضى عليها وقت صلاة فتلقت
لان الشرط قد تم وهي في نكاحه وكذا الوقال ان اكلت هذا الرغيف
فانت طالق فاكلت عامة الرغيف في غير ملكة ثم تزوجهما فاكلت ما بقي
منه طلقت لان الشرط تم ملكه والحنت به يحصل كذا في المسبوق فيصنع
بان الملك يشترط لاجل الشرطين وكلامنا هنا في الشرط الواحد وفي الزاوية

انت طالق ان فعلت كذا وكذا لا تطلق ما لم يوجد الكل وان كدر عرف الشرط
ان اكلت وان شربت ان قد مر الحزافا في شي وجد منها يقع الطلاق وترتفع اليمين
وان اخر الطلاق لا يقع ما لم يوجد الامور على قول محمد وعلي قول ابي يوسف
اذا وجد واحد يقع الطلاق وترتفع اليمين انزوي وما يناسب قوله فان وجد
الشرط طلقت ما في المحيط من باب الايمان التي يكذب بعضها بعضها اذا حلف
المدعي عليه بالطلاق فقال امراته طالق ان كان كذبا علي الف درهم وبرهن
المدعي وفقي به حنت الحالف عند ابي يوسف وهو رواية عن محمد وعنه
انه لا يحنث ولو حلف رجلان في ايديهما ادخل كل ان الدار اده وبرهن
كانت بينهما ويحنثان وان كانت في يد احدهما صاحب اليد لتقدير يمينه
الخارج عليه حلف بالله ان لا يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عبده صرنا لم
يكن دخلها اليوم لا كفارة ولا يحنث عبده لانه ان كان صادقا في اليمين
بالله تعالى لم يحنث ولا كفارة وان كان كاذبا في يمين الغموس فلا يوجب
الكفارة واليمين بالله تعالى لا مدخل لها في النكاح فلم يصرفها مكذبا
شرعا فلم يحنث بشرط الحنت في اليمين بالعتق وهو عدم الدخول حتى
لو كانت اليمين الاولى يحنث او طلاق حنت في اليمينين لان لها مدخلا
في النكاح ولو ادعي علي رجلد ينفخ الحلف المدعي بالطلاق ما له عليه شي
فاقا المدعي البيضة وقضي له ينظر ان كان له عليه دين ووافية لجر
تطلق امراته وان قال لم يكن له علي شي قط طلقت امراته ونظامه فيه
ثم علم ان هنا مسايل في الايمان بحلف المدعي دون ظاهر اللفظ منها
لو قال سكران الاخران لم اكن عبدك فامرته طالق ثلاثا لا يحنث
ان كان متواضعا له ومزنا ان وضعت يدك علي المعزك فلذا افوضت
يدها عليه ولم يغزل لا يحنث ومزنا ان دفعت لاصيك شيا ودفع اليها اردا
لتدفع اليه لا يحنث ومزنا خبيج من داره وحلف لا يرجع ثم رجع لشي
نسيه في داره لا يحنث كذا في الفتية وفيها قال لامرأتين اطوكتا جنوة
طالق لا تطلق احدهما في الحال فلو كانت احدهما بنت ستين سنة
والاخرى بنت عشرين فانت العجوز قبل الشابة طلقت الشابة في
الحال ولا يستند خلا فالزفر قال رحمه الله ولو ماتت امرأة لا تطلق وامرة
مزمنا ان لم يخرج الفساق من النار فانت طالق ثلاثا لا يقع لتعارض من
الادلة انزوي وفيها دعا امراته الى الوقاع فانت طالق فقالت متى يكون
قالت عدا فقال ان لم تفعل هذا المراد عدا فانت طالق ثم نسيها حتى
مضى الغد لا يحنث انزوي وهذا يستثنى من قوله اذا فعل المحلوف عليه
ناسيا يحنث والجواب ان الحنت تندرطه ان يطلب منها عدا ويمنع ولم
يطلب فلا استثناء قوله والا لا وانخلت اي وان لم يوجد الشرط في الملك

لا يتبع الطلاق ويحل اليمين ان وجد في غير الملك واما بمجرد عدم الشرط في الملك
لا يتحل ثم اعلم انه يقتضى الاهلية وقت التعليق قال في الفتية وفي الطريقة
الرضوية اجمعتا ان الاهلية في تعليق الطلاق يعتبر وقت اليمين لا وقت
الشرط حتى لو كان معيقا وقت اليمين يحلنا وقت الشرط فالقول له يصح
ويكفي وعلى العكس لا يصح اليمين انزى قوله وان اختلف في وجود الشرط
فالقول له اي للزوج لانه منكر وقوع الطلاق وهي نزعية وهذا اولى
من التعليق لانه متمسك بالاصل لان الاصل عدم الشرط والقول لمن
يتمسك بالاصل لان الظاهر شاهد له انزى لانه لا يشمل ما اذا كان الظاهر
شاهدا لها وهو ان الاصل عدم المخول ككونه منكرا وافق منه لو قال
لها ان احامعك في حبيضك فالقول له انه جامعها مع ان الظاهر شاهد
لها من وجهين كون الاصل عدم المعارض وكون الحرمة مانعة له من
الجماع قيد بالشرط لان الاختلاف لو كان في وقت المصاف كان القول لها كما
اذا قال لها انت طالق للسنة ثم جامعك وهي طاهرة بخلاف ما اذا كانت
حائضا لانه لا يمكنه انشا الجماع فيه وان لم يجز شرعا اما اذا كانت طاهرة
فلكونه قد اعترف بالسبب لما قد منا ان المضافة بنعقد شيئا للجماع بخلاف
المعلق وفي الكافي من هذا الباب لو قال لامرأته الموطوءة انت طالق
للسنة لا يتبع الا في طهر حال عن الطلاق والوطي عقيب حيض حال عن
الطلاق والوطي عقيب حيض حال عن الطلاق والوطي فاذا احاصت
وطهرت وادعي الزوج جناعها او طلاقا في الحيض لا يقبل قوله في منع
الطلاق السني لان عقد المصاف سببا للحال وانما يتبرأ من حكمه فقط فدعي
الطلاق والجماع بعده دعوي المانع فلا يقبل قوله في منع وقوع الطلاق
في الطهر لكن يقع طلاقا اخر باقراره بالطلاق في الحيض وان ادعي
الطلاق والجماع وهي حايض صدق ولو قال ان لها احامعك في حبيضك
فانت طالق فادعي الجماع في الحيض لا تطلق لانه علق الطلاق بصريح
الشرط حتى انكر الشرط فقد انكر السبب فيقبل قوله وان قال غيره
مرا فطلعتك ثم خبرها فقالت اخذت نفسي في المجلس وادعي انك
اخذت بعمل اخر قبل الاختيار واكررت وقع الطلاق والعنق لان
سبب الطلاق وجد والظاهر وقوعه فدعواه الاعراض ذوي المبط
فلا يقبل واذا ثبت الطلاق ثبت العنق لنباه عليه ولو قال عبده حران
لم تشتعل على بعمل اخر فادعي الاشتغال بعمل قبل الاختيار لا يعتق لانه
انكر شرط العنق وتطلق لما مر ولو باع عبده بالخيار ثلاثا ايام رلها
ثم قال ان ثم البيع بيننا فعبده حر فثبت مرة الخيار ثم ادعي النقص
في المدة لا تقبل ويثبت الملك والعنق لان المدة اذا مضت فالظاهر ثبت

الملك

الملك نظرا الى السبب واذا ثبت الملك ثبت العنق ولو قال ان لم انقض البيع في
الثلاث فعبدي حر فادعي النقص بعده لم يعتق لانكاره شرط العنق والملك
ثابت لما مر انزى وفيه من اخر كتاب الايمان لو قال كل امرة لي حرة الا امهات
اولادي ثم ادعي امية الولد فيمن او بعضهم لا يصدق سوا كان معهم ولدا
والاصل ان السيد اذا اوجب العنق بلفظ عام فاستثنى بوصف خاص ثم
ادعي وجود ذلك فان كان الوصف عارضيا لا يقبل قوله وان كان اصليا
قبل قوله لان القول لمن يتمسك بالاصل وان اوجب العنق بلفظ خاص
ثم انكر وجود ذلك الوصف فالقول قوله لانه ينكر الاعتاق اصلا
وهنا اوجب العنق بلفظ عام واستثنى بوصف خاص عارضيا فكان
مدعي ابطال العنق الثابت اصلا فلم يصدق وقيام الولد لا يبرأ منه
لحصول الدعوى في ملكه وعنق الولد ولم يصح الامة امولده لانه
عتقت بالاحباب العام ولو عرف دعوى النسب من المولى قبل الخصومة
واختلفوا فقال المولى كنت ادعيت قبل اليمين ولم يعتق الامة وقالت
الامة ادعيت بعد اليمين وقد عتقت فالقول للمولى لان الامية
امية الولد تثبت في الحال والحال يدل على ما قبله لما عرف فان قيل
للامة طاهر اخر وهو الاصل عدم امية الولد قلنا هي بظاهرها تثبت
الاستحقاق وهو يدعي ولو قال الامة خيارة او اشتريتها من زيد
او فكتننها الباردة او الاثيبا فادعي ذلك لا يصدق لان هذه صفة
عارضية تكن القاضي يربها للنساء فان قلت ثيب لا يعتق ويخلف
الثيب لان شهادتهن ضعيفة فلا بد من مويد وهو حلف المولى وان
قلت بكرا فاشكل عليهن عتقت بالاحباب العام لعدم ثبوت صفة
المستثنى وان كانت ثيبا وخاصمواختلفوا فقال اصبرها قبل الخلف
وقال اضربي بعد الخلف فالقول له لان الحال يدل على ما قبله وكذا
لو قال الامة بكرا ولم اشترها من فلان ولم اطأها الباردة والاخر
اساتيه ثم ادعي ذلك فالقول قوله لان هذه صفة اصلية اذا اصل
هي البكارة وعدم الولادة وعدم الشر من فلان وعدم الوطي وكذا
الخدا سانية من يكون مولدها بخدا سان فكانت صفة اصلية مقاربة
لحدوث الذات ولو قال كل امرة لي بكرا ثيبا واشتريتها من فلان ولم
اشترها منه او فكتننها الباردة او ولدت مني ولم تلد مني او خيارة
او غير خيارة فري حرة ثم انكر وجود ذلك الوصف فكان القول له انزى
العنق بوصف خاص ثم انكر وجود ذلك الوصف فكان القول له انزى
ويجوز هذا في الطلاق ايضا فلوقال كل امرة لي طالق الا امرة خيارة
او وطينها الباردة وخوة فادعي ذلك لا تقبل الى اخر المسائل ثم اعلم ان

ظاهر المتن يقتضي انه لو علق طلاقها بعدم وصول نعتها شهر اذ في
الوصول وانكرت فالقول قوله لعدم وقوع الطلاق وقولها في عدم وصول
المال وقد جزم في الفتنة فقال ان لم يصل نعمتي اليك عشرة ايام فانت طالق
ثم اختلفا بعد العشرة فادعى الزوج الوصول وانكرت هي فالقول له انزى
لكن صح في الخلاصة والبرازية كما قدمناه في فصل الامر بالبدان لا يقبل
قوله في كل موضع يدعي ابها حق وهو ينكر كما قيل قولها في عدم وصول
المال وهو يقتضي تخصيص المتن وكما ثبت في ضمن قولها في عدم
وصول المال وهو يقتضي وهذا التقدير في هذا المحل من خواص هذا الشرح
انشاء الله تعالى قوله الا اذا برهنت اني اقامت البيعة علي وجود الشرط
لا يثبوت دعواها بالحجة اطلقه فشمع ما اذا كان الشرط عدم ميا فان برها
عليه مقبول لما في جامع الفصولين الشرط يجوز اثباته بيعة ولو كان ثبوتها
كما لو قال لفتنة ان لم ادخل الدار فانت حر فبرهن الفتنة انه لم يدخلها
بعنى قيل فعلى هذا الوجه جعل امرها بيد هان ضربها بغير حناية ينبغي
ان تقبل بينهما وان قامت على النبي لثبوتها على الشرط حلف ان لم يجز
صهر في هذه البيلة فامرائي كذا فشهد انه خلف كذا ولم يجز صهرته
في تلك البيلة وطلعت امراته تقبل لانها على النبي صورة وعلي اثبات
الطلاق حقيقة والعبرة للقاصد لا للصورة كما لو شهد انه اسلم
واستثنى وشهد اخوان انه اسلم ولم يستثن تقبل بيعة اثبات الاسلام
ولو فيها نفي اذ عرضها اثبات اسلامه ثم رجع بجلالته قال تقبل على
الشرط ولو كان ثبوتها انزى فاقبلت سباني في كتاب الايمان في هذا المختصر
انه لو قال لعبدك انت حر ان لم يجز العام فشهد ان حرة الكوفة لم يعتق
عند همام خلافا للحمد وعللوا بها بانها شهادة نفي معني لانها بمعنى لم
يجز العام فهذا يدل على ان شهادة النفي لا يقبل على الشرط قلت قد
اختلفوا في بناء هذه المسئلة فقيل انها مبنية على مسئلة اشتراط الدعوي
في شهادة عتيق الفتنة قال في جامع الفصولين فعلى هذا الوجه
المسئلة في الامرة ينبغي ان تعتق وفاقا اذ دعواها العتيق لا يشترط
انزى في الاشكال واما على ما علق به في الهداية من انها قامت على النبي
لان التصود منها نفي الحج بما يحيط به علم الشاهد ولكنه لا يبرهن نفي
ونفي تيسير انزى فمشكل ولذا قال في فتح القدير ان قول محمد اوجه
ظاهره تسليم انها على الشرط مقبولة ولو ثبتا وقد نقله عن الميسوط
ايض وسباني تمامه ان شأ الله تعالى ولو قال الم ولوا دعي عليه ان الشرط
قد وجد وانكر فالقول له الا اذا شرهت البيعة كان اولى لانه لا يشترط
دعوي المرأة للطلاق ولا ان تبرهن لان الشهادة على عتيق الامرة وطلاق

المرأة يقبل حسنة بلا دعوي ولا يشترط حضور الامرة والمرأة لكن يشترط حضور
الزوج والمولي طبع مختصر المرأة ليس بها الشهود لو شهد انه ابان امراته
فلانة فقالت لم يطلعتني وقال الزوج ليس اسمها فلانة وشهد انه اسمها
فلانة فالقاضي يفرق بينهما ويأثرك عتيق الامرة فلو شهد انه حردها
وان اسمها كذا وقالت لم يجزني والقاضي يحكم بعينها والشهادة بحرية
المعاهرة والا بدلا والظاهر بدون الدعوي تقبل بشرط حضور المشرود عليه
وقيل لا يقبل بدون الدعوي في الا بدلا والظاهر وفي عتيق الامرة والطلاق بدون
الدعوي قيل يحلف وقيل لا فليتا ملة عند العتيق كذا في جامع الفصولين
وفي الفتنة ادعت انه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط
ولم يوجد فالبيعة فيه بينة المرأة ولو ادعت عليه انه حلف لا يصح
غير ذلك واقام البيعة يثبت كلا الامرين ويطلق بياهما كان انزى وفي الفتنة
من باب البيعتين المتضادتين ولو قال لامرأته ان شربت مسكرا بغير
اذك فامرك ببيعتك فاقامت بيعة علي وجود الشرط واقام الزوج انه
كان ياذنها فبيعة المرأة اولى انزى قوله وما لا يعلم الا منها فالقول في
حرها كان حصنت فانت طالق وقلانة او ان كنت تحبيني فانت طالق
وفلانة فقالت حصنت او احبك طلقت هي فقط عليه الامة الاربعة
لانها امينة هامة باظهار ما في روعها وقيامه ترتيب احكام الطهر
وهو نوع قبول قولها كما قيل اخبارها بالحيض في انقضاء العدة وحرمه
وبالطهر بقولها طهرت في علمه وهي متهمه في حق غيرها ان كذبها
الزوج وان صدقها طلقت فلانة ايض والحاصل ان المنظور اليه في حرها
شرعا الاخبار به لانها امينة وفي حق ضررها حقيقة وشهادتها على
ذلك شهادة في دولا بعد في ان يقبل قول الانسان في حق نفسه لا في
حق غيره كاحد الورثة اذا اقر بين علي الميت اقتصر على نصيبه اذا
لم يصدق الباؤون والمشتري اذا اقر بالبيع لم يستحق لا يرجع بالتمتن
علي البايع كذا في فتح القدير وقد يقال ان المعرف في المسيلتين ينفذ ضررا
اقراره الى احد وهما تعدي الى الزوج بقطع العصمة مع كونها متهمة في
حق نفسها ايض ولا بد من قيام الحيف عند الاخبار بما بعد الانقطاع فلا
لانه ضروري فيبشرط قيام الشرط بخلاف ان حصنت حيضة حيث
يقبل قولها في الطهر الذي يلي الحيضة لا قبله ولا بعده لانها اخبرت
عن الشرط حال عدمه والمعني فيه ان الشرع جعلها امينة فيما
يجريه عن الحيض والطهر ضرورة اقامة الاحكام المتعلقة بهما فما
دامت الاحكام قائمة كان الاسمان قايمين من جهة الشرع فتصدق
واذا كانت الاحكام منقضية كان الاسمان غير ثابتين فلا يصدق

بخلاف الودع لو قال رددتها او هلكت يصدق ولا يشترط التصديق فيه قيام الامانة
لانه صار امينا من جهة صاحب المال صريحا وابتدأ بالضرورة حيث ايقنه
صاحب المال مطلقا كذا في المعراج فثبت بقوله ان حصن لانه لو قال لا مثله
اذا حصنتا فانما طالقان فالتا حصنتا لم تطلق واحدة منهما الا ان يصدق
فان صدق احدهما وكذب الاخرى طلقت المكذبة وان كن ثلاثا فقال ذلك
فقلن حصن لم تطلق واحدة منهن الا ان يصدق فهن وكذا ان صدق احدهن
فان صدق ثنتين فقط طلقت المكذبة دون المصدقات ولو كن اربعاً
والمسئلة بحالها لم يطلعن الا ان يصدق فهن وكذا ان صدق احدهن او ثنتين
لو ن صدق ثلاثا فقط طلقت المكذبة دون المصدقات والوجه ظاهر من
الشرح وفي المحيط قال لنسائه الاربع اذا حصنت حبيضة فانتم طوالق
فقال قلت واحدة حصنت حبيضة وصدقها الزوج طلعت لان الشرط شرط
وقوع الطلاق عليهن حبيضة واحدة منهن لان اجتماعهن على حبيضة
واحدة لا يتصور فيجعل ذلك مجازا عن حبيضة احدهن كما لو قال لامرأته
اذا حصنتا حبيضة فانما طالقان فاحصنت احدهما طلقتا وان كذرها
طلقت وحدها تطلق لانهما مصدقة في حزمادون حزماتها ولو قالت
كل واحدة حصنت حبيضة طلعت كل واحدة تطليقة صدقها الزوج او كذرها
لان كل واحدة مصدقة شرعا فيما بينهما وبين زوجها ولو قال كلما حصنت
حبيضة فانتم طوالق فقلت كل واحدة حصنت حبيضة فان كذبت طلعت
كل واحدة الا شرط طلاق واحدة وان صدق واحدة لانه ثبت في حق
المصدق دون حبيض صوابها وثبت في حق كل واحدة من المكذبات
حبيضتان حبيضا باخبارها وحبيض المصدق بالتصديق وان صدق
منهن ثنتين طلعت كل مصدقة ثنتين لوجود حبيضتين في كل واحدة
حبيضا وحبيضة صاحبها حبيضا المصدق وكل مكذبة ثلاثا لوجود ثلاث
حبيض في حزمها حبيضا وحبيضتي المصدقتين وان صدق ثلاثا طلعت
كل واحدة ثلاثا لثبوت ثلاث حبيض في حق المصدقات واربع حبيض
في حق المكذبة انتهى ثم اعلم ان الوقوع على الصرة لم يخص في تصديقه
وانما يتوقف على تصديقه اذا لم يعلم وجود الحبيض منها اما اذا علم
طلعت فلا بد ان يصدق في الجوهره وقد يكونه لا يعلم الامرها لانه لو كان
يعلم من غيرها توقف الوقوع على تصديقه او البينة كالخول والام
انثاقا واختلفوا فيما لو علق طلاقها بولادتها فاما لا يتبع الطلاق بشهادة
القابلة وقال الامام الاعظم لابد من شهادة رجلين او رجل وامرأتين
كما في الجوهره ولا يشمل ما لو علقه على فعل بغير اذنها في البرازية ان
شرب مسكرا بغير اذنها فامرك بيدك وشرب ثم اغتلفا في الاذن والقول

له والبينة لها انتهى وفي الصيرفية ان ذهبت الي بيت ابي بغير اذنها فانت
طالق فادعي اذنها وانكرت فالقول له لانه ينكر وقوع الطلاق انتهى مع ان
الاذن لا يستفاد ولكن يطلع عليه بالقول بخلاف الحبيض والمحبة والبعض
ومن قبيل الزهول والكلام ما لو علق بقوله ان كنت حايضة في بيتي قال
قاضي خان ان لم تكن حايضة في غير الصوم لا يكون حائضا ومنه ما لو علقه
بقوله ان لم اشبعك من الجماع قال القاضي ان جامعها حتى انزلت فقد اشبعها
انتهى وفي التنية والسيرة والمحبة وكذا الغيرة باللسان لا بالقلب انتهى وقد
سوي المص بين المحبة والحبيض وليس بينهما فرق الامن وجهين احدهما
ان التعليق بالمحبة يقتصر على المجلس كونه تخيير احق لو قامت وقالت
احبك لا تطلق والتعليق بالحبيض لا يبطل بالقيام كسابر التعليقات والثاني
انها اذا كانت كاذبة في الاخبار تطلق في التعليق بالمحبة لما قلنا وفي هو
التعليق بالحبيض لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى حتى يحل وطهرها ديانة
لان حقيقة المحبة والبغض امر يقيني لا يوقفها عليها من قبل واحد لا من
قبلها ولا من قبل غيرها لان القلب يتقلب لا يستقر على الشيء فلما لم يقف
عليها تعلق الحكم باخبارها لانه لا دليل عليها لان احكام الشرع لا تتناط
باحكام غفيرة وفي النوادر الظهيرة لو قالت انت طالق ان كنت اذا لم
كذبت قال لست اخبره وهو كاذب فهي امراته بسعة وطهار ديانة قالت
شمس الائمة وهذا مشكل لانه لا يعرف ما في قلبه حقيقة وان كان لا يعرف
ما في قلبها لكن الطريق ما قلنا ان الحكم يدار على الظاهر وهو الاخبار
وجود او عدمه وكذا الحكم لو قال ان كنت تبغضيني ولو قال ان كنت تخيبي
بقلبك فقلت احبك طلعت ديانة وقضا عند ابي حنيفة وابي يوسف
لان المحبة فعل القلب فكان اطلاقها وتخييرها بالقلب سوا وانما يبعد
التاكيد وقال محمد لا تطلق ديانة لان المحبة عمل القلب وجعل اللسان
تعلقا عنه وعند التقييد بالقلب ينطل الحلية فيبقى الحكم متعلقا بالاصل
كذا في المعراج والظاهر من كلام مشايخنا انه لا فرق بين التعليق بحبيضا
فراقه وذكره في المعراج عن غير اهل المذهب فقال وفي التبعة المحي قال
لها ان كنت تخيبن فراقى فانت طالق فقالت احب ثم قال ان كنت لا عنه قال
اري ان يقع عليها ثم نقله عن الانوار للكلية وذكر في المحيط مسئلة
ما اذا قال ان كنت تخيبن الطلاق ولا فرق بين الطلاق والفراق فكان منقولا
عن اصحابنا ايم واطلق في المحبة فشمل ما اذا قال ان كنت تخيبن ان يعذبك
الله في نار جهنم فانت طالق ولا يثبتن بكذبا لانهما الشدة بغضها اياه قد
عذب التخليص منه بالعذاب كذا في الهداية وذكر قاضي خان قال لامرأته
ان سررتك فانت طالق فضر بها فقالت سررتي لا تطلق امرأته لانه يثبتن

بكذبها قال مولانا رضي الله عنه وفيه اشكال وهو ان السرور عما لا يوقف
 عليه فينبغي ان يتعلق الطلاق بخبرها ويقتل قولها في ذلك وان كنا نتيقن
 بكذبها كما لو قال ان كنت تخينين ان يعد بك الله بنا جهنم فانت طالق فقلت
 احب يقع الطلاق عليها ولو اعطاها الف درهم فقالت لم يسري في كان القول
 قولها ولا يقع الطلاق لاحتمال انها طلبت الالفين فلا يسري بها الالف انزني
 قلت بينهما فرق في قوله وان كنا نتيقن بكذبها ممنوع لما سمعته عن
 الهادي من انه لا يتنن بكذبها وبهذا ظهر انه لو علق بفعل قلبي ولم يتر
 به فان تنقنا بكذبها لم يقع والواقع وفي البدائع ان تكديها في الخلع
 باخبارها بالكرهية مع انها لا تصل الى حالة تكره الحنة فقد تنقنا
 بكذبها وقد يقال ان لشدة محبتها للحياة الدنيا تكره الحنة لانها
 لا تتوصل اليها الا بالموت وهي تكرهه فلم تنقن بكذبها وهل تكن المرأة
 بعزلها انا احب عذاب جهنم واكره الحنة قلت ظاهر كلامهم هنا عدمه
 وفي المحيط ولو قال لامرأته اشد كما حبا للطلاق فاشد كما بغضه طالق
 فقالت كل واحدة انا اشد حبا في ذلك لا يقع شيء لان كل واحدة مخيرة
 في حق نفسها شاهدة على صاحبها بما في ضميرها لا بها تقول انا اشد
 حبا منها وهي اقل حبا مني وهي غير مصدقة في الشهادة على صاحبها
 فلم يتم الشرط انزني وفيه محتمل لان لو علق بحبة غيرها فظاهر
 ما في المحيط انه لا بد من تصديق الزوج فانه قال لو قال انت طالق ان لم
 تكن امك تفوي ذلك فقالت الامرانا لا هو ي وكذبها الزوج لا تطلق فان
 صدقها طلقت لما عرفت وروي بن رستم عن محمد لو قال ان كان فلان
 مومنا فانت طالق لا تطلق لان هذا لا يعلمه الا هو ولا يصدق هو على
 غيره وان كان هو بن مسلمين يصلي ويحج ولو قال لاخوتي اليك حاجنة
 فافقها فقال امرأته طالق ان لم افق حاجتك فقال حاجتي ان تطلق
 زوجتك فله ان لا يصدق فيه ولا تطلقه زوجته لانه مستحل الصدق
 والكذب فلا يصدق على غيره انزني واطلق في المرأة فشمعها اذا كانت
 مراة لم تخض بعد لما في المحيط لو قال لامرأته المراهقة ان احملت فانت
 حرة فقال احملت تصدق المرأة ولا يصدق الغلام في رواية هشام لان
 الغلام ينظر اليه كيف يخرج المني منه ولا يستطاع ذلك في الحيض لانها
 تدخل الدم في الفرج فلا يعلم منها او منها او من غيرها وفي رواية يصدق
 الغلام ايض وفي الاصح لان احتملا لا يعرفه غيره كالحيض وكذلك اذا قال
 احملت في حال اشكال امره يصدق فيما له وفيما عليه لانه اخبر بخبر
 يحتمل الصدق والكذب فيصدق كالحارية انزني ولم ار صريحا ان المرأة اذا قبل
 قولها في حقها في الحيض والحبة فهل يكون يمينها ولا يمين ووقع في



الوقاية انه قال صدقت في حقها خاصة وظاهره انه لا يمين عليها وتبدل
 عليه قولهما ان الطلاق تغلق باخبارها وقد وجد فلا فائدة في التعليل
 لانه وقع بقولها والتعليل لرحا التلوي وهي لو اخبرت ثم قالت كنت
 كاذبة لا يرتفع الطلاق لتناقضها كما سياتي فتعلمه عن الكافي فريبا انشا الله
 تعالى قوله ويروية الدم لا يقع فان استمر ثلاثا وقع من حين رأت
 يعني لا يقع برويته فيما اذا علق الطلاق وحيضها سواء كان بان او بغيره
 مع نحو انت طالق في حيضك او مع حيضك لانه لم يتحقق كونه حيضا
 ح فانه استمر ثلاثا ايام بليا لهما وقع الطلاق من حين رأت الدم
 لانه لا يستبرأ ثمين انه حيض من الابتداء فيجب على المفتي ان
 يعينه فيقول طلقت حين رأت الدم وليست هذا من باب الاستناد
 وانما هو من باب النبيين ولذا قال من حين رأت وقال المصدق في
 شرح المجموع انه ثمين بالانزها انه حيض من الابتداء واطهر منه ما في
 المحيط لو قال لهما عبده حران حصنت فقالت رأت الدم وصدقها الزو
 لا يحكم بعنته حتى يستمر ثلاثا فيحكم بعنته من حين رأت لان
 الدم لا يكون حيضا حتى يستمر ثلاثا ايام والظاهر ان كان فيه ه
 استمرار ولكن الظاهر يكفي للرفع فيدفع به العبد استخدام المولي عن
 نفسه ولا يكفي الاستحقاق فاذا استمر ثمين ثمين انه حيضا فيعتق من
 حين رأت الدم حتى لو جني عليه كان ارشه ارش الاخر لانه يظهر
 عنته ولا يستند بمنزلة قوله ان كان فلان في الدار فانت حرة فظهر
 ذلك في اخر النهار يظهر عنته بخلاف قوله انت حرة قبل موت بشهر
 فانت بعده بشهر وقد جني العبد كان حكمه حكم العبيد عند ابي حنيفة
 لان ثمة العتق بثبت مستند او الاستناد لا يظهر في حق الغائب
 والمتلاشي وان قال الزوج انقطع الدم في الثلاثة وانكرت المرأة والعبد
 قال قول لهما لان الزوج اقرب جود شرط العتق ظاهر لان روية الدم
 في وقته يكون حيضا ولهذا يوم يترك الصلاة والصوم ثم رادعي
 عارضا يخرج المراءى من ان يكون حيضا فلا يصدق فان صدقته للمرأة
 وكذبه العبد في الايام الثلاثة فالقول لهما وان كان بعدهما فالقول
 للعبد انزني وفي الكافي مسيلة ان حصنت فعبد ي هروضك طالق
 اذ لو رأت الدم وقالت حصنت وصدقها ان قبل الاستمرار فلو صدقها
 الزوج ثم قالت كان الطهر قبل الدم عشرة ايام لم يصدق لانه بعد اقرارها
 بالحيض رجوع بخلافه بعد اقرارها بروية الدم ولو ادعى الزوج ان
 الدم كان قبل الطهر عشرة ايام وقالت بل عشرين فالقول لهما ولو قال لها
 وهي حايض ان طهرت فعبد ي حرة فقالت طهرت بعد ثلاثة ايام وكذبها



الزوج لا يعتق وإن صدقها أو مضت العشرة عتق وإن قالت بعد العشرة
 عاود في الدم في العشرة وصدقها الزوج وكذبها العبد عتق وكذا لو
 قالت ذلك بعد ما أقرت بالانقطاع وإن كانت حبيضا خمسة فقال لها إن
 مضت هذه المرة سنة فعبدني حرفتنا قالت بالدم في اليوم السادس
 إلى آخر اليوم وكذبها الزوج فالقول له لا تكاره بشرط العتق بخلاف ما إذا علق
 عتقه بأصل الحيض فأدعى الزوج الانقطاع في الثلاث وأدعت
 الامتناع أو فالقول لها وإن صدقها الزوج بالدم في اليوم السادس توقف
 العتق فإن جاوز العشرة تبين أنه لم يكن حبيضا ولم يعتق وإن لم يجاوز
 عتق فإن مضت فأدعت الانقطاع فيها وأدعى الجاوزة فالقول له ولا
 عتق ولو أخبرت في العشرة بالانقطاع ثم قالت عاود في الدم لا يقبل
 قولها وإن صدقها ولو كانت عادتها خمسة فطلعتها في مرض موتها
 فحاضت حبيضتين ثم مات الزوج في الثالثة بعد خمسة فقالت الورثة
 طهرت على رأس الخمسة ولا ميراث لك وقالت لم ينقطع وادعى الدم في الحال
 فالقول لها لأن الأصل في كل ثابت دوايمه فهي تنفسك بهذا الظاهر
 لدفع الحرمان وهو حجة تدفع ومثاله في الكافي ومن أحكام الوقوع من
 الابتداء أنها لو كانت غير مدخولة وتزوجت حين رأت فإن النكاح صحيح
 ومن أحكامه أنها لا تختص بهذه الحيضة من العدة لأنها بعض حيضة
 لأنه حين كان الشرط روية لزمان يقع الطلاق بعض بعضها وفي الثانية
 رجل قال لامرأته قبل الدخول إذا عصبت فانت طالق فقالت عصبت وتزوجت
 من ساعته ثم ماتت قال محمد ميراثها للزوج الأول دون الثاني وقال
 لا يدري كان ذلك حبيضا ولا انتزعي ومن أحكامه أيضا أن الطلاق يدعى
 ومنها أنها لو خالها في الثلاث بطل الخلع لكونها مطلقة ذكرها في الجوهرة
 وفي الثاني نظرا لأن الخلع يلحق الطلاق الصريح كإقرارها في الجوهرة
 وذكر المؤلف في المستصحب من باب المسح على الخفين الأحكام تثبت بطرق
 أربعة الاقتصار كما أشاء الطلاق والعتاق وله نظائر جملة والانتقال
 ما ليس بعله كما إذا علق الطلاق أو العتاق بالشرط فعند وجود الشرط
 ينتقل ما ليس بعله علة والاستناد وهو أن يثبت في الحال ثم يستند وهو
 دأيريين السنن والاقتصار وذلك كالمضموثات بملك عند اضمات
 مستند إلى وقت وجود السبب كالنصاب فإنه يجب الزكاة عند تمام
 الحول مستند إلى وقت وجوده وكالطهارة المستحاضة والتميم ينتقض
 عند خروج الوقت وروية الماستند إلى وقته الحدث ولذا قلنا لا يجوز
 المسح لهما والتببين وهو أن يظهر في الحال أن الحكم كان ثابتا من قبل مثل
 أن يقول في اليوم أن كان زيد في الدار فانت طالق وتبين في الغد وجوده

فيها

فيها فينتفع الطلاق في اليوم ويعتبر ابتداء العدة منه وكما إذا قال لامرأته إذا
 عصبت فانت طالق فانت طالق فانت طالق لا يقضي بوقوع الطلاق ما لم يمتد ثلاثة
 أيام فإذا انقضت ثلاثة أيام حكمنا بوقوع الطلاق من حين حاضت والفرق
 بين التبيين والاستناده في التبيين يمكن أن يطلع عليه العباد وفي
 الاستناده لا يمكن وفي الحيض يمكن أن يطلع عليه بأن يشق بطنها فيعلم
 أنه من الرحم وكذا انتشار المحل في الاستناده دون التبيين وكذا الاستناده
 يظهر أثره في التبريد من المنلاشي وأثر التبيين يظهر فيما قلنا قال
 أنت طالق قبل موت فلان بشهر لم تطلق حتى يموت فلان بعد التبيين
 بشهر فإن مات لتمام الشهر طلقت مستند إلى أول الشهر فتعتبر العدة
 أوله ولو وطئها في الشهر صار مزاجها لو كان الطلاق رجوعيا وعزم الغد لو
 كان باينا وتبرد الزوج بدل الخلع إليها لو خالها في حلاله ثم مات فلان
 ولو مات فلان بعد العدة بأن كانت بالوضع أو لم يجب العدة لكونه
 قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم المحل وبهذا تبين أنه فيها بطريق الاستناده
 لا بطريق التبيين وهو الصحيح ولو قال أنت طالق قبل قدوم فلان بشهر
 يقع مقتضاه على التقدير المستند إلى قوله وفي أن عصبت حيضة يقع
 حين تظهر يعني أما أن يمضي العشرة مطلقا أو بانقطاع الدم مع أخذ
 شيء من أحكام الطاهرات إذا انتظم لأقل من ثلاث الحيضة اسمها كاملة
 وكذا إذا قال نصف حيضة أو ثلثها أو سدسها وأنت طالق مع حيضتك
 أو في حيضتك بالنكاح قوله إن صمت يوما أو صليت صلاة لا يجتنب الأبصر
 يوم كامل ويشنع بخلاف ما تقدم لأنه يدل على جنس الحيض فهو كقوله إن
 صمت أو صليت وأشار بقوله حين يظهر إلى أنه ليس يدعى كما أشار بقوله
 حين رأت الدم يدعى وإلى أنها لو كانت حائضا لا تطلق ما لم تظهر ثم تحيض
 كقوله لطاهرة إذا ظهرت فانت طالق لم تطلق حتى تحيض ثم تظهر لا فترضا
 إن البين يقتضي شرطا مستقبلا وفي الصحيح للحيضة بالفتح المرة الواحدة
 والحيضة بالكد اسم الجمع حيض انتزعي وفي الثانية لو قال لها وهي حائض
 إذا عصبت عدا فانت طالق وهو يعلم أنها حائض فهو على دأيريين كالحبيض
 إلى الغد إن دام إلى أن يطلع الفجر من الغد طلقت لأن الحيضة الثانية لا ينقض
 حدها من الغد فيجمل على الدوام إذا علم انتزعي وفي الكافي لو قالت
 بعد عشرة أيام عصبت وطهرت وكذبها تطلق لأنها أخبرت عن إيمانها
 في أوائها ولو قالت بعد مضي شهر أي عصبت وطهرت ثم حاضت حيضة
 أخرى وأنا الآن حائض لا يقبل قولها ولكن إذا طهرت يقع لأنها أخبرت أنها
 عن أوائها فصارت مزممة ولو قال إذا عصبت فانت طالق فقالت بعد خمسة
 عصبت وأنا حائض الساعة فالقول لها لأن الأخبار في أوائها ولو قالت عصبت

وظهرت لا تصدق حتي تخض لاهلها اخبرت والحال منافية لما اخبرت
انني وفي تخفيض الجامع للصدم من ملك الانشا ملك الاخبار كالوصي
والمولي والمراجع والوكيل بالبيع ومن له الخيار قال اذا حصنت حبيضة فانت
طالق فتالت بعد مدة محققة حصنت وطهرت وقع ولوقالت حصنت
وطهرت وانا حايض لا تظهر ولوقال اذا حصنت فتالت حصنت منذ خمسة
ايام وقع ولا تنهم في التاخير للعد ولوقالت وطهرت لا انني وذكر في
باب الحنث يتبع بالحبيض والفعل قال انت طالق قبل ان يحضي حبيضة
بشهر فحاصنت بعد طنت ولا ينتظر الطهر للمينونة واختلفوا فيه والاصح
انه ينتصر ولوقال قبل قدم وفلان وموت فلان بشهر وينتدم القدر
يقع والموت لا خلاف ما اذا قدم ومات للتعلق انني وفي الجوهره اذا حصنت
نصف حبيضة فانت طالق واذا حصنت نصفها الاخر فانت طالق لا يقع
شيء مالم تخض وتظهر فاذا حاصنت وطهرت وقع طنتان ولوقال لها
وهي حايض اذا حصنت فانت طالق او قال وهي مريضة اذا مرصنت فمذا
علي حبيض في المستقبل ومرص يستقبل وان نوي ما يحدث من هذا
الحبيض او ما يزيد من هذا المرض فهو كما نوي وكذا اذا قال لصاحب الرعا
ان عرفت وكذا اذا قال للحبلى اذا حملت فم علي حبلى في المستقبل ولو نوي الحبلى
الذي هي فيه لا حنث لانه ليس له اجزا متعددة وانما هو معوي واحد
خلافا للحبيض واخوانه لان له اجزا انني وفي المحيط لوقال ان حصنت
حبيضة فانت طالق ثم قال اذا حصنت حبيضتين فانت طالق فحاصنت
حبيضة تنفع واحدة باليمين الاولى فان حاصنت اخري تنفع اخري باليمين
الثانية لان الحبيضة الاولى كل الشرط لليمين الثانية فان قال ثم اذا حصنت
والمسيلة مجالها لا يقع شيء حتي يوجد حبيضتان بعد الاولى لان كلمة
ثم للتعقيب مع التراخي فيقتضي وجود الحبيضتين بعد الاولى انني
قوله وفي ان ولدت ذكر فانت طالق واحدة وان ولدت انثى فتنتين
فولدهما ولم يولد الاول تطلق واحدة فضا وتنتين تنزها ومضت العدة
لا بها لو ولدت الغلام وقعت واحدة وتنتضي عدتها بوضع الجارية ثم
لا تقع اخري به لانه حال الفضا العدة ولو ولدت الجارية اولاً وقعت
تطكتين وانقضت عدتها بوضع الغلام ثم لا يقع شيء اخريه لما ذكرنا
انه حال انقضا العدة فاذا في الحال حال يقع واحدة وفي حال تنفع ثنتان
فلا يقع الثانية الي بالشك والاولي ان ياخذ بالثنتين تنزها واحنيها طا
والعدة منتضية يفتي لما يباقي بقوله لم يولد الاول لانه له علم فقد
بيناه وان اختلفا القول للزوج لا نكاهه واشتا ربيضي المدة الي انه لا يهونه
ولا ادرت كما في غاية البيان وقيد بقوله ان ولدت لانه لوقال ان كان

حملك

حملك غلاما فطالق واحدة او جارية فتنتين فولدتهما لم تطلق لان حملك
اسم جنس مصنف فيعم كله فما لم يكن الكل غلاما او جارية لم يقع
كما في قوله ان كان ماني بطنك غلاما والباقي محالة وقوله ان كان ماني
هذا العود حنطة وفي طالق ودقيقا فطالق فاذا فيه حنطة ود
لا تطلق بخلاف قوله ان كان في بطنك غلام والباقي محاله يقع الثلاث
وقيد بقول فولدتهما اي الغلام والجارية لا بها لو ولدت غلاما
وجارية لم يرد الاول وقع الثلاث تنزها وتنتان فضا ولو ولدت
غلامين وجارية وقعت واحدة فضا وثلاث تنزها وفدما الولادة
لا يثبت بقولها اتفاقا بل لا بد من نصاب الشهادة عنده وامرأة عند
ولو علق طلقها بولادتها ولد افولدت ميتا طلقت وسياقي تمامه
في الايمان وفي المحيط قال كلما ولدت ولدا فانت طالق فولدت ولدين
في بطن واحد بان كان بينهما اقل من سنة اشهر طلقت بالاول وانقضت
عدتها بالثاني ولا يقع طلاق اخرو لو ولدت ثلاثة اولاد وقع ثنتان
ولو ولدت ثلاثين كل ولدين سنة اشهر وقع ثلاثا وتعد بثلاث حبيض
ولو قال لامرأته الحامل كلما ولدت فانت طالق للسنة فولدت ثلاثة في
بطن واحدة لم يقع عندهما حتي يظهر من نفاها فيقع في كل طهر
تطليقة وعند محمد وزفر طلقت واحدة بالولد الاول وتنتضي عدتها
بالاخر ولو قال لامرأته كلما ولدت ولدا فانت طالق فولدت احدا
ثم الاخرى اخر ثم الاولى اخر ثم الاخرى اخر في بطن واحد حتي ولدت
كل واحدة ولدين طلقت الاولى ثنتين وانقضت عدتها بولدها الثاني
ولو كان بين ولدي كل واحدة سنة اشهر فالثاني سنتين طلقت الاولى
ثنتين وانقضت عدتها بالولد الثاني وثبت نسب الولدين وطلقت
الاخرى واحدة وانقضت عدتها بالولد الاول ولا يثبت نسب ولدها الثاني
ولو قال لامرأته الحامل ان ولدت ولدا فانت طالق ثنتين ثم قال ان كان
الولد الذي تلديه غلاما فانت طالق فولدت غلاما طلقت ثلاثا ولو قال
الولد الذي في بطنك غلاما والمسيلة مجالها طلقت ونهامه في المحيط وقيد
بالولادة لانه لو علق طلقها بجملها فمستحب ان لا يطاها الا بالاستبراء
النصور حدوث الحب ولا يقع الطلاق ما لم تلد لاكثر من سنين من يوم
اليمين لانه علقه بحدوث الحب بعد اليمين ويتوهم حدوث الحب قبل
اليمين الي سنتين فوق الشك في الموقع فلا يقع بالشك كذا في المحيط
وذكر قاضي خان لوقال ان لم تكوني حاملا فانت طالق ثلاثا فجات بولد لاق
من سنتين يوم من وقت اليمين لا تطلق في الحكم وان جات لاكثر من
سنتين يوم طلقت وان حاصنت بعد اليمين لا يقر بها لاحقا ان تكون

قيني

هما

هما

ان كان

حاملًا وكذا ان لم يخض لا ينبغي له ان يقربها حتى يصنع ان يتي قوله والملك
بشروط لاخر الشرطين لان صحة الكلام باهلية المتكلم الا ان الملك يشترط
حالة التعليق ليصير الجزاء بالوجود لاستصحاب الحال فنصح اليقين
وعند تمام الشرط لننزل الجزاء لانه لا ينزل الا في الملك وفيما بين ذلك الحال
حال بقا اليقين فيستغنى عن قيام الملك اذ نفاؤه بحمله وهو الذمة
فالمراد من اشتراطه لاخرهما بيان عدم اشتراطه لاولهما فلا ينافي اشتراطه
وقت التعليق من قوله اول الباب فلو قال لاجنبية ان زرت فانت
طالق لم يصح لكن في الغنية قبل الشفقات معزيا الى الملتقط قال حلال
الله على حرام ان فعلت كذا وليس له امراة فتزوج ثم فعل ذلك الفعل
لا تطلق ثم طلقت ان يني ويصنع الاعتماد على الاول كما ذكرنا وادار من
الشرطين امران يتعلق الطلاق بهما ولا يقع باحدهما سواء كانا شرطين
حقيقيين بتعدد اذ او الشرط او لا اما الاول فبان عطف شرط على اخر
واخر الجزاء اذا قدم فلان واذا قدم فلان فانت طالق فانه لا يقع حتى
تعد ما لانه عطف شرط محضا على شرط لا حكم له ثم ذكر شرطاً فيعلق
بهما فصلا بشرط واحد فلا يقع الا بوجودهما وفيه تعليل اذ بان
كرد اذ الشرط بغير عطف كقوله ان اكلت ان ليست فانت طالق فانها
لا تطلق ما لم تلبس ثم ناكل تنقذ من الوعد وكذا لو قال كل امراة اتزوجها
ان كلمت فلانا في طالق فتقدم الموعد فيصير التقدير بان كلمت فلانا
فكل امراة اتزوجها طالق واستغنى عن الفا بتقدم الجزاء فالكلام شرط
الا اعتماد والتزوج شرط الاخلال فاصله قوله تعالى ولا يتنعكم نصحي
ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغوكم فالمعنى ان كان الله
يريد ان يغوكم فلا يتنعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ووجه المسئلة
انه لا يمكن ان يجعل الشرطان شرطا واحدا المتزول كجزء العدم العطف وان
روي عن محمد في غير رواية الاصول انه رجع عن التقدير والتأخير
وافتر كل شرط في موضوعه وهو ياتي اما بالحرمين من الشافعية لان الاصل
عدم التقدير لا بدليل والكلام في موجب اللفظ لان الشرط الثاني مع
ما بعده هو الجزاء الاول لعدم الفا الرابط ونية التقدير والتأخير خفا
من اضمأ الحرفي لانه نصحيح للمنطوق من غير زيادة شي اخر فكان
قوله ان اكلت منذ ما من تأخير لانه في غير الجواب المتأخر والتقدير بان
ليست فان اكلت فانت طالق وهذا بناء على ما قد مناه من لزوم التأخير
في مثل ان دخلت الدار فانت طالق وعلى ما قد مناه عن ابي يوسف من اضمأ
الفا يجب ان لا يعكس الترتيب وفي التجريد لو قال لامرأته ان دخلت الدار
فانت طالق ان كلمت فلانا لا بد من اعتبار الملك عند الشرط الاول فان طلقتها

بعد الدخول بها ثم دخلت الدار فانت طالق وعلى ما قد مناه عن ابي يوسف
من اضمأ والفا يجب ان لا يعكس الترتيب وفي التجريد لو قال لامرأته ان دخلت
الدار فانت طالق ان كلمت فلانا لا بد من اعتبار الملك عند الشرط الاول فان
طلقتها بعد الدخول بها ثم دخلت الدار وهي في العدة طلقت ان يني وهو الظاهر
من التقدير وتأخير فكان المتقدم شرط الاخلال فيعتبر الملك عنده وعلى
هذا اذا قال ان اعطيتك ان وعدتك ان سالتني فانت طالق لا تطلق حتى
تسأله او لا ثم بعد ما ثم يعطيه لانه شرط في العطية الوعد وفي الموعد
السؤال فكانه قال ان سالتني ان وعدتك ان اعطيتك كذا في فتح التقدير
وقد اذا لم يكن الشرط الثاني متوقفا على الاول وان كان كذلك كان كل
شرط في موضوعين حتى ان اكلت ان شربت فانت كذا كان الا كما مر منها
والشرب من غير الشرط حتى اذا شرب ثم اكل لم يعتق وان اكل ثم شرب
عتق ولو قال ان شربت ان اكلت يوجب الشرط الاول ولو قال ان دعوتني
ان احببتك بغير كل شرط في ترصعه ولو قال ان احببتك ان دعوتني بغير
الاحابة ولو قال ان لبست طيلسان اذا اتيتني بغير كل في موضوعه
ولو قال ان اتيتني ان لبست طيلسان ابو خرا لا يثبت ولو قال ان ركب
الدابة ان اتيتني بغير كل في موضوعه خلاف ان اتيتني ان ركب لا يثبت
معي كذا مر من عرفا اضررت كلمة ثم واذ لم يكونا مدين عرفا لم
يثبت العطف بينهما لاعرفا ولا ذكر افعلي اذ كل شرط في موضوعه لا يتصل
الجزاء باحد الشرطين ان يني كذا في المحيط وفي البرازية وفي الفارسية
المقدم مقدم والمؤخر مؤخر وعليه الاعتماد ان يني وذكر القاضي في
تفسيره ان قوله ان اردت ان انصح لكم شرط ودليل وجوب وهو مع قوله
ولا يتنعكم نصحي دليل جواب قوله ان كان الله يريد ان يغوكم يتقدم
الكلام من هذه النسخة ان كان الله يريد ان يغوكم فان اردت ان انصح لكم
لا يتنعكم نصحي ان يني وجعل في فتح التقدير من هذا القيل قوله تعالى
وامراة مؤمنة منه ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها
قال والمعنى ان اراد النبي ان ينكح مؤمنة وهبت نفسها فقد احل لناها
ان يني وذكر القاضي ان قوله تعالى ان اراد النبي شرط الشرط الاول في
استصحاب الحل فان وهبت نفسها منه لا يوجب له الا باذنه نكاحها
فانها جارية بحري التبول ان يني فلم يكن من هذا القيل وفي المعراج انها
محتملة للامرين فان ارادة النبي متأخرة فانها كالقبول ويحتمل تقدم
ارادة النبي فاذا فهمت ذلك وهبت نفسها له ان يني وذكر في المحيط انها على
ثلاثة اوجه احدها اذ اخر الجزاء عن الشرطين والثاني اذ قدمه والثالث
اذا وسط اما الاول والثالث فعلى التقديم والتأخير واما الثالث فيتقدم كل شرط

في موضعه ولا يكون من السبيل المعترضة لانه لا حاجة الي التذبير والتا
 لانه يخلل الجزاين الشرطين بحرف الوصل وهو الفاء فيكون الاول شرطا
 لا اعتقاد اليمين والثاني شرط الحدث انتهى وهكذا في البديع في مسئلة
 توسط الجزا فقال لو قال لامرأته اذا دخلت الدار فانت طالق ان كلمت
 فلانا يشترط قيام الملك عند وجود الشرط الاول وهو الدخول لانه جعل
 الدخول شرطا لاعتقاد اليمين كانه قال عند الدخول ان كلمت فلانا فانت
 طالق واليمين لا تعتقد الا في الملك ومضافة الي الملك فان كانت في ملكه
 عند الدخول دخول الدار صحت اليمين المتعلقة بالكلام فاذا كلمت
 يقع وان لم تكن في ملكه عند الدخول بان طلعها وانقضت عدتها ثم دخلت
 لم يقع التعليق وان كلمت وان طلعها بعد الدخول ثم دخلت في العدة ثم
 كلمت فيها طلقت انتهى والحاصل ان الجزا اذا كان متوسطا فلا بد من الملك
 عند الشرطين فان كل شرط يقرب في موضعه فلم تكن هذه المسئلة داخلة
 تحت قوله والملك يشترط لا غير الشرطين الا باعتبار ان الشرط الاول
 هو شرط الاعتقاد وقد منا ان الملك لا بد منه وقت التعليق لم يمس معلقا
 الا بشرط واحد فجعله في فتح التدبير من قسم نقد بمرادها من كلام
 التجريد وهم ولما علمت ان كل شرط في موضعه وهذا كله اذا كان الشرط
 الثاني غير الاول فان كان عينه فقال في البرازية ان دخلت هذه الدار
 ان دخلت هذه فعبره خروجهما واحد فالقياس عدم الحدث حتي
 تدخل دخلتين فيها وفي الاستحسان بحيث يدخل واحد ويجعل
 الباقي تكرارا واعادة ولما قيل ان يقول لو جعل الثاني تكرارا لزم ثبوت الحرية
 حالا علي قول الامام ويصير الثاني فاصلا كما في انت خروجك عن الله
 ويحاج ان جعل الثاني تكرارا معني لا لفظ لان الثاني عطف علي الاول
 ولا يعطف الشيء علي نفسه والعبرة في الباب للفظ فاذا انتهي التكرار لفظا
 كان الثاني حشا فصار فاصلا وبما نحن فيه الثاني غير معطوف علي
 الاول فامكن جعل الثاني تكرارا فكان واحدا معني فلا يفصل ونظيره خرج
 حرا نسا الله تعالى انتهى وقد مناع عن المحيط انه لو قال ان تزوجتك وان
 تزوجتك فانت طالق لم يقع حتي يتزوجها مرتين بخلاف ما اذا قدم الجزا او
 وسطه انتهى فعلي هذا يفرق بين ما اذا كان احسن الجزا وكان بمعني
 واحد فليحفظ وذكر في الخاتمة هذه المسئلة ثم قال ولو قال اذا دخلت
 الدار فانت طالق اذا دخلت هذه الدار لا يطلق ما لم تدخل مرتين ولا تطلق
 ما لم يتزوج مرتين انتهى فعلي هذا اذا كانا بمعني واحد بلا عطف فان
 تأخر الجزا عنهما فالشرط احدهما وان توسط فلا بد من الفعل مرتين وقدنا
 يكون الامرين تعلق الطلاق بهما لانه لو قدم الجزا واخر الشرط ثم ذكر شرطا

آخر

آخر يعطف فان الطلاق فيه معلق باحدهما نحو انت طالق اذا قدم فلان
 واذا قدم فلان ولو قدم ما معا لا يقع الا واحدة ولا بد من الملك عند ايهما
 وجد وكذا الوسيط الجزا مع العطف نحو ان قدم فلان فانت طالق واذا قدم
 فلان فابرها سبق وقع ثم لا يقع عند الشرط الثاني شي الا ان ينوي ان يقع
 عند كل واحد تطليقة فيقع افعري عند الثاني واما الثاني اعني ما ليسا
 شرطين حقيقة وهو ان يكون فعلا متعلقا بشيين من حيث هو متعلق
 بهما نحو ان دخلت هذه وهذه او ان كلمت ابا عمرو و ابا يوسف فكذا
 فانهما شرط واحد الا ان ينوي الوقوع باحدهما فالشرط للوقوع قيام
 الملك عند اخرهما وكذا اذا كان فعلا قائما باثنين من حيث هو قائم
 بهما نحو ان جازي وعمر وكذا ان الشرط بحريهما فاذا عرف هذا انقصر
 الشك كلام المص علي القسم الثاني مما لا ينبغي واعتراض الكمال علي الشك
 في جعله مسئلة الكلام من تعدد الشرط سهو لانه انا جعله من
 قبيل الشرط المشتمل علي وصفين وعليه حمل عبارة المص لان قبيل
 تعدد الشرط والحاصل انه اذا كرر اداة الشرط بلا عطف فان الوقوع متوق
 فف علي وجودهما سوا قد مر الجزا عليهما واخره عنهما او وسطه لكن ان
 قدمه واخره فالملك يشترط عند اخرهما وهو الموقوف به او لا علي
 النقد بمرادها غير وان قدم وسطه فلا بد من الملك عندهما وان كان
 بالاعطف فانه موقوف علي احدهما ان قدم الجزا او وسطه واما اذا اخره
 فانه موقوف عليهما وان لم يكرر اداة الشرط فانه لا بد من وجود الشيين
 قدم الجزا عليهما واخره عنهما هذا ما ظهر لي من كلامهم وفي الولو الجبة
 اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق ان كلمت فلانا
 فالطلاق الاول والثاني يتعلق بالشرط الاول والثالث بالشرط الثاني
 حتي لو دخلت طلقت تطليقتين ولو كلمه طلقت واحدة الا ان يصير
 الشرط الاول شرط الاعتقاد في حق الكل والثاني شرط الاختلال في حق الكل
 لانا لو علمنا الجزا الثاني بالدخول كان الجزا موخر عن الشرط ولو علمنا
 بالكلام كان الجزا مقدما علي الشرط والاصل في الشرط هو النقد بمرهما
 امكن حفظه علي الاصل ولو قال امرأته طالق ان دخلت الدار وعبدتي
 حرو علي المشي الي بيت الله ان كلمت فلانا فالطلاق علي الدخول
 والعنق والمشي علي الكلام الحق الجزا المتوسط بالشرط الاخر هنا بخلاف
 ما تقدم لان ثمة الكلام متوقف عليه لانه عطف الاسم علي الاسم فصا
 الر وصل اصلا وبما يقع لضرورة ولا ضرورة في حق المتخلف اما هنا فالكلام
 منقطع لانه عطف الاسم علي الفعل فلا يلحق بالاول الا ضرورة لانه
 امكن الحاقه بالثاني انتهى وثام نقريعات الطلاق المعلق بالتزوج وبالكلام

مذكور في تمنع الغناوي من فصل تعليق الطلاق بالملك وفي البرازية من
 الايمان والطلاق المضاعف الى وقتين يستمر عند اولهما والمعلق بالتعليق عند
 انقضاءهما والمضاعف الى آخر الوقتين كقوله عند او بعد عند انزل بعد عند ولو
 علق باحد التعليقين ينزل عند اولهما والمعلق بفعل ووقت يقع بايهما سبق
 انزلي وقد مثاه في فصل اضافة الطلاق الى الزمان وفي الخاتمة قال لها ان
 دخلت دار فلان وفلان يدخل في دارك فانت طالق قد دخلت دار فلان
 وفلان لم يدخل دارها حنت يمينها في يمينه لانه يراد باليمين احدهما دون
 الجمع انزلي قوله ويبطل تحيز الثلاث تعليقه اي تعليق الثلاث على ما يشير
 اليه اكثر الكتب والاولى ان يعود الطلاق لان الكلام فيه على فلو قال لها ان
 دخلت الدار فانت طالق ثلاثا او قال واحدة او قال ثنتين ثم طلقها ثلاثا
 ثم عادت اليه بعد زوج اخر ثم دخلت لم تطلق لان الجراطلقات هذا
 الملك لانها هي المانع لان الطاهر عدم ما يحدث واليمين تغدر للمنع والحل
 واذا كان الجزا ما ذكرناه وفرفات تحيز الثلاث المبطل للمحاسبة فلا يفتي
 باليمين فتيد بالثلاث لانه لم يختر اقل منها لا يبطل التعليق لان الجزا باق لبقا
 تحلة فلو طلقها ثنتين ثم عادت اليه بعد زوج وقد كان علق الثلاث
 ثم وجد المعلق طلقت ثلاثا اتفاقا اما عندهما فلو وقع المعلق كله لان
 الزوج الثاني هدم الواقع واما عند محمد فلو وقع واحدة من المعلق لان
 الثاني لا يهدم عنده ولو كان المعلق طلقة والمختر ثنتين ثم عادت اليه بعد
 زوج اخر ثم وجد الشرط فعند محمد حرم حرمة غليظة بالمختر
 والمعلق وعندهما لا يخرم اذ يملك بعد وقوع المعلق ثنتين يهدم الثاني
 ما يخزاه الاول وتيد بالطلاق لان الملك اذا زال بعد تعليق العلق لا يبطل
 التعليق كما اذا قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر ثم باعه ثم اشتراه
 ثم دخل عتق لان العبد يصنع الرق محل للعتق وبالسبع لم يفت تلك
 الصفة حتى لو فانت بالعتق بطلت اليمين حتى لو ارتد وعلق بدار
 الحرب ثم سبي ثم ملكه المولى ودخل الدار لم يعتق كذا في المعراج وصوابه
 حتى لو ارتدت لان المرد لا يملك بالسبي وانما هو في الامة وتيد بتعليق
 الطلاق لان تحيز الثلاث لا يبطل الطاهر بخرا كان او معلقا كما اذا قال ان
 دخلت الدار فانت علي كظهر امي ثم طلقها ثلاثا ثم دخلت بعد
 ما عادت اليه بعد زوج كان مظاهرا لان الظاهر بخرا بما الفعل لا يخريم الحل
 الاصيلي لكن قيام النكاح شرطا له فلا يشترط بقاؤه لبقا المشروط كالشهود
 في النكاح بخلاف الطلاق لانه بخريم للحل الاصيلي وفي فتح القدر بواورد بعض
 افاضل اصحابنا انه يجب ان لا يقع الا واحدة كقولهم المعلق طلقات
 هذا الملك والغرض ان الباقي من هذا الملك ليس الا واحدة لم يبق في

ملكه سواها والجواب ان هذه مشروطة والمعني ان المعلق طلقات
 هذا الملك الثلاث ما دام ملكه لها فاذا زال بقى المعلق ثلاثا مطلقة كما هو
 اللفظ لكن شرط بقاها محلا للطلاق فاذا اخرا ثنتين زال ملك الثلاث فبقي
 المعلق ثلاثا مطلقة ما بقيت محليتها وامكن وقوعها وهذا ثابت في تحيزه
 الثنتين فينعى والله اعلم انزلي وقد مثاه انما يبطل التعليق بدار الحرب
 قال في الجمع والحاقه مرثدا مبطل لتعليقه عند الامام وقال لان زوال
 الملك لا يبطله وله ان اتفاقا تعليقه باعتبار قيام اهل بيته وبالايراد ان يفتي
 العصمة فلم يبق تعليقه لغوت الاهلية فاذا اعدا الى الاسلام لم يبعد
 ذلك التعليق الذي حكم بسقوطه لاستحالة عود الساقط كذا في شرح
 المص ومما يبطله فوت محل الشرط كفوت محل الجزا كما اذا قال ان كلمت فلانا
 فانت طالق فمات فلان كذا في الكافي ومنه ما اذا قال ان دخلت الدار فانت
 طالق فدخلت الدار سبنا كما في المعراج وقد مر ان مما يبطله زوال اماكن
 البرود ذكرنا فروع عليه عند شرح قوله وزوال الملك بعد اليمين لا يبطلها
 وفي الفتنة حلف لا يخرج من بخرا لا باذن هو ولا الثلاث فحين احدهم لا يخرج
 لانه ان افاق المجنون حنت ولو مات احدهم لم يفت لبطلان اليمين
 انزلي قوله ولو علق الثلاث والعتق بالوطي لم يفت لم يجب العتق بها
 للبت اي لم يجب مهر المثل للمطلقة ثلاثا والمعتقة بالملك من غير فعل لان
 الجماع ادخال النرج في الفرج وليس له دوام حتى يكون لدوامه حكم
 ابتداءه كمن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا يفت باللبث وكذا لو
 حلف ان لا يدخل دابته الا صطبل وهو فيها فامسكها فيه لم يفت وفي
 الفوائد الظهيرية الجماع عبارة عن الموافقة والمساعدة في اي شيء
 كان فان محمد اكثر ما يقول في كتاب الحج على اهل المدينة السنن
 حبا معتمونا في كذا وافتمقنا وحكي عن الطحاوي انه كان يبيي ابيته
 مسابيل يقول في املايه النساق قد حبا معنكم علي كذا ولستم قد حبا
 علي كذا فتنسبت ابنته يوما من ذلك فوقع بصره عليها فقال ما شأنا
 فتنسبت مرة اخري فاحسن الطحاوي انها ذهبت الى الجماع المعروف
 بهذا اللفظ فقال او ينهض من هذا فاحترق غضبا وقطع الاملا ورفع
 يديه الى السماء وقال اللهم لا اريد حياة بعد هذا فتمني الموت فان
 بعد ذلك من نحو خمسة ايام كذا في المعراج اشار بفتي العتق فقط
 الي ثبوت الحرمة باللبث وان الواجب عليه النزع للحال والي انه لو
 جامع في رمضان ناسيا فتنكح ودأمر علي ذلك حتى ارتد فعليه
 النضاض وان نزع من ساعته لا وقيد بالملك يكونه من غير فعل لانه
 لو غرك لزمه مهره لانه كالايلاج ولذا قالوا لو ادخل ثم قال لها ان حبا

يخرج

معتونا

معتك

فانت طالق او حرة ان تزغ او لم يترغ ولم يتحرك حتى انزل لا تطلق ولا تغتق
وان حركت نفسه طلقت وغتقت ويصير مراحعا بالحركة الثانية ويجب
للامنة العترة ولا حد عليها ولو جامع غامدا قبل الفجر وطلعت وجب النزع
في الحال فان حركت نفسه فضا وكفر كما لو حركت بعد التذكير في الاولى كذا في
النزائية وغيرهما من الصور وفي المعراج ولو قال ان وطيتك فيمنته
علي الجماع وقال بن قدامة الحنبلي وعند محمد بن الحسن يمينته علي
الوطي بالقدم ولو قال اردت به الجماع لم يغفل وقد غلط ابن قدامة في
التنقل عن محمد وان محمد اذ كره في ايمان الجامع لو قال لها ان وطيتك
فرق علي الجماع في فوجها بذكره ولو نوي الدوس بالقدم لا يصدق في
الصرف عن الجماع ويحنت بالدوس بالقدم لا يصدق به علي نفسه
ولو قال ان وطيت من غير ذكر امرأة فهو علي الدوس بالقدم وهو حق
اللغة والفرق وذلك بانفاق اصحابنا النزي والعنبر بالضم مهر المرأة
اذا وطيت عن شبهة وبالفتح الجرح من عقره اي حرقه فهو عقر
كذا في الصحيح وفي التاموس العنبر بالضم دية الفرج المصوب
وصداق المرأة النزي وفي الصباح العنبر بالضم دية فرج المرأة اذا
غصبت علي نفسها ثم كثر ذلك حتي استعمل في المهر النزي والليث
من ليث بالمكان لينا من باب بعث وجا في المصدر السكون للتخفيف
والليث بالفتح المرأة وبالكسر الهيبة فالنوع والاسم الليث بالضم
كذا في الصحيح وفي التاموس بفتح اللام وسكون الباء المثلث من ليث
كسمع وهو نادر لان المصدر من فعل بالكسر قياسه بالخبر كذا لم
يبتدأ نزي وهو اولي عا في المصباح لانها منه ان المصدر بفتح الباء وان
السكون حايث قوله ولم يصدره مراحعا في الرجعي الا اذا اوجبه ثانيا
اي لم يصبر بالليث مراحعا اذا كان المعلق بالجماع طلاقا رجعا عند
محمد لان الدوام ليس بتعرض للبضع وقال ابو يوسف يصبر مراحعا
لوجود المساس بشهوة كذا في المعراج وينبغي تصحيح قول أبي يوسف
لظهور دليله والاستثنائي كلام المصراع الي المسيلكتين فاذا اولج
ثانيا وجب عليه مهر المثل وصار مراحعا فجعل الشمايه راجعا الي الثانية
فصور وقيد بالمسيلكتين لان الحد لا يجب بالابلاج ثانيا وان كان
جمعا لما فيه من شبهة انه جماع واحد بالنظر الي اتحاد المقصود
وهو فضا الشهوة في المجلس الواحد وقد كان اوله غير موجب للحد
فلا يكون اخره موجبا له وان قال طنت انها علي حرام كما في المعراج
وقد يجب المهر لان البضع المحترم لا يجلو عن عترة وعند في المعراج

ولتايل ان يقول اذا خرج ثم ارجع في العتق ينبغي ان يجب الحد لانه وطى لافي
مسكك ولا في شبهة وهي العدة بخلاف الطلاق لوجود العدة وجوابه ما ذكر
في الكتاب ان هذا ليس با بندا فاعل من كل وجه لاتحاد المجلس والمقصود
انتهى وقيد بالتعليق للاعتراذ عماروي عن محمد لو ان رجلا زني بامرأة
ثم تزوجها في تلك الحالة فان ليث علي ذلك ولم يترغ وجب مهران ومهر
بالعتد ولم يستأنف الادخال لان دأمة علي ذلك فوق الخلوة بعد العتد
كذا نقلوا وتخصيص الرواية بمحمد لا يدل علي خلاوة بل لانه لو بين عنه
دون غيره وفي النزائية لا يبرها فاستلحق وجا وفقت منه عاجزها
يحنت فيما عليه الفتوي ولو نيا بما لا يحنت وقال لامنه ان جامعته كانت
حرة فالجدة ان يبيعها من غيره ثم يترجها ويهاها فتخل لا الي جزا
ثم يشترها منه فيطأوها فلا تغتق حلف لا يغشاها وهو عليها فاليمين
علي الاخراج ثم الادخال فان دام عليها لا يحنت وذكر في اول الفصل الثالث
عشر في الجماع لا يحنت بالجماع فيما دون الفرج وان انزل الا انوي انتهي
قوله ولا تطلق في ان لكبتها عليك فهي طالق فتكم عليها في عدة الثانية
يعني لا تطلق امرأته الجديدة فيما اذا قال للذي تحته ذلك تطلق امرأته
باينا ثم تزوج اخري في عدتها لان الشرط لم يوجد لان التزوج عليها
ان يدخل عليها من بينا زعمها في الفراش ويذاحمها في الفراش ويذاحمها في
الغتم ولم يوجد قيد بالثابت لانه لو كان رجعا طلقت كما في شرح مسكني
وفي النزائية من فضل الامر باليد جعل امر المرأة باليد جعل امر المرأة
التي يترجها عليها بيدها بان قال ان تزوجت عليك امرأة فامرها
بيدك فقال او قال ما دمت امرأتي ثم طلقها باينا او خالها وتزوج
اخرى في عدتها ثم تزوج بالاولي لا يصبر الامر به لان المراد ادخال
المنازعة في القسم ولم يوجد وقت الادخال وان قال ان تزوجت فامرها
بيدك فاباها ثم تزوج باخرى صار الامر به انهي وفي الفتية في
باب تنقيض الطلاق ان تزوجت عليك امرأة فامرها بيديك ثم دخلت
امرأة في نكاحه بنكاح الفضولي واجازي بالفعل ليس لها ان تطلقها ولو قال
ان دخلت امرأة في نكاحي فلها ذلك وكذا في التوكيل بن كذا انتهى ومن
اخر الايمان ان سكنت في هذه البلدة فامرأته طالق وخرج في الفور
ودخل امرأته ثم سكرها قيل انقضاء عدتها لا تطلق لانها ليست بامرأته
وقت وجود الشرط قال ان فعلت كذا في حال الله علي حرام ثم قال ان
فعلت كذا في حال الله علي حرام لفعل اخر ففعل اخر الفعلين حتي بانث
امرأته ثم فعل الاخر فقيل لا يقع الثاني لانها ليست بامرأته عند الشرط
وقيل يقع وهو الاظهر انتهى وفي الفتية طلقها ثم قال ان امسكت امرأتي

الى مما في فوطائق ثلاثا بتركها حتى تنتهي عدتها ثم يزوجها بعد يوم لا يقع لانه
يمضي العدة خرجت عن ان يكون امراته في النكاح لم يمضك امراته استثنى
قوله ولا في انت طالق انشاء الله متصلا وان مات قبل قوله انشاء الله اي لا يقع
الطلاق لحديث الترمذي وحسنه مرفوعا من حلف علي يمين وقال انشاء الله
لم يحدث وقد بحث فيه المحقق بن الهمام في كتاب الايمان فتد بالانضال لانه
لو كان بينهما سكوت كثير بلا ضرورة ثبت حكم الكلام الاول بخلاف ما اذا كان
السكوت بالحشا او التفتن وان كان له منه بدا وبمساك غيره او كانت
بلسانه ثقلا فطال في نزوده والفاصل اللغو يبطل المشبهة فلذا اطلقت ثلاثا
في قوله انت طالق ثلاثا وثلاثا انشاء الله لقوله عبدة حر وحر انشاء الله
بالواو بخلاف ما اذا كان بدونها للناكيد وبخلاف حر وعتيق انشاء الله
لكونه افاد التفسير وهو انه انما يكون بغير لفظ الاول وبخلاف انت طالق
واحدة وثلاثا انشاء الله كونه افاد التكميل لقوله انت طالق وطالق
وطالق انشاء الله وفي المجتبى من الايمان لو قال انت طالق رجعي انشاء
الله يقع ولو قال يا بنتا لا يقع لان الاول لغودون الثاني وفي الفتية بعده
ولو قال انت طالق رجعي او يا بنتا انشاء الله يسأل نيته فان عني الرجعي
لا يقع وان عني البائن يقع ولا يعمل الاستثنا ان عني الرجعي
يتبع لعدم صحة الاستثنا للفاصل وان عني البائن لم يتبع لصحة الاستثنا
وفي البرازية انت طالق ثلاثا يا زانية انشاء الله يقع وصرف الاستثنا
الى الوصف وكذا انت طالق يا طالق انشاء الله وكذا انت طالق يا مبيهة
انشاء الله بصرف الاستثنا الى الكل ولا يقع الطلاق كانه قال يا فلانة
والاصل عنده المذكور في اخر الكلام اذا كان يقع به فشمع ما اذا انشأ بالمشبهة
عن قصد او لا فلا يقع فيها وكذا اذا كان لا يعلم المعنى فلو شهد انه
استثنى متصلا وهو لا يتركه قالوا ان كان حال لا يدري ما يجري على لسانه
لغضب حازه الاعتماد عليهما والا وشمل ما اذا ادعى الاستثنا او شهدوا
بانه لم يستثن قبل وقدره مما يقبل فيه البيهة على النية لانه في المعنى
امرو جودي لانه عبادة عن ضم الشفتين عقيب التكلم بالموحوب
وان قال واطلق ولم تسمع منه غيره كلمة الخلع والزوج بدعي الاستثنا
فالقول له لجواز انه قال ولم يسمع منه غيره والشرط سماعه لا سماعهم على
ما عرف في الجامع الصغير وفي الصغيري اذا ذكر البذل في الخلع لا تسمع دعوى
الاستثنا كذا في البرازية وفي الخاتبة لو قال الزوج طلقتك امس وقلت
انشاء الله فني ظاهر الرواية يكون القول قول الزوج وذكر في النوادر
خلاف بين ابي يوسف ومحمد فقال علي قول ابي يوسف يقبل قول الزوج
وعلي قول محمد لا يقبل قوله ويتبع الطلاق وعليه الاعتماد والنسوي احيانا

في امر الزوج في زمن غلب على الناس الفساد استثنى ولا يشار بصحة المشبهة في
الطلاق الى صحتها في كل ما كان من صنيع الاخبار وان كانت انشاء شرعا
فدخل البيع والاعتكاف والعتيق والمذرة بالصوم وخرج الامر والنهي فلو قال
اعتق عبدي من بعد موتي انشاء الله لا يصح الاستثنا وكذا بيع عبدي هذا
انشاء الله له بيعة وخرج ما لم يختص باللسان كالنية فلو قال نويت ان اصوم
انشاء الله صح صومه وانشأ باسناد المشبهة الى الله تعالى الى كل من لم يوقف
له على مشيئة كان شا الحزن والانس والملايكة والحايط فلا يقع في الكل
فخرج من يوقف له على مشيئة كان شازيد له فهو تخليق له معتبر فيه
محلس علمه فان شافيه طلقت والا فخرج الامر من يده وصورة مشيئة
ان يقول شيت مما جعله الى فلان ولا يشترط قبلة الطلاق ولا ذكره كما في الجوى
وقد خل في كلامه ما اذا علقه بمشيئة الله ومشيئة من يوقف على مشيئة
كما اذا قال انشاء الله وشازيد فلا وقوع وان شازيد كما في البدائع وقدمنا
عن تلخيص الجامع حكمه ما اذا قال امرها بيد الله ويدك وانشأ بكلمة الى
ما كان بمعناها فدخل الان يشاء الله او ما شاء الله او اذا شاء الله او بمشيئة
الله وبلمشيه الى ما كان بمعناه كالارادة والمحبة والرضا بجميع الادوات
المتقدمة لا فرق بين ان والبا فخرج ما لم يكن بمعناها كما مره وحكمه
وفضايه واذنه وعلمه وقدرته فانه يقع للحال ان كان بالبا وان
اضافه الى العبد وخرج ايض ما اذا كان باللام فانه يقع في الوجود كلها
وان اضافه الى العبد وما اذا كان بتي واضافه الى الله تعالى فانه
لا يقع في الوجود كلها الا في قوله طالق في علم الله والا في قوله في قدرة
الله ان اراد بالقدرة ضد العجز لان قد الله موجوده قطعا كالعلم سوا
بخلاف ما اذا لم ينو لها بمعني التنزيه ولا يعلم نقيده كذا في المحيط
والحاصل انه ان اتي بان لم يقع في الكل وان اتي بالبا لا يقع في المشبهة
والمحبة والارادة ووقع في الباقي وان اتي بقوله يقع الا في علم الله وان
اتي باللام وقع في الكل وان اضافه الى العبد كان تملكه في الاربعة الاولى
وهي المشبهة واخواتها وما بمعناها كالهوية والروية تغليقا في
السنة وهي الامر واخواته وطلته فشمع ما اذا كان كذب الطلاق واستثنى
بلسانه واستثنى بالكتابة يصح كما في البرازية وانشأ بان بدون الواو
الى انه لو قال انت وانشاء الله فانه لا يصح الاستثنا كما في الجوهرة ولو
قدم المشبهة ولا تطلق لكونه ابطلا وعليه الفتوى كما في الخاتبة وهو الاصح
كما في البرازية معزيا كل منما الى ابي يوسف وقد حكى صاحب المجمع خلافا
فيه فقال وان شاء الله انت طالق يجعله تغليقا وهما نظيلن فاذا فادانه
يتبع عند ابي يوسف كونه تغليقا عنده والشرط فيه الثاني الجواب

هرة

المتأخر فاذا لم يأت به لا يتعلق فيجوز ولعل المشية ولا يتبع عند اي حين
ومحمد لانه ليس بتعليق هذا ما يقتضيه ما في المتن وفرد الزيلعي وبين
الهما غيرهما وقد خالف شارح المجمع فنسبه الي اي يوسف القابل للتعلق
عدم الوقوع والبرهما الوقوع نظرا الي مما نقله قاضي خان في هذه المسئلة
من ان عدم الوقوع قول اي يوسف فالجواب ان ثمره الخلاف تظهر فيما
اذا قدم المشية ولم يأت بالغا في الجواب وتصدق على القول بالوقوع ديانة
انه اذ اد الاستثنا بذكر الواو بالاجماع قال في الجوهرة وهو الاظهر ونظر
ايضا في من حلف بالطلاق ان حلف بطلاقها ثم قال انت طالق انشأ الله
حنت على القول بالتعليق لا الابطال قال في فتح القدير وفي فتاوى قاضي
خان الفتوي على قول اي يوسف الي انه عزى اليه الابطال فتحصل على
ان الفتوي على انه ابطال انزى فظاهره ان الفتوي على عدم الوقوع فيما
اذا قدم المنسبة ولم يأت بالغا فيما اذا حلف بالطلاق ان حلف بطلاقها
ثم حلف مستثنا وليس كذلك لما صرح به قاضي خان بان الفتوي على
عدم الوقوع في الاولى وهو قول اي يوسف كما قد مرناه وصرح في البرازية
بان الفتوي على الوقوع في المسئلة الثانية وهو قول اي يوسف
وقوله الا انه اي قاضي خان عزى اليه اي اي يوسف الابطال سهرى
او انما عزى اليه اليمين ولا بأس بسوق عبارته بنماها قال ولو قال ان
شاء الله انت طالق لا تطلق في قول اي يوسف وتطلق في قول محمد والفتوي
على قول اي يوسف وكذا لو قال ان شاء الله وانت طالق ثم اختلف ابو بكر
ومحمد ان الطلاق المقرون بالاستثنا في موضع يصح الاستثنا هل يكون
يعينا قال ابو يوسف يكون يمينا حتى لو قال ان حلفت بطلاقك فعبري
حر ثم قال لها انت طالق ان شاء الله حتى يصح الاستثنا حنت في قول
اي يوسف وقال محمد لا يكون يمينا ولا يحنث وعلى هذا لو قال لامرأته
انت طالق ان دخلت الدار وعنده حران كلمت فلانا انشأ الله على قول
محمد ينصرف الاستثنا الي الطلاق والعناق جميعا وعلى قول اي يوسف
ينصرف الاستثنا الي اليمين الثانية انزى فقد ظهر بهذا ان اي يوسف
قابل يا يمين لا ابطال وان على القول بان التعليق لا يقع الطلاق فما اذا
قدم الشرط ولم يأت بالغا في الجزا كما في شرح المجمع لانه يقع على القول
به وان شارح المجمع قد غلط كما توهمه في فتح القدير وان اي يوسف
القابل بعدم الوقوع في الاولى قابل بالوقوع في الثانية وان الفتوي على
قوله في المسئلة فتحصل من هذا ان الفتوي على انه يتعلق لا ابطال
وككن فيه اشكال وهو ان مقتضى التعليق الوقوع عند عدم الغا لعدم
الربط وما يظهر فيه ثمره الاختلاف ها لو قال كنت طلقك امس ان شاء الله

فغيرها

فغيرها لا يتبع وعند اي يوسف يتبع كذا في المحيط فثمره الاختلاف تظهر في هذه
وفي ما اذا اخرج الجواب ولم يأت بالغا او اي بالواو وحلف ان لا يحلف او
تغيب حملا وتفيد بموجبها لانه اذا مات الزوج قبل الاستثنا وهو يريد يتبع
الطلاق وتعلم ارادته بان ذكر لاخر قصده قبل التلفظ بالطلاق والفرق
بين موتها وموته ان بالاستثنا اخرج الكلام من ان يكون احياء والموت
يتا في الموجب دون المبطر بخلاف موته لانه لم يتصل به الاستثنا كذا في
الهداية وفي البرازية لو قال انت طالق ان شاء الله انت طالق فالاستثنا
ينصرف الي الاول ويقع الثاني عندنا خلافا لفرقة انه ينصرف اليهما عنده
ولا يتبع شي وكذا لو قال انت طالق ثلاثا انشأ الله انت طالق وفقد واحدة
في الحال وينبغي ان يكون المعنى به قول رفران انشأ الله صالح لتقليد
الطلاق الاول اتفاقا ولتعلق الاخير ايضا وان لم يكن العافية لما تقدم ان
عند اي يوسف اذا قدم الشرط واخر الجزا ولم يأت بالغا لا يتبع شي وعليه
الفتوي وان شاء يقول ان شاء الله الي انه لو قال انت طالق ان لم يشأ الله لا يتبع
شي فاذا اد انه لو قال انت طالق واحدة انشأ الله وانت طالق ثنتين ان لم
يشأ الله لا يتبع شي اما في الاول فلا يستثنا واما في الثاني فلا لا واقعناه
علينا ان الله تعالى شاء لان الوقوع دليل المشية لان كل واقع بمشية الله
وهو علق في الثاني بعدم مشيئة تعالى لا بمشيئة جلا وعلا فيبطل الاتباع
صروفا وقال انت طالق اليوم واحدة انشأ الله وان لم يشأ فثنتين
مضي اليوم ولم يطلها طلنت ثنتين لان وقوع ثنتين معلق بعدم مشيئة
تعالى الواحدة في اليوم ويمضي به بالطلاق وجد الشرط ثم اعلم ان قد
كما قد منع عدم الوقوع في المعلق بالمشية نواه وعلم معناه اولا وعند ما كذا
يقع مطلقا وعند الشافعي ان نواه وعلمه لا يتبع ولا يتبع وعند المعتزلة كما
في البرازية ان كان يمينا بمعروف لا يقع الطلاق وان كان يميني معاشرتها
يتبع لان الطلاق في الاول حرار والنجاس لا يتعلق بها مشيئة تعالى وفي
الثاني واجب ويه يتعلق مشيئة تعالى فعليه خلاف بين المعتزلة انزى
وقد يتوله انشأ الله تعالى لانه لو قال انت طالق كيف شاء الله فانها
تطلق رجعية كما في الخلاصة وقد مرناه وفي المحيط ولو حرر لسانه
بالاستثنا يصح وان لم يكن مسموعا عند الكرخي وعند الهند والبي الاصح
مالم يكن مسموعا على ما مر في الصلاة انزى قوله وفي انت طالق ثلاثا
الواحدة تتع ثنتين وفي الاثنتين واحدة وفي الاثلاث ثلاث شروع
في بيان الاستثنا وهو في الاصل نوعان وصفي وعرفي فالعرفي ما تقدم
من التعليق بالمشية والوصفي هو المراد هنا وهو بيان بالا واحد
اخواتها ان ما بعد هذا المبرد بحكم الصدر وقد اتفقوا على ان ما بعد الامر

ههنا

ما بعد الا

حفية انت قصر

يرد بحكم الصدر فالمفرد في الاسبعة في علي عشرة الاثلاثة وانما اختلفوا هل
اريد ما بعد الا بالصدر فالتراصوليين انه لم يرد وكلمة الاخريفة عليه
وتجاعة علي انه اريد ما بعد الاتما خرج ثم حكم علي الباقي والمراد انه اريد
عشرة في هذا المثال وتعلي علي سبعة فاداة العشرة باق بعد الحكم وما نسب
الي الشافعي من القول بالمعارضة فعنه انه اسند الحكم الي العشرة
مثلا ثم نفي الحكم عن ثلاثة فتعاضد صوته ثم ترجع الشافعي فحكم ان المراد
بالاول ما سواه وليس مراده حقيقة النسبة اليها لانه حقيقة التناقض
لم يزل به عاقل فادفع ما ذكره الشافعي وغيره من ان الاسند لانه عليه بقوله
نفاي فليث فيهما الف سنة الخمسين عاما لانه في غير محل النزاع ونهايه
في الخبرين لا ينهيه عن المقيد المص بالانصال فهنا كنف بذكره فيما قبله
لما قد منا ان كلا منهما استثنى وبطل الاستثنا باربعة بالسكنة احتياطا وبالزبا
علي المستثنى منه كانت طالق ثلاثا الاربعاء وبالمساواة وبما استثنى بعض
الطلاق كانت طالق الا بضرما كذا في البرازية وزاد في الحانية خامسا فقال
والخامس ما يودي الي نفي بعض الاستثنا وبطل البعض كما لو قال انت
طالق ثنتين وثلثين الا ثلاثا ولو قال انت طالق ثلاثا يا فلانة الا واحدة
وقعت ثلثان ولا يصير لندا فاصلا لانه للتاكيد كما في الولولجية وأشار
باستثنا الثنتين الي جواز استثنا الاكثر فافاد بقوله وفي الاثلاث ثلاثان
عدم جواز استثنا الكل من الكل وحاصله انه اذا كان بلفظ المستثنى منه
او بمساو له لم يكن بعده استثنا اخر فان الاستثنا بلفظ باطل فالاول كسيلة
الكتاب وقوله نساي طالق الانساي وعبيدي احرار الاعبيدي وكذا اذا
اوصي بثلاث ماله الاثلاث ماله ومن المساوي انت طالق الا واحدة
واحدة او اثنتين واحدة وفي الولولجية من اخر العتق قال
لعبيده الثلاث انتم احرار الا فلانا وفلانا فلتا يقع العتق ولا يصح
الاستثنا لانه استثنى الكل من الكل انني وقياسه انني طالق الا فلانة
وفلانة وليس له اربعة وهو من قبيل المساوي بخلاف ما اذا كان بغير
المساوي كقول له كرامة لي طالق الا هذه وليس له سواها لا تطلق لان
المساواة في الوجود لا تمنع صحة ان عمر ومنع لانه تصرف وصفي
كقوله نساي طالق الا زبيب وهذا وعمره وبكرة واوصيت بثلاث
مالي الا فلانا وثلث الف فانه يصح وعبيدي احرار الا فلانا وفلانا وليس
له الا ههنا وفي الجوهرة واختلفوا في استثنا الكل قال بعضهم هو رجوع
وقال بعضهم هو استثنا فاسد وليس برجوع وهو الصحيح لانهم قالوا
في الوصي اذا استثنى جميع الوصي به فانه يبطل الاستثنا والوصية
صحيحة ولو كان رجوعا لبطلت الوصية لان الرجوع فيها جاز انني

وفي

وفي المحيط لو قال انت طالق ثنتين وثلثين الا ثنتين ان نوي الاستثنا
عن احدي الثنتين لم يصح لانه استثنى الكل من الكل وان نوي واحدة
من الاولى واحدة من الاخرى يصح وان لم تكن له نية يصح الاستثنا
ويقع ثنتان خلافا لرفد لانه امكن تصحيح الاستثنا بان يصرف الي كلا
العدد ين فيصير مستثنى من كل جملة واحدة فيصرف اليهما نصيبا
لكلامه وروى هشام عن محمد لو قال انت طالق ثنتين وثلثين الا
ثلاثا او انت طالق اثنين واربعاء الخمس اوقع الثلاث لانه تغذر فيصح
الاستثنا لان استثنى الثلاث من الثنتين لا يصح لانه يزيد عليه ولا
استثنى نصف الثلاث من كل ثنتين لانه استثنى الثنتين لان ذكر نصف
ما يتجزى كذا كركله ولا استثنى واحدة من احدي الثنتين لانه يبقى
ثنتين استثنى من الاخرى وانه لا يصح ولو قال انت طالق ثلاثا الا
واحدة او ثنتين ومات قبل البيان طلقت واحدة في رواية بن سماعة
عن ابي يوسف وفي رواية اخرى تقع ثنتان ولو قال انت طالق عشرا
الا تسعا تقع واحدة لان الاستثنا يرد علي اللفظ فيكون العبرة للفظ
لحكم وباعتبار اللفظ هذا استثنى البعض من الكل ولو قال الا ثنتان تقع
ثنتان ولو قال سبعا يقع الثلاث ولو قال للمدة خولة انت طالق انت
طالق انت طالق الا واحدة تقع الثلاث وكذا لو قال انت طالق واحدة
واحدة الا واحدة لانه ذكر كلمات منفردة فيعتبر كل كلمة في حق
صحة الاستثنا كانه ليس معه غيره وكذا لو قال انت طالق باين وانت
طالق غير باين لانك الباين لا يصح الاستثنا لو قال هذه طالق وهذه
وهذه وهذه هذه ولو قال اين طالق الا هذه صح الاستثنا انتهى
وقيدنا بكونه لم يكن بعده استثنى اخر لانه لو كان بعده ما يكون خيرا
للمصدر فانه يصح كقوله انت طالق ثلاثا الا ثلاثا الا واحدة فانها تطلق
واحدة والاصل انه اذا تعدد الاستثنا بلا او كل كان استقاطعا بلبه فوقع
ثنتان في قوله انت طالق ثلاثا الا ثنتين الا واحدة ولزمه خمسة
في قوله له علي عشرة الا تسعة الا ثنية الاسبعة الا تسعة الخمسة
الاربعة الا ثلاثة الا ثنتين الا واحدة وفي المحيط وطريقة اخرى لمعرفة
ان تاخذ الثلاث بعينك والثلثين بيسارك والواحدة بعينك ثم تستط
ما اجتمع في يسارك مما اجتمع في بعينك فابقي هو الواقع انني وقيد بقوله
الا واحدة لانه لو قال انت طالق ثلاثا الا نصف واحدة لا يصح الاستثنا ووقع
الثلاث علي المختار وقد ذكر الحكم المستثنى والمستثنى من غير وصف لانه
لو قال انت طالق ثلاثا باينة الا واحدة او ثلاثا البينة الا واحدة وقع ثنتان
رجعيتان ولو قال انت طالق ثنتين الا واحدة باينة او الا واحد باينة

تطلق واحدة رجعية ولو قال انت طالق ثنتين البتة الواحدة تنفع واحدة
بأبنة وكذا لو قال انت طالق ثنتين الواحدة البتة تنفع واحدة بأبنة
ونماه في البرازية وفي الولولجية انت طالق ثلاث الواحدة عدا اوقال
الواحدة ان كلمت فلانا بصير قايلا انت طالق ثنتين عدا اوان كلمت
فلانا ولو قال انت طالق ثلاث الواحدة للسنة كانت طالق ثنتين للسنة
عند كل طهر تطليقة واحدة لانه صار كأنه قال انت طالق ثنتين للسنة
ونماه في المحيط ولو قال انت باين بنوي ثلاث الواحدة ظلمت ثنتين
باينين ولو قال الا بغيرهن يقع الثلاث كذا في الخائض

بأق طلاق المريض

لا كان المريض من العوارض اخبره ومعناه ضروري فتنع عنه بالاهني
والمراد به هنا من عجز عن القيام بجوابه خارج البيت كعجز الغنيمه عن
الانبات الى المسجد وعجز السوقي عن الانبات الى دكانه فاما من مذهب
ويحي ويحرم فلا وهو الصحيح وهذا في حقه اما في غير ما فيعتبر في العجز
عن القيام بمصالحها داخل البيت كذا في البرازية وزاد في فتح التذير ان
لا تغزر على المصعود الى السطح وفي صلاة المريض الذي يباح له ترك
القيام ان يكون بحيث يلحقه بالقيام ضرر على الاصح كما في الجوهره وليس
الحكم منصوصا على المريض بل المراد في بخاف عليه الهلاك غالبا وان كان
صحيحا كما سياتي وقد علم من كلامهم انه لا يجوز للزوج المريض التطليق
لتعلق حزمها بماله الا اذا رضيت به قوله طلقها رجعيا او بائنا في مرض
توفه ومات في عدتها ورثت وبعد هالان الزوجية سبب ارثها في مرض
موتها والزوج قصد ابطاله فبرد عليه قصودها بخير عمله الى زمن انقضا
العدة دفعا للضرر عنهما وقد امكن لان النكاح في العدة ينفى في حق بعض
الاماخا زان ينفى في حق ارثها عنه بخلاف ما بعد الانقضا لانه لا امكان
والزوجية في هذه الحالة ليست بسبب لارثه عنها فيبطل في حقه خصوصا
اذا رضي به وفي الظهيرية واذا كانت المطلقة في المرض مستحاضة وكانت
حيضا مختلف ففي الميراث تاخذ بالاقول لان المال لا يستوجب بالشك ان ينفى
اطلق الرجعي لينبذ انما ترثه وان طلق في الصحة مادامت في العدة لمنا
الزوجية بينهما حقيقه حتى حل الوطى وورثها اذا ماتت فيها ولا يشترط
اهلنها لدارث وقت الطلاق بل وقت البايين فشمم الواحدة والثلاث
ونترك المم فبد الطواعية ولا بد منه لانه لو اكره على طلاقها البايين لارث
كما لو اكرهت على سواها الطلاق فانها ترث كما في التنبيه وذكر في جامع النصوص
خلافا فيه وفيه بان يكون في مرضه احترازا عما اذا اطلق في الصحة ثم
مرض ومات وهي في العدة لا ترث منه ولو قال صحيح لامرأته احدا طالق

ثم بين في مرضه في احدهما صار فادبا البيان وترث لانه لا نشأ في حق
الارث للنممة ونماه في الكافي واداد به المرض الذي انضله الموت لان
حزمها لا يتعلق بماله الابنة فلو طلقها في مرضه ثم صرح ثمرات وهي في العدة
لا ترث منه كما سياتي ولو طلقها في مرضه ثم قتل او مات من غير ذلك
المريض غير انه لم يبرأ فلها الميراث لانه قد انضل الموت بمرضه كذا في الظهيرية
ولا بد في البايين ان يكون اهلا للميراث وقت الطلاق والموت وما بينهما
وسياتي ولا يشترط علمه باهلنها للميراث حتى لو طلقها بائنا في مرضه
وقد كان سيدها اعتنقها قبلها ولم يعلم به الزوج كان فارا وكذا لو كان تحت
كناينة فاسلمت فطلقها الزوج ثلاثا وهو لا يعلم باسلامها كما في الظهيرية
بخلاف ما لو قال المولى لامرأة انت حرة عدا اوقال الزوج انت طالق ثلاثا
بعد علان علم الزوج بسلام المولى كان فارا والا فارا كما في الخائض لانه وقت
التعليق لم يقصد ابطال حزمها حيث لم يعلم وان صارت اهلا قبل نزول
الطلاق ولم تكن حرة وقت التعليق لان عتقها مضاف بخلاف ما اذا
كانت حرة وقتها ولم يعلم به لانه امر حكمي فلا يشترط العلم به ولو
علق طلاقها البايين بعنقها كان فارا كما في الظهيرية ولو علق طلاقها بمرضه
كما اذا قال ان مرضت فانت طالق ثلاثا يكون فارا لانه جعل شرط الحث
المريض مطلقا كما في الولولجية وصحبه في الخائض وشمل كلامه ما اذا
وكل بطلاقها وهو صحيح ثم مرض فطلق الوكيل يشترط ان يقدر على عزله
اما اذا لم يستطع عزله حتى طلقها في مرضه لا ترث منه كما في الظهيرية
وفي الولولجية لو قالت بعد موته طلقني في مرضه ثلاثا وكذا في
الورثة في الطلاق في المرض ورثته لانهم يدعون عليها الحرمان بالطلاق
في الصحة وهي تنكر فيكون القول لها كما لو قالت طلقني وهو باير وقالوا
في البتة كان القول لها وقال في الخائض لو كان المرأة قد عتقت ومات الزوج
فادعت المرأة العتق في حياة الزوج وادعت الورثة انه كان بعد موته
فالقول للورثة ولا يعتبر قول مولاها كما اذا ادعت انها اسلمت في حياته
وقال الورثة اسلمت بعد موته فالقول لهم والقول لها في انه مات قبل
انقضاء عدتها مع البايين فان فكت لارث لها ولو تزوجها قبل موته ثم قالت
لم تنتقض عدتي لا ينفذ قولها ولو لم يتزوج ككرها قد ابست ثمرات بعد مرضي
ثلاثة اشهر من وقت افرازها لميراث لها انزوي وفي المحيط وان لم يعلم
منها كنز فقالت الورثة كنت كناينة واسلمت بعد الزوج وهي يقول ما سلمت
مسلمة فالقول قولها لان الورثة يدعون بطلان حزمها وهي تنكر ولو مات
الزوج كافرا فقالت امرأة مسلمة اسلمت بعد موت زوجي وقالت الورثة بل
كنت مسلمة للحال فري نذري ثبوت حزمها في ماله والورثة ينكر وفه انزوي وشار

تتولد في عدتها الى انما مدخولها فلو اباها قبل الدخول بها فلا ميراث لها لانه
تعد رافعا الزوجية في غير حاله العدة كما في المحيط وقيد بموته لانه لو
ماتت المرأة بمرضها الزوج بحال لان الزوج بالطلاق رضي بطلان حقه كذا في
المحيط وقيد بموته لانه لو ماتت المرأة لم يرثها الزوج بحاله لان الزوج
بالطلاق رضي بطلان حقه كذا في المحيط وفي جامع النصولين طلقها في
المرض فانت بعد مرضي العدة فالمشكل من متاع زوج البيت لو ارث الزوج
اذا صار ثا حبيبة بمضي العدة ولم يبق لها يد ولو مات قبل العدة فاعطى
من متاع البيت للمرأة عند اي حبيبة لا يرث ثا فلم تكن حبيبة فكانه
مات قبل الطلاق انما في قوله ولو اباها بامرها واختلفت منه او اختارت
نفسها بنقضه لم ترث لانها رضيت بابطال حيزها للامر منها بالعدة في
الاولى وطبا شرعتها العدة في الاخرتين اما في التخيير فظاهر لانه تمليك
منها واما في الخلع فلان التزام المال علة العدة لانه شر الطلاق قيد بالباين
لاها لوسا لانه الرجعي فطلتها لا يمنع ارثها لما قدمنا انما زوجة حقة
وقيد بكونه طلق بامرها لانها طلقت نفسها بامرها فاجاز ترث لان البطل
للارث اجازته كما في التنبيه واداد بالامر الرضا بالطلاق فخرج ما لو اكرهت
علي سواها الطلاق فانها ترث لعدم الرضا وشمل ما لو وقعت الفرقة بتكليف
ابن الزوج فلا ترث الا ان يكون ابوه امه بذلك فقريها كرهة لانه بذكر
يقتل اليه فيصير كالباشرو شمل ما اذا فرقت بسبب الحب او العدة او غير
البلوغ والعنف فلا ترث لرضاها وكذا لو ارثت وهو مريض واثارها خلتها
منه الى ما شرعها العدة الطلاق فدخل فيه ما لو اباها في مرضه ثم قال لها
اذا تزوجت فانت طالق ثلاثا ثم تزوجها في العدة ومات من مرضه
حيث لا ترث لانه موت في عدة مستقبل فابطل حكم التزوي بالطلاق الاول
والطلاق الثاني وان وقع الا ان شرطه وهو التزوج حصل بغيره فلا يكون ذارا
خلافا للمحمد كذا في الثانية وقيد باختلاف امره لانه لو طلقها الحبي
من زوجها المريض مرض الموت فلها الارث لو مات الزوج في مرضه
ذلك وهي في العدة لانها لم ترص بهذا الطلاق فيصير الزوج فاذ كان في جامع
النصولين لم يذكر المص حكم ما اذا وقعت الفرقة من قبلها في مرض موتها
ولا يخفى انه لما تعلق حيزها بالمرض موته تعلق حقه بها في مرض
موتها فلو باشرت سبب الفرقة وهي مريضة وماتت قبل انقضاء عدتها وادها
كما اذا وقعت الفرقة باختبارها بنفسها في خيار البلوغ والعنف او بتبديلها
بن زوجها وهي مريضة لانها من قبلها ولذا لم تكن طلاقا وهذا ظاهر واما اذا
وقعت بسبب الحب او العدة او اللعان وهي مريضة فشي الشئ على انها كاول
وفي الثانية ونقله في فتح القدير عن الجامع انه لا يرثها لانها طلاق فكانت

مضافة اليه وعزاه في المحيط الى الجامع اي مقتصر عليه وجزم به في الكافي فكان
هو المذهب وان ارثت المرأة ثا لماتت او طلقت بدو الحرب ان كانت الردة في
الصحة لا يرثها زوجها وان كانت في المرض ورثها زوجها استخسا ما خلا ما اذا
ارثت فقيل الحق بدو الحرب او ماتت علي الردة فانها ترثه مطلقا وان ارثت
معا ثم اسلم احدهما ثا لمات احدهما ان مات المسلم لا ترث المردة وان كان
الذي مات مريضا هو الزوج ورثته المسلمة وان كانت في الصحة لم ترث كذا في
الخاصة وفي الكافي الاصل ان المامورين بالطلاق يغير بدل ينفرد كل واحد منهما
بالايتاع والمامورين بالطلاق يبدل لا ينفرد احدهما بل يشترط احدهما وان
التمليك يقتصر على المجلس والتوكيل لا ومن عمل لنفسه فهو مالك ومن عمل
لغيره فهو وكيل وامرأة الغار لم ترث ان ما شرث علة الفرقة او شرطها واخر
وصفي العلة او احدي العلتين وان باشرت بعض العلة او بعض الشرط لم
يطلق ثا في الارث قال المريض لامرأته بعد الدخول طلقها نفسها ثلاثا
فطلق كل نفسهما وصا حيزها على النعاقب طلقتا ثلاثا بتطبيق الاولى وتطبيق
الاخرى بنفسها بعد ذلك وصا حيزها باطل فاذا طلقت الاولى بنفسها وصا حيزها
طلقتا وورثت الثانية دون الاولى خلاف ما اذا ابتدأت الاولى فطلقت ثا
دون نفسها حيث يقع الطلاق على صا حيزها ولم يقع عليها لانها في حق نفسها
مألكة والتمليك يقتصر على المجلس فاذا ابتدأت بطلاق صا حيزها الامرين من
يدها وورثت وكذا لو ابتدأت كل واحدة بتطبيق صا حيزها لان كل واحدة طلقت
بتطبيق غيرها وان طلقت كل واحدة نفسها وصا حيزها معا طلقتا ولم يرثا لانا
كل واحدة طلقت بتطبيق نفسها وان طلقتا احدهما بان قالت احدها طلقت
نفسى وقالت الاخرى طلقت صا حيزى ونخرج الكلامان معا طلقت تلك
الواحدة ولا ترث وان طلقت احدها بنفسها ثم طلقها صا حيزها طلقت ولا
ترث وعلى العكس ترث هذا كله اذا كانتا في مجلسهما ذلك فان قامتا من مجلسهما
ذلك ثم طلقت كل نفسهما معا وعلى النعاقب او طلقت كل واحدة صا حيزها وورثت
ولو طلقت كل واحدة منهما نفسها لم يطلاق واحدة حتى تطلق الاخرى نفسها
ولو قال طلقتا أنفسكما ثلاثا ان شئكما فطلقت احدهما نفسها وصا حيزها لا تطلق
واحدة منهما حتى تطلق الاخرى نفسها وصا حيزها فلو طلقت الاخرى بعد ذلك
نفسها وصا حيزها ثلاثا طلقت وورثت الاولى دون الثانية ولو قامت عن المجلس
ثم طلقت كل واحدة كلاهما متعاقبا او معا لا يتع ولو قال امركما يا ايديكمما يا ايديكمما
النويص صار تمليكا حتى لا ينفرد احدهما بالطلاق ويقتصر على المجلس وهي
كالتمليك بالمشية الا في حكم واحد وهو انهما اذا اجتمعتا على طلاق واحدة
منهما يقع وفي قوله ان شئكما لا يتع ولو قال طلقتا أنفسكما بالف فقالت كل
واحدة طلقت نفسي وصا حيزي بالف معا او متعاقبا باننا بالف ويقسم على

مهرهما ولم يرثا ولو طلقتا احدهما طلقت بحضرتها من الالف وان قامتا من
المجلس بطل الامر انما يختص بقوله وفي طلقتي رجعية فطلتها ثلاثا
ورثت لما قدمنا ان الرجعي لا يزيل النكاح فلذلك نكح بسؤالها لاصية بطلان
حقتها واراد من ذكر الرجعية بقي سواها البايين فدخل ما لو قالت طلقتي
ولم ترد عليه فطلتها باينا فارتدت لانها ينصرف الي الرجعي عند الاطلاق
كما في الحائض وكذا ينصرف اليه في الوكالة والتتويض والانشاء فلم تكن
بسؤالها لاصية بطلان حقتها واراد بالثلاث البايين فدخل ما لو طلقتها واحدة
باينة ابغى ولم ارحكم ما اذا سألته واحدة باينة فطلتها ثلاثا وينبغي ان
لا ميراث لها لرضاها بالبايين قوله وان ابانها بامرها في مرضه او نفاذا
عليها في الصحة ومضى العدة فافتراد وجي لها فلها الاقل منه ومن
ارثها اي لها الاقل من كل واحد من الميراث والموجب به ومن ارثها منه
لان العدة باقية في المسئلة الاولى وهي سبب التهمة والحكم يد ارجع
وليل التهمة وفي الثانية قال الامام بينا التهمة ابغى لان المرأة قد تختار
الطلاق لينتفع باب الاقرار والوصية فزيد عنها والزواج قد
يتواضعان على الافراد بالفرقة وانقضاء العدة وهذه التهمة في الزيادة
فرددناها ولا تقمة في فرد الميراث وصحناه وهما قال في الثانية ينبغي
التهمة لكونها اجنبية لعدم الرتبة بل قبول شهادته لها وجواز وضع
الزكاة فيها وتزوجها بزواج اخر واحاب الامام الاعظم بانه لا مواضع
عادة في حق الزكاة والشهادة والتزويج فلا تهمة هذا حاصل ما في الهداية
وقرير الشارحون من غير تغيب وهو ظاهر في انه اذا اقربا لطلاق عذر
زمان وصدفته ان العدة تعتبر من وقت الطلاق بل يلزم التتويض
انه يجوز له دفع الزكاة اليها وشهادته لها وتزوجها وهو خلاف ما صرحوا
به في العدة من ان التتويض على ان العدة تعتبر من وقت الاقرار كما في
الهداية والحائض وغيرهما فلا يثبت شي من هذه الاحكام ولا تزوجه
ما خلتها وابع سواها ابغى في ظهرت التهمة في اقراره ووصيته وان دفع به
كما ذكره السروجي في غايته من انه ينبغي تحكيم المال فان كان جري بينهما
مخصوصة وتركته خذ منه في مرضه فذلك يدل على عدم المواضعة فلا
تتمه والا فلا تلحق التهمة وقد رده في فتح التدبير بوجه اخر بان حقيقتة
المخصوصة ظاهرة اذا لا يصح لها بالكثر من الميراث ظاهر في ان تلك المخصوصة
لست على حقيقتها كما ينعكس اهل الجبل للاعراض انما يظهر بما ذكرنا فهو
الشمعي في شرح التناية حيث قال وفي الذخيرة لا بد من تحكيم المال فان كان
حال مخصوصة وعصب يقع الطلاق عليها بهذا الاقرار وان لم يكن كذلك لا يتم
انما فان صاحب الذخيرة انما ذكر تحكيم الحال فيما اذا قالت لك امرأة غيري



او تزوجت علي فقال كل امرأة لي طالق فانه قال قبل الاولى تحكم الحال ان كان
قد جري بينهما مشاجرة ومخصوصة تدل على ما في الذخيرة كما صرح به
في فتح التدبير ولا يخفى على عاقل فسناد قول من قال ان المطلق الصريح
لا يقع الا في المخصوصة ولم يذكر صاحب الذخيرة هذه المسئلة اصلا فليكن
نكتة اليه ودلت المسئلة على ان المريضة اذا اختلفت بمهرها الذي
على الزوج ولم يكن قريبا لها فانه ينظر في المسمى في بدل المخلع والي ثلث
مالها قد روي عنه منها ان ماتت قبل انقضاء العدة فيكون الاقل وقامه في
الوارثية من المخلع واشاء الى ما شاء اخذه له شبيه بالدين وشبه بالميراث
فلما دللوا راد ان تاذ من عين التركة ليس على الورثة ذلك بل لهم ان
يعطوها من مال اخر اعتبرا لرفعها ان مات اخذه دنانير عروضا ليس
لها ذلك وفي فصول العجاري وهذا كله اذا كانت عدتها لم ينقض اما اذا انتقضت
عدتها من وقت الاقرار ثم مات فلها جميع ما اقربه او وصي انما وفي جامع
الفصولين قال لها في مرضه قد كنت ابنتك في صحي اوها معن امرا في
او بنت امرا في وتزوجها بلا شهود او بيننا رضاع قبل النكاح او تزوجتك
في العدة وانكرت المرأة ذلك بانت منه وتزوجه لا لوصدقته انما وفيه
ادعت على زوجها المريض انه طلقها ثلاثا فحجروا وحلفه القاضي فحلف
ثم صدقته ومات تزوجه لوصدقته قبل موته لا لوصدقه انما وفي شرح
الوقاية واعلم ان حرف من في قوله فلها الاقل منه ومن الارث ليس
صلة لا فعل التفصيل اذ لو كان يجب كذا فيه لوجب ان يكون الواجب اقل
من كل واحد منهما وليس كذلك بل حرف للبيان واقتل التفصيل استعمال اللام
فيجب ان يقال او من الارث لانه لما قال الاقل بين الاقل يا حدهما وصلة
الاقل يحدد وفا وهو من الاخر اي فلها احدهما الذي هو اقل من الاخر فتكون
الواو بمعنى او ويكون الواو على معناها لكن لا يراد بها المجموع بل يراد
الاقل الذي هو الارث ثارة والموصي به اخري فيكون الواو للمجمع وهو ان
الاقلية ثابتة لكن بحسب زمانين انما في قوله ومن بارز رجلا او قد مر
ليقتل ينفرد او دهم فابانها ورثت ان مات في ذلك الوجه او قبل بيان الحكم
الصحيح الملقى بالمريض هنا وهو من كان غالب حاله الهلاك كما في التقاية
وغيرها والا في ان يقال من يخاف عليه الهلاك غالبا على ان الغلبة تتعلق
بالخوف وان لم يكن الواقع غلبة الهلاك فان كان في المباشرة لا يكون الهلاك
غالبا الا ان يبرهن علم انه ليس من اقربا بخلاف خوف الهلاك وقد خفي
تجننه من كان واكب السفينة اذا اكتسرت وبنى على لوح او فترسه السبع وبنى
في فمه كما ذكره النور وقد يوهمان الاكسار بشرط كونه فارا وليس كذلك فقد
قال في البسوط فان للاطمع الامواج وخيف الغرق فهو كالمريض وكذا في المذابح

وفيه الاسمي بان يموت من ذلك الموج اما لو سكن ثم مات لا تترث
انتهى والحامل لا تكون حارة الا في حال الطلق وفي المجتبى واختلف في تفسير
الطلق فقيل الوجع الذي كان لا يسكن حتى يموت او تلد وقيل وان سكن لان
الوجع يسكن تارة ويهيج اخرى والاول اوجه انتهى والمسلول والمفلوج هو
المتعذر ما دام يزدد ما به فهو غالبا الهلاك والافكا المصحوب به كان ينبغي
برهان الامة والصدور والشهيد وذكر في جامع النصوليين فيه اقوالا فقتل
اولا انه لم يكن قد بها فهو كريض ولو قد بها فكصحيح وثانيا لو لم يبرح بروه
بنوا فكصحيح والا فككريض والا فتا لثا لو طال وصار حال لا يخاف منه
الموت فكصحيح واختلف في حد النطاول فقيل سنة وبعضهم اعتبر
والنرقا فابعد نطاولا فقتل اول والا فلا وراي ان لم يصح صاحب فراش
فصحيح والا فريض وخامسا لو يزدد كل يوم فهو مريض ولو ينقص مرة
ويزداد اخرى فلو مات بعد سنة فكصحيح ولو مات قبل سنة فككريض
انتهى واشار بقوله ان مات في ذلك او قتل اي انه لو طلق بعد ما قدم للقتل
ثم خفي سبيله او حبس ثم قتل ومات فهو كالمريض ثم انه لانه ظهر
فراجه بذلك الطلاق ثم تترتب موته فلا يباي كونه بغيره كالمريض اذا طلق
ثم قتل وفي فتح القدير وما في حلال فشنق الطاعون فهل يكون للام من الامح
حكم المريض فقال له ولم اره لمشاينا انتهى وفي جامع النصوليين ثم من له
تقدم المرض لو طلقها ومات في العدة تترثه مات بهذه الجهة او جهة اخرى
ولذا قال في الاصل مريض صاحب الفراش لو اباها ثم قتل تترثه طعن
عيسى بن ابيان فقال لا تترثه اذا مرض الموت ما هو سبب الموت ولم يوجد
ولكننا نقول في افضل المرض بموته حين لم يصح حتى مات وقد يكون الموت
سببا فلا يثبت بهذا ان مرضه لم يكن مرض موته وان هنما لم يكن ثابتا
في ماله انتهى وفي الصباح برنا لشي برز من باب فتد ظهر وباز في
الحرب مبارزة وبرنا اخر من مبارزة انتهى وفيه والسلبا لكسر مرض معروف
واسله الله بالالف امرضه بذلك فسل هو با لينا للمفعول وهو مسلول
من النوادر ولا يكاد صاحبه يبرأ منه وفي كتب الطب انه من امراض الثنات
كثرة الدم فيه وهو حدوث فزوج يحدث في الزينة انتهى وفيه والفا لم
مرض يحدث في احد سني البدن طولا فيبطل احساسه وحركته وربما كان
في الشقين ويحدث بنية الخ قوله ولو محصورا وفي صف القتال لا اي لا تترث
لانه لا يغلب خوف الهلاك وكذا رالت السفينة قتل خوف الغرق والحامل
قبل المطلق والمحصور الممنوع سوا الكان في حصن او حبس لقتل من رخص
او قصاص او غيره وكذا من ترك بمسبوعة او تخيف من عدو وفي الصباح حصره
العدو وحصر من باب قتل اطاوبه وسفوه من المضي لامره قوله ولو غلق

طلاقها

طلاقها بفعل اجنبي او بجي الوقت والتعليق والشرط في مرضه او بفعل نفسه
في مرضه او الشرط فقط او بفعلها ولا بد لها من مرضها في المرض او الشرط
وفي غيرها لا لان في الوجه الاول والثاني اذا كان التعليق والشرط في مرضه
ووجد النصد الي الفرار عن الميراث في حال غلق هنما بماله بخلاف ما اذا كان
التعليق في الصحة والشرط في المرض لان التعليق السابق يصير تطلبا عند
الشرط حكما لا قصد او لا ظلم الا عن قصد فلا يرد نصرفه والمراد من الطلاق
في قوله غلق طلاقها التاين لان حكم الفرار لا يثبت الا به واطلق في الاجنبي
فتشمل ما اذا كان له بد منه كدخول الدابة ولا كصلاة الظهر واما الوجه
الثالث وهو ما اذا غلقه بفعل نفسه فلو جود قصد الابطال اما بالتعليق
او بمباشرة الشرط في المرض واطلقه فتشمل ما اذا كان له بد منه او لا فانه
وان لم يكن له بد من فعل الشرط فله من التعليق الف بل فيرد نصرفه
دفعاً للضرر عنها وشمل ما اذا فرض طلاقها لرجل في صحته فطلقها الاجنبي
في المرض وكان يغدر بالزوج على عزله لانه لما امكنه عزله في المرض ولم
يفعل صارا كانه انشا التوكيل في المرض ودخل في الاول ما اذا لم يمكنه عزله
ودخل في التعليق بفعله ما اذا قال في صحته ان لم ات البصرة فانت طالق
ثلاثا فان لم ياتها حتى مات ورثته والحاصل ان المسيلة على ثمانية اوجه
لانه اما ان يعلق بجي الوقت او بفعل اجنبي او بفعلها او بفعله وكل على وجهين
اما ان يكون التعليق في الصحة والشرط في المرض او كان في المرض فان
كانا بفعل اجنبي او بجي الوقت فلا يكون فارا الا اذا كان في المرض وان كان
بفعله فانه يكون فارا حيث كان الشرط في المرض فقط وان كان بفعلها كذلك
ان كان ذلك الفعل لا يمكنها تزكها وان كان يمكنها تزكها لا يكون فارا وان كانت
ماتت هي وبقي الزوج ورثها لانه ماتت وهي زوجة ولو قال لها ان لم اهلك
فانت طالق فلم يطلقها حتى ورثها لانه ماتت مات ورثته ولو ماتت هي
وبقي الزوج لم يرثها وكذا لو قال ان لم اتزوج عليك فانت طالق ثلاثا فلم يفعل
حتى مات ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج لم يرثها كذا في البدائع وفي
الحانية رجل قال لامرأته في صحته ان تشيت انا وفلان فانت طالق ثلاثا ثم
مرض فثنا الزوج والاجنبي الطلاق معا وثنا الزوج ثم الاجنبي ثم مات الزوج
لا تترث وان شا الاجنبي او لا ثنا الزوج ورثت انتهى وحاصله ان الطلاق معلق
على مشيئتها فاذا اشأ معام يكن الزوج تمام العلة فلا يكون فارا بخلاف ما اذا
ثاخرت مشيئته الزوج لانه ح تمت العلة به واما الوجه الرابع وهو ما اذا
غلقت بفعلها فان كان التعليق والشرط في المرض والفعل بما لها منه بكلام
زيد لم تترث لوصاها واذا كان لا بد لها منه طبعاً لا لا وشرعاً كصلاة الظهر
فيها الميراث لا اضطرارها واما اذا كان التعليق في الصحة فلا ميراث لها عند محمد

ظلالها

مطلقة التواتر الصنع منه في مرضه وعندهما نزلت ان كان عملا لا بد لها وحقها
قول محمد قوله ولو اباها في مرضه فصحت فان اباها فادعت فاسلمت
فان لم تزل لما قد ماتت لا بد من ان يكون المرض الذي طلقها فيه مريض
الموت فما دافع تبين انه لم يكن مريض الموت وفي معراج الداية فلهذا اذا
كان به حصى ريع فزال ثم صار به حصى غيب اما اذا كان به حصى ريع فزال
ثم عادت اليه فان الثانية تجعل عين الاولى ويكون لها الميراث وفيه نظر
لا يها لما زالت لم يبق لها تعلق بماله انتهى وفي فان نزل شاة في الطب واما
حصى السواد او به خارج العروق وداخلها في حصى الريع فيجب ان يراعى
فيها حفظ القوة واما حصى الغيب بكسر الغين ففي المصباح هي التي تأتي
يوم ما وتغيب يوما انتهى فان في البابين لا بد ان يستمر اهلها للدارت من
وقت الطلاق الى وقت الموت اطلق البابين فتشمل الثلاث والواحدة واشارة
بارتدادها الى انها لو كانت كتابية او مملوكة وقت الطلاق ثم اسلمت او
اعتقت لا تزلت وفيه بالبابين لان المطلقة رجعيها انما يشترط اهلها للدارت
وقت الموت كما قد مناه وفي الحديث ولو اريد الزوجان معا ثم اسلم الزوج
ومات لا تزل منه لانها مرتدة وان اسلمت المرأة ثم مات الزوج مرتدا
ورثته لان العرقه وقعت بهذا الزوج على الزدة فصارت بمنزلة ايرتاده ابنا
ولو اريد المسلم فان لم يلق بد الحرب ولم امارة مسلمة في العدة ورثت
ولو اريدت المرأة فانت او لم يلق بد الحرب مرتدة لم يرث منها وان كانت
مريضة فادعت ثم ماتت ورث الزوج منها استخسانا لان العرقه حصلت
بعد ما تعلق حقه بها ولو قال لامرأته الحرة الكتابة انت طالق ثلاثا
عندما اسلمت قبل الغدا وبعده فلا ميراث لها لانها ليست من اهل الميراث
منه في الحال والاضاف الطلاق الى حاله ثبت لها الارث فيها فلا يصير قار
ولو قال ان اسلمت وانت طالق ثلاثا ورثت لانه اضاف الطلاق الى ما بعد
الاسلام وهو حاله تعلق حقا بماله ولو اسلمت فطلقها ثلاثا وهو
لا يعلم باسلامها تزلت ولو اسلمت امرأة الكافر ثم طلقها ثلاثا في مرضه
ثم اسلمت وماتت وهي في العدة لا تزل لان التعلق حصل في حال الاستحقاق
المرأة الارث منه وكذلك العبد اذا طلق امرأته في مرضه ثم اعتقت لا تزل
انتهى قوله وان طاعت بن الزوج او ايا مريضا ورثت يعني لو
اباها في مرضه ثم طاعت بن الزوج تزل لان الاهلية للدارت لم تنطل
بالمطوعة لان الحرمة لا تنافي الارث فيكون المطوعة بعد الابانة لان
العرقه لو وقعت بتقريب بن زوجها لا تزل مطوعة كانت او مكروهة لم تزل
اما اذا كانت مطوعة فلهذا با بطلان حقا واما اذا كانت مكروهة فلم يوجد
من الزوج ابطال حقا المتعلق بالارث لوقوع العرقه بفعل غيره كذا في الباي

وبه علم ان اقتضار الشارحين على المطوعة لا ينبغي ونخرج ما لو طاعته بعد
الرجعي فانها لا تزل كما لو طاعته حال قيام النكاح وفي الثانية ولو طاعت
بن زوجها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورثها الزوج استخسانا انتهى وفيه
بالمطوعة لانها لو قبلته لا تزل وفي المسئلة الثانية انما ورثت وان كانت
الفرقة بفعلها وهو احد اللعانين لانه ملحق بالتعلق بفعل لا بد لها منه اذا
هي ملجاة الى الخصومة لدفع عار الرباعين نفسها واطلقة فتشمل ما اذا كان التق
في الصحة او في المرض لان العدة تكون اللعان في المرض وفيه خلاف محمد
واراد بالايلا في المرض ان يكون مضي المدة في المرض اي لان الايلا في معني
تخليق الطلاق بمضي اربعة اشهر خالية عن الوقاع فيكون ملحقا بالتعلق
بمضي الوقت وقد تقدم انه لا بد ان يكون التعلق والشرط في مرضه قوله
وان الى في صحته وبانت منه في مرضه لا ي بانت بالايلا في مرضه لا تزل
لما تقدم انه لا بد ان يكون التعلق والشرط في مرضه وهنا وان تمكن من
ابطاله بالي لكن يضرب بزمه وهو وجوب الكفارة عليه فلم يكن ممكنا
مطلقا كما قد منافي مسئلة الوكيل اذ لم يتمكن من عزله وفي الثانية لو طلق
المريض امرأته بعد الدخول طلاقا با بيا ثم قال لها اذ انت زوجتي فانت طالق
ثم تزوجها في العدة طلقت ثلاثا فان ماتت وهي في العدة طلقت ثلاثا فان
ماتت وهي في العدة فهذا موت في عدة مستقبله في قول ابي حنيفة واي
يوسف فيبطل حكم ذلك الفرار بالزوج وان وقع الطلاق بعد ذلك لان التزو
ج حصل بفعلها فلا يكون قارا وعلى قول محمد لتمام العدة الاولى فان كان
الطلاق الاول في المرض ورثت وان كان الطلاق الاول في الصحة لم تزل انتهى

باب الرجعة

بكسر الراء وفتحها والتخفيف وفي المصباح واما الرجعة بعد الطلاق فيالشيخ
والكسر ونعصرهم اقتصر على الفسخ وهو افعى قال بن فارس والرجعة
مراجعة الرجل هل وقد يكسر وهو نكاح الرجعة على زوجته وطلاق
زوجي بالوجهين انتهى اي وقد من ان الطلاق الصريح وما في حكمه يتبع
الرجعة وضبطه في المدايح بان يكون الطلاق صريحا بعد الدخول حثينة
غير مقرون بعوض ولا بعد الثلاث للحرة او اثنتين للامة نصا ولا اشارة
ولا موصوفا بصنة ثنتين على البينونة او تدل عليها من غير حرف العطف
ولا مشبه بعد اوصنة يدل عليها قوله في استدامة الملك القايير في
العدة اي الرجعة ابنا النكاح على ما كان دامت في العدة لقوله تعالى فاسكن
بمعروف لان امساك استدامة الملك القايير على اشتراط العدة ان لا يكون
بعد ها بعدا والرد يصدق حثينة بعد انعقاد سبب زوال الملك وان لم يكن
لايلا بعد كما بعد الزوال واشارة المؤلف الى انه ليس في الرجعة مهر ولا عوض

لأنها استنبطت ملك والمهر بينهما ثبوت لانقا ولوقال راجعتك بالف درهمان
فبليت المرأة مع ذلك والا لانه زيادة في المهر وفي المهريناني والحاوي قال
راجعتك علي الف درهم قال ابو بكر لا يجب الا لف ولا نصير زيادة في المهر كما في
الاقالة كذا في المعراج ولو قال لها زدك في مهرك لا يصح كذا في الولولجية وافاد
انه لو طلق امراته الامة رجعا ثم تزوج حرة كان له ان يراجع الامة ولو
كانت الرجعة استحوذت ملك لما كان له مراجعتها حرمة ادخال الامة علي
الحرة ولهذا كان الملك باقيا في حق الارث والابلا والطهار والدعان وعده
الوفاة ويتناقلها قوله زوجها في طوالت وجواز الاعتراض بالخلع وعودك
حقي صم الخلع والطلاق بمال بعد الطلاق الرجعي ومن احكامها انه لا يصح
اضافتها الي وقت في المستنبط ولا تغليظها بالشروط كما اذا قال اذا جاءك ففقد
راجعتك وان دخلت الدار فقد راجعت امرائي ونصح مع الاكراه والهلك
واللعن والخطا كالكاح كذا في البدائع وفي الخلاصة وبما لطلاق يجعل الموجد
ولو راجعها لا يتأجل وصحة في الظهيرة وفي الصيرفة لا يكون حالها في
تنقضي العدة والقول في انقضاء العدة بالحيض قول المرأة ولا يقصد علي
انقضاءها في اقل من شهرين كذا في الحاوي القديسي وفيد بنهار العدة لانه
لا رجعة بعد انقضاءها في اقل من شهرين وفي النزاهة اذا سقطت ثامر
الحلق واستقطت سقطا ناقص الحلق بطل حق الرجعة لانقضاء العدة ولو
قالت ولدت لا يقبل بلا بينة فان طلب بمنعها بالله تعالى فقد استقطت
بهذه الصفة خلقت اتفاقا انتهى وفيها لوقال بعد الخلوة بها وطينتك
وانكرت فله الرجعة وان انكر الزوج الوطي لا رجعة له انتهى واشار
بالاستدانة الي انه لو طلقها علي مال بعد الطلاق الرجعي يصح كما في التنية
قوله ويصح ان لم يطلق ثلاثا ولو لم يرض براجعتك او راجعت امرائي وبما
يوجب حرمة المصاهرة وبيان لشروطها وكنها فشرطها ان لا يكون الطلاق
ثلاثا كما ذكره ومبراه ان لا يكون باينا سوا كان واحدة او ثنتين وقد منا
الرجعي وثنان في الامة كالثلاث في الحرة بشرط ان لا يكون رقتا ثابتا
بافرائها ولهذا لو كان المنيط امرأة من زوجة وقد طلقها واحدة تفرقت
بالحرق فانه يصير طلاقا ثنتين لا يملك الزوج عليها بعد ذلك الاطلاق
واحدة وتماه في الجانب من باب المنيط وفي الفتنة قبيل التنقة
قال لزوجته الامة ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم اعترتها مولاها
فدخلت وفع ثنتان وفي جامع الكرجي طلقت ثنتين وملك الزوج الرجعة
انتهى واطلق في المرأة فشعلت المسلمة والكتانية والحرة والملكة هو
لاطلاق الدلايل كما في المحيط واما ركنها فنقول او فعل فالاول صريح ولثانية
اما الاول فراجعتك وراجعت امرائي وجمع بينهما ليند ما اذا كانت حاضرة

فما طهرها

فما طهرها او عاينة وراجعتك وردك ومسلتك فيصير مراجعا
بلائية ومنه النكاح والتزوج فلو تزوجها في العدة كان رجعة في ظاهر الرواية
كذا في البدائع وهو المختار كذا في الولولجية وعليه الفتوى كذا في البدائع
فقول الشارحين انه ليس برجعة عند اي حنيفة خلافا لحمد علي غير
ظاهر الرواية كما لا يخفى فعلم ان لفظ النكاح يستعار للرجعة وقد يستعار
لفظ الرجعة للنكاح قال في الخلاصة ولو طلق امراته ثم قال ان راجعتك
فانت طالق فاذا انقضت عدتها فتزوجها لم تطلق ولو كان الطلاق باينا تطلق
وعمل له في المحيط لانه لم تكن محلا انصرف الي النكاح بحال انتهى وكما صله
انه اذا امكن انصرف اللفظ الي حنيفة وقت التعليق وانصرف اليه لا يصير
بعده محلا والاصح محلا واذا الكناية فمخوات عدي كما كنت اذ انت امرائي
فينتفي علي النية واما الثاني اعني الفعل فاذا انكر فعل او جبر حرمة
المصاهرة فان الرجعة نصح به وسوي بين القول والفعل في الصحة للاختلاف
عن الكراهة فانها مكرهة بالفعل كما في الجوهرة فدخل الوطي والتنقيب
بشهوة علي اي موضع كان فما اوجدا او دفنا او جهرة او ساءا والمتى بلا
حائل او حائل بعد الحرارة معه بشهوة والنظر الي داخل الفرج بشهوة فان
كانت متكية والوطي في الدبر علي المتني به لانه لا يخلو عن بشهوة ولا
فرق بين كون التنقيب والمتى والنظر بشهوة منه او منها بشرط ان يصدفها
سوا كان يتمكينه او فعله اختلاسا او كان نايما او مكدها او معنوها اما اذا
ادعته وانكره لا تثبت الرجعة وقد منا في باب التعليق انه لو قال لها ان
راجعتك فانت طالق فراجعها ومكث بعد ما حاضها فري رجعة عند محمد
وقال ابو يوسف لا تكون رجعة الا ان ينحي عنها ثم يعود ولا تثبت الشهادة
علي فعلها لان الشهوة لا تعرف الا بقولها وخبر ما اذا كانت هذه الاقوال
بغير شهوة او نظرا في غير داخل الفرج بشهوة ولو في حلقه الدبر فانه لا يكون
مراجعا لكنه مكره كما في الولولجية وفي الجوهرة ولو صدفها الوورشة
بعد موته انها المستندة بشهوة كان ذلك رجعة انتهى وفي المعراج والامة
لو فعلت بالبايع في الخيار كان فسخا لان الفسخ قد يحصل بفعلها كما لو جئت
او فعلت نفسها وابو يوسف سوي بين الخيار والرجعة في انما الاثنتان
بفعلها ومحمد اثبت الرجعة دون الفسخ وفي البدائع ابو حنيفة سوي
بينهما في القول وفي شرح الطحاوي لو قال بطلت رجعتي او لا رجعة لي
عليك لا ينفذ الرجعة انتهى وفي الفتنة اجاز مراجعة النضولي مع يصير
مراجعا بوقوع بصره علي فريها بشهوة من غير قصد المراجعة انتهى
واختلف فيما اذا طلق رجعا ثم رجعت ثم راجعها بنول او فعل فتقبل لانصح
بهما وقيل نصح بهما وقيل نصح بالفعل وقت القول كما في الفتنة من غير

ن

ترجيح واقض البراءة على الاخير ولعله الراجح دون القول لما عرفت انه موافق
 بافعاله دون افعاله وعنده في الصيرفة بان استند امة النكاح والرضا
 ليس بشرط ولهذا لو اكره على الرجعة بالفعل يصح ان يفي الحاوي القديسي
 واذا اجعها بقوله او لم يوافق الا فضل ان يراجعها بالاشهاد ثانيا ان يفي المحيط
 قال ابو يوسف ويكره التنبيل والتمس بغير شريعة اذ لم يرد الرجعة ويكره ان
 يراجعها بمجرد لانه لا يضمن ان يشترط فيصير به مراجعها ثم يحتاج الى الطلاق
 فيؤدي الى تطويل العدة انتهى قول والاشهاد مندوب عليها اي على
 الرجعة واما لما ذكره الشافعي على الاظهر فمروجا من خلاف عند الشافعي وما ذكره
 وان كان ضعيفا وعملا بقوله تعالى واشهدوا ذكركم بمتاعهم انهم
 للندوب بغيره انه امر بالاشهاد بعد الامر بشين الامساك والمفارقة فلو كان
 الاشهاد واجبا في الرجعة مندوبا في المفارقة للندم استعمال اللفظ الواحد
 في حثيثة وعجازه وهو ممنوع عندنا واحذرنا عن الظاهر وعن الوقوف
 في مواضع الزم واشار المص الى ان الرجعة على ضربين سبي وبديعي فالسبي
 ان يراجعها بالقول ويشترط على رجعها ويعلمها ولو راجعها بالقول ولم
 يشهد او شهد ولم يعلمها كان مخالفا للسنة كما في شرح الطحاوي قوله ولو
 قال بعد العدة راجعتك فيها فصدقته نصح والا لا اي وان لم تصدقه لا نصح
 الرجعة لانه اخبر عن شئ لا يملك انشاؤه في الحال وهي تنكره فكان القول
 لامن غير يمين لما عرفت في الاشياء الستة وان صدقته صححت لان النكاح يثبت
 بنصا دقهما فالرجعة اولى ونظيرة الوكيل بالبيع اذا قال قبل العدة كنت بعنه
 من فلان صدق بخلاف ما لو قال بعد العدة كذا في الكافي وفي تلخيص الجامع
 للصمد من ملك الانثى ملك الاخبار والموصي والمولي والمراجع والوكيل بالبيع
 ومن له الخيار انتهى ولو اقام بينة بعد العدة انه قال في عدتها قد
 راجعها او انه قال قد راجعها كان رجعة لان الثابت بالبينة كالثابت
 بالمعينة وهذا من اعجب المسائل فانه يثبت افتراء نفسه بالبينة بما لو
 اقره في الحال لم يكن مقبولا كذا في المتسوط فيد بقوله بعد العدة لانه
 لو قال في العدة كنت راجعتك امس يثبت وان كذبته لملكه الانشاء في الحال
 قوله كراجعتك فقالت بحبته له مضت عدتي يعني لو قال لها راجعتك
 فاجابته بقولها مضت عدتي لا نصح الرجعة عند اي حبيثة لا يصادق
 انتضا العدة فلا نصح وقال لا نصح والقول له لانها صادقت العدة لبنائها
 ظاهرا ما لم يخبر بالانتضا وقد سبقت الرجعة خيرها بالانتضا كما لو قال
 طلتك فقالت بحبيثة انتضت عدتي فانه ينع الطلاق وكما لو قال
 للوكيل عزلتك فقال الوكيل بحبيثة له نعت لا يصح كذا في المحيط وله ان قوله
 راجعتك انشاؤه هو اثبات امر لم يكن فلا يستدعي سبق الرجعة وقولها

انتقضت

انتقضت عدتي اخبار وهو اظهر امر قد كان فيقتضي سبق الانتضا ضرورة ونسبة
 الطلاق قبل علي الخلاف فلا يقع عنده كما لو قال انت طالق مع انتضا عندك والاصح
 انه يقع لاقرار الزوج بالوقوف كما لو قال بعد انتضا العدة وكنت طلقتهما في العدة
 كان مصدقا في ذلك بخلاف الرجعة فيد بكونها اجابته من غير سكوت لانها
 لو سكنت ساعة نصح الرجعة اتفاقا واشاد بكون الزوج بداهة الى انها لو بدات
 فقالت انتقضت عدتي فقال الزوج بحبيتها موصولا بكلامها راجعتك لا نصح
 بالاولي ولهذا لم يذكر الاستيعابي فيها خلافا واذا لم نصح الرجعة في مسيلة
 الكتاب يستخلف عنده والفرق بينهما وبين الاولي ان اليمين فايد بها النكاح
 وهو بذل عنده وفي المسئلة الاولي تخليتها على الرجعة وتبذلها لا يجوز وفي
 النكاح وفي الثانية تخليتها على مضى عدتها وهي الامتناع عن التزوج والا
 في منزل الزوج وتبذله جازا وما مد فبرها في المسئلة الثانية فقد عرفت
 انه صحة الرجعة فلا يتصور ان ينال يستخلف المرأة بالاجتماع كما ذكره الله
 وقدره في فتح التذير وشرح المجمع وقد اقتضت على انها تستخلف عند اي حبيثة
 في التذريع وغاية البيان والاقطع والخلاصة والولو الجيدة فكان نقل الاجتماع
 سهوا فوكه ولو قال زوج الامة بعد العدة راجعتك فيها فصدقته سيدتها
 وكذبته او قالت مضت عدتي وانكره بالقول لها وانكر الزوج والمولي وقول
 رجعها قولها في الاولي قول اي حبيثة لان الرجعة تبتني على قيام العدة
 والقول فيها قولها وقال الا القول للمولي لان البضع حقه كافتراءه عليها بالنكاح
 فيد ينصد بقى السيد لان المولي لو كذب به وصدقته الامة فالقول قول
 المولي على الصحيح لان ملكه قد ظهر للحال بخلاف الاول لا عنزافه بينا العدة
 ولا يظهر ملكه معها فالخاص لانه لا فرق في الحكم بين السيدتين وهو
 عدم صحة الرجعة وان اختلف التصوير وفيد بكونها قالت مضت عدتي
 لانها لو قالت ولدت يعني انتقضت عدتي بالولادة لا يقبل الا ببينة
 وكذا لو قالت استغظت سقظا مستبين الخلق للزوج ان يطلب بيمينها على
 انها استغظت بهذه الصفة بالانفاق ولا فرق في هذابين الامة والحرة
 كذا في فتح القد بروفي شرح النفاية لو قالت انتقضت عدتي ثم قالت
 لم تنتقض كان له الرجعة لانها اخبرت بكذبها في حق عليها انتهى قوله
 وتنتزع ان طهرت من الحيض الاخر عشرة وان لم تغتسل ولا قارحتي تغتسل
 او يمضي عليها وقت صلاة اي وتنتزع الرجعة ان حكم عرجوها من
 الحيضة الثالثة ان كانت حرة والثانية ان كانت امة لثام عشرة ايام
 مطلقا وليس المراد من الطهارة هنا الانتضاع لانها بمضي عشرة خرجت
 من الحيض وان لم ينتزع واشاد بمضي الوقت الى انه لا بد من خروجه
 لنضير الصلاة دينا في دمنها فان كانت الطهر في اخر الوقت فهو ذلك الزمن

حنباس

البسبر الذي تنقذ رقبته علي الاغتسال والتخريم لا مادونه وان كان في اوله
لم يثبت هذا حتي يخرج جميعه لان الصلاة لا تضرب بنا الا بذلك وعلي
هذا لو ظهرت في وقت مهل كعبه الشروف لا ينقطع الرجعة الي دخول وقت
العصر واطلق الاغتسال فتشمل ما اذا اغتسلت بسوء الحمار ولو مع وجود الماء
المطلق فانه ينقطع الرجعة لاحتمال طهارته وان كانت لا تضلي به لاحتمال
النجاسة وكذا لا يقربها زوجها ولا تتزوج باخرها حيا طاكما في التاخر حيا طاكما
شرطا في الاقل احد الشبهين لانه لما احتمل عود الدم لبقا المدة فلا ان يتنوي
الانقطاع بحقيقة الاغتسال او بلزوم شيء من احكام الطاهرات فخرجت
الكتابية لانه لا يتوقعه في حيزها اشارة زائدة بالانقطاع كما ذكره الشارحون
وظاهره ان القاطع للرجعة الانقطاع لكن لما كان غير محقق اشترط معه
ما يحققه فافادها لو اغتسلت ثم عاد الدم ولم يجاوز العشرة كان له الرجعة
وثبت ان الرجعة لم تنقطع بالغسل ولو تزوجت بعد الانقطاع فلا قبل
الغسل وقضي الوقت ثبوت صحة النكاح فكل افاده في فتح التدبير بحشا
وهو وان خالف طاهر المنون لكن المعنى ساعده والقواعد لا تبادله قوله
او يتم ونضلي به اي لا تنقطع الرجعة عند فقد الماحي يتم ونضلي به
فرضا كانت او غيره ولا يكفي مجرد التيمم عندها لانها طهارة ضرورية لم
تشرع الا عند العجز عن الماء فلا بد لها من موكد فلا ينافيه قولها في باب
الامامة انها طهارة مطلقة حتي جواز فتد المقتضي بالتيمم لان مرادها
بالاطلاق انه برفع الحدث الي غاية وجود الماء كالطهارة بالماء في مطلقة
من هذه الجهة وان كانت ضرورية من جهة اخرى وكذا لا ينافي قول
الكر في باب التيمم اي انها مطلقة لما علمت ولا ينافي هذا اي في قول
محمد انها مطلقة حتي اكتفي بمجرد التيمم لا تنقطعها وتبين قوله
في باب الامامة انها ضرورية حتي مع افتد المتوخي بالتيمم لما علمت
ان الاطلاق من جهة والضرورة من جهة اخرى لكن محمد عمل بالاحتياط
فيها وقد رجع في فتح القدير قولها في الامامة وقوله في الرجعة ونفا
تحقيقه فيه فيه قيد توقف الانقطاع علي الصلاة فكل لكن هل قران
الزوج لها غير متوقف عليها بل يجوز قبل الصلاة فاجتمعوا ان حلها للزوج
متوقف علي صلاحها بذلك التيمم كما ذكره الاستيعابي وشارب قوله حتي
يصل الي انها لا تنقطع حتي تنزع من الصلاة علي الصحيح لاحتمال وجود
الماء في اثناها فتبطل وقيد بالصلاة لانها لو قرأت القرآن بعد التيمم او
مسبت المصحف او دخلت المسجد لا تنقطع الرجعة لانها اشاع الصلاة فلا
يعطي لها حكمها وقال الكرخي تنقطع لانه من احكام الطاهرات قوله لو
اغتسلت وشئت اقل من عضو ينقطع ولو عضوا الا لا زادون العضو ينقطع

اليه الخفاف لثقله فلا يتيقن بعدم وصول الماء اليه قيد بالانقطاع لانه لا يحل الزو
ان يقربها ولا يحل لزوجهما ان يقربها ولا يحل لها ان تتزوج بزوجه اخر لم تغتسل
تلك المدة او يمضي عليها اذ في وقت صلاة مع القدرة علي الاغتسال كما ذكره
الاستيعابي والمراد بالعضو نحو اليد والرجل وما دونه نحو الاصبع والاصبعين
وبعض العضد والساعد واحدا من الطرفين وترك المضمضة والاستنشاق وترك
عضو عند اي يوسف وعنه وهو قول محمد لترك ما دون العضو وقيد
بالنسيان لانها لو نعدت اخلا ما دون العضو لا تنقطع قوله ولو طلق ذات
حملا وولد وقال لم اطهاها راجع يعني لو طلق امراته وهي حامل او بعد ما ولدت
في عصمتها وقال لم اجمعها وله الرجعة لانها مبينة علي الدخول وقد ثبت
حكمها الثبوت النسب لانه ثبت ظهور الحمل بان ولدت لاقدر من سنة الشهر
فلم يلتفت الي قوله لم اطهاها لانه صار مكذبا شرعا ومن صار مكذبا شرعا بطل
زعمه مالم يتعلق باقراره حق الغير فلا يرد ما اوردته في الكافي بان من اقر
لغيره لاخر ثم اشتراه ثم استحق من يده ثم وصل اليه فانه يومر بالنسب
الي المخرجه وان صار مكذبا شرعا لكونه يتعلق باقراره حق الغير بخلاف مسيلة
الرجعة ثم اعلم ان من فروع الاصل المذكور ما اذا اختلف البايع والمشتري
في ثمن العتار فقال المشتري اشترت بثلث وقال البايع بعته بالعينين
واقام البينة فان الشنيع ياخذها بالعين لان القاضي كذب المشتري في
اقراره ومن فروعه اي ان المشتري اذا اقر بالملك للبايع ثم استحق المبيع
من يوه بالبينة فان له الرجوع عليه بالثمن لكونه صار مكذبا في اقراره
حين فقهي القاضي به للمستحق والفرعان في الخلاصة ومنه ما في التلخيص
لو ادعي عليه كفاية معينة فانكرها فبرهن المدعي وقضي عليه الكفيل فان
له الرجوع علي المديون اذا كانت بامره عندنا لكونه صار مكذبا في انكارها
حتى قضى القاضي بها عليه وقيد في الخلاصة الاصل المذكور في كتاب النضا
من الفصل الثالث منه بان يكون النضا بالبينة اما اذا قضى القاضي بالنضا
الحال فانه لا يصير مكذبا كما لو اشترى عبدا او قران البايع اعتقه قبل البيع
وكذبه البايع فقضي القاضي بالثمن علي المشتري لم يبطل اقراره والمشتري
بالعتق حتي يعتق عليه وكذا المديون اذا ادعي الايما او الابر علي صاحب
الدين ومحمد الدين وحلفه وقضي القاضي له بالدين علي القريم لا يصير
الغير مكذبا حتي لو وجدت بينة الايما او الابر فينبيل النبي وكان دلالة علي
الوطي ودلالة الشرع اقوي من صريح العبد لاحتمال الكذب من العبد دون
الشائع فعلم بما قدرت ان الحمل يثبت قبل الوضع ويثبت النسب به قبله لما
صرهوا به في باب خيال العبد ان حمل الحاربية المبيعة يثبت بظهوره قبل
الوضع بشهادة امرأة حتي كان للمشتري ردها بعيب الحمل قبل الوضع وفي

باب ثبوت النسب انه يثبت بالحمل الظاهر وان دفع ما اعترض به صدر
الشريعة على المتنازع بان قولهم له الرجعة لنشأه لان وجود الحمل وقت
الطلاق انها يعرف اذا اولدت لاقول من سنة اشهر من وقت الطلاق فاذا اولدت
انقضت العدة فلا يملك الرجعة فيكون المراد انه راجع قبل وضع الحمل
فولدت لاقول من سنة اشهر يحكم بصحة الرجعة السابقة ولا يراد انه حمل
له الرجعة قبل وضع الحمل لانه لما افكر الوطى والمشرع لا يحكم بوجود الحمل
وقت الطلاق بل انها يحكم اذا اولدت لاقول من سنة اشهر من وقت الطلاق
فلم يوجد كذب التشريع قبل وضع الحمل والصواب ان يقال ومن
طلق تحايلا منكرا وطبها فراجعها فجات بولد لاقول من سنة اشهر صحت
الرجعة واما مسئلة الولادة فتصور فيها انه طلق امراته التي ولدت
قبل الطلاق منكرا وطبها فله الرجعة الزني وقيد بكون الولادة قبل الطلاق
لانه لو ولدت بعينه تنقض العدة فيستحيل الرجعة قوله وان خلاها
تحرقالم احامعها ثم طلقها لا اي لا يملك الرجعة لان الملك يتاكد بالوطى
وقد اقر بغيره فيصدق في حق نفسه والرجعة حقه ولم يصرمكذ باشرعا
لان تاكد المهر المستحق ينشأ على تسليم المبدل لاعلى القبض والعدة
تجب احتياطا لاحتمال الوطى فلم تكن القطا فضا بالرجوع فبذلك
الحماح لانه لو قال حامعها وانكرت المرأة فله الرجعة لان الظاهر شاهد
له فان الخلوة دلالة الدخول فان لم يخل بها فلا رجعة له عليها لان الظاهر
شاهد لها كذا في الولو الجدة وفي المسوط فان قبل الظاهر رجعة لرفع
الاستحقاق والزواج انها يبرأ استحقاق الرجعة بقوله قلنا ليس كذلك بل
الزواج انها يستتبع ملكه بما يتولى ويوقع استحقاقها بنسبها والظاهر يكتفي
لذلك قوله وان راجعها ثم ولدت بعد ما لاقول من عامين صحت تلك
الرجعة يعني راجعها والمسئلة بحالها والمراد بالصحة ظهور صحت الرجعة
السابقة لان العدة لما وجبت ثبت نسب الولد منه وظهر ان العلوق كان
ثانيا للطلاق فنزل واجبا قبل الطلاق دون ما بعده لان على الاعتناء والنسب
ينزل الملك بنفس الطلاق لعدم الوطى قبله فيجوز الوطى والسلم
لا يفعل الحرام وهو وان كان لا يكذب لكن لما الزم احد الاعتنايين من الزنا
او كذب قوله كاذبا اخف من جملة على الزنا قوله ان ولدت فانت
طالق فولدت ثم ولدت من بطن اخرى في رجعة يعني ثم ولدت بعد
سنة اشهر وان كان اكثر من سنتين اذ لم تقربا نقضا عدتها لانه وقع
الطلاق عليها بالولد الاول ووجبت العدة فيكون الولد الثاني من علوق
حادث منه في العدة لانها لم تقربا با نقضا العدة فيصير راجعا عملا
لحالها على الصلاح كما اذا طلقها راجعا فجات بولد لاكثر من سنتين فينبى بكونه

من بطن اخر لانه لو كان بينهما اقل من سنة اشهر لا تكون رجعة لان الثاني ليس
بحادث بعد الولد الاول كما اذا طلقها راجعا فجات بولدين لاقول من سنتين
قوله كما ولدت فانت طالق فولدت ثلاثة في بطون فالولد الثاني والثالث
وتقع بكل طلقة اخرى فيجوز حرمة غليظة ويثبت نسب الاولاد من الزوج
وعليها العدة بالاقتراف فيكونهم في بطون اي بين كل واحدة مودة للحمل
فاكثر اذ لو كان بين الولادتين اقل من سنة اشهر لا تكون رجعة وتقع طلقتان
بالاول والثاني ولا يقع بالثالث شي لانقضا العدة به ولو كان الاولان
في بطن والثاني في بطن تقع تطليقة واحدة بالاول لا غير وتنقض
العدة ولو كان بالثاني ولو كان ولا يقع بالثالث شي ولو كان الاول في
بطن والثاني والثالث في بطن تقع ثلثتان بالاول والثاني وتنقض
العدة بالثالث فلا يقع به شي كذا في فتح القدير وفي المحيط ولو ولدت ولدين
في بطن وقع بالاولي ولا يقع بالثاني لصا دفته انقضا العدة والمراد من كون
الولد الثاني والثالث رجعة انه ظهر صحة الرجعة السابقة بها كما قد مر
انه يحمله على انه يوطى حادث قوله والمطلقة الرجعة تنزى بعين
لزوجها اذا كانت الرجعة مريضة لانها هلل الزوج اذا النكاح قابير بينهما
الرجعة مستحبة والتنزى حاملها فيكون مشروعا فينبى بكونه لزوجها
لانه لو كان غائبا فلا تنزى لعقد العدة وقيد بنا بالرجعية لان المعتدة
من طلاق باين لا يجوز لها التنزى مطلقا لحرمة النظر اليها وعدم مشروعية
كذا في غايبة النيات وخبرعت المعتدة عن وفاة فانها تحدد وقيد بكونها مريضة
لانها لو كانت بخلافها لا يراجعها لشدة بعضا فانها تحدد وقيد بكونها لا تستعد
ذلك كما ذكره في شرح مسكين وقد صدره بان للزوج ان يضرب امراته
على ترك الزينة اذا طلقها منها لانها حقه وهو شامل للمطلقة راجعا قوله
ويشرب ان لا يدخل عليها حتي يود بها اي عليها بوطى اما عتق النعلا و
بالنخخ او بالنداء او بحد كذا اطلقه فشمل ما اذا قصد رجعتها او لا فان كان
الاول فلا بد لايامن ان يري الفرج بشهوة فتكون رجعة بالفعل من غير اشتداد
وهو مكره من جهتين كما قد مره وان كان الثاني فلا بد رجعا يودي الى تطويل
العدة عليها بان يصير راجعا بالنظر من غير قصد شر بطلقها وذلك
اصدارتها فهذا علم انه لا يحتاج الى حمل المتن على ما اذا لم يقصد رجعتها كما
في الهداية وغيرها وانما هي على اطلاقها كما لا يخفى وقد صرح بالطلاق الاول
في فتاواه قوله ولا يسافر بها حتي يراجعها يعني يجرم عليه السفر بها
لنوله تعالى ولا تجزوهن من بيوتهن وحرمتهم لم تكن رجعية لان الرجعة
مندوبة والمسافرة بها حرام ومراده ما اذا كان يصح بعدم رجعتها اما اذا

الحج

سكت كانت رجعة دلالة كما اشار اليه في فتح القدير وشرع الجامع الصغير للمناخي
وفتاويه والبدائع وغاية البيان معللين بان السفر دلالة الرجعة فانتفى
به ما ذكره الشرح من ان السفر ليس دلالة الرجعة واورد ان التخييل بشهوة يكون
رجعة وان نادى علي نفسه بعدم الرجعة وجوابه العزق بالحمل والحرمة كما قلنا
كذا في فتح القدير واجاد **ب** الشمني بان التخييل رجعة حقيقة لا دلالة
بخلاف السفر فانه رجعة دلالة لانه يستلزم شيئا يثبت به الرجعة فثبت
بالسفر اي بان شأبه لانه لو طلقها في السفر انتمشي معه ذكره الاسيحياني
ومراده من المسافرة بها اخراجها من بينهما لا السفر الشرعي المقدر بثلاث
ايام ولا نه يحرم اخراجها الي ما دونه اي للمذي المطلق لكن لا يكون رجعة
دلالة واعلم ان في الهداية ما يدل علي حرمة المسافرة بها مقيدة بما
اذالم يراجعها في عدتها لانه يثبت ان الميطل للعصمة عمل عمله من وقت
الطلاق حتي اجتمعت الاقدار لماضية من العدة فكانت المسافرة باخصية
اما اذا راجعها في عدتها يثبت ان لم يعمل عمله فزال الحرمة قوله والطلاق
الرجعي لا يحرم الوطى لما قد مر من الآيات والمعني اول الباب فلا يلزم به
عنفه والشافعي لما حرمه اوجبه به العزق في المعراج معزيا الي الروضة
لشافعية لو طهرها فلا حد عليه وان كان عالما بالتحريم وفيه وجه ضعيف
لا يجب التعزير ان كان جاهلا او يعتقد ابا حنيفة والافيجي ولو وطهرها ولم
يراجعها يجب مهر المثل ولو راجعها فالنصف وجوب مهر المثل في الروضة اي
قال الشافعي انها زوجته في نفس مواضع من كتاب الله في آية الميراث
والابلا والظهار واللعان والطلاق وعدة الوفاة وكذا في عذر اشتراط الولي
في الرجعة وعدم اشتراط لفظة النكاح والتزويج ورضاها عند الكراخي
واشار الي ان الخلوة بها لا تحرم كبرها مكروهة كراهة تنزيه ان لم يكن ممكن
قصده المراجعة والا فلا وكذا التمسك لانه لو ثبت اما التمسك لخلي بها
فربما ادي الي المساس بشهوة فيصير مراجعها وهو لا يريد ها فيطلقها فتطول
العدة عليها حتي لو كان من قصد المراجعة كان لها التمسك كما في البدائع

فصل فيما تخل به المطلقة

وتنكح ما نته في العدة وبعد ها اي المبائة بما دون الثلاث لان الحملية
باقية لان زوالها متعلق بالطلاق الثلاث فيعدم قبلها وتمنع الغير في
العدة لاشتباه النسب ولا اشتباه في الاطلاق له قوله لا المبائة بالثلاث
لوحدة وبالثنيتين لوامة حتي يطاها غيره ولو مرها فبنكاح صحيح
ونقض عدته لا لا ملك بين اي لا تنكح ما نته بالبينونة العلقطة
اطلقه فشمها اذا كان قبل الدخول او بعده كما صرح به في الاصل واما

ما عن المشكلات فيمن طلق امراته غير المدخول بها ثلاثا فله ان يتزوج
بلا تخيل واما قوله تعالى فان طلقها فلا تخولها من بعد حتي تنكح زوجها
غيره في المدخول بها انتهى فمعناه ان طلقها ثلاثا متفرقة فلا تنكح الا الاو
لا الثلاث بكلمة واحدة كما ذكره العلامة البخاري شارح الدرر فخلا
حاجة الي ما في فتح القدير من انها لمة عظيمة الي ان قال لا يعود
اكثر من ثلاثة وفي التنية ان سعيد بن المسيب رجع عن مذهبه في
ان الدخول بها ليس بشرط في صبر زوجها خلا لا الاول ولو قضى به
قاضي لا ينفذ فضاوه فان شرط الدخول ثبت بالاثار المشهورة بخلاف في
التطبيقات الثلاث ويأخذ الرشي بذلك ويزوجها للاول بدون دفع
الثاني هل يصح النكاح وما جزا من يفعل ذلك قالوا ان يسود وينقذ
ففيه يعني بمذهب سعيد بن المسيب ويزوج للاول فقال يثبت
مطلقة بثلاث ويعز الزانية التي وشملها اذا طلقها الزوج كل زوج فلا
قبل الدخول فتزوجت باخر وقد قبل بها قبل لكل وشاربا الوطى الي ان
الشرط الايلاج بشرط كونه عن قوة نفسه وان كان ملفوفا بحرقه اذا
كان يجد لذة حرارة الحمل ولو لمع الشيخ الكبير الذي لا يتدري علي الجماع
لا يثبته بل بمساعدة اليد لا تحلها الا ان تنشر وعمل بخلاف من في الله
فتزوجا قبلها فيها حتي التقي الختانان فلا تخل به وخبر به المحمدي
الذي لم يبق له شيء يوجب في محل الختان فلا تخل بسجته حتي تخل ودخل
الخصي الذي مثله يجمع فيجملها واراد بالمرافق الذي مثله يجمع وتتحرك
الله ويشترى الجماع وقد رده شمس الاسلام بعشرين وعشرين عن
الصغير الذي لا يجمع مثله فلا تجملها واطلق الوطى فشمها اذا وطئها في
حيض او نفاس او احرام فان كان حراما وشملها اذا كان الزوج الثاني
منسما او ذميا فتخل الذميمة بوطي الذي لزوجها المسلم وسوا كان حراما
عبد او لهذا قالوا لو طافت طهورا مريها في التخييل يقب لمن تنكح به ثمن
عبد فيشترى مراهقا فزوجها منه بشاهدين ثم يهب العبد لها
فيبطل النكاح ثم تنكح العبد الي بلوا غير فلا يهرامها وهذا علي ظاهر
المذهب من ان الكفاة في النكاح ليست بشرط للاعتاد واما علي رواية
الحسن المعني بها فلا تجل بها العبد لعقد الكفاة في النكاح لكن بشرط
ان يكون لها ولي اما اذا لم يكن لها ولي فجلها اتفاقا والاولي ان يكون حرا
بالغا فان كان مالا يشترط الا نزال كذا في البرازية وشاربا الوطى الي ان
المرأة لا بد ان بوطي مثله اما اذا كانت صغيرة لا بوطي مثله لا تخل للاول
بعد الوطى والي انه لا بد من التيقن بكونه في الحمل حتي لو كانت المرأة
منصاه لا تخل للاول بعد دخول الثاني الا اذا حملت لا يعلم ان الوطى كان

جها
لي
ل
شا

في قبلها وفي التثنية المحلل اذا اوج الى مكان البكارة تخلل الاول والثاني
لا يقوم مقام الدخول في حق التحليل انتهى مع انه تنقل في المحيط من
كتاب الطهارة انه لو اتي امرأة وهي عذراء لا غسل عليه ما لم ينزل لان
العذرة مما نعت من موارد الحشفة انتهى واراد بالنكاح الصحيح النكاح
فخرج النكاح الناسي والموقوف كما لو تزوجها عبد بغير اذن سيده
ثم وطئها قبل الاجارة لا حلها الا اذا وطئها بعد الاجارة وأشار الى ان
الانزال ليس بشرط لانه شيع وحلف في قوله لا يملك يمين ثلاث
صور الاولى ان الأمة لو طئها زوجها الثنتين وانقضت عدتها فوطئها
الولي لا تخلل زوجها الثانية لو اشتد بها الزوج بعد الثنتين لا يحل له
بوطيه حتى تتزوج بغيره الثالثة لو كانت تحت حرة فطئها ثلاثا
ثم ارتدت وحلفت بداء الحرب ثم استرقها لم تحل له حتى تتزوج اخرة
وفي مناقب البراري اذا كان العبد بلاولي بل بعبارة المرأة او كان بلغا
الهيئة او كان بحضرة فاستغنى ثم طئها ثلاثا ثم اراد ان تحل له بلازوج
فانه يرفع الامر الى شافعي فينقض بطلان النكاح ويزوجها له بعقد
جديد ولا يرد ان النكاح بفساد النكاح يستلزم حرمة الوطئ المتقدم
وان الاولاد متولدة من وطئ حرام لانا نقول النكاح يعمل في القاييم والاي
لا في الماضي انتهى وفي فتاويه وان خافت ان لا يطلها المحلل تقول له حتى
يقول ان تزوجتكم وجها معتك فانت طالق انتهى واطلق فتشمل ما اذا كان
الزوج الاول معترفا بالطلاق الثلاث او منكرا بعد ان كان الواقع الطلاق
الثلاث ولهذا قالوا لو طئها ثلاثا واكدها ان تتزوج باخر وتخلل نشرها
سرا منه اذا غاب في سفر فاذا رجع الممنون منه جدد النكاح لشكها في
قالا لا نكاح الزوج النكاح وقد ذكر في التثنية خلافا فذكر لاصل بانها ان
قد رت على الهروب منه لم يسعها ان تغتد وتتزوج باخر لانها في حكم
زوجة الاول قبل النكاح بالفرقة ثم رمل شمس الائمة الا وزجدي وقال
قالوا هذا في النكاح ولها ذلك ديانة وذلك ان سمعته طئها ثلاثا ثم
حجج وحلف ان لم يفعل ورد بها القاضي عليه لم يسعها المقام معه ولم
يسعها ان تتزوج بغيره ايم قال يعني البدع والخاص لانه على جواب
شمس الاسلام الا وزجدي وحجج الدين النسفي والسيد ابي شعاع وابو
حامد والسرخسي محلها ان تتزوج بزوجه اخو قايما بينهما وبين الله تعالى
وعلى جواب الباقي لا يحل ان ياتي في الفتاوى السرخسية اذا اخبرها
ثقة ان الزوج طئها وهو غائب وسعها ان تغتد وتتزوج ولم يبيده بالرياسة
والله اعلم قال المص وقد تنقل في التثنية قبل ذلك عن شرح السرخسي ما صورته
طلق امرأته ثلاثا وغاب عنها فلما ان تتزوج بزوجه اخو بعد العدة وتنقل لغير

انه لا يجوز في المذهب الصحيح ان ياتي قلت انما رمل شمس الائمة الا وزجدي
وهو موافق لما تقدم عنه والفايل بانه المذهب الصحيح العلائق في
ثم رمل بعده لعمر النسفي وقال حلف بثلاثة فظن انه لم يحث وعلقت
الحث وظننت انها لو اخبرته ينكر اليمين فاذا غاب عنها بسبب من الاسباب
فلما التحليل ديانة لا فضا قال عمر النسفي سألت عنها السيد ابا شعاع
فكتب انه يجوز ثم سألته بعد مدة فقالت انه لا يجوز والظاهر انه انما
احاب في امرأة لا يوترعها انتهى كذا في شرح المنظومة وفي البرازية ينهدا
ان زوجها طئها ثلاثا ان كان غائبا ساع لها ان تتزوج باخر وان كان
حاضرا لان الزوج اذا انكر اخبرني الى القضاء بالفرقة ولا يجوز القضاء بها
الا بحضرة الزوج ايم وفيها سمعت بطلاق زوجها اياها ثلاثا ولا تغتد
على منعه الا بتثنية ان علمت انه يقربها تقتله بالرد او لا تقتل نفسها
وذكر الا وزجدي انها ترفع الامر الى القاضي فان لم يكن لها بينة تخلفه
فان حلف فالا ثم عليه وان تقتله لا شيء عليها والباقي كالثلث انتهى
وفي التنازعانية وسئل الشيخ ابو القاسم عن امرأة سمعت زوجها ان
طئها ثلاثا ولا تغتد على منعه الا بالقتل فقال لها ان تقتله في الوقت
الذي يريد ان يقربها ولا تغتد على منعه الا بالقتل فقال لها ان تقتله وهكذا
كان فتوى الامام شيخ الاسلام عطاء بن حمزة ابي شعاع وكان القاضي الامام
الاسنيجي يقول ليس لها ان تقتله وفي المتن وفي الفتاوى وفي
فتاوى الشيخ محمد بن ابن الوليد السمرقندي في مناقب ابي حنيفة
عن عبد الله بن المبارك عن ابي حنيفة ان لها ان تقتله وفي المحيط في مسيلة
النظر وينبغي لها ان تقتل ما لها ويهرب منه وان لم تغتد تقتله متى
علمت انه يقربها ولكن ينبغي ان تقتله بالرد وليس لها ان تقتل نشرها
قلت قال في المتن وان تقتله بالالة يجب عليها القضاء انتهى وفي
النقمة سئل عن امرأة حرمت على زوجها ولا تغتد ان يخلص عنها ولو غاب
عنها سمعته وردت اليها هل يجتال في قتلها بالسمر وغيره لخلص منها قال
لا يحل ويبيع عنها باي وجه قد روى الله اعلم انتهى قوله وكره بشرط
التحليل وان حلت للاول اي كره الزوج للثاني بشرط ان يحلها للاول
بان قال تزوجتكم على ان احملكم له او قالت المرأة ذلك اما لو نيا كان
ما جورا لان ما جورا لان مجرد النية في المعاملات غير معتبر وقبل المحلل
ما جورا وبلا لعل اذا اشترط الاخر كذا في البرازية والمراد بالكرهية
التحريم فيمنعها سببا للعقاب لما رواه النسائي والنمذكي وصححه
مرفوعا لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له لانه لو
كان فاسدا لما سما محلا ولو كان غير مكروه لما لعنه وهل هذا الشرط لازم

قال في البرازية زوجة المطلقة نفسها من الثاني بشرط ان يجامعها
ويطلها التحليل الاول قال الامام النكاح والشرط جازان حتى اذا انقضى
الثاني طلاقا عبره القاضي علي ذلك وحلت الاول انقضى ونقله في
غاية البيان عن روضة الزبدوي ورواه في فتح التذير بان هذا ما
لم يعرف في ظاهر الرواية ولا ينبغي ان يقول عليه ولا يحكم به لانه بعد
كونه ضعيف الثبوت ينسبوا عنه قواعد المذهب لانه لا شك انه
شروط في النكاح لا يقتضيه العقد والعنف في مثله على قسمين منها
ما ينسب كالبيع ونحوه ومنها ما يبطل فيه الشرط ويصح الاصل فلا شك ان
النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد بل يبطل بالشرط ويصح هو فيجب
بطلان هذا وان لا يجبر على الطلاق نعم يكبر بالشرط كما تقدم من محل
الحديث ويبنى ما رواه وهو قصد التحليل بلا كراهة انتهى قوله ويهدم
الزوج الثاني ما دون الثلاث حتى لو طلقها واحدة وانتقضت عدتها
وتزوجت باخر وطلعتا وانتقضت عدتها منه ثم تزوجها الاول يملك
عليها ثلاثا ان كانت حرة وثنتين ان كانت امة ولا يتحقق في الامة
الا عدم طلقه واحدة وعند محمد يملك عليها ثنتين في الحرة واحدة
في الامة ومراعاة ان دخل بها ولو لم يدخل بها لا يهدم اتفاقا كما في
الفتية وقد اخذ ابو حنيفة وابو يوسف فيها يقول ستان الصحابة
كابن عباس وابن عمر واخذ محمد بن قول الكاكي وعمرو بن علي رضي الله عنهم
او حاصل ما استدلوا به من قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل
والمحلل له بطريق الدلالة انه لما كان محلا في الغليظة ففي الحقيقة
اولي او بالقياس بجامع كونه زوجا ورده المحقق في التذير وفتح التذير
بان التحليل لما جعل في حرمتها بالثلاث ولا حرمة قبلها فظهر ان القول
ما قاله محمد وباقي الامة الثلاثه قوله ولو اخبرت مطلقة الثلاث
بمضي عدته وعدة الزوج الثاني والمدة تخمله له ان يصدقها ان غلب
علي ظنه صدقها يعني الزوج الاول ان يتزوجها لانه معاملة او امر
ديني لتعلق المحلل به وقوله الواحد فيهما منقول وهو غير مستنكر اذا كانت
المدة تخمله وقد اقتصر المصنف في اخبارها على ما ذكره وذكره في الهداية
مبسوطا فقال فتاوت قد انتقضت عدتي وتزوجت ودخل في الزوج
وطلعتي وانتقضت عدتي وفي النهاية انما ذكر اخبارها هكذا مبسوطا
لانه لو قالت حللت بكذا فتزوجها ثم قالت لم يكن الثاني دخل في ان كانت
عامة بشرط المحلل لم يصدق ولا تصدق وفيما ذكرته مبسوطا لا تصدق
في كل حال وعن السيرفسي لا يحل له ان يتزوجها حتى يستنشرها
لاختلاف بين الناس في حلها بمجرد العقد وفي التناوين لو تزوجها ولم

يسألها

يسألها ثم قالت ما تزوجت ما دخل في صدقتي اذا لا يعلم ذلك الا من
جهتها واستشكل بان اقدامها على النكاح اعتراف منها بصحة فكانت
منافضة فينبغي ان لا يقبل منها كما لو قالت بعد التزوج بها كنت
محررة او مريضة او معتدة او منكوبة الغير او كان انعقد بغير شرع
ذكره في الجامع الكبير وغيره بخلاف قولها لم تنتقض عدتي ولو قال الزوج
لهاذك وكذبته يقع الفرج كانه طلقها ولذا يجب عليه نصف المهر
المسمى او كماله او كماله انتهى من قايده ثم رأت في الخلاصة ما يؤول
الاشكال المذكور قال في التناوين في باب البالوق قالت بعد ما تزوجها
الاول ما تزوجت باخر وقال الزوج الاول تزوجت باخر ودخل بك
لا تصدق المرأة انتهى ولو قال الزوج الثاني النكاح وقع فاسدا لاني
جامعت امرأه ان صدقت المرأة لا يحل للزوج الاول وان كذبته مغل كذا
احاب القاضي الامام ولو قالت دخل في الثاني والثالث منكر فامتنكر
قولها وكذا على العكس وفي النهاية ولم يعمري لو قال المحلل بعد الدخول
كنت حللت بطلاقها ان تزوجها فحل محلل الاول قلت ينبغي على الامر على
غالب ظنها ان كان صادقا عند ما فلا تحلل له وان كان كاذبا تحلل له وعن
النصلي لو قالت تزوجني فاني تزوجت غيرك وانتقضت عدتي فتزوج
ثم قالت ما تزوجت صدقت الا ان تكون اقربت بدخول الثاني كانه
والله اعلم بحمل قولها تزوجت على العقد وقولها ما تزوجت على
معني ما دخل في لاعي انكار ما اعترفت به وكذا لو قال الا ان يكون
اقربت بدخول الثاني فانه لم يقبل قولها فانها تكون منافضة صدق
كذا في فتح التذير وانما يقول قولها الى انه لا عبرة بقول الزوج الثاني
حتى لو قال لمراد حلها او كان النكاح فاسدا وكذبته فالمعتبر قولها
ولو قال الزوج الاول لها ذلك يعتبر قوله في حق الفرج كانه طلقها
لا في غيرها حتى يجب لها نصف المهر المسمى او كماله ان دخل بها واشاد
بقوله ان غلب على ظنه صدقها الا ان عد الزنا ليست شرطا او لم
قال في البدائع وكما في الحاكم وغيرهما لا بأس ان يصدقها اذا كانت ثقة
عنده او وقع في قلبه صدقها ويقول قول المطلقة الى ان منكوبة
رجل قالت لاخر طلقني زوجي وانتقضت عدتي جاز تصدق بها اذا وقع
في الظن صدقها عدل كما ثبت املا ولو قالت كذا في الاول فاسد ليس
له ان يصدقها وان كانت كذا في البرازية وفيها سمع رجل من امرأة ان
مطلقة الثلاث والزوج يقول لا يلز المطلقة الثنتين لا يسمع لمن سمع منها ان
يحضر نكاحها ويمنعها ما استطاع اراد ان يتزوج امرأة فشهد عنده او
عند القاضي ان لها زوجها فتزوجها لا يغرق انتهى وفيها قالت طلقني

فق

ل

جها

جعة
في

ثلاثا شهران تدن تزوج نفسها منه ليس لها ذلك امرت عليه امر كزبت
نفسها انزني وفيه بقوله والمدة بحمله لان المدة لو لم يحمله فانه
لا يصعد فيها فاحتمالها ان تذكر للعدة ما يمكن وهو شهر عند ابي حنيفة
وسبعة وثلاثون يوما عندهما ونظامه في الشرح ولكن في التنية
يرقم ست قالت العدة استقطت سقطا استبان خلقه او بعض خلقه
نضدق وتنقضي به العدة وان اخبرت بعد الطلاق بساعة او يوم
قع بن اذ قالت انقضت عدتي في يوم او اقل نضدق ايض وان لم يقبل
يسقط لاحتماله بوجاهة انزني فقولهم الامكان شهرين عند الامام
محله ما اذ لم تقبل استقطت سقطا استبان بعض خلقه وجزءهم بقده
المدة دليل على ضعف قول من قال بتبطل قولها انقضت عدتي بعد
يوم او اقل لاحتمال سقط من غير نضدق منها بن لك والله سبحانه اعلم
باب الايلا
لما كان الايلا يوجب البيونة في شافي الحال كالطلاق الرجعي ولاه
به وهو لغة اليمين وشرا قوله هو الحلف على ترك قريبا
اربعة اشهر او اكثر اي الزوجة وهو تعريف لا حد فسمي الايلا وهو
الحقيقي وهو ما اشتمل على القسم كقوله البت ان لا افرك او خلعت
او والله او ما يتوول اليه كقوله انا منك مود قاصدا به الايجاب وان
مثلا امراة فلان وقد كان فلان الى من امراته لان معناه انا منك عالف
وكذا الثاني يوول اليه فاخل الى القسم واما ما كان في معنى اليمين
وهو اليمين بتعليق ما يستشقه على القربان فستكلم عليه بعده
وبهذا سقط اعتراض ابن الهما من تعالي التمس من انه يرد عليه اليمين
بتعليق ما لا يستشقه كقوله ان وطيتك فلله علي ان اصلي ركعتين
فانه لا يكون موليا هو قول ابي يوسف وقال محمد يكون موليا كما في
المجمع فانه ان يكون المولى قصدا تعريف الايلا المتفق عليه وان كان
المعتمد قول ابي يوسف كما سياتي والتعريف الشامل لكل من القسمين
السالم من الايراد قولنا اليمين على ترك قريبا اربعة اشهر فصاعدا
بالقسم او بتعليق ما يستشقه على القربان وعلى هذا فقولهم المولى
من لا يخلو عن احد المكروهين من الطلاق او الكفارة مبني على احد قسمي
الايلا الحقيقي فلا يعترض عليهم بالمعنوي كما في فتح القدير والشامل لهما
المولى من لا يخلو عن احد المكروهين من الطلاق او لزوم ما يشق عليه
واوردت عليه ايلا الذي على قول ابي حنيفة فانه اذا اقربها فلا غنى
كما سياتي ولكن قال في الكافي انه ما خلا عن حدث لزمه بدليل انه يحلف
في الدعوى بالله العظيم ولكن منع من وجوب الكفارة عليه مانع وهو

كونها

كونها عبادة وهو ليس من اهلها واما اذا قال لاربعة نسوة والله لا افركن
صار موليا منهن ويمكنه قربان ثلاث من غير شي يلزمه لانه لا يحلف
الا بقربان جميعين وركنه الحلف المذكور بشرطه محلبة المرأة بان تكون
منكوجة وقت ثبوت الايلا فلا يرد ما لو قال ان تزوجتك فوالله لا افركك
فتزوجها فانه يصير موليا عندنا كما في المتسوط واهلية الزوج للطلاق
عنده وللکفارة عندهما فيصير ايلا الذي عنده بما فيه كفارة نحو والله
لا افركك فان قربها لا يلزمه كفارة وقاية كونه موليا ان المدة لو
مضت بلا قربان بان بتطيقه ولا يصح عندهما اما المولى بما هو قربة
كالج لا يصح اتفاقا اي وبما يلزم كونه قربة كالعتق فانه بيع اتفاقا
الذي على ثلاثة اوجه وقد مر النقض عن اربعة اشهر في الحرة من
الشرايط في ثلاثة وحكمه لزوم الكفارة او الجزاء المعلق بتقدير الحث
بالقربان ووقوع طلقة باينة بتقدير البرقوله كقوله والله لا افركك
اربعة اشهر والله لا افركك لقوله تعالى للذين يولون من شايهم
تربص اربعة اشهر فاذا بالمثلين انه لا فرق بين تعيين المدة او الاطلاق
لانه كالتأيد وباطلاق الى ان هذا اللفظ صريح فيه لانه لم يشترط فيه
النية ومثله لا احامعك لا اطوك لا اباضعك لا اغتسل منك من حنابة
فلو ادعي انه لم يعين الجماع لا يصدق فضا ويصدق ديانة والكناية كل
لفظ لا يسبق الى الفهم معني الوقاع ويحتمل غيره ما لم يتوخلا امسك لا اتك
لا اغتسل لا امسك لا اغتسل لا اسوئك لا ادخل عليك لا اجمع راسي وراسك
لا اصابعك لا ادنوا منك لا ابنت معك في فراش لا يمس جلدي جلوك لا افر
فراشك لا يكون ايلا بناية وبدن في القضا وفي غاية البيان معزيا
الى الشامل حلف لا يقربها وهي حايض لم يكن موليا لان الزوج ممنوع
عن الوطى بالحض فلا يصير المنع مضافا الى اليمين انزني وبهذا علم ان
الصريح وان كان لا يحتاج الى النية لا يقع به لوجود صارف وفيه بالتسم
لانه لو قال لا افركك ولم يقل والله لا يكون موليا لانه لا يسمي في
البدائع لو الى من امراته ثم قال لامراته الاخرى اشركتك في ايلاها لم يصح
فان كان مكان الايلا ظاهرا وراعى والفرق ان الشرك في الايلا لو صححت الايلا
انزني والطلاق كالظهار وهو يفيد انه لو الى منها مدة لو قسمت من كل
واحدة منها اربعة اشهر فاشترط ان يكون موليا من الثانية بالتشريك
وذكر الكرخي لو قال لامراته انت علي حرام ثم قال لامرأة له اخري قد
اشركتك معها كان موليا منهما لان اثبات الشراكة لا يغير موجب اليمين بها
فانه لو قال انما علي حرام كان موليا من كل واحد منهما على حدة ويلزمه
الكفارة بوطيها بخلاف قوله والله لا افرككما لان هذا صار ايلا يلزمه

ايلا

ق

ب

من هتك حرمة الاسم وذلك لا يتحقق الا بتزويجا فاما قوله انما علي
 حرام صار ابيلا باعتبار معناه وهو اثبات التحريم واثبات التحريم قد
 وجد في كل واحدة منهما فيثبت الايلا في حق كل واحدة منهما ولو حلف
 لا يقربها في زمان او مكان معين لا يكون موليا خلافا لابن ابي ليلى لانه
 يمكنه قربانها في مكان اخر او زمان اخر ولو حلف لا يقرب امراته
 واجنبية لا يصير موليا مالم يقرب الاجنبية لانه يمكنه قربان امراته
 من غير شي يلزمه لان الايلا واحد ولا يصح في حق الاجنبية في حق
 الطلاق فكذلك في حق امراته فاذا قرب الاجنبية لا يمكنه قربانها
 الا بكفارة تلزمه وصار كما لو حلف لا يقرب امراته وامته ولو حلف لا يقربها
 ان شئت يتوقف علي مشيئتها لانه طلاق موجب لغيره تعليقه بمشيئتها
 كالطلاق المخبر كذا في المحيط ومن كفايانه انت علي مثل امرأة فلان
 وقد كان فلان الي من امراته فان نوي الايلا كان موليا والا فلا ومنها
 ما لو قال انت علي كالميتة كذا في الظهيرية وتبني انت علي حرام واداد
 بقوله والله ما ينعتد به اليمين كقوله تالله وعظمة الله وجلاله
 وكبريائه فخرج ما لا ينعتد به اليمين كقوله وعلم الله لا اقربك وعلي
 غضب الله وجلاله وكبريائه وسخطه ان قربتك وان جعل للايلا غاية
 ان كان لا يرجى وجودها في مدة الايلا كان موليا كما اذا قال والله لا اقربك
 حتي اصوم المحرم وهو في رجب او لا اقربك الا في مكان كذا وبينه مسيرة
 اربعة اشهر فصاعدا فانه يكون موليا وان كان اقل لم يكن موليا وكذا
 اذا قال لا اقربك حتي تنطمي ظنك وبينها وبين الفطام اربعة اشهر
 فصاعدا وان كان اقل لم يكن موليا وان قال لا اقربك حتي تطلع الشمس
 من مغربها او حتي يخرج الدابة او الرجال كان النكاح ان لا يكون موليا
 لانه يرجى وجود ذلك ساعة فساعة وفي الاستحسان يكون موليا لان
 هذا اللغز في العرف والعادة انما يكون للتأبير وكذا اذا قال حتي يفرغ
 الساعة او قال حتي يلج الحمل في سم الخياط فانه يكون موليا وان كان
 يرجى وجوده في المدة لا مع بقا النكاح فانه يكون موليا ايضا مثل ان يقول
 والله لا اقربك حتي تنوي اوقتل او حتي اطلقك ثلاثا فانه يكون موليا
 اجماعا وكذا اذا كانت امة فقال لا اقربك حتي املكك او املك شفتها منك
 يكون موليا وان قال حتي اشتربك لا يكون موليا لانه قد يشتر بها نفسه
 شر فاسدا وان قال اشتربك لنفسي وافنضك كان موليا وان كان يرجى
 وجوده مع بقا النكاح كان موليا مثل ان يقول ان قربتك فعبدني مكره في
 الجوهرة وقرب بالقربان لانه لو قال والله لا يمس فرجي فخرجك
 يكون موليا لانه يراد بهذا الكلام الجماع في الفرج ولو قال لامراته ان قربتك

او دعوتك الي فراشي فانت طالق لا يكون موليا لانه يمكنه قربانها من
 غير وقوع الطلاق بان يدعوها الي الفراش فيجنت ثم يقربها بعد ذلك
 من غير ان يجنت بالقربان ولو قال لامراته ان اغسلت من غنايتي ما دمت
 امراتي فانت طالق ثلاثا واعاد هذا القول وكانت المرأة حاملا ولم يقربها
 بعد الثالثة حتي وضعت حملها بعد اربعة اشهر فصاعدا فافانها تبين
 بواحدة عند انقضاء اربعة اشهر لانه كان موليا وتنقض عدتها بوضع
 الحمل فان تزوجها بعد ذلك لا يكون موليا ولو قربها لا يجنت لان البصير
 كانت موقفة الي بقا النكاح وبعد ما وقعت نطفته بالايلا لا يقع عليها
 طلاق اخر وان مضت اربعة اشهر اخري قبل وضع الحمل لان المسألة بالايلا
 لا يقع عليها طلاق اخر يحكم ذلك الايلا وان كانت في العدة مالم تتزوج
 ونهايه في الثانية واعلم ان القربان مصدر وقرب يقرب من باب قول
 بكسر العين في الماضي وفخما في المضارع وله مصدران القربان والقرب
 بمعني الذنوب كذا في صيا الحلوم قوله وان وطئ في المدة كفر يشترط
 النفاي لزمته الكفارة اذا كانت بالله تعالى وبه قالت الائمة الثلاثة
 ووعد المغفرة بسبب النبي الذي هو مثل التوبة لا ينافي الزام الكفارة
 لانه حكمه بنوي وذاك اخروي فتد بالوطئ لانه لو كفر قبله لا تكون
 كفارة كذا ذكر الاسيحي واطلق في الوطي فتشمل ما اذا جن بعد الايلا
 وشروطها اختلفت وسقط الايلا كذا في فتح القدير قوله وسقط الايلا باجماع
 العلماء حتي لو مضت اربعة اشهر لا يقع طلاق لا خلال اليمين بالجنث قسوا
 حلف علي اربعة اشهر واطلق او علي الابد قوله والايانث اي ان لم يطأ
 في المدة وهي اربعة اشهر وقعت عليه طلقة باينة لانه وقع التخلص
 من الظلم ولا يكون بالرجعي لانه ليسيل من ان يردّها الي عصمته وعبد
 الايلا فتعني البائن لتلك نفسها وينزل سلطنته عليها جزا الظلمة
 وهو مروى عن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وعلي بن مسعود بن
 عباس ونهايه في فتح القدير وروى الاسيحي اي من وقت البيونة
 وبه فارق الطلاق الرجعي فانه وان اوجب بيونة في ثاني الحال كان
 كالايلا لكن العورة فيه من وقت الطلاق لا البيونة وفي المتسوط وان
 ادعي انه قد جاء معها فان ادعي في الاربعة الاشهر فالقول قوله وان
 ادعي اذ لك بعد مضي المدة لم يقبل قوله بنا علي الاصل المعروف انه
 متى اقربها يملك انتشاء لا يكون منها فلوا قام بيته علي منالته في
 الاربعة الاشهر لانه قد جاء معها في امراته لان الثانية باقزاره كالثالث
 بالمعينة وهي من اعجب المسائل ان لا يقبل اقزاره بعد مضي المدة وتلك
 من اثباته بالبينة انما في قوله وسقط اليمين لو حلف علي اربعة اشهر

لا بها موقنة بوقت فلا تنقي بعد مضيه قوله وبقيت لوعلي الا باري
 ثبت اليقين لو كان حلف علي الا باري اذ بان صريح به او اطلق لعدم ما يبطها
 من حدث او مضى وقت قوله ولو نكحها ثانيا وثالثا ومضت المدة
 بلا في بابت يا حريين يعني لو تزوجها بعد ما بانت بالايلا ثم مضت
 المدة بعد التزوج الثاني بابت بنظيرة اخري وكذا لو تزوجها بعد ذلك
 ثالثا ومضت المدة بابت بالثالث وتعتبر المدة من وقت التزوج لان به
 يثبت حنزا في الجماع وبامتناعه صا رطالما في مجازي بازالة نعمة النكاح
 واثار الي انه لا يتكرر الطلاق قبل التزوج لانه لا حق لها في الجماع قبله
 وهو الاصح بخلاف ما لو اباها بتخيير الطلاق ثم مضت مدة الايلا وهي
 في العدة حيث تقع اخري بالايلا لانه بمنزلة التعليق بمضي الزمان
 والمعلق لا يبطل بتخيير ما دون الثلاث وفي الظهيرية لو قال والله لا افر بك
 ابد مضت اربعة اشهر ووقع الطلاق ثم مضت اربعة اخري وهو في
 العدة تقع اخري وكذلك هذا في المدة الثالثة ولو تزوجها بعد انقضاء
 العدة تعتبر مدة ايلا الثاني من وقت التزوج ولو تزوجها في العدة
 تعتبر المدة من وقت وقوع الطلاق الاول انتهى قوله فان كثر ما بعد تزوج
 اخر له تطلق لتتبيهر بطلاق هذا الملك وقد انتهى بالثلاث سواء وقعت
 متفرقة بسبب الايلا الوبد او مجرهما بعد الايلا قبل مضي مدته ثم عادت
 اليه بعد زوج اخر ليطلق الايلا فلا يعود بالتزوج قوله فلو وطئها الف
 لثا اليقين اي لو وطئها بعد ما عادت اليه بعد نكاح اخر لزمه التكنيز عن
 بيته لثبائها في حقه وان لم يبق في حق الطلاق وفي الجامع الكبير للصدر
 الشهيد الايلا يصح في التكرار حلف لا يترب احدهما ومضت المدة بابت
 واحدة فتخرج كان مضت مدة اخري قبله بابت اخري للتعين ودلت
 ان الايلا يبطل بالبينونة وانه لا ينعقد علي المباشرة في العدة وهو الاصح
 بخلاف الابانة بغيره وعلي هذا فكرر مدة واحدة بخلاف كلما مضت اربعة
 اشهر فانت باين بنوي الطلاق انتهى ومن باب اليقين في الايلا الايلا يوجب
 طلاق او يتعدد بتعدد المدة وكفاية في الحنث ويتعدد بتعدد الاسم
 قال كلما دخلت واحدة من هاتين الدارين فوالله لا افر بك فدخلها او قال كلما
 دخلت هذه ودخلها مرتين يتعدد في حق الطلاق دون الكفارة ولو قال
 فعلي يمين ان فرتك تتعدد اقال في مجلس مرتين اذا عاهد فوالله لا افر بك
 يتعدد الكفارة بالوطي لتعدد الاسم والطلاق بالبر لا لاخذ المدة وعند
 زفر يتعدد ولو علمته بوقتين تعددت التعدد هما قال كلما دخلت فانت
 طالق ثلاثا ان فرتك او فعددي هذا امر يتعدد الايلا والجزا من غير لتعدد
 قال كلما دخلت فان فرتك فعلي يمين او نذر واحدة يتعدد بتعدد

ويشترط مع كل دخلة فريان للعطف قال كلما دخلت كلما دخلت لا يكون موليا
 لانه به تنعقد ويمكنه لا يدخل الي سواد الي في مجلس ونوي التكرار يتخذ
 الطلاق والكفارة وان غلط تعدد الكفارة وتطلق ثلاثا يتبع بعضها فثا وهو
 قول محمد وزفر واحدة استحسننا وهو قولهما انتهى قوله ولا ايلا فيما دون
 اربعة اشهر يعني في الحرة بدليل انه سيد كر حكم الامة وبه قال الامة الار
 وظهر الامة صحة الايلا فيما دونها لانه انما خص بالاربعة مدة التريض
 واما الحلف فطلق وما ذكره الترمذي وغيره من المعنى فصادرة كافي فسخ التبر
 ولكن مشايخنا انما تنسكوا بنوي بن عباس علي انه تغير لايته وكما منه
 في العناية قوله والله لا افر بك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين
 ايلا لان الجمع بخلاف كان الحكم كذلك قيد بالواو ويدون تكرار النفي والتسم
 لانه لو كرر النفي بان قال والله لا افر بك شهرين ولا شهرين او كرر التسم
 بان قال والله لا افر بك شهرين والله لا افر بك شهرين لا يكون موليا
 لانها يمينان فتدخل مدة تمام حقي لو قربها قبل مضي شهرين تجب عليه
 كفارتان ولو قربها بعد مضيها لا تجب عليه لانقضاء مدتها وحكم اليقين
 بحكم الايلا في عدم التعدد اذا كانت بالواو فقط والتعدد اذا تكرر حرف النفي او
 القسم من لانه لو كرر النفي بان قال ولا فرق في تكرار القسم بين تكرار القسم
 عليه ولا حقي لو قال والله والله لا افعل كذا او علم انه لا ثلاثين كونه ايلا
 كقوله والله لا افعل كذا والله لا افعل كذا واعلم انه لا ثلاثين كونه ايلا
 ويمينا فكذا ذلك قد يتعدد البر والحنث وقد يتحدان وقد يتعدد البر ويحذر
 الحنث وقلبه مثال الاول اذا عاهد فوالله لا افر بك اذا عاهد غو فوالله
 لا افر بك فتعدد الايلا لتعدد المدة وتعدد اليقين لتعدد الذكر فانه تركها
 اربعة اشهر من اليوم الاول بر في الاولى وبانت فاذا مضى يوم اخر
 في الثانية وطلعت ايضا ولو قربها بعد الغنح كفا رتات وان قربها في
 الغنح تجب كفارة واحدة ومثال الثاني والله لا افر بك اربعة اشهر وكذا
 مسيلة الكتاب ومثال الثالث كلما دخلت هذه الدارين فوالله لا افر بك
 فدخلها في يوم ثم في يوم اخر فان قربها تجب كفارة واحدة لاخذ الحنث
 وان تركها اربعة اشهر من اليوم الاول بانت بطلقة فاذا مضى يوم اخر
 بانت بطلقة باخري وكذا اذا مضى يوم اخر بانت بالثالثة لتعدد
 البر وفي فسخ التبر وفي هذه المثال نظر لان الحلف بالله وقع جز الشرط
 متكرر فيلزم تكرره ولا يشكك بانه لا حلف عند الشرط الثاني والثالث لانه
 لم يوجد فيه ذكر اسم الله تعالى والالزامان لا حلف عند الشرط الاول
 ايم ومع ذلك ثبت الحلف عنده ولعله اشتمل بوالله كلما دخلت
 الدارين لا افر بك كلما دخلت الدارين فوالله لا افر بك انتهى والجواب لا اشتماله

لان المنقول في الفناوي كالولول الحجة والبرازية ان الطلاق والعناق والطهار
 متى علق بشرط متكرر يتكرر واليمين لا وان علق بشكر رخصي لو قال
 كلما دخلت الدار فوالله لا اكلم زيدا فدخل الدار مرارا لا تتكرر اليمين لانه انشا
 عند الانشا لا يتكرر بلا تكرار صفة الاتري انه لا يتعدد وان سمي التعدد
 لان الكفارة لا تلزم بلا هتك حرمة اسم الله تعالى انزى وقوله والا لزم
 ان لا حلف عند الشرط الاول ممنوع لانه صريح فيه كما لا يخفى ومثال الرابع
 اعني اتحاد الابل وتعدد اليمين اذا عدا قوائده لا اقربك ثم قال في المجلس
 اذا عدا قوائده لا اقربك فهو ابل واحد في حكم اليمين مضافا الى
 اشهر من الغد طلعت وان قريها فعليه كفارتان لاتحاد المدة وتعدد الاسم
 قوله ولو مكث يوما ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاول
 او قال والله لا اقربك سنة الا يوما او قال بالعصرة والله لا ادخل مكة
 وهي بها لا اي لا يكون موليا في هذه المسائل الثلاث اما الاولى فلان
 الثاني ايجاب مبتدأ وقد صار ممنوعا بعد اليمين الاولى شهرين وبعد
 الثانية اربعة الا يوما فلم تنكامل مدة المنع اراد باليوم مطلق الزمان
 لانه لا فرق بين مكثه يوما او ساعة وتعيينه بقوله بعد الشهرين
 انتافي ايضا لانه لو لم يذكره لا يكون موليا ايضا لكن بينهما فرق من وجه
 اخر وهو انه عند ذكره تتعين مدة اليمين الثانية وعند عدمه
 تصبح مدتها واحدة وتتأخر الثانية عن الاولى بيوم ولكن في مسئلة
 الكتاب تندخل المدة فلوقر لها في الشهرين الاولين لزمته كفارة
 واحدة وكذا في الشهرين الاخرين لانه لم يجتمع على شهرين بعينان بل
 على كل شهر يمين واحدة وقد توارد شروح الهداية من النهاية في حتم
 بها وغاية البيان على الخطا عند كلامهم على هذه المسائل فاحذره كذا
 في فتح التدبير وقول وفيد بالوقت لانه لو اطلق بان قال والله لا اقربك
 ففترها بعد اليمين الثالثة لزمه ثلاث كفارات لتداخل المحلوف عليه
 ولو لم تنزها حقي مضت اربعة اشهر بانك وعند تمام الثالثة تنبني
 الثالثة بخلاف وفي الجوهر لو كرر والله لا اقربك ثلاثا في مجلس
 واحد فان ادا التكرار فالابل واحد واليمين ثلاث وان اراد التقليل
 والتشديد فالابل واحد واليمين ثلاث في قول ابي حنيفة وابي
 يوسف واذا تعدد المجلس تعدد الابل واليمين وثلاثة قريها واما
 الثانية وهو ما اذا قال والله لا اقربك سنة الا يوما فلان المولى من
 لا يمكنه القربان في المدة الا بين يلزمه ويمكنه ههنا لان المستثنى
 يومه وكرو لو قريها في يوم صار موليا اذا غربت الشمس من ذلك
 اليوم ولا يكون موليا بمجرد القربان بخلاف قوله سنة الامرة فانه اذا

اقربها صار موليا من ساعته ولا بد فيهما من كون الباقي من السنة اربعة
 اشهر فالتذكير الاستحبابي قيد بالابل لان في الاحارة ينصرف الى اليوم
 الاخر من السنة لان الصبر في الاخير لينصحبها فانها لا تنضم مع التكرار
 ولا كذلك اليمين في الابل واما اليمين في غيره فقالوا ينصرف الى الاخير كقول
 والله لا اكلم فلانا سنة الا يوما فاحتاجوا الى الفرق بين اليمينين ووفق
 صاحب النهاية بان المعين الحامل وهو المعانيطة المتضمنة لعدم كلامه
 من الحال منطوق فيه بانه مشترك الا لزاما اذا ابل ايضا يكون عن الحيا
 كذا في فتح التدبير نبع الشك وقد يقال لا يلزم في الابل ان يكون عند
 معانيطة كما اذا كان رضاها الخفيف غيل على ولفا وعدم موافقة معارضا
 ونحوه فيتفقان عليه لقطع لجاح النفس كما صرح به في فتح التدبير واد
 الباب ولم تنبيه له هنا وتأجيل الدين كالا حارة وقيد باليوم لانه لو
 قال الانتصان يوما ينصرف الى الاخير لان التقصان منها لا يكون الا من
 اخرها عرفا والتعيين بالسنة انتافي لانه لو اطلق فقال لا اقربك الا
 يوما لا يكون موليا ايضا لكن اذا اقربها هنا صار موليا مطلقا وكذا الفرق
 بين الاقتضار على اليوم وبين وصفه بقوله الا يوما اقربك فيه في
 كونه لا يكون موليا لكن هنا لا نصير موليا ابل اقربها ولا بخلاف ما تقدم
 وقيد بالاستثنى لانه لو قال لا اقربك سنة كان موليا ووقع عليه
 طلقتان فقط اذا تركها السنة كلها ولا يقع الثالثة كذا في الوكيل الحجة واما
 المسئلة الثالثة وهو ما اذا كان في بلدة وامراته في اخري فحلف لا يدخل
 التي هي فيها لانه يمكنه بان كان بينهما القربان من غير شي يلزمه
 بالاخراج من البلدة بوكيله او نايبه قبل مضي المدة فان كان لا يمكنه
 بان كان بينهما ثمانية اشهر صار موليا على ما في جوامع الفقه واما
 علي ما ذكره قاضي خان فالعبرة لاربعة اشهر والذي يظهر من بعض
 الامكان خروج كل منهما الى الاخر فيلتقيان في اقل من ذلك وقد من بعض
 مسابيل الابل المنيا بغايه عند الجوهر في الجامع للصمد والشهيد
 الغاية كالشرط قال لا اقربك حقي اقتل او تقتلي واقتلك او تقتلي
 او امكلك او تمكلي او ما دام النكاح بيننا فهو مولد وحقي اشتركت
 لاختلاف الزفد ليلته التعليق ولو قال حقي اعتق عبي او اطلق امرا
 صار موليا بخلاف لابي يوسف ولو قال حقي اقتله او اضربه او باذن
 لا لامكان الغاية فان وجدت الغاية سقطت اليمين وكذا ان تعددت
 عند ههنا بخلاف لابي يوسف وهي معروفة ولو قال حقي اقتلك او
 فلانا وقتله بطلت وان مات صار موليا بعده ولو قال حقي تموت
 او يموت ومات بطلت قال في رجب لا اقربك حقي اصوم شعبان فافطر

له

بطة

في

اول يوم منه او عمل ما يستطيع معه الصوم بطلت يمينه وعند ابي يوسف
يصير موليا من وقت النذر وعند محمد من وقت اليمين وغالفا اصله
ولو قال حتى اصوم المحرم فهو مول بالاتفاق وكذا حتى يخرج الدابة او يطلع
الشمس من مغربها الرجعية فهذا مول هذا شروع في التسمي الثاني
من الايلا وهو الايلا المعنوي وهو اليمين بتعليق ما يستثنى على القران
كان قرينك فله على حج ونحو اليمين بما لا يستثنى كان قرينك فله على
صلاة ركعتين او فله على صلاة ركعتين في بيت المقدس لانه لا يلزمه
بتعيين المكان شي عنده فله صلاة ركعتين في غيره كما خرج فعلي اتباع عبارة
او سجدة تلاوة او فزاة القران او تسبيحة ودخل ما لوقال فله على
مائة ركعة لانه يسبق على النفس كما في فتح القدير بحثا فاطلاق ان
الصلاة مما لا يستثنى كما فعل الله بما لا ينبغي هذا ان عليل للصلاة بما لا
يستثنى اما اذا اعلل بان الصلاة لا تجل بها غادة كما في شرح الجمع للمعم
قال فالعق بصلوة الجنازة وسجدة التلاوة ولا فرق بين الركعتين
والماية كما لا يخفى ودخل الهدي والاعتكاف واليمين وكفارة اليمين ودج
الولد لانه يلزمه بالزوجه دج شاة عندها كما في البدائع واذا بالصوم
غير المعين كقوله فله على صوم يوم او شهر والمعين ان كان بمدة
الايلا او اكثر كقوله فله على صوم هذا الشهر فليس بمول لانه يمكنه
ترك القران الى ان يمضي ذلك فمربطها بلاثني يلزمه واطلق العقن
فشمع عقن العبد المعين كقوله فله عقن هذا العبد وغيره كقوله
فله على عقن عبد سواك منجز او معلنا حتى لو قال فكل مملوك اشتريه
فهو حر صار موليا خلافا لابي يوسف كما اطلق الطلاق فشمع عقن العبد
المعين طلاقها وطلاق غيرها منجز او معلنا حتى لو قال فكل امرأة تزوجها
من اهل الاسلام طالق صار موليا وفي التلخيص من باب الايلا تنكره
في موطنين وفي ان قرينك فانت طالق كما دخلت ليس بمول لانه
مدفوعا بالترك او جعل الغير بخلاف فكل مملوك املك حرا واخر الحرا كان
موليا للاعراض انتهى ومن باب النبي في اليمين قال ان قرينك فعبد اي
حرا وباع احدها ثم اشتراه وباع الاخر او قد ربيعه فهو مول من
وقت شرايه وفي فاحدهما حرم من وقت اليمين انتهى ولو باع العبد
المعين سقط الايلا لانه صار حلال يمكنه في بازها بغير شي يلزمه ولو
ملكه بسبب شرا او غيره عاد الايلا من وقت الملك ان لم يكن وطهرها قبله
فان كان وطهرها قبله خذد الملك لم يعد بسقوط الايلا ولو مات العبد
قبل البيع سقط الايلا لتدبرته على الوطي بغير شي وعلى هذا التفصيل
موت المرأة المعلق طلاقها وابايتها ثم تزوجها وفي الجامع الصغير

للصدر قال انت طالق ثلاثا قبل ان اقربك بشهر او قبل ان اقربك بشهر اذا
قرينك لا يصير موليا قبل الشهر وقدره يصير الا اذا قربها فيه والثاني تا
خلاف والله لا اقربك ان قرينك للتعليق قال انت طالق قبل ان اقربك
بشهر وقيل لا يصير موليا انتهى وفي الثانية قال لامرأته ان قرينك عودي
هذا حرف فصنت اربعة اشهر وخا صمته الى القاضي يفضي بحريته ويطلق
الايلا وتزد المرأة الى زوجها لانه تبين انه لم يكن موليا انتهى واما صحة
الايلا وتزوجه المرأة التي من المطلقة رجعا وان لم يكن لها حق في الوطي فبا
ان وطهرها مباح وتكونها عن نسائها فان كانت تعتد بالافتراق فلا احتمال لاعتداد
عديتها حتى يمضي مدة الايلا وان كانت بالاشهر فلا محال ان
يبرأها قبل مضيتها فان لم يبرأها حتى مضت عدتها قبل مضيتها سقط الايلا
لغوات محله قوله ومن المباشرة والاختصاص لا اي لا يصح الايلا لغوات محله
وهو الزوجية ولو وطهرها كفى لا تغادرها في حق وجوب الكفارة عند
الحنث لان اعتقاد اليمين تعتد بالتصويقا لا شرعا الا ترى انها تعتد
على ما هو معصية وفي الثانية رجل الى من امرأته ثم طلقها فطلبت بكافة
ان مضت اربعة اشهر من وقت الايلا وهي في العدة طلعت اخري بالايلا
وان انقضت عدتها ثم مضت مدة الايلا لا يتبع الطلاق بالايلا رجل الى من
امرأته ثم طلقها ثم تزوجها قبل انقضاء العدة كان الايلا الايلا على حاله
حتى لو مضت اربعة اشهر من وقت الايلا يتبع عليها نكاحها اخري بحكم الايلا
وان تزوج وان تزوجها بعد ما طلقها بعد انقضاء العدة كان موليا تعتبر
مدة الايلا من وقت التزوج انتهى قوله ومدة ايلا الامة شهران لان الرق
منصف اطلقه فشمع ما اذا كان زوجها حرا وعبد اذكره الاستيحا بي ولا
يرد عليه الايلا من امته لان شرطه الحرية وهي بالزوجه كما قد منا
ولو طلقها زوجها بعد الايلا رجعا او بايها ثم اعتقت في المدة انتقلت المدة
الي مدة ايلا الحرا يذكره الاستيحا بي وفي الجامع الكبير للصدر والشهيد
تخته حرة وامه حلف لا يقرب احدهما ومضي شهران بان الامة لسبق
مدتها فلو اعتقت قبلها كملت مدتها وكذا لو ابانها ثم اعتقت بخلاف
العدة فلو مضت مدة اخري بان الحرة وعن ابي يوسف لا وتنعين
له الامة كالحنث فان تزوجها بعد البيونة عاد ايلاهما وكذاهما كمن
ان رث بان الاول عند تمام مدتها من وقت العقد والثانية بعدة
ثابتة بخلاف ما لو بان قبلها قال لامرأته طمئة والله لا اقرب
احدا كما لم يكن موليا وكذا لو اعتق الامة ثم تزوجها ومن وطهرها كفى
ويمكنه تركه كالاجنبية بخلاف واحدة منكما للعموم وعلى هذا القول
لزوجه لا اقرب احدا كما وقاحدة منكما استخسانا قال ان قرينك لها كما

عندي

فالاخري علي كظهر ابي وبانت احداهما بالابلا او بغيره بطل ابلالا الاخري بخلاف
فالاخري طالق مادامت في العدة ولو قال فاحدا كما افواحدة او في كل
لنعيها قال ان اشترت حارية في حرة صح في من في ملكه دون من يملكها
خلاف الزفر رحمه الله قوله وان عجز المولي عن وطئها بمرضه او مرضها او
بالدبق او بالصفر وبعد مسافة ففيه ان يقول نيت اليها لانه اذاها بذكر
المنع فيكون ارضاؤها بالوعد باللسان اراد بتعد المسافة ان يكون بينهما
مسافة لا يندر علي قطعها في مدة الابلا فان قدر لا يصح فيه باللسان كما في
البدائع وفيه بالقول لان المريض لو فاق قلبه لابلسانه لا تعتبر كذا في الحائض
وليس مراده خصوص لفظ نيت اليها بل ما يدل عليه لقوله رجعتك او رجعتك
او رجعتك او بطلت الابلا او رجعت عما قلت ونحوه ودخل تحت العجز ان
يكون متنوعة منه او كانت في مكان لا يعرفه وهي ناشئة او حال القاضي
بينهما لشهادة الطلاق الثلاث للثبوت او كانت محسوسة او هو محسوسا
اذ لم يقدر علي مجامعتها في السبعين فان قدر عليه ففيه بالجماع كذا في
غاية البيان وفيه بما ذكره من انواع العجز الحقيقي اختراعا عن العجز العملي
مثل ان يكون سحريا وقت الابلا وبين الح والاربعه اشهر فعندها هو
لا يكون فيه الا بالجماع لانه المنسب باختياره بطريق مخطور فيما لزمه
فلا يستحق تخفيفا واراد يكون التي باللسان معتبرا مبطلا لابلالا في حق
الطلاق اما في بقا اليمين باعتبار الحنث فلا حثي لو وطئها بعد النفي
باللسان في مدة الابلا لزمته كفارة لحنث الحنث وفي البدائع ومكان
شروط صحة النفي بالقول قيام ملك النكاح وقت النفي بالقول وهو ان
يكون في حال ما نفي اليها زوجته غير باينة منه فان كانت باينة منه
فما بلسانه لم يكن ذلك نفا ويغني الابلا لان النفي بالقول حال قيام النكاح
انما يرفع الابلا في حق حكم الطلاق لحصول ايضا ختمها به ولا حق لها حالة
البيوتة بخلاف التي بالجماع فانه يصح بعد ثبوت البيوتة حتى لا يني
الابلا بل يبطل لانه حنث بالوطي فاحلت اليمين وبطلت ولم يوجد
الحنث ههنا فلا تغل اليمين فلا يرفع الابلا انتهى قوله وان قدر في المدة
ففيه الوطي لكونه خلفا عنه فاذا قدر علي الاصل قبل حصول المنقوص
بالبدل بطل كالمتيقن اذ اري الما في صلانه فبذلك في المدة لانه لو
قدر عليه بعد ما لا يبطل ويكمل كلامه ما اذا كان قادرا وقت الابلا ثم
عجز بشرط ان يمضي زمان يقدر علي وطئها بعد الابلا واما اذا كانت
عاجزا وقتها ثم قدر في المدة واما لو ابيلا موبدا وهو مريض فبانت
بمضي المدة ثم صح وتزوجها وهو مريض فغالب لسانه لم يصح عند
خلاف لابي يوسف وصحوا قوله كذا في فتح القدير وفي الجامع الكبير

للصدر للجماع اصل واللسان خلفه الي مرضه وفابلسانه بطل ابلالاه في
حق الطلاق فان صح قبل تمام المدة بطل لانه علي الاصل كالمتيقن
ولو لم يف حتى بانث فصم ثم مرض فتزوجها ففيه بالجماع وعند ابي
يوسف وزفر لانه حرام بالخلوه لكنه ينتصرون كمن احرم بالجماع ثم ابي او
الي وهو صحيح ثم بانث ثم مرضت وتزوجها بخلاف ان تزوجتك فوالله
لا اقربك الي في مرضه بعد عشرة ايام وصح في بعض المدة فكما امرتني
قوله انت علي حرام ابلا ان نوي التحريم ولم ينو شي لان الاصل في التحريم
انما هو اليمين عندنا علي ما سئذ كره في اليمين انشا الله تعالى ولا فرق
في الاحكام كلها بين ان تذكر كلمة علي او لم تذكرها ذكره في حرة الاكل
عن العيون من انه لو قال انت حرام او باين ولم يقل مي فهو باطل شمس
منه حيث نقله عن العيون وفي العيون ذكر ذلك من جانب المرأة فقال
لو جعل امرأته يدها فقلت للزوج انت علي حرام وانت مي باين او
حرام او انا عليك حرام او باين وقع ولو قالت انت باين او حرام ولم تقل
مي فهو باطل ووقع في بعض نسخ العيون ولو قال بغير التابك فظن
صاحب الاكمل انها مسئلة مبذاه وظن انه لو قال ذلك الرجل لامرأته
فهي باطل قال رضي الله عنه وعند هذا ازداد شهر شمسنا بجم الاممة
التجاري رحمه الله فزاد فيها لفظة لها فقال ولو قال لها انت حرام او باين
فهي باطل والمسئلة عجا ارامع ثا التانيث مذكورة في الوقعات الكبير
المرتبة وغير المرتبة في مساب العيون فعرف به سهوها كذا في التنية
فبذل الزوج لان الزوجة لو قالت لزوجه انا عليك حرام او حرامت صار
بمينتها لوجها معها طابوعة او مكرهة حنث بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذه
الدائرة دخل فيه مكرها لا يحنث ومعهناه ادخل محمولا ولو اكرهه علي الدخول
فدخل مكرها حنث كذا في البرازية وحرمته علي او لم يقل علي وانت محرمة
علي او حرام علي او لم يقل علي انا عليك حرام او حرامت تنسي
عليك بمنزلة انت علي حرام كما في البرازية وقوله انت علي كالحمار والخنزير
او كان محرما العين فهو كقوله انت علي حرام كما في البرازية قوله وظن ان
نواه اي الظهار وهذا عندهما وقال محمد ليس بظهار لان تمام التشبيه
بالحرمة وهو الركن فيه ولما انه اطلق الحرمة وفي الظهار نوع حرمة
والمطلق يحمل المقيد كذا في الهداية تنعا للغدوري وشمس الائمة وليس
الخلاق مذكورا في ظاهرها رواية ولذا لم يذكره الحاكم الشهيد في مختصره
ولا الطحاوي فوكله وكذب ان نوي الكذب لانه نوي حثينة كلامه اذ
حنثتته وصبرها بالحرمة وهي موصوفة بالحرف كان كذا واورد لو كان
حنثتته كلامه لا تصرف اليه بلانية لكنكم تتقون عند عدم النية يتصرف
الي اليمين والجواب ان هذه حثينة اولي فلا تنال الا بالنية واليمين

الحقينة الثانية بواسطة الاشتها وقيل لا يصدق فضا وقال شمس الائمة
السرخسي بل فيما بينه وبين الله تعالى ككونه يمينا ظاهرا لان تحريم
الحلال يمينا بالنص فلا يصدق فضا في نيته خلاف الظاهر وهذا هو الصواب
علي ما عليه العمل كما سنذكره والاول قول الحلواني وهو ظاهر الرواية هو
ولكن الفتوي على العرف الحادث كذا في فتح القدير وفيه نظر لان العمل
والفتوي انما هو في الضرر الى الطلاق من غير نيته لا في كونه يمينا وفي
المصباح الكذب بفتح الكاف وكسر الذال وكسر الكاف وسكون الذال هو
الاخبار عن الشيء بخلاف ما هو سوا فيه العمل والخطا ولا واسطة بين الصديق
والكذب على مذهب اهل السنة يتبع العمل انتهى قوله وبينة ان نوي
الطلاق سواء نوي واحدة او ثنتين قوله وثلاث ان نواه اي الثلاث لان
الحرام من الكنايات وهذا حكمها وقد منا ان النية شرط في الحالة المطلقة
اعني الحالية عن الغضب والمذكرة واما مع احدهما فليست شرطا للوقوف
فضا وشمل قوله وبينة ان نوي الطلاق ما اذا طلقها واحدة ثم قال ان
علي حرام ثاوي ثنتين فانه وان ثمر به الثلاث لم يقع بالحرام الا واحدة
وقوله في فتح القدير لم يقع شيء سبق فلم وعبارة غيره لم يقع نيته بخلاف
ما نوي الثلاث به فانه يقع وتنع ثنتين تكمل به الثلاث كما في الثانية
وقد مناه في البرازية ان علي حرام الف مرة تنع واحدة وفي كل موضع
بشرط النية ينظر المعنى الى سواد السائل ان قال قلت كذا اهل يتنع بتولم
ان نوي وان قال كذا يتنع بقول واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية بتطرق
المعنى الى السوال السائل لان عبارة عن عدد الواقع وذلك يقتضي اصل
الواقع وهذا احسن انتهى ثم قال فيها قال لها مرتين انت علي حرام
ونوي بالاولي الطلاق وبالثاني اليمين فعلي ما نوي قال لا مران به
انما علي حرام ونوي الثلاث في احدهما والواحدة في الاخرى صحت
نيته عند الامام وعليه الفتوي ولو قال نوي الطلاق في احدهما
واليمين في الاخرى عند الثاني ينع الطلاق عليهما وعندهما كما لو
نوي قال لثلاث انت حرام ونوي الثلاث في الواحدة واليمين في
الثانية والكذب في الثالثة طلقت ثلاثا وقيل هذا علي قول
الثاني وعلي قوله ما ينبغي ان يكون علي ما نوي انتهى قوله وفي
الفتاوي اذا قال لامرأة انت علي حرام والحرام عنده طلاق ولكن
لم يند طلاق اوقع الطلاق يعني فضا لما ظهر من العرف في ذلك حاشي
لو قال لامرأة ان تزوجتك فحلال الله علي حرام فتزوجها فطلق
ولهذا لا يخلف به الا الرجال فندنا بالتضا لانه لا يقع الطلاق ديانة
بلانية وذكر الامام ظاهر الدين لا يتول لاشتراط النية لكن يجعل ثاوي
عرفا فان قلت اذا وقع الطلاق بلا نية ينبغي ان يكون كالصريح فيكون

الواقع رجعيًا قلت المتعارف به ايتناع البابين كذا في البرازية فلو قال المصوق
البابين لكان اولي وقوله انت معي في الحرام بمنزلة قوله انت علي حرام
وكذا قوله حلال المسلمين علي حرام وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ
الحرام ان لم يكن له امرأة ان صحت تلزمه الكفارة والنسفي علي انه لا يلزم
وان كان له أكثر من زوجة واحدة قال في الفتاوي يقع كل تطبيق واحدة
بخلاف الصريح فانه لا يقع الا واحدة فيما اذا قال امرأته طالق وله أكثر من
واحدة واجاب شيخ الاسلام لا وجه في انه لا يقع الا علي واحدة واليه
البيان وهو الاشبه كذا في البرازية والحلاصة والخيرة وفي فتح القدير
وعندي الاشبه ما في الفتاوي لان قوله حلال الله او حلال المسلمين يعم
كل زوجة فاذا كان فيه عرف في الطلاق تكون بمنزلة قوله من طالق لان
حلال الله شامل علي سبيل الاستغراق لا علي سبيل التبدل كما في قوله
احد ان طالق وحيث وقع الطلاق بهذا اللفظ وقع ما ينال في ويوجد في
بعض النسخ وفي الفتاوي وفي بعضها وفي الفتوي والاولي لا نزل علي انه
هو المعنى به مع ان هذا القول هو المعنى به عند المتأخرين ولذا قال
في البرازية ومشاينا فتوا في انه لو قال انت علي حرام والحلال عليه
حرام او حلال المسلمين عليه حرام ان الكل بابين بلا نية واذا حلف
بهذه اللفاظ علي فعل المستقبل ففعل وليست له امرأة عليه الكفارة
وان كان له امرأة وقت الحلف وماتت قبل الشرط او باتت لا الي عدة ثم
بأشال الشرط الصحيح انه لا تطلق امرأته المتزوجة وعليه الفتوي لان
حلفه صار حلفا بالله تعالى وقت الوجود فلا يتقلب طلاقا لها لعمامته
قال حلال الله علي حرام ان شرب الي سنة وشرب لا يقع لعدم الملك
والامانة اليه قال لها ان تزوجتك فحلال الله علي حرام فتزوجها فطلق
قال بعضهم والصحيح خلافه لوقوعه علي القايمة لا علي المتزوجة فلو لم
يكن في نكاحه وقت وجود الشرط امرأة لا يقع علي فلا تة ايض وتمامه
في البرازية وفي قوله حلال الله علي حرام وله امرأتان ولم يكن له نية
طلقتا وان نوي احدهما دين لا في التضا وفتوي الامام فتوي الامام
الاورجندي علي انه يقع علي واحدة وعليه البيان وقد ذكرناه وفي الظهيرية
حلف بهذه اللفاظ انه لم يفعل كذا او كان فعله وله امرأتان واكثر وان لست
له امرأة فلا شيء عليه لانه ان حمل علي الطلاق فلا يراد به شيء اخر وان حمل
علي اليمين فهو عمومي وفي فوايد شيخ الاسلام قال حلال الله علي حرام
ان فعل كذا او فعله او حلف بطلاق امرأته ان فعل كذا او فعله وله امرأتان
فارد ان يصرف هذين الطلاقين في واحدة منهما انما في الزيادة الي انه
يملك ذلك وفي الذخيرة ان فعل كذا فحلال الله عليه حرام ثم فعل كذا علي

فعل آخر وحث في الاول وقوع الطلاق علي امرائه ثم حث في البين الثانية
فعل وهي في العدة قبل لا يقع والاشبه الوقوع لا التحاق البابين بالتأين اذا كان
معلقا قالت انا عليك حرما فتال لا ادري احلال امر حرما لا يقع شي قال بين
اصحابه من كان امرائه عليه حرما فلينعزل هذا الامر فعلة واحد منهم
قال في المحيط اقرار منه بحرمتها عليه في الحكم وقيل لا يكون اقرار بحرمة قال
ثلاث مرات حلال الله علي حرمان فعل كذا او وجد الشرط وقع الثلاث
كذا في البرزخية **باب** الخلع ما اشترك
مع الابلا في ان كلامهما قد يكون معصية وقد يكون مباحا وزاد الخلع
عليه بتسمية المال اخره عنه لانه بمنزلة المركب من الخرد وقد منعت
الظهار والدلعان لانها لا ينفكان عن المعصية وهو لغة التزع يقال خلعت
التعل وغيره خلعا نزعته وخلعت المرأة زوجها مخالعة اذا اقتدت منه
وطلقتها علي الندة فخلعها خلعا نزعته وخلعت المرأة زوجها مخالعة اذا
اقتدت منه وطلقتها علي الندة فخلعها هو خلعا والاسم الخلع بالضم وهو
استنارة من خلع اللباس لان كل واحد منهما لباس للآخر فاذا فعلا ذلك
فكان كل واحد نزع لباسه عنه كذا في المصباح وشرعا علي ما اخبرنا ان
ملك النكاح المتوقف علي قبولها بلفظ الخلع واما في معناه وقولي هذا اولي
من قول بعض الشارحين اخذه المال بانه ملك النكاح لمغايرته المهر
اللغوي من كل وجه فالاصل ان يخرج جنس الغرضين ويزاد في الشرعي
قيده لاخراج اللغوي ولانه يرد عليه الطلاق علي مال وليس مساويا له
في جميع احكامه لاستقلال حكم الخلع باستقلال الحقوق وان اشترك في التسمية
ويرد عليه ايض ما اذا عدي عن البذل كما سنده وقولي ايض اولي كاختاره
في فتح القدير من انه ازالة ملك النكاح ببدل بلفظ الخلع لانه يرد عليه ما اذا
خالعتك ولم يسمر شيئا فقبلت فانه خلع مستقط للمخوف كما في الخلاصة
الا ان يقال مهرها الذي يستقط به بدل فلم يعبر عن البذل فان قلت لو
كان قبضت جميع المهر ما حكمه قلت ذكر القاضي خان انها ترد عليه ما ساق
اليها من العقد كما ذكره الحاكم الشهيد في المختصر وهو اهرزاده واخذ
به بن الفضل قال القاضي وهذا يوجب ما ذكرنا عن ابي يوسف ان الخلع
لا يكون الا بعوض انهي وسيا في تمامه اخبر الباقين بانها فتي بالفاعلة
لانه لو قال خلعتك ناويا وقع بابتاع غير مستقط كما سياتي وهو خارج
تعرينا يتولنا المتوقفة علي قبولها لعدم توقفه كما في الخلاصة ويرد
عليه ايض ما اذا كان بلفظ البيع والشراف انه خلع مستقط للمخوف علي
ما صرح به في الصغيري وان صرح قاضي خان بخلافه فلذا ردنا في تعريضا
اوفي معناه واستفيد من قولنا ازالة ملك النكاح انه لو خالع المطلقة
رجعيا بمال فانه يصح ويجب المال ولو خالعها ثم خالعها في العدة لم يصح

كما

كما في التنية لكن يحتاج الي الفرق بين ما اذا خالعها بعد الخلع حيث لم يصح
وبين ما اذا طلقها بمال بعد الخلع حيث يتبع ولا يجب المال وقد ذكرنا في
اخر الكتابات وخرج الخلع بعد الطلاق البين وبعد الرد فانه غير
صحيح فيها فلا يستند المهر ويقتل به بعد الخلع ولا ية لغير علي النكاح في
الردة كما في البرزخية قوله الواقع به وبالطلاق علي مال طلاق باين
اي بالخلع الشرعي فلوله عليه السلام الخلع تطلقه باينة ولا ية
بمثل الطلاق حتي صار من الكتابات والواقع بالكتابة باين وفي الخلاصة
ولو فقي يكون الخلع فسحا قبل ينفذ وقيل لا انهي والظاهر الاول لانه
قضي في فصل مجتهد فيه ومذهبنا قول الجمهور ومن العلماء من قال
بعدم مشروعيته اصلا ومزهم من قيده بما اذا اكرهته وخاف ان لا يفرها
خفها وان لا يؤخيه ومنهم من قال لا يجوز الا باذن السلطان وقالت
الحنا بلة لا يقع به طلاق بل هو فسح بعدم بشرط عدم نية الطلاق فلا
ينقض العقد وقال قوم وقع به رجعي فان رجعا راد البذل الذي اخذه
وتمامه في فتح القدير اطلعه فتشمل ما اذا كان بغير عوض ايض واما اذا
وقع بلفظ الخلع او البيع او المباداة واما اذا لم ينو الطلاق به ولكن بشرط ذكر
العوض حتي لو قال لم اعن الطلاق مع ذكره لا يصدق قضا ويصدق
ديانة لان الله تعالى عالم بما في سره لكن لا يسع المرأة ان تنقم معه
لانها من القاضي لا يعرف منه الا الظاهر كذا في المبسوط وخال مدبرة
الطلاق كالنية كذا في الحانية وفي البرزخية ادعي الاستثنا او الشرط
في الخلع وكذا بته فيه فالقول له ان قال والنتوي علي صحة دعوي
المغير والمبطل الا اذا ظهر ما ذكرنا من التزام البذل او قبضه او نحوه ادعي
الاستثنا وقال قبضت ما قبضت منك بحق لي عليك وقالت بل لبس الخلع
فالقول له لانه انكر وجوب البذل عليها واقر انه ما اذا لم يدع الاستثنا
لانه يدعي عليها بدل الخلع وهي تنكر فالقول لها انهي واما اذا لم يذكر
العوض فهو من الكتابات فيوقف علي الندة او مدبرة الطلاق ان
كان بلفظ الخلع او المباداة وان كان بلفظ البيع كبعت علي نفسك او طلاقك
فلا لانه خلاف الظاهر وقد افاد بوقوع البين حكمه وسيا في بيان
صفته انه يمين من جانب معاوضة من جانبها فلا يصح رجوعه عنه
ولا يبطل بتمامه عن المجلس وصح معناه فانه وانعكست الاحكام في هذا
لوبيات كما سياتي ولم ينكر شرطه لان شرط الطلاق ولكن لا بد من
القول منها حيث كان علي مال او كان بلفظ خالعتك او خالعتي ولذا قال
في المحيط لو قال لها خالعتي فقالت خالعتك تطلق ويسقط المهر لان قوله
خالعتي امر بالطلاق بلفظ الخلع والمرأة بملك الطلاق بامر الزوج فصا بمنزلة

ما لو قال لها طلقي نفسك طلاقا باينا بخلاف قوله اشترى نفسك مبي
فقلت اشتريت لا تطلق ما لم يخل الزوج بعث لانه امر بالخلع الذي هو
معاوضة لان الشراء معاوضة فلا يصح الا مراد الم يكن البدل مذكورا معلوما
واما اذا ذكر ما لا يجوز ولا بان قال اشترى نفسك بمال فقلت اختلعت
نفسى بالف درهم لا يتم الخلع ولا تطلق حتى يقول الزوج خلعت لانه
لم يصح تفويض الخلع اليها لانه اذا ذكر المال كان خلعا حقيقيا والخلع
لا يصح الا بتسليم البدل والبدل ههنا مجهول فلم يصح وان ذكر ما لا
معلوم ما بان قال اشترى نفسك بالف درهم فقلت اختلعت بالف درهم
ولم يخل الزوج خلعت او قالت المرأة ها لعي بالف درهم فقال الزوج
ولم تغل المرأة فقلت تم الخلع في رواية ولم يتم في اخري والكتابة والقلم
عندما لعمد علي الروايتين ولذا لو قال اشترى ثلاث نكاحات فقلت
فقلت اشتريت بخلاف النكاح وفي النوادر ولو قال لها اشتريت مبي ثلاث
نكاحات فقلت اشتريت لا يتم الخلع ما لم يخل الزوج وهو الصحيح
الا اذا اراد به التحقيق دون المساومة لانه لم يوجد الامر بالخلع
والخلع معاوضة فلا يتم بركن واحد انتهى وفي جامع الفصولين كل طلاق
وقع بشرط ليس بمال فهو رجيح وفيه ان القبول في المعلق انما يكون
بعد وجود الايجاب معلق بالشرط والمعلق بالشرط عدم فتل الشرط
فلا يصح القبول قبل الايجاب انتهى وفي التحقيق ما يفيد صحة القبول
في المعلق قبل وجود الشرط فانه قال لو قال ان دخلت الدار فقد
خلعتك علي الف فنرا ضيا عليه فقلت يصح الخلع وفي الوجيز كما في الكافي
واقول لو قيل بصحة القبول في المضاف قبل وجود الوقت لا نعتاده سببا
للمحال عندنا وبعدم صحته في المعلق قبل وجود الشرط لعدم انعقاده
سببا للمحال كان حسنا للتخريجه علي الاصول وفي المجتبى باع طلاقها منها
بمهرها فهو براءة من المهر والطلاق رجيح ويشترط في قبولها علمها بمعناه
فلو قال لها اختلعي نفسك بكذا ثم قلنا بالعربية هي قالت اختلعت
وهي لا تعلم بذلك فالصحيح انه لا يصح الخلع ما لم تعلم المرأة ذلك لانه
معاوضة كالبيع بخلاف الطلاق والعناق والتدبير لان اسقاط محض ولا
سقاط يصح مع الجهل كذا في المحيط وقولها فعلت في جواب قوله خلعت
نفسك مبي بكذا ليس بقبول علي الصحيح المختار الا اذا اراد به التحقيق
ولو قالت لزوجهما اختلعي علي الف فقال الزوج مجيبا لها انت طالق صار
كقوله خلعتك لان هذا جائز ان يكون جوابا فيجعل جوابا لها وهو المختار
كما في الخانية ولو قال بعث منك طلاقك بمهرك فقلت طلقني نفسي بان
منه بمهرها بمنزلة قوله اشتريت لانه يصح جوابا ويصلح ابتداء فتجعل جوابا

وقيل يقع رجعيها والاول اصح ولو قال لها بعث منك نكاحا فقلت اشتريت
يتبع الطلاق رجعيها بما لانه صريح ولو قال بعث نفسك منك فقلت اشتريت
يتبع الطلاق باينا لان هذا كناية وهي باينة ولو قال لها بعث منك امرك
بالف درهم ان اختارت بنفسها في المجلس وقع الطلاق ولزمها المال لانه
ملكها الطلاق بمال فاذا اختارت فقد تمكنت ولو قال لامرأة كل امرأة
ان تزوجها فقد بعث طلاقا منك بد درهم ثم تزوج امرأة فالقول اليها
بعد التزوج فان قبلت بعد التزوج طلاقا وطلعتها يتبع وان قبلت قبله
لا يتبع لان هذا الكلام من الزوج خلع بعد التزوج فيشترط القبول بعده
ولو قالت المرأة بعث منك مهري ومعه عدي فقلت اشتريت فالظاهر انها
لا تطلق لان الزوج ما باع نفسها ولا طلاقا منها انما اشترى مهرها وهذا
لا يكون طلاقا لكن الا حوط ان يجد النكاح كذا في المحيط وفي الفتية في الباب
المعتود للمسايل التي لم يوجد فيها رواية ولا جواب شاف للمناخين
اخرها قالت لزوجهما ابرائك من المهر بشرط الطلاق الرجعي فقلت لها انت
طالق اليوم طلاقا رجعيما يتبع باينا للمسايلة في المال لمسيلة الزيادة انت
طالق اليوم رجعيما وعدا اخري بالف فاللف مقابل بهما وهما باينتان امر
رجعيما وهل يبر الزوج لوجود الشرط صورة او لا يبر انتهى وفي النهاية انت
طالق الساعة واحدة وعدا اخري بالف درهم فقلت وقعت واحدة في
الحال بنصف الالف واخري عدا غير شي وان تزوجها قبل يحيى الغوثيها
العد يقع اخري خمسائة انت طالق الساعة واحدة املك الرجوع وعدا
اخري بالف فقلت وقعت واحدة للحال غير شي وفي الغوثيها بالالف
ولو قال انت طالق اليوم باينة وعدا اخري بالف وقع للحال واحدة باينة
غير شي وعدا اخري غير شي ولو قال انت طالق واحدة وانت طالق
اخري بالف فقلت وقعت بالف فقلت انصرف المبدل اليها وكذا لو قال
انت طالق الساعة ثلاثا وعدا اخري باينة بالف او انت طالق الساعة
واحدة غير شي وعدا اخري غير شي بالف فالمبدل ينصرف اليها
انتي قوله ولزمها المال اي في المسئلة لانه ما رضي بخروج نكاحها
عن ملكه الا به فلزمها المال بالقول ولو قال وكان المسهي له كان اولى
لشتمل ما اذا قبله غيرها وسما في اخرا لبا ببيان خلع الفضول انشا
الله تعالى ولشتمل لابر حتى لو قالت له ابرائك عما لي عليك علي طلاق
فقبلها زنت البراءة وكان الطلاق باينا وكذا لو طلعتها علي ان تربيته من
الالف التي كمل بها للمرأة من فلان صح والطلاق باين كما في البرازية
وقد به اعتدافا عند التاخير فانه ليس بمال وانما يتاخر فيه المظا
كما لو قالت له طلقني علي ان اخبر ما لي عليك فطلعتها فان كان للتاخير

غاية معلومة صح التأخير وان لم يكن له غاية معلومة لا يصح الطلاق
رجعي علي كل حال كما في البرازية ايض ولوقال قد خلعتك علي الف قاله
ثلاث مرات فقبلت طلقت ثلاثا بثلاثة الاف لانه لم يقع شيء الا ينوي
لان الطلاق يتعلق بقبولها في الخلع فوقع الثلاث عند قبولها جملتها
بثلاثة الاف ولوقال بعث منك تطبيقه بالثلاث فقبلت اشتريت ثم
قاله ثانيا وثالثا كذلك وقال اردت التكرار لا يصح وفي بيع الثلاث
ولم يلزمها الا الالف لانها ملكت نفسها بالاولي وقد صرح بالطلاق وفي
لفظه الثانية ولم يلزمها الا الثانية والثالثة والصريح يلحق البايين
كذا في المحيط ولو انتفا علي الخلع وقالت بغير جعل والقول لها لان
صححة الخلع لا تستدعي البذل فتكون منكورة للبذل فيكون القول لها
ولو ادعت الخلع والزوج بتركه فشهد احدهما بالالف والاخر بالالف
وخمسماية لا يعتل ولا يثبت الخلع لانها تحتاج الي اثبات ان الزوج علن
الطلاق بقبول المال والطلاق المعلق بقبول الالف غير الطلاق المعلق
بقبول الالف غير الطلاق المعلق بقبول الالفين اذ هما شرطان مختلفان
فكان كل واحد يشهد بغير ما شهد به الاخر فلا يثبت ولو كان الزوج هو
المدعي وقد ادعي الف وخمسماية والمسئلة بحالها تقبل علي الالف لان
الطلاق وقع باقرار الزوج فبني دعوي الزوج دينا مجرد وانفق الشاهدان
علي الالف وانفرد احدهما بزيادة خمسماية فيفضي بها انتفا عليه
وان كان يدعي الف لا يقبل وقد كذب احد شاهده لما عرف ويقع الطلاق
باقراره واذا شهد شاهدان انه طلقها قبل الخلع ثلاثا تسترد المال لانهما
بمشا شرة الخلع وان كانت مفرقة بصحة الخلع طاهرا فاذا ادعت النساء بعد
ذلك صارت مناقضة في الدعوي الا ان البينة علي الطلاق تقبل من غير
دعوي فيثبت انه اخذ المال بعد البينة فله رده كذا في المحيط اطلق
في لزومها المال فتشمل المكاتبة ولكن لا يلزمها المال الا بعد العتق ولو باذن
المولي لم يجزها عن التبرع ولو بالاذن كهنها وشمل الامة وام الولد ولكن بشرط
اذن المولي فيلزمها الحال لا تنكاح المحر يا ذن المولي ويظهر في حق كسبا
الديون وفي الجامع لو خلع الامة مولاهما علي نفسها وزوجها من الخلع واقع
بغير شيء ولو كان الزوج مكاتبا وعبد او موبدا جاز الخلع وضارته كسب
العبد والمدة برلها لا تضير مملوكة للزوج بل للمولي فلا يبطل النكاح وفي المحرل
ملك دفعها بطل النكاح ولو بطل بطل الخلع فكان في تصحيحه ابطاله واما
المكاتبة فانه يثبت له فيها حق الملك وحق الملك لا يمنع نكاح فلا يفسد
النكاح كما لو اشترى زوجة امه تحت عبد خلعها مولاهما علي عبد في يديه
ثم استحق العبد الخلع عليه فلا شيء علي المولي لانه لم يصف العبد الخلع

عليه الي نفسه ولا ضمنه فكان العتد مضافا الي الامة وتباع الامة في
قيمة العبد المستحق لان المولي منك ايجاب بدل الخلع عليها فظهر في حقه
فتعلق برقبته فان كان عليها دين اخر قبله يدي به لانه وجب باختيار
المولي فلم يظهر في حق الخريبر كما في الصلح فان بقي شيء يؤخذ من الامة
بعد العتق فان كان المولي ضمن بدل الخلع اخذ به كذا في المحيط وفي
الطهرية امرأة قالت لزوجها اختلعت منك بكدا وهو ينسج كرباسا
فجعل ينسج وهو يجا صمها ثم قال خلعت قالوا ان لم يطل ذلك فهو جواب
انتهى وفي جامع الفصولين قال خلعتك بكدا ودهما جعلت المرأة تعد
البراهمة فلما تم العقد قالت قبلت ينبغي ان يصح انتهى وفي كافي الحاكم واذا
خلع الرجل امرأته علي الف ودهم فان الالف تنقسم عليها علي قدر
ما تزوجها عليه من المهر انتهى وفي البرازية اختلعا وهما بمشمان
ان كان كلام كل منهما منفصلا بالآخر صح وان لم يكن منفصلا لا يصح ولا يقع الطلاق
ايضا ولو اختلعا وزعمت تمام الخلع وادعي التيام ثم التبول القول له لا
للخلع انتهى ودخل تحت الطلاق علي مال ما لو طلقها علي اعطا المال لما في الثانية
لوقال لامرأته انت طالق علي دخولك الدار فان قبلت تطلق للحال وان
لم تدخل لان كلمة علي لتعلق الايجاب بالقول لا لتعلق بوجود
المقبول انتهى ولوقال ولزومها المال ان لم تكن مريضة مرض الموت ولا سقيمة
ولا مكروهة لكان اولي لان المحجورة بالسفه لو قبلت الخلع وقع ولا يلزمها
المال ويكون باينا ان كان بلفظ الخلع رجعي ان كان بلفظ الطلاق كما في شرح
المنظومة واما المريضة فقال في جامع الفصولين مريضة اختلعت
من زوجها مهرها ثم ماتت ينظر الي ثلاثة اشيا الي ميراثه منها الي
بدل الخلع ولي ثلث ما لها فيجب اقلها الا الزيادة كذا في سجي ودخل في
هذه الصورة لو لم يدخل بها سقط نصف المهر بطلانه والنصف الاخر
وصية وهو لغير الوارث فصح من الثلث فلو دخل بها وماتت بعد
مضي العدة فكل المهر وصية ويصح من الثلث اذا اختلعا ينزع ولو
ماتت في العدة فكذا عند اي يوسف ومحمد اذا الزوج لم يبق وارثا
لرضاها بالفرقة وعند اي حنيفة يعطي الاقل من ميراثه ومن بدل الخلع
ومن الثلث اذا اتهما في حق شي بالورثة ولم يمتها في الاقل وهو نظير
ما قلنا جميعا في طلاقنا بسواها في مرض الموت وما قبل التناوت بين
مضي العدة وعدم مضيتها انه بعد مضيتها لا ينظر الي قدر حق الزوج
في الميراث وانما ينظر الي الثلث فيسلم للزوج قدر الثلث من بدل الخلع
ولو اكثر من ميراثه وقبل مضيتها لا ينظر الي الثلث وانما ينظر الي ميراثه
فيسلم له قدر ارثه من بدل الخلع دون ثلث المال لو ثلثه كذا في الوارث

كان الزوج بن عمر فلو لم يرث منها بان كان لها عصبية اخرا قرب منه
فهي والاجنبي سواء ولو برثها بقربة وكانت بعد مضيتها ينظر الي بدل الخلع
والي ارثه بالقربة فلو كان البدل قد ارثته او اقل سلم له ذلك ولو اكثر
فالزيادة على قدر ارثه لا تسلم له الا باجازة الورثة هذا هو من قوله
والا فالنصف يعود الي الزوج بطلاق قبل دخوله لا يحكم الوصية وفي
النصف الاخر ينظر لو كان الزوج اجنبيا فهو ينزع فيصع من الثلث ولو كان
بن عمر او برثها فله الاقل من ارثه ومن نصف المهر هذا لو ماتت في
ذلك المرض ولو برثت منه سلم للزوج كل البدل كعزها منه ثم يرثها
ولا ارث بينهما بالزوجية ماتت في العدة او بعدها التراضي بينهما يبطلان
حقه هذا لو كانت مريضة فلو اختلفت صحبة والزوج مريض فالخلع
حايز بالمسهي قل ولو كنز ولا ارث بينهما مات في العدة او بعدها ولو خلعها
اجنبي من الزوج نكاح ضمنه للزوج وكان ذلك في مرض موت الاجنبي
حايز ويعتبر البدل من ثلث مال الاجنبي فلو كان الزوج مريضا حين
تزوج الاجنبي خلعها فلها الارث لو مات الزوج من مرضه ذلك وهي في
العدة لا ينام ترخص بهذا الطلاق فيعتبر الزوج حيا لا ينهي ولو كانت مكرهة
علي القول لم يلزمها البدل وفي التنبيه ولو اختلفا في انكره بالخلع والطبع
فالقول له مع اليمين انهي وفي الظهيرية لو قالت طلقني ثلاثا بالف
درهم طلقني ثلاثا سبائة درهم فطلقها ثلاثا طلقت بقاية دينار ولو
كان الايجاب من الزوج باطالين لزمها المالا ان انهي واشار بقوله ولزمها المالا
الي انه لا يتصور ان يلزمه مال في الخلع ولذا قال في المجتبى خلعك علي
عبدي وقف علي قبولها ولم يجب شي قلنا الظاهر انه عني بقوله وفق
علي قبولها اي وقوع الطلاق الي مال الزوج بعد ابرائها اياه من المهر
فهذا علمنا انها اذا قبلت وقع الطلاق ولم يجب علي الزوج شي وفي منية
النكاح خلعك بما عليك من الدين فقبلت ينبغي ان يقع الطلاق ولا يجب
شي ويبطل الدين ولو كانت اختلفت علي عبد ثمر بن ابي عبد الله عبد الزوج
بنصا دوما ينبغي ان لا يلزمها شي لسلامة البدل انهي وظاهر اقتضاه
علي لزومها المالا انه لو تخالعا ولم ينكر من المالا شيان لا يصح الخلع وهو
رواية عن محمد لانه لا يكون الا بالمال ولكن الاصح انه يصح كذا في المجتبى
وفي الخاتبة الزيادة في البدل بعد الخلع غير صحيحة قوله وكره له
اخذ شي اي شتر اي كرهها والنشوز يكون من الزوجين وهو كراهة
من ياي فعد وضرب عصت زوجها وامتنعت عليه ونشز الرجل من امراته
نشوزا الوجهين تركها وجنابها وفي التنزيل وان امرأة خافت من بعلها
نشوزا واعراضا واصله الارتفاع يقال نشز من مكانه نشوزا الوجهين

اذا ارتفع عنه وفي السبعة واذا قبل النشز واذا نشزوا بالضم والكسر والنشز
ينحصر في المكان المرتفع من الارض والسكون لغة فيه انهي واراد بالكره
كرهية النكاح المستعينة سببا للعيان والحق ان الاخذ في هذه الحالة
حرام قطع النكاح نكاحي فلا تاحذ وامنه شيئا ولا يعارضه الابنة الاخرى
فلا جناح عليهما فيما افترقت به لان ذلك فيما اذا كان النشوز من قبله
والاخرى فيما اذا انفقا ان لا يتماخدا ود الله فليس من قبله نشوز
فقط علي انهما لو تعاونا كانت حرمة الاخر ثابتة لعمومات القطعية
فان الاحماع علي حرمة اخر مال المسلم بغير حق وفي امساكها لا رغبة
بل اضرا لا ونضيف الي تنقطع ما لاي في مقابلة خلاصها من النشوة التي هي
فيها معه وقال تعالى ولا ينسكن من ضررا لنعفس واومن يتعد ذلك
فقد ظلم نفسه فمن ادليل قطعي علي حرمة اخر مالها كذلك فيكون
حراما الا انه لو اخذ حاي في الحكم اي يحكم بصحة النكاح وان كان بسبب
حبية ونعامة في فتح القدير اجوع ابن ابن جرير عن ابن
ربيع في الآية قال ثم رخص بعد فقال فان خفيتم ان لا يتماخدا ود الله
فلا جناح عليهما فيما افترقت به فاني فنيته هذه تلك انهي والحاصل ان
ما في النكاح مستوح باية المقررة وهو يقتضي حل الاخر مطلقا اذا بقيت
اطلقة فشميل التليل والكثير ويحق به الابراعمالا عليه فانه لا يجوز ان يصح
اخر اكان النشوز منه لانه اعتد او اخذ او فوله وان نشز لا اي لا يكره له
الاخذ اذا كانت هي الكراهة اطلقة فشميل التليل والكثير وان كان اثرهما
اعطاها وهو المذكور في الجامع الصغير وسواك في منه نشوزها اليه ولا
فان كانت الكراهة من الماينين فالاباحة ثابتة بجواره قوله تعالى ولا
جناح عليهما فيما افترقت به وان كانت من جانبها فقط فيدل لانها بالواجب
والمدكور في الاصل كراهة الزيادة علي ما اعطاها وينبغي عمله علي خلاف
الاولي كما ينبغي حمل الحديث علي ما يصح وهو قوله اما الزيادة فلا لانت
النكاح مني الجناح مطلقا فتعبد به غير الواحد لا يجوز طاعرف في الاصول
ولذا قال في فتح القدير ان رواية الجامع اوجه وصح الشامي ورواية الاصل
لانها دين ذكرها قوله ولما صلح مهر اصل بدل الخلع لان ما صلح عوضا للمعتوم
اولي ان يصلح عوضا لغير النشوز فان النكاح غير معتوم بهالة الخلع ومعتوم
حالة النكاح فبيع الابنة من خلع صغيرته علي مالها وخالفه نكاح ولده
بماله وبعد خلع المريضة من الثلث وخالف نكاح المريض بهما من جميع
ماله فصع الخلع علي ثوب من صوف او مكبل او موزون كالمهر فكذلك علي زراعة
ارضها او ركوب دابة او خد من ثوبا علي وجهه لا يلزم خلوة بها او خد مة اجنبي
لان هذا يجوز مزا وبطل البدل فيه لكان ثوبا او دابة كالمهر ووجب عليها رد

المهر وأشار لي ان هذا الاصل لا يتعكس كليا فلا يصح ان يقال ما لا يصلح
مهر لا يصلح بدلا في الخلع لانه لو خالها علي ما في بطن جاريته او
غيرها صح وله ما في بطنها ولا يجوز مرار بل يجب مهر المثل وكذا علي اقل
من عشرة وكذا علي ما في يد هالكه في الثيبين وفيه التدبير وكذا في
غاية البيان انه مطرد متعكس كليا لان الفرض من طرد الكلي ان يكون
مالا منتقيا ليس فيه جهالة مستترة ومادون العكس ومادون
العشرة بهذه المثابة ومن عكس الكلي ان لا يكون مالا منتقيا وان
يكون فيه جهالة مستترة ومادون العشرة مالا منتقيا ليس فيه
جهالة فلا يرد السؤال لا علي الطرد الكلي ولا علي عكسه انتهى وفي
الحيط لو اختلفت علي ما تكسبه العامر وعلي ما تترك من المال او
علي ان تزوجه امرأة ونهرها عنه فالشرط باطل ونزده المهر ولو
اختلفت حكمه او حكمها صح فان حكمت ولم يرز الزوج رجع بالمهر
ولو خلعها علي الف الى الحصاد ثبت الاجل ولو قالت الي قدوم فلان او
مريته وجب المال حال ولو خلعها علي ذلهم معينة فوجدها ستوفقة
يرجع بالحياد وكذا في الشوب علي انه هروي فاذا هوي مروي يرجع
بهروي وسط ولا يرد بدل الخلع الا بعيب فاحش فان حلال الدم واليد
فامضي عنده رجع عليها بنته عند اي جنسية وعند هيا بنته
النقصان ولو اختلفت علي عبد بعينه فان في يد هيا واستحق فعلها
قيمتها فان ظهر انه كان ميتا وقت الاخلع فله مهرها ولو خلعها علي
حيوان ثم صلحته علي ذلهم او مكيل او موزون جازيها ايدي ولو خالها
علي ومهرها الف فزادها الف استحق العبد رجع عليها بالف وينصف
قيمة العبد لان المراه يولد العبد فاذا البضع والف ذلهم فانقسم العبد
عليها نصفين نصته بدل الخلع ونصته ببعثا بالعبد والمبيع مبي استحق
نصفه رجع بثمنه وبدل الخلع مبي استحق ثمنه فيرجع نصف قيمة
العبد ولو خلع امرأته علي عبد فتمت قيمته علي مسيرها في العترة لانه
قيمة بضعها لا علي مهر مثلها لان الزيادة علي المسمى مكرهه في
الخلع والزيادة في بدل الخلع باطلة لانها زادت بعد ذلك المعقود عليه
فصار كالزاد في بدل الصلح عن بدل العمد فانها لانضم انتهي وفي التائز
اذا قال لامرأته اهدا كما طالق بالف ذلهم والافري بما يذبحا فقتلتا
طلقتا بغير ثمن وروي بن سماعة عن محمد اذا قال لامرأته اهدا كما
طالق بالف فقتلتا ومات فعلي كل واحدة منهما خمسمائة ولا ميراث انتهى
وفي التنية اختلفت ففسرها بالمهر بشرط ان الزوج يعطيها كذا من الارز
الابيض وخالها به ينبغي ان يجمع ولا يشترط بيان مكان الايتاع عند اي

حينية

حينية لان الخلع اوضح من البيع مع خالها علي ثوب بشرط ان
يسلم اليه الثوب فقبلت فهلك الثوب قبل التسليم لم تنل لانه
جعل نفس التسليم شرطا وهبت نفسها بمهرها لا غيرها فاحذر
ان يفسرها منه المهر فماله ثم اختلفت بنفسها منه بشرط ان تسلم
اليه النباله عند اقبلت ولم يسلم اليه النباله عند الاخرم ويشترط
كنهه الصك ورد الا فتشده في المجلس خلعتك علي عبدتي وقف
علي قبولها ولم يجب شي خلعتك بما لي عليك من الدين وفتلت
ينبغي ان يقع الطلاق ولا يجب شي وينظر الدين ادعت انها كانت
ابراثة قبل الخلع فليس له شي ولو اختلفت علي عبد ثمرتين
بالشهود ازا كانت ابراثه قبل الخلع فليس له شي ولو اختلفت
علي عبد ثمرتين انه عبد الزوج ولا ذلك الا بالتصادف فينبغي ان
لا يلزمها شي لان ما هو بدل الخلع يسلم له كما لو علم انه عبده
وسيل لو كان الخلع علي ذلهم او ذلهم ثمرتين ازا للزوج لم يجب
شي انتهى وفي الحاشية ويجوز الرهن والكفالة بدل الخلع وفي
الحاشية فوصفت الخلع الي زوجها والعبد الي المولي ففعل بغير خضرا
جازا والواحد يتولي الخلع وفي الحاشية من الحاشية وفي عتاق الاصل
الواحد يكون وكذا من الحاشية في العتاق والخلع والصلح عن دم
العمد اذا كان البذل مسخي والا لا يكون في طاهر الرواية وعن
محمد انه يكون انتهى قوله فان خالها او طلقها بحجر او غير ذلك
ميتة وقع باين في الخلع رجعي في غيره بجانا لان الخلع علي ما لا يصلح
لانه لا يبطل بالشرط القاسد ولا يجب له شي لانها لم تنزه والبضع غير
مستقور في الاصل حاله الخروج وانما يتصور بتسمية المال وفي الحاشية
وانما يلزم المال بالالتزام او باستهلاك المال او بمكته ولم يوجد وما يبطل
العوض كان العام في الخلع لفظه وهو يوجب البيوت لانه من
الكتابات الموجبة لقطع وصلة النكاح والثاني الصريح وهو رجعي
فتوله بجانا عايد الي السيلتين وفي المصباح فعلته بجانا اي لغير
عوض قال ابن فارس الجان عطية الشيء بلا ثمن وقال الفارابي هذا
الشيء كذا بجانا اي بلا بدل انتهى واوجب زفر عليها رة المهر كما في المحيط
فقد يكونها سميت بحجر ما لانها الموصفت له فلا لا لاني اعني علي هذا الخلل
فاذا فهو خمر فلها ان نرد المهر لما خوذ ان لم يعلم الزوج يكونه خمر
وان علم به فلا شي له وفي المحيط لو خلعها علي عبد فاذا هو حر رجع
بالمهر عندها وعند اي يوسف بتمينه لو كان عبد الماعرف في النكاح
وقد بالخلع والطلاق لان الكتابة علي خمر او غير فاسدة وعلي

ميتة او دهر باطله فيعتق ان اداها في الاولى مع وجوب قيمه بنفسه
لان ملك المولى مستور ولا يعتق في الثانية والنكاح بالكلية مع
وجوب مهر المثل ليقوم البضع عند الرخول ثم علم ان البدل وان لم
يجب في الخلع والطلاق فلا يعتق الا بقبولها وان اقال في البراءة
قالت له خالعي بمال او علي مال ولم تذكر قدره لا يتم في ظاهر الرواية
بلا قبولها وادام يجب البدل هل يقع الطلاق قبل يقع وبه يعني وقبل
لا وهو الاشبه بالدليل انما في قوله كحال عيني علي ما في يدي ولا شيء
في يدي ها اي يقع الطلاق السابق من غير شيء عليها العهر شبيهة
بشيء نصير به عارة له شيء واشار الي انه لو قال لها خالعتك علي
ما في يدي ولا شيء في يدي انه لا شيء له ايض اذ لا فرق بين ما قلوكا
في يده جوهره لها فتبطلت فهي له وان لم تكن علمت ذلك لانها هي
التي اصرت بنفسها حتى قبلت الخلع قبل ان تعلم ما في يده ولو
اشترى منها بهذه الصفة كان جائزا ولا اخيار لها فالحلح اولى كذا في
المستوفى واشار الي انها لو قالت خالعي علي ما في يدي من شيء وليس
فيه شيء انها كسيلة الكتاب لان الشيء يصدق علي غير طال كذا في
فتح القدير وكذا الرقاع علي ما في يدي من شيء او علي ما في بطن جاريتي
ولم تلد لاقل من سنة اشهر كذا في المحتجب وفي المحيط لو اختلفت علي
ما في بطن جاريته او عنتمها او ما في بطنها وانه ما في بطنها وان لم يكن
فلا شيء له ولو حدثت بعده في بطنها فللمرأة لان ما في بطنها اسم
للسجود لجمال ولو اختلفت علي حمل جاريته وليس في بطنها حمل يزد
المهر لانها عرته حيث اطمعته فيما له قيمة لان الحمل مال مستور ويكن
في وجوده احتمالا ولو هو ويصح الخلع بغرض هو مهر بخلاف ما في
البطن لانه قد يكون مالا وقد لا يكون كذا في وما يحسن به البطن انما
وفي الثانية لو طلقها علي ان تربيته عن كفاية نفس فلان الطلاق
رخي ولو طلقها علي ان تربيته عن الالف التي كفاها لها عن فلان
فالطلاق باين انما في قوله وان رادت عن مال او من دراهم ردت
مهرها او ثلاثة دراهم معي ردت مهرها فيما اذا قالت خالعي
علي ما في يدي من دراهم ولم يكن في يديها شيء ورت ثلاثة دراهم
فيما اذا قالت خالعي علي ما في يدي من دراهم ولم يكن في يديها شيء
لانها في الاولى لما سمت مالا لم يكن الزوج راضيا بالزوال الا بالغرض ولا
وجه الي ايجاب المسمى وقيمتها للجملة ولا الي قيمة البضع اعني
مهر المثل لانه غير مستور حاله الخروج فتعين ايجاب ما قام به علي
الزوج كذا في الهداية وقبده في الخلاصة بعدم العلم فقال لو خالعا

علي

علي ما في هذا البت من المتاع وعلم انه لا متاع في هذا البت وقع الطلاق
ولا يلزمها شيء وذكر البت من مال قال البت والصندوق وبطن الجارية والغنم
كالبد وقوله من مال مثال ايض والمتاع وبالحمل للبطن كمال فاذا قالت
علي ما في بطن جاريتي او غنمي من حمل ردت مهر وفي المحيط لو خالعا
بما لها عليه من المهر ثم تبين انه لم يبق عليه شيء من المهر يلزمها رد المهر لانه
طلقتها بطبع ما نص عليه فلا يمنع مما اذا كان علم الزوج انه لا مهر لها عليه
وان لا متاع في البت في مسلمة علي ما في البت من متاع لا يلزمها شيء
لانها لم تطعمه فلم يعد مهر ولا انما وفي الثانية ذكرت الجمع ولا غاية
لاقتضاه وادناه ثلاثة فوجب الاد في كمال الواقف وراهم او وصي
بدراهم او ورد عليه ان من للثمن بعض فيمنعي وجوب دراهم او در
واجب بارها هنا للبيان لان الاصل ان كل موضع تم الكلام بنفسه وكذلك
اشتمل علي ضرب اربا مروي للبيان والافا للثمن بعض وقولها خالعي
علي ما في يدي كلاما مري بنفسه حتى يجازي الاقتضا وعليه ولا فرق في
الحكم بين ذكر الجمع منكرا او معروفا او ورد عليه اذا كان معروفا ان
يمنعي وجوب واحد فقط لما عرف ان الجمع المولى كالمفرد المولى كما في
خلف لا يشترى العبيد او لا يتزوج النساء واجب بارها انما ينصرف الي
الجيش الي عرف عري عن قريته العهد كما في المثالين وقد وجدت
القرينة هنا علي العهر وهو قولها علي ما في يدي كذا في الكافي
واوضحه في فتح القدير فقال لان قولها علي ما في يدي اذا كان المسمى
مطروفي يدها وهو عام يصدق علي الدراهم وغيرها فصار يادراهم
عهد في الجملة من حيث هو ما صدقات لفظ ما وهو مبرم وقعت
من بيان له وقد حولها هو المبين لخصوص المطروف والدراهم
مثال والمراد انها بينت المهرم بجميع كذا في ما يروى ويمنعي ان يكون قولها علي
ما في هذا البت من الشاة والحمل والبعال والحمل كذلك يلزمها رد
المهر يلزمها ثلاثة من المسمى ثم رايته في المعراج لكن زاد الثاني
وفيه نظر للمحالة المتفاوتة وقيد بقوله ولا شيء في يديها لانه لو
كان في يديها مال مستور كان له قليلا كان او كثيرا ولا يلزمها رد المهر
في الاولى واما الثانية فلا بد ان يكون في يديها جميع ما سمت فلو كان في
يديها دراهم او ذهبات لزمها تكملته الثلاثة كذا في الثانية والمستوفى
وبهذا علم ان في كلام المصنف مسامحة لان عدم وجود شيء في يديها شرط
لرد المهر في الاولى وعدم وجوب الثلاثة في الثانية وكلامه لا يغيره
وافاذه قوله ردت المهر انما مقتضى قيد لعل علي انه لو لم يكن مقتضا
بري منه ولا شيء عليها كما ذكره العمادي في فصوله وفي الجوهره ثم

ههين

اذا وجب المهر له وكانت قد ابرأته منه لم يرجع عليها لان عين ما يستحقه قد
سلم له بالبراءة فلو رجع عليها يرجع لأجل الهدية وهي لا توجب علي الواجب
ضمنان انزوي وفي البراءة والحاصل انه اذا سمي ما ليس بمتقوم لا يجب
شي وان سمي متقوم او معلوما يجب المسمى وان سمي مجهولا جهالة
مستدركة فكذا وان فحشبت الجهالة وتمكنت الخطريان خالها على ما يتر
تخلها العامر وعلي ما في البيت في المناع ولم يكن فيه شيء بطلت التسمية
وردت ما فقصت انزوي وقيد بالخلع لان السيد لو اعتق عبده علي ما في
يده من الدراهم وليس في يده شيء يجب عليه قيمة نفسه لان منافع
البضع غير متقومة بحالة الخروج فلا يشترط كون المسمى معلوما بخلاف
العبد فانه متقوم في نفسه وبخلاف النكاح حيث يجب مهر المثل لانه
متقوم بحالة الدخول كذا في البداهة ودلت المسئلة الاولى على انه لو
خالها علي عبد بعينه مثلا وقد كان ميتا قبل الخلع انه يرجع عليها
بالمهر الذي اخذته منه للغرور وبخلاف ما لو مات بعده حيث يجب
قيمتها كما لو استحق وظهور من تنصوته قبل الخلع فيرجع بالمهر عندها
وعند ابي يوسف بعينه لو كان عبد المهر وقتلته عنده بسبب كان
عندها كاستحقاقه فيرجع بعينه وكذا قطع يده كذا في المسورة وأشار
بقوله ردت المهر الى صحة الخلع على المهر وقد قال في الجوهرية وان وقع
الخلع على المهر صح وان لم تقضه المرأة بسقط عنه وان تقضته استردته
منها انزوي وفي الولي الحجة خلعها بما لها عليه من المهر فبطلت منه ان لها
عليه بقية المهر ثم ذكر انه لم يبق عليه شيء من المهر وقع الطلاق لمهرها
فيجب عليها ان ترد المهر لانه طلقها بطمع ما بقي عليه فلا يقع بحالها
اذا علم ان لا مهر لها عليه فلا شيء له انزوي وفي التسمية ادعت مهرها
على زوجها فانكره ثم اختلفت فقسمها بمهرها وقبلت ثم تبين بالشهود
انها كانت ابرأته قبل الخلع فليس له شيء ولو اختلفت على عبد ثم تبين
انه عبد ثم تبين انه عبد الزوج ولا يعلم ذلك الا بالنقض في يدي
ان لا يتر ما شيء لان ما هو بذل الخلع سلم له كما لو علم انه عبده قوله
فان خالها علي عبدا ابق لها علي ابرأته من صمائه لم يبرأ لانه عند
معاوضته فيقتضي سلامة العوض واشترط البراءة شرط فاسد فبطل
فكان عليها تسليم عيئه ان قدرت وتسليم قيمته ان عجزت اشار الى
الخلع لا بطل بالشرط الفاسد كالنكاح ولذا قال في العماد بطل
خالها علي ان يسكن الولد عنده صح الخلع وبطل المشرط انزوي وفي
الحائز لو اختلفت من زوجها على ان جعلت صداقها الولد فخالها
ان تجعل صداقها الغلان الاجنبي قال محمد الخلع جائز والمهر للزوج ولا

شي

شي للولد ولا لاجنبي انزوي ومعنى اشتراط البراءة انها وجبت له كالمدة
والا فلا شيء عليها وقيد بالشرط البراءة من صمائه لانه لو اشترطت البراءة
من عيب في البذل صح الشرط وانما صحته لشبهة الايق في الخلع لان مبناه علي
المساواة بخلاف البيع لان مبناه علي المضايقة والعجز عن التسليم يقتضي
الي المنازعة فيه ولا ذلك فعلا لان العجز عن التسليم هناك دون العجز عن
التسليم فيما اذا اختلفت علي عبد الغير او علي ما في بطن عندها وذاها انزوي
فلذا هنا وقيد بالشرط الفاسد لان الشرط لو كان ملائما لم يبطل ولذا قال
في الفتية خالها علي ثوب بشرط ان يسلم اليه الثوب ففعلت فهلك
الثوب قبل التسليم لم تبين لانه جعل نفس التسليم شرطا وهبت كالمهر
مهرها لانها اخذت اخوها منه المهر فبطلت ثم اختلفت بنفسها منه
بشرط ان تسلم اليه الفداء عند اقبول ولم تسلم اليه الفداء عند
لاخبره ولو اختلفت بشرط الصك او قالت بشرط ان يرد اليها ففعلت
فقبل لاخبره كنية الصك ورد الا ففعلت في المجلس انزوي وفي الحائز
رجل قال لغيره طلق امرأتي علي ان لا يخرج من المنزل شيئا وقالت المرأة
لم اخرج ذكر في النوازل ان النول قول الزوج ولم يقع الطلاق هذا الجواب
صحيح ان كان الزوج قال للما مور قل لها انت طالق ان لم يخرجني من الدار
شيئا فقال لها الما مور ذلك ثم ادعى الزوج انها قد اخرجت من المنزل
شيئا فيكون النول قوله لانه بغير شرط الطلاق اما اذا كان الزوج قال
للما مور قل لا امرأتك طالق علي ان لا يخرجني من المنزل شيئا فقال لها
الما مور ذلك فقبلت ثم قال الزوج انها قد اخرجت من المنزل شيئا لا قبل
قوله لان في هذا الوجه الطلاق يتعلق المرأة فاذا قبلت يقع الطلاق للحال
اخرجت من المنزل شيئا ولم يخرج كما لو قال لامرأته انت طالق علي ان
تعطيني الف درهم فقالت فبطلت تطلق للحال وان لم تعطه الفاء وكذا
لو قال لامرأته انت طالق علي دخولك الدار فقبلت تطلق للحال وان
لم تدخل لان كلمة علي لتعلق الايجاب بالنول لا لتعلق بوجود
المقبول انزوي واستفيد من قوله لم تبطل العقد يقتضي سلامة
العوض فلذا قال في التاخر حائز ان طالق عند علي عند كذا هذا
فقبلت وباعت العبد ثم خالها العبد يقع الطلاق وعليها قيمة العبد
انزوي قوله قالت طلقني ثلاثا با الف فطلق واحدة فبطلت
الف وبانت لان الباطل يصح الاعراض وهو يتنضم علي المعوض
ويشترط ان يطلها في المجلس حتي لو قام فطلها لا يجب تبين كذا في
فتح القدر بخلاف ما اذا ابرأه فقال خالها علي الف فانه يعتبر
في النول مجلسها لا مجلسه حتي لو ذهب من المجلس ثم قبلت في

ل

مجلسها ذلك صح كذا فنقولها كذا في الجوهرية اشار بطليها الثلاث الى انه لم
يطلقها قبله اذ لو كان طليها شيئين ثم قالت طليتي ثلاثا على ان كذا
الف درهم فطليها واحدة كان عليها كل الالف لانها التزمت المال بايقاع
البيسوخة الغليظة وقد تكرر ذلك بايقاع الثالثة كذا في المبسوط والخاتمة
ويشعر ان لا فرق فيها بين الباء والياء لان المنظور اليه حصول التصديق
لا اللفظ ولذا قال في الخلاصة لو قالت طليتي اربعين الف فطليها ثلاثا في
بالالف ولو طليها واحدة فيثبث الالف اثني وثلاثين يكونه طلي واحدة
اذ لو طلي الثلاث كان له جميع الالف سواء كانت بلفظ واحد وبالفاظ
متفرقة بعد ان تكون في مجلس واحد كذا في فتح القدير لا يقال كيف
وقع الثاني مع ان البابين لا يلحق البابين الا اذا كان معلقا لا ان يقول قد
اسلفنا ان مرادهم من البابين ما كان بلفظ الكناية لا مطلق البابين حتى
صير هو ابو فروع انت طالق ثلاثا بعد البيسوخة وفي التائيفانية ثم في
قولها طليتي ثلاثا بالف اذ اطلقها ثلاثا متفرقة في مجلس واحد
القياس ان يقع بطلين في ثلث الالف وتقع الاضريان يعني متفرقة
في مجلسين غير شي وفي الاستحسان يقع الثلاث بثلث الالف وتقع
الاخر ثلاث ومن مشايخنا من قال ما ذكر من جواب الاستحسان
محمول على ما اذا وصل لطلقات بعضها ببعض اما اذا فصل بين كل طلقة
يسكون لا يجب جميع الالف وان حصل الايقاع في مجلس واحد ومنهم من
يقول اذا كان المجلس واحد لا يشترط الوصول وهو الصحيح ان يقي
يقوله ثلاثا لانها لو قالت طليتي واحدة بالف فقالت انت طالق
ثلاثا فان اقتصر ولم يذكر المال طلقت ثلاثا غير شي في قول الشيخ
وقال صاحباه يقع واحدة بالف وثلاثان غير شي ولو قال انت طالق
ثلاثا بالف يتوقف ذلك على قبول المرأة اذا قبلت يقع الثلاث بالف
وان لم تقبل لا يقع شي ولو قالت طليتي واحدة بالف فقال لها الزوج
واحدة واحدة واحدة يقع الثلاث واحدة بالف وثلاثان غير
شي عند الكل كذا في الخاتمة قوله وفي علي وقع رجعي مجانا اي في قولها
طليتي ثلاثا على الف او على ان كذا على الف فطليها واحدة وقع رجعي
غير شي عليها عند الامام خلافا لما فيها جعلها كالبا وهو جعلها
للشروط والمشرط لا يتزوج على اجزاء الشرط الا نرى انه ذكر في السبيل
الكبير لو كان لو ان الامام ثلاث كمين بالف دينار وفيدي له ان ينزل اليهم
البنم بعد كونه رد عليهم ثلث الالف ولو امن على الف دينار ذاك كذا
في المحيط فبذلك يكون طليها واحدة لانه لو طليها ثلاثا استحق الالف
وان طليها ثلاثا متفرقات في مجلس واحد لزمها الالف لان الاولى والثانية

يتبع

يتبع عنده رجعية وايقاع الثالثة وعقد وهي منكوحته فليست هي عليها
الف درهم وان طليها ثلاثا في ثلاث مجالس عندها يستوجب ثلث
الالف وعنده لا يستوجب شي كذا في المحيط وحاصل ما حققه في فتح القدير
ان كلمة مشتركة بين الاستعلاء والزوج وان افضلت بالاجسام المحسوسة
كانت للاستعلاء وفي عين الزور وهو صادق على الشرط المحض نحو انت طالق
على ان تدخل الدار وعلى المعاوضة كبري هذا على الف واحمله على درهم
سواء كانت شرطا محضا كما مثلنا او عرفا نحو افعلك كذا على انصرنك والحل المتنازع
فيه يصح فيه كل من الشرط والمعاوضة ولا مرجح ويكون مدعولها ما لا يرجح
معني الاعتراض فان المال يصح جعله شرطا محضا كان طليتي ثلاثا
فكذلك الف فلا يجب المال بالشك ولا يجتاز في الزور ما الاصل فباع الزمرة
ومنهم من جعلها للاستعلاء حقيقة وللزور مجاز لان المجاز غير من الاشتهار
ورد بان المعني الحقيقي ليس الا لئلا يرد ذلك المعني عند أهل اللسان
وهو متبادر كناية والاستعلاء يكون المجاز غير من الاشتهار انها هي
عند التردد اما عند دليل الحقيقة وهي المتبادر بمجرد الاطلاق فلا
وذكر في الخبرين ما يرجح قولها بمنع قوله في دليله ولا يرجح بل فيه مرجح
العوضيه وهو ان الاصل فيما علمت مقابلة العوضيه ولا يرد عليه لو
قالت طليتي وضري على الف فطليها واحدا حيث وافقها ان يلزمها
حصنها من الالف لانه لا عرض لها في طلاق ضررها حتى يجعل كالشرط
بخلاف اشتراط الثلاث لتحصيل البيسوخة الغليظة كذا ذكرنا ولا تخلوا
من شي فان لها عرضا في انه اذ اطلقها لا يتقي ضررها معه بعد هاك الاولى
ان يكون على الاطلاق ايضا كما في غايه البيان معزيا للمخالف ثم
رايت في التائيفانية ان الاصح انها على الخلاف وفيها اما لو قالت طليتي
وضري على الف على فطلق احدهما لا رواية فيها ولا يقال ان يقول يلزمها
حصنها من الالف ولما يلان يقول لا يلزمها حتى يطلعهما جميعا قوله
طليتي بنفسك ثلاثا بالف او على الف فطلقت نفسها واحدة لم يقع شي
لانه لم يرض بالبيسوخة بالف كانت ببعضها اولى ان ترضي فطليها تفرق
بين اثنين ايه وابتدأها وفي الخاتمة بالف كانت ببعضها اولى وفي الخاتمة
رجل قال لغيره طلق امراتي ثلاثا للسنة بالف فقال لها الوكيل في وقت
السنة انت طالق ثلاثا للسنة بالف فقبلت تقع واحدة بثلث الالف
فان طليها الوكيل في الظهر الثاني بثلث الالف فقبلت يقع لغيري
غير شي وكذا لو طليها الثالثة في الظهر الثالث ولو طليها الوكيل ولا
تطليقة بثلث الالف ثم تزوجها الزوج ثم طليها الوكيل بثلث الالف
بثلث الالف تقع الثانية بثلث الالف وكذا الثالثة على هذا الوجه الثاني

ع

ا

وفي المحيط قال للمدخولة طلعتي ففسك ثلاثا للسنة بالف فقلت طلعتي ففسك
ثلاثا وان كانت طاهرة من غير جماع طلعتي للحال واحدة ولا تنفع الثانية والثالثة
الا بتجدد الايقاع في مجلس السنة فيقعان بغير شي هكذا ذكر الزعفراني لانه
فوض اليها الايقاع كل نظليقة في كل طهر فيكون بمنزلة المضاف الي وقت كل طهر
لم يجامعها فيه فلا يملك ايقاعها حتى يحق ايقاع الوقت وقد امرها بالايقاع
فلا بد من التجديد وانما يقع مجازا لانها بانث بالاولي فلا يملك نفسها بالثانية
والثالثة الا ترى انه لو امرها ان تطلق نفسها بيدل بعد ما ابارها ففعلت
وقع مجازا وفي رواية محمد لا يقع بهذا القول ابد لانه تغذ رايها عما
يعوض لما بينا وتغذ رايها عما يغرض لان الزوج لم يرض بوقوعها مجازا
فلم يقع والحاصل انه لا يخلو اما ان تسأله الطلاق او يسألهما على مال فان
كان الاول فاما ان يجبرها بالموافقة او لا فان كان الاول فظاهر واستحق
المسمى وان كان الثاني فاما ان تسأله بالمال او يعلى فان كان بالمال وقع
كما تلفظ به وانتسب المال على عدد الطلقات فكان له بحسب ما ان لم يحصل
منصودها فان حصل كانت الواحدة ملكه للثلاث استحق الكل وان كان
يعلى فاما ان كانت الخالعة بائنة او بائنة فان كان ما نقص وقع بغير
شي وان كان يعلى فاما ان كانت الخالعة بائنة فان كان سالته واحدة بالف
فطلعت ثلاثا فان ذكر المال في جوابه وقع الثلاث بالمسمى ان فقلت
والا فلا وان لم يذكر المال وقع بغير شي وهذا كله ان ذكر الثلاث بكلمة
ان فقلت واحدة وان ذكر منفردة وقعت الاولى بالمال وثنتان بغير
شي وفي المحيط قالت طلعتي وفلانة وفلانة علي الف فطلق واحدة
وهو رهن سوا يجب ثلث الالف عليهم ضرورة انه لا بد ان يكون لكل عند
بدل على حدة لتعم المعاوضة انثي وهذا التعديل لا يرد عليه شي
قوله انت طالق بالالف او على الف فقلت لزم وبانت بعيني ان فقلت
في المجلس لزم المال وبانت المرأة وهو تكرر لانه علم من قوله اول
الباب الواقع به وبالف لطلاق علي مال طلاق باين ولزمها المال الا انه زاد
القبول هنا فقط ولو ذكره عند قوله ولزمها المال لاستوفى من التطويل
وفي التائيه اذ قال لامرأته انت طالق واحدة بالف فقلت فقلت
نصف هذه التطليقة طلعت واحدة بالف بلا خلاف ولو قالت فقلت
نصفها بحسب ما كان باطلا ولو قالت لزوجها طلعتي واحدة بالف
فقال الزوج انت طالق بنصف تطليقة بالف درهم طلعت تطليقة
بالف درهم ولو قال انت طالق بنصف تطليقة بحسب ما كان طلعت
واحدة بحسب ما كان في المحيط معزيا الى المنتقى انت طالق اربع
بالف فقلت طلعت ثلاثا بالف وان فقلت الثلاث لم تطلق لانه علق

الطلاق ينسبها الالف باناء الاربع انثي وفي المحيط معزيا الى المنتقى انت
طالق اربع بالف فقلت طلعت ثلاثا بالف وان فقلت الثلاث لم تطلق
لانه علق الطلاق ينسبها الالف باناء الاربع انثي وفي المحيط لو قال لغير
المدخولة انت طالق ثلاثا للسنة بالف وعلي الف ولا نية له طلعت
واحدة بثلث الالف لان جميع الاوقات في حق غير المدخولة وقت
الطلاق السنة وقد قابل الالف بالثلاث فيتزوج عليها فان تزوجها
ثانيا طلعت اخرى بثلث الالف وكذلك ثلاث لان الايقاع كان صحيحا
فلا يرتفع بزوال الملك فاذا وجد الملك وجد الشرط فوقع ولا يحتاج الي
قبول جدد من هذا لان القبول منها يشترط في مجلس الخطاب وقد وجد
الا ان الوقوع ثاخر لعدم الحل كما لو قال انت طالق عدا بالف فقلت
فجا عدا طلعت بالالف من غير قبول وان كانت مدخولة وقعت واحدة
في طهر لم يجامعها فيه بثلث الالف ثم اخري في الطهر الثاني واخري
في الثالث بغير شي لان البدل يجب مقابلا بملك النكاح وقد نكح بالاولي
فلا تملك نفسها بالثانية ليصح الاعتياض عنها وان فقلت وهو بحسب ما
لم يقع شي حتى يخفى وتظهر فيصح كما ذكرنا انثي ثم اعلم ان الطلاق
علي مال يمين من جهته فتصح اصابته وتعليقه ولا يصح رجوعه ولا
يبطل بقبضه عن المجلس ويتوقف على البلوغ اليها اذا كانت غائبة
ومن جهتها مبادلة فلا يصح تعليفها ولا اضافتها ويصح رجوعها قبل
قبول الزوج لو ابتدأت وتبطل بقبضها ومثل قوله علي الف علي ان
تعطيني الف بخلاف اذا اعطينتني او اذا احببتني بالف فلا تطلق حتى
تعطيه للتصريح بجعل الاعطاء شرطا بخلافه مع علي حتى انه اذا كان
علي الزوج دين لها وقعت النكاح في مسيلة علي ان تعطيني دون
ان اعطينتني الا ان يرضي الزوج طلاقا مستقبلا بالف له عليها وذلك
لانه يقال علي ان تعطينتني كذا او يرد قبوله في العرف قال تعالى حتى
يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون اي حتى تغلبوا للاجماع علي ان
يقبلوها ينثي الحرب معهم ولكن بين ان وبين اذا ومي فرب فان في
ان يتوقف الطلاق علي الاعطاء في المجلس بخلاف اذا ومي وفي جوابه
الفتن قال لا حجية انت طالق علي الف ان تزوجك فقلت ثم
تزوجها لا يعتبر القبول الا بعد التزوج لانه خلع بعد التزوج فيشترط
القبول بعده كذا في فتح القدر ولو قال لانه طلاق علي مال بعد التزو
ج لان اولي وقد طلب ممي بالمدرسة الصرع مشي العرف بين علي
ان تعطيني حيث توقف علي القبول وبين علي ان تدعني ان ارجع
توقف علي الدخول وطلب اي العرف بين انت طالق علي دخولك الدار

حيث توقف علي فتولها لا علي الدخول كما في الثانية وبين علي ان تدخل
حيث لا يكتفي القول مع ان والعقل بمعنى المصدر وهو هنا قاعدة في الطلاق
علي مال الاصل انه متى ذكر طلاقين وذكر غيرهما ما لا يكون مقابلا لهما اذ
ليس احدهما تصرف البذل اليه اولي من الاخر الا اذا وصف الاول بما
ينافي وجوب المال فيكون المال ح مقابلا بالثاني ووصفه بالمنافي
كالتمسك علي ان المال بمقابلته الثاني وان شرط وجوب المال علي ان
المرأة حصول البينة لانه انما يلزمها ان تنسك بنفسها فلو قال لها انت
طالق الساعة واحدة وعقد اخري بالف او قال علي انك طالق عند اخري
بالف او قال اليوم واحدة وعقد اخري رجعية بالف فتقبلت تنفع
واحدة بحسماية الحال وعقد اخري بغير شيء الا ان يعود ملكه قبله
لانه جمع بين تطلبتين متحدة وتطلبتين مضافه الي العقد وذكر غيرهما
ما لا فانصرف اليهما الا ترى انه لو ذكر مكان البذل استثنى بتصرف
اليهما فيتبع اليوم واحدة بحسماية فاذا اجتمع تنفع اخري لوجود الوقف
المضاف اليه ولا يجب شيء لان شرط وجوب المال بالطلاق الثاني حصول
البينة ولم يحصل حصولها بالاولي حتي لو تكبرها قبل مجي الغد ثم جاء
الغد يقع اخري بحسماية لوجود شرط وجوب المال بالطلاق الثاني
حصول البينة ولم يحصل حصولها بالاولي حتي لو تكبرها قبل مجي الغد
ثم جاء الغد يقع اخري بحسماية لوجود شرط وجوب المال ولو قال
انت طالق الساعة او واحدة رجعية او بائة او بغير شيء علي انك
طالق عند اخري بالف يقع في الحال واحدة بحسماية وعقد اخري بالف
لتعذر الصرف اليهما لانه وصف الاول بما ينافي وجوب المال الا ان
في قوله بائة يشترط التزوج لوجوب المال بالثاني ولو قال انت
طالق ثلاث للسنة بالف فتقبلت يقع في الطهر الاول واحدة بثلاث
الالف وفي الطهر الثاني اخري بحسماية بالاولي ولا يجب بالثانية
المال الا اذا تكبرها قبل الطهر الثاني في تنفع اخري بثلاث الالف وفي الطهر
الثالث كذلك كذا في فتح القدير وفي الثاني خاتمة وان طلق امراته علي
ان تفعل كذا وقيلت لزمها الطلاق علي الفعل ثم ينظر فان كان جعلها
فهي علي ما فسرت كذا وان كان غير فعل فقد مضى الطلاق بشرط
اي يوسف اذا طلق امراته علي ان تنسك عنه لثلاث الف درهم اخبروا
علي هذه الالف والزوج هو الواهب وان لم يتل عنه لم يخبر علي الهبة
وعليها ان تود المهر والطلاق باين ولا شيء عليها غير الهبة التي وهبت
ولا رجوع في هذه الهبة لاحد وعن محمد في امرأة قالت لزوجها
طلقي علي ان اهب مري من ولدك ففعل فابت ان تهبه فالطلاق

رجعي ولا شيء عليها انتهى قوله انت طالق وعليك الف او انت حر وعليك
الف طلقت وعق مجانا يعني قبل او لا عند الامام وعندهما وقعات
قبل ولزمها المال والا فعلا بان الواو للحال مجاز التعذر حملها علي العطف
للاقتطاع لان الاول جملة استثنائية والثانية خبرية وعند الواد
للعطف هنا عملا بالحقيقة ولا انقطاع لان التحقيق ان الجملة الاولى
خبرية لا استثنائية كذا اخباره في فتح القدير وذكر في خبره ان الوجه
ان الواو للاستثناء وغيره لا للعطف لانقطاع ولا شك انه مجازي لكن
ترجح علي ان مجازاها للحال بالاصل وهو عبارة الذمة وعدم الزام المال بلا
مخير وانفق علي انها للحال وانت حر وانزل وانت امن لتعذر العطف
كالمال الانقطاع بين الجملتين لكنه من باب التلب لان الشرط الادا والترك
وانفق علي انها بمعنى الباء وهو المعاوضة في قوله احمل هذا الطعام
وكذا درهم لان المعاوضة في الاجارة اصلية وانفق علي تعيين الاصل
وهو العطف من غير احتمال غيره في حدة واعمل به في البر لا بشأ بية فلا
تستبعد المضاربة به ولو نوي وانفق علي احتمال الامرين في انت طالق
وانت مريضة او مصلية لانه لا مانع من كل منهما ولا معين فيتمتع بالطلاق
فضا وتعلق ديانة ان اراده فالضا بط الاعتبار بالصلاحيية وعدمها فان
تعين معنى الحال تقيد ولا فان احتمل فالمعين النية والا كانت للعطف
الجملة كذا في التحرير والبريع وعلي هذا الخلاف لو قالت طلقتي وكذا
الف او اخلعني وكذا الف ففعل فعنده وقع ولم يجب المال وقا لا يجب كذا في
الكافي وفي المحيط لو قال طلقتي وكذا الف فتألت طلقتك علي الالف
التي سمعتها ان قبلت يقع الطلاق ويجب المال وان لم يقبل لا يقع الطلاق
ولم يجب عنده لانها التمسك طلاق بغير عوض لان قولها وكذا الف ولم
يكن تعويضا علي الطلاق فقد اعرض الزوج عما التمسك حيث اوقع
الطلاق طلاقا بغرض فان قبلت وقع والا بطل وعندهما يقع ويجب المال
انتهي ثم اعلم ان الوقوع مجانا مع ذكره المال لا يختص بمنسلة الكتاب
بل يكون في مسائل اخري منها لو قال انت طالق علي عدي هكذا
فتقبلت طلقت مجانا لعدم صحة التسمية واوجب عليها زفرقة قبا
علي تسمية عبد الغير وفرقا با مكان تسليمه باجارة ما كنه في
المقيس عليه وفي المقيس لا يتصور تسليمه ومنها لو قالت طلقتي واحدة
بالف او علي الف فطلعت ثلاثا ولم يذكر الالف طلقت ثلاثا مجانا عنده
للمخالفته وعندهما طلقت ثلاثا وعليها الالف باذا الواحدة لانه يجب
بالواحدة مبتدي بالباقي وان ذكر الالف لا يقع شيء عنده ما لم
تقبل المرأة واذا قبلت الكل يقع الثلاث بالالف وعندهما ان لم تقبل في

طالق واحدة فقط وان قبلت طلقت ثلاثا واحدة بالف وثلاثان بعينين بغير
شي كذا في الكافي قوله وصح خيار الشرط لها لانه لما قدمنا انه معاوضة
من جهتها وبمين من جهته ولذا يصح رجوعها قبل القبول ولا يصح اضافتها
وتعليقها بالشرط ولا يتوقف على ما ورد في المجلس وان عكست الاحكام من
جانبه وهما معناه من جانبها ايضا نظرا الى جانب اليمين والحق ما قاله
الا مام رحمه الله اطلعه فشمع الخلع والطلاق على مال ويتفرع على هذا
الاصل مسائل منها لو قال انت طالق على الف على اني بالخيار ثلاثة ايام
فقبلت بطل الخيار وقع الطلاق ومنها لو قال انت طالق على الف على انك
بالخيار ثلاثة ايام فقبلت او ردت الطلاق في الايام الثلاثة بطل الطلاق
فان اختارت الطلاق في الايام الثلاثة وقع ووجب الالف له وعندها
الطلاق واقع في الوجهين والمال لازم عليها والخيار باطل في الوجهين
كذا في الكافي وغيره وفي فتاوى قاضي من باب الاكراه لو قال لامرأته
انت طالق على الف على انك بالخيار ثلاثة ايام فقبلت يقع الطلاق ولها
الخيار في قول ابي حنيفة انتهى وهو مشكل والظاهر انه سبق قلتم فان
الطلاق لا يقع استغاط الخيار وما بالمرضا وبمضي المدة لانه وقع ثم يرتفع
بالفسخ بالخيار ولذا قال في البدائع ان ابا يوسف ويحمد يقولان في مسئلة
الخيار ان الخيار لما شرع للفسخ والخلع لا يحتمل الفسخ وجواب ابي حنيفة
عن هذا ان الخيار في منع انعقاد العقد في حكم الحكم في حق الحكم على
اصلها بما لم يكن العقد منعقد في حق الحكم لمحال بل موقوف الى
وقت سقوط الخيار فيعمل ما عرف في البيع انني فان قلت هل يصح اشتراط
الخيار لها بعد الخلع قلت لم اره صريحا ومتنضي جعله كالبيع ان يصح لان
شرط الخيار باللاحق بعد البيع كالمقارن مع ان فيه اشكالا لان الطلاق
وقع حيث كان بلا شرط فكيف يرتفع بعد وقوعه واطلق في المدة فشمع
اشتراطه لها اكثر من الثلاثة عنده والفرق للامام بينه وبين البيع
ان اشتراطه في البيع على خلاف القياس لانه من التملكيات فيقتضي
على مورد النص وفي الخلع على وقته لانه من الاستطاعات والمال وان
كان مقصود افيه بالنظر الى العاقد لكنه تابع في الثبوت في الطلاق
الذي هو مقصود العقد كما ان الثمن تابع في البيع وبالنظر الى
المقصود يلزم ان لا يتعدى بالثلاث كذا في الكشاف من غير بحث
الهزل فعلى هذا اذا قدر وقتا ومضي بطل الخيار سواء كان ثلاثا او
اكثر ووقع الطلاق ولزم المال واذا اطلقتا بدعي ان يكون لها الخيار في
مجلسها فقط فان قاومت منه بطل استنطاقها من ما اذا اطلقتا في البيع
لما ان له شبه البيع وذكر الله ان جانب العبد في العتاق مثل جانب

المرأة في الطلاق حتي صح اشتراط الخيار له دون المولي ثم اعلم انهم
تقولوا هنا انه لا يصح تعليلها بالخلع ككونه معاوضة من جهتها وقد
ذكر الحاكم في الكافي انها لو قالت ان طلقتني ثلاثا فلك علي الف درهم
وان قبلت في المجلس فله الالف وان فعله بعده فلا شيء له وعزاه اليه
في فتح القدير ولم يتعقبه مع انه تعليل منها له بصريح الشرط وظاهر
طلائعهم انه لا فرق بين ان تعلل القبول والايجاب وفي البرازية خالها
وقالت ان لم اودع المهر الى اربعة ايام فخلع باطل فخصت المدة ولم تود
فهذا استنطاع شرط الخيار في الخلع وانه على الخلاف اذا كان من جانبها ان
يعي اذا مضت المدة قبل الاداء بطل الخلع وان ادت في المدة وقع كسيلة
خيار النقدي في البيع واستتبع منه ان الخيار لا يستتبع بالثلاث كما قدمناه
صحيحا وقد عجز خيار الشرط لان خيار الروية لا يثبت في الخلع ولا في كل عقد
لا يحتمل النسخ كما ذكره العمادي في فصوله واما خيار العيب في بدل
الخلع فثبت في العيب الناحش دون البسيط والناحش ما يخرج
من الجودة الى الوساطة ومن الوساطة الى الردة انتهى وفي جامع الفصول
الاصل ان من له الرجوع عن خطابه فلا يبطل خطابه بتيامه ومن
لا رجوع له لا يبطل بتيامه ثم قال في الحاصل ان الخلع من جانبها بطل
بتيامها لا بتيامه ومن جانبها يبطل بتيام كل منهما قوله طلقتك امس فلم
يقبل وقالت قبلت صدق بخلاف البيع والفرق ان الطلاق على مال بلا
قبول المشتري فليس يبيع فكان اقتداره اقتدار قبول المشتري قد عوا
بغيره عدم قبوله تناقض ومراعاة من نصديق الزوج قبول قوله مع
يمينه كما نص عليه العمادي في الفصول ولو قيد المسئلة بالمالك كافي
الهداية لكان أولى ولولا ما ذكره المحقق في الكافي شرعا لقوله بخلاف البيع
من ان صورته ما لو قال لغيره بعث منك هذا العبد بالف درهم امس
فلم يقبل وقال المشتري قبلت الخ لشرحت قوله بخلاف البيع بما لو قال
بعث طلاقك امس فلم يقبل فقالت بل قبلت فتد نص في فتح القدير
ان القول لها المناسب للطلاق وفيه قوله لعبد اعنتك امس على
الف فلم يقبل وبعثك نفسك امس فلم يقبل على قياسه قول الزوج لها
انني وفي التاتريخات لواقعا بينة اخذ بينة المرأة انني وفي البرازية
ادعي الخلع على المال والمرأة تنكر وقوع الطلاق باقتداره والدعوي الخلع
ولم يلق لها المال على حالها وعكسه لا يقع كيف ما كان ادعت المهر وثيقة العدة
لانه طلقها وادعي الخلع وليس لها بينة في حق المهر التول لها وفي التتمة
قوله انني وينبغي حملها على ما اذا كان مدعيان ان تفتي العدة من جملة
بدل الخلع وعلى تنديده والفرق ان المهر كان ثابتا عليه قبله فدعواه

سقوطه غير مقبول واما نفقة العدة فليست واجبة قبله وهي
تدعي استخفافا بالطلاق وهو يتكرر فكان القول له وهو مشكل فانها
اتتفا على سبب استخفافها لان الخلع والطلاق يوجبان نفقة العدة
فكيف يستغنى في جامع الفصولين المختلف في كونه الخلع فقال مرتان
وقالت ثلاث قبل القول له وقيل لو اختلفا بعد التزوج فقالت لم يجز
التزوج لانه وقع بعد الخلع الثالث وانكره فالقول له ولو اختلفا في العدة
وبعد مضى فقال هي عدة الخلع الثاني وقالت هذه عدة الخلع الثاني
فالقول لها فلا يحل النكاح انزى وفي القينة لو اقامت بيعة ان زوجها
المجنون خالها في صحته واقام وليه او هو بعد الافاق بيعة ان
خالها في جنونه فبيعة المرأة اولي انزى وفي كافي الحاكم قال لها قد
طلقتك واحدة بالالف فقلت فقال اما سالتك ثلاثا بالالف فطلقتني
واحدة فلك ثلثها فالقول للمرأة مع جبرها فاما اقامت البيعة
فالبينة بيعة الزوج وكذا لو اختلفا في مقدار الجعل بعد الاتفاق على
الخلع او قالت اختلفت بغير شي فالقول قولها والبيعة بيعة الزوج
اما اذا اتتفا الزمان سالت ان يطلقها ثلاثا بالالف وقالت طلقني واحدة
وقال هو ثلاثا فالقول قوله ان كان في المجلس الانزى انه لو قال
انت طالق انت طالق انت طالق في مجلس سواها الثلاث بالالف كان له
الالف فعليه هذا ان يكون موقعا الباقي في المجلس فيكون مثله وان
كان غير ذلك المجلس لزما الثلاث وان كانت في العدة فمن المتفق عليه
ولا يكون للزوج الا ثلاث الالف وان قالت سالتك ان تطلقني ثلاثا
علي الف فطلقني واحدة فلا شيء لك يعني علي قول ابي حنيفة وقال
هو بل سالتني ثلاثا بالالف واحدة علي الف فطلقتها فالقول قولها
علي قول ابي حنيفة وان قالت سالتك ثلاثا بالالف فطلقني في ذلك
المجلس واحدة والباقي في غيره وقال بل الثلاث فيه فالقول لها وان
قالت سالتك ان تطلقني انا وضري علي الف فطلقني وحدي وقال
وطلقها معك وقد افتزقا من ذلك المجلس فالقول لها وعليها حصنها
من الالف والاخر طالق وقراره وكذا ان قالت فلم تطلقني ولا في ذلك
المجلس وفي مسئلة خلع الثنتين سبوا واحد تنسبه وهو انه
اذا خلع امرأته علي الف او بالالف فطلق احداهما لزم المطلقة حصنها
اي حصنها لان الالف تنقسم عليهما بالسوية ولو طلقتهما بعد ما افتزقا
فلا شيء له واذا ادعت المرأة الخلع وانكره الزوج فاقامت بيعة فشهد
احدهما بالالف والاخر بالالف وخمسماية او اختلفا في مجلس الجعل
فالشهادة باطلة وان كان الزوج هو المدي للخلع والمراة مسكرة فشهد

احد شاهدا به بالالف والاخر بالالف وخمسماية والزوج يدعي الف
وخمسماية جازت شهادتهما علي الف وان ادعي الف لم تجز شهادتهما
ولزمه الطلاق باقراره كذا في فتح القدير وفيه ولو اختلفا في مقدار
العوض فالقول لها عندنا وعن الشافعي يتخالفان في البرازية
رفعت بدل الخلع وزعم الزوج انه قبضه لجهة اخري اتفق الامام
طهري الدين ان القول له وقيل لها لانها المملوكة قوله ويستغنى الخلع
والمباراة كحق لكل واحد علي الاخر مما يتعلق بالنكاح حتى لو خالها
او بارها بما لم يعلم كان للزوج ما سمت له ولم يبق لاحدهما قبل
صاحبه دعوي في المهر مقبوضا كان او غير مقبوض قبل الدخول بها
او بعده لان الخلع كالبراءة يقتضي البراءة من الجانبين لانه ينسب
عن الخلع وهو الفصل ولا يتحقق ذلك الا اذا لم يبق لكل واحد منهما
قبل صاحبه حق والاحتققت المنازعة بعده والمباراة بالهز وتتركها
خطا وهي ان تقول للزوج برئت من نكاحك بكذا كذا في شرح الوقاية
ولا يجزي وقوع الطلاق البين في هذه الصورة وقد صورها في فتح
القدير بيان يقول بارائتك علي الف وتقبل ولم يرد وقوع الطلاق به
وقد صرح بوقوع الطلاق بهذا اللفظ في الخلاصة والبرازية تكون
قال فيها ونية الطلاق في الخلع والمباراة شرط الا ان المشايخ لم يشترطوا
في الخلع لغلبة الاستعمال ولان الغالب كون الخلع من بعد مذاكرة
الطلاق فلو كانت المبراة ايضا كذلك لا حاجة الي التنية وان كان من
الكنايات وان لم يكن كذلك فثبتت مشروطة في المباراة وسائر الكنايا
علي الاصل انزى وشمل اول كلامه ستة عشر وجها لانه لا يخلو اما ان
لا يسمى شيئا او سميا المهر وبعضه او مال اخر وكل وجه علي وجهين
اما ان يكون المهر مقبوضا او لا وكل علي وجهين اما ان يكون قبل
الدخول او بعده فان لم يسمى شيئا يري كل منهما كما صححه في الخلاصة
والبرازية وعبارة الخلاصة لو خالها ولم يرد كذا العوض ذكر شمس
الائمة في نسخة انه يبر كل واحد منهما عن صاحبه وذكر الامام
خواجه رادة ان هذا اخدي الروايتين عن ابي حنيفة وهو الصحيح
وان لم يكن علي الزوج مهر فعليها رد ما ساق اليها من المهر لان المال
مذكور عرفا يرد كذا الخلع وفي رواية عن ابي حنيفة وهو قولها لا يبر
احدهما عن صاحبه انزى وهكذا في البرازية وظاهر عبارتهما
اولا ان المهر اذا كان مقبوضا فلا رجوع له عليها وصريح كلامهما ثانيا
الرجوع وقد صرح قاضي خان في فتاواه في هذه الصورة بانها تزد
ما ساق اليها من المهر لم يبر كل منهما عن صاحبه وقد ظهر ان محل

البراءة لكل منهما ما اذا خالعهما بعد ما دفع لها ماله المهر وبقي موجهه
فانه يبرأ عن توجله وتبرأني عن مجمله ولذا قال في المحيط والصحيح
انه يسقط المهر ما قبضت المرأة فهو لها وما كان ما قبضت في ذمة الزوج
يسقط انتهى وفي البرازية قال لها خلعتك فقالت قتلت لا يسقط
شي من المهر ويتبع الطلاق البائن بقوله اذا نوي ولا دخل لقبولها
حقى اذا نوي الزوج الطلاق ولم تنحل المرأة يتبع البائن وان قال لم ارد
الطلاق لا يتبع ويصدق فضاو ديانة بخلاف قوله خالعتك فقالت
قتلت يتبع الطلاق والبراءة انتهى وما صله ان الفرق بين خلعتك
وخالعتك من وجهين الاول ان خلعتك لا يتوقف على القبول بخلاف
خالعتك الثاني لبراءة في الاول ويبرأ في الثاني ولذا قال في الكتاب
حقى لو خالعهما بصيغة المفاعلة الثاني ان يصريح بنفي العوض
فيه كما لو قال لها اخلي نفسك مني بغير شيء فتعلت وقيل الزوج
مع بغير شيء لانه صريح في عدم المال وقوع البائن كذا في البرازية
يعني فلا يبرأ كل منهما عن حق صاحبه كما لا يخفى الثالث ان يقع ببدل
على الزوج قال في البرازية قال الامام في الاسرار يجوز الخلع ولا يجوز
بدل المال وقال بعضهم يجوز المختار والجواز وطريقته ان يحصل
على الاستثناء من المهر لان الخلع يوجب براءته من المهر فكانه قال الاقرار
من المهر فانه لا يسقط عني فان لم يكن عليه مهر جعل كانه زاد على
مهرها ذلك التقدير قبل الخلع ثم خالعه نصحا للخلع بقدر الامكان
انتهى وبه علم ما اذا خالعهما واشترطت عليه ان يدفع لها بعض المهر فانه
صحيح الرابع ان يقع بشرط ان يكون المهر لولدها ولا جنبي قال في البرازية
خالعهما ان جعلت صداقها لولدها ولا جنبي حاز والمهر للزوج لا لغيره
انتهى وان سميا المهر فان كان مقبوضا رجع بجميعه والاستقاطعه كله
مطلقا في الاحوال كلها وفي البرازية تخلع امرأته على ان ترد عليه
جميع ما قبضت منه وكانت وهبته او باعته من انسان ولم ترد
ذلك عليه رجع عليها بقيمة ذلك ان عروضا وبالمثل في المكملات
والموزونات كانه استحق بدل الخلع فيرجع بالقيمة انتهى وفيها خالعهما
بغير حصران بلحق الزوج فاذا ابرأته عن مهرها يتبع الطلاق والا لان
ارتفاع الحصران يكون بسلامة المهرله انتهى وان سميا بعض المهر والعشر
مثلا فان كان مقبوضا رجع بالمسمى فقط ان كان بعد الدخول وسلم
لها الباقي وينصفه فقط ان كان قبله وان لم يكن مقبوضا سقط الكل مطلقا
المسمى بحكم الشرط والباقي بحكم لفظ الخلع وان سميا ما لا اخر غير
المهر فله المسمى وبقي كل منهما مطلقا في الاحوال كلها وبها قررناه ظهر

ان قولهم الخلع يستلزم كل الحقوق ليس في جميع الصور ويستثنى منه
فاذا خالعهما على مهرها او بعضه وكان مقبوضا فانها تزدده ولا تبرأ
ومقتضى اطلاقهم البراءة الا ان يقال ان مرادهم البراءة عن سائر الحقوق
ما عد ابدال الخلع والمهر بدل الخلع فلا يبرأ عنه كما لو كان ما لا اخر وبها
قررناه طهران الوجوه اربعة وعشرون لانه اما ان يسكتا عن
البدل او يعني او يشترط على الزوج او عليها او مهرها او بعضه وكل
على وجهين اما ان يكون مقبوضا أولا ولا وعلى وجهين اما ان يكون
مقبوضا أولا ولا وعلى وجهين اما ان يكون قبل الدخول او بعده هذا
ان كان المسمى معلوما موهودا منقوما او مجهولا جهالة مستتركة
كثوب هروي او مروي وان فحشت الجهالة كطلق ثوب او ثكن العطر
بان خالعهما على ما يثمر خلها العام وعلى ما في البيت وليس فيه من
بطلت التسمية وردت ما قبضت من المهر كذا في البرازية وقد مناه
ثم اعلم انه بقي هنا صورة وهي ما في البرازية اختلعت مع زوجها
على مهرها ونفقة عدتها على ان الزوج يرد عليها عشرين درهما
ولزم الزوج عشرون دليلا ما ذكر في الاصل خالعهما على دار علي ان الرد
يرد عليها الف بالاشعة فيه رد وقيل ليل ان يجاب بدل الخلع عليه يصح
وفي صلح القنوري ادعت عليه ثلثا فصالحها على مال بدل لها لم
يجز وفي بعض النسخ حاز والرواية الاولى تخالف المتقدم والتوفيق
علي انها اذا خالعت على بدل يجوز اجاب البدل على البدل على الزوج
ايض ويكون مقابلا لبدل الخلع وكذا اذا لم يذكر نفقة العدة في الخلع
ويكون تقدير النفقة العدة اما اذا خالعت على نفقة العدة ولم تذكر
عوضا ينبغي ان لا يجيب بدل الخلع على الزوج وقد ذكرنا ما فيه من الوجه
انتهى فبذل الخلع والمباراة لان الطلاق على مال لا يسقط شيئا مما يتعلق
بالنكاح في ظاهر الرواية وصححه الشارحون وقاضي خان وفي البرازية
والولولجية وعليه الفتوي بعد ان حكى ان فيه روايتين عن الامام وان
عندهما هو كالمخلع وفي موضع منها طلعتا على الف قبل الدخول ولها عليه
ثلاثة الاف يسقط الف وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول وبقي عليه
الف وخمسمائة ونقصا بالف ولا ترجع عليه خمسمائة عند البلح
وترجع عند غيره وعليه الفتوي بناء على ان صريح الطلاق بقدر من
المال هل يوجب البراءة من المهر عند الامام فالبلح بوجهه وغيره لا
انتهى ثم اعلم ان الاولى في التعبير ان يقال ان الطلاق على مال لا يسقط
المهر فقد صرح في شرح الوفاة والخلاصة والبرازية والجوهرة بان
النفقة المقتضى بها شسقط بالطلاق واطلقوه فتشمل الطلاق بمال وغيره

وستنظم عليه انشا الله تعالى في كتاب الله تعالى في كتاب النفقات
واما الخلع بلفظ البيع والشراف قال قاضي خان في فتاواه انه لا يوجب
البراءة عن المهر الا بنكره اتفاقا وهو الصحيح وصح في الفتاوى الصغرى
ان يوجب البراءة كالخلع واختاره العمادي في المصنوع واطلق في الحق
فشمع المهر والنفقة المفروضة المأهولة والكسوة كذلك واما النفقة
فقال في البرازية خالها قبل النكاح وكان لم يسم مهران تنسقط
النفقة بلا ذكر انثى واما نفقة العدة فلم تدخل تحت العم ولا لها
لم تكن واجبة قبل الخلع لتنسقط به وانما تنسقط بالتصحيح قال
البرازي اختلف بمهرها ونفقة عدها صح وان لم تجب النفقة بعد
وهي مجهولة لدخولها تحت كسب الشرب جازيعة الارض وان كان
مجهولا وفي شرح الطحاوي خالها على نفقة العدة صح ولا تجب
النفقة بخلاف ما لو ابرأت الزوج عن النفقة في المستقبل لا يصح وفي
الظاهرية ان ابرأته عن نفقة العدة بعد الخلع لا يصح وكذا بعد الطلاق
وقبل بيع وهو الا شبه انثى ما في البرازية وفيها في مواضع اخر
اختلف بتطبيقه باينة على كل حق يجب للنساء على الرجال قبل الخلع
وبعدده ولم يذكر الصداق ونفقة العدة تثبت البراءة عنهما لان المهر
ثابت قبل الخلع وبعدده ثبت نفقتهما انثى وفي الخاتمة من العدة
رجل طلق امرأته ثم صالحته من نفقة العدة على شي ان كانت عدها
بالاشهر جازا الصلح لان زمان العدة معلوم وان كانت عدها بالحيض
لا يجوز لان المدة غير معلومة انثى واما السكبي فلا يصح اسقاطها بحال
لما ابرأ في غير ثبت الطلاق معصية الا ان ابرأته عن مودة السكبي بان
كانت ساكنة في بيت نفسها او يعطي الاجرة من مالها فيصح التزامها ذلك
كذا في فتح القدير واما اذا شرط البراءة من نفقة الولد وهي مودة
الرضاع ان وقتا ذلك وقتا كسنة مثلا صح ولزم والا لا يصح وفي المنتقى
ان كان الولد مملوكا رضيعا صح وان لم يبين المدة وترضع حولين انثى
بخلاف العظم كذا في فتح القدير واقتصر في البرازية على ما في المنتقى
فان تركته على الزوج وهربت فللزوج ان يأخذ قيمة النفقة منها ولها
ان تطالبه بكسوة الصبي الا ان اختلفت على نفقته وكسوته فليس
له وان كانت الكسوة مجهولة سواء كان الولد قطما او رضيعا ولو
خالعته على نفقة ولده عشرة او هي معسرة فطالبتة بالنفقة تجبر
عليها وعليه الاعتماد لا على ما افني به بعضهم من سقوط النفقة كذا في
فتح القدير وهو مذكور في القنية وان مات الولد قبل تمام الوقت كان
للزوج ان يرجع عليها بحصة الاجرة في تمام المدة والحيلة في برائتها ان

يقول

البرازي يقول الزوج خالعتك على ان يري من نفقة الولد الى سنتين وان
مات الولد قبلها فلا يرجع الي عليك كذا في الخاتمة بخلاف ما لو استأجر
الطير للارضاع سنة كذا على انه ان مات قبلها فلا يجزئها ولا اجارة
فاسدة كذا في اجازات الخلاصة ومقتضى مسيلة موت الولد قبل المدة
ان نفقة العدة جعلت بدلا في الخلع ثم لم يسكن في منزل الطلاق حتى
صارت ناشرة وسقطت نفقتها ان يرجع الزوج عليها بالنفقة وانه
اذا شرط ان لا يسكن فلا يرجع ان يصح الشرط كما لا يخفى فان قلت اذا
خالعها على نفقة العدة ثم تزوجها بعد خمسة ايام مثلا وتزوجها
يرجع بنفقة نفقة العدة وبقيمة نفقة ولده سنة انثى وهو دليل
لما ذكرناه من مسيلة النشور ثم اعلم ان موثقا او عدم وجود ولد
في بطنها كونه في اثنا المدة من كونها تزد قيمة الرضاع كما في المحيط
ولو اختلفت على ان تسكنه الى وقت البلوغ صح في الانثى لا العلام
واذا تزوجت فللزوج ان يأخذ الولد ولا يتركه عندها وان اتفقا على
ذلك لان هذا حق الولد وينظر الى مثل امساك الولد في تلك المدة
فيرجع به عليها كذا في فتح القدير ومقتضاه انما لو قصر في الاتفاق
عليه ان يرجع عليها بقيمة النفقة ويتفق هو عليه نظرا له وفي الولد الحيلة
من كتاب الصلح صالها على ان يطلقها على ان ترضع لولده سنتين
على ان زادها ثوبا بعينه وقبضته فاسنمكته وارصعت الصبي سنة
ثم مات فان الزوج يرجع عليها اذا كانت قيمة الثوب والمهر سوا يتصف
قيمة الثوب وبريع قيمة الرضاع عليها بريع الثوب وبريع قيمة الرضاع
وسلمت له النشأة وتوضيحه فيها وقد اطال في بيانه فليراجع قديم
بقوله ما يتعلق بالنكاح لانها لا يوجبان البراءة من دين اخر سواء
على الصحيح لانه وان كان مطلقا فقد قدرناه بحقوق النكاح لدلالة
الفرض وادعي في الجوهرية الاجتماع عليه وليس به صحيح فقد روي عن
الامام البراءة عن سائر الديون كما في فتح القدير فان قلت لو اختلفت
على ان لا دعوي لكل على صاحبه هل يشمل ما ليس من حقوق النكاح
قلت مقتضى الا برأ العام ذلك لكن المنقول في البرازية اختلفت على
ان لا دعوي لكل على صاحبه ثم ادعي ان له عندهما كذا في القطن يصح
لان البراءة يختص بحقوق النكاح انثى وكانه لما وقع في ضمن الخلع تختص
بما هو من حقوق النكاح واراد بالنكاح ما ارتفع بهذا الخلع لانه اذا تزوج
امراة على مهر مسمى ثم طلقها باينة بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا بمهر
اخر ثم اختلفت منه على مهرها يري الزوج عن المهر الذي يكون في
النكاح الثاني دون الاول كذا في الخاتمة وانما نص على المهر ليعلم سقوط

بأبي الحقوق بالاولى واطلق النكاح فاضرب الى الصحيح فالخلع في الفنا
غير مستقط المهر المثل كما في البرازية وقيل بقوله خالها المقيد لكونه
خاطرها لانه لو خالها من اجنبي بمال فانه لا يستقط المهر لانه لا ولاية
للاجنبي في اسقاط مهرها وهو خلع النضولي ويستقطم عليه مع خلع
الوكيل والرسول انشأ تعالى قوله ولو خلع صغيرته بماله لم يجز
عليها اي لا يلزمها المال لانه لا نظر لها فيه لعدم تقوم البضع حاله
الخروج وانما فسرنا عدم الجواز في كلامه بعدم لزوم المال لان الصحيح
وقوع الطلاق كما في الهداية لانه تعليق بشرط قبوله فيعتبر
بالتعليق بساير الشروط هذا اذا قبل الاب فان قبلت وهي عاقلة
تغفل ان النكاح حالب والخلع سالب وقع الطلاق بالاتفاق ولا يلزمها
المال وذكر صاحب المنظومة ان خلع الصغيرة بمال مع الزوج ان كان
بلفظ الخلع يقع التاب وان كان بلفظ الطلاق يقع الرجعي وفي جامع
النصولين لو طلق الصبية بمال يقع رجعي وفي الامه يصير باينا اذا
الطلاق بمال يصح في الامه لكنه موجب وفي الصبية يقع بلا مال التلق
وفي جامع الفتنة طلقها بمهرها وهي صغيرة عاقلة فقبلت وقعت
طلقة ولا يبرأ وان قبل ابوها واجنبي روي هشام عن محمد انه يقع
وروي الهندي وافي عن محمد انه لا يقع ولو بلغت واجازت كذا في
فتح القدير وذكرنا لو شرط الزوج البذل عليها توقف علي قبولها ان
كانت اهلا فان قبلت وقع اتفاقا ولا يلزمها المال وان قبل الاب صح في
رواية انه يقع محض لانها تتخلص بلا مال ويصح في اخري لان قبولها
بمعنى شرط التمين وهو لا يحتمل النياية وهذا هو الاصح انتهى اطلق
في ما لها فشملمهرها الذي علي الزوج ولذا قال في البرازية والخلع علي
مهرها ومال اخري سوا في الصحيح انتهى وقيل بالصغيرة لتفيد انه لو
خلع كبيرته بلا اذنها فانه لا يلزمها المال بالاولى لانه لا اجنبي في حقها
وفي البرازية الكبيرة اذا خالها ابوها واجنبي باذنها حاز والمال عليها
وان بلا اذنها لم تجز وترجع بالصدوق علي الزوج والزوج علي الاب ان
ضمن الاب وان لم يضمن فالخلع يقع علي قبولها ان قبلت ثم الخلع في
حق المال وهذا دليل علي ان الطلاق واقع وقيل لا يقع الطلاق ههنا الا
باجازتها انتهى وقيل بالاب لانه لو جري الخلع بين زوج الصغيرة وامها
فان اضافت الامر البذل الي نفسها او ضمننت ثم الخلع كالاجنبي وان لم
تضف ولم يضمن لا رواية فيه والصحيح انه لا يقع الطلاق بخلاف الاب
وان كان العاقر اجنبيا ولم يضمن البذل ان كانت الصغيرة تعقد العقد
والزوج والصدوق انه ما هو يتوقف علي اجازتها وقيل لا يتوقف ومذهب

مالك اذا علم ان الخلع خير لها بان كان الزوج لا يحسن عشرتها فخلع علي
صدوقها صحيح فان قضى به قاض بعد قضاؤه كذا في البرازية وفيها
واذا اراد ان يصح خلع الصغيرة علي وجه يستقط المهر والمنفعة عن زوجها
يخال اجنبي مع زوجها علي مال قدر المهر والمنفعة فيجب البذل علي
الاجنبي للزوج فيبر الزوج عن المهر ويكون في ذمة ذلك الرجل انتهى
وفيها من موضع اخرو حيلة اخري ان يجعل الزوج بالصدوق علي الاب
فيبر الزوج منه وينتقل الي ذمة الاب والاب يمكن قبول الحوالة اذا كان
المحال عليه املي من المحيل والغالب كون الاب املي من الزوج وكذا لو كان
المحال عليه املي من المحيل والغالب كون الاب املي من الزوج وكذا لو كان
في المدة ذكره في الجامع الصغير وذكرنا سحاق الولواتي انه لا يمكن قبولها
لومثله في المدة ولو كان الخالع وليا غير الاب جعله القاضي وصيا
حتى تغلكت قبولها وذكرنا حكم حيلة اخري وهو ان يفر الان ينقض
صدوقها وينقذه عدتها ثم يطلقها الزوج باينا وهذا خاص بالاب لصحة
اقراره بالنقض بخلاف ساير الاولياء ويبر الزوج في الطاهر لا اقرار الاب لافي
اقرار غيره ويكتب اقرار الاب ينقض مهرها وطلاق الزوج باينا انتهى ونعته
في جامع النصولين بان الاب اذا كان كاذبا في الاقرار لم يبر الزوج عند
الله ويجرم عليه فلم تكن هذه الحيلة شرعية ولذا قال في الطاهر
انتهى وفيها ايضا وكلت الصغيرة بالخلع ففعل الوكيل في رواية يصح وبينهم
الخلع وله البذل وفي رواية لا الا اذا ضمن الوكيل البذل وان لم يصح لا يقع
الطلاق قال لها وهي صغيرة ان عنت عنك فامرك ببيدك فطلق فتسكمتني
شئت بعد ان تيري ذمتي من المهر فوجد الشرط فطلعت نفسها بعد
ما ابرائه لا يستقط المهر لعدم صحة ابر الصغيرة ويتع الرجعي لانه كالقابل
لها عند وجود الشرط انت طالق علي كذا وحكمه ما ذكرنا انتهى وقيل
بالا ثني لانه لو خلع ابنه الصغير لا يصح ولا يتوقف خلع الصغير علي
اجازة الولي انتهى وحاصله انه في الصغيرة لا يلزمه المال مع وقوع الطلاق
في الصغيرة ولا وقوع اصلا قوله ولو بالاف علي انه ضامن طلقت
والالف عليه اي علي الاب الملتزم لان اشتراط بذل الخلع علي الاجنبي
صحيح فعلي الاب اولى ولا يستقط مهرها لانه لم يدخل تحت ولاية الاب
فاذا بلغت تسقط نصف الصداق ان كان قبل النحول وكله ان كان بعد
من الزوج ويرجع هو علي الاب الضامن او ترجع علي الاب ولا يرجع هو علي
الزوج ولو كان المهر عينا اخذته من الزوج كله ان كان بعد النحول ونقصته
ان كان قبله ويرجع الزوج علي الاب الضامن بقيمة كذا في فتح القدير وليس
بصحيح لان هذا حكم ما اذا خالها علي صدوقها علي انه ضامن له في اذا

به علي الزوج رجع الزوج به علي الاب لضمانه والكلام هنا انها فيما اذا
 خالها علي الف علي انه ضامن لها وحكمه لزوم الالف عليه للزوج واذا
 رجعت علي الزوج بمهرها فلا رجوع له علي ايها لانه لم يضمن كنه
 الصداق مع ان في جامع الفصولين في مسئلة ما اذا خالها ابوها علي
 مهرها وضمنه لها ترجع علي الاب لا علي الزوج هذا الوضمن مهرها
 للزوج والا فلا شك ان المهر لا يستقط بهذا الخلع لصغرهما انتهى والظاهر
 انها بخيرة ان شئت رجعت علي زوجها وايتها وفي البرازية خالها
 لصغرهما انتهى ابوها واجتبي علي صداقها ان ضمن الخال ثم وقع
 كايام من كان العاقد وبعد البلوغ اخذت الزوج بنصفه لو قبل النحول
 وفكاه لو بعده وقال شمس الائمة يرجع به علي الاب لا علي الزوج
 وان لم يضمن الاب لا شك ان الصداق لا يستقط وهل يقع التبنون
 ان قلت الصغيرة وهي اهل للقبول وقع اتفاقا وان لم تقبل ان كان الخا
 اجنبيا ولم يضمن لا يقع اتفاقا وتكلموا انه هل يتوقف علي اجازتها
 اذا بلغت قبل لا يتوقف وان كان العاقد فيه روايتان وفي حيل الاصل
 انه لا يقع ما لم يضمن الاب المركز له وفي كشف الغوامض ان الطلاق
 يقع بتبول الاب علي قول محمد بن سلمة وان لم يضمن البديل اي الصداق
 ولا يجب البديل علي الاب ولا عليها وعنه ان الخلع واقع بتبول الاب
 والبديل عليه وان لم يضمن وفي طلاق الاصل في خلع الاب علي صداقها
 قبل النحول بها ان الخلع جائز ولها نصف الصداق ويضمن الاب للزوج
 نصف الصداق قالوا كيف صح الخلع علي صداقها وهو ملكها ولا لدية
 له في ابطال ملكها وكيف يصح ضمان الصداق للزوج وهو عليه ولا معنى
 يضمن الاب نصف الصداق للزوج وقد ضمن الزوج ذلك لها ايجابا
 عن ذلك بان الخلع لما اضيف الي مهرها وذلك ملكها كان مضافا الي مالها
 ولاضافة الي مال الغير بان خلع علي عبد انشأت يصح كاضافة الشرا
 الي مال غيره فلما صح اضافة الشرا فلان يصح الخلع وهو اقرب الي الجواز
 اولي لكن في باب الشرا يجب تسليم البديل علي العاقد وفي الخلع لا يجب
 الا ضمان كمرجوع الحقوق الي من يقع له العقد انه اذا ضمن رجع اليه
 الحقوق بال ضمان فاذا خلع وضمن البديل ووقع الطلاق بتبوله وجب
 نصف المهر وسقط النصف ويجب للزوج علي الاب نصفه بضمان تسليم
 كل المهر الي الزوج وان كانت مديونة فكما جميع المهر عليه والاب يضمن
 للزوج كله لانه ضمن تسليم الكل فلم يتدر في ضمن مثله انتهى ولا
 فرق في حكم ضمانه بين الصغيرة والكبيرة التي لم تادته وتكون احادته
 وقع وبقي من الصداق واعتبر هذا الخلع معاوضة بين الزوج والخال

وطلاقا

وطلاقا لا بديل في حزمها فاذا بلغ الخبر اليها فاجازت تعد عليها وبقي الزوج
 وان لم يجز رجعت عليه بمهرها والزوج يرجع علي الاب بحكم الضمان وتنفذ
 هذا الخلع كان الخال قال له اذا بلغها الخبر فاجازت كان البديل عليها وان
 لم تجزه فالبديل علي وما يجب علي بديل الاب من الضمان انما يجب بالاعتد
 لا بحكم الكفالة كذا في البرازية ولذا قال في فتح القدير والمراد بالضمان
 هنا التزام المال لان اشتراط بديل الخلع علي الاجنبي صحيح بخلاف بديل
 العتق لا يجوز الاهلية وهو القوة عن ذلك الاستناط بخلاف استناط الملك
 في الخلع لا يحصل عنه للمرأة ما لم يكن حاصلا قبل فساد الاب والاجنبي
 مثلها فانه لم يحصل له شيء بخلاف العبد فانه حصل ما ذكرناه والقول
 لا يجب علي غير من يحصل له المعوض فصا ركبين المبيع الا ان البيع
 ينسب بالشروط الفاسدة والخلع لا ينسب بها انتهى وبهذا علم الفرق
 بين ما يصح التزامه وما لا يصح ومن صور الالتزام ايضا ما في جامع النصوص
 للزوج الاب بنته الكبيرة قطبوا منه وقت النحول ان يهب للزوج شيئا
 من مهرها ينبغي ان يهب باذنها وان يضمن للزوج عنها فيقول ان انكرت
 هي الاذن بالهبة وعن ما وهبته وان ضامن ويصح هذا الضمان لافضا
 الي سبب الوجوب لانه من زعم الاب والزوج انها كاذبة في الانكار وان
 ما اخذته دين عليها للزوج فالاب ضمن بدين واجب فصح انتهى والظا
 من اخر كلامه ان الضمان هنا بمعني الكفالة لا التزام المال ابتداء كما لا يخفى
 واشار بقوله لم يجز عليها الي ان الاب فضولي في خلع الصغيرة فيستفاد
 منه جواز خلع الفضولي وخاصة كما في المحيط ان المتعاقدين من
 يدخلان تحت حكم الاجابيين وان كان الخاطب في الخلع المرأة بالمعتبر
 فتولها سواء كان البديل منهما او معينا اضاف البديل الي نفسه ولم يصف
 لانها هي المتعاقدة وان كان الخاطب هو الاجنبي ان اضاف البديل الي نفسه
 فالمعتبر بقوله لانه التزم بتسليم ذلك من ملكه وان لم يصفه الي نفسه
 ولا الي احد فالمعتبر بقوله لهما الاصل فيه فلو قال اجنبي للزوج خلع
 امرتك علي هذه الدار وهذه الالف فالقبول الي المرأة ولو قال علي عمدي
 هذا او لتي هذه ففعل وقع الخلع لانه هو العاقد لما اضاف المال الي
 نفسه ولو قال لها الزوج خلعك علي دار فلان فالقبول اليها ولو
 قال لصاحب العبد خلعك امراتي بعبدك والمرأة حاضرة فالقبول
 لصاحب العبد ولو قال رجل للزوج اخلها علي الف فلان هذا او علي
 عبد فلان او علي الف علي ان فلان ضامن لها فالقبول لفلان ولو
 قال اخلعني بالف علي ان فلان ضامن له ففعل وقع الخلع فان ضمن
 فلان اخذ الزوج من ايها امثالا لافها فقط انتهى وفي البرازية الخلع اذا جري

لين

فنه

هر



بين الزوج والمرأة فالبرهان القبول كان البديل مرسلا او مطلقا او مضافا الي
المرأة او الاجنبي اضافة ملك او ضمان ومبي جوي بين الاجنبي والزوج
ففي كان الاجنبي البديل مرسلا فالقبول اليها وان اضيف الى الاجنبي
اضافة ملك او ضمان فالاجنبي لا المرأة انهي واما الوكيل به فقال
في الثانية وكيل المرأة بالخلع اذ قبل الخلع يتم الخلع وهل يطالب الوكيل ببذل
الخلع فالمسئلة علي وجهين ان كان الوكيل ارسل البديل ارسل الا بان قال
للزوج خلع امرائك بالف درهم او علي هذا الالف فاشار الي الف للمرأة كان
البديل علي المرأة ولا يطالب به الوكيل وان اضاف الوكيل البديل الي نفسه
اضافة ملك او ضمان بان قال خلع امرائك علي التي هذه او علي هذه
الالف فاشار الي الف نفسه او علي الف علي اي ضامن كان البديل علي
الوكيل ولا يطالب به علي المرأة وللوكيل ان يرجع علي المرأة قبل الاداء وعده
وان لم تكن المرأة امراته بالضمن بخلاف الوكيل بالنكاح من قبل الزوج اذا
ضمن المهر للمرأة ولم يكن الضمان بامر الوكيل فانه لا يرجع علي الموكل انهي
ولا ينفرد احد الوكيلين به بخلاف الطلاق والوكيل بالطلاق لا يملك
الخلع والطلاق علي مال ان كانت مرسلة علي الصحيح لانه خلاف الي
شر بخلاف غيرها فانه الي غير ولو زعم رجل انه وكيلها بالخلع فاعرضا
معه علي الف ثم انكرت المرأة التوكيل فان ضمن المضيوي المال
للزوج وقع الطلاق فاعرضا معه علي الف ثم انكرت المرأة التوكيل
فان ضمن المضيوي المال للزوج وقع الطلاق وعليه المال وان لم
يدع الزوج التوكيل لم يبيع وان ادعاه وقع ولا يجب المال كذا في المحيط
ولو وكله بعد ان بان بغيرها بعد شهر قضت المرأة ولم يخالف الوكيل
لا يجبر الوكيل علي الخلع وان طلبت المرأة ويمضي المدة لا يتعزل الوكيل
وذكر الامام محمد ان توكيل العبي والمعتقة عن البالغ العاقل بالخلع
صحيح الواحد لا يصح في الخلع وكيل من الجاهلين بان وكلت رجلا
بالخلع فوكله الزوج ايض سواء كان البديل مسهي او لا وعن محمد انه
لا يصح كذا في البراءة **باب في الظاهر**
هو في اللغة مصدر بظاهر امراته اذا قال لها انت علي كظهر امي كذا في
الصباح والمغرب وفي الصباح قبل ان يطلع شمس ذلك بذكر الظاهر لان الظاهر
من الدابة موضع الركوب والمرأة مركوبة وقت الغشيان فركوب
الامرستة من ركوب الدابة ثم شبه ركوب الزوجة بركوب الامر
الذي هو ممنوع وهو استنعار لطيفة فانه قال ركوبك واجب
عليهم الكفارة تغليظا في النبي انهي والمذكور في كتاب في كسب الشافعية
انه كان طلاقا في الجاهلية يوجب حرمة مودة لا رجعة فيه وفي

الشرعية ما ذكره بقوله هو تشبيه المنكحة بحرمة علي التاييد
اراد بالمنكحة ما يصح اضافة الطلاق اليه من الزوجة وهو ان يشبهها
او عضو يجرب به عنها او جزا يشايعا عنها الماشياني واراد بالزوج المسلم لانه
لاظهار للذي عندها واطلقه فشمّل السكران والمكره والاخرين باشارته
كافي التاخر خاتبة وقيد بالمنكحة احترازا عن الامة الاجنبية كما سيصرح
به ولم يقيد بها بشئ ليشتمل المدخولة وغيرها الكبيرة والصغيرة وان
وغيرها العاقلة والمجنونة المسلمة والكتانية وقيد بالتاييد لانه
لو شبهها باخت امراته لا يكون مظاهرا لان حرمتها مؤقتة بكون امراته
في عصمتها وكذا المطلقة ثلاثا واطلق الحرمة فشمّل الحرمة منسبا
وصهرته وصناعا واراد بالتاييد تاييد الحرمة باعتبار وصف لا يمكن
زواله لا باعتبار وصف يمكن زواله فان الجوسية بحرمة علي التاييد
ولو قال كظهر جوسية لا يكون ظاهرا ذكره في جوامع الفقه لان التاييد
باعتبار دوام الوصف وهو غير لازم لوجوب اسلامها بخلاف الامية والاحتية
وغيرهما كذا في فتح القدير والتحقيق ان حرمة الجوسية ليست بمودة
بل هي مؤقتة باسلامها او بصيرورتها كتابية ولا حاجة الي ما ذكره كما
لا يخفى ولذا اعلل في المحيط بانها ليست بحرمة علي التاييد وضم
الي الجوسية المرتدة وشمل كلامه التشبيه الصريح والضمني فدخل
ما لو ظاهر من امراته ثم قال لا يخفى انت علي مثل هذه بنوي الظاهر
فانه يكون مظاهرا ولو بعد موتها وبعد التكفير باعتبار نفق قوله
لها انت علي كظهر امي والتشبيه فيها باعتبار خصوص وجه الشبه
المراد لا باعتبار نفس التشبيه بها وكذا لو كانت امرأة رجل اخر ظاهر
نوعها منها فقال انت علي مثل فلانة بنوي ذلك صحيح ولو كان بعد موتها
وكذا لو ظاهر من امراته ثم قال لا يخفى اشركت في ظاهرها فالحاصل
ان حقيقة الظاهر الشرعي تشبيه الزوجة او جزا يشايع مرها او
بعضو يجرب به عن الكل بما لا يجل النظر اليه من الحرمة علي التاييد
كذا قالوا ولو قالوا من محرمدون بحرمة صفة لشخص المتناول
لذكر والاني لكان اولي لانه لو قال انت علي كخرج الي او قربي كان
مظاهرا اذ خرجا في الحرمة كخرج امه كذا في المحيط وينبغي عدم
التقييد بالاف او القريب لان فوج الرجل الاجنبي محرمد علي التاييد ايض
واشارت بقوله بحرمة الي ان المشبه الرجل لانه لو كان المرأة فان قالت
انت علي كظهر امي او انا عليك كظهر امك فالصحيح كما في المحيط انه
ليس بشئ فلا حرمة ولا كفارة ومنهم من اوجب عليه الكفارة ثم
اختلفوا هل هي كفارة يمين او ظاهرا ويصح بن الشحنة انها كفارة يمين

وذكر بن وهبان تغريبا على التول بوجوب الكفارة انما يجب بلحظ ان كانت
كفارة يمين وان كانت كفارة ظهار فان كان تعليقا يجب متى تزوجت به
وان كان في نكاحه يجب للمحال ما لم يطلها لانه لا يحل لها الغرم على منعه من
الجماع انتهى وفي الثانية ولو شربها بمرتبة الاب او الابن قال محمد لا يكون
ظهارا وقال ابو يوسف يكون ظهارا وهو الصحيح ولو شربها بامرأة او ابنة
امرأة قد وفي بها يكون ظهارا انتهى ولو قبل اجنبية بشهوة ثم شبه زوجته
بأختها لم يكن مظاهرا عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف كذا في
الولو الجنية فلذا زاد في النهاية لفظه اتفاقا في التعريف ونه الشراح
وغيره وما في الدراية لو شربها بامرأة زفي بها ابوه وابنه كان مظاهرا
مشكلا لان غايته كاهن زوجته ابية وابنه وهي خلاف كذا في فتح القدير
والظاهر انه سبق قلم وقد ظهر لي ان لا حاجة الى الاتفاق اما في تشبيهها
بمرتبة الاب والابن فقد علمت انه يكون مظاهرا على الصحيح مع انه
لا اتفاق على تحريمها بخلاف الشافعي واما في مسيلة تشبيهها بأبنة
المتبلة بشهوة فلان حرمة البنت عليه ليست مودة لا ارتفاعا بقضا
الشافعي محل اصول المتبلة وفروعها كما في المحيط فارقا بين التنبيل
والوطى بان حرمة الوطي منصوص عليها فلم يتعد قضا الشافعي محل
اصول المرتبة وفروعها بخلاف التنبيل وعلى هذا الوشهرها بالاخت في
لبن الخيل لا يكون مظاهرا لان حرمة ما موقفة بقضا الشافعي فحراها في
كالقبلة وبهذا التقريب انشا الله استغني عن ما في فتح القدير واطلق
في التشبيه فشمع المعلق ولو شربها كالطلاق والموقت كانت على كظهر
اي يوما او شهرما فان اراد قريبا بها في ذلك الوقت فانه لا يجوز غير كفارة
ويرتفع الظهار بمضي الوقت كما في الثانية ولو قال له انت علي كظهري
كل يوم فهو ظهار واحد ولو قال في كل يوم تجدد الظهار كل يوم فاذا مضى
يوم بطل ظهار ذلك وكان مظاهرا في اليوم الاخر وله ان يقر بها ليل
ولو قال انت علي كظهري اليوم من فوط ظهار واحد ولو قال لي
وكلما جاء يوم كان مظاهرا فاذا مضى بطل هذا الظهار وله ان يقر بها
في الليل فاذا جاء غد كان مظاهرا ظهارا اخر دايما غير موقت وكذا كلما
جاء يوم فكان مظاهرا ظهارا اخر مع بقا الاول فاذا قال انت علي كظهر
اي رمضان كله ورجب كله فكفر في رجب سقط ظهار رجب وظهار رمضان
استخسنا والظهار واحد وان كفر في شعبان لم يجز انت علي كظهري
الا يوم الجمعة ثم كفران في يوم الاستثناء لم يجز ولا يجوز انت علي كظهر
اي الا شهر كذا لا يكون مظاهرا قبله كذا في الثانية خاتمة وغبرها
وقتها عن ابي يوسف انت علي كظهري اذا جاء غد كان باطلا ولو قال

انت

انت علي كظهري امس كان باطلا انتهى والفرعان مشكلا لان الاول
من قبيل اضافته الظهارا وتعليقه وهما صحيحان كما قد مرنا وقد صرح
بهما في البدائع والثاني ينبغي ان يكون كالطلاق ان كان نكحها قبل امس
كان مظاهرا لان وان نكحها اليوم كان لغوا والحاصل ان هذا أربعة اركان
المشبه والمشبه به واداة التشبيه اما الاولى وهو المشبه بكسر الباء
فهي الزوج البالغ العاقل المسلم وزاد في الثانية خاتمة العالم ولا يخفى ما فيه
واما الثاني وهو المشبه بفتح الباء المتكلمة او عضو منها يعتبر به عن
كلها او جزء منها واما الثالث وهو المشبه به موصولا لا يحل النظر اليه من
حرمة عليه ثابتا او اما الرابع فهو الدال عليه وهو كنه وهو صريح
وكناية فالصريح انت علي كظهري وممي وعند وممي كعلي ولم ار حكما
ما اذا قال انت علي كظهري بدون اضافة له ان لا يكون مظاهرا الا
ان قصد انها كظهرا ممي عليه وادنا منك مظاهرا وظهرت منك من
الصريح وفي الثانية خاتمة وعن ابي يوسف لو قال انت مظاهرة ممي كان
باطلا وشرط في المرأة كونها زوجة ولوامة فلا يصح من امته ولا من
مكاتبته ولا من اجنبية الا اذا اضافته الي التزوج كما سياتي في الرجل
كونه من اهل الكفارة فلا يصح من ذمي وصبي ومجنون لان الكافر
ليس من اهل الكفارة وفي الثانية خاتمة يلزم الذي كفارة ظهارا اذا
ظاهرا وفي صحته عن ابي يوسف نظروا ثمانية المشايخ عن الشافعي
والحاصل انه تعالى قيد بقوله منكم في الآية الاولى وهي قوله
تعالى الذين يظهرون منكم من نسائهم ما هن امهاتهم امهاتهم
الا الاي ولدنهم وانهم ليقولون منكم من القول وولدوا لله
لعنوا عنودهم اشبع في بيان الكفارة لم يقيد بقوله منكم فقال
والذين يظهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فخر برزقة
من قبل ان يتناسا لم يكن اهلا للكفارة لم يصح ظهاره قال بعضهم
والعجب من الشافعي انه قيد الرقبة بالامان ولم يجوز ان يملك
الكافر المومن وصح ظهاره فكان تناقضا ورد به بعض الشافعية باننا
عينا لكفارته الاطعام ولا يلزم من صحة الظهار ان يكون المظاهر
اهلا لكل الامواع بدليل ان ظهار العبد صحيح عندنا مع انه ليس
اهلا لغرام الصوم ولو ظاهرا المسلم ثم ارتد بقي ظهاره عند ابي حنيفة
حتى لو اسلم لا يحل القربان الا بالكفارة وعندهما لا يفتي لان المرتد
ليس اهلا للحكمة وهو كفارة وله ان الحال حال بقا حكمه وهو
الحرمة لا حال الانعقاد والكفر ليس بمضاد للحرمة وحكمه حرمة
الوطى ودواعيه الى غاية الكفارة قوله حرما لوطي ودواعيه بان

حتمال

ففي

علي كظهرامي حتي يكفر اما حرمة الوطي في الكتاب والسنة واما الدوا
فقد قولها تحت النص المنع لحرمة الوطي وهو قوله تعالى من قتل ان
يتماسي لانه لا موجب فيه الحمل علي الجواز وهو الوطي الامكان
الحقيقة ويجرم الجماع لانه من افراد الناس فيجرم الكل بالنص كذا في
فتح القدير وقد يقال ان الموجب للحمل علي الجواز موجود وهو صدق
الناس علي المشتبه بغير شهوة وليس يجرم انتفاء التحقيق خلاف
ما زعمناه التحقيق وهو ان الاصل ان الوطي اذا جرم حرمة ما كان داعيا
اليه لان طريق المحرم محرر وقد استمر هذا في الاستبراء والاحرام
والاعتكاف وخرج في الصوم والحج عن هذا الاصل لنص صريح وهو
انه عليه السلام كان يقبل بعض نسائه وهو صائم وكان يقبلها
وهي حائض وحكمته لزوم المخرج لو حرمت الدواعي في الصوم والحج
كثيرة وقوعهما بخلاف غيرهما وعن محمد للمظاهر تقبيلها اذا
قدم من سفر بغير شهوة للشبهة والدواعي المباشرة والتقبيل والس
عن شهوة والنظر الي فرجها بشهوة كما في البدائع ولا يدخل فيها النظر
اليها بشهوة وفي التائز خاتمة ولا يجرم النظر الي ظهرها وبطنها ولا الي
الشعر والصدور في الهداية ان اللفظ الصريح اعني انت علي كظهر
امي لا يكون الاظهار ولو نوي به الطلاق لا يصح لانه مفسوخ فلا
يمكن من الاتيان به وهو يقتضي ان الطهار كان طلاقا في الاسلام
حتي يوصف بالفسخ مع انه كما قال اولاه كان طلاقا في الجاهلية
وهو يقتضي ان جعله ظهرا وليس ناسحا ولم اجد احدا من شراحها
تعرض لذلك وذكر الامام محمد الدين الولوي في التفسير الكبير البحث
الثاني ان الطهار كان من اشهد طلاق في الجاهلية لانه في التحريم
اوكد ما يمكن فان كان ذلك الحكم مقدر في الشرع كانت الآية ناسخة
له والام بعد ناسخا في الشرع لافي عادة الجاهلية لكن الذي روي
انه عليه السلام قال لها حرمت او ما اراك الا قد حرمت عليه كالدلالة
علي انه كان شرعا فما روي انه توقف في الحكم فلا يدل علي ذلك انتهى
واشار للمع الي ان هذه الحرمة لا ترتفع الا بالكفارة فلا يبطل الطهار
بزوال ملك النكاح ولا يبطلان حل الجلية حتي لو طاهر منها ثم طهرها
باينا ثم تزوجها لاجل له وطهرها حتي يكفر وكان اذا كانت زوجته امرأة
وطاهر منها ثم اشتراها وكان اذا كانت حرة فارتدت عن الاسلام
ولحقن به او الحرب فسميت ثم اشتراها وفي المحيط اسلم زوج الجوسية
وظاهر منها فنزل عرض الاسلام عليها صح كونه من اهل الكفارة انتهى
قالوا وللمراه ان تطالبه بالوطي وعليها ان تمنعه من الاستمتاع بها حتي

يكفر وعلي القاضي ان يحزه علي التكفير فعد الضرر عذرا يجبس فان
اي صديقه ولا يضرب التكفير عزره بالضرب والحبس الي ان يكفر او
يطلق ثم اعلم ان تعليقه بمشبهة الله تعالى يبطله لوقال ان شا
فلان فالمسئلة اليه قوله فلو وطئ قبله استغفر ربه فقط اي لو
وطئ قبل التكفير لا يجب عليه كفارة لاجل الوطي والواجب الكفارة الا
لما رواه الترمذي في المظاهر بواقع قبل التكفير قال كفارة واحدة واما
الاستغفار فيقول في الموطا من قول مالك والراد منه التوبة من هذه
المعصية وهي حرمة الوطي قبل الكفارة قوله وعودة عزمه علي
وطئها اي عود المظاهر المذكور في الآية عزمه علي وطئ المظاهر منها
وهو بيان لسبب وجوب الكفارة وقد اختلف فيه اصحابنا علي
اقوال محكمة في البدائع فالعامة علي ان السبب بجموع الظهار والقو
لانه المذكور قبل في السنة ولان الكفارة دايمة بين العقوبة والعيا
د فلا بد ان يكون سببها دايما بين المخطو والاباحة حتي تتعلق العقوبة
بالمخطو وهو الظهار والعبارة بالمباح وهو العزم علي وطئها لانه نقض
للمنكر وقيل الظهار سبب للاضافة والعود بشرط وقيل عكسه وقيل هما
شرطان والسبب امر ثالث وهو كون الكفارة طريقا منعينا لا يفسا
عزها وكونه قادرا علي اتيائه وقيل كل منهما شرطه وسبب ومن جعل
السبب العزم المؤكد حتي لو عزم ثم ردد اليه ان لا يطأها لا كفارة عليه
لعدم العزم المؤكد لانها وجبت بنفس العزم ثم سقطت كما قال بعضهم
لان الكفارة بعد سقوطها لا تعود الا بسبب جديد كذا في البدائع
فكن اورد علي من جعل العود وعده سببا ان الحكم يتكرر بتكرره
لا شرطه والكفارة يتكرر بتكرار الظهار لا العزم وانه لو قدمها علي العزم
صح ولو كان سببا لم يصح ولكن دفع الثاني بانها وجبت لدفع الحرمة
الثانية في الذات فيجوز بعد تواترها كما قلنا في الطهار انما حاجته
قبل ارادة الصلاة مع انها سببها لانها شرعت لدفع الحدث فيجوز
بعد وجوده واورده علي من جعله الطهار فقط ان السبب ما دار
بين مخطو ومباح وهو مخطو فقط فلا يصلح للسببية وسبب عنه
في الكفارة ولم تظهر شهرة الاختلاف بين الاقوال لاقتنائهم علي
سقوط التكفير بعد الطهار وقيل العزم وعلي عد منه قبل الطهار وعلي
فكررها بتكرار الطهار وان لم يتكرر العزم وعلي انه لو عزم ثم ترك فلا
انقروا لعدم الكفارة لو اباها بعده وبعد العزم مراد المشايخ من
قولهم العزم علي وطئها العزم علي استباحة وطئها لا العزم علي
نفس الوطي لانهم قالوا المراد في الآية ثم يعودون لنقض ما قالوا

ورفعه وهو انما يكون باستنباها بعد تحريمها لكونه ضد الحرمة لا تنس
وطها ولقد ابعد ان المراد تكرار الظهار لانه لو كان كذلك لقال تعالى ثم
يعودون لما قالوا من الاعادة لا من العود وتما تحقيقه في التفسير
الكبير فخر الدين الامام قوله وبطنها وفخذها وفرجها كظهرها اي الامر
وهي المشبه به وقد هنا ان المعتبر فيه عضو لا يحل النظر اليه من محرمة
تأيد او هذه الاعضاء كذلك فخرج عضو محل النظر اليه كاليد والرجل
والجنب فلا يكون ظهارا وفي الحائية انت على كركب اي في القياس يكون
مظاهرا ولو قال فذكر كذا في غير اي لا يكون مظاهرا انما لفقد الشرط
في الثانية من جهة المشبه قوله واخته وعمته وامه رضاعها
رضاعا كامه اي نسبيا لما قد هنا ان المعتبر في المشبه به كونها محرمة
تأيد نسبيا وضرا او رضاعا فخرج من لا تخرم تأيد الاخت امراته
وعمتها وخالتها والمرتدة والمجوسية والملاعة والقتلة حراما والمطلقة
ثلاث والاخت رضاعا من لبن الفعل خاصة كان رضع على امرأة لها لبن
من زوج له بنت من غير الرضعة فان الرضيع بعد بلوغه اذا شبه
امراته بهذه البنت لا يكون مظاهرا وقد اوضحنا ذلك فيما تقدم وما في
الدراية معزيا الي شرح التدويري لو شبهها بامرأة زني بها ابوه
وابنه كان مظاهرا على لان غايته ان تكون كزوجة ابيه وابنه وهي
حلال والتعير بالغلط اولى من قوله في فتح القدير مشكل لانه لا يقال
الا فيما يمكن تاويله وهذا ليس كذلك وفي البرازية من فصل الخلو
خلايا امرأة ثم قال لزوجه انت علي كظهر اي امر تلك المرأة لا يكون
مظاهرا والمراد خلايا امرأة هو يا جنبية لا لزوجه لانها امها حراما
بالعقد تأيد ا قوله وراسك ووجهك وفرجك ورقبتك ونصفك
وثلك كانت يعني ان المعتبر في المشبه ان ينكر ذواتها وجزاها
منها او عضو يعبر به عن كلها وضابطه ما صح اضافة الطلاق اليه كان
مظاهرا به فخرج اليد والرجل فلو قال بطنك علي كظهر اي لا يكون
مظاهرا لانها من جهة المشبه به قوله وان نوي بانث علي كمثل
اي او كما هي فان نوي الكرامة قبل منه لانه مستعمل فيه فالتقدير
ان عندي في الكرامة كما هي وان نوي الظهار كان ظهرا لكونه كناية
فيه واشار الي ان صريحه لا بد فيه من ذكر العضو لا يحتاج الى الثانية
ولا يقع فيه نية الطلاق والابلا لانها تعبير للمشروع واذ نوي الطلاق
في مسيلة الكتاب كان باينا لفظ الحرام وان لم ينوشيا كان باطلا ولم
يتعرض لنية الابلا به للاختلاف فابو يوسف جعله ابلا لانه ادني
من الظهار ومحمد جعله ظهرا نظرا الى اداة السببية وضح انه ظهار

عند الكل لانه تحريم موكد بالتشبيه وذكر علي ليس بشرط في مسيلة
الكتاب اذا انت مثل اي كذلك كما في الحائية وقيد بالتشبيه لانه لو
خلاصته بان قال انت اي لا يكون مظاهرا لكنه مكروه لغرضه من التشبه
وقيا ساعلي قوله يا حنة النبي عنه في حديث ابي داود المصريح
بالكراهة ولو لا التصريح بها لا يمكن القول بالظهار فعمله انه لا بد في
كونه ظهرا من التصريح باداة التشبيه شرعا ومثله قوله يا بنتي
يا اخني ونحو قوله وبانت علي حرام كما هي ظهرا واطلاقا فكما نوي
لانه لما زاد علي المثال الاول لفظ التحريم امتنع ارادة الكراهة وصحت
نية الظهار والطلاق ولم يبين ما اذا لم ينوشيا للاختلاف فمحمد جعله
ظهرا لانه لما زاد علي المثال الثاني او ابو يوسف ابلا والوجه الاول
قوله وبانت علي حرام كظهر اي طلاقا وابلا وظهرا لانه لما زاد علي المثال
الثاني لفظ الطهار كان صريحا فيه فكان مظاهرا سواء نويها ونوي
الطلاق والابلا ولم يكن له نية قوله ولا ظهرا ولا من زوجته اي ابتداء
اظهارها فشملت الحرة والامة والمدريرة وامر الولد او بنتها او مكاتب او
متسعة فلا يصح من امته موطوءة كانت او غير موطوءة قتله او مد براه او
امر ولد او بنتها او مكاتب او متسعة لان النص لم يثنائها لان حقيقة
اضافة النساء الي رجل ورجال انما يتحقق مع الزوجات لان المتبادر حتى
صح ان يقال هو لا جوازية لا يساوه وهذا لم تدخل في نص الابلا ايضا ولا في
قوله وامهات نسبا يكرهني لا تخرم عليه امر امته قبل وطئ امته واستدل
الامام الرازي في تفسيره من حتي لا تخرم عليه امر امته الى عدم دخول الا
ما تحت نسبا بقوله تعالى ونسائهن والمراد منه الحرائر ولو لا ذلك لما صح
عطف قوله تعالى او ما ملكت ايمانن لان الشئ لا يعطف على نفسه انتهى
قيد نابا لابتداء لانه في البقا لا يحتاج الي كونها زوجة لما قد هنا انه لو
ظاهر من زوجته الامه ثم ملكها بقي الظهار وكما خرجت الامه خرجت
الاجنبية والمبانية حتي لو علق الظهار بشرط ثم ابانها ثم وجد الشرط
في العدة لا يصير مظاهرا بخلاف الابانة المعلقة والفرق في البدايع هو
وما صله انه وقت وجود الشرط صادق في التشبيه فلا ظهارا وما في
الطلاق فغاية وقوع المعلق بعد تقدم الابانة بنقض العدد ويصح
اضافته الي الملك او سببه كالطلاق بان قال ان تزوجتك فانت علي كظهر
اي فان نكرها كان مظاهرا وفي الثاني غائية لو قال اذا تزوجتك فانت طالق
ثم قال اذا تزوجتك فانت علي كظهر اي فتزوجها يكون مظاهرا ومطلقا
جميعا ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق انت علي كظهر اي فتزوجها امتنع
الطلاق ولا يلزم الظهار في قول ابي حنيفة وقال صاحباه لزماه جميعا

ولو قال لأجنبيته ان تزوجتك فانت علي كظهر ابي ما ية مرة فعليه لكرامة
 كرامة ان ياتي قوله فلو تكبح بغير امرها فظاهرها فاحازنته بطل لانه صادق
 في التشبيه في ذلك الوقت ولا يتوقف علي الاجازة كالنكاح لان الظاهر ليس
 بحق من حقوقه حتي يتوقف بخلاف اعتناق المشتري من الغاصب فانه
 يتوقف بتوقف الملك ويتوقف بنفاده كما افاده المص في البيع بقوله وحق
 مشتري من غاصب باجازة بيعه لان الاعتناق حق من حقوق الملك بمعني
 انه اذا ملك العبد ثبت له حق ان يعتقه كما في فتح القدير ويرد عليه
 الطلاق فانه علي هذا التفسير من حقوق النكاح بمعني انه اذا انكحها
 ثبت له حق ان يطلقها فيقتضي انه لو طلقها في النكاح في الموقوف توقف
 بتوقفه ونقد بنفاده مع ان المصريح به في جامع الفصولين لو طلقها ثلاثا
 في النكاح الموقوف لم يحرر عليه ولا يقبل الاجازة ومما ورد اوله افسر
 الاعتناق من حقوق الملك بكونه منبها له في العناية وهذا لا يرد عليه
 الطلاق قوله انن علي ظهراي ظهراي من لان اضاف الظهراي اليه فكان
 كاضافة الطلاق اليه قوله وكفر لكل اي لزمته الكفارة لكل واحد اذا
 عزم علي وطهرها لان الكفارة لرفع الحرمة وهي متعددة بتعدد ههنا واما
 قال وكفر لكل ولم يكتف بقوله كان مظاهرا من لان مالكا واحدا يكون
 قال يكون مظاهرا من الكل ولكن الكفا بكفارة واحدة قيد بالظواهر لانه
 لو ابي من كان موليا من وعليه كفارة واحدة لانها في الاطلاق لهنك
 حرمة اسم الله تعالى وهو ليس بمتعدد واثار ابي انه لو طاهر من امره
 جوار في مجلس فعليه لظواهر كفارة الا ان ينوي به الاول كما ذكره
 الاستبجائي وغيره في بعض الكتب فرق بين المجلس والمجالس والمعتد
 الاول وقد منافي باب التعليق عن الجزائية ان الظاهر كطلاق والعتاق
 متي علق بشرط متكرر فانه يتكرر كما لو قال كلما دخلت الدار فانت علي
 كظهر ابي يتكرر يتكرر والدخول بخلاف اليه

من كفر الله عنه الزنب نجاه ومنه الكفارة لانها تكفر الذنب وكفر عن
 يمينه اذا فعل الكفارة كن في المصباح وفي القاموس الكفارة ما كفر به
 من صدقة او صوم ونحوهما انتهى وفي المحيط انها متبعية عن السترة
 لانها ما هو دة من الكفر وهو النغطية والسترة في الشارع في ليلة كفر
 الصوم عما مر ابي سنزها انتهى والكلام فيها يقع في مواضع في معناها
 وقد قدمنا في سببها وهو قسمان سبب مشر وعينها وسبب وجوبها
 فالاول ما هو سبب لوجوب النوبة لانه شرعت وهو اسلامه وعهد
 مع الله ان لا يعصيه واذا عصاه فتاب لانها من تمام النوبة لانها شرعت
 للتكفير والثاني فقال في التتبع سببها ما نسب اليه من امر ايريين الخطر

والاجابة يعني بان كان يكون مباحا من وجه محظورا من وجه اخر والمحا
 ان السبب يكون علي وفق الحكم فالقتل خطا مباح باعتبار عدم التعذر
 محظور باعتبار عدم التثبوت والافطار عمد مباحا نظرا الي انه يلاقي فعل
 نفسه الذي هو مملوك له ومحظور بكونه جنابة علي العباداة واما كفارة
 اليمين فسببها اما اليمين المعقودة للاضافة اليها وهي دايرة بين الخطر
 والاباحة او الحنت وهو ابرايض واما كفارة الظهار فعلي القول بان
 المضاف اليه سبب وهو الظهار وهو قول الاصوليين وانما كان ايريين
 الخطر والاباحة مع انه منكر من القول وزور باعتبار التشبيه
 يحتمل ان يكون للكرامة مسلم ينحصر كونه جنابة واما علي قول من
 جعل السبب مركبا من الظهار والعود فظاهرا يكون الظهار محظورا
 والعود مباحا لكونه امساكيا معروفا ونقضا للقول الزور والذي يظهر
 انه لا يفرق للاختلاف في سببها لانهم اتفقوا علي انه لو عملها بعد الظهار
 قبل العود حاز ولو كره الظهار تكررت الكفارة وان لم يتكرر العزم ولو
 عزم ثمر ترك فلا وجوب ولو عزم ثمر اباها سقطت ولو عملها قبل
 الظهار لم يصح وفي الطريقة المعينة لا استحالة في جعل المعصية سببا
 للعبادة التي حكمها ان تكفر المعصية وتذهب السببة اذا صار معني
 الزجر فيها مقصودا وانما الحال ان تجعل سببا للعبادة الموصلة الي الجنة
 واما ركها فالقول المخصوص من اعتناق وصوم واطعام علي ما سياتي واما
 بشروطها فكل ما هو شرط العقد سبب وجوبها من اليمين والظهار والافطار
 والقتل ومن شرائط وجوبها القدرة عليها واما شرائط الصحة فنوعان
 عامة وخاصة فما يعمرها النية وشرطها المقارنة لفعل التكفير فان
 تأخرت عنه لم تجز وسياتي بيان ما اذا اعتنق رغبة عن كفارتين
 وسياتي بيان شرط صحة كل نوع من انواعها ومصرفها مصرف الزكاة
 فلا يجوز اطعام الغني ولا مملوكه ولا الهاشمي الا الذي فانه يصرف
 لهادون الحربي واما صفتها فهي عقوبة وجوبها لكونه شرعت اجرة
 لا فعال فيها معني الخطر عبادة اذا كوتها تتادي بالصوم والاعتناق
 والصدقة وهي قرب والغالب فيها معني العباداة الا كفارة الفطر في رمضان
 فان جهته العقوبة فيها غالبية بدليل انها تسقط بالشهات كالحرد ولا
 يجب مع الخطا بخلاف كفارة اليمين لوجوبها مع الخطا وكذا كفارة القتل الخطا
 واما كفارة الظهار فقالوا ان معني العباداة فيها غالب وبها الغالب
 الشريعة في الاصول فجعلها كفارة الفطر معني العقوبة فيها غالب كونها
 منكر من القول وزور ورده في التلويح بانه فاسد نقلا وحكما واستدلالا
 اما الاول فلتنصير مجمل بخلافه واما الثاني فلان من حكم ما يكون العقوبة

ن

فيه غالبية ان تستقطب بالشبهة وتتداخل ككفارة الصوم حتى لو اطر
مراد لم تلزمه الا كفارة واحدة ولا تدخل في كفارة الظهار حتى لو
ظاهر من امراته مراد لزمه بكل ظهار كفارة واما الثالث فلانه لم
يتحقق كونه جناحة لاحتمال ان يكون التشبيه للكرامة وتمامه
فيه واما حكمها فستقوى الواجب عن ذمته وجعل الشواب
المنتضي لتكفير الخطايا وهي واجبة على النزاهة على الصحيح تكون
الامر مطلقا حتى لا يباشر بالناخير عن اول اوقات الامكان ويكون
نوديا لا قاضيا ويتحقق في اخر عمره وبما ثم بوجوه قتل الا اذا ولا تأخذ
من تركته ان لم يرض ولم يتبرع الورثة جازا في الاعتاق والصوم كذا
في البدائع فان اوصي كان من الثلث انزى واما النوع الخامس كفارة
الظهار وكفارة القتل من فانه لا اطعام بعد الصوم ثم الاطعام الا
كفارة وكفارة البهمن الى وكفارة الفطروهي مرتبة الاعتاق ثم
الصوم ثم الاطعام الا كفارة القتل فانه لا اطعام بعد الصوم وكفارة
البهمن وهي مخير فيها كما سياتي وكفارة جناب الصبر وقد تعدد في
جنايات الاحرام وفاد في البدائع كفارة الخلق ولكن المذكور في الآية
التدبير فغدية من صيام او صدقة او نسك قوله وهو تخيير رغبة
الى التكفير المستفاد من قوله حتى يكفر والتخير من حرز الملوك عتق
جزاه من باب ليس وحرره صاحبه ومنه فخير برغبة وتخير بمعني
حرقيا من كذا في المغرب فالتخير بمعني حرقيا من كذا في المغرب
فالتخير بمعني الاعتاق وهو اولى من قول الهداية عتق رغبة فانه
لو ردت من يعتق عليه فنوي به الكفارة مقارنا لموت المورث لا يجوز
عنها لعدم الصنع منه بخلاف ما اذا نوي عند العلة الموضوع للملك
كالشراء والهبة كما سياتي والرغبة من الحيوان معروفة وهي في معني
الملوك من تسمية الكل باسم البعض كذا في المغرب وفي الهداية هي
عبارة عن الذات اي الشيء المرفوق بالملوك من كل وجه فتشمل الذكر
والانثى الصغير والكبير ولو تضمنعا في البدائع فان قيل الصغير لا منافع
لاعضاياه فينبغي ان لا يجوز اعتاقه عن الكفارة كالزمن ولذا لا يجوز اطعامه
عن الكفارة فكذا اعتاقه فالجواب عن الاول ان اعضا الصغير سليمة
لكنها ضعيفة وهي معرض ان تصير قوية فاشبه المريض واما اطعامه
عن الكفارة فاما من طريق التملك لا الاباحة والكافر والمسلم ولو بحسب
او مرتبة او بعض بعضهم مرتبة او مستمنا وفي التنازخانية والمرتبجوز
عند بعض المشايخ وعند بعضهم لا يجوز والمرتبة تجوز بخلاف واما
اعتاق العبد الحر في دار الحرب فخير جازعها كذا في فتح القدير وفي

التنازخانية لو اعتق عبد احدينا في دار الحرب ان لم يجل سبيله لا يجوز
وان خلى سبيله ففيه اختلاف والمشايخ بعضهم قالوا لا يجوز انزى وتكمل
الصحيح والمريض واستثنى في الخاتمة مريض لا يبرح بيروه فانه لا يجوز
لانه ميث حكما انزى وفي التنازخانية واما اعتاق حلال الدم فعن محمد
اذا قضى بدمه عن ظهاره ثم عتقه او كان ابنته العتيق اذا اعتق عبد حلال
الدم قد قضى بدمه ثم عتقه او كان ابنته العتيق اذا اعتق عبد حلال
كان مرتدا فاسلم فانه لا يجوز وفي جامع الجوامع وجاز المديون والمهون
ومباح الدم ويجوز اعتاق الابن اذا علم انه حي انزى ثم اعلم انه لا بد ان
تكون الرقبة غير المارة الظاهر عنها لما في الظهيرية والتنازخانية انه
يجب رجل ظاهرا ثم اشتراها واعتقها من ظهارها قيل ثم يجزى قول اي
خفيفة ومحمد خلافا لابي يوسف انزى ولا بد ان يكون العتق صحيحا
لانه لو كان مريضا اعتق عبده عن كفارته وهو لا يخرج من ثلث ماله فان
من ذلك المرض لا يجوز عن كفارته وان اجازت الورثة ولو انه بري من
مرضه جاز كذا في التنازخانية ويخرج بقوله من كل وجه الجنين اذا اعتقه
عنها فولدته لا قل من سنة اشرفا فانه لا يجوز لانه رغبة من وجه جزو من
اجزا الامر من وجه حتى يعتق باعتاق الامركذا في المحيط وقوله من كل وجه
يتعلق بالمرفوق لا بالملوك كذا في العناية وفي المحيط ولو اعتق عبد او عبده
احد جاز عن الكفارة اذا وصل اليه ولو ادعى الغاصب انه وهبه منه فاذا
بيته زور وحكم له الحاكم بالعبد لم يجز عتقه عن الكفارة لانه بمعني الهاك
ولو اعتق عبد امديون عن الكفارة واختار الغرما استسقا العبد جاز لانه
استغراق الدين برقبته واستسقاوه لا يجل بالرق والملك فان السعاية لم
توجب الاخراج عن الحرية فوقع تخيرا من كل وجه بغير بدل عليه انزى
وفي البدائع وكذا لو اعتق عبد ارها قسبي العبد في الدين فانه يجوز عن
الكفارة ويرجع على المولى لان السعاية ليست بدل عن الرق فانه يجوز
قوله ولم يجز الاعمي ومقطوع اليدين او اربا مبرها او الرجلين والمجنون لان
الاصل ان قوات جنس المنفعة بمنع الجواز والاختلال ولا لعيب لا يمنع الا
بنوات جنس المنفعة نصير الرقبة فايته من وجه بخلاف نقصانها فبند
تحت عدم الجواز ساقط الاسنان لانه لا ينفذ رعي المضع كما في الولوالجية
ودخل مثل اليدين والرجلين والمفلوج اليابس النشيق والمفقر والاصم
الذي لا يسمع شيئا على المختار لانه بمنزلة العمي كما في الولوالجية ومقطوع
اليدين والرجلين من جانب واحد لان منفعة المشي فايته وكذا من كل يد مثلا
اصابع منقطعة لنوات منفعة البطش كمقطوع الارباعين وجاز العتق و
والخصي والمجنون بخلاف الزفر ومقطوع الاذنين والمذكور والرقا والقرنا

خل

ثمة

والعقود والعمش والرمص والرمم والحظي وذاهب الحاجبين وشعر
الحجبة والراس ومقطوع الانف والشفتين اذا كان يقدر علي الاكل والام
الذي يسمع اذا اصبح عليه لانه بمنزلة العور والادب بالمجنون المطبق
وكذا المعتوه المغلوب كما في الكافي لان منفوعة العتل اصلية واما الذي
يجن ويبقى فانه يجري عتقه كذا في الهداية واطلقه ومراده اذا هر
اعتقه في حال افاقته واعلم انهم اعتروا هاتين جنس المنفعة فلم
يعبروا هنا كمال الزينة واعتبروا في الزيادات فالزوم بقطع الاذن
الشخصيتين تمام الرتبة وجوزوا هنا عتق مقطوعهما اذا كان السمع
بافيا ومثله في من حلفت لحبته فلم تثبت لنفسه الميت والفرق بين
البابين ان كمال الزينة متصود في الحرم فباعنا رفاوته يصير لغيره كمالا
من وجهه كذا في فتح القدير فان قلت ان جنس المنفعة فان في المحصي
والمجنون لانه لا ممي فلا نسل لهما قلت قال في المحيط انه لم يثبت خروج
البول ولان منفوعة النسل عابدة الي العبد لا منفوعة للمولى في كون
عنده فخلل بل اذ ادت قيمته في حق المولى بالمحصى والجب فلم يصير
الرفقة هائلة من وجهه وفي الولي المجينة ان منفوعة النسل زائدة علي
ما يطلب من المالك وهما هنا فرع حسن من الخاتمة من كتاب الوكالة
رجل وكل رجلان اشترى حارية بكذا اعتزما عن ظهاري فاشترى عميا
او متطوعة البدين او الرجلين ولم يعلم بذلك الامر انني قوله والمدبر
وام الولد اي لا يجوز تخريبهما عن الكفارة لاسيما فيما الحرية بجهة فكان
الرق فيهما ناقضا والاعتناق عن الكفارة يعتمد كمال الرق كالبيع فلذا لا يجوز
بيعهما والمكانت لما كان الرق فيه كاملا جازا اعتناقه عن الكفارة حيث لم يرد
شيئا ولا عبوة هنا بكمال الملك ونقصانه وانما يستلزم نقصان الملك نقصان
الرق لان محل الملك اعم من محل الرق لان الملك يثبت في الامتعة وغير الادمي
دون الرق وبالبيع يزول الملك دون الرق والاعتناق يزيلهما وانما عتق المدبر
وام الولد بقوله كل مملوك املكه فهو حر دون المكانت كان هذه اليمين تقتضي
ملك كاملا لا رقا كاملا والملك فيهما كاملا يعني ملك التمسارهما واستخذامهما
ووطي المدبرة وام الولد والملك في المكانت ناقص لان ملك نفسه يد اولدا
لا يملك المولى كسبه ويجرم عليه وطي مكانتته والحاصل ان جواز البيع
والاعتناق عن الكفارة يعتمد كمال الرق فجاز بيع المكانت برضاها واعتناقه
عنها وانعكس فيهما وحل الوطي يعتمد كمال الملك فحرر في المكانت وانعكس
فيهما قوله والمكانت الذي ادي شيئا اي لا يجوز تخريبه عنها لان تخريبه يعوض
وذكر في الاختيار ان السيد لو اراد عن بدل الكتابة او هبه عتق فلو قال
لا قبل عتقه ولم يبرأ من بدل الكتابة فينبغي ان لا يجزي عن الكفارة لانه

عتق بدل كما لا يجزي وروي الحسن عن ابي حنيفة انه اذا اعتق المالك بعتقها
بعد اد البعض صح لان عتقه معلق بادا اكل البدل فلا يثبت شيء من العتق
بادا البعض كذا في المحيط وما في الكتاب طاهر الرواية وفي التائز خاتمة
لو عجز عن اد بدل الكتابة ثم اعتقه يجوز سوا كان ادي شيئا ولم يرد وحي
الحيلة لمن اراد ان يعتق مكانتة بعد اد البعض كما في اليتا بيع وفي كافي
الحاكم ولو اعتق عنها لم جعل لغيره عنها فان وهب له المولى بعد ذلك لم يجزه
ايضا انتهى قوله فان لم يرد شيئا واشترى فريضة ناويا بالشر الكفارة او
حرر نصف عبده عن كفارته ثم حرر باقيه عنها صح اما الاول فلما قدمنا
ان الرق فيه كامل وان كان الملك فيه ناقضا وجوز الاعتاق عنها يعتمد
كمال الرق لا كمال الملك اشار الي ان عتق الموهوب والمستاجر والموصى
بخدمته عنها جاز لا ولي لوجود ملك الرقبة وان فانت اليد وذل
كلامه علي ان الكتابة تنفسخ باعتناقه لرضاه بذلك لكن قالوا ان الانسلا
ضروري فيبتدئ بغير الضرورة وهو جواز التكثير فنفسخ الكتابة بالنظر
الي جوازه لا مطلقا بدليل ان الاولاد والانتساب سائلة له ثم اعلم ان السيد
لومات وله مكانت فاعتقه وارثه عن كفارته لم يجز اجماعا كما نقله الفخر
الرازي في التفسير الكبير قال قد دل علي ان الملك كان فيه ضعيفا انتهى
والفرق علي مذهبا ان المكانت لا ينتقل الي ملك الوارث بعد موت سيده
لنقل الكتابة بعد موته فلا ملك الوارث فيه بخلاف سيده حال الكتابة وانما
جازا اعتناق الوارث له لتضمنه الابرا من بدل الكتابة المتقضي للاعتناق واما
الثاني اعني ما اذا اشترى فريضة الي محرمه ناويا بالشر الكفارة ومراده
ما اذا دخل محرمه في ملكه يصنع منه فنوي وقت الملك عتقه عن كفارته
اجزاه شرا كان او هبة او قبول صدقة او وصية فخرج الارث فلو نوي وقت
موت مورثه اعتناقه عنها لم يجز عنها لعدم الصنع وفيد بكون النية عند
الشر لا نهالوثا خرج عن الصنع لم يجز عنها وما في الخاتمة من باب عتق النذر
لو وكل رجلا بان يشتري اياه فبعثته بعد شهر عن ظهاري فاشترى الوكيل
يعتق كما اشتراه ويجزيه عن ظهاري لا مرانني فمبني علي الغا قوله بعد
شهر بخاتمة المشروع وهو عتق المحرم عند الشر واشترى بالشرط النية عند
الشر الي اشتراط فراها بعد العتق لكون الشر عتق يعقق القريب فاذا اداه
لو قال لعبده ان دخلت اذار فانت حرونا ويا كونه عن الظهار وقت التعليق
اجزاه وان تأخرت النية عنه لم يجزه ولا فرق بين ان يصرح بقوله عن
ظهاري وقت التعليق اجزاه وان تأخرت النية عنه لم يجزه ولا فرق بين ان
يصرح بقوله عن ظهاري او بنوي فلو نوي وقت التعليق ان يكون حررا عن
ظهاري ثم نوي ان يكون عن كفارة قبله كان عن الظهار وكن الونوي وفيه

يب

ان يكون نظرها ثم نوي عنها يصح كما في البدائع معللا بان اليمين لا يحتل
النسخ بناء على ان النوي كاللغو به وفي التاتريخانية وعلي هذا القول ان
اشترى هذا العبد من حر عن ظهاري ثم قال ان اشترى بنيه فهو عن ظهاري
فلانة ثم قال لامرأة اخري كذلك ثم اشترى من حر عن ظهاري ولا ياتي
ثم اعلم انه لو وكل في اعتناق عبده من كفارته ثم نوي قبل اعتناق المأمور
ان يكون عن جهة اخري فانه يجوز فيها من كلام المحيط في باب الاختصار
لو بحث المحضر يهدي الاختصار ثم قال او حدث اخري ان علم انه يدرك
الهدى ونوي ان يكون لاحتضاره الثاني جاز وكذا لو دفع خمسة اصوع
طعام لرجل وامرأة بالنقد في علي عشرة مساكين عن كفارة يمينه فلم
يتصدق في حق كفور حدث في اخري ثم تصدق ولو قلد بدنة واوجبهان تطوعا
ثم احصر فنوي ان يكون لاحتضاره جاز لا ياتي ثم اعلم انهم جعلوا المعلق
هذا علة للمعتق مع قوله ان المعلق لا يعتد سببا للحال وانما يعتد سببا
عند وجود الشرط فينبغي على هذا الاصل ان لا يصح النية وقت التعليق
وانما يصح النية وقت وجود الشرط والحكم فيهما بالعلم وجوابه في فتح
المقبر من كتاب الايمان من باب اليمين في الطلاق والعتاق وقد ذكرنا
فيه لو اشترى امرؤ له اي من استولدها بتركاح ناويا عن كفارته فانه
لا يجوز لان العلة الاستعداد ولم تنفذ النية واما الثاني اعني ما اذا حرر
نصف عبده ثم حرر باقية قبل المسيس فلكونه اعتق رقبة كاملة فكلاهما
والنقصان من ملكه بسبب التحرير عنها ومثله غير مانع كمن اجمع
شاة للاصحية فاصاب السكين عينا فريد بقوله حرر باقية لانه لو حرر
نصفها اخر من رقبة اخري لا يجوز تكميل العتق بالعتق من شخص اخر واما
تكميله بالاصحاح بالاطعام كما لو حرر عنها نصف عبد واطعمه عن الباقي
لم يجز ايضا عند ابي حنيفة لانها انما تنادي باعتناق رقبة او باطعام
مساكين متدرة ولم يوجد واحد منهما وتكميل العتق بالعتق من شخص
اخر لا يجوز فلان لا يجوز تكميله بالتكميل للملك من جنس العتق بالعتق
اخر او بالي وعندهما يجوز لان العتق عندهما لا يتجزى فصارت معتق للكل
وكان منبرعا بالاطعام وكذا في المحيط ولو حرر عبد بين يمينه وبين غيره
لم يجزه عن الكفارة لان الواجب تحرير رقبة واحدة وتخليصها عن الرق
وهو ما حرر رقبة واحدة فلم يعتق العتق الي شخص بل حرر نصفين
كل رقبة كما لو فرق طعام مسكين علي اثنين ولو كان شاة فان بين رجلين
فذاهما عن نسكهما اجزاهما لان الاشتراك في النسك جاز لا يترى انه
يجزي البدنة عن سبعة فكان المعتبر في باب النسك منذ الشاة وقد
وجد كذا في المحيط ايضا وخرج بقوله حرر باقية ما اذا لم يجز باقية اصلا

فاعتاق النصف لا يكفي عنها عنده وعندهما لما اعتق النصف اعتق الكل بلا
سعاية فاجزاء عن الكفارة كذا في الكافي قوله وان حرر نصف عبده مشرك
وضمن باقية او حرر نصف عبده ثم وطى التي طاهر منها ثم حرر باقية
لا اي لا يجزيه عن الكفارة اما الاول فلان نصيب صلحبه قد انتقص عن
ملكه لتعذر استدامة الرق فيه ثم يقول اليه بالضممان ومثله يمنع
الكفارة كالتدبير والمراد بضممان القيمة اعتناق اطم الاخر بعد النقصين
والا فجرد الضمان لا يكفي لوضع المسئلة ودل كلامه علي انه لو كان معسرا
وسعى العبد في بقية قيمته حتى عتق كله لا يجزيه عنها بالاولى وقد ا
عند الامام واما عندهما ان كان المعتق موسرا وضمن قيمة نصيب
شريكه اجزاه عنهما لانه عتق كله باعتناق البعض وان كان معسرا لا يجزيه
والخلا في مبني علي تجري الاعتناق وعدمه وبما قررناه علم ان المعتق اذا
كان معسرا لا يجزيه عما قال لانه عتق بعوض وان لم يكن البدل حاصل للمعتق
بل لشريكه لان المانع ان يلزم العبد بدل في مقابلة تحرير رقبة وفي
الكافي فان قيل المضمونات تملك عند ادائها الضمان مستند الي وقت وجوب
السبب فصار نصيب السالك ملكا للمعتق زمان الاعتناق فكان النقصان
في ملكه لا في ملك شريكه قلنا الملك في المضمون يثبت بصحة الاستناد
في حق الضامن والمضمون له لا في حق غيرههما فتلك النقصان في نصيب
السالك في حق غيرههما والكفارة غيرهما فلم يجز ان ياتي والحاصل ان النقصان
ان كان علي ملك العتق اجزاه وان كان علي ملك غيره لا يجزيه وفي فتح
القدير ولا يجزى ان التعيين ضرورة اقامة المأمورية ليس كالتعيين
بصنف مختار لانه لو فسخا عين الشاة مختارا عند الذبح يقول لا يجزيه
فكان المشترك اولي بالاجزاء من العبد المختص لان مالك النصف لا يقدري علي
عتقه الا بطريق عتق نصفه في له اشبه بدراج الشاة من ماله علي الكمال
وجوابه ان المعني انه حصل بسبب اقامة الواجب وهذا التدبر كافي في عدم
مانعته لا يتوقف علي كونه بحيث لا يمكن اقامة الواجب الا كذا فان
الشم لا اطلق له العتق برة وبمرات كان لازمه انه اذا حصل النقص بسببه
عنده وشرط الاعتناق ان يكون قبل المسيس بالنص واعتناق النصف
حصل بعده وعندهما اعتناق النصف اعتناق للكل فحصل الكل قبل المسيس
واورد عليه ان هذا يقتضي ان لا يجوز اعتناق رقبة كاملة بعد المسيس
مع انه حايروا ليجب بانه قبل المسيس الثاني وبطل اعتناق ذلك النصف
عنها كما في النهاية قوله فان لم يجد ما يعتق صار شهرين متتابعين ليس
فيهما رمضان واما من يمينه اي ان لم يملك رقبة ولا غيرها فاضلا عن قدرة
كفايته لان قدرها مستحق الصراف لعدم قدره له خاد حرجناج الي قدرته

لا يجزيه الصوم بخلاف من له مسكن لانه كلباسه ولباس اهله صرح
به في الخزانة وفي الجوهرة لو كان له عبد للخدمة لا يجوز له الصوم الا ان
يكون رخصا فيجوز ان ياتي والضمير في يكون يعود ظاهر الى المولى وفي
التاخر خاتمة ومن ملك رقبة لزمه العتق وان كان يحتاج اليها انتهى وظاهر
انه يجتنبها ولو كان السبب من ماله يرجع الضمير في كلام الجوهرة للعبد
والمعني الا ان يكون العبد بحاله لا يجزي عنها ومن اكفاه فذكر كفايته
للقوت فان كان محترفا فمقتوت يومه والذي لا يعمل فمقتوت شهره وفي المحيط
معسر له دين علي الناس او عبد غايب يجزيه الصوم يريد بالغيب انه
لم يكن مملوكا له فاما ان كان في ملكه لا يجزيه الصوم لانه قادر على اعتاقه
فاما الدين اذا لم يقدر على اخذه من مديونه فقد عجز عن التكفير بالمال
فيجزيه الصوم اما اذا قدر على اخذه منه لم يجزه الصوم وكذلك امرأة تزوجت
علي عبد وزوجها قادري اذ اياه اذا طال بئنه بذلك وجب عليها كفارة
لم يجزها الصوم وان كان له مال وجب عليه دين مثله يجزيه الصوم بعد
ما قضى دينه لانه غير واحد للمال فاما قبل قضاء الدين فقبل يجزيه لان
محمد اعلل وقال بانه جل له الصدقة وهذا اشارة الى ان ماله ملحق بالعدم
حكما لكونه مستحق الصرف الى الدين كالمستحق للعطش وقبل لا يجزيه
وقد ذكر محمد ما يبدل عليه فانه خص الصوم بها بعد قضاء الدين وذلك
لان ملك المديون في ماله كامل بدليل انه يملك جميع النصف فيه انتهى
وفي البدائع لو كان في ملكه رقبة صالحة للتكفير يجب عليه تحريرها سواء كان
عليه دين او لم يكن لانه واحد حقيقته انتهى وحاصله ان الدين لا يمنع
تحرير الرقبة الموجودة ويمنع وجوب شرائها بما على احد التولين فان
قلت اذا كان عليه كفارة تظاهرا بالامراتين وفي ملكه رقبة فقط فصام عن
احدهما ثم اعتق عن ظهار الاخرى هل يجزيه الصوم عن الاول قلت لمراده
صحيحا ولكن في المحيط في نظيره ما يقضي عدم الاجزاء الى عليه كفارة يمين
وعنده طعام يكفي لاحدهما فصام عن احدهما ثم اطعم عن الاخرى
لا يجوز صومه لانه صار وهو قادري التكفير بالمال فلا يجزيه انتهى وبما
قلناه عن المحيط من ان من له عبد غايب في ملكه لا يجزيه الصوم ظهر
ان ما ذكره الامام في الدين الرازي عن اصحاب الشافعي استنباطا من تعبيره
نعماني بعدم الوجود عند الانتقال الى الصوم وبعد الاستطاعة عند الانتقال
الي الاطعام من انه لو كان له مال غايب فانه يطعم ولا ينتظر الصحة للصوم
موافق لمذهبنا ايضا في الصوم لافي الاطعام لما سياتي وان كان المال اعم من
العبد لانه لا فرق بين العبد وبين قدر ما يشتري به واراد بالايام المنهية
لخمسة المعروفة وهي يوم العيد وايام التشريق لان الصوم سبب النهي فيها

فاخص

فاخص فلا يشا دي به بالكامل وشهر رمضان في حق الصحيح المتيم لا يسع
غير فرض الوقت فتدنا بالمقيم الصحيح لان المسافر له ان يصوم عن واجب
اخر وفي المريض رفايان كما علم في الأصول في بحث الامر وفي اقتضاره علي
نفي الايام المنهية وشهر رمضان دلالة على انه لا يشترط ان لا يكون فيها
وقت نذر صومه لان المنذور المعين اذا نوي فيه واجبا اخر وقع عما نوي
بخلاف رمضان كما علم في الصوم في كلامه اشارة الى ان هذه الايام لم
دخلت على الصوم انقطع التتابع في التي صامها اول الامكان وهو شهرين
يصومها خاليين عما قلنا فقلع الناس والمرضى التتابع وكان حبيضا
غير قاطع للصوم لغير صوم كفارة لانه عدم الامكان ويشتعي ان يكون محصو صا
بكفارة فقلها وفطرها في الحيض لانها لا تغد شهرين خاليين عن حيضها
بخلاف كفارة اليمين فانها تغد ثلاثة ايام خالية عنه ثم رايان الفرق
مصرها به في المحيط وفي البدائع عليها ان تغد اياما خالية عن الحيض بها
قبله حتي لو لم تغد واظطرت يوما بعد الحيض استقبلت لتركها التتابع
بلا ضرورة بخلاف نفاسها وهذا ما خالف فيه النجاشي فان الحيض فان الناس
قاطع للتتابع في صوم كل كفارة لها بخلاف الحيض فانه غير قاطع في كفارة
النظر والتأمل وعن محمد في المنن لو صامت شهر ثم صامت شهر است
استقبلت لانها قد رت على مراعاة التتابع فلزمها التتابع وعن ابي يوسف
انها اذا حبلت في الشهر الثاني بنت كذا في المحيط فعلى الاول فو لم حيضها
غير قاطع في كفارة الشهرين الا اذا ابيست بعده فمقطع واما صوم المصلحة
عن الكفارة فقد استوفاه في المحيط من الحيض وقد اذ كلامه ان كل صوم
شروط فيه التتابع نصا فحكمه كالكفارة فاذا افطروا ما بطل ما قبله
ولزمه الاستقبال كالمند والمشرط فيه التتابع معينا او مطلقا بخلاف
المعين الخالي عن اشتراطه فان التتابع فيه وان لم تكن لا يستقبل اذا
افطروا فيه يوم كره حثلا لانه لا يربى على رمضان وحكمه ما ذكرنا كما في
فتح القدير من الايمان واراد بعدم الوجود عدم ما مستمرا الي فراغ صوم
الشهرين حتي لو قدر علي قدر علي الاعتاق واليوم الاخير فقل عزوب
الشمس وجب عليه الاعتاق وكان صومه نظوعا والافضل انما وان
افطروا قضاء عليه لانه شرع فيه مسقطا لامله من خلاف الزفر وفي الصوم
بعد الوجود لانه غير جاري من القادر علي التحرير لترك الواجب في قوله
نعماني فتحرير رقبة اذ المعني فالواجب عليه تحرير رقبة لاعمال الصوم
الشرط كما لا يخفى والبسار والاعتبار معتبران وقت التكفير اي الاوقات
الوجوب كمن ذهب احمد ولا غلط الحكمين كمن ذهب الشافعي لان النذرة اما
يجتاح اليها لاداء فيشترط وجودها وعدمها عند الاداء في المحيط لو صام

بالاهلة فاتتق تسعة وخمسين يوما يصوم ثانيا لان الاصل اعتبار
 الشهرين بالاهلة فان عمل الهلال اعتبر كل شهر ثلاثين يوما استنزي
 وينبغي ان يقال فاتتق ثمانية وخمسون يوما يجوز كون كل منهما تسعة
 وعشرين يوما وقد افاده في التاترخانية قوله وان وطى فيهما ليلا
 او يوما ناسيا او افطرا استأنف الصوم او وطى المظاهرة منها عند ابي حنيفة
 ومحمد وقال ابو يوسف الشرط عدم فساد الصوم فلو جامعها ليلا او نهارا
 ناسيا لا يستأنف والصحيح قولهما لان المأورد به صيام شهرين متتابعين
 لا مسبيين فيهما اذا جامعها في خلاها م يات بالمأورد به واذا افطرا في
 خلاهما انقطع التتابع اطلق في الليل فتشمل العمد والنسيان كما صرح
 به في البدائع والتقييد بالعمد في اكثر الكتب للاحتراز عنه كما في بعض
 شروح المجمع فاحتزمه فان غلط وقد صرح في غاية البيان والعناية
 بانه قيد اتفاقي وقيد بالنسيان في اليوم لانه لو جامعها نهارا عامدا
 استأنف اتفاقا لوجود المسبيين عندها وفساد الصوم عنده وانما لم
 يعف عن النسيان في وطى المظاهرة منها كما عني عنه في الصوم لانه في الصوم
 على خلاف النسيان للحدوث فلا يلحق به غيره ولو قال المص ولو جامعها
 فيهما مطلقا او افطرا استأنف لكان أولى ومن النطوي بل اعري قيدنا بوطى
 المظاهرة منها لانه لو وطى غيرها فيهما فادته يبطل صومه ان كان نهارا عامدا
 فيدر هل تحت قوله او افطرا فيستأنف والا فهدا بالاتفاق وقيد بكفارة
 الظاهر لانه لو وطى وطيا لا يفسد الصوم في كفارة القتل لم يستأنف كما في
 الجوهرة واطلق في الافطار فتشمل ما اذا كان لعذر كسفر ومرض ولا كما في
 العناية قوله ولم يجوز للعبد الا الصوم في الايام الشهرين المتتابعين
 لان العبد لا يملك وان ملك والاعناق والاطعام شرطهما الملك فان اعتق
 المولى عنه او اطعم لم يجزه ولو كان بامر له ليس باهل للملك فلا يصير
 مالكا بتخليكه للحرث لا يملك العبد شيئا ولا يملك مولاه ولا يثبت عنه في
 ضمنه لانه انما يقع ان لو كان تبعا والاعناق اصل الاهلية فلا يثبت
 اقتضاك في الكافي واذا انعين الصوم لكفارته وقد نعلق بها حق المرأة
 لم يكن للمسيء ان ينعى بخلاف بنية الكفارات له ان ينعى عن صومها
 لعدم تعلق حق عدها وفي فتح التزوير من باب بنائيات الاحرام ولا يجوز
 اطعام المولى عنه الا في الاختصاص فان المولى يبيع عنه ليجل هوفا اذا
 اعتق فعليه حجة وعمره انزي ولم يعلل لاستثنا هذه المسئلة فان قلت
 لم يكن الرق منصف الصوم لكفارة مع انه منصف نعمة وعقوبة قلت
 لما فيه من معوي العادة وهي لم تنصف بالرق كالصلاة وصوم رمضان
 وان كان الغالب في بعضها معوي العقوبة احتياطا ثم رايث تغليل مسئلة
 دم الاحصاء فقال في البدائع لو احصر العبد بعد ما احرم باذن المولى ذكر

الغزوي في شرح مختصر الكرخي انه لا يلزم المولى ابعاث هدي لانه لو
 لولزمه للزومه بحق العبد ولا يجب للعبد على مولاه حق فاذا اعتقه وجب
 عليه وذكر القاصي في شرح مختصر الطحاوي ان علي المولى ان يبيع عنه
 هديا في الحرم فيحل لان هذا الدم وجب لبلته ابتلي بها العبد باذن المولى
 فصا وبمثلة النعقة والنعقة على المولى فكذلك ادرا الا حصا وانزني واما كفارة
 الميت اذا مات وعليه كفارة واوصى باخراجها من ثلث ماله فان كانت
 كفارة يمين خير الوصي بين الاطعام وبين الكسوة وبين التخيير ان
 بلغت قيمته الثلث والاعتين الاطعام ولا دخل في الصوم في الكل كذا في
 البدائع فان قلت هل لنا حرييس له كفارة الا بالصوم قلت المحيى عليه
 بالنسبة علي قولهما المعني به لا يكفر الا بالصوم حتى لو اعتق غيرها صح الاعتق
 ولا يجزي عنها ويلزمه الصوم كما في شرح المنظومة من المحرف قوله فان لم
 يستطع الصوم اطعمه ثنتين فتيلا كالفطرة او قيمته اي ان لم يقدر على الصوم
 لمرض لا يبرجي بروه او كبراداد بالاطعام الا عطا تملك لانه سبب صرح بالابا
 ولذا قال في البدائع اذا اراد التملك اطعمه كالفطرة واذا اراد الا با حله اطعمه
 غدا وعشا وقيد بالتقير لان الغني لا يجوز اطعامه في الكفارات تملك او ابا
 ومن له مال وعليه دين كعبد فقير في هذا كما في البدائع واشتار بذكر
 الفقير الي انه المراد في الآية فالمسكين والفقير سواء كان واقاد بقوله كالفطرة
 اي كصدقة الفطرة انه لا يجوز اطعام اصله وفروعه واحد الزوجين ومولوكه
 والراسمي وانه لا يجوز اطعام الذي لان مصرفها مصرفها وهو مصرف
 الزكاة الا الذي فانه مصرف في ماعدا الزكاة بخلاف المحرف فانه ليس مصرفا
 لشي ولو كان مستامنا ولو دفع متخرفا ان انه ليس بمصرف اجزاه عندها
 خلا فالابي يوسف كما عرف في الركوة كما في البدائع وانه يملك نصف
 صاع من يرو صاعا من ثمر او شعير او دقني كل كما صله وكذا السويق
 واختلفوا هل يعنى لكليل والقيمة فيهما كما في صدقة النظر وانه لو دفع
 البعض من الحنطة والبعض من الشعير فانه جائز اذا كان فزرا الواجب
 كان يرفع ربع صاع من برونصفا من شعير وانما جاز التكميل بالاجزا
 الاتحاد المتصور وهو الاطعام ولا يجوز التكميل بالقيمة كما لو ادي نصفها
 من ثمر جيد يساوي صاعا من الوسط وافاد يعطف القيمة انه لا بد ان
 تكون من غير المنصوص عليه فلو دفع منصوص عن منصوص عليه امر
 بطريق القيمة لم يجز الا ان يبلغ المدفوع الكمية المقدرة شرعا فلو دفع نصف
 صاع ثمر يبلغ نصف قيمة نصف صاع برونصفا الواجب عليه ان يتم
 للمدين اعطاهم القدر المقدر من ذلك الجنس الذي دفعه لهم فان لم يجد
 باعياهم استأنف في غيرهم ولا يقال لوازم خمسة وكسي خمسة في كفارة
 اليمين حيث يجوز الكسوة عن الاطعام ماني ان كلاهما منصوص عليه لانا

حجة
 حجة

م

نقول قال في البدائع لو اطعم خمسة علي وجه الاباحة وكسيت خمسة فان كان
علي وجه المنصوص عليه لا يجوز وان اخرج علي وجه القيمة فان كان
الطعام ارفع من الكسوة اجزاء وان كانت الكسوة ارفع من الطعام
ولم يجزه لان الكسوة تمليك فجاز ان تكون بدلًا عن الاطعام ثم ان كانت قيمة
الكسوة مثل قيمة الطعام فقد اخرج قيمة الطعام وان كانت اعلي فقد
اخرج قيمة الطعام ونحو ذلك وان كانت قيمة الكسوة ارفع لا يكون الطعام
بدلًا عنه لان طعام الاباحة ليس بتمليك فلا يتصور مقام التمليك
وهو الكسوة لان الشيء لا يتصور مقام ما هو فوقه ولو اطعم خمسة وكسيت
خمسة جاز وجعل اكلهما ثمنًا بدلًا عن ارفعهما ثمنًا عن اكلهما لان
كل واحد منهما تمليك فجاز ان يكون احدهما بدلًا عن الاخر انما كان لان
يقوله كالفطرة الي انه لو اعطي مسكينًا اقل من نصف صاع لا يجزيه كما
قد مره الشرح في صدقة الفطر ونقل الجواز قول الكرخي فما نقله ههنا
الجواز اما نقله عن ما قد مره واما قول الكرخي ثم اعلم ان الكفاية كلها
لا يجوز اعطاها فغيرها اقل من نصف صاع حتى قد رتبة الصلوات متى لو
اعطي عن صلاة اقل من مسكين لم يجز كما في المحيط وقد روي في العناية
بين الكفارة وصدقة الفطر وقد علمت انه مفرغ علي الضعيف وفي التائز
خاتمة لو اعطي سنتين مسكينًا كل مسكين مدام من خنطة لم يجز وعليه
ان يعيد مدام اخرج علي كل مسكين فان لم يجد الاولين فاعطي اثنين اخرين
كل مسكين مدام لم يجز انما وفي المحيط لو اعطي عشرة مساكين مدام اثم
استغنى المساكين ثم افتقر واذا عاود عليهم مدام لا يجوز وكذا لو ادى ثمن
اعاد عليهم ثم لو ابتوا ثمنًا ثم اعاد عليهم لم يجز لانهم صاروا محال لا يجوز
الاذا ابرهم فصاروا لجنس اخر انما في قوله امر غيره ان يطعم عنه عن
طهاره ففعل اجزاه لانه طلب منه التمليك معني والتفريق فافض له ولا
ثم لنفسه فيستحق تمككه ثم تمليك له لهدية الدين من غير من غلبة الدين
اذا سلطه علي الغنص وما كان طلب التمليك متنوعا الي هبة وفرض
والاصل البراء لا يرجوع علي الامر والعرف علي قولهما ان التمليك بغير
بدل هبة ولا جواز لها بدون الغنص ولم يوجد الغنص في الاعتناق ووجد
في الاطعام والكسوة في كفارة اليمين كالاطعام كذا في البدائع في ظاهر
الرواية وفي التائز خاتمة ان قال الامر علي ان لا يرجوع للمأمور فلا
رجوع وان قال علي ان يرجع علي وجه عليه وان سكت الامر في الدين
يرجع اتفاقا في الكفارة والزكاة لا يرجع عند اي حنيفة وعند اي يوجب
يرجع انما والحاصل انهم فرقوا بين الامر بقبض الدين وبين الامر باذا
الزكاة والتفريق ان الكل واجب علي الامر وقد راي في الفرق في السراج
الوهاج من كتاب الوكالة معزيا الي الامام الكرخي بانه لو رجع بلا شرط

لرجع

لرجع بالشرع استغنى عن دمه الامر لا يري ان الوجوب كان من احكام الاخرة
دون الدنيا ولو ثبت الرجوع بمطلق الامر فرجع بحق مضمون في الدنيا والاخرة
ولا يجوز ان يرجع بالشرع استغنى عن دمه انما وفي البرازية من كتاب الوكالة
ذكرنا بطا حسنا لما يرجع بلا شرط وما يرجع بشرط الرجوع فانظره ثم
فتيد بالاقامة فتيد بالاطعام لانه لو امر اجنبيا ان يعتق عنه فاعتق لا يجزيه
عندهما خلافا لابي يوسف وان كان يجعل سماه اجزاه اتفاقا وان اعتق
عنه بغير امره لم يجز اتفاقا لوقوعه عن المعتق كذا في الولوالجية وخرج
الصومرايم فلو امره ان يصوم عنه فصام لا يجزيه كما في غاية البيان وقد
الاطعام بالامر لانه لو اطعم عنه بلا امره لا يجزيه لعدم ملكه ولغيره
النية واما تكفير الوارث عن الميت ففي كفارة اليمين يجوز الاطعام والكسوة
وفي كفارة النكاح لا يطعم ولا يجوز التبرع عنه في كفارة القتل لان التبرع
بالاعتناق غير جائز كذا في المحيط قوله ونفع الاباحة في الكفارات
والغريبة وهو حنيفة في التمكين من الطعم وانما جاز التمليك باعتبار
انه تمكين اما الواجب في الزكاة الاتيا وفي صدقة الفطر للاد اوهما للتملك
حنيفة فان قلت هل يجوز الجمع بين الاباحة والتمليك لرجل واحد او لبعض
المساكين دون البعض وان نوعا للبعض ونوعا للبعض قلت اما
الاولي ففي التائز خاتمة اذا عداه واعطاه مدام فيه روايتان واقتصر في
البدائع علي الجواز لانه جمع بين شيئين جازين عن الانفراد واذا عدا
واعطاهم قيمة العتيا وعشاهم واعطاهم قيمة العدا يجوز واما الثانية
كما اذا ملك ثلاثين واطعم ثلاثين عدا وعشاهم فمما جاز واما الثالث
فقال في الكافي ويجوز تمكيل احدهما بالاخر فان قلت هذا المباح له الطوام
بسته ملكه علي ملك المبيع او علي ملك نفسه قلت اذا صار ملكا لزال ملك
المبيع عنه ولم يدخل في ملك احد ذكره في الينابيع فتيد بالاطعام لان
الاباحة في الكسوة في كفارة اليمين لا يجوز عدا لواعيد عشرة مساكين كل
مسكين ثوبا كذا في المحيط ويقول النذرية كالكفارة في ظاهر الرواية وروي
الحسن عن الامام انه لا يمين التمليك لانها تدين عنه كفارة العبد الحاني
لا بد فيها من تمليك الارش قوله والشرط عدا او عشان مشرقان
او عدا وعشاهم الشرط في طعام الاباحة اكلتان مشبعتان لكل مسكين
والسحور كالعدا فلو عدا هم بيمين او عشاهم كذلك او عداهم وسحورهم
او سحورهم بيمين اجزاه ولو عدا سنين وعشاهم سنين غيرهم لم يجز الا ان
يعيد علي احد النوعين منهم عدا او عشاهم ولو عدا واحد او عشاهم اخر لم
يجزه وقد روي بالشمع لانه لو كان فيهم من هو شعبان قبل الاكل وصبي ليس
بمراهق لا يجزيه فاختلف المشايخ فيه وقال الحلواني في عدم الجواز في

المصباح الاكل المعروف والاكل بضمين واسكان الثاني للتخفيف المأكول والاكلة
 بالفتح المراء وبالضم المنة والغدا بالمد طعام الغداة والعشاء بالفتح طعام
 العشاء بالكسر والسمور بفتح السين يؤكل في السمور ما قبل الصبح وشاربه الي
 انه لا معتبر بعد الشبع الي مقدار الطعام حتى روي عن ابي حنيفة في
 كفارة اليمين لو قدم اربعة ارغفة الي عشرة مساكين وشبعوا اجزاء وان لم
 يبلغ ذلك صاعا ونصف صاع كذا في التتارخانية والي انه لا بد من الادام
 في خبر المشعير والذرة لهم كما في الاستيفاء الي المشعير بخلاف خبر البروق
 اختلف المشايخ في جواز اطعام خبر المشعير بالادام بناء على ان محمد انص
 علي خبر البروق الزيادة فان قال البعض لا يجوز بخبر المشعير وبعضهم جوزه
 مع الادام واليه مال الكرخي كما في التتارخانية وفي البدايع لو اطعم مائة
 وعشرين مسكينا في يوم واحد اكله واحدة مشبعة ثم اجزا لاعد نصف
 الاطعام فان اعاده علي تسعين مسكينا اجزاء انزلي وفي البدايع اوصي
 بان يكفر عنه فاطعم الوصي الغد للعدد المنصوص عليه ثم ما توافقت
 العتبات يستأنف فيغري ويعشي غيرهم لانه لا سبيل الي التفرق ولا يقدر
 الوصي شيئا لانه غير معتد اذ لا يصنع له في الموت انزلي وينبغي ان المكفر
 اذا عدا العدد ثم غاب ان ينتظر حضورهم او يعيد الغدا مع العشاء علي عدد
 غيرهم وينبغي للوصي ان ينتظر لرعا حضورهم وان اعطي فقيرا شهريا صح
 لان المقصود سد حاجة المحتاج والحاجة يتجدد الايام ففكر المسكين يتكرر
 الحاجة فكما كان تعدد اكلها فبذلك لا يملك لانه لو اطعم مسكينا عدا او
 عشاء سنين بها لا يجزيه في قول ابي يوسف الاخر كما في التتارخانية
 فيحتاج الي التفرق بين الاباحة والتملك في حق الواحد والحقان لا فرق
 علي المذهب لما في البدايع لو اعطي طعام عشرة مساكين في كفارة اليمين
 في عشرة ايام اجزاء عنونا وفي المصباح الخلة بالفتح الفقر والحاجة قوله
 ولو في يوم لا الا عن يومه اي لو اعطي فقيرا ثلاثين صاعا في يوم لا يجوز
 الا عن واحد لفقد التعدد وحقيقة وحكما لعدم تحديد الحاجة اطلقه
 فشم ما اذا اعطاه بدفعة واحدة او متفرقة علي الصحيح كما في المحيط وفي
 طعام الاباحة لا يجوز في يوم واحد وان فرق بلا خلاف كما في التتارخانية
 والكسوة في كفارة اليمين كالا طعام حتى لو اعطي مسكينا واحدا عشرة
 اثنان في عشرة ايام يجوز في كفارة اليمين لو غدا رجلا واحدا عشرين
 يوما وعشي واحد عشرين اجزاء عنونا وفي المحيط لو اعطي مسكينا
 عن فدية صوم يومين عليه فعن ابي يوسف روايتان في رواية يجزيه
 عنهما وفي رواية لا يجزيه قبل وهذا قول ابي حنيفة كما في كفارة اليمين
 قوله والصوم ان يكون قبل التماس ولم يشترطه في الاطعام ولا يحمل المطلق

علي المقيد وان ورد في حادثة واحدة بعد ان يكونا حكيمن كذا في الكا في
 الا انه منع من الوطي قبله لجواز ان يقدم علي الصور والاعتاق فينتقل
 الكفارة اليها فينبغي ان الوطي كان عراها فوله ولو اطعم عن ظهاريين
 ستين فقيرا كل فقير صاعا عن واحد وعن افطار فقير صاعا عنهما الا انه
 في الاول زاد في قدر الواجب ونقص عن الحل فلا يجوز الا بقدر الحل لان المنة
 في الجنس الواحد لغو وفي الجنسين معتبرة وكذلك لو اطعم عشرة مساكين
 عن يمينين لكل مسكين صاعا فروع علي هذا الخلاف كذا في البدايع اطلقه فشم
 ما اذا كان الظهاريان امرأتين او واحدة والحاصل ان النقصان عن العدد
 لا يجوز في الواجب في الظهاريين اطعام مائة وعشرين فلا يجوز صرف الواجب
 الي الاقل كما لو اطعم ثلاثين مسكينا لكل واحد صاعا فانه لا يكفي عن ظهاري
 واحد والمراد بالمد فروع البراد لو كان نحرًا وشعرًا فوضوع المسيلة اعطي
 لكل فقير صاعين ولا بد من تقيد المسيلة بان يكون دفعا دفعة واحدة
 اما لو كان بدفعات جاز انفاقا كما في الكافي معللا بانه في المدة الثانية
 لمسكين اخر ورجح في دفع الغد بقول محمد بانه كما يحتاج الي نية التعيين
 عند اختلاف الجنس يحتاج اليها ليميز بعض اشخاص ذلك الجنس وقد اغتروا
 ذلك في العتق انه لو كان عليه كفارة ظهاري امرأتين فاعتق عبد انا وباع
 احدهما صح تعييده ولم يبلغ وحله وطبها مع اتحاد الجنس فليصح في الاطعام
 لثبوت عرضه وهو حلها معا ثم اعلم ان قولهم ان نية التعيين وله ان يطا
 التي كمو عيها دون الاخرى ولم يجب عنه في دفع الغد برو هو بناء على ما فهمه من
 ظاهر العبارة ان المراد في النهاية بما يدفع الايراد فقال اراد به تجميع الجنس
 بالنية الاتري انه اذا عين للشك في ظهاري واحداهما صح وحله فربا كذا في
 الفتاوى الظهيرية قوله ولو غدر عبد بن عن ظهاريين ولم يعين صح عزما
 ومثل الصيام والاطعام حتى لو صام عنهما اربعة اشهر واطعم عنهما مائة وعشرين
 مسكينا صح عزما من غير لان الجنس يتحد فلا حاجة الي نية التعيين فبذلك
 عن ظهاريين لانه لو كان عليه كفارة يمين وكفارة ظهاري وكفارة فاعتق
 عبدا عن الكفارات لا يجزيه عن الكفارة ولو اعتق كل رقبة ثاويبا عن واحدة
 منهما لا يعينها كازيا لاجتماع ولا يضرهما له المكفر عنه كذا في المحيط قوله
 وان حرر عنهما رقبة او صام شهرين صح عن واحد وعن ظهاريين لان
 نية التعيين في الجنس الواحد وفي المختلف مفيد واذا بقي له ان يعين
 ايها شاء يجتمع تلك المراء التي عيها واراد بالرقبة المومنة اما لو اعتق
 كافرة عن ظهاريين كان عن الظهاريين اختلف الجنس لان الكافرة
 لا تصلح الكفارة القتل وجعل له في البدايع نظير احسنا هو ما اذا جمع بين
 المراء وبينهما او اخنهما وكحما معا فان كانتا فارتين لم يبع العتق علي كل منهما

وان كانت احدهما متروكة في الغارضة والاصل ان ما اختلف سببه فهو
المختلف وما لا فهو المتحد والصلوات كلها من قبيل المختلف حتي الظهريين من
يومين وصوم ايام رمضان من قبيل المتحد ان كان في سنة واحدة وان كان
من سنتين فهو من قبيل المختلف ولو نوي طهرا او عصرا وصلاة جنازة لم يكن
شارعا في واحدة منهما للتناهي وعدم الرجحان ولو نوي طهرا ونفلا لم يكن شارعا
اصلا عند محمد للتناهي وعند ابي يوسف يقع عن الغرض لانه اقوي ولو
نوي صوما القضا والنفل والزكاة والنطوع او الحج المنذور والنطوع يكون تطوعا
عند محمد لبطلانها بالتعارض فانصرف الي النفل وعند ابي يوسف يقع عن
الغرض لانه اقوي ولو نوي صوما القضا والنفل والزكاة والنطوع او الحج المنذور
والنطوع يكون تطوعا عند محمد لبطلانها بالتعارض فانصرف الي النفل
وعند ابي يوسف يقع عن الاقوي ترجيحاه عند التعارض ولو نوي حجة
الاسلام والنطوع فهو عن الحجة اتفاقا للثبوت عند الثاني ولبطلان الحجة
بالتعارض وهي تنادي بالطلاق ثم اعلم ان من عليه كتابات ايمان اعتنق
عن احدها عن وطعم عن اخري وكسبي عن اخري واعتنق عنهما عبد او لا يني
كل واحدة بعينها جازا استحسننا خلافا للفرق نظر الي انهما مختلفان وعند
نقول الجنس متحد فهو كالصوم بخلاف صلاة الظهر لان نية التعيين ثمة
لم تنشأ باعتبار ان الواجب مختلف متعدد بل باعتبار ان مراعاة الترتيب
واجبة عليه ولا يمكنه مراعاة الترتيب الابنية التعيين حتي لو سقط الترتيب
لكثرة الفوات بكيفية نية الطهر لا غير كذا في المحيط وهو تفصيل حسن
في الصلوات ينبغي حفظه والاصل انه اذا نوي شيئين فان كانا فرضين
لم يصح اتفاقا وان كان احدهما فرضا والاخر نفلا فعند ابي يوسف يقع عن
الاقوي سوا كان ذلك الاقوي يتبادر بطلان النية كالصوم والحج او كالعلاء
وعند محمد في الاول يقع عن الغرض لانه لما بطلت النية انكحار عن بقي
مطلق النية وفي الثاني لم يصح وفي دفع الغدير وما يكفر علي هذا علي الاصل
المهر ما عن ابي يوسف في المتن لو قصد في عن يمين وطهرا فله ان يجعله
عن احدهما استحسننا وقد منافي باب شروط الصلاة مساهل من هذا
النوع فارجع اليه وقوله لو نوي طهرا او عصرا وصلاة جنازة بواو العطف
في صلاة الجنازة لانها لو كانت باو لم يصح لانهم قالوا لو نوي طهرا وصلاة
جنازة كان عن الطهر كما في مناه **باب الدعاء**
مصدرا عنه ملائكة ولعنا يقال لا عن امراته
ملائكة ولعنا وتلاعنوا والتعنا لعن بعض بعضا ولا عن الحاكم بينهما
لعان حكمه والتلعين التعذيب ولعنه كجعله طرده وابعدته فهو لعين
وملعون والجمع ملاعين والاسم الدعاء والعانية والدعنة بالضم من

يلعنه الناس والمعدنة كالعنة الكثير الدعن لهم الدعين من يلعنه كالأحد
كاللعن والشيطان والمسيح والمنشوم والمسيب وما يتخذ في المزارع كهبة
الرجل والمخري المهلك كذا في القاموس والاصل فيه الايات التي في سورة التور
وهي قوله تعالى والذين يرمون ازواجهن ولم يكن لهم شاهد الا انفسهم فشهادة
احد من اربع شهادت بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه
ان كان من الكاذبين ويدعونها العذاب ان تشهد اربع شهادت بالله انه
لمن الكاذبين والخامسة ان عصب الله عليها ان كان من الصادقين ولو لا
فضل الله عليكم ورحمته وان الله ثواب حكيم وقد اختلف في سبب نزولها
فروي البخاري عن ابن عباس ان هلال بن امية قد ف امراته عند النبي
صلي الله عليه وسلم بشر بك بن سمي فقال النبي صلي الله عليه وسلم البينة
والاخذ في طهرك فقال برسول الله اذا رايت احدا علي امراته رجلا ينطلق
بلنس البينة فقول رسول الله صلي الله عليه وسلم يقول البينة والاخذ في
طهرك فقال هلال والذي بعثك بالحق ابي لصادق وليتزلزل الله ما يبري
ظهري من المحر فتزلزل في ذلك الله والذين يرمون ازواجهن حتي بلغ
ان كان من الصادقين فانصرف النبي صلي الله عليه وسلم فارسل اليهما فجا
هلال فشهدوا النبي صلي الله عليه وسلم يقول الله يعلم ان احدهما كاذب
فهل منكما ثابت ثم قامت فشهدت فلما كانت عند الخامسة وقال انها
موجبة فتلكات وكسبت حتي ظننا انها ترجع ثم قالت لا انقم قولي بغير
اليوم فمضت فقال النبي صلي الله عليه وسلم ابصروها فان حاجت به
اكمل العيين شايح الالبنتين فخرج الساقين فويلشريك بين سمحما في اذنه
كذلك فقال النبي صلي الله عليه وسلم لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي
ولها شتان واخرج البخاري ايضا عن سهل بن سعد قال جاء عويبر الي عاصم
بن عدي فقال رسول الله صلي الله عليه وسلم اذيت رجلا وجرح امراله
رجلا فقتله ايتل به امر كيف يصنع فقال عاصم رسول الله صلي الله
عليه وسلم فغاب رسول الله صلي الله عليه وسلم فلقية عويبر قال الله
لا تني رسول الله صلي الله عليه وسلم فقال كما صنعت انك لم تاني
بحر سالت رسول الله صلي الله عليه وسلم فغاب السائل فقال عويبر والله
لا تني رسول الله صلي الله عليه وسلم ولا سالت فاقاه فوجده قد
اتزل عليه فدعي بها فلما عن بينهما فقال عويبر ان انطلقت بها يا رسول الله
فقد كذبت عليها ففارقا قبل ان يامر رسول الله صلي الله عليه وسلم
فصارت سنة للمتلاعين فقال رسول الله صلي الله عليه وسلم ابصروها
فان حاجت به اعظم العيين عظم الالبنتين فلا فلا اراه الا قد صدق وان
حاجت به اخير كانه وغرة فلا اراه الا كاذبا فاجات به مثل المنعت المكروه

وذكر الشافعي انه لا يمنع ان يكون للابنة الواحدة عدة اسباب معا او منفردا
 انتهى ونما الروايات باختلاف طرقها في الدر المنثور للجلال السيوطي
 رحمه الله تعالى قوله وهي بشهادت موكلات بالايان مفروضة فاللعن
 قايمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقه وهذا بيان
 للزكاة قد اعلى اشتراط اهلينا للشهادة في حق كل منهما كما سيصرح به
 لاهلية اليمين كما ذهب اليه الشافعي ودل على انهما لو التعن عند قاض
 فلم يفرق بينهما حتى مات او عزل فان الثاني يفتن اللعان كما لو شهدوا
 عنده فمات او عزل فدل الغضا كذا في البدائع والمراد بكونه قايما مقام
 حد القذف في حقه ان يكون بالنسبة اليها مطلقا اذ لو كان مطلقا لم
 تقبل شهادته بعد اللعان ابد او لو قال قذف بكلمة او بكلمات اربع
 زوجات له بالزنا لا يكفيه لعان واحد لهن بل لا بد من ان يلعن كلا
 منهن علي حدة بخلاف ما اذا قذفها مرارا حيث يجب لعان واحد كمالو
 قذف اجنبية مرارا واجنبيات بكلمة او بكلمات يجب حد واحد لحصول
 المقصود وهو دفع العار عنهن ولا يحصل ذلك الا في اللعان الا بالنسبة
 الي كل واحدة ولو قذفهن ولم يكن من اهل اللعان اكتفى بحد واحد للكل
 للتداخل كذا في البدائع والمراد بكونه قايما مقام حد الزنا في حقه
 ان يكون بالنسبة الي الزوج حتى لا يثبت اللعان بالشهادة علي
 الشهادة ولا يكتفى بالتأذي ولا بشهادة النساء اذ اقدفها النساء
 بعد اللعان ان رماها زوجها بالزنا ثم قذفها هو وغيره حد لان
 لعان بحد موكد وان قذفها هو وغيره لا يجد لوجود اماره الزنا
 وان اكد بنفسه بعد اللعان ثم قذفها هو وغيره من لا يجد لوجود
 اماره الزنا الي حد القاذف سواء كان اللعان بالزنا او بنفي الولد هو
 واعلم انه ليس المراد ان اللعان قايما مقام الحدين في حالة واحدة
 وانما المراد انه قايما مقام حد القذف في حقه ان كان كاذبا وهي صادقة
 وقايما مقام مقام الزنا في حقه ان كانت كاذبة وهو صادق فافهم وسبب
 قن في زوجته قذف قايما يجب الحد في الاجنبية واهله اهل ادا الشهادة
 وحكمه حرمة الوطى بعد التلاعن ولو قبل التفرق بينهما وجوب
 التفرق ووقوع البائن بالتفرق وفي البدائع واما شرائط وجوب
 اللعان فبعضها يرجع الي القاذف خاصة وبعضها الي المقذوف خاصة
 وبعضها اليهما جميعا وبعضها الي المقذوف به وبعضها الي نفس القذف
 اما الاول فواحد وهو عدم اقامة البينة علي صدقه واما الثاني فانكا
 وجود الزنا منما وعنفنا عليه واما الثالث فالزوجية بينهما والحرية والعقل
 والاسلام والبلوغ والنطق وعدم الحد في قذف فلا لعان يقذف المنكوحه

فاسد ولا يقذف الميانة ولو واحدة بخلاف قذف المطلقة رجعية ولو قذف
 زوجته بزنا كان قبل الزوجية وجب اللعان ولا لعان يقذف زوجته
 الميتة وقال الشافعي تلاعن علي قبرها واما ما يرجع الي المقذوف به فهو
 الزنا واما المقذوف فيه مراد لاسلام واما بنفس القذف فالمرء يصير الزنا
 وسياتي في الحدود وقوله ولو قذف زوجته بالزنا وصليها شاهدين وهي
 من من عذ قاذفها او نفي نسب الولد وطا لينة بموجب القذف ويجب
 اللعان اي يصير الزنا التوجب للمهر في الاجنبية فلو قذفها بعد قوم
 لو طافا لعان عنده وعندهما يجب اللعان بناء علي الحد كما في البدائع وفي
 التنازها بنية رجل قذف امرأة رجل فقال الزوج صدقت هي كما قلن كان قاذ
 فهي يلعن ولو قال صدقت مطلقا من غير زيادة لم يكن قاذفا انتهى بخلاف
 كما اذا قضى بشهادة المملوك او الصبي فانه لا يسمع وضيمر صليما للزوجين
 واطلها فشمع غير المدخولة والمراد صلاحيتهما لا اداها علي المسلم لا للتخيل
 فلا لعان بين كافرين وان قبلت شهادته بعضهم علي بعض عندنا لان اللعان
 شهادت موكلات بالايان فلا يكتفي باهلية الشهادة بل لا بد معها من
 اهلية اليمين والكافر ليس من اهل الكفارة كذا في البدائع ولا بين كاذرة وسلم
 ولا بين مملوكين ولا اذا كان احدهما مملوكا او صبيبا او مجنون او محمدا وفي
 قذف ولا يرد عليه لعان الاعمي والناسق فانه يجري بين الاعميين والناسقين
 مع انما لا تقبل شهادتهما لانها من اهل الادا لانه لا يقبل للعن في الناسق
 ولعدم التمييز في الاعمي حتى لو قضى قاض بشهادة الناسق والاعمي
 فضاوم يجتج الي التميز وهو قاذف وعلي ان يفصل بين نفسه وامرأته وروفي
 ابن المبارك عن الامام لا يلعن لان المشهود عليه الزوجة وفيد بكونها من
 يجد قاذفها احترازا عما لو كانت وطيت بنكاح فاسدا وكان لها ولد وليس
 له اب معروف او زنت في عمرها ولو مرة او وطيت وطيا حراما ولو مرة
 بشبهة لا يجري اللعان وتفرع علي هذا الشرط لو قذفها فترجعت غيره
 قاذفي الاول الولد لزمه وحد للقذف وان ولدت من الثاني لاشي عليه
 ان كان اكد اب الاول الولد لزمه وحد للقذف وان ولدت من الثاني
 لاشي عليه ان كان قبل كذاب الاول وان كان بعد الاكذاب لاعت كما في
 التنازها بنية ولما كانت المرأة هي المقذوفة دونها اغتصت باشتراط كونها
 من يجد قاذفها بعد اشتراط اهلية الشهادة وطا كان الزوج ليس مقذو
 ولما هو شاهد اشتراط في حقه كما اشتراط في حقه وان كان لا يجد قاذفه
 كما جرد منا من جريانه بين الناسقين فلهن اوجه تخصيصها بهذا
 الشرط كما حققه الثمردا علي صاحب النهاية وادرك بكونها من يجد
 قاذفها ان يكون عفيفة عن الزنا فقط لان كونها من اهل الشهادة يدل

فا

ن

سنتين

فا

علي اشتراط الحرية والتكليف والاسلام فلم ينو من شرائط الاحصان الا العفة كما
افاده في شرح الوقاية واداد بنى سبب الولد بنى سبب ولدها واطلقه فتشمل
ولدها منه او من غيره بان يقول هذا الولد من الزنا وهذا الولد ليس مني
واما اذا صرح معه بالزنا او لم يصرح علي مختار صاحب الهداية والشمس فلا
لما في المحيط والمنتهى فالحق الاطلاق لان قطع النسب من كل وجه يستلزم
للزنا فلا عبرة باحتمال كون الولد من غيره بوطي بشبهة ولهذا اقال في البدائع
هذا الاحتمال ساقط بالاجماع للاجماع علي انه ان نفاه عن الاب المشهور
بان قال له لست لبيك يكون فاذا فالامر حتي يلزمه حد القذف مع
وجود هذا الاحتمال وقد ظهر لي ان قول من قال لا يجب حد ولا لعان بيني
الولد عن نسبه اذا لم يصرح بالزنا محمول علي حالة الرضا وقول من اوجه
وان لم يصرح به محمول علي حالة الغضب وبه ينفع الزام التناقض
علي صاحب النهاية والدرية وانما حملناه علي ذلك لنضربهم بالتفصيل
في باب حد القذف قاله الموفق بخلاف قوله وجرت رجلا يجامعها فانه
ليس بقذف لان الجماع لا يستلزم الزنا وقد بطلها لانها لو لم تطالب به
فلا لعان لانه حزنه لرفع العار عنها فيشترط طلبها ولا بد من كونه في مجلس
الخاص كذا في البدائع ومراعاة طلبها اذا كان القذف يصريح الزنا اما ينبغي
الولد فالطلب حقه اي لا احتياجه الي نفي من ليس له ولد عنه وانشاء بجرم
اشتراط الطلب في الغور الي ان سكنوها لا ينظر حزنها وان طالت المدة لان بقا
دم الزمان لا يوجب بطلان الحق في القذف والتقصا كما ذكره الاستيعابي
وناد في الجوهرية وموقوف العباد وغاية وفي خزانة العفة ولو سكنت ولم
ترفع الي الحاكم كان افضل وينبغي للحاكم ان يقول لها انك واعرضي عن
هذا لانه دعا الي الستر فان تركت مرة ثم عاصمت فلما ذكر كذا في البدائع
ولا يخفى ان وجوب اللعان مقيد بعجزه عن اقامة البينة علي زناها وعدم
اكد ان نفسه بعده وعدم نفي بغيرها فان اقام بينة علي زناها
فان كانا اربعة رجال رجعت او محصنة وجعلت او غير محصنة وان كانا
رجلين فقط علي اقرارها بالزنا يدرى اللعان ولا يحد المرأة وكذا لو كانا
رجلين او رجلا وامراة يدرى اللعان وعلي بضيقها فلا حد عليهما ولا لعان
وهذا كله اذا اقر بالقذف فان انكره فاقامت بينة رجلين وجب اللعان
لارجلين وامراة واذا لم يكن لها بينة لا يستخلف الزوج ذكره الامام
الاستيعابي وتقبل شهادة الزوج علي زناها مع ثلاثة ان لم يكن قذفها
به والا فلا يقبل وتحد الثلاثة حد القذف ويلاعن الزوج ولو لم يقذفها
وشهد مع ثلاثة غير عدول فلا حد عليها ولا علي الثلاثة ولا لعان كذا
في المحيط وفيه ايض لو شهد علي ايها انه قذف في صفة امرها لا تقبل لانها

يشهد

يشهد الا بما تجلو الغرائش لها لان اللعان سبب التزوة حتي لو كان ابوهم
يحد ودائي قذف يقبل لان هذا القذف موجب للحد وكن اللعان ولا في وجوب
اللعان من ان لا ينفق فامها فلو قال لها يا زانية بنت الزانية وجب الحد لقذف
امها واللعان لقذفها فان اجتمع علي المطالبة يري بحدده ليستقط اللعان
بحر وجهه عن اهلية الشهادة وان لم تطالب الامر وطالب المرأة وجب اللعان
ويحد للامر بطلبها بعده في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي انه لا يحد بعد اللعان
وهذا غير مستد ببلوغ المانع من اقامته ولو كانت امرها مبتنة فلها المطالبة
بهما فان خاصعت بها يدرى بالحد ليستقط اللعان وان بدات بالخصومة
لنفسها وجب اللعان ثم لها المطالبة بقذف امرها فيحد له وعلي هذا التفصيل
لو قذف اجنبية بالزنا ثم نكحها ثم قذفها فلها المطالبة باللعان والحد كذا
في البدائع والخامس انه اذا اجتمع قذفان وفي تقديرهم وجب احدهما
استقاط الاخير يدرى بالمسقط كما اذا قذفها وقذفته فانه يدرى بحددها يستقط
اللعان كما سباني في باب حد القذف وفي المحيط لو قال لها انت طالق ثلاثا
يا زانية وجب الحد ولا لعان ولو قال لها يا زانية انت طالق ثلاثا فلا حد
ولا لعان انني ولو قالت قذف فتك قبل ان تزوجك او قذفت قبل ان تزوج
فوق قذف في الحال فيلحق وما في خزانة الاكمل من انه يلاعن في قوله
زنت ويحد في قوله قذف فتك قبل ان تزوجك اوجه كذا في فتح القدير قوله
فان ابي عيسى حتي يلاعن او يكذب نفسه فيحد لانه حق مستحق عليه
وهو قاذر علي اثباته فيجلس حتي ياتي بما هو عليه او يكذب نفسه ليرتفع
السبب في اللعان وهو التكاذب هكذا قالوا والمحقق ان القذف هو السبب
وان التكاذب شرط قيد وجوب الحد بالاكاذب لعدم وجوبه بمجرد الامتناع
من اللعان وهذا هو المذكور في ظاهر الرواية كما نص عليه الحاكم في الكافي
وبه علم ان ما ذكره الولوي من وجوب الحد عليه بمجرد امتناعه من اللعان
قد هب لاصحابنا وحمله في غاية البيان علي انه قول بعض المشايخ بعيد
لنوقفه علي النقل لان الولوي ذكرها اذا امتنعت بعد لعانه بخلاف حد الزنا
ولم يقل به احد من اصحابنا كمت سنو صيحه قوله فان لاعن وجب عليها اللعان
لما قدمنا افاد ان لعانها موخر عن لعانه لان في حكم الشاهد عليها يقذفه
وهي مستقطعة بشهادتها ما حقت عليه من الزنا فلا يصح ان يبتدي المرأة كما
لا يصح ان يبتدي المربي عليه بما يستقط الرعي عن نفسه كذا في شرح الا
وفي الاختيار فان التعنت المرأة ولا شر الزوج اعادت ليكون علي الترتيب
المشروع فان فرق بينهما قبل الاعادة ما زال المقصود ثلاثا وما وقد وجد
قوله فان ابنت حبست حتي تلاعن او تضيق في ما قد مناه ولم يقبل ونضد في
فحد للزنا كما وقع في بعض نسخ القدر ويكونه غلطا لان الحد لا يجب بالافرا

قطع

ر

مرة فكيف يجب بالنصدق مرة وهو لا يجب بالنصدق اربع مرات لان النصدق ليس باقرار بقصد الا لا يعتبر في حق وجوب الحد ويعتبر في ذب فيه فيندفع به اللعان ولا يجب به الحد ولو صدقته في بقي الزل فلا حد ولا لعان وهو ولدهما لانها لا يملك ان ابطال حقه فصد او النسب انما ينتهي باللعان ولم يوجد وبهذا اظهر ان ما قاله في شرح الوقاية وتبعه شراح الفتاوى من انها اذا صدقته بنفي نسب ولدها منه غير صحيح كما شبه عليه في شرح الدرر والغدد ولم يذكر المولف حكمها اذا امتنعوا من اللعان بعد ما تزاوجوا وصرح الاسننجاني في شرح الطحاوي انهما يجب سنان اذا امتنعوا بعد الثبوت وينبغي عمله على ما اذا لم تغفوا المرأة اما اذا عفت فانه لا يجسرهما كما لو عفى الحد وان قلنا لا يصح العفو في حد القذف واللعان الا انهما لا يتامان الا بطلب كما سنوضحه في باب حد القذف فان قلنا ظاهر الآية يظهر للشافعي القابل بارها اذا امتنع من اللعان فخرج حد الزنا وهي قوله تعالى وتبين راعنهما العذاب اي الحد لان اللام للتعريض المذكري اي العذاب المذكور السابق وهو الحد قلنا المراد منه الحبس لقوله تعالى في آية الهدى لا عد بنه ورد في التفسير لا حبس سنة والاختلفا في ميني على ان الاصل في قذف الزوجات عند الشافعي الحد عملا بالآية الاولى وهو قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بربعة شهودا فاجلدوهم الآية وبين بآية اللعان ان القاذف اذا كان زواجه ان يرفع الحد عنه باللعان وان كان المقتوف زوجة القاذف لها ان ترفع حد الزنا عنها بلعانها فاما ما امتنع عن اللعان وجب الاصل وهو الحد وعندنا آية اللعان فاسخة للاولي في حق الزوجات لان الخاص المتأخر عن العام ينسخ العام بقدره فلم ينق الآية الاولى متناولة الزوجات فصدا الواجب بقذف الزوجة اللعان فاما ما امتنع عنه حبس عني ياتي به كالمديون اذا امتنع عن ايفاء حق عليه ولذا لما قذف هلال زوجته قال عليه السلام البيضة والحد في ظهر ك فدل انه كان في الابتداء بوجوب الحد كقذف الاجنبيات ثم لما نزلت آية اللعان انسخ في حق الزوجات كما في البدايع والعناية قوله فان لم يصلح شاهد احد لانه لما نذر اللعان لمعني من جهته لامن جهتها صيرالي الوجوب الاصل وهو حد القذف وعدم صلاحه منه للشهادة بكونه عيبا او محددا في قذف او كافرا بان اسلمت ثم قذفها قبل عروضا الاسلام عليه قيد نابه لان الزوج لو كان صبيا او مجنونا فلا حد ولعان والاصل ان اللعان اذا سخط لمعني من جهة فان كان القذف صحيحا وجب الحد عليه وان لم يكن القذف صحيحا فلا حد ولا لعان كذا في البدايع فلو قال فان لم يصلح شاهد او كانت اهلا للقذف حد لكان اولى وفي البابايع فلو قال فان لم يصلح شاهد او كان كافرا

اسلمت المرأة ولم يسلم الزوج ولم يعرض القاضي عليه الاسلام يعني قذفها بالزنا وجب عليه الحد فان اقيم بعض الحد ثم اسلم قذفها ثانيا قال ابو يوسف اقيم عليه بقية الحد ثم يلعانها وقال رفر لا لعان بينهما وفي المنايع وان كانا ذميين فاسلمت المرأة وقذفها قبل ان يعرض الاسلام عليه فلا لعان ويحد الزوج كذا في التائزخانه قوله وان صلح وهي ممن لا يحد قاذفها فلا حد ولا لعان لانها ان لم تكن عفيفة فهو صادق في قوله وان كانت صغيرة او مجنونة او محدودة في قذف فلنقد ان اهليتها للشهادة اما في الصغيرة والمجنونة فظاهر واما في المحدودة العفيفة فلان قذفه مع اهليته لللعان انما يوجب اللعان فاذا امتنع لعدم اهليتها له امتنع الحد ايضا وان كانت ممن يحد قاذفها فلو قال وان صلح وهي ليست للشهادة لكان اولى ليدخل المحدود في قذف ولم يدخل في عبارته لانها ممن يحد قاذفها كما لا يخفى ولم يتعرض صريحا لما اذا لم يصلح الا للشهادة وقذفهم من اشتراطه اولاده لعان واما الحد فان كانا صغيرين او مجنوبين او كافرين او عموكين فليجب واما اذا كانا محمدين في قذف فانه يجب الحد عليه لان امتناع اللعان لمعني من جهته وكذا اذا كان هو عبد او هي محلو دة في قذف يحد لان قذف العفيفة ولو كانت محدودة موجب الحد مطلقا فيحد بنفي الحد واللعان لان التفسير واجب لانه اذاها والحق الشمين بها فيجب قسمها لهذا الباب كذا في الاغتيا روي الكافي ولو كانا محمدين في قذف فله الحد لان قذفه باعترافه غير موجب لللعان فيكون موجب الحد ولا يجوز ان يقال امتناع جريان اللعان لكونها محدودة لان اصل القذف من الرجل وانما يظهر حكم المانع في حقها بعد قيام الاهلية في جانبها فاما بدون الاهلية في جانبها فلا معتبر بحالها انزوي وتخفيفه كما في العناية ان المانع من الثاني ان يعتبر ما نفا اذا وجد المنتضي لانه عبارة عما ينبغي به الحكم مع وجود المنتضي واذ لم يكن الزوج للشهادة لم ينعتد قذفه مقتضيا له فاذا اظهر عدم اهليتها بطل المنتضي فلا يجب الحد لانه انما انعتد لللعان وقد ابطله المانع انزوي ثم الا حصان يعتبر عند القذف عني لو قذفها وهي امدة او كافرة ثم اسلمت او عفت لحد ولا لعان كذا في ذكره الله ثم اعلم ان اللعان بعد وجوده يستطابزنا بها وطهر الشهادة ويرد زنا ولو اسلمت بعتره لا يعود وبالكذب وبكذب ابه نفسه ولا يحد بخلاف ما اذا كذب نفسه بعد اللعان وبموت شاهد القذف وبغيبة بخلاف ما لو عيبا او فسقا وارثا كما في فتح القدير ولو اسند الزنا بان قال زنيته وانت صببة او مجنونة وهو معروف وهي الان اهلا فلا لعان بخلاف وانت ذمية او امدة او منذ اربعين سنة وغيرها اقل ثلثا عينا لاقتضارها عما في فتح القدير اربع قوله وصفته ما نطق به النص اي صفة اللعان ما دللت عليه

اية اللعان من الابتداء بالزوج ثم بالزوجة بالالفاظ المخصوصة وظاهره
انه متعين وقد منا ان المرأة لو بدلت ثمر الزوج ثم بالزوجة بالالفاظ
المخصوصة وظاهره انه متعين وقد منا ان المرأة لو بدلت ثمر الزوج
اعادت ولو فرق القاضي قبل اعادة زواج وفي الغاية لا يجب الاعادة وقد
اخطأ السند ووجهه في فتح القدر بربانته الموجه وهو قول مالك لان
النص اعقب الرمي بشهادة احدى شهدائهما الراية للحج عنها فيقول
دين راعها العذاب ولان الفاد غفلت على شهادته على وزان ما قلنا في
سقوط الترتيب في الوضوء من انه اعقب جملة الافعال للقيام الى الصلاة
وان كان دخول الفاعل على غسل الوجه فانظره ثمة انتهى والظاهر انه اراد
بالصفة الركن كقولهم باب صفة الصلاة اي بيان ماهيتها فيكون
بيان للشهادتين الاربعة وانما اولناه بذلك لان صفة علي وجه السنة
لم ينطق به النص وانما ورد في السنة فالذي نغله المشايخ ان القاضي
يقيمهما متناهلين ويقول له النعن فيقول الزوج اشهد بالله اني لمن
الصادقين فيما رميتهما به من الزنا ويقول في الخامسة لعنة الله عليه
ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا يشيرا اليها في كل مرة ثم
يقول المرأة اربع مرات اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماها به من
الزنا ويقول في الخامسة غضب الله عليهما ان كان من الصادقين فيما رماها
به من الزنا وانما ذكر الغضب في جانبها في الخامسة لانه يستعمل اللعان
كثيرا كما في الحديث يكثرون اللعان فكان الغضب ارفع لها هكذا ذكر المشايخ
وذكر السناي في المناسبات ان الغضب ابلغ من اللعان الذي هو الطرد لانه
قد يكون بسبب غير الغضب وسبب التغليب عليها الحث على اعتذارها
بالحق لما يتصور الزوج من القرينة من انه لا يتجشم بصفحة اهله المستلزم
لنصفته الا وهو صادق ولاها مادة الفساد وهاتكة الحجاب وبخالطة
الانساب انتهى وفي رواية الحسن انه لا بد ان يقول اني لمن الصادقين
فيما رمينك به من الزنا وهي تقول انك لمن الكاذبين فيما رمينني به من
الزنا من الخطاب لان في الغيبة شبهة واعتمالا وفي ظاهر الرواية لم
يعتبر هذا الا ان كل واحد منهما يشيرا الى صاحبه والاشارة ابلغ اسباب التعريف
كذا في الكافي هذا كله اذا كان الفارق بالزنا وان كان بيني الولي ذكر له وان
كان بهما ذكرهما وزاد بعضهم بعد القسم الذي لا اله الا هو والقيام ليس
بشروط لانه اما شهادته او يمين والقيام ليس بشروط فيها الا انه مندوب
اليه لقوله عليه السلام يا عاصم فرفا شهد وللبراة قومي فاشهدني
ولان الحدود منهاها على الشهرة فان قلت هل يشترع الدعا باللعان على
الكاذب المعين قلت قال في غاية البيان من العدة وعن ابن مسعود انه

قال

قال من شاب باهلية ان سورة النساء القصص تزلت بعد التي في سورة البقرة
اي من شاب باهلية اي الملاعة باهلية وكانوا يقولون اذا اختلفوا في شيء
بهذه الله على الكاذب مناقا الواو هي مشروعة في زما لنا ايضا انتهى وقد
سبيلت في دروس الصرع منسوبة حتى اقرا اي باب اللعان من الهداية انما
لوتلنا عننا فقام الزوج بيده على صدقة هل تقتل فاجبت باي لم ارفها
تقلا وينبغي ان لا تقتل لان الفارق اخذ موجه من اللعان وكانها حذرت
للزنا فلا تخد ثانيا الا ان يوجد ثقل فيجب اتباعه قوله فان النعنا بابت
بتعريف الحاكم ولا ينبغي قبله اي الحاكم الذي وقع اللعان عنده حتى لو لم
يفرق الحاكم حتى عزله او مات فالحاكم الثاني يستقبل اللعان عندها خلافا
لحمم كذا في الاختيار واذا اراد ان لا يفرق احد منهما قبل التعريف وورثه الاخر
وانه لو زلت اهلية اللعان في الحال بما لا يرجي زواله بان اكدب نفسه
وقد في احد هاتين اثباتا للفرق او وطبت وطيا حراما ونعري احدهما
لم يعرف بينهما خلاف ما اذا جن قبل التعريف حيث يفرق بينهما لانه يرجي عود
الاحصان وانه لو طاهر منهما في هذه الحالة او طهرها او ابي منها صرح لبقا النكا
واشار الي ان القاضي يفرق بينهما ولو لم يرضيا بالفرقة كما في شرح النقاية
وفي التاخر خاتمة ولو تلاعن في احد هاتين يفرق ولو تلاعن في كل احد هاتين
بالتعريف وغاب يفرق ولو زنت لا يفرق لزوال الاحصان وانما توقفت البيهقي
على التعريف لانه لما حرم الاستمتاع بينهما باللعان فان الامساك بالمعروف
فوجب عليه التمسك فاذا لم يسرع ناب القاضي منابه لانه نصب لرفع الظلم
وبي له عليه انه عليه اللام لعن بين عويمر وبين امراته فقال عويمر كذبت
عليها ان امسكنها هي طالق ثلاثا فوقع الثلاث بعد التلاعن ولو لم ينكر عليه
صلى الله عليه وسلم وكذا في واقعة هلال قال الراوي فلما فرقا في النبي
صلى الله عليه وسلم بينهما قول علي فياها النكاح قبل التعريف وهي تطليقة
بابتة وهو ما طب اذا كذب نفسه عند هاتين وعندي يوسف هي حرمة
موسى كما سياتي وفي شرح النقاية وما قول البيهقي في المعرفة ان عويمر
حين طلقها ثلاثا كان جاهلا بان اللعان فرقة فصارت ركن شرط الضمان
في السلف وهو يلزمه شرط او لم يشترط في خلاف الظاهر انتهى والجواب ان الا
انما هو بعدم اكاره عليه اللام لا بمجرد فعله كما لا يخفى ويتبع في بعض الشره
زيادة الثاني قوله هي طالق ثلاثا وهي من النساخ لان الواقع ان عويمر
اجحط لانها لانه علقه بالامساك وفي التاخر خاتمة وان اخطأ القاضي ففرق
القاضي بينهما بعد وجود اكثر اللعان من كل واحد منهما وقعت الفرقة ولو
النعن كل واحد منهما من فرق القاضي بينهما لم تنفع الفرقة ولو فرق بينهما بعد
لعان الزوج قبل لعان المرأة فقد حكمه بكونه مجتهدا فيه انتهى وينبغي ان

سند لال

ح

يقتضي بغير القاضي الحنفى انما هو فلا يثبت في فتح القدر بوطيها حرام
بعده قبل التفرقة وان كان الزوج وان كان النكاح فاما القوله عليه السلام
المثلا عنان لا يجتمعان ابدا وفي التنازعانية ولها النفقة والسكنى ما ذلت
في العدة قوله وان قذف بولر في نسبه والحد به بامه لان المقصود
من هذا اللعان نفي الولد فيكون عليه مقصوده ويتضمن القضاء بالنز
وفي البد ايع ولو جوف قطع النسب شرابط الاول التفرقة الثاني ان
يكون بحضرة الولادة او بعدها بيوم او يومين الثالث ان لا ينفذ منه
اقرار به صريحا او دلالة لسكونه عند التزنية مع عدم رده الرابع ان
يكون الولد حيا وقت قطع النسب وهو وقت التفرقة فلو نواه بعد
موته لا عن ولم يقطع نسبه وكذا لو جات بولر بين احدهما ميت فنفاها
بلا عن ولزمها وكذا لو نفاها ثم مات احدهما او قتل قبل اللعان لزمها
واما اللعان فذكر كذا لكرهى انه بلا عن ولم يذكر الخلاف وذكرين سماعة
الخلاف فقال عند ابي يوسف يبطل وعنده محمد لا يبطل الخامس ان لا تلد
بعد التفرقة ولذا اخبر من الغد لزمها وبطل قطع نسب الاول ولا يصح
نفيه الا ان لا يها اجنبية لاحد عليه ولا يكون مكرها بنسبه لاحتمال
ولذا اخبر من بطن واحد فلو ولدت فنفاها ولا عن الحاكم بينهما وقرق بينهما
والزهر الولد امه ثم ولدت اخبر من الغد لزمها وبطل قطع نسب الاول ولا
يصح نفيه الا ان لا يها اجنبية واللعان ماض لانه لما ثبت الثاني ثبت
الاول ضرورة وان قال الزوج هما ابناي لاحد عليه ولا يكون مكرها بنسبه
لاحتمال الاخبار بزمه شرعا السادس ان لا يكون محكما بشيئ منه شرعا
فان كان لا يقطع نسبه وقد ذكر الامام محمد في الجامع الكبير خمس مسائل
مسيلتان في كتاب الشهادات من التلخيص احدهما في كتاب العقاقل
امراة ولدت ولدا فاقابل مسيلتان في كتاب الشهادات ان من التلخيص
احدهما في كتاب العقاقل امراة ولدت ولدا فاقابل هذا الولد على رضيع
فان الرضيع وقضي برينه على عاقلة الاب ثم نفي الاب نسبه بلا عن
القاضي بينهما ولا يقطع نسب الولد منه لان النضا بالريضة على عاقلة الاب
فضا يكون الولد منه فلا يقطع النسب بعده الثانية في الزيادات اذا قال
لامرأته وقد دخل بها احدكما طالق ثلاثا ولم يبين حتى ولدت احدهما
لاكثر من سنتين من وقت الطلاق كانت الولادة بيانا لوقوعه على الاخرى لان
الولد حصل من علوق هاتين بعد الطلاق وتعينت التي ولدت للنكاح فان
نفي الولد لا عن القاضي بينهما ولا يقطع النسب لان حكم الشرع يكون الولد
بيانا حكم بكونه منه وبعد الحكم به لا يقطع باللعان وثلاث مسائل في كتاب
الرعي الاولى امراة ولدت فزوجها غايب فطفت ولدها وطلبت من القاضي

ان يفرض النفقة لها وللولد وبرهنت ثم حضر الزوج ونفي الولد لا عن وقطع
النسب مع انه محكوم به حيث فرض القاضي نفقة الثانية لو انكر الدخول
بعد ما ولدت ثبت النسب وجب لها كمال المهر فلو نفاها بلا عن ويقطع
النسب مع انه محكوم به حتى قضي لها كمال المهر الثالثة المطلقة طلاقا رجعا
اذا ولدت لاكثر من سنتين تكون رجوعة وان نفاها لا عن وقطع نسبه مع انه
محكوم به وقد حكى عن عيسى ابن ابيان كذب الي محمد بن الحسن حين كان
بالرقعة يستغفره عن مسيلتين الاوليين وبين الثلاث فكتب محمد رحمه
الله انه متى حصل النضا بالنسب من ردة القضاء بامر ليس من حقوق
النكاح فانه يمنع قطع النسب باللعان ونفاها في شريح تلخيص الجامع من
باب شهادة بالولد الملاءمة ومن الواضع المأونة من قطع النسب ان
يثنى فما اجنبي بنى الولد ويجده القاضي لها فانه حكم منه بثبوت نسبه
فاذا نفاها ابوه بعزه لا يثنى كما في فتح القدر وسياقي عن الزخيرة ثم اذا
قطع النسب عن الاب والحق الولد بالامر بنفي النسب في حق سائر الاحكام
من الشهادة والزكاة والقصاص على الاب بقتله ويخوذ لك من الاحكام الا
انه لا يجزي التوارث بينهما ولا نفقة على الاب لان النفي باللعان ثبت شرعا
بخلاف الاصل بناء على زعمه وظنه مع كونه مولودا على فراشه وقد قال النبي
صلى الله عليه وسلم الولد للفراش فلا يظهر في حق سائر الاحكام ان نفي ويزاد السا
ان يكون النكاح صحيحا فلا لعان بالقذف بنفي الولد في النكاح الفاسد والوطي
بشهرة ولا يثنى النسب وقيد بالزوجية لانه لو بقي نسب ولد امر الولد فانه
يثنى بمجرد قوله باللعان بالتمسك بزيادة الشا من ان هذا يكون البيضة
في حال يجري بينهما فيه اللعان حتى لو تعلق وهي كاذبة لا يثنى وفي التناز
ولا يثنى من احكام النسب من جهة الزوج قايمة وفي شهادات الجامع
ولدت قوامين فنفاهما ومات احدهما عن اميه ونفيه واح منهما فالسب
لها والثلث لهما والباقي يرد كاولاد العاهرة لانقطاع النسب وفيها اختلاف
يعرف في موضعه انتهى وفي تنمة التناوي من الغرايض ولد الملاءمة
وولد الزنا في حكم الميراث بمنزلة ولد شرعه ليس له اب ولا قرابة الاب
فلا يرث هذا الولد من الاب وقرابته ولا يرث الاب ولا قرابته من هذا الولد
لان قوم الاب نبي له في قطع النسب وله ولد الامر يرث منها ومن قرابته
ونزول الامر وقرابته واما ابن الملاءمة فله اب وقوم الاب وهم الاخوة
وليس احد صحيح ولا قومه وهم الاعمام والعمات لاب وامر اولاد واذ ثبت
حرمة المصاهرة بين الزوجين ثم حدث بينهما ولد ثم مات الاب اختلنا
في ميراث هذا الولد منه للاختلاف في هذه الحرمة فلم يكن كولد الزنا كما
لو جات بولد بعد النكاح المعلق طلاقها الثلاث به فان النسب فيه

بين

مر

يع

مخاينة

ثابت للاختلاف انتهى اختصار وفي تلخيص الجامع لوملك الثاني لام لا يجوز
بيها وفي شرحه وصورته رجل بني نسب ولد امرأته الحرة ولا عن الثاني
بينهما وقطع نسب الولد ثم ارتدت والعياد بالله عن الاسلام ثم سببت
فمكها الزوج الثاني فانه لا يجوز له بيعها لان نسب الولد ثابت حكما كقيام
فراشها ولا تضع دعوة غير الثاني لهذا الولد وان صدقته الثاني وتضع دعوة
الثاني مطلقا ولو كان الثاني كبير اجماع النسب من الثاني وفي الذخيرة وحل
نسب ثبت باقراره او بطريق الحكم لم ينتف بعد ذلك وبينا في ما روي
عن ابي يوسف في رجل مات امرأته بولد فنفاه فلم يلد عنها حتى قدزها
اجنبي بالولد فماتت ثبت نسب الولد ولا يثبت نسب غيره ذلك ولو تبي
زوجته وهما على اربعان بينهما لا يثبتي سوا وجب الحد ولم يجب وكذا اذا كانت
من اهل اللعان ولم يتلعا عنه فانه لا يثبتي وكذا لو كان العلوق في حال اللعان
بينهما ثم صار الحال من اهل ان يتلعا عنه وان كانت المرأة امة او كتابية خالة
العلوق فاعتقت واسلمت فانها لا يثبت عنان ولا يثبت نسب الولد وفي
السفاني ولو قال لامرأته يا زانية ولها منه ولد ثبت اللعان ولا يلزم بني
الولد فان اكدب نفسه حده القاضي انتهى ولذا قيل بقذف الولد اهترارا
عما اذا قدزها بالزنا ولها منه ولد فانه لا يثبت نسب غيره ثم اعلم ان هذا الولد
وان قطع القاضي نسب عن ابيه لم تضع دعوى احد النسب وان صدقته الولد
كما في التائز خانية وهو مستفاد من قوله ان قطع النسب لا يظهر الا في
مسيلتين وفي قوله بني نسب اي القاضي والحجة بامه اشارة الى ان
التفريق بينهما لا يكتفي بغير نسب الولد فلذا روي عن ابي يوسف انه لا بد ان
يقول قطع نسب هذا الولد عنه بعد ما قال فرقت بينكما وفي المبسوط
هذا هو الصحيح لانه ليس من ضرورة التفريق بني النسب كما بعد الموت
يعرف بينهما باللعان ولا يثبت نسب عنه كذا في النهاية وفي المجموع ولو ماتت
بنت المنية عن ولد فادعاه فنسبه غير ثابت منه اي عند الامام وقال
يثبت قيد بموئنا لانه لو كانت حرة ثبت نسبها بدعوة ولدها اتفاقا وقيد
بالبنات لان الولد المنى لو كان ذكرا فان وترك ولد اثبت نسب من المدعي وورث
الاب منه اتفاقا الحاجة الولد الثاني الي ثبوت النسب فبناوه كبنات الاول وقيد
بدعوة الولد لانه لو ادعي البنت المنية حرة ثبت نسبها اتفاقا ونقاه
في شرحه في الذخيرة لا يشرع اللعان ببني الولد في الجيوب والحصى ومن
لا يولد له ولد واعلم ان ولد امرأته اذا نفاه المولى وقبلنا بصحته فان حكمه
حكم ولد المفكوة اذا تبي في سائر الاحكام فلا تقبل تنهاية احدهما للاخر بعد
اعتناق الولد ولا يضع احدهما زكاته فيه ويجرم المناكحة بينهما ولا يرث احدهما
صاحبه بالتزانية لكن المولى يرث منه بالولا اذا لم يكن عصبة اقرب منه

ويجب ثبته على المولى بعد اعتناقه بحكم الملك كذا في شرح التلخيص من
الشهادات قوله فان اكدب نفسه حده لا قراره بوجوب الحر عليه اطلفه
فشملا اذا اعترف به وما اذا اقيمت عليه بينة انه اكدب نفسه لان الثابت
بالبينة عليه كالثابت باقراره كما في الولو الحية وشمل الاكذاب صريحا ومنها
ولهذا الوثبات الولد المنى عن مال فادعي الملا عن لا يثبت نسب غيره ويجوز ان كان
قد ترك ولد اثبت نسبته في الاب وورثه الاب لا يحتاج الي النسب ولو
ترك بنتا ولها ابن فاكذب الملا عن نفسه يثبت نسب الولد عنه عند الامام
خلافها كما كذا في فتح القدير وظاهرهما في الكتاب ان الاكذاب بعد اللعان ووجوب
الحر عليه ليس باعتبار قذفه الاول لانه اخذ موجه وهو اللعان بل باعتبار
الذوق الثاني الذي تضمنه كلمات اللعان كشهود الزنا اذا رجعوا فانهم
يجدون باعتبار ما تضمنه شهادتهم من القذف اما لو اكدب نفسه قبل
اللعان ينظر فان لم يطلها قبل الاكذاب حدايم وان اباها ثم اكدب نفسه فلا
حد ولا لعان لان اللعان اثره التفريق بينهما وهو لا ياتي بعد البينة المحصنة
بالابانة وهو لا يصح بدون حكمه ولا يجب الحد لان قدزها وقع موجه لللعان
فلا يفتل موجه للحد وعلي هذا القول يا زانية انت طالق ثلاثا لاحد ولا لعان
ولو قال انت طالق ثلاثا يا زانية حد اطلق في الاكذاب فشملا ما اذا اكدب الولد
بعد ما ادعاه ولذا قال ايضا ثلاثا يا زانية قال في فتح القدير ولو اقامت
البينة على الزوج انه ادعاه وهو يتكلم يثبت النسب منه ويجوز ان يفي بها مع
الصدور للشهيد قدزها ببني الولد ولا عن فتزوجه فادعاه صح ويجوز
فان وليت في الثاني فنفاه لاعن وينتهي ان علق بعد اكدابه وقبله لا وينبغي
ان لا يلعن اسناده نظيره زينة وانت صبيبة بخلاف وانت ذمية او رقيقته
او منذر رجعين كنه وعمرها عشرون وان تردد ينطع استحضارا وفيها سالا نظير
اسلمت زوجه او اعتقت ثم ولدت فنفاه انتهى قوله وله ان ينكرها اي للملا
بعد التفريق ان يتزوجها اذا اكدب نفسه اطلفه فشملا ما اذا اكدب احد او لم يجد فتقيد
الشم الحد بالحد اتفاقا وكذا اذا اكدب نفسه فشملا فشملا والخاص لان التزنية
باللعان يزول بها ملك النكاح ويوجب حرمة الاجتماع والتزويج مادام على
حال اللعان فان اكدب احدهما نفسه جازا للنكاح والاجتماع عنه الامام
والثالث وقال الثاني انها توجب حرمة موبة حرمة الرضاع والمصاهرة
لقوله عليه السلام للتلاعنان لا يجتمعان ابد او متلفي قوله ان التزنية لا تتوقف
على الفضا كما اشار اليه في فتح القدير ولما ان عويما اطلق الملاعة ثلاثا فصار
سنة الملاعين فانه يجب عليه ان يطلها فان لم يفعل ناب القاضي منابه كما في
العنين فكانت التزنية طلاقا واما الحديث ولا يمكن ان العمل بحقيقة طعن حقيقة
التعادل وهو التلغل بالقول وكما في غاية وكما في غاية والت حقيقة فانصرف

المراد الي الحاكم الي الحاكم وهو ان يكون حكمه باقيا وبعد الاكذاب لم يبق حكمه
لبطلانه فلم يبق حقيقة ولا حكما في اجتماعهما ونظيره قوله تعالى في
قصة اصحاب الكهف انهم ان يظهروا عليكم برجموكم ويحبسواكم في ملتهم
ولن تنلحو اذ ابدا اي ما داموا في ملتهم لا تفرج انهم اذ لم يفعلوا افلحو اذ
هذا كذا في البدائع وقد بحث المحقق في فتح القدير بان لا يمكن الحقيقة
وصير الي الجواز ان كان احدهما ما ذكر ثم من ارادة من بينهما تلاحق
قايمة حكمها والثاني من وجد بينهما تلاحق في الخارج وعليه هذا التذيير
لا يحتاجان بعد الاكذاب اذ ارتفع حكمه لا يوجب ارتفاع كونه قد تحقق
له وجود في الخارج ولكن نفي النظر في اي الاحتمالين ارجح واطن ان الثاني
اسرع الي التزم انتهى قوله وكذا اذا قذف غيرها فحدثت او زنت فحدثت يعني
له ان يتكهما ايضا اذا خرجا واحدهما عن اهلية اللعان فتشمل ما اذا خرسا
واحدتهما واراد بالزنا الوطي المحرم وان لم يكن زنا شرعيا كما ذكره الاستيحا
لزوالة عفتها ولو قال وكذا ان قذف احدهما في مكان اولى لشموله
المتلاعذين ولو اسقط قوله فحدثت لكان اولى لان مجرد زناها حلت له
سواء حدثت بان وقع اللعان قبل الدخول ثم زنت فحدثت او لم تحدث لزوال
العنة وانما فترنا بهذه الصورة لانه لو كان بعد الدخول كان حدها
الرجم وهو اشد فلا يتصور التولد بحلها بعده واستغني بها عن تفسير
الرواية بان زنت بالثبوت بد اي شيب غيرها للزنا المجانته للرواية لانها
بتحقيق النوت وفي فتح القدير يستشكل بان زوال اهلية الشهادة بطر
والنسب مثلا لا يوجب بطلان ما حكم به القاضي عليها في حال قيام العدالة
فلا يوجب بطلان ذلك اللعان السابق الواقع في حال الاهلية لبيطل امره
في الحرمة انتهى قوله ولا لعان بتقدي الاخرى لتقدي الركن ومنه وهو
التلفظ بالشهادات ولهذا الوقال اعلم مكان اشهد لا يجوز ولو قال ولا لعان
اذا كانا اخرسي واحدهما اولى للعدلة المذكورة اذا كانت خرسا ولاعتقل
نصير بينهما لو كانت ناطقة وشارا في انه لا يثبت باكتنا به كما لا يثبت باشارة
الاخرى للشبهة والي انه لو خرسا احدهما بعد اللعان قبل التفريق فلا
تفريق ولا حد كما لو اراد او كذب نفسه قوله ولا يبنى الحمل لانه لا يثبت
بنيا منه عند التقدي لاحتمال انه انتحاح ولو بنيا بغيره وقته بان ولدته
اقل من سنة اشهر صار كانه قال ان كنت حاملا فمكنت ليس مبي والنفذ
لا يصح تعليته بالشرط وهذا قول الامام وعندهما يجري اللسان اذا جات به
لاقل من سنة اشهر للثبوت بغيره وقوابه ما مر واما الارث والوصية هو
فيثبتان علي الولادة فيثبتان للولد لا للحمل واما اعتقه فكذلك لقوله
التعليق بالشرط واما رد المبيعة بيعت الجبل فلان العمل ظاهر واحتمال الرج

شبهة

شبهة والرد بالعيب لا يمنع للشبهة وكذا النسب يثبت مع الشبهة واما
وجوب التتبع للمطلقة اذا ادعت حبلان فتنبوله قولها في امر عدتها والحق
ان قول صاحب الهداية ان الاحكام لا تترتب عليه قبلها لا يراد به كل الاحكام
وانما يراد به بعضها كما في العناية وقد كتبنا في القواعد الفقهية مسائيل
يترتب عليه قبلها قوله وتلاعنا بزنت وهذا العمل منه ولم ينتف العمل بوجود
التقدي بصريح الزنا وفي العمل غير صحيح لان قطع النسب حكم عليه ولا يترتب
الاحكام عليه دلالة قبل الانقضاء قوله ولو نفي الوعد التهنئة والتلاع الة
الولادة صح وبعده لا ولا عن غيرها اي فيما اذا صح تنبيه اولم يصح لوجود التقدي
فيها والتهنئة بالعمز من هانته بالتشغيل والتمزك في المصنف والتفصيل
المذكور يعني ان تقوم دلالة علي اقراره بالولد او لانها هو في صحة النفي بعد
لا في اللعان كما في المنون والشرع وبه علم ان ما ذكره لولو الحي من ان اللعان
الحاجري اذا نفي بعد الولادة في مدة قصيرة اما بعد مدة طويلة فلا يصح
سهرود كلامه علي انه لو اقر بديجات بالولد ثم نفاه لا يصح بالاولي كما قدما
فلم يقد وعليه مدة الولادة بوقت وهو ظاهر الرواية وقد يقال قالوا ان
الاقرار بالولد الذي ليس منه حرام كالسكوت لاستلحاق نسب من ليس
منه وقد ذكر المصنف في الهداية شيبين قبول التهنئة وبشر الة الولادة وزاد
في الاختيار ثالثا ان يقبل هدية الاهل في ثلاث لا يصح تنبيه بعد واحدة
منها والحق انها اربع والرابع سكون نصفي معني وقت التهنئة وبشر الة وهي
ثلاثة ايام في رواية وسبعة في اخرى كما في الكافي وقبول التهنئة ذكر
ما يدل علي القبول مثل احسن الله بارك الله جزاك الله ربك الله مثله او
امن علي دعا المربي كذا في فتح القدير ولو كان غاييا لم يعلم بالولادة بعذر
المدة بعد قومه قوله وان نفي اول اليومين واقر بالثاني حده لانه حد
لانه اكذب نفسه ببعوي الثاني اليوم فوعلا لا يفي ثومة والاشان توما
ولجميع توابعه وتوابعه كان كذا في المصباح قوله وان عكس لاعت بان
اقر بالاول ونفي الثاني لانه قاذ في يني الثاني ولم يرجع عنه قوله وثبت
نسبهما فيهما اي في المسيلتين لانها خلقتا من ماء واحد والتومان ولدان بين
ولادتهما اقل من سنة اشهر وفيه اشارة الي انه لو نشاهما ثم مات احدهما
قبل اللعان لزماه وقد مناننا ربعة ولوجبات بثلاثة في بطن واحد
ففي الثاني واقر بالاول والثالث بداعت وهم بنوه ولو نفي الاول والثالث
واقر بالثاني يجب وهم بنوه كذا في شرح النفاية اعلم انه في صورة ما اذا اقر
بالاول ونفي الثاني اذا قال بعده هما ابناي او ليسا بابني فلا حد فيهما
كما في فتح القدير وفيه شهادة الى ما مع المصدر الشهد من باب شهادة
ولد الملاعنة باع احد التومين وقد ولد في ملكه واعتقه المشركي فشهد

لها بعه يتقبل فان الثاني ثبت نسبهما وانتقض البايع البتة والعقود والنقض ويرد
ما قبض او مثله ان هلك للاستناد فك تحويل العقد وان كان النقص قصاصا في
طرقا ونسب فامسره عليه دون العاقلة لانه بدعواه ثم اعلم انه اذا نفي
نسب التوأمين ثم مات احد هاتين توأمين وامه وامه وامه فالارث اثلاث
فرضا وزد الامام السدس وللأخوين الثلث والنصف يرد عليهم وهذا بين ان
قطع النسب جري في التوأمين لانه لو لم يقطع نسبه عن اخيه التوأمين لكان عصية
باخذ الثلثين وقطع النسب عن الاخ التوأمين بالتبعية لانهما وقده عن الحمل
ونماه في شرح التلخيص من باب شهاقة ولد الملائكة باب
العنين وغيره يقال رجل عني لا يتدر علي اتيان النساء ولا يشترى النساء
وامرأة عني لا تشترى الرجال والنزاع يقولون به عنه وفي كلام الجوهري
ما يشبهه ولم أجده لغيره ولفظه عني عن امرائه نعيمنا بالبناء للنعول
اذا حكم عليه القاضي بذلك او منع عنها بالاسم والاسم منه العنة
وصرح بعضهم بانه لا يقال عني به عنه كما تقولها فان كلامه ساقط قال
والمشهور في هذا المعنى كما قال نعلب وغيره رجل عني بين التعنين
والعنينة وقال في السامع بين العنانية بالفتح قال الازهرى وسيمعينا
لان ذكره يعين لقبيل المرأة عن يمين وشمال اي يعترض اذا اراد ابلاغه
كذا في المصباح وجمعه عن واما عند النزهة فمن لا يصل الى السامع فينام
الا لئلا المرض به او كان يصل الى الشيب دون البكر والي بعض النساء دون
بعض سوا كانت التمه تقمرا ولا كما في العناية ولذا قال في المنظومة
الشكان بفتح المعجمة وكاف مشددة وبعد الالف راي هو الذي اذا اجرب
المرأة انزل قبل ان يجاها ثم لا تشترى لانه بعد ذلك يجماعها وهو من قبيل
العنين لها المطالبة بالتفريق وان كان يصل الى الشيب دون البكر والي
بعض النساء دون بعض لضيق طبيعته او لكبر سنه او سهره فهو عني
في حق من لا يصل اليها لنوات الفصود في حقها فان السحر عندنا حق
وجوده ونضوره ويكون اثره كما في المحيط ولا يخرج عن العدة باذخاله
في دبرها خلافا لابن عتيق فانه يقول الذي يشترى من القتل كذا في المعراج
وقبه اذا اوج الحشنة فقط فليس بعني وان كان مقطوعا فلا بد
من ابلاج بنية الذكر وينبغي ان يقال يكفي الابلاج بقدر الحشنة من
مقطوعها ولم أر حكمها اذا قطعت ذكره واطلق المحبوب بشمله وهو
في تحرير الشافعية لكن قولهم لو رضيت به فلا خيار لها بنا فيه وله نظير
ان احدهما لو اقرب المستاجر الدار الثاني لو تلف البايع المبيع قوله
وجددت زوجها مجنونا فارق في الحال وهو من استوصل ذكره وخصيته
يقال جيبته جيا من باب قتل قطعية وهو محجوب بين الجباب بالفتح

والكسر كذا في المصباح وانما لم يوجب لعدم الغاية ولما كان التفرق لنوات هنات
علي طلبها ولم يذكره هنا التناهما ذكره في العنين وانما راي انه لو جوب بغير
الوصول اليها مرة لاحيا لها كما اذا صار عنيها بغيره ويلحق بالمحجوب من كان
ذكره صغيرا جدا كالزلا من كانت التمه قصيرة لا يمكن ادخالها داخل النكاح فانه
لاحق لها في المطالبة بالتفريق كذا في المحيط وظاهره انه اذا كان لا يمكن ادخالها
اصلا فانه كما محجوب لتغييره بالداخل واطلق الزوج المحجوب فتشمل الصغير
والمرضى بخلاف العنين حيث ينتظر بلوغه او يروه لاحتمال الزوال واراد بها
من لها حق المطالبة بالجماع لانها لو كانت صغيرة انتظر بلوغها في المحجوب
والعنين باختلاف رضاها بخلاف ما لو كان احدهما مجنونا فانه لا يوجب راي
عقله في الحب والعنة لعدم الغاية ويفرق بينهما في الحال في الحب وبعد التنا
في العنين لان المحجوب لا يعدم الشهوة خصوصية ولي وان كان والا فن يتعصبه
القاضي ولو بها الولي ببينة في المسئلة علي رضاها بعنة او جبه او
علي علمها بحاله عند العقد لم يفرق ولو طلب عينا علي ذلك خلف فان نكحت
لم يفرق وان خلفت فرق كذا في فتح القدير وقالوا لو جات امرأة المحجوب بولد
بعد التفريق الى سنتين ثبت نسبه ولا يبطل التفريق بخلاف العنين حيث
يبطل التفريق لانه لما ثبت نسبه لم يبق عينا ونظر فيه الشئ بان الطلاق وقع
بتفريقه وهو باين فكيف يبطل لا تزي انما لو اقرت بعد التفريق انه كان قد
وصل اليها لا يبطل التفريق وجوابه ان ثبوت النسب في المحجوب باعتبار
الانزال بالسمح والتفريق بينهما باعتبار الحب وهو موجود بخلاف ثبوته
من العنين فانه يظهر به انه ليس بعني والتفريق باعتباره بخلاف
ما استشهد به باقرها فانها متممة في ابطال النكاح لاحتمال كذبها فظهر
ان البحث كما في فتح القدير وفي الحاشية من في فصل العنين اذا شهد شاهدان
بعد تفريق القاضي في العنين يبطل محجوب الولد واقامة البينة علي اقواله
بالوصول وفي التنا نزعانية كان الزوج مجنونا ولم تعلم بحاله فيات بولد
فادعاه واثبت القاضي نسبه ثم علمت بحاله وظللت الفرقة فلها ذلك انني
واطلق في المرأة فلا بد من تغييرها بان لا تكون رفقان الرقعا اذا وجد
محجوبا لا خيار لها كما في الحاشية وان تكون حرة لان زوج الامه اذا كان
محجوبا وعينا فالحيا راي المولي في قول اي حنيفة فان رضي المولي لاحق
للأمة وان لم يرض كانت الخصومة اليه كما في العزل وقال ابو يوسف الحيا
الي الامه كقولها في العزل واختلفوا في قول محمد فقيل مع اي يوسف كما في
العزل وقيل مع الامام وهذا كذا في الحاشية ولم يقيد بالتفريق بالطلب في الحال
لانها لما وجدته محجوبا فاقامت معه زمانا وهو ايضا مجنونا كانت علي غيا
ولم يذكر حكمها اذا اختلفا في كونه محجوبا وحكمه انه ان كان يعرف حقيقته

قف

لها

مرأة

جبل

ن

رها

فلو قال وطيت وانكرت في الابتداء بان ادعي الوصول وانكرت اوفي الانتهاء فان قوله
خيرت شامل لتخير شيئا فالقول قوله في الوطي ابتداء وانتهى مع يمينه فان نكح في
الابتداء يوجب سنة ولا يوجب له الا اذا ثبت عدم الوصول اليها بقوله فيقول هل في
الابتداء او يفرق في الانتهاء وهذا ظاهر ان ما ذكره الشرح من ان المص لم يذكر كمينه في
العنة في الابتداء ذكره في الانتهاء عقلة عما فهمته من كلامه لما قررنا ان التخيير
شامل لهما والتعيين بقوله وقلنا المنع للجماعة انتافي اوليان الاولى للالتزام
بقول الواحد والاثنتان احوط وفي البراءة او ثنى وفي الاستتباب افضل هو
وشروط الحاكم الشهد في الكافي عدلها وطريق معرفة انها بكران يقول علي جدار
فان وصل اليه فبكر والا فلا او يرسل في فرجها مافي فان دخل فتنب
او ان يدفع في فرجها اصغر بيضة للرجاحة فان دخلت من غير عنف وفي
ثيب والافكر وفي الثانية واذا شهد البعض بالكبارة والبعض بالنبابة
يرى غير من انتهي وفي المعراج لو وجدت شيئا وزعمت ان عذرتنا فالت
بسبب اخر من غير وطية كاصبوعه وغيرها فالقول قوله لانه الظاهر والاصل
عدم اسباب اخرو في المحيط عنين اجله القاضي سنة وامرانه ثيب فوطيها
وادعت بعد الحول انه لم يطاها وقالت خلفه فاي ان يحلف ففرق القاضي
بينهما لم يسعها ان تزوجت باخرو لم يسعها ان يتزوج اخرا انتهي قوله وان
اختارته بطل خيارها اطلقه فتشمل الاختيار عقيقة او حكما كما اذا قامت من
مجلسها واقامها اعوان القاضي قبل ان يختار شيئا او قام القاضي قبل ان
يختار لامكان ان يختار مع النياح وعليه الفتوى كذا في المحيط والوافعان وفي
البراءة طاهر الرواية انه لا يتوقف على المجلس وقيد بقوله بانث بالتريق
لان الفرقة لا تتبع باختيارها نفسها بل لا بد من تطلق الزوج باينة او تريق
القاضي ان المنع وقيل يتبع باختيارها وجعله في الخلاصة طاهر الرواية
والاول رواية الحسن وشارب بطلانه باختياره الي انه لو فرق بينهما ثم
تزوجها ثانيا لم يكن لها الخيار لرضاها بحاله كما لو تزوجته عالة بحاله على
المعنى به كما في المحيط وفي الثانية فرق بين العنين وبين امراته ثم تزوج
اخرى تعلم بحاله اختلفت الروايات والصحيح ان الثانية هي الخصومة
لان الانسان قد يجز عن امرأة ولا يجز عن غيرها ويحسب من السنة باديها
حيضها ورمضان ونحوه وينه يرض احداهما على المعنى به مطلقا كما في
الولو الجيدة وصح في الثانية ان الشهر لا يحسب وفي المحيط اصح الروايات
عن ابي يوسف ان نصف الشهر وما دونه يحسب وما زاد على النصف
لا يحسب ولا يجبرها وعينتها وحسبها وامتناعها من المجي الى السجن بعد
حبسه بعد ان يكون فيه موضع غلوة ولو على مهر فافي الخلاصة لو
كان محرما وقت الخصومة اجله بعد الاحرام وفي الثانية لو وجدت زوجها

مريضا لا يتدبر على الجمار لا يوجد ما لم يعرج وان طال المرض انتهي وفيها وان كان الزوج
مظاهرا منها ان كان قادرا على الاعناق اجله القاضي وان كان عاجزا عنه اهم له
القاضي شهرين للكنافة ثم يوجب ان طاهر بعد التاجيل لا يلتفت اليه ويحسب
ذلك عليه انتهي وفي المحيط الجامع اصله ان كل موضع يجري الوكالة فيه ينصب
لوي فيه خصما او كل موضع لا يجري الوكالة لا ينصب الوي فيه خصما كما لفظة
بالا با عن الاسلام واللغات انتهي قوله ولم يجبر احدهما بعيب اي لا خيار لاحد
الزوجين بعيب في الاخر لان المستحق بالعقد هو الوطي الاخر والعيب لا يفتوته
بل يوجب فيه غللا فتواته بالموت قبل التسليم لا يوجب الخيارا غللا له اولى
وفي الهداية ان اختلاله بالموت لا يوجب الفسخ فبالعيب اولى واعترض عليه
جميع الشارحات بان النكاح موقت بجياهما ولم يجتبا عنه واجبت عنه بجوايبها
الاول ان النكاح بالموت ينتهي لانه يتفسخ قالوا والشئ بانتهائه ينتهرو ولا
يتفسخ والثاني وهو الاحسن انه على حذف مضاف تنذيره لا يوجب خيار الفسخ
حتى لا يسقط بالموت شي من مهرها اطلق العيب فتشمل الجن ام والبرص والجنون
والرقيق والقرن وخالف الشافعي وقال كواحد في هذه الخمسة وخالف محمد
في الثلاثة الاول اذا كانت بالزوج فتخير المرأة بخلاف ما اذا كانت بها فلا يخير
لنذ رفته على دفع الضرر عن نفسه بالطلاق ووزها ويرد عليه تخيير الغلام
اذا بلغ عند محمد فانه قادر بالطلاق ويمكن الجواب بان خيارا للبلوغ لرفع
ضرر فعل الغير بخلافه هنا لان الزوج فعله كما لا يخفى الجواب من الجن مذبذغ
الجم التطلع وهو مصدر من باب ضرب ومنه يقال جزم ربا لينا للمفعول اذا
اصابه الجذام لانه يتبع المحرم ويستقطه وهو مجزوم قالوا لا يقال فيه من
هذا المعنى اجزوم وذاك اهمر كذا في المصباح وفي التاموس الجزام كغراب علفه
محدث من انتسا والسود في الجسد كله فيغسل بماء لا عضا وهاها وبعث انتهي
الي ان تاكل الاعضاء وسنوطها عن تنزع جزمه في جزمه ومجزمه واجزمه وروى
الجوهري في منعه انتهي والبرص بحركة بياض يظهر في ظاهر البدن لفساد
مزاج برص كفرج فربما برص وابرصه الله ثم قال في موضع اخر وجن بالضم
جنا وجنونا واستجن مبنيا للمفعول وتجن وتجانن واجبه الله فربما جنون
واما الرقيق ضد التثاق وبحركة جمع رقيقة ومصدر فقولك امرأة رقيقة بينة
الرقيق لا يستطاع جماعها ولا خرق لها الا المبال خاصة وفي المصباح رقت
الملة رقتا من باب تعب فهي رقيقة اذا استند مدخل الذكر من فرجها فلا
يستطاع جماعها والفرز مثل فلس المفعلة وهي حمير بينت في النزع في مدخل
الذكر كالغرة الغليظة وقد يكون عظما ويحكم انه اخضع الى القاضي شرح
في جارية بها قرن بفتح الراء منزلة العقلة فادفع المصدر موقع الاسم وهي
سابع كذا في المصباح والرقيق بفتح التاء كما في العنابة وقد كتبنا في التواعيد

في مذهب الحنفية ان الفاضي لو قضى برد احد الزوجين يعيب فقد قضاه
وفي القنينة من الكراهة جراح اشترى جاربه ونقا فله شق الريق وان تالت
انتهى ولم ار حكم شق الريق المنكوبة وقالوا في تغليل عدم ردها لامكان شقه
ولكن ما رايت هل تشق حيا وفي المعراج لو نكحها العنين وزوجته علي النكاح
بعد التتريق فله ان يتزوجها الارواية عن احمد حيث قال لا يجتمعان ابدا
كتفوقه اللعان وهذا باطل لا اصل له انتهى **باب**
العدة لما ترتب في الوجود علي الفرقة بجميع انواعها او ردها عنيب الطواهي
لغة الاصا عدد ذن الشيء حصيته احصا وفي شرح المجمع للمص العدة
مصدر عن الشيء يعده وسيل عليه اللامر مني يكون الفيامة قال اذا تكملت
العدة فان اي عدة اهل الجنة وعدة اهل النار عدد هم وسميت زمان
التريص عده لانها تعد ويقال علي المعدوه وفي الدر الشنبري اذا تكملت
عند الله برجوعهم اليه وفي المصباح وعدة المرأة قبل ايام اقربها اسحر
الايام ما جود من العدة والحساب وقيل تريضها المدة الواجبة عليها
والجمع عدد مثل سبعة وسر وقوله تعالى فطلعنوهن لعدتهن قال
المجاه اللام بعدي في اي في عدتهن انتهى وفي الشريعة ما ذكره بقوله هي
تريض يلزم المرأة عند زوال النكاح او شبهته اي لزوم انتصامدة والتريض
التثبت والانتظار قال الله تعالى فتريصوا حتى حين وقال تعالى تريض
بكم اندوايد وقال تعالى فتريصوا انا معكم من ريصون كذا في البدائع وانما
قد رنا اللزوم لان التريض فعلها وقد قالوا ان ركنها حرمان اي لزومات
كحرمة تزويجها علي الغير ونقلوا عن الشافعي ان ركنها عده التريض وفي
عوا علي الاختلاف في داخل العلتين فعندنا يتداخلان خلافا له وانتصاها
بدون علمها عندنا خلافا له قاله وهذا اولي مما في البدائع في جعلها
في الشرع عندنا اسما لاجل ضرب الانتصام ما بقي من اثر النكاح وعند الشافعي
اسما للفعل التريض لانه علي هذا التقدير يكون ركنها نفس الاجل وقد
صرحوا بخلافه الا انه لو صرح اندفع الاشكال الوارد علي عدة الصغيرة اذ
لا لزوم في غيرها ولا تريض واجب وجوابه بانها ليست هي المخاطبة بل الولي
هو المخاطب بان لا يزويجها حتى تنقضي مدة العدة ولهذا لم يطلق اكثر
المشايخ لفظ الوجود علي عدة الصغيرة علي عدم خطاها وانما يتولون
تغنى وقيد بقوله يلزم المرأة لان ما يلزم الرجل من التريض عن التزوج
الي مضي عدة امراته في خكاح اخنها وخوها لا يسمى عدة اصطلاحا
لاختصاصه بتريضها وان وجد معنى العدة ويجوز اطلاق العدة عليه
شرعا كما افهمه كما في فتح القدر يرفع علي هذا ما في الكتاب معناه الاصطلاح
واما في الشريعة فهي تريض يلزم المرأة او الرجل عند وجود كبدية وقد ضبط

الفقيه ابو الليث في خزانة الفقه الموضع التي يمتنع الانسان من الوطئ فيها
حتى يمضي عدة الاولي في عشرين موضعا نكاح اخن امراته وعمتها وخالتها
وبنت اخنها وبنت اخنها والخامسة وادخال الامه علي الحرة ونكاح اخن
الموطوءة في نكاح فاسد وفي شبهة عقد ونكاح الاربعه كذلك ونكاح المعتد
للاجني ونكاح المطلقة ثلاثا ووطئ الامه المشتراة والحامل من الزنا اذا
تزوجها والحرة اذا اسلمت في دار الحرب وهاجرت اليها وكانت حاملة
فتزوجها رجل والمسبية حتي لا توطأ تخيض او تنضي شهران كانت لا تخيض
لصغرها وكبر ونكاح المكاتبه ووطئها مولاه حتي يعتق او تجز نفسها ونكاح
الوثنية والمرتدة والمجوسية لا يجوز حتي تستلم ودخل تحت شبهة النكاح
الناسد ومن زفت اليه غير امراته فوطئها ولكن خرج عن التعريف عدة امر
الولد اذا مات مولاه او اعترضا واجبة عندنا مع انها لم تكن عند زوال
النكاح او بشبهته هذا ما اوردته قبل الاطلاع علي الاصلاح ثم رايت عرفها
فيه بما يدخل عدة امر الولد فقال هي اسم لاجل ضرب الانتصام ما بقي من
اثر النكاح او الفرائض وقال في ايضاح الاصلاح لا بد منه لينتظم عدة الولد
انتهى وفي بعض النسخ او شبهة باضافة الشبهة الي ضمير النكاح وعلي
النسخة الاولي باضافة الشبهة الي ضمير النكاح وعلي النسخة الاولي
باضافة الشبهة اليه فعل النسخة الثابتة تدخل عدة امر الولد لانها تريض
يلزمها عند زوال شبهة النكاح لما ان لها فرائضا كالحرة وان كان اصغر من
فرائضها وقد زاد بالعتق ولكن لا يدخل من زفت اليه غير امراته وقلن امراتك
الا علي النسخة الاولي وعليها فينبغي ان يقال قوله او شبهة معطوف
علي الزوال لا علي النكاح لانه لو عطف اليه لا يقتضي انها لا يجب الاعتراف
زوال الشبهة وليس كذلك واما سبب وجوبها فلكل نوع منها سبب
فعدة الاقران وجوبها اسباب منها الفرقة في النكاح الصحيح سوا كانت بطلا
اذ يغير طلاق بعد ووطئ او خلوة ومنها هذا النكاح الفاسد سببها تقريق
الفاضي او المشاركة وشرطها ان يكون بعد الوطئ حقيقة ومنها عدة الرطب
عن شبهة فسيرها الرطب ومنها عدة امر الولد سببها عتق الولي باعتاقه
او موته واما عدة من لم يخض لصغرها وكبر سببها الطلاق وشرط وجوبها اما
الصغرها والكبر وعدم الخيض لاسا والثاني الدخول حقيقة او حكما واما
عدة الحبل فسببها الفرقة او الوفاة كذا في البدائع مختصرا وهو مخالف لما
في فتح القدر من ان سبب وجوبها عقد النكاح المتكاد بالتسليم او ما يجري
محراه من الخلوة والموت ولو فاسدا واما الفرقة فشرطها الاضافة في
قولهم عدة الطلاق الي الشرط انتهى والظاهر ما في فتح القدر بعدم صلاحية
الطلاق والموت للسبب لما في المصنف كان القياس ان لا يجب العدة بالطلاق

ة

ح

بص

ق

ج

والنكاح لانها مزيلان للنكاح والشبي اذا زال يزول جميع آثاره وانما وجبت بالنقض على خلاف النكاح انتهى وحكمها حرمة نكاحها على غيرها من المحرمات التي قد منها انها الركن ومحط وادانها حرمة التزويج والتطبيب خصوصاً في المباشرة والخروج من المنزل عمومها كما سبقت في الحداد وانواعها حيض واشهر ووضع حمل لتعرف براءة رحم والتعبد والظهار خزن على الزوج والرهنا ظهوران الكلام فيها في عشرة مواضع معناها لغة وشرعاً واصطلاحاً ولكنها بشرطها وسببها وحكمها ومحطها وانواعها ودليلها قوله عدة الحرة للطلاق او الفسخ ثلاثة اقراي حيض ظاهر في ان العدة اسم للاجل المضروب كما في البدائع علي ارادة عدة ثلاثة اقراي لانه اوقع ثلاثة خبر للعدة علي تعدد بطلان الزوج فهو مخالف لما قد مناه من التخييق واماً علي تعدد بطلان فكان ظرف زمان معرباً واقفاً حرج عن اسم معني نحو السفر عند الكثرة علي تعدد بطلان فاعتبر فيه الاطلاق المجازي اعني اطلاق العدة علي نفس المدة اطلاق الطلاق فتشمل الباتين والرجعي ولم يقيّد بالرجوع بناءً علي ان الاصل في النكاح الرجوع ولا بد منه حقيقة او حكماً حتي يجب علي مطلقة بعد الخلوة ولو فاسدة كما هنا فيها ولم أر حكماً ما اذا وطئها في دبرها او ادخلت منبه في فرجها ثم طئها من غير ايلاج في قبلها وفي تحرير الشافعية وجوبها فيها ولا بعد ان يحكم علي المذهب بالتالي لان ادخال المني يحتاج الي تعرف البراءة اكثر من مجرد الايلاج والاصل في هذا النوع قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة فروي والمراد الرجوع لان اللاقي تحصى وهو خبر بمعني الامر واصل الكلام ليتربصن ولا امر لا يحذف فاستغني عن ذكره واخراج الامر في صورة الخبر تأكيد له وللشافعية بانه مما يتلفن بالمسابقة الي امتثاله خوف قولهم في الرجوع حرمة الله اخرج في صورة الخبر ثقة بالاشتباه كان الرحمة وجدت فوجب عزمها وبنائه علي المبتدأ بل علي زيادة التاكيد ولو قيل يتربصن المطلقات لم يكن بشك الوكادة لان الجملة الاسمية تدل علي الدوام والثبات بخلاف الفعلية وفي ذكر الانفس تبيين لهن علي التربص وزيادة ثقب اذا تفسرن طوام الي الرجال فامرن ان يتربصن انفسهن ويغلبن علي الطموح ويحرمها علي التربص وانتصب ثلاثة علي الطرف اي مرة ثلاثة فزوج جا التفسير علي جميع الكثرة دون الغلة التي هي الاقل الجواز استتمها لاجل الجمع بين مكان الاخر لا شتر كما في الجمعة ولعل القروا اكثر في جميع القروا من الاقرا فاورث عليه تنزيلاً لتغليب الاستعمال بمنزلة الجبل كذا في المعراج والقمر ومشتراك بين الحيض والطمح واوله اصحابنا في الآية بالحيض والشافعية بالطهر وموضعه الاول وفايدة الاختلاف تظهر فيما اذا طئها في الطهر فانه ينتضي العدة بروية قطرة الدم من الحيضة الثالثة عنده وتزنا

لا ينتضي

لا ينتضي عالم تظهر منها كذا في غاية البيان وفي البسوط الحيضة الاولى لتعرف براءة الرحم والثانية حرمة النكاح والثالثة لفصلية الحرية وتشمل الفسخ جميع اسبابه من خيار البلوغ والعنق وملك احد الزوجين صاحبه ورة احدهما وعدم الكفارة وقد منافي نكاح الاوليا حملها الفرق والاياد علي قولهم انه لا يحمل الفسخ فكان فرقة بغير طلاق قبل نكاحها بعد النكاح ثم طلت في ايضاح الاصطلاح هنا انه لا فرق بين الطلاق والفسخ والرفع قال اعلما ان النكاح بعد النكاح لا يحمل الفسخ فكل فرقة بغير طلاق قبل نكاح النكاح كالفرقة بخيار البلوغ والفرقة بخيار العنق والفرقة لعدم الكفاه فسخ وكل فرقة بغير طلاق بعد نكاح النكاح كالفرقة بملك احد الزوجين الاخر والفرقة بتغيير بن الزوج وقع وهذا واضح عند من له خبرة في هذا الفن انتهى ومن هذا النوع ما اذا تزوج المكاث بنت مولاه باذنه ثم ماتت المكاث بعد موت المولي لاعن وفاء فان النكاح ينفسد وتعد بثلاثة حيض ان كانت قد خولت وسقط مهرها بغير ما ملكت منه والافلاعة وان كان مات عن وفا تعد عدة الوفاة دخل بها ولم يدخل ولها الصداق والارث لانا حكمنا بعقده في اخره جزء من اجزاء حياته وقد منافي فصل التحليل ان العدة لا تظهر في حق المطلق حيث كان دون الثلاث وهكذا في الفسخ فلو اشترى زوجته بعد الرجوع لاعنة عليها وتعد بغيره حتي لا يزوجه من الغير ما لم تحض حيضتين ولهذا الوطئها السيد في هذه العدة لم يقع طلاق لانها معتدة بالنسبة الي غيره ولهذا تحلل له تملك اليمين بخلاف ما اذا اشترت الحرة زوجها بعد الرجوع وقد كان قال لها انت طالق المستنة وهي حايض ثم طهرت من حيضها وقع الطلاق لعدم ارتفاع عدة الطلاق بدليل حرمة وطئها ولا بد في انقضاء عدتها من الاقرا بالطلاق لانه لو طئها واقام معها زماناً منكر اطلاقاً لم تنتقض عدتها هكذا اختاره المشايخ كذا في المحيط وسبباً في زيادة بيان له ولو اشترى المكاث زوجته ثم مات فان ترك وفاء هو حرجي اخر حياته وفسد نكاحه فان لم يكن دخل بها فعدة لوقع الز

قوة

قبل الرجوع وهي امه فان كانت ولدت من تعدد بثلاث حيضات حيضتان بالفرقة وثلاث بالوفاء الا انها تنفذ اخل وتعد في الاوليين دون الثالثة كذا في المحيط واطلق الحرة فتشمل المسلمة والكتانية تحت مسلمة والكتانية تحت المسلمة كالمسلمة حرة فاكترتها او امها كاهن او امها اذا كانت تحت ومن فلاة عدة عليها اذا كان الولد يترن ذلك الا اذا كانت حاملاً عند الامام خلافاً لما قد مررت وذكرها في البدائع هنا وفي الولو الجيدة قال الا ان تكون حاملاً فتنتزع من التزوج ان كان ذلك في دينهم انتهى فتبين الحامل بان يكون في دينهم العدة لها وفي البرازية شهد ان زوجها طئها ثلاثاً ان كان غائباً ساع لها ان

تتزوج باحد وان كان حاضرا لان الزوج اذا اكره احتج الى الفضا بالفرقة
ولا يجوز الفضا بها الا بحضرة الزوج وفيها لو شهد عندها رجلان انه طلقها ليس
لها ان تمكن من نفسها وان اغبرها واحد ليس لها الامتناع انني فقد قيل خبر
الواحد العدل بموت عندها ولم يقبل بطلاقه وذكر في الاسواق لو اخبر لابن
رجلان ان فلانا قتل باه ليس له ان يقتله حتي يحكم القاضي بشهادتهما
ولو برهن الثالث عند ابن المتقول انه قتل له للردة او للقتل ان كان الشا
ما لو شهد عند الحاكم قبل ما ليس للابن قتله والا فله انني قوله او ثلاثة
اشهر لقوله تعالى واللاي يبسن من الحيض من نساكم ان اريتم فعدن
ثلاثة اشهر في حق الائمة وقوله تعالى واللاي لم يحضن في حق الصغيرة
وقد بلغت بالسن ولم تحض وشمل قوله ان لم تحض اي بالغة بالسن اذ لم
تزد ما اوردت وانقطع قبل التام ومن بلغت مستحاضة والمستحاضة التي
سببت عاديها وهو ما بلغه ويقال شابة تركي ما يصلح حيضا في كل شهر وعدها
بالاشهر ككن في التحقيق لما نسبت عاديها كونه اول كل شهر واخره فاذا قدرت
بثلاثة اشهر علم انما عاضت بثلاثة حيض يفتن بخلاف ما لم تبس فانها ترد
الي ايام عادتها فيكون عدتها اول الشهر فتخرج من العدة خمسة او ستة من
المثالث وفي فتح الغد يراخذ من الزيلعي في الحيض واعلم ان اطلاقهم لا تنقضا
بثلاثة اشهر في المستحاضة القاسية لعادتها لا يصلح الا فيما اذا طلقها اول
الشهر اما لو طلقها بعد ما مضى من شهر فدر ما يصلح حيضة فينبغي ان
يعتبر ثلاثة اشهر غير باقي هذا الشهر انني اعلم انما ذكره في فتح الغد بان
تعد برعدتها بثلاثة اشهر قول الزعفراني فعلي هذا لا بد من ستة اشهر مثلا
لها وثلاث حيض بشهر احتياطا والمراد بالصغيرة من لم يبلغ سن الحيض
والختار المصحح انه شيع وعين الامام الفضلي انها اذا كانت مراهقة لا تنقضي
عدتها بالاشهر بل يوقف حالها حتي يظهر هل حبلت من ذلك الوطي او لا فان
ظهر حبلها اعتدت بالوضع وان لم يظهر في الاشهر انني وفي فتح القدير ويعتد
بمن التوقف من عدتها لانه كان ليظهر حبلها كالموت بالوضع وان لم يظهر
في الاشهر انني وفي فتح القدير بثلاثين سنة مثلا وان يوما لا غير ثم
طلقها زوجها قال ليست هي ايسة وقال ابو جعفر تعتد بالشهود لانها من
اللاي لم يحضن وية ياخذ انني وفي الصغير واعتبار الشهور في العدة بالاي
دون الائمة اجماعا على الخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه في الاجارة انني
وفي المجتبي جعله على الخلاف كالاجارة والدين انما يعتبر بالايام اجماعا
مدة العنين وفي التارخانية امرأة بلغت فرأت يوما دمها ثم انقطع عنها الدم
حتى مضت سنة ثم طلقها زوجها فعدتها بالاشهر انني وخبر بقوله ان لم تحض
الشابة المند طهرها فلا تعتد بالاشهر وصورتها اذا رأت ثلاثة ايام وانقطع

في كل شهر من شهرين
في كل شهر من شهرين
في كل شهر من شهرين
في كل شهر من شهرين

فمضي

ومضي سنة او اكثر ثم طلقت فعدتها بالحيض الي ان تبلغ الي حد الاياس وهو
خمس وخمسون سنة في المختار كذا في البرازية ومن الغريب ما في البرازية
قال العلامة والفتوي في زماننا علي قول مالك في عدة الائمة انني ولو
فقي قاض بالقتل عدة الممتد طهرها بعد مضي سنة اشهر بقدر كما في
جامع الفصولين ونقل في الجمع ان ما لك يقول ان عدتها تنقضي بمضي حول
وفي شرح المنظومة ان عدة الممتدة الطهر تنقضي بتسعة اشهر كما في
الذخيرة معزيا الي حيض منهاج الشريعة ونقل مثله عن ابن عمر قال وهذه
المسئلة يجب حفظها لارها كثرة الوقوع وقد ذكر الزاهد في وقد كان بعض اصحابنا
يفتون بقول مالك في هذه المسئلة للضرورة خصوصا الامام والذي انني
قلت لكنه مخالف لجميع الروايات فلا ينبغي به نعم لو فقي ما لكي به فند وفي
فتح الغد يبرهن اكثر المشايخ لا يطلعون لفظ الوجوب علي هذه الصغيرة لانها غير
مخاطبة بل يقولون تعتد وفي المتسوط قال بعض علمائنا هي لا تخاطب بالعدة
لكن الولي يخاطب بان لا يزوجه حتي تنقضي مدة العدة مع ان العدة
مجرد مضي المدة فتبونها في حفرها لا يودي الي توجيه خطاب الشرع عليها
ولا يخفى ان القابل الاول قوله مبني علي انه يراها المحرمات والتربص الواجب
فان قلت علي تعدد بركونها مضي المدة اليس ان فيها يجب ان لا تتزوج فلا بد
ان يتعلق خطاب ذي التزوج بالولي فيعملها المدة كما قال شمس الائمة لا يستل
انتفا قول الاول يخاطب الولي بان لا يزوجهما فالجواب لا يلزم فانا اذا قلنا
انها المدة فالثابت فيها عدم صحة التزوج لا خطاب احد بل وضع الشرح عدم
الصحة لو فعل انني والحاصل ان الصغيرة اهل خطاب الوضع وهذا منه
كما حو طاب الصغير والصغيرة بضمان المتلفات ولو حاضت الصغيرة في
الاشهر الثلاثة تسنن ان العدة بالحيض ولو حاضت الكبيرة حيضتين ثم
ايست استأنفت بالشهر وعجزا عن الجميع بين الاصل والخلف وقد فسروا
القاضي قوله تعالى ان اريتم شككنتم وحملت انني واذا كان هذا مع الارتيا
فع غيره بالاولي كذا في غاية البيان وفي الفخر الرازي ان اريتم في دمها
مبلغ الاياس فهو من حيض او استحاضة وروي الرازي ان معاذ بن جبل
قال يارسول الله قد عرفنا عدة التي تحيض فاعدة التي لم تحض فنزل واللاي
يبسن ففهم رجل فقال ما عدة الحوامل فنزل واولات الاحمال اجلهن ان يضعن
حملهن انني وذكر في الدر المنثور ولا سيوطي ان السائل عن السائل الثلاث
اعني عن الكبرى والصغرى والحامل اي ابن كعب رضي الله عنه واخرج عن
مجاهد في قوله تعالى ان اريتم ان لم تعلمي الحيض ام لا فان قلت لم لم يكتف بقوله
واللاي لم يحضن عما قبلها قلت الائمة صدق عليها انها حاضت فلم تنزل تحت قوله
واللاي لم يحضن لان المعني لا حيض هن اصلا اما للصغرى وبلغت ولم تحض فلهذا

ب لغات

افردها قوله وللموت اربعة اشهر وعشراي عدة المتوفى عنها بعد نكاح صحيح
 اذا كانت حرة اربعة اشهر وعشراي ايام لقوله تعالى والذين يتوفون منكم
 ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشراي عشرة ايام
 بنا على انه اذا ذكر عدد الايام والليالي فانه يدخل ما يارايه من الاخر وبه
 اندفع قول الاوزاعي ان العدة اربعة اشهر وعشراي ليل اخذ من تذكر العدد
 اعني العشر في الكتاب كما سمعت وفي السنة في حديث لاحد الاعلى زوجها
 اربعة اشهر وعشراي ليل الاوزاعي يقول بتسعة ايام وعشراي ليل حتى
 لو تزوجت في اليوم العاشر جاز هكذا افرعه في معراج الدراية على قول الاوزاعي
 وتبعه في فتح التبرير ولكن في فتاوي قاضي خان حكى عن الفضل بن قول
 الاوزاعي فقال وحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه قال بعذر
 اربعة اشهر وعشراي ليل لان الله تعالى ذكر العشر متكررا وجمع الليالي ينكر
 بلفظ التذكير وجمع الايام ينكر بلفظ التانيث فعلى قوله تزيد العدة ليلة
 واحدة وهذا اقرب الى الاحتياط انني فظاهره ان من اعتد بالليالي ان ما زاد
 لانه نقص فاذا تزوجت في اليوم العاشر لم يجز اتفاقا وانما يظهر الاختلاف فيما
 اذا مات قبل طلوع الفجر وتربصت الاهلة الاربعة فان عدتها لا تنقضي بمضي
 اليوم العاشر من الخامس بل لا بد من مضي الليلة التي بعد العاشر على قول
 الفضلي والاوزاعي وعلى قول العامة تنقضي بغروب الشمس ولا يجزى ان
 الاول احوط وفي المجتبى ان العشرة عشرة ايام وعشراي ليل من الشهر الخامس
 عندنا وقال بن عمر عشر ليل وتسعة ايام انني واكثرها ان العدد انما يكون
 عكس المعدود تذكر او تاتى حيث كان المعدود من كذا ما اذا كان معدودا
 فانه يجوز ترك الثاني العدد الذي معدودة من كذا لقوله عليه السلام من
 صام رمضان وتبعه ستا من شوال كذا في بعض شروخ الالنية وذكره
 الكرماني في شرح حديث بني الاسلام على خمس والنكتة في عدم الاتيان بالثاني
 كما ذكره الرازي ان هذه ايام الحزن والمكروه ومثل عدة الايام تسمى بالليالي
 استعارة كقولهم خرجنا ليلي العتبة ونهاه فيه وفي المحيط اذا اتفق
 عدة الطلاق والموت في غرة الشهر اعتبرت الشهر وبلاهلة وان نقصت
 عن العدد وان اتفق وسط الشهر فعند الايام يعتبر بالايام فتعذر في
 الطلاق بتسعين يوما وفي الوفاة بمائة وثلاثين يوما وعندهما يكمل
 الاول من الاخير وما بينهما بالاهلة وعدة الايام والليالي ان لا يحكم فلا اربعة
 اشهر والاهلة سنة في وسط الشهر وسن الرجل مئة وكذا في اثنايه وصوم
 الكفارة اذا اشترع فيه في وسط الشهر على هذا الاختلاف انتهى وقد منعنا عن
 المجتبى ان سنة تاجيل العنين اذا كان في اثنا الشهر فانه يعتبر بالايام
 اجماعا واستثنى ايضا من الخلاف لو طاف الحامل في وسط الشهر فانه يفصل

بين كل طلاقين بثلاثين يوما فاذا اطلتها الثالثة فقد بانت منه وثلاث
 وتنتي من عدتها ثلاثون يوما وهو قول الكل وهو الصحيح لان عدتها
 تغذرا اعتبارا لاهلة في جمع العدة لانا لو اعتبرنا الشهر الثاني والثالث
 بالاهلة في حق انقضاء العدة فربما ينقصان يومين فما اعتبرنا الفاصل بين
 الطلاقين ثلاثين يمتي بعد الطلقة الثانية ثمانية وعشرون يوما
 اقل من يوما وذلك اقل من شهر ولا يجوز انقضاء العدة فيه كذا في المحيط
 وفي الصغيري واعتبا سة العدة بالايام اجماعا وانما الخلاف في الاهلة
 ونقله عنها في التتارخانية امرأة الغائب اذا اخبرها رجل بموت زوجها
 واخبرها رجلان بجيانته فان كان الذي اخبر بموته شهدا به عاين
 موته او جازته وكان عدلا وسعها ان تعذر وتزوج هذا ان لم يورخا
 فان ارخا وفاق شهود الحيوة متاخر فشرها دهما اوي وفي النسبة سبل
 عن امرأة لها زوج غائب اخبرها رجل بموت فاعتدت وتزوجت ودخل
 بها فاجروا خبرها انه حي في بلد كذا وانارائه هل يحل لها المقام مع
 الثاني فقال ان كانت صدقت الخبر الاول لا يكرها ان تصدق بالخبر
 الثاني ولا يبطل النكاح الثاني ولهما ان يقر على ذلك انني وفي شهادات
 البرازية قال رجل لامرأة سمعت ان زوجها مات لها ان تتزوج ان كان
 الخبر عدلا فان تزوجت باخبرها جماعة فانه حي ان صدقت الاول
 صح النكاح كذا في فتاوي النسفي وفي المنتقى شرط عدالة الخبر ولا يشترط
 تصديقها وفي النوازل لو عدل لكن اعني او محدودا في قد فجاز ولو
 شهد عندها عدل ان زوجها ارتد هل لها ان تتزوج فيه روايتان في
 رواية السير لا يجوز وفي الاستحسان يجوز واطلق في عدة الحرة لموت
 فتمت المسلمة واكتنا بنة تحت مسلم صغيرة كانت او كبيرة او اسيرة سوا
 كان زوجها حرا وعبد اقبل الدخول او بعوره ولم يخرج عنها الا الحامل فانها
 تغتد بالوضع في الوفاة ايضا ولذا اخر عدة الحامل عن المتوفى عنها
 زوجها بلاشارة اليها باقية على عمومها كما سنرى وفي البديع ان سيرها
 الموت وشرط وجوبها النكاح الصحيح فلا يجب في النكاح الفاسد انتهي
 وسيا في ان مبداهما من وقت الوفاة لامن وقت العلم بها ولا بد من بقاء
 النكاح صحيحا الى الموت فلو فسد قبله لم يجب عدة الوفاة ولهذا اقرنا
 ان المكاتب لو استتري زوجته ثمرات عن وفالم يجب عدة الوفاة ولهذا
 قد منا ان المكاتب لو استتري زوجته ثمرات عن وفالم يجب عدة الوفاة
 فان لم يدخل بها فلا عدة اصلا وان دخل بها فولدت منه صار امر ولد له
 فعدتها ثلاث حيض وان لم تكن ولدت منه فعليها ان تغتد بحيضتين
 لفساد النكاح قبل الموت وان لم تنزل وفان تغتد بشهرين وخمسة ايام عدة

الوفاء لانها معلوم ان المولي كما في الحانية ولكن ذكر في المحيط انها اذا ولدت
منه وقتلنا عدتها ثلاث حيض تحدي في الاوليين دون الثالثة ولو تزوج
المكاتب بنت مولا فان ما عدا وفاء عدتها عدة الحرة عن وفاة دخل
اولا والام نعتد للوفاء فان لم يدخل فلا عدة وان دخل فتعذر بثلاث
حيض قوله وللأمة قران ونصف المفتر اي وعدة الأمة حيضتان
في الطلاق بعد الدخول ان كانت من غيبض والاف شهر ونصف في الطلاق
وشهران وخمسة ايام في الوفاة اطلقها فشملة الغنة وامر الولد والمدة
والمكاتبه والمستغاة علي قول الامام سوا كانت معتقة البعض ولا
كالمعتقة في مرض الموت اذا كانت لا تخرج من الثلث والمدة بعد موت
مولاها في زمن السعاية فان المستسعي كالمكاتب عدته حرمديون
عندهما ولا بد من قيب الدخول في الأمة الا في المتوفي عنها زوجها
والخاص ان الرق منصف نعمه وعقوبة لكن في الصلاة والصوم
والظهار هما سوا وفي راجل المعنين هما سوا بخلاف ايل الأمة فانه علي
النصف كما قد مناه وفي الحد ودعلي النصف وفي النكاح علي النصف
وفي الطلاق علي النصف واعتبارة في الحرة وفي النكاح هما سوا بخلاف
الاطراف فهو منصف الا في العبادات ومافيه معنى العباداة والابداء والنفا
ودليل التنصيف في عدة الأمة الحديث وعدتها حيضتان واورده عليه
في الكافي انه معارض لعموم القطعي وتخصيص العام ابتداء لا يجوز
تجبر الواحد والقياس ولهذا قال ابو بكر الاصم بان عدتها ثلاثة اقرا واجا
عنه بانه من المشاهير يلقنه الأمة بالتبول اولان الآية انها هي في
الحرايرين دليل السياق مما اتفقون من حيث تنكح فيما افتدت به وفي كافي
الحاكم توفي عن امراته وهي مملوكة واعتدت بشهرين وخمسة ايام
وأفرت بانقضاعدتها ثم ولدت لأكثر من ستة اشهر من يوم الاقرا لم يلزم
الزوج وان لم يغزلزمه الولد الي سنتين وفي الحانية امرأة قالت في عدة
الوفاء ليست بحامل ثم قالت من الغدا انا حامل كان القول قولها وان قالت
بعد اربعة اشهر وعشرة ايام ليست بحامل ثم قالت انا حامل لا يقبل قولها
وسيا في اخر الباب قوله والحامل وضوءه اي وعدة الحامل وضع الحمل لقوله
نعاي واولات الاحمال اجلين ان يضعن حملهن اطلقها فشملة الحرة والأمة
المسلمة واكتتابة مطلقة او متاركة في النكاح الفاسد او وطى بشبهة والمتوفي
عنها زوجها لا طلاق الآية وقال بن مسعود من شاب اهله ان سورة النساء
النصري نزلت بعد النبي في البقرة يربى بالنصري ياها النبي اذا طلقت النساء
النصري وباطولي والذين يتوفون منكم الآية والمباهلة الملاعة وفي رواية
من شالاعنته وفي رواية خالغته وكانوا اذا اغفلوا في امر يقولون لعنة الله

علي الكاذب مناقرا وهي مشروعة في زماننا كما في غاية البيان وفتح القدير
وقال عمر رضي الله عنه لو وضعت وزوجها علي سديره لا تنقض عدتها
وحملها ان تزوج وعن علي وابن عباس نعتد الحامل المتوفي عنها زوجها
بأبعد الاجلين يعني لا بد من وضع الحمل ومضي اربعة اشهر وعشر هذا
معني ابعد الاجلين وفي التفسير الكبير للامام الرازي ان الشافعي لم يقل
ان اية النصري مخصصة لاية الطولي لوجهين الاول ان كل واحدة من
هاتين الايتين اعم من الاخرى من وجه وانقص من وجه فان الحامل
قد يتوفي عنها زوجها وقد لا يتوفي والمتوفي عنها زوجها قد تكون حاملا
وقد لا تكون فامتنع جعل احدهما مخصصة للاخرى الثاني ان قوله
نعاي واولات الاحمال انما ورد بعد ذكر المطلقات فربما كانت في المطلقة
فلهذا بين السبيين المربعول علي القران وانما عول علي السنة وهي حديث
سبعة الاسمية انتهى وقا صل ما في التلويح انما تعارض في حق الحامل
المتوفي عنها زوجها فعلي رأي من عدم معرفة التاريخ يثبت حكم التعاد
بقد رما تعارض فيه وهو الحامل المتوفي عنها زوجها فقط ما في التلويح هنا
وليس معناه كما قلناه في زوجة الغار وقد سري صاحب المعراج مفسرا بعد
الاجلين المروي عن علي باربعة اشهر وعشر فيها ثلاث حيض ونقله عن
فتاوي قاضي خان وانما هذا في عدة امرأة الغار وانه لا دخل للحيض في
عدة الحامل اصلا ولهذا قال في المحيط عن علي تعذر با بعد الاجلين
وهما الاشهر وقوضع الحمل وهكذا في فتح القدير وانما قال لا بد من علمها
بالتاريخ فكان ذلك احوط وعمامة الصحابة لما علموا التاريخ قالوا بوضع الحمل
لتاخر بنية قال القاضي في تفسيره وهو حكم يعبر المطلقات بالتاريخ قالوا
بوضع الحمل لتاخر بنية والتوفي عنهن ازاوجهن والمحافظة علي عمومها ولي
من محافظة عموم قوله والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجهن لان
عموم اولات الاحمال بالذات وعموم ازواجهن بالعرض والحكم يتعمل ههنا
بخلافه ثم ولانه صح ان سبعة بنت الحارث وضعت بعد وفاة زوجها
بليال فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد حلفت
فتزوجي ولانه من اخر النزول فتفق يمه تخصيص وتقدير الاخيرين العام
علي الخاص والاول ارجح للوفاء عليه انتهى وفي الدر المنثور عن ابن مسعود
مرفوعا سمعت سورة النساء النصري كل عدة واولات الاحمال اجل كل حامل
مطلقة او متوفي عنها زوجها ان تضع حملها واخرج عن ابي سعيد الخدري
انها نزلت بعد سبع سنين ونقل عن ابي بن كعب وابي سعيد الخدري وعمر
وابنه وابي هريرة والمسور بن عخرمة كقول بن مسعود ومعني قول القاضي
ان عموم اولات بالذات ان الوصول من صنع العموم ومعني قوله ان الحكم

ض

يتعلل هنا ان الحكم معتل بوصف العملية بخلاف ذلك وقوله والاول
 ايج اي التخصيص اولى من النسخ لان اذا اخبرنا اية الحمل عن اية الوفاة
 كانت مخصصة لا اية الوفاة واذا قدمنا اية الحمل على اية الوفاة كانت
 دافعة لافي الخاص من الحكم وهو نسخ وفي المعراج حمل اهل العلم اية
 النسخ على الخوايل تخصيصا باية القصري والتخصيص اولى من دعوي
 النسخ انتهى وفي البايغ ان كان بين نزول الايتين زمان يصلح للنسخ
 فنسخ الخاص المتقدم بالعام المتأخر كما هو مذهب مشايخنا بالقرآن
 ولا ينسب العام على الخاص او يعمل بالنسخ العام على عمومته ويتوقف
 في حق الاعتقاد كما هو مذهب مشايخ سمرقند ولا ينسب العام على
 الخاص انتهى وذكر البناحي في المناسبات لما كان توحيد العمل لا يشاعره
 ليس وكان الجمع بينهما وهما لا يتخلل واحدة منهن حتى تضع جمعا قال
 حملهن انتهى وذكر النجاشي الرازي انه قري احمالهن ثم قال ان يضع حملهن
 ولم يقل ان يلدن لانه لو قاله لا تقتضي بولادة احد الولدين انتهى يعني
 وهو بعض الحمل فلا تنقضي حتى تضع جميع ما في البطن لان الحمل اسم
 لجميع ما في البطن ولهذا قال الاصوليون لو قال ان كان حملك ذكرا فانت
 حرة فولدت ذكرا وانثى لم تعتق لانه اسم لجميع ما في البطن كقوله ان
 كان ما في بطنك ذكرا وفي البناحي وشروط وجوبها ان يكون الحمل من تكاح
 صحيحا كان او فاسدا ولا يجب على الحامل من الزنا لان الزنا لا يوجب العدة
 الا انه اذا تزوج امرأة وهي حامل من الزنا حتى جاز النكاح عند ابي حنيفة
 ومحمد لا يجوز ذلك ان يطاها ما لم يطاها ما لم تضع كيدا يكون ساقيا ما وريع
 غيره فقد ظهر ان الحامل من الزنا لا عدة عليها اصلا واما الموطوعة بشبهة
 فعدتها بالاقلام كما سبنا في الا اذا كانت حاملا فعدتها بوضع الحمل كما
 في التاثير خاتمة وفي البناحي وقد تنقضي العدة بوضع الحمل من الزنا
 بان ما تزوجته الحامل من الزنا ثم طلقها فولدت انتقضت عدتها عندها
 بالوضع وفي فتح القدير لو تزوجت بعد الاشهر ثم حلت بولد لاقل من
 سنة اشهر من المدة ظهر فساد النكاح ولحق بالميت انتهى فلو كان في
 بطنها اخر تنقضي العدة بالانحلال الحمل اسم لجميع ما في البطن واذا
 سقطت سقطت استنبات بعض خلفه انتقضت به العدة لانه ولد وان
 لم يتبين بعض خلفه لم تنقضي لان الحمل اسم لنطفة متغيرة بدليل ان السا
 اذا كانت مضغة او علقة لم تنقض به العدة لانها لم تتغير فلا يعرف كونها
 متغيرة بيقين الا باستنبات بعض الخلق كذا في المحيط وفي التاثير خاتمة
 قال اذا ولدت ولدا فانك طالق فولدت ولدا ثم ولدت لسنة اشهر ثبت
 نسب الثاني اي وانتقضت به العدة ولا يجب به العدة وفي الكافي الحاكم قال

لها كلما ولدت ولدا فانك طالق فولدت ولدين في بطن واحد طلقت
 بالاولين وانتقضت العدة بالآخر فلا يقع به طلاق ولو ولدت ثلاثة في
 بطن وقعت طلقتان وانتقضت العدة بالثالث ولو كان بين الولدين سنة
 اشهر ولم تغربا انتقضت العدة طلقت ثلاثا وتعد بالاقارب بعد الثلاث انتهى
 وفي الخاتمة طلقها رجعا فترجعت في العدة ثم طلقها الثاني فحلت بولد
 لاكثر من سنتين من طلاق الاول وسنة اشهر من طلاق الثاني فان الولد
 للثاني ولو تزوجت المنى اليها زوجها ثم ولدت اولاد انجرها الزوج كما
 كان الاما م يقول الاولاد لثاوي ثم رجع عنه وقال للثاني وعلقت
 الفتوى انتهى قال محمد في نوادر رستم لو خرج من قبل الراس
 نصف البدن غير الراس وخرج من قبل الرجلين نصف البدن غير
 الرجلين انتقضت به العدة وفسر وقال النصف من البدن هو من
 البينة الى منكبيه ولا يعتد بالرجلين ولا بالرأس وقال في الهار واثان
 لو خرج اكثر الولد لم تقع الرجعة وحلت للزوج وقال مشايخنا لا يحل
 للزوج ايض لانه فامر مقام الكل في حق انقطاع الرجعة احتياطا ولا
 يقوم مقامه في حق حلها للزوج احتياطا وفي نوادر سماعة لو حلت
 المبانة المتخولة بولد فخرج راسه لاقل من سنتين وخرج الباقي لاكثر
 من سنتين لم يلزمه حتى يخرج الرأس ونصف البدن لاقل من سنتين او
 يخرج من قبل الرجلين الاكثر من البدن لاقل من سنتين ويخرج ما بقي
 لاكثره ولو خرج الرأس فقتله انسان وجبت الدية وفي نوادر هشام
 قال الحارثية انت حرة وقد خرج رأس الولد مع نصف البدن لا يعتق حتى
 يخرج النصف سواء الرأس انتهى ما في المحيط الحاصل ان خروج الرأس الاكثر
 لكل في جميع الاحكام الا في حلها للزوج على قول المشايخ وخروج الرأس
 فقط او مع الاقل اعنتا ربه فلا تنقضي به العدة ولا يثبت نسبه من المبانة
 اذا كان لاقل من سنتين والباقي لاكثر ولا قصاص من يقطعها ولا عمل مسيلة
 العتق في المحيط بحرفة من الكاتب وحاصلها ان الحمل يتبع الامر في العتق فاذا
 اعتقت بعد خروج بعضه فان خرج الاكثر والنصف لا يتبعها وان خرج الا
 يتبعها وفي المحيط ايض تزوج با امرأة فحلت سقطت بعد اربعة اشهر الا يومالم
 يحز النكاح ان كان قد استبان خلقه لانه لا يستبين خلقه الا في مائة
 وعشرين يوما اربعين يوما نطفة واربعين يوما علقة واربعة مائة
 ثم ينح فيه الروح وان سقطت لاربعة اشهر فحلت من الزوج والعمل
 على مائة وعشرين يوما من السادس في لزوم الولد انتهى وفي الخاتمة المتى
 عنهما زوجها اذا ولدت لاكثر من سنتين من وقت الموت يحكم بانها متضاها

قبل الولادة بسنة اشهر وزيادة فيجعل كانهما تزوجت بزواج اخر بعد انقضاء
 العدة وجعلت من الثاني انتهى والحاصل ان السقط اي استبان بعض
 خلقه يعتبر فيه اربعة اشهر وتمام الخلق بسنة كذا شهر كذا في المجتبى
 وفي الترخانية المعتزة عن وطى الشبهة اذا جعلت في العدة ثمر
 وضعت انقضت عدتها وفي البرازية لو قالت المعتزة ولدت لا يقبل قوله
 بلاينة فان طلب يمينها بالله لقد اسقطت متبين الخلق خلقت اتفاقا
 انتهى قوله وزوجه الغار بعد الاجلين اي وعدة المطلقة باينا
 في مرض موته بغير رضاها عدة الوفاة وعدة الطلاق فالمراد بان بعد
 الاجلين مضي اربعة اشهر وعشرين فيها ثلاث حيض حتى لو مضت
 هذه المرة ولم تحض ثلاث كانت في العدة حتى تحيض ثلاث ولو
 حاضت ثلاث قبل تمام هذه المدة لم تنقض حتى تنكح كذا كره في
 الخانية والعناية واعتزضه في فتح القدير بانه مقتصر لانه لا يصدق
 الا اذا كانت الاربعة اشهر وعشرين بعد من الثلاث حيض وحقيقة
 الحال انها لا بد من المجتبى يعني بان بعد الاجلين عدة الوفاة ان كانت
 اطول وعدة من الثلاث حيض وحقيقة الحال انها لا بد ان تنزى
 الاجلين انتهى وجوابه انه لا للنبس بعد التصريح بالمراد فلا تقصير
 وفي المجتبى يعني بان بعد الاجلين عدة الوفاة ان كانت اطول وعدة
 الطلاق ان كانت اطول قلت ويعتبر الحيض من وقت الطلاق لا الوفاة
 انتهى فعلى هذا قول من فسر بالاربعة اشهر والعشرين فيها ثلاث حيض
 مشكلا لانه يقتضي انه لا بد ان يكون الحيض كلها في عدة الوفاة وعلى
 ما في المجتبى لو حاضت حيضتين قبل وفاته ولم تحض بعد وفاته الاولى
 ومضت عدة الوفاة ونزى منه وفتر ما يكونه في مرض موته لانه لو
 طلقها باينا في صحته لم تنتقل ولا نزلت وهذا كره الم قولهما وقال ابو
 يوسف عدتها ثلاث حيض وانما عدة الوفاة اذا زال النكاح بالوفاة
 الا انه بقي في حق الارث لاني حق نصيب العدة احتياطا فيجمع بينهما كما
 في الهداية وورد على قولها لو ارثت زوج المسلمة مات او قتل على رده
 نزلت زوجته المسلمة وعدتها بالحيض فقد بقي في حق الارث ولم يبق في
 حق العدة فكذا في زوجة الغار والجواب منع حكم المسلمة بل يلزمها عدة
 الوفاة على ما اشار اليه الدرر في نوع علي الاختلاف وقيل عدتها بالحيض
 اجماعا لان النكاح ما اعتبر باقيا الى وقت الموت في حق الارث لان المسلمة
 لا يرث الكافر فيستند استحقاقه في وقت الردة وقد استغنى ما ذكرناه
 ان وضع المسلمة فيما اذا لم تحض ثلاث قبل موته اما اذا حاضت ثلاث قبل
 موته فنقض عدتها ولم تدخل تحت المسئلة لانه لا ميراث لها الا اذا مات

قبل انقضاء العدة وقد اشكل ذلك على بعض حنفية كتب العصر لعدم التأمل وفي
 فتح القدير وهذا الحكم ثابت في صوابها هذه لا عند اداها بعد الاجلين ولو
 بين في احدهما كان ابتداء العدة من وقت البياض والثالثة اذ امارت زوجها
 وتبينها ولم يدريهما مات او لا وعلم ان بينهما شهرين وخمسة ايام فضا
 انتهى ولا بد من تعيين المسئلة الاولى بان يكون قد دخل بهما فلو لم يدخل بها
 اعتدنا بعدة الوفاة فقط ولو دخل باحدهما دون الاخرى ينبغي ان نعتد
 المدخولة بان بعد الاجلين وغيرها بعدة الوفاة ولا بد من كونها من
 ذوات الاقربا لانها لو كانت لا تخمس فعدة الوفاة وان كانت احدهما تخمس
 والاخرى لا فعلى التي تخمس بعد الاجلين والاخرى عدة الوفاة هذا
 ما فهمته ولم اراه صريحا والحاصل ان المرأة لا تعتد بان بعد الاجلين الا في
 ثلاث مسائل وينبغي ان تزداد اربعة على قول محمد بن لو اسلم ونحوه
 اختان او اشترع اربع او امر بينهما ومات بلا بيان فان محمد بن خيرة وهما
 ابطلانكاح الكل حيث لم يعلم الاخر كما في الجمع ولم ار من يذهب عليه قوله
 ومن عتقت في عدة الرجعي لا البائن والموت كالحرة اي وعدة الامة اذا
 عتقت وهي معتزة عن طلاق رجعي كعدة الحرة في الابتداء فتعبر عدتها
 اي عدة الحرة فان كانت من ذوات الاقربا صارت عدتها ثلاث حيض والا
 فتلاثة اشهر بخلاف ما لو كانت معتزة عن باين او وفاة فان عدتها
 لا تتغير لبناء النكاح في الرجعي من كل وجه وزواله في البائن والموت قيد
 بالعدة لان الامة لو ابي منها ثم عتقت انتقل عدة ايلها الى مدة الحراير
 لان البيونة ليست من احكام لا يلا في الابتداء لانها لا تثبت الا بعد المدة
 فكانت الزوجية قايمة للحال فاشبه الطلاق الرجعي البائن والرجعي
 وفي فتح القدير وقد صور الانتقال الى جميع كليات العدة البسيطة
 وهي صورتها امة صغيرة منكوجة طلقت رجعيها وعدتها شهر ونصف
 فلو حاضت في اثنا عشر شهرا انتقلت الى حيضتين فلو عتقت قبل مضيها صارت
 ثلاث حيض فلو مات زوجها انتقلت الى اربعة اشهر وعشرين انتهى وفيه
 نظران هذه الصورة لم يجمع فيها جميع كليات العدة اي عددها البسيطة
 لان عدة الامة من جملة كليات العدة البسيطة ولم يذكرها ولذا
 قال في الخانية وجب على المرأة اربع عدد ولو ذكر كذلك ليسلم وحاصل
 مسألتها الانتقال العدة مسألتها الاولى صغيرة اعتدت قبلها في فحلاها
 تستقبل في الحيض مثبوتة كانت او رجعية الثانية ايسة حاضت في اثنا
 الشهور وجعلت تستقبل بالحيض او بالوضع الثالثة اعتدي بحيض او
 حيضتين ثم ارثت عيضا لا يخرج من العدة ما لم يتناس فاذا ايسر
 استقبلها بالاشهر الرابعة ايسة اعتدت بالاشهر ثم حاضت وستأنجب

الخامسة اغتقت الامة بعد الطلاق او الموت وقد قدمنا هاهنا في روضة القار
قوله ومن عادهما بعد الا شهر الحيض اي عدة من اعتدت بالاشهر لاياسها
شهرات دهر الحيض فينتفض كما مضى من عدتها وعليها ان تستأنف العدة
بالحيض ومعناه اذا ذات الدم على العادة لان عوده يبطل ايامها هو الصحيح
فظهر انه لم يكن خلافا وهذا لان شرط الحنفية تحقق الياس وذلك باستدانة
العجالي المات كالغدية في حق الشيخ الفاني كذا في الهداية وظاهره فساد
اللكمة المباشرة قبل دية الدم وبعده وهو لا زهر الانتقاض كما في فتح البدر
واختلفوا في معني قوله اذا ذات الدم على العادة فنيل معناه اذا كان كثيرا
سائلا احتيازا عما اذا ذات بلاء يسيرة وقيل معناه ما ذكرنا ان يكون امرا
اسود فلو كان اصغرا واخضر وتريده لا يكون حبيضا وقيل معناه كان يكون
على العادة الحارية حتى لو كان عادتها قبل الاياس اصغر فرائده كذلك انتفض
هكذا حكى الاقوال في فتح البدر من غير ترجيح وصرح في المعراج بان الفتوي
على التوب الاول وتعمل اطلاق المم كالهداية ما اذا ذات الدم قبل الحكم باياسها
او بعدها وهذا الاطلاق بجلته مختار صاحب الهداية وهو احد الاقوال
وخاصه ينتفض مطلقا وسوا كان بعد الشهر وفي اثباتها ولكن عبارة
المم فيما اذا كان بعد الا شهر كان يدعي احدهما فساد النكاح فيقتضي بطلته
والثاني لا ينتفض مطلقا واختاره الاستيعابي الثالث ينتفض ان رأت قبل
تمام الا شهر وان كان بعدها فلا وافي به الصدر والشهيد وفي المجتبى وهو
الصحيح المختار للفتوي الرابع ينتفض على رواية عدم التقدير للاياس التي
هي ظاهر الرواية فانها ثبت الامر على ظنها فكما حاصت تبين خطأ وهاولا
ينتفض على رواية التقدير بله واختاره في الايضاح واقتصر عليه في الحاشية
وجزم به القنوري والخصاص ونصره في البدائع الخامس ينتفض ان لم
يكن حكم باياسها وان حكم به فلا كان يدعي احدهما فساد النكاح فيقتضي
بطلته وهو قول محمد بن مقاتل وصححه في الاختيار والسادس ينتفض
في المستنفل فلا تختار الا بالحيض بالطلاق بعوده لا الماضي فلا تنتسر
اللكمة المباشرة بعد الاعتداد بالاشهر وصححه في النوازل فقيدان
فيها بخلافات فيها ستة اقوال صحيحة فيجب النظر فيما ثبت عن صاحب
المذهب الامام الاعظم وقد صرح الاقطع وتبعه في غاية البيان بان ظاهر
الرواية القول بالانتقاض مطلقا وهو مختار صاحب الهداية فتعين المعبر
اليه ولكنه مبني على اشتراط الياس في خليفة الاشهر بالنص وان تحقق
الياس لا يكون الا باستدانة المات الانتقاض الي المات وضعفه في فتح البدر يمنع
قوله وذلك باستدانة المات الخ بناء على ان الياس حقيقة اعتقاد
عدم الوقوع ابد الا العلم بعدم وجوده وفي القاموس الياس الفتوى وهو

صند الرجا وقطع الامل انتهى ويمكن ان يقال ان في المسئلة ثمانية اقوال الخمسة
الاخيرة والثلاثة المذكورة في تفسير قول صاحب الهداية اذا ذات الدم على
العادة ثم علم انه لا يقدّر بلسن الاياس في ظاهر الرواية واياسها على هذا
ان تبلغ من السن مالا يخفى فيه مثلها وذلك يعرف بالاجتهاد والماتثلة
في تركيب البدن ان تبلغ من السن مالا يخفى فيه مثلها وذلك يعرف
بالاجتهاد والماتثلة والسن والهرال وفي رواية فيه تقدّر بلسن الصدر
الشهيد المختار خمس وخمسون سنة وعليه اكثر المشايخ وفي المنافع وعليه
الفتوي كذا في المعراج ثم قال بعوده قال بن مقاتل عدة خمسون سنة
وهو مروى عن عابشة رضي الله عنها وعليه الفتوي وقيل ستون وقيل
لا تله لستين الاقرشية وقال الصغار سبعون سنة وقد روي محمد في الرتبة
خمس وخمسون سنة وفي غيرهن سنة وعنه سبعين وفي الحاشية
لا فرق بين الروايتين بين الرومية وغيرها وهو خمس وخمسون سنة
وعليه الفتوي وفي الاختيار والمرآة اذا لم تحض ابد احني بلغت مدتها
لا يخفى فيه امثالها غالبا حكم باياسها وذكر في الجامع الصغير اذا بلغت
ثلاثين سنة ولم تحض حكم باياسها وفي الفتية طلق المدخول بها وعمرها
خمس وخمسون سنة ثم مضى عليها اربعة اشهر لا يخفى ليس له
ان يتزوج بنت اخيهما حتى تنتضي مدة الحمل ثم ثلاثة اشهر للاختيا
انتهى قوله والمنكوحه نكاحا فاسدا والموطوءة بشبهة وامر الولد الحيض
لموت وغيرها اي عدة هولاء ثلاث حبض في الحرة التي تحيض وحيضتان
في الامة ووضع الحمل ان كانت حاملا والاشهر ان كانت ايسة وتركه لظهور
وفهمه عما قدمه ولو صرح به لكان اولي وانما كان كذلك لانها وجبت لتعرف
برأه الرحم لا لفضا حق النكاح اذ لانكاح صحيح والحيض هو المعروف وانما لم
يكتف بحبسة كالاستبراء الفاسد ملحق بالصحيح صحيح والحيض هو
المعروف وانما لم يكتف بحبسة وعدة الوفاة انما وجبت لظهور الحزن
على وفات زوج عاشرها الي الموت ولا زوجية وشمل قوله وغيره
والفرقة في النكاح الفاسد وهي اما بتفريق الناحي او بالمتاركة وابتداء
من وقت الفرقة وفي الموت من وقت الموت ودخل تحت النكاح الفاسد
النكاح بغير شهود ونكاح الحارم مع العلم بعدم الحل عند الامام خلافا
لعماء وقد مررت المسئلة في كتاب النكاح ومثال الموطوءة بشبهة ان تزف
اليه غير امراته والوجود لبيد على فرائده اذا دعاها فاجابته وفي
الشفعة اذا دخلت منيها فرجها فتنه مني زوج او سيد وجبت العدة
عليها كالموطوءة بشبهة ولم اره لاحصائها والقواعد لا تباها لان وجودها
لتعرف برأه الرحم كما سياتي في الحدود وجوبها بسبب ان الشبهة

ت

ط

ره

ها

يتم مقام الحنفية في موضع الاحتياط واجاب العدة من باب الاحتياط ولا
 حدد اد عليها في هذه العدة لما سياتي والوطورة والوطورة بشبهة ان يتم
 زوجها الاول وتنفقها وسكنها على زوجها الاول لان النكاح بينهما قائم مقام
 النكاح الوطوي وليس لها ان تخرج الاباذن زوجها الاول فان اذن لها فلها
 ان تخرج وان لم تنفص عدتها ذكر القاضي الاستيعابي ومراوده اذ لم يكن راضية
 بالوطي اما اذا كانت راضية عامة فلا تنفص لها وهذا قال في الحائفة المنكوحة
 اذا تزوجت رجلا ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما لا تجب على الزوج الاول تنفقتها
 ما دامت في العدة لانها لما وجبت العدة عليها صارت ناشئة انتهي وقيد
 الوطوي بشبهة لانه لو تزوج امرأة الغير علما بذلك ودخل بها لا تجب عليها
 العدة حتى لا يجرم على الزوج وطهرها وبه يعني لانه زنا والمزني به
 لا يجرم على زوجها وفي شرح المنظومة اذا نكحت المرأة لا يعزلها زوجها
 حتى تحيض لاحتمال علوفها من الذين فلا يستقي ماوه زوج غيره انتهي
 ويجب حفظه لغرايته بخلاف ما اذ لم يعلم كما في الذخيرة والحائفة وفي
 فتح القدير اول الباب فرع تنفص عدة الطلاق اليقين والثلاث بالوطي
 المحرم بان وطهرها وهي معتدة علما بجرمها بخلاف ما لو ادعى الشبهة او
 كان منكرا طلاقا فانها تستقبل العدة انتهي والباقي قوله بالوطي
 المحرم بمعنى مع اي مع الوطوي المحرم لنكاح الشبهة الذي بسره هذا
 هو المراد وليس الوطوي المحرم سببا لانقضاء ولا لثبته وفيه بالنكاح العا
 لان المنكوحة لها حاقه فوقها كنكاح النكاح لا تجب فيه العدة قبل
 الاجارة لان النسب لا يثبت فيه لانه موقوف فلم ينعقد في حق حكمه
 فلا يورث بشبهة الملك والحل والعدة وجبت صيانة لما المحترم عن
 الخلط واحتراز عن اشتباه الانساب كذا في الاختيار والمحيط وهو مشكل
 مخالف للرواية فقد نقل الزيلعي في النكاح الفاسد ما نصه وذكر في كتاب
 الدعوى من الاصل اذا تزوجت الامة بغير اذن مولاه او دخل بها الزوج
 وولدت لسنة اشهر من تزوجها فادعاه المولى والزوجه فهو من الزوج
 فقد اعتبره من وقت النكاح لامن وقت النكاح ولم يحك خلافا قال الحلواني
 هذه المسئلة دليل على ان الفرائض ينعقد بنفس العقد في النكاح الفاسد
 خلافا لما ينزله البعض لانه لا ينعقد الا بالرد خول انتهي وهو صحيح في
 ثبوت النسب فيه وينبوعه وجوب العدة فكان ما في المحيط والاختيار
 سهوا وفي الاحتياط امر ولد تزوجت بغير اذن المولى فولدت لسنة اشهر
 فصاعدا من وقت النكاح فادعاه المولى والزوجه فان الولد يكون للزوج
 في قولهم جميعا انتهي واما عدة امر الولد فلاها وجبت بزوال الفرائض
 فاشبه عدة النكاح وفرائض امر الولد وان كان اضعف من فرائض المنكوحة

لاهما يشتركان في اصل الفرائض والمحل محل الاحتياط فالحق القاصر بالكمال احتياط
 وفي كافي الحاكم لو اعتق امر ولد له لانقضاء في عدته واما ما فيه عمر رضي الله
 عنه فانه قال عدة امر الولد ثلاثة حقب ودخل تحت قوله فزوتنا وغيره
 عنتها وهو مقيد بان تكون من ذوات الحقب وان كانت من ذوات الاشهر
 ومات مولاه او اعتنتها فعدتها ثلاثة اشهر كما ذكرناه وان كانت حاملا فوضع
 الحمل كما في الحائفة بان لا تكون منكوحة ولا معتدة للزوج فان كانت لعدة
 عليها من المولى اجماعا لانه لا فرائض لها من المولى وجوب العدة بزواله
 والتحقيق ان يقال الشرطي وجوب عدة المولى ان لا تحرم عليه بسبب من
 الاسباب واسباب الحرمة عليه ثلاثة نكاح الغير وعدته والثالث تنفيل
 بن المولى فلا عدة عليها بموت المولى او اعتاقه بعد تنفيل ابنه كما في الحائفة
 قال ولذا انت بولد بعد حرمتها لسنة اشهر لا يثبت نسبه مالم يدعه
 انتهي فلو طلقها بعد الاعتاق عليها عدة الحر او بابتضا عدة الزوج بقود
 عدة المولى ثلاث حقب ولو مات المولى والزوجه لا يدركي الاول فهو على
 ثلاثة اوجه الاول ان يعلم ان بين موتيها اقل من شهرين وخمسة
 ايام فعليها ان تعتد باربعة اشهر وعشر لان المولى ان كان مات اول ثم
 مات الزوج وهي حرة فلا يجب بموت المولى شي وتعتد للموافاة عدة
 الحرة وان كان الزوج مات اول وهي امه لزمها شهران وخمسة ايام ولا
 يلزمها بموت المولى شي لانها معتدة الزوج ففي حال يلزمها اربعة
 اشهر وعشر وفي حال نكحها فلزمها الاكثر احتياط ولا تنتقل عدتها على
 الاحتمال الثاني لما قدمنا انها لا تنتقل في الموت الثاني ان يعلم ان بين
 موتيها شهران وخمسة ايام فعليها ان تعتد باربعة اشهر وعشر فيها
 ثلاث حقب احتياط لان المولى ان كان مات اول لم تلزمها عدته لانها
 منكوحة وبعد موت الزوج يلزمها اربعة اشهر وعشر لانها حرة وان مات
 الزوج اول لزمها شهران وخمسة ايام وقد انقضت عدتها منه لانها
 حرة وان مات الزوج اول لزمها عدته لانها منكوحة وبعد موت الزوج
 يلزمها اربعة اشهر وعشر لانها حرة وان مات الزوج اول لزمها شهران
 وخمسة ايام وقد انقضت عدتها منه لانها مصونة ان بينهما هذه او
 اكثر فموت المولى بعده يوجب عليها ثلاث حقب فيجمع بينهما احتياط
 الثالث ان لا يعلم كم بين موتيها ولا الاول منها فكل اول عدته وكالثاني
 عندها كذا في المعراج وغيره وقيد بامر الولد لان المديونة والامة اذا امتنت
 او مات سيدها لعدة عليها بالاجماع كما ذكره الاستيعابي وفي فروع
 المكره يسبي المعتدة في عدة الزوج نقل زوجها ولا تغسل مولاه في عدته
 اذا كانت امر ولد لانها ليست عنده النكاح بل هي استبلا انتهي وما يتعلق بامر

بامر الولد حكاية لطيفة ذكرها في المعراج لما اخرجها شمس الائمة من السجن
وزوج السلطان امهات اولاده من خدامه الاحرار قال العلماء هذه فتاوى
نعم ما فعلت فقال شمس الائمة له اخطأت لان تحت كل غادر حرة وهذا الزوج
الائمة علي الحرة فقال السلطان اعتقهن واجداد العتق فقال العلماء قالوا
نعم ما فعلت فقال شمس الائمة له اخطأت لان العدة تجب عليهن بعد الاعتاق
فكان تزويج المعتدة من الغير فاشي الله العلماء الجواب في هاتين المسيلتين
ليظهر فضل شمس الائمة انتهى ولكن حكاهما الشيخ محمد بن السجستاني في كتابه
علي الهداية علي غير هذا الوجه وهو ان لما خطاه في الثانية اعزاه عليه
القاضي في حقيقته وان هذا كان سبب حبسه القاضي ح كان فخر الاسلام البزد
وان طلبته وعلما عصره لا ينقطعون عنه ولا ينزكون الاشتغال عليه فنعوا
عنه كنيته فاملا المبسوط من حفظه وقبل سبب حبسه ان السلطان
اراد ان ياخذ من الرعية مظلمة كثيرة فترك بعضا فوجه القاضي
فانكر عليه شمس الائمة وقال لا يباح اذ ترك جميعه فكيف يترك
بعضه فحبسه وحكي شمس الائمة في المبسوط واقعة مناسبة للمطوعة
بشهرته د الله علي فضيلة الامام علي عليا زمانه وهي زوج رجل ابيه ثنتين
وعمل الوليمة وجميع العلماء وفيها ابو حنيفة لكنه لم يكن ح من المشهورين
ففي اثنائنا الليل سمعوا ولولة النساء فاسالوا فاجروا انهن غلظن فادخلن زوجة
كل ح علي اخيه فسالوا العلماء فاجابوا بان كل واحد يجتنبها حتي تنتفي
العدة فتعود الي زوجها فعسر ذلك الجواب فقال الامام بطلق كل زوجته
ويعتد ويعتد علي موطونه ويدخل عليها للحال لانه صاحب العدة بعد
ما سال كل واحد من الاخوين عن مراده فقال كل مرادي موطوني لا المعتود
عليها فرجع العلماء الي جوابه ثم رايته بعد ذلك ان اعود الي شرح المسئلة
الخلافية في امر الولد اذا لم يعلم كم بين موتها تزويجا للطلاق فقال في
شرح الجميع وقال لا يجمع بين العدتين احتياطا لجواز ان يكون المولي مات
اولا فعقن ثم مات الزوج فوجب عليها عدة الوفاة وجواز ان يكون المولي
مات اولا فعقن ثم مات الزوج اولا فنقضت شهران وخمسة ايام ثم مات
المولي فتجب ثلاثه حبص وهذا لان موت المولي سبب للاعتداد بثلاث
حبص وفيما مر حق الزوج مانع وقد وقع الشك في بقا المانع في حق كل فريق
وهو تقدم كاح فريق اخر خلاف ما اذا وقع الشك في السبب فانه لا يخطأ
لا ثبات الحكم لتعذر ثبوت الحكم بدون السبب كما اذا قال ان لم افعل كذا فانت
طالق ثم مات ولا يعلم وجد الشرط ام لا فانها لا تغزر عدة الطلاق لو وقع
الشك في السبب لانه يعتد عند وجود الشرط ووجوده مشكوك فيه
وله ان الواقع ليس للاحتمال الا ان احد الاحتمالين ثابت والاحتمال الاخر

محتمل بيان هذا ان موت الزوج بعد المولي ليس بموجب للاعتداد بثلاث
حبص قطعاً لجواز ان يكون موت الزوج المولي بعد الزوج قبل انقضاء شهرين
وخمسة ايام فلا تجب وجواز ان يكون بعد انقضاء هذه المدة فتجب فيها
فالاحتمال ثابت علي احد التقديرين دون الاخر فكان الاحتمال الثابت قطعاً
قايماً مقام الحقيقة عملاً بالاحتياط ولا يقام احتمال وجوب العدة علي المولي
لان شبهة ما فطرة الاعتبار بالاجماع بخلاف وجوب العدة علي اولئك النساء
لثبوت احتمال وجوب العدة عليهن لان كاح كرفريق اما ان يكون مقتدر
اولم يكن فان تقدم وجبت العدة قطعاً والا لا يجب قطعاً فيكون الاحتمال
ثابتاً فيلحق بالحقيقة انتهى وقال في فتح القدير بعد الدليلين ولا يجتنب
مشترك الالتزام وفي الكافي للحاكم الشهيدان قولهما احتياط وفي فتح القدير
ان الاحتياط انما يكون بعد ظهور السبب لانه العمل بقوي الدليلين ولا يجتنب
انه مشترك الاثر قال في الكافي ولا ميراث لهما من زوجها لاني لم اعلم انها كانت
حرة يوم موته انتهى وفيه ولا فرق بين كون طلاقها رجوعاً او بائناً في الوجود
كلها وفيه ايضاً لو جات عن امر ولده او اعترفا فجات بولدها ايضاً ما ديين سنتين
لزمه وان جات به لاكثر من سنتين لم يلزمه الا ان يدعيه فان ادعاه لزمه
انتهى وفي الحاشية امر ولد اعترفا مولاه او مات ولزمها العدة ثم تزوجت في
العدة فجات بولد لسنتين من حين مات المولي او عتق ولستة اشهر منذ
تزوجت وادعيه معاً كان للمولي في قولهم مكان العدة التي كانت قوله
وزوجة الصغير الحامل عند موته وضعه والحامل بعدة الشهر والانت به
لستة اشهر فاكثري عدة الوفاة اربعة اشهر وعشر والحاصل صفة زوجة
وهو تحت مخصوص بالايات كحايض ولها الم يوث وهذا عند ابي حنيفة
ومحمد ووجب ابو يوسف عدة الوفاة في الحالين لان الحامل ليس بثابت
النسب منه فاستوي الموجد عند الموت والحادث بعده ولهما اطلاق
قوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن ولازنا مقدرة
وضع الحمل في اولات الاحمال فصرحت المدة او طالت لا لتعريف عن فراغ الرحم
لشرعها بالاشهر مع وجود الاثر لكن نقصاً حق النكاح وهذا المعنى يفتق
في حق الصبي وان لم يكن الحمل منه بخلاف الحمل للحادث لانه وجبت العدة
بالشهر فلا يتغير بحدوث الحمل وفيما نحن فيه كما وجبت وجبت مقدرة
بعدة الحمل فافتد كذا في الهداية واختلفوا في الوجود والحادث والصحيح
في تفسيرها ما قد مناه من ان الحادث ان ثاب به بعد موته لستة اشهر
من يوم الموت وهو قول عامة المشايخ وقال بعضهم ان لصفة الاكثر من
سنتين والاول اصح كما في العناية معزياً الي الزاينة واما تفسير قيامه عند
الموت ان تلده لاقل من ستة اشهر من وقت الموت كذا في الغواليه هيريه ولم

ما

حم

ارصد بحاكم دخول الصبي في النكاح والصحيح والفاسد في وجوب العدة وقد
صرحوا بنسب ادخلونه وبوجوب العدة بالخلوة الفاسدة الشاملة لخلوة
الصبي وانما الكلام فيما اذا اوج فيها في مكان ليس بخلوة فهل يجب العدة به بل
بلغ وظلها ثم راي في شرح النكاح الفاسد من هذا الكتاب اني نقلت وجوب
العدة عليها اذا وطئها الصبي بنكاح فاسد وفي وجوب المهر عليه بالوطئ
تفصيل فليرجع اليه فعلم به ان دخوله في الصحيح موجب للعدة عليها
بالاولي وخلوته كزحوله فيها فاصل ان الزوج الصبي كالبالغ في الصحيح
والفاسد وفي الوطي بشبهة والوفاء والطلاق والتفريق ووضع الحمل
كما لا يخفى فليحفظ ثم راي في القنية ما نصه يجب العدة بدخول زوجها
الصبي المراهق وفي احاد الجرحاني في قول ابي حنيفة وابي يوسف ان
المهر والعدة واجبان بوطئ الصبي وفي قول محمد يجب العدة دون المهر
ثم قال ولا خلاف بينهما انهما احاديث في مراهق يتصور منه الاعلاق ومحمد
احاب فيمن لا يتصور منه الاعلاق لان ذكره في حكم اصبعه وفي نظم
الزبد وبسبي زنت العاقلة البالغة بصبي او مجنون لاحد عليهما وعليها
العدة ولا مهر لها انما قال في الهاربة ولا يلزم امرأة الكبيرة اذا حدث
لها الحمل بعد الموت لان النسب يثبت منه فكان كالتايمر عند الموت حكما
انما مراده بنقله اذا حدث ظهوره بعد الموت فهو كالمراهق عنده
تبعاً لثبوت النسب منه ولذا قيدناه بان نكده لاقل من سنتين
اما ان ولدت لسنتين فالثمن مائة كانت عدتها بالشهر للثبوت
بعد وثقه عند الموت حنيفة وحكما لانه غير ثابت بالنسب وعند التام
لامعني للايراد المحاب عنه بما ذكرناه اصلاً كذا في فتح القدير وفي المجتبى
حبلى المطلقة فعدتها بالوضع وكذا الوتر وجهها وكذا الوتر وجه في عدة
الوفاء وحبلت وعنه خلافه بخلاف عدة الطلاق وفي الايضاح حبلى
في عدة الوفاة فعدتها بالشهر وان حبلى معتدة عن ثلاث فعدتها
بالوضع وفي كافي الحاكم ان مات المجنون عن امرأته لان حكمه في العدة
والولد حكم الرجل الصحيح وفي الخاتمة قبيل المهر زوج امرأته من رضيع
ثم راي بولد فادعاه المولى ثبت نسبه لانه اقرب نسب من يملكه
وليس له نسب معروف ولو كان الزوج محبوباً لم يثبت النسب من
المولى لانه ثابت بالنسب من الزوج وعلي الزوج كل المهر لمكان الرجول
حكماً انما وفي الحق ان قول ابي يوسف موافق لقولهما وانما هي رواية عن
الامام ايضاً كما حققته في فتح القدير وفيه على هذا الخلاف اذا اطلق الكبير
امرأته فانت بولد غير سقط لاقل من سنة اشهر من وقت العقد بان
تزوجها حاملاً من الزنا ولا يعلم المحال ليصح ثم وضعت كذلك بعد الطلاق

يعتد بالوضع عندهما خلافاً له وانما قلنا ولا يعلم ليصح كونه علي هذا الخلا
لانه لو علم لا يصح العقد عند ابي يوسف لانه يمنع العقد علي الحامل من
الزنا بخلاف ما اذا لم يعلم فانه وان لم يصح له لكن يجب من الوطي فيه العدة
لانه بشبهة فيقع الخلاف في انهما بالوضع او بالاشهر انما وفي البد ابيع
وقال ابي يوسف ومحمد في زوجة الكبيرة في بولد بعد موته لاكثر من
سنتين وقد تزوجت بعد مضي اربعة اشهر وعشرين النكاح جائز لان اقلها
علي النكاح اقرار منها بالانقضاء ولم يرد ما يبطله قوله والنسب متنف فيها
اي في الموجود وقت الموت والحادث بعده لان الصبي لاماله فلا يتصور منه
العلق ولا يرد ثبوت نسب ولد امرأة المشرقي من الغربية لان النكاح الما
اثناء مقام العلق لتصوره حقيقة فافترقا وظاهر اطلاقهم دخول المراهق
وبيننا ان يثبت النسب منه احتياطاً ان لا يمكن بان حات به لاقل من سنة
اشهر من وقت العقد كما في فتح القدير ولهذا اصول المسئلة الحاكم الشهيد
في الكافي فيما اذا كان رضيعاً ودل كلامه في زوجة الصغيران الحامل من الزنا
اذا تزوجت ثم مات عنها زوجها فعدتها بوضع الحمل كما في المعراج معزياً
الي قاضي خان وفي من ان الحامل من الزنا لعدة عليها عندها ولذا صححنا
نكاحها لغير الزاني وان حرمتها الوطي وانما الكلام فيما اذا تزوجت علي قول
ابي حنيفة ومحمد وهي حامل من الزنا ثم طلقها او مات عنها فانهما تعتد
بوضع الحمل وفي كافي الحاكم الشهيد في عدة امرأة الصغيرة اذا ماتت وهي حامل
فان عدتها بوضع الحمل قال لانه ماتت وهي حامل وان كان من مجنون
والجعي كالصحيح في الولد والعدة وكذلك المجنون اذا كان ينزل وان لم ينزل لم
يلزمه الولد فكان بمنزلة الصبي في الولد والعدة قوله ولم يعتد بحبض
طلعت فيه للزوم النص عن المنذر شرعاً لواعدها وهذا بالاجماع خلا
الطهر الذي وقع فيه الطلاق فانه محسوب عند مالك والشافعي وقد
ورد عليها لزوم التنصان عن الثلاث فاوردها علينا لزوم الزيادة عليها
والخاص كما لا يخفى التنصان لا يحتمل الزيادة واجيب عنه باننا لم نعتبر ذلك
الزائد اصلاً فلا زيادة علي الخاص والخاص لا اعتباراً بالنقص لا يثبت
ولا انما قوله ويجب عدة اخرى بوطئ المعتدة بشبهة وقد اختلفنا والمزي
منهما ونتمنا الثانية ان تمت الاول لان المقصود التعرف عن فراغ الرحم
وقد حصل بالواحدة فيتم اخلاص ومعني العادة فيها تابع الاثري
انها تنقضي بدون علمها ومن غير تركها الكف اطلق الوطي بشبهة فشم
المطلق وغيره حتي لو كانت المطلقة حبيصة ثم تزوجت باخر ووطئها
وفرق بينهما ثم حاضت حبيصتين بعد التفريق فقد انقضت عدة الاول
في حل للثاني ان يتزوجها وليس لغيره ان يتزوجها حتي تحيض ثلاثاً

من وقت التفريق وان كان طلاق الاول رجعيًا كان له ان يراجعها قبل ان تحيض
حيضتين لبتاعده ولا يطاؤها حتى تنقضي عدة الثاني فان حاضت ثلاثا
من وقت التفريق وان كان طلاق الاول رجعيًا كان له ان يراجعها قبل ان تحيض
حيضتين لبتاعده ولا يطاؤها حتى تنقضي عدة الثاني فان حاضت ثلاثا
من وقت التفريق فقد انقضت العدتان كذا في الثانية والوطي بشهرته يتحقق
في صورتهما من وقت الى غير زوجها ومنها الموطوعة للزوج بعد الثلاث في
العدة بنكاح قبل زوج اخر وفي العدة اذا قال طنت اربا خل لي ومنها المباشرة
بالكتابة اذا وطئها في العدة ومنها المودة اذا وطئها اخر في العدة بشهرته او
في عصمة فوطئها اخر بشهرته ثم طلقها الزوج ففي هذه يجب عدتان وتبدأ اخلان
كذا في فتح الغد يراخذ من المعراج اخذ من البنايع ولكنه نظري مسيلة في
المعراج وهي الموطوعة للزوج بعد الثلاث اذا ادعى طن الحلبانه من قبيل
شبهة الفعل والنسب يجب العدة لكن الاخيرة لم تدخل تحت كلام المصلات
كلامه في وطئ المعتدة وتلك وطئ المنكوحة وان اشتركتا في وجود عدتين
وقوله والمري منما بيان لعني التداخل ولكنه قاص على من تحيض بعوان
كان قوله وتداخلنا شاملا اذا كانتا من جنس واحد كوطئ المعتدة
عن وفاة اذا وطئت بشهرته تغتد بالشهور ويختص بتمامه من الحيض
فلوم نرفيهما د ما يجب ان تغتد بعد الا شهر بثلاث حيض كما في فتح القدير
بني صورتان لو كانتا حايلا في عدة الطلاق او الموت فوطئت بشهرته
فجلت وظاهر المعراج التداخل فتتقضي بوضع الحمل لكن الماهل لا تحيض عندها
فينبغي ان يكتب بوضع الحمل وقد مناه في بيان عدة امراة الصغير معربا
الي المجتبي فارجع اليه وفي كافي الحاكم لو تزوجت المعتدة برجل ودخل بها وفرق
بينهما وكانت حاملا فوضعت انقضت العدتان منهما جميعا وفيه ايض لو تزوجت
في عدتها من طلاق باين ودخل بها فولدت لاقل من سنة اشهر منذ طلق
الاول ولاقل من سنة اشهر منذ دخل الثاني لزوم الاول وان كان لاكثر من
سنتين من منذ طلقها الاول ولاقل من سنة اشهر منذ دخل الثاني لم يلزم
الاول ولا الثاني انهي بقي ما لو حات به لاقل من سنتين من طلاق الاول وسنة
اشهر من دخول الثاني ويبقي الحاقه بالاول وبقي ما اذا حات به لاكثر من
سنتين من الطلاق ولستة اشهر من دخول الثاني ولا شك في الحاقه بالثاني
في رابعة وفي نسختي الكافي للحاكم الشهير سقط وتغير في هذا المحل
وفي الجوهره تخاذا اند اخلنا عندها وكانت العدة من طلاق رجعي فلا تنقذ
علي واجد منهما لها وان كانت من باين فتتقضي على الاول والزوج جنة اذا
تزوجت باخر وفرق بينهما بعد الدخول ووجبت عليها العدة فلا تنقذ
لها في هذه العدة علي زوجها لانهما منعت تقبصها في العدة انهي وعلي هذا

فالمنع الشرعي اقوي من المنع الحسي لانها لو منعته عن جماعها لها النفقة ولو
كان الواطي في العدة هو المطلق فلا نفقة لها بعد عدة الطلاق كذا في المجتبي
كل نكاح اختلف العلماء في جوازه كالنكاح بلا شهود والدخول فيه موجب للعدة
اما نكاح منكوحة الغير ومعدته فالدخول فيه لا يوجب العدة ان علم انها
للغير لانه لم يقل احد بجوازه فلم ينعنما صلا فلي هذا يفرق بين فاسده ونبأ
في العدة ولهذا يجب الحد مع العلم بالحرمة لكونه زنا كما في الثانية وفيها
نظر العلماء المري انما يكون منما اذا كان بعد التفريق بينهما وبين الواطي
الثاني اما اذا حاضت حيضة بعد وطئ الثاني قبل التفريق فانها من
عدة الاول حيضتان وللتا في ثلاث حيض فاذا حاضت حيضتين كانت
منما جميعا وبقيت من عدة الثاني حيضة كذا في الجوهره فان قيل اذا
كان الواطي المطلق فهل يشترط ان يكون بعد التفريق ايض قلت لم اره صريحا
وفي الولو الجية رجل طلق امراته ثلاثا فلما اعتدت بحيضتين اكرهها علي
الجماع ان جامعها منكر اطلاقها تستقبل العدة وان كان مقرا بطلاقها لكن جازها
علي وجه الزنا لا تستقبل وكذلك من طلق امراته ثم اقام مقرا زمانا فعلي
التفصيل انهي وشمل قوله المعتدة المعتدة عن وطئ بشهرته لو وطئ بشهرته
ثانية والمعتدة عن فاسد لو وطئت بشهرته للاول ولكن ذكر في الثانية
خلافه في الثانية قوله وقعد العدة بعد الطلاق والموت يعني ابتداء عدة
الطلاق من وقته وابتداء عدة الوفاة من وقتها سواء علمت بالطلاق والموت
اول تعلم حتي لولم تعلم ومعنت مدة العدة فقد انقضت لان سبب وجوبها
الطلاق او الوفاة فتعتبر ابتداءها من وقت وجود السبب كذا في الهداية
وشرح عليه في العناية وغاية البيان والمعراج من غير تعقيب وهذا صريح
فيما نقلناه عن البدائع من بيان سببها مخالفا لما في فتح القدير من ان الفرقه
شرطها والنكاح بسببها وقوله هنا ان في عبارة الهداية تساهل فتر
فدحوا ان سببها النكاح والطلاق شرط وان الاضافة في قولنا عدة الطلاق
الي الشرط فالاولي ان يقال لان عدم الطلاق والموت يتم السبب فيستعقبها
من غير فصل فيكون مبدأ العدة من غير فصل بالضرورة وذكر الشارح الزيلعي
كما في فتح القدير فقال وجعل صاحب الهداية السبب انما هو الطلاق او الموت
وهو يجوز لكونه معملا للعدة انهي وفي الكافي شرح الوافي وقال صاحب
الهداية سبب وجوبها الطلاق او الموت وقد نص في الاسرار ان سبب وجوبها
نكاح متأكد بالدخول او ما يقوهر مقامه مما يكمل المهر عند ثبوت ما يوجب
الفرقة لا الفرقة فانها شرط انهي وقد مناه ان ابتداء العدة في الطلاق المهر من
وقت البيان يعني لكونه انشا من وجه وفي الكافي للحاكم وغاية البيان اذا
اتاه خبر موت زوجها وسكت في وقت الموت تغتد من الوقت الذي تسنتين

فيه بئزته لان العدة بيخذ فيها بالاحتياط وذلك في العمل بيقين انتهى
وطاهر كلام محمد في المبسوط كالمختصر ان العدة تعتبر من وقت الطلاق في
اقراره بالطلاق من زمان مضي الا ان المتأخرين اختلفوا وجوب العدة من
وقت الاقرار حتى لايجل له التزوج باخذها واربع سواها زجر له حيث كنتم
طلاقها ولكن لا تنتفع بها ولا كسوة ان صدقته في الاسناد لان قولها مقبول
علي بنسبها وفي الهداية ومسايجنا يغتفون في الطلاق ان ابتدأها من
وقت الاقرار فنيا التهمة الواضحة انتهى وهو المختار كما في التناوي والصوري
وفي غاية البيان اراد بالمشايخ علما تجاري وسير قنلا جماعة المتصرف
الذين هم اهل البدعة انتهى وهو عجيب منه والحاصل انها ان كذبته في
الاسناد او قالت لا ادري فن وقت الاقرار وان صدقته فني هنما من وقت
الطلاق وفي حق الله من وقت الاقرار وما حكم وطهرها في هذه المرة فقال
في الاحتياط انها ان تاخذ منه مهراتنا لانه اقربيه وقد صدقته انتهى وفي
الحائية رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم قال كنت خلعت ان تزوجت شيئا فطهرني
طالق ثلاثا ولم اعلم انها ثيب يقع الطلاق باقراره ثم ان صدقته المرأة كان لها
نصف المهر بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول وعليها العدة بهذا
الوطي ولا تنتفع لها لانها صدقته في وقوع الطلاق قبل الدخول وان كذبته
المرأة في البمين فلها مهر واحد ولها النفقة والسكنى لانها تزعم ان الطلاق
وقع عليها باقراره بعد الدخول انتهى ثم اعلم ان يوم الموت لا يدخل تحت
القضاء ويوم القتل يدخل وقد وقعت حادثة في عدة الوفاة استخرجها حكمها
من هذه القاعدة واصحها في القواعد الفقهية وفي الفتية طلقها ثلاثا
ثم قال بعدة كان قبلها طلقته وانتصت عدتها فلم يقع الثلاث وصدقته في
ذلك فقد ذكر في الجامع انها يصدران وذكر علي البرزوي انها لا يصدران
وعليه الفتوي وان لم تصدق هي لا يصدران انتهى وفيها طلقها ثلاثا ويقول
كنت طلقها قبل ذلك بواحدة وانتصت عدتها فان كان انقضاء العدة معلوما
عند الناس لا يقع الثلاث ولا يقع ولو حكم عليه بوقوع الثلاث بالبينة بعد
انكاره فلو اقام بينة اني كنت طلقها قبل ذلك طلقة بعدة مديدة لا يلتفت
اليه انتهى وفي فتح القدير وعرف القدير ان تعبيده باقراره فيمن ان الطلاق
المنتدم اذا ثبت البينة ينبغي ان يعتبر العدة من وقت الاقامة لعدم النفقة
لان ثبوتها بالبينة لا باقراره انتهى وهو مقيد بما اذا كان تأخير الشهادة لعد
اما اذا كان لغرض عذر لم تقبل الشهادة كما في البينة وفي الحائية الفتوي علي
ان العدة من وقت الاقرار صدقته او كذبته ولا يظهر اثر تصديقها الا في اسقاط
النفقة ووفق السعدي فحمل كلام محمد علي ما اذا كانا متزقين وكلام المشايخ
علي ما اذا كانا مجتمعين لان للكذب في كلامهما ظاهر وهذا هو التوفيق انشا الله

نغالي

تغالي وفي فتح القدير ان فتوي المتأخرين مخالفة للاربعة وجمهور
والتابعين فينبغي ان يقيد لمحل التهمة ولذا اقره السعدي بان يكونا
مجمعين وفي الجوهرة ولوان امرأة اخبرها ثمة ان زوجها الغائب كان ان
طلقها ثلاثا او اثنا ها كتاب من زوجها علي بد ثمة بالطلاق ولا تدري انه
كتاب ام لا الا ان اكبر رايها انه حق فلا بأس ان تعتد وتزوج وكذا وقالت
امرأة لرجل طلقني زوجي وانتصت عدتي لا بأس ان يتزوجها انتهى وفي الذ
واذا شهد شاهدان علي رجل انه طلق امرأته ثلاثا بعد ما دخل بها فلم
تعتد لاحي مضي ايا مرقم عدلا وقضي القاضي بالفرقة بينهما تعتبر العدة
من يوم الشهادة لا من يوم القضا انتهى وهل يجال بينه وبينها بعد الشهادة
فقبل التزكية كتبنا في القواعد الفقهية في السابعة عشرة عشر بعد الثلاث
ماية وكتبنا فيها ما نسمع فيها الشهادة بدون الدعوي وهي اثنا عشر مسيلة
وفي فتح القدير ولو جعل امرأته بيدها ان ضربها فضرها فطلقت نفسها
فانكر الزوج الضرب فاقامت البينة عليه وقضي القاضي بالفرقة فالعدة
من وقت القضا ومن وقت الضرب ينبغي ان يكون من وقت الضرب ولو
طلقها فاكثرت فاقامت البينة فقضي بالطلاق فالعدة من وقت الطلاق
للقضا انتهى وفي الحائية قال لها ان فعلت كذا فانت طالق ثلاثا لعله ثم
فعلت ذلك ولم يعلم الزوج به ومضي عليها ثلاثا اقرارا وتزوجت باخرو ودخل
بها ثم طلقها واعتدت ثم اخبرت زوجها بما صنعت وصدقها لم يخل له لان
عدة المطلقة ثلاثا من وقت الغراق عندنا لا من الطلاق وعند زفر نخل
لانه من وقت الطلاق انتهى ولا محل لقول المفتي ينبغي ان تكون العدة من
وقت الضرب بل ينبغي الجزم بكونها من وقت طلقها نفسها لا من وقت
القضا ولا من وقت الضرب بل جزم به في البرزوية كما لو ادعت الطلاق في شوال
وقضي بالفرقة في الحر فالعدة من وقت الطلاق لا من وقت القضا انتهى وفي
الحائية طلقها باثنا وثلاثا ثم اقام معها زمانا ان اقام وهو ينكر طلقها لا
عدتها وان اقام وهو يعربا بالطلاق ينتضي عدتها انتهى فعلي هذا مبدأ العدة
من وقت ثبوت الطلاق في هذه المسئلة وفيها ايضا قال لامرأته المدعى ل
كلما حصنت وطهرت فانت طالق فاصنت ثلاثا كانت العدة عليها من وقت الطلاق
الاول انتهى فعلي هذا اذا حصنت ثلاثا بانت بثلاث وبني عليها حبسنة من
عدتها لكان الثالثة لا تقع الا بالطهر وفي الفتية تزوجها نكاحا فاسدا وانكر
الدخول وهي تزعم انها غير بالغة وأنه دخل بها زمنها العدة حتى يحرم نكاحها
علي غيره انتهى فعلي هذا القول قوله في المدخول وعدمه في حق المهر وقولها
في وجوب العدة قوله وفي النكاح الفاسد بعد التقريق اذا العزم علي ترك
وطهرها اي ومبدا العدة وقال زفر من اخر الوطيات لان الوطي هو السبب

خيرة

ينتضي

الموجب ولما ان كل وطي وجد في العقد الفاسد بحري بحري الوطية الواحدة
لاستناد الكل الي حكم عند واحد ولهذا يكتفى في الكل بمهر واحد فقبل المتاركة
او العزم لا تثبت العدة مع جواز وجود غيره ولان التمكن على وجه الشهادة
اقيم مقام حقيقة الوطي لحفايه ومساس الحاجة الي معرفة الحكم في حق
غيره وفي الخلاصة المتاركة في النكاح الفاسد بعد الدخول لا تكون الا بالتر
بقوله تركت او ما يقوم مقامه كتركها وعليت سبيلها امر عدم المحي فلا لان
الغيبه لا تكون متاركة لانه لو عاد يعود ولو اكرت كما حرم لا تكون متاركة
انتهى وقد منافي النكاح الفاسد انما لو اختلفا في الدخول فالقول له في المهر
وان المراد بهذه العدة عدة المتاركة فلا عدة عليها بموته الا الحيض بعد
الدخول وانه لا حداد ولا نفقة فيها وان تزوج اخذ امراته فاسد انحر
عليه الي انقضاء زنا وان وجوبها فيه انما هو في القضا اما في العيانه لو
علمت انها حاضت بعد اخروطي ثلاثا حلها التزوج من غير تفريق ونحوه
وان الطلاق فيه متاركة وان انكاح النكاح ان كان يحضرها فتاركة والا فلا
وان علم غير المتاركة لا تختص الا بالزوج بل تكون من المرأة ايضا ولذا ذكر
مسكين في شرحه من صورها انه يقول له تركت وقرنا كثيرا من احكامه
هنا فارجع اليه وبما قرره شاه علمان مجرد العزم امر باطن لا يطلع عليه وله
دليل ظاهر وهو الاخبار به فلو قال كما في الاصطلاح او اظهر عزمه كان اولي
والمراد بالتفريق ان يحكم القاضي بالتفريق بينهما كما في العنايه وفي الجوهرة
وعنايه النيات لا يتبع الا بالظهر ولو فرق بينهما ثم وطيا وجب الحد عليه انتهى
وينبغي ان يفيد بما اذا وطيا بعد انتضا العدة والافوطي المعتدة لا يجب
الحد وتجعل في التمتع قول زفر قول ابي القاسم الصفار البلخي وان الاما حاي
بكر البلخي يقول من وقت الفرقة وفي البرازيه في النكاح الفاسد لا تغتد
في بيت الزوج انتهى وفي الغيبة تزوجها فاسدا فاحلها فولدت لا تنقضي
به العدة ان كان قبل المتاركة وان كان بعدها انقضت انتهى قوله ولو
قالت مصنف عدي وكذبها الزوج فالقول لها مع الحلف لانها امينة في ذلك
وقد اهتم بالكذب فتخلف كالودع اذا ادعي الرد والهلاك وقد ذكرنا في
القواعد الفقهية عشر مسائل لا يحلف فيها الامين وذكرنا فيها مسيلة لا يقبل
فيها قول الامين في الدفوع ونذكر المصنف الابر منه وهو كون المدة تحتمل الانتفا
علي الخلاف الذي قد مناه وهو شهران عنده وشعرة وثلاثون يوما عندهما
لانه اذا لم يجتمعا المدة لا يقبل قولها اصلا لان الامين انما يصدق فيما لا يخالف
الظاهر اما اذا خالفه فلا كالوصي اذا قال اتقنت علي التيمم في يوم واحد الف دينار
كذا في البايخ والخلاف المذكور في الحرة واما الامه فاقل مدة يصدق وفيها اربعون
يوما علي رواية محمد وخمس مئة وثلاثون يوما علي رواية الحسن مع اتفاقهما

في الحرة علي السنتين علي الامام وتحل الخلاف ايضا فيما اذا لم يكن طلاقا معلقا
بولادتها اذا طلقها عقب الولادة فلا تصدق الحرة في رواية محمد في اقل من
خمس مئة وثمانين يوما وتحل النكاح خمس مئة وعشرين يوما وعلي رواية
الحسن اقلها مائة يوما بزيادة الشرائع وقال ابو يوسف لا تصدق في اقل
من خمس مئة وثمانين يوما وقال محمد لا تصدق في اقل من اربعة وخمسين
وساعة وان كانت امه فعلي رواية محمد عن الامام لا تصدق في اقل من خمس مئة
وسنتين بزيادة خمس مئة وعشرين علي الاربعين وعلي رواية الحسن لا تصدق
في اقل من خمس مئة وسبعين بزيادة اربعين علي خمس مئة وثلاثين وقال ابو
يوسف لا يصدق في اقل من سبعة واربعين وقال محمد لا يصدق في اقل من
سنة وثلاثين وساعة وتوجيه الروايات المذكورة في البايخ واطلق في
قولها مصنف عدي فتشمل ذات الاقار والاشهر والخلاف المذكور في ذات الاقار
واما المعتدة بالشهر فلا يبر من مصني المقدر شرعا وفي الخلاصة المطلقة
بالثلاث اذا حاضت بعد اربعة اشهر وقالت طلعتي الثاني وانقضت عدي
افتي النسبي انه لا يبر من مدة اخري للنكاح والوطي وافتي الاستيعابي
وابو نصر انها تصدق انهي ثم اعلم انه اذا كذبها الظاهر بالنسبة الى المدة
انما لا يقبل قولها عند عدم التفسير او لو فسرت بان قال استقطت سقطت استين
الخلق او بعضه قبل قولها لان الظاهر لا يكذبها كذا في البايخ وانقضت بها لا تنحصر
في اخبارها بل يكون به وبالفعل بان تزوجت بزوجة اخري بعد ما مضت مدة
تنقضي في مثلها العدة حتي لو قالت بعده لم تنقض ولم تصدق الا في حق
الزوج الاول ولا الثاني لان الاقدام عليه دليل الاقار كذا في البايخ وفي فتح
القدير وعكس هذه المسيلة اذا قال الزوج اخبرتي بان عدتها قد انقضت
فان كان في مدة لا تنقضي في مثلها لا يقبل قوله ولا قولها الا ان بين ما هو
محتمل من اسقاط سقطت مستين الخلق في يقبل قولها ولو كان في مدة يحتمل
فكذبته لم تسقط نفقتها وله ان يتزوج باخنها لانه امر ديني يقبل قوله فيه
انتهى فالخاص انه يعمل بخبريهما بقدر الامكان بخبره فيما هو حقه وحق
الشرع وخبرها في حقها من وجوب النفقة والسكنى ولو حاضت بولد لاكثر
من سنة اشهر ثبت نسبته منه لانه في النسب حتم اصل الحق الولد لانها
تغير بولد ليس له اب معروف فلم يقبل قوله ولا ينفذ نكاح اخنها لانه لا يتصور
استحقاق النسب الا بينا الفراش فصا طالع مكدبا في خبره شرعا بخلاف
القضا بالنفقة لانه يتصور استحقاق النفقة بغير العدة فكانه وجبت في
حقها بسبب العدة وفي حقه بسبب اخرفان تزوج اخنها ومات فالمرات
لاخري لا للمعتدة وان قال في المرض فالمرات للمعتدة فاذا قضى بالمرات
للمعتدة قيل يفسد نكاح اخنها والاصح انه لا يفسد لانه يتصور استحقاق الميراث

بعد الزوجية فتترك منزلة استحقاق التقفة كذا في المحيط وفي الخاتبة
امراة قالت في عدة الوفاة لست بحامل ثم قالت انا حامل لا يقبل قولها الا
ان تاتي بولد لاقل من ستة اشهر من موت زوجها فيقبل قولها وبطل
اقرارها بانقضاء العدة وجعل خلع امراته فافترت وقتها وقالت انا حايض
غير حامل من زوجي واكثر الزوج الحمل لا يصح دعواها انني وفي التنية
اذا قالت المعتدة انقضت عدتي في يوم واحد فصدق ايض وان لم يقبل
يسقط لاحتماله ثم نقل خلافه عن بعض الكتب انني فعلى الاول معني
قولهم لا يصدق في اقل من سنتين يوما فيما اذا قالت انقضت بالحض
لامطلقا وفيها ايض ولدت ثم طلقها زوجها ومضي اشهر وتزوجت باخر
لا يصح اذ لم تحض فيها ثلاث حيض قبل له فان لم تكن حاضت قبل
الولادة قال الجواب كذلك لان ولادتها كالحيض لان من لا تحيض لا تحبل
انني فرع في الخلاصة جات امراة الى رجل وقالت طلقني زوجي وانقضت
عدتي ووقع في قلبه انها صادقة وهي عدلة ولا حرج له وان كانت عدلة
وفي البرازية قالت ولدت لم يقبل الابينة ولو قالت استقطت سقطت
مستبين الخلق قبل قولها وله ان يحلها انني وفي المسئلة الاولى نظر
فقد صرحوا في باب ثبوت النسب ان عدتها تنقضي باقرارها بوضع
الحمل وان توقف الولادة على البينة انها حق لا حيل ثبوت النسب قوله
ولو تم معتدته وطلعت قبل الوطي وجب مهرها وعدة مبتداه وهذا
عندهما وقال محمد عليه نصف المهر وعليها انما العدة الاولى لانه
طلاق قبل المسيس فلا يوجب كمال المهر ولا استيناف العدة وكما العدة
الاولي انما وجبت بالطلاق الثاني طهر حكمه كما لو اشترى امرأته ثم
اعتزها ولهما انما مقبوضة في يده حقيقة بالوطية الاولى وبقي اثره وهو
العدة فاذا جدد النكاح وهي مقبوضة فان ذلك عن التنبض المستحق في
هذا النكاح كالعاصب يشترى المغصوب الذي في يده بصير قابضا بمجرد
العقد فوضح لهذا انه طلاق بعد الدخول وقال زفر لعدة عليها اصلا
لان الاولى قد سقطت بالتزوج فلا تعود والثانية لم يجب وجوابه ما قلناه
وما قاله زفر فاسد لانه يستلزم ابطال المقصود من شرعها وهو عدم
اشتباه الانسان كذا في فتح القدير ومع ذلك هو محتمل فيه صرح في جامع
الفصولين بانه لو قضى به قاضي نفذ قضاؤه لان للاختصاص فيه سماعا
وهو موافق لصريح القرآن ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم
عليهن من عدة تعتدونها انتهى وهذه احاديث المسائل المبينة على هذا
الاصل وهو ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني ولا يتفرع عليه
لو قال كلما تزوجت فان طالق فتزوجها في يوم ثلاثا ودخل بها في كل مرة

الزمر باربعة مهر ونصف المهر ما واثباتا بثلاث وعكما بطلقتين وتبين
ونصف او باثنا الزمر بتلك المهر وهما بخسماية ونصف مهر بالطلا
الاول قبل الدخول ومهرات بالتطليقتين كوزها بعد الدخول حكما وثلاث
مهر بالدخول ثلاثا وثلاثه في شرح الجمع من التعليق ثم اعلم ان الدخول
في الاول دخول في الثاني في حق المهر وجوب العدة واما في حق الرجعة
لو كان الطلاق رجعي لا يملكها كما في فتح القدير ثانيا زوجها نكاحا
ودخل بها ففرق بينهما ثم تزوجها صحا وهي في العدة عن ذلك الفاسد
ثم طلقها قبل الدخول يجب عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله عندهما
ولو كان على الغالب بان تزوجها او لا صحا ثم طلقها بعد الدخول ثم تزوجها
في العدة فاسدا لا يجب عليه مهر ولا عليها عدة مستقبله ويجب عليها تمام
العدة الاولى بالاتفاق والفرق لهما انه لا يمكن من الوطي الفاسد فلا
يجعل واطيا حكما لعدم الامكان حقيقة ولهذا لا يجعل واطيا وطلعتا باثنا
ثم تزوجها في المرض في عدتها وطلعتا باثنا قبل الدخول فهل يكون قارا ام
لا ولا بها لو تزوجت بغير كفو ودخل بها ففرق القاضي بينهما بطلب الولي
ثم تزوجها هذا الرجل في العدة بمهر وفرق القاضي بينهما قبل ان يدخل
بها كان عليه المهر الثاني كاملا وعدة مستقبله عندهما استخسانا وعند
محمد نصف المهر الثاني وعليها انما العدة الاولى وخامسها تزوجها صغير
ودخل بها ثم طلقها باثنا ثم تزوجها في العدة فبلغت فاخترت نفسها
قبل الدخول وسادسها تزوجها ودخل بها ثم طلقها باثنا ثم تزوجها في
العدة ثم ارتدت ثم اسلمت فتزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول هكذا
ذكر في فتح القدير تكرار التزوج ثلاثا ولا حاجة اليه في التصوير ويكفي انه
تزوجها مرتين وان الردة حصلت مرة واحدة فليتامل وسابعها تزوجها
ودخل بها ثم طلقها باثنا ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت ثم اسلمت فتزوج
في العدة ثم طلقها قبل الدخول وقام بها تزوجها ودخل بها ثم اعتنت فاخترت
نفسها ثم تزوجها في العدة فاعتنت فاخترت نفسها قبل الدخول كذا في فتح
القدير والمعراج قوله ولو طلق ذي ذميمة لم تعتد عند الامام وقال لا
عليها العدة والخلاف فيما اذا كانوا حايلا اما الحامل فعليها العدة اتفاقا وفيه
الولو الحي وغيره بما اذا كانوا يبنونها واطلقته في الهداية معللا بان في
بطنها ولذا ثابت النسب وعن الامام رجوع العتد عليها ولا يطأها كالحمل من
الزنا والاول اصح انتهى وفي المعراج وقع في بعض النسخ على موت التتبيد في
بعضها فنفع من الزوج ولم يذكر الزيادة انتهى ولا فرق بين الطلاق والموت
فلو تزوجها مسلم او ذي في فور طلاقها حاز كما في فتح القدير وفيه بالذي
لان المسلم اذا طلق الذميمة او مات عنها فعليها العدة اتفاقا لانه حقه ومعتدته

سدا

ه

جها
رت

كذا في فتح القدير وعلى هذا الخلاف المأجزة اذا خرجت اليها مسلمة او
 ذمية او مسننة ثم سلمت او صارت ذمية فعنده ان تزوجت حجاز
 الا ان تكون حاملا وعنده لا يطأها الزوج حتى يستبرأ بها بمحضة وعنده
 لا يتزوجها الا بعد الاستبراء ولا عليها العدة واما اذا هاجر الزوج مسلما
 او ذميا او مسننا ثم صار مسلما او ذميا فانه لا عدة عليها حتى يهازلها
 التزوج باخذها واربع سواها كما دخل دارنا لعمري بتبليغ احكامنا اليها الا لا
 غير مخاطبة بالعدة وكذا في فتح القدير **فصل في الاحتداد**
 فيه لغتان اخذت احدا دافعي محد ومحدة اذا تركت الزينة وانكر الاصح
 اذا تركت الزينة لموته وحدت المرأة علي زوجها تحدد وتحدد ابا القدر
 فهي حاد بغيرها وانكر الاصح في الثلاثة واقتصر على الرباعي كذا في
 المصباح وفي القاموس والحاد والمحد ترك الزينة للعدة حدث يحد ويحد
 حداد واحد انتهى وفي الشريعة ترك الزينة ونحوها من معتدة بطلا
 بابين او موت قوله محد معتدة الميت والموت بترك الزينة والطبيب
 والكحل والذهن الا بعد زوالها وليس المعصفر والمرعفران كانت مسلمة
 بالغة اي تحدد الميانة والمتوفي عنها زوجها بتركها ما ذكر اطلقه فشم الطلاق
 واحدة او اكثر والفرقة كما في الخانية وعبرنا الاخبار عن فعلها الا فاداة انه
 واجب عليها الحديث الصحيح لا تحل لامرأة تؤمن بالله واليومر الاخران تحدد
 فوق ثلاث الا علي زوج اربعة اشهر وعشرا وتعقب بانه لا دليل فيه علي
 الايجاب لان حاصله استثنائه من بني الحبل فيعيد ثبوت الحبل ولا كلام فيه
 فالاولي الاستدلال بالرواية الاخرى الا علي زوجها فانها اربعة اشهر
 وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوبا عصب ولا تكحل ولا تنس طيبا
 فصريح بالزني في تفصيل معني ترك الاحتداد ولا خلاف في عدم وجوبه
 علي المرأة بسبب غير الزوج من الاقارب وقيل بياح قال محمد في النوادر
 لا يحل الاحتداد لمن مات ابوها وابنها وامها واخوها وانما هو في الزوج خاصة
 قيل اراد بذلك فيما زاد علي الثلاث لما في الحديث من ابا حنيفة للمسلمات
 علي غير اربعهن ثلاثة ايام كذا في فتح القدير وفي التارخانية سبل اس
 الفضل عن المرأة يموت زوجها وابوها وغيرهما من الاقربا فتصنع ثوبا
 اسود فتلبسه شهرين او ثلاثة او اربعة ثوبا سفيا علي الميت تغز في ذلك
 فقال لا وشيل عنها علي بن احمد فقال لا تغزروي اثمة الا الزوجة في حق
 زوجها فانها تغز في ثلاثة ايام انتهى وظاهر من معناها من لبس السوداء ان
 علي موت زوجها اكثر من الثلاث وقد لان المطلقة رجعيها الاحتداد
 عليها وينبغي ان لو اريدت ان تحدد علي قرابة ثلاثة ايام ولها زوج له ان
 يمنعها لان الزينة حقه حتي كان له ان يضربها علي تركها اذا امتنعت وهو

يريدها وهو الاحتداد مباح لها واجب عليها وبه يفوت حقه كذا في فتح وفي
 التارخانية ويستحب لها تركه وما واجب في الموت اظهاه التلا سف علي
 فوات نعمة النكاح وجب علي المشوكة الحاقا قلها بالمتوفي عنها زوجها
 بالاولي لان الموت افطع من الابانة ولهذا تفصله ميتا قبل الابانة لا بعد
 واطلق في ترك الطبيب ولا تخضر عمله ولا تجز فيه وان لم يكن لها كسب
 الا فيه ودخل في الزينة الامتناع بمشط اسنانه طيبة لا الواسعة كما
 في المنسوط وشمل لبس الحرير بجميع انواعه واللوانه ولوا سود وجميع
 انواع الحلي من ذهب وفضة وجواهر وناد في التارخانية القصب وقوله
 الا يجوز متعلق بالجميع لا بالدهن وحده فلها لبس الحرير للحكة والقفل
 ولها الاكتمال للضرورة ولو اخرج الاستثناء عن الجمع كان اقل الجواز لبس
 المعصفر والمرعفران المحجورين لوجوب ستر العورة وذكر الدهن بعد
 الطبيب لغير حرمة وان لم يكن مطيبا كالزيت الخالص والسيرج والسمن وفي
 المجتبى ولو اعتادت الدهن في اذن وجعا فان كان امرا ظاهرا بياح لها ان تزي
 ويستثنى من المعصفر والمرعفران الذي لا ينجيه له فانه جائز كما في
 الهداية وقيد باسلامها وبلوغها لانه لا حداد علي كافرة ولا صغيرة وقد مرنا
 معني وجوب العدة عليها ولم يحد بالاعتداد مع انه لا حداد علي تجنونة
 لانها بما تخرج الصغيرة لان عدمه عليها لبس الا لعدم تكليفها والحجبه
 مثلها في ذلك ولهذا قال الاستنباحي الاصل ان كل معتدة مخاطبة فارقت
 فلاش زوجها حلال يجب عليها الحداد والا فلا انتهى ولم يقيد بالحريه لوجوب
 علي الامة المنكوحه لكونها مكلفة بحقوق الشرع ما لم يفت به بحق العبد
 ولهذا لا يجرم عليها الخروج الا اذا كانت في بيت الزوج وقت الطلاق ولم يخرجها
 الولي ويجوز ان يخرجها والمدبرة والمكاتبه والمنسعا كالغداة ولو اسلمت الكا
 في العدة لزمها الاحتداد فيما بقي من العدة كذا في الجوهره ويبني كذلك
 بلغت الصغيرة او افاقت المجنونة اذ لا فرق واقتضاه علي ترك ما ذكر
 يفيد جواز دخول الحمام لها ونقل في المعراج ان عند هجرها ان تدخل الحمام
 وتدخل راسها بالخطمي والسدر وفيه ان الحداد حق الشرع حتي لو امرها
 الزوج بتركه لم يحل لها قوله لا معتدة العتق والنكاح الفاسد اي لا حداد
 علي امر الولد اذا عتقت باعناق سيدها او موته ولا علي المعتدة من نكاح
 فاسد وهو من زمره مقتضاه علي اليست والموت وفي الخانية لو تزوج امه
 ومهلكا بعد الدخول وقد ولدت منه فسد النكاح بينهما ولا حداد عليهما
 ولا يجوز لغيره ان يتزوجها حتي تحيض حيضتين فان اعتنقها كان عليها عدتا
 عدة فساد النكاح وفيها الحداد وعدة العتق ولا حداد فيها فتحد من حيضتين
 دون الثالثة ولو اعتنقها بعد حيضتين كان عليها ان تغتد بثلاث انتهى

بها

قوة

ن

وبهذا ظهر ان النكاح اذا فسد بعد صحته يوجب الحد بخلاف ما اذا كان
 فاسدا من اصله لانه انما وجب اظهار التماسف على فوات نعمة النكاح و
 النكاح الصحيح فلا يتاسف على الفاسد واستغنى عن وجوبه على المعتدة
 من وطئ بشبهة بالاولى كما في المعراج فالحاصل لا احداد على كافر ولا صغيرة
 ولا تجسوبة ولا معتدة عن عتق ولا معتدة عن نكاح فاسد ولا معتدة
 عن وطئ بشبهة ولا معتدة عن طلاق رجعي فمن سيع لاحد ادعاهن
 فان قلت ان العلة لوجوبه اعني اظهار التماسف على فوات نعمة النكاح
 وان فانت في مسيل في الكتاب بنيت اخري اعني عدم اظهار الرغبة فيما هو
 ممنوع فيها وهذه الاشياء للرغبة اوجب بان هذه حكمة فلا وتلك علة
 يزول الحكم بزوالها كما في المعراج قوله ولا يخطب معتدة اي يحرم خطبتها
 وهي بكسر الخاء مصدر بمنزلة الخطب مثل قولك انه لحسن القعدة والحكمة
 يريد القعود والجلوس وفي اشتقاقه وجهان الاول ان الخطب هو الابن
 والشان ويقال ما خطبك اي ما شانك فنقول لهم خطب فلان فلانة اي سالها
 امرا وشانا في نفسها والثاني ان اصل الخطبة من الخطاب الذي هو الكلام يقال
 خطب المرأة خطبة لانه خاطب في عقد النكاح وخطب خطبة اي خاطب
 بالزهر والوعظ والخطب الامر العظيم لانه يحتاج فيه الى خطاب كثير كما ذكر
 الامام الرازي اطلقها فشمئل المعتدة عن طلاق بتوعيه وعن وفاة وعن عتق وعن
 غير ذلك ولم اره صريحا وعلم منه حرمة خطبة المنكوسة بالاولى وتحرم تزويجا
 وتضريحا كما في البديع وقيد بالمعتدة لان الخالية عن نكاح وعدة يحل خطبها
 تضريحا وتنويضا يجوز نكاحها لكن بشرط ان لا يخطبها غيره قبله فان خطبها
 فعلى ثلاثة اوجه اما ان تصرح بالرضا فتحرما وبالرد فتحل او تنسكت فتولان
 للعلماء ولم ار هذا التفصيل اصحنا واصله الحديث الصحيح لا يخطب احدكم
 على خطبة اخيه وقيد بان لا باذن له واستغنى عن حرمة خطبة المعتدة
 المعتدة حرمة نكاحها على غير المطلق بالاولى وهو ظاهر ولكن جعلوا
 دليله قوله تعالى ولا تغزوا عترة النكاح حتي يبلغ الكتاب اجله وجهه
 ان المراد لا تغزو او غير عنه بالعزم لانه سببه مبالغة في المنع عنه
 وقيل هو باق على حقيقته والمراد به الايجاب يقال عرضت عليك واجبت
 عليك والاجاب سبب للوجود وظاهرا فكان مجازا عنه اي لا توجد واعقد
 النكاح وهذا القول هو الاختيار لكثر المحققين وفي الكتاب وجهان احدهما
 المكتوب والمعني حتي يبلغ العدة المروضة اخرها الثاني الكتاب بمعني
 الغرض اي حتي تبلغ هذا التكليف اخره ونهايته ونهاية في التفسير الكبير
 قوله وصح التعريض وهو لغة خلاف التصريح والفرق بينه وبين الكتابة
 ان التعريض تضمنين الكلام دلالة ليس فيها ذكر كقولك ما فمخ العجل تعرض

دون

بانه

بانه خجل والكتابة ذكر الرديف واداة الرد وقا كقولك ما فمخ فلان طويل النجاد
 وكثير مراد القدر يعني انه طويل القامة ومضاف كذا في المغرب والمراد به هنا
 ان يذكروا شيئا يدل على شئ لم يذكروا شيئا يقول اني اريد ان اتزوج امرأة من
 امرها كذا او من امرها كذا فسر بن عباس رضي الله عنه وما قيل ان من يقول
 لها انك جميلة واني فيك لرغب وانك لنجسي اواني لا ارجو ان يجتمع انا
 واياك او انك لذيقه فهو غير سديد ولا يحل لاحد ان يشافه امرأة البغنية
 لا يحل له نكاحها المحال بمثل هذه الكلمات لان بعضها صريح في الخطبة وبعضها
 صريح في اظهار الرغبة فلا يجوز شي من ذلك في البديع وظاهره ان التعريض
 جائز لكل معتدة وليس كذلك بل يجوز الا للمتوفى عنها زوجها بالاجماع كذا في
 المعراج واما المطلقة فغير جائز لانه من ايرات العدة بين المطلقة والحيا
 بخلاف الميت فان النكاح قد انتظم فلا عداوة من الميت ولا ورثته ولا اصل في
 ذلك قوله تعالى فلا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء والتمس
 في انفسكم علم الله انكم ستذكروهن ولكن لا تواعدوهن سرا الا ان تقولوا
 قول معروف قال الرازي في تفسيره اراد به المتوفى عنها زوجها ببليل سياق
 الآية والمعني لا اثم عليكم فيما ذكرتموهن من الالفاظ الموهمة لا اداة نكاح
 او اضمنتم في انفسكم فلم تنطقوا به تعريضا ولا تقرجا علم الله انكم
 ستذكروهن فاذكروهن ولكن لا تواعدوهن نكاحا ولا استئثنا من لا تواعد
 وهو منتظم لان القول المعروف ليس داخل في السر والاستئذان من ما قررناه
 ونظامه في التفسير الكبير قوله ولا تخرج معتدة الطلاق لقوله تعالى لا تخرجوهن
 من بيوتهن ولا يجرهن الا ان ياتين بفا حشة مبينة اي لا تخرجوهن المعتدات
 من المساكن التي كنتم تسكنن فيها قبل الطلاق فان كانت المساكن عادية
 فارفعت كان على الزوج ان يعينوا مساكن اخري بطريق الشراء والكر او على
 الزوجات ايضا ان لا يجرهن حق الله تعالى الا للضرورة ظاهرة فان خرجن
 ليلا او نهارا كان حراما وقال بن عباس الفاحشة الزنا فيخرجن لاقامة
 الحدود قال الاكثرون وقال بن عمر فخرجوها قبل انقضاء العدة وقال
 بعضهم العصيان الظاهر وهو النشور عن المجاورة وجنع بين النبي عن
 الاخراج والخروج لان الاخراج اخراج الزوج لها عسبا وكراهة والحاجة
 الي المسكين وان لا ياذن لها في الخروج اذا طلبت والخروج خروجهن بائنه
 اذا اردن ذلك وقوي مبينة بالكسر والفتح ونظامه في التفسير والخروج
 حنيفة بتفسير بن عمر رضي الله عنهما كما ذكره الاستيعابي وذكر في
 الجوهر ان اصحابنا قالوا الصحيح تفسيرهما بالزنا كما فسر بن مسعود
 اطلقته فشمئل الرجعي والباين بتوعيه والمراد معتدته الفرفة سو كانت
 بطلاق او غيره ولو كانت بمعصية كتفليل بن زوجها كما في البديع واما اذا

طب

هون

وهن

هن

خرجت باذن المطلق وبغير اذنه حتي ان المطلقة رجعيًا وان كانت منكوحة
حكمًا لا يخرج من بيت العدة ولو اذن الزوج بخلاف ما قبل الطلاق لان الحرمة
بعده للعدة وهي حقه تعالى فلا يملك ابطاله بخلاف ما قبله لان الحرمة حق
الزوج فيملك ابطاله بالاذن وسياتي انها تخرج حال الضرورة كما اذا خرجت
او اهدم المنزل فهو مقيد بحالة الاختيار ولا بد من تنبيهها بالحريفة والتكليف
لان الامه والمدبرة وامر الولد والمكاتبه والمستسعاة يجوز لها الخروج في عدة
الطلاق والوفاة لان حالة العدة مبينة علي حال النكاح ولا يلزمها المقام في
منزل زوجها حال النكاح فكن العدة ولان الحرمة حق المولي فلا يجوز ابطاله
الا اذا نواها من ماله لا يخرج له الرجوع ولو نواها في النكاح ثم طلقت فللزواج
منعها من الخروج حتي يطلبها المولي واما الصغيرة والمجنونة فلا يتعلق بهما
شي من احكام التكليف كما قدمناه في الحداد ولكن للزوج ان يمنع المجنونة
تخصيمًا لما به من الخروج ويمنع الصغيرة اذا كانت مطلقة رجعيًا كما في
النكاح وفي المعراج وشرح الثغاية المراهقة كالمبالغة في المنع من الخروج
وكالتأبئة في عدم وجوب الاعداد واما التنابية فلا يجرم عليها الخروج
لانه غير مخاطبة بحق الشرع الا ان منعها الزوج صيانة لما به وكذا اذا سلم
زوج المجوسية وابت الاسلام كذا في البدائع وفي الظهيرية الكتابية لا يخرج
الا باذن الزوج بخلاف المسلمة فانها لا تخرج الا باذن الزوج ولا بعده انتهى
وبين العبارتين فرق للتعامل وقيد بمعذرة الطلاق لان معذرة الوطي
لا يجرم عليها الخروج كالمعذرة عن عتق كامر الولد اذا اعتزلها سيدها او مات
عنها والمعذرة عن نكاح فاسد او وطئ بشبهة لانه لا يغير المنع من الخروج
قبل التفريق فكذا في عدته الا ان منعها الزوج لتخصيم ما به فله ذلك
كذا في البدائع وينبغي ان يلحق به امر الولد اذا اعتزلها سيدها فله منعها
لتخصيم ما به فان اعتقت الامه في العدة واسلمت الكتابية حرم
الخروج كما في البدائع وينبغي ان يكون كذلك كما في الصغيرة اذا بلغت
والمجنونة اذا افاق وفي الظهيرية وسائر وجوه الفرق التي توجب
العدة من النكاح الصحيح والفاسد سواء بعني في حق حرمة الخروج
من بيتها في العدة فهذا تنصيص علي ان المنكوحه نكاحا فاسدا تعتد
في بيت الزوج وحكمه فتوي شمس الائمة شيخ الاوزجندى انها لا تعتد
في منزل الزوج لانه لا يملك له عليها ان يفي وفي المجتبى لا تمنع المعذرة عن
نكاح فاسد من الخروج وفي التنازعية اذا قبلت بن زوجها فلا تنقذ
لها ولها السكني والنصراني اذا اطلق النصرانية فلا تنقذ لالسكني
وشمل ايض المنزل المملوك للزوج وغيره حتي لو كان غايبا وهي في دار بامرة
قادرة علي دفعها فليس لها ان تخرج بل تدفع وترجع ان كان باذن الحاكم

وشمل

وشمل خروجها الي صحن دار فيها منازل لغيره بخلاف ما اذا كانت المنازل له
وشمل ايض المنكوحه علي نفقة عدتها فالحصحيح المختار انه لا يباح لها الخروج
وبه اثنى الصدر الشهيد كما لو اختلعت علي ان لا سكني لها ويلزمها ان تلتزم
بنت الزوج كما في المعراج ولو زادت اهلها فالزوج معها ولا فطلقها كان عليها ان
تعود الي منزلها ذلك فتعذر كما في فتح القدير وفي المجتبى لو طلقت في غير
مسكنها تعود الي مسكنها غير ثاخير قوله ومعذرة الموت يخرج يوما
وبعض الليل للتكسب وقيام المعيشة لانه لا نفقة لها حتي لو كان عندها
كفايتها صارت كالمطلقة فلا محل لها ان تخرج لزيادة ونحوها ليلا ونهارا
والحاصل ان مزارع المحل كون خروجها بسبب قيام شغل المعيشة فيقتدر
بقدره حتي انقضت حاجتها لا يخل لها بعد ذلك صرف الزمان خارج بينها
كذا في فتح القدير وقول لوصح هذا عما يصح بنا الحكم فقالوا لا يخرج المعتدة
عن طلاق او موت الا لضرورة لان المطلقة تخرج للضرورة بحسبها ليلا
كان او نهارا والمعذرة عن موت كذلك فابن الفرق فالظاهر من كلامهم
بحسبها ليلا كان او نهارا والمعذرة بحسبها ليلا كان او نهارا والمعذرة عن وفاة نهارا
ولو كانت قادرة علي النفقة ولهذا استدل اصحابنا بحدوث فريضة
بنت ابي سعيد الخدري ان زوجها لما قبلت صلي الله عليه وسلم
فاستأذنته في الانتقال الي بي خذرة فقال لها امكثي في بيتك حتي
يبلغ الكتاب اجله فدلت علي حكمين اباحة الخروج بالنهار وحرمة الانتقال
حيث لم تنكر خروجها ومنعها من الانتقال ودوي علقمة ان نسوة من
همدان بنى اليهن ازواجهن فسألن بن مسعود رضي الله عنه فقلن
انا نستوحشهن فامرهن ان يجتمعن بالنهار فاذا كان الليل فلترجع كل
امراة الي بيتها كذا في البدائع وفي المحيط عن الثاني الي النبي صلى الله
عليه وسلم وفي الجوهره يعني ببعض الليل منذ ارما تشكك به
حوايجه وفي الظهيرية والمتوفى عنها زوجها تخرج بالنهار لحاجتها الي
نفقتها ولا تبين الا في بيت زوجها انتهى فظاهره انها لو لم تكن
بحاجة للنفقة لا يباح لها الخروج بها كما فهمه المحقق قوله وتبعد
في بيت وجهت فيه الا يخرج ان يهدم ابي معذرة الطلاق والموت وتبعد
يعتد ان في المنزل المضاف اليها بالسكني وقت الطلاق والموت ولا يخرجها
منه الا لضرورة لما تلوه من الآية والبيت المضاف اليها في الآية
ما تسكنه كما قدمناه سوا كان الزوج ساكنًا معها او لم يكن كذا في البدائع
ولهذا قد مناها لو زادت اهلها وطلقها زوجها وكان عليها ان تعود
الي منزلها فتعذر فيه واستغنى من كلامه ان اجر المنزل بعد وفاة
الزوج من مالها ان كان لها مال وبعد الطلاق علي الزوج فان كان الزوج

غايبا فطولت بالكرا فعملها اعطاوه من مالها حثت كانت قادرة وترجع به
عليه ان دعت باذن القاضي كذا في التبايع وغيرها هكذا اطلته الشبان
خواتم زادة وشمس الائمة السرخسي وطاهره انه لا يخرج منه العدة وان
لم تكن مستأجرة ولو زوجها مستأجرا وذكر شمس الائمة الطواي ان المنزل
اذا كان باجارة ينظر ان كانت مشاهدة فلها الخول وان كانت اجارة الى
مدة طويلة فليس لها الخول كذا في الظهيرية واستفيد ايض ان المطلق
لو طلبت من القاضي ان يسكنها بجوارحه لا يجيبه الى ذلك وانما يعتد في مسكن
كانت تسكنه قبل المفارقة كما في الظهيرية واطلق في الاخراج فشمسها اذا
اخرجها المطلق ظلما وتعد با واما اذا اخرجها صاحب الدار كعدم قدرتها
على الكرا ووجدت منزلا بغير كرا واما اذا اخرجها الوارث وكان نصيبها الوا
من البيت لا يكفيها وفي المجنبي كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها استندت
من الاحاب واولاده الكبار وكذا في الطلاق البائن انتهى وظاهره وجوب
الشرع عليها ان كانت قادرة ويقال يجب الشر او الكرا ان امكن وحكم ما استلكت
اليه حكم المسكن الاصيل ولا يخرج منه على ما استلناه ونعيين المنزل الثاني
للزوج في معتدة الطلاق ولها في الوفاة كما في فتح القدير وكذا اذا كانت
زوجها غايبا وظلها فالتعيين لها كذا في المعراج وفي المعراج ايض عيين
انتقالها الى اقرب الموضع مما اهدم في الوفاة والى حيث شئ في الطلاق
والمراد بالانهدام خوفه كما في الظهيرية فلها الخروج اذا خافت الانهدام
عليها والمراد اذا خافت على نفسها او ماعها من الكصوص فلها الخول
للضرورة وليس المراد خصر الاعذار فيما ذكر فممنها ما في الظهيرية لو لم
يكن معها احد في البيت وهو يخاف بالليل بالقلب من امر الميت والموتان
كان يخاف شديدا كان لها الخول وان لم يكن شديدا فليس لها الخول
كذا في الظهيرية وفي الغنية خرجت المعتدة لاصلاح ما لا بد لها عنه
كالزراعة وطلب النفقة واخراج الكرم ولا وكيل لها فلها ذلك انتهى
ومنها طلنها بالبادية وهي معة في محنة او خيمة الزوج يشتمل الى موضع
اخر للكل والمسا فان كان يدخل عليها صوريين في نفسها واما لها منزلها
في ذلك الموضع فله ان يتخول بها والا فلا كما في الظهيرية ايض وليس
منها سفرها الى اوعمة فلا يخرج المعتدة لسفرها او عمره كذا في المعراج
وليس للزوج المسافر بالمعتدة ولا عن رجعي وكذا فدمناه في بابها
ولم يبين المص رحمه الله حكم اقامته معها في منزل الطلاق قال في المجنبي
واذا وجب الاعتداد في منزل الزوج فلا بأس بان يسكنها في بيت واحد
اذا كان عدلا سواء الطلاق رجعي او بائنا او ثلاثا والا فصل ان يقال بينهما
في البيوتة تسترا لا ان يكون الزوج فاسقا في حال بائنا بثمة تغذر على

الحبيولة بينهما وان تغذر فلتخرج هي وتعتد في منزل اخر وكذا الوضاق البيت
وان خرج هو كان اولى ولهما ان يسكننا بعد الثلاث في بيت اذ لم يلتقيا التقا
الازواج ولم يكن فيه خوف فتنة انتهى وهكذا اصرح في الهداية بان خروجه
اولى بخروجها عند العذر وعند العذر ولو لم يراد انه ايج فيجب الحكم به كما
يقال اذا تعارض محرم ومبيح ترجح المحرم او المحرم اولى ويراد ما قلنا وقد اصرح
علموا ولو دية خروجه بان مكنتها واجب لامنته كذا في فتح القدير وقد
استفد من كلامهم ان الحايل يمنع الخلوة المحرمة قال في الظهيرية يجعل
بينهما حجاب حتى لا يكون بينه وبين امرأة اجنبية خلوة وانما التقي بالما
لان الزوج معترف بالمحرمة انتهى فيمكن ان يقال في الاجنبية كذلك وان
تكن معتدة الا ان يوجد نقل بخلافه وكذلك حكم السترة اذا مات زوجها
وله اولاد كبار احاب كما في المعراج واما نفقة هذه المرأة الحايلة بينهما فقال
في تلخيص الجامع الكبير للصدر الشهيد من باب ما يوضع عند العزل شهدا
او واحد عدل انه طلنها ثلاثا وقد دخل بمنع من الخلوة بها مرة المسيلة
بامينة ونفقتهما في بيت المال لانه يعتقد الحل والعدل كغيره بخلاف المعتدة
فان طلبت النفقة بعرض نفقة العدة مدتها لانها زوجة او معتدة بخلاف
ما قبل الخول انتهى ونما مسمائل الحبيولة في كتاب الفضا من البرازية
وغيرها قوله بانث او مات عنها في سفر وبينها وبين مصرها اقل من ثلاثة
ايام رجعت او مضت اي لو كان بينهما وبين مصرها ثلاثة ايام خبرت
اذا كان الفصد كذلك في المفارقة ولكن الرجوع اولى لها اذا كان الفصد اقل
من ثلاثة ايام تختار الاولي قوله معها والى اولى متعلق بالصورتين
قوله ولو كانت في مصر تعتد ثمة فتخرج بمحرم فلا يخرج قبل انقضائها
مطلقا سواء كان لها محرما ولا قيد بالباين لان المطلقة رجعياء بقوة للزوج
ولا تفارقه وحاصل الوجوه كما في فتح القدير اما ان يكون بينها وبين
مصرها ومقصد ها اقل من السفر فيختير والاولى الرجوع على ما في الكافي
وعلي ما في الزمانية وغيرها يتعين الرجوع وان كان احدهما سفرا والاخر
دونه فيختار ما دونه فان كان كل منهما سفرا فلا يخلوا اما ان يكون في مفارقة
او مصر فان كانت في مفارقة خبرت والاولى الرجوع وان كانت في مصر لم يخرج
بغير محرم وفي التبايع لو كانت الجهتان مدة سفر فضنت او رجعت
وبلغت ادبي الموضع التي تصلح للاقامة اقامت فيه واعتدت ان لم
تجد محرما بلا خلاف وكذا ان وجدت عند ابي حنيفة ومثله في الحبيولة
باب ثبوت النسب ما كان من اثبات الحمل ذكره عقب العدة
قوله ومن قال ان كنفها في طالق فلو انت لمستة اشهر من كنفها لزمه

ج

نسبه ومهرها اما النسب فلازها في اسنة لازها لما حات بالولد لسنة اشهر من
وقت النكاح فتد جات به لاقل من زمان وقت الطلاق فكان العلوق قبله في
حالة النكاح فالنصور ثابت بان تزوجها وهو محال لها فوافق الانزال النكاح والنسب
مما يحتاج في اثباته والتزويج في هذه الحالة اما بتكلمها وسماع الشهود او بآراء
وكلا في التزويج فزوجها الوكيل وهما في هذه الحالة والثاني احسن كما لا يخفى
ولنا ان يقول ان الحمل علي ما اذا تزوجها وهو محال لها حمل السلم علي الحرام وهو
لا يجوز ولذا في بعض المشايخ عن اثبات هذا النصور وقال لا حاجة الي هذا
التكليف بل فيما امر الناس كان ولا يعتبرا مكان الرجوع لان النكاح قائم مقامه كما
في شرح المشري فنرايه وبينهما مسيرة سنة فجات بولد لسنة اشهر من
يوم تزوجها لكن في فتح القدير والحق ان النصور بشرط ولد الوحات امرأة المبي
بولد لا يثبت نسبه والنصور ثابت في المغربية كرامات الاوليا والاستحسان
فيكون صاحب خطره او حبي انزي ولم يجب عما ذكرناه قيد بان تلده لسنة
اشهر من غير زيادة ولا نقصان لانها لو ولدته لاقل منها لم يثبت نسبه لان
العلوق من زوج قبل النكاح ولو ولدته لاكثر منها لم يثبت ايضا لاحتمال
حدوثه بعد الطلاق وقد حكمنا بعدم وجوب العدة كونه قبل الرجوع والحل
ولم يثبت بطلاق هذا الحكم وتعفيه في فتح القدير بان يفهم النسب هنا في
مرة يتصور ان يكون منه وهو سنتان بنافي الاحتمال في اثباته والاحتمال
المذكور من سنة اشهر في غاية البعد فان العادة المستمرة كون الحمل اكثر
من سنة اشهر وربما تقضي وصورة لم يسمع فيها ولادة سنة فكان الظاهر
عدم حدوثه وحده احتمال في اي احتياط في اثبات النسب اذا ثبتنا
لاحتمالين ضعيف يقتضي تعفيه وتركنا ظاهرا يقتضي ثبوته وليت شعري
اي الاحتمالين البعد الاحتمال الذي فرضوه لتصور العلوق منه ليشنق
النسب وهو كونه تزوجها وهو بيطاها وسمع كلامهما الناس وهما علي
تلك الحالة ثم وافق الانزال العدة واحتمال كون الحمل اذا زاد علي سنة
اشهر يوم يكون من غيره انزي واما المهر فلا يثبت النسب منه جمل
واطيا حكما فتأكد المهر به وقال ابو يوسف في الاملا القياس ان يجب
مهر ونصف بالوطي بعد وقوع الطلاق وقبله والجواب اننا اذا قدرنا
انه اذا تزوجها حالة الموافقة لم تكن الموافقة بعد الطلاق فلا يلزمه
المهر واحد ذكره بن بندار في شرح الجامع الصغير وبه اندفع ما قيل
لا يلزم من ثبوت النسب منه وطيه لان الحمل قد يكون با دخال الما الفرج
بدون جماع مع انه نادر الوجه الظاهر هو المعتاد وفي فتح القدير واعلم
انه اذا كان الاصح في ثبوت هذا النسب امكان الرجوع ونقصه ليس
الابا ذكر من تزوجها حال وطيرها المتدابة قبل التزويج وقد حكم فيه بهر

واحد في صريح الرواية يلزم كون ما ذكره مطلقا ومنسوبا وقد مناه في باب المهر
من انه لو تزوجها في حال ما يطاها مبتدأ عليه مهران مهر بالزنا السنوي الحد
بالتزويج قبل تمامه ومهر بالنكاح لان هذا اكثر من الخلوة الخلوة مشكلا لخالته
لصريح المذهب وايضا الفعل واحد وقد انصف نصف بشبهة الخلف يجب مهر واحد
بخلاف ما لو قال ان تزوجها في طالق طالق ونسي فتزوجها وطيرها حيث
يجب مهر ونصف لان الطلاق قبل الوطي اما هنا الطلاق مع الوطي الحلال في فعل
متحد فصار الفعل كله له شبهة الحل وقد وجبت المهر فلا يجب عليه غيره انني
وقد دل كلام المصنف علي مسئلتين احدهما ان من طلق امرأته قبل الرجوع بها
فجات بولد لاقل من سنة اشهر من طلقها انه يلزمه لتيقنا بالعلوق حال قيام
النكاح وان جات به لسنة اشهر او لاكثر لا يلزمه لعدم التيقن بذلك ويستوي
في هذا الحكم ذوات الافراذ وذات الاشهر ثابتهما ان من تزوج امرأة فولدت
لاقل من سنة اشهر من وقت التزويج لا يثبت نسبه وستاتي صريحة وذكر في
النهاية انه لا يكون محصنا بالوطي في مسئلة الكتاب قوله ويثبت نسب
ولد معتدة الرجعي وان ولدته لاكثر من سنتين عالم يفرض العدة وكانت
رجوة في الاكثر منهما لا في الاقل منهما اي من السنتين لاحتمال العلوق في حالة
العدة لجواز انها تكون معتدة لطم فان جات به لاقل من سنتين بانث من
زوجها لانقضاء العدة وثبت نسبه لوجود العلوق وفي النكاح وفي العدة
ولا يصير مرجعا لانه يحفل العلوق قبل الطلاق ويحفل بعده فلا يصير مرجعا
بالشك وان جات به لاكثر من سنتين كانت رجوة لان العلوق بعد الطلاق
والظاهر انه منه لا تنفك الزنا منها فيصير بالوطي مرجعا والاصل فيه فري
مقدرة تا لاقل وهو اقرب الاوقات الا ان يلزم اثبات رجوة بالشك او
ايقاع طلاق الشك واستحقاق حال بالشك في يستند العلوق الي البعد
الاوقات وهو ما قيل الطلاق لان هذا الاشياء لا تثبت بالشك وفي كل موضع
لا يباح الوطي فيه فعدة الحمل سنتان ويكون العلوق مستند الي البعد
الاوقات للمحاجة الي اثبات النسب وامره مبني علي الاحتمال كذا في غاية
البيان اطلق في الاكثر منها فشمع عشرين سنة واكثر وقيد بعدم افراذها
لانها لو اقرت بانقضاءها والمدة محتملة بان يكون سنتين يوما علي اقل الي
خمسة وتسعة وثلاثين يوما علي قولهم اثم جات بولد لا يثبت نسبه
الا اذا جات به لاقل من سنة اشهر من وقت الافراذ فانه يثبت نسبه للتيقن
بقمار الحمل وقت الافراذ فيظهر كذبها وانما نفي الاقل بقوله لا في الاقل منهما
مع فهمه من التقييد بالاكثريين ان حكم السنتين حكم الاكثر ولذا قال
في الاختيار وان جات به لسنتين واكثر كانت رجوة انني واطلق في
المعززة فشمع المعتدة بالحيض او بالاشهر لا يسرها ولا فرق بينهما كما في التذريع

الا اذا قرئت بانقضاءها بالاشهر لا بالاشهر مفسرا بثلاثة اشهر فانه ثبت نسب
ولدها اذا اجازت لاقول من سنتين من وقت الطلاق باينا كان او رجعي لانها لما ولدت
تبين انها لم تكن ايسة فتيين ان عدتها لم تكن بالاشهر فلا يصح اقرارها بانقضاء
عدتها بالاشهر فصا ركاها لم تنقض اقله والبت لاقول منهن اي ويثبت نسب
ولد معتدة الطلاق البائن اذا ولدت لاقول من سنتين من وقت الطلاق لا يحفل
ان يكون الولد قابلا وقت الطلاق فلا يتحقق بزوال الفرائض فيثبت النسب
احثيا طا فوله والا لصادق بصورتين بما اذا انت به لسنتين فقط وبما
اذا انت به لاكثر منهنما واقتصر الشارح على الثاني وصرح في المجتبى والنتيجة
بان حكم السنتين كالكثر وهو ظاهر المختص ما ان انت به لاكثر منهنما
فظاهر لان الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منهنما حرمة وطهرها في العدة
بخلاف الرجعي واما اذا انت به لتمام السنتين فشكل لازم اتفقوا على ان اكثر
مدة الحمل سنتان والحنوا السنتين بالاقول منهنما حتي انهما ثبتوا النسب اذا
جات به لتمام سنتين وجوابه بالفرق فان في مسئلة المثبوتة اذا جازت به
لسنتين من وقت الطلاق لو اثبتنا النسب فيه للزهر ان يكون العلوق سابقا
على الطلاق حتي يحل الوطى في يلزم كون الولد في بطن امه اكثر من سنتين
وفي الحديث لا يمكن الولد اكثر من سنتين في بطن امه بخلاف غير المثبوتة
يحل الوطى بعد الطلاق ولم يذكر المص في مسئلة المثبوتة القيد الذي ذكره
في الرجعية وهو عدم اقرارها بانقضاء عدتها انه قيد فيها كما صرح به في
البد ايع وقوله والا لا مفيد بما اذا لم تلد ولدا قبله لاقول من سنتين ونهما
اقل من سنة اشهر حتي ولدت يومين احدهما اقل من سنتين وبينهما والا
لاكثر منهنما يثبت نسبهما منه عند اي حنفية واي يوسف كالحارية اذا ولدت
ولدين بعد بيعها ثم ادعي البايع الاول ثبت نسبهما لانها خلفا من مآ
واحد وقال محمد لا يثبت نسبهما لان الثاني من علوق حادث فمن ضروره
ان يكون الاول كذلك بخلاف مسئلة الحارية لانه يحتمل ان يكون الاول
علقت به في ملكه لعدم الاستحالة حتي لو ولدت احدهما لاقول من سنتين
والاخر لاثنين حتي ان يكون الحكم كذلك او تقول يمكن ان يفرق بينهما بان
البايع التزمه فصد ابنا لردوة والزوج لم ينع حتي لو ادعي الاول كان مثله
ولو خرج بعهده لاقول من سنتين وباقية لاكثر من سنتين لا يلزمه حتي
يكون الخارج لاقول من سنتين نصف بدنه او يخرج من قبل الرجلين اكثر
البدن لاقول والباني لاكثر ذكره محمد ولم يذكر المص ان عدتها انقضت بوضع
الحمل وقبله قالوا فيما اذا ولدت لاكثر يحكم بانقضاء عدتها قبل ولاها بسنة
اشهر عملا على انه من غيره بنكاح صحيح واقول مدة الحمل سنة اشهر فقد
اخذت ما لا يستحقه في هذه الاشهر السنة فترده وقال ابو يوسف

لا ينتضي الا بوضع الحمل بل يلزم عدم جواز تزويجها بالغريق قبل وضعه فيحمل على
الوطى بشهرته وذكر القاضي الاستيعابي وكذا اذا طلق الرجل امراته في حال
المرض فامدوم مرضه الي سنتين وامدنت عدتها الي سنتين ثم ماتت ثم ولدت
المرأة بعد الموت بشهر وقد كان اعطاها النفقة الي وقت الوفاة فانها لا تزوت
ويسترد منها نفقة خمسة اشهر عند اي حنفية ومحمد وعند اي يوسف
تزوج ولا يسترد منها شيئا انهي واطلق في البت فشمع الراسدة والثلاث كما في
البد ايع وشمل الحرمة والامة لكن بشرط ان لا يملكها بعد الطلاق فلو تزوج امه
ثم دخل بها ثم طلقها واحدة ثم ملكها يلزمه ولدها ان جازت به لاقول من
سنة اشهر من وقت الملك ولا يلزمه ان جازت به لسنة اشهر فصا عدد كما سبنا
في اخر الباب مفصلا واعلم ان ثبوت النسب فيما ذكر من ولد المطلقة الر
والبانية مفيد بما سبنا في من الشهادة بالولادة او اعتراف من الزوج بالحمل
او حمل ظاهر وفي الخاتمة المعتدة عن طلاق باين اذا تزوجت بنزع اخري
العدة ولدت بعد ذلك ان ولدت لاقول من سنتين من وقت طلاق الاول
ولاقل من سنة اشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد للاول وان ولدت لاكثر
من سنتين من وقت طلاق الاول لا يلزم الاول ثم ينظر ان ولدت لسنة اشهر
من وقت نكاح الثاني فالولد الثاني والا فلا انهي وبه علم ان ما في المختصر
شامل لما اذا تزوجت المثبوتة في العدة او لم تزوج ولم يبين في الخاتمة
ما اذا انت به لاقول من طلاق الاول لسنة اشهر من نكاح الثاني وفي البد ايع
انه للثاني والنكاح جائز لان اقرارها على التزوج دليل انقضاء عدتها من
الاول وكذلك اذا انت به لاكثر من وقت الطلاق ولاقل من سنة اشهر من وقت
النكاح ولم يثبت من الاول ولا من الثاني فان النكاح صحيح عندها خلافا
لاي يوسف بناء على تزوج الحامل من الزنا هذا اذا لم يعلم انها كانت معتدة
وقت النكاح فان علم ووقع الثاني فاسد او جازت بولدها فان النسب يثبت
من الاول ان امكن اثباته منه بان جازت به لاكثر من سنتين من وقت
الطلاق ولسنة اشهر من وقت التزوج فهو للثاني كذا في البد ايع قوله
الا ان يدعيه استثناء من النبي يعني اذا جازت به المثبوتة لاشرادعاه
الزوج ثبت نسبه منه لانه التزمه وله وجه بان وطهرها بشهرته في العدة
كذا في الهداية وغيرها وتعفيه في التبيين بان المثبوتة بالثلاثة اذا
وطهرها الزوج بشهرته كانت شهرته في الفعل وفيها لا يثبت النسب وان ادعاه
نص عليه في كتاب الحدود فكيف اثبت به النسب هنا انهي وجوابه تسليم
ان شهرته الفعل لا يثبت النسب فيها وان ادعاه اذا كانت متحضرة والا فلا كما
في المطلقة ثلاثا او علي ما فانه يثبت النسب فيها بالردوة لان الشهرة
فيها لم تنحصر للفعل بل هي شهرته عند اي فلا يكون بين النصفين تناقض

وهذا اولى في حمل بعضهم المذكور هنا على المباني بالكنائيات فان الشهرة فيها
شهرته الحمل واما المطلقة ثلاثا او على مال فلا يثبت فيها النسب بالدعوة لان المنصور
عليه هنا اعظم من المبتوتة بالكنائية او بالثلاث على مال وقد صرح بن مالك في
شرح الجمع ان من وطئ امرأة اجنبية زفت اليه وقبل لها امرأته في شهرة في
الفعل وان النسب يثبت اذا ادعاه فعلم انه ليس كزهره في الفعل فنعى دعوى
النسب واطلق في المختصر فاذا ادعاه لا يشترط نصديق المرأة وفيه روايتان كما في
البرايغ والاولى انه لا يشترط لانه ممكن منه وقد ادعاه ولا معارض ولذا لم
يشترط السرخصي واليهي قدل على ضعف رواية الا شترط وغيره لغرابية
ما نقله في المجتبى ان توقف ثبوت النسب فيما اذا جاز به لكثر على الدعوة
انما هو على قول ابي يوسف واما عند ما يثبت النسب بلا دعوة لاحتمال الوطئ
بشهرة في العدة انتهى وفي البرايغ وكل جواب عرفته في المعتدة عن طلاق
فمن الجواب في المعتدة عن غير طلاق من اسباب النفقة انتهى قوله
والمرأهقة لاقل من تسعة اشهر والا لا اي ويثبت نسب المطلقة اذا انت به
لاقل من تسعة اشهر وكان قد دخل بها ولم يقربا نقض عدها ولم تنزع حيلان
جات به لتسعة اشهر فاكثرا لا يثبت وهذا عند ابي حنيفة ومحمد سوا كان
الطلاق رجعي او باينا كما اطلقه المم وقال ابو يوسف يثبت النسب الى سنتين
في الطلاق البائن كالكبيرة والى سبعة وعشرين شهرا في الطلاق الرجعي
لانه يجعل وطئا في اخر العدة وهي الثلاثة الاشهر ثمر ياتي به لاكثر مرة
الحمل وهو سنتان ولهذا ان لا نقض عدة الصغيرة جهة متعينة وهو
الاشهر فمبضها بحكم الشرع بالانقضاء وهو في الدلالة فوق اقاردها لانه لا يحتمل
الحلاق والاقار يحتمله فاذا ولدت قبل مضي تسعة اشهر من وقت الطلاق
ثبث ان الحمل كان قبل نقض العدة وان ولدته لتسعة اشهر فاكثر فهو
حمل حادث بعد انقضاء عدها بالاشهر وقد وقع في البرايغ هنا غلط
فاجتنبه فانه قال اذا لم تقربا نقض عدها فان جات به لاقل من ستة
اشهر من وقت الطلاق يثبت النسب وان جات لسنة اشهر ولاكثر لا يثبت
وصوابه ابدال السنة بالتسعة كما في المختصر وابدال قوله من وقت
الطلاق بقوله من وقت انقضاء العدة بالاشهر الثلاثة والعيارتان سوا
فقد المم بكونها مطلقة لانها لو مات عنها زوجها ولم تقربا الحمل ولا بالنقضاء
العدة فعند ههنا ان ولدت لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام يثبت النسب
لانه ثبث ان كان موجودا قبل مضي عدة الوفاة والامر يثبت لانه حادث
بعد مضيهما وعند ابي يوسف يثبت الى سنتين كالكبيرة وان اقربت بانقضاء
العدة بغير ربعة اشهر وعشرين شهرا ولدت لسنة اشهر فصاعدا لم يثبت النسب
منه وقيدنا بكونه يثبت نسبه وان جات لاكثر منها لا يثبت لحصول العلوق

وهي اجنبية كما في غاية البيان وقيدنا بكونها لم تقربا نقضها لانها لو
اقربت بعد ثلاثة اشهر ولم تنزع حيلان ثمر جات بولد فان كان لاقل من
سنة اشهر من وقت الاقرار يثبت النسب فان جات به لسنة اشهر او
اكثرا لم يثبت لانقضاء العدة ونجى الولد لمدة حمل ثمر بعده وقيدنا المرتدع
حبلان لانها لو اقربت بالحمل فهو اقربا منها بالبلوغ فيقبل قولها فصارت كالكبيرة
في حق ثبوت نسبه من حيث انها لا يقتصر انقضاء عدها على اقل من
تسعة فان كان الطلاق باينا ثبت نسب ولدها لاقل من سنتين وان
كان رجعي ثبت نسبه اذا اثبت به لاقل من سبعة وعشرين شهرا كما في
غاية البيان لا مطلقا فان الكبيرة يثبت نسب ولدها في الطلاق الرجعي
لاكثر من سنتين وان طال الى سن الاياس لجواز امتداد طهرها ووطئها اياها
في اخر الطهر وتغير المص بالمرأهقة اولى من تغيير كثير بالصغيرة لان المرأهقة
هي التي تلد لامادونها ومن تعبير الهداية بالصغيرة التي يجامع مثلها
كما لا يخفى قوله والموت لاقل منهما معطوف على الرجعي اي ويثبت نسب
ولد معتدة الموت اذا جات به لاقل من سنتين من قبل الموت وقال زفر
اذا جات به بعد انقضاء عدة الوفاة لسنة اشهر لا يثبت النسب لان الشرع
حكم بانقضاء عدها بالاشهر ولتعين الجهة فصارت كما اذا اقربت بالانقضاء كما
بيننا في الصغيرة الا ان نقول لانقضاء عدها جهة اخري وهو وضع الحمل
خلاف الصغيرة لان الاصل فيها عدم الحمل لانها ليست بحمل قبل البلوغ وفيه
شك واطلق في معتدة الموت وهو معتد بالكبيرة واما الصغيرة فقد منا
حكمها ومقيد بما اذا اقريت في داخله في عموم المسئلة الانية عقب هذه
وشمل كلامه المدخول بها وغيرها كما في البرايغ وشمل ما اذا كانت من ذوات
الافرا ومن ذوات الاشهر لكان فبده في البرايغ بان تكون من ذوات الافرا
قال واما اذا كانت من ذوات الاشهر فان كانت ابنة او صغيرة فحكمها في
الوفاة ما هو حكمها في الطلاق وقد ذكرناه انتهى وقيدنا بالاقول لانها
لو جات بولد لاكثر من سنتين من وقت الموت لا يثبت نسبه كما في
فتح القدير كذا في المعراج ولم ارجح صرح بالسنتين وينبغي ان يكون
كالاكثر كما تقدم في نظيره قوله والمفترقة بمضيه لاقل من ستة اشهر من
وقت الاقرار والا لا اي ويثبت نسب المعتدة المفترقة بمضيه اذا جات بالولد
لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار لانه ظهر كذا بتعين فيبطل الاقرار ولو
جات به لسنة اشهر واكثر من وقت الاقرار ولم يثبت لاننا لو تعلم يبطلان
الاقرار لاحتمال الحدوث بعده وهو المراد بقوله والا لا وذكر في التبيين
ان هذا اذا جات به لاقل من سنتين من وقت الفراق بالموت او بالطلاق
وان جات به لاكثر منها لا يثبت وان كان لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار

كما اذا اقرت بعد ما مضى من عدتها سنتان الاشهر بين فجات بولد بعد
ثلاثة اشهر من وقت الاقرار لم يثبت نسبه منه لان شرط ثبوته ان يكون
لاقل من سنتين من وقت الفراق بالموت او بالطلاق وبعده لا يثبت وان
لم يقرب بالانقضاء الاقرار ولا اذا كان الطلاق رجعيا لم يثبت ويكون
مراجعا على بينا من قبل يفي فيه اشكال وهو ما اذا اقرت بالانقضاء
ثم حلت بولده لاقل من سنة اشهر من وقت الاقرار ولاقل من سنتين من
وقت الفراق ينبغي ان لا يثبت نسبه اذا كانت المرة بحمل ذلك بان
اقرت بعد ما مضى من سنة مثلا ثمرجات بولد لاقل من سنة اشهر من
وقت الاقرار لانه يحتمل من عدتها انقضت في شهرين او ثلاثة اشهر ثم
طفلت الاقرار اقرت بعد ذلك بزمان طويل ولا يلزم من اقرارها بانقضاء
العدة ان تنقض في ذلك الوقت فلم يظهر كذبها بيقين الا اذا قالت
انقضت عدتي الساعة ثمرجات بولد لاقل من سنة اشهر من ذلك اوقت
انزني وهذا الاشكال ظاهر ويجب ان يكون كلامهم محمول على ما اذا لم
اقرت بالانقضاء كما ينهم من غايه البينات اطلاق المعتدة فشم
المعتدة عن طلاق بنوعيه وعن وفاة كما في الهداية لكن في الحائض
والابسة نعتد بالاشهر فاذا ولدت يثبت نسب ولدها في الطلاق الى اثنين
اقرت بانقضاء العدة ولم تنزل في وقته من الباي فارجع اليه قوله
فالمعتدة ان حوت ولادتها بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او حبل ظم
او اقرار به او نص في الورثة اي ويثبت نسب ولد المعتدة ان حوت
ولادتها باحد امور اربعة فلا يثبت بشهادة امرأة واحدة عند اخيصة
خلافها لان الفرائض قائم بقية العدة وهو ملزم للنسب والحاجة الى
تعيين الولد فيه فيتعين شهادتهما وولده ان العدة تنقضي باقرارها
بوضع الحمل والمنقضي ليس بحجة ليست الحاجة الى اثبات النسب ابدا
فمستلزم كمال الحجة وانما اكتفي بظهور الحمل او الاعتراف به لان النسب
ثابت قبل الولادة والتعيين يثبت بشهادتهما كما اكتفي بنصديق الورثة
اذا كانت معتدة عن وفاة قصدها الورثة في الولادة ولم يشهد احد
عليها في قتلهم جميعا الا ان الارث خالص حزم فيقبل فيه نصديهم واما
في النسب فظاهر المختصر انه يثبت في حق غيرهم ايضا لان الثبوت في حق
غيرهم منع للثبوت في حزم ولذا كان الاصح انه لا يشترط في نصديهم
لفظ الشهادة في مجلس الحكم ولذا عبر في المختصر بانقضاء دون الشهادة
لان ما ثبت تنعجا لا يبرأ في فيه الشرايط وقيل يشترط ليعتدي الى غير المصدق
وقيل بان يكون المصدق جمعا من الورثة لان المصدق لو كان رجلا وامراة
لم يشارك جميع الورثة ولو صدقها رجلا وامرأتان منهم شاركه المصدقين

والمكذبين

والمكذبين فكان ذلك كشهاده غيرهم الا انهم لم يعتبروا لفظ الشهادة والخصم
بين يدي القاضي لانه يشبه الاقرار لانه شاركهم باقرارهم من حيث
انه يشبه الشهادة اعتبر العدة ومن حيث انه يشبه الاقرار واعتبرنا
الخصومة واثبات لفظ الشهادة توفي على الشهرين خطما كذا في شرح
الجامع الصنفين لابن بندر وما صله انه اشترط احد شرطي الشهادة في
نصديهم وهو العدة نظرا لانه شهادة ولم يشترط لفظ الشهادة ونزني
ان لا يشترط العدة ايضا وعلى هذا وقال المصنف ويصدق ورثته بالتكليف
لكن اولي لان الالف واللام باطلت معني الجمعية كما في قوله لا شترتي
العبيد ولا تزوج النساء لكن ذكر في البديع ان العدة انما اشترط من
جعلها ايضا وعبرة فتاوي قاضي خان امرأه ولدت بعد موت زوجها
ما بينهما وبين سنتين ان صدرتها الورثة في الولادة يثبت نسب الولد
من الميت في حق من صدرتها وحل يثبت النسب في حق غيرهم ان كان بينهم
نصاب الشهادة هم يثبت واختلفوا في اشترط لفظ الشهادة انزني وظاهر
ان العدة لا بد منه ليتعدي في حق الكل عند الكل واطلق في المعتدة فشم
المعتدة عن طلاق رجعي او باين والمعتدة عن وفاة كما صرح به في غايه
البيان معزيا الى غير الاسلام وقندها الامام السرخسي بالطلاق البايين
والحق التنصيص ثم المعتدة عن طلاق رجعي ان انت به لاقل من سنتين كالمعتدة
يثبت نسب ولدها بشهادة القابلة من غير زيادة شي انفا كما في
المتكسبة لان الفرائض ليس بمنقضي في حزم لانها تكون رجوة كما قدمنا
وصرح به في البديع بانه لا فرق بين الرجعي والبايين الا انه على ما يخص
الاول بقوله لانها بعد انقضاء العدة اجنبية في الفصلين جميعا وقيل
المصنف بقوله ان حوت ولادتها لانه لو اعترف بولادتها ولاكتفيين الولد
فانه يثبت تعيينه بشهادة القابلة اجماعا ولا يثبت نسب الولد الا بشهادتهما
اجماعا لاحتمال ان يكون هو غير هذا المعنى وظاهر كلام المصنف انه لا يحتاج
الى شهادة القابلة مع ظهور الحمل واعتراف الزوج بالحمل وقد صرح به في
البديع فقال وان كان الزوج قد اقر بالحمل ظاهر القول قولها في الولادة وان
لم يشهد لها قابله في قول أبي حنيفة وعندهما لا تثبت الولادة بدون
شهادة القابلة الولد عند أبي حنيفة ورده في النبيين بانه سهر فان
شهادة القابلة لا بد منها لتعيين الولد اجماعا في جميع هذه الصور وانما
الخلاف في ثبوت نفس الولادة واما نسب الولد فلا يثبت بالاجماع الا بشهادتهما
القابلة لاحتمال ان يكون هو غير هذا المعنى وشرة الاختلاف لا تظهر الا
في حق حكم اخر كالطلاق والعنف وظهوره فيقبل قولها وعندهما لا يقع
نفي تشهد قابله انزني وذكرين بندا راته بعد الثبوت يثبت موثقة

فكان القول قولها الا ان القابلة جعلت شرطاً للعادة لانها الا بالقابلة والى
اقول ان القابلة شرط روال التهمة كاليمين في رد الودعة واليمين في دعوى
انتضا العدة فاذا لم تشهد قابلة بقيت متزمة فلا يقبل قولها فيه انتهى كلامه
وهو يصلح توفيقاً للكلامه من شيئين شرطاً لشهادة القابلة ايرادها ليست
شرطاً حقيقياً لثبوت النسب ومن اراد به انها شرط لروال التهمة عن
نفسها وهو كلام حسن يجب قبوله وافاد بقوله بشهادة رجلين قبول
شهادة الرجال على الولادة من الاجنبية وانهم لا ينفون بالنظر الى عولها
اما لكونه قد سبق من غير قصد نظر ولا تعمداً ولا ضرورة كما في شهرود
الزنا ولا ينبغي انها اما لكونه انها اذا ولدت وحيد الزوج ولادتها وادعت ان
جعلها كان طاهر وانكر ظهوره فلا بد من اقامة البينة عليه اما رجلين او
رجل وامرأتين وظهور الحمل عند الانكار انها يكون باقامة البينة لان الحمل
وقت المنازعة لم يكن موجوداً حتى يكتفى بظهوره لانها بعد الولادة ولما روي
صريح به قوله والمنكوحة لسنة اشهر فصاعد ان سكنت وان حجد بشهادة
امراة على الولادة اي يثبت نسب ولد المنكوحة حقيقة اذا جازت به لسنة
اشهر والى من وقت التزوج باحد شبيين اما بالسكوت من غير اعتراف ولا يفي
له واما بشهادة القابلة عند انكار الولادة لان الفراش قايماً ولمدة ثمانية فوجب
القول بثبوته اعتراف به او سكنت او انكر حتى لو نفاه لا ينتفي الا بالدعان وفي
التحقيق شهادة القابلة لم يثبت بها النسب لانه ثابت بنسب الفراش وانما
يثبت بها تعيين الولد قبل سبعة اشهر لانها لو ولدت لافل منها لم يثبت
نسبه لان العلوق سابق على النكاح فلا يكون منه ويفسر النكاح لاحتمال
انه زوج اخر بنكاح صحيح او بشبهة وافاد انها اذا جازت به لتمام سنة اشهر
بلازياة انها كالا لشراف الوالاهمال انه تزوجها واطيا لها فوافق الانزال
النكاح والنسب يجتا في اثباته ويرد عليه ما تقدم في المبتوتة حيث
يقى نسب ما انت به لتمام سنتين مع تصحيحه بانه طلقها حال جماعها
وصاد في الانزال الطلاق واجيب عنه بان ثبوت النسب هنا للحمل اعلى الصلاح
اذ لو لم يثبت هنا لزم كونه من زنا او من تزوج تزوجت به في العدم واما
عدم الثبوت هناك للمشك فلا يثبت لزم نسبه فسداد اليها الجواز كون عدتها
قد انقضت وتزوجت بزواج اخر فعلقته منه اطلق المص في المرأة هنا وفبرها
في الشهادات بالعدالة وفبرها في المبسوط بالحري والاسلام لم يشترط العدالة
والطاهر الاول وفي الولو الجية رجل تزوج بامرة فيات بسقط قد استبان خلقه
فان جازت به لاربعة اشهر جاز النكاح وثبت النسب مع الزوج الثاني وان جازت
به لاربعة اشهر الا يوم الم بجز النكاح لان في الوجه الاول الولد للزوج الثاني
وفي الوجه الثاني من الزوج الاول لان خلقه لا يستبين الا في مائة وعشرين

يوماً فيكون اربعين يوماً نظمة واربعين عتمة واربعين مضغوطة انتهى قوله
فان ولدت ثم اختلفا فقالت لكتني منذ ستة اشهر وادعي الاقل والقول
قولها وهو ابنه لان الظاهر شاهد لها فانها تلد طاهر من نكاح لامن سفاح
ولامن زوج تزوجت بهذا الزوج في عدته وهو مقدم على الظاهر الذي
يشهد وهو اضافة الحادث وهو النكاح الى اقرب الاوقات لانه اذا نكح رضى
طاهران في ثبوت نسب قدم المثبت له لوجوب الاحتياط فيه حتى انه
يثبت بالايام مع القدرة على النطق بخلاف سائر النصفوات مع ان ظاهرها
متايد بظاهرها وهو عدم مباشرته النكاح الفاسد ان كان الولد من
زوج او خيل من الزنا على الخلاف فيه ولم ينكر المص حرمتها عليه بهذا
التي لانه لا يلزم من تزوجها حاملاً ثبات النسب فيكون اقرباً بالنسب
كما اذا تزوجها بلا شهود لجوازه وهي حامل من زنا فهو صحيح على الصحيح
ولان الشرع كذب به حيث اثبت النسب والشرع اذ كذب الاقرار بطل كذا
في فتح القدير وذكر في الخلاصة في كتاب النكاح من الفصل الثالث فيمن
يكون خصماً ومن لا يكون ان الاقرار انما يبطل بتكذيب الشرع اذا كان التكذيب
بالبينة واما اذا استصحاب الحال فلا يبطل كما لو اشترى عبد او قرأت
البائع اعتقه قبل البيع وكذب به البائع فقتضي القاضي باليمن على المشتري
لم يبطل اقرار المشتري بالعنق حتى يعتق عليه الى اخر ما فيها ولم ينكر
المص بينها لانه لا تخلف عند الاما لانه واجع الى الاختلاف في النسب والنكاح
وعنده فمما يستخلف وتبين ان التتوي على قولهما في الاشياء الستة قوله
ولو علق طلقها بولادتها وشهدت امراة على الولادة لم تطلق يعني بلا
تقع الا بشهادة رجل ورجل وامرأتين عند اي حنيعة وقال تطلق لان
شهادتهما حجة في ذلك قال عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما لا يطلع عليه
الرجال لانها لما قبلت على الولادة يقبل فيما يبينني عليها وهو الطلاق ولا يفي
حنيعة انها ادعت الحنث فلا يثبت الابحية تامة وهذا لان شهادتهن
ضرورية في الولادة فلا تظهر في حق الطلاق لانه ينفك عنها وشرط في
البدايع على قولها ان يكون المرأة عدلة فبطل بالطلاق لان النسب يثبت
بشهادتهما وكذا ما هو من لوازمه من اسمية الولد لو كانت امه وثبوت
الدعان فيما اذا نفاه وجوب العد ينفي ان لم يكن اهلاً للدعان وليس
مراده خصوص الطلاق بل كل ما لم يكن من لوازم الولادة فالعتاف لذلك قوله
وان كان اقرباً للحمل طلقت بلا شهادة احد اصلاً عند اي حنيعة وعندهما
يشترط شهادة القابلة لانه لا بد من حجة لرعاها الحنث واشهادها حجة
فيه على ما بينا وله ان الاقرار بالحمل اقرار بما يصح اليه وهو الولادة ولانه
اقر بكونها مومنة فيقبل قولها في رد الامانة وعلي هذا الخلاف لو كان الحمل

ظاهرا اما عندهما فظاهر لانها مدعية فلا بد من اقامة البينة واما
عنده فان الطلاق باهر كانه لا محالة فيقبل قولها فيه والحاصل ان
التعليق ان كان بما هو معلوم الوقوع بعده وعلمه من جهتها كما تخبرها
ولادتها بعد الافراد بحيلها كانت التزاما بنصرتها عند اختيارها
واعترافا بانها موثقة وان لم يكن كذلك في التعليق بولادتها قبل الاعتراف
بحيل سابق وان ظهر حيل حال التعليق ولم يستلزم ذلك فيحتاج عند
انكاره الى الحجة والطلاق ان النسب لا يثبت بدون شهادة القابلة كذا
في البراءة قوله فالنمرة العمل سنتان لقول عائشة رضي الله عنها
الولد لا يبعث في البطن اكثر من سنتين ولو بطل مغزل رواه الدارقطني
والبيهقي وهو لا يعرف الا سمعا وظل المغزل مثل قلن له لان طله حالة
الدوران اسرع زوالا من سائر الظلال وهو علي حذف المضاف تغذيره
ولو بطل مغزل ويروي ولو بطل مغزل اي ولو بطل مغزل ودان فلكه
مغزل قوله واقبلها سنة اشهر لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون
شهرا ثم قال وفصاله في عامين فيبني العمل سنة اشهر كذا في الهداية
وقد نقل في فتح القدير اجمالا خلافا للعلماء فيه وورد علي ما في الهداية
انه محال فزره لا يبي حنيعة في الرضاع من ان هذه المرة مضروبة
بقامها لكل من الحمل والفصال غير ان النقص قاصر في احدهما وهو الحمل
وهو حديث عائشة رضي الله عنها قلنا قد مرنا هناك انه غير صحيح
لا يلزم منه براد بلفظ الثلاثين في اطلاق واحد حقيقة ثلاثين واربعه
وعشرين باعتبار اضافة اثنين فقله رجع الي الصحيح قوله فلو نكح امرة
فطهرها فاشتراها فولدت لاقل من سنة اشهر منه اي من وقت النكاح
والا لا واي وان ولدت لتمام سنة اشهر ولاكثر منها لا يلزمه لان في الوجه
الاول ولد المعتدة فان العلوق سابق علي الشراء في الوجه الثاني ولذا
المملوكة لانه يضاف الحادث الي اقرب وقته حيث لم ينقض من ابطال
ما كان ثابت بالدليل وترك العمل بالمتنضي وبه اندفع ما اورد عليه كما
علم في فتح القدير فلا بد من دعواه واقتضاء الشه علي الاكثر في قوله والا
لا ينبغي فقد صرح في فتح القدير بما ذكرناه اطلاق في الامة فشمم الرجعي
والباين الواحدة والثنتين وكل من الاطلاقين غير صحيح فان كان بعد
الدخول فلا فرق بين الرجعي والباين اذا كان واحدة وان كان قبل
الدخول فانه لا يلزمه الولد الا ان يبي بالولد لاقل من سنة اشهر من وقت
الطلاق اذا ولدت لتمام سنة اشهر واكثر من وقت التزوج وفي غاية البيان
ولنا فيه نظر لان الطلاق قبل الدخول باين والحكم في المبانة ان نسب
ولدها يثبت الي كنتين من وقت الطلاق نعم ان محمدا وضع المسئلة في الجامع

المصغر في الماحول بها التبري وموليه ان هذا حكم المبانة اذا كانت معتدة
وغير المدخول بها لعدة عليها واما اذا كان الطلاق ثنتين فانه يستنسب
الولد الي منتين من وقت الطلاق وان لم يدع فان ولدت لاكثر من ذلك لا يثبت
الا اذا كانت حلالا ادعيته لحرمتها حرمة غليظة فيضاف العلوق الي ابعد
الاقوات وهو كما قبل الطلاق حملا لامرها علي الصلاح وذكر في غاية البيان
ان في التقييد بالثنتين لهذا الحكم بها ما لانه ربما يظن ظان ان الطلاق
اذا كان واحدا يثبت النسب فيه الي منتين وليس كذلك لان النسب
في البين يثبت الي منتين من وقت الطلاق وان لم يدع ان يبي وجوابه بالفرق
بين البينونة الحقيقية وبين الغليظة فان في الحقيقة يعتبر وقت الشرا
ايض وهو ان تلده لاقل من سنة اشهر من وقت الشرا ولستين من
وقت الطلاق ثبت نسبه بلا دعوة فظهر الفرق والاهم في فهمه لافي كلام
المشايخ فالخاص لانه يستثنى من حكم المسئلة المذكورة في المختصر
المطلقة قبل الدخول والمبانة بالثنتين فان فيها لا اعتبار لوقت الشرا
وانما يعتبر وقت الطلاق ففي الاول يشترط لثبوت نسبه ولادته لاقل من
سنة اشهر وفي الثانية لثنتين قائل وقد علم ما قدمه المص ان هذه
الامة لو كان طلاقها رجعي فانه يثبت نسب ولدها وان مات به لعشر
سنين بعد الطلاق واكثر وان كان باينا فلا بد ان تاتي به لتمام سنتين او
اقل بعد ان يكون لاقل من سنة اشهر من وقت الشرا في المسيلتين فلا بد
عليه ما اذا انت به المبتونة لاكثر من سنتين من وقت الطلاق ولاقل من
سنة اشهر من وقت الشرا وان كان دخلا في عبارته هنا لما قدمه سابقا والتبيين
بالطلاق اتفاق لان الحكم فيما اذا لم يطلها واشتراها كذلك اي لحكم المطلقة
فان ولدته لسنة اشهر واكثر من وقت الشرا لا يلزمه والا لزمه وتقييده
في فتح القدير بالرجعي لا يغير لان البين هنا كالرجعي الا اذا كان غليظا والمراء
من الشراء الملك اعم من ان يكون بشرا او هبة او ارثا او نحوه لك لان الفساد
للكاح الملك لا خصوص سبب له وأشار باقتضائه علي الشراء الي انه لا فرق في
هذا الحكم بين ان يعتزها بعد الشراء ولا عند محمد يثبت النسب الي منتين
بلا دعوة من يوم الشراء لانه بالشراء بطل النكاح ووجبت العدة لكن لما لا تظهر
في حقه للملك وبالعنق ظهرت وعلم معتدة لم تقرب بانقضاء عدتها كذلك
ولم يعتزها ولكن باعها فولدت لاكثر من سنة اشهر من ذبا عنها فعند ابي
يوسف لا يثبت النسب وان ادعاه لا ينقض بين المشتركين المامرا النكاح بطل وعند
محمد يثبت بلا نصديق كما قال في العنق الا انه لا يثبت بلا دعوة لان العدة
ظهرت ولم تظهر هنا فقد في فتح القدير حكم المسئلة المذكورة في المختصر بها اذا
اشتراها قبل ان تقرب بانقضاء عدتها قوله ومن قال لامة ان كان في بطنك ولم يفر

مبي فشهدت امرأه بالولادة فهي ام ولده لان الحاجة الي تعيين الولد
 وبثبت ذلك بشهادة القابلة بالاجماع وقد ذكر في المختصر المرأة دون
 القابلة والظاهر كونهما القابلة ليس بشرط اطلانه وقيدوه بان قلده
 لاقل من سنة اشهر من وقت الاقرار وان ولدته لسنة اشهر او اكثر لا يلزمه
 لاحتمال انها بعد مفالة المولي فلم يكن المولي مدعيها هذا الولد بخلاف
 الاول لتسا بقيامه في البطن بعد القول في الدعوي وما في غاية
 البيان من ان هذا اذا ولدته لاقل من سنة اشهر من وقت الطلاق سبق
 قلم اذ لاطلاق هنا لان الكلام في الامة الملوكة وانما الاعتبار لوقت الاقرار
 ومثله لو قال ان كان في بطنك ولد فوسح فو لدت بعد ذلك لسنة اشهر
 لم يعتق وان ولدته لاقل منها عتق ولا فرق بين ان يقول في مسيلة
 المختصر ان كان في بطنك ولد وان كان لها حمل فهو مبي وقيد بالتعليق
 لو قال هذه حامل مبي يلزمه الولد وان حاث به لاكثر من سنة اشهر الى
 سنتين حتى يتيقنه كما في الغاية قوله ومن قال لغلام هو ابني ومات فقال
 امه انا امرأته وهو ابنه يرثانه والغياس ان لاميراث لها لان النكاح كما
 يثبت بالنكاح الصحيح يثبت بالنكاح الفاسد وبالوطي عن شهرة وبذلك
 اليمين فلم يكن قوله اقرار بالنكاح وجه الاستحسان ان المسيلة فيما اذا
 كانت معروفة بالحرية وبكونها ام للغلام والنكاح الصحيح هو المتعين لذلك
 وضعا وعادة لانه الموضوع لمصوب الاولاد دون غيره فما احتمل ان لا يعتبر
 في مقابلة الطاهر القوي وكذا احتمال كونه طلقا في صحته وانقضت عدتها
 لانه لما ثبت النكاح وجب الحكم بقيامه مالم يتحقق زواله فان قبل ان النكاح
 يثبت مقتضي ثبوت النسب وهو لا عموم له فيقتدر بقدر الحاجة قلنا
 النكاح غير متين في النكاح موجب للارث والنسب والى غير موجب لهما فاذا
 تعين النكاح الصحيح لزوم بلوازمه وفي غاية البيان انه ليس من الافتضا
 في شيء لان مقتضي وهو النسب يصح بلا ثبوت النسب الى النكاح لا محالة
 قوله وان جهلت حرمتها فقال وارثه انت ام ولد اني فلا ميراث لها لان
 ظهور الحرية باعتبار الدار حجة في دفع الرق لاني استحقاق الارث وتغييره
 بقول الارث بقول الوارث اتفاق لان العمل بحريتها كان لعدم ميراثها قال
 الوارث انت ام ولد اني اولم يقل كما اطلناه في غاية البيان معللا بان للوارث
 ان يقول ذلك ولعل فابته ان الوارث لو كان صغيرا فانه لاميراث لها ايضا
 وان لم يقل شيئا ولم يذكر له وجهه الله ان لها ميراثا عند اقرار الوارث لها انتم
 انها ام ولد ابني وذكر المتري شي ان لها مهر مثلها لانهم اقرروا بالدخول ولم يثبت
 كونها ام ولد بقوله ورد في غاية البيان كانه بان الدخول انما هو واجب
 المثل في غير صورة النكاح اذا كان الوطي عن شهرة ولم يثبت النكاح هنا والاصل عدم

الشبهة فباي دليل يجعل علي ذلك فلا يجب مهر المثل وايضا انما المبري يجب
 الارث لان الاستصحاب لا يصلح للاثبات فلو وجب المهر لمكان صالحا
 للاثبات فلا يجوز ان يثبت بالارث **باب الحضانة** بيان لمن يحضن
 الولد الذي ثبت نسبه وهي بكسر الجاء وفقرها تربية الولد والحاضنة المرأة
 توكلا بالصبي فتزوجه وتربيته وقد حضنت ولدها حضانة من باب
 طلب وحضن الطائر بيضه حضنتا اذا اجتمعا عليه بكنهه بحضنه كذا في
 المعراج كذا في المغرب وفي صيا العلوم حضنت المرأة ولدها حضانة وخشت
 الحامه يبيضا حضونا اي جعلته في حضنها وحضنه عن حاجته اي
 حبسه وحضنه عن الامر اذا اجه عته والحضن مادون الابط ثم اعلم
 ان الحضانة حق الصغير لا احتياجه الي من يمسكه فتارة يحتاج الي من
 يقوم بمنفعة بدنه في حضانته وتارة الي من يقوم بماله حتى لا يهلكه
 الضرر وجعل كل واحد منهما الي من هو اقوم به وبصرف الولاية في المال
 جعلت الي الاب وللجد لاهم ابصر واقوم في التجارة من النساء وحق الحضانة
 جعل الي النساء لان ابصر واقوم علي حفظ الصبيان من الرجال لزيادة
 شغلهم وملازمتهن للبيوت واتفقوا علي ان الاب يجبر علي نفقته مطلقا
 ويجبر علي امساكه وحفظه وصيانته اذا استغنى عن النساء لان ذلك حق
 للصغير عليه واختلفوا في وجوب حضانته علي الام ونحوها من النساء
 وفي خبرها اذا امتنعت وصحح في الهداية بانها لا تجبر لانها عست ان تجرت
 عن الحضانة وصححه في التبيين وفي الولولجية وعليه الفتوي وفي الواقعا
 والفتوي علي عدم الجبر لوجهين احدهما انها ربما لا تقدر علي الحضانة
 والثاني ان الحضانة حق الام وحق الصغير ولا تجبر علي استيفاء حقه انتهى
 وفي الخلاصة وقال مشايخنا ولا تجبر الام عليها وكذلك الحالة اذا لم يكن لها زوج
 لانها ربما تنجز عن ذلك انتهى فاذا ان غير الام كالام في عدم الجبر بل هو بالاولي
 كما في الولولجية وذكر الفتا الثلاث ابو الليث والهنداوي وخواجه زادة
 انها تجبر علي الحضانة وتمسك لهم في الفسخ بما في كافي الحاكم الشهيد الذي هو
 جمع كلام محمد لو اختلفت علي ان تترك ولدها عند الزوج فالخلع حايث
 والشرط باطل لان هذا حق للولد ان يكون عنده ما كان اليها محتاجا زاد
 في المبسوط فليس لها ان تعطله بالشرط فهذا يدل علي قول الفتا الثلاثة
 وهو جواب طاهر الرواية فاما قوله تعالى وان تعا سرتهم فستر ضع له اخري
 فليس الكلام في الارضاع بل في الحضانة قال في الخفة ثم الامر وان كانت احمق
 بالحضانة فانه لا يجب عليها ارضاعه لان ذلك بمنزلة النفقة ونفقة الولد
 علي الوالد الا ان لا يوجد من يرصده فتجبر فالخاص ان الترجيح قد
 اختلف في هذه المسيلة والاولي الاقنا بقول الفتا الثلاثة لكن قيد في

الطهرية بان لا يكون للصغير ذور محرر في غير الام كبل لا يصح الولد اما
اذا كان له حرة مثلا او متنتعن الام من امساكه ورضيت الحرة باسماكه
فانه يدفع الي الحرة لان الخصاينة كانت حقها فاذا استقطنت هنها صح الا
منها وعنده هذا التفصيل الى الفها الثلاثة وعنده في المحيط بان الامر لا
استقطنت هنها بنى حق الولد فصار ان الامر بمنزلة المنية الميتة او المتزوجة
فتكون الحرة اولى وظاهر كلامهم ان الام اذا امتنعت وعرضت على من
دونها من المحاضنات فامتنعت اجبرت الام من دونها ولذا قيل
حرا جواب المسئلة بان رضيت الحرة باسماكه وذكر في السراجية
ان الامر ينتقل الى الحرة على المحضنة اذا لم تكن منكم حرة ولا معتدة لابنه
وتلك الاجرة غير اجرة ارضاعه كما سياتي في التفات قوله الاخو بالولد
امه قيل الفرقه وبعدها اي في التزوية والامساك لما قدمناه وباروي
ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان يطبي له وعاء وحجري لهما
وثري له سفا ووعاء به انه يزرعه مني فقال عليه السلام انت اخي به الم
ولان الام اشفق عليه اشأ والصديق رضي الله عنه بقوله ربهما خير له من
شبهه وعسل عندك يا عمر قاله حين وقعت الفرقة بينه وبين امراته والصفا
رضي الله عنهم كما صرح من متوافر في اطلاق في الامر وقبده بان يكون اهلا
للمحضنة فلا حضنة للمعدة سواء الحقت به او لا لانها تحبس وتجبر على
الاسلام فان ثابت في حق به ولا للفا سنة كما في فتح القدير وغيره وفي التنية
الامر احق بالصغيرة وان كانت سبية السيرة معروفة بالخروج والم تغلذ بك
انتي وينبغي ان يراد بالنسب في كلامهم هذا الزنا المتنفي لاستنفاد الامر عن
الولد بالخروج من المنزل وخو لا مطلقه الصادق بترك الصلاة لما سياتي ان
الزمية احق بولدها المسلم مالم يعقل الاديان فالفا سنة المسلمة بالاولى
ولا من يخرج كل وقت وبترك البنات ضابغة ولا لامة وام الولد والمدة هـ
فالطائفة اذا ولدت قبل الكتابة ولا للمتزوجة بغير محرر وكذلك لو كان الاب
معسرا وابنت الامان تزوي الابا حرة وقالت العمدة ان ادبي بغير اجرة فانه
لا حضنة للامر ويكون العمدة اولى وفي الصحيح كما سياتي وسنذكره الكتابية
احق بولدها المسلم مالم يفعل الاديان قوله ثم امر الامر بعني بعد الامر الا
حق امها وهو ما اهل لما اذا كانت الام ميتة او ليست اهلا للمحضنة ففي كل منهما
ينتقل الحق الى امر الامر لان هذه الولاية مستفادة من قبل الامهات فكانت
التي هي من قبلها اولى وان عذمت فالحرة من قبل الام اولى من امر الاله
ومن الخالة وصحح الولي وذكر الحضاف في التفات فان كان للصغير
جدة من قبل امها وهي امر اي فهذه ليست بمنزلة من كانت من قرابة
الامر من قبل امها ولذلك كل من كان من قبل الى الامر فليس بمنزلة قرابة الامر

لان هذا الحق للقرابة الام انتي وظاهره تاخير امر اي الامر عن امر الاب بل عن
الخالة ايضا وقد صارت حادثة التنوي في زماننا قوله ثم امر الاب وان
علت فهي مقدمة على الاخوات والخالات لانها من الامهات ولهذا يجزم من
ميراثهن السدس ولانها اوفر شفقة للاولاد واما قوله صلى الله عليه وسلم
في حديث ابي داود انما الخالة امر فيحتمل كونه في ثبوت الحضنة او غيره
الا ان السياق اخذ اوله الاول فيسمى عمر من كونه في ثبوت اهل الحضنة
او كونها احق بالولد من كل من سواها ودلالة على الثاني والاول متيقن
فيثبت فلا يفيد الحكم بكونها احق من احد خصوصية من له حق في الحضنة
فيثني المعني الذي عيناه بلامعارض من ان الحرة امر كذا في فتح القدير
وفي التنية صغيره عند حرة يجوز هنها فليعلم ان ياخذها منها اذا ظهرت
نهيها قوله ثم الاخت لاب وامر ثم لامر ثم لاب يعني من اولى من العمات
والخالات لانهن بنات الابوين ولهذا قدم في الميراث وتقدم الاخت
الشقيقة لانها اشفق ثم يليها الاخت من الامر لان الحق لهذا من قبل الامر
واما الاخت الاب فذكر المصنف انها مقدمة على الخالة اعتبارا بقرب القرابة وتقدم
المدي بالامر على المدي بالاب عند اتحاد مرتبة فربما وعده رواية كتاب
النكاح وفي رواية كتاب الطلاق الخالة اولى لانها تدلي بالامر وتلك بالاب
ولم يذكر المصنف اولاد الاخوات لان فيهم تفصيل لاولاد الاخوات لاب وامر ولم
اخذ من الخالات والعمات ما تناف الروايات واما اولاد الاخوات لاب والاخت
لامر اولى من ولد الاخت لاب وامر وبنات الاخت اولى من بنات الاخ لان الاخت
لها حق في الحضنة دون الاخ فكان المدي بها اولى واذا اجتمع من له حق
الحضنة في درجة فاورعهم اولى ثم اكبرهم قوله ثم الخالات كذلك اي فهن
اولى من العمات ترجيح القرابة الامر وينزلن كما نزلت الاخوات فتزج الخالة
لاب وامر ثم لامر وهو المراد بقوله كذلك والخالة هي اخت امر الصغير لا مطلق
الخالة لان خالة الامر موحدة عن عمه الصغير وكذا خالة الاب كما بينه
فاذا كلامه ان الخالة اولى من بنت الاخ لانها تدلي بالامر وبالاخ قوله ثم
العمات كذلك اي تقدم العمدة لاب وامر ثم لامر ثم لاب ولم يذكر المصنف بعد
العمات احد من النساء والذكور في غاية البيان وفي فتح القدير وغيرهما
ان بعد العمات خالة الامر لاب وامر ثم لامر ثم بعد من حاله الاب وامر ثم لاب
ثم بعد من عمات الامهات والاباء على هذا الترتيب ولم يذكر المصنف ابني اولاد الخالة
والعمدة لانه لا حق لبنات العمدة والخالة في الحضنة لانهن غير محرر وكذلك
بنات الاعمام والاخوان بالاولى كذا في كثير من الكتب وفي غاية البيان والعمدة
احق من ولد الخالة وهو تناسخ لانه لا حق لولد الخالة اصلا كما نقلناه
قوله ومن نكحت غير محرر سقط هنها اي غير محرر من الصغير كالامر اذا تزوجت

باجنبي منه لنزله عليه السلام انت احق به مالم تنزوي ولان زوج الام اذا كان
اجنبيا يعطيه نكاحا وينظر اليه شررا والشرر الشبي القليل والشرر نظر البعض
ولذا قال في الفتية ولو تزوجت الام بزواج اخر ونسك الصغير معها ام الام في بيت
الاب فلا باب ان ياخذها منها انتهى فعلى هذا ينسقط الحضانة اما بتزوج غير المحرم
او لسكنها عند البعض له لكن وقع مبي تزود في ان الحالة ونحوها اذا سكنت
عند اجنبي من الصغير ولم تكن متزوجة فهل ينسقط حضانتها فاسا على الحدة
اذا سكنت في بيت بنزها المتزوجة او هذا خاص ببيت زوج الام باعتبار بعضه
له كما هو العادة والذي يظهر الاول لانه ينصرف بالسكن عنده باجنبي منه
ولذا اختلف في اجرة المسكن الذي يحصل فيه الصبي فنيل يجب في ماله ان
كان له مال والا فعلى من يجب عليه نفقته وفي التفاريق لا يجب كذا في حق
خزانة الفتاوى قيد بغير المحرم لان الزوج لو كان دارهم محرم للصغير
كل جرة اذا كان زوجها الحرام والام اذا كان زوجها عم الصغير والحالة اذا كان
زوجها عمه لا ينسقط حضانة الصغير عن الصغير ودخل تحت غير المحرم
الرجل الذي ليس بحرم كما بين العم فروعها اجنبي هنا ولو ادعى ان الام تزوجت
واكرت فالقول لها وينبغي ان يكون مع اليمين قوله ثم تعود بالنفقة اي
تعود الحضانة لزوال المانع فتقول لهم سقط حضانة من مانع منه لانه من
باب زوال المانع لا من عود الساقط كما لنا شرة لا نفقة لها ثم تعود بالعود الى منزل
الزوج واراد بالنفقة الطلاق البائن واما الرجعي فانه لا يعود حضانة حتى
تتقضى عدتها لقيام الزوجية وفي الظهيرية وغيرها وافرت بالتزوج وادعت
انه طهرها وعاد حضانة فيها فان ازمعت الزوج كان القول قولها وان عينت لا ينيل
قولها في دعوى الطلاق قوله ثم العصيات بتربيتهم يعني ان لم يكن للصغير
اخذ من محارمه من النساء واختصم فيه الرجال فاولاهم به اقربهم نفصيا
لان الولاية للاقرب فيقدم الاب ثم الجد اب والاب وان علا ثم الاخ الشقيق
ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ لاب وكذا كل من سفل من اولادهم
ثم العم شقيق الاب ثم لاب واما اولاد الاعمام فانه يدفع اليهم الغلام فيبدأ
بابن العم لاب وامرهم لام ولا تدفع اليهم الصغيرة لانهم غير محارم وكذا لا تدفع
اليهم الغلام فيبدأ بابن العم لاب وامرهم لام ولا تدفع اليهم الصغيرة لانهم غير
محارم وكذا لا تدفع الى الام التي ليست بها ولا للعصبة الكاف
ولا الى سولي العتاقة بخلاف عن الفتنة وبهذا علم ان الطلاق المم في محل
التقيد كذا ينبغي ان يكون محل عدم الرفع الى ابن العم اذا كانت الصغيرة
لا نشري وكان غير مأمون اما اذا كانت لا نشري كمنت سنة مثلا فلا منع لانه
لا فتنة ولذا اذا كانت لا نشري وكان مأمونا قال في غاية البيان معزيا الى
تحفة الغزها وان لم يكن للحيارية من عصاها غير ابن العم فلا احتيا والى القاضي

ان رآه اصلح نضم اليه والابوضع علي بين امينة انتهى ولم يذكر المم الرفع الى ذوي
الارحام قالوا اذا لم يكن للصغير عصبة يدفع الى الاخ لام ثم الى ولده ثم الى العم
لام ثم الى الخال لاب وامرهم لام لان لهؤلاء ولاية عند أبي حنيفة في النكاح وبهذا
علم ان مرادهم بذوي الارحام هنا في باب ولاية النكاح قرابة ليست بعصبة
لان الذكر في الغايب انه قريب ليس بذوي سهم ولا عصبة لان بعض اصحاب
الفروض دخل في ذوي الارحام هنا كالاخ لام واذا اختلف مستحق في درجة
كالأخوة والاعمام فاصحهم اولى فان نشأوا واخاؤهم فان نشأوا فاستهم
وفي البدائع لاحق للرجال من قبل الام وهو محمول على ما اذا من قبل الاب من هو
موجود قوله والام والحجة احق بالام من حنفي يستغني وقدر يسير لانه
اذا استغني محتاج للتأديب والتخلق باداب الرجال واخلا فقه والاب اقدر
على التاديب والتعنيف وما ذكره المم من التقدير يسير قول الحنفى اعنادا
للغالب لان الظاهر ان الصغير اذا بلغ السبع يهتدي لنفسه الى الاكل والتغريب
واللبس والاستنجاء وحده فلا حاجة له الى الحضانة فلا مخالفة بين تقدير الاستغناء
بالسبع وبين ان يقدر على الاشياء الاربعة وحده كما هو المذكور في الاصل ولم
يذكر الاستنجاء في المتيسر وذكر في السبع الكبير فانه في نوازل ريشة وتنوضا
وحده من المشايخ من قال المراد من الاستنجاء اتمام الطهارة بان يظهر وجهه
وحده بلامعين ومنهم من قال لنزيل من الخاستة والام يقدر على اتمام الطهارة
وهو المفهوم من ظاهر كلام الحنفى وفي غاية البيان والنبين والكافي ان التزوي
علي قول الحنفى من التقدير بالسبع لان الاب مأمور بان يأمره بالصلاة اذا
بلغها وانما يكون ذلك اذا كان الولد عنده ولو اختلفا فقال ابن سبع وقالت
ابن سن لا يختلف القاضي احدهما ولكن ينظر اذا كان ياكل وحده ويلبس وحده
دفع والا كذا في الظهيرية واستغنى بذكر الاكل عن الشرب ولذا ذكر الشرب
في الخلاصة وجميع بين الاربعة في النبيين واماماني فخرج التدبير من عدم ذكر
الاستنجاء فسره وشار المم رحمه الله بذكر الامام والحجة الى ان غيرهما اولى
فلو قال والحاضنة احق به يستغني لكان اصح قوله وبها حنفي تخيض
اي الام والحجة احق بالصغير حنفي تخيض لان بعد الاستغناء محتاج الى
معرفة اداب النساء والمرأة علي ذلك افتر وبعد البلوغ محتاج الى التخصيص
والحفظ والاب فيه اقوي واهدي وبه علم انه لو قال حنفي تبلغ لكان اولى
وعن محمد انها تدفع الى الاب اذا بلغت حد الشهرة لتحقيق الحاجة اليها
الصيانة قال في النفاية وهو المعتمد لفساد الزمان وفي نقات الحنفى
وعن ابي يوسف مثله وفي النبيين وبه ينبغي في زماننا كثر الفساد وفي
ابي يوسف مثله وفي النبيين وبه ينبغي في زماننا كثر الفساد وفي
الخلاصة وعنان المسمي والاعتماد علي هذه الرواية لفساد الزمان فالحاصل

ان الفتوي علي خلاف ظاهر الرواية فقد صرح في التجنيس بان ظاهر الرواية
انها احق بها حتي تخلف واختلف في حد الشهوة ففي الولو الجدة ليس لها حرج
مقدر لانه يختلف باختلاف حال المرأة وفي التبيين وغيره وبنيت احده عشرة سنة
مشتهرة في قولهم جميعا وقدره ابو الميث بسبع سنين وعليه الفتوي انتهى وشار
المص الي انها لو تزوجت قبل ان تبلغ لا شغلها حضانتها مادامت لا تعلم للرجل الا
في رواية عن ابي يوسف اذا كانت تستأجر بها النفي وظاهره انها اذا صلحت
للرجل قبل البلوغ وزوجها ابوها فانه لا حضانة لامها اتفاقا فيحتاج اطلاق
المختصر الي تقييد نعم علي الفتوي به فهو ظاهر ولم ار حكم ما اذا اختلف الاب
والام في غيرها فتاوت الام لم تخف وقال الاب حاضنت او في البلوغ بالسن
ويجب ان يكون القول قول الام كما لو ادعي نزوحها وانكرت بجماع انه يدعي
سقوط حرمها وهي تنكر قوله وغيرهما احق بها حتي تستري لانها لا تقتدر علي
استخدامها ولهذا لا تؤخرها للجدة فلا يحصل المقصود بخلاف الام والحجة
لقد رزها عليه شرعا واطلق في الجدة فتشمل جدته من امه ومن ابية كما في
فتح القدير وفي الظهيرية ولو ان امرأة ماتت بالصبي تطلب النفقة من ابية
فتاوت هذا ابن ابني منك وقد ماتت امه فاعطيت نفقته فتاوت الاب صدقت
هذا ابني من ابنتك فاما امه فلم تمت وهي في منزلي واراد اخذ الصبي منها
لم يكن له ذلك حتي يعلم القاضي امه وتخصر هي فتأخذ لانه لا ظهر لها حجة
الصبي فقد اذن لها حق الحضانة ثم يدعي قيام من هو وليها وذا المحتمل
فان احضر الاب امرأة فتاوت هذه ابنتك وهذا قول الرجل والمرأة التي معه ويرفع
الصبي اليه لان الفراش لهما وصار هذا كالزوجة اذ كان بينهما ولد فتاوت
المرأة هو ابني من زوج اخر وقال هو ابني من امرأة اخرى فانه يحكم بكونه ابنا
لها لان الفراش لهما فيكون الولد لهما وكذلك الحجة لو حضرت وقالت هذا
ابن ابني من هذا الرجل وقد ماتت امه وقال الرجل هذا ابني من غيري
من امرأة لي فالقول قوله وبأخذ الصبي منها ولو احضر الاب امرأة وقال
هذا ابني من هذه لامن ابنتك وقالت الحجة ما هذه امه بل امه
ابنتي وقالت التي احضرها الرجل صدقت ما انا بامه وقد كذب هذا الرجل
ونكبي امراته فان الاب ولي به فيأخذها وعند الخصام في الكتاب فتاوت
لانه لما قال هذا ابني من هذه المرأة فقد انكر كونها حجة له فيكون منكرا
لحق لها في الحضانة اصلا وهي اقرب له بالحق انتهى قوله ولا حق للامة ولم
الولد ما لم يعتنق لغيرهما عند الحضانة بالاشتغال بخدمة المولي واذا اعتنقا
صاروا حريين وان ثبت الحق وان دخل تحت الامة المدبرة لوجوه البرق بنة
فيها وكذا المكاتبه داخل تحت الامة بالنسبة الي الولد المولود قبل التكا
واما اذا ولدته بعد التكا بنة فهي ولي بطلانها من غيرها لانه صار داخل في

كتابتها واراد بالحق المتقي حق الحضانة قالوا ولا يفرق بينه وبين امه للذي
عن ذلك ولم يذكر المص ان الحق في حضانة ولد الامة للمولي وغيره والحق
الغصيل فان الصغير رفيقا مولاه احق به حر كان او عبد الوعتنت امه
بعد وضعه فلا حق لها في حضانته ما الحق للمولي سواء كانت منكوبة امه
او فارقتها لانه مملوك واما اذا كان حرا فالحضانة لا تربية الا حرار وان
كانت امه الام لولاها والا لمولاه الذي اعتنقه وان اعتنقت كانت الحضانة لها
قوله والذمية احق لولدها المسلم ما لم يعقل الا بيات لان الحضانة
تنتهي علي الشفقة وهي اشق عليه فيكون البه الدعي اليها نظره
فاذا عقل الا بيات ينزع منها لاحتمال الصدق والذمية تشمل الكتابية
كما في غاية البيان وغيره وقبرها للاحتراز عن المرتدة لانه حق لها
فيها لانها تخمس وتضرب فلا يتنزع له ولا في دفعة اليها نظر فاذا سلطت
وثابت بسلم الولد اليها وقد جمع في الهداية بين شيئين فقال ما لم
يعقل الا بيات او يخاف ان يالف الكفر فطاهره انه اذا خيف ان يالف الكفر
ينزع منها وان لم يعقل بياتها وادعيه علي المص المختصر علي الاول وفي شرح
التقاية لو خيف ان تعد به بالمحرم غنيرا وهو لم ينزع منها بل يضم الي
ناس من المسلمين قوله ولا خيار للولد عندنا ذكر كان او انثى وقال
الشافعي لهما اختيار لان النبي صلى الله عليه وسلم خير ولنا انه لغصور
عقله يختار من عنده الرعونة والراحة لخلينه بينه وبين اللعب فلا
يتحقق النظر وقد صرح ان الصحابة رضي الله عنهم لم يخبروا واما الحديث
فلما قد قال عليه السلام اللهم هذه فوقك لا اختيار لا نظرب عا عليه
اللام او يحيل علي ما اذا كان بالغ والمراد بعدم اختياره عندنا انه اذا
بلغ السن الذي ينزع من الامر يا حظه الاب ولا خيار للصغير وفي فتح
القدير والمعونة لا يخبر ويكون عند الامر يا حظه الاب ولا خيار للصغير
ويجب ان يكون عند من يقول بتغير الولد واما عندنا فالمعنونة اذا
بلغ السن المذكور يكون عند الاب ولم يذكر المص حكم الولد اذا بلغ هل
ينفرد بالسكني او يستمر عند الاب وفي الظهيرية واذا بلغت الحادية
مبلغ النساء فان كانت بكر كان للاب ان يضمها الي نفسه وان كانت
ثيبا فليس له ذلك الا اذا لم تكن مأمونة علي نفسها والغلام اذا عقل
واجتمع رايه واستغنى عن الاب ليس للاب ان يضمه الي نفسه
وليس عليه نفقته الا ان ينزع ومثني كانت الحادية بكر يضمها الي نفسه
فان كان لا يخاف عليها النساء اذا كانت حديثة السن اما اذا دخلت في
السن واجتمع لها راي وعقلت فليس للاوليا حق الضم ولها ان تنزل
حيث احبت حيث لا يخوف عليها وان كانت ثيبا مخوفا عليها وليس لها

اب ولا جد كان لهما ولاية الضم في الابتداء فان ان يعيدها الي مجرىها اذا لم
تكن مأمونة اما غير الاب والجد فلم يكن له ولاية العزم في الابتداء فلا يكون
له ولاية الاعادة ايضاً ان ياتي وان لم يكن لها اب ولا جد ولا عصبية او كان لها عصبية
مفسدة فللقاضي ان ينظر في حالها فان كانت مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى
سواء كانت بكراً او ثيباً والا وضربها عند امرة امينة ثمة فتقدر على الخط لان
جعلناظر للمسلمين كذا في النبيين وذكر الاستيعاب ان للاب ان يودب
ولده البالغ اذا وقع منه شيء وفي الولو الجية الابن اذا بلغ يتخير بين الابوين
فان كان فاسقاً يجتنب عليه شيء فالاب اولى من الام وفي الخلاصة امرة
خرجت من منزلها وتزكت صيرها في المهمل فسقط المهر ومات الصبي لاشي
عليها لانه لم تضيق فلا تضمن كما لو خرجت من منزلها في طراد فطرق البيت
لا ضمان عليها فوكه ولا تشا فر مطلق بولدها الا الي وطنها وقد نكحها ثم
لان في السفر به اضطرار بابيه فاذا خرجت به الي وطنها وقد نكحها ثم
الزوج فيه فلها ذلك لانه التزم المهر فيه عرفاً وشرعاً قال عليه السلام
من نكحها بغير مهر من مهرم ولهذا يصير الحزبي منه ذمياً كذا في الهداية
ودفعه في الكافي بان المطرح به ان الحزبي لا يصير بنتاً هله في دار الاسلام
ذمياً لامكان ان يطلقها ثم يعود الي دار الحرب وانما ذلك في الحربية اذا
تزوجت فانها بغير ذميه وما في النبيين من ابدال الحزبي بالحربية لايتا
المقام لان الكلام في الرجل بشرط للمم لجواز سفرها به امرين وانفقوا انه
ليس لها السفر به الي مصر لم يتزوجها فيه واختلعا فيما اذا ارادت
الخروج الي مصر غير وطنها وقد كان التزوج فيه اشارة في الكتاب الى انه
ليس لها ذلك وهذا رواية كتاب الطلاق وذكر في الجامع الصغير ان لها
ذلك لان العذر مني وجد في مكان يوجب احكامه فتد كما يوجب
البيع النشليم في مكانه ومن جملة ذلك حق امساك الاولاد وجه الاول
ان التزوج في دار الحرب ليس التزماً للمكث فيه عرفاً وهذا اصح كذا في
الهداية وفي شرح التنائية وانما قال الم تشا فزدون خروج لانه لو كان
بين الموضوعين تفاوت بحيث يمكن الاب من مطالعة ولده والرجوع
اليه في زيارته جاز لها ان تنتقل اليه سواء كان وطنها اولم يكن وقع العذر
فيه وان لم يتبع لان الانتقال الي قريب بمنزلة الانتقال من محله الى محله
في بلد واحد انما الذي يظهر عدم صحة التعيين بالسفر والخروج
على الاطلاق لان السفر ان كان المراد به الشرعي لم يصح ولا يشترط في
منعها عن الخروج به ان يكون بين الوطنين ثلاثة ايام وان كان المراد
به السفر اللغوي لم يصح ايضاً لانه اذا كان بين المكانيين تفاوت لا يمنع
مطلقاً من كالاتصال عن محله الي اخري وكذا التعيين بطلاق الخروج لا يصح

فالعجالة

فالعجالة الصحيحة ليس لها الخروج بالولد من بلده الخ بين ما تناوت كما ذكرنا
الا اذا انتقلت من القرية الي مصر فان لها ذلك لان فيه نظر للصغير حيث
يتخلق باخلاق اهل مصر وليس فيه ضرر بالاب وفي عكسه ضرر بالصغير
لثقله باخلاق اهل السواد فليس لها ذلك مطلقاً ويستثنى من جواز
نقله اذا وجد الامن الي دار الحرب فليس لها ان تنتقل اليها اذا كان وطنها
ونكحها فيه لما فيه من الاضرار بالوالد والولد المسلم والذمي حتي لو كان
الوالد والوالدة حريين لها ذات وفيد بالمطلة لان المنكحة ليس لها
الخروج به من بلده الي اخري مطلقاً لان حق السكنى للزوج بعد ايفاء المعجل
حصولها بعد ما خرجت معه واراد بالمطلة المباشرة بعد انقضاء عدها
لان المطلة رجعيها حكمها حكم المنكحة ومعتزة بالابن ليس لها الخروج
قبل انقضاء العدة مطلقاً وفيد بالامر لان الامر لو ماتت وصارت الحضانة
للجد فليس لها ان تنتقل الي مصرها بالولد لانه لم يكن بينهما عقد وكذا امر
الولد اذا اعتقت لا يخرج الولد من مصر الذي فيه الغلام لانه لا عقد بين
الاب وام الولد كذا في فتح القدير وغيره الحجة كالجدة بالاولي واطلق في الوطن
فتشمل القرية فلها ان تنتقل من مصر الي قرية وقع العذر بها وفي فريزها
كما في شرح الطحاوي وهو المنصوص عليه في الكافي للحاكم الشهيد كما في شرح
السنائي من انه ليس له ذلك ضعيف وفيد بالمرأة لان الاب ليس له
اخراج الولد من بلده حيث كان لها حق الحضانة قال في التمهيد
وفي المنتقى ابن سماعه عن ابي يوسف رجل تزوج امرأة بالبصرة فولدت
له ولداً انزل الرجل اخبر ولد الصغرى الي الكوفة وطلتها فحاصرتها في
ولدها وارادت رده عليها قال ان كان الزوج اخبره اليها بامرها
فليس عليه ان يرده ويقال لها اذا هي اليه وخذ به قال وان كان اخر
بغير امرها فعليه ان يجريه اليها ابن سماعه عن ابي يوسف فيه رجل
خرج مع المرأة فولدها من البصرة الي الكوفة ثم ردها الي البصرة
ثم طلقها فعليه ان يردها فيؤخذ بذلك انتهى وفي الحاوي القديسي
واذا تزوجها في قرية من رستاق لها فري قرية بعضها من بعض فاراد
ان يخرج بولدها من قرية الي قرية لها ذلك ما لم تنقطع من ابية اذا اراد
ان يصير ولده كل يوم وكن الاب اذا اراد ان يخرجها الي مثله ذلك ليس
له ان يخرجها من مصر الي القرية بغير رضي امه اذا كان صغيراً انتهى وفي
المجمع ولا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء انتهى وعنده في الشرح بانه لما
فيه من الاضرار بالامر بطلان حزمها في الحضانة وهو يدل على ان حضانتها
اذا استنطت حازله السفر به وفي الفتاوى السراجية قيل اذا اخذ المطلق
ولده من حضنة امه لزواجهما هل له ان يسافر به فاجاب له ان يسافر

به الي ان يعود حق امه انزلي وهو صحيح فيما قلنا وهي حادثة النفقة في زماننا
باب النفقة هي في اللغة ما ينفق الانسان على عياله
وتخوذ كذا قال تعالى وما منكم ان تقبل منهم نفقاتهم ويقال انفق الرجل من
النفقة قال تعالى لينفق ذو سعة من سعته وانفق القوة اذا انتفعت
سوقهم وانفق الرجل اذا ذهب ماله ويقال منه قوله تعالى لا مسكمر
غشية الانفاق اي غشية الفقر ويقال نفقة السلعة نفاقا يعرض
كسدت ونفقت الدابة نفوقا اذا ماتت كذا في صنيا العلوم وبه علم ان النفقة
المراد هنا ليست مشقة من النفوق بمعنى الهلاك ولا من النفق ولا من
الانفاق بل هو اسم للشئ الذي ينفقه هي الطعام والكسوة والسكنى انزلي
قالوا ونفقة الغير يجب على الغير باسباب ثلاثة بالزوجية والقرابة
والملك فبدأ بالاول لما سببه لما تقدم من النكاح والطلاق والعدة قوله
يجب النفقة للزوجة على زوجها والكسوة بقدرها اي الطعام والشراب
بقدرية عطف الكسوة والسكنى عليها والاصل في ذلك قوله تعالى لينفق
ذو سعة من سعته وقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف
قوله عليه السلام في حجة الوداع وهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف قوله
وعليه اجماع الامة ولان النفقة جزء لا يتجزأ للزوجة كان محبوسا بحق
مقصود لغيره كانت نفقته عليه اصله الناقضي والموافق في الصدقات
والنفقة والوالي والمضارب اذا سافر بمال المضاربة والمتأثلة اذا قاموا
لدفع عدو المسلمين واعترض بان الرهن محبوس بحق المرفق وهو الاشياء
ولذا كان احق به من سائر الخراف مع ان نفقته على الراهن واجيب بانه
محبوس بحق الراهن ايض وهو وفاد بينه عنده عند الهلاك مع كونه ملكا
له اطلق في الزوجية فشمل المسلمة والكافرة الغنية والفقيرة واطلق
في الزوج فشمل الغني والفقير الصغير والكبير بشرط ان يكون للصغير مال
والا فلا شئ على ابيه لها كما قد منافي مهرها ولم يذكر الم طريق اتصال
النفقة اليها وهو نوعان تفكيك وتفكيك فالتمكين متعين فيما اذا كان
له طعام كثير وهو صاحب ما يدره ففكر المرأة من تناولها مقدار كفايتها
وليس لها ان تطالبه بفرض النفقة وان لم يكن بهذه الصفة فان رضيت
ان تأكل معه فربها ونعمت وان خافته في فرض النفقة بفرضها بالمعروف
وهو التفكيك كذا في غاية البيان وظاهر ما في الذخيرة ان المراد بصاحب
الطعام الكثير ان ينفق على من لا يجب عليه نفقته في نفقته عليه النفقة
انزلي وظاهر ما في غاية البيان ان النفقة المفروضة بغير ملك للمرأة
اذا دفعها اليها فلها التصرف فيها في بيع وهبة وصدقة وادخار ويبدل على
ذلك ما في الخلاصة لو سرفت الكسوة او هلكت النفقة لا يفرض لها اخري

مخلاف

مخلاف المخارم ولو فرض لها ذلهم وبقي منها شئ بفرض الخلاف المخارم انزلي وقد بقي
من العشرة شئ يفرض لها الناقضي عشرة اخري وفرض بين النفقة وبين الكسوة
كما سنبينه في الكسوة ويدل عليه ايض ما فيها انها الواضحة بعد فرض النفقة
على شئ لا يصلح تقدير النفقة كان معاوضة كالعقد فلو لا انها ملكت النفقة
المفروضة لما كان معاوضة وفي الغنية قال لها معاوضة وفي الغنية قال لها
خذي هذه الدنيا من الخمسة لتنفقك ولم يعين الوقت فهو تفكيك لا اباخنة
انزلي فينبغي ان التفكيك النفقة بفرض الناقضي او ترفع شئ بالرضا لكن في
الخلاصة والذخيرة اذا فرض الناقضي النفقة فالزوج هو الذي يلي الانفاق
الا اذا ظهر عند الناقضي مطالع يفرض النفقة ويأمره ليعطيها فتنفق على
نفسها نظرا لها فان لم يعط حبيسه ولا تنفق عنه النفقة انزلي فري وان ملكها
بالفرض لم يتصرف فيها بالانفاق وتنفق على هذا ما لو قدر كل يوم مثلا قدر
معينا من النفقة فامرت بانفاق الزوج وان اردت ان تنسك البيا في فتتضي
التفكيك ان لها ذلك كما تقدم التفسير به عن الخلاصة والذخيرة في نفقة الشهر
ولا فرق بين نفقة شهر او يوم فليس فائدة انه يلي الانفاق مع فرض الناقضي
الا كونه قواما عليها لانه ياخذ ما فضل وعلى هذا الامر بشراط عام
فاشترى لها واقلت ودخل شئ وانتفعت عنه في يومها فليس له الكه والنصر
فيه اليها كما هو مقتضى التفكيك ويدل عليه ايض لو استوفت نفقة الشهر
فاكلها قبل مضيه واغتاحت لا يفرض لها اخري كما لو هلكت كما في الذخيرة
فالخالص ان المفروضة او المدفوعة اليها ملك لها فلها الاطعام منها والتصرف
وفي الخاتمة المرأة اذا فرضت لها النفقة فان اكلت من مال نفسها او من ماله
الناس كان لها ان ترجع بالمفروضة على زوجها انزلي وفي البد ايج واذا طلبت
المرأة من الناقضي فرض النفقة قبل التثلية وهي بحيث لا تنتفع من التسليم
او كان امتناعا بحق فرض الناقضي لها اعانة لها على الوصول الى حوزها
الواجب وان كان بعد ما حولها الي منزلة فزعمت عدم الانفاق والتفكيك
فلا ينبغي له ان يجعل بالفرض ولكن يأمره بالنفقة والتوسع الى ان يظهر
ظلمه في يفرض عليه النفقة ويأمره ان يدفعها اليها لتنفق على نفسها ولو
طلبت كنفلا بها خوفا من عينيه لا يجبره الناقضي على اعطائه الكنفل عند اي
حنيئة واستحسن ابو يوسف احد كنفيل بنفقة شهر ويشترط لوجوب
الفرض على الناقضي وجب له منه شرطان احدهما طلب المرأة والثاني
حضرة الزوج حتي لو كان الزوج غائبا فطلبت المرأة من الناقضي فرض
نفقة عليه لم يفرض وان كان عالما بالزوجية عند اي حنيئة في قوله
الا خيرا لان الفرض من الناقضي فضا وقتن مع من اصلنا ان القضاء على الغائب
لا يجوز من غير عصم وقوله عليه السلام لامرأة الي سفيان انها كانت على

سبيل الفتوي لاعلي طريق القضا بدليل انه لم يتدر بها ما ياحظه وفرض النفقة
من القاضي فتدبر بها فاذ لم يتدر لم تكن فرضا فلم يكن قضا وسيا في تمامه
فيما اذا غاب وله مال عند مواعده وفي الولول الجبة الفتوي علي قول ابي يوسف
في اخذ الكفيل بنفقة شهر ولم يذكر الم تفرق بنفقة لما في الذخيرة وغيرها من انه
ليس في النفقة عندنا فتدبر لا زهر لان المنصود من النفقة الكفاية وذلك مما
يختلف باختلاف الاوقات ايض في التقدير بقدر اضرارها وحدها والذي قال
في الكتاب ان كان الزوج معسرا فرض القاضي لها النفقة اربعة دراهم فهذا
ليس بتقدير لا زهر بل انما قدره محمد بن شاهد في زمانه والذي يحق علي القاضي
في زماننا اعتبار الكفاية فيجب علي الزوج ما يلزمها من الطعام والاداء والرهن
لان لا يكره عادة الاما دوما والرهن فلا بد منه للنساء
وفي الذخيرة قالوا واللحم ليس من الاداء مخصوصا علي اصله حنيقة
في البين فينظر ان كانت المرأة مفردة اليساريا كل الحلو او ما شبه ذلك والزوج
كذلك يترض علي الزوج ان يفي في الافضية تعرض الاداء ايعلا له اللحم
وادناه الزيت واسطه اللبن وقيل في التغيره لا يترض الاداء الا اذا كان حيز
شعير وفي فتح القدير والحق الرجوع في ذلك الي عرفهم ان يفي وفي المجتبى
والنفقة هي الخبز واللحم ودهن الرأس ودهن السراج وثلث الما ولون من
الساكنة وعلي المعسر من الطعام خبز الشعير اذا كان ذلك طعام فقرا به
وعشرة اسبا من اللحم وخمسيرة اسبا من الشحم والالية ولا شي لها
من الساكنة ان يفي فضا لما اصل انه ينبغي للقاضي اذا اراد فرض النفقة ان
ينظر في سعر البلد وينظر ما يكفيها بحسب عرف تلك البلدة ويقوم الاصناف
بالدراهم كما في المحيط اما باعتبار حاله او باعتبار حالها واختار الم الثاني
وهو قول الخصاف وفي الهداية وعليه الفتوي وفي الولول الجبة وهو الصحيح
وعليه الفتوي وطاهر الرواية اعتبار حاله فقط وهو قول الكرخي وقال به
كثير من المشايخ ونص عليه محمد وقال محمد في الخنفة والبدائع انه
الصحيح نظرا الي قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه
رزقه فلينفق عما اتاه الله لا يكلف الله الاما اتاهها واستدل في
الهداية لا اعتبار حالها مع بدت هذا فانه اعتبر حالها واما النص فيقول
بوجوبه انه مخاطب بتدروسعه والباقي دين في ذمته وحاصله
انه عمل بالاية وانتفق علي وجوب نفقة الميسرين اذا كانا ميسرين
وعلي نفقة المعسرين اذا كانا معسرين وانما الاختلاف فيما اذا كانا معسرا
موسرا والاخر معسرا فعلي طاهر الرواية الاعتبار بحال الرجل فان كان موسرا
وهي معسرة فيجب عليه نفقة الميسرين ولا يجب عليه ان يطعمها عما
ياكل لكن قال مشايخنا يستحب له ان يواكلها لانه ما مودع حسن العشرة

وفافي

وفافي ان يواكلها ليكون نفقتها ونفقته سوا اذا كان معسرا وهي موسرة
وجبت عليه نفقة المعسرين لانها ما تزوجت معسرا فقد رضيت بنفقة
المعسرين واما علي الفتوي به فيجب نفقة الوسط في المسيلتين وهو فوق
نفقة المعسرة ودون نفقة الموسرة فاذا كان الزوج مفردا في اليسار
ياكل الحلوي واللحم المشوي والمباحات والمرأة فقيرة تاكل في بيتها خبز
الشعير لا يجب عليه ان يطعمها ما ياكل في بيته ولا ما كانت تاكل في بيت أهلها
ولكن يطعمها خبز البر وياجة او ثيابا جديدا في الذخيرة وفي غاية النيات
انه اذا كان معسرا وهي موسرة واهلها الوسط فقد كفناه بما ليس في
وسعه فلا يجوز وهي غفلة عما في الهداية كما قدمناه من انه مخاطب
بما في وسعه والباقي دين الي الميسرة فليس تكفيها بما ليس في وسعه
وفي المجتبى ان شافرض لها اصنافا وان شافقوما وفرض لها بالقيمة ولم
يذكر الم في اي وقت يدفع لها النفقة لانه يختلف باختلاف الناس قالوا
يعتبر في القرض الاصلح واليسر ففي المجتبى يوما يوراي عليه ان يدفع
نفقة يوم يوم لانه قد لا يقدر علي نفقة تحصيل شهر مثلا دفعه وهذا
بناء علي ان يعطيها معجلا ويعطيها كل يوم عند المساء التور الذي يلي ذلك
المسا تمكن من الصرف في حاجتها في ذلك اليوم وان كان ثاجرا يترض عليه
نفقة شهر بشهر او من الدراهم في نفقة سنة بسنة او من الصناعات الذي
لا ينتضي عملهم الا بانقضاء السنة كذا في فتح القدير وغيره وينبغي
ان يكون محله ما اذا رضي الزوج اما اذا قال التاجر والدراهم والصانع انما
ادفع نفقة كل يوم معجلا لا يجوز علي غيره لانه انما اعتبر ما ذكر تخفيفا عليه
فاذا كان بصره ولا يعمل وطاره كل ما مهم ان كل مرة تناسب حال الزوج فانه
يجل بنفقتها كما قالوا في التور وصرح به في التجميع في نفقة الشهرانها
تترض عليه وتدفع لها قال لو فرض لها نفقة شهر فطلبها كل يوم معلوم
فيمكنها المطالبة ولا لذلك ما دون التور ان يفي فان قلت اذا شرط عليها وقت
العقد ان النفقة تؤمن من غير تقدير والسوة لسوة الشتاء والصيف
فهل لها بعد ذلك طلب التقدير بغيرها قلت لم ارج صريحا والقواعد تقتضي
ابن لها ذلك لان هذا الشرط ليس بلازم اذ هو شرط فيما لم يكن واجبا عند
بعد ولهذا قالوا ان الابرار من النفقة لا يصح الا اذا وجبت الا بالانقضاء والرضي
ومضت مدة في يصح الابرار كما في البايغ فان قلت اذا حكم ما لكي في اصل العقد
وفي شروطه وكنت وحكم بموجبه كما يفعل الان ثم بعد ذلك شككت
المرأة وطلبت التقدير عند قاضي حنفى فهل له تقديرها قلت لم ارج صريحا
وما نقلوه في كتاب الفتا كما في فصول العمادي والبرازية من ان الحكم
لا يرفع الخلاف الا اذا كان بعد دعوي صحبة في حادثة من خصم علي

خصم وما نقل الكل من ان شرط صحة الحكم تقدم الدعوى والحادثه تنقضي ان
للمحني ذلك وقد كثر وقوعها في زماننا خصوصا ان النفقة تنجذ في كل
يوم وما يتجدد لم يقع فيه حكم وفي الغنية قول القاضي استند بي عليه
فضايله وأشار المصنف بوجوب النفقة عليه الى انه اذا لم يعط الزوج لها نفقة
ولا كسوة فلها ان تنفق من طعامه وتتخذ ثوبا من لباسه بغير اذنه كما
في الذخيرة والغنية ومن النفقة التي على الزوج الخطب والصابون
والاشنان والدهن للاستنجاب وغيره وثمن ما الاغتسال لانه مؤنة
الجماع وفي كتاب زرين جعله عليها وفصل في ما الطهر من الحيض بين ان يكون
خيضا عشرة ايام فعليها او اقل فعليه واجرة القابلة علي من استاجرها
من الزوجة والزوج فان حات بغير استنجاب فللقابل ان يقول عليه لان
مؤنة الجماع وللقابل ان يقول عليها كاجرة الطبيب واما من ما الوضوء فعليها
وان كانت غنية شئنا جرم من يتقله ولا تنقله بنفسها وان كانت فقيرة فاما
ان يتقله الزوج اليها او يدعها تنقله بنفسها كذا في الخلاصة وبه علمات
اجرة الحمام عليه لكن له منعها من الحمام حيث لم تكن نفسا سائيا في بيانه وسوي
في الظهيرية بين ثمن ما الاغتسال وما الوضوء في الوجوب عليه وهو
الظاهر وفي الواقعات ما وضو بها عليه غنية كانت او فقيرة لانه لا بد لها من
قصار كالشرب انتهى فظهر ضعف ما في الخلاصة وفي الذخيرة لو طلبت المرأة
من القاضي فرض النفقة وكان للزوج عليها دين فقال احسبوا لها نفقتها
منه كان له ذلك لان الدين من جنس واحد فتقع المقاصة كما في سائر
الديون الا ان في سائر الديون تقع المقاصة تقاصا ولم يتقاصا وهذا يحتاج الى
رضي الزوج لو وقع المقاصة لان دين النفقة انقص من سائر الديون لستوله
بالموت بخلاف سائر الديون فكان دين الزوج اقوي فيشترط رضاه بالمقاصة
كما لو ان احد الدينين جيد والاخر رديا وفي نفقات الخصاص لو كفل رجل
لها نفقة كل شهر عشرة دراهم لزمه شهر واحد عند ابي حنيفة وعند
ابي يوسف يقع على الابن وهو اوفى للناس وعليه الفتوى واجمعوا انه لو
قال كفلت لك بنفقتك كل شهر كذا ابد او مادام تزوجت فانه يقع على الابن
ما دام تزوجت واما الكسوة فقال في الظهيرية قد رجمت الكسوة بزرعين
وخمارين وملحفة في كل سنة واختلفوا في تفسير الملحفة قال بعضهم المرأة
التي تلبسها المرأة عند الخروج وقال بعضهم هي عطا الليل تلبسه في الليل وذكر
دعيتين وخمارتين اراهما صبيبا وشقيا ولم يذكر السراويل في الصنف ولا
بد منه في الشئنا وهذا في عرفهم اما في عرفنا فنحب السراويل وثياب اخر
كالجيا والفراس التي ينام عليه والحقاف وما وقع به اذي الجرو والبرد وفي الشئنا
ذرع خروجه فزعموا ان يريهم ولم يذكر الخف والكعب في النفقة لان ذلك انما

يحتاج

يحتاج اليه للخروج نسبية اسباب الخروج انتهى وفي المجتبى ان ذلك يختلف
باختلاف الاماكن والعادات فيجب على القاضي اعتياد الكفاية بالمعروف
في كل وقت ومكان فان شا القاضي فرضها اصنافا وان شافقها وقضي
بالقيمة وفي الخلاصة وبفرض النفقة كل سنة اشهر الا اذا تزوج وبين لهما
ولم يبعث اليها الكسوة لها ان تطالبه بالكسوة قبل مضي سنة اشهر والكسوة
كالنفقة في انه لا يشترط مضي المدة وللزوجة ان يرفعها الى القاضي حتى يطرها
بليس الثوب لان الزينة حقها انتهى وهذا يدل على ان المرأة لو امسكت النفقة
واكلت قليلا وفترت على نفسها فله ان يرفعها الى القاضي لتأطرها فرض
لها خوفا عليها من الهزال فانه نصرة وفي غاية البيان معزيا الى الخصاف
ويجعل لهما ما تنام عليه من الفراش ومضربه ومرقعه في الشتاء والحافا تنغطي
به قال شمس الابرار في شرح كتاب النفقات ذكر لها فراشا على حدة ولم
يكتف بفراش واحد لانها ربما تعتزل عنه في ايام الحيض او في زمان مرضها
انتهى وفي فتح القدير ذكر في الاصل الدرهم من الكسوة والخصاف ذكر القميص
وهما سوا الا ان القميص يكون بحبيبا من قبل الكتف والدرهم من قبل الصدر
وفي التبراج الكسوة على الاختلاف كالنفقة من اعتبار حاله فقط او لهما على قول
الخصاف وفي الذخيرة اذا فرض لها القاضي الكسوة فهلكت او سرفت منها او
حرقها قبل الموت فليس عليه ان يكسوها حتى يمضي الوقت الذي لا يتي اليه
الكسوة والاصل ان القاضي متى ظهر لها الخطا في التقدير برده فاذ لم يظهر له
ذلك لا يردده فان تحرق الكسوة بالاستعمال قبل مضي الوقت ينظر ان تحرق
بحو واستعمالا لم يتبين الخطا في التقدير فلا يقضي الكسوة اخري مالم يمضي
ذلك الوقت وان تحرق بالاستعمال المعتاد تبين الخطا في التقدير فيقضي
بكسوة اخري ولذلك الجواب في النفقة اذا ضاعت او سرفت او اكلت او سرفت
او اكلت او سرفت ولم يسرق وكان ذلك قبل مضي الوقت فهو كما قلنا في الكسوة
ولو مضت المدة والكسوة باقية وان لم تستعمل تلك الكسوة اصلا حتى
يمضي الوقت يفرض القاضي لها كسوة اخري لانه لم يظهر خطا القاضي في التقدير
حيث وقت لها وقتا تبقى الكسوة فلا ذلك وفرق بين هذا وبين ما اذا فرض لها
القاضي عشرة دراهم فنفقة شهر ومضي الشهر وقد بقي من العشر شيء
لنعتبر واحد منها في الاتفاق على نفسها قبلي التقدير معتبر فيقضي القاضي
لها بعشرة اخري اما في باب الكسوة اذ البست جميع المدة ولم تتحرق فقد ظهر
له خطا القاضي في التقدير يبين لنا ثبنا انه لم يوجد منها التتبع في
اللبس فرق بين نفقة الزوجات وكسوتهن وبين نفقة المحارم وكسوتهن
فان في الاقارب اذا مضى الوقت وبقي شيء من الدراهم والكسوة لا يقضي لها
باخري في الاحوال اذا ضاعت النفقة من ايديهم او الكسوة يفرض لهم اخري

حي

لما ذكرنا انتمي وقد استغفر من هذه المتولات اشياء منها ان جميع ما يحتاج
اليه المرأة في لباس بدنها وفرش بينهما عما تنام عليه وتتغطى به فانه لازم
علي الرجل ان ياتي به واما ان يفرضه عليه القاضي اصنافا او داهم كل
سنة اشهر ويجعلها لها وينبغي ان يلي الزوج شراء الامتعة لها كما قدمناه في الاثنا
الا اذا ظهر مطلقه او غيبته في الشراء الهام هي التي تلي ذلك لنفسها او يوكلها
ومنها انها لو كانت لها امتعة من فرش ونحوه لا يستقط على الزوج ذلك بل يجب
لها عليه ما ذكرناه كان لها امتعة فلا يلزمها ان تلبس متاعها ولا ان تنام
علي فراشها فبالاولي ان لا يلزمها ان تفرش متاعها لئلا ينام عليه او يجلس عليه
ومنها ان ادوات البيت كالاولي ونحوها علي الرجل والحاصل ان المرأة تلبس
لها الا نسليم نفسها في بيتها وعليه جميع ما يلزمها بحسب حالها من الطوش
وفرش ولبس ولا يلزمها ان تستمتع بها هو ملكها ولا ان تفرش له شيئا من
فراشها وانما اكثرنا من هذه المسائل بيننا للزوج لما نراه في زماننا من تنقيح
في حقهم حتي انه يامرها بفراش امتعتها حينئذ عليها وكذلك لا مباداة وبعضهم
لا يعطي لها السرة حتي كانت عند الدخول غنية صارت فقيرة وهذا كله
حرام لا يجوز نعوذ بالله من شرور أنفسنا وشر أعمالنا وأراد بالزوجة في
قوله يجب للزوجة الزوجة في نفس الامر ينكح صحيح لانه لا نفقة للزوجة
نكاح فاسد لا قبل التفرق ولا بعده ولا نفقة للزوجة ظاهرا لا في نفس الامر
ولذا قال في الطهيريّة امرأة اخذت نفقتها من زوجها اشهر ثم شهر شاهدان
انها اخذته من الرضاع يفرق بينهما ويرجع عليها الزوج بما اخذت وذكر قبله
اخذت ادعت كل واحدة منهما ان هذا زوجها وهو حجب فاقامت البينة علي
النكاح والدخول فلها نفقة امرأة واحدة في مدة المسيلة عن الشهود نظر عليه
الخصاف قوله ولو كانت نفقة نفسها عن الزوج للمهر اي يجب عليه النفقة ولو
كانت المرأة ما نفقة نفسها بحق كما تمنع لقبض مهرها والمراد منه المجلد اما
نصا او عرفا كما اسلفناه لانه منع بحق فكان فوق الاحتساب لمعني من قبله
فيجعل كلافات اطلقه فشمّل المنع بعد الدخول وهو قول الامام وقال لا نفقة
لها الا اذا كانت دون البلوغ لعدم صحة نسليم الاب وقد قدمناه قديما
المهر بالمجلد لانه لو كان كله موجلا فامتنعت فلا نفقة لها لانه نشوز كذا
في غايّة النيان وقد منا ان الفتوي علي قول ابي يوسف من ان لها المنع فعلي
هذا لا تستقط نفقتها لانه بحق وأشار الحزم الي ان شرط وجوب النفقة نسليم
المرأة نفسها الي الزوج وقت وجوب التسليم ويعني بالنسليم التحلية وهي ان
تخلي بين نفسها وبين زوجها برفع المانع من وطئها والاستمتاع بها اذا كان المانع
من قبلها او من قبل غير الزوج فلو تزوج بالغة حرة صحيحة سليمة وتلقاها الي
بينه فلها النفقة ولذلك اذ لم يتلقاها وهي تحجب لانفسها نفسها وطلبت هي النفقة

ولم يطالبها هو بالنفقة فلها النفقة فان طالها بالنفقة وامتنعت فان كان
امتناعا بحق بان امتنعت لاستيفاء مهرها المجلد فلها النفقة وكذا لو طالها
بالنفقة بعد ما اوفاه المهر الي داره وصوبة فامتنعت فلها النفقة لانه
حق ولو سالت في منزلها فممنعه من الدخول عليها لا علي سبيل النشوز بل
قالت له هو لي الي منزلك او انزلي منزلا منزله فاني محتاجة الي منزلي هذا
اخذ كراه فلها النفقة كذا في المتابع وفي الذخيرة وقال بعض المتأخرين
من ابيهم يلج لا تستحق النفقة اذ لم تنزل الي بيت الزوج والفتوي علي جواب
الكتاب وهو وجوب النفقة اذ لم يطالبها بالنفقة قوله لانا شتره بالجر
عطف علي الزوجة اي لا يجب النفقة للناشرة وهي في اللغة العاصية علي
الزوج المبطنة لم يقال نشزت المرأة علي زوجها وفي ناشرة وعن الزجا
النشوز يكون بين الزوجين وهي كراهة كل واحد منهما صاحبه كذا في المغرب
وفي الشرح كما قال الامام الخصاف رحمة الله عليه الخارجية عن منزل
زوجها المانعة نفسها منه والمراد بالخروج كونها في غير منزل بغير اذنه
فيشمل ما اذا امتنعت عن المجي الي منزله بعد ادائها بمجل مهرها واما اذا خرجت
في منزله بعد الانتقال اليه واطلق في الخروج فشمّل الحنفية والحكمي وهو
عدم تفكيها له من الدخول في منزلها الذي يسكنان فيه فبذل ان شاله
النفقة لانها كالحارثة وعقله في الذخيرة بانها صارت كأنها ناشرة نشزت
الي موضع اخر فدل انه خروج من منزله حكما بخلاف ما اذا امتنعت بعد
ما سالت له النفقة كما نقله كما قدمناه ونخرج ما اذا خرجت من بيت الغصب
او امتنعت من الانتقال اليه فانها لا يكون ناشرة كما قدمناه لانه ليس منزل
له اصلا بخلاف البيت الذي فيه شهرة كبيت السلطان ليس لها ان تمتنع
وتضيق ناشرة كما في الخانية لعدم اعتبار الشهرة في زماننا كما في الخميس
وقيد بالخروج لانه لو كانت مقيمة معه في منزل ولم تمكنه من الوطئ فانها
لا تكون ناشرة لان الطاهران الزوج يقدر علي تخصيص المقصود منها بدليل
ان البكر لا توطأ الاكرها وقد علم ما قدمناه ان المراد بمنعها نفسها منه المنع
بغير حق فلذا قال في الخلاصة لو كان الزوج سمرقند والمرأة بنسف فبعث
اليها اجنبيا ليحملها الي سمرقند ولم تذهب لعدم الحرمان فلها النفقة وشمّل
الخروج الحكمي ما اذا اطلب ان يسافر بها من بلدها وامتنعت فانه لا نفقة
لها علي طاهر الرواية من ان السفر بها واما علي الفتوي بها كانه لا يكون ناشرة
الي ما قدمناه وأشار اليه في الذخيرة واطلق في عدم وجوب النفقة
للناشرة فشمّل ما اذا كانت النفقة مفروضة فان النشوز يغطيها ايم كما في
الذخيرة الا اذا استدرت فان المستدانة لا يسطرها النشوز علي اصح الروايتين
كالنوت لا يسطرها ايم كما في الذخيرة وهو بما ينبغي حفظه ولم يذكر ما اذا تركت

الشبهة وهو يعودها الى منزله لظهور ان النفقة تعود لانه من باب زوال
المانع وفي الخلاصة الناشئة اذا عادت الى بيت الزوج بعد ما سافر زوجها
اجابوا انها خرجت عن ان يكون ناشئة انتهى نفرض ايضاً للناشئة المنكرة
للنكاح فاذا ادعى عليها النكاح فانكرت ثم اقام البيينة فلا نفقة لها نادى في
فتح القدير ولذا اذا كان الزوج هو المنكر قال ولغايل ان يقول وينبغي ان يجب
لانها صارت مكذبة شرعاً وكذا الزوج والا فلا يجني ما فيه من الاضرار
وفتح باب الفساد خصوصاً عن اضرارها للنفقة مع حبسها انتهى ولا يجني
انهم لا تقوا وجوب النفقة ما دامت حادثة اما اذا عادت الى التصديق
وطلبت النفقة عنه في مدة المسيلة عن الشهود لا مطلقاً كما سنبينه
بعد ذلك وعن الظهيرية ونخرج عنه ما اذا خرجت نفسها لادعاء صبي
وزوجها شريف ولم يخرج عن منزله وذكر في القواعد التاجية نقليين فيما
الثاني منهما كما ذكرنا الاول هو شهور وان لم يخرج ولا يجني ضرره وفي
الخلاصة ان قال الزوج هي ناشئة فلا نفقة لها علي فان شهد وان
اوفاها المعجل وهي لم تكن في بيت الزوج سقطت النفقة ولو شهدوا انها
في طاعة الزوج للجماع لا تقبل لانه يحتمل انها تكون في بيته ولا تكون في طاعته
وبه لا تشتط النفقة لان الزوج يغلب عليها وبه علم ان الزوج اذا ادعى بشهورها
في مدة وانكرت فالقول قولها مع يمينها فان حلفت اخذت النفقة وان
خطت سقطت والبيينة عليه وسبياً في ان لها الخروج من منزله بغير اذنه في
مواضع لا تكون ناشئة فعلي هذا المراد بالخروج خروجها بغير حق لا بغير
اذنه فقط لكن ذكر في المحتجب وان اسلمت نفسها بالزنا دون الليل وعلي عكسه
في لا يستحق النفقة لان التسليم نافع قلت وبهذا عرف جواب وافقه
وما سبانه اذا تزوج من المخدرات التي تكون عالمة النهار وفي خاد
والليل مع الزوج لا نفقة لها انتهى مع انه سباً في ان التابلية لها الخروج قوله
ومغيرة لا توطا اي لا نفقة للصغيرة اذا كانت لا تطبق الجماع لان امتناع
الاستمتاع لمعني فيها والاحتباس الموجب هو الذي يكون وسيلة الى المقصود
المستحق بالنكاح ولم يوجد بخلاف المريضة كما سباً في وقال الشاذلي لها
النفقة لانه عرض عن الملك عنده كما في الملوك بملك اليمين ولنا ان المر
عوض عن الملك ولا يجتمع العوضان عن معوض واحد فلها المهر دون النفقة
اطلق في عدم وجوبها لها فشم ما اذا كانت في بيت الزوج او في بيت ابيها وقيد
بالنفقة لان للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة التي لا توطا وان كانت صغيرة
جداً ويجوز الزوج علي دفع المهر اليه لانه لا يجب كله بنفس العقد وهو التنبؤ
للاب كذا في الثانية وقيد بالصغيرة لانه يجب المهر للكبيرة وان كان زوجها
صغيراً جدي ما له لان العجز من قبله كالحجوب والعنيت فان لم يكن له مال

لا يجب علي الاب نفقة امراته ولده ويستدين الاب عليه ثم يرجع بذلك علي
الابن اذا ايسر كذا في الثانية وفي الخلاصة لا يجب عليه علي ابيه اذا ضمنها
كما في المهر انتهى فلو اتفق عليها ابوه ثم ولدت واعتزفت انها حبلت من الزنا
فانها لا ترد شيئاً من النفقة لان الحبل من الزنا وان منع الوطي لا يمنع من
دواعيه ومن الوطي فيما دون الفرج وهذا كاف لوجوب النفقة بخلاف
ما اذا اقرت انها حين تزوجت كانت حبلية فانها ترد نفقة ستة اشهر لانه
لا نفقة في النكاح الفاسد جهلاً لا مهر هو علي ان الحبل من زواج اخر سابق
نصدق علي نفسها الا في حق الزوج والحاصل ان الصغيرة التي لا توطا
لا يجب نفقتها صغيراً كان الزوج او كبيراً واختلف في حد صغيراً كان زوجها او
كبيراً والمطلقة للوطي يجب نفقتها صغيراً كان الزوج او كبيراً واختلف في حد
المطلقة له والصحيح انه غير مقدراً السن وانما العبرة للاحتمال والقدرة
علي الجماع فان التسمية الضخمة تحتل الجماع وان كانت صغيرة السن
كذا في التبيين وذكرنا العتاي انها بنت شمع واختار صاحبنا ان يفي واطلق
في التي لا تطبق الجماع فشم ما اذا كانت تفعل الخدمة والاستبنا سرفانه
لا نفقة لها خلافاً لابي يوسف فيما اذا سكنها في بيته فان لها النفقة واقتل
صاحب الايضاح والتجدة كما في غاية البيان ولما ان يرد لها علي قول ابي يونس
فيما اذا سكنها في بيته فان لها النفقة واختاره صاحب الايضاح والتجدة كما
في غاية البيان وله ان يرد لها علي قول ابي يوسف وقيد بالصغيرة لان
النفقة واجبة للزنا والزنا وهي التي اصابها مرض يمنع الجماع والكبيرة التي
لا يمكن وطئها لكبرها سواء اصابها هذه العوارض بعد ما انتقلت الى بيت الزوج
او قبل ذلك مع انه لا احتباس للوطي فيهن كالصغيرة التي لا توطا فاجبت
بان المعترف في ايجاب النفقة احتباساً ينتفع به الزوج استغناء مقصوداً
بالنكاح وهو الجماع والدواعي والانتفاع من حيث الدواعي موجود في هولا
بان يجامع فيما دون الفرج بخلاف الصغيرة فانها لا تكون مشبهة اصلها
فعلي هذا التعليل اذا كانت مشبهة وهي صغيرة يمكن جماعها فيما دون
الفرج يجب النفقة كذا في الذخيرة والظاهر ان كانت بحيث تشتهي الجماع
فيما دون الفرج فهي مطبقة للجماع في الجملة الى اخر ما في فتح القدير وفي
الخلاصة معزيا الى الافضية ابو الصغيرة التي لا نفقة لها اذا اطلب من القا
فرض النفقة لها علي الزوج فظن الزوج ان ذلك عليه فنقض لها النفقة لا يجب
شيء والعرض باطل انتهى ونظيره ما قدمناه عن الظهيرية لو فرض لها
القاضي بينهما النفقة فاخذ لها شراً ثم شهد الشهود انهما اخذه من الرضاع
وفرق القاضي بينهما رجع الزوج عليها بما اخذت من النفقة قوله وبحسب
بدن ومقصود به وحاجة مع عجز الزوج ومريضة لم تزف اي لا يجب النفقة

كذا في الذخيرة

ضي

لهو لان قوت الاحتباس ليس منه اما في المحبوسة بدية فلان قوت
الاحتباس منها بالما طلة وان لم يكن منها بان كانت عاجزة ليس منه ولذا
اطلقة المم يشملها اذا كانت قادرة على ادائها ولا واما اذا حبست قبل التقلد
او بعد فها وهو المذكور في الجامع الكبير واستشهد له محمد بن عصب العين
المستأجرة من يد المستأجر بسقط هذه الاجرة لقوات الانتفاع لامن جهته
وعليه الاعتماد كذا في التبيين وفي فتح القدير وعليه الفتوي وفي غاية
البيان ان محمد اوضح المسئلة في النفقة المفروضة لانه بدوته
لا تنقضي المسئلة لسقوطها ولو حذف المم قوله بدية لكان اولي لان
المحبوسة ظمما بغير حق لانقضاء لها لان المعتبر في سقوط نفقتها قوت
الاحتباس لامن جهة الزوج وقد فات هنا لامن جهته فلم يكن الاحتباس
باقيا لتقدير بدوته لا يمكن ايجاب النفقة كذا في الذخيرة وتقدر بحسبها
لان الزوج لو حبس ظمما او هرب او تشركا كان لها النفقة ولان الاحتباس
فات لمعنى من جهة الزوج كذا في الذخيرة ولا فرق بين ان تحبسها هي
لدية لها عليه او حبسها اجنبي وفي الخلاصة انها اذا حبست وتطلب
ان تحبس معه فانها لا تحبس وذكر في مال الفتاوي انه اذا خيف عليها
المفساد تحبس معه عند المتأخرين واما اذا عصها رجل كرها وذهب بها
في المختصر هو ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ان لها النفقة والفتوي
علي الاول لان قوت الاحتباس ليس منه لجعلها قويا تقدير كذا في
الهداية واما اذا حجت مع غير الزوج فلان قوت الاحتباس منها وعدا ابي
يوسف ان لها النفقة لان اقامة الفرض عذر فيكون لها نفقة المحض وفي
رواية عنه يوم الزوج بالخروج معها والانتاق عليها اذا اذنت بحجة الاسلام
كما في الذخيرة اطلق المم فشم الغرض والنقل واما اذا حجت قبل ان تسلم
نفسها او بعده وهذا ظاهر الرواية لان الامتناع من جهتها فوجب سقوطها
سوا كانت عاصية في الخروج او طاعة بخلاف الصلاة والصوم لوجود
الاحتباس فلا يمنع انتقالها من وجوب النفقة كذا في الذخيرة وتقدر
بكون المم مع غير الزوج الشامل لحرها وحدها او مع محرر للاختلاف عما اذا
كان مع غيرها فان لها النفقة اتفاقا وهي نفقة المحض لا السفر فينظر الي قيمة
الطعام في المحضر ولا ينظر الي قيمته في السفر ويلزمه الكرا وموتة السفر
فينظر الي قيمة الطعام في المحضر ولا ينظر الي قيمته في السفر ويلزمه الكرا
وموتة السفر واما المريضة التي لم تزف فالمراد بها المريضة التي لم تنقل الي
بيت الزوج وقد اختلفت عبارات الكتب في هذه المسئلة فظاهر المختصر
انها اذا مرضت قبل الزهر وهي في بيت الزوج فانه لا نفقة لها ومزوم
انها اذا كانت في بيته فلها النفقة وعلي هذا فان التفرق بينها وبين العصىة

انما هو من جهة ان الصحبة اذا لم تمنع نفسها من الانتقال مع الزوج
فلها النفقة طلبها الزوج والاختلاف المريضة فانه لا نفقة لها وهي في بيته
مطلقا وفي البدائع ما يخالفه فانه قال ولو كانت المرأة مريضة قبل التقلد
فلم ينقلها الزوج وهي لا تمنع من النفقة لو طالها الزوج وان كانت تمنع فلا
نفقة لها كالصحبة كذا ذكره في ظاهر الرواية وروي عن ابي يوسف انه
لا نفقة لها قبل التقلد فاذا تقلت وهي مريضة فله ان يردها وجه ظاهر
الرواية فان التسليم في حق التمكين من الوطن وان لم يوجد فتزوج
في حق التمكين من الاستمتاع وهذا يكفي لوجوب النفقة كما في الحايض
والنفساء والصائمة صوم الفرض واذا امتنعت لم يوجد التسليم راسا انزعي
في اصله ان ظاهر الرواية انه ان المريضة كالصحبة فلا ينبغي ادخالها
في النساء اللاتي لا نفقة لهن وفي الخنيس المرأة فشم المذخول بها اذا
مرضت يفرض لها النفقة اذا لم يكن يحول بينه وبين ان يضمرها اليه لارها
ما امتنعت من تسليم النفس وان امتنعت من ذلك فلا نفقة عليه انزعي
وظاهره انها اذا كانت مرضها ما نعا من النفقة فلا نفقة لها وان لم تمنع
نفسها وعليه يحمل ما في المختصر وحاصله ان المنقول في ظاهر الرواية وجوب
النفقة للمريضة سوا كانت قبل التقلد او بعدها وسوا كان يمكنه جماعها ولا
كان مفرقا وجهها ولان حيث والمبسوط والشامل وشرح الطحاوي فكان هو
المذهب وصحبه في فتح القدير وقال ان الفتوي عليه وذكر ان التاييلين بعد
قروعه علي اشتراط التسليم حقيقة وهو مروي عن ابي يوسف وليس هو
المختار والذي ظهر لي ان ما ذكره المشايخ انها هو ظاهر الرواية لانه مفرع
علي رواية ابي يوسف فان النفقة وان كانت واجبة للمريضة في ظاهر
الرواية قبل الانتقال حيث تمنع نفسها لكن بشرط ان يمكنها الانتقال فلي
كانت بحيث لم يمكنها الانتقال اصلا فلا نفقة لها لعدم التسليم تقدير ابريل
قولهم في توجيه ظاهر الرواية ان التسليم حاصل في حق التمكين من
الاستمتاع واذا لم يمكن انتقالها فالتسليم بالكيفية فهذا هو مراد الغارفين
بين المريضة والصحبة فالمریضة التي لم تزف لا نفقة لها ان كانت بحيث
لا تقدر علي الانتقال معه سوا منعت نفسها بالقول ولا وقيل يكون المر
تزوج لا بها لو مرضت في بيت الزوج مرضا لا يستطیع معه الجماع لم تنقل نفقتها
بلا خلاف لان التسليم المطلق هو التسليم الممكن من الوطى والاستمتاع وقد
حصل بالانتقال لارها كانت صحبة كذا في البدائع وبه ظهران ما في الحاشية
من التفصيل لاصل له وعبارتها واذا زفت الي زوجها وهي صحبة مرضت
في بيت الزوج مرضا لا يجمل الجماع ان كان دخل بها كان لها النفقة لان المرأة
لا تسلم عن المرض في عمرها وان كان لم يدخل بها مرضت مرضا لا يجمل الجماع

لا تنقذ لها وان اغني عليها اغني كثيرا فهو بمنزلة المرض انزلي وفيها ايض لو
مرضت في بيت الزوج بعد الدخول فانتقلت الي داريها قالوا ان كان حال
يمكن التقليل في منزل الزوج بجدة او نحوها فلم تنتقل ولا تنقذ لها وان كانت
لا يمكن نقلها لها التنقذ انزلي وقيد بالتنقذ لان المداواة لا يجب عليه اصلا
كذا في النبيين من باب صدقة الفطر وقد ذكر المصنف من النساء لا تنقذ
لهن وفي خزائن الفقه لابي الليث عشر في النساء لا تنقذ لهن ولم يذكر المراجعة
وذكر خمسة والامة اذ لم يورثها مولاها والمنكوحه نكاحا فاسدا والمتركة
والمتوفى عنها زوجها والمرأة اذا قبلت من زوجها بشهوة وسباني حكم المنكوحه
نكاحا فاسدا ولا حاجة الي بيانه قوله واتخاذها الويسراي يجب التنقذ
واكسوة الخادم المرأة لان كفايتها واجبة عليه وهذا من ثمانية اذ لا بد لها
منه فيلزمه الخادم في الكفاية لا يبلغ نفقة المرأة وكذا كسوته بارتض
كما يكون ويفرض للخادم نصف لانها محتاج الى الخروج بخلاف المرأة كذا في
الخاتمة وفسر في الهداية نفقة الخادم بما يلزم المفسر من نفقة امراته
وشرط في البدائع وشرح الطحاوي في وجوب نفقة خادمها ان لا يكون له
شغل غير خدمتها بان يكون متفرغا لها واطلق المصنف في الخادم ولم يصفه
البرها للاختلاف في تغييره فقيل هو كل من يجدها حرا كان او عبدا ملكا لها اوله
اولغيرهما وظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة كما في الذخيرة انه مملوكها
فان لم يكن لها خادم لا يفرض عليه نفقة خادما لانها بسبب ملكها له فاذا لم
يكن لها خادم لا يفرض عليه نفقة خادما لانها بسبب ملكها له فاذا لم يكن
في ملكها لا يلزمه نفقته كالتقاضي اذ لم يكن له خادم لا يستحق نفقة الخادم
في بيت المال وظاهر كلامهم اذ خادمها هو المملوك لها سواء كان عبدا او حاريا
وبه يبين انه يفسر الزيلعي خادمها بالمجارية المملوكة لها في ظاهر الرواية
فيه نظروا وينبغي انه يدخل المذبر والمذبرة تحتها وبهذا علم انه اذ لم
يكن في ملكها لا يلزمه نفقته كالتقاضي اذ لم يكن له خادم لا يستحق نفقة
الخادم في بيت المال وظاهر كلامهم ان خادمها هو المملوك لها سواء كان عبدا
او حاريا لا يلزمه نفقته لا يلزم الزوج كذا غلام يجدها لكن يلزمه ان
يشترى لها ما يحتاج اليه من السوق كما صرح به في التناوي السراجية
وقيد بالخادم لانه لا يلزمه نفقة اكثر من خادم واحد لها وهذا عندها
وقال ابو يوسف يفرض الخادمين لانها محتاج لاحدهما المصالح الداخل والخارج
المصالح الخارج وهما ان الواجب تنقذها لمرتين فلا ضرورة الي اثنين قال
الطحاوي وروي صاحب الاملا عن ابي يوسف ان المرأة اذا كانت ممن يخل
بمنزلهما عن خدمته خادم واحد تنقذ علي من لا بد لها منه من الخادم
من هو اكثر من الخادم الواحد والاثنين او اكثر من ذلك قال وبه نأخذ كذا في

غاية

غاية البيان وفي الظهيرة واللولو الحية المرأة اذا كانت من بنات الاشراف ولها خرم
يجوز الزوج علي نفقة خادمين انزلي فالخاص ان المذهب الاقتصاري واحد
مطلقا والمأخوذ به عند المشايخ قول ابي بك في فتح القدير والذخيرة لو كان
اولاد لا يكتفيهم خادم واحد فرض عليه الخادمين او اكثر مقدارا ما يكتفيهم اتفاقا وفي
التحسين امرأة لها مملوك قالت لزوجهما تنقذ عليهم من مهرى فقالت لا جلتنا
من المهر لا يكتفينا مستخدمهم فانفق بالمعروف فهو محسوب عليها لانه يامرهما
انزلي واطلق في وجوب نفقة الخادم فشملا ما اذا اراد الزوج ان يجدهما ويجد
خادمه ولا ينفق علي خادمها قال في الخاتمة وان قال الزوج انا اخبرمك او
يجد مك جارية من جواربي الصحيح ان الزوج لا يملك اخراج خادم المرأة عن
بيتها وعنده الولوالجي بان المرأة عبي لا ينهيها الخدمه تجوز الزوج وظاهره
ان يملك اخراج ما عدا خادم واحد من بيته لانه زائد علي قولها واطلق
في المرأة فشملا لامة والحرة الشريفة والوضيعة لكن في الخلاصة معزيا
الي الفتاوي الصغرى اذا كانت المنكوحه من الاراذل او كانت لا تستحق نفقة
الخادم ونفقة الخادم لبنات الاشراف ولا يتصور ان يكون لامة خادم مر علي
ظاهر الرواية لانه المملوك للمرأة ولا ملك لامة وانما هو علي قوله من فسر
الخادم بكل خادم مملوك لها وقد اخذ بعضهم بما في الخلاصة انها اذا كانت من
الاراذل لا تستحق الخادم وان كانت حرة لانه قديرها بنات الاشراف قال في
فتح القدير ويوافقه ما قبله الفقيه ابو الليث كلام المصنف حيث قال في
اداب القاضي لو فرض ما يحتاج اليه من الدقيق والحكم والادام فقالت
لا تخن ولا اخبر ولا اعالج شيئا من ذلك لا تجبر عليه وعلي الزوج ان ياترها
بمن يكتفيها عمل ذلك قال الفقيه ابو الليث هذا اذا كان بها علة لا تقدر علي
الطبخ والخبز وكانت ممن لا تنبأ بشر ذلك فان كانت ممن تخدم نفسها وتقدر
علي ذلك لا يجب عليه ان ياترها بمن يفعل له وفي بعض المواضع تجبر علي ذلك
قال السرخسي لا تجبر ولكن اذ لم تطبخ لا يعطيهما الادام وهو الصحيح وقالوا ان
هذه الاعمال واجبة عليها ديانة وان كان لا يجبرها القاضي انزلي ولذا قال
في البدائع لو استأجرها للطبخ والخبز لا يجوز ولا يجوز لها ان تأخذ الاجرة علي
ذلك لانها لو اخذت لا اخذت علي عمل واجب عليها في الفتوي فكان في معنى
الرشوة فلا يجز لها الاخذ انزلي وهو شامل لبنات الاشراف ايض وكذا استدل
في البدائع لوجوده ديانة بانه عليه السلام قسم الاعمال بين علي وفا
رضي الله عنهما في عمل الاعمال الخارج علي علي رضي الله عنه انزلي مع انها
رضي الله عنها سبيحة نساء العالمين وابوها صلي الله عليه وسلم افضل
الخلق اجمعين وقد بينا الزوج انه عليه لا يجب عليه نفقة الخادم عند
اعتباره وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وهو الاصح خلافا لما قاله محمد

مها

طمة

لان الواجب على العسراد في الكفاية وهي تكفي بخدمة نفسها كذا في الهداية وتقره
 في فتح القدير بانه مخالف لما ذكره اولاً من لزوم اعتبار حالها وانه عند عساره
 ذواتها يتفق بقدر حاله والباقي دين عليه وفيما سده ان تجب النفقة للمخادمر
 ديناً عليه انتهى وقد يقال انها قبل في نفقتها ذلك للجمع بين الدليلين الآية
 وحديث مندوبين ذلك في المخادمر فيبقى على الاصل من اعتبار حله وفي
 الذخيرة ولا تقدم نفقة المخادمر بالبراهم على ما ذكرنا في نفقة المرأة بل يفرض
 لها ما يكفيها بالمعروف ولكن لا تبلغ نفقة خادمها نفقتها لان المخادمر تبع للمرأة
 فينفقها نفقة المخادمر عنها وعبي ان يستوفي المخادمر في الاكل اكثر مما تستوفي
 المرأة وانما اراد به النقصان في الاداء انتهى وفيها ايضاً والكسوة للمخادمر على
 المعسر قبيص كدباس في الشتاء واذا ورد ابا رخص مما يكون وفي الصيف
 قميص مثل واذا رخص لم يفرض للمخادمر الخمار وفرضها للمرأة لان الخمار
 لستر الرأس ورأس المرأة عورة ورأس المخادمر ليس بعورة وفرض لها الا اذا كان
 المخادمر محتاج الى الخروج قال مشايخنا وما ذكره محمد في الكتاب من ثياب
 المخادمر فهو بناء على عادتهم وذلك يختلف باختلاف الامكنة في شدة الحر
 والبرد وباختلاف العادات في كل وقت وعلى القاضي اعتبار الكفاية في نفقة
 المخادمر فيما يفرض في كل وقت ومكان انتهى وما ذكره من كسوة المخادمر فيما
 يفرض في كل وقت ومكان انتهى وما ذكره من كسوة المخادمر على المترائما هو على
 قول محمد كما لا يخفى وفي غاية البيان واليسار مقتدر بنصب حرمان الصدقة
 لا بنصب وجوب الزكاة انتهى وان اختلفا في اليسار والاعسار فالقول قوله
 الا ان يقيم المرأة البيعة ويشترط العدد والعدالة في هذا الخبر ولا يشترط لفظ
 الشهادة وان اقاما البيعة فيبينها اولي كذا في الحاشية ثم اعلم ان نفقة المخادمر
 انما تجب على الزوج باء الخدمة فاذا امتنع من الطبخ والخبر واعمال
 البيت لم تستحق النفقة لانه لم يوجد ما تستحق النفقة بنقلها بخلاف
 نفقة المرأة فانها مقابلة الاحتباس فاذا لم تعمل تستحق النفقة وهذا هو
 ظاهر الرواية كذا في الذخيرة قوله ولا يفرق بحجزة عن النفقة وتقدم
 بالاستدانة عليه لانه لو فرق بينهما لبطل حقه ولولم يفرق بناخر حقه
 فالاول اقوي في الضرر لان النفقة تغير ديناً يفرض القاضي فتستوفي دين
 الثاني وفوت المال وهو تابع في النكاح فلا يلحق بها هو المقصود وهو التوالد
 فلا يناس العجز عن الاتفاق على العجز عن الجماع في المحبوب والعين واطلق
 في النفقة فتشمل انواع الثلاثة فلا يفرق بحجزة عن كلها او بعضها او قيد
 بالنفقة ليعلم حكم المهر بالاول وفي غاية البيان معزيا الى الفصول الفاضلة
 العجز بشهادة الشهود فان كان القاضي شافعي المذهب وفرق بينهما نتر
 فضاوه بالتفريق وان كان حنفياً لا يفرق بينهما ان يفرض بالتفريق بخلاف مذهبه

الا اذا كان مجتهد او وقع اجتهاده على ذلك فان قضى مخالفاً للراية من غير اجتهاد
 فعن ابي حنيفة روايتان ولولم يقض ولكن امر بشافي المذهب ليفضي بينهما
 في هذه الحادثة فقضي بالتفريق فقد اذا لم يرضى الامر والمأمور فان كان
 الزوج غائباً فرفعت الامر الى القاضي واقامت المرأة البيعة ان زوجها الغائب
 عما جاز عن النفقة وطلبت من القاضي ان يفرق بينهما فان كان القاضي حنفياً
 فقد ذكرنا وان كان شافعياً ففرق بينهما قال مشايخ سمرقند جاز تفريقه لانه
 قضى في فصلين مختلفين فهما التفريق بسبب العجز عن النفقة والقضاء على
 الغالب انما يجوز عند الشافعي وينقد في احدي الروايتين عن ابي حنيفة
 اذا ثبت المشهود به وهناك يثبت المشهود به عند القاضي وهو العجز لان المال
 عاد وراج ومن الجائز ان الغائب صار غيباً ولم يعلم به الشاهد لما بينهما من
 المسافة فكان الشاهد بخارفاً في هذه الشهادة وقال صاحب الذخيرة
 الصحيح انه لا يصح فضاوه لان العجز لا يعرف به حالة الغيبة لجواز ان يكون
 قادراً فيكون هذا ترك الاتفاق لا العجز عن الاتفاق فان رفع هذا القضا الى
 قاض اخر فجاز فضاوه فالصحيح انه لا ينفذ لان هذا القضا ليس بمجتهد
 فيه لما ذكرنا ان العجز لم يثبت انتهى وتقره في فتح القدير بقوله واعلم ان
 النسخ اذا غاب ولم يترك لها نفقة يمكن بغير طريق اثبات عجزه معني
 فقره وهو ان تنعذر النفقة عليها قال القاضي ابو الطيب من الشافعية
 اذا نذرت النفقة عليها بغيبة ثبت الفسخ لها قال في الحلية وله وجه
 جيد ولا يلزم مجي ما قال ظهير الدين انتهى وهذا لا يرد ما قاله ظهير الدين
 لوجهين الاول انه ليس مذهب الشافعي الثاني ان كلامه في التفريق
 بسبب العجز لا في غيره وفي الذخيرة فرق بين النفقة وبين سائر الديون
 في الامر بالاستدانة فان سائر الديون من عليه الدين اذا عجز عن فضا
 الدين لا يومر صاحب الدين بالاستدانة عليه وهناك بعد ما فرض القاضي
 لها ثوم بالاستدانة عليه والفرق بينهما ان المرأة لولم تومر بالاستدانة
 حتى تنوت جوعاً او موت الزوج فتسقط نفقتها فكان الامر لكبير حنفاً
 وهذا المعني مخالف في سائر الديون قال مشايخنا ليس فائبة الامر
 بالاستدانة بعد فرض القاضي للنفقة اثبات حق للمرأة عليه لان
 حق جوعها ثابت بالفرض سواء اكلت من مال نفسها واستدانت بامر
 القاضي او بغير امره ولكن فائدت ان يرجع الغريم على الزوج وبدون
 الامر ليس الرجوع عليه وانما يرجع رب الدين على المرأة وهي تزيج بالمفروض
 على الزوج وفي تجريب القدر ويان فائدت الرجوع على الزوج بعد الموت
 وبدونه لا رجوع انتهى ما في الذخيرة فقد ذكرنا الامر بالاستدانة ثلاث
 فوائد لكن في جعل افادتها امكان الاحالة عليه بدون رضاه ظاهر انه ليس

لرب المال الاخذ من الزوج بدون الحق له وعلي الاول له ذلك كما لا يخفى ولم ار من
ذكر الوجه في امرها بالاستدانة دون امره بذلك مع انه المدينون فكان
ينبغي ان يأمره القاضي بالاستدانة وقد ظهر لي وجهه فانه لو امر بها
تراجعي في ذلك فيحصل لها الضرر فامرت هي بالاستدانة لرفع الضرر ولان
الغريم يظهر بالاستدانة اكثر من استدانته باعتبار انه يصير لها المطالبة
على شخصين الزوج والمرأة بخلاف استدانته الزوج فانه لا يطالب الا الزوج
فلو امره القاضي بالاستدانة لتفتتها قبل ان يأمره لم يكن بعيدا ولم ار من يقول
واختلف في معنى الاستدانة فذكر الخصاص وتبعه الشارحون انها الشرا
بالنسبة لتقضي الثمن من مال الزوج وفي المجتبى معزيا الى ركن الائمة
الصباغى انها لا تستنداض فاذا استدانته هل يصير باقيا استدين على زوجي
او تنوي اما اذا صرحت فظاهر وكذا اذا نوت واذا لم يصرح ولم تنو لا يكون
استدانته عليه ولو ادعت انها نوت الاستدانة عليه وانكر الزوج فالقول
قوله انتهى واطلق في الاستدانة فشميل قريب المرأة والاجنبى ولكن ذكر
في شرح المختار ان المرأة المعسرة اذا كان زوجها معسرا ولها ابن من غيره من
واحد فتفتنها على زوجها وبومر الابن والاخ بالانفاق عليها ويرجع به على
الزوج اذا ابسر ويجبر الابن والاخ اذا امتنع لان هذا من المعروف قال الزيلعي
فتبين بهذا ان الادانة لتفتنها لولا الزوج وعلي هذا لو كان للمعسر ولاد
صغار ولم يقدر على انفاقهم رجع على من يجب عليه لولا الاب كالأمر والاخ
والعم ثم يرجع به على الاب اذا ابسر بخلاف النفقة اولاده الكبار حيث
لا يرجع اليه بعد اليسار لانها لا يجب مع الاعسار فكان كالميت انتهى واقره
عليه في فتح القدير وينبغي ان يكون محله اذا لم يجد اجنبيا يتبعها بالنسبة
او يقصرها في يتبعها على ولدها ونحوه واما اذا وجدت فلا في فتح القدير
ولو امتنع من الانفاق عليها مع اليسر لم يفرق ويتبع الحاكم ماله عليه
ويصرفه في نفقتها فان لم يجد ماله حبسه حتى يتفق عليها ولا يفتنخ
انتهى وفي المجتبى والذخيرة قال الزوج في مجلس ابي يوسف ليس عندني
نفقة فقال خذ عمامته وانفقا على نفسك فيجمل انه علم ابي يوسف
ان له عمامة اخرى والا لاتباع العمامة في النفقة وسأيل الديون قال
الخصاف لا يباع مسكنه وخادمه ويبيع ما سوي ذلك وقيل يبيع ما سوي
الاذا وقيل ينزك لنفسه دستا من الثياب ويبيع ما سوي ذلك وقيل
دستين وبه قال السرخسي ولو كان له ثياب حسنة يكره الاكتسابها
دونها يبيعها ويشترى ذلك ببعضها ويصرف الباقي في الديون والنفقة انتهى
وسأيل في بقائه في الحبس وفي باب الحجر اثبات الله تعالى قوله ونظم نفقة
اليسار بطروقه وان قضى بنفقة الاعسار لان النفقة تختلف بحسب اليسار

والاعسار وما قضى به تقدير بنفقة لم يجب فاذا تبدل حاله فلها المطالبة
بقا من غيرها وزعم الشارع الزيلعي ان هذه المسئلة تستقيم على قول الكرخي
حيث اعتبر حال الرجل فقط ولم يعتبر حال المرأة اصلا وهو ظاهر الرواية ولا يستقيم
على ما ذكره الخصاف من اعتبار حالها على ما عليه الاعتماد فيكون فيه
نوع تناقض من الشيخ لان ما ذكره اول الباب هو قول الخصاف تقريري الحكم على
قول الكرخي انتهى واقره عليه في فتح القدير وهو مردود بل تستقيم على قول
الكل لان الخلاف انما يظهر فيما اذا كان احدهما موصرا والاخر معسرا وكلام المص
هنا اعم من ذلك فلو كانا معسرين وقضى بنفقة الاعسار ثم اسير فانه يتم
نفقة اليسار اتفاقا واذا ابسر الرجل وحده فانه يقضى بنفقة يساره في مدة
يساره في حال اعتبارها عند الخصاف هي الوسط وكذا اذا ابسرت المرأة وحدها
قضى بنفقة يسارها وهي الوسط عنده فصا وكلامه شاملا للصورتين الثلاث
بهذا الاعتبار ولانه لم يقيد بيسار الزوج وان قلنا انه المراد كما وقع النصيح
به في الهداية فمن حمل على يسارها ايضاً ومضى امكن الحمل فلا تناقض
واشار المص الا ان القاضي اذا فرض للمرأة النفقة فغسلها الطعام ورخصه فان
القاضي يجبر ذلك الحكم كذا في التمهيد وفي الذخيرة واذا فرض القاضي لها
ما لا يكفيها قلها ان تمتنع عن الزيادة انتهى وفي الخلاصة لو صالحته على المشر
من حقوقها في النفقة والكسوة ان كان قد رما يتغابن الناس فالزيادة
مردودة ويلزمه نفقة مثلها ولا يبطل القضا فلان القاضي فرض لها النفقة
والسعر عال ثم رخصت نفقة الزيادة وهذا يدل على انه لا يبطل القضا ويبطل
الشهادة انتهى يعني لا يبطل اصل التتدبير بزيادة السعر ونقصانه حتى لو تمت
مدة لا تستقط النفقة اذا لو بطل اصله لاستقطت بمضي الزمان وسأيل في
مصالح الصلح عن النفقة انه لو بطل اصله قريبا ان شاء الله تعالى قوله ولا
يجب نفقة مصنت الا بالنقضا والرضا لان النفقة صلة وليست بعوض عندها
فلم يستحكم الوجوب فيها الا بالنقضا كالهبة لان وجوب الملك فيها لا يسو كونه
القبض والصلح بمنزلة القضا لان ولايته على نفسه اقوي من ولاية القاضي
بحكم المهر لانه عوض البضع والمراد بعوضها عدم كونه ديناً عليه
فتأخذه منه جبراً سواء كان غائبا او حاضرا سواء اكلت من مال نفسها او استند
اطلق المص فشميل المدة القليلة لكن ذكر في الغاية ان نفقة ما دون الشهر
لا تستقط وعزاه الى الذخيرة فانه جعل القليل مما لا يمكن التجرع عنه اذا لو شظت
بمضي اليسير من المدة لما تسكنت من الاخذ اصلا انتهى والمراد بالرضي
اصلا حرما على قدر معين للنفقة اما اصنافا او دراهم ولذا عير الحادى
بالفرض والتقدير فاذا فرض لها الزوج شيئا معيناً كل يوم ثم مضت مدة فانها
لا تستقط فوقه هو المراد بقوله او الرضي ثم رضي الزوج بشي فانه يلزمه

فانه خطأ ظاهر لا ينهه عنه له ادني تأمل وامامنا سياتي من مصالح الصلح بلا فقا
ولا رضا فالمراد انهما اصطحا على شئ ثم مضت مدة بعده كما لا يخفى وظاهر المتن
والسروح ان المرأة ترجع بالنفقة المفروضة سواء شرط الرجوع لها او لا ويشكل عليه
مما في الحائض والظهيرية القاضي اذا فرض للمرأة النفقة فقال الزوج استقرضي
كل شهر كذا وانتني علي نفسك ففعلت فليس لها ان ترجع بما استقرضت وانما ترجع
بما فرض لها لان المأمور بها مستقرضه قد يكون زايلا ومن خلاف الجنس وان
لم يورث بذلك فمن غلط كما لا يخفى وفي الظهيرية اذا قال الرجل لا خراسترت
علي امراتي وانتني عليها كل شهر عشرة وقال انتفت وقالت المرأة صدق لم
يصدق علي ذلك الا ان يكون القاضي فرض لها النفقة فيصدق لانها اخذت
باذن القاضي وكذا هذا في الاولاد الصغار انتهى وشارح المص الى ان الابرار عن
النفقة بان قالت انت بري من نفقتي ابدما كنت امراتك فان لم يفرض لها
القاضي كل شهر عشرة داراهم مع الابرار عن نفقة الشهر الاول ولم يصح عن نفقة
ما سوي ذلك من الشهر وكذا لو قال ابرائك عن نفقة سنة لم يسأل من نفقة
شهر واحد لان القاضي لما فرض نفقة كل شهر فانها فرض لمعي بخير وبخير
الشهر فها لم يخير الشهر الثاني واجبا ولو قال بعد ما ملكت اشهر ابرائك من
نفقة ما مضى وما يستقبل يبرأ من نفقة ما مضى ويبرأ من نفقة ما يستقبل
بغير نفقة شهر ولا يبرأ زيادة علي ذلك وهو نظير ما اجرع غيره من رجل كل
شهر انتهى وشارح المص الى ان اكفالة بالنفقة قبل الفرض او التراضي علي
معين لا يصح وبعد احدهما نصح كما في الذخيرة ولو ان المرأة قالت للقاضي
ان زوجي بري وان يغيب وارادت ان تأخذ منه كفيلا بالنفقة فليس لها
ذلك لان النفقة لم تجب وقال ابو يوسف استحسن ذلك واخذ منه كفيلا
بالنفقة شهرا وعليه الفتوي لان النفقة ان لم تجب للمال تجب بغيره كانه
كفيل بما ذاب علي الزوج فيجبر استحسانا رفقا بالناس كذا في الوقعات
فاد في الذخيرة انه لا فرق في هذا الحكم بين ان تكون النفقة مفروضة
اولي وفي الذخيرة ايضا ولو اختلفا فيما مضى من المدة وقت النضا ومن
وقت الصلح فالقول قول الزوج والبينة بينة المرأة لانها تدعي زيادة دين
والزوج ينكر فالقول قوله مع يمينه فاذا ادعي الزوج الانفاق وانكرت
المرأة فالقول قولها مع اليمين كما في سائر الديون انتهى وفي الظهيرية امرأة
اقامت علي رجل بينة بالنكاح فلا نفقة لها في مدة المسيلة عن الشهود
ولو اراد القاضي ان يفرض لها النفقة لما راي من المصلحة ينبغي ان يقول لها
ان كنت امراته فقد فرضت عليه في كل شهر كذا وكذا ويشهد علي ذلك
فاذا مضى شهر وقد استمر انت وعدلت البينة اخذته بنفقته من فرض
لها انتهى وقد نقل في فتح القدير انه لا نفقة لها فيما اذا ادعي الزوج النكاح وهي

تجد او عكسه واستشكله بان فيه اضرا بها وهو سهل لانه اذا كان منكرا لما ينسوا
النفقة في مدة المسيلة عن الشهود لا مطلقا مع ان القاضي اذا فرض لها حاز
واما بعد قضا القاضي اذا فرض لها حاز وما بعد قضا القاضي بالنكاح بالبينة
فلا شك في وجوبها وقد علم من عطف المص بالرضا علي النضا ان فوض القاضي
بطريق الجبر وقد هنا انه اذا فرض عليه اكثر من حالة فان له ان يمتنع عن
الزيادة وكذا اذا اصطحا علي ازيد من نفقة المثل في الظهيرية واذا صلح الر
امرته علي نفقة كل شهر علي ما ية درهم والزوج محتاج لم يلزمه الا نفقة مثلها
واذا صلحها علي دائي كل شهر حاز ولها ان تنقض ان لم يكن لها انفي وفي الذخيرة
اذا صلحت المرأة زوجها من نفقتها علي ثلاثة دراهم كل شهر فوس جايز وكان
ذلك نقد يربل نفقتها والاصل ان الصلح بينهما متى حصل بشئ يجوز للقاضي ان
يفرضه في نفقتها بحال والصلح بينهما نقد يربل نفقة ولا تعتبر معاوضة سواء
كان هذا الصلح قبل فرض القاضي او التراضي علي شئ او كان بعد احدهما واذا
وقع الصلح علي شئ لا يجوز للقاضي ان يفرضه علي الزوج في نفقتها بحال
كالثوب والعبيد ينتظران كان الصلح بينهما قبل قضا القاضي لها بالنفقة وقبل
نقضهما علي شئ لكل شهر يعتبر الصلح منهما نقد يربل وبعد احدهما اعتبار معا
وفائدة اعتبار التقديران يجوز الزيادة عليه والنقصان عنه وفائدة اعتبار
المعاوضة ان لا يجوز الزيادة علي ذلك ولا النقصان فاذا صلحها علي درهم
كل شهر ثم قالت لا تكفيني زويت ولو قال الرجل لا يطيقه فانه لا يصدق في
ذلك فانه التزمه باختياره وذلك دليل علي كونه قادرا علي ما اذا التزم
فيلزمه جميع ذلك الا ان يعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فاذا
اخبروه انه لا يطيق ذلك تنص عنه واوجب عليه قدر طاقته فان لم يمس
شئ من الشهر حقي صلح من هذا الدراهم علي شئ ان كان شيا يجوز للقاضي
ان يفرضه كما اذا صلح عن الدراهم علي ثلاث مخاتيم دقيق بعينه او
بغير عينه فهو نقد يربل نفقة وان كان ثوبا او نحوه فهو معاوضة ولا يشبه
هذا الديون كما اذا كان لرجل علي اخر ثلاثة دراهم فصالحه من الدراهم
علي ثلاثة مخاتيم دقيق بغير عينه فان الصلح لا يجوز لان الصلح فيه معا
لوجوب الدين قبل الصلح فكان بيع دين فلا يجوز الا ان يدفع الدقيق في المجلس
واما هنا فقيل مضى الشهر فالنفقة لا تصير دينا فلم تكن معاوضة وانما هو
نقد يربل نفقة حاي لومضي الشهر وصارت الدراهم دينا ثم صلحها علي دقيق
بغير عينه لا يجوز ايضا لما قلنا انتهى وقد علم منه ان رضاها وصالحها علي شئ
صلح بالنفقة بعد فرض القاضي النفقة فيستغاد منه انما لو انتقا علي انه
ياكل معه ثم يبا من غير نقد يربل بعد فرض النفقة او الانفاق علي قدر معين
فانه يبطل النقد بالسابق لرضاها بذلك وهن كثيرة الوقوع في زماننا وفي الذخيرة

جل

صنة

صنة

ايضا ولو صالحها من نفقة سنة علي ثوب جاز فان استحق الثوب فان وقع الصلح
عليه بعد الفرض او الرضي فانها ترجع بما فرض لها او ثانيا عليه لان اخذها
الثوب شر او قد انفسخ بالاستحقاق فعاد دينها وان كان قبل الفرض او الرضي يفتق
بقية الثوب ولو صالحها علي وصيف وسط ولم يجعل له اجلا او اجله فان كان قبل
الفرض او الرضي جاز وان كان بعد احداهما لا يجوز واصلح المكاتبه عن نفقتها حاجز
لانه حفرها وكذلك العبد المحجور اذا صالح عن نفقة امرائه وقد تزوج باذن المولي
وكذا صلح المكاتب عن صلح امرائه كل شهر جاز بالاولي انتهى قوله ويموت احدهما
تسقط المفضية اي يموت احد الزوجين تسقط النفقة المفضية بها لان النفقة
صلة والصلاة تسقط بالموت كالهبة والدية والحريه وضمان المعتق اطلقه
فشمهل ما اذا استدان او لا فان كانت استدانته بغير اذن القاضي فانها تسقط
بموت احدهما كما لو انفتحت من مال نفسه وان كانت الاستدانته بامر القاضي
جزم في الظهيرية بعدم السقوط وصححه في الذخيرة ونسبه للمكافي والمحكم
الشهيد لان للقاضي ولاية عامة بمنزلة استدانته الزوج بنفسه ولو استدان
بنفسه لا يسقط ذلك الدين بموت احدهما كذا هو الذي في فقه الموت لان
سقوط النفقة المفضية بها بالطلاق يختلف فيه فجزم في النكاحية بسقوطها به
بالموت مستوفيا بينها وكذا في الجوهرة وذكر في الحائنية والظهيرية وكما تسقط
المفروضة بموت احد الزوجين هل تسقط بالطلاق اختلفوا فيه قال بعضهم
لا تسقط وقال القاضي ابو علي النسبي وجبت رواية في السقوط وذكر الباقى
ان علي قوله محمد تسقط ولا رواية عن ابي يوسف وذكر شمس الائمة الحلواني
ذاذا الخصاف تسقط النفقة المفروضة بسبب اخذها قال تسقط بموته وبموتها
وتسقط اذا اطلقها اخرا بانها انتهى هذه عبارتهما باللفظ وفي الخلاصة والبرازية
وهل تسقط النفقة المفروضة بالطلاق حكى عن القاضي الامام ابو علي النسبي
انها تسقط وفي فتاوى الباقي ذكر الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد انتهى وفي
الذخيرة ولو طلقها الزوج في هذا الوجه تسقط ما اجتمع عليه من التتات
بعد فرض القاضي كذا حكى عن القاضي الامام ابو علي النسبي وكان يقول
وجردنا رواية هذه المسئلة في كتاب القاضي وبه كان يفتي المصنف
الشهيد والشيوخ الامام ظهير الدين المرعيني وشيخه بالذي اذا اجتمع عليه
خروج راسه ثم سلم تسقط عنه ما كان اجتمع عليه وجه التشبيه به ان
الذي انما كان يخدمه فخرج الراس لاضراره علي الدين الباطل وقد زاد ذلك
المعنى بالاسلام فتسقط الجزية كذا هو هذا المرة انها تستحق النفقة بالوصلة
التي كانت بينهما وذلك الوصلة انقطعت بالطلاق واما اذا كانت النفقة مستدانة
فامر القاضي فانها لا تسقط بالطلاق وهو الصحيح لما ذكرنا كاستدانته الزوج
بنفسه انتهى ما في الذخيرة وفي المجتبى ولو طلقها الزوج في هذه الوجه فانه

يسقط

يسقط ما اجتمع عليه من التتات بعد فرض القاضي انتهى فقدر من هذا ان الرابع
عند سقوطها بالطلاق كالموت خصوصا قد افقي به الشيوخ كما في الذخيرة وظاهر
كلامهم انه لا فرق فيه بين الطلاق الرجعي والباين انه في عبارة الظهيرية والحائنية
قد عطف البابين علي الطلاق فدل ان الطلاق رجعي قال العبد الضعيف ينبغي ضعف
القول بسقوطها بالطلاق ولو بانها لامر احدها الاول انهم انتقوا علي انه يجنب في
النفقة المفروضة اذا امتنع من دفعها ولو كانت تسقط بالطلاق لا يمكن ان يطرحها
فتسقط ثم يراجعها الثاني انهم صرحوا بجواز احد التكليف بالنفقة المفروضة بقدر
المدة التي فرضها القاضي مع ان الكفالة لا ترفع الابدين صحيح قالوا وهو الذي
لا يسقط الا بالاداء والابرأ فلو كان دين النفقة يسقط بالابرأ لم يكن صحيحا لم ترفع
الكفالة به ولا يضرنا سقوطه بموت احدهما لانه يعارض اصله والصلوات
تسقط بالموت قبل القبض الثالث وهو قولها ما ذكره في باب الخلع فان الملاق
ذكر وان الطلاق علي مال لا يسقط شيئا من حقوق النكاح بخلاف الخلع علي مال ولا
باس بذكر عبادتهم قال في البوايع ولا خلاف بينهم في الطلاق علي مال ولا باس
بذكر عبادتهم انه لا يبرأه عن سائر الحقوق التي وجبت لها بسبب النكاح انتهى
فقد اذا عدم سقوط النفقة واكسوة المفروضتين بالطلاق علي مال لانه صرح
بسائر الحقوق وهي ثلاثة المهر والنفقة واكسوة ولا يمكن حملها علي المهر فقط
فانه يبطل به قوله سائر الحقوق وقال قبله واما حكم الخلع فان كان بغير بدل
بان قال خالعته ونوي الطلاق فحكمه ان يقع الطلاق فلا يسقط شيئا من المهر
والنفقة الماضية وان كان ببدل الخ فلهذا اصبح في المسئلة ايضا وفي غاية البيان
اما اذا كان العتق بلفظ الطلاق علي مال فهل يقع البراءة عن الحقوق المتعلقة
بالنكاح ففي ظاهر الرواية لا يقع لان لفظ الطلاق لا يدل علي استناط الحق الواجب
بالنكاح وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة تقع البراءة عنها لانها من المفعول وانتهى
وظاهره ان الطلاق اذا لم يكن علي مال لا يسقط شيئا من الحقوق الواجب اتفاقا
فمن اكلمه يدل علي ضعف الرواية السابقة خصوصا ان مكرها لا تكتب حجة
وقد قيدوا سقوطها بموت احدهما وظاهر ما في الحائنية والظهيرية ان الخصاف
زاد الطلاق من عدله وليس له اصل في المذهب فالذي يتعين المصير اليه
علي كل مفت وقاض اعتمد عدم السقوط خصوصا ما تضمنه القول بالسقوط
من الاضرار بالنساء حتي اذا استنفيت وقت فالبينة المحل عن امرأة كالكسوة مفروضة
يحمدها عشر سنين ولم يدفع لها الزوج ثمنها رفقة الي قاضي رومي وخلعها
عنده بغير علمها فحكم لها القاضي الحنفي بسقوط الكسوة الماضية ولا يخفى ما في
ذلك من الضرر فان قلت لم يفتقر علي تصحيح الزيلعي بقوله ولذا لا تسقط
بالطلاق في الصحيح لما ذكرنا قلت لان كلامه في النفقة المستدانة بامر القاضي
وكلامنا في المفروضة فقط قوله ولا ترد المجلة اي لا ترد النفقة المجلة بموت

أحدها ونحوه بان عجل لها نفقة شهر بعد فرض القاضي أو التراضي ثم مات أحدهما
 أطلقه فشمع ما إذا كانت قابضة أوها لكه فان كانت هناك فلا تزد شيئا اتفاقا
 وان كانت قابضة أو مستملكة فكذلك عندهما وقال محمد يحتسب لها نفقة
 كما مضى وما ينبغي فهو للزوج وعليه هذا الخلاف المكسوة لأنها استعملت عوضا عما
 تستحقه عليه بالاحتباس وقد بطل الاستحقاق بالموت فبطل العوض بقدره
 كزرق القاضي ورزق المأثلة ولهما أنها صلبة وقد اتصل بها الفرض ولا رجوع
 في الصلابة بعد الموت لأنها حكمها كما في الهبة وفي فتح القدير والفتوي
 عليه وشمل ما إذا كان المجل أو أياه كما في الولو الجية وغيرها أبو الزوج إذا
 دفع نفقة امرأة ابنه ما به شرطها الزوج ليس للاب أن يسترد ما دفع
 لأنه لو أعطاه الزوج والمسيلة مجالها لم يكن له ذلك عند أبي يوسف وعليه
 الفتوي فكذلك إذا أعطاه أبو الزوج انتهى وشمل الموت والطلاق لما ذكره كذا في
 الحائض ولو عجل لها ثم طلقها لم يكن له أن يسترد وفي فتح القدير والموت
 والطلاق قبل الدخول سواء في نفقة المطلقة إذا مات الزوج اختلفوا قبل
 نرد وقبل لا تسترد بالاتفاق لأن العدة قائمة في موته كذا في الأقضية فعلى
 هذا ينبغي أن لا يقيد كلام المم بوجوب أحدهما كما نقله الزيلعي بل يجعل شمله
 وجهه أنها صلبة الزوجية ولا رجوع فيما يهبه لزوجته والعدة لو فسد الهبة
 لا لو فسد الرجوع فالزوجية من الموانع من الرجوع كالموت ودفع الاب للرجوع
 الابن فلا اشكال قوله وبيع الفتن في نفقة زوجته يعني إذا كان تزوجه
 بأذن المولى لأنه دين وجب في ذمته لوجوب سببه وقد ظهر وجوبه في
 حق المولى فتعلق برقبته كدين التجارة في العبد التاجر ومراعاة عدم
 الغد إلا أن للمولى أن يغديه لأن غنها في النفقة في عين الرقبة فلو مات
 العبد سقطت وكذا إذا قتل في الصحيح لأنه صلبه وكذا المهر ولم أرهم صرحوا
 هنا بأن المرأة إذا اختارت استسعاة في النفقة دون بيعه ان لها ذلك
 امر لا تكن صرحوا في الماذون له في التجارة أو الحقة دين واختار الغرما
 استسعاة دون بيعه ان لهم ذلك ذكره الزيلعي في الماذون فينبغي أن يكون
 هنا كذلك وينبغي أن المرأة إذا اختارت استسعاة في نفقتها كل يوم أن يكون
 ذلك ايم فريد بأذن المولى لأنه لو تزوج بغير إذن المولى لا يباع في النفقة
 لعدم وجوبها لعدم صحة النكاح ولذا لم يقيد المم بالأذن لأن عدمه لم
 تكن زوجة يجب لها النفقة وكذا المهر لا يباع فيه ولود خلا لعدم ظهوره في حق
 المولى وإنما يطالب به عند غنته وقيد بالفتن وهو بعد الذي لأحرية بوجه
 عند الفترها وفي البلغة العبد إذا ملك هو وأبوه يسوي فيه الاثنان والجمع
 والمذكور والموت كما في شرح التذائية لأن المكاتب والمذبر وأما الولد لا يباعون
 فيها لعدم جواز البيع وإنما عليهم السعاية إلا إذا عجز المكاتب فإنه يباع لزوال المانع

وقيد بنفقة زوجته لأن نفقة أولاده لا تجب عليه سواء كانت الزوجة حرة
 أو أمه أما إذا كانت حرة فلان الأولاد أحرار تبعوا لها والحرية لا تستوجب
 النفقة على العبد إلا الزوجة وإن كانت الزوجة أمه فنفقة الأولاد على
 مولى الأمه وإن كانت نفقة الأم على العبد لأن الأولاد تبع في الملك فتكون
 نفقة الأولاد على المالك لا على الزوج كذا في الولو الجية زاد في الكافي للحاكم
 وشرحه للسرخسي وشرح الطحاوي والشاطبي وكذا المكاتب لا تجب نفقة
 ولده سواء كانت امرأته حرة أو فنة لهذا المعنى وإذا كانت امرأة المكاتب مكا
 ولهما مولى واحد فنفقة الولد على الأم لأن الولد تابع للأم في كتابتها
 ولهذا كان كسب الولد لها وارث الحباية عليه لها فكذلك النفقة يكون
 عليها بخلاف ما إذا وطى المكاتب أمه فولدت حيث تجب نفقة الولد
 على المكاتب لأنه داخل في كتابته ولهذا يكون أرثه له وكذا أرث
 الحباية عليه له ولأنه حرره فإذا اتبعه في العقد كانت نفقته عليه
 كنفقة نفسه انتهى ولما رمي ببيع الفتن في النفقة فان القاضي
 إذا قرر لها نفقة كل شهر كذا وطالبت بالنفقة هل يباع لأجل النفقة
 البسرة أو تصير المرأة حتى تجتمع لها من النفقة قدر قيمته ان قلنا
 بالاول ففيه اضربا للمولى ينبغي أن يباع في نفقة يوم إذا طلقها ولم
 يفده السيد وان قلنا بالثاني ففيه اضربا لها خصوصا إذا كانت فقيرة
 وذكر في الذميرة ما يدل على المراد يلغونها فإذا اجتمع عليه من النفقة
 ما يجزى عن الإداية فيه إلا أن يفديه المولى انتهى فإذا فرض القاضي لها
 نفقة لها شهر مثلا فطالبته وعجز عن أدائه باعه القاضي ان لم يفده
 المولى والله الموفق للصواب وأطلق في بيعه لها فشمع سبب الزوج له
 وغيره فإذا بيع فيها فاشتره من علمه أو لم يعلم به ثم علم فرب ظهر
 السبب في حقه أيضا فإذا اجتمعت النفقة عليه مرة أخرى إلا في دين
 النفقة لأنها تجدد شيئا فشيئا على حسب تعدد الزمان على وجه يظهر
 في حق السيد وهو في الحقيقة دين حادث عند المشتري وأما إذا لم
 يعلم المشتري بحاله أو علم بعد الشراء لم يرض فله رده لأنه عيب اطلع
 عليه كذا في فتح القدير وقد فرق الولو الجي وغيره أيضا بين دين النفقة
 ودين المهر بأن العبد ان يبيع في جميع المهر كان المهر جمعه واجبا إذا
 بيع فيها فاما يبيع فيما اجتمع من النفقة وصارت واجبة فاما فيما لم يجتمع
 ولم يصر واجبا لا ينصور البيع فيه فإذا وجبت نفقة أخرى فهذا دين
 حادث ولم يبيع العبد فيه مرة أخرى فيأزيعه انتهى وهذا يدل على أنه
 لو بيع في النفقة المجتمعة فلم يفسد بطلان اشتراؤه من هو عالم به فإنه لا يباع
 لبقية النفقة الماضية لأنها كالمهر والنا يباع لما يجتمع من النفقة عند المشتري

وبهذا يظهر انما ذكره صدر الشريعة في شرح الوقاية من قوله صورية
عبد تزوج امرأة باذن الولي فنقض القاضي النقطة عليه فاجتمع عليه
الف درهم فبيع بمسماية وهي قيمته والمشتري عام ان عليه النقطة
بياع مرة اخرى بخلاف ما اذا كان عليه الف بسبب اخر فبيع بمسماية
لا يباع مرة اخرى انزى سهر فاحش ظاهر لتعريضهم بان دين النقطة
حادث عند المشتري ولانه يلزم عليه ان يكون دين النقطة اقوى
من سائر الديون والامر بالعكس واطلق المم في الزوجة فشمّل الحرية
والامة ويستثنى من الامة امه سبب العبد فانه لا نقطة لها علي
العبد بواها المولي بيتا اوله وانما هي علي المولي لانها جميعا ملك المولي
ونقطة المملوك علي المالك كذا في الذخيرة وشمّل بيت المولي فلها النقطة
علي عبد ابها لان النقطة في معني سائر الديون من وجهه والبيت يستحق
الديون علي الاب وكذلك علي عبد الاب كذا في الذخيرة ايم وقد سلت
عن كفن امرأة العبد وتجهيزها علي القول المغني به من انه علي الزوج
وان تولت ما لا واجبت الي الان لم ارها صريحة لكن تعليلهم لابي يوسف
لان الكفن كالسوة حال الحيوة يقتضي ان يكون علي العبد ومقتضاه
ان يباع فيه كما يباع في كسوتها قوله ونقطة الامة المنكوحة انما يجب
بالسوية لانه احتباس الابهان وان يراها المولي معه منزلا لا فلعلمه الشقة
لتحقق الاحتباس والا فلا لعدم ما اطلق في الزوج فشمّل الحر والعبد والمدير
والمكانب واطلق في الامة فشمّل النقطة والمديرة وام الولد واما المكاتبه فهي
كالحره ولا يحتاج الي النبوة لاستحقاق النقطة لان منافعتها علي حكم
ملكها بصيرورتها اخق بنفسها ومنافعتها بعقد الكتابة ولهذا لم ينزل المولي
ولا في الاستخدام فكانت كالحره والنبوة ان محل الولي بيع الامة وزوجها
في منزل الزوج ولا يستخدمها كذا في كافي الحام الشهيد وهو مفيد انه
لزوجات الامة في منزل زوجها بعد السوية ويخدمه المولي في بعض الاوقات
من غير ان يستخدمها لم تسقط كما صرح به في الذخيرة وقيها الوهابت الي
بيت المولي في وقت والمولي ليس في البيت فاستخدمها اهله ومنعوها من
الرجوع الي بيته فلا نقطة لان استخدام اهل المولي اياها بمنزله استخدام
المولي وفيه تقويت النبوة انزى وظاهر قوله ولا يستخدمها انه لو
استخدمها وهي في منزل الزوج فلا نقطة لها لان النبوة سقطت بالنقطة
لكن علله في الهداية بقوله لانه لو قال فات الاحتباس وهو يدل علي
انها لو خدمته في بيت المولي وتعليل الزيلعي بقوله لزوال الموجب اولي
وقيد بالامة لان نقطة الحره واجبة مطلقا ولو كان زوجها عبد او ما في
الكتاب من تعييد زوجة العبد اذا كانت بالنبوة فقال في الذخيرة انه ليس

بصحيح لان التذ لا يحتاج اليها مطلقا وقيد بالمنكوحة لان المملوكة تنقذها
علي سيدها مطلقا وقد تقدم ان النبوة من السيد ليست بلازمة تعوي
الحقة علي حق الزوج ولو بالامة بعد الطلاق ولم يواها قبله فلا نقطة
لها لانها لم تستحق لهذا الطلاق فلا تستحق بعده فان فابت النبوة بعد
الطلاق شرعا دت تعود النقطة كما في الولو الجيدة ولا يشك علي التعليل
الحره اذا كانت ناشئة فطلعت زوجها فلها ان تعود الي بيت الزوج وتأخذ
النقطة والسكنى كما ذكره الاستيعابي للفرق المذكور في الولو الجيدة من
ان في الامة النكاح حالة الطلاق لم يكن سببا لوجوب النقطة لانه لم يكن
سببا لوجوب الاحتباس اذ لا يجب النبوة وفي الحره النكاح حالة الطلاق سبب
لوجوب النقطة الا انها فوتت بالنشوز فاذا عادت وجهت انزى وظاهره
ان تقرب النقطة من القاضي قبل النبوة لا يصح لانه قبل السبب ولم اره صرحا
وفي الذخيرة والولو الجيدة فاذا كان للرجل نسوة بعضهن حره مسلمة
وفي بعضهن اما ذميات فهن في النقطة سواء لان النقطة مشروعة
للكفلة وذلك لا يختلف باختلاف الدين والرق والحرية الا ان الامة لا تستحق
نقطة الحاد مر انزى وينبغي ان يكون هذا مفعرا علي ظاهر الرواية من
اعتبار حاله واما علي المغني به فليس في النقطة سوا لا غلها فهن سيارا
وعسرا فليس في النقطة المرسرة النقطة المعسرة وليس في الحره كالامة كما
لا ينبغي ولم ار من يذهب عليه قوله والسكنى في بيت حال عن اهله واهلها معطوف
علي النقطة اي يجب السكنى في بيت اي الاسكان للزوجة علي زوجها لان
السكنى من كفايتها فيجب لها كالنقطة وقد اوجبه الله تعالى كما اوجب النقطة
بقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم اي من طاعتكم اي مما
تطبقونه ملكا واهارة او عادية اجماعا واذا اوجب حقها فليس له ان
يشرك غير هافيه لانها تنضرب به فانها لا تمان علي منافعها ويعتبرها ذلك
من المعاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع الا ان يختار لانها رضيت بالتناص
حتمها ودخل في اهل الولد من غيرها لما بينا من قبل لان يكون صغيرا لانهم
الجماع فله اسكانه معها كما في فتح القدير وخرج عنه امتهام مولده فليس
للسراة الامتناع من اسكانها معها علي المختار كما سيذكره المحقق في الكتاب
لانه يحتاج الي استخدام فلا يستغن عنها وانما ذكر البيت دون الدار لانه
لو اسكنها في بيت من الدار مقرر وله غلق كناه لان المقصود حصول كذا
في الهداية وقد اقتصر علي الغلق فاذا دانه لو كان الخلا مشتركا بعد ان
يكون له غلق يخصه فليس لها ان تطالبه بمسكن اخر وبه قال الامام لان
الضرر بالمخوف علي المتاع وعدم التمكن من الاستمتاع قد زال ولا بد من كون
المراد كون الخلا مشتركا بينهم وبين غير الاجانب والذي في شرح المختار ولو كان

في الدار بيوت وابيت ان تسكن مع من رزنا او مع احد من اهله ان اخلي لها بيتا وجعل له موافق وغلقت علي حدة ليس لها ان تطلب بيتا كذا في فتح القدر وهو يفيد انه لا بد للبيت من بيت الخلا ومن مطبخ بخلاف ما في الهداية وينبغي الافتاء بما في شرح المختار ويشترط ان يكون في الدار اخوه من احب الزوج يودها كما في الثانية قالوا للزوج ان يسكنها حيث احب ولكن بين جيران صالحين ولو قالت انه يصير بي وبودي بي فوه ان يسكنني بين قوم صالحين فان علم القاضي من ذلك رجوعه ومنعه عن التعدي في حقها ولا يسأل الجيران عن صبيحة فان صدقوها منعه عن التعدي في حقها ولا يتركها منة وان لم يكن في حواضرها من يوثق به او كانوا يميلون الي الزوج امره باسكانها بين قوم صالحين انتهى ولم يصدر جوابا انه يضرب وانما قالوا رجوعه ولعله لانها لم تطلب تغريبه وانما طلبت الاسكان بين صالحين وقد علم من كلامهم ان البيت الذي ليس له جيران فليس يسكن شرعي ثم اعلم ان المسكن ايم لا بد ان يكون بقدر حالها كما تقدم في الطعام والكسوة فليس مسكن الاغنيا كسكن الفقراء فلو خرفوه بقدر حالها عن المسكن لكان اولي وقد من ان النفقة اذا طلقت فانها تنصرف الي الطعام والكسوة والسكنى كما في الخلاصة فتقولهم يعتبر في النفقة حالها يشمل الثلاثة كما لا يخفى وفي البرازية من الاخبار تزوج بها وبني بها في منزل كانت فيه باجرو ومضي عليه سنة فطالب المرأة بالاجرة فقالت له اخبرتك بان المنزل بالكلية وعليه الاجر لا يملك في مقابلها ولا اجريها لعل في الزوج لانها العاقدة انتهى ومنه انه لو سكنت بغيلة جارة في وقتها ومال يتيم او ما كان معدلا استغلال فالاجرة عليه وفي البرازية ايضا جرت حادها من زوجها وهما يسكنان فيه لا اجر عليه انتهى ولم يذكر المم الوتيرة لانها ليست بواجبة عليه كما في التناوب السراجية يعني ليس عليه ان ياتي بها بامرأة توشها في البيت اذا خرج اذا لم يكن عندها اخذ قوله ولهم النظر والكلام معها يعني في أي وقت اختار اهله ذلك فلهم ذلك لما في عدمه من قطيعة الرحم وليس له في ذلك ضرر وقد افاد كلامه ان له ان يمنع اهله من الدخول في بيته ولو والدة وولد لان المنزل ملكه وله حق المنع من دخول ملكه واما النكاح علي باب الدار فليس له منهم كالكلام كما في الثانية واختاره القذوري وقيل لا يستعمل من الدخول وانما يستعمل من التناول والنفقة في الملك وطول الكلام والصحيح خلاف كل من التولين قالوا الصحيح انه لا يمنعها من الخروج الي الوالدين ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل سنة وانما يمنعهم الكسوة عندها وعليه الفتوى كما في الثانية وعن ابي يوسف في النواذر فيبيد خروجها بان لا تغدر علي اتيانها فان كانت

يقدر ان علي اتيانها لا تذهب وهو حسن فان بعض النساء لا يشق عليهما مع الاب الخروج وقد يشق ذلك علي الزوج فتمنع وقد اختار بعض المشايخ منعها من الخروج اليها وقد اشار الي نقله في شرح المختار والحق الاخذ بقول ابي يوسف اذا كان الابوان بالصحة التي ذكرت وان لم يكن ذلك ينبغي ان ياذن لها في زيادتهما الحريم علي قدر متعارف اما في كل جمعة فيغير فان في كثرة الخروج فتح باب النفقة خصوصا اذا كانت شابة والزوج من ذوي الهيات بخلاف خروج الابوين فانه السر ولو كان ابوها زنا مثلا وهو يحتاج الي خدمتها والزوج بمنعها من تغادره فعليها ان يقضيه مسلما كان الاب او كافرا كذا في فتح القدر وقد استغنى عما ذكرناه ان لها الخروج الي زيارة الابوين والمحارم فعلي الصحيح المفتي به لحج الوالدين في كل جمعة باذنه وبغيره وانه ولي زيارة المحارم في كل سنة مرة باذنه وبغيره وانه واما الخروج للاهل فلا بد اعلي ذلك فلها ذلك باذنه قال في التمهيدية ويجوز للرجل ان ياذن بالخروج الي سبعة مواضع زيارة الابوين وعبادتهما وتقريرهما واحدهما وزيادة المحارم فان كانت قابلة او غسالة وكان لها علي اخرج حق يخرج بالاذن وبغير الاذن والجميع علي هذا وفيما عدا ذلك من زيادة الاحباب وعبادتهم والولية لا ياذن لها ولا يخرج ولو اذن وخرجت كانا عاصيين وتمنع من الحمام فان ارادت ان تخرج الي مجلس العلم بغير رضا الزوج ليس لها ذلك فان وقعت لها نازلة ان سأل الزوج من العالم واخبرها بذلك لا يستنها الخروج وان امتنع من السؤال لتعقله مسيلة من مسائل الوضوء والصلاة فان كانا الزوج يحفظ المسائل ويذكره عندها فله ان يمنعه وان كان لا يحفظ الاولي ان اذن لها الصلوات وان لم ياذن فلا شيء عليه ولا يسعها الخروج ما لم يتبع لها نازلة وفي التناوب في باب المهر والمراة قبل ان يقبض مهرها لها الخروج من حواضرها وتزور الاقارب بغير اذن الزوج فان اعطاها المهر ليس لها الخروج الا باذن الزوج انتهى وهكذا في الثانية الا انه زاد انها تخرج بغير الاذن ايم اذا كانت في منزل يخاف السقوط عليها وفيه الحج بالنقض مع وجود المحرم وفيه خروج القابلة والغاسلة باذن الزوج وقصر الغاسلة بمن تغسل الوبي وينبغي للزوج ان يمنع القابلة والغاسلة من الخروج لان في الخروج اضراؤه وهي محسنة لحيته وحفته مقدم علي فرض الكفاية بخلاف الحج والنقض لان حفته لا يقدم علي فرض العين وينبغي ان يحمل كلامهم ههنا علي المرأة التي لم تكن محدورة في مسيلة خروجها في الخصومة عند القاضي لانه حينئذ لا يقبل منها التوكيل واما اذا كانت محدورة في مسيلة خروجها للخصومة عند القاضي لانه لا يقبل منها التوكيل واما اذا كانت محدورة فليس الخروج بغير اذن الزوج لقبول التوكيل منها بغير رضا

الخصم اما الزوج او غيره ولم ار من نبيه علي هذا وسباني في باب التعزير
المواضع التي يجوز للزوج ان يضرب امرأته وقالوا هذا له ان يمنع امرأته من
العزل ولا تتطوع للصلاة والصوم وغير ذلك الزوج كذا في الظهيرية وينبغي
عدم تخصيص العزل بل له ان يمنعها من الاعمال كلها المتضمنة لتكسب
لانها مستغنية لوجود كفايتها عليه من وكذا من العمل تبرعا باجنبي
بالاولى وفي فتح القدير وحيث اجنابها الخروج فانها تباع بشرط عدم
الزينة وبغير الهبة الي ما لا يكون داعية لنظر الرجال والاستمالة قال
الله تعالى ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى وقول الفقهاء وتنع من الحمام
خلاف القاضي خان قال في فصل الحمام في فتاواه حيث قال دخول الحمام
مشروع للرجال والنساء جميعا خلافا لما قاله بعض الناس الخ قوله وفرض
لزوج الغائب وطفلة وابويه في مال له عند من يقربه وبالكيفية ويجوز
منها الكفيل بيان لنفقة الزوجة اذا كان زوجها عايبا ولم يعطها نفقتها ولا تنفع
نفقة الزوج والاصول عند غيبته ولا تجلوا اما ان يكون له مال حاضر
عند غيره او لا فصرح بالاول واشار الى الثاني اما الاول فشرط القاضي
شيين ان يكون من عنده المال مفراجه وان يكون مفراجا الزوجية لانه لما
اقر بما فقل اقر بان حق الاحق لها لان لها ان تأخذ من مال الزوج حقتها
من غير رضاه واقدر صاحب اليد مقبول في حق لاسيما ههنا وكذا الولد
الصغير والابوان لان لهما ان يأخذوا نفقتهم من ماله بخلاف فضا ولا رضا
فكان القاضي حقا بما يات في فتوي من القاضي وعلم الولد الكبير الزمن
او الاثني مطلقا كالصغير لاسباب في نفقتهم انما تجب بالنظر لانه تجب بالنظر
لانه مجتهد فيه والقضا علي الغائب لا يجوز ولا احتراز عن نفقة مملوكة
واطلق في من عنده المال فتشمل مودعه ومضاربه قالوا وكذا امريه
فلو قال المصعده او عليه لكان اولي لان عند الامانة فلو استعملت
هنا الامانة والدين لكان جميعا بين الحقيقة والمجاز بلفظ واحد وهو
لا يجوز وقوله وبالنزوجة الكفا والافكان ينبغي ان يقول وبالنزوجة
والنسب لانه لا نفرض النفقة لطفلة وابويه حتى يكون مفرا بالنسب
كما في التبيين قالوا وعلم القاضي بهما كذا فزاره بهما وان علم القاضي احدهما
بما يحتاج الي الاقرار بالآخر علي الصحيح واطلق في المحل وهو في محل
التقيد قالوا هذا اذا كان المال من جنس ههنا ذاهما ودنا تيرا ونبلا
او طعما او لست من جنس ههنا اما اذا كان من خلاف جنس ههنا
لا نفرض النفقة فلانه لا يباع علي الحاضر فكذا علي الغائب واما عندهما
فلانه ان كان يقضي علي الحاضر النكاح او يجد ههنا لم تقبل بينهما علي شي
من ذلك اما علي المال فلانها بهذه البينة تثبت النكاح علي الغائب والمودع

والمديون ليسا بخصم في اثبات النكاح علي الغائب ولا يمين للمرأة عليه لانه
لا يستخلف الا من كان خصما كذا في الثانية من كتاب الودعة وهي ما يستني
من قولهم كل من اقر بشي لزمه فاذا انكره يحلف عليه ولم يذكر المص استخلا في
المرأة قبل الفرض وفي الذخيرة ان القاضي يسأل المرأة هل عمل لها النفقة فان
قالت لا يستخلفها فاذا حلفت امرهما القاضي باعطا النفقة من ذلك وفي
الثانية انه يحلفها انه ما اعطاها نفقة ولا كانت ناشرة وقيد بنفقة من
ذكر للاحتراز عن دين علي الغائب فان صاحب الدين وان كان مفرا
بالمال ويد بینه لان القاضي انما يورث في حق الغائب بما يكون نظرا
له وحفظا لماله وفي الاتفاق علي زوجته من ماله حفظ ملكه وفي
وفاد بینه فضا عليه بنول الغير وهو لا يجوز كذا في الذخيرة واطلق في
فرض النفقة فتشمل ما اذا قال المودع ان الزوج امريه ان لا ادفع اليها
شيا فان القاضي يلتفت اليه ويأمره بالاتفاق ولا ضمان عليه وكذا
في الذخيرة والصغير في قول المص فرض يعود الي ما ذكر اوله وهو التلا
اي فرض النفقة والكسوة والسكنى كما في الذخيرة وانما يورث منها
كفيل الجواز انه قد عمل لها النفقة او كانت ناشرة او مطلقة قد انقضت
عندها فكان النظر له في التكفيل بخلاف اخذ الكفيل عند قسمة التركة
بين الورثة فانه ليس بحسن لجهالة المكفول له كما سباني واختلف
في اخذ الكفيل هل هو واجب علي القاضي او حسن ذهب السرخسي الي
الاول والخصاف الي الثاني وصح الصدر الشهيد الاول لانه نصب ناظرا
للعاجز فيجب عليه النظر اليه وهو في اخذ الكفيل وفي كتاب الافضية
ان القاضي صي لولم ياخذ كفيل ادفع اليها النفقة فهذا الشارة الي ان
تأخذ الكفيل نوع احتياط لان يكون لازما كذا في الذخيرة وذكر في
المستضي قوله ويؤخذ منها اي من الاصناف المذكورين وهذا
يدل علي انه ياخذ الكفيل من الوالدين ايم وهو الظاهر لانه نظر
للغائب وقد يقال انه انما يؤخذ منها لما تقدم واما من الوالدين فانما هو
لاحتمال التعجيل وقد منا ان النفقة المعجلة للتعزير اذا هلك او سرق
فانه يقضي له باخري بخلاف الزوجة فليس في اخذ الكفيل احتياط
للغائب لانه لو عمل ثم ادعي الولد قبل منه وقيد يكون المال عند شخص لانه
لو كان له مال في بيته فطلبت من القاضي فرض النفقة فان علم بالنكاح
بينهما فرض لها في ذلك المال لانه ايضا لحق المرأة وليس بنقض علي الزوج بالنفقة
كما لو اقر بين ثم غاب وله مال حاضر من حبس الدين وطلب صاحب الدين
من ذلك قضى له به اصله حديث ههنا كما عرف وينبغي للقاضي ان يحلفها
انه لم يعطها النفقة ويأخذ منها كفيل كما قدمناه كذا في الذخيرة ولولم يكن

مال أصلا فطلبت من القاضي فرض النفقة فعندنا لا تسمع البيعة
لأنه قضاء على الغائب وعندنا فريضة القاضي البيعة ولا يقضي بالنكاح
ويعطىها النفقة من مال الزوج وإن لم يكن له مال أمرها القاضي هو
بالاستدانة فإن حضر الزوج وأقر بالنكاح أمره بقضاء الدين وإن أنكر
ذلك كلنهما القاضي إعادة البيعة فإن لم يعدها أمرها القاضي برد ما
أخذت وما يفعلها القضاة في زماننا من قبول البيعة من المرأة وفرض
النفقة على الغائب إنما يتعدى لأنه قول علماءنا الثلاثة في ظاهر
الرواية وإنما يتعدى لكونه مختلفا فيه إمامنا مع زفر ومع أبي يوسف كما
ذكره الخصاف وهو رفق بالناس ثم علي قول من يقول بتفرض النفقة
في هذه المسئلة لا يحتاج المرأة إلى إقامة البيعة على أنه لا يختلف نفقة
كذا في الذخيرة والخائفة والحاصل أن القاضي إذا لم يعلم النكاح فليس
له فرض النفقة على الغائب ولو أقامت البيعة على ظاهر الرواية فكل
لوسم البيعة وفرضها وأمر بالاستدانة جاز ونفذ كما هو قول زفر
وأبي يوسف وعليه العمل وهي من أحد المسائل الست التي ينبغي بها
يقول زفر حاجة الناس وفي فتح القدير ونقل مثل قول زفر عن أبي يوسف
فقوي عمل القضاة لحاجة إلى ذلك وإذا كان للمرأة أولاد صغار وغائب
الأب لم يترك لهم نفقة تجب لامر علي الاتفاق وإن كان لها مال ثم ترجع
بذلك على الأب كذا في الخائفة وبهذا أعلم أن الرجل إذا غاب وله زوجة
وأولاد صغار ولم يترك شيئا فإن القاضي يسمع البيعة منها على النكاح إن
لم يكن عالما به على ما عليه العمل ثم يفرض لها ولأولادها وأشار بعض النفقة
ثم يأمرها بالاستدانة فإذا جازعت عليه بالمفروض لها ولأولادها
وأشار بقوله فرض إلى أن الودع والمديون لو اتفقا بغير أمر القاضي فإن
الودع ضامن ولا يبرأ المديون ولا رجوع للمنفق على من اتفق عليه
كما في الذخيرة وجعله في الخائفة نظير الودع لو فسخ بالودع ببيعة دين
الودع بغير أمر القاضي فإنه يكون ضامنا انتهى مع أنه في هذه المسئلة
لا فرق بين أمر القاضي وعدمه فله فإنه ليس للقاضي أن يقضي
دين الغائب من ود يعته كما قدمناه ولم يذكر الم الحكم بغير حضور
الزوج قال في الذخيرة فإن حضر الزوج وقال كنت أوفيت النفقة وأرسلت
إليها النفقة فالقاضي يقول له أم البيعة فإن أقام أمرها القاضي برد
ما أخذت لأنه ظهر عند القاضي أنها أخذت بغير حق وللزوج الخيار إن
شأ أخذها بذلك وإن شأ أخذ الكفيل وإن لم يكن للزوج بيعة وحلفت
المرأة على ذلك فلا شيء على الكفيل وإن حكمت عن اليمين ونكل الكفيل لزمها
المال وللزوج الخيار فنقد ذكر في هذه المسئلة نكولها ونكول المرأة هو لازم

وأما

وأما نكول الكفيل فليس بلا زرع بل إذا ظلت المرأة قد نكحت بكفي لثبوت الخيار
للزوج وإن لم ينكل الكفيل لأن النكول قد روي الأصل إذا أقر بالمال لزم الكفيل
وإن نكل الكفيل فلا ضمان على المودع لأن أمر القاضي بالرفع إليها قد صح
فصار كما حره بنفسه انتهى وبجاءه ما في الميسر وشرح الطحاوي أنها لو
أقرت أنها نكلت نفقتها فالزوج يأخذ من المرأة ولا يأخذ من الكفيل انتهى
وسبق في باب الكفالة الفرق بين الكفالة بدين قايما في الحال كقوله
كفلت بمانك عليه فلا يلزم الكفيل ما أقر به الأصيل وبين الكفالة بدين
يستحب كقوله فأنثت لك عليه أو ذاب فيلزم الكفيل ما أقر به كما في فتح
القدير ولا يخفى أن الكفيل إنما ضمن الدين القايما في الحال لأنها لما أخذت
ثانبا ضمنها فكان وفق الضمان قايما في الدين منها الحال وهو ما أخذته
ثانبا فظهر بهذا أنه يأخذ منها كفيلا بنفسها أو بما أعطاها وذكر في مس
المجتبي ولم يذكر أنه يأخذ منها كفيلا بذلك وهو الصحيح انتهى فقد
صرح بأن الكفالة إنما هو ما أخذته قبل الكفالة فهو نظير قوله كفلت
بمانك عليه وفي الخائفة وبعد ما أمر القاضي المودع أو المديون إذا قال
المديون دفعت المال إليها لأجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المديون
الابنية انتهى ولم يذكر قولها وينبغي أن يكون كالبيعة لا نهامقرة على
نفسها وفي الخائفة والوديع أولى من الدين في البداية بالاتفاق منها
عليها وفي الذخيرة وينتق القاضي عليها من غلة الدار والعمد الذي هو
للغائب لأنه من جنس حزمها وأطلق المص في الغائب فشمع المنفوق وغيره
كما في شرح الطحاوي ولم يقيد فيما عندي من الكتب النفقة بشيء إلا
في الفتاوى الصيرفية فإنه قال أيجب النفقة في مال الغائب يشترط
أن تكون مدة سفره انتهى وهو قيد حسن يجب حفظه فإنه فيما دونهما يسهل
احضاره ومراجعته قوله ولمعذرة الطلاق أي تجب النفقة والكسوة والسكنى
لمعذرة الطلاق هذا هو الظاهر ظاهر المختصر وذكر الزيلعي النفقة والكسوة
والسكنى ولم يذكر الكسوة والمنقول في الذخيرة والخائفة والمجتبي أن المعذرة
تستحق الكسوة قالوا وإنما لم يذكرها محمد في الكتاب لأن العدة لا تطول
غالباً فيستغني عنها حتى لو احتاجت إليها يفرض لها ذلك انتهى فظهر بهذا
أن كسوة المعذرة على التفصيل إن استغنت عنها للمدة كما إذا كانت
عندها بالحض وخاضت أو بالأشرف فإنه لا كسوة لها وإن احتاجت إليها أطول
المدة كما إذا كانت معذرة الطهر ولم تحض فإن القاضي يفرض لها وهذا هو
الذي حرره الطرسوسي في انفع الوسائل وهو بخير حسن مفهوم من كلامهم
أطلق الطلاق فشمع البايين والرجعي لأنها جزء الاحتباس وهي محبوسه فيما في
حق حكم مفقود وهو الولد إذا العدة واجبة لصيانة الولد فيجب النفقة

وهي المجتبي وتنفقة العدة كتنفقة النكاح وتنفق بمضي المدة الا يفرض او
صلى وان استند انت عليه وهو غايب فان كان يقضا ترجع عليه وبغير قضا
اختلاف الروايات والمشايخ انزوي وفي الذخيرة والتفقه واجبة للمعتدة
طالت العدة او قصرت ويكون القول قولها في عدم انتضا بها مع بيئتها
فان اقام الزوج بيته على اقرارها بانقضاءها بري منها وان ادعت حبل
انتق عليها ما بينا وبين سنتين منذ طلقتها فان قالت كنت اظن اني
حامل ولم احض وانما معتدة الطهر الي هذه الغاية ووطن ان هذا الذي بي
يج وانما اريد النفقة حتى تنتقي عدتي وقال الزوج قد ادعت الحمل
والثقة سنتان فالقاضي لا يثبت اني قوله ويلزمه النفقة ما لم تنقض
العدة اما بثلاث خبيض او بدخولها في حد الاياس ومضي ثلاثة اشهر
بعده فان خاضت في هذه الاشهر الثلاثة استقبلت العدة بالحبيض
والنفقة واجبة في جميع ذلك ما لم يحكم بانقضاء العدة وهكذا في الخلا
وقد وقعت حادثة في زماننا هي انما ادعت الحمل ولم يحد قضا ففقد لها
النفقة على انها لم تكن حاملا ردت ما اخذت ولا يجزي انه بشرط باطل وفي
الخلاصة المعتدة اذا لم تأخذ النفقة حتى انقضت عدتها سقطت نفقتها
هذا ان لم تكن مفروضة اما اذا كانت مفروضة ذكر الشهيد في الفتاوى
الصغرى عن شمس الابهرة الحلواني انه قال المختار عندي انما لا تنفذ
انزوي وذكر الخلاف في الجانبين انم وفي الذخيرة ان كان القاضي امرها بالاستدانة
واستدان فلها الرجوع على الزوج لانه كاستدانة بنفسه وان لم يامر بها
القاضي بالاستدانة ففيه خلاف واثار السرخسي الي انها تنفذ حيث
عذر فقال سبب استحقاق هذه النفقة العدة والمستحق بهذا السبب في
حكم الصلوة فلا بد من قيام السبب لاستحقاق المطالبة الا ترى ان الذي
اذ اسلم وعليه خراج لا سهر لم يطالب بشي منه فكذلك هذا هو الصحيح انزوي
فعلى هذا لا بد من اصلاح المتن فانهم صدروا انها تجب بالنقضا او الرجوعا
ونصروا بنا وهذا لا يصير بنا بالنقضا الا اذا لم تنقض العدة وهو يرجح ان المنقضي
به تنفذ بالطلاق لانه يشترط المطالبة لها فقيام السبب وفي الذخيرة على
الزوج مونة سكي المعتدة فان لم يكن له منزل مملوك يكتري منزلا لها ويكره
اكثر عليه فان كان معسرا ثوم المرأة ان تستدين اكثر ثم ترجع على الزوج
اذا يسرهما هو الحكم في النفقة حال قيام النكاح وان كان الطلاق بائنا فان
كان المنزل ملكا للزوج ينبغي ان يخرج الزوج من المنزل ويعتزل عنها ويتركها
في ذلك المنزل الى انقضاء عدتها وكذلك ان كان المنزل ملكا وان استكرى لها منزلا
اخر نحو ذلك الا فضل ان ينزلها في المنزل الذي كان يسكنان فيه قبل الطلاق
وان كان الطلاق لكون الزوج يخرج او يعتزل عنها في ناحية من انزوي وفيها ايضا

المعتدة

المعتدة اذا خرجت زمانا وسكنت زمانا لا يستحق النفقة وفي فتاوى النسفي
المعتدة عن طلاق باين اذا تزوجت في العدة ودخل الزوج بها وزق بينهما
وتزوجت العدة من انما لا تنفقة على الزوج الثاني لنساده وكلمه وهي على الاول
اذا لم يخرج من بيت العدة فان خرجت فلا ولا تنصف بالنشوز يمنة انفسها
منه ههنا لان الطلاق باين والحل لرايل انزوي وفي الذخيرة ايض واذا صالح الرجل
امراته عن نفقتها ما دامت في العدة على دراهم ومسا لا يزيبها عليها حتى
تنقضي العدة ينظر ان كان عدتها بالحبيض لا يجوز الصلح لجهالة العدة وان كانت
بالاشهر جاز لعدتها واذا خلعتها او ابانها ثم صالحها من السكي على دراهم
لا يجوز لانه يودي الي ابطال حق الله تعالى في السكي وفي المحيط خالها
ان لا تنفقة لها ولا سكي فلها السكي دون النفقة لان النفقة حتمها فيج
الابرار عنها دون السكي وفي الروا الجيدة المختلفة بنفقة عدتها هل يخرج
في حوايجها بالنها وتكلموا ان فيه والمختار ان لا يخرج لانها هي التي ابطلت
حتمها في النفقة فلم يصح الا بطلانها يودي الي ابطال حق الشرع انزوي قوله
لا الموت والمعصية اي لا تجب النفقة للمعتدة الموت ولا للمعتدة وقت النفقة
بينها وبين زوجها بمعصية من جهتها كالردة وتقبيل ابن الزوج اما المتوفي
عنها زوجها فلا ان احتباسها ليس لحق الزوج بل لحق الشرع فان التبرص
عبارة منها الا ترى ان معني التفرغ عن براءة الرحم ليس بمراعي فيه حتى
لا يشترط فيه المحيط فلا تجب نفقتها عليه لان النفقة تجب شيئا فشيئا ولا يمكن
له بعد الموت فلا يمكن ايجابها في ملك الورثة اطلقه فشمع ما اذا كانت
حاملة تكن قال في الطهيرية واذا انتق الوصي على الحامل المحمل فضمموه
يرجع على المرأة بما انتق الا ان يكون ذلك باذن القاضي لان عليها وشركها
كانا يريان ذلك للمحمل من جميع المال انزوي وشمل السكي والنفقة فلا سكي
لها ايم كذا في الميسوط واما الفرقة بمعصية من جهتها فلا لها صارت
حاسبة نفقتها بغير حق فصارت كما اذا كانت ناشرة بخلاف المهر بعد
الدخول لانه وجد التسليم في حق المهر بالوطي قيد بالمعصية اي
بمعصيتها لان الفرقة من قبلها بغير معصية كالحيا والعنف ونحوها والبلوغ
والنفريق بعدم الكفاة لا يستل نفقتها لانها حبيست نفسها بحق كما اذا
حبيست نفسها لاستنفا المهر والحاصل ان الفرقة اما من قبله او قبلها
وان كانت من قبله فلها النفقة مطلقا سواء كانت بمعصية او بغير
معصية طلاقا كانت او فسحا كطلاق ولعانه وعنته او تقبيلة بنت
زوجته او ابلايه مع عدم فيه حتى مضت اربعة اشهر وابايه عن
الاسلام اذا اسلمت هي وارثه هو فعرض عليه الاسلام فلم يسلم وان
كان من قبلها فان كانت بمعصية فلا نفقة لها واما السكي فغالوا بوجها

كما في الحائضه وشرح الطحاوي وفي فتح القدير لها السكيني في جميع الصور لان
الفرق في منزل الزوج حق عليها فلا يستطع بمعصيتها اما النفقة في حقها فالحاي
يستطعها بمعصيتها وبما فرطه علمان المص لوقال ولعندة الطلاق او الفسخ الا
اذا وقعت الفرقة بمعصيتها فلا نفقة لها الا السكيني لان اولي فان كلامه حال
من معتدة الفسخ والمعصية شامل لمعصيتها ولعصيته وفي الذخيرة وقرق
بين النفقة وبين المهر وان الفرقة اذا جازت من قبل المرأة قبل الذخيرة وقرق
بين النفقة وبين المهر وان الفرقة اذا جازت من قبل المرأة قبل الذخيرة ويستطع
المهر سوا كانت عامية او حرة لان المهر عرض من كل وجه ولهذا لا يستطع
بموت احد هما فاذا افات العوض بموت من جهة من له العوض سقطا فاما
النفقة فعوض من وجه صلة من وجه فاذا كان بينهما اعتبر عرضا من
جانب بمعصية وصلة من جاني فان بحق قوله وردتها بعد البت تستطع
نفقتها لا يمكن ابنه بجاني لو طلقها باينا ثم ارادت سقطت نفقتها ولو مكنت
بن زوجها بعد البيونة لا تستطع مع ان الفرقة فيها بالطلاق لان جهتها
لمعصية لان المرتبة تخيس حاي تنوب ولا نفقة للمحبوسة والمكنته لا يجيب
فهذا يقع الفرق وفي الحقيقة لا فرق بين المسيلتين لان المرتبة بعد
البيونة لو لم تخيس يجب لها النفقة كما في غايه البيان والمحيط كالمكرمة
والمكنته اذا لم تلزم ثنت العدة لا نفقة لها فليس للردة او التمكين دخل في
الاستناد وعدمه بل ان وجد الاحتباس في بيت العدة وجبت والا فلا
ولو حبست المعتدة للردة ثم باتت رجعت تجب النفقة بعود الاحتباس
كالناشرة اذا عادت لزوال المانع بخلاف المبانة والساقط لا يعود ولو لم تجت
بد الحرب ثم عادت وثابت فلا نفقة لها المستوط العدة بالالتحاق حكما
للباين الدارين لانه بمنزلة الموت فان عدم السبب الموجب فريد بالطلاق
الباين لان المعتدة عن رجعي اذا طأ وعقد بن زوجها وقبلها بشهوة فلا
نفقة لها لان الفرقة لا تنتج بالطلاق وانما وقعت بسبب وجد منها وهو
معصيتها واطلقه فشمع الباين بالواحدة او الثلاث وما في الهداية من
تقييده بالثلاث انتافي وفي المحيط الاصل ان كل امرأة لا نفقة لها يوم
الطلاق فليس لها نفقة ابد الا الناشئة كالمعتدة عن النكاح الفاسدة
والامة المزوجة اذا لم يتولها المولي بينا اترتي ثم قال بعده ولو طلقها وهي
سورة فلها النفقة فان اخرجها المولي بطلت فان اعادها عادت النفقة
فلو طأها بعد الطلاق الرجعي وجبت النفقة لانها منكوجة بخلاف
المبانة قوله ولطفه الفقهاء بجيب النفقة والسكيني والكسوة لولده
الصغير النقيير لقوله تعالى وعلى الولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف
فهي عبارة في ايجاب نفقة المنكوبات اشارة الى ان نفقة الاولاد علي

الاب وان النسب له وانه لا يعاقب بسببه فلا يقبل قصاصا بقتله ولا يحويوطي
جاريته وان علم حرمتها وان الاب ينفر بذم نفقة الولد ولا يشا ركه فيها
احد وان الولد اذا كان غنيا والاب محتاجا لم يشارك الولد احد في نفقة الوالد
ذكره المص في شرح المناقيد بالطفل وهو الصبي حين يستطع من البطن الي
ان يجتم ويقال جارية طفل وطفلة كذا في المغرب وبه علمان الطفل يقع علي
الذكر والانثى ولد اعز به لان البالغ لا يجب نفقته علي ابيه الا بشرط تنكرها
وقيد بالفتلان الصغير اذا كان له مال نفقته في ماله ولا ير من التنبير
بالحرية لما اسلمناه ان الولد المملوك نفقته علي مالكه لا علي ابيه حرا كان
الاب او عبدا او الحاصل ان الاب لا يجلو اما ان يكون غنيا او فقيرا والصغير كذلك
فان كان الاب والصغير غنيين فان الاب يتفق عليه من مال نفسه ان كان
حاضرا وان كان من مال الصغير غنيا وجبت علي الاب فان اراد الرجوع
انفق عليه باذن القاضي فلو انفق بلا امره وجبت علي الاب فان اراد الرجوع
انفق عليه ليس له الرجوع في الحكم الا ان يكون اشهد انه انفق ليرجع ولو لم
يشهد كذلكه انفق بنية الرجوع لم يكن له رجوع في الحكم وفيما بينه وبين
الله تعالى يحل له الرجوع وان كان للصغير عقار وارده او ثياب واحتجج الي
النفقة كان للاب ان يبيع ذلك كله ويتفق عليه لانه غني بهذه الاشياء ولما
كانا فقيرين فعند المصاف ان الاب يتكفف الناس ويتفق علي اولاده الصغا
وقيل نفقتهم في بيت المال هذا اذا كان عاجزا عن الكسب وان كان قادرا عن
الكسب الكسب فان امتنع عن الكسب حبس بخلاف سائر الديون ولا يجبس
طرد وان علا في دين ولده وان سفل الا في النفقة لان في الامتناع عن الانفاق
اتلاف النفس واذا لم يفي كسبه حاجته اثم يكسب لعدم تبسره انفق عليهم
القريب ورجع علي الاب اذا ابصر وان كان الاب غنيا والولد الصغير فقيرا فالنفقة
علي الاب الي ان يبلغ الذكر حد الكسب وان لم يبلغ الحلم فاذا كان هذا كان
للأب ان يواجره ويتفق عليه من اجرة وليس له في الانثى ذلك فلو كان
الاب من ذريه في كسب الابن الي امين كما في سائر ماله وان كان الاب
فقيرا والصغير غنيا لا يجب نفقته علي ابيه بل نفقة ابيه عليه كذا في الن
وذكر الولو الحاي ان في كل موضع اوجبنا نفقة الوالد فانه بدخل فيه نفقة
اولاده واولاد البنات والبنين وفي الذخيرة ان الاما اذا خاصمت في نفقة
الاولاد فان كان القاضي يعرض علي الاب نفقة الصغا والفقرا ويبفع
النفقة اليها لارفق بالاولاد فان قال الاب انها لا تتفق من غير حجة
فان قال للقاضي يسال جيرانها احتياطا ولما يسال من كان يد اهلها
فان اخبر جيرانها بما قال الاب زجرها القاضي ومنعها عن ذلك فظهر لهم
ومن مشايختها من قال اذا وقعت المنازعة بين الزوجين كذلك وظهور قدر

النفقة والقاضي بالخيار ان شاد فعرها الي ثقة يد فعرها اليها صبا حوا ومسا ولا
يرفع اليها جملة وان شاد غيرهما ان يتفق علي الاولاد واذا اصلحت المرأة
زوجها عن نفقة الاولاد الصغار وموسرا كان الزوج او معسر اجاز واختلف المشايخ
في طريق جواز هذا الصلح فقال بعضهم لان الاب هو العاقد من الجانبين فيبوه
مال ولده الصغار من نفسه وبشرائه كذلك وقال بعضهم لان العاقد الاب
من جانب نفسه والامر من جانب الصغار لان نفقتهم من اسباب التربية
والحضانة وهي الامر ثم ينظر ان كان ما وقع عليه الصلح اكثر من نفقتهم بزيادة
يسيرة فهو عفوي ما تدخل تحت نفقة المقتدرين وان كان لا يدخل تحت
عنه وان كان المصلح عليه اقربا كان لا يكفهم بزيادة الي مقدار اركانهم
قوله ولا تجبر عليه كترضع لانه كالنفقة وهي علي الاب وعني لا ينفق
عليه فلا تجبر عليه فضا وبومر به ديانة لانه من باب الاستحرام
وهو واجب عليها ديانة كما قدر مناه اطلقه فشمع ما اذا كان الاب لا يجد
من يرضعه او كان الولد لا يباخذ ثري غيرها ونقل الزيلعي ولا تغني
انه ظاهر الرواية لانه يتغذي بالدهن وغيره من المايعات فلا يودي
الي ضياعه ونقل عدم الاجبار في هذه الحالة في المجتبى عن البعض
ثم قال والاصح انها تجبر عند الكل ان ترضي وجزم به في الهداية وفي الثانية
وعليه الفتوى وذكر في فتح القدر ان الاصول لانه قصر الرضيع الذي
لم يانس الطعام علي الدهن والشداب سبب تفرضه وموته استرني
وفي الثانية وان يكن للاب ولا للولد الصغير مال تجبر الامر علي الارضاع
عند الكل ان ترضي فحل الخلاف عند قرة الاب بالمال وفي غاية البيان معزيا
الي التثنية عن اجارة العيون عن محمد ان محمد في من استاجر
طيرا لصبي شهرا فلما انقضى ايث ان ترضعه والصبي لا يتقبل ثدي غيرها
قال اجبرها ان ترضع قوله ويستاجر من يرضعه عندها اي ويستاجر
الاب من يرضع الطفل عند الامر لان الحضنة وهو مبني علي ما صححه
من ان الامر لا تجبر عليها لانه حقها وعلي ما اخبره التتار من
الجبر فليس معلقا بارادتها لا حق الصبي عليها وفي النخبة لا يجب
علي الظهيران تملك في بيت الامراذ لم يشترط عليها ذلك وقت العقد
وكان الولد يستغني عن الطير في تلك الحالة بل لها ان ترضع وتعود
الي منزلها كما اري ان تحمل الصبي الي منزلها او يتول اخرجوه فترضعه
في فناء الدار ثم تدخل الولد علي الوالدة الا ان يشترط عند العقد ان
الطير يكون عند الام في يلزمها الوفاء بذلك الشرط ان ترضي وفي الخزانة
عن التتاريق لا يجب في الحضنة اجرة المسكن الذي يحضن فيه الصبي
وقال اخرون يجب ان كان له مال والا فولي من تجب عليه نفقته ان ترضي

قوله

قوله لانه لو منكوحة او معتدة اي لا يستاجر امره لم منكوحة او معتدة
لان الارضاع مستحق عليها ديانة قال الله تعالى والوالدان يرضعن اولاد
الانها عذرت لاحتمال تجرهما فاذا قدرت عليه بالاجر ظهرت قدرتها فكان
الفعل واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجر عليه اطلق في المعتدة فشمع المعتدة
عن رجعي او باين وهو في الرجعي رواية واحدة وفي الباين في رواية
اخرى جاز استئجارها لان النكاح فيه قد زال وجه الاول انه باق في
حق بعض الاحكام كذا في الهداية من غير ترجيح صريح وان كان ناجبر وجه
المنع ينل علمانه المختار عنده كما هو عادته وصح في الجوهرة الجواز في
الاولي للمص ان يتيب المعتدة بالرجعي وذكر في فتح القدر عن بعضهم ان
ظاهر الرواية الجواز وقد لا لانه لو استاجر منكوحة لترضع ولده
من غيرها جاز لانه لم يجب عليها ارضاعه بخلاف لانه وجب عليها ارضاعه
ديانة كما قد مناه عن الهداية وظاهره انه لا يجوز لها اخذ الاجر من
مال الصغير لو كان له مال لكن في النخبة هذا اذا لم يكن للصغير مال فاما
اذا كان له مال هل يجوز ان يفرض اجرة الرضاع في ماله ذكر الصدر المشهد
انه روي عن محمد انه يفرض في مال الصبي وهكذا في اجارات الغدوري
وليس فيه اختلاف الروايتين ولكن ما روي عن محمد انه يفرض في مال
الصبي ثاويله اذا لم يكن للاب مال وما ذكر ان الزوج اذا استاجرها لا يجوز
ثاويله اذا فرض اجرة الرضاع في مال فلا يستحق ذلك كيد لا يودي الي
اجتماع اجرة الرضاع مع نفقة النكاح في مال واحد وهذا المعنى لا يتحقق اذا
فرض لها في مال الصغير فقلنا انها تستحق ذلك ان ترضي فالحاصل ان علي
تغليل صاحب الهداية لا تاخذ شيئا في مقابلة الارضاع لامن الزوج
ولا من مال الصغير لوجوبه عليها وعلي ما عدله في النخبة من ان
المنع انما هو لاجتماع الصبي وفي المجتبى لو استاجر زوجته من مال
الصبي لارضاعه جاز وفي ماله لا يجوز حتى يجتمع عليه نفقة النكاح
والارضاع ان ترضي قوله وهي احق به مالم تطلب زيادة اي الاما حق بارضا
ولدها من الاجنبية بعد انتضا العدة مالم تطلب اجرة ثالثة علي
اجرة الاجنبية للارضاع فح لا تكون احق ولما جاز لها اخذ الاجرة بعد
انتضاها لان النكاح قد زال بالكلية وصارت كاجنبية فان قلت ان
وجوب الارضاع عليها هو لما منع من اخذ الاجرة وهو بعينه موجود
بعد انتضاها فليس كاجنبية قلت ان الوجوب عليها مقيد
باجاب رزقها علي الاب بنقله تعالى وعلي المولود له رزقهن وكسوتهن
فمن حال الزوجية والعدة وهو قائم برزقها وفيما بعد العدة لا يقوم
بشيء فنقول لاجرة مقامه كما في فتح القدر وان كانت احق لانه اشفق

هن

ن

ج

ع

فكانت نظره للصبي في الدفع اليها وان التمنت زيادة لم يجبر الزوج عليها دفوعا للضر
عنه واليه الاشارة بقوله تعالى لا تضاروا الامة بولد لها ولا موكود له بولده
ايما بالزامة لها اكثر من اجرة الاجنبية وفي الذخيرة لوصالحات المرافة زوجها
علي اجرة الرضاع علي شي ان كان الصلح حال قيام النكاح او في العدة عن طلاق
رجعي لا يجوز وان كان عن طلاق باين واحدة او ثلاثا جاز علي احدي الطرفين
لان الصلح علي ان يعطيهما شيئا للرضع ولدها استخار نفقا واذا جاز الصلح فهو كمال
استخارها علي عمل اخر من الاعمال علي ذراهم وصلحها عن ذلك الدراهم علي
شي يعينه جاز وان صلح عنها علي شي بغير عينه لا يجوز لان بين ذك في
المجلس حتي لا يكون بيع دين بدين وفي كل موضع جاز الاستنجار ووجبت النفقة
لأنه لا يتوقف علي القضا وظاهر المتن ان الامر لو طلبت الاجرة اي اجرة المثل
والاجنبية متبرعة بالارضاع فالامر ولي لانهم جعلوا الامر حق في سائر
الاحوال الا في حالة طلب الزيادة علي اجرة الاجنبية والمصرح به بخلافه
كما في التبيين وغيره ان الاجنبية ولي لكن هي ولي في الارضاع اما في
الحضانة ففي الولو المجبة وغيرها رخل طلق امراته وبينهما صبي والصبي عمه
ارادت ان تربيته وتنسكه من غير اجر من غير ان تمنع الامر عنه والامر تاي
ذلك ونطالب الاب بالاجر ونفقة الولد فالامر حق بالولد وانما يبطل حق
الامر اذا تخلفت الامر في اجر الرضاع باكثر من اجر مثلها والصحيح انها يقال للام
اما بمسك الولد بغير اجر واما ان يدفعه الي العمة انتهى ولم ار من صرح بان
الاجنبية كالعمة في ان الصغير يدفع اليها اذا كانت متبرعة والامر تربي
الاجر علي الحضانة ولا يقاس علي العمة لانها حاضنة في الجملة وقد كثر
السؤال عن هذه المسئلة في زماننا وهو ان الاب ياتي باجنبية متبرعة
بالحضانة فهل يقال للام كما يقال لتبرعت العمة وظاهر المتن ان الامر
تأخذه باجر المثل ولا تكون الاجنبية ولي بخلاف العمة علي الصحيح الا ان
يوجد نقل صريح في ان الاجنبية كالعمة والظاهر ان العمة ليست قتيلا بل
كل حاضنة كذلك بل الحالة كذلك بالولي لانها من قرابة الامر ثم اعلم ان ظاهر
الولو المجبة ان اجرة الرضاع غير نفقة الامر بل عطف وهو للمخاربة فاذا استأجر
الامر للارضاع لا يكفي عن نفقة الولد لان الولد لا يكفي له اللبن بل يحتاج معه
الي شي اخر كما هو المشاهد خصوصا الكسوة فيقرب القاضي له نفقة غير
اجرة الارضاع وغير اجرة الحضانة فعلي هذا يجب علي الاب ثلاثة اجرة
الارضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد اما اجرة الرضاع فنقد صرحوا بها
هنا واما اجرة الحضانة فصرح بها قاضي الهداية في فتاواه واما نفقة
الولد فنقد صرحوا بها في الاجازات الظير قال الزيلعي فيها والطوام والنياب

علي

علي الوالد وما ذكره محمد من ان الدهن والرياحان علي الظير فهو علي عادة
اهل الكوفة انتهى فالخاص ان الامر ليس عليها الا الارضاع واصلاح طعامه وعسل
ثيابه لكن في الخاتمة وبعد العظام ينرض القاضي نفقة الصغير علي قدر
طاقة الاب وينفع الي الامر حتي تنفق علي الاولاد انتهى الا ان يقال ان مراده
النفقة الكاملة بخلافها في زمن الرضاع فانها قليلة وفي المجتبي واذا كان
للصبي مال فنفقة الرضاع ونفقته بعد النظام في مال الصغير ومدة الرضا
ثلاثة اوقات اذ في وهو حول ونصف واوسط وهو حولان وبعد علي وهو
حولان ونصف حتي لو نقص عن الحولين لا يكون شططا ولو زاد لا يكون
نقد يا فلو استغني الولد دون الحولين فنفقته في حول ونصف حل بالاجماع
ولا تأثر ولو لم يستغن بحولين حل لها ان نرضعه بعد عما عند عامة
المشايخ الا عند خلف بن ايوب واما الكلام في استحقاق الاجرة فمنهم من
قال انه علي الخلاف حتي ان الميمنة تستحق في حق الاجر حولان حتي
الكل حتي لا تستحق بعد الحولين اجماعا وتستحق في اجرة مع الامر بل
تستحق بالارضاع مطلقا في المدة المذكورة وقد قد من انه ليس بنفقة
وفي الظهيرية واذا افرزت المعتدة انها فنقض نفقة اولادها الصغار خمسة
اشهر ثم قالت انها فنقضت عشرين درهما ونفقة اشهر مائة درهم
لم يصدق علي ذلك وان قالت ضاعت النفقة فانها ترجع علي ايهم بنفقته
دون حصتها انتهى قوله ولا يورده واجرا له وحده انه او فقدا اي يجب النفقة
لهو اما الابوان فلقوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا انزلت في الابوين
الكافرين وليس من المعروف ان الابن يعيش في نعم الله تعالى ويتركها
يموت جوعا واما الاجد اد ولجدات فلا زما من الاب والامهات ولهذا يقوم
الحيد مقام الاب عند عدمه ولا زما يستنسوا لاهيابه فاستوجبوا عليه
الاهيا بمنزلة الابوين بشرط الفقر لانه لو كان ذامال فايحاج النفقة في
ماله ولي من ايجابها في مال غيره بخلاف نفقة الزوجة حيث يجب مع
الغنا لانها يجب لاجل الحبس الدائم لرزق القاضي ولو ادعي الولد غنا
الاب وانكره الاب والقول للاب والبينة للابن وفي المتن في المعجزة اذا
كان الاب محتاجا واي الابن ان ينفق عليه وليس ثمة قاض يرفع
الامر اليه له ان يسرق من مال ابنه ويوجد قاض ثمة يا ثم يسرق
ماله وياعطى الابن ما لا يكفيه يجوز له ان ياخذ الي ان تنفع له الكفاية
وبسرقته ما فوق الكفاية يا ثم وكذا اذا لم يكن محتاجا ولم يكن نفقته
عليه لا يجوز له ان يسرق من مال ابنه انتهى واطلق في الابن ولم يفيد بالغنا
مع انه مقيد به لما في شرح الطحاوي ولا يجبر الابن علي نفقة ابويه المعسر
اذا كان معسرا الا اذا كان بهما فقرا فانها يدين خلاق مع الابن وبالكلان معه

ع

ولا يفرض لها نفقة علي حدة انثي وفي الخانية ولا تجب علي الابن الفقير نفقة
والده الفقير حكما ان كان الوالد يقدر علي العمل وان كان الوالد زنا او لا يقدر
علي عمل ولا ابن عيال من كان لابن ان يضم الاب الي عياله وينفق الي الكول والور
في هذا الباب ان يمكن ما لا فاضلا عن نفقة عياله ويبلغ الفاضل مقدار تجب
فيه الزكوة انثي وفي الخلاصة المختار في الفقير المكسوب ان يدخل الابوين في
نفقته وتقدر نفقتهم فقط لانه لو كان فقيرا وله قدرة علي اكتسب فان الامن
تجبر علي نفقته وهو قول السرخسي وقال الحلواني لا يجبر اذا كان الاب كسوبا
لانه عني باعتبار اكتسب فلا ضرورة في ايجاب النفقة علي الفقير اذا كان الابن
قادرا علي اكتسب لا تجب نفقته علي الاب فلو كان كل منهما كسوبا يجيب ان يكسب
الابن وينفق علي الاب فالمعزى في ايجاب نفقة الوالدين مجرد الفقر قيل هو
الظاهر ظاهر الرواية لان معني الاداء انكالي الي الكد والتعب اكثر منه في
التأنيق المحرم بقوله تعالى فلا تغل لها ان كذا في فتح القدير والتايل بانه
ظاهر الرواية صاحب الذخيرة والضمير في قوله ولا يوجب يعود الي الانسان
المفروم فاذا باطلا فله الي انه لا فرق بين الذكر والانثي وفي الهداية وهي
علي الذكور والاناث بالسوية في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان المعني
يشملها انثي وفي الخلاصة وبه يعني وفي فتح القدير وهو الحق لتعلق الزوج
بالولاد وهو يشملها بالسوية بخلاف علي الولاد لان الوجوب علق فيه
بالارث انثي وفي الخلاصة فان كان للفقير ابان فاحدهما فابق في الغنا
والاخر يملك نصا با كانت النفقة عليهما علي السواء وكان احدهما مسلما
والاخر ذميا في عليهما علي السواء انثي وذكر في الذخيرة فيه اختلاف وغرما
في الخانية الي مسيو محمد ونقل عن الحلواني انه قال قال مشايخنا هذا اذا
تفاوتا في اليسار تفاوتا يسيرا ما اذا تفاوتا فيه تفاوتا فاحشا يجيب ان
يتفاوتا في قدر النفقة واشار بقوله ولا يوجب الي ان جميع ما وجب للمرأة
يجب للاب والامر علي الولد من طعام وشراب وكسوة وسكن حتي الخادم قال
في الخانية وكما يجيب علي الابن الموسر نفقة والده الفقير يجب عليه نفقة
خادم الاب امرأة كانت الخادم جارية اذا كان الاب محتاجا الي من تحرمه
انثي وفي الخلاصة يجبر الابن علي نفقة زوجته ابية ولا يجبر الاب علي نفقة
زوجته اذا كان الاب مريضا او به زمانة يحتاج الي الخدمة اما اذا
كان صحيحا فلا قال في المحيط فولي هذا الفرق بين الاب والابن فان
الابن اذا كان بهذه المثابة يجبر الاب علي نفقة خادمه انثي وظاهر ما في
الذخيرة ان المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الاب او جاريتها او امر ولده
حيث لم يكن بالاب علة وان التولد بالوجوب مطلقا انما هو رواية عن ابي
يوسف وفي الذخيرة ايض ثم اذا قضى القاضي بالنفقة علي الولدين فاي

احدها

احدهما ان يعطي للاب ما يجيب عليه والقاضي يا امر الاخر بان يعطي كل النفقة ثم
يرجع علي الاخ بخصته انثي ومرد المص من ايجاب نفقة الامر علي الولد اذا لم تكن
متزوجا لانه علي الزوج لبنته المراهقة اذا زوجها صارت نفقتها علي زوجها
وقد من ان الزوج لو كان معسرا فان الابن يوهريه بان يفرضها ثم يرجع عليه اذا
ايسر وقد صرح به في الذخيرة هنا ايض قال فان ابني الابن ان يفرضها النفقة
فرض لها عليه النفقة وتؤخذ منه ويدفع اليها لان الزوج المعسر بمنزلة الميت
واشار المم بقوله ولا يوجب الي ان الاعتبار في وجوب نفقة الوالدين والولود
انما هو القرب والحريية ولا يعتبر الميراث فالواو اذا استويا في القرب تجب علي
من له نوع رجحان واذا لم يكن لاحدهما رجحان فيجب النفقة بقدر الميراث
فاذا كان للفقير ولد وبن ابن موسرين فالنفقة علي الولد لانه اقرب
واذا كانت له بنت وبن ابن فالنفقة علي البنت خاصة وان كان الميراث
فيهما لان البنت اقرب واذا كان له بنت بنت او بن بنت واخ لاب وامر فالنفقة
علي ولد البنت ذكر اكان او انثي وان كان الميراث للاخ لا لولد البنت ولو كان
له والد وولد موسران فالنفقة علي ولده وان استويا في القرب لتخرج الولد
بناويل بنت ومالك لا يبيك ولو كان له جد وابن بن فالنفقة عليهما علي قدر
ميراثهما علي الجدر السدرس والباقي علي بن الابن ولد ليل علي عدم اعتبار
الميراث في هذه النفقة انه لو كان احدهما ذميا فالنفقة عليهما وان كان
الميراث للمسلم منهما ولو كان للمسلم الفقير بن نصراني واخ مسلم فالنفقة
علي الابن والميراث للاخ ولو كان للفقير بنت ومولي عتاقة موسران فالنفقة
علي البنت وان استويا في الميراث كذا في الذخيرة واطلق المم في الجدر فشمم الاب
وام الاب وجزم به في الذخيرة وغيرها ونقل الاختلاف في اب الام واطلق الجدة
فشمم الجدة من قبل الاب والجدة من قبل الام وفي الولد الجدة الاب اذا اخذ
النفقة والكسوة المغروضتين معجولة فضاع ذلك يفرض له اخري فلو مضت
المدة وهي باقية لا يفرض اخري بخلاف الزوجة فيها وقد ذكرنا الفرق في اول
باب النفقات قوله ولا يجيب مع اختلاف الدين الا للزوجة والولاد اما الزو
فلما ذكرنا انها واجبة لها بالعتد لاحتمال سهرها بحق مقصود له وهذا لا يتعلق
بالتحاد المدة واما غيرها فلان الجارية ثابتة وجزم في معني نفسه فكما
لا تمتنع نفقة نفسه يكفره لا تمتنع نفقة جزوه الا انهم اذا كانوا احرميين
لا تجب نفقتهم علي المسلم وان كانوا مسنما منين لاننا نهينا عن البري حق من
يتاثلنا في الدين اطلق في الولاد فشمم الابوين والجدة والجدات والولد وولد
الولد وفي المستصفي صورته تزوج ذميا ذمية وحصل لهما ولد ثم اسلمت
الذمية حكمه باسلام الولد نفعها والنفقة علي الاب وهذا قبل عرض
الاسلام ويحتمل ان يعتد الكفر في صغره وكفره صحيح عند ابي حنيفة

حيث

ومحمد انتهى وقيد بالزوجية والولاد لان فيما عدا ذلك لا يجزى مع اختلاف
الدين فلا يجزى علي المسلم نفقة اخيه النصراني وعكسه لان النفقة معلقة
بالارث بالنص بخلاف العتق عند الملك لانه متعلق بالقرابة والمحرمية
بالحديث ولان القرابة موجبة للمصلحة ومع الاتفاق في الدين كدود وامر
ملك البني اعلي في العسيرة من حرمان النفقة فاعتبرنا في الاعلي اصل
العلة وفي الادبي العلة المؤكدة فلهذا افترقا قوله ولا يشترك الاب
والولد في نفقة ولده وابويه اجد اما نفقة الولد فقد منهاها وامرنا
نفقة الوالدين فلان لها ثابتي في مال الولد بالنص ولان ويلهما في مال
غيره ولانه اقرب الناس اليهما فكان اولي باستحقاق نفقتها عليه اطلق
في الاب فتشمل الموسر والمعسر لكن في الذخيرة ان كان الاب معسرا والاميرة
اميرة ان تنفق من مالها علي الولد فيكون دينها ترجع عليه اذا ابسر لان نفقة
الصغير علي الاب وان كان معسرا كنفقة نفسه فكانت الامة قاضية حقا
واجبا عليه بامر القاضي فتراجع عليه اذا ابسر ثم جعل الامر اولي بالعمل من
سائر الاقارب حتي لو كان الاب معسرا والامر موسرة وللصغير جرد موسر
توفر الامر بالاتفاق من مال نفسه ثم ترجع علي الاب ولا يومر الجرد بذلك
لانها اقرب الي الصغير ولو كان الاب واجدا للنفقة امتنع من النفقة علي
الصغير ففرض القاضي النفقة علي الاب فامتنع عن الاداء القاضي بامرها
ان تستدين عليه وينفق علي الصغير ليرجع بذلك علي الاب وكذلك لو
غاب الاب بعرض نفقة الاولاد وتركهم بلا نفقة فاستدانت بامر القاضي
واتفقت عليهم رجوع عليه وكذلك هذا الحكم في مونة الرضاع اذا كان الاب
معسرا والقاضي بامر الامر بالاستدانة فاذا ابسر رجعت عليه بالقدر الذي
امر بها القاضي بالاستدانة وان لم تستدين بعد الفرض كمن كانوا ياكلون
من مسيلة الناس فلا يرجع لها الوقوع الاستدانة فان كانوا اعطوا مقدار نصف
الكفاية سقط نصف النفقة عن الاب وتصح الاستدانة في النصف الباقي
وعلي هذا القياس وكذا في نفقة الحارم وسياقي تمامه ولو كان للصغير
اولاد صغار وجد موسر نفرض النفقة علي الجد ولكن يومر الجرد بالاتفاق
صيانة لولد الولد ويكون ذلك ديناعلي والبال صغار هكذا ذكر المندوري
فلم يجعل النفقة علي الجد حال عسرة الاب وقد ذكرنا في اول هذا الفصل
ان الاب الفقير يلحق بالميت في استحقاق النفقة علي الجرد وهذا هو الصحيح
من المذهب وما ذكره المندوري قول الحسن بن صالح هكذا ذكر الصدوق
الشهيد في ادب القاضي للخصافي وان كان الاب رضاعيا فينفق الصغار
علي الجرد ولم يرجع علي احد ولم يرجع بالاتفاق لان نفقة الاب في هذه
الحالة علي الجرد كنفقة الصغار وعن ابي يوسف في صغيره والد محتاج

وهو من فرضت نفقة علي قرابته من قبل ابيه دون امه وكل من يجزى علي
نفقة الاب يجزى علي نفقة الغلام فان لم يكن له قرابة من قبل ابيه قضيت
بالنفقة علي ابيه وامرنا قرابة الامر بالاتفاق فيكون ديناعلي الاب
وهذا الجواب انما يستقيم اذا لم يكن في قرابة الامر من يكون محرما للصغير
ويكون اهلا للارث لان شرط وجوب النفقة في غير قرابة الولد المحرمية
واهلية الارث فاما من كان في قرابة الامر من كان محرما للصغير وهو اهل
للارث يجب عليه النفقة ويلحق الاب المعسر بالميت لما ذكرنا انتهى وخامسه
ان الوجوب علي الاب المعسر انما هو اذا انقضت الام الموسرة والا فالاب كالميت
والوجوب علي غيره لو كان ميتا ولا يرجع عليه في الصحيح وعلي هذا فلا بد
من اصلاح المتن والشروح كما لا يخفى واطلق في قوله في نفقة ولده فتشمل
الصغير والكبير الزمن وفي رواية ان نفقة الكبير يجب علي الابوين اثلاثا
باعتبار الارث بخلاف الصغير والظاهر الاول قوله ولترب محرم فقربا
عن الكسب بقدر الارث او موسرا اي يجب النفقة للترب الخ لان الصلة في
القرابة القريبة واجبة دون البعيدة والفاضل ان يكون ذورهم وقد
قال تعالي وعلي الوارث مثل ذلك وفي فزاة عبد الله بن مسعود وعلي الوارث
ذي الرحم المحرم مثل ذلك قيد بالترب لان المحرم الذي ليس بترب
كالاخ من الرضاع لا يجب نفقته وقيد بالمحرمان المحرم غير المحرم لا يجب
نفقته كما بن العمران كان وارثا ولا بد ان يكون المحرمية بجهة القرابة
لانه لو كان قريبا محرما لامن جهتها كما بن العمران اذا كان اخا من الرضاع
فانه لا نفقة له كذا في شرح الطحاوي فلو كان خال وابن عم فالنفقة
علي الخال المحرمية لا علي بن العمران كان وارثا لان المراد من الوارث
في الآية من الاهل من هو اهل للميراث لا كونه وارثا حقيقة اذ لا يتحقق
ذلك الا بعد الموت والحال وارث في الجملة سواء كان وارثا في هذه الحالة
اولم يكن وعند الاستواء في المحرمية واهلية الارث ينتج من كان وارثا
حقيقة في هذه الحالة حتي اذا كان له عمر وخال فالنفقة علي العم
لانها استوي في المحرمية وترجع العم علي الخال لكونه وارثا حقيقة وكذلك
اذا كان له عم وعممة وخالة فالنفقة علي العم لا غير ان كان موسرا وان
كان معسرا فالنفقة علي العممة والحالة اثلاثا علي قدر ميراثها ويجعل
العم كالميت وفي القنية يجزى لا بعد اذا غاب الاقرب وقيد بالنفقات
الغني نفقة علي نفسه وقيد بالخرج عن الكسب وهو بالانثثة مطلقا
وبالزمانة والعممة ونحوها في الذكر نفقة المرأة الصحيحة النيرة علي
محرما فلا يعتبر في الانثي الا الفقر ولما بالغ الفقير فلا بد من تجزئه بزما
او عسر او قفا العيدين او شال اليمين او مقطوع الرجلين او معترة او مغلوب

زاد في التبيين ان يكون من اعيان الناس المجتهد العار من التكسب او
طالب علم لا يتنعم لذلك وفي المجتهد البالغ اذا كان عاجزا عن التكسب وهو
الصحيح فنقتنه علي الاب وهكذا في الوافي طالب العلم اذا كان لا يهتدي
الي التكسب لا نستقط نفقته علي الاب بمنزلة الزمن والاني انتمني وفي
الثقة والطاهر انه لم يخف علي اي حامد قول السلف بوجوب نفقة
طالب العلم علي الاب لكن افني بعدم وجوبها لفساد احوال اكثر طلبة
العلم فان كان منهم حسن السيرة مشغولا بالعلوم النافعة بنصب
الاب علي الانفاق عليهم وانما يطالبهم فسادا المبتدعة الذين شرهم
اكثر من خيرهم يحضرون الدرس ساعة لخلافات كيكمة ضررها في الدين
اكثر من نفعها ثم يشغلون طول النهار بالسخرية والغيبة والوقوع في
الناس مما يستحقون به لعنة الله والملايكة والناس اجمعين فيعتد
الله البعض في قلوب ابائهم وينزع عنهم النفقة فلا يعطون منها هم في
الملايين والمطاعم فيطالبونهم بالنفقة ويؤذونهم مع حرمة التافيف
ولو علم بسيرتهم السلف لحرمو الانفاق عليهم ومن كان بجلا فهم ناد
في هذا الزمان فلا يبرء بالحكم دفع الحج التمييز بين المصلح والمفسد
قلت لكن تري طلبة العلم بعد الفتنة العامة المشتغلين بالنفقة والادب
الذين هما قواعد الدين واصول كلام العرب والاشتغال بالتكسب
بمنعهم عن التخصيل ويؤدي الي ضياع العلم والتعطيل فكان المختار ان
قول السلف وهفوات البعض لا تمنع وجوب النفقة كالا ولاد والاقارب
انتمني واختلفوا في حد المعسر الذي يستحق هذه النفقة فقبل هو الذي
يخل له هذه الصدقة وقبل هو المحتاج والذي له منزل وغادم هل يستحق
النفقة علي قرينة الموسر فيه اختلاف الرواية في رواية لا يستحق حتي
لو كانت اخنا لا يومر الاخ بالانفاق عليها وكذا لو كانت بنتا او اما وفي رواية
يستحق وهو المصواب كذا في البدايع واطلق المحققين يجب عليه هذه
النفقة فتشمل الصغير الغني والصغيرة الغنية فيومر الوصي بدفع نفقة
قريبهما المحرم بشرطه كذا في النفع الرسايل اي وقد مناه واقاد بقدر الميراث
انه من تعدد من يجب عليه النفقة فانه تقسم عليهم بقدر ميراثهم
لان الله تعالى اوجب النفقة باسم الوارث فوجب التدرج بوجه فاذا كان
للصغير ام وعمر او اخ او اب وامر فان النفقة علي قدر الميراث وكذلك
الرضاع عليهما اثلاث لان الرضاع نفقة الولد فتكون عليهما كنفقته بعد
النظام الجواب وروي الحسن عن ابي حنيفة ان من النفقة بعد النظام
الجواب هكذا واما ما يحتاج اليه من النفقة قبل النظام والرضاع كله علي الام
لانه موسر بالدين والتقسيم موسر في ذلك ولكن في ظاهر الرواية قدرة القسم

علي

علي تخصيل ذلك بماله يجعله موسرا فيه فلهذا كان بينهما اثلاث فان
كان العمر فقيرا والامر غنية فالكل علي الامر وان كان له امر واخ لاب وامر
او اخ لاب وعمر اغنيا فالرضاع علي الامر والاخ اثلاث بحسب الميراث لان
العمر ليس يوارث في هذه الحالة فيتخرج الاخ علي العمر واذا كان للصغير
الزمن ابن صغير مفسر وليس بزمن ولهذا المفسر ثلاثة اخوة متفرقين
اهل يسار فنقتنه الزوج علي الاخ من الاب والامر والاخ من الامر اسداسا
لان الابن الصغير المعسر يجعل كالمعدوم وفي حق ايجاب النفقة علي الغير
وما يجعل الابن كالمعدوم ولا يصير الاخوة ورثة فيتعد راي ايجاب النفقة
قال قيام الابن فيجعل الابن كالمعدوم ويجعل الميراث بين الاخ وبين
الاخ واب وبين الاخ لامر اسداسا ولو كان مكاف الابن بنت فنقتنه الاب
علي الاخ وامر خاصة لانا لا نحتاج الي ان نجعلها كالمعدوم ولانه يورث مع
البنت وقد تعد راي ايجاب النفقة علي البنت فتجب الاعلي الاخ لاب وامر
ونفقة الصغير علي العم والامر خاصة لان الاب المعسر كالمعدوم وبعد
الاب ميراث الولد للام والامر خاصة فكذا نفقة الولد عليها فان كان مكان الاخ
اخوات متفرقات فان كان الولد ذكرا فنقتنه الاب علي الاخوات اخرا
لان احدا من الاخوات لا يورث مع الابن فلا بد ان يجعل الابن كالمعدوم
ليمكن ايجاب النفقة علي الاخوات وبعد الابن ميراث الاب بين الاخوات
اخماسا لثلاثة اخماس للاخت لاب وامر وخمسرة للاخت وخمسرة
للاخت لامر فرضا وردا فالنفقة عليهم بحسب ذلك ونفقة الولد علي
الاخت لاب وامر خاصة عندنا لان الولد المفد جعل كالمعدوم ورفع عدم
الولد ميراث الولد للمعنة لاب وامر خاصة عندنا فالنفقة تكون عليهما
ايضا واذا كان الولد بنتا فنقتنه الاب علي الاخت لاب وامر خاصة لانها
وارثة مع البنت فان الاخوات مع البنات عصبة فلا تجعل البنت كالمعدوم
وتكن لومات الاب كان نصف ميراثه للبنت والباقي للاخت لاب وامر
فكذلك النفقة عليهما ونفاهه في الذخيرة وعلم ما ذكرناه ان الولد الكبير
داخل تحت التدريب المحرم فتجب نفقته علي الاب بشرط العجز علي روايته
المبسوط وعلي ما ذكره الحنفية في نفقاته في علي الاب والامر اثلاثا
ثلثاها علي الاب والثلث علي الامر قال في الذخيرة واذا طلب الابن الكبير
العاجزا والاني ان يفرض له القاضي النفقة علي الاب احابه القاضي وفي
ما فرض لهم الزم لان ذلك حزم ولهم ولاية الاستيفاء انتمني فعلي هذا
لو قال الاب للولد الكبير انا اطعمك ولا ادفع اليك شيئا لا يثبتن اليه وكذا
الحكم في نفقة في كل محرم لكن لا يشترط يسار الاب للنفقة الولد الكبير العاجز
لانه كالصغير كما في البدايع وشروط الميراث لان الغني لا يجب عليه نفقة

فع

غير الاصول والفروع والزوجة واختلافوا في حد اليسار على اربعة اقوال
مروية الاصح منها قولان احدهما انه مقدر بنصاب الزكاة قال في الخلاصة
حتى لو انتقص منه درهم لا تجب وبه يفتي واختاره الولوي الجي مع فلابان
النفقة تجب على الموسر ونهاية اليسار لاحد لها وبعد ابيه النصاب فيترك
به انتزي وشايرهما انه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس
بناظر قال في الهداية وعليه الفتوى وصححه في الذخيرة لانه لم يشترط
في وجوب صدقة الفطر عني بوجوب الزكاة وانما يشترط عني بحرر
لصدقة فكذا في حق ايجاب النفقة لان النفقة بصدقة الفطر اشبه
منها بالزكاة لان في صدقة الفطر معنى المونة ومعنى الصدقة فاذا لم
يشترط لوجوب صدقة الفطر عني موجب للزكاة وهي صدقة من وجه
فلان لا يشترط لوجوب النفقة موجب للزكاة وانما مونة من كل وجه
كلان كان اولي انتزي ورجح الزيلعي رواية محمد التي قدرت اليسار بها
يفضل على نفقة نفسه وعياله شهران كان من اهل الحرفا فهو مقدر
بما يفضل عن نفقته ونفقة عياله كل يوم لان المعتبر في حقوق العباد
القدرة دون النصاب وهو مستغن عما زاد على ذلك فتصرف الى اقامة
اد المعتبر في حقوق العباد القدرة دون النصاب وهذا الوجه انتزي
وفي النفقة وقول محمد ارفق وفي غاية البيان ومال شمس الائمة
السرخسي الى قول محمد انتزي ولم ارض افني به من مشايخنا فالاعتماد
على القولين الاولين والارجح الثاني كما لا يخفى وقد منا ان القول لم نكر اليسار
والبيينة مدعية وفي العينية له عمر وجد اب الامر موسران فنقتضيه على اب
الامر وان كان الميراث للعم ولو كان له امر واب الامر موسران وعلى الامر وفيه
اشكال قوي لانه ذكر في الكتاب اذا كانت له امر وعمر موسران فالنفقة عليها
اثر ثلاث فلم يجعل الامر اقرب من الغم وجعل في المسيلة المتقدمة اب الامر
اقرب من الغم وجعل في المسيلة المتقدمة اب الامر اقرب من الغم ولزم منه
ان تكون النفقة على اب الامر مع الامر مع هذا الوجه اعلى الامر ويتبرع من
هذه الجملة فرع اشكل الجواب فيه وهو ما اذا كانت له امر وعمر واب الامر
موسرون فيجوز ان يجب على الامر لا غير لان اب الامر لا كان اولي من الغم والامر
اولي من اب الامر كانت الامر اولي من الغم لكن يشترط جواب الكتاب ويجوز
ان يكون على الامر والامر اثلاث انتزي وفي الحاشية صغيرا مات ابوه وله امر
وجد اب الاب كانت النفقة عليهما اثلاث الثلث على الامر والثلثان على الجد
انتزي وبه علم ان الجد ليس كالاب فيها قوله وصح بيع عرض ابنه لا عقاره
للمنفقة والنفيا من ان لا يجوز له بيع شيء وهو قولهما لانه لا ولاية له لا تظاها
بالبيع ولهذا لا يملك حال حضرته ولا يملك البيع في دين له سوى النفقة

والمذكور

والمذكور في المختصر هو الاستحسان وهو قول الامام رحمه الله ولان للاب
ولاية الحفظ في مال الغائب انتزي ان للوصي ذلك فالاب اولي لو فور
شقيقته وبيع المنقول من باب الحفظ ولا كذلك العقار لانها محصنة بنفسها
فتد بالاب لان الامر وسائر الاقارب ليس لهم بيع شيء اتفاقا لانه لا ولاية
لهم اصلا في التصرف حاله الصغير ولا في الحفظ بعد الكبر واذا جاز بيع
فالثلث من جنس حقه وهو النفقة فله الاستيفاء منها كما لو باع العقار
والمنقول على الصغير جاز كمال الولاية ثم له ان يأخذ منه نفقته لانه
جنس حقه وحمل الخلاف في الابن الكبير اما الصغير فلا باب بيع عرضه
للمنفقة اجماعا كما في شرح الطحاوي وله بيع عقاره وكذا المجنون بخلاف
غير الاب لا يجوز له بيع العقار مطلقا كذا في فتح القدير وفيد بالنفقة لانه
ليس للاب بيع عرض ابنه لدين له عليه سوى النفقة اتفاقا واستشكله
الزيلعي بانه اذا كان البيع من باب الحفظ وله ذلك فالمانع منه لاجل دين
اخر واجاب عنه في غاية البيان بان النفقة لا تشبه ساير الديون لانه
ح يلزم القضا على الغائب فلا يجوز بخلاف النفقة فانها واجبة قبل التقاض
وانما قضى اعانة فجاز بيع الاب لعدم القضا على الغائب انتزي وشار بقوله
للمنفقة الى انه لا يجوز بيعه الا بعد وما يحتاج اليه من النفقة ولا يجوز له
ان يبيع الزيادة على ذلك كما في غاية البيان واطبق المص في بيع العرض
وهو معتد بغيبه لان الابن لو كان حاضرا ليس للاب اجماعا كما في
الذخيرة وانما قال المص للمنفقة ولم يقل للنفقة للاشارة الى انه يبيع
لنفقته ونفقة امر الغائب وان كانت الامر لا تملك البيع قال في الذخيرة الظاهر
ان الاب يملك البيع والامر لا تملك ولكن بعد ما باع الحمد الاب فالثلث يصرف
اليهما في نفقتهما انتزي واحترز بالاب ايض عن القاضي هاجع الاب لانه ليس
له البيع عند الكل في العروص ولا في العقار ولا في النفقة ولا في ساير الديون
يريد به اذ لم يكن السبب معلوما للحاكم وان كان معلوما ولكن حاجة
الاب لم تكن معلومة وان كانت معلومة الا انه يحتمل ان الابن اعطاها
النفقة وفي هذه الوجوه كلاهما لا يبيع لانه لو باع القاضي وصرف الثلث
اليه لا يكون ذلك الثلث مضمونا عليه لانه قبض بما امر القاضي فيتصرف
به الغائب فكذا لا يبيعه القاضي ولكن يفوض الامر الى الاب ويقول له ان كنت
صادقا فيما تدعي والافلا امرك بشي وعلي هذا الوجه لا يتصرف الغائب
انتزي قوله ولو انتفى مودعه على ابوية بلا امر فمن المودع ما اتفق
لانه تصرف في مال الغير بلا ولاية ولا نيابة لانه نائب عنه في الحفظ
لا غير المودع ليس بقيد لان مديون الغائب كذلك كما في الولوي الجي ولا
ليس بقيد بل الاتفاق على الزوجة بلا امر كذلك كما في الولوي الجي والا

هرة

بوان

الخاتمة من كتاب الود بعة وكذا علي الاولاد وتفيد بكونه بلا امر لانه لو
كان بامر الغائب فلا اشكال وكذا اذا كان بامر القاضي لان امره يلزم
لعموم ولايته ولا يقال انه قضاء علي الغائب فلا يجوز لنا نقول نفقة
هو لا واجبة قبل القضا وقضاوه اعانة لهم في سبب كذا في غاية البيان
وعند امر القاضي لا فرق بين الابوين والاولاد الصغار والزوجة كما تقدم
قوله وفرض لزوجة الغائب الخ وأشار المصنف الي ان المودع لو قضى دين المودع
بالود بعة فانه يكون ضامنا ولم يضمنه الحاكم ابو اسحاق والصحيح الضمان
كما اشار اليه محمد في كتاب الود بعة كذا في الذخيرة واطلقه قطا هو
انه ولو كان بامر القاضي لان الامر هنا يقضى الدين قضاء علي الغائب وهو
لا يجوز خلاف الامر بالاتفاق كما قد مرنا الفرق وانما عبر المصنف بالضمان
دون الحرمة لانه انما يضمن في القضا واما فيما بينه وبين الله تعالى
فلا ضمان عليه ولو مات الغائب حله ان يحلف لورثته انه لم يدين
لهم عليه حق لانه لم يرد بذلك غير الاصلاح كذا في فتح القدير واطلق
المصنف في الضمان فشملا ما اذا امكن استطلاع رأي القاضي او لا لكن نقتلوا عن
النواد لانه منبذ بما اذا امكن اما اذا لم يمكن فلا ضمان استخسانا قال
في الذخيرة وكذلك قال مشايخنا في رجلين كانا في سفر فاعبى علي احدهما
فانفق الاخر علي المعطي عليه من مال المعطي عليه لم يضمن استخسانا
وكذا اذا مات فمهر صا حبه من ماله لم يضمن استخسانا وكذا العبد الماذون
في التجارة اذا مات مولاه فانفق في الطريق لم يضمن وكذا روي عن مشايخ
بلخ اذا كان للمسيح او قات ولم يكن لها متول قوام واخذ من اهل المحلة في جميع
الاقوات وانفق علي المسحور فيما يحتاج اليه من الحصر والحشيش لا يضمن
استخسانا فيما بينه وبين الله تعالى وحكي عن محمد انه مات واحمر من
ثلا مائة فباع محمد كتبه وانفق في تجهيزه فقيل له انه لم يوص بذلك قتلا
محمد قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح فاما علي فليس هذه الاصل
لا ضمان عليه فيما بينه وبين الله تعالى استخسانا اما في الحكم فهو ضامن
وكذا الورثة الكبار اذا انفقوا علي الصغار ولم يكن هناك وصي فانه متطوعون
حكما واما ما ديانة فمهم محسنون وسيعهم ان يقر او بما فضل من نصيب الصغار
فقط ولو جلفوا فلا شيء عليهم ونظيره اذا عرف الوصي الدين علي الميت فقضاها
ولم يقر بذلك ولم يعرف القاضي ولا الورثة ولا ياتر وكذلك اذا كان لرجل عند
رجل وديعة علي صاحب الود بعة مثلهاد بين والمودع يعلم انه مات ولم يقض
دينه وسع المودع ان يقض ذلك الدين بماله ولا يقربه وكذا اذا كان علي زيد
لعمر ودين وعلي عمر ومثل ذلك الدين لرجل اخر فمات عمر وزيد يعرف ان عمر
لم يقض دينه يسع لزيد ان يقضي دين عمر وبما لعمر وعلي زيد ولا يجبر ورثة

بذلك انتهى والاصل في ذلك ان خا الدين الوليد اخذ الرواية وثا من غير
تامير لاجل الصلاح ذكره الكرماني في شرح البخاري من الجنايز ولم يذكر المصنف انه
هل يرجع بما انقذه علي من انفق عليه عند ضمانه وقالوا لا رجوع له لان المودع
ملك المدفوع بالضمان فكان متبرعا بملك نفسه فظاهره انه لا فرق بين ان
ينفق عليهم وبين ان ينفق الود بعة اليهم في وجوب الضمان وعدم الرجوع
عليهم لوجود العلة فيهما ولما رآه اذا انفق بلا امر ثم اجاز المالك لظهور
انه لا ضمان لان الاجازة ابراه من الضمان ولقولهم ان الاجازة الملاحقة
كانت كالة السابقة قوله ولو انقضا ما عندهما لا اي لضمان عليهما لانها انفس
خبرها لان نفقة واجبة قبل القضا علي ما مر وقد اخذ اجنس الحق وفي
الخلاصة ولو انفق علي نفسه من مال الابن ثم خصمه الابن فقال
انقذته وانت موسر وقال الاب انقذته وانا معسر قال انظر الي حال الاب
يوم الخصومة ان كان معسرا فالقول قوله استخسانا في نفقة مثله
وان كان موسرا فالقول قول الابن ولو اقاما البيينة بينة الابن انتهى وحكم
الزوجة فالولد كالابوين اذا انقضا ما عندهما لا ضمان عليهما بخلاف غيرها
من القريب المحرم العا حرافانه يضمن بالاتفاق بغير قضا ولا رضا قال في
الذخيرة ان نفقة الوالدين والمولودين والزوجة واجبة قبل القضا حتي
اذا طفر احد من هولاء اجنس حفرهم كان له الاخذ بغير قضا ولا رضا فاما
نفقة ساير الاقارب لا تجب الا بالقضا او رضا ولذا ينقض القاضي في مال
الغائب نفقة الاولين فقط انتهى قوله ولو قضى بنفقة الاولاد والقريب
ومضت مدة سقطت لان نفقة هو لا تجب كفاية للحاجة حتي لا تجب مع
البسار وقد حصلت الكفاية بمضي المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى
بها القاضي لا تجب مع بسارها فلا تسقط لحصول الاستغناء فيما مضى
ولما مر من صريح بانه ياتر ومقتضي وجوبها انه ياتر بتركها اذا طلبها
وامتنع مع الزم فالوالا لا تجب الا بالقضا والرضا كما قد مرنا عن الذخيرة
وكذا البسار لمن هي له ان ياخذوها بغير قضا ولا رضا وصرح في الحنفية
في ادب القاضي بانها لا تجب الا بالقضا للاختلاف فيها واستشكله السرخسي
في الغاية من حيث انه جرت قضا نفسه هو الذي اوجب هذه
النفقة والقاضي ليس بمشروع وماذا كان الا للذي صلى الله عليه وسلم
وانقطع من بعده فهو مشكل جدا وتبعه علي ذلك الطرسوسي في النفع
الوسايل وقال لم لا قيل ان الوجوب ثبت بقوله تعالى وعلي الوارث مثل
ذلك فقضا القاضي اعانة له كما في نفقة الاولاد كيف وانهم استدلووا في
اصل المسئلة بهذه الآية علي وجوب نفقة القريب وكلمه علي لا يجاب
ولا يعكر علي هذا الاختلاف العلما لان المسائل الاختلافية يعمل فيها علي الاختلاف

ولا يكون الاختلاف موثرا في عدم القول بان ذلك كان واجبا قبل الغضا كما قلنا في نفقة المتيقنة انه يقتضي بها باعتبارها ثابتة قبل الغضا والنفا اعانة لان تعيين القاضي مثبت لها وكذا ببقية الميثاق بل الخلافية ولم يظهر لي الموجب لقرارهم من هذا انتهى وفي البديع ان شرط وجوب نفقة التزويج الطلب والخصومة بين يدي القاضي في نفقة غير الولاد فلا يجب بدونه لانها يجب بدون فضا القاضي والنضال له من الطلب والخصومة انتهى وهو صريح في ان الطلب من غير ان يكون بين يدي القاضي لا يكون حيا واطلق الكم في المدة وهي مقيدة باكثرية اما القليلة فلا تسقط وهي ما دون الشهر كما في الذخيرة وتبناها الشارحون لانها لو سقطت بالمدة البسيطة لما أمكنهم استيفاءها وفي فتح القدير وكيف لا نصير الخصومة دينا والقاضي ما موردا لقضا ولولم يضره ينال يمكن بالامر بالغضا فائدة ولو كان كلما مضى سقط لم يمكن استيفاء شي ومثل هذا قد مناه في غير المفروضة من نفقة الزوجات انتهى واطلق في نفقة الولادة فتشمل الاصول والفروع الصغار والكبار واستثنى في الذخيرة معزيا الي الحواكي واقره عليه الزيلعي نفقة الصغير فانها نصير دينا علي الاب بغضا القاضي بخلاف نفقة ساير الاقارب وفي الواقعات واذا فرض نفقة الاب والابن فلم ينفذ سنين ثم يسرا وما تبتطل لان هذا اصله من وجه فلا نصير دينا من كل وجه انتهى ولا يخفى ان تعليق البطان علي اليسار والموت ليس بغير لما ذكرناه قوله الا ان ياذن القاضي بالاستدانة يعني فلا تسقط بمضي المدة لان القاضي له ولاية عامة فعلا بد منه كما مر الغايب فتصير دينا في ذمته وقد اخل المصنف بقيد لا بد منه وهو الاستدانة والانتا كما استدان كما فنده في المبسوط والنهاية وغيرهما حتي قال الطرسوسي ولقد غلط بعض الفقهاء هنا في منعه من كلام صاحب الهداية وقال اذا اذن القاضي بالاستدانة ولم فانها لا تسقط وهذا غلط بل معنى الكلام ان القاضي في الاستدانة واستدان انتهى حتي قال في المبسوط ولو اتفق بعد الاذن بالاستدانة من ماله او من صدقته تصدق بها عليه فلا رجوع له لعدم الحاجة انتهى وصحح به في الذخيرة في نفقة الاولاد الصغار وانهم اذا اكلوا من مسئلة الناس فلا رجوع لامهم علي الاب بشي فلو اعطوا نصف الكفاية واستدان الام لهم النصف رجعت بها استدان وقد قدمناه وافاد المصنف بعدم سقوطها بعد الاستدانة الماذون فيها انه لو مات من عليه النفقة بعد ذلك لا تسقط علي الصحيح بل تؤخذ من تركته وان دينها مانع من وجوب الزكاة لانه دين له مطالبة من جهة العباد وفي الثانية رجل غاب ولم يترك اولاده الصغار نفقة ولا مهم ما تجر

الامر علي الاتفاق ثم ترجع بد لك علي الزوج انتهى ولم يشترط الاستدانة ولا الاذن بها فيعرق بين ما اذا اتفقت عليهم من مالها وبين ما اذا اكلوا من المسئلة وفي النزاعية قالت الام للقاضي افرض نفقة هذا الصغير علي ابيه ومري حتي استدين عليه فعليه القاضي فاذا استدان انت عليه وايسر رجعت عليه فان لم ترجع عليه حتي مات لا تاخذه من تركته في الصحيح وان اتفقت عليه من مالها او من المسئلة لا ترجع علي الاب وكذا في نفقة المحارم انتهى ثم اعلم ان الممتنع من نفقة التزويج المحرم بشروطه بضرب ولا يجيب بخلاف الممتنع من ساير الحقوق لانه لا يمكن استدراكه هذا الحق بالمحبس لانه يموت بمضي الزمان فيستدرك بالضرب بخلاف ساير الحقوق كذا في البديع قوله وللملوكة اي تجب النفقة والكسوة والسكنى للملوكة علي سيده للامر في قوله صلى الله عليه وسلم اطعموه وماتوا كلون والبسوه وماتوا تلبسون وعليه اجماع العلماء قال الطحاوي ذهب قوم الي ان الرجل عليه ان يسوي بين مملوكة وبين نفسه في الطعام والكسوة احتجا بما رووه في نفقة اخرين احتجا بما حدث الطحاوي باسناده الي ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعاما وكسوته ولا يكلف من العمل الا ما يطيق فدل علي ان المولى ان يفضلوا انفسهم علي عبدهم ويولي عليه ايضا حديث البخاري مرفوعا اذا ابي احد خادمه بطعامه فان لم يجلسه معه فليناول نفقة او لثمين او اكله او اكلتين فانه ولي علاجهم والجواب عن الاول انه ذكره بلفظ من وهي للمتعين فاذا اطلقهم المولى من بعض ما ياكلون او كسوتهم من بعض ما يلبسون يحصل الفرض ولو كان المراد التسوية في الاكل والكسوة لقال مثل ماتا كلون ومثل ما تلبسون كذا في غاية البيان واجاب عنه في فتح القدير بان المراد من جنس ماتا كلون وتلبسون لامثلة فاذا البسوه من الكتان والقطن وهو يليس معها الفايق كفي بخلاف البسوا نحو الجوالق والله اعلم ولم يتوارث عن الصحابة انهم كانوا يلبسون مثلهم الا افراد انتهى والمراد بالمملوك من كانت منافعه مملوكة لشخص سوا كانت رقبته مملوكة او لا فدخل المدي بدم الولد وخبر المالك لانه ملك لمنافعه ولو اوصي بعبد لرجل ويجز منه لاخر فالنفقة علي من له الخدم فان مرض في بي صاحب الخدمة ان كان مرضا يمنع من الخدمة كانت نفقته علي صاحب الخدمة وان كان مرضا يمنع من الخدمة كانت نفقته علي صاحب الرقبة وان كان مرضا يمنع من الخدمة الي وان تطاول المرض وراي القاضي ان يبيعه فباعه يشتري بثمنه عبد ابنته

جا

سه

مئة

مقام الاول في الخدمة كذا في الثانية وزاد في المحيط انه ان كان صغيرا
لم يبلغ الخدمة فننتهه علي صاحب الرقبة حتي يبلغ الخدمة ثم علي
المخدوم لانه ملك منفعته بغير عوض فصار كالمتعبد وكذا التفتة علي
الراهن والمودع واما عبد العادة فعلي المستعير واما كسوته فعلي
المعير كذا في الوافات ولو اوصي بجارية انسان وبما في بطنها لآخر
فالنفتة علي من له الجارية ومثله اوصي بجارية رجل وسكنها لآخر
فالنفتة علي صاحب السكني لان المنفعة فان اهدمت فقال صاحب
السكني ان اشها واسكنها كان له ذلك ولا يكون متبرعا لانه مظهر فيه
لانه لا يصل الي حقه الا به فصار كالعلوم صاحب السفيل اذا اهدم السفيل
وامتنع صاحبه من بنائه لصاحب العلوان ببنائه ويمنع صاحبه عنه
حتى يعطي ما عزم فيه ولا يكون متبرعا واطلق في المملوك فشمعها اذا لم
كان له اب موجود حاضرا ولا وشمل الامة المتزوجة حيث لم ينوا بها
منزل الزوج وشمل الصغير والكبير والذكر والانثى الصحيح والاربع
والزمن والاعمى واما العبد الاثني اذا ابق اذا اخذه رجل كبره علي مولاه
واففق عليه ان اتفق بغير امر القاضي كان منطوعا لا يرجع وان رفع
الامر علي القاضي فسال من القاضي ان يامره بالنفقة نظرا في ذلك
فان راي الاتفاق اصل امره بالاتفاق وان خاف ان تاكله النفقة امره
القاضي بالبيع وامسك الثمن وكذا اذا وجد ضالة دابة في المصرا وفي
غير المصرا واما العبد المغصوب فننتهه علي الغاصب الي ان يردده علي
المولي فان طلب من القاضي ان يامره بالنفقة او بالبيع لا يجيبه لان
مضمون المغصوب علي الغاصب الا ان يكون الغاصب مخوفا منه
علي العبد فح ياخذ من القاضي ويبيعه ويمسك الثمن واما العبد الوديع
اذا غاب صاحبه فح المودع الي القاضي وطلب منه ان يامره بالنفقة
او بالبيع فان القاضي يامره بان يواجر العبد وينفق عليه من اجره
وان راي ان يبيعه فعلى واما العبد اذا كان بين رجلين فغاب احدهما
وتركه عند الشريك فرفع الشريك الامر الي القاضي واقام البيعة علي
ذلك كان القاضي بالخيار ان شاقبل هذه البيعة وان شام يقبل واذا
قبل يامره بالنفقة ويكون الحكم ما هو الحكم في الوديعه الكرام من
الخاتبة وفي الخلاصة الشريك اذا اتفق علي العبد غيبته شريكه بغير
اذن القاضي وبغير اذن صاحبه وكذا النخل والزرع وكذا المودع والمملوك
اذا اتفق علي الوديعه والمفطرة والدار وكذا في الدار المشتركة اذا اشترى
فاتفق احدهما بغير اذن صاحبه وبغير امر القاضي فمن منطوع وفي التنية
ونفقة البيع علي البائع مادام في يده هو الصحيح ثم رقم برقم اخره يرفع

البائع الامر الي الحاكم فباذن له في بيعه او جاريته ثم رقم برقم المنته العبد
المبيع بشرط الخيار علي من له الملك في العبد وقت الوجوب وقيل علي البائع
وقيل يستند ان يرجع علي من يصير له الملك كصدقة الفطر انثي وفي
وجوب نفقة المبيع علي البائع قبل تسليمه اشكال لانه لا ملك له لارقبة ولا
منفعة فينبغي ان يكون علي المشتري وتكون تابعة للملك كالمهرهون كما
يجته كما في التنية ايض وشمل كلام المص ابي المملوك ظاهر فلو شهد عليه بحرية
امته فوضعهما القاضي علي يد عدل لاجل المسيلة عن الشهود فالنفقة
علي من هي في يده سواء ادعت الامة الحرية او خدعت لوجوب نفقة
المملوك ظاهر فلو شهد عليه بحرية امته فوضعهما القاضي علي يد عدل
لاجل المسيلة عن الشهود فالنفقة علي من هي في يده سواء ادعت الامة
الحرية او خدعت لوجوب نفقة المملوك علي مولاه وان كان ممنوعا منه ولا
رجوع للمولي بما انفقته سواء كبت الشهود اولى الا اذا اخبره القاضي علي
الاتفاق او اكلت في بيته بغير اذنه فيرجع بما انفقته لانه تبين ان لا ملك له
وان كان عبد امره بان يكتسب وينفق علي نفسه ان كان قادرا عليه والا
فعلي المدعي عليه وتامه في الذخيرة قوله فان ابي فعن كسبه والا فمريسيه
اي ان امتنع المولي عن الاتفاق فان نفقته في كسبه ان كان له كسب لان فيه
نظرا لهما حتي يبق المملوك فيه حيا ويبقى فيه ملك المالك وان لم يكن له كسب
بان كان عبد ارمنا او جارية لا يوجر مثلها احيانا المولي علي بيعها لانها
من اهل الاستحقاق وفي البيع ايضا حقا وابقا حق المولي بالخلف بخلاف
نفقة الزوجة لانها تضر بدنا فكان ابطالا وفي غاية البت ان كل ما لا يصلح
للجارة يجبر المولي علي الاتفاق او يبيع القاضي اذا راي ذلك الا المدبر واهر
الولد فانه يجبر علي الاتفاق لا غير لانه لا يمكن بيعها انثي فلو قال
الممكد بك لكان اولى وعلم بما في الغاية ان الامر بالبيع معناه بيع القاضي
عليه وفي شرح الاقطع ما ذكر من البيع ينبغي ان يكون علي قول ابي يوسف
ومحمد لانهما يريان البيع علي الحر لاجل حق الغير فاذا ابرهنه فانه
لا يري جواز البيع علي الحر ولكنه يجبره حتي يبيعه اذا استحق عليه
البيع انثي وكذا قال المص امر يبيعه ولم يزل باعة القاضي قيد بالمملوك
اي الرقيق لان ما عداه من املاكه اذا امتنع من الاتفاق فانه لا يجبر
عليه ولو كان حيوانا لانها ليست من اهل الاستحقاق الا انه بان يومر
بغير فيما بينه وبين الله تعالى في الاتفاق علي الحيوان لان له عليه
السلام يهي عن تعذيب الحيوان وفيه ذلك ونهي عن اضعافه اضعاف
المال وقيد اضعافه وعن ابي يوسف انه يجبر والاصح ما قلنا كذا في
الهداية ورجح الطحاوي رواية ابي يوسف وقال وبه ياخذ قال في فتح القدير

وبه قالت الآية الثلاثة وغاية ما فيه ان يتصور دعوي حبه فيجبره القا
علي ترك الواجب ولا بدع فيه وظاهر المذهب الاول والحق ما عليه الجماعة
انتهى واما في الحيوانات كالدور والعقار لا يعني به ايض الا اذا كان منه نصيب
المال فيكون مكرها وهذا كله اذا لم يكن شريك فان كانت دابة بين شريكين
فامتنع احدهما من الاتفاق اخبره القاضي لانه لو لم يجبره لتضرر الشريك
كما في المحيط وذكر الحصاص ان القاضي يقول لا ياي اما ان يتبع نصيبك من
الدابة او تنفق عليها رعاية الجانب الشريك وفي الذخيرة ولو اوصي بخل
لواحد وبثمة الاخر فالنقطة علي صاحب الثمرة وفي التبيين والمحنة ان
بني من ثلث ماله شي فالنقطة في ذلك المال وان لم يتبق فالنقطة عليهما
لان المنفعة لهما انتهى وفي فتح القدير وافق بنبغي ان يكون علي قدر
قيمة ما يحصل لكل منهما والا يكثر ضرر صاحب التليل الا تترك الي قولهم
في السمسرة اذا اوصي بذهنه لواحد وبغيره لآخران النقطة علي
من له الرهن لعدة عرما وان كان قد يباع وينبغي ان يجعل الخنطة
والنبي في ديارنا لان التخيير يباع لعلف البقر وغيره ولذا قول فيماروي
عن محمد ذبح شاة فاوصي بلحمها لواحد وبجلدها لآخر فالنقطة عليهما
كالخنطة والنبي ان يكون علي قدر الحاصل لهما وقيل الذبح اجرة الذبح علي
صاحب اللحم لا الجلد انتهى وفي المجتبى العبد اذا افتقر عليه مولا في سنته
ليس له ان يأكل من مال مولا في نفقته ليس له ان يأكل من مال مولا
لكنه يكتسب ويأكل الا اذا كان صغيرا او جارية او عاجزا عن الكسب فله
ان يأكل وان لم يأكل له في الكسب فله ان يأكل من ماله وللعبد ان يأخذ
من مال سيده وذكرايته ولو تنازعا في عبيد او امه في ايديهما يجبران علي
نفقتهما ونفقة الدابة المستأجرة علي الاجر واذا شرط العلف علي المستأجر
لم يضمن ان لم يعجزها حتي ماتت لان بدل المنافع يعود الي مالك الرقبة ومن
ركب فرسا حبسا في سبيل الله فنفقته عليه برده والاصل ان كانت له
المنفعة او بد لها فالنقطة عليه سواء كان مالا او لا وفي فتح القدير ويجوز
وضع الضريبة علي العبد ولا يجبر عليها بل اذا انتقا علي ذلك انتهى وقد
الذي لا كسب له بان يكون زمنا الخ تنعالم في الهداية للاخترازا عما اذا كان
صحيحا غير عارفا بضاعة فانه لا يكون عاجزا عن الكسب لانه يمكن ان
يواجر نفسه في بعض الاعمال كحمل شي وتخويل شي كعين البناء وما
قد منا نقلا عن الكافي في نفقته ذوي الارحام ثبوتها هنا اولى كذا في
فتح القدير وفي الخلاصة لو اعتق عبد زمنا او منعوا استغنت نفقته عن
المولي ويتفق عليه من بيت المال انتهى **كتاب الاعتراف**
ذكره عقب الطلاق لان كلامها استقام الحق وقد مر الطلاق لمناسبة النكاح

ثم الاستطاعات انواع تختلف اسماءها باختلاف انواعها فاستطاع الحق عن الرقبة
واستطاع الحق عن البضع طلاق واستطاع ما في الذمة براءة واستطاع الحق عن النكاح
والجراحات عفوا والاعتناق في اللغة الاخراج عن الملك يقال اعتنقه وعنتق
والعتق الخروج عن الملك يقال من باب فعل بالفتح يفعل بالكسر عتق العبد عتقا
اذا اخرج عن الملك وعنتقت الفرس اذا سبقت ونحسب وعنتق فرخ القطاة اذا طار
ويقال عتق فلان بعد استعلاج اذا لقب بشرفه بعد غلط ومصدره العتق
والعتاق وليست هذه العتاقة بمعني العدم لانه قوله فعل بالفتح يفعل
بالضم وليس منه العتق بمعني الجمال لانه من هذا الباب ايض وهو
مضموم العين ايض كذا في ضياء العلوم فالعتق اللغوي ح هو العتق الشرعي
وهو الخروج عن الملوكية وهو اولى من قولهم ان العتق في اللغة
القوة الشرعية لان اهل اللغة لم يقولوا عتق العبد اذا فوجي وانما قالوا
عتق العبد اذا اخرج عن الملوكية وانما ذكروا القوة في عتق الطير ونحوه
وركنه في الاعتراف اللفظي الانشائي التلطف الدال عليه وفي البداية ركنه
اللفظ الذي جعل دلالة علي العتق في الجملة او ما يقوم مقام اللفظ انتهى
ويعرف ذلك ببيان سببه والواسية المثبت له قد يكون دعوي النسب
وقد يكون بنفس الملك في القريب وقد يكون الاقرار بحرية عبد انسان حتي
اذا ملكه عتق وقد يكون بالرفق في دار الحرب فان الحر في دار الشريك
عبد امسما فدخل به الي دار الحرب ولم يشعر عتق عند ابي حنيفة وكذا روال
بيده عنه بان هرب من مولاة الحر في دار الاسلام وقد يكون اللفظ
المذكور واما سببه الباعث ففي الواجب يتفرع ذمته وفي غيره قصد التقرب
الي الله تعالى وانواعه اربعة واجب ومندوب ومباح وتختص في الواجب
الاعتناق في كناية القتل والظهار واليمين والافطار لانه في باب القتل والظهار
والافطار واجب علي التعيين عند القدرة عليه وفي باب اليمين واجب
علي التخيير والمندوب الاعتناق لوجه الله تعالى من غير اجاب لان الشر
نزي الي ذلك الحديث انما مومن اعتق مومن في الدنيا اعتق الله بكل عضو
منه عضوا منه من النار ولهذا استحبوا ان يعتق الرجل العبد والمرأة
الامة ليتحقق مقابلة الاعضا بالاعضا لكنه ليس بعبادة حتي يصح من
الكافر اما المباح فهو الاعتناق من غير نية واما المندوب فهو الاعتناق لوجه
الشیطان كما في نفاذه وسياتي بيان شرائطه وحكمه زوال الملك او ثبوت
لعن علي الاختلاف قوله هو اثبات القوة الشرعية للمملوك اي الاعتناق
شرعا والقوة الشرعية هي قدرته علي التصرفات الشرعية واهليته
للولايات والشهادات ودفع ضرر الغير عليه واما قوله الضعف
الحكمي الذي هو الرق الذي اثر الكفر في المحيط ويستحب للعبد ان يكتب

للعنق كتابا ويشهد عليه شهودا بن شيفا وصيانة عن التجاحد والتنا
فيه كما في المداينة بخلاف سائر التجارات لانه مما يكثر وقوعها فاكثابة
فيها تؤدي الى الجرح ولا كذلك العنق قوله ويصح من حر ملكف لم لو كره
لانت حرا وبما يعبر به عن التبدن وعنيق ومعتق ومحرر وحرزك واعتكك
لواه اول بيان لشرايطه وصحبه وحكم الصبرج واما شرايطه فذكر المصالح بها
ثلاثة الاول منها لا حاجة اليه مع ذكر الملك لان الحرية للاحتراز عن
اعتاق عين الحر وهو ليس بمالك كما سنبينه واحتراز بالمكلف عن عتق
الصبي فانه لا يبيع وان كان عاقلا كما لا يبيع طلاقه وعن عتق المجنون
فانه لا يبيع وان كان عاقلا كما لا يبيع طلاقه وعن عتق المجنون فانه
لا يبيع واما الذي يحن ويفيق فهو في حالة افاقته عاقل وفي حال
جنونه مجنون ويخرج المعتوة ايم والمده هوش والمبرسم والمغمى
عليه والنايم فلا يبيع اعتاقهم كما لا يبيع طلاقهم ولو قال اعتقت
وانا صبي او انا يمر كان النول قوله وكذا لو قال اعتقت وانا مجنون
بشرط ان يعلم جنونه او قال وانا حر لي في دار الحرب وقد علم ذلك
لانه لما اضافه الى زمان لا يتصور منه الاعتاق علم انه اراد صبغة
الاعتاق لا حقيقته فلم يصير معتقا با لا اعتاق كما لو قال اعتقت
قبل ان اخلق او اخلق وخرج با شترط ان يكون مملوكا له اعتاق العبد
المأذون له في التجارة او المالك كذلك فانه لا يعتق عليها العبد المالك
لها ويرد على المص اعتاق عبد الغير فانه صحيح موقوف على اجارة
سببه ان لم يكن وكيله نعم هو شرط كما في المستصفي الكلام فيها الا
في الصحة ولو اريد له بقوله للمملوك كان اولى لان شرط كما في
المستصفي ان يكون المول مملوكا له والمراد بالمملوك رقبته وان لم يكن
في يده فصح اعتاق المولي المالك والعبد المأذون والمشتري قبل القبض
والمرهون والمستاجر والعبد الموصي برقبته لانه ان كان يحد مته لا قدر
اذا اعتقه الموصي له بالرقبة لا يشترط ان يكون عالما بانه مملوكه حتي
لو قال الغاصب للمالك اعتق هذا العبد فاعتقه وهو لا يعلم انه عبده
عتق ولا يرجع على الغاصب بشي وكذا لو قال البايع للمشتري اعتق
عبدي هذا واشتار لي البيع فاعتقه المشتري ولم يعلم انه عبده عتق
ولا يرجع على الغاصب بشي وكذا لو قال البايع للمشتري اعتق عبدي
هذا واشتار لي البيع فاعتقه المشتري ولم يعلم انه عبده صح اعتاقه
ويجوز قبضه ويلزمه الثمن كما في الكشف الكثير في بحث القضا واخرج
با شترط المملوكية عتق الحمل اذا ولدته لستة اشهر فاكثر لعدم التيقن
بوجوده رقبته بخلاف ما اذا ولدته لاقل منها فانه يصح ويشترط وجود

۱۱۱۱

الملك للمعتق وقت وجود الاعتراف ليتعذر ان كان مجزوا وان كان معلقا بمكوي
 الملك وكيفية فانه يشترط وجود الملك وقت التعليق كالتعليق بدخول الوار
 وخبره وكذا يشترط وقت نزول الجزاء ولا يشترط بقاء الملك فيما بينهما واما اذا كان
 تعلقا بالملك كان ملكك فانت حر فلا يشترط له شيء في ذلك ولم يشترط المص
 ان يكون صاحبا ولا طابعا لصحة عتق السكران والمكره عندنا كطلاقها وكذا لم
 يشترط العمد لصحة عتق الخطي ولم يشترط قبول العبد للاعتاق لانه ليس
 بشرط الا في العتق على مال فان قبول شرط كما سئذ كره في بابه وكذا لم يشترط
 غلوة عن الخيار والعبد في العتق على مال فلا بد من غلوه عن خيار حتى لو
 رد العبد العتق في مدة الخيار وان كان من جانب المولى فهو باطل والصالح
 صحيح وان كان للفقيل فهو صحيح فان فسح العتق في القياس يبطل العتق
 وفي الاستحسان لا يبطل ويلزم القابل للدية ولم يشترط المص ايضا اسلام المعتق
 وهو المالك لانه يصح من الكافر ولو مرتدة واما اعتاق المرتد فموقوف
 عند الامام بنا فزعموها ولم يشترط ايضا ان يكون المالك صحيحا لانه يصح
 الاعتاق من المريض مرض الموت وان كان معتبرا من الثلث لانه وصية
 وشرط في التبايع عدم الشك في ثبوت الاعتاق فان كان شاكا فيه لا يحكم
 بثبوته واما الثاني وهو صريحه فذكر المص هنا ان الحرية والعتق باي
 صيغة كان فعلا او وصفا للفعل نحو اعنتك وحررتك واعنتك ابيه علي
 الاصح وهو المختار كما في الظهيرية ولا بد ان يكون خبر المبتدأ افلود كذا الخبر
 توقف على النية ولذا قال في الخانية لوقال حر فقل له لمن عنت قال
 عبيد عنت عبده والوصف نحو انت حر ومحرر وعنتق ومعتق وسياق
 حكم النباها ومنه المولى ايضا كما سنبينه واما المصدر فلم يذكره المص
 للتفصيل فيه فان كان قال العتاق عليك واعنتك علي كان صريحا الا
 اذا كان صريحا الا اذا زاد قوله واجب فانه لا يعتق لجواز وجوبه عليه بكنا
 او ندر بخلاف طلاقك علي واجب لان نفس الطلاق غير واجب وانما يجب
 حكمه وحكم وقوعه فاقضي هذا وقوعه اما العتق في ان يكون واجبا
 كذا في الظهيرية واما لوقال انت عتق او عتاق فانه لا يعتق الا بالنية
 كما في جوامع الفقه وقال الكمال فعلي هذا لا بد من ضابط الصريح قلت
 ان ما في ابواب الفقه ضعيف لما في المحيط لوقال انت عتق او من عتاق
 فانه لا يعتق الا بالنية الي من يعتق وان لم ينو قوله لامرته انت طالق
 طالق انتي فلا يحتاج الى اصطلاح الضابط واما اذا تلفظ بالعتق محبي
 كقولك انت حر فانه كناية عن يعتق بالنية كالطلاق كما في الظهيرية
 والخانية واما التلفظ بالعتق العام فقال في الظهيرية لوقال كما لي حر
 لا يعتق عبده لانه يراد به الصفا والخلوص عن شركة الغير ولوقال عبيد

اهل بلخ احرار ولم ينو عبده او قال كل عبد في الارض حر او قال كل عبيد اهل الدنيا
حر او كان مكان العتق طلاق يختلف المنتقد موت والمتأخرون في هذه المسئلة
اما المنتقد موت قال ابو يوسف في نوادره لا يعتق وقال محمد في نوادره سماعة
يعتق واما المتأخرون قال عصام بن يوسف لا يعتق وقال شمراد يعتق قال
الصدر الشهيد المختار يفتوي قول عصام ولو قال كل عبيد في هذه الدار
احرار وعبره فيهم عتق بالانفاق ولو قال ولد ادركهم احرار لا يعتق عبده
بالانفاق انتهى واما التلغظ بافعال التفضيل في الجانبية والظهيرية لو قال
انت اعتق من هذا في ملكي او قال في السن لا يعتق في القضاوين وفي
المجتمعي قال لعبده انت اعتق مني او امراته انت اطلق من فلانة وهي
مطلقة ان نوي عتق وطلقت وقيل يعتق بدون النية ولو قال انت عتقت
فلان يعتق فلان يعتق بخلاف قوله اعتقتك فلان انتهى وفي الظهيرية
لو قال لعبده نسبك حر واصك حران علم انه سبي لا يعتق وان لم يعلم
انه سبي فهو حر وهذا دليل على ان اهل الحرب احرار ولو قال ابواك حران
لا يعتق لاحتمال انها اعتقا بعد ما ولد ولو قال يقوم حر وتقدر حر يعتق
للمال ولو قال صحيح لعبده انت حر من ثلثي يعتق من جميع المال ولو قال
لعبده افعل نفسك ما شئت فان اعتق نفسه قبل ان يقوم من مجلسه عتق
ولو قال قبل ان يعتق نفسه لم يكن له ان يعتق نفسه وله ان يهب نفسه
وان يبيع نفسه وان يتصدق بنفسه على من يشاء ولو قال لعبدين له
يا سالم انت حريا مبارك فوس على الاول ولو قال يا سالم انت حريا مبارك على
الف درهم كان على الاخير وسيل ابوالقاسم عمن قال فلان على الف درهم
والا فعبدي حر ثم انكر المال ابيكون انكاره المال انكارا بايعتق قال ان قال
ليس علي شيء لم يكن اقرا بايعتق وان قال لم يكن علي شيء كان اقرا
بايعتق قال ان قال ليس علي شيء لم يكن اقرا بايعتق وان قال لم يكن
علي شيء كان اقرا بايعتق انتهى واما العتق بالجمع فقال في الجانبية لو
قال عبيدي احرار وهم عشرة عتق عتق عبيدي وان كانوا مائة ولو كان
له خمسين عبدا فقال عشرة من مالكي الا واحد احرار عتقوا جميعا لان
عتق برة تسعة من مالكي احرار ولو قال هت مالكي عشرة احرار الاول
عتق اربعة منهم لانه ذكر عشرة على سبيل التفسير وذلك غلط منه
فلما كان الاستثنا منصرفا الي مالكي فعتق اربعة وفي الظهيرية
عن محمد فممن قال مما ليكي الحارون احرار وله خزازون وخزازات عتقوا كلهم
لان جميع الذكور ينتظم الاثبات بطريق الاستنباع انتهى وفي المحيط رجل له عبد
واحد فقال اعتقت عبدا يعتق ولو قال عتقت عبدا لا يصح لان الجهالة
تمنع صحة البيع دون العتق انتهى واما الثالث وهو حكم الصبي فانه

لا يتوقف

لا يتوقف على النية لاستعماله فيه شرعا وعرفا ولو قال كنت به الجبر كذا لا يصح
في العتق وله عن الظاهر ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وفي الجانبية لو قال
اردت به اللعب يعتق قضا وديانة وفي البدايع لو قال عتبت به انه كان حرا فان
كان مولدا لا يصح قاصلا لانه كذب محض وان كان مسيبا لا يصح قضا ويصدق
ديانة ولو قال انت حر من عمل كذا او انت حر اليوم من هذا العمل عتق في القضا
ولو دعي عبده سالم يا سالم فاجابه مرزوق فقال انت حر ولا ينه له عتق الذي
عناه خاصة ولو قال يا سالم انت حر فاذا هو عبد اخر له او لغيره عتق سالم لانه
لا مخاطب ههنا الا سالم فينظر في اليه انتهى وفي الظهيرية والجانبية امه فامية
بين بي مولاها فاسا لها رجل امه انت امر حرة فاراد المولي ان يتول ما سواك غيرها
امه امر حرة فجعل في النول وقال هي حرة امه عتقتك عتقت في القضا انتهى
وفي الجانبية ولو قال لعبده الذي حر له دمه بنصا من اعتقتك وقال عتبت
به عن القتل عتق في القضا وسقطت عنه الدم باقراره انتهى وفرد ذكر المص
رحمه الله تعالى ان العضو الذي يعبر به عن الكل كالحل كما اذا قال رقبك
حر واسك حر ووجهك اوبى نك او فرجك للامة كما انقذ مريانه في الطلاق
بخلاف العضو الذي لا يعبر به في الكل كاليد والرجل وفي المجتمعي لو قال كبيرك
حر يعتق ولو قال بد نك بد ن حر عتق وكذا النرج والراس وعن ابي بكر
راسك راس حرانه لا يعتق ولو قال فرجك حر عن الجماع يعتق فقضا انتهى
وفي الجانبية لو قال فرجك حر قال للعبد او للامة عتق بخلاف الذكر في
ظاهر الرواية ولو قال لعبده انت حرة او قال لامته انت حر يعتق في الن
كذاوي عن وجهين ابي حنيفة وابي يوسف انتهى وفي الخلاصة بخلاف
ما لو قال لرجل يا ذانية فلا يكون قد فاولم يذكر المص الجرا الشايع كما ذكره
في الطلاق للمفرق بين الطلاق والعتاق فان الطلاق لا يجزئ اتفاق فذكر
بعضه كذا ذكره واما العتق فيتجزئ عند الامام فاذا قال نصفك حر او
ثلثك حر يعتق ذلك القدر خاصة عنده كما سياتي فاني غايبة البيان
من تشوية الطلاق والعتاق في الاضافة الى الجزء الشايع فهو كما لا يخفى وفي
الجانبية لو قال سهو منك عتق السدرس ولو قال جز منك جزا وشي منك حر
يعتق منه ما شاء المولي في قوله انتهى ولم يذكر المص الا لماط الحاربة محجري
الصريح قال في البدايع واما الذي هو ملحق بالصريح فهو ان يقول وهبت
لك نفسك او وهبت نفسك منك او بعت نفسك منك ويعتق سوا قبل ولم
يقبل نوي اولم ينولان الايجاب من الواهب والبايع اذ لا الملك من الموهوب
والمبيع واما الحاجة الى القول من الموهوب له والمشتري لثبوت الملك
لها وههنا لا يثبت الملك للعبد في نفسه لانه لا يصح مملوكا لنفسه فبقي
الهيئة والبيع ان الله الملك عن الرقيق لا الي احد وهذا معنى الاعتاق وقد

جهين

قال ابو حنيفة اذا قال لعبدك وهبت عن الرق لابي احمد وهذا امعنى لك نفسك
وقال اردت وهبت له عتقه اي لا اعتنته لم يصدق في النضال انه عدول
عن الظاهر ويصدق بينه وبين الله تعالى لانه نوي ما يحتمله كلامه انتهى
وقد في الحاشية تصدقت بنفسك عليك وفي هذه الالفاظ ثلاثة اقوال فيقبل
انها ملحقة بالصريح كما ذكرناه وقيل انها كناية لا يحتاج الي النية وكل منهما
مبنى على ان الصريح يخص الوضعي والحق القول الثالث انها صريح حقيقة
كما قال به جماعة لا يحرره لا يخص الوضعي واختاره المحقق بن الهمام
قوله وباع ملكك ولا رفا ولا سبيل في عليك ان نوي بيان الكناية لان نفي
هذه الاشياء يحتمل بالبيع والكناية والعنق وانتفا السبيل يحتمل بالعنق
وبالارضاء حتى لا يكون له سبيل في اليوم والعقوبة فصار مجعلا والجعل
لا يتعين بعض وجوهه الا بالنية وبه اندفع ما في غاية البيان من انه
ينبغي ان يقع العنق بالنية اذ لم يكن البيع ويحوى من الاشياء المزيلة
موجود في الواقع تعين الاعتراف لا محالة كما هو الحكم في المتروك بين
المشيعين والابلزم ان يكون العاقل لغو فلا يجوز ان يفي قوله في المختصر في
عليك متعلق بالثلاثة قيد بقوله لا سبيل في عليك لانه لو قال لا سبيل
في عليك الاسبيل الولاء في النضال لا يصدق انه اراد به غير العنق ولو
قال لا سبيل في عليك الاسبيل الولاء دين في النضال كذا في البدائع واذا لم
يقع العنق في ملكك لي او خرجت عن ملكي فهل له ان يبعه قال في خلاصة
الفتاوى ولو قال لعبدك انت غير مملوك لا يعتق لكن ليس له ان يبعه بعد
ذلك ولا ان يستخيره وان مات لا يرث بالولاء فان قال المملوك بعد ذلك انا
مملوك له قصد قد كان مملوكا له وكذا اذا قال له ابي ليس هذا بعبدك
لا يعتق انتهى وظاهره انه يكون حرا ظاهرا لا معتقا فتكون احكامه احكام
الاحرار حتى من يبعه ويثبت فيكون ملكا له ومن الكنايات ايضا كما في
البدائع امرتك ببيعك اختاري فيعتق علي النية وسيا في ثمانية واختلف
في ان الله في الظهيرة لا يعتق عند ابي حنيفة وان نوي وقال محمد
ان اراد به العنق فهو حر وان اراد به الصفة فهو مملوك وان اراد به ان
كنايته لا يلزمه شيء ولو قال لعبدك انت حر لوجه الله فهو باطل
وكذا ان عبد الله ولو قال جعلتك لله في صفته او في مرضه وقال لم اتق
به العنق ولم يقل شيئا حتى مات فانه يباع وان نوي العنق فهو حر انتهى
قوله وهذا ابي ابي اوامي وهذا مولاي اويا مولاي اويا جردا وعنق
معطوف على قوله انت حر اي بفتح بهذا ابي وما عطف عليه وانما اخرها
مع انها صريح لا يتوقف على النية لما فيها من التفصيل اما الاول وهو الالفاظ
التي يثبت بها النسب فنذكر منها ثلاثة الابن والاب والام وكل منهما اما

ان يكون علي وجه الصفة او علي وجه الندة فان كان علي طريق الصفة بان قال
لملكه هذا ابي فروع علي وجهين اما ان كان يصلح ابنا له بان كان علي طريق الصفة
بان كان مثله يولد مثله او لا وكلاهما اما ان يكون مجهول النسب او معروفا
فان كان يصلح ابنا له وهو مجهول النسب ثبت النسب والعنق بالاجماع وان كان
معروفا النسب من الغير لا يثبت النسب بلا شك ولكن يثبت العنق عندنا
وان كان لا يصلح ابنا له لا يثبت النسب بلا شك وهذا هو الذي يعتق قال ابو حنيفة
يعتق سوا مجهول النسب او معروفا النسب وقال لا يعتق وعلي هذا ولو قال
لملكته هذه بنتي خلافا ووافقا لما انه كلام محال فيرد ويلغو كقوله اعتنك
قبل ان افلق وله ان محال جنتين كذا صحيح بمجازه لانه اخبار عن حديثه
من حين ملكه وهذا لان النبوة في المملوك سبب لحرية اما اجماعا واصله
للقربة واطلاق السبب وارادة للسبب مستحارة في الذمة بخلاف لان الحرية
ملازمة للنبوة في المملوك والمشابهة في وصف ملازم من طرفي المجاز على ما عرف
فيحمل عليه بخلاف الاعتراف ما استشهد به لانه لا وجه له في المجاز
فتعين الاعتراف بخلاف ما اذا قال لعبدك قطع يدك خطا فانما خرجها
صحيحين حيث لم يجعل مجازا عن الاقرار بالمال والتزامه وان كان القطع سببا
لوجوب المال لان القطع خطأ سبب لوجوب مال مخصوص وهو الارش وانه
بخالف مطلق المال في الوضعي حتى وجب علي العاقلة في سنتين ولا يمكن
اثباته بدون القطع وما يمكن اثباته فالقطع ليس بسبب له اما الحرية لا تختل
ذاتا وحكما فامكن جعله مجازا عنه والكلام في المسئلة طويلا في الاصول
في بحث الحقيقة هل المجاز خلق عزما في التكلم او في الحكم وصرح في فتح التبر
بانه يعتق نوي ولم ينو اذ لا مزاحم كذا يلغى كلام العاقل ثم ان كان هذا دخل
في الوجود عتق فضا وديانة والافضا ولا نصير ام ولد له انتهى وكذا اصرح
في الكشف الكبير بانه يعتق فضا فيما اذا كان لا يولد مثله والمعتبر لما قلناه
في السنن لا المشاكلة حتى لو كان المدعي ابيض ناصعا والنزل له اسودا وعلي
القلب ثبت له النسب وقيد بالملك لانه لو قال لزوجهته وهي معروفة
النسب من الغير هذه بنتي لم يقع الفرقة اتفاقا كما عرفنا في الاصول واما
الشاذي فهو قوله هذا ابي فان كان يصلح ابنا له ولكن للقبيل فمعروف
لا يثبت النسب ويعتق عندنا وان كان لا يصلح ابنا له لا يثبت النسب
بلا شك ولكن يعتق عند ابي حنيفة وعندهما لا يعتق واما الثالث
فهو قوله هذه امي والكلام فيه كاللزام في الاب ولو قال لعبدك هذا
ابي او قال لامته هذا ابي اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يعتق وقال
بعضهم لا يعتق ويرجح في الهداية وفتح القدير وفي المجتبى وهو الاظهر
ولو قال لملكه هذا عبي او عبي يعتق بلا خلاف بين اصحابنا وسيا في

الكلام على هذا الخي ولو قال هذا النبي من الزنا يعتق ولا يثبت النسب وأشار
المع إلى أنه لا يشترط تصديق العبد المقر له بالنسب وفيه اختلاف فقيل
لا يحتاج إلى تصديقه لأن أفراد المالك على مملوكه يصح من غير تصديقه
وقيل يشترط تصديقه ولو قال لغير هذا جدي فقيل هو على الخلاف وهو
الاصح لأنه وصفه بصفة من يعتق عليه بملكه والاصل أنه إذا وصف العبد
بصفة من يعتق عليه إذا ملكه فإنه يعتق عليه إلا في قوله هذا الخي
وهذه الخي وأما الثاني أعني لفظ المولى فذكر المع أنه لا فرق بين الجزاء والنداء
أما الأول فلأن اسم المولى وإن كان ينتظم الناصرون والموالاة في الدين
والأعلى والأسفل في العتاقة إلا أنه تعين الأسفل مراداً فصارت كاسم خاص
له وهذا لأن المولى لا يستنصر بمملوكه عادة وللعبد نسب معروف
فأنتهي الأول والثاني والثالث نوع مجاز والكلام لحقيقة العتقة والاضافة إلى
العبد ثنائي كونه معتقاً فتعين المولى الأسفل والحق بالصريح وكذا إذا قال
لامنة هذه مولا في ما بينا ولو قال غنيت به المولى في الدين أو الكذب
يصح في فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصح في القضاء لانه الظاهر
كأن في الهداية وصرح في العتقة بأن لفظ المولى صريح لا يحتاج إلى النسبة
وذكر الولوالجية كأن في الهداية وصرح اختلاف المشايخ فذهب من قال لا يعتق
بغير النسبة والاصح أنه صريح من كل وجه انتهى ونعنيهم في غاية البيان بأننا
لأنسلم أن المولى صريح في أتياع العتق وهذا لأن الصريح مكشوف المراد ولفظ
المولى مشترك ومع استعماله في المعاني على سبيل التبدل لا يكون مكشوف
المراد فلا يكون صريحاً فقولهم أن المولى لا يستنصر بمملوكه عادة فلا نسلم
ذلك بل يجعل له النصرة بما ليكه وخدمه والذي لا يحتاج إلى النصير
والظهير هو الله تعالى وحده على أن تقول الصريح يثبت الدلالة والتكلم
بصريح وينادي بأعلى صوته أي غنيت الناصر بلفظ المولى وله دلالة على
ذلك حقيقة لأنه مشترك وهم يتولون دلالة الحال من كلامك بذي على
أن المراد من المولى هو المعتق الأسفل ولا تعتبر إرادة الناصر ونحوه وهذا في
غاية المكابرة انتهى وأجاب عنهم في فتح التدبير بأن قوله استعمال في معان
فلا يكون مكشوف المراد أن أراد أي ما منعناه لجواز أن ينكشف المراد من
المشترك في بعض الموارد الاستعمالية لا فترانه بما ينبغي غيره اقتراضاً ظاهر
كما هو فيما نحن فيه ومنعه أن المولى لا يستنصر بغيره لا يلائم ما سنده
به من قوله يحصل النصرة بهم لأن المراد إذا أخربه أمر لا يستدعي للنصر
عبد به بل يبي غمه وإن كان العبد والخدم ينصرونه وإنما قوله الصريح
يفرق الدلالة فكانه أراد الكناية قطعي قلده فيقول هذا الصريح وهو
قوله أردت الناصر بلفظ المولى إنما قاله بعد بما هو ملحق بالصريح في إرادته

العتيق فثبت حكمه ذلك ظاهر وهذا الصريح بعده رجوع عنه فلا يقبله
القاضي والكلام فيه ونحن نقول فيما بينه وبين الله تعالى لو أراد الناصر
لم يعتق فأين المكابرة انتهى وأما الثاني أعني في النداء فإنه لما تعين الأسفل
مراد العتق بالصريح وبالنداء يعتق بأن قال يا جديا عتق وكذا النداء
بهذا اللفظ وقيل بما لم يولي لا يعتق في السيد والمالك إلا بالنسبة كذلك هو
يا سيدي أو يا سيدي أو يا مالكي لأنه قد يكره على وجه التعظيم والكرام
فلا يثبت به العتق بغير نسبة وفي الظهيرية وغيره لو قال أنت مولى فلان
عتق في القضا كقوله أنت عتق فلان بخلاف اعتقك فلان وعن ابن التميم
الصغار أنه سئل عن رجل جات جاريته بسراج فوكت بين يدي به فقال
لها المولى فما صنع بالسراج ووجهه أضوم من السراج يا من أنا عبدك قال
هذه كلمة لطف لا يعتق بها الجارية وفي التلخيص كقول لعبد أنا عبدك
المختار عتق العتق انتهى وأما الثالث وهو النداء بحرف كيه جديا عتق
يا معتق فلأنه ناداه بما هو صريح في الدلالة على العتق ككون اللفظ
موضوعاً له ولا يعتق بالمعنى في الموضوعات فثبت العتق من غير نسبة
واستثنى في الهداية ما إذا سماه حرّاً ثم ناداه يا حرّاً مراده الأعلام
باسم علمه وهو ما قبله به ولو ناداه بالفارسية يا آزاد وقد قبله بالحر
قالوا يعتق وكذا عكسه لأنه ليس بنبي باسم علمه فيعبر بأخبار عن الوصف
انتهى وشرط في الظهيرية والحانية الشهاد وقت تسميته بحرف وفي المسبق
إذا لم يكن هذا الاسم معروفاً له يعتق في القضا لأنه ناداه بوصف بمالك
إيجابه وفرق في التلخيص بين تسميته بحرف حيث لا يقع إذا ناداه لأنه عهد
التسمية بحرف كالحرفين قبس بخلاف طالق لم تعهد التسمية به وفي التراكيب
لم يفرف بينهما لأن القلم لا يشترط فيه أن يكون معروفاً والكلام فيما إذا
شهد وقت التسمية فيهما فالظاهر عدم الفرق وفي الظهيرية لو بعث
غلامه إلى بلد وقال له إذا استغيبك أحد فقل لي حرفاً هب الغلام
فاستغيبه رجل فسأله فأجابه بما قال المولى فإن قال له سميتك
حرفاً فقل لي حرفاً يعتق أصلاً وإن لم يقل له المولى ذلك يعتق فضا لا ديانة
انتهى وفي المجتبى بعث غلامه إلى بلد فقال له إذا استغيبك أحد فقل
لي حرفاً يعتق أو بعثه مع جماعة فقال لهم من سأل عنه عاشراً
وغيره فتولوا له أنه حرفاً علواً يعتق ولا يعتق قبله فضا لا ديانة ولو كان
المولى قال لهم سميتك حرفاً فقلوا له أنه حرفاً لو لا يعتق انتهى أنه إذا
سماه حرفاً لا يعتق بالأخبار أيضاً فلا فرق بين أن يقول له يا حرّاً وهذا آخر
قوله لا يا أبي أو يا أخي ولا سلطان لي عليك والفاط الطلاق وانت مثل الحر
أي لا يقع العتق بهذه الألفاظ أي في النداء يا أبي أو يا أخي لأن النداء بالأعلام

المنادي الا انه اذا كان يوصف ويمكن اثباته من جهته كان لتحقيق ذلك
الوصف في المنادي استحضار له بالوصف المخصوص كما في قوله يا هر
علي ما بيناه وان كان في النداء يوصف لا يمكن اثباته من جهته كان للاعلام
المجرد دون تحقق الوصف لتعذر والنبوة لا يمكن اثباتها حاله النذر من
جهته لانه لو تحقق من ما غيره لا يكون اثباته بهذا النذر مكان بمجرد
الاعلام ويروي عن ابي حنيفة شاذ انه يعتقد فيها والاعتماد على الظاهر
كذا في الهداية ولا خصوصية للابن والاب بل كذلك لو قال يا ابي يا بني
يا اخي يا عمي او الجارية في هذه الالفاظ الا بالنية في لا ينبغي الجمع بين
هذه المسائل في حكمه لان في مسئلة النداء يتوقف على النية وفي لا سلطان
في الفاظ الطلاق لا يقع وان نوي كما سنبينه وشارنا الى انه لو قال يا ابن
بغير اضافة لا يعتق بالاولي لان الامر كما اخبرناه ابن ابيه وكذا اذا قال
يا بني او يا بنته لانه يقتصر الابن والبنت من غير اضافة والامر كما اخبر
كذا في الهداية وقد ذكر المصنف من الذي يثبت به النسب على وجه الخبر
ثلاثة الابن والاب والامر ولم يذكر الاخ ولا يحق هذا الاخي لا يعتق
وروي الحسن عن ابي حنيفة انه يعتقد وجه ظاهر الرواية ان الاخوة
اسم مشترك يراد بها الاخوة في الدين قال الله تعالى انما المؤمنون اخوة وقد
يراد بها الاتحاد في القبيلة قال الله تعالى والي عاد اخاهم هودا وقد يراد
بها الاخوة في النسب والمشارك لا يكون حجة فان قيل النبوة والابوة قد يكون
بالرضاع فلم اشتمل العتق بهذين اللفظين عند الاطلاق فينبذ له النبوة عند
الرضاع مجاز والمجاز لا يعارض الحقيقة بخلاف الاخوة فانها مشتركة في الاستعمال
ولو قال لامنه هذه عمي او هذه خالي او قال لغلامه هذا خالي او عمي
فانه يعتق كذا في الظهيرية ووفق بينهما في البدائع بان الاخوة تختم الاكرام
والنسب بخلاف العم لانه لا يستعمل الاكرام عادة وهذا كله اذا اقتصر على
هذا الاخي فلو قال هذا اخي من ابي او من امي او من النسب فانه يعتق
كما في فتح القدير وغيره ولا يخفى انه اذا اقتصر يكون من الكنايات فيعتق
بالنية واما عدم العتق بقوله لا سلطان عبارة من النبي وحي السلطان به
لقيام يده وقد بيني ذلك دون البد كما في المكانت بخلاف قوله لا سبيل
لي عليك لان نفيه مطلقا ما تنفاه الملك لان المولى على المكانت سبيل فلها
يختل العتق انتهى وفي فتح القدير واعلم ان بعض المشايخ مال الى انه يعتق
بالنية في لا سلطان لي عليك وبه قال الامة الثلاثة وقال بعض المشايخ
انه ليس ببعيد وعن الكندي في عمري ولم يتفهم الى الفرق بين نبي السلطان
والسبيل ومثل هذا الامار لا يقع له مثل هذا الا والحال مشكل وهو به جدير
اما اول فان النبي المفسر بها السلطان ليس المراد بها الجارية المحسوسة بل

القدرة فاذا قيل له سلطان اي يبي يعوي الاستيلاء وقرصر في الكافي بان
السلطان يراد به الاستيلاء واذا كان كذلك كان نفيه الاستيلاء حقيقة او مجازا
فصح ان يراد منه ما يراد لنفي السبيل بل وحي ياد في تأمل واما ثانيا فالمانع
الذي عينه من اراد به العتق وهو لزوم ان يثبت باللفظ اكثر مما وضع له
غير مانع اذ غاية الامر ان يكون المعنى المجازي اوسع من الحقيقي فلا يقع
في ذلك بل هو ثابت في المجازاة العامة فان المعنى الحقيقي فيها نصير
فرد من المعنى المجازي كذا هذا يصير زوال اليد من افراد المجازي اعتق
العتق او زال الملك والذي يقتضيه للنظر كون نبي السلطان من الكنايات
انتهى واما عدم الوقوع بالفاظ الطلاق ولو نوي العتق فهو مذهبنا الا
رواية عن ابي يوسف انه يقع بقوله لامنه طلقك ناويا العتق كما
في المجتبي ووجه المذهب انه نوي ما لا يجمله لفظه لان الاعتراف
بحرف فقتل روا لا كذلك المنكوحة فانها قادرة الا ان قيد النكاح مانع
وبالطلاق يرتفع المانع فتظهر القوة ولا حقا ان الاول اقوي ولان ملك
اليمن فوق ملك فوقه فلهذا امتنع في المتنازع فيه والتساع في عكسه
كذا في الهداية وحاصله انه تستوعب الفاظ العتق للطلاق دون
عكسه بناء على ما في الاصول من جواز استعارة السبب المسبب دون عكسه
الا ان يختص السبب بالسبب كالمعلول فيصح استعارة كل منهما للاخر اطلته
فشميل صريح الطلاق وكناياته فلا يقع بها العتق اصلا فلو قال لامنه فربك
علي حر امرأتي علي حر امرأتي لا تعتق وان نواه لان اللفظ غير صالح فلو
قال لامنه له فربك كما لو قال قوي او قوي ناويا للعتق لان اللفظ لما لم
يصلح له لغا في مجرد النبوة وهي لا يقع بها شي وتساوي في الايمان انه
وطهر لزمه كفارة اليمن فليحفظ هذا ويستثنى من كنايات الطلاق
امر بك بربك او اختارني فانه يقع العتق به بالنية لانه لما حمل العتق
وغيره كان كناية فهو من كنايات العتق والطلاق ولا يقع فيه كما في
البدائع وقد يقال انهما من كنايات تنوي الطلاق فلا استثنى كما لا يخفى
وفي المحيط لو قال لامنه امر بك بربك واراد العتق فاعتقت نفسها في
المجلس عتقت والا فلا لانه ملكها ابتاع العتق والاعتناق اسقاط الملك
كالطلاق فيقتصر حكمه على المجلس كما في الطلاق ولو قال لها اعتق
نفسك فقالت اخترت كان باطلا كما في الطلاق انتهى وفي البدائع ولو
قال امر عتقك بربك او جعلت عتقك في يدك او قال له اختار العتق او
خبرتك في عتقك او في العتق لا يحتاج فيه الى النية لانه صريح لكن لا بد
من اختيار العتق ويقتضيه المجلس لانه تفليكه انتهى وفي
بالفاظ الطلاق لانه لو قال لامنه طلقك او قال لعبده ذلك يقع العتق

ت

اذا نوي كما في فتح القدر لانه كقول غلبت سبيك بخلاف طلقك كما قرنا
 وكذا اذا قال له اذهب حيث شئت توجه ايما شئت من بلاد الله لا يبي
 عليك لا يتبع وان نوي كما في المجتبى مع ان اطلقك من كتابات الله يقع
 به بالنية فكيف وقع به العتق والجواب انه كناية فيهما والمنع استعارة
 ما كان من الفاظ الطلاق خاصة صريحا او كناية واما عدم العتق في قوله
 انت مثل الحر فلانه اثبت الماثلة بينهما وهي قد تكون عامة وقد يكون
 خاصة فلا يعتق بلانية للشك كذا في التبيين وهو يفيد انه من
 الكنايات يتبع به العتق بالنية وقد صرح به في غاية البيان معزيا الي
 النسخة حيث قال وقد قالوا اذا نوي يعتق فانه ذكر في كناية الطلاق
 اذا قال لامرأته انت مثل امرأة فلان وفلان في من امرأته ونوي الايلا
 يصرف ويصير مولى وانما لم يتبع بدون النية لان المثل للنسبة والتشبيه
 بين الشبهين لا يقتضي اشتراكهما من جميع الوجوه فلذلك لم يعتق لافي
 الغضا ولا فيما بينه وبين الله تعالى ومعنى المثل في اللغة النظر كذا في
 الجوهر انزي وفي المحيط لو قال ما انت الامثل الحر لا يتبع ولو قال الحره انت حرة
 مثله هذه يعني امته وامته حرة ولو قال انت حرة مثل هذه الامة لم تعتق
 امته انزي وفي التمهيد اخذ قيسا خاطه علامة وقال هذه خياطة
 حر لا يعتق العبد لانه يراد به النسبية انزي فقد علمت ان بعض هذه
 المسايل يعتق فيها بالنية وبعضها لا فلا ينبغي ادخالها في واحد
 وفي الخاتمة لو قال لعبد انت حر يعني في النفس لم يرد في الغضا ولو
 قال انت عتيق في السن لا يعتق ولو قالت انت حر النفس يعني في الاخلاق
 عتق في النضا انزي وفي المحيط وغيره لو قال لعبد بن بك بدن حر وراسك
 راس حر لم يعتق لانه نسبته وليس بتشبيه به بتحقيق لانه لو اراد العتيق
 لقال بن بك حر ولو نوره وقال راسك راس حر وبن بك بدن حر ووجهك وجه
 حر قوله وعنت بما انت الاحر لان الاستثنا من النبي اثبات على وجه
 التاكيد كما في كلمة الشهاداة كذا في الهداية وفي فتح القدر هذا هو
 الحق المفهوم من تركيب الاستثنا لغة وهو خلاف قول المشايخ في الاصول
 وقد بيناه في الاصول وانه لا ينافي قولهم الاستثنا تكلم بالباقي بعد
 الثبوت واما كونه اثباتا مؤكدا فلوروده بعد النبي بخلاف الاثبات الجرد انزي
 قوله ويملك قريب محرم ولو كان المالك صبيبا او مجنوننا معطوف على قوله اول
 الباب بانك حر اي بصح العتق بملك قريب محرم للمحدث من ملك دارهم محرم
 منه فهو حر وعتق عليه واللفظ بعومه ينتظم كقرابة موبدة بالحرولية
 ولاد او غيره ولانه ملك قريب قرابة موثرة في الحرمة فيعتق عليه
 وهذا هو الموثر في قرابة الولاد وذكر في الاسلام المزدوي في بحث العدل ان العلة

في عتق القريب بالملك شيان القرابة والملك لكن العتق يضاف الي اخرهما
 فان تاخر الملك اضيف العتق اليه كما اذا كان قريبه وان تاخرت القرابة
 وتقدم الملك اضيف العتق الي القرابة كما اذا كان بين اثنين عبد ثم ادعي
 احدهما انه ابنه عزم لشرعية واضيف العتق الي القرابة انزي قيد بالقريب
 لانه لو ملك حر ما يملكهم كزوجة ابية وابنه لا يعتق لانه ليس بينهما قرابة
 موجبة للصلة محرمه للقطعية فلا يستحق العتق وقيد بالحر لانه لا
 عن الرحم بل المحرم كبنى الاعمار والاخوال والخالات اذا ملكه لم يعتق
 ونقص عن النص المحرم للقطعية بالاجماع لما اصر كثر لا يحصى ولو
 عتق اربما خرجوا الملال فيه لتعذر معرفتهم بالكلية فلو خصت القر
 المحرمية عن النص اي يودي الي تعطيله وذلك لا يجوز وكذا لو ملك
 دارهم محرم من الرضاع فلا بد ان يكون المحرمية من جهة القرابة وذا
 الرحم المحرم شخصان يربيان الي اصل واحد بلا واسطة كالاخوين او
 احدهما بواسطة والاخر يعني واسطة كبن الاخ مع العم في النسبة الي
 الجد كذا في المحيط واطلق في المالك فشمع المسلم والكافر لانهما يستويان
 في الملك وفيما يلزمهم من الصلة وحرمة القطعية والكافة لانهما ويشترط
 ان يكون في دار الاسلام لانه لا حكم لنا في دار الحرب فلو ملك قريبه في دار
 الحرب او عتق المسلم عبده في دار الحرب لا يعتق خلافا لابي يوسف
 وعلى هذا الخلاف اذا عتق الحر عبده في دار الحرب ذكر الخلاف في الايضاح
 وفي الكافي للحاكم عتق الحر عبده في دار الحرب ذكر الخلاف في الايضاح وفي
 الكافي للحاكم عتق الحر في دار الحرب قريبه باطل ولم ينكر خلافا اما اذا
 اعتقه وخلده في المختلف قال يعتق عند ابي يوسف وولاه له وقال لا
 ولاية لان عتقه بالتخلية لا بالاعتاق ثم قال المسلم اذا دخل دار الحرب
 فاشترى عبد احريا فاعتقه ثمة فالقياس انه لا يعتق بدون التخلية
 وفي الاستحسان يعتق بدونها ولا ولاية عندهما فياسا وله الولاء عند ابي
 حنيفة وعند ابي يوسف استحسانا وفي المحيط وان كان عبده مسلما
 او ذميا لم يعتق بالاجماع لانه ليس بحمل للاسترقاق بالاستيلاء انزي
 والصبي جعل اهلا لهذا العتق وكذا المجنون حتى عتق القريب عليهما
 عند الملك لانه تعلق به حتى العبد فثبانه التثنية وفي البدائع ولو
 اشترى امته وهي حبلى من ابية والامة لغير الاب فثبانه التثنية وفي
 البدائع ولو اشترى امته وهي حبلى من ابية والامة لغير الاب جاز للشر
 وعتق ما في بطنها ولا يعتق الامة ولا يجوز بيعها فذل ان يضع وله ان
 يبيعهما فذل ان يضع وله ان يبيعهما اذا وضعت وانما عتق الحمل لانه اخوه
 وقد ملك فيعتق عليه انزي فاذا ان الحمل داخل تحت قولهم ويملك قريب

بنا علي انه مملوك قبل الوضع مع الزهر قالوا الحمل لا يدخل تحت اسم المملوك
حتى لو قال كل مملوك لي حر لا يعتق الحمل فيحتاج الي الجواب واطلق المص
في الملك فشمع ما اذا ابا شر سببه بنفسه او بنا بينه فدخل ما اذا اشترى
العبد المادون ذارهم محرر من مولاه ولا دين عليه فانه يعتق بخلاف
المديون فانه لا يعتق في ما اشتراه عنده خلافا لهما وخرج المكاتب
اذا اشترى بن مولاه فانه لا يعتق في قولهم جميعا كما في الظهيرية
وشمل الكل والبعث فاذا ملك بعض قريبه عتق عليه بقدره كما سياتي
قوله ويخبر لوجه الله والشيطان والصنم اي يصح العتق بتحرير
هو عبادة او معصية لان الاعتاق هو المكنى الموتر في ازالة الرق ومنه
القربة لا تاتى لهما في ذلك الا تري ان العتق بالمال والكتابة مشروعا
وان عريا عن صفة القربة فلا ينعدم بعدمها اصل العتق ولا يخفى ان
الاعتاق للصنم انما هو صا در من كافرا ما اذا صدر من مسلم فينبغي
ان يكفي به اذا قصدنا تعظيمه قد منا ان انواعه اربعة فرض ومند
ومباح ومعصية وفي المحيط ان الاعتاق قد يقع مباحا لا قربة بان
اعتق من غيرنية او اعتق لوجه فلان وقد يقع معصية بان اعتقه لوجه
الشيطان انما يفرق بين الاعتاق لادبي وبين الاعتاق للشيطان
وعلى حرمه الاعتاق للشيطان بانه قصد تعظيمه وكذا العتق بلانية
مباح كما في النبيين وذكر في فتح القدير ان من الاعتاق المحرم اذا غلب علي
ظنه انه اذا اعتقه بذهب الي دار الحرب او يرتد او يخاف منه السرقة او
قطع الطريق ويتفق عتقه مع تحريريه خلافا للظاهرية هن وفي عتق
العبد الذي هالم يخف ما ذكرنا اجزائهم من النظر في الايات والاشغال
بما يزيل الشبهة عنه واما ما عني هالك انه اذا كان اعلا ثلثا من العبد
المسلم يكون عتقه افضل من العتق المسلم لتولاه عليه السلام افضلها اقلها
بالمهيلة والمجزة فبغير عن الصواب ويحب تقييده بالا علي من المسلمين
لانه تفكيك المسلم من مقاصده وتفريره واما ما يتال في عتق الكافر
ذكرنا في احتمال يقابله ظاهرا فان الظاهر يسوخ الاعتقادات والها فلا
يرجع عنها فلذا انشأ هذا الامر بالاصالة من لا يزدادون الار بنا طأ
بعثا يدرهم فضلا عن من عرضت حريته بجزم الوجه الظاهر في استجاب
عتقه تحصيل الجزية منه للمسلمين واما تفريره للمتا مل فيسلم فهو
احتمال والله سبحانه اعلم انما يارد بوجه الله رضاه بحاذا والوجه في
اللغة مخي علي معناه يقال وجه الانسان وغيره وهو معروف ووجه
الها واوله ووجه الكلام السبيل الذي يتصور هاية ووجه القوم ساداتهم
وصرفت الشيء علي وجهه اي علي سنته والشيطان واحد شياطين الاش

والجن

والجن بمعني مرد نهم والنون اصلية ان كان من شيطان الا بعد الخيروا
ان كان من شياطين اي ملك واما الصنم فمن صورة انسان من خشب او
ذهب او فضة فان كان من حجر او وثن كذا في غاية البيان قوله ويكره
وسكر اي يصح العتق مع الاكراه والسكر لصدر والركن من الاهل في المحل والاكراه
حمل الغير علي ما لا يرضاه واطلقه فشمع المكي وهو ما يوثق النفس او العفر
وغير المكي واما السكر فاطلقه ايضا وهو مقيد بما اذا كان من محرر او شلت
يقصد السكر واما ما كان طريقه مباحا لسكر المضطر الي شرب الخمر والمحا
من الادوية والاعدية المتخذة من غير العنب والمثلث لا يقصد السكر
بل يقصد الاستمرار والتقوي وتبيع الزبيب بلا طبع فانه كالأعما لا يصح
معه تصرف ولا طلاق ولا عتاق كذا في التحرير وقد مرناه في الطلاق قوله
وان اضافه الي ملك او شرط صح اي ان اضاف العتق الي ملك بان قال ان
ملكك فانت حر واني شرط كثره لعبد ان دخلت الدار فانت حر فانه يصح
وتبع العتق اذا وجد الشرط اما الاضافة الي الملك ففيه خلاف الشافعي
وقد بيناه في كتاب الطلاق واما التعليق بالشرط فلانه استأط فيجزي فيه
التعليق بخلاف التملك كان علي ما عرفت والاضافة الي سبب الملك كالاضافة
الي الملك كان اشترت بك فانت حر بخلاف ان مات مورث فانت حر لا يصح لان
الموت لم يوضع سببا للملك والاضافة الي وقت كالتعليق بالشرط من حيث
ان الحكم لا يوجد فيهما الا بعد وجود الشرط والوقت والمحل قبل ذلك علي حكم
ملك المالك في جميع الاحكام الا في التعليق بشرط الموت المطلق وهو التذبير
وكذا الاستيلاء كذا في البوايع والتعليق بامر كاي بنجي بن قال في الظهيرية لو
قال لعبدك ان ملكك فانت حر عتق للمحل بخلاف قوله ملكا بانه ان انت عبي
فانت حر لا يعتق قال الفقيه ابو الليث وبه ياخذ لان في الاضافة تصور
انما وفيها ايض رجل قال لعبدك رجلان وهبك مولاك فانت حر فوهب له
والعبد في يد الواهب لا يعتق قبل ولم يقل كذا لو كان العبد في يد الموهوب
له وقد ابتد الواهب بالهبة قبل الموهوب له ولم يقبل ان ابتد الموهوب
له وقال هب لي هذا العبد والعبد في يد الموهوب له فقا صاحبه
العبد وهبت لك عتق انتني ومن مسايل التعليق اللطيفة ما في الظهيرية
رجل قال لامته اذا مات والذي فانت حرة ثم باعها من والده ثم
تزوجها ثم قال لها اذا مات والذي فانت طالق ثم مات الوالد كان
محمد رحمه الله يقول ولا تعتق ولا تطلق ثم رجع وقال لا يقع طلاق ولا
عتاق والمسئلة علي الاستقصا في المبسوط انما قوله ولو حرر حاملا
عتقا اي الامر والحمل يتعاليها اذ هو متصل بها فحق كساي اجزاها ولو استنشا
لا يصح كاستنشا اجزها وقال ابو يوسف اذا خرج اكثر الولد فاعتق الامر

مل

ب

ه

لا يعتق الولد لانه كالمتمصل في حق الاحكام لا تري انه ينتضي به العرة
ومات في هذه الحالة يرث بخلاف ما اذا مات قبل خروج الاكثر هكذا
ذكره الشارحون وظاهره ان نسبة هذا التفصيل لا ييوسف لكونه
تعلقه وحده لا لان صاحبهين بخالفان خاتمه موافق للتاعدة وفي
الجانية رجل اعتق جارية انسان فاجاز المولي اعتاقه بعد ما ولدت
لا يعتق الولد ان تري واطلق المص في عتق الحمل فشمع ما اذا ولدته بعد
عتقها فانه يعتق مقصود الا بطريق التبعية لا يجوز ولاد والي موالي
الاب وان ولدته لسنة اشهر فاكثرفانه يعتق بطريق التبعية فح
يجوز الولا الى موالي الاب كما في شرح الوقاية وعلي هذا ينبغي ان يحكم
لاقل من قوله هنا علي ما اذا ولدت الى سنة اشهر ليكون عتقه بطريق
الاصالة لئلا يلزم التكرار لانه سيد كران الولد يتبع الام في الحرية والتبعية
انما تكون اذا ولدته لسنة اشهر فاكثرفيحمل علي اللهم الا ان يريد بالحرية
الحرية الاصلية فلا اشكال ولا تكرار قوله وان حرره عتق فقط اي ان حرر
الحمل وحده عتق هو دون امه لانه لا وجه الى اعتاقها مقصود لعدم
الاضافة اليها ولا اليه تبعالما فيه من قلب الموضوع ثم اعتاق الحمل
صحيح ولا يصح بيعه ولا هبته لان التسليم فيه شرط في الهبة والقدرة
عليه في البيع ولحقن وجد بالاضافة الى الحسينين وشي من ذلك ليس
شرطا في الاعتاق فافترقا وافاد بقوله وان حرره انه كان موجودا وقت
التحرير ولن يتحقق وجوده الا اذا ولدته لاقل من سنة اشهر وان ولدته
لسنة اشهر فاكثرفانه لا يعتق ولا يكون قوله ما في بطنك حرا فورا بوجوده
لعدم التبين بوجوده وقته لجواز حدوثه الا في مسيلتين احدهما ما اذا
كانت الاممة معتدة عن طلاق او وفاة فتلد له لاقل من سنة اشهر من وقت
النفراق وان كان لاكثر من سنة اشهر من وقت الاعتاق لم يعتق لانه كان
موجودا حين اعتقه بدليل ثبوت نسبه ثانيا ما اذا كان حملها يومين
فجات باولها لاقل من سنة اشهر ثم جات بالثاني لسنة اشهر فاكثرفانه
يعتق لانه كان محكوما بوجوده حين اعتقه حتى ثبت نسبه وتشرع علي
التفصيل السابق مسيلتان احدهما لو قال المولي ما في بطنك حرا ثم قال
ان حملت فسام حرا فولدت بعد سنة اشهر فالقول له اذا اقراها كانت
حامل يوم عتق الولد وان اقراها حمل مستقبل عتق سالم لانا ثبتنا بعق
احدهما وشككتنا في الاخر لانه لا يخلو اما ان يكون العلوق والحمل كان موجودا
وقت الاعتاق او كان حادشا بعده فراجع في البيان اليه وان جات به لاكثر
من سنتين يعتق سالم دون الولد لانا ثبتنا انه لم يكن موجودا وقت الاعتاق
وان جات به لاقل من سنة اشهر يعتق الولد دون سالم لانا ثبتنا انه كان

ن
التحرير

موجودا وقت الاعتاق ثانيا ما لو قال في بطنك حرا ثم ضرب بطنها فالقت جنينا
معيا ان ضربها بعد العتق لاقل من سنة اشهر يجب دية الجنين الحر لانه
ان كان له اب حروا كان وان لم يكن يكون لعصية المولي لان المولي قابلا فلا
يستحق الميراث وان ضربه لسنة اشهر لا شيء عليه لانه لم يعتق كذا في المحيط
وينبغي ان يقال ان ولدته لاقل من سنة اشهر بعد العتق او لسنة اشهر ولا
ين كرا لتضرب اذا دخل له وفي البدائع وكذا اذا قال اذا ولدت ما في بطنك فح
حرا لا يعتق حتى تلده لاقل من سنة اشهر من يوم حلف لتيقن بوجوده
وقت الحلف الا ان ههنا يعتق من حين حلف وفي اذا ولدت ما في بطنك من
يوم لا شتراطه الولادة ان تري واطلق المص في عتق الحمل فشمع ما اذا اعتقه
علي مال فانه يصح ولا يجب المال اذا اوجه الي الزام المال علي الجنين لعدم
الولاية عليه ولا الي الزامه الام في حق العتق نفس علي حدة واشترط
بي العتق علي غير المعتق لا يجوز علي ما مر في الخلع كذا في الهداية لكن لو
اعتقه علي مال علي امه فانه لا بد من قبولها بعته وان لم يلزمها شيء
لما في المحيط ولو قال اعتقت ما في بطنك علي الف عليك فتبليت فجات بولد
لاقل من سنة اشهر يعتق بلا شيء لان العتق معلق بقبول الامة الالف
وقد قبلت الالف فعتقت فعتق الولد وبطل المال ان تري وفي الظهيرية
لو قال لامته ما في بطنك حرا ثم ادعي الي الف او ادا دي الي الفاقضعت
لاقل من سنة اشهر فهو حرا ثم ادعي اليه الف درهم واطلق في تحرير الحمل
فشمع ما اذا قال حملك حرا وما في بطنك حرا وقال العلقة او المضغة
التي في بطنك حرا فانه يعتق ما في بطنها كذا في الجانية ولو قال اكبر ولد
في بطنك فهو حرا فولدت ولدين في بطن فاولها حرا وجاها اكبرها وهو حرا
كذا في المحيط وكذا لو قال ان حملت بول فهو حرا وليس منه ان ولدت ولما
فرو حرا لا يعتق الا بعد الولادة حتى لو باع الامرا ومات المولي قبل الولادة
بطلت اليمن في البدائع ولم بشرط المص ولادته حيا بعد عتقه وظاهر ما في
المحيط انه شرط قال ولو اعتق احد شريكين الامة ما في بطنها فولدت
نوما مينا لاضمان عليه لان الائلاف لم يثبت بيقينا لاحتمال ان الجنين
لم يكن حيا ولم ينفع فيه الروح اصلا فلا يجب الضمان بالشك ولو ولدت
نوما حيا يضمن لان الظاهر ان الحياة كانت موجودة فيه وقت الاعتاق
ولو اعتق احد الشريكين الجنين فضرب اجنبي بطنها فالقت مينا فعلي
الضارب نصف عشر قيمته ان كان غلاما وعشر قيمتها ان كانت جارية
عند الي حنيفة لان معتق البعض كالمالك عند الضرب صادقة
وهو فتيق فيجب فيه ما يجب في جنين الامة وعندهما يجب فيه ما يجب
في جنين الحرة ويضمن المعتق نصفه لشريكه لان الشرع لما اوجب ضمانه

علي الضارب فقد حكم بكونه حيا قبل الضرب فيكون المعتق بالاعتناق متلما
نصيب شريكه فيضمن نصف قيمته ويرجع بذلك فيما ادى الضارب لان
المعتق ملك نصيب صاحبه بالعتق فان الجنين مما يقبل النقل من ملك الى
ملك فانه يملك بالوصية نصيب صاحبه مكانت له فهذا المكاتب
مات عن وفا فيتضي منه سعيته وما بقي فميراثه لورثته او لمعتقه
لانه مات حيا انزعي واشار الملم الي ان تدبير الحمل وحده صحيح بالاولي قالوا
ولا يجوز بيع الامراة المعتقة ما في بطنها ويجوز هبتها والفرق ان استثنى ما في
بطنها عند بيعها لا يجوز قصد افكها حكما بخلاف الهبة لكن لا يحكم بطلاق
البيع الا بعد الولادة لاقل من سنة اشهر وفي المبسوط وبعد ما دلي ما في
البطن لو وهب الامراة لا يجوز هو الاصح والفرق ان بالتدبير لا يزول عن ما في
البطن فاذا وهب الامراة بعد الثلاث بعد التدبير فالهوب متصل بالهبة
بمهرهوب فيكون في معنى هبة المشاع فيما يحتمل التسمية واما بعد العتق
فما في البطن غير مملوك انزعي وفي المحيط لو قال لامرأة انت حرة واسلمك
العتق او ما في بطنك عتقت اذ لم تكن حاملا لان التدبير لم يبع ولو قال
لامرأة الحامل انت حرة او ما في بطنك حرة ضرب انسان بطنها فاكنت جنينا
ميتا قد استبان خلقة قال في الجنين عترة ويعتق نصف الاممة وشري
في نصف قيمتها ولا سعاية علي الجنين انزعي وفي الظهيرية رجل اوصى
بما في بطن حاربه لانسان فان الوصي فاعتق الورثة ما في بطن الحاربه
حارا عتاقهم ويضمنون قيمة الولد يوم الولادة قوله والولد يبيع الام
في الملك والحربية والرق والتدبير والاستيلاد واكتابه لاجماع الاممة
ولان ما يكون مستلزما لهما فبيع جانبا ولانه متيقن به من جهةها
ولهذا ثبت نسب ولد الزنا وولد الكلاعة منها حتي ترثه ويرثها لانه
قبل الانفصال وهو كعضو من اعضائها حسا وحكما حتي يتغير بما بعد ايرها
وبدخل في المبيع والعتق وغيرها من التصرفات تبعها فكان جانبا ما ربح
ولذا يعتبر جانب الام في البها بمرابط حتي اذا تولد بين الوحشي والاهلي
او بين المأكول وغير المأكول يوكلا اذ كانت اممة مأكولة ويجوز الاضحية به اذا
كانت اممة يجوز الاضحية بها وفي الظهيرية ولو قال القابل هل يصير الولد
حر ام من زوجين رقيقين من غير اعتناق ولا وصية قيل نعم وصورته اذا
كان للحر ولد فهو عبد لاجنبي فزوج لدا بجاربه من ولده برضا مولاه
فولدت الحاربه ولد ارض حر لانه ولد ولد المولي ولو عبر الملم بالحمل واما
الولد بعد الوضع فلا يندبر ما في شي مما ذكره حتي لو اعتق الام بعد الولادة
لا يعتق الولد وقد علمت فيما قلنا ان المراد بالحربية هنا الحربية الاصلية واما
الطارية فقد افادها ولا يتولد ولو اعتق حاملا اعتقا وفي البيهقي لو اختلف

المولى والمدة برة في ولدها فقال المولى ولدته قبل التدبير فحق رقيق وقالت
هي ولدته بعده فمرد بر فالقول قول المولى مع يمينه علي علمه واليمين
بين المدبرة ولو كان مكان التدبير عتق فقال المولى للمعتقة ولدت قبل العتق
وهو رقيق وقالت ولدته بعد العتق وهو حر يحكم فيه الحال ان كان الولد في
يد هاتفتي قولهما وان كان في يد المولى فالقول قوله لان الظاهر يشهد له فهو
في يده بخلاف المدبرة فانها في يد المولى فكذا اولدها انزعي وفي الثانية من الدعوي
في مسيلة اعتاقها لو كان الولد في ايديهما فكذلك يكون القول قولها لانها تدعي
الولادة في اقرب الاوقات وفيه جزية الولد ولو اقامت البينة فيبينها اولي
لان بينة المولى قامت علي بني العتق قامت علي اثبات الحرية وكذلك
اكتنابه واما في التدبير فالقول قول المولى لانها تضاد قاعلي رقب الولد وذكر
في المنتقى عن محمد ان كان الولد يعبر عن نفسه يرجع اليه ويكون القول للولد
والا فالقول لمن هو في يده من زمان انزعي وقد اشار الملم بعطف الرقب علي الملك الي
المغايرة بينهما وهو كذلك فان الملك هو الغدرة علي النصف ابتداء الخرج الي
والوصي والوكيل واما الرقب فعجز حكيم عن الولاية والشهادة والتضاد وما كلفه
المال لانها كايين عن جعل شرعا عرفة للملك والابتدال واختلفوا هل هو حق الله
تعالى او حق العامة فقبل بالاول لان الكفار استكفوا عن عبادته جعلهم الله
ارقا لعباده فكان سبب رفقهم كثرهم او كفاصولهم وقيل بالثاني لكونه وسيلة
الي نعيمهم واقامة مصالحهم ودفع الشر عنهم قالوا اول ما يوصف الماسود يوصف
بالرق ولا يوصف بالملك الا بعد الاخراج الي دار الاسلام والملك يوجد في الجهاد
والحيوان غير لادبي دون الرقب وبالببيع يزول ملكه دون الرقب وبالعتق
يزول ملكه قصد الاله حقه ويزول الرقب ضرورة فراغه عن حقوق
العباد ويثبت لك الفرق بينهما في القن واما الولد والمكاتب فان الرقب والملك
كاملان في القن ورقا امر الولد والمدبر ناقص حتي لا يجوز عتقها عن الكفارة
والملك فيها كامل حتي جاز عتقه عن الكفارة وملكه ناقص حتي خرج من
يد المولى ولا بدخل قوله كل مملوك ام ملكه فمرد فحاصله ان جواز البيع يعتمد
كما لهما وحل الوطي يعتمد كمال الملك فقط وجواز العتق عن الكفارة يعتمد كمال
الرق فقط وخير بالتبعية فيما ذكر للاختلاف عن النسب فانه لدا لان النسب
للتعريف وتحال الرجال مكشوفة دون النساء حتي لو تزوجها شبي اممة انسان
فان يولد لموسى شبي تبعا لابيها رقيق تبعا لامه كما في فتح التدبير لان الزوج
قد رضي برق الولد حيث اقدم علي تزوجها مع العلم برفها بخلاف المغرور
فان ولده من الاممة حر لانه لم يرض به لعدم علمه فانطلق حرا ووجبت
التممة وهو ما يستثنى من كلام الملم فانه لم يبيع امه في الملك برفها بخلاف
المغرور وان ولده من الاممة والرق وانما لم يذكره هنا لانه سيصرح به في باب

دعوة النسب والاختار عن الدين فانه يتبع خير الابوين ديننا نظريه قوله
وولد الامة من كيدها حر لانه ان يعلق حر بالقطع بان ابراهيم بن النبي صلى الله
عليه وسلم لم يكن قط الا حرا لانه يعلق مملوكا ثم يعتق عليه كما هو ظاهر الهداية
وغيرها وفي المبسوط الولد يعلق حرا من المايين لان ما وده حرا وما جاريته
مملوكة لسيدها فلا يتحقق المعارضة بخلاف ابنه من جارية الغير فان ما ودها
مملوك لغيره فيتحقق المعارضة بخلاف ابنه من جارية الغير فان ما ودها مملوك
لغيره فيتحقق المعارضة فيخرج حابنها بانه مخلوق من ما يها يبتين كما قدمناه
وسبقنا في انه لا بد ان يعتق به وفي جامع الفصولين قد يكون
الولد حرا من زوجين رقيقين بلا تحرير ووصية وصورته ان يكون المحرور
وهو قن لاجنبي فزوج الاب امته من ولده برضا مولاه فولدت الامة ولدا
فرو حرا لانه ولد ولد المولي انما فعل هذا ولد الامة من كيدها او ابكرها
حرو قد قد مناعن الظهيرة **باب العبد يعتق بعضه**
لا شك في كثرة وقوع عتق الكل ونذر عتق البعض وفي ان ما اكثر وجوده
فالحاجة الي بيان احكامه امس منها الي ما ينذر وجوده وان دفع الحاجة
الماسة مقدم على النادر الي بيان احكامه فلذا اخرها عن ما قبله قوله
من اعتق بعض عبده لم يعتق كله وسبق فيما سبق وهو كالمكاتب وهذا عند
ابي حنيفة وقال لا يعتق كله واختلف المشايخ في تحرير محل النزاع فذهب
صاحب الهداية وكثيرا الي انه مبني على ان لا يعتق لا يتجزى عنده فتقتصر
على ما اعتق وعندهما لا يتجزى واقام الدليل من الجانبين وفي غاية البيان
والمراد من تجزى الاعناق والملك ان يتجزى المحل في قول حكم الملك الامن
اعتناق وهو زوال الملك بان يزول في البعض دون البعض وان يتجزى المحل
في الي وهو ان يكون البعض مملوكا لواحد والبعض لآخر وليس معناه
ان ذات الاعناق او ذات الملك ستجزى لانه معني واحد لا يقبل التجزى
انما في فتح القدير والذي يقتضيه النظر ان هذا غلط في تحرير محل النزاع
فانهم لم يرد به بالمعني الذي يريد به فابل انه لا يتجزى وهو زوال الرق او
ازالة اذ لا خلاف بينهم في عدم تجزيه بل زوال الملك او ازالته ولا خلاف في
تجزية فلا ينبغي ان يقال اختلف في تجزى العتق وعدمه ولا الاعناق بل
الخلاف في التفتق ليس الا فيما يوجب العتاق اولا وبالذات فعنده زوال
الملك ويتبعه زوال الرق فلم تجزى موجه غير ان زوال الرق لا يثبت الا عند
زوال الملك عن الكل شرعا لحكم الحد لا يزول الا عند غسل كل الاعضاء وغسلها
مجزى وهذا ضروري ان العتق قوة شرعية هي قدرة على تصرفات شرعية
ولا يتصور ثبوت هذه في بعضه شايعا فقطع بعدم تجزيه والملك منجز
قطعا فلم يرد ما قلنا من زوال الملك عن البعض ونوقف زوال الرق على زوال

الملك عن الباقي وح فينبغي ان يقام الدليل من الجانبين على ان الثابت به اول زوال
الملك او الرق لانه محل النزاع والوجه ينتهض لابي حنيفة اما المعني فلان تصرف
الانسان يقتصر على حقه وحقه الملك واما الرق فيحق الله اوجع العامة واما السمع
فان في الصحيحين مرفوعا من اعتق شركا له في عبد كان له مال يبلغ ثلث العبد
قوم عليه والا فاعتق منه ما اعتق الخ وقد اطل رحمة الله اطله حسنة هنا
كما هو ذابيه وليسنا بعدد الدلائل وقد صرح في البديع بان العتق يتجزى عنده
سوا كان بمعني زوال الملك او زوال الرق وان الرق يتجزى ثبوتنا وزوالا لان الامام
اذا ظهر على جماعة من الكفرة وصرب الرق على انصارهم وقن على الايضاف جاز
ويكون حكمهم وحكم معتق البعض في حالة التماسوا التماسي وهو بعيد كما قدمناه
المحقق ووفق في المجتبي بين عبارات المشايخ فن قال ان العتق يتجزى عنده
يريد به وبالله اعلم ان يستط ملك العتق عن الشقص الذي اضاف اليه العتق
ويبقى الملك في الباقي فان قلت اذا سقط ملكه عن الشقص المعتق يصير حرا كسائر
الاحرار قلت هذا يشكل بالمكاتب اذا مات مولاه فانه يستط الملك ولا يصير حرا
كسائر الاحرار وقد قال بان العتق لا يتجزى عندنا اراد ان خروجه عن كونه
محملا للملك والملك كالبيع والهبة والارث لا يتجزى وانه عبارة صحيحة وانه
من لوازم حنيفة العتق وذكر الملزوم واداة الملازم حايرو خروجه عن محلبة
الملك والملك متفق عليه بين اصحابنا لكن عندهما يزول الرق اصلا وعنده
يستط الملك عن الشقص المعتق وفساده في الباقي هذا ما تضمنه شروح الاسلاف
والا خلاف في هذا الباب انما هو الحاصل ان من اعتق بعض عبده عتق منه ذلك
القدر الي زوال ملكه عن ذلك القدر وبقي الرق فيه بتمامه ولم شرعا ان لا يبقى
في الرق فلزم ان يسعى العبد في باقي قيمته لاعتباس مالية الباقي عنده وقام
بوجود السقاية فهو كالمكاتب حيث يتوقف عتق كله على ادا البدل وكونه احق
بمكاسبه ولا يد لسيد عليه ولا استخرا م وكونه رقيقا كله الا انه يخالف في
انه لو عجز لا يرد الي الاستخرا م بخلاف المكاتب بسبب ان المستنسي في ذلك ملكه عن
بعضه لا الي مالك صدقه عليه به وانما يلزم المال ضرورة الحكم الشرعي
وهو يقتضيه فهذا بخلاف المكاتب فان عتقه في مقابلة التزامه بعقد
باختياره يقال ويفسخ بتجيزه نفسه وقد ذكرنا مسيلة في الجانيات تخالف
معتق البعض فيها المكاتب ايضا هي ان المكاتب اذا قيل عمن ولم يترك وفاوله
وارث غير المولي يجب الفصا ص على القاتل لانه مات رقيقا لا نساخ الكتاب
بموته عاجزا بخلاف معتق البعض اذا قتل ولم يترك وفاهيت لا يجب الفصا ص
لان العتق في البعض لا يفسخ بموته عاجزا وذكرنا في البيوع كما في الخبايق
ان الجمع بين العبد ومعتق البعض في بيع ما ضعفة واحده كالجمع بين
العبد والحرة فيبطل فيهما لان كتابة معتق البعض لا تقبل الفسخ بخلاف المكاتب

وفي ثلاث مسائل يجال فيهما معتق البعض المكاتب وانما لم يذكرهما هنا لانهما اثران
لقوم قبول المسخ كما لا يخفى واطلق في البعض فشمع المعين والمهرم ولزمه بياضه وفي
جامع الفتاوى الاستسعاء ان واجره وتؤخذ قيمة ما بقي من اجرة قالوا وعلى هذا
الخلافا للتدبير والاستنبلا قوله وان اعتق نصيبه فليس عليه ان يجرد ولا يستسعي
والولا لهما او يضمن لوموسر ويرجع به على العبد والولا له وهذا عند ابي حنيفة
والا لليس له الا الضمان مع اليسار او مع السعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق
على العبد وهذه المسئلة تنبني على اصلين احدهما تجزي الاعتراف وعدمه على
ما بيناه والثاني ان يسار المعتق لا يمنع استسعاء العبد عنده وعندها يمنع لهما في
الثاني قوله عليه السلام في الرجل يعتق نصيبه ان كان غنيا ضمن وان كان فقيرا
سعي في حصة الاخر قسم والقسمة تنافي الشركة وله انه احتسبت ماله
نصيبه عند العبد وله ان يضمنه كما اذا هبت البرج ثبوت احسان والفتنة في
صنيع غيره حتى انصنع به وعلى ان احب الثوب قيمة صبيغ الاخر موسر كان او
معسر لما قلنا فكذا هنا الا ان العبد فقير فيستسعيه وان ثبت الخيار للشريك
السالك لقيام ملكه في الباقي اذ الاعتراف يفرض عنده وقد ذكر المصنف ان له الاعتراف
والاستسعاء والتضمن وزاد عليه في الفتنة خيارين اخيرين التدبير
والكتابة وانما تركها المصنف لان الكتابة ترجع الى معنى الاستسعاء ولو عجزوا
ولو منع العبد من السعاية بواجبه جبر او يدل على ان الكتابة في معنى
الاستسعاء انه لو كانت على اكثر من قيمته ان كان من التذرين لا يجوز الا ان
يكون قد رايت فابن الناس فيه لان الشريعة اوجب السعاية على قيمته فلا يجوز
الاكثر وكذا لو صلحه على عرض الثروان كانه على عروض اكثر من قيمته جاز
وان كاتب على هذا الحيوان جازت الكتابة واما التدبير ففي البدائع والمحيط
فان اخذ التدبير بغيره بغير نصيبه صار نصيبه هد بر عند ابي حنيفة لان
نصيبه باق على ملكه فيجوز التخرج الى العتق والتدبير يخرج له الى العتق الا
انه لا يجوز له ان يتركه على حاله ليعتق بعد الموت بل يجب عليه السعاية
للمحال فيؤدي فيعتق لان تدبيره اخذ منه للسعاية انزعي فلما كان التدبير
والكتابة راجعين الى السعاية لم يذكرهما المصنف وظاهر كلام الكمال انه لا فائدة
لها حيث يرجعان اليها قلت بل لها فائدة اما في التدبير فلان الشريك المدير
اذا مات عتق العبد كله بسبب التدبير وسقط عنه السعاية اذ كان يخرج
من تلك ماله ولولا التدبير لثبت للمورثة كالمكاتب واما في الكتابة فلان
فايد زنا نعيمين البذل لانه لو كان لولا الكتابة لا احتيج اليه تقويمه واجباب
نصف القيمة وقد يحتاج فيها الى القضاء عند التنازع في المقدار ولا يدل
على عدم جواز الكتابة على اكثر من القيمة زيادة فاحتمل انه لا فائدة
لها لان الحكم كذلك في صلح الساكن مع الشريك المعتق قال في البدائع ولو صلح

الذي

الذي لم يعتق العبد المعتق على مال فهذا لا يخلو من الاقسام التي ذكرناها في المكا
فان كان الصلح على الدراهم والدنانير على نصف قيمته فهو جائز ولو كان على
اقل من نصف قيمته وكذا اذا كان صلح على اكثر من نصف القيمة مما يتغابن الناس
في مثله فاما اذا كان على اكثر من قيمته مما لا يتغابن الناس في مثله فالفضل
باطل في قولهم جميعا واطلق المصنف في تجوز الشريك فشمع العتق مجزا ومضافا
قال في فتح القدر بربيعي اذا اضافه ان لا تقبل منه اضافته الي زمان طويل
لانه كالتدبير معي ولو دبره وجب السعاية عليه في الحال فيعتق كما صرحوا
به فينبغي ان يضاف اليه مرة يشاكل مرة الاستسعاء انزعي واثار المصنف بذكر
هذه الخيارات الى انه ليس له خيار التزك على حاله لانه لا سبيل الى الانتفاع
به مع ثبوت الحرمة في حزمه فلا بد من تخريمه الى العتق كما في البدائع والى انه
لو اخذ واحد اعماد كرتين فاذا اخذ الاستسعاء فليس له التضمن وعكسه
نعم اذا اخذ الاستسعاء فاذا اخذ الاستسعاء فله الاعتراف والى انه ليس للسا
كن ان يختار التضمن في البعض والسعاية في البعض كما في المبسوط واطلق في
تضمن الموسر وهو مقيد بان يكون الاعتراف بغير ذنبه ولو اعتق احدهما نصيبه
باذن صاحبه فلا ضمان تلك لا ايداف ولذا كان كل الولاء وضمان التملك لا يستل
بالرضا وجه ظاهر الرواية ان ضمان الاعتراف ضمان اطلاق ولذا يختلف باليسار
والاعسار وانما ملك نصيب صاحبه بمقتضى الاعتراف فهو جاله لا قصدا
لان الاعتراف وضع لا بطل الملك فثبت الملك بما وقع لا بطله يكون تناقضا
والمقتضى ينبع للمقتضى فكان حكمه حكم المقتضى والمقتضى وهو الاعتراف
لا يوجب الضمان مع الرضا فكذا انعه كذا في المحيط ولو كان الساكن جماعة
فاخذ بعضهم السعاية وبعضهم الضمان فلكل منهما ما اخذ في قول ابي حنيفة
كذا في البدائع فاختلف في حد اليسار لهما ففي الهداية ثم المعتبر يسار التيسير
وهو ان يملك من المال قدر نصيب الاخر لا يسار الغني لان به يفيد ك النظر
من الجانبين بتحقيق ما قصده المعتق من الترية وايصال بدل حق الساكن
اليه وجعله في فتح القدر بظاهر الرواية قال وفي رواية الحسن استثنى
الكفا وهو المنزل والحاد موشات البدن والذي يظهر ان استثنى الكفا لا بد
منه على ظاهر الرواية ولذا اقتصر عليه في المحيط فقال ثم حد اليسار ان يكون
المعتق مالا مفضلا بقيمة ما بقي من العبد سوى ملبوسه وفوت يومه لاما
يعتبر في حرمة الصدقة وصحة في المجتبي وتعتبر قيمة العبد في الضمان
والسعاية يوم الاعتراف لانه سبب الضمان كالعصب وكذلك يعتبر يسار
المعتق واعساره يوم الاعتراف حتى لو اعتق وهو موسر ثم اعسر لا يبطل حق
التضمن ولو اعتق وهو معسر ثم ايسر لا يثبت لشريكه حق التضمن لان
الضمان مقي نفعين على المعتق او السعاية على العبد شرعا بري الاخر عن الضمان

ولا يعود اليه ابد اكالفاصب مع غاصب الغاصب اذا تعين الضمان علي احدهما
باختيار المالك يركب الاخر عنه فكذا هذا ولو اختلفا في قيمة العبد يوم العتق
فان كان العبد قايما يتصور العبد للمحال لانه امكن معرفة قيمة المحال بالغيان
ورفع اختلافهما بالغيان وان كان العبد هالكا فالقول قول المعتق لانه تعذر
معرفة قيمته بالغيان لان اوصافه تتغير بالموت فيجب اعتبار قول واحد
منهما والسالك يدعي الزيادة والمعتق يتكرفيكون القول له وان انتفاعا علي ان
الاعتناق سابق علي الاختلاف فالقول قول المعتق لان العبد قايما او هالكا
لانه وقع العجز عن معرفة قيمته لان قيمة الشيء قد تزداد وقد تنقص
بعضي الوقت فيكون القول قول المعتق في انكاره الزيادة وان اختلفا في
الوقت والقيمة فقال المعتق اعتقته يوم كذا وقيمتها ماية وقال السالك
اعتقته للمحال وقيمتها مايتان يحكم بالعقل للمحال لان العتق امر هادئ
والاصل في الحوادث ان يحكم بحديثها حال ظهورها فان ادعي الحوادث
حالة الظهور فهو مستمسك بالاصل فيكون القول له فكان العتق ثبت
بنصادهما للمحال فيقوم العبد ان كان قايما ويكون القول للمعتق في قيمته
ان كان هالكا وكن لك علي هذا التخصيل لو اختلف السالك والعبد في قيمته
وان اختلفا في يسار المقتق واعساره والعتق معتد علي الحصو فانه ان
كانت هذه يختلف فيها اليسار والاعسار فالقول قول المعتق لانه ينكر
اليسار وشغل ذهنه بالضمان وان كان لا يختلف يعتبر للمحال فان علم
اليسار يسار المعتق للمحال ولا معنى للاختلاف وان لم يعلم فالقول للمعتق
ولو كانت احدهم قبل ان يختار الشريك شيئا فلا يخلو اما ان مات العبد
او المعتق او السالك فان مات العبد ضمن المعتق في ظاهر الرواية
لانه ضمان اطلاق شرع لخبر الفايث فلا يسقط بهلاك محل التلف كما لو هلك
المقصوب وفي رواية لا يضمن المعتق وان كان للعب كسب رجع بهما ضمن
المعتق فيه لانه يمكن نصيب السالك باء الضمان من وقت العتق
فصار مكائنا له وهل للسالك ان ياخذ من تركته العبد قيمة نصيبه
اذا لم يضمن المعتق قيل له ذلك كالمكاتب وقيل عامة مشايخنا ليس له ذلك
وظاهر اطلاق محمد يدل عليه واما اذا كان مات المعتق والعتق في
صحته يؤخذ الضمان من ماله واما اذا مات وان كان في مرضه فعندها
لا يجب علي ورثته في ماله وعند محمد يستوفي من ماله واذا مات
السالك فلو رثته ان يختار الاعتناق او الضمان او السعاية لانهم
قايمون مقام مورثهم فاذا اختار بعضهم العتق وبعضهم الضمان له
ذلك في ظاهر الرواية وروي الحسن عن ابي حنيفة انهم ليس ذلك
وصححه في المبسوط وفي المجتبى ومعني قوله لو رثته الاعتناق الا برالا

لا حقيقة المعتق لان المستسعي بمنزلة المكاتب عنده ولا تورث رقبة المكاتب
بموت مولاه وانما يورث بول الكتابة لمن له مال ابراع السعاية كذا هذا انتهى
واشار المص بذكر هذه الخيارات الي السالك لو تمكن نصيب من المعتق ببيع او هبة
فانه لا يجوز استخسا نا لانه لم يبق محلا للملك لانه مكاتب عنده حرمد يورث
عندهما بخلاف ما اذا ضمن المعتق نصيب السالك فانه يملكه بالضمان ضرورة
قال قاضي خان في جامعوه واذا ضمن المعتق وادي الضمان مكن نصيب السا
كت فيخرج في نصيب السالك ان شاعنق وان شاعنق بمنزلة مالو كان الكل
له فاعتق بعضه انتهى ولذا كان الواكل له وانما رجع المعتق علي العبد بما
ضمن لقيامه مقام السالك باء الضمان وقد كان للسالك الاستسعا فكذا
لمن قام مقامه بخلاف العبد المستسعي لارجع له بما ادي علي المعتق باجماع
اصحابنا لانه ادي لفك رقبته بخلاف الرهون اذا اعتقه الراهن المقر
حيث يرجع علي المعتق اذا دفع القيمة للمدفع لانه يسعي في فك رقبة
قد فك او يقضي دين علي الراهن وفي المجتبى لو كان بين ثلاثة لاحد هم
نصف وللثاني ثلثه وللثالث سدس فاعتقه صاحب النصف والثلث
يضمن السدس نصفين والاول الاول في النصف وفيما ضمن من نصف السدس
والثاني في ثلثه وفيما ضمن من نصف السدس وللثاني في ثلثه وفيما ضمن
من نصف السدس واطلق المص في الشريك وهو مقيد بمن يصح هذه الاقتا
ق فلو كان الشريك صيبا ينتظر بلوغه ان لم يكن ولي او وصي فان كان له احدهما
فله الخياران شاعنق وان شاعنق او كانت لانه ضمان نقل الملك فصار
كالبيع واختار السعاية كالمكاتب وللولي ولاية بيع قال الصبي قال الصبي
وكتابته عنده وللقاتلي ان ينصب وصيا ليجنأ احدهما وليس له اختيار
الاعتناق والتزوير والمجنون كالصبي كما في البدائع وان كان الشريك عبدا
ما ذونا فان كان مديونا فله خيار التضمين والاستسعا واذا استسعي
فالاول مولاه لانه اقرب الناس اليه وان لم يكن عليه دين فالخيارات الخمسة
للمولي ان كان موسرا والا فالاربع والمكاتب كالمأذون المديون قوله ولو
شهد كل يعتنق نصيب صاحبه سعي لهما اي لو شهد كل واحد من الشريكين
اي شريكه اعتق نصيب نفسه سعي العبد لهما في قيمته لكل واحد منهما
يزعم ان صاحبه اعتق نصيبه فصار مكائنا في زعمه عنده وحرره عليه
الاسترقاق فيصدق في حق نفسه ف يمنع من استرقاقه ويستسعيه
لانا نبتنا بحق الاستسعا كذا بان اوصادقا لانه مكاتبه او مملوكه فلهذا
يستسعا انه ولا يختلف ذلك باليسار والاعسار لان حقه في المالين
في احد الشريكين لان يسار المعتق لا يمنع السعاية عنده وقد نذر
التضمين لا تكار الشريك فتعين الاخر وهو السعاية والاول لهما كلاهما

يقول عتق نصيب صاحبي علي باعتاقه ولا وله وعتق نصيب صاحبي بالسواية
قوله لي وهو عبد ما دام يسي ليهما بمنزلة المكاتب وقال ان كانا موسرين فلا
سعاية عليه لان كل منهما يتزاعن سعاية بدعوي الضمان علي صاحبه لان
يسا للمعتق يمنع السعاية عنده الا ان الدعوي لم تثبت لانكار الاخر والبراءة
قد تثبت لاقراره علي نفسه وان كانا موسرين سعي لهما لان كل واحد منهما يدعي
السعاية عليه صادقا كان او كاذبا علي ما بيناه اذ المعتق معسر وان كان احدهما
موسرا والاخر معسرا سعي للموسر منهما لانه لا يدعي الضمان علي صاحبه
لانعساره وانما يدعي عليه السعاية فلا يبرأ عنه ولا يسي للمعسر لانه يدعي
الضمان علي صاحبه ليساره فيكون مبريا للعبد عن السعاية والولا موقوف
في جميع ذلك عندها لان كل واحد منهما يجيله علي صاحبه ويتبرأ عنه فيبقى
موقوفا الي ان يتفقا ويجب ان ياخذ بيت المال كما في فتح القدير ولم يذكر الم
تحليف كل منهما واحدا هنا وذكره في المستصفي فقال والسعاية لهما بعد
ان يحلف كل واحد منهما علي دعوي صاحبه لان كل واحد منهما مدع ومنكر وصرح
في البديع والمحيط بانه يحلف كل واحد منهما علي دعوي صاحبه وفي فتح القدير
وهو اوجز فيجب في الجواب المذكور وهو لزوم استنساخ كل منهما للعبد بانه
فيما اذا لم يتزاعنا الي قاضي بل خاطب كل منهما الاخر انك اعتقت نصيبك وهو
ينكر فان هذه ليس حكما الا الاستسعا اما لو اراد احدهما التضمين او اراده
ونصيبهما متناوت فتزاعنا او رفعهما وحسبة فيما لو استرقاه بعرق لهما
فان القاضي لو سأل لهما فاجابا بالانكار يحلفا ولا يسترق لان كلا يتوك ان صاحبه
حلف كاذبا واعتقاده ان العبد يجر استرقاقه ولكل استسعاوه ولو اعترف
ازما اعتقنا معا وعلي التعاقب وجب ان لا يضمن كل الاخر ان كانا موسرين ولا
يستسعي لان فيه فائدة لانه ان نكل صار معتقرا او ياد لا صار معتقرا في
فلا يجب علي العبد سعاية كما قلنا ان نزي وتغيب الم بشهادة كل منهما
فتد انقاضي اذ لو شهد احدهما علي صاحبه انه اعتقه وانكره الاخر فلحكم
كذلك قال في البديع لا تقبل شهادته علي صاحبه وان كانا اثنين لازما
يجزان الي انفسهما معتقدا ولا يعتق نصيب الشاهد ولا يضمن لصاحبه
ويسعي العبد في قيمته بينهما موسرين كانا او معسرين في قول ابي حنيفة
وعندهما ان كان المشهود عليه موسرا فلا سعاية للشاهد علي العبد
وان كان معسرا فلا سعاية عليه وهكذا في المحيط قوله ولو علق احدهما
اعتقه بفعل فلان عندا وعكس الاخر ومضي ولم يدع عتق نفسه وسعي في
نصفه لهما اي لو علق احدهما الشريكين عتق العبد المشترك بفعل زيد غدا
فانت حر ومضي الغد ولم يعلم دخوله او عدمه فانه يعتق نصف العبد
بغير سعاية ويسعي العبد بنصف قيمته للشريكين وهذا عند ابي حنيفة

وابي يوسف وقال محمد يسعي في جميع قيمته لان المتضي عليه بسقوط السعا
مجهول ولا يمكن القضاء علي المجهول فصاركما اذا قال لغيره كك علي احدنا الف
درهم فانه لا يتضي بشي للمجهول كذا هذا ولهما ان يتقنا بسقوط نصف
السعاية لان احدهما حادث بيقين وقم التيقن لسقوط النصف كيف يتضي
بوجوب الكل والمجهول ترفع بالشروع والتوزيع كما اذا اعتق احد عبديه
لا بعينه او بعينه ونسبه ومات قبل البيان او الذكر وبنا في التوزيع فيه علي
ان البطاريع السعاية او لا يمنعها علي الاختلاف الذي سبق ولو قال الم بفعل
فلان في وقت وعكس الاخر في ذلك الوقت كان ابي اذ لا فرق بين الغد واليوم
والامس صرح باليوم في المحيط وبالا ماس في البديع واطلق الم في سعاية
النصف فتشمل ما اذا كانا موسرين او معسرين وفي فتح القدير ولا يخفى ان من
صورة المسئلة ان يتفقا علي ثبوت الملك لكل الي اخر الزمان قوله ولو حلف كل
واحد بعنقه عبده لم يعتق واحدا لان المتضي عليه بالعتق مجهول وكذا
المتضي له فتنافسنا لثبوت المانع النفا في العبد الواحد المتضي له
والمتضي به معلوم فغلب المعلوم المجهول فيكون كل واحد منهما له عتقا
لانه لو كان بين رجلين عبد ان قال احدهما لاخذ العبد بين انت حران لم
يدخل فلان هذه الدار اليوم فانت حر فتضي اليوم وتنفاد قاعلي الزما لا يعلمان
دخل ولم يدخل قال ابو يوسف يعتق من كل واحد ربعة ويسعي في ثلاثة
ارباع قيمته بين المولين نصفين وقال محمد قياس قول ابي حنيفة
ان يسعي كل واحد منهما في جميع قيمته بينهما نصفين وتبين كل من القولين
في البديع قال ومن هذا النوع ما ذكره محمد بن سماعة عن ابي يوسف
في عبد بين رجلين زعم ان صاحبه اعتقه منذ سنة وانه هو اعتقه
اليوم وقال شريكه لم اعتقه وقد اعتقه انت اليوم فاضن لي
نصف القيمة لعتقك فلا ضمان علي ضمان علي الذي زعم ان صاحبه اعتقه
منذ سنة واعتقه انا امس وان لم يتزاعنا في نفسه لكن قامت عليه بينة
انه اعتقه امس فهو ضامن لشريكه بالعتق فلم يظهور الاعتاق منه بالبينة
فدعواه علي شريكه العتق المتقدم لا يمنع ظهور الاعتاق منه بالبينة ويمنع
ظهوره باقراره ان نزي وتد بكون المعلق متعذر لانه لو قال عبده حران
لم يكن فلان دخل هذه الدار اليوم ثم قال امراته طالق ان كان دخل اليوم
عتق وطلقت لان باليمين الاولى صار مقرا بوجود شرط الطلاق وباليمين
الثانية صار مقرا بوجود شرط العتق وقبل لم يعتق ولم تطلق لان احدهما
معلق بعدم الدخول والاخر بوجوده وكل واحد من الشرطين داير بين
الوجود والعدم فلا ينفك الجزا بالشك كذا في النهاية وينبغي ان يفرق بين
التعلق بالشرط الكاين وبغير الكاين فيمنع في المعلق بالكاين لا بغير الكاين

لان اقراره بتصور في الكائن دون غيره وكذا في التبيين وهو ما قبله مردودا
 والحق الاول لان صيغة ان لم يكن دخل تحت عمل التحقيق الدخول في الماضي رداعلي
 الحاركي في الدخول وعنده فكان معترفا بالدخول وهو شرط الطلاق فوقه بخلاف
 ان لم يدخل ليس فيها تحقيق وصيغة ان كان دخل ظاهرة لتحقيق عدم الدخول
 رداعلي من تردد فيه فكان معترفا بعدم الدخول وهو شرط وقوع العتق
 بخلاف ان دخل فانه ليس فيها تحقيق اصلا والحاصل انه قد اشبهت هذا التركيب
 على القابل بعد الوفوع فيهما بتركيب ان لم يدخل وان دخل اليه اشار في فتح
 التدبير وفي التخييص الجامع باب اليقين التي ينتص صاحبها جلف بالعتق ان لم
 يكن دخل امس وبالطلاق ان كان واقعا لانه يكل يمين زعم الحنث في الاخرى
 ولهذا لو اعتق احدهما ثم قال لكل واحد لم عنك عتقا لا يلزم ما لو كانت الاولى
 والله اذ الغرض لا يدخل تحت الحكم ليكذب به في الاخرى ونهاه فيه وأشار
 المص بعد عتقهما في مسيلة الكتاب الى انه لو اشترى اهما انسان صح وان كان
 عالما بحنث احدهما لكان لان كلاهما يزعم انه يبيع عنده وزعم المشتري في
 العبد قبل ملكه له غير معتبر كما لو اقر بجرية عبد ومولاه بكثر ثم اشتراه
 صح واذا صح شراؤه لهما واجتمعا في ملكه عتق عليه احدهما لان زعمه معتبر
 الآن ويومر بالبيان لان المتخفي عليه معلوم كذا في فتح التدبير وهو يفيد
 ان احد الحالفين لو اشترى العبد من الحالف الاخر فانه يبيع ويعتق عليه
 احدهما ويومر بالبيان لما ذكره كما لا يخفى وفي المحيط هذا اذا علم المشتري
 بجلهما فان لم يعلم فالقاضي مع اخر عتق حظه ولم يضمن ولشريكه ان يعتق
 او يستسعي لانه ملك شقص ما لك قريبه فعتق عليه ولا ضمان عليه ولو
 كان موسرا لانه رضي بافساد نصيبه كما اذا اذن له باعتاق نصيبه
 صريحا ودلالة ذلك انه شاركه فيما هو علة العتق وهو الشراء لان شرا
 القريب اعتاق وثبت لشريكه الاعتاق والاستسعاء بقايبه على ملكه كالما
 كما قد مناه وهذا كله عند الامام وقال في الشراء وخبره يضمن الاب نصف
 القيمة ان كان موسرا وسعي الابن لشريكه ابيه ان كان معسرا اطلق المص
 في الملك فشملا اذا كان بالشر او بالهبة او الصدقة او الوصية او الكفا
 او الارث وشملا اذا كان عالما بانه ابنه او لا وهو ظاهر الرأية عنه لان الحكم
 يرد على السبب كما اذا قال لغيره كل هذا الطعام وهو مملوك فلا امر ولا
 يعلم الامر بمكة وذكر الابن اتعاق لان الحكم في كل قريب يعتق عليه كذلك
 وقيد بكونه ملكه مع اخر لانه لو بدد الاجنبي واشترى نصف ثمن اشتري
 الاب نصفه الاخر وهو موسر فالاجنبي بالخيار ان شأ من الاب لانه ما في
 بافساد نصيب وان شأ استسعي الابن في نصف قيمته لا حنثا من ماليتته
 عنده وهذا عند ابي حنيفة لان يسار المعتق لا يمنع السقاية عنده وقال

لا خيار له ويضمن الاب نصف قيمته لان يسار المعتق يمنع السقاية عندها
 وقيد بالقريب لانه لو ملك مستولاه بالكل مع اخر فانه يجب عليه ضمان
 النصف لشريكه كيف ما كان وان كان ملكهما بالارث والفرق ان ضمان امر
 الولد ضمان تملك وذلك لا يختلف بين ان يكون بصفحة او بغير صفحة ولهذا
 لا يختلف باليسار والاعسار وانما صح شر الابن مع اخر في مسيلة الكتاب
 ولم يصح شر العبد نفسه وهو واجنبي من مولاه بالنسبة الى حصة الاجنبي
 لا اجتماع العتق والبيع في حق واحد في زمان واحد مثله الكتاب لان شرا
 القريب لان يبيع بنفس العبد منه اعتاق على مال فبطل البيع في حصة الاجنبي
 بخلاف مثله الكتاب لان شرا القريب تملك في الزمان الاول واعتاق في الزمان
 الثاني واشتراط المص الى انه لو حلف احدهما بعنق عبد ان ملك نصفه فملكه
 مع اخر فالحكم كذلك وهو على الاختلاف قوله وان اشترى نصف ابنه من
 يملك ابنه لا يضمن لبايعه لان البايع شاركه في العلة وهو البايع لان العلة
 علة دخول المبيع في ملك المشتري الايجاب والقبول وقد شاركه فيه
 وهذا عند ابي حنيفة موسرا كان او معسرا وقال ان كان الاب موسرا يجب
 عليه الضمان قيد بقوله من يملك ابنه لانه لو اشترى نصف ابنه من
 احد الشريكين وهو موسر فانه يلزم المشتري الضمان بالاجماع للشريكين
 الذي لم يبيع ولا يضمن البايع شي لان الشريك الذي لم يبيع لم يشاركه في العلة
 فلا يبطل حقه بفعله غيره ولا يخفى ان في مسيلة الكتاب اذا لم يضمن المشتري
 للبائع كان له الخيار ان شأ اعتق نصيبه وان شأ استسعي وفي البايع في
 رجل قال ان اشتريت فلانا او بعته فهو حر فادعي رجل اخر انه ابنه ثم
 اشترى اياه عتق عليه ما ونصف ولاه للذي اعتقه وهو ابن للذي ادعاه لان
 النسب ههنا المر بسبق اليقين فيعتق نصيب كل واحد منهما عليه ولاه بينهما
 لانه عتق عليهما والولا للمعتق انزهي مع اخر قالوا ان المعتق اخبر العصبان
 فينبغي ان يكون ميراثه كله لابييه مع وجوده ولا شيء للمعتق الا ان يفرق
 بين ثبوت النسب قبل العتق قوله عبد لموسرين دبره احدهم وقهره اخر
 ضمن الساكت المديون والمدبر المعتق ثلثه مديرا لما ضمن اي لو كان عديين
 ثلثة دبره احدهم ثم اعتقه اخر فليسساكت وهو الذي لم يدبر ولم يخر
 ان يضمن المدبر وليس له ان يضمن المعتق وللمدبر ان يضمن المعتق ثلث
 العبد مديرا وليس له ان يضمنه الثلث الذي ضمنه للساكت وانما يضمن
 الساكت المديون من ثلث قيمته فتا لا التدبير يخزي عند الامام لانه
 شعبة من شعب فيكون معتبرا به فاقصر على نصيبه وقد افسد بالتدبير
 نصيب الاخرين فكان لكل واحد منهما ان يدبر نصيبه او يعتق او يكتتب
 او يضمن المدبر او يستسعي العبد او يتركه حاله فلما احبره الاخر تعين حقه

فيه وسقط اختياره غيره فتوجه للشريك الساكت سببا ضمان تدبير
المدير واعتاق المعتق فله تضمين المدير ليكون الضمان ضمان معاوضة
اذ هو الاصل حتي جعل الغصب ضمان معاوضة علي اصلنا وامكن ذلك
في التدبير كونه قابلا للنقل من ملك الي ملك وقت التدبير وليس
له تضمين المعتق لان العبد عند ذلك مكاتب او حر علي اختلاف الاصلين
ولا يد من رضاء المكاتب بنفسه حتي يقبل الانتقال ثمران الشريك الذي
اعتق نصيبه افسد علي المدير نصيبه مدير والضمان يتصور بتدبير المثلث
ولا يضمن قيمة مما ملكه بالضمان من جهة الساكت لان ملكه ثبت مستند
وهو ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر في حق التضمين وقد استنبذ
من كلام المص انه لو كان بين اثنين دبره احد هما ثم حرره الاخر فللمدير
ان يستنسخي في نصيب قيمته مدبره لانه بالتدبير اختار ترك الضمان
ولم يعلم انهما اول فان للمدير تضمين المعتق ربع القيمة واستنسخا
العبد في ربع القيمة ويرجع المعتق بما ضمن علي العبد وكذا لو صدر
الاعتاق والتدبير من معا في هذا كله عند الاقرار وعند ههما المعتق
اولي في الكل فان كان المعتق موسرا ضمن للمدير والا سعي العبد له في
نصيبه كذا في المحيط وذكر قاضي خان في شرح الجامع الصغير ان قولنا
للمشريك هذه الخيارات انه يجمع منه هذه التصرفات اما لا يؤذن هر
بالاعتاق والاستنسخا لان فيه افساد نصيب المدير كان ممكنا من الاستنسخا
نصيبه علي ملكه الي وقت الموت وبعد الاعتاق والاستنسخا لا يتمكن ان ي
وفي الهداية وقيمة المدير ثلثا قيمته قنا علي ما قالوا لو كانت قيمته قنا
سبعة وعشرين دينا وضمن له ستة دنانير لان ثلثها وهو قيمة المدير
ثمانية عشر وثلثها وهو المضمون ستة والمدير يضمن للساكت لسوة
وانما كان كذلك لان الانتفاع بالوطي والسعاية والبدل وانما زال الاخير
فقط واليه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوي الا انه الوجه المذكور يخص
المديرة دون المدير وقيل يسأل اهل الخبرة ان العلم الوجود ولو بيع هذا
فايت المتفعة المذكورة لم يبلغ فاذا كرفي قيمته وهذا حسن عتدي كذا في
فتح القدير وجوابه ان الاستنسخا هو المنظر اليه الشامل للعبد والحارية
والوطي من الاستنسخا فالباقي في المدير شيان الاستنسخا والسعاية
والغايث البدل ام الولد والمكاتب فسنتا في ان شأنا نفعي وفا العبد الذي
دبره اول مرة ويضمن ثلثي قيمته لشريكه موسرا كان او معسرا بناء علي
ان التدبير لا يتجزى عندها ولم يذكر المص ان للساكت الاستنسخا لظهوره
لان له ان يستنسخي العبد في ثلث قيمته وللمدير ان يستنسخي العبد في
ثلث قيمته مدبره اذا اختار عدم تضمين المعتق كما في البيان ولم يذكر الولا

قال في الهداية والولا بين المعتق والمدير اثلاثا ثلثاه للمدير والثلث
للمعتق لانه عتق علي ملكهما علي هذا المقدار انتهى وقراده انه بين
عصبة المدير والمعتق لان العتق لا يثبت للمدير الا بعد موت موله كما في
غاية البيان والنهاية وفي المص بالتمسك لان المدير لو كان معسرا فليس
الاستنسخا دون التضمين وكذا المعتق لو كان معسرا فليس للمدير الاستنسخا
دون تضمين المعتق كذا في غاية البيان وهذا اعلم ان تقييد المص لبيان
الثلثة ليس بهفيد لان الاعتبار ليسا بالمدير والمعتق واما الساكت فلا
اعتبار بحاله من اليسار والاعسار ولم يذكر المص رجوع المدير بما ضمنه للمساكت
علي العبد كما في غاية البيان والنهاية وفي فتح القدير وهو غلط لان
العتق المعزى يجب اخراجه الي الحرية بتدبير احد الامور من التضمين
مع اليسار والسعاية والعتق حتي منع استنسخا ام المديراياه من حين
وجوده كما لو اعتق احد الشريكين ابتداء ودبر الاخر الساكت فانه لا يتاخر
حرية باقية الي موته كما قد مرنا اول الباب وقد نص الحاكم الشهيد
في الكافي بانه يرجع علي العبد بثلث قيمته وفي المص بكون
الساكت اختار تضمين المدير بعد تحرير الاخر لانه لو اختار تضمين المدير
قبل ان يعتقه الاخر ثم اعتقه كان للمدير ان يضمن المعتق ثلثي قيمته لان
الاعتاق وجد بعد تمكك المدير نصيب الساكت فله ان يضمنه ثلث
قيمته فنامع ثلثه مدبره كما هو ضعيف صنفه قال في فتح القدير ولا وجه
بعض الطلبة علي هذا انه يبقى قيمة ثلثيه مدبره لانه حين ملك ثلث
الساكت والضمان صار مدبره لاقتنا ولذا قلنا وجه كون ثلث الولا لانه
دبر ثلثيه ابتداء والجواب لا يتم الا يمنع كون الثلث الذي ملكه بالضمان
للساكت صار مدبره بل هو في علي ملكه اذا لموجب يصير ورتبة مدبره
لان ظهور الملك الان لا يوجب والتدبير يتجزى وذكرهم اياه في وجه
كون ثلثي الولاية غير محتاج اليه اذ يكفي فيه انه علي ملكه حتي اعتقه
الاخر فاذا الضمان وانما لم يكن الولا ولا وجه لما ذكرنا من انه ضمان ضايف
لا تمكك انتهى وبما قررناه ولا علم ان الولا او في قول المص وحرره اخر بمعني
تحريره لانه لو اعتقه احد هم مدبره لاخر وكاتب الاخر ولا يعلم الاول
فالتصرفات كلها جائزة ويسعي العبد للمدير في سدس قيمته وضمن له
المعتق اخص سدس قيمته مدبره ان كان موسرا ويسعي العبد في المكاتب
للثالث فان عجز فهو بالخيار وان شأنا يستنسخي العبد في ثلث قيمته والولا
اثلاثا وان شأنا ضمن المدير والمعتق ثلث قيمته نصفيين اذا كانا موسرين
والولا بينهما نصفيان لانه لما جهل التايخ يجعل كان هذه التصرفات وقعت
معا وازما متجزية عند اي حنيفة فصحت ثلثا شي للمعتق علي احد

وان اعتنق واحد وكانت احدى بر الثالت مع العايس لواحد الرجوع
لان تصرف الكل كل واحد حصل في ملك نفسه وان دبر احدهما ولا شمر
اعتنق الثاني ثم كانت الاخر ثبت للمدبر الرجوع على المعتنق فحكم بقيمة
نصيبه ولا رجوع للمكانت على احد فان دبر ثم كانت ثم اعتنق فحكم
المدبر والمعتنق ما ذكرنا واما المكانت ان عجز العبد يرجع على المعتنق
بقائمة نصيبه لانه عاد عبد الله والمعتنق اتلفه وان كانته او لا ثم دبر
ثم اعتنق فان لم يعجز العبد عتق عليه ولا ضمان له على احد وان عجز
يرجع على المدبر بثلاث قيمته لا على المعتنق ونعم ان يقر بعباده في المحرط
قوله ولو قال لشريكه في امر ولدك واشكر بخدمه يوم ما اي تخدم المنكر
يوما ولا تخدم احدا يوما وهذا عند ابي حنيفة فلا سعاية عليها المنكر
ولا سبيل عليها للمقر وقالان ثنا المنكر استنسي الجارية في نصف قيمتها
ثم يكون حرة لا سبيل عليها لانه لم يصدقه صاحبه انقلب اقرار المقر
عليه كانه استولدها فصارت كما اذا اتى المشتري على البايع انه اعتنق المبيع
قبل البيع يجعل كانه كذا هذا فيمنع الخدمة ونصيب المنكر على ملكه في الحكم
فتخرج الى العناق بالسعاية كما لو ولد النصراني اذا اسلمت ولا يبي حنيفة
ان المقر لو صدق كانت الخدمة كلها كالمنكر ولو كذب كان له نصف الخدمة
فيثبت ما هو المتيقن به وهو النصف ولا خدمة للمشتريك الساهر ولا استعنا
لانه يتبرع عن جميع ذلك بدعوى الاستيلاء والضمان والاقرار بما موبية الولد
ينضمن الاقرار بالنسب وهو امر لازم لا يزيد بالرد فلا يمكن ان يجعل المقر
كالمتولد ونص الحاكم في الكافي ان ابا يوسف وهو امر لازم لا يزيد
بالرد فلا يمكن ان يجعل الثمن كالمتولد ونص الحاكم على ان ابا يوسف يرجع
الى قول حنيفة فالمخالف فيها محمد وعلي قول محمد وعلي قوله
ليس لاحد ان يستخدمها اما المقر فلا نه تبرعها بالدعوى على شريكه
واما المنكر فلا نه لما انكر بقدر الاقرار على المقر فصارت اقراره انه استولدها
ثم ادت نصف قيمتها الى المنكر عتقت كلها لان العتق لا يتجزى عندها ولم
يذكر الم حكم كسرها ونفقتها وجنايتها والجناية عليها وحكمها بعد موت احدها
اما الاول ففي غاية البيان نصف كسرها ونصفه موقوف اعتبا واعتبا فعرها
واما نفقتها من كسرها فان لم يكن لها كسب ففي المختلف في باب محمدات
نفقتها على المنكر ولم يذكر خلافا وقال غيره النصف على المنكر لان نصف
الجارية له قال في فتح القدير وهو البلاق بقول ابي حنيفة وينبغي على قول
محمد ان لا نفقة لها عليه اصلا لانه لا خدمة له عليها ولا اعتباس واما
والجناية عليها فموقوفه عند الامام ابي نصير بق احدها صاحبه
وعلي قول ابي يوسف اولا وهو قول محمد بشي في جنايتها بمنزلة المكانت

وتأخذ ارض الجناية عليها فتسعين به كما في الكافي الحاكم وتبوعه في غابة
البيان وفتح القدير وقد نقل الزيلعي ان النصف موقوف والنصف موقوف
على الجاحد عند الامام وفي صحته عن الامام نظرا علمت ان مذهب النصف
في الكل وفي المحيط وذكر محمد التوقف على الاطلاق وهو الصحيح لانه نعتد
اجاب موجب الجناية في نصيب المنكر على المنكر لانه عجز عن دفعها بالجنا
من غير صنع منه ولا يلزمه الدية ومات بعد الجناية بخلاف
الجناية عليها لانه امكن دفع نصيب الارض الى المنكر سواء كان نصيبه قنا
وامر ولد فلا معنى للتوقف انتهى واما اذا مات المنكر فانها تعتق لاقرار المقر
انها كانت امر ولد له ثم نشي في نصف قيمتها الورثة المنكر ولا نشي للمقر
لانه يدعي الضمان دون السعاية ولما رحكها اذا مات المقر لظهور ان
الامر كما كان قبل موته فتخدم المنكر يوما وتتوقف يوما وقيد بقوله واكر
لانه لو صدق كانت امر ولد له ولزمه نصف قيمتها ونصف عقرها كالا ممة
المشتركة اذا انت بولد فادعاه احدها كما سباني قوله وما الامر ولد يقوم
اي ليس لها قيمة عند ابي حنيفة وقالانها متقومة عند ابي حنيفة
الى الانتقال الى الانتفاع بها وطا واجارة واستخدم اما وهذا هو لانه
المتقوم وبما منافع بيعها لا يستقطا تقومها كما في المدبر لا تزني ان امر ولد
النصراني اذا اسلمت عليها السعاية وهذا اية التقوم غير ان قيمتها ثلث
قيمها فتنه على ما قالوا النوات البيع والسعاية بعد الموت بخلاف المدبر
لنوات منفوعة البيع اما السعاية والاستخدم امر بائنان ولا يبي حنيفة ان
التقوم بالاحرار وهي حرة للنسب لا للتقوم والاحرار للتقوم تابع له
ولهذا لا ينبغي لغريم ولا لوارث بخلاف المدبر وهذا لان السبب فيها متحقق
في الحال وهو الحرية الثانية بواسطة الولد على ما عرفت في حرمة المصا
الانه لم يظهر علمه في حق الملك ضرورة الانتفاع فعمل السبب في اسقاط
التقوم وفي المدبر ينقضي السبب بعد الموت وامتناع البيع فيه فنبه للتحقق
مقصوده فانقرقا وفي امر ولد النصراني فقيما بكتابتها عليه دفعا للضرر
من الجانبين وتبدل اكتابة لا يفتقر وجوبه الى التقوم كذا في الهداية وفي
غاية البيان وهذا اتفاق من صاحب الهداية في كلامه لانه جعل
التدبير هنا شيئا بعد الموت وجعله في باب التدبير سببا في الحال بخلاف
سائر التعليلات فانها ليست باسباب في الحال انتهى وجوابه ان كلامه
في سقوط التقوم لامر الولد في اصل كلامه ان سبب سقوط التقوم في امر الولد
ثابت في الحال وسبب سقوطه في المدبر مستأخر في ما بعد الموت لان الامل
ان يدعى السبب فيه بعد الموت كسائر التعليلات وانما قلنا بانعتاده
سببا في الحال على خلاف القياس لضرورة هي ان تأخره الى وجود الشرط

هرة

كغيره من التعليلات يوجب بطلانه لانه ما بعد الموت زمان زوال
اهلية التصرف فلا تتأخر سببية كلامه اليه فيتعذر بقدر الضرورة
فيظهر اثره في حرمة البيع خاصة لافي ستر المتقوم فتأخر سببية
لستقوط المتقوم الي ما بعد الموت وهذا هو محمد كلام المم فلا تنافض كما في
فتح القدير قوله فلا يضمن احد الشريكين باعتاقرها يعني لو كانت امة
بين رجلين ولدت فادعيها جميعا وصارت ام ولد لهما ثم اعترضا احدهما
فلا ضمان علي شريكه موسرا سعت للسالك في نصف التيممة قالوا وشرطي
علي هذا الاصل مسأيل منها ما في المختصر والثانية اذا غصبها غاصب
فهلكت عنده ولا يضمن عنده وعندهما يضمن والثالثة اذا مات احدهما
تعتق ولا ينسحب للمحي في شيء عنده وعندهما ينسحب في نصف قيمتها له
والرابعة اذا باع خارية في مات بولد عند المشتري لاقل من ستة اشهر
فانك الحارية فادعي البائع ان الولد ابنته ثبتت نسبته منه وباع هذا الولد
وتبرد الثمن كله وعندهما يرد حصص الولد ولا يرد حصص الامر كذا في غاية
البيان وزاد في فتح القدير حاصلة وهي ما لو باعها وسلمها فماتت في يد
المشتري الا ضمان عليه عنده ويضمن عندها وذكر في الكافي والنهاية
ان ام الولد اذا مات بولد فادعاه احدهما ثبتت نسبته منه وتعتق ولم يضمن
لشريكه قيمة الولد عنده لان ولد ام الولد كله فلا يكون متقوم ما عنده
وعنى بها يضمن اذا كان موسرا ويسعى الولد له او كان معسرا وتعقبه في
النسب بان النسب يثبت مستندا الي وقت العلوق فلم يرتق شيء منه
علي ملك الشريك وهكذا ذكره صاحب الهداية في باب الاستبلااد في التتة
فضلا عن ان يكون ام ولد قبله حتي قال لا يغرم قيمة ولدها وكذا ذكر غيره
ولم يذكر اخلافا فيه فكيف يتصور ان يكون سقوط الضمان لاجل انه كامه
عنده وعندهما يضمن وهو حر الاصل ولو كان مكان الدعوي اعتناق كان
مستغنيا انما في حاصله انهم صرحوا ان احد الشريكين اذا ادعي ولدا لالة
فانه لا يغرم قيمة الولد من غير خلاف لانه ثبتت نسبته مستندا الي وقت
العلوق فاذا كان لاضمان عليه في ولد القننة فكيف يضمن قيمته من ام الولد
عندهما مع انه حر الاصل ولم ار جوابا عنه وهو من منه للفرق الظاهري بين
ولد للقننة وبين ولد ام الولد لانه في ولد القننة انما لا يضمن قيمته لشريكه
لانه لما ضمن لشريكه نصف قيمة الامة تبين ان الاستبلااد صادق ملكه
بالتمام لان النصف انتقل اليه فعلى الولد علي ملكه وولد الامة من
مولاه حر فلا يغرمه وفي ام الولد لم تنتقل اليه فعلى الولد علي ملكه وولد
الامة من مولاه حر فلا يغرمه وفي ام الولد لم تنتقل بصيب شريكه اليه لانه
لا تقبل الاستعمال من ملك الي ملك فلم يكره الاستبلااد في ملكه التام فري في نصيب

شريكه كلاجنبي وولد ام الولد من الاخير كامه فلذا لا يضمن عند ويضمن
عندها والد ليل علي ذلك انه لا يضمن نصف قيمة ام الولد عندها في هذه
الصورة لان مدعي الولد لم يثلف علي شريكه شيئا لانه ام ولد لهما قبل دعوي
الشريك الولد الثاني والد ليل علي ذلك ايضا ما نقله في البراء ان المدبرة
بين رجلين اذا مات بولد فادعاه احدهما ثبتت نسبته وصارت نصيبا ام ولد
له ويضمنها المدبرة للشريك ويغرم نصف القننة ونصف قيمة الولد من براء
يضمن نصف قيمة الام بخلاف القننة المح فذكر علمت انه لا يقاس المدبرة وام
الولد علي القننة وتنوخته في بابه انشا الله تعالى وانه سبحانه اعلم
هذا ولو قرب ام الولد الي سبع فافتزرها السبع يضمن لان هذا ضمان جنابة
لا ضمان غصب قوله له اعبد قال لاثنين احدكما خرج واحده دخل اخر
وكرر ومات بلا بيان عتق ثلاثة ارباع الثابت ونصف كل واحد من الاخرين
شروع في بيان بعض مسائل العتق المبرم وصورة هذه المسئلة رجل له
ثلاثة اعبد فدخل عليه اثنان فقال احدكما خرج واحد دخل اخر
فقال احدكما حر ومات المولي قبل ان يبين عتق من الثابت ثلاثة ارباعه
وهو الذي اعبد عليه التول وعتق نصف كل واحد من الخارج والداخل عند
ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد كذلك الا في العبد الاخير فانه بقدر ربعه
اما الخارج فلان الايجاب الاول دايم بينه وبين الثابت فان جئت عتق رقبة
بينهما لا يستوي بهما فيصيب كل منهما النصف غير ان الثابت استغاد بالايجاب
الثاني ربعا اخر لان الثاني دايم بينه وبين الداخل فينصف بينهما غير ان
الثابت استحق نصف الحرية بالايجاب الاول فشاع النصف المستحق بالثاني
في نصفيه فاصاب المستحق بالاول لغاؤهما اصاب الخارج بقي فيكون له
الربع فتمت له ثلاثة ارباع ولانه لو اراد هو بالثاني بعين نصفه ولو
اراد به الداخل لا يعتق هذا النصف فينصف فيعتق منه الربع بالثاني
والنصف بالاول واما الداخل فمحمد رحمه الله يقول لما دار الايجاب الثاني بينه
وبين الثابت وقد اصاب الثابت منه الربع فكذا يصيب الداخل وهما يتولان
انه دايم بينهما وقضيته المنصف وانما نزل الي الربع في حق الثابت لاستحقاقه
النصف بالايجاب الاول كما ذكرنا ولا استحقاق للداخل من قبل فيثبت فيه
النصف قبل بقوله ومات بلا بيان لانه ما دام حيا يومر بالبيان وللعبيد
مخاصمته فان بدا بالبيان للايجاب الاول فان عني به الخارج عتق الخارج
بالايجاب الاول وتبين ان الايجاب الثاني بين الثابت والداخل وقع صحبا
لوقوعه بين عبيد بين فيومر بالبيان بهذا الايجاب وان عني بالايجاب
الاول الثابت عتق الثابت بالايجاب الاول وتبين ان الايجاب الثاني فان عني
الداخل بالايجاب الثاني بقي الايجاب الاول بين الخارج والثابت علي حاله كما

كان فيوم مري بالبيان وان عني به الثابت عتق الثابت بالايجاب الثاني وعتق
الخارج بالايجاب الاول لتعيينه للعتق باعتاق الثابت وقيد بموئده لانه لو
مات واحد منهم فان مات الخارج عتق الثابت بالايجاب الاول وتبين الايجاب
ان الايجاب الثاني وقع باطلا وان مات الداخل يوم مري بالبيان للايجاب
الاول فان عني به الخارج عتق الخارج بالايجاب الاول وبقي الايجاب
الثاني بين الداخل والثابت فيوم مري بالبيان وان عني به الثابت تبين
ان الايجاب الثاني وقع باطلا قوله ولو في المرض قسم الثلث علي هذا اي
علي قدر ما يقسم من سهام العتق وشروطه ان يجمع بين سهام العتق وهي
سبعة علي قولهما بان يجعل كل رقبه علي اربعة كحاجتنا الي ثلاثة
الارباع فتتول بعث من الثابت ثلاثة اسهم ومن الاخرين من كل واحد منها
سهمان فبلغ سهام العتق سبعة والعتق في مرض الموت وصية وتجعل ثلثها
الثلث فلا بد ان يجعل سهام الورثة ضعف ذلك فتجعل كل رقبه علي سبعة
وجميع المال احد وعشرون فبعث من الثابت ثلاثة ويسبغ في اربعة
ومن الباقيين من كل واحد سهمان ويسبغ في خمسة اسهم فاذا تأملت
رجعت استقام الثلث والثلثان وعند محمد يجعل كل رقبه علي ستة لانه
يعتق من الداخل غيره سهم فنقصت سهام العتق فصا جميع المال ثمانية
عشر وبقي التخرج ما مري فاصلله انه يعتق علي قوله من الثابت نصفه
ويسبغ في النصف وعلي قولهما يعتق من ذلك نصف الانصف سبع ويعتق
ومن الخارج ثلثه سهمان علي قوله وما ثلثه ويسبغ في ثلثه وعلي
قولهما يعتق ثلثه الا ثلث سبع ومن الداخل سدسه وهو سهم واحد وعلي
قولهما يعتق سبعاه قال في فتح القدير ولا يخفى ان الحاصل للموتة لا يختلف
انزلي ولا يخفى ان قسمة الثلث انما هي عند عدم اعادة الورثة فالجواب
كما اذا كان في الصحة يعتق من كل واحد ما عتق ويسبغ في الباقي ولو كان
علي الميت دين مستغرق يسبغ كل واحد في قيمته للفرماند اللوصية لان العتق
في مرض الموت وصية لا وصية الا بعد قضا الدين فان كان الدين غير مستغرق
بان كان الغاوقية كل واحد من العبد بين الف مثلا يسبغ كل واحد في نصف
قيمته ثم نصف كل واحد منهما وصية فان اجازت الورثة عتق النصف
الباقي من كل واحد ولا يعتق من كل واحد ثلث نصفه الباقي وهو السدس
مخاذا ويسبغ في ثلثي النصف كذا في البايغ في مسيلة ما اذا اعتق عبده
في المرض ويستغاد منه مسيلة الكتاب كما لا يخفى واشار المحم الي انه لو كان
هذا في الطلاق وهي غير مدخول بهن ومات الزوج قبل البيان سقط من مهر
الخارجة وبعده ومن مهر الثانية ثلاثة اشمانه ومن مهر الداخله ثمنه قبل
هذا قول محمد وعند ما يستغاد ربعة وقيل هو قولهما ايضا وقد ذكرنا الفرق

ونام تغريهما في الزيادة انزلي وقد اوضحه في فتح القدير ثم اعلم ان جملة
العتق لا تخلو اما ان يكون اصلية واما ان تكون طارية فان كانت اصلية
وهي ان تكون الصبغة من الابتر امضاة الي احد المذكورين غير عتيق
فصاحب المزاخر لا يخلو اما ان يكون محتملا لاعتناق او لا يكون محتملا له
والمحتمل لا يخلو ان يكون من ينفذ اعتناقه فيه او من من لا ينفذ فان
كان محتملا للاعتناق وهو من من ينفذ اعتناقه فيه كقوله لعبدية احكما
حر فالكلام فيه في موضعين الاول في كيفية هذا التصرف والثاني في احكامه
اما كيفية فقيل ان العتق معلق بالبيان ولا يثبت العتق قبل الاختيار الا
انه ههنا يدخل الشرط علي الحكم لا علي السبب كالنذر ببيع بخيار الشرط
بخلاف التعليق بساير الشروط ونسب هذا القول الي ابي يوسف ويقال انه
قول ابي حنيفة ايضا وقال بعضهم هو بخير العتق في غير المعين للمال والفقهاء
العتق في احدها بيان ونسب هذا القول لمحمد ولم يكن منصوحا عليه
من اصحابنا لكنه مدلول عليه واشار اليه اما الدلالة فلانه ظهر الاختلاف
بين ابي يوسف ومحمد في الطلاق فبين قال لامرأته احكما طالق ان
العدة تغبر من وقت الاختيار في قول ابي يوسف والعدة المتأخر من وقت
وقوع الطلاق فدل الطلاق لم يكن واقعا في قول محمد يعتبر من وقت الكلام
السابق وهو يدل ان الطلاق قد وقع من حين وجوده واما الاشارة
فانه روي عن ابي يوسف انه يقال قال اذا عتق احد عبده تعليقا
العتق بزمانه ويقال له عتق وفيه اشارة الي انه غير نازل في الحل فمعنى
قوله اعتق اخيرا العتق لاجمعا انه لا يكلف بالتشا العتق وذكر محمد
العتق في الزيادة ان يقال له بين وفيه اشارة الي الوقوع في غير المعين ثم
الفايلون بالبيان اختلفوا في كيفية البيان فزعم من قال انه اظهر بعض
وقيل اظهر من وجه انشا من وجه وهذا غير سديد لان القول الواحد
لا يكون اظهرا وانشا واما الاحكام فيقول ان للمولي ان يستقر مرما ويستقرما
قبل الاختيار وهذا يدل علي انه غير واقع ولو جني عليها قبل الاختيار
ولا يخلو اما ان كانت من المولي او من الاجنبي وكل لا يخلو اما ان يكون علي
النفس او علي ما دون النفس فان كانت من المولي علي ما دون النفس
بان قطع يد هما فلا شيء عليه وهو يدل علي عدم نزول العتق وسوا فظهر
معا او علي التعاقب وان كان علي النفس بان قتلها فان كان علي التعاقب
فالاول عبده والثاني حر فتلزمه دية الثاني وتكون لورثته ولا يرث المولي
مزا شيا وان قتلها معا بضرية واحدة فعليه نصف دية كل واحد منهما
شبا وان قتلها معا بضرية وهذا ايوب القول بنزول العتق في غير المعين
وان كانت من اجنبي فيما دون النفس بان قطع انسان يدها فعليه ارش

العبيد للمولى وهو نصف قيمة كل واحد منهما فطعمهما معا او على التقايب
 وهو يدل على عدم نزوله وان كانت في النفس فلا يجلو اما ان يكون
 القاتل واحدا او اثنين فان كان واحدا فان قتلها معا فعلى القاتل نصف
 قيمة كل واحد منهما وتكون للمولى وعليه نصف دية كل واحد منهما وتكون
 للمولى فور ثبوتها وهذا يدل على العتق بدار في غير العين وان قتلها على
 التقايب يجب على القاتل قيمة الاول للمولى ودية الثاني للورثة وان كان
 القاتل اثنين فان كانا معا فعلى كل منهما القيمة نصفها للورثة ونصفها
 للمولى وانما يجب دية لان من يجب دية لان من يجب عليه الدية من
 مجهول بخلاف ما اذا قال واحد وان كان على التقايب فعلى الاول القيمة
 للمولى وعلى الثاني الدية للورثة ولو كانا امتين فولدت كل واحد واحد
 فاخذنا للمولى عتق احدهما عتقت هي وعتق ولدها سواء كان للاخري ولدا
 او احدهما فاخذنا للمولى ولم يكن اما على قول التخيير فطاهروا كذا على قول
 التعليق لان اعتقاد السبب فيسري كالاستيلاء ولو كانا معا قبل الاختيار وقد
 ولدت كل واحد للمولى فيختار عتق اي الولدين شاكهما كان يخير فيهما ولو
 قتل الامتين رجل غير المولى في الولدين فإيهما اخذنا عتقه لا يورث من ارش
 امه شيئا لانه انما عتق بالاختيار وهو بعد موت الام فلا يرث منها بل يكون
 الكل للمولى وهذا نص مذهب التعليق ولو وطيا بشبهة قبل الاختيار يجب
 عتقهما للمولى كارش وهو يوجب قول التعليق ولو باعها صفتة واحدة
 فسد البيع على المذهبين لان اعتقاد البطلان لانعتاد السبب على قول التعليق
 كما لو جمع بين قن ومدر في البيع ولم يبين خصه كل واحد منهما من الثمن
 ولو قبضهما المشتري وملك احدهما واعتزما المشتري امر البائع باخذنا العتق
 وإيهما اخذنا عتقه عتق الاخر على المشتري فان مات البائع قبل البيان قام
 الورثة مقامه فان لم يعق المشتري حتى مات البائع لم ينقسم العتق فيهما
 حتى يفسخ الفاضي البيع فاذا فسخه انقسم عتق من كل نصفه ولو جهرا
 قبل الاختيار او تصدق بهما او تزوج عليهما يخبر فيختار العتق في إيهما شاك
 ويجوز الصدقة والهبة والامراء في الاخر لان حرية احدهما لا يوجد بطلان
 هذه التصرفات لانه لو جمع في الهبة بين حر وعبد فانه يجمع في العبد
 وان مات المولى قبل ان يبين العتق في احدهما بطلت الهبة فالصدقة
 فيهما وبطل امراره لشيوع العتق بموته ولو اشتراهما اهل الحرب كان للمولى
 ان يختار العتق ويكسب الاخر لاهل الحرب فان لم يختار حتى مات بطل ملك اهل
 الحرب لشيوع الحرية فيهما ولو اشتراهما من اهل الحرب فاجز للمولى ان يختار
 عتق إيهما شاك او ياخذ الاخر بحصته من اليمين فان اشتراه باليمن عتق وبطل
 الشراء فان اخذه المولى من الذي اشتراه باليمن عتق والاخر ولو اعتنى احد

عبدية في صحته ثم يبين في المرض فانه يعتق من جمع المال وان كانت قيمته اكثر
 من الثلث وهذا يدل على اضافة العتق الى المجهول ابتغاء وتخيير اذ لو كان
 تخليفا لا يعتبر من الثلث كما لا ينشأ في المرض وسياقي بيان ما يكون بيا ناولا
 يكون بيا ناولا وقال احد عبيد حر ثلث مرات وله ثلثة عتقوا جميعا ولو
 قال احكم حر وكرره ثلثا لم يعتق الا واحد لان احكم عتق باللفظ الاول ثم
 باللفظ الثاني فجمع بين حر وعبد بين فلم يجمع ذلك ايض ولو قال لعبد انت حر
 ومدر اي مريا لبيان فان قال عتيت به الحرية عتق ولو قال لعبد انت حر
 لا يحر وان قال عتيت التذيير صار مدر برافان مات قبل البيان والقول في
 الصحة عتق نصفه بالعتق بالاعتناق ونصفه بالتذيير لشيوع
 العتقين فيه الا ان نصفه يعتق بجان من جميع المال ونصفه يعتق من
 الثلث سواء كان التذيير في المرض او في الصحة ان خرج من الثلث عتق كل النصف
 وان لم يكن له مال غيره عتق ثلث النصف ويسعى في ثلثي النصف وهو ثلث
 الكرامة الحكم بعد موت المولى من غير بيان فانه يعتق من كل واحد منهما نصفه
 والخييار لا يورث لشيوع العتق ويسعى في نصفه وهذا كله اذا كان المزارع له
 محملا للعتق وهو من ينفذ اعتاقه فيه فان كان مما لا ينفذ اعتاقه فيه بان
 جمع بين عبد وعبد غيره وقال احكمما حر لا يعتق عبده الا بالنية لاحتماله
 كلامهما وان كان المزارع مما لا يحتمل الاعتاق كما اذا جمع بين عبد وبين بهيمة
 او كاهن او حجر وقال احكمما حر وعبد حر وهذا فان عبده يعتق في
 قول الامام بلانية واوفقاه على النية ولو جمع بين عبده وحر قال احكمما
 حر توقف على النية لان الصيغة لا اخبار وهو صادق ولو جمع بين عبده
 ومدره وقال احكمما حر لا يصير عبده مدر الا بالنية واما الجهالة الطارئة
 بان اضافه الى احدهما بعينه ثم تنسبه فالكل امر فيه في موضعين احدهما
 في كسبه هذا التصرف شاكهما في احكامهما اما الاول فلا خلاف في ان احدهما
 حر قبل البيان والبيان فيه اظهار واما الثاني فري ضربان ضرب يتعلق
 بحياة المولى والاخر بعد موته اما الاول فانه يمنع وطيهن واستقرارهن
 والحيلة في ان يباح له وطيهن ان يعتق عليهن عقد النكاح فتحل لهن الحرية
 منهن وبأمره القاضي بالبيان لان حرية احدهما لا تنفع باليمين فان
 حلف المولى للاول عتق الذي له يحلف له وان لم يحلف له عتق هو وان عتق
 هو وان حلف لهما وكانا امتين يجب عليهما حتى يبين والبيان في هذه
 الجهالة نوعان نص ودلالة وضرورة فالنص ان يعينه بقوله ولنا الدلالة
 او الضرورة فريوان يفعل او يقول ما يدل على البيان كان يتصرف في احدهما
 تصرفا لا يصح الا في الملك من البيع والهبة والاعتناق وكذا اذا كانا امتين
 فوطي احدهما عتقت الاخرى بلا خلاف بخلاف الجهالة الاصلية عند

الامام وان كن عشر فوط واحد هن تعينن الموطوة للرق عملا الامر على الصلاح
وتعينن الباقيات لتكون المعتقة فيهن فيتعين الباقيته وهي العاشرة
للعنق ولو كانت واحد من قبل البيان فالاحسن ان لا يبطا الباقيات وهي
الحاشية للمعتق وقيل البيان ولو فعل جاز لاحتمال ان يتذكر ان المعتقة هي
المبيته لان المحي هنا لا يتعين للعنق بخلاف الجهالة الاصلية ولو كانتا اثنتين
فكانت واحدة منهن لا يتعين للعنق بخلاف الجهالة الباقية للعبد لان المبيته
لم تتعين للملك فوقف تعيينها للعنق على البيان ولو قال المولى عدا مملوك
واشار الى احدهما تعين الاخر للعنق على البيان ولو قال دالة او ضرورة
ولو باعها على الانفراد جاز البيع في التسع ويتعين العاشر للعنق واما الثاني
فيوان المولى اذا مات قبل البيان يعتق من كل منهما نصفه سبحانه ويسمي
كل في نصفه كما في الجهالة الاصلية كذا في البدائع مع اختصار وحذف
الدلائل قوله والبيع والموت والتحرير والتدبير بيان في العنق المبرم لانه لم يبق
محلا للعنق افيد بالموت والتحرير وللعنق من جهةه بالبيع وللعنق من كل
وجه بالتدبير فتعين الاخر ولانه بالبيع قصد الوصول الى الثمن وبالتدبير
انما الانتفاع الى موته وللمقصود ان ينافيان الملتزم فتعين الاخر دلالة
والاستنباد واكتفاء كالتدبير والمراد بالتحرير ان يعتق احدهما نوبا
استنباف العنق عليه اولانية له لا بيان المبرم فلو قال لاحدهما انت او
اعتقنك ولم يقل بذلك اللفظ او بالعنق السابق فان اراد به عتقا مستانفا
عتقا جميعا هذا با لا عتاق المستانف وذلك باللفظ السابق وان قال
عتقت به الذي لزمي بقولي احدهما حر يصيد في القضا ويجعل قوله اعتقنك
على اختيار العنق اي اخترت عتقك واشار بالبيع الى كل قصد لا يصح الا في
الملك لهبة احدهما او صدقته او رهنه او جازته او ابصابه او تزوجه
فكان اقاربه دليلا على اختياره العنق المبرم في الاخر وعلى هذا على القول
بان العنق خير نازل واما على القول بنزوله فالأقزام عليها يكون اختيارا
للملك في التصرف فيتعين الاخر للعنق ضرورة وشرط في الهداية التسليم
في الهبة والصدقة لا يكون تملكها وظاهرا في البدائع انه ليس بشرط لان
المساومة اذا كانت بيانا فهدية التصديقات او بلا قبض وفي الكافي اذا
ذكر التسليم وقع اتفاقا واطلق في البيع فشمع الصحيح والناسد مع القبض
وبدونه فشمع المطلق وبشرط الخيار لاحد المتعاقدين لا طلاق جواب الكتاب
والمعنى ما قلنا والعرض على البيع ملحق به في المحفوظ عن ابي يوسف واطلاق
في التحرير فشمع بالمعتق المبرم لان الموت في النسب المبرم او فومية الولد
المهمة لا يكون بيانا فلو قال احدهما بن او احدهما نين امر ولدي فان
احدهما لم يتعين الاخر للحرية والاستنباد لانه ليس بانشا بل اخبار عن بني

سابق والاخبار يصح في المحي والميت فيقف على بيانه بخلاف احدهما حر انشا
والا نشا لا يصح الا في المحي واطلق في الموت فشمع القتل سوا قتله المولى او
اجنبي فان كان القتل من المولى فلا شيء عليه وان كان من الاجنبي فعليه
قيمة العبد المقتول للمولى فان احبا للمولى عتق المقتول لا يرتفع العنق
عن المحي ولكن يكون لورثة المقتول لان المولى قد اقرب ربه فلا يستحق
شيئا من قيمته وقيل بالموت اختيارا عن قطع اليد فانه لا يعتق الاخر سوا
كان القطع من المولى او من اجنبي فان كان من اجنبي وتبين المولى العنق
في غير المحي عليه فالارث للمولى بلا شك وان يبيده في الجني عليه
ذكر الفذوي ان الارث للمولى لا للمحبي عليه وذكر الاستنباط ان
الارث للمحبي عليه وهو قياس مذهب التخيير والاول قياس مذهب
التعليق وفي فتح القدير وما يتبع به البيان في العنق المبرم المتخريف به في
العنق المبرم المعلق كان قال اذا جازين فاحدهما حر فلو قال فلومات
احدهما قبل الشرط وتصرف بازاله الملك ثم جازين عتق الباقي وفرق
بين البيان الحكمي والصريح فان الحكمي قد رايت انه يصح قبل الشرط بخلاف
الصريح فانه لو قال قبل الشرط اخترت ان يعتق فلان ثم وجد الشرط
لا يعتق لانه اختيار قبل وقته كما لو قال انت حر ان دخلت هذه الدار وهذه
ثم عين احدهما المخت لا يصح تعيينه ولو باع احدهما او كلاهما ثم
اشتراهما ثم جازين ثبت حكم المعتق المبرم فيعتق احدهما ويومر بالباقي
لان زوال الملك بعد البيع لا يبطلها انتهى وفي الاختيار لو قال احدهما
حر فقبل بهما ثبت فقال لم اعد هذا عتق الاخر فان قال بعد ذلك لم
اعد هذا عتق الاول ايضا وكذلك طلاق احدي المراتين بخلاف ما اذا
قال احر هذين علي الف فقبل له هو هذا فقال لا لا يحب للاخر شيئا والرق
ان النعيب واجب عليه في الطلاق والعتاق فاذا افاه عن احدهما تعين
الاخر قامة للواجب اما الاقرار لا يجب عليه البيان فيه لان الاقرار لا يلزم
لا يلزم محي لا يجبر عليه فلم يكن بقي احدهما تعيينا للاخر قوله لا الوطي
اي لا يكون وطى احدي الامتين بيانا للعنق المبرم اذا لم يكن معلقا عند
ابي حنيفة وقال هو بيان فيعتق الاخر لان الوطي لا يجزى في الملك
فاحداهما حرة فكان بالوطى مستتبعا للملك في الموطوة فتعينت
الاخرى لزواله في العنق كما في الطلاق وله ان الملك قائم في الموطوة لان
الاتفاق في المنكحة وهي معينة فكان وطىها حلالا فلا يجعل بيانا ولهذا
حل وطىها على مذهبها الا انه لا ينبغي به ثم يقال العنق غير نازل فقل
البيان لتعلقه به او يقال نازل في المنكحة فيطهر في حق حكمه ينزل الوطي
يصاد في المصيبة بخلاف الطلاق لان المقصود الاصل من النكاح الولد وقصد

الولد بالوطي محمول علي استئنا الملك في الموطنة صيانة للولدا ما الامنة فالمقصود
من وطئها فضا الشهرة دون الولد فلا بد علي الاستئنا وفي فتح القدير الحق
انه لايجل وطئها لا كما يجلبعها وقد وضع في الأصول مسئلة يجوز ان تحرم لحد
اشيا كما يجوز ايجاب احدا شيئا كما في خصا الكفارة وحكم تحريم احدا شيئا
كما يجوز حقوا فعملها الا واحد الا انه لو عمها فعلا كان فاعلا للمجرم فطوعا
ولا يعلم خلاف ذلك وثبت الملك قد يمنع مودة الوطي العارض كالرضاع
والجارية فلا يستلزم قيامه حل الوطي وقد اطل رحمة الله اطالة حسنة
والخاص ان الراجح قولهم انه لا ينبغي بقول الامام كما في الهداية غيرها
لما فيه من ترك الاحتياط مع ان الامام رحمه الله ناظر الي الاحتياط في اكثر
المسايل فثبت الوطي بكونه غير معلق لانه لو علق منه عتقت الاخرى
بالاتفاق وقد ثبتنا بالعتق المبرم لان الوطي في التدبير المبرم لا يكون بيانا
بالاجتماع لان التدبير لا يزول لا يزول ملك المنافع بخلاف العتق واشتار المم
الي انه لو قبلها او لمشرها او نظري فربها بشهوة لا يكون بيانا بالاولي وهو
علي الخلاف كما في المحيط والي انه لو استخبر طوعا او كرها لا يكون بيانا
بالاولي وهو علي الخلاف كما في المحيط والي انه لو استخبر طوعا او كرها لا يكون بيانا
لا ينافي اثنا العتق ولا يبطله الاثنا لانه لا يختص بالملك لانه قد تستخدم
الحره فلا يكون بيانا منه دلالة كذا في المحيط قوله وهو الموت بيان في
الطلاق المبرم اي الوطي بيانا منه دلالة للطلاق المبرم فتطلق التي لم
يطاها كما اذا كانت احدها تعينت الاخرى للطلاق وقد قدمنا الفرق
بين الطلاق والعتق ولا بد ان يكون الطلاق باينا اما لو كان رجعي لا يكون
الوطي بيانا لطلاق الاخرى لوطي المطلقة الرجعية وهل البيان ثبت
في الطلاق بالمعدومات في الزيادة ان لا يثبت وقال الكرخي يحصل بالتبديل
كما يحصل بالوطي كذا في فتح القدير وفتن بالوطي والموت لانه لو طلق احدا
ينبغي ان لا يكون بيانا لان المطلقة يقع الطلاق عليها مادامت في العدة
فلا يرد علي ان الاخرى هي المطلقة قوله ولو قال ان كان اول ولد تلده
ذكر اذ كانت حرة فولدت ذكرا وانثى ولم يدر الاول ذكر وعنت نصف
الامر والاني لان كل واحد منهما في حال دون حال وهو ما اذا ولدت الغلام
ولا عتقت الامر بالشرط والجارية ككونها تنعاه لان الامر حرة حين ولدها
وتزق في حال وهو ما اذا ولدت الجارية ولا لعدم الشرط فيعتق نصف
كل واحدة ونسبي في النصف اما الغلام يرق في الحالين فلذا يكون عبدا
وهذا الجواب كما نزي في الجامع الصغير من غير خلاف فيه والمذكور
لمحمد في الكسبايات في هذه المسئلة انه لا يحكم بعتق واحد منهم
لانهم ثبتن بعتق واعتبار الاحوال بعد الثنتين بالجارية ولا يجوز ايقاع

العتق بالشك فعن هذا الحكم حكم الطحاوي بان محمد كان اولامع ابي حنيفة
واي يوسف ثم ترجع وفي النهاية عن المبسوط ان هذا الجواب ليس بجواب
هذا الفصل بل في هذا الفصل لا يحكم بعتق واحد ولكن يحلف المولي بالله
ما يعلم الجارية انها ولدت الجارية او لا فان تكذبا فكلوه كما تراه فان حلف
نكلمه رقا واما جواب هذا الفصل انما هو فيما اذا قال ان كان اول ولد تلده
غلاما فانت حرة وان كانت جارية فربي حرة فولد لها ولا يدري الاول فالغلام
رفيق والانية حرة ويعتق نصف الامر ولا شك ان هذا ليس بجواب الكتاب
لان في هذه الصورة يعتق جميع الجارية علي كل حال لانها ان ولدت الجارية
او لا عتقت بالشرط ان ولدت الغلام او لا عتقت لبقا الامر واما انما يعتق
الامر فلا يعتق في ولادة الغلام ولا وترق في الجارية وجواب الكتاب يعتق
نصفها مع نصف الامر وصح في النهاية ما في الكسبايات لان الشرط الذي لم
يثبتن وجوده اذا كان في طرف واحد كان القول قول من انكر وجوده كما
اذا قال ان دخلت البارعة اذ انت حرة فخي الغد ولا يدري ادخل امر لا لشك
في شرط العتق فكذا وقع الشك في شرط العتق وهو ولادة الغلام ولا واما
اذا كان الشرط من كور في طرفي الوجود والغدم كان احدهما موجودا الاحالة
فمحتاج الي اعتبار الاحوال فان قلت المفروض في مسئلة الكتاب نقصا فم
علي عدم علم المتقدم والمتاخر فكيف يحلف ولا دعوي ولا مانع قلت هو
محمول علي دعوي من خارج حسبه عتق الامنة او بنزها لوجود الشرط
وقد علم ان الامنة لو انكرت العتق وشهد به يتبيل فعلي هذا اجاز ان يدعي
رجل حسبه اذا لم يكن بينه ليحلف لرعا نكوله هذا ولكن المذكور في
المبسوط في تعليقه صرح بان الامر تدعي العتق والمولي ينكر والقول للمنكر
مع يمينه فاذا ان ذلك في صورة دعوي الامر وهي غير هذه الصورة
التي في الكتاب واعلم ان ما ذكر في النهاية في ترجيح ما في الكسبايات
حقيقته ابطال قول ابي حنيفة واي يوسف مع انه لم يرو عنهما رواية
شاة تخالف ذلك الجواب استدلاله بان الشرط الكاين في طرف واحد الخ
قد ينظر فيه بان ذلك في الشرط الظاهر لا الخفي وكذا قال في المبسوط
حيث قال اذا قال ان فولدت كذا فانت حرة ذلك من الامور الصورية والعلا
ودخول الدار فقال العبد فولدت لا يصدق الا بيمينته بخلاف قوله ان
كنت تخيبي الخ فيمكن ان تكون الولادة من الامور التي ليست ظاهرة
فيوجب الشك فيها اعتبا بالاحوال فيعتق نصف الامر كما في الجامع والله
اعلم كذا في فتح القدير وفيه نظر لان جعل الولادة من الامور الخفية كحبة
القلب لا يصح لان المراد بالامور الظاهرة ما يمكن اطلاع الغير عليه والمراد
بالخفية ما لا يمكن اطلاع الغير عليه ولا شك ان الولادة ما يمكن الاطلاع

عليها ولذا اتفقوا انه لا يقبل قول المرأة في الولادة ولو كانت كالحجة لقبول قولها
 وانما اختلفوا هل يكتفي بشهادة المرأة ولا بد من شهادة رجلين او رجل وامرأة
 كما قد مناه فالحق ان المسئلة مشككة لانها لا توافق الاصول ولا يمكن الحكم
 بابطال هذا الجواب كما في النهاية لان جوابها نص الجامع الصغير ولو لا ذلك
 لعين القول بما في الزيادة وقد ظهر للبعد الضعيف ان مشايخنا يعجزون
 دون الاحوال عند تعدد الشرط وعند التعليق بشرط واحد له حران كسبلتنا
 فان العتق معلق على شرط له حران احدها ولادة الغلام وشايزها كونه
 اول فني كلامهما اذا تحقق وجود البعض ووقع التردد في تعيينه فيعتبر
 الاحوال فان في مسيلتنا تحقق ولادة الغلام لكن لم يرد انه اختلف
 التعليق بدخول الدار ونحوه فان الشرط شي واحد ولم يتحقق وجوده
 فلا تعتبر الاحوال فالخاص ان الشرط اذا كان مركب من جزئين فهو
 كالنخلين بشرطين وبهذا التفسير يصح ما في الجامع الصغير ويتوافق النوع
 مع الاصول كما لا يخفى والمراد بقدر علم الاول نصا وفهمه على عدم معرفة
 الاول وفيد به لانهم لو اتفقوا على ان ولادة الغلام او لا او اتفقوا على عدم
 علي ان ولادة الجارية او لا فلا يعتق احد في الثاني ويعتق كل الامر والجارية
 في الاول وفي ثلثة والرابعة لو اختلفا فادعت الامر ولادة الغلام ولا واكم
 المولي والجارية صغيرة فالقول قول المولي لانه ينكر شرط العتق ويحلف
 على العلم لانه فعل الغير فان حلف لا يعتق واحد منهما الا ان يقيم البينة
 بعد ذلك وان ذلك عتقت الامر والبينة لان دعوي الامر حرية الصغير معتبرة
 لانها تنفع بحضرها ولا بد لاسيما اذا لم يعرف لها اب الخامسة ان نزع
 الامر بان الغلام هو الاول ولم تدع البنت وهي كبرى فانه يحلف المولي فان
 حلف لم يعتق واحد منهم وان نكل عتقت الامر دون البنت لان النكول حجة
 ضرورية فلا يتعدى ولا ضرورة في غير المدعية هكذا ذكرنا وهذا يشير
 الي انها لو قامت البينة بتعدي السادسة ان تعدي البنت وهي كبرى ان
 الغلام هو الاول ولم تدع الامر فاعتق البنت اذ نكل دون الامر لما ذكرنا
 وفيد بان يكون الشرط واحد لانه لو كان متعديا فهو على وجه الاول
 لو قال ان كان اول ولد تله بنة غلاما فانت حرة وان كانت جارية فني
 حرة فولد زما وان علم انه اول عتق الامر والجارية لا غير وان علم ان
 الجارية هي الاولى عتقت لا غير وان لم يعلم فالجارية حرة على كل حال
 فالغلام يعتق على كل حال ويعتق نصف الامر ويشي في نصف قيمتها وان
 اختلفا فالقول قول المولي الثاني لو قال ان كان اول ولد تله بنة غلاما
 فهو حر وان كان جارية فانت لا غير وان لم يعلم فالغلام حر على كل حال
 والجارية رقيقة على كل حال ويعتق نصف الامر الثالث ان تله غلامين

وجاريين والمسئلة بحالها فان علم ان الاول ذكر عتق هو لا وان علم انه جارية
 فهي رقيقة ومن سواها احرار وان لم يعلم الاول يعتق من الغلامين من
 كل واحد منهما ثلثة اربعة ويسمي في ربع قيمته ويعتق من الامر نصفها
 ويعتق من البينتين من كل واحدة ربعها الرابع لو قال اذا ولدت غلاما ثم
 جارية فانت حرة وان ولدت جارية ثم غلاما فالغلام حر فوليها وان
 كان الغلام اول عتقت الامر والغلام والجارية رقيقان وان كانت الجارية اول
 عتق الغلام والامر والجارية رقيقان وان لم يعلم الاول بانقارضا فالجارية
 رقيقة واما الغلام والامر فانه يعتق من كل واحد منهما نصفه وان اختلفا
 فالقول قول المولي مع يمينه الخامس لو ولد غلامين وجاريين والمسئلة
 بحالها فان ولدت غلامين ثم جاريين عتقت الامر وعتقت الجارية الثانية
 يعتقها وبني الغلامان والجارية الاولى رقيقا وان ولدت غلاما ثم جاريين
 ثم غلاما عتقت الامر والجارية الثانية والغلام الثاني يعتق الامر وان
 ولدت غلاما ثم جارية ثم غلاما ثم جارية عتقت الامر والغلام الثاني
 والجارية الثانية يعتق الامر وان ولدت جاريين ثم غلامين عتق الغلام
 الاول وبني من سواه رقيقا وكذا اذا ولدت جارية وان لم يعلم بانقارضا
 من الاولاد من كل واحد ربعه ويعتق من الامر نصفها وان اختلفوا فالقول
 قول المولي مع يمينه كذا في البدائع يجد في التعليق قوله ولو شهدا انه
 حر واحد عبده او اوصيه لغت الا ان يكون في وصية او طلاق مبرم وهذا
 عند الامام وقال الشهادة مقبولة ويومر بان يوقع العتق على احدها
 قياسا على ما اذا شهد انه طلق احدي نسائه فانها حرة ويحير على
 ان يطلق احدا من بالاجماع وهو المراد بقوله او طلاق مبرم وهو استثناء
 منقطع لان صدر الكلام لم يتناول وافرقت الامام بينهما اما في عتق العبد
 فالفرق ان الشهادة على عتق العبد لم يقبل من غير دعوي العبد ولم
 يتحقق هنا لان الدعوي من المجهول لا يتحقق فلا تقبل الشهادة وعندها
 لما تكن دعواه شرطا قبلت اما في الطلاق فعدم الدعوي لا يوجب خلا في
 الشهادة لانها ليست بشرط فيها واما في عتق الامه فانها لا يقبل عنده وان
 كانت الدعوي ليست بشرط فيه لانه انما لا تشترط الدعوي لما انه يتحقق
 تحريم الفرج فتشابه الطلاق لكن المعتق المبرم لا يوجب تحريم الفرج عنده
 على ما ذكرنا فصا كما للشهادة على عتق احد العبدين والمراد بقوله الا ان
 يكون في وصية ايها شهد انه اعتقه في مرض موته فان الفياس ان
 لا تقبل لما ذكرنا والاستحسان قبولها لان العتق في المرض وصية والمضم
 معلوم وهو الموصي وله خلف وهو الوصي او الوارث فيبطل الدعوي
 من الحلف ولان العتق يشيع بالموت فيها فصا لكل واحد منهما متعينا

وكذا لو شهد اعلى تدبير احدهما سو كان في صحته او مريضه لانه وصية
ولو في الصحة واطلق المص في شهادتهما يعتق احد العبدين فشمع ما اذا كانت
الشهادة بعد موت المولى وهو قول البعض لان العتق في الصحة ليس
بوصية فلا تقتل شهادتهما والاصح قبولها اعتناء بالاشيوع لما عرف ان الحكم اذا
عدل بعلنين لا يفتى بانتهما احداهما فكان ينبغي للمص ان يقول في حيوته
كما لا يخفى كذا قال في فتح القدير ولما قيل ان يقول شيوع العتق الذي هو مبني
صحة كون العبدين مدعين يتوقف على ثبوت قوله احدكما حر ولا مثبت
له الا الشهادة وصحتها متوقفة على الدعوى الصحيحة من الخصم فصار
ثبوت شيوع العتق متوقفا على ثبوت الشهادة فلما ثبتت الشهادة بصحة
خصومهما وهي متوقفة على ثبوت العتق فيما شابعا لزم الدور واذ لم
يتروجه ثبوت هذه الشهادة على قوله لزم ترجيح القول بعدم قبولها
وعلى هذا يبطل الوجه الثاني من وجهي الاستحسان في المسئلة التي قبل
هذه انتهى اقوال ان هذا من العجب العجيب من هذا المحقق لان صحة كونهما
مدعين لا يتوقف على الثبوت اذ يلزم مثله في كل دعوى بان يقال صحة
كونه مدعي متوقفة على ثبوت قوله وثبوت قوله متوقف على تقدم
الدعوى الصحيحة وانما صحة الدعوى متوقفة على كون المدعي معلوما
مع بنية الشرايط فاذا كان المولى حيا لم يدع كل منهما عتق نفسه لجهالة
المعتق فلم يسمع الشهادة لعدم تقدم الدعوى واذا مات المولى شاع القوق
فجاز لكل منهما ان يدعي ان يضعه حرا فاذا ادعي ذلك سمعت دعواه وقيل
برهانه فقد ظهر صحة الوجه الثاني وبطلان قول من زعم بطلانه ولهذا
صح القول المذكور في حرا لاسلام والمص في الكافي وارضاه الشارحون والله
الوفق للصواب وشمل اطلاق المص ما اذا كان العبدان يدعيان واحدهما
كان في البداهة واشتار المص الى انهما لو شهدا ان حرراهما بعينها واسماها
فمنشيا اسمها لا يقبل لانها لم يشهدا بها حملاه وهو عتق معلومة بل مجهولة
وكذا الشهادة على طلاق اخرى زوجيته واسماها فتنسبها وعندهم زفر
تقتل ويجبر على البيان ويجب ان يكون قولهما كقول زفر في هذا لانها كشها
على عتق احدي اميته وطلاق احدي زوجتيه كذا في فتح القدير والى انه
لو شهدا انه اعتق عبده سالما وله عبدان كل واحد اسمه سالم والمولى
يجحد لم يعتق واحدهما في قول اي حنيفة لانه لا بد من الدعوى لقبول
هذه الشهادة عنده ولا يتحقق هنا من المشهور له لانه غير معين
منهما فصارت كمسئلة الكتاب الخلافية بخلاف ما لو كان له عبد واحد
اسمه سالم وشهد انه اعتق عبده سالما ولا يعرفونه فانه يعتق لانه
كان متعينا لما اوجبه وكان الشهود لا يعرفون عين المسمى لا يمنع قبول

شهادتهم كما ان القاضي يقتضي بالعتق بهذه الشهادة وهو لا يعرف التبدل
بخلاف ما لو شهدوا بانيه كذا في فتح القدير ولذا افروغ اخري تناسب الشهادة
اخري اذ كرها اليها والفرق بين البيع والاعتاق ان البيع لا يحمل الجاهالة اصلا
والعتق يحمل ضربا منها الا ترى انه لا يجوز بيع احد العبدين ويجوز عتق
احدهما كذا في البراج والاولي باب الحلف في العتق كما في الهداية والمراد منه
هكذا في بعض النسخ والاولي باب الحلف في العتق كما في الهداية والمراد منه
ان يجعل العتق جزاء على الحلف بان يعلق العتق مشروط في بيان التعليق بعد
ما ذكر مسائلا للتخير واذا ذكر مسئلة التعليق بالولادة في باب عتق البعض
بيان انه يعتق منه البعض عند عدم العلم والحلف بفتح الجامع سكن اللام
وكسرهما مصدر قولهم حلف بالله يحلف او حلفا والقسم للجامع سكن
اللام العهد قوله ومن قال ان دخلت فكل مملوك لي يومين حر عتق ما يملكه يومه
اي بعد هذا القول بالدخول لان التنوين في يومين عرض عن الجملة المضاق
اليها لفظ اذ تغذيره اذ دخلت ولفظ يوم ظرف لمملوك فكان التقدير كل من يكون
في ملكي وقت الدخول حرا وهذا في الحقيقة اضافة عتق المملوك يوم الدخول الي
يوم الدخول والمملوك لا يكون الا بملك فصارت كانه قال ان ملكك مملوكا وقت
الدخول فهو حر وهو يصح ان يملك قبل الدخول فيدارن بقاؤه الدخول فكان
اضافة العتق الى الملك الموجود عند الدخول بخلاف قوله لعبد غيره ان دخلت
فعبدي حرا فاشتراه فدخل لا يعتق لانه لم يصف العتق الي ملكه لا صريحا ولا
معني والمراد باليوم هنا مطلق الوقت حتى لو دخل ليلا عتق ما في ملكه لانه
اضيف الي فعل لا يمتد وهو الدخول وان كان في اللفظ انما اضيف الي لفظ ان
المضافة للدخول لكن معني اذ اغير ملاحظ والا كان المراد يوم وقت الدخول
وهو وان كان يمكن على معني يوم الوقت الذي فيه الدخول فتبين اليوم
لكن اذا ادب به مطلق الوقت يصير المعني وقت وقت الدخول ونحن نعلم
مثله كثيرا في الاستعمال الفصيح كخود يومين يهوج المومنون ولا يلاحظ
فيه شيء من ذلك فانه لا يلاحظ في هذه الآية وقت وقت يقبلون يفرح
المومنون ولا يوم وقت يعلمون يفرحون ونظايره لغيره في كتاب الله طه
نعرف ان لفظ اذ لم يذكر لا تكثر اللعوض عن الجملة المحذوفة او عماد اليه
اعني التنوين لكونه حرفا واحدا ساكنا خسيما لم يلاحظ معناها ومثله
كثير في اقوال اهل العربية في بعض الالفاظ لا يخفى على من له نظر فيها كذا
في فتح القدير ولو قال المص عتق ما هو مملوك له وقت الدخول لكان اظهر
لانه ما كان في ملكه وقت الحلف واستمر الي وقت الدخول لم يملكه بعد
العين ملكا متجددا وفي البراج لو قال كل مملوك املكه اليوم فحر ولا يثبت
له وله مملوك فاستغاد في يومه ذلك مملوكا اخر عتق ما في ملكه وما استغاد

ملكه في ذلك اليوم ولو قال هذا الشهر او هذه السنة لانه لما وقت باليوم او
الشهر او السنة فلا بد وان يكون التوقيت معينا ولم يتناول الاما في ملكه يوم
الحلف لم يكن معينا فان قال عنيبت احد الصنفين دون الاخر لم يبين في الغضا
لانه نوي تخصيص العموم وانه خلاف الظاهر ولا يصديق في الغضا ويصدق
فيما بينه وبين الله تعالى لان الله تعالى مطلع على نيته وفي البايغ ايض لو قال
كل مملوك اشتريته فهو حر ان كلمت فلانا واذا اكلت فلانا واذا اجاعني ولا يثبته له
فهذا يقع علي ما يشترطه قبل الكلام فكل مملوك اشتراه قبل الكلام ثم كلم عتق وما
اشتراه بعد الكلام لا يعتق ولو قدر الشرط فقال ان كلمت فلانا واذا اكلت فلانا
واذا اجاعني فكل مملوك اشتريته فهو حر فهذا اعلي ما يشترطه بعد الكلام لا قبله
حتى لو كان اشترى مملوكا قبل الكلام ثم كلم لا يعتق واحد منهم وما اشتراه غيره
يعتق ولو قال كل مملوك اشتريته اذا دخلت الدار فهو حر وقال ان قدر فلان
فهذا اعلي ما اشترى بعد الفعل الذي حلف ولا يعتق ما اشترى قبل ذلك الا ان
يعنيهم قوله ولو لم يقل يومئذ لا اي لا يعتق ما يملكه بعهده وانما يعتق من كان
في ملكه وقت التكلم لان قوله كل مملوك لي يختص بالحال والجزا حربية للمملوك
في الحال بمملوك اي المملوك في الحال حربية في الحال هي الجزا وانما كانت للحال لان
الختار في الوصف من اسم الفاعل والمفعول ان معناه فايهم حال التكلم من
نسب اليه علي وجه قيامه به او وقوعه عليه واللام للاختصاص فلم يكن
في ملكه شيء يوم حلف كان اليمن لغوا ولا فرق بين كون العتق معلقا كما في
الكتاب او مجزا وسواء قدر الشرط او اخره وسواء كان التعليق بان كما في الكتاب
او بغيرها كما اذا دخلت او اذا انا او ماني ما وقوله لي ليس يثبت لانه
لو قال كل مملوك املكه فهو حر ولا يثبته له فانه لما في ملكه يوم حلف فقط
لان صيغة الفعل وان كانت تستعمل للحال والاستقبال لكن عند الاطلاق
يراد به الحال وينتوي الرجل ما املك الف درهم ويريد به الحال واما الشرع فان
من قال اشهد ان لا اله الا الله يكون سوما ولو قال اشهد ان فلان علي
فلان كذا كان شاهدا واما اللغة فان هذه الصيغة موضوعا للحال اعلي
طريق الاصل لانه ليس للمالك صيغة اخري وللأستقبال السبيل ووقف
فكانت الحال اصلا فيها والاستقبال دخلا فعند الاطلاق ينصرف الي الحال
ولو عنيبت به ما استقبل ملكه عتق ما ملكه للحال وما استجرت الملك فيه
لا ذكرنا ان ظاهرها للحال يصرف عن ظاهره فلا يصدق فيه ويصدق
في قوله اردت به ما حدث ملكي فيه في المستقبل فيعتق عليه باقراره
كما اذا قال ربيب طالق وله امرأة معروفة بهذا الاسم ثم قال لي امرأة
اخري بهذا الاسم عنيبتا طلعت المعروفة بظاهر اللفظ والمجهولة باعتبارها
كذا وهذا وكذا لو قال كل مملوك املكه الساعة فهو حر ان هذا يقع علي ما في ملكه

وقت الحلف ولا يعتق ما يستغفبه بعد ذلك الا ان يكون نوي ذلك فيلزم
ما نوي لان المراد من الساعة المذكورة هي الساعة المعروفة عند الناس
وهي الحال لا الساعة الزمانية التي يذكرها المجنون فيناول هذا الكلام
من كان في ملكه وقت التكلم لا من استغفبه من بعد فان قال اردت به
الكلام من كان يستغفري في هذه الساعة الزمانية يصدق فيه لان
اللفظ يحتمله وفيه تشدد بر علي نفسه ولكن لا يصدق في صرف اللفظ
هن من يكون في ملكه للحال وسواء اطلق او علق بشرط قدر الشرط واخره
كذا في البدايع قوله والمملوك لا يتناول الحمل لان اللفظ يتناول المملوك المطلق
والجدين مملوك تبعا للام لا منقودا ولانه عضو من وجهه واسم المملوك
يتناول الانفس دون الاعضاء وهذا لا يملك بعهده منفردا ولا يجزي عتقه
عن الكفارة فلو قال كل مملوك لي حر وله حمل اوصي به دون امه او قال
كل مملوك لي ذكر فهو حر له حارية حامل فولدت ذكر لا قل من سنة اشهر
او قال ان اشتريت مملوكين فرما حران فاشترى حارية حامل فان الحمل
في هذه الصور الثلاثة لا يعتق لما ذكرنا ولا يعتق الامر في المسئلة الثانية
ايض لتعنيده بالذكورة ولا في المسئلة الثالثة كما في البدايع لان شرط
الحديث شراء مملوك والحمل لا يسمي مملوكا علي الاطلاق وكذا لو قال للمحمل
كل مملوك لي غيرك حر لم يعتق الحمل كما في المحيط وانما قيدنا بالصورة لاي
لانه لو قال كل مملوك لي حر وله حارية حامل فان الحمل يدخل فيعتق
الحمل تبعا لها كما في الهداية وهذا ما اعلي ان لفظه مملوك اما النام
منصرفة بالمملوكية وقيد التذكير ليس جز المفهوم وان كان التانيث جزء
منه مملوكه فيكون مملوكا اعلم من مملوكه والثابت فيه عدم الدلالة علي
التانيث لا الدلالة علي عدم التانيث واما ان الاستعمال استمر فيه علي
الاعمية فوجب اعتباره كذلك كذا في فتح القدر وفيه بعدم تناوله الحمل فقط
لانه يتناول العبيد ولو مراهوبين او مآذونين او مراهدين والافان كن
حوامل وامهات اولاده واولادهما والمربوب والمربوة ولو نوي الذكور فقط لم
يصدق في الغضا لانه خلاف الظاهر في عرف الاستعمال ويصدق ديانة
مع ان طائفة من الاصوليين علي ان جمع الذكورة بعم النساء حقيقة
وضعا وفي الذخيرة قال مما ليكي كل امر احرار ونوي الرجال دون النساء لم
يذكره وقالوا لا يصدق ديانة بخلاف قوله كل مملوك لي ونوي التخصيص
يصدق ديانة النبي فان قلت ما الفرق وفي الوجهين نية تخصيص العام
فالجواب ان كل امر تكيد للعام قبله وهو مما ليكي لانه جمع مضاف فيعم
وهو يرفع احتمال المجازي غالبا والتخصيص يوجب المجاز فلا يجوز بخلاف
قوله كل مملوك لي فان الثابت به اصل العموم فقط فقتيل التخصيص وفي المحيط

لو قال لم انا ولد برين قبل لم يدبرين فضاه وديانة والصحيح انه بعد في
ديانة لانه لا يمكن تخصيص العام بالا عند الوصف فان المخصوص
لا ينافي مع العام لا باعتبار الوصف فلو لم يصح تخصيص في حق الوصف
امكن تخصيص عام ابد انتهى واشاد بعدم تناوله الحمل الي انه لا يتناول
تمام يكن مملوكا علي الاطلاق فلا يتناول المكاتب لانه مملوك من وجه اذ هو
جديد اوفد من اياه لا يدخل تحت لفظ العبد ايم ولا يتناول المشترك الا
بالنية ولا عبيد عبده الناجر وهو قول ابي يوسف سوا كان العبد دين
اولا وعلي قول محمد عتقوا نواهم ولا عليه دين اولا وعلي قول ابي حنيفة
ان لم يكن عليه دين عتقوا اذا نواهم والا فلا وان كان عليه دين لم يعتقوا
وان نواهم كذا في فتح القدير والنهاية وغيرهما وبه علم ان ما في الخزي
من انه لا يدخل العبد الموهوب والمأذون في التجارة سبق قلنا ذكر في
المحيط انه لا يتناول المشترك الا اذا ملك النصف الاخر بعده فانه يعتق
في قوله ان ملك مملوكا فمحرره لانه وجد الشرط وهو مملوك كامل فلو
باع نصيبه ثم اشتري نصيبا شريكه لم يعتق استخسانا لانه لم يجتمع في
ملكه مملوك كامل بخلاف ان ملك هذا العبد فمحرر فملك نصفه ثم باعه ثم
ملك النصف الثاني فانه يعتق النصف الذي في ملكه لان حالة تعيين
المملوك براد به الملك فيه مطلقا لا يجتمع انتهى قوله كل مملوك لي او ملكه
محرره عند موته يمتد من ملكه منق خلق فقط لما قد منا ان قوله
كل مملوك لي للحال وكذا كل مملوك املاكه لان المضارع للحال كما بينا فان كان في
ملكه وقت اليقين مدبر في المسبيلتين فلا يعتق من اشتراه بعد اليقين
في التعيين بقوله بعد عند ولا يصير مدبرا من اشتراه بعد اليقين في التعيين
بقوله بعد موته فيكون الطرف طرفا الحرية لانه لو جعله طرفا الملك
كما اذا قال كل مملوك املاكه عند افرس حر ولا نية له ذكر محمد في الجامع انه
يعتق من ملكه في عند ومن كان في ملكه وهو رواية بن ساعدة عن محمد
وعلي هذا الخلاف اذا قال كل مملوك لي املاكه واس شريكه افرس حر ولا من
الشهر النبيلة التي يهل فيها الهلاك ومن العبد الي الدليل للعرف وعن ابي يوسف
في من قال كل مملوك املاكه يوم الجمعة فمحرره حر قال ليس هذا علي
ملكه انما هو علي ما يملكه يوم الجمعة وهذا علي اصل ابي يوسف صحيح
لانه اذا قال العتق الي زمان مستقبل فاما اذا قال كل مملوك املاكه اذا جاء
عند فمحرره هذا علي ما في ملكه في قوله لانه جعل مجي العبد شرط لثبوت
العتق لا غير فيعتق من في ملكه ولكن عند مجي العبد كذا في البراج قوله
وبموته عتق من ملكه بعده من ثلثه ايم اي ثوب المولى يعتق من ملكه
بعد قوله كل مملوك لي او ملكه حر بعد موته من ثلث ماله كما يعتق من كان في

الحال من ثلث المال فالحاصل ان من كان في ملك وقت اليقين مدبر مطلق
ومن ملكه بعدها فليس بعد مطلق وانما مدبر مقيد فيعتق ان يموت
المولى عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يعتق كما كان في ملكه يوم
خلق ولا يعتق ما استغاده بعد يمينه لان اللفظ حقيقة للحال علي ما بينا
فلا يعتق له ما سيملكه ولهذا صار هو مدبر دون الاخر ولهما ان هذا ايجاب
عتق وايضا حتي اعتبر من الثلث وفي الوصايا يعتبر الحال المنتظرة والحالة
الراهنة الا نرى انه يدخل في الوصية بالمال ما يستتبعه بعد الوصية
وفي الوصية لاولاد فلان من يولد له بعدها والايجاب انها يصح مضافا
الي الملك والي سببه من حيث انه ايجاب العتق يتناول العبد المملوك
اعتبارا للحالة الراهنة فيصير مدبرا حتي لا يجوز بيعه ومن حيث انه ايم
يتناول الذي يستتبعه اعتبارا للحالة المترتبة وهي حالة الموت وقبل
الموت حالة الملك استتبع محض فلا يدخل تحت اللفظ وعند الموت يصير
كانه قال كل مملوك املاكه فمحرره بخلاف قوله بعد علي ما تقدم لانه
تصرف واحد وهو ايجاب العتق وليس فيه ايم والحالة محض استتبع
فافترقا ولا يقال انهم جميعا بين الحال والاستتبع لاننا نقول نعم
ولكن مختلفين ايجاب عتق ووصية وانما لا يجوز ذلك بسبب
واحد كذا في الهداية وتعقده في فتح القدير بان هذا قول للرافيين
غير مرضي في الاصول والامر بمنع الجمع مطلقا ولم يفتق خلافا فيه لان
الجمع فظ لا يكون الا باعتبارين وبالنظر الي شبيبين ولو امكن ان يقال
ان لفظه اوجب تعدد بر لفظ اذا كان وصية وهو ما قدرناه عند موته
من قوله كل عبيد لي حر فيعتق به ما استحدث ملكه والواجب لا يحتاج
للتعدد بر ما ذكرنا من تحقيق مقصود الوصية من البر لا اصحاب وهذا
الموجب لا يحتاج الي تعدد بر بقدره عند ما ملك العبد والا كان مدبرا
مطلقا فانما يحتاج اليه عند موته من قوله فلا يتعلق به عبارة
عند ملكه الا الصريحة لانها لا تتناول الاحوال ولا المذرة لتأخير تنديرها
الي ما قبل الموت فلا يكون مدبرا الا مطلقا ولا مقيدا كان دافعا للاشكال
انتهى وبها صله ان عتق ما ملكه بعده بموته ليس من اللفظ المذكور
ليلزم الجمع بين الحال والاستتبع وانما هو من لفظ اخر مقدر دل عليه
تحقيق مقصوده من الثواب فلا يجمع بلفظ واحد بل بلفظين ومذكور
مقدر واذا بقوله من ثلثه انما ان خرجا من الثلث عتق جميع كل
منهما وان ضاق غزما يضرب كل منهما بموته فيه وان كان علي المولى دين
مستغرق فازما يسعيان في جميع فمخرجا كما هو المديرون موت مولا
واشار لهم الي انه لو قال كل مملوك املاكه اذا مات فمحرره الحكم كذا

باب العتق في جعل آخره لان الأصل عدمه والجعل في اللغة
ضم الجيم ما يجعل للعامل في عمله ثم سمي به ما يعطي الجاهل يستدين
به على جهاده واجعلت له اعطيت له والجعل بل جمع جعيلة او جعلالة
بالحر كان بمعنى الجعل كذا في المغرب والبراد منه هنا العتق على مال قوله
حر وعبدته علي مال فقيل عتق اي قبل العبد وذلك مثل ان يقول انت حر
على الف درهم او بالف درهم او علي ان تعطيني الف او علي ان تؤدي الي
الف او علي ان تعطيني الف او علي ان لي عليك او علي الف تؤديها الي او قال
عتقتك نفسك منك علي كذا او وعتبتك نفسك علي ان تعطيني كذا او انما
توقف علي قوله لانه معاوضة المال بغير المال اذ العبد لا يملك نفسه
ومن فضيلة المعاوضة ثبوت الحكم بقبول العوض للمال كما في البيع فاذا
قبل صار حرا وما شرط دين عليه حتى تنضم الكفالة به بخلاف قول الكتابة
لانه ثبت مع الماني وهو قيا المرق علي ما عرف وكما تنضم به الكفالة كجار
ان يستبدل به ما شاء بدينه لانه دين لا يستحق فيضه في المجلس
فيجوز ان يستبدل به كالأمان ولا خيرة فيه بشبهه لان الدين بالدين
حرام ولم يقيد القبول بالمجلس لما عرف انه لا بد لكل قبول من المجلس فان
كان حاضرا اعتبر مجلس الأيجاب وان كان غائبا يعتبر مجلس علمه فان كان
قبل فيه صح وان رد او اعرض بطل والا عراض عنه انها يكون بالتأمر او
بالاستقبال بعلم آخر بعلم انه قطع لما قبله كذا في شرح الطحاوي ولم
يقيد المم العتق بالادائه يعتق قبله لانه ليس معلقا علي الاداء وانما
هو معلق علي التبول وقد وجد وافاد بقوله قيل انه لا بد ان يقبل في
الكل فلو قال لعبدك انت حر بالف فقال قبلت بالنصف فانه لا يجوز
عذر اي حنيفة لان العتق عنده يجزي فلو كذا بقوله في النصف
وجب عليه نصف البدل وصار الكل خارجا عن يده لانه يخرج الباقي الي
العتق بالسعاية والمولي ما رضي بزوال يده وصبر ورضه تجوزا عن
النصف الا بالف وعندهما يجوز ويعتق كله بجميع الالف لانه لا يجزي عنهما
فالقبول في النصف قبول في الكل ولو كان ذلك في الطلاق كان التبول في النصف
قبولا في الكل اتفاقا وكذا كل ما لا يجزي كالدوم وغيره ولو قال لمولاه اعتقني
علي الف فاعتق نصفه بغير شيء ولو كان بالبا يعتق نصفه خمس مائة
عند الامام كما في الطلاق كذا في المحيط وقيد بكون العبد كله له لانه
لو كان نصفه فقال له انت حر علي الف فقيل فانه يعتق نصفه خمس
مائة الا اذا جازا اخر فيجب الالف بيزم عند اي حنيفة لان العتق
يتجزى عنده بخلاف ما اذا ما قال اعتقت نصيبني بالف فقيل العبد لزمه
الالف للمعتق لا يساركة الساكن فيه لان الالف بمثابة نصيبه كذا في

المحيط ايم واطلق المم في المال فتشمل جميع انواعه من التقد والعروض والحيوان
وان كان بغير عينية لانه معاوض المال بغير المال فتشابه النكاح والطلاق
والصلح عن ذم العبد وكذا الطعام والمكيل والموزون اذا كان معلوم الجنس
ولا يصره جزاء الوصف لانها يسيرة وتلزمه الوسط في تسمية الحيوان
قال الثوب بعد بيان حيسرها من الفرس والحمار والعبد والثوب الهروي ولو
اثاه بالقيمة اجبر المولي علي القبول ولو لم يسم الجنس بان قال علي
ثوب او حيوان او دابة فقيل عتق ولزمه قيمة نفسه كما لو اعتقه علي
قيمة رقبتة فقيل عتق كما في المحيط واثار المم الي انه يعتق بالقبول ولو
كان المال ملكا للغير فلو اعتقه علي عبد مثلا فاستحق لا ينسخ العتق
فان كان بغير عينة فعلي العبد مثله في المثلي والوسط في التميز وان
كان معينا رجع علي العبد بقيمة نفسه عند اي حنيفة والي يوسف
وقال محمد بقيمة المستحق وعلي هذا الخلاف اذ انكفك قبل التسليم وكذا
علي هذا الاختلاف ولورده بعيب وليس للمولي الرد بالعيب اليسير عند
اي حنيفة وانما يرد به بالعيب الفاحش كالعيب في المهر وقلاد اليسير
اي كذا في التبايع ولو اختلفا في المال جنسه او مقداره فالقول للعبد
مع بيئته كما لو اختلفا في المال وان اقاما البيئتين فالبيئتين للمولي بخلاف
ما اذا كان العتق مطلقا بالاداء وهي المسئلة الانية فان القول فيها قول
المولي والبيئتين بينة العبد كذا في التبايع وتشمل اطلاق المال الخمر في حق
الذي فارقها مال عندهم فلو اعتق الذي عبده علي حرا وغذير فانه
يعتق بالقبول ويلزمه قيمة المسمي وان اسلم اخوها قبل قبض
الخمر فعندهما علي العبد قيمته وعند محمد عليه قيمة الخمر كذا في
المحيط وقيد بكون الخاطب بالعتق معينا لانه لو كان مجهولا كما اذا قال
احدكما حر علي الف والاخر بغير شيء فقيل لا اعتقا بلا شيء لان عتق اثنين
ومن عليه الما مجهولا فلا يجب لرجلين قال لرجل بك علي احدهما الف
وتماز تغذير فانه في المحيط وفي النخبة انت حر علي ان يخرج عني فلم يخرج
فعليه قيمة حجة وسط سيل النفية ابو جعفر عن رجل قال لعبدك صبر
عني يوما وانت حر او صلي عني كعتين وانت حر قال عتق وان لم يصبر ولم
يصل ولو قال حج عني وانت حر لا يعتق حتي حج لان الصوم والصلاة عمالا
تجري فيه الساب ولانه لا مونة في الصوم والصلاة فلا بد علي اشتراط
تبدل والخ فيه مونة فدل علي انه شرط ذلك بل لا انزى ثم اعلم ان الاعتاق
علي مال من جانب المولي تعليق وهو تعليق العتق بشرط قبول العوض
فيرا عي فيه من جانب الحكماء التعليق حتي لو ابتدأ المولي لم يصح رجوعه
قبل قبول العبد ولا الفسخ ولا التري عن القبول ولا يبطل بقيامه عن المجلس

ولا يشترط حضرة العبد ويصح تعليقه بشرط واصله الى وقت ولا يصح شرط
الخيار له ومن جانب العبد معاوضة فنزاعي احكامها فملك الرجوع لو انبأ
ويطلى بنيا مة قبل قبول المولي وبقيار المولي ولا يقف على الغايبة عن المجلس
ولا يصح تعليقه ولا اضافة كذا اذا قال اشتريت نفسي منك بالفا اذا اعاد
وعند راس الشهر بخلاف ما اذا قال اذا اعاد فاعتقني علي كذا اذ لان
هذا يوجب منه بالاعتناق حتى يملك العبد عزله قبل وجود الشرط
وبعده قبل ان يعتقه ولو لم يعزله حتى يعتقه نفذ اعتاقه ويجوز
شرط الخيار له عند ابي حنيفة ولو قال المولي اعتقتك امس فلم يقبل فقال
العبد قبلت فالقول قول المولي مع يمينه لانه من جانبه تعليق وهو
منكر لوجود الشرط كذا في البد ايع قوله ولو علق عتقه با دايه صار
ما ذونا اي با د المال كان يقول ان ادبت الي الغافانت حرفيصح ويعتق
عند الادا من غير ان يصير مكاتب لانه صريح في تعليق العتق بالاد او ان
كان فيه معنى للمعاوضة في الانزاعا وما صار ما ذونا لانه نغمة في الاكسار
لطلبه الادا منه ومراة النجارة دون التكدى فكان اذ ناله لامن رغبة
في الاكسار الى دلاله وذكر في فتح القدير انه بخلاف المكاتب في احدى
عشر مسئلة الاولى ما اذا مات العبد قبل الادا وترك مالا فهو للمولي ولا
يودي منه عنه ويعتق بخلاف الكتابة الثانية لو مات وفي يد العبد
كسب كان لورثة المولي ويباع العبد بخلاف الكتابة الثالثة لو كانت امة
فولدت ثم ادت فعنت لم يعتق ولدها لانه ليس لها حكم كتابة وقت
الولادة بخلاف الكتابة الرابعة لو قال العبد للمولي خطعتي مائة فطاعته
المولي وادعي تسع مائة لا يعتق بخلاف الكتابة السادسة زاد في البد ايع لو ادعي مكان
الدراهم دنانير لا يعتق وان قبل لعدم الشرط الخامس لو ابر المولي العبد
عن الالف لم يعتق ولو ابر المكاتب عتق كذا ذكرها والظاهر انه لا موقع
لها اذ الفرق بعد تحقق الابز في الموضوعين يكون والابر لا يتصور في هذه
المسئلة لانه لا دين على العبد بخلاف الكتابة السادسة لو باع المولي
العبد ثم اشتراه اورد عليه بخيار عيب فني وجوب قبول ما ياتي به خلاف
عند ابي يوسف نعم وعنده محمد لا ولكن لو قبضه عتق بخلاف الكتابة
في انه لا خلاف في انه يجب ان ينبره ويعر قابضه السابقة انه يقتصر
على المجلس فلا يعتق كالم بود في ذلك المجلس فلو اختلف بان اعرض واخذ
في عمل اخر وادي لا يعتق بخلاف الكتابة هذا اذا كان المذكور من ادوات
الشرط لفظه ان فانت كان لفظه اذا ومني فلا يقتصر على المجلس الشامنة
انه يجوز للمولي بيع العبد بعرفه كذا قل ان يودي بخلاف الكتابة
التاسعة ان للسيد ان ياخذ ما يظفر به عما اكتسبه قبل ان ياتيه بما يودي به

بخلاف المكاتب العاشرة انه اذا ادي وعتق وفضل عنده مال عما اكتسبه كان
للسيد في اخذه بخلاف المكاتب الحادية عشر لو اكتسب العبد مالا قبل تعليق
السيد فاداه بعده اليه عتق وان كان السيد يرجع بمثله على ما سبكر
بخلاف الكتابة لا يعتق با دايه لانه ملك المولي الا ان يكون كاتبه على نفسه
وقاله فانه يصير الحق به من سيده فاذا ادي منه عتق انزعي وفي البوايع
ذكر محمد في الزيادات اذا قال ان ادبت الي الغافا كيس ابيض فانت حر
فاذا هاني كيس اسود لا يعتق وفي الكتابة يعتق انزعي وهي الثانية عشر
ولو قال ان ادبت الغافا هذا الشهر فانت حر فلم يودها في ذلك الشهر واداه
في غيره لم يعتق وفي الكتابة لا يبطل الا بحكم الحاكم او براضيهما كما في البوايع
وهي الثالثة عشر وفي المحيط لو امر غيره بالاد فاذا ادي لا يعتق لان الشرط
اداه ولم يوجد فلا حاجة الى اداعه لانه قادر على ادايه بخلاف
الكتابة لانها معاوضة حقيقة فيها معنى التعليق فكان الاصل فيها المعا
وكان المقصود حصول البذل انزعي وهي الرابعة عشر وفي النخبة اذا قال
ان ادبت الي الغافانت حرفا ستغرض العبد من رجل الفاد ففعلها الي مولا عتق
العبد ورجع غير العبد على المولي في اخذ منه الالف لانه احق بها من
المولي من قبل انه عبد ما ذون في النجارة وغرما العبد الماذون احق بماله
حتى يستوفى فواد يوفهم ولو كان العبد استغرض من رجل الف درهم وقيته
الفاد درهم فرفع احد الالفين الي مولا عتق بها والالف الاخرى فان
للمغرض ان ياخذ من المولى الالف التي دفعها العبد اليه ويضمن المولى ايضا
للمغرم الف درهم لان المولى منع العبد بعنته من ان يباع فما عليه الدين
وان شئ المفرض اتبع العبد بجميع دينه ايم انزعي قيد بالتعليق لانه لو لم
يات في الجواب بالفا وانه لا يعتق بالفا فانه لا يتعلق بل يتجزأ وكان
الجواب بالواو كقوله ان ادبت الي الغافانت حر يكونه ابتداءا جوا بالقدم
الربط وفي الزخير قال لعبد انت حر وادي الي الف درهم فمحر ولا شئ
عليه ولو قال ادبي الي الغافانت حر لم يعتق حتى يودي ولو قال فانت حر
عتق الحال لانه جواب الامر بالواو لا بالعا للتعليل اي ادي الي الغا لانك
حر كقوله اشرف قد اتاك الموت وثمامة في الاصول من تجب الواو وقد
قدمنا في تحت عتق الحمل الظهيرة انه لو علق عتق الحمل با دايه الفا
فانه شوق العتق على ادايه فاذا ادي بعد الولادة عتق اذا ولدته
لا قل من سنة اشهر وقتير با د العبد لانه لو علق عتقه با د اجنبي لا يصير
ما ذونا كما اذا قال ان ادبت الي الغافا عتقك هذا حر انا اجنبي بالفا
ووضعها بين يدي لا يصير المولى على القول ولا يعتق العبد ولو حلف
المولى انه لم يتبض من فلان الفا لا يجت كذا في الثانية قوله وعتق بالتعليق

لانه تعليق نظري في اللفظ ومعاوضة نظري في المتصور لانه مما علق عتقه
بالاداء الالهيته على دفع المال فينال العبد شرف الحرية والولي المال بمقابلته
بمنزلة الكتابة ولهذا كان عوضا في الطلاق في مثل اللفظ حتى كان باننا
فجعلناه تعليقا في الابتداء عملا باللفظ ودفع الضرر عن المولى حتى لا يمنع
عليه بيعه ولا يكون العبد احق به كاسبه ولا يسري الى الولد المولود
قبل الاداء وجعلناه معاوضة في الانهاء عند الاداء فعلا للضرورة فحسن
العبد حتى يجبر المولى على القبول وعلى هذا بين ورالفقه ويخرج المسائل
نظيره الهبة بشرط العوض والتخلية رفع الموانع بان يصنف بين يديه
حيث لو مد يده اخذه لم يحكم القاضي بانه قد قبضه فيه وفي تمنع
المبيع وبديل الاجارة وسائر الديون وهذا معنى قولهم اجبره الحاكم على
قبضه اي حكم به لانه يجبره على قبضه مخبى ونحوه ولو حلف
المولى انه لم يود اليه الالف حثت كما في الثانية وانما ذكر التخلية ليعين
انه يعتق بحقيقة القبض بالاولى ويستثنى من اطلاق ما في المختصر
مسائل لا يعتق فيها بالتخلية الاولى لو كان المال مجهولا بان قال اذا ديت
الي ذراهم فانت حر لا يجبر على القبول لان مثل هذه الجهالة لا يكون
في المعاوضة فلا يمكن حملها على الكتابة فيكون يمينيا محضا ولا خير
فيها كما في التبيين وفي المحيط لو قال ان ادبت الى كره حنطة فانت حر
فما بكر جبر على القبول لان الكسر المطلق انما ينصرف الى الوسط لرفع
الضرر من الجانبين فاذا اتاه بالجيد فقد احسن بالقضاء ورضي بهذا
الضرر فبطل التعيين وتعلق العتق بحقة مطلقة ولو قال كره حنطة
وسط فانتا بكر جبر لا يجبر لانه نص على التعليق بكره صوف وفي الشرع
يعتبر التنصيص ما امكن كما في مسئلة الكيس الا ينعى ولو قال اعتق
عني عبدا وانت حر فاعتق عبدا مرتنوا يعتق كما في الكره والفرق ان في
الاداء يكون المولى راضيا بالزيادة لانه ادخل شي في ملكه فيكون نفعه
محضا فلا ضرر واما العتق اخراج عن ملكه لان هبة مملوك للمولى انزى
الثانية لو كان العتق معلقا على اداء الخمر لا يجبر على القبول وان كان يعتق
بقوله لان المسلم ممنوع عنها الحق الله تعالى والثالثة لو كان معلقا على
اداء ثوب او دابة لا يجبر على القبول ولو اتي بثوب وسطا او جيدة لانه مجبر
لجنس فلم يرجع عوضا ولذا الوصية اجبر على قبوله بان قال ثوبا
هو دابة الرابعة لو قال ان ادبت الى الفاحيت بها او حجتا بها لا يعتق بتسليم
الالف اليه ما لم ينفذ لانه علق العتق بشرطين فلا ينزل بوجود احد هو احد
ما لو قال ان ادبت الى الفاحيت بها فانه يعتق بتخلية الالف ويكون قوله
اج بها البيان الفرض نزعيا للعبد في الاداء حيث يصير كسبه مصروفا الى

طاعة

طاعة الله تعالى لاعلى سبيل الشرط كما في البدائع ولو قال لعبد من له ان
ادبتا الى الفاحيت فادى احدهما حصته لم يعتق احدهما لانه علق
العتق بادل الالف ولم يوجد وكذا ادي احدهما الالف كله من عنده وان ادي
احدهما الالف كلها وقال خصماية من عندي وخصماية بها صاحبي ليود بها
المك عتق الوجود الشرط حصته احدهما بطريق الامالة وحصته الاخر بطريق
النيابة لان هذا باب تجري فيه النيابة فقام اداؤه مقام ادا صاحبه ولو
ادعاهما رجل اخر لم يعتق الا اذا قال او دبرها المك على انهما حران فقبلها المولى
على ذلك عتقا وتبرد المال الى المودي لان المولى لا يستحق المال بعقده قبل
الغير بخلاف الطلاق والفرق في البدائع وقد منع المحيط انه لو امر غيره بالاداء
فادى لا يعتق مع نصريح صاحب البدائع في مسئلة العبد بين بان النيابة تجري
في هذا الباب الا ان توافق بينهما بان ما في المحيط انما هو في الامر من غير اعطاء
شي من العبد وما في البدائع فيما ادعت مع غيره المال فلا اشكال في العداية
ولو ادي البعض يجبر على القبول لانه لا يعتق ما لم يود الكل لعدم الشرط كما اذا
خط البعض وادى الباقي ثم لو ادي الف اكسرها قبل التعليق رجع المولى عليه
وعتق لاستحقاقها ولو كان اكسرها بغيره لم يرجع عليه لانه ما دون من حصته
بالاداء منه انزى ولم ار صريحا انه لو جبر على هذا العبد الماذون هل يصح حجه
وقد يقال انه لا يصح حجه لان الاذن له ضروري لصحة التعليق بالاداء وقد
يقال انه يصح لما انه يملك بيعه فيملك حجه بالاولى قوله وان قال انت حر
تجبر مولي بكلف والقبول بعد موته لا صفة الايجاب الي ما بعد الموت فصاركما
اذا قال انت حر عند ابي الف درهم واشاد الم بئاخير العتق عن الموت الى انه
لا يعتق بغيره فلا يعتق الا باعنا في الوارث او الوصي او القاضي اذا امتنع الوارث
لان العتق شاعره الموت لا يثبت الا باعنا في واحد من هؤلاء لانه صار بمنزلة
الوصية بالاعتناق ذكره الامام العتاي وحزمه الاستيعابي وقال ان الوارث
يملك عتقه بخير او تعليقا والوصي يملكه بخير فقط ولو اعتقه الوارث عن
كفارة يمينه تجازع الميت لاعتن الكفارة والولا للميت لا للوارث وصرح العبد
الشهيد بان الاصح انه لا يعتق بالقبول بل لابد من اعتناق الوارث وفي الهداية
قالوا لا يعتق وان قبل بعد الموت ما لم يفتقه الوارث لان الميت ليس باهل للا
وهذا صحيح انزى ونعته في غاية البيان بانه ينبغي ان يعتق حكما الكلام
صدر من الاهل مضافا الى المحل وان كان الميت ليس باهل للاعتناق ولان القبول
لم يعتبر في حالة الحياة فاذا لم يعتق بالقبول بعد الوفاة الا باعنا في واحد
منهم لا يكون معتبرا بعد الوفاة ايم فلا يفتي فاية لقبوله بعد الموت انزى
وجوابه ان العتق الحكمي وان كان لا يشترط فيه الاهلية يشترط قيام الملك
وفيه وهذا قد خرج ملك المعلق وبقي للوارث وبقي خرج عن ملكه لا يصح بوجود

عتاق

الشرط مع وجود الاهلية فاطنك عند عدمها وقوله ان لا فائدة انه لا فائدة
للقبول بعد الموت بمعنى لانه لو لا القبول لم يقع اعتناق الوصي والناحي لعدم الملك
لها ولم يلزم الوارث الاعتراف والحاصل ان المسئلة مختلفة فيها وظاهر اطلاق
المتون انه يعتق بالقبول بعد الموت من غير توقف على اعتناق احد وهو
قول البعض كما يشترط كما يشير اليه لفظ الاصح وله اصل في الرواية كما في غايه
البيان وصح المتأخرون انه لا يعتق بالقبول كما قد منا ولا فرق في المسئلة بين
بين ان يكون ذكرا لالم او يتقدمه كان يقول انت حر علي الف درهم بعد موتي
كما في غايه البيان لكنه نقل الاجماع وقد علمت ان الخلاف ثابت وظهر
بهذا ان قول الزيلعي وقاضي خان في التناوي انه لو قال انت حر علي الف
درهم بعد موتي ان القبول فيه للمال ليس بصحيح اذ لا فرق بينه وبين
مسئلة الكتاب وقيد بقوله انت حر لانه لو قال انت حر علي الف درهم
فالقبول فيه للمال فاذا قيل صار مديرا ولا يلزمه المال لان الرق فائمه والولي
لا يستوجب علي عبده دين الا ان يكون مكاتباً وقد تجب فيه المحقق بن الهمام
بحثنا حسنا فراجعوه وفي الخاتمة ان القبول فيه بعد الموت كمسئلة الكتاب
وفي المحيط لو قال لعبده ج عني بعد موتي وانت حر ولا مال له سواء كان
عنه جاً او سوطاً ثم يعتقه الورثة ويسمي في ثلثي قيمته لانه عتق بقدر
مال فيعتبر من الثلث فان اوصى الميت مع هذا الرجل بثلث ماله قسم الثلث
بين العبد والوصي له علي اربعة ثلثه اربعة منها للعبد وثلثي
للقاضي له في ربع ثلث قيمته وللورثة في ثلثي قيمته بالثلث فصارت
الثلث بينهما علي اربعة اسهم وجميع الرقعة علي اثني عشر قسماً
العبد ثلثه ويسمي للموصي له في سهم وللورثة ثمانية ولو قال ارفع
الي الف الوصي قيمة ج عني فوقع فعلي الورثة ان يعتقوه ولا ينظر
الح لانه عتق بمال واجل مشورة وليس بشرط فان كانت قيمة الح اقل من قيمته
كظمان كان مقدار ثلثي قيمته بخلاف الوصية بالعتق فاقدره في الثلث
وان كانت اقل من ثلثي قيمته فعليه ان يسعي الي تمام الثلثين ثم يرفع
الي الورثة او الي الوصي مقدار حجة فان اخذت الورثة الح في ذلك كله
فثلثه للورثة والثلث محج به عنه بحيث يبلغ ولو قال لعبده ارفع عني
الي الوصي قيمة فاذا دفعها اليه في ما عني فانت حر لا يعتق العبد مالم
يحج عن الميت ولو قال ج عني بعد الموت وانت حر فان واي الورثة خروجه
كله ولا مال للميت غيره فلهم ذلك حتي يحرم مقدار ثلثي ما يحتاج اليه
لتخرج الي الح لان مقدار ثلثيه صار حقا للورثة رقبه ومنفعة واذا اخرج
اشتغل عن خدمته واذا حج وجب اعتاقه فيبطل حق الورثة عن منعه
وخدمته فيعسي له ويستخرج مونه الي العام القابل استيفاء لهم فان قال

الورثة اخرج في هذا العام فقال اخذكم العام واخرج السنة الثانية فليس
للعبد ذلك فان امكنه الخروج في العام والا بطل القضي وصحة فان لم يطلب
منه الورثة حتي مقصد المسئلة فله ان يحج في السنة الثانية ان لم يكن الميت
قال ج عني في هذه السنة ولو قال ج عني بعد موتي بخمس سنين وانت حر
فالي الورثة ان يتركوه الي خمس سنين فليس لهم ذلك اني وفي الخيرة رجل
قال لعبده انت حر بعد موتي ان لم تشرب الخمر فاذا شرب الخمر شرب الخمر قبل
ان يعتق بطل عتقه وان رفع الامر الي القاضي بعد موت المولي قبل ان يشرب
فامضي فيه العتق ثم شرب الخمر بعد ذلك لم يرد الي الرق ولو قال لعبده انت
حر علي ان لا تشرب الخمر فمن شرب الخمر او لم يشرب انشري واشاد المص الي
انه لو قال لعبده ان شئت فانت حر بعد موتي فان المشية له بعد موته
وكذا اذا قال اذ اجاعد فانت حر ان شئت كانت المشية اليه بعد طلوع الفجر
من الغد وكذا لو قال انت حر عند ان شئت كانت المشية في الغد ولو قال ان
شئت فانت حر عند ان شئت كانت المشية للمال في قول ابي يوسف ومحمد وظاهر
الرواية عن ابي حنيفة كذا في الخاتمة وفي البزيع لو قال انت حر عند ان
شئت فالمشية اليه في الحال لان في الفصل الاول على الاعتناق المضاف الي
الغدر بالمشية فيقتضي المشية في الغد وفي الفصل الثاني اضاف الاعتناق
المعلق المشية الي الغد فيقتضي بعد المشية علي الغد اني قوله ولو
حرره علي خدمته سنة فقبل عتق وخدمته يعني من ساعته لان الاعتناق
علي الشيء يشترط فيه وجود القبول في المجلس لا وجود القبول كسائر
العقود وعليه ان يخدمه المدة المعينة وهي المراد بالسنة سنة او اقل
او اكثر ونص الحاكم الشهيد ان الخدمة هي الخدمة المعروفة بين الناس
فهي بالمدة لانه لو حرره علي خدمته من غير مدة عتق وعليه ان يرد
قيمة نفسه لان الخدمة مجهولة وكذا لو قال لحررتك انت حره علي ان
يخدمني فلانة فقبلت عتقت وردت قيمتها وقال محمد نرد قيمة شهر
كذا في الخيرة ونقل في الظهيرية عن بعضهم انها ان خدمته عمره او عمرها
لا شيء عليها وان ابنت ان خدمته عمره او عمرها يسعي في قيمتها اني وقد وقع
الاستغناء عن ما اذا حرره علي خدمته مدة معينة وقبل العبد وعتق
وكان له زوجة واولاد فاحكم بعتقه ونفقتهم اذ لم يكن له مال فانه
لا يتفرع بالانساب بسبب خدمة المولي هذه المدة فلم ارفيه تلاحقه
ويشترط ان يشترط بالانساب لاجل الاتفاق علي نفسه وعياله الي ان
يستغني عن الانساب فيخدم المولي المدة المعينة لان الان معسر عن
اذا البذل فصارت كما اذا اعتقه علي مال ولا قدر له عليه فانه يوجه الي
الميسرة فيد يكونه حرره علي خدمته كان قال له اعتقتك علي ان لا يخرج

لأنه لو قال ان خد مني كن امته فانت حرة لا يعتق حتى تخرمه لأنه معاق
 بشرط الاول معاوضة ولم يصححوا هنا بأنه يكون ما ذونا لان لا ضرورة
 اليه اذ الخدمه لا ينفق على اكتساب المال بخلاف ان ادبت الى الفافانت
 حرهما فزمناء وفي الذخيرة لو اخذ مني سنة وانت حرعتي الساعة ولا
 شئ عليه في قول ابي حنيفة وقال ابي يوسف لا يعتق الا بالخدمه قبل
 اوم يقبل وفي الظهيرية لو قال لامته عند وصيته اذا خدمت ابني وابنتي
 حتى تستغنيا فانت حرة فان كانا صغيرين بخدمها حتى يدركا فان
 ادركا اخرهما دون الاخر تخدمهما جميعا فان كانا مكرهين تخدم البنت حتى
 تزوج والابن حتى يحصل له ثمن جارية فاذا تزوجت البنت وبقي الابن تخدمها
 جميعا فان كانتا حرةا وهما كبيران او صغيران بطلت الوصية ان لم ي
 وفي شرح النفاية في مسئلة ان خدمتي واولادي سنة فان بعض الاولاد
 لا يعتق ان لم يولد له فلو كانت تحت قيمته اي لو كانت المولى او العبد قبل الخدمه
 وجبت قيمته العبد عليه عندها وقال محمد عليه قيمة الخدمه في المدة
 وقد قدمناه فيما اذا اعتد على مال فاستحق وسروا بين موت المولى
 وموت العبد وقد طعن عيسى وقال هذا غلط فيما اذا مات المولى بل يخدم
 الورثة ما بقي منها لان الخدمه دين فيخلوه وارثه فيه بعد موته كما
 لو اعتد على الف درهم فاستوفى بعضها ومات ولكن في ظاهر الرواية
 لا فرق بينهما لان الخدمه عبارة عن المنفعة وهي لا تورث فلا يمكن
 ان يباع المنفعة بعد موت المولى ولان الناس يتفاوتون فيها وان
 خدمته الفقير اسهل من غيرههم وخدمته الشيخ ليست كالشباب وقد
 تكون الورثة كثيرين وخدمته الواحد اسهل من خدمته الجماعة وقد
 يكون له قبل الخدمه لأنه لو خرم بعض المدة كسنة من اربع سنين
 ثم مات فعلى قوليها عليه ثلاثة اشباع قيمته وعلى قول محمد عليه
 قيمة خدمته ثلاث سنين كن في شرح الطحاوي وفي الحاوي القريبي
 ويقول محمد بن حنبل ولما دخلها بما اذا مرض العبد مرضا لا يمكن معه
 الخدمه وينبغي ان يكون كالموت قوله ولو قال اعتدتها بالف على ان تزوجها
 فعول فابت ان تزوجه عتقت محبانا اي لو قال اجبي لما كنت جارية الخ وحاشا
 امره المخاطب باعتاق امته وتزوجها مومنة على عوض معين مشروط
 على الاجنبي عن الامه وعن مهرها فلما لم تتزوج بطلت عنه حصه المهر وما
 حصه العتق فياطلة اي لا يبيع اشتراط بدل العتق على الاجنبي بخلاف
 الخلع لان الاجنبي فيه كالمراه لم يحصل لها ملك ما لم تكن تملكه بخلاف
 العتق فانه ثبت للعبد فيه قوة حكمته هي ملك البيع والشراء والاحارة
 والتزويج وغير ذلك ولا يجب العوض الاعلى من حصل له العوض فعني قوله

مجانا انها تعتق بغير شئ يلزمها او يلزم الامراي لا يلزم احد شئ واطلق
 فشملا اذا قال بالف على اوم يقبل علي وكان الاول ذكرها كما في بعض النسخ
 الهداية ليعيد عتق الوجوب عند عتق ذكرها بالاولي واذا بقوله وابت ان
 لها الامتناع من تزوجه لانها ملكك نفسها بالعتق وقد باها بالاسو
 تزوجه فتمت الالف على قيمتها ومهر مثلها ما اصاب قيمتها مائة ومهرها
 مائة سقط عنه خمس مائة ووجب لها خمس مائة عليه وان تفاوتا كان
 قيمتها ما بين والمهر مائة سقط عنه خمس مائة ووجب لها خمس مائة
 عليه وان تفاوتا كان قيمتها ما بين والمهر مائة سقط عنه ست مائة
 وثلثه وستون وثلثان ووجب لها ثلاث مائة وثلاثة وثلاثون وثلث
 كن في فتح القدير وبهذا علم ان المص لوهذا في قوله وابت لكان اولي لانها تعتق
 مجانا سواء بت تزوجه واما وجوب المهر فشي اخر وكذا قوله على ان
 تزوجهها ليس بقيد لانها تعتق مجانا لو قال اعتدتها بالف على فعول كن
 انها ذكره ليفرج عليه المسئلة الثانية في المحيط لو قالت لعبد ها اعتقتك
 على الف على ان تزوجني على عشرة فليلد كن ثم اري ان يتزوجها فعليه
 الالف فان كانت قيمته اكثر من الالف سعي في ثمن القيمة لأنه لم يقف
 وان قالت اعتقتك على ان تزوجني وشمري الف قبل ثم اري ذلك ثم عتق
 وعليه ان يسعي في قيمته وان تزوجهها على مائة ورضيت بن لك فلا
 سعاية عليه لأنه وفي لها بالتزوج وهي رضيت بدون ما شرطت عليه
 من المهر ولو دعها العبد على ان يتزوجها على الف فابت المرأة فلا سعاية
 عليه لأنه في وفي لها بما شرطت عليه لجا الامتناع من قبلها ان لم يولد
 ولو زاد عني قسم الالف على قيمتها ومهر مثلها ما اصاب القيمة فقط
 اي لو قال اعتدتها على بالف درهم على ان تزوجهها فابت ان تزوجه فتمت
 الالف على قيمتها وعلى مهر مثلها ما اصاب القيمة اذ اده الامر للمهر والزوج
 لكن ضمير الي رقبتهما تزوجهما وقابل المجموع بعوض هو الالف فانقسمت عليها
 بالحصه ومنافع البضع وان لم تكن مالا لكن اخذت حكم المال لانها متقومة
 حال الدخول وابداد العقد عليها ولم يبطر البيع باشتراط النكاح لأنه متقضي
 بصحة العتق فلا يرعي فيه شرائط المبيع بل شرائط العتق وهو المتقضي بالشر
 حتى يعتق في الاصلية الاعتاق بخلاف ما اذا قال اعتق عبدك عتق بغير
 فاعتدته حيث لا يستط ان يرض عنها خلافا لابي يوسف وقد قدمناه قبيل
 نكاح الكافري في الولو الجية رجل قال جاري يني هذه لك على ان تعتق عتقك
 فلان فرضي بن لك ورفع الجارية اليه لا يكون اليه حتى يعتق عبده لأنه
 طلب منه بملك العبد متقضي الاعتاق بملك الجارية فلما لم يعتق
 لا يوجد بملك العبد ولا يملك الجارية ان لم يني قيدا باها في الثانية

ايضا لانها لو تزوجته فما اصاب قيمتها فهو للمولي وما اصاب مهر مثلها كان مهرها
وقد المص باشتراط التزوج من الاجنبي لانه لو اعتنق امته علي ان تزوجه
نفسها كان له مهر يجوز جعل العتق صداقا لانه صلى الله عليه وسلم
اعتنق صبغية وكلمها وجعل عتقها مهرها فلذا كان صلى الله عليه وسلم مختصرا
بالنكاح بغير مهر فان ابنت ان تزوجه فعليها قيمتها في قولهم جميعا وفي
الخاتمة امر المولى اذا اعتنقها مولاها علي ان تزوج نفسها منه فقبلت عتقت
فان ابنت ان تزوج نفسها منه لاسيما عليه والله اعلم **باب**
التدبير بيان للعتق الواقع بعد الموت بعد ما بين الواقع في الحيوة
وقد مره علي الاستنباط لشعوره الذكر والانثى وله معنيان لغوي وفنوي
فالاول كما في المعرب الاعناق عند دبره هو ما بعد الموت وتدبر في الامر نظر
في اذ ياره اي في عواقبه انتهى وفي صيا اللوم التدبير عتق العبد والامة
بعد الموت وتدبر الامر النظر فيه الي ما مضى اليه العاقبة انتهى والثاني
ما ذكره الشيخ رحمه الله وركنه اللفظ الدال علي معناه وشرايطه
نوعان عام وخاص فالعام هي ما فرمناه من شرايط العتق فلا يصح الا
من الاهل في المحل مجزا ومعلقا او مضافا سواء كان في وقت او في الملك او في
والخاص تغليقه بموت المولي فلو علقه بموت غيره لا يكون مدبرا
وان يكون بمطلق موته وان يكون بموته وحده كما سياتي واما صفة
فالتدبر غيره خلافا لهما فلودبره احدهما اقتصر علي نصيبه والاخر
عند بشار وشريكه سنة خيالات الخمسة المتقدمة والترك علي حاله
كما عرف في التبايع وسياقي بيان احكامه من عدم جواز اخراجه عن الملك
في حالة الحيوة ومن عتقه من الثلث بعد موت المولي الخ قوله هو تعليق
العتق بمطلق موته اي موت المولي فخرج بغير الاطلاق التدبير المتدبر
كتعليقه بموت موصوف بصفة كما سياتي وكذا التعليق بموته وموت
غيره وخرج ايضا انت حر بعد موت بيوم او شهر فهو وصية بالاعتناق
فلا يعتنق بعد موت المولي الا باعتناق الوارث او الوصي كما في الذخيرة
وخرج بموته تغليقه بموت غيره كقوله ان مات فلان فانت حر فانه
لا يصير مدبرا اصلا لا مطلقا ولا مقيدا فاذا مات فلان عتق من غير شي
ولا يرد عليه تغليقه بموته الي هذه لا يعيش مثله اليها كان مت الي ثمانية
سنة فانت حر ومثله لا يعيش اليها فانه سياتي انه مدبر مطلق علي
الختان مع انه لم يعلق عتقه بمطلق موت المولي لانه وان كان مقيدا
صورة فهو مطلق معني وشاربا بالتعليق الي انه لو دبر عبده ثم ذهب
عقله فالتدبير علي حاله وان كان في التدبير معني الوصية بخلاف ما اذا
وصي برفقته لانسان ثم مات حيث ينطبق الوصية والفرق ان

التدبير اشتمل علي معني التعليق والتعليق لا يبطل بالجنون وبهذا لا يبطل
بالجوع ولا كذلك الوصية ولهذا احاز تدبير المكره ولا يجوز وصيته كذا في
الظهيرية قوله كانت فانت حرا وانت حر يوم اموت او عن دبر مبي او دبرك
بيان لبعض الغاطة الصريحة فانه اثبات العتق عن دبره اليوم هذا المطلق
الوقت فبعثت مات المولي ليلا او نهارا لانه قرن بفعل لا بموت فان نوي
باليوم دون الليل محتمل لانه نوي حقيقة كلامه ثم لا يكون مدبرا لانه
علق عتقه بما ليس بكائن لا محالة وهو موته بالنهار ودبره بموت بالليل فاذا
لا يكون مدبرا لانه في المتوسط اي لا يكون مدبرا مطلقا وانما هو مقيد فيعتنق
بموته نهارا وله تبعه ومثل التعليق باذا والحديث كالموت فلو قال
ان حدثت في حدث فانت حر فهو مدبر لانه تغور في الحدث والحادث في الموت
وكذا الوفاة والهلاك لان الاعتقاد للمعني وكذا انت حر مع موت او في موتي
فانه تعليق العتق في الموت وفي تسنعا ريمعني حرف الشرط كما عرف في
الاصول وقول الزيلعي تبع الخط ان حرف الظرف اذا دخل علي الفعل
يصير شرطا لنفسا وانما هو بمعني بمنعاه لانه لو كان شرطا لطلعت في قوله
لاجنبيه انت طالق في مكاتك مع انها لا تطلق واذا بقوله انت حر يوم اموت
ان كل لفظ وقع به العتق للمحال اذا اضيف الي الموت فانه يوجب التدبير
كقوله اعتنقتك وانت عتق او معتق او حر بعد موت وفي الخاتمة والظهير
رجل قال لعبده لاسيلا لاخذ عليك بعد موتي قالوه يصير مدبرا انتهى
ولم يقيداه بالنية مع ان لاسيلا لي عليك كتابه لا يعتنق بها الا بالنية
الا ان يفرق بين قوله لي وبين قوله لاحد وكذا بعد موتي فريضة فلم
يتوقف علي النية وفي الحاوي التدبير لو قال اعتنقوه بعد موتي فهو مدبر
انتهي وقد يكون السيد واحدا لانه لو كان بين اثنين فقالا اذا متنا
فانت حر لم يصير بينك مدبرا ولهما يتبعاه فان مات احدهما صار مدبرا
من قبل الثاني وصار حكمه حكم عبد بين رجلين دبره احدهما ولو كان كل
واحد منهما قال اذ امت فانت حرا ودبرك او دبرت نصيبك منك وخرج
القولان معا صار مدبرا لانهما فلا يجوز بيعه وايهما مات عتق نصيبه
وتسعي العبد للاخر في قيمة نصيبه منه وكان ولاه بينهما كذا في الحاوي
القدسي ولا فرق في العتق المضاف الي الموت بين ان يكون معلقا بشرط
اخر او لا فلو قال ان كملت فلان فانت حر بعد موتي فكلمه صار مدبرا لانه
بعد الكلام صار التدبير مطلقا وكذا لو قال انت حر بعد موتي او بعد
كلامك فلان او بعد موتي فكلمه فلا كان مدبرا كذا في التبايع وذكر محمد
في الاصل اذا قال انت حر بعد موتي ان شئت فان نوي بقوله ان شئت
الباعة فشا العبد في ساعته تلك صار مدبرا لانه علق التدبير بشرط

ية

وهو المشيئة وقد وجد كما اذا قال ان دخلت الدار فانت مديون وان عني ده
مشيئته بعد الموت فليس للعبد مشيئة حتى يموت المولى فاذا مات المولى
فتشا بعد موته فهو حر من ثلثه وذكر الحاكم في مختصره ان المراد منه ان
يعتق الوصي او الوارث وفي المحيط ولو نقاه عن المشيئة قبل موته جاز
عليه ولا فرق في التدبير بين ان يكون موجزا او مضافا كما اذا قال انت
مديون بعد اوراقك شهر كذا فاذا ابحا الوقت صار مديونا وروي هشام عن
محمد بن رحمه الله تعالى فيمن قال انت مديون بموت مولى فهو مديون الساعة
لانه اضاف التدبير الى ما بعد الموت والتدبير بعد الموت لا يتصور فيلحق
قوله بعد مولي فيبقى قوله انت مديون ويجعل قوله انت مديون اي انت
حر فيصير كانه قال انت حر بعد مولي وفي الذخيرة معزيا الى الاصل
لو قال انت حر بعد مولي ان دخلت الدار لا يصح هذا التصرف عندنا
اصلا بخلاف ما اذا قال انت حر بعد مولي ان شئت والفرق ان في فصل
صحيحا تصرفه بطريق الوصية وتعلق الوصية بالمشيئة صحيح وتغذر
لتصحيح هذا التصرف بطريق الوصية ولان تعلق الوصية بتدخل
الموصي الدار باطل انتهى وفي المحيط لو قال لامة ان ملكتك فانت حرة
بعد مولي فولدت فاستزاهما نصير الامم مدبرة دون الولد لان التدبير
ثبت في الام والولد منفصل عنها قبل الملك فلا يتصور سرية حق التدبير
الى الولد كما لو قال ان ملكتك فانت حرة فملكها اعتنت ولا يعتق ولد قبل
الملك فكذا هذا لو قال الولد ولد لي قبل التدبير وقالت بل بعدة التول
للمولى مع بيئته على علمه والنية لها اثر في الظهيرية انت حر الساعة
بعد مولي يعتق بعد الموت انزى واشار المصنف بهذه اللفاظ الى انه قال
اوصيتك برقبته او اعتنتك او تفسك او وصيت لك بثلث مالي فانه
يكون مديرا لان التدبير وصية فاذا اني بصيرها كان مديرا لا ولي ولا
الاصل للعبد برقبته ازالة ملكه عن رقبته لانه لا يثبت الملك للعبد في
رقبته الا باعتناقه فهو كبيع نفس العبد منه ولو قال العبد لا قبل فهو مديون
وليس رده بشي كها في الظهيرية وعن ابي يوسف ومحمد فيمن اوصي
بسرهم من ماله لعبد فانه يعتق بعد موته ولو اوصي له بجز من ماله لم
يعتق لان السرهم عبارة عن السر من كان سرهم من رقبته داخل في الوصية
فاما الجز عبارة عن شي يسرهم والتعيين فيه لو رتبته فلم تكن الرقبة
داخل تحت الوصية كذا في المحيط واما عن ابي يوسف هنا جزمه في الاختار
وذكر المولى لو قال مربي اعتنوا فلانا بعد مولي انشأ الله مع الايضاح
بين هذا وبين ما اذا قال هو حر بعد مولي انشأ الله لا يصح والفرق ان
في المسئلة الثانية ايجاب والاستثناء في الامور بطل الايجاب صحيح انزى

قوله

قوله فلا يباع ولا يوهب شروع في بيان احكامه وقال الشافعي رحمه الله
يجوز لانه تعليق العتق بالشرط فلا يمتنع به البيع والهبة كما في ما يبرر التعليلات
وكما في المدبر المتين ولان التدبير وصية غير مانعة من ذلك ولما قوله عليه
اللام المدبر لا يوهب ولا يورث ولا يباع وهو حر من الثلث ولانه سبب الحرية لان
الحرية تثبت بعد الموت ولا سبب غيره ثم جعله سببا في الحال اولى لوجوده
في الحال وعدمه بعد الموت لان ما بعد الموت حال بطلان اهلية التصرف فلا
يمكن تاخير السبيبة الى زمان بطلان الاهلية بخلاف ما يبرر التعليلات لان المانع
من السبيبة قايما قبل الشرط لانه يمين قايما من مانع والمانع هو التصرف وان
يضاد وقوع الطلاق والعتاق فامكن تاخير السبب الى زمان الشرط لقيام
الاهلية عنده فافترقا ولانه وصية والوصية خلافه في الحال كالورثة
وابطال السبب لا يجوز وفي البيع وما يضا فيه ذلك اراد بالبيع الاخراج عن
الملك بعوض والهبة اخراج بغير عوض فكانه قال لا يخرج عن الملك وفي الذ
وغيرها كل تصرف لا يقع في الحر والبيع والامهارة فانه يمتنع في المدبر والبررة
لان المدبر باق على حكم ملك المولى الا انه اعتقد له سبب الحرية فكل تصرف
يبطل هذا السبب يمنع المولى منه انزى فلهذا لا يجوز الوصاية به ولا رهنه
لان الرهن والارتمان من ثواب ايا الدين واستيفاءه عندنا فكان من باب
تمليك العين وتملكها كذا في التبايع ومن هنا يعلم ان شرط الواقفين في كنهم
الاخراج الابره شرط اذا الوقف امانة في يد مستعيره فلا ياتي الا بها والا
بالرهن به وسنوضحه انشأ الله تعالى وفي الظهيرية فان باعه وقضى
القاضي يجوز بيعه ثم فضاوه ويكون ذلك فسخا للتدبير حتى لو عاد اليه
بروا من الرهن بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق وهذا مشكل لانه يبطل ايضا
القاضي ما هو مختلف فيه وما هو مختلف فيه لزوم التدبير لاصحة التعليق
فينبغي ان يبطل وصف لزوم لا غير انزى وسياتي في البيع ان بيع المدبر
باطل لا يملك بالتبض فلو باعه المولى فرفعه الى القاضي حنفي وادعي عليه
او على المشتري في حكم الحنفى بطلان البيع ولزوم التدبير فانه يصير متفعا
عليه فليس للشافعي ان يقتضي يجوز بيعه بعده كما في فتاوى الشيخ قاسم
وهو موافق للنوع فينبغي ان يكون كالحرف لو جمع بينه وبين فتى ينجي
ان يسوي الفساد الى المقن كما سنبينه انشأ الله في محله وفي الولو الحرة من
التدبير رجل قال هذه امي ان اخذت الي بيعها ابعتها وان بقيت بعد مولي
فهي حرة فباعها جاز كذا في فتاوى الصدوق الشهد انزى ولم يصح بانها
مدبرة تدبر مطلقا او مقيد او غيرها من كتاب العدل لاراد المدبر عبده على وجه
يملك بيعه واذا مات وهو في ملكه عتق انزى فكذا في المسئلة الاولى يكون
مديرا مقيدا لكن ذكر المولى في اخر الوصايا لو قال لعبد

خبرة

ستيفا

ان من وانت ملكي فانت حرفة ببعه لانه لما مات لم يبق في ملكه فلم يعتق انتني
وهو ليس مخالف لقوله في الجبل انه يعتق بموته لان قوله في الوصايا لا يعتق
معناه لو مات بعد ببعه واما لو مات وهو في ملكه فانه يعتق واسرار المص
بعدم جواز ملكه الي انه لو كان المدير بين اثنين اعتقه احدهما وهو مؤتمر
فضمن قيمة نصيب شريكه عتق المدير ولم يتغير الولا لان العتق ههنا ثبت
من جهة المدير في الحقيقة لانه جهة الذي اعتقه لان المعتق ما اذ الضمان
لا يملك نصيب الشريك ههنا لان المدير لا يقبل الانتقال من ملك الى ملك
وانما وجبت الضمان لاثبات الحيلولة بين المدير والمولى اما ان يقال ان المعتق
يملك نصيب صاحبه من المدير فلا ولما كان هذا طريق العتق كان المعتق
هو المدير فلهذا كان الولا لهما على الشركة كما كان اولا كذا في الذخيرة ولا
يرد عليه انه يقبل الانتقال بالقبض لانه بالقبض ينفسخ التذبير واما ههنا
فالذبير باق ولكن كان ينبغي ان لو صير الى فن وبمعاصفة واحدة
ان يسري الفساد الى الفتن كالحرق ويستضع في محله انشاء الله وفيد بالبيع
ونحوه لانه يجوز اعتاقه كما ولد لانه اتصال الى حقيقة الحرية على جلا
ويجوز كذا بنزها لما فيها من تعجيل الحرية وفي المحيط واذا ولدت المدبرة من
السيد فهي ام ولد وقد بطل التذبير لان امية الولد اقوي في افادة العتق
من التذبير لانها تعتق من جميع المال بخلاف المدبرة فانها تعتق من الثلث
فببطلانها التذبير كالبيع اذ اورد على الرهن انتني قوله ويستخرج وتخرج
وتوطا وتتك وتستخدم المدير ويوجر وكذا المدبرة وتوطا المدبرة اي يجوز
للمولى ذلك ويجوز ان يزوجها جبراعليها وكذا المدير كما تقدم في كتاب الرقيق
وانما جازت هذه التصرفات لان الملك ثابت فيه وبه يستفاد هذه التصرفات
وقضا بطا كما في الذخيرة ان كل تصرف يقع في الحر فانه لا يمنع في المدير والمدبرة
لانه لا يبطل ما اعتق له من السبب واذا المص رحمه الله يجوز ذلك ان اسباب
المدير والمدبرة لانه لا يبطل للمولى وكذا ارشها ومهرها للمولى لانهما بقاء علي
حكم ملك المولى كذا في الذخيرة ومن احكامه ان دية لا يتعلق برقبته
لانها لا تخمل البيع ويتعلق بكسبه ويسعى في ديونه بالغة ما بلغت ومنها
ان جنايته على المولى وهو الاقل من قيمته ومن ارش الجناية ولا يضمن
المولى اكثر من قيمته واحدة وان كثرت الجنايات على ما سياتي انشاء الله
وقد المدبرة بمنزلة الحر فاعتق بموت سيد امه ان كان التذبير مطلقا
اما ولد المدبرة تذبير معتق ا فلا يكون مديرا ووقع في بعض نسخ الهراية
او ولد المدبرة مديرا بالتذكير وليس بصحيح لان التبعية لا لا بد والتذبير
الحمل وحده جازي كعتقه فان ولدته لاقول من سنة اشهر كان مديرا والا فلا
قوله وبموته يعتق من ثلثه اي بموت المولى يعتق المدير من ثلث مال المولى

لا ردينا من قوله عليه السلام وهو حر من الثلث ولان التذبير وصية لانه تبرع
مضاف الى وقت الموت والحكم غير ثابت في الحال فينفذ من الثلث وتكونه وصية
لوقيله المدير فانه يسعى في جميع قيمته لانه لا وصية للقائل ولا الولد اذا قبلت
تولاها تعتق ولا شيء عليها ان كان التثمل خطا كذا في شرح الطحاوي وذكر قاضي
خان في كتاب المحرر ان المحرر عليه بيع تدبيره وبموته سعيها يعتق المدير
ويسعى في قيمة مديرا ان كانت جازية من ثلث ماله واطلق في الموت فتشمل
في الحكمي بالردة بان اراد المولى عن الاسلام والعتاذا بالله تعالى ولحق بدار
الحرب لانها مع المحاق جري بحري الموت وكذا اذا اشترى عبد في دار الاسلام
قد بر ولحق بدار الحرب فاسترق المحرر عتق مديره كذا في البدائع واطلق في
التذبير فتشمل ما اذا كان في الصحة او في المرض لانه وصية في الحالين ويعتبر
من ثلث المال يوم مات المولى كما في الوصايا وفي المحيط ان المدير يعتق في اخر
جزء من اجزاء حياة المولى انتني وهو التحقيق انتني وعليه يحمل كلامهم قوله
ويسعى في ثلثه فقيل وكله مديونا اي يسعى المدير للورثة في ثلثي قيمته
لو كان المولى فقيرا ليس له مال الا هو وفي جميع قيمته لو كان المولى مديونا
دنيا يستغرق ماله لما ذكرنا انه وصية وتحمل بقاها الثلث والدين مقدم عليها
اعلم ان المدبرة في زمن سعابته كالمكاتب عند الامام وعندها حر مديون
فتنتزع الاحكام فلا يقبل شهادته ولا يزوج نفسه عنده لما في الجمع في الجنايات
ولو ترك مديرا فقتل خطا وهو يسعى للورث فعليه قيمته لوليه وقالاد بته
علي عاقلته انتني وهكذا في الكافي وعلمه بما ذكرنا وكذا المجزعة في مرض
الموت اذ يخرج من الثلث فانه في زمن سعابته كالمكاتب عنده فلا تقبل
شهادته كما في شهادات البرازية وحكم جنايته كجناية المكاتب كما في شرح
الجمع للمص وقوله صا يعتق المدير بموت المولى من ثلث المال يدل عليه فان
لم يخرج من الثلث لم يعتق حتي يسعى ويود بها قيدنا بكون الدين مستغرفا
لان الدين لو كان اقل من قيمته فانه يسعى في قدر الدين والزيادة على الدين
ثلثها وصية ويسعى في ثلثي الزيادة كذا في شرح الطحاوي وذكر في المختار
ان المتردي اهل القيمة ولم يبين انه يسعى في قيمته فنا او مديرا وذكر
في بانه يسعى في قيمته مديرا وذكر محمد في كتاب المحرر اذ ادم السفيه ثم
مات يسعى الغلام في قيمته مديرا وليس عليه نقصان التذبير كالمصالح
اذا بر ومات وعليه ديون انتني وقيدنا فقتل انتني بيمان المعنى به
ان قيمة المدير ثلثا قيمته فنا واختار المص واختار الصدق الشهد انها النصف
وفي الولا الحجة وهو المختار لان الانتفاع بالملوك نوعان انتفاع بعينه و
ببدله وهو الثمن والانتفاع بالعين قايم وبالبديل فانت انتني ولم يبينه
المص لانه اذا علم حكم المطلق فالمقيد اولى وفي فتح القدير اذا ذكره ثم كانه
شركات المولى وهو يخرج من ثلثه عتق بالتذبير وسقط عنه اكل ثلثه فان

فان لم يكن له مال غيره فانه يخبر ان شاسعي في جميع بؤل الكتابة وان شاسعي في ثلثي قيمته بالتدبير وقد اعند الاما لان العتق يقتضي عنده وقد تلقاه جهنا خرية فيقتدرا بها شاسعي يوسف يسمي في الاقل من اربع خبار وعند محمد يسمي في الاقل من ثلثي قيمته ومن ثلثي بؤل الكتابة ولو كانت ثمة دبره فعند ابي حنيفة يقتضي ان يسمي في ثلثي قيمته او ثلثي بؤل الكتابة وعند ابي يسمي في اقل ما عينا ونماه فيه وذكر في الحاوي القديسي لوقالب لعبدته انت خذوا مديرا مربيا للبيان فان مات علي ما كان القول منه في الصحة عتق نفسه من جميع المال ونصفه من الثلث انثي قوله ويبيع لو قال ان مت من سفري او مرضي او ابي عشرين سنين او عشرين سنة وانت حر بعد موت فلان ويعتق ان وجد الشرط بيان المدير المفيد واحكامه وعامله ان تغلق عتقه بموته علي صحة لا بمطلقة كعتقه بموته في سفرا مرض مخصوص او بعمدة معينة بعيشان الي مثلها او بزيادة شي بعد موت المولي كقوله اذا مت وغسلت او كفنت او دفنت فانت حر فعتق اذا مات استخسانا من الثلث لانه يغسل ويكفن ويدفن عتق الموت قبل ان يتقرر مطلق الوارث او بترداده بين الموت والقتل كقوله اذا مت او قتل فلينس بعد مطلق عند ابي يوسف لانه عليه باحد الشمين والقتل وان كان موثا فالموت ليس بقتل وتعليقه باحد الامرين يقع كونه غريمه في احدهما خاصة فلا يصير مديرا يجوز بيعه وقال زفر هو مدير مطلق وزوجه في فتح التدبير بانه احسن لان التعليق في المعني بمطلق مونه لانه لا تردد فيه في كون احد الامرين من الموت قتل او غير قتل فهو في المعني مطلق الموت كيف ما كان وقدر بقوله الي عشرين سنين او عشرين سنة لانه لو قال الي مائة سنة ومثله لا يعيشر اليها في الغالب فهو مدير مطلق لانه كالكا لا محالة وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي التبيين انه المختار لكن ذكر قاضي خان ان علي قول اصحابنا هو مدير مفيد وهكذا ذكره في المنيابيع وجوامع الفتا وفي قيمة وفي فتح القدير ان النصف كالمناقض فانه في النكاح اعتبره توقينا وبطلان النكاح وهنا حوله تايب اوجب للتدبير انثي وقد يجاب عنه بانه في باب النكاح اعتبره توقينا لذني عن النكاح الموقت ولا شك انه موقت صورة فالاحتماء في منعه تغذيما للمحرمة علي المبيع لان النظر الي الصورة محرمة والي المعني مبيحة واما هنا فننظر الي التاميم المعني ولا مانع منه فان الاصل اعتنا بالمعني مالم يمنع مانع فلا تناقض واذا كان هو المختار وان كان الولوي جزم بانه ليس بمدير مطلق تشويذه بينه وبين النكاح وفي الظهيرية لو قال انت حر قبل موتي بشهر كان مديرا مفيدا فان مضى شهر كان مديرا مطلقا عند بعض المشايخ لتعلق العتق بمجرد الموت وعند البعض بقي مديرا مفيدا لتعلق العتق بموته ومضي

يتصل بموته انثي وفي الخانية ولومات بعد بشهر قبل يعتق من الثلث وقيل من جميع المال لان علي قول ابي حنيفة يستند العتق الي اول الشهر وهو كان صحيحا فيعتق من كله وهو الصحيح انثي وعلي قوله ما يصير مديرا بعد مضي الشهر قبل موته انثي وفي المختار لو قال انت حر قبل موتي بشهر فليس بمديرا وان كان يعتق بعد موته ويجوز بيعه بخلاف مضي شهر قبل لا يجوز بيعه لانه صار مديرا مطلقا واكثر المشايخ علي انه يجوز بيعه وهو الاصح انثي وليس من التدبير انثي حر بعد موتي بيوم او بشهر وهو ايضا بالعنق حتي لا يعتق بعد موت المولي ومضي اليوم مالم يقتضه الوصي ويجب اعتناقه فبعثته الوصي او الورثة كذا في المختار ايضا وفي الظهيرية وان اوصي بعنقه بعد موته فقتل العبد خطا بعد موته فالعقبة للورثة انثي وقد ذكر المصنف ان من هذا النوع انت حر بعد موت فلان وظاهره انه مدير مفيد وليس كذلك ولذا قال في المبسوط لو قال انت حر بعد موت فلان لم يكن مديرا لان موت فلان ليس بسبب الخلافة في حق هذا المولي ووجوب حق العتق باعتبار بقى الخلافة فلو مات فلان والمولي حي عتق العبد وكذلك ان قال انت حر بعد موت فلان او قال بعد موت فلان ومدين لا يكون مديرا فان مات فلان قبل المولي لم يصير مديرا انثي وفي البياج لو قال ان مات فلان فانت حر لم يكن مديرا لانه لم يوجد تعلق عتقه بموته فلم يكن هذا تدبير اقلو كان تعلقا بشرط مطلق كالتعليق بساير الشروط من دخول الدار وكلام زبي وغير ذلك انثي فان قلنا المصنف انما ذكره في التدبير المفيد لمساواة حكمه من جواز البيع والعتق بالموت قلت بينهما فرق من جهة اخرى وهو ان المدير نفسه به يعتق من الثلث كما قدمنا والمعلق عتقه بشرط غير موت المولي يعتق من جميع المال اذا وجد الشرط ويبطل التعليق بموت المولي قبل وجود الشرط كما لو قال لعبدته ان دخلت الدار فانت حر فانت حر فانت حر قبل الدخول بطلت اليقين ولا يعتق احد بخلاف المدير وفي الظهيرية غير بين رجلين قال احدهما ان مت انا وفلان يعني شريكه فانت حر لم يكن مديرا وكذلك لو قال الاخر مثل ذلك فان مات احد صار العبد مديرا من الاخر انثي وانما جاز بيع المدير المفيد لان سبب الحرية لم يقع في الحال لان التردد في هذا القيد لجواز ان لا يموت منه فصا وكساير التعليقات بخلاف المدير المطلق لانه تعلق عتقه بمطلق الموت وهو كالمحال واقاد بقوله ويعتق اذا وجد الشرط انه لا بد ان يموت في سفره او مرضه هذا وفي المدة المعينة فلو اقام اوصي او مصنف المدة ثم مات لم يعتق لبطان اليقين قبل الموت وفي فتح القدير من التدبير ان يقول ان مت الي سنة فانت حر فان مات قبل السنة عتق مديرا وان مات المولي بعد السنة لا يعتق ويقتضي كونه لومات في راس السنة يعتق لان الغاية هنا لولاها تناول الكلام ما بعد لانه تجوز

عنته فيصير حرا بعد السنة فتكون للاستفاضة ان في جوابه ان هذا الوجه
ليس بطرد لانتفاضة باليمين في قوله لا اكلمه الى غدا فان الغاية لا تدخل
في ظاهر الرواية فله ان يكلمه في الغد مع انها استفاضة وكذا كذا السمكة الى غيرها
لا تدخل الغاية مع انها للاستفاضة وفي المجزئي ان مت من مرضي فله ان يفرق بين
فقتل لا يعتق بخلاف ما لو قال في مرضي ولو قال ان مت من مرضي وبه حمي
فتحولت صداقا او عا او عكسه قال محمد هو مرض واحد ففرق بين من وفي
وذكر الولي الجي رجل قال لعبد به احكما حري بعد موتي واوصيت له بمائة درهم
ثم مات عتقا ولها المائة بينهما لانه لما مات شاع العتق فيهما فتشيع الوصية
ايضا فلو قال لكل واحد منهما مائة درهم تبطل احدي المائتين لانها وقعت لعبد
انثني وبه علم ان من اوصي لعبد به بغير معين من ماله لا يكون مديرا بخلاف
الا يضا له بوقته او سهم من ماله كما قدمناه والله اعلم **باب**
الاستنباط وهو طلب الولد في اللغة وهو عام اريد به خصوص وهو
طلب ولد امته اي استلحاقه اي باب بيان احكام هذا الاستلحاق الثابتة
في الامور الولد نصف في لغة علي الزوجة وغيرها من لها ولدت ثابت النسب
وغیر ثابت النسب وفي عرف الفقهاء اخص من ذلك وهي الامه التي ثبت
نسب ولدها من مالها او بعضها قوله ولدت امه من السيد لم تملك
لقوله عليه السلام اعترضا ولدها اخبر عن اعترافها فيثبت بعض مواجبه
وهو حرمة البيع والان الجزية قد حصلت بين الوافي والموطوء بواسطة
الولد فان المايين قد اختلفا حيث لا يمكن الميز بينهما علي ما عرف في حرمة المام
الا ان بعد الاتصال تبقى الجزية حكما لا حقيقة فضعف السبب فاوجب
حكما موجلا الي ما بعد التوث وبنا الجزية حكما باعتبار النسب وهو من جانب
الرجل فكذلك الجزية تثبت في حترهم لافي حتر من حاتي اذا ملكك الحرية زوجها وقد
ولدت منه لم يعتق بموتها وبثبوت عند موجل يثبت حق الحرية في الحال فيتم
جواز البيع واخراجها لافي الحرية في الحال ويوجب عتقها بعد موته اطلق
في الولد فتشمل الولد الحي والميت لان الميت ولد بديل له يتعلق به احكام
الولادة حتي تنقضي به العدة ونصير للولادة نفسها وشمل اللفظ الذي استبان
بعض خلقه فانه لم يستبين شي لا تكون ام ولد وان ادعاه المولي ولو قال
المص حبلت امه من السيد مكان ولدت كان اولي لما في الباري والمحيط والخاتبة
لو قال الجارية حملها مني صارت ام ولد له لان الاقرار بالحمل اقرار بالولادة
لو قال هي حبلتي مني او ما في بطنها من ولد فومني ولا يقبل منه بعده انها لم
تكن حاملا وانما كان رجلا ولو صدقته الامه لان في الحرية حق الله تعالى
فلا يحفل السفوط باستفاضة العبد بخلاف ما اذا قال ما في بطنها مني ولم يقل من حملي
وولد ثم قال بعده كان رجلا وقد قنته لم نصير ام ولد لاحتمال الولد والبيع ولو

قال ان كانت حبلتي فومني فاستغنت ميتين الخلق كله او بعضها صارت ام ولد
فان ولدت لاقول من سنة اشهر صارت ام ولد للتيفن بحملها وان ولدت اكثر
لم نصير ام ولد انثني واطلق في الولادة من السيد فتشمل ما اذا كان يجماع منه
او غيره جماع لما في المحيط عن ابي حنيفة اذا عالج الرجل جاريته فيما دون الفرج
فانزل فاعتدت الجارية ما في شي فاستغنته في فرجها في حرقان ذلك
فعلقت الجارية وولدت فالولد ولده والجارية ام ولد له انثني واذا بالولادة
من السيد انه لا بد من ثبوت النسب منه اولا لنصير ام ولد له فانه
النسب عندنا وثبوت النسب منه موقوف علي اقراره كما سياتي وبه
ان دفع ما في دفع النذر من انهم اختلفوا بغير ثبوت النسب لان الولادة منه
لا يتحقق الا بالاعتراف فلا خلا لخصوص ما قدمناه وبه واطلق في السيد
فتشمل ما اذا كان سببها وقت الولادة او لاحتي لو تزوج جارية اثنتان
فاستولرها ثم ملكها صارت ام ولد له لان سبب الاستيلاء ثبوت النسب
بخلاف ما اذا اذني بجارية اثنتان فولدت ثم ملكها لعدم ثبوت النسب وتدل
ما اذا كان مالها كلها او بعضها لان الاستيلاء لا يجري فانه فرع النسب فيعتبر
باصله وشمل السيد المسلم والكافر ذميا او مرثيا او مسننا منكم في الباري
واطلاق الامه فتشمل القنة والمدرسة لاستنواها في اثبات النسب الا ان المبره
اذا صارت ام ولد تبطل النذر لان امية الولد اثناع لها لانها لا تشيع كذا في
الباري ويشكل عليه ما في المحيط من انه يجوز اعتاقها وتدبيرها ولنا بانها
لان في الاعتراف اتصال خبرها معجلا وفي النذر يبرأ بجماع سبب الحرية وفي
الثانية استيعال خبرها في العتق متى ادت التبدل قبل موت المولي فلم
تضمن هذه التصرفات ابطال خبرها ومكلمه قابرها انثني فانه علي ما في
الباري ينبغي ان لا يبع النذر برفان الاستيلاء اذ في منه ولا فائدة فيه معه
وفي الزخيرة معني قوله بطل التدبير انه لا يظهر حكم التدبير بعد ذلك فكانه
بطل لانها تعتق من جميع المال وافاد بقوله لم تملك اي لا يجوز بيعها ولا هبتها
لانها باقية علي ملك مولاه بديل ما سياتي من جواز وطيرها وأشار المص الي
انه لو قضى قاضي بجواز بيعها لم ينفذ قضاؤه قال في الخاتبة وهو اظهر
الروايات وفي الظهيرية واذا قضى القاضي بجواز بيع ام الولد فنقضوا
في قول ابي حنيفة وابي يوسف وفي قول محمد لا يجوز بناء علي المسئلة
الاصولية ان الاجتماع المتأخر هل يرفع الاختلاف المتقدم عندها لا يرفعها لما
فيه من تضليل بعض الصحابة وعند محمد يرفع والفتوي علي قول محمد في
هذه المسئلة انه لا ينفذ قضاؤه انثني وفي الزخيرة لو قضى قاضي بجواز
بيعها لم ينفذ قضاؤه بل يتوقف علي قضا قاضي اخر امضا وبطلان انثني وفي
المحيط رجل اعتق ام ولده ثم ارتدت وسيت ومكلمها نصير ام ولد له لان سبب

صيروريتها امولى قابر وهو ثابت النسب منه فان اعتق المدبرة شرارته
وسببت منه ومكلمها لانصير مدبرة لان اعتناق المدبر وصل اليه بالاعتناق
وتبطل النذير فلا يثبت اعتنا معلقا بالموت بخلاف الاستبلااد فانه لا يبطل
بالاعتناق والارتراد لغنا مسبه وهو ثابت نسب الولد انزى وفي الخاتمة
وتبين للمولى ان يشهد على ان الحادية ولدت منه خوفا على ان تسترق
ولده بعد وفاته وقد قدمنا في تزويج الاب حادية ابنه ان من اراد ان
تلد امته منه ولا يكون ام ولد ان يملكها الولد الصغير ثم يزوجها كما في
الخاتمة قوله ونوطا ونسبخدم وتزوج وتزوج لان الملك قايم فيها فثبتت
الميراث فكل يضر في يبطل هذا الحق فانه لا يجوز فيها وما لا يبطله فهو حايث
واقاد بالوطي والاستخدام ان اكتسب والعلة والفقر والمهر للمولى لانها
تدل المعنوية والمنافع على ملكه وكذا ملك العن قابر واقاد بالتزويج انه
لا يجب عليه الاستبراء الا هو مستحب كاستبراء البائع لاحتمال اذائها حلت منه
فيكون النكاح فاسدا فكان نكاحا فاسدا ولو زوجها فولدت لاقول من
سنة اشهر ومن المولى والنكاح فاسد لانه تبين انه زوجها وفي بطلانها
ولد ثابت نسبه منه فان ولدت لا تتر من سنة اشهر فهو ولد الزوج
وان ادعاه المولى ككن يعتق عليه لاقذاره بحريته وان لم يثبت نسبه وفي
المحيط لو باع خدامها منها او كتا بنها على خدامها جازا وتعتق اذا باع غيرها
منها يعني اذا ادت ما قابل الخدمه من المال او تمت مدة الخدمه التي
وقعت اكلتابة عليها قوله فان ولدت بعده ثبت بلاد دعوة بخلاف
الاول بيان لشرط صيروريتها امولى واقاد ان الامه اذا ولدت فانها
لانصير امولى الا اذا ادعى الولد لنفسه لان وطى الامه يقصد بها فضا
الشهوة دون الولد لوجود المانع عنه فلا بد من الدعوة بمنزلة ملك
البصير من غير وطى بخلاف العتد لان الولد يتعين مقصودا منه
فلا حاجة الي الدعوة فاذا اعترف بالولد الاول ونجات بالثاني فانه
يثبت نسبه من غيرة دعوة من المولى لانه بدعوى الاول تعيين الولد
مقصودا منها فصارت امولى فرائسا كالمعتودة وفي الظهيرية لو قال الحايث
ان كان في بطنك غلاما منى وان كانت حادية فليس منى يثبت نسب
الولد منه غلاما كان او حادية ولو قال ان كان في بطنك غلاما منى الى اثنين
فولدت لاقول من سنة اشهر يثبت النسب منه وان ولدت لا تتر من سنة اشهر
لا يثبت النسب والتوقيت باطل انزى واطلق في ثبوت النسب الثاني بلاد دعوة
وهو مقيد بان لا يكون حرمت عليه سواء كانت حرمة مودة او بالنكاح
فان حرمت عليه لا يثبت نسبه الا بالدعوة او الظاهر انه ما وطىها بعد الحرمة
فكانت حرمة الوطى كالنبي دلالة كما لو وطىها بن المولى او ابوه او وطى المولى

امها

امها او بنها فثبت بولد لا تتر من سنة اشهر ووجها فثبت بولد لسنة اشهر من
وقت التزويج وان ادعى في الحرمة المودة يثبت النسب لان الحرمة لا تترى الملك
وفي الزوجه يعتق عليه وكذا اذا احرمت عليه بكتابة وان حرمت عليه بما
لا يقطع نكاح الحرة ولا يزيل فرائسا كالحبيص والنفس والاحرام والصومر فانه يثبت
النسب بلاد دعوة لانه غير عارض لا يغير حكم الفرائش كذا في النكاح وظاهر
تقديره بالاثنتين السنة لانها لو ولدت بعد عرض الحرة لاقول من سنة اشهر
فانه يثبت نسبه بلاد دعوة للثنتين بان العلوق كان قبل عرضها وقد
ذكره في فتح القدير في الظهيرية امه لرجل ولدت في ملكه ثلاثة اولاد
في بطون مختلفة فان ادعى الاصغر ثبت نسب الاصغر منه وله ان يبيع الاخر
بالاعتناق وان ادعى نسب الاكبر يثبت نسب الاكبر منه والاولى والا صغر
بمنزلة الام لا يثبت نسبهما وليس له ان يبيعهما لانه يفتى عليه شرعا الاقرار
بنسب ولد هو منه ولما حضر الاكبر بالدعوة بعد ما لزمه هذا شرعا كان هذا
منه نعم الاخرين فلو ادعى الولد ينسب نسبه بالتق وهو نظير ما قبل السكوت
لا يكون حجة ولكن السكوت بعد لزوم البيان يحصل دليل على هذا مثله انزى
وقيد بالدعوة لانه لو قال كنت اطاقك لغضد الولد عند حجبها بالولد فانه
لا يثبت النسب لانه لم يعترف بالولد وفي فتح القدير ينبغي ان يثبت النسب
بلاد دعوة لان ثبوته بقوله هو ولدي ساعلي ان وطىه لغضد الولد وعلى
هذا اقال بعض فضلاء الديار يعني انه اذا اقرانه اذا كان لا يغزل عنها وحضرها
انه يثبت نسبه من غير توقف على دعواه وان كانا يوجب عليه في هذه الحالا
الاعتراف به فلا حاجة ان يوجب عليه الاعتراف ليغترف فيثبت نسبه بل
يثبت نسبه ابتداء واطن ان لا بعد في ان الحكم على ان يحكم على المذهب بترك
انزى واخول انه لا يصح انه يحكم على المذهب به لنصريح اهله بخلافه قال
في التبايع الامه التمة والمدبرة لا يثبت نسب ولدها وان حضرها المولى وطلب
الولد من وطىها بدون الدعوة عندنا لانها لانصير فرائسا بدون الدعوة عندنا
لانها لانصير فرائسا بدون الدعوة انزى فان اراد الثبوت عند القاضي ظاهرا
فقد صرحوا انه لا بد من الدعوة مطلقا وان اراد فيما بينه وبين الله تعالى
فقد صرح في الهداية وغيرها بان ما ذكرناه من اشتراط الدعوة انما هو في
النفا اما فيما بينه وبين الله تعالى فان كان وطىها وحضرها ولم يغزل عنها
يلزمه ان يعترف به وتبعه لان الظاهر بان الولد منه وان عزل عنها ولم يحضرها
حازله ان يثبت نسبه لان هذا الظاهر بانها طاهر الاخر والخصين من غير نكاح
والبروز عن مكان الزينة والعزل ان يطاها ولا ينزل في موضع الجامعة وفي
المجتبى معزيا الي تجريد القدر وبك ليس بشرط لصيروريتها امولى ولد في نفس الامر
وانما بشرط لظهوره وانقضاء عليه انزى وفيه ايض لا يصح اعتناق المجنون وتدينه

وبعده استلاده انتهى مع ان الدعوى لا تنقضي منه فهد ان صح يستثنى وهو
مشكل قوله وانتني ببنده اي انتني بنسب الولد الثاني بنني المولي من غير
توقف علي لعان لان فراشها ضعيف حتي يملك نقله بالتزويج بخلاف
المنكوحة لا ينتفي بنسب ولدها الا باللعان لتلك الفرائض اطلق في النني
فشميل الصريح والدلالة كما اذا ولدت ولدين في بطنين فادعي بنسب الثاني
كان فضا لا اولب وكذا لو كانت ثلاثة فادعي بنسب الاكبر كذا كان فضا لما
بعده كما قد مناه وشمل ما اذا تطاول الزمان وهو ساكت بعد ولادته وصرح
في المبسوط بانه اذا تطاول الزمان لا يملك نفيه لان التطاول دليل اقاربه
لوجود دليله من قبول التهنئة ونحوه فيكون كالصريح واختلافهم
في التطاول سبق في اللعان وصرح في المبسوط ايضا بانه انما يملك نفيه
اذا لم ينقض به الثاني فاما بعد القضاء فقد لزمه بالقضاء فلا يملك ابطاله
انني وينبغي ان يكون المراد به فضا غير الخنفي واما الخنفي فليس له الحكم
به من غير صريح الدعوى قوله وعنتت بموته من كماله ولم تنسح لغريم
لحد يث سعد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بعنت امرأت
الاولاد ان لا يعن في دين ولا يجعلن من الثلث ولان الحاجة الي الولد
اصلية فتتد مرعاني حق الودعة والدين كالفر بخلاف التدبير فانه
وصية بها هو من زواجر الجوامح ولاها ليست بهال منتق مرعاني لا تضمن
بالعصب عنداي يوسف فلا يتعلق بها حق الغريم كالقصاص بخلاف الدبر
لانه مال منتق ما اطلق في الموت فشميل الحكمي كرزده ولحقوق الحوقد بدار
الحرب وكذا الحرب المستنا من اذا اشترى جارية بداد الحرب الاسلام ولولدها
شورجع الي دار الحرب فاسترق الخزي عنتت الجارية لما ذكرنا في المار كذا في
البدايع وشمل كلامه ما اذا اقرباها ولدت منه في الصحة او في المرض كذا اذا
كان في الصحة فارها تعنت من جميع المال كان معها ولد او لم يكن وان كان
الاقارب في المرض فان كان معها وكذا فكذا في الجواب والا فري امر ولده وحكمها
كالمدبر تعنت من ثلث المال كذا في شرح الطحاوي وذكر في المحيط انه لو
قال لامته في مرضه ولدت مبي فان كان هناك ولد او حملا يعنت من جميع
المال والا فري الثلث لانه عند عدم الشاهد اقرار بالعتق وهو وصية وفي
الخانية واذا عنتت بموته يكون ما في يدها من المال للمولي الاوصى لها به
انني وفي المجنب عن محمد مات مولي امر الولد ولها متاع وعروض ليس لها
منه شيء الا اني استحسن ان اترك لها الحنة وقبضا ومقتنة واما المدبر فلا
شيء له من الثياب وغيرها انتهى ولم يذكر المم هنا حكم ولد ام الولد من غير
المولي لانه قد مره في كتاب العتق ان الولد اي المجنب ينسج الامر في الاستيلاد
فاذا تزوج المولي امر ولده لرجل فولدت فري في حكم امه لاحق الحرية لبسري الي

الولد كالنذير الاتري ان ولد الحرية حر ولو القته رفيق والنسب يثبت من الروح
فان الفرائض له وان كان النكاح فاسدا اذا الفاسد ملحق بالصحيح في حكم الاحكام
واذا ادعاه المولي لا يثبت نسبه منه لانه ثابت النسب منه من غيره ويعتق
الولد كذا في الهداية واذا مات المولي عتق ولد ام الولد كما مره وفي المحيط لو شهد
احدهما انه اقرباها ولدت هذا الغلام منه وشهد الاخر انها ولدت هذه الجارية
منه فشهدا دزما جازية علي امية الولد لا علي ثياب النسب لاختلافهما في
الولد فان كان الولد ان لا يعلم ايها الاكبر فنصف كل واحد منهما بمنزلة امه
يعتق ذلك ويتسعي كل واحد منهما في نصف قيمته بعد موت المولي وان كان احدهما
اكبر من الاخر عتق الاصغر بعنتها وبيع الاكبر ولا يثبت نسب واحد منهما وعرني
لم يعلم ايها الاكبر واحدها حادت بعد امية الولد للامر وهو مجهول فيشيع ذلك الحكم
فيهما نصفان انتهى قوله ولو اسلمت امر ولد النصراني سعت في قيمتها لان النظر
من الجانبين في جعلها مكانة لانه يتنع الذل عنها بصيرتها حرة يد والتضر
عن الذي لا تبعها عن الكسب يتلا لشرف الحرية فيصل الدم الي بدل ملكه اما
لو اعنتت وهي مغلسه تنزلي في الكسب ومالية ام الولد يعتقها الذي
منتقمة فيترك وما يعتق ولاها العالم تكن منتقمة فري محترمة وهذا
يكفي لوجوب الضمان كما في القصاص المشترك اذا عني احد الاوليا يجب
المال والمراد بقتلها هنا ثلث قيمتها لو كانت قذفة كذا في غاية البيان والمراد
بالنصراني الكافر وترك المم قتيلا وهوان محل وجوب السعاية عليها فيما اذا
عرض الاسلام عليه فاي اما اذا اسلم فري باقية علي حالها ولم يصير بانها
في حال السعاية مكانة وقد قال انها مكانة لكن اذا عجزت لا نرد في الرق
وشروط قاضي خان في الخانية لكونها مكانة فضا القاضي واذا قضى القاضي
عليها بالسعاية لان حالها حال المكاتب عالم نود السعاية واشار بكونها
امر ولد الي انه لو مات قبل السعاية عنتت بلا سعاية كما هو حكم ام الولد
والي ان مدبر النصراني اذا اسلم فحكمه حكم ام الولد يسعي في قيمته وهي
نصف قيمته لو كان قنا او الثلثان علي ما مر وقيد بامر الولد لان القنة
للنصراني اذا اسلمت فان المولي يومئذ يبيع وكذا قنة لان البيع واجب الخنوق
لان المكاتب ربما يبع فيحتاج الي بيعه فصار كالكاتبه بمنزلة النبذ عن
البيع ولا يصار الي التبدل مادام الاصل مندور عليه كذا في غاية البيان وقيد
مسكين المجبر علي البيع لعرض الاسلام عليه فياي وفي المحيط واذا قضى القنا
عليها بالقيمة ثم ماتت ولها ولد ولدت في السعاية سعي الولد فيها عليها
لان الولد صار مستتبعا تبعا لامه كولد المكاتبه لانها بمنزلة المكاتبه قوله
ولو ولدت بنكاح فلكها فري امر ولد له لان السبب هو الجزية علي ما ذكرنا لان
قبل الجزية انما ثبت بينهما بنسبة الولد الواحد الي كل منهما كمالا وقد ثبتا بنسب

فتثبت الجارية بغير هذه الوسطة وقد كان المانع حين الولادة ملك الغير فزال
قيده بالنكاح احترازا عما اذا ولدت منه بالزنا ثم ملكها فارتأى لا نصير امرأته
له لانه نسب فيه للولد الي الزاني وانما يعتق علي الزاني اذا ملكه لان جزوه
حقيقة بلا واسطة نظيره من اشترى اخاه من الزنا لا يعتق لانه ينسب
اليه بواسطة نسبه الي الوالد وهي غير ثابتة والوطي بالشبهة كالنكاح كما
في المحيط واطلق في الملك فشمع الكل هو واخر نصير امرأته للزوج لما قلنا ويلزمه
قيمة نصيب شريكه لانه بالسبب صار له امرأته وله وانما نصيب الشريك
اليه بالظمان وان ورثا معها الولد وكان الشريك ذا رحم محرر من الولد
عتق عليها جميعا وان كان الشريك اجنبيا سمي الولد للشريك في حصته
لانه لما عتق نصيب الاب وان كان الشريك اجنبيا سمي الولد للشريك فمرد
نصيب شريكه انزهي وانما يلزم بكونها امرأته الي ان اولادها منه احراز اذا
ملكهم لان من ملك ذا رحم محرر منه عتق عليه الحرث ولو ملك ولد الهام
غيره لا يعتق وله بيعه عندنا لانها انما صار له من حين الملك لامن
حين العلوق واما الولد الحادث في ملكه فحكمه حكم امه بالاتفاق الا
انه اذا كان جارية لم يستمع بها لانه وطى امها وهذه اجماعية وهي واردة
علي اطلاق من قال انه كافه كذا في فتح القدير ويستثنى منه ابغما في
الظهيرية رجل اشترى امه هي امرأته من رجل اجنبي ولا علم له بحالها
فولدت منه ولد انما استغنىها مولاهما وفقى القاضي له بها فولي اب الولد
وهو المشتري قيمة الولد لولي امه بسبب الغرور وكاف ينبغي ان لا يكون
عليه شيء من قيمة الولد علي قول ابي حنيفة لان ولد ام الولد لا مال له فيه
كامه الا انه ضمن مع هذا فقيته عنده لانه انما لا يكون فيه ماله بعد
ثبوت حكم امية الولد فيه ولم تثبت في الولد لانه علق خرا لاصل فلذا كان
مضمونا بالنسبة انزهي في اصله ان ولد ام الولد من غير الولي كامه الا في
مسئلتين فاذا ملك استغنىها بالنكاح وبناتها من غير الحاد ثم قبل الملك
والثبوت الحادث من رجل بعد الملك واعتقهن ثم اشترىهن بعد السبي والاد
عدن كما كان في قول ابي يوسف يجرم عليه بيع الام والبنت الثانية ولا يجرم
عليه بيع البنت الاولى وقال محمد يجرم عليه بيع الام ولا يجرم عليه بيع البنت
بين كذا في الظهيرية قوله ولوا دعي ولدا امه مشتركة ثبت نسبه وهي امرأته
ولزمه نصف قيمتها ونصف عقرها لا قيمته اما ثبوت النسب فلانه لما ثبت في
نصه لمصادفة ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه لا يتجزى لما ان سبيه لا يتجزى
وهو العلوق اذا الولد الواحد لا يعلق من مابين واما صبر ورثها امرأته فلان
الاستيلاء لا يتجزى عنده وعندهما يصير نصيبه امرأته له ثم يملك نصيب
صاحبه اذ هو قابل للملك واما ضمان نصف القيمة فلان تملك نصيب صاحبه

لا استيلاء الاستيلاء واما ضمان نصف من القيمة فلان تملك نصيب العقر فلانه
وطى جارية مشتركة اذ الملك ثبت حكمها للاستيلاء في نصيب الملك في نصيب
صاحبه بخلاف الاب اذا استقر جارية ابنه لان الملك هنا ثبت شرط الاستيلاء
فتتفرع منه ضمان نصف عقرها واما عدم ضمان قيمة الولد فلان النسب
ثبت بمنتهى الي وقت العلوق فلم يتعلق شيء منه علي ملك شريكه واطلق
في المدعي فشمع الحر والمكاتب فاذا ادعي المكاتب ولد الامه المشتركة فالحكم كذا
كما في المباح وفي الظهيرية وان كانت بين حر ومكاتب فاذا ادعي المكاتب وحده
ثبت نسبه وضمن نصف قيمتها للشريك وقال ابو يوسف نصيب الشريك كذا
كما كان يستخرجها كل واحد منهما يوما فاذا عجز المكاتب كان له ان يبيعها لان حكم
الاستيلاء في نصيب المكاتب بضعة الاستيلاء لم يثبت بدليل انما تنبع بعد
العجز انزهي وشمل المسلم والكافر والصحيح والمريض مرض الموت لانه من العواج
الاصلية واطلق في الامه فشمع ما اذا كانت حبيبت علي ملكها واشترىها بها
حامله لانه يضمن في الثاني نصف قيمة الولد لانها دعوة اعتاق للاستيلاء
وفي الظهيرية لو اشترى اخوان امه حاملة فجات بولد واحد فاعليه
نصف قيمة الولد لانه اعتقته بالدعوة ولا يعتق علي عمه بالقرابة لان الدعوة
قد تددت فيضاف الحكم الي الدعوة دون القرابة انزهي واطلق في وجوب
نصف القيمة والعقر فشمع الموسر والعسر لانه ضمان تملك بخلاف ضمان العتق
وتحتل القيمة يوم العلوق وكذا نصف العقر وشمل ما اذا كان المدعي منها الاب
كما اذا كانت مشتركة بين الاب وابنه فاذا عاه الاب صح ولزمه نصف القيمة
والعقر كاجنبي بخلاف ما اذا استقر لها ولا ملك له فيها حيث لا يجب العقر عندنا
والعرق بينهما ان الجارية ماني لم تكن ملكا له مست الحاجة الي اثبات الملك له
فيها سابقا علي الوطي لئلا يكون فعله زنا وماني كانت مشتركة بينهما فقام
الملك في شفع من ماني لا يخرج فعله من ان يكون زنا ولا يمس الحاجة الي
اثبات الملك سابقا علي الوطي قلنا فلذا يجب نصف العقر كذا في الظهيرية
قوله ولوا دعياه معا ثبت نسبه منها وهي امرأته لها وعلي كل واحد نصف
العقر ونفا صا وورث من كل ارض ابن ورثا منه ارض اب اما ثبوت النسب
منهما فلكتاب عمر الي بشرح هذه الحادثة لبسافليس بينهما ولو بينا لبس
لهما هو بينهما برهان وهو لبنا في منهما وكان ذلك بحضور من الصحابة
وعن علي مثل ذلك ولاهما استويا في سبب الاستخفاف فيستويان فيه والسبب
وان كان لا يتجزى ولكن يتعلق به احكام متجزية فاستدل بخبره ثبت في
حرفهما علي التجزئة وما لا يفتلها يثبت في حق كل واحد منهما كما كان ليس معه
غيره ولا اعتبار بقول القابف وسرور النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في سامة
انما كان لان الكفار كانوا يطعنون في سبيته اسامة فكان قول القابف فقطعا

لظهورهم في الدنيا واما كونها ام ولد لها فمخصوصة دعوى كل واحد
منهما في نصيبه في الولد فيصير نصيبه فيها ام ولد له تنبوا الولد لها واما
لزوم نصف العتق على كل واحد منهما فلما قد مناه اما التنازع من ان احدهما
لو ادعى احدهما من حقه بنى حق الاخر ولا يجوز لو فخر بنصيب احدهما بالدرهم
والاخر بالدينار وكان له ان يرفع الدراهم ويأخذ الف دينار كما في فتح القدير
وان كان نصيب احدهما اكثر من نصيب الاخر اخذ منه الزيادة واما ارضه من
كل واحد منهما ميراث بن كامل فلانه اقرله بميراثه وهو حجة في حقه واما
ارضهما منه ميراث اب واحد اذا مات وبما حيان فلاستوارها في النسب
كما اذا قام بها البينة اطلق في الشريكين وهو مقيد باستوارها في الاوصاف
فلم تخرج احدهما لم يعارضه المرح فيقول مر الاب علي الابن والمسلم علي الذي
والحر علي العبد والذي علي المرث والكنابي علي الجوهري والعبرة لهذه
الاوصاف وقت الدعوة لا العلق كما في غاية البيان وفي المسوط امة بين
مسلم وذمي ومكانت ومردبر وعبد فولدت فادعوه فالحر المسلم او الجاهل
الاسلام والحرية فيه مع الملك فان لم يكن فيه مسلم بل من بعده فقط فالذي
اولي لانه حر والمكانت والعبد وان كانا مسلمين كذا بعد الولد فحصل اللام
دون الحرية ثم للمكانت لان له حق ملك الولد علي شرف الحرية بان
الكتابة وان لم يكن مكانت وادعي المردبر والعبد لا يثبت من واحد منهما نسب
لاهم ليس لهم ملك ولا شفعة قبل وجب ان يكون هذا الجواب في العبد
المجور وهبت له امة ولا يتبعين ذلك بل ان يزوج منها ايمن كذا في فتح القدير
وفي الظهيرية لو كانت الحادية بين رجل وابيه وجده فان بولوا فدعوه
كلهم فالجد اولى انتهى وفيه يكون كل منهما ادعي نسبه لانها لو كانت بين
رجلين فولدت ولما فادعاه احدهما واعتق الاخر وخرج الكلامان معا
يتنصر علي الحال كانت الدعوة اولى من الاعناق لان الدعوة تستند الي
حالة العلق والاعناق يتنصر علي الحال انتهى واطلق في كونها مشتركة
بينهما وليرتضي باستوارها في القدر لانها لو كانت بين اثنين لاحدهما
عشرها وللآخر تسعة اعشارها فان بولوا فادعياه معا فانه انهما بنو هذا
كله ومن ذلك كله فان مات ورثاه نصف وان حبي عتق عواقلها نصفين
وان حبثت الامه فعلي صاحب العشر عشر من حجب الحباية وعلي الاخر تسعة
اعشار من غيرها وكذا اولادها وعلي هذا ولو ان رجلين اشترى عبد ليس
له نسب معروف احدهما عشرة والاخر تسعة اعشاره ثم ادعياه معا فوس
ابنهما لا ينضل احدهما علي صاحبه في النسب فان حبي في ابنه علي عواقلها
اعشار كذا في الظهيرية وفيه يكونها اثنين للاختلاف فيما زاد عليها فعند
اي حنيقة يثبت نسبه من الثلاثة وعند محمد يثبت من الثلاثة لا غيره

وقال زفر يثبت من خمسة فقط وهو رواية الحسن بن زباد عن الامام وفي غاية
البيان لو تنازع فيه امرأتان فقي به ايمن بينهما عبد اي حنيقة وعندها
لا يقضي للمراتين وكذلك يثبت عند اي حنيقة الخمس ولو تنازع فيه
رجل وامرأتان يقضي به بينهما عند اي حنيقة وعند اي يوسف ومحمد
يقضي للرجل ولا يقضي للمراتين واذا تنازع فيه رجلان وامرأتان كل رجل
يرعي ابنه من هذه المرأة والمرأة لا تصدقه علي ذلك فعند اي حنيقة يقضي
بين الرجلين ولا يقضي بين المراتين انتهى وافاد بكليهما ام ولد لهما انها تحزم
كلا وله منهما بعثت ما بعد الموت ولا نسعى للمح عند اي حنيقة لعدم تقوّمها
وعلي قولهما تنسعي في نصف قيمتهما له ولما عتقها احدهما عتقت ولا ضمان عليه
للساكن ولا سحابة في قول اي حنيقة وعلي قولهما يضمن ان كان موسرا
ونسعي ان كان معسرا كذا في فتح القدير وعلي هذا علي قوله الامام العتق
يجري في القنفة اما في ام الولد فعندها لا يجري اتفاقا وقد نبه في المحتسبي
وفي التبايع وان كانت الايضما مختلفة بان كان لاحدهما السدرين والاخر
الربع ولما اخبر الثلث والاخر ما بقي يثبت نسبه منم ولا يصير نصيب كل
واحد من الحادية ام ولد له لا يجري الاستيلاء منه وفي نصيبه فلا يجوز
ان يثبت فيه استيلاء غيره انتهى فالجواب ان الايضما اذا كانت مختلفة فالج
في حق الولد لا يختلف واما الاستيلاء فيثبت لكل واحد منهما بقدر ملكه
كذا في الظهيرية واطلق المص في كونها ام ولد لها وهو مقيد فيما اذا كانت
حبلت في ملكها بان ولدت لسنة اشهر من يوم الشراء اما اذا اشترىها
وهي حامل بان ولدت لاقل من سنة اشهر فالثمن وقت يوم الشراء فادعيا
واشترىها بعد الولادة ثم ادعياه فانها لا تكون ام ولد لهما لان هذه
دعوة عتق لا دعوة استيلاء فيعتق الولد متنصرا علي وقت الدعوة بخلاف
الاستيلاء فان شرطها كون العلق في الملك وتستند الحرية الي وقت العلق
فيعلق حرا وكذا لو كان الحمل علي ملك احدهما بالتزوج ثم اشترىها هو
واخر فولدت لاقل من سنة اشهر من الشراء فادعياه في ام ولد للتزوج
وان نصيبه صارا ام ولد له والاستيلاء لا يحتمل التخي عندها وبقائه عنده
فيثبت في نصيب شريكه ايمن وكذا اذا حبلت علي ملك احدهما رقبته فباع
نصفها من اخر فولدت يعني لتام سنة اشهر من بيع النصف فادعياه يكون
الاول اولى يكون العلق في ملكه كذا في فتح القدير وهي ليست كمال الولد
لو احدها لانها لو حبلت بعد ذلك لو لم يثبت نسبه من واحد الا بالدعوة
لان الوطي حرام فتعبر الدعوى كذا في المحتسبي وافاد بقوله وورثته منه ارث
اب انه لو كان احدهما قبل الولد لجميع ميراثه لبا في ميراثا وان الولاية عليه
في التصرف مشتركة ولذا قال في الحاشية من باب الوصية الرصي رجلان ادعيا

هـ

ن

صغير ادعي كل واحد منهما انه ابنه من امة مشتركة بينهما فانه ثبت نسبه
منهما فان كان له الولد مال ورثه من امة له من امة او ذهب له اخوه لا يترد
بالنصف في ذلك المالك احد الابوين عند ابي حنيفة ومحمد وعبد الله بن يوسف
بن قيس بن ابي نعيم واما ولاية النكاح فلكل واحد منهما الا ان يتراد به قال في التبيين
النسب وان كان لا يتجوز ولكن لا يتعلق به احكام متجزية كالطهرات والنفقة
والحضانة والنصف في المال واحكام غير متجزية كالنسب وولاية النكاح
فما يقبل الجزية يثبت بينهما على الجزية وما لا يقبلها يثبت في حق كل واحد
منهما على الكمال كانه ليس منه غيره انما في ذكره في صدقة الفطران صدقة
فطر الولد عليها لكن عند ابي يوسف على كل واحد منهما صدقة تامه وعند
محمد عليها صدقة واحدة واما الاموال فالتجب على واحد منهما صدقة فتراما اتفاقا
وذكر في الحاشية من فصل الجزية لو جرت بين العزلي والتعليقي وله ذكر
من حاربه وادعيه جميعا معا فان الابوان وكبير الولد لم يؤخذ منه الجزية
اهل الجوار فان كانت الصراحي ولا يؤخذ منه جزية اهل يغلبت واما ما تنا
معا يؤخذ النصف من هذا والنصف من هذا انما في قوله ولو ادعي
ولد امة مكاتبه وصدقته المكاتب لزم النسب والعقد وقيمة الولد ولو
نصر امر ولد له وان كذبه لم يثبت وعبد الله بن يوسف انه يثبت النسب
به بدون نصريه اعتيادا بالاب بن يمي ولزجارية ابنه وجهه الظاهر
وهو اتفاق ان المولى لا يملك النصف في المكاتب مكانه حتى لا يملكه
والاب يملك نسله فلا يعجز بغيره بن الابن وانما الزمة العقد لانه
لا يتقدم منه الملك لان ماله في الحق كان لصحة الاستيلاء لما ذكره واما
لزومه قيمة الولد لانه في معنى المغرور وحيث اعتمد دليله وهوانه
كسب كسبه فلم يرفع برفه فيكون حرا بالقيمة ثابت النسب منه
الا ان القيمة هنا تغني يوم ولد وقيمة الغرور يوم الخصومة والظاهر
نصر الجارية امر ولد للمولى لانه لا يملك له فيها حقيقة كولد الغرور
وان كذبه المكاتب في النسب لم يثبت من المولى لما بينا انه لا يبر من
نصف منه فلو ملكه يوما ثبت نسبه منه لغيره الموجب وزوال حق
المكاتب اذ هو المانع فيه بامة المكاتب لان لو وطئ المكاتب فحاشا بولد
فادعاه ثبت نسبه ولا يشترط نصر بغيره لان رقبته مملوكة بخلاف كسرها
وفي التبيين ولو ولدت منه جارية غيره وقال اهلها في مولاها والولد
ولدي فصدق في المولى في الاحلال وكذبه في الولد لم يثبت نسبه فان ملكها
يوما ثبت نسبه وصارت امر ولد له ولو صدقة في الولد ثبت نسبه ولو
استولد جارية احدا بوجه وامرانه وقال طهنت انما غلبت في لم يثبت نسبه
منه ولا احد عليه وان ملكها يوما عتق عليه وان ملك امة لا نصير امر ولد له

لعدم ثبوت نسبه انما في كتاب اليمان مناسبتها للعناق من
حيث ان كلاهما لا يوثق فيه الهزل والاكراه كالطلاق وقد مر العناق عليها
لقربه من الطلاق لا شتر لهما في الاسقاط واليمان جمع بين وهي في اللغة
مشتزكة بين الجارحة والقسم والقوة قالوا انما سمى القسم بمينا لوجهين
احدهما ان اليمان هو القوة والحالف يتوكل بالقسم على الحمل والمنع والثاني
انهم كانوا يقيمون بايديهم عند القسم فسميت بذلك وهذا يفيد ان لفظ
اليمان منقول ومفهومه لغة جملة اولى انشائية صريحة الجزية يؤكد
بها جملة بعدها جملة خبرية تخرج بقيد اولى نحو زيد قايروني قايبر
فان الاولى هي المولدة بالثانية من التوكيد اللفظي على عكس اليمان
وشمل الجملة الفعلية كخلفت بالله لا فعلت كذا او احلف والاسمية شواكات
مقدمة الخبر كعلي بن ابي لهب او مخرقة نحو لعمر كذا لا فعلت واسما هذا المخرج
التوكيد سنة الحلف والقسم والعهد والميثاق والايلاء واليمان وخبر بقيد
الانشائية نحو تعليق الطلاق والعناق فان الاولى ليست انشائية فليست
التعاليق ايمان لغة واما مفهوما الاصطلاح في جملة اولى انشائية تقسم
فيها باسم الله تعالى او صفة يؤكد بها مضمون ثنائية في نفس السامع
ظاهرا ويحمل المتكلم على تحقيق معناها فدخلت بغير الظهور الغوس والتمترام
مكروه كنرا وذاك ملك علي فقد يبرئ من عنده او ليحمل عليه قد خلت
التعليقات مثلان قول فهو يودي وان دخلت فانت طالق يضم الطالع
نفسه وبكسرهما المنع وان بشرتني فانت حركتني في فتح القدر وعرفها
في الكافي بانها عبارة عن تحقيق ما فضره من السير في المستقبل شيئا او
اثنا وعرفها في التبيين بانها عقد قوي به عزم الحالف على الفعل والترك
وفي شرح النجاشية بانها يتوكل بالخبرين كرايه تعالى او بالتعليق وظاهر
ما في البراجع ان التعليق يمين في اللغة ايض قال لان محمدا اطلق عليه
يمينا وقوكه حجة في اللغة وذكر ان فايده الاختلاف نظر فبين خلق
لا يحلف ثم حلف بالطلاق والعناق فعند العامة يحنث وعند اصحاب
الظاهر لا يحنث وكذا اللفظ المستعمل فيها وشروط العقل والبلوغ ومن زاد الحر
كالشمني فقد سري لان العبد يعتد بيمينه ويكني بالصوم كما صرحوا به
وزاد في المحيط ثالثا وهو كون الخبر المضاف الي اليمين محتملا للصدق والكذب
متمثلا بين الكذب والحنث فيحقق حكمه وهو وجوب البرا انما في وهو
صحيح لما سياتي ان امكان البر شرط لانغادها عندها خلافا لابي يوسف
كما في مسيلة الكون وسبيلها الفاي تارة ايتاع صدقة في نفس السامع
وتارة حمل نفسه او غيره على الفعل والترك وحكمها شيان وجوب البر
بتحقيق الصدق في نفس اليمين والثاني وجوب الكفارة بالحنث كذا في المحيط
وهو بيان لبعض احكامها فان سياتي ان البر يكون واجبا ومندوبا وحراما

وان الحدث يكون واجبا ومندوبا وفي المحيط الافضل في اليمين بالله تقليلها لان
في تكثير اليمين المضافة الى الماضي نسبة نفسه الى الكذب وفي تكثير اليمين
المضافة الى المستقبل لعرض اسم الله تعالى للهتك واليمين بغيره تعالى مكره
عند البعض للحديث لا تختلفوا بايا يكمل ولا بالطواعين من كان حالها فيحلف
بالله او لغيره وقال بعضهم اذا اضيف الى الماضي يكره واذا اضيف الى المستقبل
لا يكره وهو الاحسن لما روي انه عليه السلام لا يعن بين العجلاي وبين امراته
فان العجلاي ان امسكنا فري طالق ثلاثا ولم يتكر عليه رسول الله صلى
الله عليه وسلم الخ وفي التبيين لا تكره عند العامة وفي الولوالجية من
اراد ان يحلف بالله تعالى فقال خصمه لا اريد الحلف بالله تعالى يخشى علي
ايمانه قوله حلفه على ماض كذا عمدا غموس بيان لانواعها وهي ثلاثة
كما في اكثر الكتب الاول الغموس وهو ان يحلف ماض يتعمد الكذب فيه
سميت غموسا لانها تغمس صاحبها في الذنب ثم في النار وسببا في حكمها اطلاق
في الماضي فتشمل الفعل والترك كما صرح به صدر الشريعة وقال فان قلت
اذا قبل والله ان هذا محر كلف يصح ان يقال ان هذا الحلف على الفعل قلت
يقدر كلفه كان او يكون ان اريد في الزمن الماضي والمستقبل وقوله كذا
عمدا احوال من الضمير في حلفه بمعنى كذا بما متعمدا ويعم ان يكون
صفتين لمصدر متحد وفي اي حلفا وفي المبسوط ان الغموس ليس بيمين
حقيقية لانها كبيرة محضنة واليمين عند مشروع والكبيرة عند المشروع
ولكن سميت يميناً لان ارتكاب هذه الكبيرة بصورة اليمين كما سمي
بيع الحر بيعاً محالاً لوجود صورة البيع فيه انتهى وفيه المص بالماضي في الغموس
قالوا وبيان في الحال ايم ففي الغموس والله ما لهذا على دين وهو يعلم
خلافه والله انه زبد وهو يعلم انه عمر وفي غاية البيان ومواقع من
التبيين ان بالماضي فهو بناء على الغالب لان الماضي شرط انتهى وفي شرح
الوقائفة فان قلت الحلف كما يكون على الماضي ولا يكون على الحال
فلو لم يذكره ايم وهو من اي اقتسام الحلف قلت انما يذكره لمعني دقيق
وهو ان يكون ان الكلام مجمل ولا في النفس فيعبر عنه باللسان فاذا تم
التعبير باللسان اعتد اليمين فزمان الحال صار ماضيا بالنسبة الى زمان
اعتقاد اليمين فاذا قال كتبت لا بد من الكتابة قبل ابتداء الكلام واما اذا قال
سوف آتيت فلا بد من الكتابة بعد الفراغ من التكلم في ابتداء الزمان الذي
من ابتداء التكلم الخ فزمان الحال بحسب العرف وهو ماض بالنسبة الى
ان الفراغ وهو ان اعتقاد اليمين فيكون الحلف عليه الحلف بحسب العرف
على الماضي انتهى وانما يقال الم الم الايمان ثلاثة كما قال غيره لانها لا تنصرف
في الثلاثة لان اليمين على الفعل الماضي صادق ليست ماضيا وجواب صدر
الشريعة حصر الايمان التي يترتب عليها الاحكام ليس بدافع لان هذه اليمين

كاللغو لا شرفها فكان له حكم قوله فظن الغواي حلفه على ماض يظن انه
كما قال ولا امر بخلافه لغو فتولاه ظنا معطوف على كذا سميت به لانها
لا اعتبار بها واللغو اسم لما لا يثبت فقال لغي اذا لغي بشي لا فائدة فيه وفي المغرب
اللغو الباطل من الكلام ومنه اللغو في الايمان ظالم يعتقد عليه القلب وقيل لغي في
الكلام يلغو او يلغي ولغي يلغي ومنه قوله عليه فقر لغوت انتهى وقد اختلف
في تفسيره شرحا فقد ذكر المصنف في الهداية وتفسيرها الحلف على ماض يظن انه
كما قال من فعل او ترك او بصفة والامر بضره كقول الله والله لقد دخلت الدار
والله ما كلمت زيدا او راى طابرا في بعير فظنه غرابا فقال انه غراب او قال
انه زبد وهو يظنه كذلك والامر بخلافه في الكرو من الصفات ما في الخلاصة
رجل حلفه السلطان انه لم يعلم بامر كذا الحلف ثم تركه كان يعلم ارجو
انه لا يثبت انتهى وقد مرنا انها تكون في الحال ايم ومثله في المجتبى بقوله
والله ان المغبل زيدا فاذا هو عمرو وفي البايغ قال اصحابنا هي اليمين الكاذبة
خطا او غلطا في الماضي او في الحال وهو ان يخبر عن الماضي او عن الحال على ظن
ان الخبر به كما اخبر وهو بخلافه في الشيء او في الاشياء وهكذا روي بن رستم
او عن الكلبي عن عن محمد فقال اللغو هي اليمين التي لا يقصد بها الحالف
وهي ما يجري على السن الناس في كلامهم من غير قصد اليمين من قولهم لا والله
وبلى والله سوا في الماضي او في الحال والمستقبل واما عندنا فلا لغو في المستقبل
بل اليمين على امر في المستقبل بين مقصوده وفيها الكفارة اذا حنث بقصد
اليمين او لم يقصد وانما اللغو في الماضي والحال فقط وما ذكر محمد علي اثر
حكايته عن ابي حنيفة ان اللغو ما يجري بين الناس من قولهم لا والله بكذا
محمدا عندنا على الماضي والحال وعندنا ذلك لغو في بيع حاصل الخلاق بيننا وبين
الشافعي وقع في يمين لا يقصد بها الحالف في المستقبل فعندنا ليس بلغو وفيها
الكفارة وعندنا هي لغو ولا كفارة فيها انتهى وهو اعظم مما في المختصر باعتبار ان
اليمين التي لا يقصد بها الحالف في الماضي او الحال جعلها لغوا وعلى تفسير
المح لا تكون لغوا لان الحلف امر يظنه كما قال لا يكون الا عند صد الا ان يقال
ان يكون لغوا لا ولي فلا مخالفة فالجواب ان تفسيرها اللغو اعظم من تفسير
الشافعي وانما نقول الشافعي لا في المستقبل وذكر الامام السرخسي في
اصوله قال عطايا من اللغو ما يكون خاليا عن فائدة اليمين شروطها فان
فائدة اليمين اظهار الصدق من الخبر وان اضيف الى خبر ليس فيه احتمال
الصدق كان خاليا عن فائدة اليمين فكان لغوا وقال الشافعي ما يجري على
اللسان من غير قصد ولا خلاف في جواز اطلاق اللفظ على كل حال او على كل
واحد منهما ولكن ما قلناه الحق وانسند لبقوله تعالى وقال الذين كفروا
لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه الاية ومعلوم ان مراد المشركين التعميت
اي لم تنقروا على المغالية بالحجة واشتغلوا بما هو حال عن الغاية من الكلام

ب

ليحصل تنصوكم بطريق المغالبة دون الحاجة ولم يكن مقصودهم التكلم بغير
قصد قال صاحب التفسير لم يرد تكلوا من غير قصد فان الامر به لا يستقيم
انما في المحيط والصحيح قولنا لان اللغو من الكلام ليس بصواب ولا يحسن
وان اللغو من الكلام القبيح الفاضل منه قال الله تعالى لا يسمعون فيها لقوا الا
سلاما اي كلاما قبيحا كقولهم هو الكلام القبيح الفاضل منه والخط الذي هو ضد القدر
ليس بقبيح فاحش فلا يكون لغوا فاما ما ذكرنا فهو كلام قبيح فاحش فانه
كذب والكذب قبيح لانه يحطو واما الخطا فليس يحطو وانما في الخلاصة
والخاتمة اللغو ما لا يوافق فيه صاحبه الا في الطلاق والعتاق والتزويج وفي
فتاوى محمد بن الوليد لو قال ان لم يكن هذا فلا فاعلى حجة ولم يكن وكان
لا يشك انه فلا ان لم يرد ذلك انما في فتاوى محمد بن الوليد بالطلاق على غالب
الظن اذا ثبت خلافه موجب لوقوع الطلاق وقد اشتهر عن الشافعية خلافه
قوله وانما في الاولي دون الثانية اي انما اشتهر عظميا كما في الحاوي القوسي
في اليمين الاولي وقد سمي الخبر انما في الاصطلاح عند اهل السنة امتحان
العقوبة وعند المعتزلة لزوم العقوبة تباعا على جواز العفو وعندهما كما
اشاد اليه الاكمل في تفسيره في بحث الحقيقة وبحث انما الاعمال بالنيات وانما
انما في الاولي حديث بن حبان مرفوعا من علف علي بن عيينه هو فيها فاجرا
لنقطع بها مال امر مسلم حرم الله عليه الجنة وادخله النار وفي الصحيحين
لن الله وهو عليه غضبان وفي سنن ابى داود قال قال النبي صلى الله
عليه وسلم من علف علي بن عيينه مضمورة كاذبا فليتبوا مقعده من النار
والمراد بالمضمورة الملوحة بالنصاي المحبوس عليها لانها مضمورة عليها كذا في
فتح الترمذي والاولي الامتداد لاجل حديث البخاري عن عبد الله بن عمر وعنه النبي
عليه السلام قال ان الكلبين فانه اعم من ان ينقطع بها قال امر مسلم ولا قد
صرح في غاية البيان وغيرها بان اليمين الغموس كبيرة وهو اعم كما
ذكرنا وينبغي ان تكون كبيرة اذا انقطع بها مال امر مسلم واذا لم تكون
صغيرة ان لم يترتب عليها مفسدة وان لم ياتر وهو اعم كما ذكرنا في الثانية
لقوله تعالى لا يواخذكم الله باللغو في ايما تكلم وهذا جزم المص بعد الاثر
في اللغو لكن الامام محمد بن الحسن لم يجزم به وانما علمه بالرجاء فقال
الايان ثلاثة يمين مكنة ويمين غير مكنة ويمين ترجوا الا ان يواخذكم الله
تعالى صاحبها فاعترض عليه كيف يعلمه بالرجاء مع انه مقطوع به فاجاب
المشايخ والجواب عنه في الهداية الا انه علمه بالرجاء فلا اختلاف في تفسيره
انما في تفسيره في فتح الترمذي بان الاصح ان اللغو بالتفسيرين الاولين وكذا
في الثالث منفتح علي عدم الواحدة في الاخيرة وكذا في الترتيبا بالكفارة ولم يرد
العزم من التعليق بالرجاء فالوجه ما قبل انه لم يرد فيه التعليق بل التبرك
باسم الله تعالى والشاهد من قوله عليه السلام لاهل النار وانما انشا الله

لاحتون واما بالتفسير الرابع فهو غير مشهور وكونه لغوا هو اختيار غير انما في
لا بالتفسيرين الاولين تفسيرنا وتفسير الشافعي وبالثالث ما عمن الشافعي
ومشروقي لغوا اليقين ان يحلف على معصية فينزل لاغيا يمينه والرابع قول
سعيد ان يجزم على نفسه ما احله الله من قول او عمل والحاصل ان الاولي
الجزم على ما فعل المص لتطبيقه الدليل الجزم في نظائره مما في معناه لاختلاف
قوله وعلى ان منعقده وفيها كفارة فقط اي حلفه على ان يشهد منعقده
شفا كان او ثباتا وحكمها وجوب الكفارة اذا حثت لقوله تعالى ولكن بولغزكم
بما عذرتم الايمان فكفارته الآية والمراد منها اليمين في المستقبل بدليل قوله
واحفظوا ايما تكلم ولا يتصور الحلف عن الحث والعتق الا في المستقبل وقد اعترض
في البيهقي على المص بانها لا معنى لقوله فقط لان في اليمين المنعقدة انما اليمين
ولفظ الكفارة يبيى عنه لان معناها السنارة وهو لا يجب الالرفع لما اشتهر انما
وهو مردود من وجهين احدهما ان معنى قوله فقط لانه لا كفارة في غيرها
من الغموس ببيان ذلك خلافا للشافعي فانه اوجب الكفارة في الغموس
كالمنعقدة لانها شرعت لرفع ذنب هتك حرمة اسم الله تعالى وقد تحقق
بالاستشهاد بالله كاذبا فاشترت المعقودة ولما انها كبيرة محصنة وانما
عبادة حبي تتادي بالصوم ويشترط فيها النية فلا ينافيها بخلاف المعقود
فانها مباحة ولو كان فيها ذنب فهو من اخر متعلق باختياره مبتدأ ومراقب الغموس
ملازم فحينئذ لا يحاق كذا في الهداية وذكر في فتح الترمذي ان المعقودة عند
الشافعي ليست سوى المكسوبة بالقلب وكوت الغموس فادركها الحث لا يبيى
لانها عند كونه لا تشبه بيمين لانها لم يرفع للبر بعباد الا لشك في
تسميتها بيمين لغة وعرفا وشرعا بحيث لا يقبل التشكيك فليس الوجه الا ما قد
من ان شرعية الكفارة لرفع ذنب اصغر لا يبرأ شرعا لرفع ذنب اكبر واذا
ادخلها في مسمى المنعقدة وجعل المنعقدة تنقسم الى غموس وغيرها
عسرا لنظر معه الا ان يكون لغة او سمع وقد روى الامام احمد في مسنده
باسناد جيد عن النبي عليه السلام في حديث مطول قال فيه
خمسين ليمين فيهن كفارة الشرك بالله وقيل انفس بغير حق وذهب المسلم
والنار يوم الزحف ويمين صابرة ينقطع بها ما لا يغير حق وكل من قال لا كفارة
في الغموس لم يفصل بين اليمين المضمورة على مال وغيرها انما في ثنائهما
ان الاسم ليس لازما للمنعقدة بل قال قد يكون الحث واجبا وقد يكون مستحبا
فلم يصح اطلاقه كما لا يخفى والعجب انه بعد بسيرنا فقص نفسه بان قال لو
فعل الخالف وهو مغيب عليه او يحبون فانه حثت لتحقيق الشرط حقيقة
ولو كانت الحكمة رفع الذنب فالحكم ببراءة على دليله وهو الحث لا على حقيقة
الذنب كما ادير الحكم على السفر على حقيقة المشتة انما في فتاوى علمه لا يلزم
في الكفارة ان تكون سنارة للذنب بل يجب ولا ذنب اصلا قوله ولو مكرها وانا

رقة

منه

رقة

سيا

اي في المنعقدة كفاية اذا حثت وله كان حلف مكرها او ناسيا لقوله عليه السلام
ثلاث جدهن جدر وهلهن جد النكاح والطلاق واليمين كذا استدل مشايخنا
وتعقروهن في فتح العزيز بانه لو ثبت حديث اليمين لم يكن فيه لان المذكور فيه
جعل الهزل باليمين جدا والهازل قاصد لليمين غير راض بحكمه فلا يعتبر عدم
رضاه به شرعا بعد مباشرة السبب مختار والناسي بالتفسير المذكور لم يقصد
شيئا أصلا ولم يكن رما صانع وكذا الخطي لم يقصد قط مباشرة السبب فلا يثبت في
حلفه نضارا ولا قياسا واذا كان اللغو تبغير هو وان يقصد اليمين مع ظن
البر ليس لها حكم اليمين فما لم يقصد أصلا بل هو كالتأخير يجري على لسانه
طلاق او عتاق لا حكم له اولى ان لا يكون له حكم اليمين وايضا فتفسير اللغو
المذكور في حديث عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كلام الرجل
في يمينه كذا والله وبلي والله وان لم يكن هو نفس التفسير الذي فسروا به الناسي
فان المنكلم كذا في يمينه لا يقصد التكلم به بل يجري على لسانه بحكم الواو
غير مراد لفظه ولا معناه كان اقرب اليه من الهازل فحمل الناسي على الواو
بالتفسير المذكور اولى من حمله على الهازل وهو الذي ادبته وتقدر لنا مثله
في الطلاق عا فلا انزوي وفي التبيين والمراد بالناسي الخطي كما اذا اراد ان يقول
استغنى الما فقال والله لا اشرب الخا وذكرك في الكافي انه المذموم عن التلفظ به
بان قيل له الا تبايتنا فقال بلي والله غير قاصد لليمين وانما الجان الى هذا
التأويل لان حقيقة النسب ان في اليمين لا يتصور انزوي وذكر الشافعي ان
حقيقته منصورة بان حلف ان لا يخلف فتشفي بخلف فهو مردود لانه فعل
المخلوق عليه ناسيا لان حلفه كان ناسيا وفي فتح العزيز والناسي هو من
تلفظ باليمين اهلا عنه ثم ذكر انه تلفظ به وفي بعض السمع الخاطي وهو
من اراد ان يتكلم بكلام غير الحلف فجرى على لسانه الحلف انزوي وهو الظاهر
كما لا يخفى وفي الخانية رجل حلف ان لا يفعل كذا فنسي انه كيف حلف بالطلاق
او بالصوم قالوا لا شيء عليه الا ان يتذكر انزوي قوله او حثت كذا اي
مكرها او ناسيا لان الفعل الخفي لا يدور بالاكراه والنسيات
وهو الشرط وكذا اذا فعل كذا وهو متعمد عليه او يحثون لتحقيق الشرط
حقيقته ولو كانت الكلمة رفع الذنب فالحكم بدار على دليله وهو الحث
لا حقيقة الذنب كذا في الهداية وقراده من الشرط السبب لان الحث عزنا
لوجوب الكفاية لا شرط كما سبنا في كذا في فتح العزيز وقربا الى ان فعل
المخلوق شرط في الحث والحث سبب الكفاية الا ان يقال ان الحث هو عين
فعل المخلوق عليه فيحتاج الى التأويل فيد بالحث لانه لو لم يحث كما لو
حلف ان لا يشرك فاقربا وصيب في حلقه الما مكرها فانه لا اعتبار به وقدره
قاصي حان بان يدغل في جوفه بغير صنعة فلو صيب في فيه وهو مكره فلكه
ثم شرده بعد ذلك حث انزوي قوله واليمين بالله تعالى والرحمن والرحيم

وحلاله وكبريائه وانقسم واحلف واشهد وان لم يتل بالله ولم ير الله ويا الله
وتعبد الله وميثاقه وعلى تروند والله وان فعل كذا فهو كافي ببيان لالفاظ
اليمين المنعقدة فقوله بالله والرحمن بيان للحلف باسم من اسمائه تعالى
لانه يغتنر تعظيم الله تعالى فسلم ذكره حاملا او مانعا وفي المجتبى وفي المجلس
لوقال والله بغيرها كعادة الشيطان فيمن قلن فعل هذا ما يستعمله الانزال
بالله بغيرها فيمن ايضا انزوي بلفظ واذا بعطف الرحمن على الله ان المراد
به اللغو وقيد به احتراز عن لسم الله فانه ليس بيمين الا ان ينويه وفي
المنتقى رواية بن رستم عن محمد بن يمين مطلقا فليتأمل عند التنوي ولو
قال وبسم الله يكون يميننا كذا في الخلاصة وفي فتح القدير قال بسم الله
لا فعلن المختار لانه ليس بيمين لعدم التعارف وعلى هذا لا والوا لا ان نصاري
ديارنا يبارقوه فيتولون واسم الله انزوي والظاهر ان باسم الله يميننا
كما جزم به في البدائع معللا بان الاسم والمسمى واحد عند اهل السنة والجماعة
فكان الحلف بالاسم حلفا بالذات كانه قال بالله انزوي والعرف لا اعتبار به
في الاسماء كما قدمنا وذكر الولولجي رجل قال لاخر الله لا تتعلن كذا او قال
والله لا تتعلن كذا او قال لاخر نعم ان اراد المبتدي ان يحلف واراد المجيب للحلف
يكون كل منهما حالف لان قوله نعم جواب والمجواب يتضمن اعادة ما في السؤال
فيصير كانه قال نعم والله لا فعلن وان اراد المبتدي الاستخلاف واراد المجيب
الوعد ليس على كل واحد منهما شيء لان كل واحد منهما نوي ما يحتمله وان اراد
المبتدي الاستخلاف واراد المجيب الحلف فالمجيب حالف والمبتدي لا لان كل واحد
نوي ما يحتمله وان لم ينو واحد منهما شيئا ففي قول الله الحالف هو المجيب وفي
قوله والله الحلف هو المبتدي انزوي واذا باطلاقه في اليمين بالله انه
لا يتوقف على النية ولا على العرف بل هو عين تعارفه ولا وهو الظاهر
من مذهب اصحابنا وهو الصحيح كما في الذخيرة وغيرها وبه اندفع ما في
الولولجية من انه لو قال والرحمن لا افعل كذا ان ارادته السورة لا يكون
يمينا لانه يصير كانه قال والقرآن وان اراد به الله تعالى يكون يميننا انزوي
فان هذا التفصيل في الرحمن قول بشر الدين كما في الذخيرة والمذهب
انه يمين من غير نية ومثل الحلف بالله الحلف بالذي لا اله الا هو وذهب
السموات والارض ورب العالمين وما لك يوم الدين والاول الذي قبله
شي والآخر الذي ليس بعده شيء كما في فتح القدير واذا بعطف الرحمن
على الرحيم انه لا فرق في اسمائه بين ان تكون خاصة او مشتركة
كالحكم والعلم والقدير والعزير فالصحيح انه لا يتوقف على النية خلافا
لبعض المشايخ فلما كان مشتركا لانه لما كان مستغلا لله تعالى ولغيره
لا يتعين اعادة احدهما الا بالنية وحججه في غاية البيان وهو خلاف

عنه

ل

المذهب لان هذه الاسماء وان كانت تطلق علي الحلف لكن تعين الحالف مراد
بدلالة القسم اذ القسم بغير الله تعالى لا يجوز فكان الظاهر انه اراد
اسم الله حملا لكلامه علي الصحة الا ان ينوي به غير الله تعالى لا يجوز
فكان الظاهر انه اراد به اسم الله حملا لكلامه علي الصحة الا ان ينوي به
غير الله فلا يكون يمينا لانه نوي ما يحتمل كلامه فيصدق في امرينة
وبين الله تعالى كذا في التبراع وفي الذخيرة والولولجية لوقال والطالب
والقالب لا يفعل كذا فهو عيب وهو متعارف اهل بخراذ انزي وهذا لا يبرر
علي كونه يمينا مخوف علي التعارف وانما بعد ما حكم بكونها يمينا اخبر
بان اهل بعد اد تعارفوا الحلف بها وبذلك اندفع ما في فتح القدير من انه
يلزمها اعتبار العرف فيما لا يسمع من الاسماء من الكتاب والسنة فان
الطالب لم يسمع بخصوصه بل القالب في قوله تعالى والله غالب علي امره
واما كونه بتا علي القول المنفصل في الاسماء انزي وافاد بقوله وجلاله
وكبريا به ان الحلف يكون بصفة من صفاته تعالى لانه معني اليمين وهو
القوة حاصل لانه يعتد بغير الله تعالى وصفاته ولم ينفذ الم الحلف
بالصفات بالعرف ولا بلعنه قال في المحيط واما الحلف بصفات الله تعالى
فقد اختلفت عبارات مشايخنا في ذلك قال عامة مشايخنا من حلف بصفة
من صفات الله صفة ذات او صفة قول ينظر ان تعارف الناس الحلف
به يكون يمينا والا فلا لان صفات الله في الحرمة كناية تعالي وانه ليست
باغيا والله بل صفات الله لاهو ولا غيره لانه ليست عبادته في ذاته
خلاف لما يقول الكرامنة هذا هو الله ان الله تعالى صفات حادثه وذاته
محل الحوادث وخلاف لما يقول المعتزلة لعزم الله انه ليس بصفات
وعند اهل السنة لشهر الله صفة ذاته سمعيا يصير حيا علي ما قد مر
وهو جميع صفاته قد مر والتدبير لا يجوز ان يكون محل الحوادث وقال مشايخنا
مشايخ العراق ان حلف بصفة من صفات الذات يكون يمينا لا العلم لما
يمين وان حلف بصفة من صفات الفعل لا يكون يمينا والفاصل بينهما
ان كل صفة صفة يوصف بها ويظهرها كالرحمة والرفقة والسخاء والغضب
فهي من صفات الفعل وكل صفة يوصف بها ولا يوصف بغيرها كالقدرة والقوة
والعظمة فهي من صفات الذات فالحنوا صفات الذات بالاسم ولم
يلحقوا صفات الفعل بالاسم وهي هذا يخرج المسائل انزي وظاهره ان
التكرامية موصوف والمعتزلة كافرون لرعايه للاولين بالهداية وعلي
المعتزلة باللعنة وفي فتح القدير المراد بالصفة اسم المعني الذي لا يتضمن
ذات ولا يحمل عليها فهو كالعزة والكبريا والقطعة بخلاف نحو العظم
وفي النبيين والصالحين عدم الفرق لان صفات الله كلها صفات ذات وكلها

قديمة فلا يستقيم الفرق والايان منبهة علي العرف ثما تعارف الناس الحلف
به يكون يمينا ومالا فلا انزي وفي المسألة للمحقق بن الهام اختلاف مشايخنا
الحنيفية والاشاعرة في صفات الافعال والمراد صفات تدل علي ثابته اسمها
غير اسمها غير القدرة بجميعها اسم التكوين فان كان ذلك الاثر مخلوقا فالاسم
الخالق او الصفة الخلق او ذرقا فالاسم الرزق والصفة التزريق او حيوة
فهي الحيوي او موتا فهي الميت فادعي متأخر والحنيفية من عهد ابي منصور
انها صفات قديمة زائدة علي الصفات المتقدمة وليس في كلام ابي
حنيفة والمتقدمين نصيح بذلك سوى ما اخذوه من قوله كان تعا
خالقا قبل ان يخلق ورزقا قبل ان يرزق وذكروا له اوجهها من الاستدلال
والاسارة يقولون ليست صفة التكوين علي فصولها سوى صفة المنذرة
باعتبار تعلتها بايقال الرزق الي اخر ما ذكره فيها واما كونه خالقا فاسم او
الحلف او شهد وان لم يقل بالله فلان هذه الالفاظ مستعملة في الحلف وهذه
الصفة للحال الحقيقية وتستعمل للاستقبال بغيرية فجعل خالقا للحال والشها
يمين قال الله تعالى انشهد انك لرسول الله ثم قال اتخذوا اليما نهم حجة
والحلف بالله هو المعهود المشروع وبغيره محصور فيصرف اليه واشاد الي انه
لوقال حلفت او اقسمت او شهدت بالله ولم يقل بالله فانه يمين بالاولي
واطلق في كونه يمينا بلفظ المضارع فافاد انه لا يتوقف علي النية كما في غاية
البيان وذكر في الهداية خلافا فيه وصح في النبيين انه يكون يمينا بلا نية
واراد المعصية هذه الالفاظ ان كلامها يصلح فسمما فان ذكر القسم عليه
انعقدت اليمين فيجوز ان انقضها فيجب عليه الكفارة والا فلا وقد ذكر محض
هذه الالفاظ كلها في الاصل ثم قال بعدها هذه كلها ايمان فاذا حلف بشي
منها لم يفعل كذا وكذا انقضت وجبت عليه الكفارة انزي وفي المجتبى انشهد
ليس بيمين مالم يعلقه بالشرط وقوله علي تدرعين وان سكنت وفي
المجتبى انشهد ليس بيمين مالم يعلقه بالشرط وقوله علي تدرعين وان
سكنت وفي المنتقى وقامع الكرخي ما يشبهه خلاف مسيلة التذقلت فعلم
بعد ان هذه الالفاظ لا تكون يمينا مالم يعلق بشي فتقرر بهذا القول
اقسم واشهد او علي يمين تعتد يمينا سوا ذلك القسم عليه ولا مستند لايما
ذكر في الذخيرة ان قوله علي يمين موجب للكفارة فهو سوي كما في غاية البيان
وتوهم وخبط كما في فتح القدير بل لا بد من ذكر القسم عليه وانما ترك ذكره
في بعض المواضع لتعلم به وهو مراد صاحب الذخيرة وحنيفة ان الكفا
انما يجب لسائر الذنوب في نقص اليمين المنعقدة وعلي اي شي انعقدت اليمين
حتى يتصور نقص اليمين فيجب الكفارة وايضا قوله علي يمين فيه احتمال
لانه يقع ان يكون عليه يمين الغوس واليمين المنعقدة عند قياها بالبركف

لي

دة

رة

ينصود الكفارة وايضا لو وجبت الكفارة بمجرد قوله علي يمين للزوم تنزيه
المستب على السبب وهو فاسد لان سبب الكفارة الحنث ولم يوجد كعدم
اعتقاد اليمين علي شي اخر مما في غاية البيان الا انه في فتح القدير
قال والحق ان قوله علي يمين اذا لم يرد عليه علي وجه الانشال الاظهار
موجب الكفارة بناء علي ان التذمر الكفارة بهذه العبادة ابتداء كما ياتي
في قوله علي نذر اذا لم يرد عليه فانه مثله من صبيغ النذر ولو لم يكن
كذلك لغا خلافا حلف واشهد ونحوهما لم يست من صبيغ النذر فلا يثبت
به الالتزام ابتداء التزيم وفي المحتجب اشهد بفتح الهمة والها وضهر الهمة
وكسر الها خطأ ثم قال قال علي يمين يريد به الايجاب لا كفارة عليه
اذا لم يبع اثني ان يفي وبه اندفع ما في فتح القدير وفي قوله اشهد
لانه لو قال اللهم اني عبدك اشهدك واشهد ملائكتك اني لا ادخل دار
فلان فليست بيمين لان الناس لم يتعارفوا الحلف بهذا اخلاق قوله اشهد
واشهد بالله لان ذلك يمين عرفا كذا في المحيط واعزم كما شهد كما في
البراج ومعناه او جبت فكان اخفا راعن الايجاب في الحال وهذا امعني
اليمين وكذا لو قال عذمت لا افعل كذا كان حاله وكذا البت لا افعل كذا لان
الآية هي اليمين وكذا لو قال هذا ان يفي واما كونه حالفا بقوله لعمر الله
فلان عمر الله تعالى بقاءه صفة له لا من صفة الذات لانه بوصف به
لا بغيره كانه قال وبنا الله كقترته وكبريا به ولتقوله تعالى لعمر الله
لني سكرتهم يعمهون وهو بالضم والفتح الا ان الفتح غلب في القسم حتي
لا يجوز القسم فيه الضم وارتقاعه علي الابتداء وخبره محذوف الخبر قسمي
او يمين قال في المغرب ولا تلحق المنقحة الواو في الخطا بخلاف عمر والعم
فانها الحنث للفترة بينه وبين عمر وفيكون اللام في اوله لانه لو لم
تدخله اللام فان القسم فيه محذوف ويكون منصوبا نصب المصادر
فيقول لعمر الله ما فعلت كذا كما في الله لا افعلن واما قوله لعمر الله
ما فعلت فعناه باقرارك له باليقين ان لا ينقض يمينه لانه حلف بفعل
المخاطب وهو اقراره واعتقاده كما في فتح القدير وايضا ايما الله فعناه اي
الله وهو جمع يمين علي قول الاثر فيفتح بالحذف حتي صار ايم ثم حلف
ايضا فتقبل مر الله لا افعلن كذا فيكون ميم واحدة وبهذا الذي سببوه ان
يكون جمعا لان الجمع لا يفتي علي حرف واحد ويقال من الله بضم الميم والنون
وفتحهما وكسرها وهمزة ايم بالقطع وانما وصل في الوصل تخفعا ككثرة
الاستعمال ومذهب سيويته انها همزة وصل احتلت ليمكن بها النطق للهمزة
بن وامري من الاسماء السالكة الاو ابل وانما كان يميننا الحديث البخاري وايم الله ان
كان طليقا بالامارة كما في فتح القدير واشاد الميم الي انه لو قال يمين الله لا افعل

كذا

كذا في يمين صرح به في المحتجب واما كونه حالفا بعهد الله وميثاقه فلان
العهد في الاصل هي الواعدة التي يكون بين اثنين لو توفى احدهما بالآخر
وهو الميثاق وقد استعمل في اليمين لقوله تعالى واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم
الآية فقد جعل العهد في القرآن يمينيا كما نرى والميثاق في معناه وكذا الحلف
بالهمة ولذا سمي الذي بها مقاهدا واطلقه فتشمل ما اذا لم ينو لغلبة الا
للعهد والميثاق في معني اليمين فينصرفان اليه الا اذا قصد غير اليمين فيد
وفي الذخيرة لو قال ان فعلت كذا فاعلي يمين ان شافلان ففعل ذلك القول وشا
فلان لزمه كما قال واما كونه حالفا بقوله علي نذر ونذر الله فيشترط
ان يذكر المحلوف عليه كونه يمينيا منعقدة بخوان يقول علي نذر الله لا افعلن
كذا ولا فقل كذا حتي اذا لم يفي بها حلف عليه لزمته كفارة اليمين واما اذا
لم يسم شيئا بان قال علي نذر الله فانه لا يكون يمينيا لان اليمين انما يتحقق
بمحلوف عليه ولكن تلمزمه الكفارة فيكون هذا التزام الكفارة ابتداء بهذه
العبارة كذا في فتح القدير وهذا كله اذا لم ينو بهذا النذر المطلق شيئا من
القرب كح او صوم فان كان نوي بقوله علي نذر ان فعلت كذا فزوجة مقصود
بصح النذر بها فنقول لزمته تلك القرينة لما ذكره الحاكم بقوله فان حلف بالنذر
فان نوي شيئا من ح او عمرة فعليه ما نوي وان لم تكن له نية فعليه كفارة
اليمين ان يفي فعمل الحديث من نذر نذر دام يسموه فكفارة كفارة يمين علي
ما اذا لم تكن له نية وفيه بلغة النذر اختراعا عن صيغة النذر كان يقول الله
علي صلاة كذا كعتين او صوم يوم مطلقا عن الشرط او معلقا به شيئا
المطامر عليه انشا الله وفي الولول الجدة وغيرها لو قال الله علي ان اكلم فلانا
انها ليست بيمين الا ان ينوي لان الصيغة للنذر مع احتمال معني اليمين
ان يفي واما مسيلة الحلف بالتحلف باللف فلانه لما جعل الشرط علما علي
الكفر فعند اعتنقه واوجب الامتناع وقد امكن القول بوجوبه لغيره يحمله
يمينيا كما يقول في تحرير الحلال ولا فرق بين ان يعلنه بالكفر او بالزهد او
بالتنصير او قال هو بري من الاسلام والقران والنبلة او صوم رمضان
او ايا نوي مما في المصحف او اعبدك من دون الله واعبد الصليب كما في
المحتجب والمحيط او يعقر الزنا وعلي نفسه كما يعتقد النصاري كما في الظهير
ولو قال انا بري من كل اية في المصحف فهو يمين واحدة ولو رفع لنا اية فيه
مكتوب لسر الله الره من الرهيم فقال انا بري عما فيه ان فعلت كذا فري
يمين ولو قال ان فعلت كذا فانا بري من حبي التي حبي او من الصلاة
التي صليت فليست بيمين بخلاف قوله انا بري من القران الذي تعلمه لانه
في الاول يترام النول الذي فعل لا عن الحجة المشروعة وفي الثاني يترام القران

ستحار
ين

الذي تعلمه والمقران قرأت وان تعلمه فيكون المتبري عنه كذا ولو
قال ان فعلت كذا فانا بري من شهر رمضان فاذا اذ البراة عن
اجرها لا يكون يمينا لانه شئ عيب وان لم تكن له نية لا يكون يمينا في
الحكم كذا في المحيط وفي المحتجب لو قال صلاتي وصيأتي لهذا الكافر ان
فعلت كذا فليست بيمين وفي الواو الحية لو قال ان فعلت فانا نصراني
كذا فاشهد وتعلي بالنصرانية فعله كفارة يمين لانه بمنزلة ان فعلت
فانا نصراني وقال ان فعلت كذا فانا بري من الكتب الاربعة فعليه
كفارة واحدة لانها يمين واحدة ولو قال انا بري من التوراة وبري
من الانجيل وبري من الزبور وبري من الفرقان فعليه اربع كفارات
لانها اربعة ايمان ولو قال انا بري من الله ورسوله فعليه كفارة هو
واحدة ان حنث لانها يمين واحدة ولو قال انا بري من الله وبري من
رسوله فعليه كفارتان ان حنث لانها يمينان انتهى ثم قال ولو قال
ان فعلت كذا فانا بري من الله ورسوله والله ورسوله بريان منه
ففعله اربع كفارات لانها اربعة ايمان انتهى وينبغي ان يكونا يمينين
الاولي انا بري من الله ورسوله كما تقدم والثانية والله ورسوله بريان
منه لان لفظ البراة مذكور مرتين الا ان يقال انها في الثانية مذكورة
مرتين بسبب التسمية فيكون عليه ثلاث كفارات واما الاربع فلم يطمح
لي وجهها ثم باتت بعد ذلك المسئلة في الظهيرية مصورة بتكرار لفظ
البراة بقوله ان فعلت كذا فانا بري وبري من رسوله والله ورسوله بريان منه
فتعين ان يكون ما في الواو الحية كذا في الحذف من الكاتب ثم قال في الظهيرية
والاصل في هذه المسئلة انه متى تعددت صيغة البراة بتعدد الكفارة
واذا اكدت اخذت وصح في المحتجب والذخيرة انهما يمينان قال ولو قال ان
فعلت كذا فانا بري من الله الف مرة ففعل لزمته كفارة واحدة انتهى وفي
الظهيرية ايضا ولو قال ان فعلت كذا فلا اله الا الله لا يكون يمينا ولو
قال ان فعلت كذا فانا بري من المؤمنين قالوا تكون يمينا لان البراة من
المؤمنين تكون لانكار الايمان انتهى وينبغي ان الحالف اذا قصد نفي المكان
عن الله ان لا يكون يمينا لانه ليس بكفر بل هو الايمان وفي الذخيرة
قال هو يمين ولا يكفر فيها لو قال ان فعلت كذا فانا بري من الشفاعة
الاصح انه ليس بيمين وعمله في الظهيرية بان الشفاعة وان كانت حقا
لكن من انكرها صار مبتدعا لا كافرا انتهى وفيه ايض سبل بجم الدين عمن
قال كفارة اليمين انتهى وأشار المص الى انه اذا فعل المحلوف عليه سبل بجم الدين
عمن قال ان تعلمت فلانا فمؤشرك انكفار فيما قالوا علي الله تعالى مما لا

يليق

يليق به فكله ما اذا يجب عليه لا يكون قال كفارة اليمين انتهى وأشار المص الى
انه اذا حلف المحلوف عليه لا يكون كافرا لانه صار يمينا وقيد بكونه قهرا
عليه فعل في المستقبل لانه لو قال ذلك لشئ قد فعله في الماضي كان قال ان
كنت فعلت كذا فمؤشركا فمؤشركا هو عالم انه قد فعل في يمين الغموس لا كفارة فيها
الا التوبة والاستغفار وهل يكتفي بيمين يكون بالتوبة اللازمة عليه التوبة
عن الكفر ويختار بعد الاسلام فمقتل لا وقيل نعم لانه تجزئ عني لانه لما علمه
بامر كان فكانه قال ابتداه هو كافر والصحيح انه ان كان عالما انه يمين اما
منع ما لا يعطى منعقدة او غموس لا يكفر بالماضي وان كان جاهلا وعنده
انه يكفر ففدى رخي بالكفر كذا في كثير من الكتب وفي المحتجب والذخيرة هو
والغنوي علي انه اما اعتنق الكفر به يكفر والا فلا في المستقبل والماضي جميعا
وفي قولهم يعلم الله انه فعل كذا ولم يفعل كذا وهو يعلم خلافه اختلف
المشايخ وعامة منهم علي انه يكفر ثم رفق في المحتجب رقا اخر لو قال الله يعلم
اني ما فعلت كذا وهو يعلم انه كاذب ففعل لا يكفر وهو رواية عن ابي يوسف
لانه قصد تزويج الكذب دون الكفر قوله لا يعلمه وغضبه وسخطه وحنثه
اي لا يكون اليمين بعلم الله ونحوه لان الحلف بهذه الالفاظ غير متعارف
والعرف معتبر في الحلف بالصفات ولان العلم يذكر ويتراد به المعلوم يقال
العلم علمك فينا اي معلومك ولان الرحمة يراد بها اثرها وهو المطر والحنث
والغضب والسخط يراد بهما العقوبة وفي البدائع واما الصفة فصفت الله
تعالى مع انها كلها لذاته علي ثلاثة اقسام منها ما لا يستعمل في الصفة
وغيرها استعمالا علي السواء والحلف بها يكون يمينا ايضا ومنها ما يستعمل في
الصفة وفي غيرها من استعمالا علي السواء والحلف بها يكون يمينا ايضا لكن
استعمالها في غير الصفة هو الغالب فالحلف بها لا يكون يمينا ومن مشايخنا من
قال ما نتعاذ به الناس يمينا يكون يمينا الا ما ورد الشرع باليمين عنه وما لم
يتعاذ فوه لا يكون يمينا ويأتى هذه الجملة اذا قال وعذرة الله وعظمته
وجلاله وكبريائه يكون حالف وكذا وقدره الله ما لم ينو المقدم وروكا وقوله
وارادته ومشيتية ورضاه وتجننه وكلامه بخلاف الرحمة والغضب والسخط
والعلم الا اذا اراد به الصفة واما سلطان الله فقال القدر وري ان اراد به القدرة
كان حالف والا فلا ولو قال واما الله ذكر في الاصل انه يكون يمينا خلافا
للطحاوي لانها طاعته وتوجه ما في الاصل ان الامانة المضافة الي الله في
النسب يراد بها صفته ولو قال وتوجه الله فمن يمين لان الوجه المضاف الي الله
يراد به الذات ولو قال لا اله الا الله لا فعل كذا الا يكون يمينا الا ان ينوي وكذا قوله
سبحان الله والله اكبر لا فعل كذا لعدم العادة ومكوت الله وجبروته يمين لانه
من صفاته تعالى التي لا تستعمل الا في الصفة انتهى ومن التزيين ما في الظهيرية

نه

لوقال وقدرة الله لا يكون يمينا وان كان الله تعالى لا يوصف بصدق هالان المراد
 بالقدرة المذكورة المتدبر عرفا على ما عرف في الزيادة والله عز وجل قد يقرر
 وقد لا ينفذ ما ينزلي لاني الولولجية وغيرها لوقال وقدرة الله كان يمينا لان
 استعمال القدرة في المقدور لم يكن ككثرة استعمال العلم في المعلوم حتي لو
 نوي التدوير لا يكون يمينا انزلي واشاد بالمع الي انه لوقال وعذاب الله وتوايه
 ورضاه ولعنة الله واما الله انه لا يكون يمينا وفي الخاتمة لوقال بصفة الله
 لا افعل كذا لا يكون يمينا لامن صفاته ما يذكر في غيره فلا يكون ذكر الصفة
 كذا لاسم قوله والنبى والقرآن والكعبة اي لا يكون حاله لان الحلف
 بالنبى والكعبة حلف بغير الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم من كان حاله
 في حلف بالله او لنذر والحلف بالقرآن غير متعارف مع انه يرد به الحروف
 والنقوش وفي فتح القدير ثم لا يجني ان الحلف بالقرآن الان متعارف فيكون
 يمينا كما هو قول الائمة الثلاثة وتعليل عدم كونه يمينا بانه غيره تعالى
 لانه مخلوق لانه حروف وغير المخلوق هو الكلام النفسي منع القرآن كلام الله
 ينزل غير مخلوق ولا يجني ان المنزل في الحقيقة ليس الا الحروف المنقضية المتعروفة
 وما ثبت قدمه استحالة عدمه غير انهم اوجبوا ذلك لان القوام اذا قيل منهم
 القرآن مخلوق يقرروا الي كلام مطلقا واما الحلف بكلام الله تعالى فيجلبان يدور
 مع العرف واما الحلف سريتا ومثله الحلف بحياة واسك وحياة رأس السلطان
 فذلك ان اعتقاد ان البرقية واجب يكفر وفي نفقة الفتاوى قال علي الرازي
 اخاف علي من قال بحياة وحياة تلك انه يكفر ولو لا ان العامة يقولونه ولا يعلمونه
 لقلت انه شرك وعن بن مسعود لان الحلف بالله كاذبا احب الي من كاذب ان
 الحلف بغير الله صادقا انزلي قيد بالحلف بهذه الاشياء لان التنزيه منها يمين كقوله
 هو بري من النبي ان فعل كذا كما قدمنا تفاسيله واشاد بالمع الي انه لوقال ودين
 الله وطاعته او حدوده او شريعته او المحصن انه لا يكون يمينا بالاولي كما في
 الخاتمة **قوله** وحق الله اي لا يكون يمينا وهو قول ابي حنيفة وهو
 قول محمد واحدي الروايتين عن ابي يوسف وعن رواية اخري انه يكون
 يمينا لان الحق من صفات الله وهو حقيقة فصار كانه قال والله الحق والحلف
 به متعارف ولهما انه يراد به طاعة الله اذ الطاعات حقوقه فيكون حاله
 بغير الله تعالى وذكر في الاخبار ان المختار انه يمين اعني بالعرف انزلي قيد
 بالحلف الحق المعناني لانه قال والحق يمينا ولوقال حقا لا يكون يمينا لان التكرار
 منه يراد به تحقيق الوعد فكانه قال افعل كذا حقيقة لا محالة وهذا قول البعض
 والصحيح انه اراد به اسم الله تعالى يكون يمينا كذا في الخاتمة وفي المجتبي
 وحقا او حقا اختلاف المشايخ والاكثر علي انه ليس بيمين والحاصل ان الحق
 اما ان يذكر معروفا او منكرا ومضافا للحق معروفا سو كان بالواو وبالبا يمين

اتفاقا

اتفاقا كمال في الخاتمة ومنكر ايمين علي الاصح ان نوي ومضافا ان كان بالبا يمين
 اتفاقا لان الناس يجلبون به كان بالواو فغيره اختلاف السابق والمختار انه
 يمين كما سبق وبهذا اعلم ان المختار انه يمين في اللفظ الثلاثة مطلقا واشاد
 المقم انه لوقال بحق الرسول او بحق الايمان او بحق المساجد او بحق الصور او
 الصلاة لا يكون يمينا كذا في الخاتمة وفي المجتبي وحرمة الله تطرق قوله وحق
 الله وفي فتاوى النسفي بجرمة شهادته وجرمة لاله الا الله ليس يمين
قوله وان فعلت فعلي غضب الله وسخطه او امان او سارق او شارب
 خمر او كل ربا اي لا يكون يمينا اما في الاول فلانه دعا علي نفسه ولا يتعلق
 ذلك بالشرط ولانه غير متعارف واما في قوله هو ذان الخ فلان حرمة هذه
 الاشياء تحتل النسخ والتبديل فلم تكن في معنى حرمة اسم الله تعالى وانه
 ليس بمتعارف لان كون الحرمة تحتل الارضاع ولا تحتل الاثر له مع انه لاحا
 الي التعليل بغير المتعارف ايضا لان معنى اليمين ان يتعلق ما يوجب امتنا
 عند الفعل لزوم وجوده عند الفعل وليس بمجرد وجود الفعل بصير زانيا او
 سارقا لانه لا يصير كذلك الفعل مستانف يدخل في الوجود ووجود هذا الفعل
 لازم لوجود المخلوق عليه حتي لا يكون موجبا امتناعه عنه فلا يكون
 يمينا بخلاف الكفر فانه بالرضي به يكفر به من غير توقف علي عمل اخر او
 اعتقاد والرضي يتحقق بما شرة الشرط فيوجب عنه يكفر من غير توقف
 الكفر لوقال طائفة من العلماء بالكفارة كما في فتح القدير وفي المجتبي لوقال
 هو با كل المينة ان فعل كذا او يستعمل الخمر والخمر بغير طيبس يمين واصله
 ان التعليق بما يستفاد حرمة مجال ما كالمينة والخمر والخمر بغير لا يكون يمينا
 وما لا يستفاد كلفاظ الكفر في يمين ولوقال جميع ما فعله الجوس او اليهود
 فعلي عنقي ان فعلت كذا افعل لاشي عليه انزلي وهو يفيد ان استعمال الخمر
 والخمر بغير طيبس يكفر الا ان يقال ان هذا الشرط هو الاستحلال في المستقبل بخلاف
 ما لوقال ان فعلت كذا فانا مستعمل للخمر والخمر بغير وفي الولوالجية واما في
 الاستحلال فان استحلال الدم لا يكون كفرا لا محالة فان حاله الضرورة
 نصير كما لا وكذلك الخمر بغير انزلي فاذا ان ما يباح للضرورة لا يكفر مستحله
 وفي الظهيرية ولوقال عصيت الله تعالى ان فعلت كذا او قال عصيت الله
 في لاما افترض علي لا يكون يمينا **قوله** وحروفه الباء والواو والتا اي
 وحروف القسم ولو عاد الضمير علي اليمين لا يجزى لانها موصوفة سماعا لقوله
 والله وبالله وتالله لان كل ذلك معهود في الايمان ومذكور في القرآن قال
 تعالى فوب السماء والارض انه الحق وقال تعالى تالله لقد ارسلنا وقال تعالى
 بالله ان الشرك ظلم عظيم وفيه احتمال كونه متعلقا بقوله تعالى قبله
 ولا تشرك وقوم الباقا لوائي الاصل لانها جملة الحلف والاصل حلف واقتصر

حجة
عنه

بالله وهي للاصاف تلتصق فعل القسم بالمحذوف به ثم حذره الفعل لكثرته
في الاستعمال مع فسر المقصود ولا صلتها ذلك في المظهر والمضمير نحو بك لا فعل
ثم مثني بالواو ولا هنا بدل منها للمناسبة المعنوية وهي ما في الاصاق من
الجمع الذي هو معني الجمع وكذا لا تخطن عنها بد رجلة قد دخلت علي
المظهر الاعلى المضمير ولا يجوز اظها بالفعل معها لا يقول اخلف والله كما تقول
احلف بالله واما التاثير عن الواو ولا هنا من حروف الزيادة وقد ابرلت
كثيرا منها كما في حجة ونجدة وتراث فاخطت درجتين فلم تدخل علي
المظهر الاعلى اسم الله تعالى خاصة ومادوي من قولهم تزي ونزب
التعبئة لا يناس عليه وكذا تخيالك ولا يجوز اظها بالفعل معها لا يقول احلف
ثا الله ولم يذكر المص لغيره اكثر من الثلاثة وذكر في التبيين ان له حروف
اخر وهي لاحد القسم وحرف التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع التاويل
وللم التسمية والمضومة في القسم ومن لقوله لله وهما الله وما الله
واللام بمعني التاويل دخلها معني التنجيب وربما جات التاليفين التنجيب
دون اللام انتهى قوله وقد نظم اي حروف القسم فتكون خالفا لقوله
الله لا افعل كذا لان حذف الحرف من غاير بينهما ختصاصا ثم اذا حذف الحرف
ولم يعوض عنها هاتين التنبيه ولا همزة الاستفهام ولا قطع الف الوصل لم يحسن
الختصاص في اسم الله بل ينصب باضمار فعل او يرفع علي انه خبر مبتدأ مضمّر
الا في اسمين فانه التزم فيهما الرفع وهما عين الله ولعمري الله كذا في التبيين
واعنا قال المص نضمن ولم يزل يحدف للفرق بينهما لان الاضمار ينبغي ان يحدف بخلاف
الحذف وعلي هذا ينبغي ان يكون في حالة النصب الحذف محذوفا لان لم
يظهر اثره وفي حالة الجر مضمير الظهور اثره وهو الجري في الاسم وفي الظهيرة
بالله لا افعل كذا او سكن الف او ضمها او رفعها يكون يمينا والفتحة والياء قبل يكون
يمينا مطلقا بله بكسر اللام لا افعل كذا قال لا يكون يمينا الا اذا عرب اليها بكسر
وقصد اليمين انتهى وينبغي انه اذا نصب ان يكون يمينا بلا خلاف لان اهل اللغة
لم يجنلوا في جواز كل واحد من الوجهين ولكن النصب اكثر كما ذكره عبيد
القاهر في منتهى سره كذا في غايه البيان ويه اندفع ما في المتسوط من ان
النصب مذهب اهل البصرة والختصاص مذهب اهل الكوفة الا ان يكون مراده
ان الخلاف في الارضية لا في اصل الجواز قيد باضمار الجروفي لانه لا يضمن في المتر
عليه حرف التاكيد وهو اللام والنون لا افعلن كذا والله لقد فعلت
كذا مغروبا بل لا بد من ذكرهما كما في المحيط والحلف بالعربية ان يقول في
الاثبات والله لا افعلن كذا والله لقد فعلت كذا مغروبا بكلمة التوكيد
وفي التثنية تقول لا افعلن كذا والله والله ما فعلت كذا حتى لو قال والله افعل
كذا اليوم فلم يفعل لان لزم الكفارة ويكون بمعني قوله لا افعل كذا فتكون

لامضمة فيه لان الحلف في الاثبات عند القرب لا يكون الا بحرف التاكيد وهو
اللام والنون كقوله والله لا افعلن كذا قال الله تعالى لا تبين اصنامكم واصنام
الكلمة في الكلام استعملته العرب انتهى قوله وكفارة رقبته او
اطعام عشرة مساكين لهما في الظهار او كسوتهن بما يسنن عامه التبت اي
وكفارة اليمين بمعني القسم والحلف لما قد منها انها مؤنثة والاصل في ذلك
قوله تعالى فاطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او
كسوتهن او تحرير رقبة واول تخيير فكان الواجب الحد الاشيا الثلاثة
والتخير لا ينافي التكليف لان صحتة بامكان الامتنال وهو ثابت لانه
يفعل احدها فيبطل قوله من قال ان التخير يمنع صحة التكليف فواجب اتصال
الكفارة مع السقوط بالبعث كما اشار اليه في التحرير وفي شرح المنار لو ادي
الك لا يقع عن الكفارة الا واحد وهو ما كان اعلى قيمة ولو ترك الكريحت
علي واحد منها وهو ما كان ادي قيمة لان الغرض بسقوط بالادني وهو
مرادك بمعني السبر وضايفها الي الذي اضافة الي الشرط مجازا لان
السبب عندنا الحث كما سبنا في وعيد بالتحرير بمعني الاعناق دون
العق انباء لانية وبغير ان الشرط الاعناق فلو ورث من يعتق فوي
عن الكفارة لا يجوز فاد بقوله كما في الظهار اي التحرير والاطعام هناك لزم
والاطعام هناك بالتحرير والاطعام في كفارة الظهار انه يجوز الرقبة ملزمة
كانت او كفارة ذكرها كان او ان في صغيرة كانت او كبيرة ولا يجوز حبس المنقوعة
ولا المدبر وام الولد ولا المكاتب الذي ادي بعض شي ويجوز في الاطعام ان يترك
والاباحة فان ملك اعطى نصف صاع من برا وصاع من نضرا وشعر لكل
مسكين وان ابا ح غداهم وعشاهم فان كان تجزأ ليرفلا يحتاج الي امار وان
يجز غير البراحتاج اليه في التفاضيل المتقدمة في كفارة الظهار وفي الخلاصة
لواطي عشرة مساكين من الحطة عن كفارة اليمين لا يجوز الا عن كفارة
واحدة عن اي حنيفة واي يوسف وكفي في كفارة الظهار وفي نسخة اخرى
لواطعم خمسة مساكين وكسي خمسة مساكين اجزاء ذلك عن الطعام
ان كان الطعام رخص من الكسوة وعلي الغالب لا يجوز وقد اطعام الاباحة
اما اذا ملك الطعام فيجوز ويغفر من الكسوة ولو ادي الي مسكين من
حنطة ونصف صاع من شعير يجوز ان ياتي وخير السراويل بقوله ما يستتر
عامه التبت وصحة في الهداية لان لا يسد يسمي عريانا في العرف وقال
في الخانية لو حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس من غزلها سراويل
لم يجنت في يمينه لكن ما لا يجزيه عن الكسوة يجزيه عن الطعام باعتبار
القيمة فلا بد ان يعطيه قيمتها او جبة او ردا او سراويل او قبا لا يجنت يتوخ
به عند اي حنيفة واي يوسف والافوكا لسراويل ولا تجزي العمامة الا انه

ان امكن ان يتخذ منها ثوبا يجزي بهما ذكرنا حازوا ما القلتسوة فلا تجزي
بحال قال الطحاوي هذا كله اذا دفع الى الرجل ما اذا دفع المرأة فلا بد من
الخمار مع الثوب لان صلاتها لا تنفع بدونه قال في فتح القدير وهذا يشابه
الرواية عن محمد في دفع السر او بيل انه للمرأة لا يكتفي وهذا كله خلاف
ظاهر الجواب وانما ظاهر الجواب ما ثبت به اسم المكتسبي وبينني عنه اسم
العريان وعليه بي عذر اجزا السر او بيل لصحة الصلاة وعذرهما فان
لا دخل له في المأمر المكسوة اذ ليس معناه الاجعل القنبر مكتسبا انزي وفي
الخلاصة وفي الثوب يعتبر حال القابض ان كان يصلح للقبض يجوز والا فلا
وقال بعض مشايخنا ان كان يصلح لا وسطا للناس يجوز قال شمس الامة
وهذا شبهه بالثوب ولو اعطي ثوبا خليا عن كفارة اليمين ان امكن
الاتفاق به اكثر من نصف مدة التدبير يعني اكثر من ثلاثة اشهر
كما لا ينهي قاعدا انه لا بد من النية لصحة التكفير في انواع الثلاثة
كما صرح به قال في فتح القدير وان يصرفها مصروف الزكاة قال في
الحاشية كل من لا يجوز صرف الزكاة اليه لا يجوز صرف الكفارة اليه ولا
يعطيتها لابي له وان علا ولا لولده وان سفل وكذا الصدقة المنذورة
ولو اعطي كفارة يمينه لامراته وهي امة لغيره ومولاها فغيره لا يجوز
ذلك لان الصدقة تتم بقبولها لا بقبول المولي وهي ليست محل لقبول
اد الكفارة فلا يجوز كما لو اعطي ثابه او امه وهما ملوكا لغفر لا يجوز
ذلك انهي وتورد على الكلية المذكورة الدفع الى الذي فانه حاز في
الكفارة دون الزكاة وفي الحاشية ايضا لو اعطي في كفارة اليمين عشرة
مساكين كل مسكين مائة درهم استغنوا ثم افتقروا ثم اعاد عليهم مائة
مد اعن ابي يوسف لا يجوز ذلك لانهم لما استغنوا صاروا بحال لا يجوز صرف
الكفارة اليهم فيبطل ما ادى كما لو ادى الى مكان من ثم ردى الرق ثم
كونب ثانيا ثم اعطاه مائة لا يجوز ذلك قولنا وان عجز عن احدهما
صام ثلاثة ايام متتالية اي ان لم يقدر على الاعناق والاطعام
والكسوة كفرا بالصوم لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام
وشرطنا التتابع عملا بفراة بن مسعود متتابعات وفراة كرواية وهي
مشهورة حازا لزيادة بها على القطعي المعلق وأشار الى ان لو كان
عنده واحد من الاصناف الثلاثة لا يجوز له الصوم وان كان محتاجا وفي
الحاشية لا يجوز التكفير بالصوم الا لمن عجز عما سوي الصوم فلا يجوز لمن
ملك ما هو منصوص عليه في الكفارة او يملك بوله فوق الكفا في تفسير
منزل يسكنه وثوب يلبسه يستعوزة وفوت يومه ومن الناس من قال
فوت شهر وان كان له عبد وهو يحتاج الى الحرمة لا يجوز له التكفير بالصوم

لانه قادر على الاعتناق ومن ملك ما لا وعليه دين مثلك وحنث ووجبت
عليه الكفارة وقضي دينه بترك المال حاز له التكفير بالصوم وان صام قبل
تقضا الدين اختلوا فيه قال بعضهم يجوز له الصوم وقال بعضهم لا يجوز
وفي الكتاب اشارة الى فعلين او قولين ولو كان له مال غائب او دين موهل علي
رجل وليس في يده مما يكفر عن يمينه حاز له الصوم قالوا هذا اذا لم يكن
المال غائبا عن يد فان كان عبد يجوز في الكفارة لا يجوز له التكفير بالصوم لانه
قادر على الاعتناق انهي وفي المحتبي ظاهر المذهب اذا فغل عن حاجته
قد رما يكفر به لا يجزبه الصوم والاعتناق في الفروع عنه وقت الادا الوقت
الحث فلو حثت وهو معسر ثم ايسر لا يجوز له الصوم وفي عكسه يجوز ويشترط
استمرار العجز الى الفراغ من الصوم فلو صام المعسر يومين ثم ايسر لا يجوز له الصوم
كذا في الحاشية وقيد بالتتابع لانه لو صام الثلاثة متفرقة لا يجوز له الصوم
ولم يستثن العذر كما في الخلاصة ولو صامت المرأة في الثلاثة استقبلت بخلاف
كفارة الفطر وشارح المصنف بالبحر الى ان المصنف اذا حثت لا يكفر الا بالصوم لانه عاجز
عن الثلاثة ولو اعتق عنه مولا او اطعمه وكسبه لا يجزيه وكذا المكاتب والمستعصي
ولو صام العبد فعتق قبل ان يفرغ ولو سباعة فاصاب ما لا وجب عليه استئنا
الكفارة بالمال كذا في فتح القدير وفي المحتبي كفرا بالصوم وفي مذكاة رقية او
ثبات او طعام قد شبهه قيل يجزيه عند ابي حنيفة ويحرم والصحيح انه
لا يجزيه وفي الجامع الاصغر ذهب ماله وسلمه ثم صام ثم رجع بالهبة اجزاه
الصوم والمعتبر في التكفير حال الادا لا غير انهي وهذا يستثنى من قولهم ان
الرجوع في الهبة فسخ من الاصل وفي المحتبي ايضا بن ل بن المعسر لا يبيعه
مما لا يكفر به لا تثبت الفدية به اجماعا قولنا ولا يكفر قبل الحث
اي لا يصح التكفير قبل الحث في اليمين سواء كان بالمال او بالصوم لان الكفارة
لست الحاشية ولا جناية واليمين ليست بسبب لانها ما توبة من الحث غير
مقتضية اليه بخلاف التكفير بعد الحج قبل الموت لانه منقضى ثم اذا كفر
قبله لا يسترده من الفقير لوقوعه صدقة ولم يذكر الممسئلة نعد اذا الكفا
لتعداد اليمين وهي مائة قال في الظهيرية ولو قال والله والرحمن والرحيم
لا افعل كذا ففعل ففي الروايات الظاهرة يلزمه ثلاث كفارات ويتعدو اليمين
بتعدد الاسم لكن يشترط تداخل حروف القسم ودوي المحسن عن ابي حنيفة
ان عليه كفارة واحدة وبه اخذ مشايخ سمي قند والشر المشايخ على ظاهر
الرواية ولو قال والله والرحمن لا افعل كذا ففعل يلزمه كفارة واحدة في
قولهم جميعا والفرق على قول اوليك المشايخ ان الواو اذا اتخذ ذكره يحتمل
ان يكون واو عطف ويحتمل ان يكون واو قسم ولا يثبت للتسم بالشك والاحتمال
بخلاف ما اذا تعدد ذكره لان احدهما للعطف والاخر للتسم ولو قال والله والله

ن

رة

يتعدد اليمين في ظاهر الرواية وروي بن سماعة عن محمد بن في الاسم الواحد
 لا يتعدد اليمين ولو قال والله والله او قال والله الرحمن يكون يمينا واحدة
 انزني وفي الرواية الجيدة اذا دخل بين اسمين حرف عطف كانا يمينين وان
 كان بغير حرف العطف كان علي سبيل المصنعة والتاكيد يكون يمينا واحدة
 انزني وفي الخلاصة معزيا الي الاصل لو حلف علي امراته لا يفعله ثم حلف في
 ذلك المجلس او في مجلس اخر ان لا يفعله ابد اثم فعله ان نوي يمينا مبتدأ او
 التثنية او لم ينو فعله كفارة اليمين اما اذا نوي بالثاني الاول فعليه
 كفارة واحدة وفي التجريد عن ابي حنيفة اذا حلف بايمان فعليه لليمين
 كفارة والمجلس والمجلس سواء ولو قال عني بالثاني الاول لم يستقم ذلك في
 اليمين بالله تعالى تعالى ولو حلف بحجة او عمرة يستقيم وفي الاصل ايضا لو قال
 هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا يكون يمين واحدة ولو قال هو يهودي
 ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فمما يمينان وفي النوازل قال لا خير والله اكلمه
 يوما والله لا اكلمه شهرا والله لا اكلمه سنة ان كلمه بعد ساعة فعليه ثلاثة
 ايمان وان كلمه بعد شهر فعليه يمين واحدة وان كلمه بعد سنة فلا شيء عليه
 انزني وفي فتح القدير وعرف في الطلاق انه لو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق
 ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق
 طالق فدخلت وقع ثلاث طلقات قوله ومن حلف علي معصية او ترك
 فرض فالحنث واجب وهو المراد بقوله ينبغي ان يحنث اي يجب عليه الحنث
 لحديث البخاري عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم من تذر ان يطعم الله
 فليطعمه ومن تذر ان يعص الله فلا يعصه وحديث البخاري ايضا واذا حلفت
 علي يمين فرائض غيرها خيرا منها فالت الذي هو خير وكثر عن يمينك ثم اليمين
 في الحديث بمعنى المتسم عليه لان حقيقة اليمين جعلتان احدهما مقسمة
 والاخرى مقسمة عليها فذكر الكراهية والبعض وقيل ذكر اسم الحال وادعى المحل
 لان المحلوف عليه محل اليمين ولان فيما قلناه تقويت الي حيا بروه الكفارة ولا
 جابر للمعصية في صدره واطلق في المعصية فشمع النفي والاثبات فالاول
 مثل ان لا يصلي او لا يكلم اياه فيجب الحنث بالصلاة وكلام الاب والثاني نحو
 يقتلن فلانا كما في الهداية ولا يمان يكون اليمين موقفة موقت كاليوم وغدا
 لانها لو كانت مطلقة لم يتصور الحنث باختياره لانه لا يحنث الا في اخر جزم
 اجزا حيا انه فيوصي بالكفارة ح اذا هلك الخالف ويكر عن يمينه اذا هلك المحلوف
 عليه كذا في غاية البيان الثاني ان يكون المحلوف عليه شيئا غيره اولي منه
 كالحلف علي ترك وطى زوجته شهرا ونحوه فالحنث افضل لان الفرق بين وديل
 الحديث المتقدم وكذا لو حلف ليضربن عبده وهو يتساهل ذلك او ليسكون
 مديونه ان لم يوافه عند الان العفو افضل وكذا ان يسيير المطالبة الثالث ان

يحلف علي شيء وضربه مثله كالحلف لا ياكل هذا الخبز ولا يلبس هذا الثوب فالبرقي
 هذا وحفظ اليمين اولي ولو قال قايلا انه واجب لقوله تعالى واحفظوا ايما كنتم
 علي ما هو المختار علي تاويلها انه البر فيها امكن كذا في فتح القدير ولم يذكر القسم
 الرابع وهو ان يكون المحلوف عليه يجب فعله قبل اليمين كحلفه لبيصلين الظهر
 اليوم لظهور ان البر فرض ومنه اذا كان المحلوف عليه ترك معصية فان البر
 واجب فيثبت وجوبه ان لا يبرين الفعل والبر فاحصله ان المحلوف عليه اما فعل او
 ترك وكل منهما علي خمسة اوجه لانه اما ان يكون معصية او واجبا او هواد
 من غيره او غيره لي اولي منه او مستويا وقد علمت احكام العشرة قوله
 ولا كفارة علي كافر وان حدث مسلما لما قد من ان شرط انعقادها الاسلام
 لانه ليس باهل لليمين لانها تغند لتعظيم الله تعالى ومع الكون لا يكون
 معظما ولا هو للكفارة اهل وقد ليله قوله تعالى انهم لا ايمان لهم واما
 قوله بعده فكثروا ايمانا ثم فتعين صورة الايمان التي اظهروها والحاصل
 انه لا بد من التاويل اما في الايمان لهم كما قال الشافعي ان المراد لا ايمان لهم
 بها او في فكثروا ايمانا ثم علي قول ابي حنيفة ان المراد ما هو صورة الايمان
 دون حقيقة الشرعية وبرج الثاني بالغته وهو ان يعلم من كان اهلا
 لليمين يكون اهلا للكفارة وليس الكافي اهلا اطلقه فشمع المراد وشارع الم
 الي ان الكفر يبيطل اليمين فلو حلف مسلما ثم ارتد والعباد بالله تعالى ثم
 اسلم ثم حنث لا يلزمه شيء بعد الاسلام ولا قبله قالوا ولو نذر الكافر بما
 هو قربة لا يلزمه شيء واما تخليفه القاضي وقوله عليه السلام البرقي
 بخمسين يمينا فالمراد كما قلنا صورة الايمان فان التصور منها ربحا النكول
 لانه يعتد في نفسه تعظيم اسم الله تعالى وان كان لا يقبل منه ولا يشاب
 عليه وهو المراد بقوله ومع لا يكون معظما قوله ومن حرم
 ملكه لا يجزى لا يصير حراما عليه لذاته لانه قلب المشروع وتعبيره
 ولا قدرة له علي ذلك بل الله تعالى هو المتصرف في ذلك بما يشاء وبغيره
 وان استباحه كغري عامله معاملة المباح بان فعل ما حرمه فانه
 يلزمه كفارة اليمين لقوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك
 الا بيمين فبين الله تعالى ان نبيه عليه السلام حرم شيئا مما هو حلال وانه
 فرض له تخليه فعبر عن ذلك قوله تخلة ايما كنتم فقال ان تخريب الحلال
 يمين موجب للكفارة واما في بعض الروايات من انه حلف صريحا فليس
 هو في الآية ولا في الحديث الصحيح الي اخر ما في فتح القدير ولو ذكر المص
 بدل الملك النبي بان قال ومن حرم شيئا ثم فعله كفر كان اولي ليشمل
 الاعيان والافعال وملكه وملك غيره وما كان حلالا وما كان حراما
 كما في المنتهي وكذا اذا قال دخول هذا المنزل علي حراما ونحوه كما في الخجاني



بأنه وان خلف هذا اللفظ ان كان فعل وقد كان فعل وله امرأة او اثنين جميعا
وان لم يكن له امرأة لا يلزمه شيء لانه جعل يميننا بالطلاق ولو جعلناه يميننا
لله تعالى فهو غموس وان خلف بهذا علي امر في المستقبل ففعل ذلك وليس له
امرأة كان عليه كفارة لان تخيير الحلالين وان كانت له امرأة وقت اليمين
فكانت قبل الشرط او بان لا ياتي عدة بشرط لا يلزمه الكفارة لان يمينه تفرق
الي الطلاق وقت وجودها فلا يصير طلاقا بعد ذلك انتهى وقيل بصيغة العموم
لانه لو قال لو وجبته انت علي حرام فقد قرر في باب الايلاء انه ينصرف للزوجة
فنطلق من غيرنية قوله ومن نذر نذرا مطلقا او متعلقا بشرط ووجد
وفي به اي وفي بالمنزور ولو لم يلقه عليه السلام من نذر وسعي فعليه الوفا بما
سعي وهو باطلاقة يشمل المنجز والمتعلق ولان المتعلق بالشرط كالمنجز عنه
اطلعه فشم ما اذا علقه بشرط يريد كونه او لا وعن ابي حنيفة انه رجع
عنه فقال ان فعلت لدا فعلي حجة او صوم سنة او صدقة با امكته اجزاه
عن كفارة يمين وهو قول حماد ويخرج عن العدة بالوفا بما سعي ايضا اذ لان
شرطا لا يريد كونه لان فيه معنى اليمين وهو المنع وهو بظاهره نذر فتجبر
فيمين الي اي الجهتين شاخلاف ما اذا كان شرطا يريد كونه كقوله ان
شيئ الله مريض لا نعدا موعني اليمين فيه فيه قال في الهداية وهذا التفسير
هو الصحيح وبه كان يعني اسماعيل الزاهد كما في الظهيرية وقال الولولي
مشايخ بلخ وجاما يفتون بهذا وهو اختيار شمس الامية وكثرة البلوي في هذا
الزمان وظاهر الرواية كما في المختصر للحريث المتروك وجهه الصحيح حديث
مسلم كفارة النذر وكفارة اليمين وهو يقتضي السقوط بالكفارة مطلقا
فتعارضنا فيجوز مقتضى الايضا بعينه علي المنجز والمتعلق بشرط يريد كونه
وحدوث مسلم علي المتعلق بشرط لا يريد كونه لانه اذا علقه لا يريد يعلم
منه انه لم يريد كون المنزور حيث جعله مانعا من فعل ذلك الشرط مثل قول
الدار وكلام زيد لان تعلينه يمنع نفسه عنه بخلاف الشرط الذي يريد
كونه اذا وجد الشرط فانه في معنى المنجز ابتداء فيندرج في حكمه وهو
وجوب الايضا ثم اعلم ان هذا التفسير وان كان قول المحققين فليس له
اصل في الرواية لان المذكور في ظاهر الرواية لزوم الوفا بالمنزور عينا
وبين كفارة اليمين قال في الخلاصة وبه يعني فيحصل ان التوكيد
علي التخيير مطلقا فاذا اعترض في العناية علي نصيب الهداية انتهى
واراد بقوله وفي انه يلزمه الوفا باصل الترية التي التزمها لا بكل وصف
التزمه لما قدمناه انه لو عين درهما او فقيرا او مكانا للصدقة او للصلاة

فان

فان التخيير ليس بلازم وقد منا تفاريع النذر في الصلاة وفي اخر الصور وان
شرائطه اربعة ان لا يكون معصية لانه يخرج النذر بصوم يوم او بخير لحيمة
النذر به لانه لغيره وان يكون من جنسه واجب وان يكون ذلك الواجب
عبادة متصوفة وان لا يكون وليها عليه قبل النذر فلو نذر رجعة الاسلام يلزمه
شي غير ما وجبه عرف ان اطلاق المص في محل التقيد وفي الخلاصة ولو التزم بالند
اكثر مما يملكه لزمه كما يملكه هو المختار كما اذا قال انه فعلت كذا الف درهم
من مالي صدقة ففعل لا يملك الامامية لا يلزمه الامامية لانه فيما لم يملك
النذر يوجب في الملك ولا مضافا الي سببه فلم يجمع كقوله مالي في المساكين صدقة
ولا مال له لا يجمع فكذا هذا وفي الولوالجية ايضا وفي الخلاصة لو قال لله علي
اذا هدي هذه الشاة وهي ملك الغير لا يجمع النذر بخلاف قوله لا هديين ولو
نوي اليمين كان يميننا انتهى فعلي هذا الايد ان يتراد شرط خامس وهو ان لا يكون
ما التزمه ملكا للغير الا ان يقال النذر به معصية لكن ليس معصية لانه
وانما هو لحق الغير وفي الخلاصة لو قال لله علي اطعم المساكين فمروا على عشرة
عند ابي حنيفة لله علي اطعام مسكين يلزمه نصف صاع من خنطة استخسا
واو قال ان فعلت كذا فالت درهم من مالي صدقة لكل مسكين درهم واحد
فحدث وتصدق بالكل علي مسكين واحد جائز ولو قال لله علي ان اعتق هذه
الرقبة وهو يملكها فعليه ان يبي ذك ولو لم يذ يا ثم ولكن لا يجبره القاضي
وفي مجموع النوازل ولو قال وهو مريض ان يرين من مرضي هذا دجنت شاة
او علي شاة اذ جرها قبل ان يلزمه شيء ولو قال علي شاة اذ جرها وانصدق بالحمل
لزمه ولو قال لله علي ان اذج جزولا وانصدق بلحمه فذبح مكانه سبع شياه
كحان نربي وهو يدل علي ان مرادهم بالواجب النذر في تقيهم وان يكون
من جنسه واجب لان الاضحية واجبة وهي الذبح لا التضيق مع انه صرح
فانه لا يجمع النذر بالذبح من غير تضيق بالتضيق بلحمه وقد منا في باب
الاعتكاف ما يجب فيه التتابع من المنذور وكذا في اول كتاب الصوم وفي
الولوالجية لو قال لله علي ان تضدق بمائة درهم فاختار سنتان فيه
ولم ينم الكلام وهو يريد ان يقول ان فعلت كذا فالا لاحتياط ان يتصدق بفرق
بين هذا وبين اليمين بالطلاق فان ثمة اذا وصل الشرط بعد ما رفع يده
عن فيه لا يقع الطلاق والفرق ان الطلاق يخطو فينكف لعدم ما يمكن
وقد امكن ان يجعل لهذا الانقطاع غير فاصل كما لو حصل الانقطاع بالانقطاع
واما المصدق فانه عبارة فلا تكلف لعدمها ولم قال ان دخلت الدار فصدقت علي
ان تضدق مثلا فدخل لا يلزمه شيء لان المنزل بمنزلة التشبيه وليس في
التشبيه ايجاب فلا يجب الا ان يريد به الايجاب ولو قال ان فعلت كذا فقلد
علي ان اكن الميت وان اصحي لا يكون يميننا لان تكليف الميت ليس بنزوية مقصود

د

واما التضرعية فلان التضرعية واجبة عليه ولو قال الله علي ثلاثون سجدة كان عليه بقدر عرفة انزلي واشار بقوله وفي به الي انه معين مسمي فلو لم يكن مسمي كقوله ان فعلت كذا فعلي نذر فان نوي قربة من التزيب التي يصح النذر بها نحو الحج والعرفة فعليه ما نوي لانه يحتمل لفظه فيعمل ما نوي كما تنطوق به وان لم تكن له نية فعلية كفارة اليمين وكذا ان قال ان كلمت اي فعلي نذرا وان صليت الظهر فان نوي معين لزمه والا كفرو في الولولية واذا حلف بالنذر وهو نوي صياها ولم ينو عدا معلوما فعليه صيام ثلاثة ايام اذ احث لان ايجاب العبد معتبرا بايجاب الله تعالى من الصيام فادني ذلك ثلاثة ايام في كفارة اليمين وان نوي صدقة ولم ينو عدا فعليه اطعام عشرة مساكين لكل مسكين صاع لما ذكرنا انزلي وفي القنية نذر ان يتصدق بدينار علي الاغنيا ينبغي ان لا يصح قلت وينبغي ان يصح اذا نوي انما السبيل لانهم يحمل الزكوة ولو قال ان قدم غايبي فله ان اصنيف هو لا افوام وهم اغنيا لا يصح ولو نذر ان يقول دعا كذا في دبر كل صلاة عشر مرات لم يصح ولو قال الله علي ان اصل علي النبي صلى الله عليه وسلم في كل يوم كذا يلزمه وقبل لا يلزمه ولو قال ان ذهبت هذه العلة عني فله علي كذا فذهبت ثم عادت الي ذلك الموضوع لا يلزمه شي انزلي قوله ولو وصل حلفه ان شأ الله تعالى برأيه عليه الصلاة والسلام من حلف علي يمين وقال ان شأ الله تعالى فند بري بيمينه الي انه لا بد من الانفصال لانه بعد الفراغ رجوع ولا رجوع في اليمين الا اذا كان انتظاعه لتنفس او سعال ونحوه فانه لا يضرب وظاهر كلامهم رحمه الله تعالى ان اليمين منعقة الا انه لا حث عليه اصلا لقدر الاطلاع علي مشيئة الله تعالى وهو قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وعند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى علي التعليق بصال ولذا قال في التبيين واراد بقوله بر قدر الانعقاد لان فيه عدم الحث كما لم يعلق عليه انزلي وقد قد منافاة الاختلاف في اخرباب التعليق من كتاب الطلاق واشار الم رحمه الله تعالى الي النذر كذا انك ايضا اذا وصله بالمشية لم يلزمه شي فظاهر كلامهم ان كل شي تعلق بالقول بالمشية المنضلة به مبطلة له عبادة او معاملة بخلاف المتعلق بالقلب كالنية كما قد مناه في الصوم والله تعالى اعلم بالصواب **باب اليمين في الرجوع والخروج والسكنى والايان** وغير ذلك شروع في بيان الافعال التي يحلف عليها ولا سبيل الي حصر كثيرها لتغلظها باختلاف الفاظها فينبغي ان يذكر احكامها في كل قسم والمذكور نوعان افعال حسبية وامور شرعية وبها لا يلزم وهو القول ونحوه لان حاجة الحلول في مكان الزم للجسم من اكله وشربه وقد ذكر

المم رحمه الله تعالى في هذا الكتاب من الافعال خمسة الدخول والخروج والسكنى والايان والركوب والاصول الايمان مبنية علي العرف عندنا لا علي الحقيقة اللغوية كما تنقل عن المشافعي ولا علي الاستعمال القرائي كما عن مالك ولا علي النية مطلقا كما عن احمد لان المتكلم انما يتكلم بالكلام العرفي الذي اراد بها اعني الالفاظ التي يراد بها معانيها التي وضعت في العرف كما ان العرف حال كونه من اهل اللغة انما يتكلم في الحقائق اللغوية فوجب صرف الالفاظ المتكلم الي ما عدل انه المراد بها من المشايخ من جري علي هذا الاطلاق فحكم في الفرع الذي ذكره صاحب الزخيرة والمرغيباني وهو ما اذا حلف لا يهدم بيتا فهدم بيت العنكبوت انه يجنب بانه خطأ ومنهم من قيد بحمل الكلام علي العرف بما اذا لم يكن العمل بحقيقته ولا يجنب ان هذا يصير المعنى الحثية اللغوية الا ما كان من الالفاظ ليس له وضع لغوي بل احثه اهل العرف وان ماله وضع لغوي ووضع عرفي يعتبر بمعناه اللغوي وان تكلم به متكلم من اهل العرف وهذا يهدم قاعدة حمل الايمان علي العرف فانه لم يصير المعنى الا اللغة الا ما نذر وهذا بعيد اذ لا شك ان المتكلم لا يتكلم الا بالعرف الذي به التخاطب سواء كان عرف اللغة ان كان عرف اللغة ان كان من اهل الكوفة او غيرها ان كان من غيرها نعم ما وقع استعماله مشترك بين اهل اللغة واهل العرف تعتبر اللغة علي انها العرف واما الفرع المذكور في الوجه فيه انه ان كان قراه في عموم بيتا حث وان لم يخطره وجب ان لا يجنب ان يصرف الكلام الي المنعاري عند اطلاق لفظ بيت وظاهر مراده بانصرف الكلام الي العرف انه اذا لم يكن له نية كان موجب الكلام مما هو معني عرفيا له وان كان له نية شي واللفظ يحمله انعتد اليمين باعتبار كذا في فتح التذير وفي الحواشي الحصري والمعتبر في الايمان الالفاظ دون الاعراض وفي الظهيرية من الفعل الثالث من الهبة رجل اغناط علي غيره فقال ان اشتريت لك بفلس شيئا فامرأته طالق فاشترى له بورد همد شيئا لم يجنب في يمينه دل علي ان العبرة لعموم اللفظ انزلي وذكر الامام الحلافي في مختصره الجامع في وعام مبنية علي ذلك فقال باب في المساومة رجل حلف لا يشترى به عشرة حث باحد عشر ولو حلف البائع لم يجنب به لان مراد المشتري المطلقة ويراد البائع المفردة هو العرف ولو اشترى او باع بتسعة لم يجنب لان المشتري مستثنى والبائع وان كان مستثنا لكن لا حث بلا مسمي كمل حلف لا يخرج من الباب ولا يضرب سوطا ولا يشترى بفلس او ليفيد نية اليوم بالفتح من السطح وضرب بعصا واشترى بدينار وعدي برغيف لم يجنب انزلي وفي التنوير للامام المسعودي شارحه والفاصل انه اذا كان في اليمين ملغوظ به يجوز تعيين احد محتمليه بالنقض واما الزيادة علي الملغوظ فلا يجوز بالنقض في مسيلة لا يبيعه بعشرة فيباعه بتسعة انما لا يجنب البائع وان كان عرضه المنع عن الشفان

لان النافق عن العشرة ليس في لفظه ولا يحمله لفظه فلا ينتقد به انتهى وفي
 الخلاصة من الجنس الخامس من اليمين في الشرا ولوان البايغ فهو الذي خلف
 فقال عدي حران بعث هذا منك بعشرة فباعه بعشرة وداهم وداهم وداهم
 باحد عشر درهمم جئت ولو بآءه بنسوة لايجت ايضا هذا جواب القياس
 وفي الاستحسان علي عكس هذا فان العرف بين الناس ان من خلف ان لا يبيع
 بعشرة الا ببيعة الاكثر من عشرة فاذا باعه بنسوة تجت استحسانا انتهى
 فالحاصل ان بيان الحكم علي الانفاذ هو القياس والاستحسان بناء علي الاغراض
 وسياقي انه هل يجتبي في العرف عرف الخطاب والعل قول **لو** خلف لا يدخل
 بيتا لا يجت بدخول البيت والمسجد والبيعة واكنيسة والزهليز والظلة
 والصفة لما قدمنا ان الابهان منبئة علي العرف ما اعد للبيوت وهذه
 البتاع ما بينت لها واراد بالبيت الكعبة ولو غيرها كان اظهر والبيعة بكسر الباء
 معبد النصارى واكنيسة معبد اليهود والزهليز بكسر الباء ما بين الباب والدار
 فارسي معرب كما في الصحاح والظلة الساباط الذي يكون علي باب الدار من
 سقف له جزوع اطرافها علي جدران الدار اطرافها الاخرى علي جدران الجار المقابل
 له وانما قيرنا به لان الظلة اذا كان معناها ما هو اخل البيت مستثناة
 جئت بدخوله لانه بيات فيه واطلق المص في الزهليز والصفة وهو مقيد
 بما اذا لم يصلح للبيوت اما اذا كان الزهليز كبير لا يجت بيات فيه بعض الانتاع
 في بعض الاوقات فيجنت والحاصل ان كل موضع اذا غلق الباب صار دخلا لا يمكنه
 الخروج من الدار وله سعة تضلع للميت من سقف جئت بدخوله وعلي هذا
 جئت بالصفة سواء كان لها اربع حوايط كما في صفات الكوفة او ثلاثة علي
 ما صححه في الهداية بعد ان يكون مستغفا كما في صفات ديارنا لانه بيان
 فيه غاية الامران منتهى واسع وسياقي ان السقف ليس شرطا في مسبي
 البيت فيجنت وان لم يكن الزهليز مستغفا كذا في فتح القدير **قوله** وفي
 دار بدخولها حرية وفي هذه الدار يجنت وان شئت دالا اخري بعد الانتهاء
 اي في حلقه لا يدخل دار لا يجنت بدخولها حرية وفيما اذا خلف لا يدخل هذه
 الدار فانه يجنت بدخولها حرية وان بنيت دالا اخري بعد الانتهاء لان الوار
 اسم للقرصة عند العرب والعجم يقال وارعا حرة ودارعا حرة اي خراب
 وقد شهدت اشعار العرب بذلك والبناء وصف فيها غير ان الوصف في الحاضر
 لغو والاسم باق عند الانتهاء وفي الغايب يعتبر واراد بالحربة المدا التي
 لم يبق فيها بنا اصلا فاما اذا زال بعض حيطانها وبقي البعض فهذه دار خربت
 فيبني ان يجنت في المنكر الا ان يكون له نية كذا في فتح القدير والاصل ان
 الوصف في المعين لغو ان لم يكن داعيا الي اليمين وحاملا عليها وان كان
 حاملا عليها تنبذت به من حلف لا ياكل هذا السر فاكله رطبا لم يجنت الا اذا

كانت الصفة مجبورة شرعا لا تنتقد بها وان كانت حاملة مكن حلف لا يكمل هذا
 الصبي لا ينتقد بصباه كما سياتي قيد باليمين لانه لو كان وكله بشرادار متكرة
 فاشترى دارا خربة نود علي الموكل لتعرفها من وجه باعتبار بيان الثمن والحلقة
 والام دفع الوكالة للمجمل المتناحشة وهي في اليمين منكرة من كل وجه فاسا
 فترقا واشتار المم الي انه لو خلف لا يدخل هذا المسجد فهدر قصار صحران ثم دخله
 فانه يجنت وهو مروكي عن ابي يوسف قال هو مسجد وان لم يكن مبنيا وهذا
 لان المسجد عبارة عن موضع السجود وذلك موجود في الخراب ولهذا قال
 ابي يوسف ان المسجد اذا خرب واستغني الناس عنه انه بيتي مسجد الي
 يوم القيمة كذا في البرايغ وقول ابي يوسف بيتا المسجد بعد خرابه هو
 المفتي به كما صرح به الحارثي القريسي من كتاب الوقف **قوله** وان جعلت
 بيتا او مسجدا او حماما او بيتا لا بهذا البيت فهدر ابي اخريان لثلاث
 مسابيل الاولى لو خلف لا يدخل هذه الدار فزنت فجعلت بيتا او مسجدا او حماما
 او بيتا لا يجنت بدخوله فيه لانه لم يبق دالا لا اعتراض اسم اخر عليه وكذا اذا
 غلب عليها الما جعلت نهرا فدخله قيد بالاشارة مع التسمية لانه لو اشاء ولم
 يسم كما اذا خلف لا يدخل هذه فانه يجنت بدخولها علي اي صفة كانت دالا
 او مسجدا او حماما او بيتا لان اليمين عرفت علي العين دون الاسم والعين
 باقية كذا في الزخيرة واشار الي انه لو دخله بعد ما ازهدر المبيي ثانيا من الحمام
 وما معه فانه لا يجنت ايج فانه لا يعود اسم الدار به بالاشتداد والي استه
 لو بني دالا بعد ما ازهدر ما بني ثانيا من الحمام وغيره فانه لا يجنت لانه غير
 تلك الدار التي منع نفسه من الدخول فيها الثانية لو خلف لا يدخل هذا البيت
 فدخله بعد ما ازهدر فانه لا يجنت لزوال اسم البيت فانه لا بيان فيه حتي لو
 بقيت الحيطان وسقط السقف جئت لانه بيات فيه والسقف وصف فيه كما في
 الهداية لان البيت الصفي ليس له سقف واشار المم الي انه لو كان البيت منكر اذاعة
 لا يجنت بالاولي والحاصل ان البيت لا فرق فيه بين ان يكون منكرا او معروفا
 فاذا دخله وهو مسجد لا يجنت لزوال الاسم لزال البناء واما الدار ففرق فيه بين
 المنكرة والمعينة كما قدمناه وفي البرايغ لو ازهدر السقف وحيطانه قاعة فدخله
 جئت في المعين ولا يجنت في المنكرة لان السقف بمنزلة الصفة فيه وهي في
 الحاضر لغو وفي الغايب معتبرة انتهى الثالثة لو خلف لا يدخل هذا البيت فهدر
 اخرف دخله لا يجنت لان الاسم يبق بعد الانتهاء وهذا المبيي غير البيت الذي مع
 نفسه من دخوله واشار المم الي جنس هذه المسئلة من حيث المعنى وهو
 ما اذا خلف لا يجلس الي هذه الاسطوانة او الي هذه الحايطة فمن ما ثمينا ينتقها
 لم يجنت لان الحايطة الي هدم زال الاسم عنه وكذا الاسطوانة فيطلت اليمين فلما
 وانما يسمى ابويا فاذا كسره فهدر زال الاسم فيطلت اليمين وكذلك اذا خلف علي

ما

مقص فليست له ثم جعله مقصا غير ذلك لان الاسم قد زال بالكسر وكذلك السكين
وكيفه وقد كسر وضع مثله ولونوع مسما والمقص ولم يكسره ثم اعاد فيه سمي
الي اخره حث لان الاسم لم يزل بزوال المسما وكذلك ان نزع نصاب السكين وجعل
عليه نصابا اخر لان السكين اسم للحديد ولو حلف علي قبض لا يلبسه او قبا
محشوا او مبطنا او حية حية مبطنة او محشوة او فليست او خفيين فنقص
ذلك كله ثم اعاد حث لان الاسم بقي النقص يقال قبض منقوص وجبة
منقوفة واليمين المنعقدة علي العين لا تبطل بتغير الصفة مع بقا اسم العين
وكذلك لو حلف لا يركب بهذا السرج فنقصه ثم اعاده ولو حلف لا يركب هذه
السفينة فنقصها ثم سنا نعت بذلك الخشب فركبها لا يجث لا بها لا تسمى سفينة
بعد النقص وزوال الاسم يبطل اليمين ولو حلف لا ينام علي هذا الفراش
فنعته وعكسه ثم حشاه بحشو وخاطه ونام عليه حث لان قتي الفراش
الفراش لا يزيل الاسم عنه ولو حلف لا يلبس شقة غزل بغيرها فنقصها وغزل
وجعلت شقة اخرى لم يجث لانها اذا انقضت صارت خيوطا وذلك الاسم
المحلف عليه ولو حلف علي قبض لا يلبسه فقطوه حبة محشوة فلبسه
لا يجث لان الاسم قد زال فزال اليمين ولو حلف لا يقرأ في هذا المصحف فجعله
ثم الف ورفقه وخرقه فبثته ثم فدا فيه حث لان الاسم المصحف باق وان رفقه
ولو حلف علي نعل لا يلبسها ففقط شرابها وشراكها بغيره ثم لبسها حث لان
اسم النعل يتناولها بعد قطع الشراك ولو حلف اهراة لا تلبس هذه الملحفة
فخطب جانبها فجعلت ذراعا وجعل لها حيا ثم لبسها لم يجث لانها ذراع وليست
ملحفة فان اعيدت ملحفة فلبسها حث لانها عادت ملحفة بغير التليق
ولا زيادة ولا نقصان فري علي ما كانت عليه وقال بن سماعه عن محمد في
رجل حلف لا يدخل هذا المسجد فزير فيه طائفة فدخلها لا يجث لان اليمين
وقعت علي بقعة معينة فلا يجث بغيرها ولو قال مسجد بن فلان فزير
فيه فدخل ذلك الموضع الذي زير فيه حث وكذلك الدار لانه عقد يمينه
علي الاضافة وذلك موجود في الزيادة ولو حلف لا يدخل في هذا الفسطاط
وهو مضروب في موضع فقلع وضرب في موضع اخر فدخل فيه حث وكذلك
من العبدان وكذلك درج من عماران ومنه لان الاسم في هذا الاشيا
لا يزول بنقلها من مكان الي مكان كذا في التبايع قوله والواقف علي
السطح داخل في طاق الباب لا يلبس بها لان السطح من الدار لا يركب
المعتكف لا يفسد اعتكافه بالخروج الي سطح المسجد فاذا حلف لا يدخل هذه
الدار فوقف علي سطحها من غير دخول من الباب بان توصل اليه من سطح
اخر فانه يجث وقيل في عرفنا لا يجث وما في المختصر قول المتقدمين ومثاله
قول المتأخرين ووقف بينهما في فتح الفريز جعل ما في المختصر علي ما اذا كان

حصير وقيل مقابله علي ما اذا لم يكن له حضير اي سائر وشار المص الي اذ لو
صعد علي شجرة داخلها او قام علي حائط فيها فانه داخل في حث ولو كان الحائط
مشتركا بينه وبين جاره لم يجث كما في الظهيرية وقول المتأخرين لا والظاهر
قول المتأخرين في الكلاله لا يسمي داخل الدار عرفا لم يدخل جوارها حتي صر
ان يقال لم يدخل الدار ولكن صعد سطحها ونحوه وفي التبيين والمختار انه لا يجث
في التجر لان الواقف علي السطح لا يسمي داخله عند هروا وشار المص الي انه لو
نوي في حله لا يدخل ارفلان صحنها فانه لا يصرف قضا فيما بينه وبين
الله تعالى لا يجر قد يذكرون الدار ويريدون صحنها وقد نوي ما يجثله كلا
كما في التبايع فاذا المص باطلاقة انه لا فرق في المحلف عليه بين ان يكون
دارا او بيتا او مسجدا فان كان فوق المسجد مسكن فدخله لا يجث لانه
ليس بمسجد كما في التبايع ايضا وشار بقوله داخل الي ان المحلف عليه
دخول الدار فقط للاختلاف عما اذا حلف لا يدخل من باب هذه الدار فانه اذا
دخلها من غير الباب لم يجث لعدم الشرط وهو الدخول من الباب فان نقب
لداريا با اخر فدخل حث لانه عقد يمينه علي الدخول من باب متسوية
الي الدار وقد وجد والباب الحادث كذلك في حث وان عني به الباب الاول
بين فيما بينه وبين الله تعالى لان لفظة يجثله ولا يدين في النضال لانه
طلاق الظاهر حيث اراد بالطلق المنقذ وان عين الباب فقال لا يدخل من
هذا الباب فدخل من باب اخر لا يجث وهذا مما لا شك فيه انه لم يوجد
الشرط كذا في التبايع وقيل بالسطح لانه لو حلف لا يدخل ارفلان فحفر سراجا
تحت دار فلان او فتاة فدخل ذلك السرداب او الفتاة لم يجث لانه لم يدخل
ولو كان الفتاة موضع مكشوف في الدار فان كان كبيرا يستغنا منه اهل الدار
فاذا بلغ ذلك الموضع حث لانه من الدار فان اهل الدار يتنفعون به انتفاع الدار
فيكون من مرفق الدار بمنزلة بين الدار ولا يعود اخله داخل الدار ولو
اتخذ فلان سردابا تحت داره وجعل بيوتا وجعل لها ابوابا الي الطريق فدخلها
الحالف حث لان السرداب تحت الدار من بيوتها كذا في المحيط وشار المص الي
انه لو حلف لا يخرج من هذه الدار فصعد سطحها فانه لا يجث لانه داخل وليس
يخرج كذا في غاية البيان وفي المحيط لو حلف لا يخرج من هذه الدار وفي الدار
شجرة اعضاها خارج الدار فارتقي تلك الشجرة حتي صار حاله لو سقط سقط
في الطريق لا يجث لان الشجرة بمنزلة بنا الدار ترقى وانما لا يكون داخلها اذا
وقوعه في طاق الباب لان الباب لا حراز الدار وما فيها فلم يكن الخارج من
الدار والمراد بطاق الباب عتبة التي اذا غلق الباب كانت خارجة عنه
وهي المسماة بالسكفة الباب واما العتبة التي لو غلق الباب تكون داخلية
فري من الدار فيجث بالدخول فيها ولو كان المحلف عليه الخروج انعكس

يط

صه

عقبات

الحكم كما نرى عليه المحاكم وقيد بكونه واقعا في طاق الباب اي بقدر مية لانه لو
وقف باحدى رجله على العتبة وادخل الاخرى فان استوي الجانبان او كان
الجانب الخارج اسفل لم يجزئ وان كان الجانب الداخل اسفل حثت لان اعتماد جميع
تقدمه على رجله التي هي في الجانب الاسفل كذا في كثير من الكتب وفي الظهيرية
معزيا الى السرخسي الصحيح انه لا يجزئ مطلقا انزلي وهو ظاهر لان الانتقال
النار لا يكون الا بالتقدمين وفي الظهيرية بعده ولو ادخل راسه واحدي
قد مية حثت واقاد المص رحمه الله دالة ان حقيقة الدخول الانتقال
من الخارج الى الداخل فلهذا لو ادخل راسه ولم يدخل قدميه او تناول منها
لم يجزئ الانزلي ان السارق لو فعل ذلك لم يقطع كما في البراءع ولو دخل الرجل
فانه يجزئ ففرق بينهما اذا كان المحلوف على دخوله الدار والبيت في الاول
يجزئ بدخول دهلبيزه وفي الثاني لا وما صح الدار والبيت في الكافر
لو حلف لا يدخل بيت فلان ولا ينة له فدخل في صحن داره لم يجزئ حتى يدخل
البيت لان شرط حنثه الدخول في البيت ولم يوجد ثم قال وهذا في عرفهم
واما في عرفنا فالدار والبيت واحد ويجزئ ان يدخل صحن الدار وعليه التوقي
انزلي وفي الظهيرية ولو قام على كنيث شراع او طله شراعه ان كان ممنوع
الكنيث والطله في الدار كان حائشا وفي المحيط لو دخل حائشا متفرعا من هذه
الدار الى الطريق وليس له باب في الدار فانه يجزئ لانه من جملة الدار اما
به الدار وان دخل بسننات في تلك الدار فان كان منفصلا لم يجزئ وان كان في
وسطها حثت انزلي وفي التنية حلف لا يدخل داره فدخل اصطبله لا يجزئ وفي
المخلاصة معزيا الى فتاوي النسفي لو حلف لا يدخل بيت فلان فيلس على دكان
علي بابيه ان كان يمتنع به المحلوف عليه وهو يتبع لبيته يجزئ قال رحمه
الله وفيه نظرا انزلي وعلي هذا لو دخل حوشا جنب البيت يجزئ والحاصل
انه اذا حلف لا يدخل هذه الدار ودار فلان فانه يجزئ بالوقوف على سطحها
او حائطها او شجرة فيها او عتبة داخله الباب او دهلبيزها او صحنها او كنيثها
او طلنها بالشرط المذكور وبسنناتها الذي في وسطها ويجزئ بدخوله على ايصنة
كان الحالف راكبا كان او ماشيا او محمولا بامر حافيا او متنعلا بشرط ان يكون
مختارا لما في الظهيرية ولو جاء الى بابها وهو يشنن في المشي اي يعوز رافعا ثعب
او انزلق فوقع في الدار خلتها فيه والصحيح انه لا يجزئ ان كان لا يستطيع
الامتناع وان كان على دابة محث وانقلب وادخلته في الدار وهو لا يستطيع
امساكها لا يجزئ وان ادخلها انسان مكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك مختارا
اختلفوا فيه والمتنوي انه لا يجزئ انزلي وجهه ان الشرط لم يوجد بالدخول
مكرها بدليل عدم الحث وقد وجد بالدخول ثانيا مختارا فحثت وشيئا في
بعد ذلك ايضا حده ووضع النذر كالدخول فيما ذكرنا لانه صار محبذا عن

الدخول

لف

ل

لا يفتنفة لان الدوام هو البقاء والفعل المحذرت عرض والعرض مستحيل البقاء
 فيستحيل دوامه وانما يراد بالدوام مجرد امثاله وهذا يوجد في الركوب
 واللبس والسكنى ولا يوجد في الدخول لانه اسم لا يتناول الى الحصن
 والملك قرار فيستحيل بالبقاء تحتيه ان الانتقال حرمة والمسكن سكوت
 وهما صناد ان لا تري انه يضرب لها مدة يقال ركبت يوما ولبست يوما ولا
 يقال دخلت يوما قال في النبيين والفارق بينهما ان كل ما يصح امتزاجه
 له دوام كالغزو والنيام والنظر ونحوه وما لا يجتمع لادوامه كالغزو
 والمخرج انزوي وفي المجنبي والفارق بينهما صحة فزان المرة به كاليوم
 والشهر وفي فتح الغزير ونظير المسئلة حلف لا يخرج وهو خارج لا يجت
 حتى يدخل ثم يخرج وكذا لا يتزوج وهو منزوج ولا ينظر وهو منظر
 فاستدام الطهارة والنكاح لا يجت انزوي والمراد بالدوام الملك ساعة
 على حاله وفيد به لانه لو نزل من ساعته او نزع الثوب فانه لا يجت
 وقال زفر جنت لوجود الشرط وان قل ولنا ان اليمين تختل للمبر فيستثنى
 منه زمان تحتيه وتباني بياضه انشأ الله تعالى واشار للمص الى انه لو
 قال كلما ركبنا طالق وهو ركب ومكث ثلاث ساعات طلقت ثلاثا
 في كل ساعة طلقة بخلاف ما اذا لم يكن ركب فركب فانها تطلق واحدة ولا
 تطلق بالاستمرار وفي المجنبي وانما يعطى للدوام حكم الابدان فيما يمتد
 اذا كانت اليمين حال الدوام اما اذا كان قبله فلا حتى لو قال كلما ركبنا
 هذه الدابة فله على ان الضد في درهم ثم يركبها ودوام عليها فعليه
 درهم واحد ولو قال ذلك حال الركوب لزمه في كل ساعة ويمكنه
 النزول درهم قلت في عرفنا لا يجت الا بابتداء الفعل في النصول كلها وان لم يتو
 وفيه عن ابي يوسف ما يدل عليه والنية قال استأجرنا راحته الله تعالى
 انزوي فافاد الساعة التي يكون دوامها هي ما يمكنه النزول فيها واشار للمص
 رحمه الله الى انه لو حلف ليدخلها غدا وهو فيها فحلت حتى معي الغد
 حنت لانه لم يدخلها فيه اذ لم يخرج ولو نوي بالدخول الاقامة فيه
 لم يجت والي هنا فرع المص من مسأله الدخول لكنه لم يستوفها ونحن
 نذكرها فانه منها تكثير البغاية وتكررة الاحتياج الي مسأله الايمان في
 الظهيرية لو حلف لا يدخل في هذه السكة فدخل ارض تلك السكة بل من
 السطح وغيره اختلفوا فيه والصحيح انه لم يجت اذ لم يخرج الي السكة
 ولو حلف لا يدخل سكة فلان قد دخل مسجد في تلك السكة ولم يدخل
 السكة لا يجت رجل جالس في البيت من المنزل حلف لا يدخل هذا البيت
 فاليمين على ذلك البيت الذي كان جالسا فيه لان ما واد ذلك البيت يسمى
 منزلا وهذا اذا كانت اليمين بالفريضة فان كانت بالفريضة فاليمين

علي دخول ذلك المنزل وتلك الدار فان قال عنت ذلك البيت الذي كنت جالسا
 فيه صدق ديانته لافضل لان في الفريضة خانه اسم لكل هذا اذ المرشير
 الي بيت بعينه فان اشار الي بيت بعينه فالعبرة للاشارة امره حلفت ان
 لا يدخل زوجها دارها فباعته دارها فدخل الزوج وهي تسكنها ان كانت نوي
 ان لا تدخل دار تسكنها المرأة لا يبطل اليمين بالبيع وان لم تكن لها نية فاليمين
 على دار ملوكة لها وقال بعضهم يعنى في جنس هذه المسائل سبب
 اليمين ان كانت اليمين تعيظ من صاحب الدار بتبطل اليمين بالبيع وان كانت
 لغد الجيران لا يبطل اليمين بالبيع ولو حلف لا يدخل محلة فدخل دارها بابا
 احدهما متزوج في تلك المحلة والاخر متزوج في محلة اخرى حنت لان الله
 تنسب الي كل من المحلتين وعن بعض المشايخ اذا حلف لا يدخل المحل
 فدخل المسكن لا يجت لانه يراد من دخوله المحل ذلك ولو حلف لا يدخل
 دار فلان حانت صاحب الدار ثم دخل الحالف ان لم يكن علي الميت دين
 مستغرق لا يجت لانه انتقلت الي الورثة بالموت وقال القتيبي ابو الليث
 لا يجت وعليه الفتوى لانها لم تنق ملكا للميت من كل وجه ولو حلف لا يدخل
 دارا يشتر بها فلان فاشترى فلان دارا وباعها من الحالف فدخل الحالف
 لا يجت ولو اشترى فلان دارا وباعها من الحالف ثم دخل الحالف حنت ولو
 حلف لا يدخل قرية كذا فدخل اراضي القرية لا يجت ويكون اليمين علي
 عمارتها وكذا لو حلف لا يشرب الخمر في قرية كذا فشرب في كرومها وضياعها
 لا يجت الا ان يكون الكروم هو الضياع في العمران وكذلك لو كان اليمين علي
 البلدة ولو حلف لا يدخل بغداد فمن اي الجانبين دخل حنت ولو حلف لا يدخل
 مدينة السلام لا يجت هالم يدخل من ناحية الكوفة لان اسم بغداد يتناول
 الجانبين ومدينة السلام لا ولو حلف لا يدخل الري ذكر شمس الاية الشري
 ان الري في ظاهر الرواية يتناول المدينة والنواحي وروي هشام عن محمد
 انه اسم للمدينة حتى لو استأجر دارا في الري ولم يتركها في المدينة
 ولا الي الريتاق بعينه بعينه في ظاهر الرواية يفسد الاجارة وفي رواية
 هشام لا يفسد ولو حلف لا يدخل بغداد فدخلها في سفينة روي هشام انه
 يجت وقال ابو يوسف لا يجت ما لم يخرج الي الحرة وهذا بخلاف الصلاة فان
 البغداد اذ اجاز من الموصلي في السفينة فدخل بغداد فادركته الصلاة وهي
 في السفينة تلزمه صلاة الاقامة لا صلاة السفر ولو حلف لا يدخل في الزا
 فركب سفينة في الفرات او كان علي الفرات جسر فمر علي الجسر لا يجت هالم
 يدخل الماء ولو حلف لا يدخل هذه الدار فاشترى صاحبها جانب الدار بيتا وفتح
 باب البيت الي هذه الدار فدخل طريقه فيها وبشر الباب الذي كان للبيت
 قبل ذلك فدخل الحالف هذا البيت من غير ان يدخل هذه الدار قال محمد يجت

ن

لان البين صار من الراء انني ما في الظهيرة والنسوي علي قوله اي يكون
 في مسئلة المروية العتبة فيما اذا حلف لا يدخل بغير اذ كما في الوقوع وذكر
 في البراء لو حلف لا يدخل علي فلان فدخل عليه بينه فان قصده بالبراء
 حنث وان لم يقصده لا يحنث وكذلك ان دخل عليه بيت غيره وان دخل
 عليه في مسجد او ظلة او سقيفة او دهر او دار لم يحنث وان دخل عليه
 في فسطاط او خيمة او بيت شعر لم يحنث الا ان يكون الحالف من اهل
 المادبة لانهم يسمون ذلك بيتا والنسوي في هذا الباب علي العرف
 محمد لا يدخل علي فلان هذه الدار فدخل الدار وفلان في بيت اخر من الدار
 لا يحنث وان كان في حن الدار حنث وكذا لو حلف لا يدخل علي فلان هذه
 التربة انه لا يكون داخل عليه الا اذا دخل في بيته قال محمد لو حلف لا يدخل
 علي فلان بيته وهو يبريد رجلا غيره يبرده لم يحنث لانه لم يدخل علي
 فلان لما لم يقصده وان لم تكن له نية حنث انني وفي الخبر قالوا
 الصفة اذا لم تكن داعية الي اليمن انما لا يعتبر في المعين اذا ذكرت
 علي وجه التعريف اما اذا ذكرت علي والشرط تعتبر وهو الصحيح الا انني
 ان من قال لامرأته اذا دخلت هذه الدار كمينه في طالق فدخلها
 ما شئنا لا نطلق واعتبرت الصفة في المعين لما ذكرت علي سبيل الشرط انني
 وفي الوقوعات رجلان حلف كل واحد منهما ان لا يدخل علي صاحبه فدخل في
 المنزل معا لا يحنثان لانه لم يدخل واحد منهما علي صاحبه قال لاخ امرأته ان
 لم تدخل بيبي كما كنت تدخل فامراته طالق فان كان بينهما كلام بريد علي التور
 فوس علي التور لان الحال او يجب التقيد والاكنت اليمن علي الايد ويتبع اليمن
 علي الدخول المعتاد قبل اليمن حتي لو امتنع الاخ منه مما كان يعتاد يحنث
 لان اليمن مطلقة فتتصرف الي الايد انني وفي المحيط والوليحية وغيرها
 لو قال ان دخلت فلانا بيبي فامراته طالق فوس علي ان يدخل بامره لانه
 صبي دخل بامره فقد ادخله ولو قال ان تزكت فلانا بيبي فوس علي
 الدخول امر الحالف به او لم يامر في علم به او لم يعلم لان الشرط هو الدخول
 وقد وجد انني وفي المحيط لو قال ان دخل داري هذه احد فعبدي حنث
 والدار له ولو غيره فدخلها هو لم يحنث لان المعرفة لا تدخل تحت النكرة كما
 لو قال زوج بنتي من رجل لا يدخل المامور تحت هذا الامر ولو قال ان دخل هذه
 الدار احد يحنث اذا دخل هو سواء كانت الدار له او لغيره لان النكرة تدخل تحت
 النكرة ولو قال ان دخل دارك احد فالمسبوب اليه خارج عن اليمن لانه
 صار معروفا بالاضافة ونظامه وفي الثانية رجل قال لا منع فلان من
 دخولي داري فمعه مائة بري يمينه فان راه مرة ثانية ولم يمنع لاشي
 عليه رجل حلف بطلاق امرأته لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال او نعمت وحلف

بطلاق امرأة اخري انه قد دخلها اليوم يلزمه طلاق الاولي ولا يلزمه طلاق
 الثانية لانه يقول اليمن الاولي كذب والثانية صدق فلا يحنث في الثانية
 ولو حلف بعقوبة غيره ان دخل هذه الدار اليوم ثم قال لم ادخل وحلف بعقوبة
 عبد اخر عتق العبيد الثلاثة انه لم يدخلها اليوم ثم رجع وقال قد حلفت
 اليوم وحلف بعقوبة عبد اخر عتق العبيد الثلاثة جميعا لان الاول عتق
 بالكلية الثاني والاسط عتق بالكلية الثالث وعتق الثالث بعقوبة الاول
 لان الحالف زعم انه كاذب في الكل فيلزمه عتق الكل ولو قال ان دخلت
 الكوفة ولم اتزوج فعبيدي حنثان دخل قبل التزوج حنث ولو قال فلان
 اتزوج فهذا علي ان يكون التزوج بعد الدخول حين يدخل ولو قال ان
 دخلت الكوفة ولم اتزوج فعبيدي حنثان دخل قبل التزوج حنث ولو
 قال فلما اتزوج فهذا علي ان يكون التزوج بعد الدخول حين يدخل ولو
 قال ان دخلت الكوفة ثم لم اتزوج فوس علي ان يتزوج بعد الدخول علي
 الايد انني وفي الثانية كان في البيت الشنوي فحاصر امرأته فقال ان
 دخلت هذا البيت الي العبد فالحال عليه حرام ثم قال نويت ذلك البيت
 بعينه بصدق حلف لا يدخل لا يدخل علي هو لا القوم ثم دخل عتبة الباب
 فرأي واحدا من قومه فرجع لا يحنث انني وفي الخلاصة قال لامرأته ان دخلت
 دار ابني فكل امرأة اتزوجها في طالق فدخل دار ابنها ثم اتزوجها
 عليه فتزوجها في طالق فدخل دار ابنها ثم اتزوجها عليه فتزوجها
 لا نطلق نيكك اليمن لانها معروفة باضافته اليمن اليها فلا تدخل تحت
 النكرة هذا في مجموع النوازل وفي النوازل قال لامرأته ان دخلت الدار
 فنسا وي طالق فدخلت الدار وقع الطلاق عليها وعلي غيرها والاعتقاد
 علي هذا دون ما ذكر في مجموع النوازل ولو قال لامرأته ان دخلت الدار
 فانت طالق بغير خمس مرات يشترط قبولها عند دخول الدار ونسب غير
 الحسرات وهبت المهر ثم دخلت الدار انني وفي العمدة لو قال كالا فلانا
 يدخل هذه الدار فان لم تكن الدار ملكا له فالمنع بالنكاح وفي الملك بالنكاح
 والفعل ولو حلف لا يدخل دار فلان فاستعار فلان دار جاره واتخذ فيها
 وليمة ودخل الحالف لا يحنث انني فنقول لهما ان المستعارة تضاعف اليه معناه
 اذا سكنها لا اذا اتخذ فيها وليمة وفي العدة لو قال والله لا ادخل هذه الدار
 فان دخل الاولي يحنث وان دخل الثانية لا يحنث ولو قال والله لا ادخل هذه
 الدار واذا دخل هذه الدار ينصب الدار فان دخل الدار الاولي ثم دخل الثانية
 وان دخل يحنث وان دخل الثانية ولا ثم دخل الاولي لا يحنث لان الكلمة مطلقة
 او بمنزلة حتي انني وفي مال الشناوي قال لا ادخل دار فلان او دار فلان
 لا فرق بينهما عند اي يوسف ولو دخل دارا اشتراها بعد اليمن لا يحنث انني

ثم شرع المص رحمه الله في الكلام على السكني لانها تغيب البغول قوله
لا يسكن هذه الدار والبيت او المحلة فخرج وبقي متاعه واهله حث لانه
يعد ساكنا بيتا اهله ومتاعه فيها عرفا فان السكني في عامة زياره في
السوق ويقول اسكن ببلدة كذا او البيت والمحلة بمنزلة الدار والمحلة هي
المسماة في عرفنا في الحارة والسكنة كالمحلة فبدر بالثلاث لانه لو كان
اليمن على المصرا والبلد لا يتوقف البر على نقل المتاع والاهل فيما روي عن
ابي يوسف لا يعد ساكنا في الدين انتقل عنه عرفا بخلاف الاول وهو المراد
بقوله بخلاف المصرا والغربة بمنزلة المصرا في الصحيح من الجواب كما في
الهداية واطلق الساكن فشم من يستقل بسكناه اولاه وهو مقيد بالمستقل
لان الخالف لو كان سكناه تبعاً كان كبير ساكن مع ابيه او امرأة مع زوجها
فخلفا احدهما لا يسكن هذه فخرج بنفسه وترك اهله وماله وهي زوجها
وما لها لا يحث وقدره الغيبة ابو الليث ايضا بان يكون خلفه بالعبودية
فلو غدر بالغارسية لا يحث اذا خرج بنفسه وترك اهله وماله وان كان
مستقلاً بسكناه واشتد الي انه لو لم يخرج فانه يحث بالاولي والكل مقيد بالانكا
ولذا قالوا لو بقي فيها اياما بطلب منزلاً اخر حتى يجده او خرج واستقل
بطلبه اذا خرجي لنقل اهل والمتاع لو خرج بطلب دابة لنقل عليها المتاع
فلم يجد اياما لم يحث وكذا لو كانت امتعته كثيرة فاشتغل بتغلها بنفسه
في هو يكره او يستكرى دابة فلم يستكرى لم يحث وكذا لو ابنت المرأة ان
تنتقل وغلبت وخرج هو ولم يرد العود اليها او منع هو من الخروج بان اوثق
او منع متاعه فتركه او قعد باب الدار مغلقاً فلم يدر على فتحه ولا على
الخروج منه لم يحث وكذا لو فرغ على الخروج بقدر الحاجب ولم يهدر لا يحث
وبه وليس عليه ذلك انما نعتب القدرة على الخروج من الوجه المعهود عند
الناس كما في الظهيرية بخلاف ما اذا قال ان لم اخرج من هذا المنزل اليوم
فامرانه طالق فتقيد ومنع عن الخروج او قال لامرانه ان لم ينجي البيلة الى البيت
فانت طالق فتعبرها والردا حيث تطلق فيها في الصحيح والفرق ان شرط الحث
في مسئلة الكتاب الفعل وهي السكني وهو مكره فيه ولا كراهة ثابته في
اعدام الفعل والشرط في تلك المسئلة عدم الفعل ولا اثر لأكراه في ابطال
العدم وان كان اليمن في الليل فلم يمكنه الخروج حتى اصبح لم يحث كذا في
التيبين وغيره وفي التجنيس رجل قال لامرانه ان سكنت هذه الدار فانت طالق
فكانت اليمن بالليل فارها معدودة حتى نضج لارها في معنى المكره في هذه السكني
لانها تخاف الخروج ليلاً ولو قال ذلك لرجل لم يكن معدوداً لانه لا يخاف هذا هو
المختار في الاما فانه لان ما في النبيين مفروض لانه لا يمكنه الخروج وما في
التجنيس فيما اذا كان لا يخاف والواو في قوله وبقي اهله ومتاعه يعني اولان

الحث

الحث يحصل بينا احدهما من غير توقف عليهما فلو قال نويت الخروج ببيت خاص
لم يصديق في التضاوي بين كما في البراج وافاد انه لا بد من نقل جميع الاهل والمتاع
وهو في الاهل بالاجتماع والمراد بالاهل زوجته واولاده الذين معه وكل من كان ياورها
كخدمته والقيام بامره كما في البراج وما في الامتعة فبدر اختلاف فيقال الامام
المتاع كالاهل حتى لو بقي وبدر حث لان السكني يكتب بالكره في بيتا شي منه وقد صار
هذا اصلاً للامام حتى لو قال بقا صفة السكوت في العصير يمنع من صبر ورضه
حمرا وبنوا مسلم واخري في دار تدر اهلها يمنع من صبر ورضه ادر حرب ولا بد
عليه ان الشيء يتنفي بان تنفاجزوه كالعشرة يتنفي بان تنفاجزوا ذلك في الاخر
اما في الافراد فلا كالرجال لا تنفج بان تنفاجزوا واحد والفرق بين الفرد والجزوان ان
صدق اسم لكل علي كل واحد فالاحاد افراد والاخر كما عرفنا من حث العام في
الاصول وقال ابو يوسف يعتبر بنقل الاكثر لتعذر نقل الكل في البعض الاولان وقال
محمد يعتبر بنقل ما تنقو به السكني لان ما وراه ليس من السكني وقد اختلفت
الترجيح فالعقبة ابو الليث في شرح الجامع الصغير يرجح قول الامام واخذ به كما
في غاية البيان والمشايع استثنوا منه ما لا يتاقي به السكني لقطعة حصير ووثق
كما ذكره في النبيين وغيره ويرجح في الهداية قول محمد بانه احسن واخرج
بالناس ومنهم من صرح بان الفتوى عليه كما في فتح القدير وصرح كثير كفا
المحيط والفتاوى الظهيرية والكافي بان الفتوى على قول ابي يوسف فقد
اختلف الترجيح كما ترى والافتاء بذهب الامام اولى لانه احوط وان كان غيره
ارفق ويتفرع على كونه السكني تنفي بينا المبسبر من المتاع عنده انه لو انتقل
المودع وتركه الود بوجه لا غير في المنزل المسجل عنه لا يضمن وعندهما يضمن
بكره البرازي في فتاواه من كتاب الاجارة من فصل الجياذ والنساج وفي
المحيط لو حلف لا يسكن دار فلان هذه فستكن منزلاً منها حث لان الدار حركنا
تسكن عادة فان عني ان لا يسكنها لا يحث حتى يسكنها كلها لان الدار حقيقة اسم
للمجمع فقد نفي الحثية وظاهر كلام المص انه لو نقل اهله ومتاعه منها فانه يبرأ
سواء تسكن في منزله اخر ولا غيرها اختلاف في الهداية وينبغي ان ينعقد الي منزل
اخر بلنا خير حتى يبرأ ان انتقل الي السكنة او الي المسجد قالوا لا يبرأ ليله في
الزبادات ان من خرج بعباله من مصر فلم يتخذ وطناً اخر يعني وطنه باقيا في
حق اتمام الصلاة ما لم يستوطن غيره لا يستلزم تسميته ساكناً عرفاً بل كتب
المكان بل يقطع من العرف في من نقل اهله وامتنعه وخرج مسافراً لا يقال
فيه ساكن انزهي وفصل الغيبة ابو الليث تنصيحاً حسناً فقال ان لم يسلم داره
المستأجرة الي اهلها حث وان سلمها في الظهيرية والصحيح انه يحث عالم يتخذ
مسكناً اخر ولم يجهز في المص رحمه الله مسكناً بل اليمن على السكني ونحن نذكرها
تنجماً للفايدة في البراج لو حلف لا يسكن هذه الدار ولم يكن ساكناً فيها فالسكني

حب

فيها ان يسكنها بنفسه ويتفرق اليها من متاعه ما يبان فيه ويستعمله في منزله
فاذا فعل ذلك فهو حائث واما المساكنة فاذا كان رجلا ساكنا مع رجل في دار فحلف
احدهما ان لا يسكن صاحبه فان اخذ في التقلد وهي مكنة والاحتب والنقل
على الخلاف المتقدم فان لم ينتقل الحال حدث لان التنا على المساكنة مساكنة وهو ان
يجمعهما منزل واحد فان وقت متاعه للمحلي عليه او اودعه واعاره فخرج
في طلب منزل فلم يجبه منزلا اياها ولم يات اليها صاحبه قال محمد ان كان
ووقت له المتاع وقبضه منه فخرج من سلعته وليس من رايه العود فليس يسكن
وكذلك ان اودعه المتاع فخرج لا يبرر العود الي ذلك المنزل وكذلك العادية ولو كان
في الدار زوجة فراودها الخروج فبانت ولم يبرر علي اخراجها فانه لا يجتنب بقاها
واذا حلف ان لا يسكن فلانا فسكانه في عرصة دار او بيت او غرفة حدث فان ساكنه
في داره في حجرة هذا في حجرة او هذا منزل وهذا في منزل حدث الا ان تكون دارا كبيرة
قال ابو يوسف مثل دار الرقيق ودار الوليد بالكوفة وكذا الكوفة عظمى فيها متاهير
ومنازل وعن محمد اذا حلف لا يسكن ولم يسكن دار فسكن هذا في حجرة ولم يسكن
من يجتنب الا ان يسكنه في حجرة واحدة فان ساكن هذا في بيت من بيت من دار
وهذا في بيت اخر فقد حلف لا يسكنه ولم يسكن دارا حدث في قولهم لان بيت
الدار الواحدة كالبيت الواحد وقال ابو يوسف فان ساكنه في حائوت في السوق
يعملان فيه عملا او بيعان فيه تجارة فانه لا يجتنب الابنية او يكون بينهما
كل امرئ لغيرها قالوا اذا حلف لا يسكن فلانا بالكوفة ولا بنية له فسكن احدهما
في داره الاخر في داره الاخر في داره الاخر في فيبلة واحدة او حلة واحدة
او درب واحد فانه لا يجتنب حتى يجمعهما السكني في دار لان المساكنة المخالطة
وذكر الكوفة لخصم يمين بها حتى لا يجتنب حتى يجمعهما السكني في دار لان
المساكنة بمساكنة في غيرها ولو حلف الملاح ان لا يسكن فلانا في سفينة في كل
اهله ومتاعه واتخذها منزلة حدث وكذلك اصل المداية اذا جمعهم خيمة وان
تفرقت الخيام لم يجتنب وان تشاربت واذا حلف انه لا يباي مع فلان او لا يباي مع
مكان او دار او بيت فالتواكون مكانا في المكان او مع فلان في مكان فليلا كان الكنت
او كثير البلاء كان او زارا فان نوي اكثر من ذلك فهو علي ما نوي فاذا حلف لا يبيت
مع فلان او لا يبيت في مكان كذا فالبيت بالليل حتى يكون منه اكثر من نصف
الليل وان كان اقل لم يجتنب وسواء في المواضع او لم يقيم فلو حلف لا يبيت البيلة
في هذه الدار وقد ذهب ثلثا الليل ثم بات بنية ليلته قال محمد لا يجتنب لان
البينة اذا كانت تقع على البر الليل فقد حلف على ما لا يتصور فلم ينعذر
ببينة انزلي وفي الوقعات حلف لا يسكن فلانا فتنزل منزله فمكثا فيه يوما
او يومين لا يجتنب لانه لا يكون ساكنا معه حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر
يوما يجتنب وهذا منزله ما لم لا يسكن الكوفة فربها مسافرا فتوي اربعة عشر يوما

لا يجتنب فان نوي خمسة عشر يوما يجتنب ولو سافر الحالف فسكن فلان مع اهله قال
ابو حنيفة يجتنب وقال ابو يوسف لا وعليه الفتوي لان الحالف لم يسكنه حقيقته
انزلي وفي الظهيرة لو حلف لا يسكن فلانا فدخل فلان دار الحالف غضبا فاقام الحالف
معه حدث علم الحالف او لم يعلم وان خرج الحالف باهله واخذ بالنفل حين نزل
الحالف لم يجتنب ولو حلف لا يسكن فلانا فسكانه في مقصورة او في بيت واحد
غير اهل ومتاع لم لا يجتنب ولو حلف لا يسكن فلانا في دار وسبي دار بعينها فتنقلا
وضرب كل واحد منهما حابطا وفتح كل واحد منهما لنفسه بابا ثم سكن الحالف في
طائفة والاخر في طائفة حدث الحالف ولو لم يعين الدار في بنيه ولكن ذكره ارا
علي التكثر دبا في المسئلة بحالها لا يجتنب ولو حلف لا يسكن فلانا شهر كذا فسكانه
ساعة في ذلك الشهر حدث لان المساكنة مما لا يمتد ولو قال لا اقيم بالرقعة شهر
لا يجتنب ما لم يفرج جميع الشهر ولو حلف لا يسكن الرقة شهر فكن ساعة ولو حلف
لا يبيت الليلة في هذا المنزل فخرج بنفسه ولو حلف وبات خارج المنزل واهله ومنا
في المنزل لا يجتنب وهذه اليمين تكون الغرفة سطح البيت حدث ان بات عليه
ولو حلف لا يبيت علي سطح فبات علي هذا لا يجتنب ولو قال والله لا ابيت في منزل
فلان عدا فهو باطل الا ان يني الليلة الحابة وكذا لو قال بعد ما مضى اكثر الليلة
ولو قال لاكون عدا في منزل فلان فهو علي ساعة من العدا انزلي وفي الخلاصة ولو
قال والله لا اسكن هذه الدار الا ثلاثين يوما وقال لا اسكن هذه الدار ثلاثين
يوما انه ان يغرق ولو حلف لا يسكن هذه القرية فذهب علي ما هو الشرط ثم
عاد وسكن يجتنب هذا في الفتاوي الصغرى وفي القاضي الامام انه ان نوي الفتوى
لا يجتنب اذا عاد وسكن وكذا اذا كان مقدمة التور وفي المحيط حلف لا يقف
في هذه الدار ولا بنية له قالوا ان كان ساكنا فيها فهو علي السكني وان لم يكن ساكنا
فهو علي المعنود حقيقته ولو قال والله لا اجمعني وياك سقف بيت فمذا علي
المجالس وان جالسه في بيت او فسطا او سفينة او خيمة حدث وان صلى
في مسجد جماعة فصلي الاخر معه في التور لم يجتنب وان كان احدهما في المسجد
فجا الاخر فجلس اليه فقد حدث وان جلس بغيره لم يجتنب ولم يجلس اليه لم يجتنب
وكذلك البيت الواحد اذا كان يجلس هذا في مكان وهذا في مكان غير مجالس
له لم يجتنب انزلي قوله لا يخرج فاخرج محمولا بامر حدث وبرضاه لا بامر
او مكرها الا ان لا يجتنب من المسجد مثلا فامر انسانا فحمله فاخرجه حدث
لان فعل المأمور معناه الى الامر فصار كما اذا كب دابة فخرجت ولو اخرج
مكرها لم يجتنب لان الفعل ينتقل اليه لعدم الامر ولو حلف بوضاه لا بامر لا يجتنب
في الصحيح لان الانتقال بالامر لا مجرد الرضا واذا لم يجتنب فيهما لا يتحل في الصحيح في
لعدم فعله وقاله السبب ابو شجاع يخل وهو ارقى بالناس ويظهر ان هذا لا يتحل
فيما لم يدخل بعد هذا الاخر اهل يجتنب فبين قال اخلك قال لا يجتنب وهذا بيان

لن

عنا

عنا

كونه اذيق بالناس ومن قال لم يخل قال حنث وقبعت الكفارة وهو الصحيح كذا في
فتح القدير وقوابه ان كان الحلف بانه لا يخرج ان تظرف فيما لو دخل بعد هذا الاخراج
ثم خرج وان كان الحلف بانه لا يدخل فتعمر فزيد بكونه اخرج مكرها اي حملته المكة
واخرجه لانه لو خرج بنفسه مكرها وهو الاكراه المعروف وهو ان يتوعده حتى
يفعل فانه لا يخرج حنث لما عرف ان الاكراه لا يندم الفعل عندنا ونظيره ما لو حلف
لا ياكل هذا الطعام فاكره عليه حتى اكله حنث ولو اوجر في حلفه كذا في فتح القدير
وبهذا اظهر ان هذا الحكم لا يختص بالحلف على الخروج لانه لو حلف لا يدخل فادخل
محمولا بامره حنث وبرضاه لا بامره او مكرها لا وفي المجتبى لو وهبت به البرج
وادخلته لم يحنث وفي الاخلال كلام وفي من زلق فوقع فيها او كان ذكبة دابة
فاثقلت ولم تيسنطع امساكها فادخلته خلافا لانه وفي البراج الخروج هو
الانفصال من الحصن الى العودة على مضادة الرغوة فلا يكون المكث بعد الخروج
خروجا كما لا يكون المكث بعد الدخول دخولا ثم الخروج كما لا يكون من البلدان
والدور والنازل والبيوت يكون من الاحبية والفساطيط والخيم والسفن لوجوده
والخروج من الدور المسكونة ان يخرج الحالف بنفسه وساعده وعياله كما اذا حلف
لا يسكن والخروج من الدور المسكونة والخروج من البلدان والمزبى ان يخرج الحالف
بيتا خاصة ولو قال والله لا اخرج وهو في بيت من الدار فخرج الى صحن الدار
لم يحنث الا ان ينوي فان نوى الخروج الى مكة او خرجا من البلدان لم يحنث
فضا ولا دابة لان غير المذكور لا يحنث التخصيص ولو قال ان خرجت من هذه
الدار فانت طالق فخرجت منها من الباب اي باب كان ومن اي موضع كان من
فوق حائط او سطح او ثقب حنث لوجود الشرط وهو الخروج من الدار ولو قيل
بباب هذه الدار لم يحنث بالخروج من غير الباب فربما كان الباب او حادشا ولو عين
بابا في اليمن تعين ولا يحنث بالخروج من غيره انتهى قوله فلا يخرج الى
الي حنارة فخرج اليها ثم اتي حاجة لا يحنث لان الموضع خروج مستثنى والمضي
بعد ذلك ليس بخروج وفي التبراج لو قال ان خرجت من هذه الدار الى المسجد
فانت طالق فخرجت تزييد المسجد ثم رداها فذهب الى غير المسجد لم تطلق لما ذكرنا
واشارنا اليه انه لو قال ان خرجت من هذه الدار الى المسجد فانت طالق فلا يحنث
فخرجت تزييد المسجد ثم رداها فذهب الى مع فلان فانت طالق فخرجت وحدها ومع
فلان اخر ثم خرج فلان وحنثا فانه لا يحنث لان كل واحد في مقتضى مفادها الخروج
ولم يوجد لان المكث بعد الخروج ليس بخروج كما في البراج ايضا ولو خرج في مسيلة
المكثاب بغير الحنارة فانه يحنث لوجود الشرط والاعتبار القصد وعند الخروج قال
في الظهيرية لو قال ان خرجت الى منزل ايكن فانت كذا فهو على الخروج عن قصد
انتهى وفي المحيط خلعت المرأة ان لا يخرج الى اهلها قال ابو يوسف اهلها ابوها وليس
احد سواها اهلها فان لم يكن لها ابوان فاهلها كل ذي رحم محررها فان لم يكن لها الا

ام مطلقة فاهلها منترك امها فان كان الاب منزوحا والام منزوجة فلا اهل منزل الاب انتهى
قوله لا يخرج اولاديه الى مكة فخرج يريد هاتم رجع حنث وفي لا ياتنها الا اي
لا يحنث والفرق بين الخروج والانيان ان الخروج على قصد مكة وقد وجد وهو الشرط
او الخروج هو الانتظار من الداخل الى الخارج واما الانيان فعبارة عن الوصول قال الله
نعالى فانها فرعون فتولاه واختلف في الزهاب فقيل هو كالانيان وقيل كالخروج
وهو الاصح لانه عبارة عن الزوال اطلق في الحنث في الخروج وهو مقيد بما اذا جاء وزعم ان
مصره على قصد هاتم فخرج فاصدا مكة ولم يجاوز مصره لا يحنث كما في الظهيرية
وبغيرها كان ضمن لفظ اخرج معني اسافر بل علم بان المضي اليها سفر لكن على هذا
لوم يكن بينه وبينها سفر ينبغي ان يحنث بمجرد انفصاله من الداخل كما في فتح القدير
وفي المجتبى وفي المحيط حلف لا يخرج الى بغداد اليوم فخرج من باب داره يريد
بغداد ثم رداها فخرج لا يحنث هاتم يجاوز عمران متغاضي مصره لهذه النية بخلاف
ما اذا حلف لا يخرج الى حنارة فلان والمسيلة بحالها يحنث والفرق ان الخروج الى بغداد
سفر والمر لا يعد مسافرا ما لم يجاوز عمران مصره ولا كذلك في الخروج الى الحنارة ولو
كان في منزل من داره في المسيلة الثانية فخرج الى صحن الدار ثم رجع لا يحنث ما لم
يخرج من باب الدار لانه يعد خارجا في حنارة فلان ما دام في داره كما لا يعد خارجا
الى بغداد ما دام في مصره فاستنوت المسيلتان معني انتهى وفي البراج قال عمر
بن اسد سالت حمدا عن رجل حلف ليخرجن من الرقة ما الخروج قال اذا جعل البيوت
خلف ظهره لا يحنث حصل في هذه المواضع حائله القصد انتهى فالحاصل ان الخروج ان
كان من البلد فلا يحنث حتى يجاوز عمران مصره سواء كان الى مقصده مدة سفر ولا
وان لم يكن خروجا من البلد فلا يشترط مجاوزة عمران واشادنا اليه انه لو حلف
ان لا يخرج الى مكة ما شيا فخرج من ابيات مصر ما شيا يريد به مكة ثم ركب حنث
ولو خرج ركبا ثم نزل فحنث لا يحنث كذا في الظهيرية وفيها ايضا رجلا قال والله
لا اخرجن مع فلان العام الى مكة اذا اخرج مع فلان حتى جاوزا البيوت وقصا يحنث
يباح له قصر الصلاة برفي بميزه وان ابداله ان يرجع رجع من غير ضمير ولا ضرر
ولو حلف ان لا يخرج من بغداد فخرج مع حنارة والمقابر خارجة من بغداد يحنث
ولو قال لامرأته ان اخرجت من ههنا اليوم فان رجعت الى سنة فانت طالق
ثلاثا فخرجت اليوم الى الصلاة او غيرها ثم رجعت فان كان سبب اليقين خرج
الاتقال او السفر لا تطلق انتهى وفي القنية انتقل الزوجان من الرستاق الى
قرية فليخذه مون الديوان فقال لها اخرجي معي حيث كنا فيه فبانت الى الجموعة
فقال ان لم تخرجي معي فكذا فان كان قد ناهى بالخروج فهو على النود ولا فلا وان
خرجت معه في الحال الى درب القرية ثم رجعت برون اراد زوجها الخروج
اصلا انتهى وفي المحيط لو حلف لا يخرج من الري الى الكوفة فخرج من الري
يريد مكة وجعل طريقه الى الكوفة ينظر ان كان حين خرج نوي ان يبريا الكوفة

حدث وان نوي لا يجرى بالكوفة لا يجتث ثم في الخروج والذهاب يشترط النية عند
 الانطلاق للحدث كما قدمناه وفي الاثبات لا يشترط بل اذا وصل اليها يجتث نوي او لم
 ينزل الخروج متنوع بحمل الخروج اليها والى غيرها وكذا الذهاب فلا بد من النية عند
 ذلك كالخروج الى الجارة بخلاف الاثبات لان الوصول غير متنوع وفي المحيط ليا تينه
 فائنا فلم يودن له لا يجتث وفي الزخيرة اذا حلف الرجلان لثاني امرائه عرس
 فلان فذهبت قبل العرس وكانت ثمة حتي مضى العرس لا يجتث هكذا ذكر في
 المنتقى وعنده فقال لانهما انت العرس بل العرس اتاها ولو حلف لاني فلان
 فمعلي ان ياتي منزله او حانوته لقيه او لم يلقا وان اتي مسجده لم يجتث رواه
 ابراهيم عن محمد وفي المنتقى رجل لزم رجلا وحلف الملتزم ليا تينه غدا فدخل الطالب
 من منزله ياتي الحالف المنزل الذي كان فيه الطالب فلم يجده لا يبرح حتي ياتي
 المنزل الذي يتخول اليه ولو قال ان لم اذك عدا في موضع كذا فعبدي حرقائه فلم
 يجده فقد برأ ما عدا علي اثبات ذلك الموضع وهذا بخلاف ما اذا قال ان لم اذكر
 عدا في موضع كذا فانت الحالف ذلك الموضع فلم يجده حتي يجتث لان هذا علي ان
 يجتمع ان ياتي وقيد بالاثبات لان العادة والزيادة لا يشترط فيها الوصول ولذا
 قال في الزخيرة اذا حلف ليعود فلانا وليزورني فاني بابه فلم يودن له
 فرجع ولم يصل اليه لا يجتث وان اتي بابه ولم يسمنا ذن حدث قال في المحيط
 وعلي قيس من قال ان لم اخرج من هذا المنزل فمنع او قبح حدث فيجب ان يجتث
 هنا في الوجهين وهو المختار لمشاينا ان ياتي ولو قال ان لم ارسل اليك ففقتك
 هذا الشهر فانت طالق فارسل بها علي يد انسان وضاعت من يد الرسول
 لا يجتث لانه قد ارسل وكذا اذا قال ان لم ابعث اليك نفقة هذا الشهر ولو قال
 ان لم يجيبي عدا بمتاع كذا فانت طالق فبعثت به مع انسان قال ان كان مراده
 وصول عين المتاع اليه لا يجتث لان ذلك قد ارسل وكذا اذا قال ان لم ابعث اليك نفقة
 هذا الشهر ولو قال ان لم ابعث بها وان كان عرضه ان يحمل بنفسها لا يجتث ولو قال
 الرجل لامته ان لم اذهب نكحوا ليلتي الي منزلي فامرأته طالق فذهب بهم
 بعض الطريق فاخذهم العسس فحبسهم لا تطلق امرأته هكذا حكى عن النبي
 ابي جعفر قاله النقيب ابو الليث هذا الجواب يوافق لهما في مسيلة الكور وقد
 مر في اول النوع اخنيا بل صدر الشهيد في جنس هذه المسائل بخلاف هذا ان ياتي
 ما في الزخيرة ولما مر من صريح بلفظ الرواج من اجتنابا وهو كثير الوقوع في كلام
 المصربين وفي ايمانهم يكن قال لانه كلف العترب ان الرواج الذهاب سواء
 كان اول الليل وانتهى او في الليل قال النووي في شرح مسلم من كتاب الجمعة
 بعد نقله وهذا هو الصواب ان ياتي فعلي هذا اذا حلف لا يزوج الي كذا فرس
 بمعني لا يذهب وهو بمعني الخروج يجتث بالخروج عن قصد وصل الى قوله
 ليا تينه فلم ياتيه حتي كمان حدث في اخر حيا ته لان البر قبل ذلك موجود ولا

خصوصية للاثبات بل لا فعل حلف انه بفعله في المستقبل واطلقه فلم يبره بوق
 لم يجتث حتي يقع الناس عن البر مثل المضرب زيد او يعطيان فلانا او يطلقن نرو
 وتحقق الياس عن البر يكون بنوات احدها فلذا قال في غاية البيان واصلا لهذا
 ان الحالف في اليمين المطلقة لا يجتث ما دام الحالف والمحلوف عليهما قائمين لتصور
 البر فاذا فات احدهما فانه يجتث ان ياتي وبهذا اظهر ان المضرب في قوله ما ان يعود
 الي احدهما ايها كان سواء كان الحالف او المحلوف عليه لانه خاص بالحالف كما هو
 المتبادر من العبارة وقيد باليمين المطلقة لانها لو كانت مؤقتة كقولك ان لم ادخل
 هذه الدار اليوم فعبده حرقان الحدث معلق باخر الوقت حتي اذا مات الحالف
 قبل خروج الوقت ولم يدخل الدار لا يجتث وما اذا مضى الوقت قبل دخوله وهو حي
 عتق العبد كذا في غاية البيان ثم علم ان اليمين المطلقة لا يكون علي الفور لا بقرينة
 في التمهيدية في الفصل السابع ولو حلف ان ياتي فلانا ليضربه فالروية علي
 التدريب كالبعير والضرب متى شا الا ان يعي الفور في فتاوي الي اللبث رجل
 اراد ان يواقع امرأته وكانت امرأته علي باب الدار فقال لها ان لم تدخلي معي الدار
 فانت كذا فدخلت بعد ما سكنت شهرته وقع الطلاق عليها وان دخلت قبل ذلك لم
 تطلق وفي الفصل الخامس حلف المضرب بعلامه في كل وقت وباطل وليس له نية
 فهو علي ان يضربه كلما شكى اليه حتى او باطل ولا تكون بيمينه علي قول النكاح ما لم
 يؤذ لك ان ياتي وتبني في نهاره مسايل الفوران شانه تعالي قريبا قوله
 ليا تينه ان استطاع فري استطاعة المصحة لانها المراد في العرف وهي سلامة
 الآلات وصحة الاسباب وفسرها محمد رحمه الله تعالي بقوله اذا لم يمرض ولم
 يمنع السلطان وطرحي امر لا يقدري علي اثباته فلم ياتيه حدث ان ياتي فعلي
 هذا المراد بسلامة الآلات صحة الجوارح فالمرضى ليس بمستطيع والمراد
 بصحة الاسباب بغيره لارادة الفعل علي وجه الاختيار فخرج المتنوع ولذا ذكر
 في الاختيار لانها سلامة الآلات ورفع الموانع وفي التبسيط استطاعة رفع الموانع
 ان ياتي فينبغي انه اذا نسي اليمين لا يجتث لان النسيان مانع ولذا الوجهين فلم
 ياتيه حتي مضى الغد كما لا يخفى ولذا قال في غاية البيان وحدها فهو لا يجتث
 الفعل علي ارادة المختار قوله وان نوي القدرة دين اي صدق فيها
 يينه وبين الله تعالي لان حقيقتها فيما يشار اليه ويطلق الاسم علي سلامة
 الآلات وصحة الاسباب في المعارف فعند الاطلاق ينصرف اليه ونفع نية
 الاول ديانته لانه حقيقته كلامه وظاهر كلامه انه لا يفسد فضا لانه خلاف
 الظاهر وقيل بعد في فقهنا ايضا لانه نوي حقيقته كلامه واذا صدق لا يتصور
 حدثه ابد الا انها لا تنطبق الفعل ويرجى في فتح النذير الاول بانه وجه لانه وان
 كان مشتركا بينهما لكن تعور في استعماله عند الاطلاق عن الترتيب لاحد المعنيين
 بخصوصه وهو سلامات الآلات الفعل وصحة اسبابه فعما رطاه فيه بخصوصه فلا

جذبه

يصدق في القاضي في خلاف الظاهر انتهى وقد اظهر المزا هري في المجلس اعترافه في هذا المجلس كما اظهره في الغنية في موضوعين من الفاظ التكثير وعبارته في المجتبى قلت وفي قوله حقيقة الاستطاعة فيما يثار من الفعل نظر قوي لانه على مذهب الاشعرية والسنة ان النذرة تنادي الفعل وانه باطل اذ لو كان كذلك لما كان فرعون وهامان وسائر الكفرة الذين ماتوا على اكثر فادري على الايمان وكان تكليفهم بالايان تكليفا بها لا بطا في وكان ارسال الرسل والانبياء وانزال الكتب والاوامر والنواهي والوعود والوعيد مما يثمة في حقهم انتهى وهو غلط لان التكليف ليس مشروطا بهذه النذرة حتى يلزم ما ذكره وانما هو مشروط بالنذرة الظاهرة وهي سلامة الالات وصحة الاسباب كما عرف في الاصول قوله لا يخرج الالات في شرط لكل خروج اذن بخلاف الآن وحتى اي بخلاف لا يخرج الالات في شرط اذ لو كان كذلك لما امره انتهت اليقين حتى لو خرجت باذنه ثم خرجت بعده بخبر اذنه لا يجتنب والفرق ان المستثنى في الاول خروج مقرون بالاذن لانه مفعول للتعرف فصار المعنى الاخر وجا له مقابله فقام يكن ملصقا بالاذن فهو داخل في العموم للمعنى العموم والتكرار فيجوز به وفي الثاني اذن غاية اما في حتى فظاهر واما في الا ان يجوز لا غيرها لتعذر الاستثناء من الخروج وبالمرة يتحقق فيمنع في الحلق عليه واما لزوم تكرار الاذن في دخول بيوتهم عليه السلام مع تلك العبارة الا ان يؤذن لكم فربما يخل خارجي وهو تعليله بالاذن ان ذلكم كان يؤذي النبي وغامه في الاصول في بحث البا ولا يرد ان الاذان بمعنى لا لان ان والفعل في تاويل المصدر ولا يرد من تغذير البا والاصا والمعنى الافراد في فصار المسئلة الاولى لانه يلزم اخر الامر من اما ما ذكر من تغذير البا لتحذوفه واما ما قلنا من جعلها بمعنى حتى مجازا اي حتى اذن لك وعلى الاول يكون كالاول وعلى الثاني ينعقد على اذن واحد واذا الزم في الا ان احد المجازين وجبت البلاج من هذا بخلاف غير المحذوف او من تحذف عندهم لانه تصرف في نفس البنية ومجانر المحذوف تصرف في ذاته بالاعدام مع الارادة واشتراك قوله شرط انه لو نوي الاذن مرة واحدة لم يصدق فصار عليه المتوي كما في التولي الجيدة لكنه يصدق ديانة لانه نوي محتمل كلامه فيستدعي بمعنى حتى كلفه خلاف الظاهر ولا يصدق في القاضي خلاف ما اذا نوي التعذر في المسئلة الثانية حيث يصدق فضلا لانه محتمل كلامه وفيه تشدد بمعنى نفسه ومثل قوله الابا زين بغير اذني فيشترط لكل خروج اذن لان المعنى فيها واحد مع وجود البا والرضا والامر كما لعلم فيما ذكرنا وتذكر ان خرجت الانقضاء او بملحظة ولو قال لها اذن تنك في الخروج كلما اردت فخرجت مرة بعد اخرى لا يجتنب فاذا نهاتها بالخروج بعد الخروج بعد ذلك صح النبي في قول محمد وبه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ولو اذن لها في الخروج ثم قال لها كلما نهيتك عن الخروج

فقد اذنت لك فنهاتها لا يصح نهيه اياها ولو اذن لها بالقرينة ولا عهد لها بالعربية فيجوز حدث كما لو اذن لها وهي نائمة او غائبة لم تسمع حدث وقال بعضهم هذا قول ابي حنيفة ومحمد اما علي ابي يوسف ودفريكون اذنا وقال بعضهم الاذن يصح بدون العلم والسمع في قولهم وانما الخلاف بينهم في الامر على قول ابي حنيفة ومحمد لا يثبت الامر بدون العلم والسمع والصحيح ان علي قولهما لا يكون الاذن الا بالسمع لان الاذنين في الخبر في الاذن ذلك لا يكون الا بالسمع واجمعوا ان اذن العبد في التجارة لا يكون الا بالسمع ولو كنست البيت هذه المرأة فخرجت الى باب الدار لتسرب الباب حدث لا نهها فخرجت بغير اذنه ولو اذن لها في الخروج الى بعض اهلها فلم يخرج ثم خرجت في وقت اخر الى بعض اهلها قال القاضي ابو الليث اخاف ان يجتنب ولو ان المرأة سمعت سائلا يسأل بعد ما منعهما وزوجها عن الخروج والا باذنه فقال لها الزوج ادفع بهذه الكسرة اليه فان كان السائل يجتنب لا يقدر المرأة على الدفع اليه الا بالخروج فخرجت لا يجتنب ولا فيجوز ولو قالت لزوجها تريد ان اخرج حتى اصير مطلقة فقال الزوج نعم فخرجت طلقت لان كلام الزوج هذا للزهد لا للاذن ولو قال لها اخرجي اما وادله لو خرجت ليخرجنيك الله تعالى ونحو ذلك قال محمد لا يكون اذنا وكذا لو عصىت المرأة ونهت عن الخروج فقال الزوج دعوها حتى لم يكن اذنا الا ان ينوي الاذن وكذا الموقال الزوج في عصبته اخبرني ينوي التهديد والتوعيد يعني اخبرني حتى تطلقني لم يكن ذلك اذنا ولو قال لامرأته ان اخرجت من هذه الدار فانت طالق فخرجت فذل ان يقول الزوج طالق لم يجز حتى يخرج مرة اخرى الا ان يكون ابتداء اليمين لمحاشة كانت بينهما في الخروج فمن كان كذلك لا يجتنب وان خرجت بعد ذلك لا لان اليمين كانت على الخروج الاول الكون الظهيرة وفي المتن في بالغير المعجزة وفي قوله لها ان اخرجت من الدار الا باذني فانت طالق لا يجز حتى يخرجها لو فوج عرق او عرق غالب فيها وكذا في الغاية انتهى وفي الغنية لو خلف لا يشرب خمرا بغير اذنها فاذا ثبت له ان يشربها في دار كذا فقتلها في غير دار حدث انتهى وفي باب الحر ههنا ان دفعت شيئا بغير اذني فانت طالق فدفع من مال نفسها بغير اذنه لم يقع وينبغي ان ينظر في السبب الواقعي الى اليمين كما لا يخفى ثم اعلم ان المسئلة الاولى اذا كانت اليمين بالطلاق ثم خرجت بغير اذنه وقع الطلاق ثم خرجت مرة ثالثة بغير اذنه لا يمنع شي لا بخلاف اليمين بوجود الشرط وليس فيها ما يلزم على التكرار كما في الظهيرة ولو اذن لها ان تخرج في المسئلة الاولى عشرة ايام فدخلت وخرجت مرارا في عشرة لا يجز ولا فرق في المسئلة الاولى بين ان يكون الخطاب الزوجية او العبدية حتى لو قال المولي لعبده ان اخرجت من هذه الدار الا باذني فانت حر فانه يشترط للمولى اذن فلو قال اطع فلانا في جميع ما يامرك به فامرته فلان بالخروج فخرج فلو لم يأت له لوجود شرط الحدث وهو الخروج من غير اذن المولى لان المولى اذا اذن

ج

له بالخروج وانما امره بطاعة فلان فلان وكذلك لو قال المولى لرجل اذن له في الخروج
فاذن له الرجل فخرج لانه لم ياذن له بالخروج وانما امره فلان بالاذن وكذلك
لو قال له فلان فلان مولاك فذاذن لك في الخروج فقال له فخرج فان المولى حانت
لانه لم ياذن له وانما امره فلان بكذا ولو قال المولى لعبده بعد بيعه ما امره
فلان فقد امرتك به فامرته الرجل بالخروج فخرج فالمولى حانت لان مقصود المولى
من ان لا يخرج الابرضاه فاذا قال ما امرتك به فلان فقد امرتك به فهو لا يعلم ان
فلانا يا امره بالخروج والرضا بالشئ بدون العلم لا يتصور فلم يعلم كون هذا
الخروج مرضيا به فلم يعلم كونه مستثنى فبقي تحت المستثنى منه ولو قال للرجل
قد اذن لك في الخروج فاخبر الرجل به العبد لم يجز المولى ولو قال لامرأته ان
خرجت الابداني ثم قال لها ان بعث خادمك فذاذنت لك لم يكن هذا منه اذنا
لانه مخاطرة كذا في التبايع وتبيننا بالزوجة والعبد لانه لو قال لا اكلم فلانا الا
باذن فلان او حتي ياذن او ان ياذن او الي ان يتقدم فلانا او حتي يتقدم او قال
لرجل في داره والله لا يخرج الابداني فانه لا يتكرر الاذن في هذا كله لانه قد مر
فلان لا يتكرر عادة والاذن في الكلام يتناول كل ما تنوحد من الكلام بعد الاذن وكذا
خروج الرجل مما لا يتكرر عادة بخلاف الاذن للزوجة فانه لا يتناول الاذن في الخروج
المأذون فيه لاكل خروج الابن صريح فيه مثل اذنت لك ان تخرجي كلما اردت
الخروج ونحوه فكان الاقتصار في هذا الوجود الصارف عن التكرار لان العرف في
الكل على التفصيل المذكور كذا في فتح القدير وانشاء المحم بالمسئلة الثانية الواه
لو قال عبده حران دخل هذه الدار الا ان ينبي فدخلها ناسيا دخل بعد ذلك
ذاكر لم يجز بخلاف ما اذا قال ان دخلت هذه الدار الا ناسيا دخل بعد ذلك ذاكر
لم يجز بخلاف ما اذا قال ان دخلت فانه يجز لانه استثنى من كل دخول دخولا
لصحة قبني ما سواه داخل تحت اليمين بخلاف الاول فانه بمعني حتي فلما
دخلها ناسيا انتهت اليمين الي انه لو قال عبدي حران دخلت هذه الدار
دخلت الا ان يا مرني فلان فامرته فلان مرة واحدة فانه لا يجز وقد سقطت
اليمين بخلاف ما اذا قال الا ان يا مرني بها فلان بزيادة بها فامرته فدخل ثم
دخل بعد ذلك بغير امره فانه يجز ولا بد من الامر في كل دخلة لقوله الاباير
فلان كالمسئلة الاولى كما في التبايع ايضا وفي الظهيرية قال لامرأته ان خرجت
من هذه الدار الا لا امر لا بد منه فانت طالق وللمرأة حق على رجل فاذا دت
ان تدعي ذلك وخرجت لاجله قالوا ان كانت تغدر علي ان تترك بيتك حنت
الحالف وان لم يغدر علي ان تترك بيتك لا يجز ولو خلف ان لا يخرج امرأته الا بعلمه
فخرجت وهو يراها لا يجز ايضا انتهى ثم انعماد اليمين علي الاذن في قوله ان
خرجت الابداني فانت طالق والله لا يخرجك الابداني معتبر بيننا النكاح لان
الاذن لا يجمع من من له المنع فلو اباها شر تزوجها فخرجت بلا اذن لم يجز وان

كان زوال الملك لا يبطل اليمين عندنا لانها لم تنقض الا على مدة فبنا النكاح
وكذا في العبد يشترط بقا ملك المولى وسياقي بيانه ايضا في قوله خلف
ليعلمته بكل ادع و دخل ولا عبده فماتت منه او خرج العبد عن ملك ثم
خرج فانه يجز ولا يتغير بحال قيامه به ما دامت امرأته دين فيما بينه
وبين الله تعالى ولا بد من في الفضل لانه خلاف الظاهر وكذلك من طوبت
بحق فحلف ان لا يخرج من دار مطالبة حنت بالخروج ازال ذلك الحق اولم
يزل لما قلنا كذا في التبايع وفي المحيط رجل حلفه ثلاثة رجال ان لا يخرج
من بخار الا بآذنهم فخرج احدهم قال لا يخرج فان مات احد الثلاثة فخرج
لم يجز لانه ذهب الاذن الذي وقعت عليه اليمين ولو قال الابدان وكان
فمات المحلوف عليه بطلت اليمين عندهما خلافا لابي يوسف بناء على ان
قوات المعنود عليه يمنع ثبا اليمين عندهما وعنده لا يمنع انتهى قوله ولو
ادانت الخروج فقال ان خرجت او ضرب العبد فقال ان ضربت تغدر به
كما جلس فتغدر عندي فقال ان تغدرت بيان اليمين النور ما خوذ من فور
الغدر اذا غلت واستوعب للسرة لم يسميت بها الحال التي لا ريب فيها فقتل بها
فلان من فوره اي من ساعته وسميت هذه اليمين به باعتبار فوران
الغضب الفرد ابو حنيفة باظهارها وكانت اليمين في عرفهم قسمين موبة
وهي ان يحلف مطلقا او موقفة وهي ان يحلف ان لا يفعل كذا اليوم او هذا
الشهر فخرج ابو حنيفة بيمين الفور قال في المحيط ولم يسميته احد في سميتهما
ولا في حكمها ولا خالفه احد فيه بعد ذلك فلنا س كلهم عيال اي حنيفة
في هذا انتهى بل الناس عيال اي حنيفة في الفقه كله وهي يمين موبة
لفظا موقفة معني تنقيد بالحال او تكون بناء على امر حالي فمن الثاني
امرأة نقيات الخروج فحلف ان لا يخرج فاذا جلست ساعة ثم خرجت
لا يجز لان قصده ان يمنعها من الخروج الذي تهيأت له فكان قال ان خرجت
اي الساعة ومنه من اراد ان يضرب عبده فحلف عليه لا يضربه فاذا نزل
ساعة يجز يزهد فور ذلك ثم يضربه لا يجز لذلك بعينه ومن الاول
اجلس تغري عندي فمنقول ان تغدرت فعبدك حرق تغدر بالحال فاذا تغري
في يومه في منزله لا يجز لانه يمين وقع جوابا لنظم اعادة ما في السؤال
والسؤال الغد الحالي فينصرف الحلف الي الغد الحالي لينتفع المطابقة وهناك
عند عمر مربة الحالف وقتي يكونه قال ان تغدرت ولم يزد عليه لانه لو زاد
بان قال ان تغدرت اليوم ومعهك فعبدك حرق تغري في بيته او معه في وقت
اخر فانه يجز لانه زاد على حرف الجواب فيكون ميثريا ولا يقال ان
موسي عليه السلام زاد في الجواب حين سئل العوي ولم يكن ميثريا لانا
نقول لما سئل بها وهو تنفع عن ذات ما لا يعقل والصفات فاشتهر عليه

انزوا بوجنه
في يمين النور

الحال فاجاب بهما حتي يكون محببا عن ايهما كان واشاد المص الي انه لو قال
لامرأته عند خروجها من المنزل ان رجعت الي منزلي فانت طالق ثلاثا
ثم جلست فلم تخرج زمانا ثم خرجت ورجعت والرجل يقول نويت النور
فالظاهر انه يصرف لانه لو قال ان خرجت ولا نية له يصرف الي هذه
الخارجة فكذا اذا قال ان رجعت ونوي الرجوع بعد هذه الخارجة كان
اولي ان يصرف الي الرجوع عن هذه الخارجة كذا في المحيط ثم اعلم ان
التقيد بشارة بثبت صريحا وشارة بثبت دلالة والدلالة نوعان دلالة
لفظية ودلالة محالية فدلالة اللفظية هو ما اذا حلف لا يدخل علي فلان
تفيد بحال محالية المحلوف عليه والدلالة المحالية كما في الكتاب وفي
المحيط اصله ان الحالف مبي اعقب الفعل فعلا بحرف العطف وهو الفاء واللام
فان كان الفعل الثاني في العادة يفعل علي فورا الاول ولم يفعل حدث
وان لم يكن يفعل علي فورا الاول لا يجتنب ما لم يمت وان ذكرا الفعل الثاني
بحرف الشرط او التراخي وهو حرف ثم فهو علي الابد لان الشرط لا يتحقق
الا بعد وجود الشرط وكلمة ثم علي التراخي فلو قال ان صرت نبي فلم اصبرك
او بعينك فلم اسلم عليك او ان كلمني فلم اجهك فهو علي النور باعتبار
العادة وكذا لو قال اذا استعرت دابتي فلم تترني او دخلت الدار فلم اقدر
وان ذكر بحرف الواو وان قال ان كلمتك ولم تكلمني فهذا لا يجتنب قبل وبعد
فتعتبر نية ولو قال ان ركب دابتي فلم اعطك دابتي فهو علي النور
قال ان اثبتني فلم انك او ان زدني فلم ازيدك فهو علي الابد اي اخر ما ذكره
ثم قال لو قال لامرأته ان تقومي الساعة وتجي الي الدار والدي فانت طالق
ثلاثا فقامت الساعة وليست الشيا وخرجت ثم رجعت وجلست حتي
خرج الزوج فخرجت هي ايضا وانت ذاب والدها بجواماتها الزوج لا يجتنب
لان رجوع المرأة وحلوسها ما دامت في تهيم الخروج لا يكون تركا للنور الا
تري انه لو اخذها البول فبالت قبل لبس الثياب ثم لبست الثياب لا يجتنب
الا تزي ان الرجل اذا قال لامرأته ان لم تجي الي الفراش هذه الساعة فانت
طالق وهما في الفراش فطال بينهما كان علي النور حتي لو ذهبت الي الفراش
لا يجتنب فان خافت فوث الصلاة فصلت قال نصرون يحيي حدث الرجل ان
الصلاة عمدا اخر فينقطع به فورا الاول وعلي القياس الحسن بن زياد
لا يجتنب وعليه التنوي ولو اشتغلت بالوضوء لصلاة المكتوبة واشتغلت
بالصلاة المكتوبة لا يجتنب لانه عذر شرعا فصلا مستثنى من مجبته شرعا
وعرفا ولو اشتغلت بالنظوع او بالوضوء او اكلت او شربت حدث لان هذا
ليس بعذر شرعا انني وفي الغنية قال لها في الخصومة الحلال علي هرام
ان لم تخبرني وقال ما اردت به الخروج للحال ثم خرجت بعد ساعة تجتنب

ان كانت الخصومة في الخروج والافلا وفي الجامع لو قال لها ان لم اصبرك فانت
طالق فري علي اربعة اقسام كان فيه دلالة النور بان قصد ضربها
فمنع انصرف الي النور وان نوي النور ومن الدلالة ان يصرف ايضا لان
فيه تعليل وان نوي الابد او لم تكن له نية انصرف الي الابد وان نوي اليوم
او الغدا او الغد لم تعمل نية ولو قال ان اخذت من مالي شيئا فلم تخبرني
فكذا فاخذته ولم تخبرني في الحال ولا قبله وانما اخبرته بعد ايام لا يجتنب
ان رايت سارقا فلم اخبرك فهو علي النور وان قال ولم اخبرك وان لم اخبرك
فعلي التراخي ولا بد من الشرطين انني ما في الغنية قوله وركب عبده
مركبه ان نوي ولا بد من يعني لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بعد
فلان فانه يجتنب بشرطين الاول ان ينوي الثاني ان لا يكون عليه دين
اي مستغرق فان لم ينوي لا حدث مطلقا لان الملك وان كان للمولي الا انه ايضا في
الي العبد عرفا وكذا شرعا قال عليه السلام من باع عبدا وله مال الحديث
فيجوز الاضافة الي المولي ولا بد من النية فان نواها ولا بد من علي العبد او
كان دينه غير مستغرق حدث لانه شدد علي نفسه نية وان كانت
الدين مستغرقا فلا حدث وان نوي لانه لا ملك للمولي في كسب عبده المدين
المستغرق عند اي حنيفة وقال ابو يوسف حدث في الوجه كلها اذا نوي
لان الملك للمولي لكن الاضافة اليه قد اختلفت لما ذكرنا فلا تدخل الا بالنية
وقال محمد حدث في الوجه كلها نوي او لم ينو اعتبارا بالحقيقة لان العبد
وما في يده تلك الموكرة حقيقة عنده ونظيره هذا الاختلاف ما لو قال مملوك
لي حر فحراني يوسف لا يدخل عبده عبد التاجر الا بالنية سواء كان علي
العبد دين او لا وعند محمد عتقوا نواهم ولا كان عليه دين او لا وعند اي
حنيفة ان لم يكن عليه دين عتقوا ان نواهم والافلا وان كان علي العبد
دين لم يعتقوا وان نواهم في المحيط ولو ركب دابة مكاتبة لا يجتنب لان ملكه
ليس بمضاف الي المولي لاذ انشا ولا بد انني ولزيت كرام الله من
مسا يله الركوب غير هذه المسئلة ولا بأس بترك بعض مسابله قال في
الواقعات حلف لا يركب فاليمن علي ما يركب الناس من الفرس والبغل وغير
ذلك فلو ركب ظهرا شتان ليعبر النهر لا يجتنب لان اوها من الناس لا شيق الي هذا
انني وفي الظهيرة خلف ان لا يركب دابة ولم ينو شيئا فركب حملا او فرسا
او برذونا او بغلا حدث فان ركب غيرها نحو البعير والغنم لا يجتنب استحسننا
الا ان ينوي ولو حلف لا يركب فرسا فركب برذونا لا يجتنب وكذلك لو حلف
لا يركب برذونا فركب فرسا لان الفرس اسم للعربي والبرذون للعجمي والحبل
تنظم الكل وهذا اذا كانت اليمن بالعربية فان كانت بالفارسية لا يجتنب بكل
حال ولو حلف لا يركب دابة فحمل علي الدابة مكرها لا يجتنب وان حلف لا يركب

اولا يركب مركبا فركب سفينة او محملا او دابة حثت ولو ركب ادما يترك في
ان لا يجثت ولو حلف لا يركب علي هذا السبع فزيد فيه او نقص عنه فركب عليه
حثت ان تركي وفي الخلاصة قال كلما ركب دابة فليله علي ان تصدق بها فركب
دابة يلزمه التصديق بها فان تصدق بها ثم اشتراها فركب مرة اخري
لزومه التصديق بها مرة اخري ثم وثق بخلاف مسيلة التنجيز حيث يبطل
التعليق اما لو قال لا يجثت كلما تزوجت فانك طالق ثلاثا فتزوجها
تطلق ثلاثا فلو تزوجت باخر وعادت اليه فتزوجها تطلق ثلاثا ثم وثق
ان تركي يا **اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام**
الاكل ايصال ما يجتمل المضغ بغيره الي الجوف مضغ او لم يمتنع كالخبز واللحم
والفاكهة ونحوها والشرب ايصال ما لا يجتمل المضغ من المبيعات الي الجوف
مثل الماء والنبذ واللبن والغسل فان وجد ذلك حثت والا فلا الا اذا كان سبي
ذلك الا او شربا في العرف والعادة فيجثت فاذا حلف لا ياكل كذا ولا يشرب
فادخله في فيه ومضغه ثم القاه لم يجثت حتي يدخله في جوفه لانه
بدون ذلك لا يكون اكل او شرب بل يكون ذوقا ولو حلف لا ياكل هذه البيعة
او لا ياكل هذه الخوزة فابتلعها قال قد حثت لوجود حذو الاكل وهو ما ذكرنا
ولو حلف لا ياكل عينا ورمانا فجعل يعضه ويرمي بنقله ويبيع مالم يجثت في
الاكل ولا في الشرب لان ذلك ليس باكل ولا شرب بل هو مص وان عصره ما
العنب فلم يشربه واكل قشره وحصرمه فانه يجثت لان الزاهب ليس الا
الما وذهاب الما لا يخرج منه ان يكون اكله الا تركي انه اذا مضغوه واشتلع
الما انه لا يكون اكله بانبتلاع الما بل بانبتلاع الحصرم فدل ان اكل العنب هو
اكل القشر والحصرم منه وقد وجد فيجثت وقال هشام لم يمتنع ماؤها حتي
لا يلبس عن محمد في رجل حلف لا ياكل مسكرا فاخذ سكرة فجعلها في فيه فجعل يثقل
ماؤها حتي ذابت قال لم ياكل لانه حين اوصلها الي فيه وصلت وهي لا يجتمل
المضغ وكذلك روي عن ابي يوسف فيمن حلف لا ياكل رمانة فمص رمانة
انه لا يجثت ولو حلف لا ياكل هذا اللبن فاكله نجسا ونجسا وحلف لا ياكل من
هذا العسل فاكله نجسا يجثت لان اللبن هكذا يوكحل وكذلك الخمر لانه من جملة
الادام فيكون اكله بالخبز كاللبن فان اكل ذلك بانفراذه لا يجثت لان ذلك شرب
وليس باكل فان صب علي ذلك الما ثم شربه لا يجثت في قوله لا اكل لعدم الاكل
ويجثت في قوله لا اشرب لوجود الشرب وكذلك ان حلف لا ياكل هذا الخبز فجثته
ثم روزه وقصب عليه الما فشربه لا يجثت لان هذا اشرب لا اكل فان اكله مبلولا او
غير مبلول يجثت لان الخبز هكذا يوكحل عادة وكذلك السويق اذا شربه بالما فهو شارب
وليس باكل كذا في التذايغ ولم يذكر لحم الذوق وهو معرفة الشيء بغيره من غير
ادخال عينه لا تركي ان الاكل والشرب يغطيان الذوق كذا في الكافي ولذا قال في

الطهريه لو حلف لا يذوق في منزله فلا تناطعها ما ولا شرابا فتا في فيه شيئا دخله
في فيه ولم يصل الي جوفه حثت وتيمينه علي الذوق حثتة الا ان يكون
بغيره كلاما ويثبت ذلك ان يقول له غيره فقال نعد عندي اليوم فحلف لا يذوق
في منزله طعما ولا شرابا فهذا علي الاكل والشرب وعن محمد فممن حلف لا يذوق
الما فتعصم من المصلاة لا يجثت لان هذا لا يراد بذكر الذوق ان تركي وفي المحيط حلف
لا ياكل ولا يشرب فذاق لا يجثت ولو حلف لا يذوق فاكل او شرب حثت لان في الاكل
والشرب ذوقا فزيدا ان تركي وتيمينه علي اللبس الشا الله الله تعالى
لا ياكل من هذه الخلعة حثت بتمرها لانه اضاف اليه الي ما لا يوكحل
فيمص في الي ما يجثت منه لانه سبب له فيصالح بما زاعده والتم بالمثلثة ما يخرج
منها يجثت بالجماد والبسر والربط والتمر والطلع والربس الخارج من ثمرها
والجماد من الخلعة وهي شئ ابيض لين والطلع ما يطلع من الثفل وهو قبل
ان يشق ويقال لما يبد ومن اكل طلع ايضا وهو شئ يكونه يشبه الانسان هو
وبريقه الذي كذا في المغرب وفيد بالتمر لانه لا يجثت بما تغير بصيغته هادئة
فلا يجثت بالنبذ والناطف والربس المطبوخ والخل لانه مضاف الي فعل حادث
فلم يبق مضافا الي الشجرة ويجثت بالعصيرة لانه يتغير بصيغته جديدة ولولم
يكن للشجرة ثمره يصير الي يمين في ثمرها فيجثت اذا اشترى به ما كولا واكله
واشار بقوله بتمرها الي انه لو قطع غصنها منها فوصل بشجرة اخري فاكل من ثمره
تلك الشجرة من عند الغصن انه لا يجثت وقال بعض من يجثت الي انه لو تكلف
واكل من عين الخلعة لا يجثت قالوا وهو الصحيح كذا في المحيط واشار بالخلعة الي
كل ما لا يوكحل عينه فلو حلف لا ياكل من هذا الكر من علي عينه وحصرمه وزينه
وعصيره وفي بعض المواضع ودبسه والمراد بعصيره فانه ما العنب وهو ما يخرج
بلا صنع عند انزاع العنب وفيد بما لا يوكحل عينه لو حلف لا ياكل من هذه الشاة
فانه يجثت باللحم خاصة ولا يجثت باللبن والزبد لانها ما كولة فينقذ اليه
عليها وكذا لو حلف لا ياكل من هذا العنب واطلق اللحم ولم يقيده بالنية لا لئلا
الي انه عند عدمها فلو نوى الا يمينها لم يجثت باكل ما يخرج منها لانه نوى
حقيقة كلامه كذا في المحيط وينبغي ان لا يصدق فضلا لان الجازم متعين
ظاهرا فاذا نوى خلاف الظاهر لا يقبل وان كان حقيقته وله شئ اخر لشبهة
ولو عين البسر والربط واللبن لا يجثت برطبه وتمره وشراذه بخلاف هذا الصريح
هذا الصريح وكذا الشايب وهذا الحمل لان صفة الرطوبة والبسوة داعية
الي اليه وكذا كونه لبنا فينتفيذه واذا حلف لا ياكل هذا البسر فاكل بعوماصا
رطبا او حلف لا ياكل هذا الرطب فاكله بعد ما صار رطبا يعني يا بسا وهو بالتا
المشاة او حلف لا ياكل هذا اللبن فاكله بعد ما صار شربا اي راييا وهو الخاثر
اذا استخرج ماوه فانه لا يجثت في هذه المسائل الثلاث بخلاف ما اذا حلف

لا يكمل هذا الصبي او الشاب فكله بعد ما شاع فانهم يجنت لان هجران المسلم
يمنع الكلام مني عنه فلم يعنر الداعي في الشرع ولان صفة الصباد اعبة الى
الرحمة لا الى الهجران فلم يعنر ويتعلق اليمين بالاشارة وكذا لو حلف لا ياكل
هذا الحمل فيختين ولد الشاة فاكله بعد ما صار كيشا فانه يجنت لان صفة
الصغر في هذا البيوت داعية الى اليمين فان الممتنع عند التزامها عاين
لحم الكيش والاصل ان المحلوف عليه اذا كان بصفة داعية الى اليمين بقدر
في المعرف والتكرار فان ذلك يترك اليمين عنه وما لا يصلح داعية اعتبر في المنكر
دون المعرف فبدر ينوله عين لانه لو انكر قسما في وقيد بهذا الصبي لانه لو
حلف لا يكلم صبييا فكلما بالغ لا يجنت لانه صار مقصودا بالحلف لكونه هو
المعروف بالمحلوف عليه فيجب تغيير اليمين به وان كان حراما كما في المكشوف
الكبير فالصبي من لم يبلغ وكذا الغلام فاذا بلغ فهو شاب وفيه ثلاثين كنة
او ثلاث وثلاثين علي الاختلاف فهو كهل الى خمسين فهو شيخ الى تسعين كما
في الزخيرة واشار المص الى انه لو حلف لا ياكل هذا العنب فصار صبييا ولا ياكل
هذا اللبن فصار جينا او حلف لا ياكل من هذه البيضة فاكل من فرايجها ولا يروق
من هذا الخمر فصار خلا او حلف لا ياكل من زهرة هذه الشجرة فاكل بعد ما صار
لونا او مشمشا فانه لا يجنت بخلاف ما لو حلف لا ياكل نحر فاكل حبسا فانه يجنت
لانه نحر مفتت فان التمر جميع اجزائه قابرا بما تفرقت اجزائه لا غير كذا في المحيط
وفسر الحبس في البوايع بانه اسم لتمر ينبت به في اللبن وينشرب فيه اللبن وقيل
هو الطعام طعام يتخذ من تمر ويضم اليه شيء من السم او غيره والغالب هو التمر
فكان اجزا التمر حبالها فيبني الاسمر انزني والكلام ليس بقيد في مسيلة الصبي
لانه لو حلف لا يجمع هذه العصبية في اخرها بعد ما صارت كبيرة يجنت كما في
البوايع ولو حلف لا ياكل من هذه الحديقة فاكل بعد ما صارت بطيخا لا رواية فيه
واختلف المشايخ فيه كذا في البوايع وفيها ايضا انه اذا سوي في الفضول المنتزعة
ما يوجب الحنث حنث لانه شرد علي نفسه ثم اعلم ان الاصل فيما اذا حلف لا ياكل
معينا فاكل بعضه ان كل شيء ياكله الرجل في مجلس او يشربه في شربه فالحلف
علي جميعه ولا يجنت باكل بعضه لان المقصود من اليمين الامتناع عن اصله
لا عن جميعه فلو حلف لا ياكل من نحر هذا البستان او من نحرها بين التخلتين
او من هذين الرغيفين او من لبن هاتين الشاتين او من هذا العنبر ولا شرب
من ما هذه الا نحر فاكل او شرب بعضه يجنت لان كلمة من للتبعية فكانت
اليمين متناولة بعض المذكور وقد وجد كذلك لو قبض دينارا فوجد درهمين
فانين فحلف لا ياكل منهما شيئا واخذ احدهما حنث ولو قال لا اشرب لبن هاتين
الشاتين ونحو ذلك لم يجنت حتى يشرب من لبن كل شاة ولا يجنت شرب الكولان
غير مقصود ولو حلف لا ياكل سمن هذه الخابية فاكل بعضه حنث ولو كان مكان

الاكل

الاكل يباع بقضها لا يجنت لان الكل لا يتاقي علي جميعه في مجلس واحد ويتاقي
البيع ولو حلف لا ياكل هذه البيضة لا يجنت حتى ياكلها ولو حلف لا ياكل الطعام
فان كان بقدر علي الكد فقرة واحدة لا يجنت حتى ياكلها وان لم يقد رحت باكل
بعضه وهو الاصح المختار طشا جينا ولو قال لا امرأته ان اكلتها هذين الرغيفين
فجدي حنثا حنثا كل واحدة منهما رغيفا عتق العبد وكذلك لو اكلت احدهما
الرغيفين واكلت الباقي الاخرى يجنت كذا في المحيط وفي البوايع معزيا الى الاصل
بعد ما ذكر هذه المسائل قال لو قال لا اكل هذه الرمانة فاكلها الا حبة واحدة
حنث في الاستحسان لان ذلك القدر لا يعتد به فانه يقال في العرف لمن اكل
رمانة وترك منها حبة او حبتين انه اكل رمانة وان ترك بعضها او ثلثها او
ترك اكثر مما لا يجري في العرف انه يستغنى من الرمانة لم يجنت لانه لا يسيى الاكل
لجميعها انزني وبه يعلم ان اليسير من الرغيف وغيره كالقودر كالقعدة وفي الوافا
اعترف من القدر ثمر قال والله لا اكل من هذا القدر فاكل ما في القعدة لا يجنت لان
اليمين علي ما بقي في القدر ثم قال في الفصل التاسع قال ان اكلت هذا الرغيف
فامرأته طالق ثلاثا وان اكله اليوم فامرأته حرة فاكل النصف لم يجنت لان عدم
شرط الحنث في اليمينين وهو اكل الكل وترك الكل واخذ لثمة فوضعهما في فيه فقال
له رجل امرأتي طالق ان اكلتها وقال اخر امرأتي طالق ان اخرجهما من فيك فاكل
البعض واخرج البعض لم يجنت احدهما لان شرط الحنث في اليمينين وهو اكل الكل
او ترك الكل ولو اخذ لثمة فوضعهما في فيه الى اكل الكل واخراج الكل ولم يوجب
قال هذا الرغيف علي قرام اذا اكل بعضه حنث وهذا خلاف قوله لا اكل هذا
الرغيف ان كان مما يؤكل كله في مجلس واحد والتوقي علي ذلك انزني وقيد المص
باليمين لانه لو اوصي بهذا الرطب فصار ثمر ثمرات لم تبطل الوصية لان بعض
الموصي به قد فات وفوات بعض الوصية به لا يوجب بطلانها وفي اليمين تتناول
بعض المحلوف عليه فلا يجنت بخلاف ما اذا اوصي بجينه ثم صار صبييا ثم مات الوصية بطلت
الوصية والفرق ان الرطب والتمر نصف واحد لثمة المتفاوت بينهما بخلاف التين والرز
فانه يتبدل وهلاك كذا في غاية البيان قوله لا ياكل بسر فاكل رطبا لا يجنت
لانه ليس بسر كما لو حلف لا ياكل عنبا فاكل زبيبا وقيد به لانه لو حلف لا ياكل
جوزا فاكل منه رطبا او يابس احنث وكذلك اللوز والعنق والتين واشباه ذلك لان
الاسمر يتناول الرطب واليابس جميعا كذا في البوايع قوله وفي لا ياكل رطبا او
يسرا او لا ياكل رطبا ولا يسرا حنث بالمذهب وهو يسر النون كما في المغرب يقال
يسر مذب وقد ذنب اذا بدا الارطاب من قبل ذنبه وهو ما يفعل من جانب التمر
والعلاقة واما الرطب فهو ما ادرك من ثمر النخل الواحدة رطبة والرطب المذب
هو الذي اكثره رطب وينتهي قليل منه يسر والبسر المذب عكسه وهذا عند ابي
حنيفة وقال لا يجنت في الرطب بالبسر المذب ولا بالبسر الرطب المذب لان

الربط المذبذب يسمى رطبيا او اليسر المذبذب يسمى يسرا وصار كما اذا كانت اليمين على
الشراولة ان الربط المذبذب ما يكون في ذنبه قليل يسر واليسر المذبذب على عكسه
فصار اكله اكل اليسر والربط والكل واحد مقصود في الاكل بخلاف الشرافاته
بصادفه الجملة فينتج القليل فيه الكثير وفي الشراكتين المعنوية انهما
مع ابي حنيفة وحاصل المسائل اربع وفاتنتان وخلافيتان فالوفاتيتان
ما اذا حلف لا ياكل رطبيا فاكل رطبيا مذبذبا وما اذا حلف لا ياكل يسرا فاكل يسرا
مذبذبا وما اذا حلف لا ياكل يسرا فاكل يسرا مذبذبا فانه يجتنب عندها خلافا
لابي يوسف قوله ولا يجتنب بشر كئاسه يسر في رطب في لا يشترى
رطبيا اي لو حلف لا يشترى رطبيا فاشترى رطبيا فاشترى كئاسه في رطب
لم يجتنب لان الشرا بصادف جملة والمغلوب تابع ولو كان اليمين على الاكل
يجتنب لان الاكل بصادفه شيئا فشيئا كان كل واحد منهما مقصودا وصار كما اذا
حلف لا يشترى شعيرا او لا ياكله فاشترى حنطة فيها حبات شعير او اكلها
يجتنب في الاكل دون الشرا اقلنا قال في الحاشية لو حلف لا يشترى راسا والكتبة
بكسر الكاف عنقود النخل والجمع كئاس قال في النبيين بخلاف ما اذا عقد
بميزه على المس حدث في الوجوه كلها لان المس فيها مقصود حنيفة واسم
المحلول عليه باق بخلاف ما اذا حلف لا يمس قطنا او كتنا فاسم ثوبا اتخذ منه
حيث لا يجتنب لزوال اسم لفظن واكتنان عنه فصار كما لو حلف لا ياكل سمنا
او زيدا ولا يجتنب فاكل سمنا او سمسه قوله ويسمك في الاكل في لا ياكل
طما اي حلف لا ياكل لحم السمك وان سماه الله تعالى لحما في القرآن للعرف وقد
قرمنا ان الايمان مبنية عليه لاعلى الحقيقة وهو ولي ما في الهداية من ان
التسمية التي وقعت في القرآن مجازية لا حقيقية لان اللحم منشأه من الدم
ولاد في السمك لسكونه في الماء ولذا اهل بلاد كاه فانه ينتقض بالالية بتعدد
من الدم ولا يجتنب باكلها المكان العرف وهو لا يسمى لحما وايضا يمنع ان اسم اللحم
باعتبار الاعتقاد من الدم لا باعتبار الالتهام لا تري انه لو حلف لا يركب دابة فركب
كافرا ولا يجلس على وتر فجلس على جبل انه لا يجتنب مع شبيهتها في القرآن دابة
قاوتاد او هذا كله اذا لم ينو اما اذا نواه فالاسم كما طريا او ما لحاحنت وفي المحيط
وفي الايمان بعنبر العرف في كل موضع حتي قالوا لو كان الحالف خوازميا فاكل لحم
السمك يجتنب لانهم يسمونه لحما قوله ولحم الخنزير والانساب والكلب
والكرش لحم لان منشأ هذه الاشياء الدم فصارت لحما حقيقية فيجنت باكلها في حلقه
لا ياكل لحما وان كان لحم الخنزير فالاولي حراما لان اليمين قد تعذر منع النفس عن الحرام
كما اذا حلف لا يربي ولا يكذب نصح بميزه ولذا يدخل في العموم لا تري انه لو حلف
لا يشرب شرابا يدخل فيه الخمر حتي يلزمه الكفارة بشرطها لكونها شرابا حقيقية
وجوب الكفارة في اليمين ليس لغيرها بل لمعني في غيرها وهو هتك حرمة اسم

الله تعالى ولا يختلف ذلك بين ان يكون يمينه على الطاعة او المعصية وصدق الاما
العناني انه لا يجتنب باكل لحم الخنزير والادي وقال في الكافي وعليه الفتوى باعتناء
للعرف وهذا هو الحق وما في التبيين من انه عرف عملي لا يصلح مقيد للفظ بخلاف
العرف اللفظي لا تري انه لو حلف لا يركب دابة لا يجتنب بالركوب على الانسان للعرف
اللفظي لان اللفظ عرفا لا يتناول الا الكراع وانه كان في الدابة يتناول ولو حلف
لا يركب حيوانا يجتنب بالركوب على الانسان لان اللفظ يتناول جميع الحيوانات
والعرف العملي وهو انه لا يركب عادة لا يصلح مقيد لا تري فقد رده في فتح
الغدير بانه غير صحيح لتصريح اهل الاصول بقولههم الحقيقة تترك بدلالة العادة
اذ ليست العادة الاعرف اعليا ولم يجب عن الفرق بين الدابة والحيوان وهي
واردة عليه ان سلمها وفي الخلاصة لو حلف لا ياكل لحما فاكل شيئا من البطون
لا كبد الطحال يجتنب في عرف اهل الكوفة وفي عرفنا لا يجتنب وهكذا في المحيط
والجنتي ولا يخفى انه لا يسمى لحما في عرف مصر ايضا فعلم ان ما في المختصر من
علي عرف اهل الكوفة وان ذلك يختلف باختلاف العرف وفي الخلاصة وغيره قال
حلف لا ياكل لحما حنت ياكل لحم الابل والبقر والغنم والبقر والطير مطبوخا كان
او مشويا او قد يدركها ذكره في الاصل فهذا من محمد اشارة الي انه لا يجتنب
بالبي وفي فتاوي ابي الليث عن ابي بكر الاسكافي انه لا يجتنب وهو الاظهر وعند
الفقيه ابي الليث يجتنب ولو حلف لا ياكل من هذا اللحم شيئا فاكل من حرقته لم
يجتنب ان لم يكن له نية المرقاة ان في الطهيرية الاشبه انه لا يجتنب سواء كان
الحالف قريبا او مقربا وعليه الفتوى لانهم يفرقون بينهما عادة ولو حلف
لا ياكل لحم بقرة لم يجتنب باكل لحم الجاموس لانه وان كان بقرا حتي يعد في نصب النحر
ولكن خرج من اليمين يتعارف الناس ان في الحاشية والراس والاكراع لحم في
بهمن الاكل وليس لحم في بهمن الشرا ان في البرابح حلف لا ياكل لحم دجاج فاكل
لحم ديك حنت لان الدجاج اسم للذكر والانثى جميعا فاما البهاجة فاسم
للانثى والديك اسم للذكر واسم للابل يقع على الذكور والاناث وكذا اسم الحمل
والبعير والجوز والبعر وهذه الاربعة يقع على النجاشي والعراب واسم البقر يقع
على الذكر والانثى كالشاة والغنم والنعجة اسم للانثى والكتيش للذكر والرس
لهما كالبعير والبعلة والحمار للذكر والحماره للانثى والانثى قوله وشعر
الظفر في شعر اي لو حلف لا ياكل شعرا فاكل شعر الظفر لا يجتنب وهو معطوف
علي قوله ويسمك وهذا عند الامام وما لا يجتنب لوجود خاصية الشعر فيه
وهو الزوب بالنار وله انه لحم حقيقة لا تري انه ينشأ من الدم ويستعمل
استعماله ويحصل به قوته ولهذا يجتنب باكله في اليمين على اكل اللحم اجماعا في
المحيط ولا يجتنب بيعه في اليمين على بيع الشعر قال للفاضي الاستحباب ان اريد
بشعر الظفر شعر الكلية فقولهما اظهر وان اريد به شعر اللحم فقوله اظهر ان في

وفي فتح القدر بفتح غير واحد قول أبي حنيفة وذكر الطحاوي قول محمد بن أبي
حنيفة وهو قول مالك والشافعي في الأصح وقيل بشجر الظهر لأنه يجنت
بشجر البطن اتفاقا وذكر في الكافي أن الشجر مراد به شجر البطن وشجر
الظهر وشجر الخلف بالعظم وشجر علي ظاهر الأمعاء وتنفوا على أكله كما في
التبيين وفي فتح القدر يروى في الكافي لا يخلو من نظير لا ينبغي خلاف في
عدم الحث بما على الأمعاء وما في العظم قال الإمام الشافعي أن أحد الأمر
يقول بأن مج العظم شجر البطن وكذا لا ينبغي خلاف في الحث بما على الأمعاء
لأنه لا يختلف في تسميته شجما انتهى وفسره في الهداية شجر الظهر بأنه
اللحم السمين وأشار إلى أن الأمور يشتر الشجر إذا اشترى شجر الظهر
لا يجوز على الأمر وهو مروي عن محمد وهو دليل الإمام أيضا كما في المحيط
قوله وبالبينة في شجما ولحما أي لا يجنت بالكلية لو حلف لا يأكل لحما أو
حلف لا يأكل شجما لأنها نوع ثالث حتى لا يستعمل المحرم والشجر فلا
ينشأ لها اللفظ معني ولا عرفا قوله وبالجنت في هذا البراي لا يجنت بالكل
الجنت حلفه لا يأكل هذا البر فلا يجنت إلا بالقصر من غير ما عند الإمام وقال
أن أكل من خبرها حث أيضا لأنه مفرغ منه عرفا ولا في حنيفة أن لها
حقيقة مستعملة فإنها تغلي وتغلي وتوكل قضا وهي قاضية على الجواز
المتعارف كما هو الأصل عنده ولو قسمها حثت عندهما هو الصحيح لعموم
الجواز كما إذا حلف لا يصنع فذمه في دار فلان واليه الإشارة بقوله حثت
في الخبر أيضا كذا في الهداية وصح في الزخيرة عنهما أنه لا يجنت بالكلية
وفي فتح القدر والمحيط إنما يجنت بالكلية عندهما إذا لم تكن نية بأن
كانت متلبية باللبيلة في عرفنا ما إذا قسمها نية لم يجنت لأنه غير
مستعمل أصلا وأشار إلى أن لو أكل من دقيقتها أو سويقها فإنه لا يجنت
بالأولي عند الإمام وأما عندهما فقولوا لو أكل من سويقها حثت عند محمد
خلافًا لأبي يوسف فيحتاج أبو يوسف إلى الفرق بين الخبر والشويق
والفرق أن الحنطة إذا أدركت مغرونة بالأكل يراد بها الخبر والشويق
ومحمد اعتبر عموم الجواز وأطلقه اللحم فشم ما إذا نوى غيرهما ولم تكن له
نية كما في البدائع ولا يخفى أنه إذا نوى أكل الخبر فإنه يصدق لأنه شريد على
نفسه وقيل يكون الحنطة معينة لأنه لو حلف لا يأكل حنطة ينبغي أن يكون
جوابه كما ذكره شيخ الإسلام ولا يخفى أنه يحكم بالدليل المذكور والمنفق
على إرادته في جميع الكتب يعمر المعينة والمنكرة وهو أن غيرهما كذا في
فتح القدر فلا فرق في الحكم بين أن يقول لا أكل من هذه الحنطة أو هذه الحنطة
كما في البدائع قوله وفي الدقيق يجنت خبره لا يفسد أي في حلفه لا يأكل
هذا الدقيق لا يجنت بالكلية لأن عينه غير ما كثر خلاف الحنطة فانصرف

إلى

إلى ما يتخذ منه فلو استغنى كما هو لم يجنت على الصحيح لتعين الجواز مراد كما إلى
أكل عين الحنطة كما قد مناه وإن عين أكل الدقيق بعينه لم يجنت بالكلية لأنه
نوي الحنطة وفي المحيط وكذلك لو أكل من عصير نه حثت لأنه قد يؤكل كذلك لأن
أكل الدقيق هذا يكون عند العقل لا ينصرف إلى ما هو معتاد به انتهى وفي الظاهر
حلف أن لا يكون أن لا يأكل من هذا الدقيق فاحذر منه خبيص قال النقيض أبو
الليث أخاف أن يجنت انتهى وفي الخبيص الحلو فلو قال المصحح حثت بما يتخذ منه كان
أولى قوله والخبر ما اعتاده بلده فإذا حلف لا يأكل خبرا حثت بالكلية خبر البر هو
والحنث والشعر لأنه هو المعتاد في غالب البلاد فلو أكل من خير الفطاف لا يجنت
لأنه لا يسمى خبرا مطلقا إلا إذا نواه لأنه يجمله ولو أكل خبرا لا ربه العراف لم
يجنت لأنه غير متعارف عندهم حتى لو كان بطبرستان أو في بلد طعاهم ذلك
حنث ولا يجنت خبر الشعر لأن مضره لا يضره لا يعتادون الأكل خبر البر ولا يجنت
الحجازي واليمن خبر الذرة فإنهم يعتادونه ودخل في الخبر الكماج لأنه خبر زيادة
للأخصاص باسم الزيادة لا للنقص ولا يجنت بالثريد لأنه لا يسمى خبرا
مطلقا وفي الخلاصة حلف لا أكل من هذا الخبر فإنه يورد ما نفتت لا يجنت لأنه
لا يسمى خبرا ولا يجنت بالعصيرة والطماح ولا يجنت لودقه فشربه وعن
أبي حنيفة في حيلة أكله أن يذقه فيلغته في عصيرة ويطلع حتى يصير
الخبرها الكا وقد سبل المحقق أن الهما من يروي اعتاد أكل خبر الشعر قد دخل
البلدة المعتاد فيها أكل خبر الحنطة واستمر هو لا يأكل الشعر وحلف لا يأكل خبرا
قال فقلت لا يعتد الأعلى عرف نفسه في حثت بالشعر لأنه لم يعتد على
عرف الناس إلا أن الحالف يتعاطاه فهو منهم فيصرف كلامه كذلك وهذا منتف
في من لا يوافقه بل هو بجانب لهم انتهى وفي الظهيرة يجنت بالكلية ما ورد
وهو ما يقطع من الخبر مستند برباعه أن كان محشورا بالبيض وغيره ولو أكل
الخبر مبلولا حثت وفي الحاشية أنه يجنت بالكلية الرقاق انتهى وينبغي أن يخص
ذلك بالرقاق الأبيض في نفسه ما الرقاق الذي يجثي بالسكز واللور فلا
يدخل تحت اسم الخبر في عرفنا كما لا يخفى وفي الظهيرة لو حلف لا يأكل خبر
فلأنه فالخبرة هي التي تضرب الخبر في التورودون التي تجمعه وهو د
للضرب فإن أكل من خبر التي ضربته حثت والأفلا انتهى قوله والشوا
والطبيع على اللحم فإذا حلف لا يأكل الشوا لا يجنت بالكلية اللحم دون البادجان
والخبر لأنه يراد به اللحم المشوي عند الإطلاق إلا أن ينوي ما يشوي من
بيض وغيره لمكان الحنطة وكذا إذا حلف لا يأكل الطبيع فهو على ما يطلع من
اللحم وهذا استحسن اعتناء اللورق وهذا لأن النعميم متعود فيصرف
إلى خاص وهو متعارف وهو اللحم المطبوخ بالما إلا إذا نوى غير ذلك لأن فيه
تشديد وإن أكل من مرققة حثت لما فيه من أكل اللحم ولأنه يسمى طبيخا

بج

وان كان لا يسمى لهما كما قد مناه في البرايح حلف لايا لكون طبيخ امراته فسخت له
قد رافد طبيخا غيرها انه لا يجنت لان الطبيخ قولين طبخ وهو الفعل الذي يسره له الك
الحمر وذلك وجده من الاول لامنها انزني وفي التجريد قبل اسم الطبخ يقع بوضع النذر
لايجاد النار وقيل لو اورد غيرها فوضعت هي النذر لا يجنت انزني وفي عرفنا ليس واضع
النذر طبخا قطعاً ومجرد الابداد كذلك ومثله يسمى صبي الطبخ يعني معينه والطبخ
هو المركب بوضع التوابل وان لم يوقد كذا في فتح القدير فيرد علي المم شيان الاول
ان الطبيخ ليس هو الحمر خاصة وانما هو ما يطبخ بالما من الحمر حتى ان ما يتخذ
قلية من الحمر لا يسمى طبخا فلا يجنت به كما صرح به في التبيين وغيره فان قيل
انه اراد به المطبوخ بالما قلنا لا يصح ذلك في الشوا لانه لا يجنت فيه اذا كان الحمر
مطبوخا بالمالان الحمر المشوي هو الذي لم يطبخ بالما وقد جعلها واحداً الثاني
ان الطبيخ يودك وكذا العرس كما في الظهيرية بخلافها اذا طبخ بزيت او سمن او
قال بن سماعه الطبيخ يقع علي الشحم ايضا زاد في التدايع انه يقع علي ما طبخ
بالالبنة ايضا قال في فتح القدير ولا شك ان الحمر بالما طبخ وانما الكلام في ان
المتعارف الظاهر انه لا يجنت به انزني واشتاء المم رحمه الله الي ان لو اكل سمكا
مطبوخا لا يجنت لانه لا يسمى طبخا في العرف كما صرح به في التدايع وفي المغرب
الودك من الشحم والحمر ما يتخلب منه وقول الغزالي وذكر المبيضة في ذلك انزني
وحاصله ان الدهن الخاص وهو من الشحم والحمر قال في تقييد الفلاسني
وما يطبخ مع الادهان يسمى مزورة انزني ومزاده غير دهن الحمر والشحم كما
قد مناه فعلي هذا لو حلف لايا لوطبخا لا يجنت بالما المزورة التي تفعل للمريض
فيلد المم بالطبخ لانه لو حلف لايا لوطبخا ما فاكل خبزا او فاكهة او غير ذلك
عما ياكل علي وجه التطعم كان حاله وان اكل ماله طعمه كذا لا ياكل علي وجه
التطعم كما في الاطعمونيا ونحو ذلك يجنت في يمينه كذا في الخانية وفي الظهيرية
حلف لايا لوطبخا ما فاكل مالحا او حلا او كحما او زيتا يجنت في يمينه هكذا رواه بن
رستم عن محمد وقال كلشي ياكل هو طعام فندر محمد الحل طعاما
وقال ابو يوسف الحل ليس بطعام وقال النذوري في كتابه وحقيقة الطعام
ما يطعمه ولكن يجنت في العرف ببعض الاشياء فان استغنيا وما اشبه ذلك
من الادوية الكريهة لا يسمى طعاما وفي البرايح لو حلف لايا لوطبخا ما فاكل
شيا يسمى لاجنت لان قليل الطعام طعام وفي المحيط لو حلف لايا لكون طعام
فاكل من شئ لم يجنت والنبيذ شراب عند ابي يوسف وقال محمد هو طعام
ولو حلف لايشتركي طعاما لا يجنت بشر الحنطة والرفيق والخبز استحسننا
وفي الواقيات حلف لايا لوطبخا ما فاكل دوا ان كان من الدوا الذي لا يكون
له طعم ولا يكون عند او يكون مكرها لا يجنت لانه لا يسمى طعاما وان كان
دواله حلاوة مثل الحلبي يجنت لان له نعمة ويكون به غذا حلف لايا ل

من طعام فلان فاكر من حلفه بطعام نفسه او بزيته او بلحمه حنت لانه لو من
طعامه انزني وفي التدايع حلف لايا لوطبخا ما فاضطر الي اكل مبيضة فاكل منها لم يجنت
قوله والراس ما يباع في مصره فلو حلف لايا لراسا انصرف يمينه الي ما يكتسب
في التناهي في تلك البلدة وقيل فيهما من راس الابل والبقر والغنم وهو المراد بقوله
ما يباع في مصره اي من الروس غيري وخصه في الجامع الصغير وروس البقر
والغنم عند الامام وعندهما بالغنم خاصة وهو اختلاف عصره وفي زماننا هو
خاص بالغنم فوجب علي المتقي ان يفتي بما هو المعتاد في كل مصروف فيه حلف
الحالف كما افاده في المختصر وما في التبيين من ان الاصل اعتبار الحنيفة اللغو
ان امكن العمل بها والاذا العرف الخ مردود لان الاعتبار لما هو للعرف وتقدم مرات
الفتوي علي انه لا يجنت بالكل الحمر الخنزير والادي ولد اقال في فتح القدير وهذا
لو كان هذا الاصل المذكور منظور اليه لما تجاسر الحد علي خلافه في النزع انزني
وفي التدايع والاعتقاد انما هو علي العرف وبما ذكرناه انزني ما ذكره الاستيحا
انه في الاكل يقع علي الكراذ الكما يسمى راسا وفي الشرايع علي راس البقر والغنم
عنده وعندهما علي الغنم خاصة ولا يقع علي راس الابل بالاجماع لما علمت ان
في الاكل خاص بما يباع في مصره وفي المغرب يكتسب في بالنور يطعم به النور
او يخل فيه من كبر الرجل راسه في قميصه اذا دخله قوله والعاكفة
التفاح والطبخ وقال لا يجنت في الرمان والعنب والرطب ايضا والاصل ان الفاكهة
اسم لما يتفكه قبل الطعام ويعوده اي يستعمل به زيادة علي المعتاد والرطب
واليابس فيه سواء بعد ان يكون التفكه به معتادا حتي لا يجنت بيابس
الطبخ وهذا المعني موجود في التفاح واغوارها فيجنت بها وغير موجود في
التفاح والخيار لانها من البقول يباعا وكلا فلا يجنت بها واما العنب والرطب
والرمان فما ينولان معني التفكه موجود فيهما فاكلها اعتد الفواكه والتنعيم
بها ينفق التنعيم غيرها وابو حنيفة يقول ان هذه الاشياء كما يتعدى بها
او ينزوي بها فوجب قصودا في معني التفكه للاستعمال في حاجته
البناء ولهذا كان اليابس منها من التوابل ومن الاقوات وذكر في الكشف الكبير
ان هذا الاختلاف عصر وزمان فابو حنيفة افني علي حسب عرفه وتغير
العرف في زماننا وفي عرفنا ينبغي ان يجنت بالانفاق انزني وفي الظهيرية
قال محمد في الاصل التوث فاكهة وعن ابي يوسف ان العناب فاكهة وفي الاصل
الجوز قال النذوري عن الشجر كلها فاكهة الا الرمان والعنب والرطب والطبخ
من الفواكه هكذا ذكر النذوري ورواه الحاكم الشهيد في المستفي عن ابي يوسف
وذكر شمس الابرة السرخسي في شرحه ان السطبخ ليس من الفواكه
فانه ذكر ان ما لا يكون يابس فاكهة رطبة لا يكون فاكهة وقال ابو
حنيفة ليس الباقي الا خضر فاكهة والحاصل ان العبرة في جميع ذلك العرف

يه

ي

فما يوكل علي سبيل التنكح عادة وبعد فاكهة في العرف بدخلت اليهين ومعا فلا انتهى
وفي المحيط ما روي ان الجوز واللوز من الفاكهة قال ابو حنيفة هو في عرفهم اما
في عرفنا فلانه لا ياكله للتنكح وقال محمد بن قيس السكر والبسر والاحمر فاكهة
ولو حلف لا ياكل من فاكهة العام ونعام العام فان كان في ايام الفاكهة الرطبة
فوق علي الرطب فان اكل اليابس لا يجنت وان كان في غير وقتها فهو علي اليابس
وقد استحسنان لتعارف الناس اطلاق اسم الفاكهة في وقت الرطب علي
الرطب دون اليابس انتهى وفي البدايع لو حلف لا ياكل فاكهة زيبيا او ثمر او خب
الرمان لا يجنت بالاجتماع والجوز رطبه فاكهة ويا سيرة اذ امر ان يقي المصنف
بالفاكهة لانه لو حلف لا ياكل الحلوا فالحلوا عندهم كل حلوي ليس من جنسه حلف
وما كان من جنسه عام من فليس يحلو والمرجع فيه الي العرف فيجنت باكل
الخبث والخبث والغسل والسكر والناطف والرب والرطب والتمر واشباه ذلك وكذا روي
المعالي عن محمد اذا اكل تينا رطبا او يابس لا يابس من جنسه عام من فليس
معني الحلاوة فيه ولو اكل عينا حلوا وبطيحا حلوا او رمانا حلوا او جاحا حلوا لم
يجنت لانه من جنسه مما ليس يحلو وكذا الزبيب وكذا اذا حلف لا ياكل حلاوة فهو
مثل الحلوى في البدايع وحاصله ان الحلوى والحلاوة واحدة وهذا ليس في عرفنا
فان في عرفنا الحلوا اسم للغسل المطبوخ علي النار ينسا ويحوى واما الحلوى والحلاوة
فا اسم لسكر وغسل او ما عنب طبخ علي النار وعقد حتي صار جامدا كالعقيد
والفانيد والحلاوة الجوزية والسمسمية ونحوها وكذا قال في الظهيرية قال
الندوي المرجع في هذا عادة الناس وعلي هذا لا يجنت في الفانيد والغسل
والسكر في بلادنا انتهى ولو حلف لا ياكل سكرافيه وقيل بمقتضيه حتي قال
فابتلع ماؤه لم يجنت كذا في الظهيرية ايضا قوله والادام ما يصطبغ به
كالخل والملح والزيت لا اللحم والبيض والخبث اي هو شي يصيب الخبز اذا اختلط
به وهذا عند ابو حنيفة وابو يوسف وقال محمد هو ما يوكل مع الخبز غالبا
وهو روايه عن ابي يوسف لان الادام من المواد مرة وهي الموافقة وكل ما يوكل
من الخبز موافق له كاللحم والبيض ومن الخبز اي هو شي يصيب الخبز في نحوه
ولهما ان الادام ما يوكل نبعوا والتبعية في الاختلاف حقيقته ليكون قايما به
وفي ان لا ياكل علي الانتزاع حكما ونعام الموافقة في الامتزاج ايضا والخر وغيره
من المايعات لا توكل وحدها بل لشرب والملح لا يوكل بانفراده عمادة ولانه
يذوب ويكون نبعاء بخلاف اللحم وما يشبهه لانه يوكل وحده الا ان يشوبه
لما فيه من الخبز وبالعنب والبطيخ ليس بادام بالاجتماع وهو الصحيح وهذا
ظهر ان تخصيص الزبيب الادام بالمايح صحيح في الملح ايضا باعتباره يذوب
في الغمر ويحصل فيه صنيغ الخبز والاصططاع افتعال من الصنيغ ولما كان ثلاثية
وهو صنيغ متعديا الي واحد جازا لافتحاله لانه لا ياكل اصطبغ الخبز لانه

لا يصل

لا يصل الي المفعول بنفسه حتي يقام مقام الفاعل اذ ان في الفعل له فانما يقام غيره من
الجار والمجرور ونحوه فلذا يقال اصطبغ به وذكر التلاشي في نفي به ان النوي
علي قول محمد للعرف انتهى وفي المحيط وقول محمد اظهر به اخذ النقيض ابو الليث
انتهى ويكنيه الاستدلال بالعرف الظاهر لان فلا ميناها عليه فلا حاجة الي
الاستدلال له بالحديث سيد اذ احكم المحرم والحكاية هي ان ملك الدر كتب الي
معاوية ان ابعت الي بسرا د امر علي يد شر رجل فبعث اليه جنبا علي يد رجل
يسكن في بيت اصهاره وهو من اهل اللسان لان كونه سنده لا يستلزم ان
يكون منه اذ يقال في الخليفة سيد التمر وليس هو من حر واما عادل ان يتكلف
ارسال شخص الي بلاد الروم ملتزم بالمؤذنه لنفرض محمد كافر والسكن في العهر
قط لا يوجب ان يكون الساكن اشتر رجل فاشتر البطلان تلوح علي هذه النقطة
كما في فتح القدير قال التمر ناشي وهذا الاختلاف بينهم علي عكس اختلافهم
فمن حلف لا ياكل الارغيف فاكل معه البيض ونحوه لم يجنت عندهم او جنت عند
محمد واذا اكل الادام وحده فان كان حلف لا ياكل اذ اما جنت وان كان حلف لا ياكل
بادام لا يجنت باكله وحده فلا بد ان ياكل معه الخبز كما اشار اليه في الكشف
الكبير وفي المحيط قال محمد التمر والجوز ليس بادم لانه يفرد بالاكل في الغالب
وكذا العنب والبطيخ والنفل لانه لا يوكل نبعاء الخبز بل يوكل وحده غالبا وكذلك
سائر الثواكه حتي لو كان في موضع يوكل نبعاء الخبز غالبا يكون اذ اما عذره اعتبارا
للعرف عنده انتهى وفي الظهيرية والنفل ليس بادم بل اخلاف علي الاصح وفي
البدايع سبيل محمد عن حلف لا ياكل خبز ما دو وما فقال الخبز الماد وما الذي ينز
ثريه يعني في المرق والمخا وما اشبهه فقيل له فان ثرد في ما ملح فلم يرد ذلك
ماد وما وعني ابي يوسف والغدا الاكل من الخبز الي الظهري النعري الاكل في كلامهم
انتهى قوله والغدا الاكل من الخبز الي الظهري سمية هذه الاشياء علي ما نظرت
اهل تلك البلاد في كلامهم انتهى والغدا الاكل من الخبز الي الظهري النعري الاكل في
هذا الوقت وانما فسره به لان الغدا حقيقته يفتح الغبن المعجمة والممد
اسم لما يوكل في الوقت الخاص لا للاكل وقد ترك المصنفين ذكرهما فاضي فان
في فناواه فقال النعري الاكل المنزاد الذي ينصرف به الشبع في وقت خاص
وهو لما بعد طلوع الفجر الي زوال الشمس لا يتعدي به عادة وعدا كل بلدة هو
ما تغاروه اهل تلك البلدة انتهى وفي النبيين ومقدار ما يجنت به من الاكل
ان يكون اكثر من نصف الشبع لان المنفعة والنفعة لا يسمي غدا عادة وحسن
الماكل يشترط ان يكون ما ياكله اهل بلدة عادة حتي لو شرب اللبن وشبع
ان كان حضريا وان كان بدويا يجنت انتهى وفي المحيط لو حلف لا يتعدي وهو
علي الخبز فلو تعدي بخير الخبز من الارز والتمر واللبن لم يجنت ان كان غير بدوي
علي ولو حلف علي فعل ماض يان قال والله ما تعديت اليوم وقد تعدي بارف

وتسمى بين بني ان يجنت وان تغري المصري بالعنب لو جنت الا ان يكون من اهل الذ
 فمن عاد نهرا تغري بالعنب في وقتة انني وقد اختلف في اول وقتة فذكر
 الاستيعابي انه وقت طلوع الشمس وهكذا في الخلاصة وبين بني ان يكون هو
 المعتمد للعرف لان الاكل قبل طلوع الشمس لا يسمونه غدا واشار المصري رحمه
 الله الي انه لو حلف ليا نينه غدوة فاته بعرض طلوع الفجر الي نصف النهار فقد
 برو هو غدوة لانه وقت الغدا كما في البرايح واما الصخرة فمن بعرض طلوع
 الشمس من الساعة التي تلي فيها الصلاة الي نصف النهار لانه وقت صلاة
 الضحى قال محمد اذا حلف لا يصبح فالتصبيح عندي ما بين طلوع الشمس
 وارتفاع الضحى الا كبر فاذا ارتفع الضحى الا كبر ذهب وقت التصبيح لان التصبيح
 تفصيل من الصباح والتفصيل للتكثير فيقتضي زيادة علي ما يفيد الاصباح
 انني قوله والعشاء منه اي نصف الليل اي الشعبي الاكل من الزوال الي نصف
 الليل واما العشاء بفتح العين والمد فاسم للمأكول في هذا الوقت كما تقدم في
 الغدا والشرطان السابقان في التغري بانتيان هاتين اما كان كذلك لانها بعد
 الظهر يسمى عشاء بكسر العين وهذا اسمي الظهر احدي صلاتي العشاء في الحديث
 وذكر الامام الاستيعابي ان هذا في عرفهم واما في عرفنا فوقت العشاء بعد
 صلاة العصر انني وهذا هو الواقع في عرف اهل مصر لانهم يسمون ما ياكلونه
 بعد الزوال وسطا نية فبذلك العشاء لان السجود هو الاكل بعد نصف الليل المطلق
 الشمس ما خوذ من السجود وهو قريب السجود كن روي المعالي عن ابي محمد
 فيمن حلف لا يكلمه الي السجود اذا دخل ثلث الليل الاخير فليكلمه لان وقت
 السجود ما قرب من الفجر وقال هشام عن محمد والمسا مسات احدها اذا زالت
 الشمس الا نري اذن تقول اذا زالت كيف امسيت والمسا الاخير اذا غربت الشمس
 فاذا حلف بعد الزوال لا يفعل كذا حتي يسمي كان ذلك علي غيبة الشمس
 لانه لا يمكن حمل اليقين علي المسا الاول فيجعل علي الثاني كذا في البرايح قوله
 ان لبست او كلت او شربت ونوي معين لم يصدق اصلا اي لا فضا ولا ديانة
 لان النية انما يصح في الملقوط والثوب والطعام ولما غير مذكور تنصيصا
 والمتنضي بالفتح لا عموم له فلغت نية التخصيص فيه كما في الهداية هو
 وغيرها فحنت باي شيء اكل وشرب وليس ونغفرهم في فتح الفديريان المتص
 التحقيق ان المفعول في الاكل ولا ليس ليس من باب المتنضي لان المتنضي
 ما يقدر لنصب المنطوق وذلك بان يكون الكلام مما يحكم مكرهه علي طاهره
 مثل رفع الخطا والنسيان او بغير صحته شرعا مثل اعتق عبدك وليس
 قول القائل الاكل يحكم بكذب قابله بمجرد ولا منضمنا حكما يصح شرعا
 نعم المفعول المفعول اعني المأكول من ضروريات وجود فعل الاكل ومثله ليس
 من باب المتنضي والا كان كل كلام كذلك اذ لا بد ان يستلزم معناه زمانا

او مكانا فكان لا يفرق بين قولنا الخطا والنسيان مرفوعا وبين قام زيد وجلس
 عمرو فانما هو من باب حذف المفعول اقتصا وتنا سببا وطائفة من المشايخ
 وان فرفوا بين المتنضي والحذف وتجعلوا الحذف يقبل العموم قلنا ان تغري
 عمومها لا يقبل التخصيص وقد صرح من المحققين جميع بان من العمومات
 ما لا يقبل التخصيص مثل المعالي اذ قلنا بان العموم من عوارض المعالي كما هو
 من عوارض الالفاظ وغير ذلك فذلك هذا الحذف اذ ليس في حكم المنطوق
 لتنا سبه وتقدر الالتفات اليه اذ ليس العرض الا الاخبار بمجرد الفعل علي
 ما عرف ان الفعل المنعدي قد ينزل منزله اللازم قلنا والاتفاق علي عدم
 صحة التخصيص في باب المتعلقات من الزمان والمكان حتي لو نوي لا ياكل
 في مكان دون اخر او زمان لا نصح نينه بالاتفاق انني وفي البرايح حلف
 لا يركب ونوي الخيل لا يصدق فضا ولا ديانة وفي فتح الفديري حلف لا يغتسل
 ولا يتك وعني من جنابة او امرأة دون امرأة لا يصدق اصلا وكذا لا يسكن
 دار فلان وعني ما هو لم يصدق قبل ذلك كلام بان اسنا جرها منه واستفاد
 فالي حلف بنوي السكن بالاجارة او الاجارة لا يصح اصلا وكذلك لو حلف لا يتزوج
 امرأة وتري كوفية او مصرية لا يصح لانه نية تخصيص الصفة ولو نوي حبشية
 او عذرية صحت ديانة لانه تخصيص في الحبس وفي البرايح لو حلف لا يكلم
 هذا الرجل وعني ما دام قايما دين لو مررود التخصيص علي الملقوط وكذلك
 اذا قال والله لا ضربن فلانا خمسين ينوي بصوت بعينه فباي شيء
 ضربه فقد اخرج من بعينه والنية باطله ولو قال والله لا اتزوج امرأة
 وعني امرأة كان ابوكا يعمل كذا وكذا فهو باطل انني وخرج عن هذا الاصل
 فعل الخروج والمسا كنة فاذا حلف قال ان خرجت فعبدي حر ونوي
 السجود مثلا يصدق ديانة فلا يجنت بالخروج الي غيره تخصيصا لنفس
 الخروج بخلاف ما اذا نوي الخروج الي مكان خاص كقبره حيث لا يصح لان
 المكان غير مذكور وكذا لو حلف لا يسكن فلانا ونوي المسا كنة في بيت
 واحد يصح قالوا لان الخروج في نفسه متنوع الي سفر وغيره حتي اذا
 لو اختلفت احكامها وكذا المسا كنة المتنوعة الي كاملة وهي المسا كنة
 في بيت واحد والي مطلقة وهي ما تكون في دار وفيه بحث مذكور في
 فتح الفديري قوله ولو زاد ثوبا او طعاما او شربا دين اي قبل منه فيه
 التخصيص ديانة لا فضا لانه نكره في الشرط فيعبر كالكثرة في النفي
 لكنه خلاف الطاهر فلا يصدق الفاضي وفي البرايح قال والله لا اتزوج
 امرأة علي طهر الارض ينوي امرأة بعينها قال يصدق فيما بينه وبين
 الله تعالى بخلاف ما اذا قال لا اشترى حارية ونوي متولدة فان نينه
 باطله لانه تخصيص الصفة فاشبه الكوفية والبصرية انني قال قبل

ها

المع رحمه الله بكونه نوي البعض دون البعض لانه لو نوي الكل صدق
قضا وديانة ولا يجتنب اصلا لما في المحيط لو حلف لا يا كل طعاما ولا يشرب
شرايا وعني جميع الاطعمة او جميع مياه العالم يصدق في القضا وفي البرام
لو قال والله لا اكل الطعام ولا اشرب الماء ولا اتزوج النساء فيمنعه علي البعض
الجنس وان اراد به الجنس صدق لانه نوي ما هو حقيقة كلامه وفي
الكشف الكبير اذا قال والله لا اشرب ماءا ولا اكل طعاما او الطعام ان يقع
علي الادبي لانه يقع علي الادبي لانه هو المنيع وهو الكل لولا غيره فيكون
فيه معنى النسبية ايضا وان نوي الكل صدق فيما بينه وبين الله تعالى
حيث لا يجتنب اصلا لانه نوي محتمل كلامه لانه فرد من حيث اسم الجنس
جنس لكنه عدد من وجه فلم يتناول الفرد الا بالغة كذا في شرح الجامع
لغير الاسلام وهذا يشير الي انه لا يصدق قضا ان كان كل المياه ليس في قوله
وفيه تخفيف عليه ايضا وقال شمس الائمة قالوا واطلاق الجواب دليل
علي انه يصدق قضا وديانة ان كان اليمين بطلاق ونحوه لانه نوي
حقيقة الكلام كلامه وعن ابي الفاسم الصفا لانه لا يصدق قضا لانه
حقيقة لا يثبت الا بالنية فصار كانه نوي الحيا لا نفي ثرا علم ان الفرق
بين الديات والقضا انها يطر في الطلاق والعناق واما في الحلف بالله
تعالى فلا يظهر لان الكفاية حق الله تعالى ليس للعبد فيها حق حتي
يرفع الحالف الي القاضي وفي الواقعات اذا استخلف الرجل بالله وهو
مظلوم واليمين علي ما نوي وان كان ظالما فاليمين علي نية من استخلفه
وبه اخذ ابو حنيفة ومحمد وفي اليمين بالطلاق اليمين علي نية الحالف
وفي الولي الجيدة من الطلاق نية تخصيص العام لا تفهم وعند الخصاف تفهم
علي ان من حلف وقال كل امرأة اتزوجها في طالق ثم قال نويت به من
بلدة كذا لا تفهم بينه في ظاهر المذهب وقال الخصاف انه يصح وكذا من
غضب ذراهم انسان ووفت ما حلفه الخصم عامما ونوي خاصا لا تفهم
بينهم في ظاهر المذهب وقال الخصاف تفهم لكن هذا في القضا اما فيما
بينه وبين الله تعالى كنية تخصيص العام لا اجتماع مذكور في الكتب
من مواضع هذا الباب الخامس في ايمان الجامع الكبير وما قاله الخصاف
مخلص من حلفه ظالم الفتوي علي ظاهر المذهب فمضي وقع في يد الظلمة
واخذ يقول الخصاف لا بأس ان نفي قوله لا يشرب من دجلة علي
الكرع بخلاف ما دجلة يعني لو حلف لا يشرب من دجلة فيمينه علي
الكرع وهو من تناول الماء بالتم من موضعه هذا وانما كما في المغرب فلا
يجتنب لو شربه با ناء وبيره بخلاف ما لو حلف لا يشرب من ما دجلة فانه
يجتنب بالشراب من انا وغيره لانه بعد الاعتراق بني متسويا اليه وهو

الشرط وقالاهما سوا يجتنب بالشراب من انا وغيره لانه المنع ارفا فهو قوله
ان كلمة من لتبعض وحقيقة في الكرع وهي مستعملة ولهذا يجتنب
بالكرع اجما عا فمنعت المصير الي الحيا وان كان منع ارفا والتقدير بوجلة
انتافي لان الفرات والنيل كذلك بل وكل نهر وقيد بالزهار لانه لو حلف لا يشرب
من هذا اليناء ومن هذا الحب فانه يجتنب بشربه بالانا اجما عا لانه لا يمكن
فيه الكرع فتعين الحيا وان كان يمكن الكرع فعل الخلاق ولو تكلف وشرب
بالكرع فيما لا يمكن الكرع لا يجتنب لان الحقيقة والحيا لا يجتمعان واشار المص
الي انه لو شرب من نهر باخذ من دجلة لا يجتنب في المسئلة الاولى لعدم
الكرع في دجلة لحدوث النسبة الي غير دجلة في الثانية لان يمينه
انقضت علي شربه ما منسوب اليها وهي لم تنقطع بمثله وتطيره ما اذا
حلف لا يشرب من ما دجلة فهذا وقوله لا اشرب من دجلة سواء لانه
ذكر الشراب من النهر فكان علي الاختلاف ولو حلف لا يشرب من نهر بحري
ذلك النهر الي دجلة فاخذ من دجلة من ذلك الماء فشربه لم يجتنب لانه صار من
ما دجلة لزوال الاضافة الي النهر الاول بحصوله في دجلة ولو حلف لا يشرب
من ما المطرف فمردت الدجلة من المطرف فشرب لم يجتنب لانه اذا حصل في الدجلة
انقطع عن الاضافة الي المطرف ان شرب من ما وان سال من المطرف لم يكن فيه
ما قبل ذلك او جاء من ما مطر مستنقع حدث لانه لم يصف الي نهر بقتبت
الاضافة الي المطر كما كانت وفي الطهيري لو حلف لا يشرب من الفرات
لا يجتنب ما لم يكرع عند ابي حنيفة وهي معروفة غير ان اذكرناها الفايذة
وهي ان تغبر الكرع عند ابي حنيفة ان تخوض الانسان في ما يتناول الماء
بغمره من موضعه ولا يكون الكرع عند ابي حنيفة ان يخوض الا بعد الخوض
في الماء فانه من الكرع وهو من الانسان ما دون الركبة ومن الدواب
ما دون الكعب كذا قال الشيخ الامام جعفر الدين النسيبي ان نوي المحيط
لو حلف لا يشرب من هذا الكور كذا قال الشيخ في حقيقته ان يشرب منه
كرعا حتي لو صب علي كفه وشرب لا يجتنب ولو نوي بقوله لا اشرب
من الفرات ما الفرات قبل نفع بينه لانه نوي نعيم المقتضي فان الماء
غير مملو به وانما يثبت مقتضي ذكر الشراب والمقتضي لا عموم له فيكون
نيته النعيم فيه باطله ولو حلف لا يشرب من ما فرات او ما فراتا
فشرب من ما دجلة او من ما عذب حدث لانه ذكر الفرات صفة للماء
لانه عبارة عن العذب قال تعالى واسقينكم ما فرات اي ما عذب بخلاف
ما الفرات لانه اضافته الي الفرات فقتل اذ بالفرات نهر الفرات ان نوي
وفي المختار والحبس هذا المسائل اصل حسن وقوانه مقي عقد يمينه
علي شي ليس علي حقيقة مستعملة وله مجاز متعارف بجمل علي الحيا

اجمعا كما اذا حلف لا ياكل من هذه التخلية او هذه الشجرة بحمل على ثمرها وان كان له حنيفة متعارفة بحمل على الحنيفة اجمعا كن حلف لا ياكل لهما وان كان له حنيفة مستعملة وحيار متعارف فعذره بحمل على الحنيفة وعندها يحمل عليها ولكن لا بطريق الجمع بين الحنيفة والحيار ولكن بحجازي عمادها وهو الاصح وينبغي عليه مسائل كثيرة منها ما مرث ومنها مسئلة اكل الحنطة والذيق اشرى بلفظ فقد صح قولها في هذه المسائل وهو خلاف المنقول في الاصول عنهما فانهم نقلوا ان عندها الحيار المتعارف او في من الحنيفة لانه يحمل عليها ثم اعلم ان الشرع ان يوصل الى جوفه ما لا يتاقي فيه الهشيم مثل الماء والنبيد واللبن فاذا حلف لا يشرب هذا اللبن فاكله لا يجنث ولو شربه يجنث واكل اللبن ان يسترد فيه الخبز ويؤكل وشربه ان يشرب كما هو ولو حلف لا يشرب مع فلان فان شرب شرايا وفلان شرب شرايا من نوع اخر حنث ولو حلف لا يشرب شرايا مع فلان ولا ينه له فانه شرب شربة من ما او غيره يجنث اذا الشرب اسم لما يشرب وفي حبل المتسوط اذا حلف لا يشرب الشراب ولا ينه له فمن علي الخمر قال شمس الائمة العلوي فاذا في المسئلة روايتان وفي فتاوي سمرقند لا يجنث بشرب الماء اذا حلف لا يشرب لبنا فصب الماء في اللبن فالاصل في هذه المسئلة واجنا سها ان الحالف اذا اعتد بيمينه علي مايج فاختلط ذلك المايح اخر من خلاف جنسه ان كانت الغلبة للملوك في عليه يجنث وان كانت الغلبة لغير الملوك عليه لا يجنث وان كان استوا النباس ان يجنث وفي الاستحسان لا يجنث فسر ابو بكر الغلبة فقال ان كان يستبين كون الملوك عليه ويوجد طعمه وقال محمد بن نعيم الغلبة من حيث الاجزاء هذا اذا اختلط الجنس اما اذا اختلط الجنس بالجنس كاللبن يخلط بلبن اخر فعند ابي يوسف هذا الاول سوا يعني يعني الغالب ان الغلبة من حيث اللون والطعم لا يمكن اعتبارها هنا فيعتبر بالقدور وعند محمد بن حنث ههنا بكل حال لان الجنس لا يستعمل الجنس قال هذا الاختلاف فيما يمتزج ويختلط اما ما لا يمتزج ولا يختلط كالدهن وكان الحلف بالدهن يجنث بالافعات كذا في الظهيرية قوله ان لم اشرب ما هذا الكوز اليوم فكذا ولا ما فيه او كان فصب او اطلق ولا ما فيه لا يجنث وان كان نصب حنث لبيان لشروط من شروط انعقاد اليمين وهو ان كان تصور البري المستنبل وكذا من شرط نفاها وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يشترط لانه يمكن التول بالانعقاد موحيا للبر علي وجه يظهر في حق الحلف وهو الكفارة ولهما انه لا بد من تصور الاصل لتعذر في حق الحلف ولهذا لا تتعذر الغموس موحية الكفارة ولا فرق علي هذا الخلاف بين اليمين بالله تعالى او بالطلاق والعناق ولهذا صورها في الحنث عيني الطلاق او العناق وقد ذكر المص مسئلة الكوز وهي مفرعة علي هذا

الاصل وذكرها علي اربعة اوجه وجهان في المقيدة ووجهان في المطلقة اما المقيدة فهي علي وجهين اما ان لا يكون فيه ما اصلا او كان فيه ما وقت الحلف ثم صب قبل مضي الوقت وفي كل منهما لا يجنث لعدم انعقاد اليمين في الاول ولعلها عند العيب في الثاني عندها ولا فرق في الوقت بين ان يكون اليوم او الشهر او الجماعة واما المطلقة فهي علي وجهين اما ان لا يكون فيه ما اصلا فلا يجنث لعدم انعقاد اليمين او كان فيه وصيب فانه يجنث لاننا لا مكان البر ثم يجنث بالصيب لان البر يحيط عليه كما فرغ فاذا صب فقد فات البر فيجث في ذلك الوقت كما لو مات الحالف والمباقي وطاهر كلامهم انه لا فرق بين ان يكون قد صبه هو او غيره او مال الكوز فان صب ما فيه من غير فعل احد واما عند ابي يوسف فيجث في الوجه كله غير انه في الوقت يجنث في اخر الوقت وفي المطلق يجنث الحال ان لم يكن فيه ما وان كان فيه ما يجنث عند الصب واطلق المص في عدم حنثه في المسائل الثلاثة فتأمل ما اذا علم الحالف فيه ما او لا واما اذا علم ان لا ما فيه وقتية الاستحسان بان يعود علمه بان لا ما فيه يجنث بالانفاق لانه اذا علم وقت عليه يمينه علي ما يخلق الله تعالى فيه وقد تحقق العدم فيجث وروي عن ابي حنيفة في رواية اخري انه قال لا يجنث علم ولم يعلم وهو قول زفر بن يحيى وصح في التبيين هذه الرواية في شرح قوله ان لم اقبل فلانا فكذا اطلق هنا في المختصر وجزر بالاطلاق في فتح القدير وقد نزع علي هذا الاصل مسائل منها لو حلف ليقنن زيد النمر فأت زيدا قبل مضي اليوم لا يجنث عندها كما شيئا في بياضه ومنها لو حلف لياكلن هذا الرغيف اليوم فاكله غيره قبل الليل ومنها لو حلف ليقضين فلانا دينه غدا وفلان قد مات ولا علم له او مات احدهما قبل مضي الغدا وقضاه قبل او براه فلان قبله لم تنعذر ومنها لو قال لزيد ان رايك عمرا فلم اعلمك به فعروي حفره مع زيدا فسكت ولم يقل شيئا او قال عمرا لا يعنى عندها ومنها لو حلف لا يعطيه حتى ياذن فلانا فأت ثمر اعطاه لم يجنث وكذا البضيرة اوليك كمنه ومنها لو قال لا امرأته ان لم تهبي لي صدقك اليوم فانت طالق وقال ابو هان وهبت له صدقة فامك طالق فحيلة عدم حنثها ان يشترى منه بغيرها ثوبا ملفوفا وتغضضه فاذا مضى اليوم لم يجنث ابو هان لانها لم تهب صدقا ولا الزوج لانها عجزت عن الهبة عند الغروب لان الصدق سفل عند الزوج بالبيع ثم اذا ارادت عود الصدق رد له حيا والروية الكل في فتح القدير ومنها ما في الولوا من تعليق الطلاق رجل قال ان لم ادخل الليلة البلد ولم الق فلانا فامراته طالق فدخل ولم يصادفه في منزله فلم يلزمه حتى اصبح ان كان عالما بانه غاب عن المنزل وقت الحلف يجنث وان لم يكن عالما بجث انزعي ومنها ما في المبتني وفي يمينه لامرأته ان لم تضل صلاة الحج فانت كذا لا يجنث بحبيضا بكثرة في الاصح

حجية

الانبي وفيما لو قال لامرأته بعد ما أصبح أن لم اجامعك هذه الليلة فانت طالق
ولم تكن له نية وكان يعلم انه أصبح وقع بميمته على الليلة الثانية لانه
حلف بها ان ينصرف الى الليلة المستقبلة وان توفي تلك الليلة لا تتعد
اليمين عند اي حنيفة ومحمد فروع المسيلة الكور ومنها لو قال ان بنت
هذه الليلة في هذه الدار فامراته كذا وقد انجز الصبح وهو لا يعمل لا يجت
في ميمته لانه شرط الحنث وهو اليوم في الليلة الماضية لا يتصور فقار
كانه قال ان كنت احسن فامراته طالق لا يجت في ميمته ومنها ما لو قال ان لم
ابن الليلة في هذه الدار والمسيلة بحالها فكذلك في قولها ومنه لو غاب
الرجل عن داره ساعة ثم رجع فظن ان المرأة غايبة عن الدار فقال ان لم ات
بامراتي الى داري الليلة فهي طالق ثلاثا فلما أصبح قالت المرأة كنت
في هذه الدار لم يجت عند اي حنيفة ومحمد لان اليمين لم تنعقد وان
قالت كنت غايبة فان صدقها الزوج طلعت لان الزوج اقرب بالطلاق ومنها
ما لو قال ان لم تردني الدينا والي اخذتني من كيسي فانت طالق فاذا الدار
في كيسه لم تطلق لان البرهان لا يتصور فلم تنعقد اليمين فلا يترتب الحنث
تجزئة مسيلة الكور ومنها قوم يغلظهم السلطان علي ان يودوا خراج تلك
البلدة الي وقت معلوم فاذا خراج كلهم لكن بعضهم بغير اربابا في اواكي
واحد منهم او غيرهم لم يبق الخراج عليهم فلا يتصور شرط البر فتنطل اليمين عندها
لانها موقنة بوقت الكل في الوقوعات وقد قدمنا شيئا من مسايل هذا النوع
في تعليق الطلاق عند قول وزوال الملك بعد اليمين لا يبطلها قوله حلف
لبصوت السما او ليشلت هذا الحجر ذهبا حنث لحوال يعني عندنا وقال الزفر
لا تنعقد بيمينه لانه مستحيل عادة فاشبهه المستحيل حنيفة ولنا ان البر
متصور حنيفة بكسر الواو اي يمكن لان الصعود الى السماء يمكن حنيفة الانبي
ان الملايكة يصعدون بها وكذا انحول الحجر ذهبا بخو بل الله يجعله صفة الجحيم
الذهبية او باعدام الاجر لا الجحيمه وابالها باجزاء ذهبية فالخو يل في الاول
اظهر وهو ممكن عند المتكلمين علي كما هو الحق واذا كان متصورا تنعقد
اليمين موجبة لحله ثم يجت بحكم النجس الثابت عادة كما اذا مات الى الزفاته
يجت مع احتمال اعادة الحياة بخلاف مسيلة الكور لان شرب الماء الذي في الكور
وقت الحلف ولا ما فيه لا يتصور فلم ينعقد فيه بكون اليمين مطلقة لانها
لو كانت موقنة فانه لا يجت حتي يمضي ذلك الوقت حتي لو مات قبله لا كفارة
عليه اذا حنث وهو المختار وقد بان لعل لانه لو حلف علي التزك بان قال ان
تزك من السما فعدي حرم تنعقد بيمينه لان التزك لا يتصور في غير المقدور
وقوله لا يكلمه فناداه وهو نائم فاقطعه او الا باذنه فاذا لم يعلم حنث
لانه في المسيلة الاولى كلمة وقد وصل الي سمعه وقد شرط ان يوقظه وهي رواية

المسوط وعليه مشتاجنا وهو المختار لانه اذا لم يبينه كان كما اذا ناداه من بعيد
وهو يجت لا يسمع صوته ولم يشترطه القدر كذا كما اذا ناداه وهو يجت يسمع
لكنه لم ينعثر لنفاقله وهي في المسيلة التي جعل المايير فيها كالمستيقظ وهو خمس
وعشرون ذكرناها في باب التيمم وصح الامام السرخسي الحنث وان لم يوقظ
لما ذكره محمد في السير الكبير اذا نادى المسلم اهل الحرب بالامان من موضع
يسمعون صوته الا انهم لا يسمعون يشغلهم بالحرب فهو امان النبي وقد
فرق بان الامان يجتاط في اثباته وقد يكونه نائما لانه كان مستيقظا حنث
ان كان يسمع صوته ان اصفي اليه اذنه وان لم يسمع لعارض امر كان مشغولا
به او كان اصم وان كان لا يسمع صوته لو اصفي اليه اذنه لشدة البصر لا يجت
كذا في الذخيرة وفيها لا يجت حتي يكلم الكلام مستأنف بعد اليمين منقطع
عنها لا متصل بها فلو قال موصولا ان كلمتك فانت طالق فاذهبي واخرجي
او قومي او شتمها او زهر متصل لا يجت لان هذا من تمام الكلام الاول فلا يكون
مراد اباليمين الا ان يريد به كلاما مستأنفا وفي المتن لو قال فاذهبي
او اذهبي لا تطلق ولو قال اذهبي طلعت لانه منقطع عن اليمين وفي نوادر
بن سماعه عن محمد لا طمك يوما وعذر حنث لانه كلمة اليوم بقوله او عذرا
النبي ونعقده في فتح القدير بانه لا شك في عدم صحته لانه كلام واحد فانه
اذا اراد ان يحلف علي احد الامرين لا يقال الا كذلك وعلي هذا اذا قال لاخر
اذا ابتدأتك بكلام فعدي حنثا لثبنا فسلم علي الاخر معا لا يجت ولا يخلد
بيمينه لعدم تصور ان يكلمه بعد ذلك ابتداء ولو قال لها ان ابتدأتك بكلام فقلت
له هي كذلك لا يجت اذا اكلمها لانه لم يبتدأها ولا يجت بعد ذلك لعدم تصور
ابتدائها ولو حلف لا يكلمه فسلم علي قوم فهو غير حنث الا ان يقتصر ديانة
لافتا ما لو قال السلام عليكم الا علي واحد صدق فضا حنثا ولم سلم من الصلاة
فان كان اما ما قبل ان كان المحلوف عليه بيمينه لا يجت وان كان عن يساره لان
الاولي واقعة في الصلاة فلا يجت بها بخلاف الثانية وقيل لا يجت بها لانها في الصلاة
من وجه وكذا عن محمد انه لا يجت بها وهو الصحيح ولو دق عليه الباب
فقال من حنث ولو ناداه المحلوف عليه فقال ليكن او ابي حنث ولو كلمه الخالف
بكلام لم يرمه المحلوف عليه فغنيه روايتان ولو اراد ان يامر بشي فقال وقد مر
المحلوف يا حايبا اسمع اقول كيت وكيت فسمعه المحلوف عليه وفهمه لا يجت لما روينا
ان عبد الرحمن بن عوف حلف لا يكلم عثمان وكان اذا امر به يقول يا حايبا
اصنع كذا او يا حايبا كان كذا ولو قال لامرأته ان تشكوي مري الي ابيك فانت
طالق في اخوها وعذرها صبي لا يعتل فتاكت المرأة ان زوجها فعل بي كذا وكذا
وخاطبت الصبي بذلك حتي سمع اخوها لا تطلق لانها ما شككت اليه لانها لم تخاطب
ولو قال ان تشكوت بين يدي اخيك قال في الكتاب هذا الشرير يريد به انه يخاف

عليه ان يجنت والطاهر انه لا حنت لانه يبرأ في العرف بالشكايه بين يديه
والشكايه اليه كذا في الواقع ولو حلف لا ينكح امرأته شيئا وقال
ها حنت ولو جاءه كان يريد الاسلام فيمن صفة الاسلام مسعاه ولا توجه
اليه لم يجنت وفي المحيط لوسيع الحالف المحلوف عليه للشهر او فتح عليه للفترة
وهو مقيد لم يجنت وخارج الصلاة يجنت ولو كتب اليه كتابا او ارسل اليه
رسولا لا يجنت لانه لا يسهى كلاما عرفا خلافا لما لك واحمد واستدلوا لهم
بقوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب
عنه بانه مبني الايمان على العرف واعلم ان الكلام لا يكون الا باللسان فلا
يكون بالاشارة ولا بالكتابة والاشارة والاشارة يكون بالكتابة
لا بالاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة
في ذلك كله اي في الاظهار والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة
دون الاشارة دين فيما بينه وبين الله تعالى ولو حلف لا يجنته لا يجنت
الا ان يشأ به وكذا لا يكلمه بتنصره على المشافهة ولو قال لا ابشره فكتب
اليه حنت وفي قوله ان اخبرني ان فلانا قد مر ونحوه حنت بالصدقة والكذب
ولو قال بقدره ونحوه فعلى الصدق وخاصة وكذا ان اعلنني وكذا الاشارة
ومثله ان ثبت الي ان فلانا قد مر فكتب قبل فزومه فوصل اليه الكتاب حنت
سوا وصل اليه قبل فزومه او بعده بخلاف ان كئنت الي بقدره لا يجنت حتي
يكتب بقدره الواقع وذكر هشام عن محمد بن سالي بن عمار بن الرشيد عمن
حلف لا يكتب الي فلان فامن من يكتب اليه بايا واشارة هل يجنت فقلت نعم
يا امير المؤمنين اذا كان مثلك قال السر خبي وهذا صحيح لان السلطان
لا يكتب بنفسه وانما يامر به ومن عاذ من الامن بالايما والاشارة ولو حلف
لا يقرأ كتاب فلان فنظر فيه حتي فرقه لا يجنت عند اي يوسف ويجنت عند
محمد لان المقصود الوقوف على ما فيه لا عين التلفظ به ولو حلف لا يكلم فلانا
وفلان لم يجنت يكلم احدهما الا ان ينوي كلاما منما فيجنت بكلاما واحدا عليه
الفتوي وان ذكر خلافا في بعض المواضع كذا في فتح القدير ولو قال لا ابلغك
شيئا اليه فكتب اليه حنت ولو قال لا اذكرك شيئا فوعى على الواجوة ولا يجنت
بالكتابة ولو قال لا اظهر سررك ولا افشي ابدا فان صرح الي رجل واحد وان
ذكر فقد افشي سره وكذلك يجنت بالكتابة والرسالة الي اللسان كذا في المحيط
وفي الواقع حلف ان لا يكذب فتسأله انسان عن امر فخره كراسه بالكذب
لا يجنت مالم يتكلم لان الكذب تكلم بكلام هو كذب من يبي زير وعمر وحلف رجل
لا يكلم بن زيد وحلف الاخر لا يكلم بن عمر فكلمنا هذا الابن حنتا لان كل واحد
كلم بن من سمي ان كلمت امرأة فعبدني حرفك صبيحة لم يجنت ولو قال ان تزوجت
امراة فتزوج صبيحة حنت لان الصبا مانع من هجران الكلام فلا يبرأ الصبيحة في

اليمن المعفود على الكلام عادة ولا كذلك التزوج انتهى وفي الظهيرية حلف
لا يكلم امرأته فدخل داره وليس فيها غيرها فقال من وضع هذا حنت ولو
كان متعتها غيرها لا يجنت وقال ليت شعري من وضع هذا لا يجنت لانه استغفر
نفسه ولو قال الحالف كتابا على المحلوف عليه والمحلوف عليه يكتف ان قصده
الحالف اهلا المحلوف عليه قالوا يخاف عليه الحنت انتهى وفي السراجية عن
محمد بن الحسن انه سأل خالد بن عمار ابا حنيفة فيمن قال لا اخرو الله
لا اكلمك ثلاث مرات فقال ابو حنيفة شر ما ذاق بنسره محمد بن حمزة انه
قال انظر حسنا يا شيخ فنكس ابو حنيفة شرفه راسه فقال حنت مرتين
ثم قال له محمد انظر حسنت فقال ابو حنيفة لا ادري اي الكلمتين اوجع
لي قوله انظر حسنتا او حسنت انتهى واما المسئلة الثانية وهي ما اذا حلف
لا يكلمه الا بآذنه فاذن له ولم يعلم بالاذن حتي كلمه فلانا الاذن مشتق
من الاذان الذي هو الاعلام او من الوقوع في الاذن وكل ذلك لا يتحقق الا
بالسمع اعمال القلب ولا كذلك الاذن علي ما مر ولا يخالفه ما في التهمة
والفتاوي والفتاوي الصوري اذا اذن المولي لعبده والعبد لا يعلم بجمع
الاذن حتي اذا علم بصبرها ذونا لان الاذن ثبت موقفا على العلم
فليس له قبل العلم حكم الاذن ولذا قال في الشناهل اذا اذن لعبده فلم
يعلم به احد من الناس فنصرف العبد ثم علم بآذنه لم يجز نصره قوله
لا يكلمه شرا فممن حين حلف لانه لو لم يذكر الشرا بن عبد اليمين فذكر الشرا
لاخراج ما وراءه فبقي ما يلي بينه داخل عمدا به بدلالة حاله بخلاف ما اذا
قال والله لا اصوم من شرا ولا اعتكفن شرا فكذا فكان ذكره لتقدير الصور به
وانه منكرا في النعيم اليه بخلاف ما اذا قال ان تركت الصور شرا فانه يتناول
شرا من حين حلف لان تركه مطلقا يتناول له الا بذكر الوقت لاخراج ما وراءه
فوق قوله ان تركت كلامه شرا وان لم اسأله شرا ونظيره اذا اجره شرا وكذا
احال الديون واما الاجلة في قوله كفلت لك بنفسك الي شهر فختلف في انها
ليان ابتداء المدة ولا نتهائها فعن اي يوسف لانها المطالبة فلا يلزم بها حنت
بعد الشهر الحاقها باجال الديون فجعلها لبيان ابتداءها فلا يلزم بها حنت
قبل الشهر وهو احسن لان الاجل في مثله للزمنية كذا في فتح القدير وفي البداية
ولو حلف لا يكلمه شرا يتبع علي ثلاثين ولو قال الشهر نفع علي بنية الشهر ولو
حلف لا يكلمه السنة علي يتبع بنية السنة واشارة الي انه لو حلف بالليل
لا يكلمه يوما فانه يجنت بكلامه من حين حلف الي ان تغلب الشمس من الغد
يدخل في بينه بنية الليل حتي لو كلمه فما بقي من الليل وفي الغد حنت لان
ذكر اليوم للاخراج وكذا لو حلف بالزهار ولا يكلمه الليلة حنت بكلامه من
حين حلف الي طلوع الفجر ولو قال في بعض الزمان لا اكلمه يوما فاليمين علي بنية

اليوم والليل المستقبلة الي مثل تلك الساعة التي حلف فيها من الغد لانه
 حلف علي يوم منكر فلا بد من استيفائه ولا يمكن استيفائه الا بانقضاءه من اليوم
 الثاني فبدرج الليل بطريق التبع وكذا اذا حلف لا يكلمه ليلة فاليمين من تلك
 الساعة الي ان يجي مثلها من الليلة المستقبلة فبدرج النهار الذي بينهما في
 ذلك لانه حلف علي ليلة منكرة فلا بد من الاستيفاء فان قال في بعض اليوم
 والله لا اكلمك اليوم فاليمين علي ما في اليوم فاذا غربت الشمس سقطت
 اليمين وكذلك اذا قال يا ليل والله لا اكلمك الليلة فاذا طلع الفجر سقطت ولو قال
 لا اكلمك اليوم ولا غدا فاليمين علي بقية اليوم وعلي غدا ولا تدخل الليلة التي
 بينهما في اليمين كذا في البراء وفي الوقعات حلف لا يكلمه اليوم ولا غدا ولا بعد
 غدا فله ان يكلمه بالليل لانه ايمان ثلاثة ولو لم يكن يعرف النبي فيمين يمين
 واحد فبدرج الليل بمنزلة قوله ثلاثة ايام وفي الظهيرية ولو قال والله
 لا اكلمك شهر الا يوما ولا ليلة له فله ان يجتاز اليوم اي يوم شئنا ولو قال شهر الا
 نقصان يوم من علي سنة وعشرين يوما وهو مخالف للاول انزقي
 لا ينكر فقر القرآن وسبح لا يجتث لانه لا يسمى متكلميا عادة وشرعا اطلقه فشمع
 ما اذا كان في الصلاة او خارجها فان كان في الصلاة فهو متفق عليه وان كان
 خارجها فاختار الفذوي الحنث واختار خواهر زاده عدمه لما ذكرنا وفي فتح
 التبريد انه اخبر القنوي عن غير تفصيل بين عقد اليمين بالعربية او بالفارسية
 فان كان ظاهر المذهب التفصيل الذي ذكره الفذوي لان مبني الايمان علي
 العرف وفي العرف المتأخر لا يسمى التسمية والقرآن كلاما معني انه يقال لمن سبغ
 طول يومه ويقرأم ينكلم اليوم بكلمة النبي لكن في الوقعات المختار للفتوي ان
 اليمين ان كانت بالعربية لم يجتث بالقرآن في الصلاة ويجتث بالقرآن خارجها
 وان كان بالفارسية لا يجتث مطلقا انزقي فقد اختلف الفتوي والافتاء بظاهر
 المذهب اولي وفي التهذيب للماشي الكلام في الحقيقة فهو مينا في الخرس
 والسكون وهو اختيار محققي اهل السنة لكن في العرف صوت مقطوع من
 ويخرج من الفم ولا يدخل فيه القرأة والتسبيح في الصلاة في عرفهم وفي
 عرفنا لا يدخل في غير الصلاة ايضا وكذا قرأة التبت طاهرا ومناطرا في عرفنا
 انزقي فاذا انه لا يجتث اذا قرأ كتابا اي كان كتابا كان فبدرج بكونه حلفا انه
 لا ينكلمه لو قال كلما تكلمت كلاما حلفت فان طالق ثم قال سبحان الله
 الحمد لله لا اله الا الله الله اكبر طلعت ثلاثا كذا في الظهيرية وفي الوقعات
 حلف لا ينكر القرآن اليوم فقر في الصلاة او خارجها فجتث لانه قرأ القرآن
 واذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم فان نوي ما في سورة المزمل يجتث وان نوي
 غيرها في سورة النمل ولا يفتة له لم يجتث لانها لا يري دون به قرأة القرآن ولو
 حلف لا ينكر سورة من القرآن فنظر فيها حتي اني الي اخرها لا يجتث بالاتفاق

ابو يوفى سوي بين هذا وبين ما اذا حلف لا ينكر كتاب فلان ويحمد فرق
 فقال المقصود من قرأة كتاب فلان فهو ما فيه وفرد يقبلها المقصود من
 قرأة القرآن عين القرآن اذ الحكم متعلق به ثم عن محمد في قوله لا ينكر كتابا
 فلان اذا قرأ سطر احثت بانه وينصف السطر لان السطر لان نصف
 السطر لا يكون مفروما المعني غالبا والفتوي علي قول ابي يوسف
 قوله يوم اكلم فلانا فعلي الجديد فاذا قال يوم اكلم فلانا فامرانه
 طالق فوس علي الليل والنهار فان كلمه ليلا او نهارا حثت لان اسم اليوم اذا
 قرأ بفعل لا يندر يراد به مطلق الوقت قال تعالى ومن يولهم يومئذ
 دبره والكلار لا يفتد وقد تقدم تحقيقه في فصل اضافة الطلاق الى الزمان
 فبدرج قوله يوم اكلم لانه لو قال والله لا اكلمك اليوم ولا غدا فاليمين علي
 بقية اليوم ولا غدا ولا تدخل الليلة التي بينهما في اليمين لانه اورد كل
 واحد من الوقتين بحرف النبي فيصير كل واحد منهما متنيا علي الانتزاد اصله
 قوله تعالى فلا رقت ولا فسوف ولا جدال في الحج ولو قال والله لا اكلمك
 اليوم وغدا دخلت الليلة التي بين اليوم والغدا في يمينه لان ههنا جميع
 بين الوقت الثاني وبين الاول بحرف الجمع وهي الواو فصار وقتا واحدا
 فدخلت الليلة المتخللة ولو حلف لا يكلمه اليوم يومين بدخل فيه
 الليلة سواء كان قبل طلوع الفجر او بعده وكذلك الجواب في الليل ولو قال
 والله لا اكلمه يوما ولا يومين فلو كلفه ثلاثة ايام في قول ابي يوسف
 ويحمد حتي لو كلمه في اليوم الاول والثاني والثالث يجتث وذكر محمد
 في الجامع انه علي يومين حتي لو كلمه في اليوم الاول والثاني يجتث وان
 كلمه في اليوم الثالث لا يجتث كذا في البراء قوله فان نوي النهار صنف
 لانه نوي حقيقة كلامه وهو مستعمل فيه ايضا اطلق في تصديق
 فشمع الربانة والقضاة عن ابي يوسف انه لا يصنف قضا قوله ولبيلة
 الكرم علي الليل لانه حقيقة في سواد الليل كاليوم والليالي خاصة ولم يجز استعما
 له في مطلق الوقت بخلاف اليوم وما ورد في اشعار بعض العرب من اطلاقها
 علي مطلق الوقت فانما هو في صنعة الجمع وكلامنا في المفرد وقد مر انه
 لو حلف لا يكلمه ليلة فاليمين من تلك الساعة الي ان يجي مثلها من الليلة
 المستقبلة فبدرج النهار الذي بينهما في ذلك واذا كان بالليل وقال لا اكلمه
 الليلة فاذا طلع الفجر سقطت قوله ان كلمته الا ان يقدر زيدا حتي
 او الا ان ياذن او حتي فكذا فكل من قبل قد مره او اذا حثت وبعدها
 لا اي وان كلمه بعد الغدوم والاذن لا يجتث لانه غايبة واليمين باقية قبل
 الغايبة ومنهنية بعدها فلا يجب بالكلام بعد انتهائها اليمين اما حتي فكونه
 للغايبة ظاهر واما الا ان قال فالاصل فيها انها للاستثنا وتستعار للشرط

ب

والغاية اذا انقضى الاستثناء المناسبة بينهما وهو ان حكم ما قبل كل واحد
من الاستثناء والشرط والغاية يخالف ما بعده فبشرط لا انه لو قال
انت طالق الا ان يفرم فلان فانه ان فرم فلان لا تطلق وان لم يفرم
حيث مات فلان طلقت وهي هنا للشرط كأنه قال ان لم يفرم فلان
فانت طالق ولا تكون للغاية لانها انما تكون لها فيما يحتمل التافيت
والطلاق مما لا يحتمل معنى فتكون فيه للشرط ونهاية في فتح القدر
وفي المحيط لو قال لا كلمه في اليوم الذي تفرم فيه فلان فكلمه في
اليوم الذي قدم فيه فلان فتل فزومه حث لان بشرط الحث كلامه
يوم القدر وقد وجد وان كلمه بعد القدر والواجب ان لا يحث
لانه لم يجعل القدر وشرط الا انه لم يقرن به حرف الشرط ولكن جعله
معرفا لما هو بشرط الحث وهو الكلام وانما يتصور القدر ومعرفا للشرط
اذا وجد الشرط قبله فاما اذا وجد بعده لا يتصور كونه معرفا لان من
ضرورة كون الشيء معرفا نفيه ذلك الشيء عليه كما لو قال لامرأته انت
طالق قبل شهر رمضان بشهر كان شهر رمضان معرفا لشرطها وكذا لو قال
انت طالق قبل فزوم فلان لشهر اذا قدم فلان قبل تمام الشهر لا تطلق
ولو عمل انكفارة قبل القدر ولا يصح لانه لا حث قبل القدر وانما في قوله
وان مات زيد سقط الحلف لما في الذخيرة اذا اصر ان الحالف اذا جعل بينه
غاية وفانت الغاية بطلت اليمين عند اي حنيعة ويحكم حثي ان من
قال لعيره والله لا اكلمك حثي يا ذن لي فلان او قال لعيره والله لا افارقك
حثي بنقضني حثي فان فلان قبل الاذن او يركي من المال فاليمين ساقط
في قولها خلافا لابي يوسف وعلي هذا اذا حلف ليوفيقه اليوم فابراه
الطالب وعلي هذا يخرج بجنس هذه للسائل اذا قال ان فعلت كذا ما دمت
بخاري فكذا يخرج من بخاري ثم رجع وفعل ذلك لا يحث فيجب ان يعلم ان
يعلم ان كلمة ما ذال وما دام وما كان غاية بنزني اليمين بها فاذا حلف
لا يفعل كذا ما دام بخاري فخرج بنزني يمينه بالخروج فاذا عاد عاد وهو
ليمين منتهيه فاذا فعل ذلك الفعل لا يحث في يمينه وفي فتاوي الفضلي
وعلي هذا اذا حلف لا يصطاد ما دام فلان في هذه البلدة وفلان امير هذه
البلدة فخرج الامير الى بلدة اخرى لا مرفا صطاد الحالف قتل رجوعه او جرد
رجوعه لا يحث في يمينه لان اليمين تنزني بخروج الامير وفي فتاوي ابي
الليث اذا حلف لا يدخل دار فلان ما دام فلان فيها فخرج فلان باهله ثم عاد
ودخل الحالف لا يحث في يمينه وفي العيون اذا حلف لا يكلم فلانا ما دام في
هذه الدار فخرج بجماعه واثاثه ثم عاد وكلمه لا يحث واذا قال والله
لا اكلم فلانا ما دام عليه هذا الثوب او ما كان عليه او ما زال عليه فنزعه ثم

لبسه وكلمه لا يحث ولو قال والله لا اكلمه وعليه هذا الثوب فنزعه ثم
لبسه وكلمه حث لان في هذه الصورة ما جعل اليمين موقفة بوقت بل
قيده بصفة فتبني اليمين كما تبني تلك الصفة وفي فتاوي ابي الليث اذا قال
لا يوبه ان تزوجت ما دامنا حيين فكذا فتزوج امرأة في حياتنا وحث فلو تزوج
امرأة اخرى في حياتنا لا يلزمه الحث ولو كان قال كل امرأة تزوجها ما دامنا
حيين يلزمه الحث لكل امرأة يتزوجها ما دامنا حيين فاذا مات احدهما سقط
اليمين حثي لو تزوج امرأة بعد اخرى بعد ذلك لا يلزمه حكم الحث لانه شرط
الحث التزوج بما دامنا حيين ولا ينصو في ذلك بغير موت احدهما فسقط واذا
حلف لا ياكل هذا الطعام ما دام في ملك فلان فباع فلان بعهده ثم اكل الحالف
الباقى لا يحث لان اليمين فنانا في بيع البعض ولو قال لعيره والله لا افارقك
حثي تعطيني حقي اليوم ونيزه ان لا يترك لزومه حثي يعطيه حقه فمضي
اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لا يحث فان فارقه قبل مضي المدة لا يحث
وكذلك اذا قال لا افارقك حثي افرمك الي السلطان اليوم وحثي بخلص السلطان
مني فمضي اليوم ولم يفارقه ولم يفرم الي السلطان ولم يخلصه فهو سوا
لا يحث الا بتركه ولو قدم اليوم فقال لا افارقك اليوم حثي تعطيني حقي فمضي
اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لا يحث وان فارقه بعد مضي اليوم لا يحث
لانه وقت للفراق ذلك اليوم ونما مرسا يراها قولها لا ياكل طعاما ولا
يدخل داره او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابته ان اشار وزوال ملكه وقول امر
يحث كالمخرد وان لم يشتر لا يحث بعد الزوال وحث بالمخرد وفي التصديق
والزوج حث في المثار بعد الزوال وفي غير المثار لا وحث بالمخرد بيان
لمسائل الاصل فيها انه اذا حلف علي هجران محل مضاف الي فلان كذا بكلمة عبد
فلان او زوجته او صديقه او لا يدخل داره او لا يلبس ثوبه او لا يركب فرسه
او لا ياكل طعامه او من طعامه فلا تنك ان هذه الاضافة في الكل معرفة لمعني
ما عقد اليمين علي هجرته سوا كانت اضافة ملك كعبد وداره وداره ودايته
او اضافة نسبة اخرى غير ذلك كزوجته وصديقه فالضافة مطلقة بغیر
النسبة والنسبة اعلم من كونها نسبة ملك او غيره فلا يصح جعل اضافة النسبة
تقابل اضافة الملك كما في الهداية وغيرها لانه لا يقابل بين الاعمر والخص لان
يكون مخصوصا عرف اصطلاحه واذا كانت هذه الاضافة مطلقة للتعريف
فبعد ذلك اما ان يقرن به لفظ الاشارة لقوله لا اكلم عبده هذا ولا فاعلي فقد بد
عدم الاشارة الظاهر ان الداعي في اليمين كراهته في المضاف اليه والاعرفه بكمه
العلم ثم اعلمه بالاضافة ان عرض الشتركة مثل لا اكلم راشر عبد فلان ليزيل
الاشتركة المعارض في اسمر راشر فلما اقتصر علي الاضافة الى عرض الشتركة كمثل
ولم يذكر اسمه ولا اشار اليه كان الظاهر انه لمعني في المضاف اليه وان احتفل

بهمج بعضا لذاته ايضا كالزوجة والصدوق فلا يصار اليه بالاحتمال وح فاليين
منعقدة علي هجران المضاف حال قيام الاضافة وقت الفعل بان كان موجودا
وقت اليمين ودامت الاضافة الي وقت الفعل وانقطعت ثم وجدت بان باع
او طلق ثم استرد او لم يكن وقت اليمين فاشترى بعد اقله حنث وكذا لو لم
يكن له زوجة فاستحدثت زوجة والحاصل انه اذا اضاف ولم يشتر لا يحنث
بعد الزوال في الكل لانقطاع الاضافة ويحنث في المتعدد بعد اليمين في الكل
بوجودها واذا اضاف وشارفانه لا يحنث بعد الزوال والتجود ان كان المضاف
لا ينصرف بالمعادات والاحتث ولم يذكر المص العبد للاختلاف والمذهب انه
كالرادي لا ينصرف بالمعادات وروي بن سماعة انه كالصدوق وقوجه الظاهر
ان التعبير ساقت الاعتناء عند الاحرار فانه يباع في الاسواق كالحمار والظاهر
انه ان كان منه اذكي انما يقصد هجران كبده بهجرانه وفي بعض الشروح
لا تزوج بنت فلان لا يحنث باليمين التي بولده بعد اليمين بالاجماع وهو مشكل
فانها اضافة نسبية فينبغي ان تنعقد علي الموجود حال التزوج ولا حرمان
في التنازلي عن ابي يوسف ان تزوجت بنت فلان او امته علي الوجود
والحادث كذا في فتح القدير واطلق المص في زوال الملك في المسئلة الا في فتمثل
ما اذا زال الملك من المحلوف عليه الي الحالف كما اذا حلف لا ياكل طعاما ملك هذا
فاهداه له والكل لم يحنث في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد
حنث وكذلك في بقية المسائل لافرق في الزوال بين ان يكون الي الحالف او لا كذا
في الزخيرة ولو حلف لا ياكل من غلة ارضه فاكل من ثمن الغلة حنث لانه في
العرف يسمى اكل غلة ارضه وان نوي اكل نفس ما يخرج منها صدق وبيان
وقضا لانه نوي الحقيقة كذا في الزخيرة ايضا ولو حلف لا ياكل من كنب فلان
فالكنسب مما صار له بفعله كاحد الباقاة او لنقله في العنود واما الميراث
فليس بكسبه لان الملك يثبت فيه بغير صنعة فلا يضاف الي كسبه فاذا
حلف لا ياكل من كسب فلان فورث المحلوف عليه شيئا فلا يضاف والكل الحالف
لا يحنث ولو اشترى الحالف من المحلوف عليه مما اكتسبه المحلوف عليه واكله
لم يحنث لان شرط الحنث اكل مكسوب فلان وهذا اكله مكسوب نفسه فلو وقعه
له او تصدق به عليه واكله حنث ولو مات المحلوف عليه وترك ما لا اكتسبه
ورثه رجل فاكله الحالف حنث لان الثابت للوارث عين الثابت للمورث
وكذلك لو ورثه الحالف واكله حنث لانه كسب فلان الميت قال في الوقفات
مخلاف قوله مال فلان الميت انتهى ومخلاف ما لو انتقل الي غيره بغير الميراث بشر
او وصية حيث لا يحنث لانه صار كسبا لثاني ولو حلف لا ياكل ميراث فلان مات
المحلوف عليه ثمرات وارثه وورثه غيره فاكله الحالف لم يحنث لان بالادب
الثاني ينسخ حكم الاول ولو حلف لا ياكل من ميراث ابيه شيئا فاشترى ميراث

طعاما واكله لم يحنث ولو حلف لا ياكل من ملك فلان او مما ملكه فلان فخرج شي من
ملكه الي ملك غيره واكله الحالف لا يحنث وكذلك لو حلف لا ياكل طعام فلان ولو حلف
لا ياكل مما يشترى فلان فاشترى لنفسه او لغيره واكله الحالف حنث ولو باعه
المحلوف عليه ثم اكل الحالف لا يحنث لان شرا الثاني فسخ الاول ولو حلف لا ياكل من مال
فلان فغصبه منه عنطة فطحنها او دقها فخبزه واكله حنث هكذا ذكر في موضع
من المنتقى وذكر في موضع اخر منه لا يحنث ولو قال لا ااكل من طعام فلان فغصبه
منه واكله حنث ولو حلف لا ياكل مما زرع فلان فباع فلان زرعه واكله الحالف
حنث لان الزراعة لا يفسخها الشراء ولو حلف لا ياكل طعام فلان وفلان بايع الطعام
فاشترى منه واكله حنث الكل من الزخيرة والفرع الاخير وارد علي قول المص وان
لم يشتر لا يحنث بعد الزوال فينتهي كلام المص بان لا يكون فلان بايع الطعام عليه
في الوقفات بانه يراد به طعامه باسرها كان مجازا عرفا ذلك بحكم دلالة
الحال وكذا هذا في قول لا يسمن ثياب فلان وهو نظير قوله لا ااكل من مال او
نوي بعد موتهما انتهى وفي الزخيرة ايضا لو حلف لا ياكل من طعام فلان فاكل
من طعام مشترك بينهما وبين غيره حنث لاطلاق الطعام علي القليل والكثير
مخلاف الدار والنوب ولو حلف لا ياكل من خبز فلان فاكل من خبز يمينه وبغيره
حنث بخلاف ما لو حلف لا ياكل من رغيف فلان فاكل من رغيف فلان بيده وبغيره
فلان لا يحنث لان اسم الخبز يطلق علي القليل والكثير ولا كذلك اسم الرغيف ولو
حلف لا ياكل من طعام فلان فاكل من طعام مشترك بين الحالف وبين فلان
لا يحنث لان ما اكل الحالف هو من حصته ولو حلف لا يزرع ارض فلان فزرع ارضا
بينه وبين غيره حنث لان كل جزء من الارض يسمى ارضا ولا كذلك الدار والنوب
فان كل جزء من الدار لا يسمى دارا وكذلك كل جزء من الثوب لا يسمى ثوبا انتهى
وفي الوقفات حلف لا ياكل لحما يشترى فلان فاشترى سخلة وذبحها فاكله
الحالف لا يحنث فلان فلان ما اشتراه بعد ما صار لحما ولو حلف لا ياكل من طعام
فلان فاكل من خله بطعام نفسه او بزيته او بحمله حنث لانه اكل من طعامه
ولو حلف لا ياكل من مال ابنه وكان بينه وبين ابنه حب من خل فاكل منه
حنث لانه اكل من الابن انتهى ويحتاج الي الفرق بين الطعام والمال كما لا يخفى
وفي الوقفات ايضا قال ان اكلت من مال خنثي فامرتني طالق فدفع اليه عجين
خنثي فجعل في عجين اخر وبغضه فاكل لا يحنث لان العجين قد ذهب وكذا لو حلف
لا يشرب من شرابه ولا ياكل من لحمه فامرته ما ولمح المحلوف عليه وجعل ما
في عجين لا يحنث اذا اكل من ذلك الخبز لان ذلك قد تلا شي ولو حلف لا ياكل من
كسب فلان فاكل كسره مطروحة في بيت المحلوف عليه فان كانت الكسرة بحال
لا يعطى مثلها الفقير لا يحنث وان كان بحال يعطى مثلها الفقير يحنث انتهى ثم
اعلم ان ما في المختصر انما هو عند عدم النية واما اذا نوي شيئا فهو علي ما نوي

لانه يجمل كلامه وفي الزخيرة لا ياكل من طين فلان او من خنزير فهذا على الماضي
والمستقبل وكذلك قوله عما خبز فلان مما اشترى فلان على الماضي والمستقبل
انني قوله لا ياكل صاحب هذا الطبلستان فباعه فكله خبز لان الانسان
لا يمنع عن كلام صاحب الطبلستان لاهل الطبلستان فكانت الاضافة للتعريف
فتعلقت اليقين بالمعروف ولهذا لو كلف المشتري لا يجتذ وذاكر الطبلستان للمستقبل
لانه لو قال لا اكل صاحب هذا الدار وهذا الطعام والحكم كذلك كما في الزخيرة
فقد جهز اليقين لانه لو حلف ان لا يلبس طبلستان فلان في قوله لا يلبس
ثوب فلان وفيه التفصيل السابق والطبلستان معرب بلسان ابدلوا الناطق
من لباس العلم من دوا سود لحخته وسداوة صوف قوله الزمان والحين ومنكرها
سنة اشهر لان الحين قد يراد به الزمان القليل قال الله فسبحان الله حين مشي
وقد يراد به اربعين سنة قال تعالى هل اتى على الانسان عمن من الدهر وقد
يراد به سنة اشهر قال الله تعالى نوفي اكلها الحين وهذا هو الوسط فيصرف
اليه وهذا لان القليل لا يقصد بالجمع لوجود الامتناع فيه عادة والمراد به
لا يقصد غالباً لانه بمنزلة الابد ولو سكت عنه بنايد فتعين ما ذكرناه وكذا
الزمان يستعمل استعمال الحين فيقال ما رايتك منذ زمان يعني واحد
وقد اذالم تكن له نية اما اذ انوي شيئا فروع علي ما نوي لان حقيقة كلامه ولا
فرق في ذلك بين الزمان والحين وهو الصحيح كما في البراج اطلقه فشمع
الاثبات والنفي فاذا قال لا صوم من حين والحين في قوله لا اكله حيناً او
الحين وفي فتح القدير يعني ابتداء السنة الا شهر من وقت اليقين بخلاف قوله
لا صوم من حيناً او زماناً كان له ان يعني اي سنة اشهر شافيق قد عرفنا انني
واشار المص الى انه لو قال والله لا اكله الا حايين او الائمة باجمع فروع علي
عشر مرات سنة اشهر كما في شرح الطحاوي ولو قال لا اكله كذا وكذا يوم فروع
علي واحد وعشرين يوماً ولو قال كذا وكذا فروع علي واحد وعشرين يوماً فروع
بضعة عشر يوماً فروع علي ثلاثة عشر يوماً لان البضع من ثلاثة الى تسعة
فيجعل علي اقلها ولو حلف لا ياكله الشئ فاول ذلك اذ ليس الناس والخنزير
والحشور والنواخره اذ التيها علي التلوي الذي حلف فيه والصيف علي حذره
وهو من حين القا الحشور الي ليسه والربيع اخر الشتاء ومستقبل الصيف الحين
ينبئ العشب والخريف فصل ما بين الشتاء والصيف والمرجع في ذلك الي اللغة
ولو حلف لا ياكله الي الموسم قال يكله اذا اصبح يومها لانه اول الموسم وعذرة
الشهر ورأس الشهر او ليلة اول ليلة ويومها واول الشهر الي مادون النصف ولزمه
اذا مضى خمسة عشر يوماً ولو قال لله علي ان اصوم اول يوم من اخر الشهر
واخر يوم من اول الشهر فعليه صوم الخامس عشر والسادس عشر كذا في البراج
قوله والده والابن العروود هو يحمل يعني لو حلف لا ياكله الدهر معروفاً ومنكرها

فرو العروا مدة حياة الخالف واما الدهر منكر فقلت قال ابو حنيفة لا ادري ما هو
وقال هو كل حين وهذا هو الصحيح خلافا لما يقول بعضهم من ان الاختلاف بينهم في
العرف ايضاً لما ان الدهر يستعمل استعمال الحين والزمان يقال ما رايتك منذ دهراً
ومنذ حين يعني واحد وابو حنيفة توفق في تقديره لان اللغات لا تذكر قياساً
والعرف لم يعرف استمراره لاختلاف في الاستعمال والتوقف عند المرجع من الكمال
وقد توفق ابو حنيفة في اربعة عشر مسيلة كما في السراج وقد لا ادري عن
الائمة الاربعة بل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جابر عليه السلام كما في
السراج وهذا علم ان العلم بجميع المسائل الشرعية ليس بشرط في الفقه اي
المجتهد لان الشرط التمهيد القريب كما بيناه اول الكتاب واشارة المص الى انه لو قال
لا اكله العروود علي الابد واختلف في جواب بشرين الوليد في المنكر نحو عروضة
قال في الله علي صوم عروود علي يوم واحد ومرة قال هو مثل الحين سنة اشهر
الان ينوي اقل واكثر وفي البراج ان الاظهر انه يقع علي سنة اشهر قوله والايام
وايام كثيرة والشهور والسنين عشرة ومنكرها ثلاثة بيان لاقول الجمع في ثابت
الايام وهو علي وجهين اما ان يكون معروفاً ومنكرها ان كان معروفاً كما اذا
حلف لا ياكله الايام والجمع او الشهور والسنين انصرف الي خمس سنين لان
كل زمان ينصرف الي سنة اشهر عند عدم النية وهذا كله عند ابو حنيفة
وقال في الايام ينصرف الي ايام الاسبوع وفي الشهور الي اثني عشر شهراً وفي الجمع
والسنين والدهور والائمة الي الابد لان الملام للعهد اذا امكن واذا لم يمكن
ثري للاستغراف والعهد ثابت في الايام والشهور كما ذكرنا ولا عذر في خصص
ما سواها فكان الاستغراف وهو استغراف سني العمر وجمعه وله ان يجمع
معرف بالسلام فينصرف الي اقصي ما هو مستعمل فيه لنظ الجمع علي
اليتين وهو عشرة لانه يقال ثلاثة رجال واربعة رجال الي عشرة رجال
فاذا جاوز العشرة ذهب الجمع فيقال احد عشر رجلاً الخ وانما اعني اقصي
المعروف وان كان مادونه معروف ايضاً لانها الاستغراف المعروف لان المعروف كل
مرتبة من المراتب التي اولها ثلاثة واقصاها عشرة ولا معنى للحاصل انهم
انتفوا علي انها للعهد لكن اختلفوا في المعروف فما اتفقا لا المعروف الاسبوع هو
والسنة وهو قال العشرة نظر الي انها اقصي المعروف وقد اطال في فتح القدير
في نيا به اطالة حسنة وتعرض للمرد علي بن العشر والسنة يصور ذلك
وفي الزخيرة لو قال والله لا اكلك الجمع ولا نية له فله ان يكله في غير يوم
الجمعة لان الجمع جمع فلا يتناول غيره من الايام كما لو قال لا اكلك الا خمسة
والاحاد والاثنيين وان نوي ايام الجمعة نفس الاسبوع فروع علي ما نوي وذكر
في النوادر ان من قال علي صوم جمعة ان نوي يوم الجمعة يلزمه صوم الايام
السبعة بحكم غلبة الاستعمال يقول الرجل لغيره لم ارك منذ جمعة فعلي رواية

النواد وصرف الجمعة الي ايامها دون يوم الجمعة خاصة وعلى رواية الجامع الصغير
فالجمعة المطلقة غير مقرونة باليوم الي يوم الجمعة خاصة لان هذا الاستعمال
فيما اذا ذكرت الجمعة مطلقة بلفظ الواحد ان لا يلفظ الجمع حتي قال متشايخنا
اذا قال والله لا اكلمك جمعة ينصرف اليين الا الايام السبعة لا الي يوم الجمعة
خاصة كما ذكر في النوادر انني فتيت نذانه اذا حلف لا يكلمه الجمع بترك
كلامه عشرة ايام كل يوم هو يوم الجمعة الا انه يترك كلامه عشرة اسابيع كما
قد يتوهم قال في التبيين نشر الجمع المنكر فذكر المصنف انه ان وصفه بالكثرة فهو
كالعرف كنوله لا اكلمه اياما كثيرة لانه ما وصفه بالكثرة علم انه لم يرد به
الاقل وهو الثلاث فينصرف الي العهود كالعرف باللام فعنده للعشرة وعندها
للاسبوع وعلى هذا الوقال ان خرد مني اياما كثيرة فانت حرفة عده للعشرة
وعندها للاسبوع وان لم يصف بالكثرة انصرف الي ثلاثة كما ذكر في الجامع
من غير خلاف وهو الصحيح لانه علي ذكر لفظ الجمع منكر فيقع علي ادني الجمع
الصحيح وهو ثلاثة وذكر في الاصل انه علي عشرة ايام وسوي بين منكر الايام
ومعرفة خلاف السنين منكر فانه علي ثلاثة اتفاقا كما في البدايع ولم
يذكر المصنف المضاف وفيه تفصيل وفي الزخيرة لو حلف لا يركب دواب فلان
اولا ليس ثيابه ولا يكلم عبده ففعل بثلاثة مما سمي بجنت وان كان
لفلان ثياب ودواب وعبيد اكثر من ثلاثة فرق بين هذا وبين ما اذا حلف
لا يكلم دواب فلان او يكلم احد فلان ولا يكلم اخوه فلان حدث لا يجتزم
يكلم الكل ما سمي والفرق ان في الفصل الاول المنع في فلان للمعني في هذه الاشياء
فينتفذه اليمين باعتبار منسوبين الي فلان وقد ذكر النسبة باسم الجمع
واقول الجمع ثلاثة اما في الفعل الثاني المنع لمعني في هو لا فتعلقت اليمين
باغيا زهرا وصار تغذير المسئلة لا اكلم هو لا فام يكلم الكل لا يجنت ولونوي
الحالف في الفصل الاول الدواب كلها والخدمان كلها بدين فيما بينه وبين الله
تعالى وفي النضا لا لانه نوي حنيفة كلامه كذا في الزيادات وظاهره انه
لا يجنت بواحد في الكل وفي نوادر من سماعة عن ابي يوسف انه لا يجنت بالواحد
في بيبي ادم بجنت في غيره فاذا حلف لا يكلم عبده فلان وله ثلاثة فكل واحد
منهم لا يجنت ويقيمه علي الكل خلاف اركب دابة لا اليسر ثيابه وفي الواقعات
قال والله لا اكلم اخوة فلان والاخ واحد فان كان يعلم بجنت اذا اكلم الواحد
فيجنت اليمين علي الجمع كان حلف لا ياكل ثلاثة ارغفة من هذا الحب وليس
له فيه الارغيف واحد وهو لا يعلم لا يجنت انني وفي المص بالايام ونحوها
لانه لو قال والله لا اكلم الفقرا والمساكين او المساكين او الرجال فكل واحد منهم
يجنت لانه اسمر جنس بخلاف قوله رجلا او نساة كذا في الواقعات ففي المنكر
لا فرق بين الكل واما في المعرف فانه ينصرف في المعروف ان امكن والافق للجنس

لان الالف واللام اذا دخلت علي الجمع ولا عهد فانه يبطل معنى الجمعية كنوله
لا اشترى العبيد لا تزوج النساء كما عرف في الاصول وفي الزخيرة الاصلان الحكم
اذا علق بجمع منكر كعبيد ورجال ونساء يتعلق وفوقه بادني الجمع الصحيح وهو
الثلاثة دون المشي ومتي علق بجمع معرف بالالف واللام يتعلق بادني ما ينطق
عليه ذلك الاسم عند عامة المشايخ اذ لم يكن ثمة معروف كالحكم المعلق باسم
الجنس وعند بعض المشايخ ينصرف الي كل الجنس انني وفي تهذيب الملا نسبي
واما الاطعمة والنساء والثياب يقع علي واحد اجماعا ولونوي الكل صحت نيته
وفي التهذيبية لو قال والله لا اكلمك كل يوم من ايام هذه الجمعة فكله في تلك
الجمعة ليدل ان هذا مرة واحدة حدث به ولو قال والله لا اكلمك في كل يوم من
ايام هذه الجمعة لا يجنت حتي يكلمه في كل يوم ولو ترك كلامه يوما واحدا
لا يجنت وان كلمه كل يوم لا يجنت الا مرة واحدة لاتحاد الاسم ولو حلف لا يكلم فلانا
ايامه هذا فقال ابو يوسف هو علي ثلاثة ايام ولو قال لا اكلمه ايامه فو علي
العهود ولو قال لا اكلمه يوما بعد الايام عن محمد ان كلمه في سبعة ايام
لا يجنت وبعد السبعة يجنت والمعني فيه علي الاصل اصل محمد طاهر انني
باب اليمين في الطلاق والعناق قال المع في الكافي الاصل في
هذا الباب ان الولد الميت ولد في حق غيره لا في حق نفسه وان الاول اسم لفرد
سابق والاخير لفرد لاحق والوسط لفرد بين العدد بين المتنا وبين وان الشخص
الواحد مني انصف بواحد من هذه الثلاثة فلا ينصف بالآخر للمتن في بينهما ولا
كذلك الفعل لان انصاف بالاولية لا ينافي انصافه بالآخرية لان الفعل الثاني
غير الاول فلو قال اخر تزوج فالتخي ان تزوجها طالق طلقت المتزوجة مرتين
لانه جزل الاخر وصف للفعل وهو العقد وعندها هو الاخر كما سياتي بيانه
قوله ان ولدت فانت كذا حدثت بالميت بخلاف من حلف فولدت ولما ميتا ثم
اخرج حيا عتق الحي وهذه اي لو قال لامرته ان ولدت فانت طالق او قال
لامرته ان ولدت فانت حرة فولدت ولما ميتا طلقت المرأة وعنتت الحادية
لان الموجود مولود فيكون ولدا حقيقا وبسعي به في العرف ويعتبر ولد في
الشرع حتي تنقضي به العدة والدم بوجه نفاس وامه امر ولد فيحقق الشرط
وهو ولادة الولد بخلاف ما لو قال لامرته ان ولدت ولد اخر فولدت ولما ميتا
ثم اخرج حيا عتق الحي وحده عند ابي حنيفة وقال لا يعنى واحد من هاتين
الشرط فيحقق بولادة الميت علي ما بينا فتدخل اليمين لا الي حر لان الميت ليس
بحل الحرية وهو الحد او لابي حنيفة ان مطلق الاسم يثبذ بوصف الحياة لانه
قصد اثبات الحرية جزا وهو قوة حكمية تظهر في دفع تسليط الغير فلا
يثبت في الميت فينتفذه بوصف الحيوة كما اذا قال اذا ولدت ولما ميتا بخلاف
جزا الطلاق وحرية الاملا لانه لا يصح مني ادم الم الي انه لو قال او ولد ولد

تدبره فهو حرانه فيقتيد بوصف الحيوة عند حقي لو ولدت مينا ثم اخرج حيا
عنتق بالحي وعندهما لا يعتق واما اذا قيد به بالحيوة نصافانه يعتق الحي
التفاق واني انه لو قال اول عبد يخل علي فهو حر فادخل عليه عبد ميت ثم
اخر حي فانه يعتق الاخر الحي وهو بالاجماع علي الصحيح والعذر لهما ان العبد
بعد الموت لا يتفق لان الرق ينطل بالموت بخلاف الولد والوالدة واشاد بالمسئلة
الاولي الي انها لو استغظت سقطا مستبين الخلق فازها تطلق وتعتق لانه لو ولد
شرعا وان لم يستبين شي من خلقه لا يعتق وتقدر حكمه في الحيض قوله
اول عبد املكه فهو حر فملكك عبد اعتق ولو ملكك عبد ين ثم اخرج لا يعتق
واحد من حر لان الاول اسم لفرد سابق وقد وجد في المسئلة الاولى في الاول
وانعدم الفرد في الثانية والاولين وانعدم السبق في الثالث فانعدم مرت
الاولية قوله ولو زاده وحده عنتق الثالث اي لو قال اول عبد املكه وحده
فهو حر فملكك عبد ين ثم ملكك اخر عنتق العبد الثالث لانه يراد به الفرد
في حال سبب الملك لان وحده الحال لغية والثالث سابق في هذا الوصف
ولا فرق بين ان يترك الملك او لشر او مراد المص من زيادة وحده انه زاد
وصفا للاول سوا كان وحده او لا فيشمل ما لو قال اول عبد اشتريته بالدينار
فانه يعتق وكذا لو قال اول عبد اشتريته اسود فهو حر فاشترى عبيدا ايضا
ثم اسود فانه يعتق وقيد به بوحده لانه لو قال اول عبد اشتريته واحد
فهو حر فاشترى عبيدين ثم اشترى عبيدا فانه لا يعتق الثالث لاحتمال ان يكون
حالا من العبد والمالك فلا يعتق بالشك ونهايه في النبيين وواحد بالنصب
علي انه حال واما اذا كان مجرورا فهو حرة للعبد فهو كواحدة كما لا يخفى
ولو قال اول عبد املكه فهو حر فملكك عبد ونصف عبد عنتق العبد الكامل
لان نصف العبد ليس بعبد فلم يشترط في اسمه ولا يقطع عنه اسم الولاية
والعزدية كما لو ملك حرة شي لان النصف يزاخر الكل في المكيلان والموروثان
لانه بالضم يصير شيئا واحدا بخلاف الثياب والعبيد قوله فلو قال
اخر عبد املكه فهو حر فملكك عبد فاعلم يعتق لان الاخر بكسر الخاء لا يعتق
ولا سابق له فلا يكون لاحقا وهذا يدل في الاول فيستحيل ان يدخل في حده
وفي فتح القدير وهذه المسئلة مع التي تقدمت تحقق ان المعنى في تحقق
الاخرية وجود سابق بالفعل وفي الولاية عدم تغذ من غيره لوجود اخر
تتأخر عنه والام يعتق المشتري في قوله اول عبد اشتريته فهو حر اذا لم يشتر
بعده غيره انزلي والضمير في مات راجع الى المالك قوله فلو اشترى
عبد ثم مات عنتق الاخر لانه فرد لاحق فانصف بالافرية ولم يذكر المص
وقت عنتقه للاختلاف فعند الامام يستند العنتق الي وقت الشرع اي يعتق
من جميع المالك ان كان اشتراه في صحته عند اي حنيقة والاعتق من الثلث

وعندهما

وعندهما يعتق مقتصر علي حالة الموت فيعتبر من الثلث علي كمال لان الاخرية
لا تثبت الا بعد شرا غيره بعده وذلك يتحقق بالموت فكان الشرط متحققا عند الموت
فيقتصر عليه ولا يبي حنيقة ان الموت معروف فاما انضافه بالافرية فن وقت
الشرا فيثبت مستند علي هذا الخلاف تعليل الطلقات الثلاث به كما اذا قال
اخر امرأه ان تزوجها فهي طالق ثلاثا فتقع عند الموت عندهما ونزلت بحكم ان
فازولها صغيرا واحد وعليها العدة بعد الاجلين من عدة الطلاق والوفاة وان
كان الطلاق رجوعا فعليها عدة الوفاة وتقدر عنده يقع منذ تزوجها فان كان
دخل بها فلها مهر ونصف مهر بالدخول بشبهة ونصف بالطلاق قبل الدخول
وعندهما بالحيض بالاحداد ولا نزلت منه ولو قال اخر امرأه ان تزوجها طالق فتزوج
امراة ثم اخرجي ثم طلق الاولى ثم تزوجها ثم طلق الثانية التي تزوجها مرة
لان التي اعاد عليها التزوج انقضت بكونها اولى فلا تنتصف بكونها اولى فلا
تنصف بالافرية للتفاد وكن قال اخر عبد امثريه فهو حر فضرى عبد امثريه
ضرى اخر ثم اعاد الضرب في الاول ثم طلق عنتق المضروب مرة بخلاف الفعل
كما قدمناه اول الباب وقيد بموت المولي لانه لا يعلم ان الثاني اضرى الا بالموت
المولي لجواز ان يشترى غيره فيكون هو الاخر ولم يترك المص الاوسط قال في البيع
ولو قال اوسط عبد اشتريته فهو حر فكل عبد فرد له شيان متساويان فيما
قبله وبعده فهو اوسط ولا يكون الاول ولا الاخر وسطا ابدا ولا يكون الوسط
الا في نزل ولا يكون في شفع فاذا اشترى عبد ثم عبرا فالثاني هو الوسط
فاذا اشترى رابعا خرج الثاني من ان يكون اوسطا وعلي هذا فتنبي انزلي
قوله كل عبد بشر في بكذا فهو حر فبشره ثلاثا متفرقون عنتق الاول
لان البشارة اسم لغير شرا صدق وليس للمبشر به علم عرفا ويتحقق ذلك
من الاول دون الباقي واصله ما روي انه صلى الله عليه وسلم مر بامرئ
مسعود وهو يقرأ القرآن فقال عليه السلام من احب ان يقرأ القرآن غضا
طربا كما انك فليقرأ بقراءة بن ادم عبد فابن ابي بكر وعمر رضي الله
عنهما فسبق ابو بكر وعمر فكان يقول بشرني ابو بكر واخبرني عمر ولو كنت
احدهم اليه كتابا بالمشارة يعتق الا اذا نوي المشارة لان المشارة قد
تكون اياك كتابة لان الكتابة من الغايب بمنزلة الخطاب من الحاضرين
وكذا الوارسل اليه رسولا فانه يعتق في البشارة والخبر بخلاف الحديث لا يجت
الا بالمشارة ولو حلف لا يدعوا فلان اكتب اليه بدعوة حنت كما في الخبر
وقيدناها بالصرف لانه لو بشره كز بالايق لانه ولا طهر في بشرة الوجه
الفرج والسرور باعتبار الظاهر لكنه قد زال لما نبي له خلافة بخلاف من
اخرج ان فلانا قد مر فلانا فابشره واحد اكد ان فانه يعتق لانه ينطلق علي
الكذب والصرف بخلاف ما اذا قال من اخبرني بقدره فانه يعتق لانه

علي بندومعه فلا بد من الصدق كما قدمناه في البشارة لا فرق بين ان ياتي بالبا
 ولا بخلاف الخبر وقد علم الفرق في بحث الباطن الاصول واكتنا به كالمخبر فلو
 قال ان كنت ان فلانا قد مر فلانا فكذا فكذا كذا باعق لا يجمع الحروف وقد وجد
 بخلاف ان كنت بندومعه ولا بد من قدمه حقيقة فلو كنت بندومعه غير هالم
 به وقد قدم حقيقة عتق بلغ الخبر الي الخالف او لا لوجود الشرط كما في المحيط واما
 الاعلام فلا يبره من الصدق لان الاعلام اثبات العلم والكذب لا يبره كذا في
 الباطن فلا فرق فيه بين ان ياتي بالبا ولا كما في النخبة وخرج الخبر الضار
 فليس بشارة عرفا وان سماه الله تعالى بشارة في قوله تعالى فبشرهم بجزا
 اليم لانه بشارة لغة والكلام في العرف وفي المحيط لو قال اول من بشرني بخدم
 فلان من عبدي فهو حر فارسل بعض عبيره عبد العرف فقال قل للمولى ان فلانا
 يقول لك قد قد ير فلان فابلغه ذلك العبد قال يعق المرسل و ان الرسول
 وهو بمنزلة الكتاب ولو قال الرسول ان فلانا قد قدم ولم يتزل سلمي اليك فلان
 عبك بكذا اعنى الرسول دون المرسل قوله وان تبشروه معا عتقوا اليختتمها
 من الجميع قال تعالى فبشروه بسلام حليم قوله وفتح شرايبه للكفارة
 لا شرا من حلف بعقده وامر ولده لان شرا التريب اعناق لانه عليه السلام
 جعل نفس الشرا اعناقا لانه لا يشترط غيره فصا ونظير قوله شفاه هر
 فارواه فصا دق النية العلة فاجزاه عن الكفارة واما شرا من حلف
 بعقده كما اذا قال ان اشتريت فلانا فهو حر فاشترته يتوي به كفارة
 بميمه او غيرها فانه لا يجزيه لان الشرط في ان النية بعلة العتق وهي
 اليمين فاما الشرط فشرطه واما امر الولد فقد تقدم في الظاهر انه لو
 اعترضا عن كفارته لا يجوز وليس هنا بمراده هنا واما قوله امر الولد
 معطوف على من يعي انه لو قال لامة قد استولرها بالنكاح اشترت بك
 وانت حرة عن كفارة بميمي ثم اشترها فانه عتق لوجود الشرط ولا
 يجزيه عن الكفارة لان حرمتها مستحقة بالاستنباد فلا تنصاف الي اليمين
 من كل وجه بخلاف ما اذا قال لعنته ان اشترت بك فانت حرة عن كفارة
 بميمي حيث جارية عنها اذا اشترها لان حرمتها غير مستحقة بجهة اخرى
 فلم تحصل الاضافة الي اليمين وقد قارنته النية والحاص لان النية اذا
 قارنت علة العتق ورقا المعنى كامل مع التكثير والافلا وفولهم ههنا ان
 اليمين علة العتق اطلاق الكل واداة الجزلان العلة هو الجزا وهو انت
 حر لا يجمع اليمين من الشرط والجزا وفيد بالشر لانه لو ورت قريبه
 ونواه عن كفارته لا يصح لانه لم يوجد من جهة فعل عتي بوجد تحريرا
 كذا في المحيط وينبغي انه لو ورت له قريبه او تصدق به عليه او وحي
 به او جعل مهرها فتوي ان يكون عن كفارة عند قوله فانه يجوز لان

النية

لان النية صادقت العلة الاختيارية بخلاف الارث لانه خيرى ولما رده منقول
 صريحا وكلامهم يفيد دلالة قوله ان اشترت امة فهي حرة مع لو
 ملكه والا لاي ان لم يكن في ملكه لم يصح التعليق لانها كانت في ملكه فقد
 انعقدت البيع في حتم المصادقها الملك وهذا لان الجارية منكورة في هذا
 الشرط فتناول كل جارية علي الانفراد واما اذا اشترى جارية وشراها فانها
 لا تعق خلافا لفرق فانه يقول التسري لا يصح الا في الملك فكان ذكره ذلك الملك
 فصا ركما اذا قال لاجنبية ان طلقك فعبدي حر يصح التزوج مذكورا
 ولما ان الملك يصير مذكورا ضروري صحة التسري وهو شرط فيتقد بقدرة
 ولا يظهر في حق صحة الجزا وهو الحرية في مسئلة الطلاق وانما يظهر في حق
 الشرط دون الجزا حتى لو قال لها ان طلقك فانت طالق ثلاثا فتزوجها
 وطلرها واحدة لا تطلق ثلاثا فهذا وان مسئلتنا قيد بقوله فهي حرة
 لانه لو قال ان اشترت امة فانت طالق او عبدي حر فتسري من في ملكه
 او من اشتراه بعد التعليق فانها تطلق ويعتق العبد لوجود الشرط بلا مانع
 قال في النعمين لو قال لامة ان اشتريت بك فعبدي حر فاشترها بك فعبدي
 حر فاشترها فتسري بها عتق عبده الذي كان في ملكه وقت الحلف ولا هو
 يعق من اشتراه بعده انني فاحفظ هذا فان بعض اهل العصر فاسي مسئلة
 تعليق الطلاق بالتسري علي مسئلة المختصر وهو غلط فاحش لان المنكحة
 يصح تعليق طلاقها باي شرط كان ثم اعلم ان التسري بفعل من السرية وهو
 اتخاذها والسرية ان كانت من السرور فانها تسري هذه الحالة وبسر هو بها او
 من السر والسبادة فقم سينها علي الاصل وان كانت من السرور فانها تسري
 بهذه الحالة وبسر هو بها او من السري معني الجماع او معني ضد الجماع فانها
 قد تحق علي الزوجات الحرار فقم بها من تعبيرات النسب كما قال الواهري
 بالضم في النسبة الي الدهر وفي النسبة الي السهل من الارض سهلي بالضم
 والفعل منه بحسب اعتبار مصدره ومعني التسري عند ابي حنيفة ومحمد
 ان تحمن اتمه ويعدها الجماع اقضي اليها بماية او غزل عنها وعندي ابي يوسف
 ان لا يول ما به بعد ذلك يعرف انه لو وطئ امة له ولم يفعل ما ذكرنا من
 التحقن والاعداد لا يكون بشريا وان لم يغزل عنها وان علق من ولول
 لا تسري فاشترى حايه فخصمها ووطئها حنت ذكره للقدوري في التجدد
 عن ابي حنيفة ومحمد كذا في فتح القدير قوله كل مملوك لي حرة عتق
 عبيره التت وامهات اولاده ومدروره ولا مكانه لوجود الاضافة للطلنة
 فيما عد المكات اذا الملك ثابت فيه حرة وبدا ولا يدخل المكات الا بالنية
 لان الملك غير ثابت يرافيه ولهذا لا يملك اكسايه ولا يجل له وطئ المكاتنية
 بخلاف المدبرة واما الولد واختلفت الاضافة وتعق البعض المكات لما ذكرناه

وقد قدمنا الكلام عليه في العتق المعلق فراجعوه **فصل** هذه طالق وهذه
وهذه طلقت الاخيرة وغير في الاوليين وكذا العتق والاقرار يعني لوقا
لغيره هذا احرر وهذا عتق الاخير وله الخيار في الاوليين وكذا الوفا
لفلان علي الف علي الف درهم ولفلان وفلان لزمنه خمسمائة للاخير
وله ان يجعل خمسمائة لغيره ما شاء والاصل هنا ان كلمة اول اثبات احد المذكور
وقد ادخلنا بين الاوليين وعطف الثالث علي الواقع منهما لان العطف
للمشاركة في الحكم فيختص بحمل الحكم ذكر في المعنى في مسيلة الاقرار
ان النصف للاول والنصف للاخيرين والصواب الاول وعليه المعنى لان
الثالث معطوف علي من له الحق منهما فيكون شريكاه ولو كان معطوفا علي
من يليه كما ذكر كان المقربة للاول وحده وللآخرين لانه اوجب له لاحد
المذكورين لانهما فتنتني الشراكة كما اذا قال والله لا اكلم فلانا او فلانا
وفلانا فان حكم الاول وحده حث ولا يجتنب بكلام واحد الاخيرين حتي يكلمها
فيقول الثالث في الكلام مضمونا الي الثاني علي التعيين وفيما تقدم جعل
مضمونا الي من وقع له الحكم لان اذا حلف او اذا دخلت بين شيئين تناولت
احدهما منكر الا ان في الطلاق ونحوه الموضع موضع الاثبات فخص فتنطلق
احدهما وفي الكلام الموضع موضع التثنية فنعم عموم افراد قال تعالى ولا
تقطع من امرنا او كنوا قضا ركانه قال لا اكلم فلانا ولا فلانا فينضم الثالث
الي ما يليه لانه لما كانت او لعموم الاقرار ركاوا حدهما كلاما علي حدة
كان الاول انقطع وشيخ في الكلام الثاني والعطف فيه لا يتصرف الي الاول
بخلاف الطلاق وامثاله فان الانتقال فيه بين الكلامين ثابت فيكون
الثالث معطوفا علي من وجب له الحكم وتامه في التبيين وفيد بما اذا
لم يذكر الثاني والثالث خبرا فاذا ذكر له خبرا بان قال هذه طالق وهذه طالق
ان اقال هذا احرر وهذا حران فانه لا يعتق واحد ولا تطلق بل يجبران
اخيارا لا يجاب الاول عتق الاخيرين وطلعت الاخيرتان والله اعلم
باب **اليمين في البيع والشرا والصوم**
والصلاة وغيرها لما كانت الايمان علي هذه التصرفات التي هي
علي الصلاة والصوم والحج وما بعد ها فزمرها عليها والحاصل ان كل باب
عقده فوق غيره اقل مما قبله والشرا بعينه واعلم ان العقود ثلاثة منها تعلق
حقوقه بالعاقدا اذا كان العاقد اصلا لتعلق الحقوق به كالبيع والشرا ومن
العقود ما لا حقوق له اصلا كالا عارة فالابراء والنضال والاقتضا كذا في فتاوي
قاضي خان وهذا هو في التبيين وفتح التذير وغيرهما من تنسيمها
الي نوعين نوع يتعلق حقوقه بالعاقدين ونوع يتعلق حقوقه بالامرفانه
يخرج عنها ما ليس له حقوق اصلا فيتعلق حقوقه بالعاقدين الحالف

لايجتنب بمباشرة وكيله لوجود الفعل من الوكيل حقيقة وحكما وما نتعلق
حقوقه بالامر وما لا حقوق له اصلا فانه يجتنب الحالف ان لا يفعل به فعل
وكيله كما يجتنب بمباشرة لان الوكيل فيه سفير ومعي قد جعل في المحيط
القائمية ونحوها مما يتعلق بغيرها بالامر قوله ما عتقت بالمباشرة
لا بالامر البيع والشرا والاجارة والاستنجار والصلح عن مال والتسمة والخصومة
وضرب الوكيل لان العقد وجد من العاقد حتي كانت الحقوق عليه ولهذا
لو كان العاقد هو الحالف يجتنب في يمينه فلم يوجب ما هو الشرط وهو العقد
من الامر وانما الثابت له حكم العقد الا ان ينوي غير ذلك اطلقه المص وهو
مقيد بما اذا كان الحالف يتولي العقد الا ان ينوي غير ذلك اطلقه المص
بنفسه اما اذا كان الحالف داسلطان كالامير والقاضي ونحوها لا يتولي
العقد بنفسه فانه يجتنب بالامر ايضا فانه يمنع نفسه كما يعتاده فان
كان الامر بغيره مرة وبغيره اخري يعتبر الاغلب كما في المحيط واطلق في
الصلح عن مال وهو مقيد بان يكون الوكيل من جانبه سيرا محضا فلا ان
من القسم الثاني كما سنبيه في كتاب الوكالة وعلي هذا اذا حلف المدعي
ان لا يصلح فلانا عن هذه الدعوي او عن هذا المال فوكلفه لايجتنب مطلقا
واذا حلف المدعي عليه ثم وكل به فان كان عن اقرار حث وان كان انكارا
وسكوت لايجتنب وقيد بالصلح عن الما احتراز عما صرح به في القسم الثاني
من الصلح عن دمر العمر وفي المحيط لو حلف لا يصلح رجلا في حق بيعته
فوكلف رجلا فصالحه لايجتنب ولو قال والله لا يصلح فلانا فامن غيره فصالحه
حتث في النضال الصلح لامرته فيه انزوي ولعل المراد بالشرع الثاني الصلح
اللفظي بمعني عدم العداوة والغبط لا بمعني انه عقد برفع النزاع الذي
هو الصلح الفعلي وفي الواقعات حلف ان لا يشتري من فلان فاسلم اليه
في ثوب حث لانه اشتري موقلا حلف لا يشتري عبد فلان فاجرده
داره لايجتنب لانه ليس له بشرا لانه لا شفعة فيها مع ان الشفعة تثبت
في الشرا حلفه السلطان ان لا يشتري طعاما للبيع ثم اشتري طعاما لبيته
ثم براه فباعه لايجتنب لانه ما اشتري للبيع وهذا كمن حلف لا يخرج امرا
الي بيت والدن فيخرج للمجلس ثم دارت وكذا لايجتنب حلف لا يشتري
ثوبا جديدا فتعسر الجدي ما لا يتكسر حتي يصير شبه الخلق ويجب
ان يكون جديدا قبل الغسل ويعوده لا باعتبار العرف حلف لا يشتري بغلا
فاشتري ايضا فيها متقلدة قد ثبتت وشرط ذلك معها حث وكذا لو حلف
لا يشتري رطبا فاشترى بخلافها رطب وشرط ذلك حث لانه لو لم يشترط
لا يدخل في البيع فاذا شرط حتي دخل يكون له حصه من الثمن فصار
مشتريا له حلف لا يبيع داره فاعطاه امرانه في صداقها حث كذا ذكره

ويجب هنا ان يكون الجواب على التخصيص ان تزوجها على الراد لا يجتنب لان هذا
ليست ببيع وان تزوجها على الدرهم ثم اعطاها عوضا عن تلك الدرهم حدث
لان هذا بيع انتهى وفي التبايع حلف لا يشتري ذهب ولا فضة فاشترى
من درهم او دنانير او انية او تبر او مصوغ حلية او غير ذلك مما هو ذهب
او فضة فانه يجتنب في قول ابي يوسف وقال محمد لا يجتنب في الدرهم
والدنانير بل يعرف ولو حلف لا يشتري حديد او فوس على مضروبه وثبوه
سلاحا كان او غير سلاح في قول ابي يوسف وقال محمد ان اشترى شيئا
من الحديد يسمى بابعه حد اد اجتنب والا فلا وباع الا بر لا يسمى حاد ا
ولو حلف لا يشتري صغرا فاشترى طست صغرو كوزا ونورا حثت وكذلك
عند محمد وقال محمد لو اشترى فلوسا لا يجتنب ولو حلف لا يشتري صوفا
فاشترى شاة علي ظهرها صوف لم يجتنب وكذا لو حلف لا يشتري لحما
فاشترى شاة خيفة لم يجتنب ولو حلف لا يشتري ذهنا فوس على دهن حثت
العادة بالادهان به ولو حلف لا يشتري بقميحا او لا قوله فوس على الدهن
والورق واما الحنا والورد فوس على الورق دون الدهن ولو حلف لا يشتري
بردا فاشترى دهن حد برز حثت وان اشترى حبالا يجتنب انتهى وفي الطهيرة
ولو قال لامرأته ان اشتريني شيئا فانت طالق فاشترت الما قالوا ان اشترت
في قرية او حرة طلقت وان دفعت الحرة الى السفا وخبرنا حتى يحل لنا لطلق
ولو باع عبده من رجل وسلم الى المشتري ثم حلف البائع ان لا يشتريه
من فلان ثم ان المشتري اقال البيع الاقالة وقبل البائع الاقالة لا يجتنب
ولو كان الثمن الف درهم فوقع الاقالة بما فيه دين او باكثر من الثمن
الاول او اقل حثت قبل هذا قولهما واما علي قول ابي حنيفة لا يجتنب لكونه
اقاله علي كل حال علي ما عرف ولو حلف وقال والله ما اشتريت اليوم شيئا
وقد كان اشترى في ذلك اليوم شيئا لكن بالتعاطي فقبل لا يجتنب في يمينه
وفي مجموع النوازل وضع المسيلة في طريق المبيع اذا حلف لا يبيع الخبز فجاء رجل
فاعطاه درهم لا يجتنب لاجل الخبر ودفع هو اليه الخبر لا يجتنب وذكر في نهج ان
الندوي ما يوبى ما ذكر في مجموع النوازل وقال لا يبيع لمن عاين ذلك ان
يشهد على البائع بل يشهد على التعاطي والى هذا مال الماتريدي ولو حلف
لا يشتري قميصا متعلقا غير خيط لا يجتنب ولو قال ان بعث غلامي هذا
احدا من الناس فامرأته كذا فباعه من رجلين حثت وكذا اذا قال ان اكل
هذا الرغيف احدا فاكله اثنان حثت في يمينه وفي الفتية حلف لا يبيع
فوهب بشرط العوض ينبغي ان يجتنب باع جاريته ثم قال ان دخلت هي في بيعي
في حرة قال ردت عليه بغير فضا يعتق والا فلا حلف ان اشتراه بجنت
بالاقال حلف لا يبيع بجنت ببيع التخلية انتهى وعلي هذا فالهبة بشرط العوض

داخله تحت يمين لا يرب نظر الى انما يبيع انتهى فيجنت بها ولو قال ان اجرت دارك
هذه فهي صدقة ثم احتاج الى اجارته فخرج له عن اليمين ان يبيعها الحان
من غيره ثم يوك الماشري الحالف بالاجارة فيؤجرها بعد الغنص ثم يشتريها
فيخرج عن يمينه بالاجارة على ملك المشتري انتهى وقد يقال لا حاجة الى
هذا التكلف لانه وكل في اجارته لا يجتنب فكذلك لا يلزمه التصديق بها الا ان
يفرق بين النذر واليمين وسياق الفرق بين ضرب الولد وضرب الغلام
وفي الزخيرة حلف لا يواجر وله متعلقات اجرتها امرأته وقبضت الاجرة
وانتفعت واعطتها زوجها لا يجتنب وتركها في ايدي الساكنين لا يكون اجارة ولو
قال للساكنين انتوا في هذه المنازل فواجرارة وجنت وكذا اذا انتفعي من اجرة
شهر لم يسكنوا فيه بخلاف ما اذا انتفع اجرة شهر وقد سكتوا فيه فانه ليس
بالاجارة انتهى قوله وما يجتنب بهما النكاح والطلاق والخلع والعنف والكنة
والصلح عن دهر العمد والهيبة والصدقة والقرض والاستنراض وضرب
العبد والزنج والبناء والحياطة والاستنباع والاعارة والاستعارة وقضا الدين
وقبضه والكسوة والحمل بيان لثلاثة انواع الاول ما ترجع حقوقه الى
الامر الثاني ما لا حقوق له اصلا الثالث ما كان من الافعال الحسنة والغير
في قوله برهما عايد الى المباشرة والامر وفيه تسامح لانه لا يجتنب بمجرد الامن
بل لا بد من فعل التوكيل حتى لو حلف لا يتزوج فوكربه لا يجتنب حتى يزوجه
التوكيل فلو قال وما يجتنب به فيقوله وفعل ما موزه لكان اولى وفسر الشن الزيلعي
الامر بالتوكيل وليس مقتضيا عليه بل هو اعلم من التوكيل والرسالة لا حصة
يجتنب بالرسالة والدليل على عدم اقتضائه على التوكيل ان من هذا النوع
الاستنراض والتوكيل به غير صحيح وانما حثت في هذا النوع بفعل المامور كالان
عرض الحالف التوقي عن حكم العمد وحقوقه وهذه الحقوق ينتقل اليه بحقوقها
فصار كباشرته في حق الاحكام وصار التوكيل سفرا ومعيرا ولهذا لا يستغنى عن
اضافتها الى الامر وما كان من الافعال حسيا كضرب الغلام والزنج ونحوها منتول
ايضا الى الامر وكذا الى الامر حتى لا يجب الظمان على الفاعل فكان منسوب اليه
فيجنت وقد فرق المصنف بين ضرب الولد وضرب العبد فلو حلف لا يضرب ولده
فضربه غيره بامر لا يجتنب ولو حلف لا يضرب عبده فضربه غيره بامره حثت
بنا على ان منفعته من ضرب الولد عابرة الى الولد المضروب وهي التاديب والتثني
الى التقويم وترك الاعوجاج في المروءة والاخلاق فلم ينسب فعل المامور الى الامر
وان كان يرجع الى الاب ايض لكن اصل المنافع وحقيقته انما ترجع الى المنصف بها
الى فلا موجب للتثني بخلاف ضرب العبد فان منفعته واجبة الى الاجر على المصنف
وهو ما يحصل من اذنيه وانزاجه وان كان نفعه يرجع الى العبد لكنه غير مقصود
فالحاصل ان المقصود من ضرب الولد حاصل له وان حصل للاب فمما لا يقتضون

لف

بينة

ضرب العبد حاصل للمولى ان حصل للعبد ضمنا فافتدقا وفي فتح القدير واما في
عرفنا وعرفا عا متنا فانه يقال ضرب فلان اليوم ولده وان لم يباشروا يقول
العامي لولده عند استنك علقه ثم يكره لودب الولد ان يضربه فيجوز الاب
نفسه قد حقق ابعاده ذلك ولم يكذب فقتضاه ان تتعذر علي معني لا يقع
بك ضرب من جهتي ويجتنب بفعل المامور ان ينيغي ان يكون مرادهم بالولد
الولد الكبير لانه لا يمكن ضربه في كل حال ولو حلف لا يضرب حرا اجنبيا فانه
لا يجتنب الابا لما شرف لانه لا ولاية له عليه ولا يعتبر امره الا ان يكون الخالف
سلطانا او قاضيا لازما يملك ان يضرب الاحرار حرا او غديلا فملك الامر به
واما الولد الصغير فكل العبد لما في فتاوي قاضي خان ولو حلف لا يضرب
ولده الصغير فيملك التنويض الي غيره ويكون بمنزلة القاضي والسلطان
انزوي واما لم يجز به في الفتاوي لان الولد اعم من الصغير والكبير ولم يخص
بالكبير في الروايات وفي الذخيرة ولو حلف علي امراته لا يضربها فامر
غيره حتي صهرها فتد قبل ان نظير العبد فيجتنب في يمينه وقيل انها نظير
الولد فلا يجتنب الخالف في يمينه انزوي ولم يبح وينبغي ترجيح الثاني لان مقم
المنقوة تعود لها وان حصلت للزوج ضمنا ولو نوي المباشرة بنفسه فقط
في هذا النوع فالواضا كان من الحكميات كالنكاح والطلاق فانه يعرف ديانة
لاقتضا وما كان من الحسيات كالضرب والزوج فانه يصدق ديانة وقضا
والفرق ان الطلاق ليس الا ككلام يكلفه في الوقوع والامر بذلك مثل التكلم
به واللفظ ينظمها فاذا نوي ان لا يلبس فقد نوي الخصوص في العام فلا يصح
فقا لانه خلاف الظاهر وما كان حسيبا فانما يعرف باثره المحسوس في الحال
واما يحصل بالفعل فكان فيه حقيقة كلامه وقيل بالنكاح لانه لو قال والله
لا ازوج فلانة فامر رجلا فزوجها لا يجتنب خلاف النكاح قال المحمدين الوليد
سالت نجم الدين عن الفرق فقال النكاح بامره لا يجتنب حكم النكاح يثبت
حكمه وهو المحل كذا في البيضا معزيا الي مجموع النوازل وفي التبايع حلف لا ازوج
بنته الصغيرة فتزوجها رجل بغير امره فاجاز حنت لان حنوقه تتعلق بالخير
ولو حلف لا ازوج ابنا له كبيرا فامر رجلا فزوجه ثم بلغ الابن فاجاز اذ وجهه
رجل فاجاز الاب وقضي الابن لم يجتنب وسيا في نكاحه في قوله حلف لا ازوج فاجاز
بالقول حنت وبالفعل لا وفي الظهيرية رجل قال لامرأة لا تجل له نكاحها ان تزوجك
فعدني حنت فتزوجها حنت لان يمينه تنصرف الي ما يتصور عيما ان لا يزوج
فزوجته مولاة وهو كاره لذلك لم يجتنب لان لفظ النكاح وجد من المولى ولو حلف
رجل ان لا يزوج امرأة فاكره علي النكاح فتزوج حنت في يمينه لانه وجد لفظ
النكاح منه رجل حلف ان لا يزوج من اهل هذه العادة وليس للدار اهل ثم سكنها
قوم فتزوج منهم او قال لا ازوج من بنيان فلان وليس لفلان ثبث ثم ولدت

له بنت فتزوجها الخالف لا يجتنب ولو حلف يزوج من اهل كوفة فتزوج امرأة
من اهل الكوفة لم تكن ولدت قبل اليمين حنت ولو حلف ان لا يزوج بالكوكة
ثم اراد ان يزوج فالحرج له ان يوكل الرجل وكبلا والمرأة كذلك ثم يخرج الوكيلان
ويجوز ان عقد النكاح بخارج الكوفة فلا يجتنب الخالف لان المعتبر مكان العقد
ولو حلف لا يزوج امرأة علي اربعة دراهم فتزوج امرأة علي اربعة دراهم
وكمل القاضي عشرة اوزاد الزوج بعد العقد من ثلثا نفسه في مهرها لا يجتنب
ولو حلف لا يزوج من نساء اهل البصرة فتزوج امرأة كانت ولدت بالبصرة
ونشأت بالكوكة يجتنب الخالف في قول ابي حنيفة لان المعتبر عنده في هذا
الولد دون المنشأ ولو حلف لا يزوج امرأة لها زوج قبله فطلق امراته
تطلقه باينة ثم تزوجها قال محمد لا يجتنب في يمينه لان يمينه تنصرف
الي غيرها ولو طلق امراته ثم قال ان تزوجت امرأة باسمك فري طالق
ثم تزوجها لم تطلق ولو قال ان تزوجت امرأة بهذا الاسم فري طالق
فتزوجها طلفت والفرق ان فيما تقدم صارت معرفة يكاف الخطاب فلا
يرحل تحت النكحة ولو حلف لا يزوج امرأة علي وجه الارض ونوي امرأة
يعينها دين فيما يمينه وبين الله تعالى لانه نوي الجنس انزوي واطلق
المع في الطلاق والعناق وهو مقيد بان يعا بكلام واحد بعد اليمين
اما اذا وقع بكلام واحد قبل اليمين فلا يجتنب حتي لو قال لامرأة ان دخلت
الدار فانت طالق ثم حلف ان لا يطلق فدخلت لم يجتنب لان وقوع الطلاق
عليها بكلام قبل اليمين ولو حلف ان لا يطلق ثم علق الطلاق بالشروط ثم
وجد الشرط حنت ولو وقع الطلاق عليها بمعنى مدة الايلا فان كان الايلا
قبل اليمين لا يجتنب والا حنت ولو فرق بينهما بالحنقة لا يجتنب عند زفر وعندي
يوسف روايتان وعلي هذا لو حلف ان لا يعتق يشتد المجتنب ووقع العتق
بكلام وجد بعد اليمين ولو ادعي المكاتب فعتق فان كانت الكتابة قبل
اليمين لا يجتنب وان كانت بعده حنت كذا في التبيين وفي الظهيرية حلف
لا يطلق فلانة اليوم ولا لانه اجنبية او مطلقته ثلاثا او من لا يجله ولا
ابدا تنصرف يمينه الي صورة الطلاق انزوي وفي المحيط اذا حلف لا يكانت
ففعوله اشان بغير امره فاجاز حنت انزوي واما الهبة والصدقة ففي
الظهيرية حلف ان يهب فلان فوجب هبة غير مقومة حنت وكذلك الاعمار
والخل والارسال اليه مع رسوله وصورة الاعمار ان يقول صاحب الدار
هي لغيرك هي لك ما دمت حيا فان مت ردت الي وكذا الواهب غيره حتي
وجب حنت وكذا الواهب هبة النضوي غيره ولو حلف لا يهب لفلان فوجب
علي عوض حنت ولا يجتنب بالصدقة في يمين الهبة انزوي واما الغرض والاستزاد
في الظهيرية حلف لا يستغرض فاستغرض ولم يفرضه حنت واما الاعارة

حها

والاستعارة ففي الظهيرية لو حلف لا يعير ثوبه فلان فبعت فلان
وكيلا الى الحالف واستعاره فاعاده الحالف حنث ولو حلف لا يستعير
فلان شيئا فاردوه فلان علي دابته فردوه لا يجنث انثني وفي الذ
حلف لا يستعير من فلان شيئا ينصرف الى كل موجود نعم اعادته
وكان ذلك عينا ينفع به مع بقا عينه فان دخل او انحلت عليه
ليستغنى من بيرة فاستعار منه الرشا والدلو اختلف المشايخ فيه
فيل جثنت وقيل لا لانه امر ثبت بده عليه لازما في ترمصاحب الدار
فلا يكون مستعيرا وهذا الشارح ابي ان الاعارة لا تنتم الا بالتسليم
وهذا هو الظاهر هو الطريق فيما اذا اردوه علي دابته فولي قياتر
هذا التعليل اذا استعاره من الرشا والدلو من بوليس في ذلك
المحلف عليه جثنت انثني وقد زاد في الحاشية ان من هذا الغنم تسليم
الشفعة والاذن فيجثنت فيهما بالامر ايضا وفي الظهيرية حلف لا يسلم
الشفعة فسكت ولم يجا صرح حتي بطلت شفعتها لا يجثنت في يمينه
وان وكل وكيلا بالتسليم حنث ولو حلف لا يجثنت لا ياذن لعينه في
التجارة فراه يبيع ويتشتري فسكت يصير العبد ماز ونا له في التجارة
ولا يجثنت وكذا البكر اذا حلفت ان لا تاذن في تزويجها فسكتت عند
الاستمرار لا يجثنت انثني وزاد الامام الاستيحي ان من هذا القسم الثبوت
فاذا حلف لا ينفق فوق كل حنث ولم يذكر المص الشركة وفي الظهيرية ولو
حلف لا يعمل مع فلان في قصارة فعمل مع شريك فلان حنث ولو عمل
مع غيره الماذون لا يجثنت لان كل واحد من الشريكين يرجع بالعهده
علي صاحبه ويصير الحالف عاملا مع المحلف عليه وان كان عقد الشركة
نفسه لا يوجب الحنث اما العبد الماذون فلا يرجع بالعهدة علي المولي
فلا يصير الحالف شريكا لمولاه ولو حلف لا يشارك فلان في هذه البكرة
ثم خرجا عنها وعقد الشركة ثم دخلها وعمل فيها ان كان الحالف
نوي في يمينه نوي ان لا يعقد عقد الشركة في البكرة لا يجثنت وان نوي
ان لا يعمل بشركة فلان حنث وان دفع احدهما صاحبه مالا مضاربة
فهذا الاول سوالان المضاربة شركة في عرفنا ولو حلف لا يشارك فلانا
فاخرج كل واحد منهما داهمه واشتركا حنث الحالف خلطا اولم يخلطا
ولو حلف ان لا يشارك فلانا ثم ان الحالف دفع الي رجل مالا مضاعة وامره
ان يعمل فيه براه فشارك المرفوع اليه المال الرجل الذي حلف وب المال
ان لا يشارك يجثنت الحالف لانه صار شريكا للمحلف عليه لان المستبضع رب
لاحق له في البيع فكان العاقل شريكا لرب المال ولو كان مكان المستبضع مضا
والمسئلة عبالا لا يجثنت لان المضارب له حق في البيع فكان المحلف عليه شريكا

خبرة

للمضارب ولو كان المستبضع حلف ان لا يشارك احد فرفع المال ثم رد الرما
ان يشتركا قالوا ان كان الحالف بن كبير ينبغي ان يدفع الحالف ماله الي ابنه
مضاربة ويجعل لابنه شيئا يسيرا من البيع وياذن لابنه ان يعمل فيه براه
ثم يلان ان يشاركه فاذ افعل الابن ذلك كان للابن ما شرط له الاب
من البيع والحالف ضل علي ذلك الي النصف يكون للاب ولا يجثنت ولو كان مكان
الاب اجنبي فالجواب كذلك انثني واشتار المص بقضا الدين الي ان الرفع
كذلك قال في المحيط حلفا لا يدفع الي فلان ماله فله فامر غيره فضمته
ويجده بضمته فهو حانث لانه اذا نذر رجوع به عليه فشاركه
دفعه اليه وكذلك لو احواله عليه فاعطاه ولو كانت الحوالة والكفالة
بغير امره لم يجثنت باداهه وكذا اذا تبرع رجل بالاداء انثني ثم قال وفي التوا
ولو قال لامرأته ان لم تكوني علي هذه القصعة فانت طالق فامرت
المرأة خادما بها بغير امره ففعلها فان كان من عادة المرأة ان تاكل
بتفسيها لا غير بيع الطلاق لوجود الشرط وان كان من عادتها ان تاكل
الاتحاد معها وعرفا الزوج ذلك لا يقع وان كان من عادتها ان تاكل بنفسها
وتجادمها فالظاهر انه يقع الا اذا اعني الزوج الامر بالفسخ فلا يقع انثني
واشتار ايضا بقضا الدين الي ان الاعطاء كذلك وكذا قال في المحيط حلف
ليعطين فلانا حقه فامرته غيره بالاداء او احواله فغضب بر ولو كان
بغير امره حنث انثني واذا حنث بالامر في حلقه لا ينقض دابته بر في التوا
في حلقه لينقض من فلان حقه فاحزم من وكيله او كفيله او من محتال
عليه بامر المطلوب برون كانت الحوالة والكفالة بغير امر المطلوب لم يبر
كذا في المحيط ولم يذكر المص الكفالة والحوالة قال في المحيط حلف لا يكفل عنه
شيئا فكفل نفسه لا يجثنت لانه كفله لاعنه لان كلفه عنه انما يستعمل في
الكفالة بالمال لا في الكفالة بالنفس فقال كفل عنه اي بماله وكفله اي
بنفسه ولو كفل عن كفيله بامر لا يجثنت لانه ما كفل عنه وانما كفل عن غيره
ولو حلف لا يكفل فلانا او فلانا فكفل بنفسه حنث ولو كفل عنه بالمال لا يجثنت
حلف لا يكفل عن فلان فاحال فلان علي الحالف لغريمه ان كان للمحنث له دين
علي المحيل يجثنت والا فلا لان في الحوالة ما في الكفالة وزيادة لان فيها التوا
وصما انثني وفي الذخيرة حلف لا يوهي بوصية فوهب في مرض موته
شيئا لا يجثنت لان ذلك ليس بوصية لكن اعطي الشئ لها حكم الوصية فلا
يظهر في حق حكم الحنث انثني وفي الوقعات حلف لا يامن فلانا علي شي
فاذاه درهم وقال انظر الي هذا ولم يبارقه لا يجثنت لانه امر بامنه ولو دفع
اليه دابته وقال امسكها حتي اصلي فموت حانث لانه لم يمتنه ولو دفع اليه
دابته وقال امسكها حتي اصلي فموت حانث لانه ايمنه عليها ولم يذكر المصنف

زل

كيل

ما

التولية وقد صارت حادثة الفتوى فسالت عن قاضي القضاة لو حلف
 لا يولي فلان القضاة فوكل عن ولاه فاجبت بجنت لانه من قسم ما لا يفتقر
 له فيجنت بفعل وكيله قوله ودخوله اللام على البيع والشراء والا
 والصياغة والنيابة والمبا كان بعث لك ثوبا لا يختص بالفعول بالملوك
 عليه بان كان يامره لان ملكه اولا وعلى الدخول والضرب والاكل
 والشرب والمعني كان بعث ثوبا لك لا يختص بها به بان كان ملكه امره
 ولا يعني ان اللام اذا تعلقت بفعل قبلها فلا يخلو اما ان تلي يكون ذلك
 الفعل تجري فيه النيابة اولا فان كان الاول فلا يخلو اما ان يلي اللام
 الفعل منوطة بتمه وبين المفعول او تلي المفعول فان كان كقولهم ان
 بعث ثوبا ان اشتريت لك ثوبا ان اجرت لك بيتا ان صنعت لك خاتما
 ان خطت لك ثوبا ان بنيت لك بيتا فان اللام للاختصاص والوجه
 المظاهر فيها التعليل وقبحه افادتها الاختصاص انها تصيف متعلتها
 وهو المفعول لمدحها وهو كاف الخطاب فيغير ان الخطاب يختص بالفعل
 وكونه مختصا يفي ان لا يستغاد اطلاق فعله الامن جهته وذلك
 يكون بامره واذا باع بامره كان بيعه اياه من اجله وهي لام التعليل
 فصار المفعول عليه ان لا يبيعه من اجله فاذا دس الخطاب ثوبه بلا
 علمه فباعه لم يكن بامره من اجله لان ذلك لا يتصور الا بالعلم بامره به
 ويلزم من هذا كون هذا لا يكون الا في الافعال التي تجري فيها النيابة
 وان كان الثاني اعني ما اذا وقعت عقب المفعول كان بعث ثوبا لك فلو اختص
 ايضا وهو اختصاص العين بالخطاب وهو كون العين مملوكة للخطاب
 فيجنت اذا باع ثوبه مملوكا للخطاب سوا كان باذنه او بغير اذنه لان
 المخلوف عليه موجود مع امره وعدم امره وهو بيع ثوب مختص بالخطاب
 لان اللام هنا اقرب الي الاسم الذي هو الثوب منه للفعل والقرب من
 اسباب الترجيح واما الثاني اعني ما اذا كان الفعل لا يجري فيه النيابة مثل
 الاكل والشرب وضرب الغلام لانه لا يمتثل النيابة فلا فرق بين ان يكون
 اللام عقب الفعل او عقب العين فانها تكون للاختصاص العين بالخطاب
 ومن هو كون العين مملوكة للخطاب الى نحو ان اكلت كذا طعاما او طعمت
 طعاما لك او شربت كذا شرابا او شربا لك او ضربت كذا غلاما لك او دخلت
 كذا دارا او دخلت كذا فختص بدخوله ان ينسب الى الخطاب وبما كل طعام بملكه
 سوا كان بعلمه او بامره او دونهما وفي فتاوي قاضي خان في فصل الاكل رجل
 قال لولده لا يبيع لفلان ثوبا فباع الخالف ثوبا للمخلوف عليه لغير صاحب
 الثوب حنت الخالف كما في المخلوف عليه ولم يجز ولو باعه الخالف وهو لا يريد
 به ذلك ان يكون البيع للمخلوف عليه وانما يريد بيعه لنفسه لا يكون حانتا

انتهى

انتهى فهذا ينبغي ان المخلوف عليه بيعه لاجله سوا كان بامره او لا وهو يقتضي
 يدون الامر بان يقصد الخالف بيعه لاجل فلان وهذا ما يجب حفظه
 فان ظاهر كلامهم هنا يخالفه مع انه هو الحكم فلو حذف المص قوله بان كان
 بامره لكان اولي الا ان يقال ان كلامهم هنا يخالفه مع انه هو الحكم فلو حذف
 المص قوله بان كان بامره لكان اولي الا ان يقال ان كلامهم هنا في تعليل
 العتق والطلاق وكلام قاضي خان في اليمين بالله تعالى بدليل ما ذكره قاضي
 خان في التناوي ايضا رجل قال ان بعث لك ثوبا فبعدي حرقه اعني ان
 يبيع ثوبا ملكا للمخلوف عليه انتهى والفرق بين اليمين بالله تعالى وبين
 غيرها ينبغي كما لا يخفى لكن ذكر في المحيط ما في المختصر عن الجمع وذكر النزع المذكور
 في الخاتمة من فضل الاكل عن بن سماعه عن محمد بن طاهر انه ضعيف وفي
 المحيط ايضا حلف لا يشترى لفلان فامر غيره بالشراء والامر بنوي الشراء
 للمخلوف عليه لا يجت لانه لم يشتره لان الشرائع للامر لانه وجدنا دا
 عليه فلا يتبع للمخلوف عليه انتهى وبهذا علم انه لا فرق في المسئلة الاولى
 بين ان يذكر المفعول به اولا وفي التمهيد وان حلف لا يشترى لفلان
 ثوبا فامر فلان ان يشترى لابنه الصغير ثوبا فاشتراه لا يجت وكذا لو
 امره ان يشترى لعبه ثوبا فاشتراه لا يجت انتهى وبه علم ان في المسئلة
 الاولى لا بد ان يكون قرا مره المخلوف عليه بان يقول لنفسه لا مطلق
 الامر كما في المختصر وغيره واطلق المص الضرب فشمم ضرب الغلام وضرب
 الولد ووقع في الهداية التعبير بضرب الغلام فاختلوا في الغلام وذكر
 ظهر الدين ان المراد بالغلام الولد وان ضرب العبد يمتثل النيابة
 والوكالة فصار نظير الاجارة لا نظير الاكل والشرب والغلام يطلق على الولد
 قال تعالى فبشروا بغيره وذكر قاضي خان ان المراد به العبد المعروف
 ولان الضرب مما لا يمكن بالعقد ولا يلزم به فانتصرف الى المحل المملوك بالتميز
 والتاخير على ما بينا قوله فان نوي غيره صدق فيما عليه اي فان
 نوي غير ما هو ظاهر كلامه صدق فيما فيه تشدد بوعلي نفسه ديانة
 وفضا بان باع ثوبا مملوكا للخطاب بغير امره في المسئلة الاولى ونوي
 بالاختصاص الملك فان بعثت ولولا نيته لما حنت او باع ثوبا لغير الخطاب
 بغير ايمانه للخطاب في المسئلة الثانية ونوي الاختصاص بالامر فانه
 يجت ولولا نيته لما حنت لانه نوي ما يمتل كلامه بالتميز والتاخير
 وليس فيه تخفيف فيصرفه القاضي ايضا فيد بما عليه لانه لو نوي كما فيه
 تخفيف كعكس هاتين المسائلتين فانه يصرف ديانة لانه يمتل كلامه
 ولا يصرف فضا لانه بخلاف الظاهر وهو متردد وقد مر ان الفرق بين الربا
 والقضا لا يتاني في اليمين بالله تعالى لان الكفارة لا مطالب بها قوله

نق

ان يعنده او اتبعته فهو حرفه عند بالخيار حثت لوجود الشرط في المسئلة
 الاولى وهو البيع والملك فيها قايما فيترك الجزا وكذا في المسئلة الثانية وقد
 وجد الشرط وهو الشر والملك قايما فيه وقوله عقد وكون الملك موجودا
 في المسئلة الاولى ظاهرا لا مضمنا فنقول ان البايع اذا شرط الخيار لنفسه
 لا يخرج المبيع عن ملكه واما في الثانية فلذلك عندهما لان المبيع مملوك
 للمشتري عندهما واما عند الاخر فلان هذا العقد بتعليقه والمعلق
 كالمجز ولو تجز المشتري بالخيار والعقد يثبت الملك ما بقا عليه فكذا هذا
 قيد بالخيار لانه لو حلف لا يبيعه بان قال ان يعنده فهو حرفه بعبه ببيع
 صحيحا بلا خيار لا يعتق لانه خرج عن ملكه وتباني حكم الفاسد والبا
 ولا يخفى انه اذا باعه بشرط الخيار للمشتري انه لا يعتق ايضا لانه كان من
 حقه وكذا اذا قال ان اشتريته فهو فاشتره بالخيار للبايع لا يعتقه
 ايضا لانه باق على ملكه با بعبه كما صرح به في الذخيرة وسوا اجاز للبايع
 ذلك اتم يجوز ذكر الطحاوي انه اذا اجاز للبايع البيع يعتق لان الملك يثبت
 عند الاجارة مستندا الي وقت العقد بدليل ان الزيادة الحادثة بعد العقد
 قبل الاجارة تدخل في العقد كذا في الباري وقيد بقوله ان اتبعته لانه لو قال
 ان ملكته فهو حرفه فاشتره بشرط الخيار لا يعتق عند الاخر لان الشرط وهو
 الملك لم يوجد عنده لعدم الملك كما عرف في بابه وقيد بالتعليق لان
 المشتري بالخيار لو كان ذا صهر محرم عن البيع فانه لا يعتق عليه الا بغير
 المدة عند الاخر لعدم الملك فان لم يوجد منه فكله بالاعتاق بعد الشرط
 بشرط الخيار حتى سقط خياره وانما يعتق على القريب بحكم الملك ولا ملك للمشتري
 بالخيار والشايع انما علق عقده بالملك لا بالشر ما هنا فالاجاب المعلق صار
 مجزا عن الشرط وصار قابلا انت حرفه فيفسخ الخيار ضرورة كذا في فتح القدير
 وفي الذخيرة ان اشتريته فلان فهو حرفه فاشتره لغيره هل يخل بيمينه لم يذكر
 محمده هذه المسئلة في شيء من الكتب وحكي عن النبي ابي بكر البلخي انه
 قال لتابل ان يقول تتخل بيمينه وتابل ان يقول لا تتخل وهو الاشبه لانه انما
 يراد بمنزل هذه اليمين عرفا الشر لنفسه لا الشر لغيره لان العتق من جهة
 الخالف لا يقع الا بالشر لنفسه وصار عقد بالمسئلة كانه قال ان اشتريته
 لنفسه فان شرطه ولو صرح بذلك واشتره لغيره لا تتخل بيمينه فكذا هذا وهذا
 الحرف يقع الفرق بين هذا وبينها اذا قال لامرأته اذا اشتريته غلاما للشر
 لنفسه فان الطلاق من قبله يقع على امرأته واشتره لنفسه او لغيره اما هنا
 بخلافه انما وفي الظاهرية رجل قال لامرأته ان بعث منك شيئا فانت حرة ثم
 باع بغيرها من الزوج الذي ولدت منه او باع بغيرها من غيرها لا يقع عتق المولي
 عليها ما لم يبع ولو كان البيع من الاجنبي وقع عتق المولي عليها والفرق ان الولادة

من الزوج والنسب من الاب يقدم يقع ما تقدم من سببه او لا وهذا المعنى لا يمكن
 اعتباره في حق الاجنبي وكذا الموقال ان اشتريته من هذه الحادية شيئا فبي مديرة
 ثم اشتراها هو ووزوجها الذي ولدت منه فهي امرؤ لزوجها ولا يقع عليها تزوير
 المشتري للمعوي الذي اشتريته اليه انما وقيد بكونه حلف يعتق العبد المبيع
 لانه لو حلف لا يبيع او على طلاق زوجته على المبيع او عتق عبده على البيع فبلغ
 بيعا فيه خيارا للبايع او للمشتري لم يثبت في قول ابي يوسف وعنه في قول
 محمد قال محمد سمعت ابا يوسف قال فيمن قال ان اشتريته هذا العبد فهو
 حرفه فاشتره على البايع بالخيار ثلاثا ايام فمضت مدة الثلاث ووجب البيع
 يعتق وهو على اصله صحيح لان اسم البيع عنده لا يتناول البيع المشروط فيه
 الخيار فلا يصير مشتركا بنفس القول بل عند سقوط الخيار والعبد في ملكه عند
 ذلك فيعتق وذكر القاضي الاستيعابي في البيع بشرط خيارا للبايع والمشتري
 انه يثبت ولم يذكر الخلاف واصل فيه اصلا وهو ان كل بيع يوجب الملك او يلحقه
 الاجارة يثبت به والا فلا كذا في الباري قوله وكذا بالفاسد والموقوف لا يابا
 اي يثبت اذا عقد فاسدا او موقوفا في مسيلتين وهو محمل لا بد من بيانه اما في
 المسئلة الاولى وهو ما اذا قال ان بعثك فانت حرفه بعبه ببيع فاشتره فان كان في
 يد البايع او في يد المشتري غايبا عنه بامانة او رهن يعتق عليه لانه لم
 يزل ملكه عنه وان كان في يد المشتري حاضرا او غايبا مضمونا بنفسه لا يعتق
 لانه با لعقد زال ملكه عنه واما في الثانية وهي ما اذا قال ان اشتريته
 فهو حرفه فاشتره فاشتره فان كان في يد البايع لا يعتق لانه على ملك البايع
 بعد ان كان في يد المشتري وكان حاضرا عنه وقت العقد يعتق لانه صار
 قابضه عقب العقد فلكه وان كان غايبا في يمينه وخوه فان كان مضمونا
 بنفسه كالمقصوب يعتق لانه ملكه بنفسه الشر وان كان امانة او كان
 مضمونا بغيره كالرهن لا يعتق لانه يصير قابضا عقب العقد كذا في الباري
 وفي الحديث عن ابي يوسف لو قال ان اشتريته عبدا او حرفه فاشتره عبدا
 فاسدا ثم تواركا البيع ثم اشتراه شر صحيحا قال لا يعتق لانه حثت في الشرط
 الفاسد لانه شره عقبة فاعلقت اليمين وارتفعت بخلاف النكاح ولو حلف
 وقال ان تزوجتك فانت طالق فتزوجها فاسدا ثم تزوجها صحيحا طلقت
 لان اليمين لم يخل بالنكاح الفاسد لانه ليس بنكاح مطلق انما وفي
 الذخيرة حلف لا يبيع فباع بغيره فاسدا يثبت في يمينه وهو الصحيح لانه
 بيع ظاهر ليس في المحل ما ينافي انعقاده الا انه نكاحا حكمه وهو الملك
 وانه لا يدل على نقصان فيه وكذا اذا عقد بيمينه على الماضي بان قال
 ان كنت اشتريته اليوم او قال ان كنت بعث اليك شيئا فانت حرة ثم
 فعورته فيما اذا كان الخالف البايع ان يبيعه لشخص غايب قبل عنه فضولي

طل

فيعتق العبد على البايع لوجود الشرط واذا كان الخالف المشتري فانه اذا اشتراه
 يبيع النضولي له فانه يحنث عند اعادة البايع فيعتق العبد وفي التبيين
 ما يجالسه واما اذا خلف لا يشتري او لا يبيع فاشترى او باع موقوفات فانه
 يحنث في يمينه قبل الاجارة واما في العقد الباطل فانه لا يحنث به لانه ليس
 ببيع لانعدام معناه وهو ما ذكره ولا نعلم حصول المقصود منه وهو
 الملك لانه لا يغير الملك وفي المحيط خلف لا يشتري اليوم شيئا فاشترى عبدا
 بغير او يحنث برفقض او لم يحنث او اشتري عبدا لم يحنث بغيره صاحبه بالبيع
 حنث قبل اجارة صاحبه لان هذا بيع فاسد والبيع الفاسد يبيع حقيقة
 لما بينا وكذا الواشترى بالدين لانه ملك ولو اشتراه بغيره بدم وميتة
 لا يحنث لانه ليس ببيع لعدم المال بخلاف الخمر والخنزير لانهما مال ولحق
 اشترى مكانا او مديرا او ام ولد لم يحنث لان في المحل ما يباي في التملك
 والتملك وهو حق الحرية فلا ينعقد العقد فيه تملك فلا يتحقق بيعا
 الا ان في المكاتب والخدم يحنث ان اجازا القاضي او المكاتب لان المنا في ذلك
 بالفضا لانه فصل يحنث فيه وباجارة المكاتب انفسحت المكاتبه
 وارتفع المنا في فتم العقد انزى وهذا اذا اشترى بهذه الاشياء لم يحنث
 فلو اشترى بغيره الاشياء لم يحنث بغيره هذا الفصل واختلف المشايخ فيه
 قال بعضهم يحنث وقال بعضهم لا يحنث كذا في الذخيرة وفي الظهيرية
 اذا خلف لبيعه هذه وهي امر ولد له وهذه المرأة الحرة او هذا العبد
 المسلم فباعه بغير يمينه عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف في الحر
 المسلم كذلك اما في امر الولد والحرة فاليمين على الحقيقة انزى وقيل بالبيع
 والشرا لانه لو خلف لا يتزوج هذه المرأة فهو على الصحيح دون الفاسد
 حتي لو تزوجها نكاحا فاسدا لا يحنث لان المقصود من النكاح الحر ولا
 يثبت بالفاسد بخلاف البيع لان المقصود منه الملك وانه يحصل بالفاسد
 وكذا لو خلف لا يصلي ولا يصوم فهو على الصحيح حتي لو صلى بغير طهارة
 او صام بغير نية لا يحنث ولو كان ذلك كله في الماضي بان قال ان كنت
 تزوجت او صليت او صمت فهو على الصحيح والفاسد لان الماضي لا ينعقد
 به الحل والتعزيب وانما ينعقد به الاخبار عن المسمى بذلك فان عني
 به الصحيح دين في الفضل لانه النكاح المعنوي كذا في البايع وقد منا
 انه لو خلف لا يرب فوهب هبة غير منسومة حنث كما في الظهيرية
 فعلم ان فاسدا هبة كصاحبها ولا يحنث ان الاجارة كذلك لانها مع قوله
 ان لم ابيع فكذا فاعتق او دبره حنث يعني لو قال ان لم ابيع هذا
 العبد فامرته طالق فاعتقه او دبره فانه يقع عليه الطلاق لان الشرط
 قد تحقق وهو عدم البيع لنوات المحلية واورد عليه مع وقوع الباس في

العنف مطلقا بل في العبد اما في الامة فما كان نزل بعد العتق فنسي فيملكها
 هذا الخالف فيعتقها وفي التبرير مطلقا الجواز ان ينقض القاضي ببيع المدي
 اجيب بان من المشايخ من قال لا تطلق هذا الاحتمال والصحيح انها تطلق
 لان ما فرض من الامور التي هوقة الوقوع فلا تغني لان الحلف علي بيع هذا
 الملك لا يملك واجيب ايضا عن المدي بان يبيعه بيع في لانفساخ التبرير
 بالفضا فيعتق ولا فرق بين كون العبد ذميا او مسلما في هجري اختلاف
 المشايخ فيه والتصحيح واشارنا بالتبرير الي ان الاستيلاء كذلك في الذخيرة
 والمراد بالتبرير الي ان الاستيلاء كذلك في الذخيرة والمراد بالتبرير المطلق
 عنه ولا يحنث بالمقيد كما اشار اليه في فتح القدير وينبغي انه اذا قال ان لم
 ابعك فانت حر فبره تبريرا مطلقا انه يعتق لوجود الشرط كما ذكره
 وكذا الواسطون كما اذا قال ان لم ابعك فانت حر فاعتقه فانه يبطل
 التعليق لان تخير العتق يبطل تعليقه كتخيرات الثلاث يبطل تعليقه وينزع
 علي الحنث لنوات المحل فروعان في القاسمية الاول لو قال ان لم تنقض هذا
 في هذا الصحن فانت طالق فكسره وقع الطلاق الثاني وعزاه الي الذخيرة
 لو قال لها ان لم تذهبي فانا في هذه الحمام فانت طالق فصارت الحمام ووقع
 الطلاق انتهى قوله قالت تزوجت علي فقال كل امرأة لي طالق طلقت
 المحلثة بكسر اللام اي المرأة التي دعت الي الحلف وكانت سرياً فيه وعن
 ابي يوسف انها لا تطلق لانه اخرجه جوابا فينطلق عليه ولان عرضه
 ارضا وها وهو بطلاق غيرها فينقيد به وجه الظاهر عموم الكلام وقد
 زاد علي حرف اللوا **ب** فيجعل مبتدئا وقد يكون عرضه احاسر
 حين اعترضت عليه فيما اخذه الشرع ومع الزد لا يصلح مقبلا ولو
 نوي غيرها يصدرق ديانة لا فضلا لانه تخصيص العام واخذنا من
 الائمة السرخسي ولغيره من المشايخ رواية ابي يوسف وفي جامع قاضي
 خان وجه اخذ من مشايخنا وذكر في الغاية معزبا الي الذخيرة الاولى
 بحكم الحال ان كان قد حرم بينهما مناجرة وخصومة تبدل علي غصبة
 يقع الطلاق عليها ايضا وان لم يكن كذلك لا يقع انتهى وفي الولو الجدة رجل
 فبكر له انك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة لي فبي طالق لا تطلق هذه
 المرأة فرق بين هذا وبين ما اذا قالت المرأة تزوجها انك تزويج
 علي امرأة اخري فقال ان تزوجت امرأة فبي طالق حنث تطلق هذه
 المرأة والعرف وهو ان قول الزوج بيا علي قول الاول فاعلم ان حنث قوله
 ما يحتمل الدخول تحت الدخول تحت القول الاول بقولها انك تزوجت علي
 امرأة اسم المرأة يتناولها كما يتناول غيرها اما ههنا قوله غير هذه
 المرأة لا يحتمل هذه المرأة فلا مدخل تحت قوله ثم اعلم ان النكاح لا يحنث

النكدة والمعرفة لا تدخل تحت النكدة الا في العلم وبيانها كما في البزاي قال
ان دخل ادي هذه احر فكذا افعله المحلوف عليه لم يجز الخالف لان
المحلوف عليه معرفة بكاف الخطاب وكذا لو قال ان التبت هذا القميص
احد او كذا فليس به المحلوف عليه لم يجز كونه معرفة بالثاني الذي للمخاطب
وان التبت المحلوف عليه الخالف حدث لان الخالف نكدة فبذلك تحت
النكدة ولو قال ان قميص هذا الراس احد واشاد الي راسه لم يدخل الخالف
فيه وان لم يصنفه بنا الاضافة لان راسه متصل به خلقه فكان اقوي
من اضافته الي نفسه ببا الاضافة ولو قال ان كلم غلام عبد الله بن
محمد احد فاعدي حرف كلم الخالف وهو غلام الخالف واسمه عبد الله
بن محمد حدث لانه لا يجوز استعمال في موضع النكدة فلم يخرج الخالف
عن عموم النكدة النبي وتماثل تقريبا في الذخيرة قوله علي المشي
الي بيت الله او الي الكعبة حج واعتمر ما شيا فان ركب ارفاد ما بخلاف
الخروج او الذهاب الي بيت الله او المشي الي الحرم والصفا والمروة لما
قدمنا في باب الهدي من كتاب الحج والفارق العرف وعدمه اطلق
فتشمل ما اذا كان في الكعبة او غيرها كما في الهداية لان ايجاب احد
النسكين ليس باعتبار ان مدلول للفظ ولا يستلزمه ولا اعتبار الحكم
بذلك مجازا ولا بالنظر الي الغالب بل لانه تعور في ايجاب احد النسكين
به فصا لا لغويا حقيقة عرفية مثل قوله علي حجة او عمرة ما شيا
وتماثل في فتح التذبير وقد فسر المصنف انه لا يركب حتي يطوف للركن
فيلزمه المشي من بينه لامن حيث يحرم فان كان النادر في مكة واداد
ان يجعل النسك الذي لزمه حيا فان حرم من الحرم ويخرج الي عرفات
ما شيا الي ان يطوف للركن وان اراد اسقاطه بعمرة فعليه ان يخرج الي
الحل فحرم منه واختلفوا في انه يلزمه المشي في ذهابه الي الحل ولا يلزمه
الا بمرور رجوعه منه محرما والوجه يقتضي انه يلزمه المشي لما
قدمنا من انه يلزمه المشي من يلزمه مع انه ليس محرما منها بل هو
ذاهب الي محل الاخراج فحرم منه اعني الواقف في الاصح لما قدمناه عن
ابي حنيفة في الاصح لما قدمناه عن ابي حنيفة لو ان بعد ادي قال الخ والما
لزمه دم بركوبه لانه ادخل بفضا فيه ومثله الخروج للسراي بين
الله تعالى وكذا الشرب والهرولة والسعي الي مكة وقيد بالمشي الي
بيت الله لانه لو قال علي المشي الي اسناد الكعبة او باب الكعبة او
ميرابها او اسطوانة البيت الي عرفات ومزد لغة لا يلزمه شي ومثله
المشي الي الحرم قوله وقال يلزمه احد النسكين والوجه في ذلك ان
يجعل علي انه تعور في بعد ابي حنيفة ايجاب النسك به فكذا لانه كما

يقول

يقول تعور في بالمشي الي الكعبة فيرتفع الخلاف كذا في فتح التذبير قوله عبده
حرا لم يحج العام فشهد بعجزه بالكوفة لم يرتق وهذا عند ابي حنيفة
واي يوسف وقال محمد يرتق لان هذه شهادة قامت علي امر معلوم وهو
التفحيط ومن ضرورته انتفا الح فتحقق الشرط ولها انها قامت علي النبي لان
المنصود منها في الح لاثبات التفحيط لانه لا مطالب لها فصا ركما اذا شهدوا
انه لم يحج غاية الامر ان هذا النبي مما يجب به علم الشاهد ولكنه لا يميز بين
نبي ونبي تبسيرا كذا في الهداية وخاصة انه لا يفصل في النبي بين ان يجب
به علم الشاهد فتقبل الشهادة به او لا فلا بل لا يقبل الشهادة علي النبي
مطلقا ولا يرد عليه ما ذكره في السير لكبير شهد رجل علي رجل انه قال اللهم
بن الله ولم يقل قول النصارى والرجل يقول وصلت به ذلك قبلت هذه الشهادة
وبانت امراته وليس هو لانه احاط به علم الشاهد لانا نقول انها شهادة
علي امر وجودي وهو السكوت لانه انهما اثنان فصار كشهود الارث
اذا قالوا شهد انه وارثه لا يعلم له وارثا غيره حيث يعطى كل النكدة
لانه شهادة علي الارث والنفي في ضمنه والارث مما يدخل تحت النكدة بخلاف
الخروج وما قوله في المبسوط من ان الشهادة علي النبي تتقبل في الشروط حتي
لو قال لعبده ان لم تدخل الدار اليوم فانت حرم فشهد انه لم يدخلها قبلت
ويقتضي لغته وما عن فيه من قبيل الشروط فاجيب عنه بانها قامت
بامر ثابت معين وهو كونه خارجا فيثبت النبي ضمننا ونعقده في فتح
التذبير بان يرد عليه ان العبد كما الحق له في التفحيط اذ لم تكن في شرط
العق فليخرج الشهادة بها لانه لا يقول في الخروج لانه لم يجعل الشرط
بل عدم الدخول لعدم الح في مسيلتنا فلما كان المشهود له مما هو وجودي
منضمن للمدعي به من النبي المجعول شرطا قبلت الشهادة عليه وان
كان غير مدعي به لنقضه الذي به كذلك يجب قبول شهادة التفحيط
المنضممة لنبي المدعي به فنقول محمد رحمه الله تعالى اوجه النبي فان
قلنا ان عدم الدخول هو الخروج لانه لا واسطة له فله حق في الخروج قلت
لان سلم انه الخروج لانه الاتصال من الداخل الي الخارج فاذا كان خارجا
وقت اليقين واستغنى عنه فاعليه انه لم يدخل ولم يخرج لانه لو حلف لا يخرج
من هذه الدار وهو خارجها لا يجزئ حتي يدخل ثم يخرج كما قدمنا فليس
عدم الدخول هو الخروج فالخاص ان الشهادة علي النبي المقصود لا تتقبل
سوا كان نفي صورة او معني سوا احاط به علم الشاهد ولا سيما في
تقاربها انشا الله تعالى قوله وحنت لا يصوم بصوم ساعة بنية
وفي صوما او يوما بيوم لوجود الشرط في الاول بما سكت ساعة اذ الصوم
هو الامساك عن المفطرات علي قصر التعزيب واما اذ حلف لا يصوم صوما

د

اولا يصوم يوما فانه لا يجتنب ما مساك ساعة لانه يراد به الصوم النام
 المعتد شرعا وذلك ما رآه اليه الي اخر اليوم واليوم صريح في تنذير المنة به
 ولا يقال المصدر المذكور في كمال الفعل فلا فرق بين حلفه لا يصوم ولا يصوم
 صوما فينبغي ان لا يجتنب في الاول الا يتصور لانا نقول الثابت في ضمن الفعل
 ضروري لا يطرأ اثره في غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح لانه اختيارا يترتب
 عليه حكم المطلق فيوجب الكمال فغير يتصور لانه لو حلف ليصوم في هذا
 اليوم وكان بعد ان اكل وبعد الزوال صحت اليمين وطلعت في الحال مع انه
 مفزوع بذكر اليوم ولا كمال لان اليمين تعتمد التصور والصوم بعد
 الزوال والاكل منصور كما في صورة الناسي وهو كما لو قال لامرأته ان لم
 تضلي اليوم فانت طالق فحاضت من سماعها او بعد ما صلت ركعة صحت
 اليمين وطلعت في الحال لان دور الدم لا يمنع كما في الاستحاضة بخلاف مسيلة
 الكوز لان محل الفعل وهو الماء غير قائم اصلا فلا يتصور بوجهه واستشكله
 في فتح التدبير على قوله اي حنيفة ومحمد لان التصور شرعا مختلف وكونه
 محكما في صورة اخرى وهي صورة النسيان والاستحاضة لا ينبغي فانه
 يجتنب كان في صورة الحلف مستحسنا شرعا لا يتصور في الفعل المحلوف عليه
 لانه لم يحلف لا على الصوم والصلاة الشرعيين اما على قوله اي يوسف فظاهر
 انما يتعذر ان لم يجتنب واعلم ان التوفيق في ذكرانه لو حلف لا يصوم فهو
 على الجائز لانه لتعظيم الله تعالى وذكره بالفاصلة اذا كانت اليمين في
 الماضي فظاهر انه يشك على مسيلة الكتاب فانه حنيفة بعد ما قال
 ثم افطر من يومه كمن مسيلة الكتاب اصح لانها نص محمد في الجامع الصغير
 انني وقد فرغنا في مسيلة الكوز ان الاصح عدم الحنث فيما اذا قال لامرأته
 اذ لم تصل صلاة الفجر فانت كذا فحاضت بكرة وتغلنا عن المتن في
 مودد لبحث المحقق بن الهمام والمراد بالكرة وقت طلوع الفجر الى طلوع الشمس
 كما لا يخفى في لا يجتنب في مسيلة الصوم ايضا على الاصح لكن حزم في المحيط
 بالحنث فيها وفي الظهيرية بعد ما ذكر الحنث في هذه الجواب يستقيم
 على قوله اي يوسف واما على قولها فلا يستقيم اصلا مسيلة الكوز وقيل
 لا بل هذه الجواب مستقيم على قوله الكل وذكر في الفصل في المسيلة تفصيلا
 فقالت ان كانت اطالت الصلاة بجنت لو اطالها اياها امكها اذا واجتنت وان
 لم يكن منها هذه الاطالة لم يجتنب الا ان الصحيح ما قلنا انه يجتنب على كل حال
 لان اليمين لا تعتمد الصحة فكيفما تعذر الامكان والنصور وانه ثابت هذا
 انني وفيه ايضا لو قال ان لم اصم شهر افعدي حر لا يصرف الي شهر يليه
 بل يصرف الي شهر في عمده بخلاف ان لم اسكنك شهر افعدي حر لا يصرف
 ان لم اسكنك شهر وان لم ات البصرة شهر افعدي حر لا يصرف الي ما يليه ولا يجتنب حتى

ينزكه شهر من حين حلف والفرق ان النبي معتبر بالاثبات لان الاشياء تعرف
 باصنادها وفي الاثبات لو قال ان صمت شهر افعدي حر تغلق الحنث
 ينزكه الصوم في شهر ولا يصرف الي ما يليه فذكر الوقت فيه لتنذير الصوم
 بخلاف المساكنة والضرب والاثبات ونحوه ما ذكر الوقت فيه لتنذير الصوم
 به بخلاف المساكنة كقول النبي لعنوا هؤلاء الذين يمينون في شهر
 الذي يليه ولو قال ان تركت الصوم شهر افعدي حر لا يصرف الي ما يليه وان صار يوما
 قبل معنى الشهر لم يجتنب ولو قال ان تركت صوم شهر يصرف الي ما يليه وان
 اوقال ان لم اصم شهر اوقال ان صمت شهر انصرف الي جميع العمر ومثاله فيه
 وفي حيل الولول الحية حلف بطلاق امرأته ان لا يصوم شهر رمضان والحيلة
 فيه ان يسافر ولا يصوم قوله وفي لا يصلي بركعة وفي صلاة يشنع اكلو
 حلف لا يصلي حنث الا يصلي ركعة وحلف لا يصلي صلاة لا يجتنب الا يصلاة
 شنع والقباس في الاولى ان يجتنب بالافتتاح اعتيادا بالشرع في الصوم وجه
 استحسان ان الصلاة عبارة عن الاركان المختلفة فالم بان يجتنبها لا تنهي
 صلاة بخلاف الصوم لانه ركن واحد وهو الامساك وينكر في الجزء الثاني واما في
 الثانية فلانه يراد بها الصلاة المعتد شرعا واقلها ركعتان للرجل من السير
 وقد صرح في الهداية في الاولى بانه اذا سجد ثم قطع حنث ويشك عليه
 كما ذكره الترمذي انني حلف لا يصلي يقع عليه الجائزة فلا يجتنب بالفاصلة الا
 اذا كان اليمين في الماضي الا ان يكون المراد في الفاسدة ان يكون بغير طهارة
 ويكون ما في الذخيرة بياضه وهو قوله حلف لا يصلي فصلي صلاة فاسدة
 بان صلي بغير طهارة لا يجتنب استحسانا ولو نوي الفاسد صدق بياضه
 وقضا وقع هذا الجنت بالصحة ايضا الخ فظهر من كلامه ان المراد بالفاصلة
 هي التي لا يوصف منها شيء يوصف الصحة في وقته بان يكون ابتداء الشرع
 غير صحيح واورد من ان يكون اركان الصلاة العدة وليس في الركعة
 فيجب ان لا يجتنب بها واجيب بان العدة موجودة بعد رفع راسه من السجدة
 وهذا اول ما يبيح على توقف الحنث على الرفع منها وفيه خلاف المشايخ والحق
 انه ينزح على الخلاف بين اي يوسف ومحمد في ذلك والا وجهه ان لا يتوقف
 التمام حقيقة السجود بوضع بعض الوجه والارض ولو سلم فليست
 تلك العدة هي الركن والاركان الحقيقية هي الخمسة والعدة ركن زائد على
 ما تحرروا واجتنب الختم فلا تعتبر ركن في حق الحنث كما في فتح التدبير وقد فرغنا
 ان الاركان الاصلية ثلاثة القيام والركوع والسجود واما الفلاة فركن زائد والخبر
 شرط ولذا قال في الظهيرية ولو حلف لا يصلي فقام ركع وسجد ولم ينطق فقد
 قيل لا يجتنب وقد قيل يجتنب وهكذا ذكر في المتن وقد علم ما ذكرنا ان النهي عن
 التبرأ مائع لصحة الركعة لو فعلته والنبذة تصغير التبرأ ثابت لا ينزكه وهو في

في الأصل منقطع الذنب ثم صار يقال للناقض وأشار المصنف بالمسئلة الثانية الي
 فرع المذكور في الركعة قال لعبد الله ان صليت ركعة فانت حلف في ركعة ثم تكلم
 لا يعتق ولو صلى ركعتين غنق بالركعة الاولى لانه في الصورة الاولى ما صلى ركعة
 لانهما غيرا بخلاف الثانية ثم اذا حلف لا يصلي صلاة قبل يتوقف حنثه على وقوعه
 فردا للتشهد بعد الركعتين اختلفوا فيه والظاهر والاشبه ان عقد يمينه على
 مجرد الفعل وهو اذا حلف لا يصلي صلاة لا يجتنب قبل العقد وان كان من ذوات
 الاربع يجتنب ولو حلف لا يصلي خلف فلان وفاء المحالف عن يمينه حدث ان لم يكن
 له نية وان نوي ان خلفه لم يدين في الفضا وعن ابي يوسف لو قال والله
 لا اصلي بمكة فصلي خلف امام حدث ان نوي ان يصلي معه ليس بينهما عزم
 ولو حلف ان لا يوم احد فشرع في الصلاة ونوي ان لا يوم احد فقام واقترن
 به يجتنب لانه اعمم وقصده ان لا يوم احد امر بينه وبين الله تعالى فاذا
 نوي ذلك لا يجتنب ديانة وان اشهد المحالف قبل الشروع في الصلاة انه يصلي
 صلاة نفسه ولا يوم ولو امر الناس في صلاة الجنازة او سجدة التلاوة لا يجتنب
 لان يمينه انصرف الى الصلاة المطلقة ولو امره في النافلة حدث وان كانت
 الاطراف في النوافل مهيأ عنها وذكر الناطقي في المسئلة الاولى انه اذا نوى يوم
 احدا فصلي خلفه رجلان حازت صلاتهما ولا يجتنب لان شرط الحنث ان يقصر
 الامامة ولم يوجد ولو حلف لا يصلي الظهر خلف فلان او قال مع فلان فكبّر
 معه ثم احدث فذهب ونوى ان يعاد بعد ما اخرج الامام من الصلاة فان
 صلاته لا يجتنب ولو انه كبّر مع فلان ونوى ان في الركعة الاولى حتى فرغ الامام
 من تلك الركعة ثم انبته فانبه وصلي تمام صلاته معه حدث ولو
 حلف لا يصلي للجمعة مع فلان فدخل معه في الظهر فاحدث الامام في
 اول الصلاة او بعد ما صلى ثلاث ركعات فقد حلف فصلي الخالف ما بقي
 وسلم فقد صلى الظهر بصلاة فلان وهو حائن وكذا لو ادرك معه منها
 ركعة فصلي ما بقي فصلي فقد صلى بصلاة فلان فيكون حائنا وكذا لو ادرك
 ولو حلف ليصلي هذا اليوم خمس صلوات في جماعة وتجامع امراته ولا
 يغتسل سبيل الامام بن الفضل عن هذا فقال ينبغي ان يصلي الخمر والطهر والعصر
 بالجماعة ثم يجامع امراته ثم يغتسل كما عرفت الشمس ويصلي المغرب
 والعشاء بالجماعة ولا يجتنب واذا حلف الرجل وقال والله ما اخرجت صلاة
 عن وقتها وفرد كان فامر عن صلاة حتى خرج وقتها فصلاها فقد قبل بحنث
 وقد قبل لا يجتنب ولو حلف لا يصلي باهل هذا المسجد ما دام فلان يصلي فيه
 فرض فلان ثلاثة ايام ولم يصلي وكان فلانا صليها فلم يصلي فيه فصلي
 الخالف بعد ذلك لا يجتنب ولو حلف لا يصلي في مسجد بني فلان في يومه
 فصلي في موضع الزيادة لا يجتنب ولو حلف لا يصلي في مسجد فلان في يومه

فصلي

مئة

فصلي في موضع الزيادة يجتنب الرجل رجلا قال لامرأته ان تركت الصلاة فانت
 طالق فاحثرت الصلاة عن وقتها ثم قضتها هل يقع الطلاق عليها اختلف المشايخ
 فيه قال بعضهم لا يقع به وبه كان يفتي الشيخ الامام سيف الدين عبد الرحيم
 الكرميني وبعضهم قال لا يقع الطلاق وبه كان يفتي القاضي الامام ركن الاسلام
 علي السمرقاني وهو الاشبه والظاهر رجلا قال لامرأته ان لم تضجعي غدا ولم تضل
 فانت طالق فاحثرت وشرعت في الصلاة ثم طلعت الشمس اخفي شمس
 الائمة الحلواني بعد وقوع الطلاق واخفي ذلك الاسلام رحمه الله هذا ابو
 وهو الاظهر والابن وعن محمد بن رجل قال والله ما صليت اليوم يعني
 جماعة قال يصدق فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك لو قال والله
 ما صليت اليوم طهر يعني ظهر من يصدق فيما بينه وبين الله تعالى
 ولو قال والله ما صليت الظهر يعني بجماعة قال محمد لم يصدق عندي
 في هذا ولو صلى الظهر في السفر ثم قال والله ما صليت طهر يعني ظهر
 مقيم يصدق فيما بينه وبين الله تعالى انتهى وفي المحيط لو قال لعبد الله ان
 صليت فانت حلف فمات صليت واكثر المولى لا يعتق لانه من الامور الطاهرة يمكن
 لغيره من الوقوف عليه بلا حرج انتهى ولم يذكر المصنف اليمين في الحج والعمرة
 والوضوء والغسل فحنث ذكر بعض مسائلا ثم فيها للقايد قال في التطهير
 ولو حلف لا يحج فهو على الصحيح دون العاصم كما في الصور والصلاة الامام
 الصغار اختلف المشايخ في انه هل يجوز الا ان يقال فسد الحج املا اذا وقع
 امراته قبل الوقوف بعرفة قال بعضهم لا يجوز وفلا وبعضهم يجوز ذكره
 في مناسك الحجاج الصغير ولو حلف لا يحج او لا يحج حجة لا فرق بينهما فاحرم
 الحج لا يجتنب حتى يقف بعرفة رواه بن سماعه عن محمد بن زكريا بشر عن
 ابي يوسف انه لا يجتنب حتى يطوف الشطوان الزيادة ولو حلف لا يعمر ولا
 يعمر عمرة لا فرق بينهما لم يجتنب حتى يحرم بالعمرة ويطوف اربعة اشوا
 رواه بشر عن ابي يوسف واذا حلف لا يتوضا من الرعاى فرغ ثم بال او
 نال ثم رجع ثم توضا فالوضوء من جميعا ويجتنب ولو حلف ان لا يغتسل
 من امراته من حنابة فاصابها ثم اصاب اخري واصاب امرأه اخري
 ثم اصاب الخلوفا عليها عليها واغتسل فهذا اغتسال منها ويجتنب في يمينه
 وكذا المرأة اذا حلفت ان تغتسل من حنابة او من حيض فاصابها زوجها
 وحاضنت واغتسلت فهو اغتسال منها وحلفت في يمينها ودوي عن ابي
 حنيفة فيمن قال ان اغتسلت من زينة فهو طالق وان اغتسلت من عمرة
 فهي طالق فجامع زينة ثم جامع عمرة فاعتسل فهذا الاغتسال منها
 ويقع الطلاق عليهما قال ابو عبيدة قال ابو عبد الله الجرجاني اذا حلفت
 المرأة ثم حاضت ثم اغتسلت كان الاغتسال من الاول دون الثاني وكذلك

فوق

يفي

ط

الرجل اذا رجع ثم قال فالوضو يكون من الاول دون الثاني عند اي عبد الله المرحا
فالحاصل ان قول اي عبد الله المرحا في اذ اجتمع الحدثان فالوضو بعدهما
يكون من الاول وان اختلفا فليس او اختلف وقال الفقيه ابو جعفر ان اختلفا فليس
بان ثوب بال او رجع ثم رجع فالوضو من الاول واذا اختلفا فليس
فالوضو يكون منهما وقال الشيخ الامام الزاهد عبد الكريم كذا نطق ان الوضو
من الحدثين اذا استويا في الغلط والحقة ومعني كان احدهما غلطا فالوضو من
اغلظهما وقد وجدنا الرواية عن اي حنيفة ان الوضو يكون منهما فخرجنا
الي قوله وذكر الفقيه ابو جعفر في تاسيس المنظاري ان المرأة اذا اجتنبت
حائضت واغتسلت عند اي يوسف يكون الغسل الاول وعند محمد يكون
منها انثى قوله ان ليس من غزلك فهو هدي فملك قطنا فغزلك
فليس هو هدي اي ان ليس ثوبا من مفروكك وهذا عند اي حنيفة
وقال لا ليس عليه ان لا يهدي حتى تنزله من فطن ملكه يوم حلق
ومعني الهدي التصديق به بحكمة لا بأس بها يهدي اليها الهما ان التزا
لا يصح في الملك او مضاف الي سبب الملك ولم يوجد لان اللبس وغزل المرأة
ليس من اسباب الملك ولذا ان غزل المرأة عادة وفي الذخيرة حلقا لغير
غيره ما ية سوطا فجمع ما ية سوطا وضربه مرة لا يجنث قالوا هذا اذا
ضربه ضربا يتا لربه اما اذا ضربه بحيث لم يتا لربه لا يبر لانه صورة لا يعي
والعبارة للمعني ولو ضربه بسوط واحد سبعين مرة
كل مرة يتع الشعبتان على بدنه بر في يمينه لانه صار ثوبا مائة سوط
كما وقعت الشعبتان على بدنه في كل مرة وان جمع الاسواط جميعا
وضربه بها ضربة ان ضربه بعرض الاسواط لا يبر لان كل الاسواط لم تقع
على بدنه وانما يقع البعض وان ضربه براس الاسواط ينتظر ان كان
فوسوي روس الاسواط ثقي لا يقع به البر عليه عامة المشايخ وعليه
الفتوي قال محمد في الاصل اذا حلف لا يضرب عبده فوجاهه او فرصه او
مدر شعره او عضه زاد في الجامع الصغير بعضه حنث ولو قال ان ضربتك
فانت طالق فضرب امته فاصابها ذكر في مجموع النوازل انه يجنث لان عدم
النصد لا يعد من الغل ولا كان يعني الشيخ ظهير الدين المرغيناني وقيل
انه لا يجنث لانه لا يتعارف والزواج لا يتصوره بيمينه وهكذا ذكر الباقين
في فتاواه وهو لا ظهر ولا شبه انتهى وفي الطهيرية لو حلف ان لا يضرب
فلانا فرماه بحجر او شئنا به او نحوهما ذكر في النوادر انه لا يجنث لان ذلك
رعي وليس بضرب وان دفعه دفعاً ولم يجره لا يجنث وان عضه او خنثه
او مدر شعره فالحق حنث في يمينه قالوا هذا اذا لم يكن في حال المرحا
اما اذا كان في تلك الحال لا يجنث وهو الصحيح وان نعد غيره فاصابته

لا يجنث وكذا لو نقص ثوبه فاصاب وجهه فالحق لا يجنث ولو قال لا امرأته
ان امرأتيك حنثي انزكتك لاجبة ولا مبيته قال ابو يوسف هذا علي ان يضربها
ضربا مبرحا ومعي فقول ذلك بر في يمينه رجل حلف لا يضرب عبده بالسياط
حنث يموت او حنث يعقله فهو على المبالغة في الضرب ولو قال حنثي بعشي
عليه او حنثي بشتغيت او حنثي بتيكي فهذا علي حنيفة هذه الاشياء ولو قال
ان لم اضربه بالسيف حنثي يموت فهو على ان يضربه بالسيف ويموت ولو
حلف لا يضرب من فلانا بالسيف ولم ينو شيئا فضربه بعرضه بر في يمينه
ولو ضربه بالسيف في غمده لا يبر كما لو حلف لا يضرب من فلانا بالسوط فحلف
السوط في ثوب وضربه فانه لا يكون ضربا بالسوط ولو جرحه لكون من
قطن الزوج والعناد هو المراد وذلك سبب ملكه وهذا اجنث اذا عزلت من
قطن مملوك له وقت النذر لان القطن لم يصير مذكورا فافاد انه لو كان القطن
مملوكا له وقت الحلف فغزلك فلبسه فانه هدي بالاولي وهو متفق عليه
وفي فتح القدير والواجب في ديارنا ان يغني بقولهما لان المرأة لا تغزل الا
من لثان نفسها او قطنها فليس الغزل سببا لملكه للمغزولة عادة فلا يستقيم
جواب اي حنيفة فيه انثى وفي المحيط حلف لا يلبس من غزلك فلا يبر
الغزل بيمينه لا يجنث اذ التمس لانه نوي حنيفة كلامه وان كان ليس
الغزل قبل النسج غير ممكن كما لو حلف لا يشرب الخاوي نوي شرب جميع ليا
لا يجنث حنثي لو لم يكن له نية يحمل على المنسوج عرفا لانه عقد يمينه
علي ما لا يتصور لبسه عرفا فينصرف الي ما يقع منه بحال عرفا كما لو حلف
لا ياكل من هذه الخلقة حلف لا يلبس ثوبا من غزلك فلا يبر ولا يبر
لا يجنث لان بعض اللبس لا يغزله ليس من غزلهما وبعض الثوب لا يسمى
ثوبا كما لو حلف لا يلبس ثوب فلان فليس ثوبا بين فلان وبين اخر لم يجنث
فكذلك هذا حنثي لو حلف لا يلبس من غزلك فلا يبر فليس ثوبا بين فلان ومن
غزلهما وغزلهما حنث وان كان من غزلك فلا يبر لان الغزل ليس باسم
لثني مفورفا لبعض منه يسمى غزلا وفي الجامع الصغير حلف لا يلبس ثوبا
من غزلك فليس ثوبا من غزلك وقطن كان في ملكه وقت اليمين حنث وكذلك
ان لم يكن في ملكه عند اي حنيفة خلافا لهما وفي المتن حلف لا يلبس من
غزلك فلا يبر ولم يقل ثوبا فليس ثوبا رزه وعراه من غزلهما لا يجنث لان الرز
والغزل قبل الشد لا يصير ملبسا بلبس القميص وبعد ما شد لا يجنث وان
صار لا يبر لان هذا يسمى شدا ولا يسمى لبسا عرفا وفي البره والبرقي حنث
لانه يسمى لا يبر لهما عرفا بلبس الثوب ولو لبس فلكه من غزلهما لا يجنث
عند اي يوسف وعند محمد حنث والفتوي على قول اي يوسف لانه لا يسمى
لا يبر في تلكه عرفا خلافا ما اذ التمس نكه من غير فانه يكره اتفاقا لان

المحرم استعمل الحرير مقصودا سواء صار لباسا ولم يصرفه ووجدوا هذا المحرم
باليمين وليس ولم يوجد ولا يكره الرز والعرقي في الحرير لانه لا يجد لباسا
ولا مستعملا وكذا النية والريق لا يكره اذا كان في الحرير لانه مستعمله تبعا
لا مقصودا فضلا عما لا يأخذ الحالف بحرقه من غزلهما قد شربين
وقد صرعها علي عودته لا يجنث لانه لا يسهي لابسها وقال ابو يوسف اذا
رفع في ثوبه شبرا حنث ولو لبس ثوبا من غزلهما فلما بلغ الزيل والسرعة
نذكر ولم يدخل كمينه ورجلاه بعد تحت الحاف يجنث لانه لبس ولو خلف
لا يلبس ثوبا من نسج فلان فتنسجه غلمانة فان كان فلان لم يعمل بغيره
لم يجنث وان كان عمل حنث لان حنثته النسج ما ينعله بغيره فيجمل
علي الحقيقة ما امكن والاحتمال علي الجار وهو الامر به ولو خلف لا يلبس
ثوبا من غزلهما فلبس كسا من غزلهما حنث لان هذا ثوب من غزلهما
وان كان من الصوف انتهى وفي الظهيرية حلف لا يلبس من غزلهما فلا
يجنث فلبس ثوبا خيطا من غزلهما فلا حنث لا يجنس ولو لبس قطنسوة او شبكة
من غزلهما فلا حنث انتهى وفي فتح القدير ومعني الهدي هنا ما ينصرف
به بمكة لانه اسوطا يهدي اليها فان كان نذر هدي شاة او برة فانما
يخرجه عن العزمة وذبحه في الحرم والنصرف به فلا يجزيه اهدا قيمته
وقيل في اهدا قيمة الشاة ربايتان فلو ترق بعد الذبح فليس عليه شيء
غيره وان نذر ثوبا كان النصرف في مكة بعينه او بغيره ولو نذر اهدا
ما لم ينقل كاهدا او نحو هذا افرق نذر قيمتها انتهى فالجواب ان في مسألة
الكتاب لا يخرج عن العزمة الا بالنصرف بمكة مع انصرفه الى التزم
النصرف علي ففلا مكة بمكة الغنيا تعييضه الدرهم والمكان والغنى فعلي
هذا يعرف بين التزام بصيغة الهدي وبينه بصيغة النذر قوله
لبس خاتم ذهب او عقد لولو لبس علي يميني لو حلف لا يلبس علي يميني
كما ان نذر ذهب ليس علي يميني لو حلف لا يلبس علي يميني خاتم ذهب او
عقد لولو حنث اما الذهب فلا حنث علي وهذا الاجل استعماله للرجال
واما عقد اللولو فاطلته فشمع الموضع وغيره وهو قولهما وقال الامام
لا يجنث بغير الموضع لانه لا يتخلي به عرفا الامرضا ومبني الايمان علي العرف
ولما ات اللولو علي حقيقة حنث سريته في القرآن في قوله تعالى وتسترهون
حلية تلبسونها وقيل هذا اخلا في عصر وزمان ويعني بتوليها لان التخلي
به علي الانفراد معتاد كذا في الهراية ولهذا اختاره في المختصر والاعلاق
الحاظر من الذهب فشمع ماله فص وما لا فصل له اتفاقا وشمل ما اذا الحالف
رجلا او امرأة كما في الظهيرية قوله لا خاتم فضة اي لبس علي عرجا
ولا شرعا يدل لانه ابيع للرجال مع انهم منعهم بالتخلي بالذهب والفضة لهم

لنفس النعم لا المزية فلم يكن حليا كاملا في حزمه وان كانت الزينة لازمة
وجوده لكنها تنصده اطلقه فشمع ما اذا كان موضوعا علي هيئة خاتم
النساء ولا وفده في النهاية بما اذا لم يكن موضوعا لان ما صنع علي هيئة
خاتم النساء ولا وفده في النهاية بما اذا لم يكن موضوعا لان ما صنع علي هيئة
خاتم النساء بان كان ذاتا من حنث به وهو الصحيح واطلته بعضهم كما في
الختصر ووجهه في فتح القدير لان العرف في خاتم النضة في كونه حليا وان
كان زينة انزلي وأشار المص الي انه علي قياس قول الامام لا بأس للرجال
لبس اللولو الخالص كذا في التبيين وذكر القلاسي في تهذيبه انه علي قيل
قوله الذهب والفضة ليس علي قبل الصباغة حتي لو علفت في عتريها ذهب
نير الذهب والفضة لا يجنث وعنه ما يجنث انزلي وفير بما نثر الفضة لان
الخخال والدمج والسوار حلي لانه لا يستعمل الا للزينة وكان كاملا في معني
الحلي كذا في معني الحلي المحيط وأشار المص العقد اللولو والفرير بقدر الزمرد
كذلك فابو حنيفة شرط التزصيع وهما اطلقا كما في المحيط والحلي بضم الحاء
وتشديد الياء جمع حلي يفتح الحاء سكوت اللام كشري وشري وقيد به لانه
لو حلف لا يلبس سداها ولا نية له فقلدر سيفا او نرسا لا يجنث لانه لابس
السلاح ولو لبس درهما من حديد او غيره يجنث ولو حلف لا يشتركي سداها
فاشتركي سكين او حديد لا يجنث لان بايعه لا يسهي بايع السلاح كذا في
المحيط وفي الظهيرية حلف لا يلبس ثوبا او لا يشتركي قيمته علي كل ملبوس
يسنر العورة ويجوز الصلاة فيه حتي لو اشتركي مسحا او بساطا او طنطرة
فلتسرها لا يجنث والمسح المجلس وهو البساط المنسوج من شعر المعزي هو
والطنطيرة البساط الحسن ولو اشتركي فروا وليس فروا لا يجنث ولو اشتركي
قطنسوة او لبسها لا يجنث ولو اشتركي ثوبا صغيرا لا يجنث هكذا ذكر في المبسوط
قالوا لاديه ان يكون اذا او سراويل يسنر العورة ويجوز الصلاة فيه حتي
لو اشتركي منديل لا يجنث به لا يجنث ولو حلفت المرأة ان لا تلبس ثوبا
فتعفت بفتاع لم يجنث اذا لم يبلغ مقدار الا اذا بلغ حنثت وان حلف
لا يلبس ثوبا فلبس لفافة لا يجنث وعلي قياس مسيلة الخمار ينبغي ان
يجنث اذا كانت اللفافة تبلغ مقدار الا اذا وان اعتمر بعمامة عن محمد
انه لا يجنث وعن ابي يوسف كذلك الا ان يكون عمامة لولها كانت اذا لم
ورد الخ حنث وفي السير الكبير ان اسم الثوب لا ينتظم العمامة والقطنسوة
والخف وذكره اهرزاده ان هذا الجواب في عمامة العرب لانها صغيرة لا يجي
منها للثوب انكاملها في عمامة فالجواب بخلافه لانه يجي منها المازر
ولو حلف لا يلبس قميصا فان نذر قميص لا يعينه لا يجنث ما لم يوجر
منه اللبس المعتاد واذا حلف علي لبس ثوب بعينه فعلي اي وصف ليسه

حدث في عبيده ولو حلف لا يلبس ثوبا فوضعه على عاتقه يري حمله
او عرضه على البيع لا يجنت ولو حلف لا يلبس ثوبا وهذا الثبا فوضعه
على كنفه ولم يرهل يديه في كفيه في الوجه الاول اختلاف المشايخ بعضهم
قالوا لا يجنت استند لا لا بما ذكره محمد في المناسك ان المحرم اذا فعل هكذا
لا كفارة عليه وبعضها قالوا لا يجنت لان الثبا قد يلبس هكذا وفي الوجه
الثاني يجنت بلا خلاف ولو حلف لا يلبس ثوبا او هذا الثبا فوضعه على الخوا
حاله النوم لا يجنت هكذا ذكر طهيري الدين المرعيني في فتوي عمه الشمس
الاسلام الاول جندري انزى قوله لا يجلس على الارض فجعل على بساط
او حصيرا ولا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراشا اخر فنام عليه
او لا يجلس على سرير فيجلس فوقه سريرا اخر لا يجنت لثلاث مسايل الاول
حلف لا يجلس على الارض فيجلس على بساط او حصير المقصود منه انه
يجلس على حائل بينه وبين الارض ليس بتابع الخالف فلا يجنت لانه
لا يسمى حائلا على الارض بخلاف ما اذا قال كان الحائل ثيابا لانه تابع
له فلا يصير حائلا ولو حلف ثوبه فيسقطه ويجلس عليه لا يجنت لارتفاع
التبعية حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراشا اخر فنام عليه
فانه لا يجنت لانه مثله والنهي لا يكون تبعا مثله فتقطع النسبة الى الاسفل
فقد يكون الفراش مستارا اليه لانه لو فكره حلف لا ينام على فراش حدث بوضع
الفراش على الفراش لانه نام على فراش تكره الثالث حلف لا ينام على
فراش حدث بوضع الفراش لانه نام على فراش لا يجلس على سرير فجعل فوقه
سريرا اخر لا يجنت هكذا ذكر المص وهو مشكل لان هذا الحكم انما هو فيما اذا كان
السرير المحلوف عليه لانه غيره واما اذا كان السرير المحلوف عليه تكره يجنت
بالحلوس على السرير الاعلى لان اللفظ المنكر يتناولهما كما في التبيين وقدر
بالسرير لانه لو حلف لا ينام على الواح هذا السهر او الواح هذه السفينة
فقد شغل في ذلك في اشياء لا يجنت لانه لم يمتد على الواح كذا في المحيط قوله
ولو جعل على الفراش فوامر على السرير بساط او حصير حدث لان القوام
تابع للفراش لانه سائر فيقضي بجعل فوقه كالتن في عرفنا الملاة اي الملاة المجمولة
فوق الطراقة فصار كانه نام على نفس الفراش وذكر الشامي ان الزام
بكسر الناق ستر فيه رقم وتفتش وفي الثانية بعد ما ساعد على السهر لان
الحلوس عليه في العادة هو الجلوس على ما يفرش عليه قال في فتح القدير
وهكذا الحكم في هذا المكان وهذا السطح اذا حلف لا يجلس على احداهما فيسقط
عليه وجلس حدث ولو بي دكانا فوق الدكان او سطحا على السطح انقطع
النسبة عن الاسفل فلا يجنت بالجلوس على الاعلى وكذا كرهت الصلاة على سطح
الكثيف والاصطبل ولو بي على ذلك سطح اخر وصلي عليه لا يكره في كافي الحام

حلف

حلف لا يمشي على الارض فمشي عليها بنعل او خف حدث وان كان على بساط
لم يجنت وان مشي على الحيا نة حدث لانها من الارض انزى وفي الواقعات
حلف لا ينام على هذا الفراش فخرج منه الحشو ونام عليه لا يجنت ظاهرا
لانه لا ينطق عليه اسم الفراش ولو رفع الطهارة ونام على الصوف والحشو
ذكر بعد هذا انه لا يجنت لانه لا يسمى فراشا انزى وفي المحيط قال لا هرائه ان
نمت على ثوبك فانت طالق فانك على وسادة لها او وضع راسه على مفرقة
بها واضطجع على فراشها ان وضع جنبه او اكثر تبذره على ثوب من ثيابها
حدث لانه بعد ثيابها وان انك على وسادة او مجلس عليها لم يجنت لانه
لا يعد ثيابا انزى **كتاب** اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك
والاصل هنا ان ما شارك الميت فيه الحي يقع اليمين فيه حالة الحياة والموت
وما اختص بحالة الحياة يجزئها قول من يترك وكسوتك وطمنك وذهبت
عليك تقيد بالحياة بخلاف الغسل والحمل والمس لان الضرب اسم لفعل مواس
متصل بالبدن والايلام لا يفتق في الميت ومن يعذب في القبر يوضع فيه
الحبوة في قول العامة وكذلك النسوة لانه يراد بها القليل عند الاطلاق هو
ومنها النسوة في الكفارة وهو من الميت لا يفتق الا ان ينوي به السهر وكذلك
الكلاب والدخول لان المقصود من الكلام الاضرار والموت ينافي به والراد من
الدخول عليه زيادته وبعد الموت ومن ارغبه لا هو بخلاف ما لو قال ان
غسلته فانت حرة فغسله بعد ما مات يجنت في يمينه لان الغسل هو
الاسالة ومعناه التطهير ويحقق ذلك في الحمل المس الميت وكذا الحمل يفتق
بعد الموت فالاعلى البلاء من حمل ميتا فليتوضا والمس للتعظيم والشفقة
فيحقق بعد الموت قال في شرح الطحاوي الاصل ان كل فعل يلد ويولد بغير
وليس يقع على الحيوة دون المعان كالضرب والشتم والجماع والنسوة والر
عليه انزى ومثله التنبيل اذا حلف لا يفتلها فقتلها بعد الموت لا يجنت وتنبيله
عليه الدمار عقاب بن مطعون بعد ما ادبح في الكفن تحموا على ضرب من
الشفقة والتعظيم وقدر بالنسوة لانه لو حلف لا يلبسه ثوبا لا يتغير
بالحيوة قوله لا يضرب امراته فمدر شعرها او خنثها او عضها حدث لانه
اسم لفعل مواس وقد يفتق الايلام اطلقه فتشمل حالة المزاج والغضب وقيل
انه ان كان في حالة المزاج لا يجنت والاحنت وكذلك اذا اصاب راسه ابتها
في الملاعبة فادماها لا يجنت لانه لا يعد ضربا في الملاعبة كذا في جامع فاي
نحان ولا يشترط قصد في الضرب لما في عبدة التناوي حلف لا يضرب امراته
فضرب امته واصاب امراته عنت انزى وفي الزخيرة حلف ليعض بن عبده
ماية سوطا يجمع ماية سوطا وخبره مرة لا يجنت قالوا هذا اذا ضرب
ضربا يئس له اما اذا ضرب به عنت لم يئس له لانه صورة لا معنى والعبدة

خول

للمعني ولو ضربه بسوط واحد له شعبتان خمسين مرة كل مرة يقع الشعبتان
على بطنه في كل مرة وان جمع الاصوات جميعا وضربه بها ضربة ان ضربه
بعرض الاسواط لا يبرلان كل الاسواط لم تقع على بطنه وانما يقع البعض وان
ضربه برأس الاسواط ينتظر ان كان قد سوي رؤس الاسواط قبل الضرب
حتى اذا ضرب به ضربا اصابه رأس كل سوط برقي يمينه واما اذا انزل من الاسواط
شي لا يقع به البر عليه عامة المشايخ وعليه الفتوي قال محمد في الاصل
اذا حلف لا يضرب عبده فوجاه او فرضه او عمد شعوه او عضه زاد في الجامع
الصغير وعضه حنت ولو قال ان ضربتك فانت طالق فضرب امته فاصا بها
ذكر في مجموع النوازل انه حنت لان عدم القصد لا يعدم الفعل وبه كان
يفتي الشيخ ظهير الدين المرعيني في وقيل انه لا يحنت لانه لا يتعارف
والزوج لا يعصده بيمينه وهكذا ذكر البغائي في فتاواه وهو الاظهر والاشبه
انزلي وفي الظهيرية لو حلف ان لا يضرب فلانا فزواجه بحجر او تشابة
او نحوهما ذكر في النوازل انه لا يحنت لان ذلك ردي وليس بضرب وان
دفعه دفعا ولم يوجعه لا يحنت وان عضه او فغنه او عمد شعوه فامه
حنت في يمينه قالوا هذا اذا المركب في حال المراح اما اذا كان في تلك
الحال لا يحنت وهو الصحيح وان نعد غيره فاصابه لا يحنت وكذا لو نقص
ثوبه فاصاب وجهه فامه لا يحنت ولو قال لامرأته ان لم اضربك حتى
انترك لاحبة ولا مبيتة قال ابو يوسف هذا علي ان يضربها ضربا مبرحا
ومني فعمل ذلك برقي يمينه رجل حلف ليضربن عبده بالسياط حتى يموت
او حتى يعقله فهو علي المبالغة في الضرب ولو قال حتى يغشي عليه او
حتى يستغيب او حتى يبيكي فهو زاعلي خفيفة هذه الاشياء ولو قال ان لم
اضربه بالسيف حتى يموت فهو علي ان يضربه بالسيف او يموت ولو
حلف ليضربن فلانا بالسيف ولم ينوشيا فضربه بعرضه برقي يمينه ولو
ضربه بالسيف في عنقه لا يتركها لو حلف ليضربن فلانا بالسوط فلما السوط
في ثوب وضربه فانه لا يكون ضربه بالسوط ولو جرحه بالسيف وهو في
عنقه ككت بعد ما انشق العمد برقي يمينه رجل ضرب رجلا بهنض فاس
علي رأسه ثم حلف انه لم يضربه بالنفاس لم يحنت رجل قال لامرأته
ان لم اضرب ولدك علي الارض حتى ينشق نصفين فانت طالق فضربه
علي الارض ولم ينشق واليمين كانت موقفة بيوم فمضي اليوم طلقت
امراته وجعل هذا منزلة ما لو قال ان لم اضربك حتى يتولي فانه يكون
علي الامرين رجل اذا ان يضرب عبده فحلف ان لا يمنعه احد عن ضرب
فمنعه انسان بعد ما ضربه فحنت او خشبتين وهو يري ان
يضربه اكثر من ذلك قالوا حنت في يمينه لانه مراده ان لا يمنعه احد

حتى

حتى يضربه الي ان يطيب قلبه فاذا آمنه عن ذلك حنت في يمينه
رجل قال لامرأته ان وضعت يدي علي خاديتي فهي حرة فضر بها قبل
ان كانت اليمين لغير المرأة لا يحنت لان المراد من وضع اليد علي الخاديتة في
هذه الحالة الوضع الذي يعطيها وكسوها ووضع علي هذا الوجه
لا يعطيها ولا يسوها بل يسرها رجل حلف ليضربن فلانا الف مرة فهنا
علي ان يضربه اليوم فانت طالق فاذا ان يضربها فحالت المرأة ان من
عضوك عضوي فعبدي حلف فضر بها الرجل بحسب من غير ان يضع يده
عليها لم يحنت لفقد الشرط وهو من عضوه عضوها وكان ينبغي ان لا يحنت
لان المراد بالتمس المذكور ههنا الضرب عرفا وهو نظير ما مر من قوله
ان وضعت يدي علي خاديتي ولو قالت ان ضربتني فعبدي حرة فالحيلة
ان تنبع المرأة عبدها من يتي به ثم يضربها الزوج ضربا حقيقا في اليوم
فغير الزوج وتخل بيمين المرأة لا الي جزا رجل قال لامرأته كلما ضربتك فانت
طالق فضر بها فو قوت الاصاب متفرقة طلقت واحدة لان الضرب
حقل با كف والاصاب تبع لها وان ضربها بيمينه طلقت ثنتين رجل حلف
بالله ان يضرب ابنته الصغيرة عشرين صوتا فانه يضربها بعشرين
شمرها وهو السقف وهو ما صغر في اعضان التخل ولو قال ان لم تاتيني
حتى اضربك فهو علي الاثنيان ضربه او لم يضربه ولو قال ان رابت فلانا
لاضربته فعلي التراضي الا ان ينوي الفور ولو قال ان رابتك فلم اضربك
فراه الخالف وهو مريض لا يقدر علي الضرب حنت ولو قال ان لقيتك فلم
اضربك فراه من قرر مقل لم يحنت انزلي قوله ان لم اقتل فلانا فكذا وهو
ممن ان علم به حنت والا لا اي وان لم يموت لا يحنت لانه اذا كان عالما
فقد عقد بيمينه علي حياة يحدث الله تعالى فيه وهو متصور فيعتقد
بشر يحنت للمع العادي واما اذا لم يعلم فقد عقد بيمينه علي حياة كانت
فيه ولا يتصور في تصور مسيلة الكوز علي الاختلاف وليس في تلك المسئلة
تفصيل العلم هو الصحيح كذا في الهداية وفي الظهيرية حلف ليقتل فلانا
الف مرة فهو علي شدة القتل رجل حلف لا يقتل فلانا بالكوفة فضر به
بالسواد ومات بالكوفة حنت وكذا اذا حلف ان لا يقتل فلانا يوم الجمعة
فجرحه يوم الخميس ومات يوم الجمعة ويعتبر فيه مكان الموت زمانه
لا زمان الجرح ومكانه بشرط ان يكون الضرب والجرح بعد اليمين فان كانا
قبل اليمين فلا حنت اصلا لان اليمين تقتضي شرطيا المستقبل لا في الماضي
انزلي قوله ما دون الشهر قريب وهو ما فوقه بعيد لان ما دون الشهر
يعرف في العرف قريبا والشهر وما زاد عليه يعد بعيدا يقال عند بعد العمد
ما لقيتك منذ شهر فاذا حلف ليغضين دينه الي قريب فهو ما دون الشهر وان

قال الى بعيد ولنظ العاجل والسريع كالتقريب والاجل كالبعيد وهذا عند
عقد النية فاما ان نوي بقوله أي قريب والى بعيد مرة معينة
فهي على ما نوي حتى لو نوي سنة أو ثلث في القريب صحت وكذا الى
أجل الدنيا لاها قريبة بالنسبة الى الآخرة كذا في الألفية فتح القدير
ويبين ان لا يصدق فضلا لانه خلاف العرف الظاهر وفي الولوالجية
اذا حلف ليقضين دينه قريبا وقاب المحلوف عليه فان الحالف يرفع
الامر الى القاضي فاذا رفع الامر اليه يروا لا يجتث لان القاضي في هذه
الصورة انتصب نايبا عنه في هذا الحكم نظر الحالف هو المختار للفتوي
انتهى وفي الظهيرية لو حلف لا يكلمه مليا او طويلا ان نوي شيئا فهو
على ما نوي وان لم ينو شيئا فهو على شهر وتوهم انتهى وفيها من الفصل
الخامس حلف لا يجلس من حقه شيئا ولا نية له ينبغي ان يعطيه
ساعة حلف يريد به ان يستقل بالاعطاء حتى لو لم يشتغل به كما فرغ
من البجين حيث في يمينه طلب منه لو لم يطلب وان نوي الخسيس
بعد الطلب او غيره من الدرة كما نوي وان حاسبه واعطاه كل شيء كان
لديه واقربه ذلك الطالب ثم لقيه بعد ايام وقال قد بقي لي عندك كذا
وكذا من قبل كذا وكذا اقتزك المطلوب وقد كان جميعا شيئا لم يجتث
ان اعطاه ساعة تذكر قوله ليقضين دينه اليوم فقضاه بنهرجة او
ربوفا او مستغفلة برؤوسها او سوقه لا اي لا يبرلان الزيافة والنهر
عيب والعيب لا يجرم الجنس ولهذا لو تزوجه صار مستوقفا في حشر شرط
البر وفريض المستغفلة صحيح ولا يرتفع برده البر المحقق وان ارتفع القبض
لان الارتفاع القبض لنضر صاحب الدين بطلان حقه لان لا يمكنه
استيفاء الجودة وحدها ولا استيفاء الجيد لنضر صاحب الدين بطلان
حقه لان لا يمكنه استيفاء الجودة وحدها ولا استيفاء الجيد مع بقا
الاستيفاء الاول فتعين النقص ضرورة واما الرصاص والمستوقفة فليس
من جنس الدراهم حتى لا يجوز التجوز بهما في الصرف والسلم والزيوف
الردى من الدراهم يرد بين المال والبنهرجة اردى منه برده الخمار
ايضا والمستوقفة هي التي غلب عليها الخناس فان غلبت الفضة لا يجتث لان
العبرة للغالب كذا في التبيين والاولى ان يقال في النهرجة ان يرد هاهنا
الخمار المستغفلة من ههنا وينيلها السهل من ههنا كما في فتح القدير وذكر مسكين
معزيا الى الرسالة البوسنية النهرجة اذا غلبها الخناس لم تنقض واما
المستوقفة فمما اخذها لانها فلو س انتهى ولا فرق في هذه المسألة بين لفظ
القضا والرفع والحلف في المستغفلة فشمم ما اذا ارد بدله في ذلك اليوم ولا
واشار اليه ان المكاتب لو دفع الى مولاه واحده من الثلاثة الاول لغت ولا

يبطل غنته برء المولي ولو دفع السيوفة والرصاص لا يعتق كما في فتح القدير
وذكر الولوالجي في آخر كتاب الشفعة ان الدرهم الزيوف بمنزلة الجياد في
خمس مسايل اولها رجل اشترى دارا بالجياد ونقد بالجياد والثانية الكفيل
اذ كفل بالجياد ونقد الزيوف اخذ الشفعة بالجياد لانه لا يأخذها الا بما
اشترى وقد اشترى بالجياد والثانية الكفيل اذ كفل بالجياد ونقد الزيوف
يرجع على المكفول عنه بالجياد والثالثة اذا اشترى شيئا بالجياد ونقد
البائع الزيوف ثم باعه مرارعة فان راس المال هو الجياد والرابعة حلف
ليقضين حقه اليوم وكان عليه جيا د فقضا الزيوف لا يجتث والخامسة
اذا كان له علي اخوة درهم جيا د فقبض الزيوف وانقرها ولم يعلم الا بعد
الاتفاق لا يرجع عليه بالجياد في قول ابي حنيفة ومحمد كما لو قبض الجياد
انتهى وفي الظهيرية معزيا الى النوازل اذا قال المديون لرب الدين والله
لا قضين ما لك اليوم فاعطاه ولم ينيل قال وان وضعه حيث تناوله برة
لو ارده لا يجتث والمغضوب منه اذا حلف ان لا يقبض المغضوب منه فحايه
الغاصب وقال سلمته اليك فقال المغضوب منه لا قبل لا يجتث وبين
الغاصب من ضمان الرد انتهى وفيها رجل حلف ليعجز عن قضاء ما عليه
لعنان فانه يبيع ملكا القاضي يبيع عليه قوله والبيع به قصا
لا الهبة اي لو حلف ليقضين دينه اليوم فباع متاعا لصاحب الدين فنقد
قضا دينه وبرؤوس وهب الدين من المديون فليس بقضا لان
قطا الدين طلبة المتاع وقد تحققت بمرء البيع ولا مقاصدة في الهبة
لان القضاء فعله والهبة استفا من صاحب الدين أطلقه فشمم ما قبل
قبض المبيع واشترط قبض المبيع في الجامع الصغير وقع اتفاقا للبتغالبين
في الذمة لانه شرط للبر حتى لو ملك المبيع لا يرتفع البر المحقق بطلان
التمن وشمم المبيع الفاسد كذا يشترط قبض المبيع فيه لوفوق المناقضة
لانه لو ملك قبله فيه تحقق المقاصدة ولو كان الحالف هو الطالب بان قال
والله لا قضين ديني اليوم فالحكم كذلك وشمم ما اذا كان المبيع مملوكا للحالف
او لغيره ولذا قال في الظهيرية ان نقض المستحق مملوكا فاسد فممكن
المديون ما في ذمته واشار المصم بالبيع الى كل موضع حصلت فيه المقاصدة
بينهما فلذا اقاوا الزوج الطالب امرا المطلوب على ذلك المال فدخل عليها او
وجب عليه للمطلوب دين بالجناية او الاستهلاك لا يجتث وافاد المصم
بقوله لا الهبة انه ليس بقضا ولم يتعرض للبحث لانه لا يجتث في البين والتمن
لان البر عن مكن مع هبة الدين وامكان البر بشرط غير النقا كما هو شرط
الابتوا كما قدمناه في مسئلة الكور وعلي هذا لو حلف ليقضين دينه غدا
فقضاه اليوم وحلف ليقضين فلانا غدا فمات اليوم وحلف لياكل هذا الرغيف

فاكله اليوم فانه لا يجنت وتقدم نظايرها وهذا فروع حسنة مذكورة
 في التمهيد لو قال لغريمه والله لا افارقك حتي استوفي منك حتي شمر
 انه اشترى من مديون عبد بذك الدين من قبل ان يفارقه ثم فارقه
 قال محمد رحمه الله علي قوله من لا يجعله حائثا او قتب الدين له قبل
 المفارقة وقبل المديون ثم فارقه لا يجنت وهو قول ابي حنيفة فلهذا
 ينبغي ان لا يجنت وعلي قوله من يجعله حائثا في العتبة وهو قول ابي يونس
 يكون حائثا ههنا وان لم يفارقه حتي مات العبد عند المبيع ثم فارقه
 حث ولو باعه المديون عبد الغريم بذك الدين ثم فارقه الحالف بعد
 ما قبض الغريم العبد ثمران مولي العبد استحققه فلم يجز البيع لا يجنت
 الحالف لان المديون ملك ما في ذمته بهذا البيع لان ثمن المستحق ملوك
 ملكا فاسد ولو باعه المديون عبد علي انه بالحالف فيه وقبضه الحالف
 ثم فارقه حث ولو كان الدين علي امرأة فحلف ان لا يفارقه حتي يستوفي
 حقه منها فنزوجه الحالف علي حاله عليها من الدين فهو استيفاءا عليها
 من الدين ولو باع المديون عبد او امه بما عليه من الدين فاذا هو مبرر
 ومكاتب او امر ولد او كان المبرر او ولد لغريم المديون ثم فارقه الطالب بعد
 ما قبضه لا يجنت ولو قتب الطالب الالف للغريم فقبل او احال الطالب
 رجلا له مال بماله علي مديونه او احال المطلوب الطالب علي رجل وابي الطالب
 الاول لا يجنت الحالف في هذا كله ولو حلف لياخذ من فلان حقه او قال
 لينتقم فاخذ بنفسه واخذ وكيله ففد برقي بميزه وكذا لو اخذه من
 وكيل المطلوب وكذلك لو اخذه من رجل كثر بالمال عن المديون با مر المديون
 او من رجل اخر حاله المديون عليه ففد برقي بميزه كذا ذكره القدوري رحمه
 الله وذكر في العيون اذا حلف الرجل لياخذ ماله من المطلوب اليوم فقبضه
 من وكيل المطلوب حث فان قبضه من متطوع لا يجنت وكذلك لو قبضه من
 كنيبه او محال عليه لم يجنت قال القدوري وكذلك لو حلف المديون ليقضي
 فلان حقه فامر غيره بالاداء او احال فقبض برقي بميزه وان قضى عنه
 منبرع لم يبر وفي حلف لا يقبض ماله علي الغريم فاحال الطالب رجلا ليس
 له علي الطالب شي علي غريمه وقبض ذلك الرجل حث في بميزه وان كانت
 الحوالة قبل اليقين لم يجنت وعلي هذا اذا وكل رجلا يقبض الدين من المديون
 ثم حلف ان لا يقبض ماله عليه فقبض الوكيل بعد اليقين لا يجنت وقد قيل
 ينبغي ان يجنت وهذا الذليل فانه هذه المسئلة علي ما اذا وكل رجلا ان يزوجه
 امرأة او كله ان يطلها ثم حلف ان لا يتزوج ولا يطلق ثم فعل الوكيل ذلك حث
 ولو حلف لا يقبض دينه من غريمه اليوم فاشترى الطالب من الغريم شيئا في
 يومه وقبض المبيع اليوم حث وان قبض المبيع غدا لا يجنت ولو اشترى منه

شيا بعد اليقين في يومه شرافا سدا وقبضه فان كانت قيمته مثل الدين
 او اكثر حث وان كانت قيمته اقل من الدين لا يجنت وان استهلك شيئا من
 ما اليوم فان كان المستهلك من ذوات الامثال لا يجنت لان الواجب هو
 بالاسهل لا كمثل مثله لا قيمته وان كان من ذوات القيم فان كانت قيمته مثل
 الدين او اكثر حث لانه صار قاضيا بطريق المقاصة ولكن بشرط ان
 يغصب او لا ثم يستهلك فان استهلكه ولم يغصبه بان احرقه لا يجنت
 لان شرط الحث القبض فاذا غصب او لا وجد القبض الموجب للمطالبات
 فيصير قاضيا دينه بذلك اما اذا استهلكه فلم يوجد القبض فعقبة
 فلا يصير قاضيا دينه كرجلين لهما علي رجل دين مستندك فقبض احد
 من المديون ثوبا واستهلكه كان لشريكه ان يرجع عليه بحصته من
 الدين وان احرقه من غير غصب لا يرجع عليه شريكه بشي رجله علي
 رجل ثمن مبيع فقال ان اخذت ثمن ذلك الشئ فامرته طالق فاخذ
 مكان ذلك حنطة وقع الطلاق لانه اخذ عوض الثمن واخذ العوض بثلث
 منزلة اخذ المعوض وهذا لو كان له شريك في ذلك كان لشريكه ان
 يرجع عليه بحصته ولو حلف لا يفارق غريمه حتي يستوفي ماله عليه
 فعقد يجنت براه ويجتظه فهو غير مفارق له وكذلك لو كاد بينهما ستر او
 استطاعة من اساطين المستحور وكذلك لو قعدا حدهما داخل المستحور والاخر
 خارج المستحور ففد فارقته وكذلك لو كان بينهما باب مغلق الا ان يكون المفتاح
 بيد الحالف بان ادخله بيئا او غلق عليه بابه وقعد علي الباب فهذا لم يبار
 وان كان المحبس هو الحالف والمخالي عنه هو المحلوف وهو الذي اغلق عليه
 الباب واخذ المفتاح حث الحالف وفي الجدل اذا مال الطالب او غفل عن
 المطلوب او شغله انسان بالكلام حتي ضرب المطلوب لا يجنت في بميزه
 وكذلك لو حذر انسان عن الملازمة حتي هرب المطلوب لا يجنت في بميزه
 وفي مجموع النوازل رجل حلف بطلاق امراته انه يعطيها كل يوم مائة
 درهما يدفع اليها عند الغروب وربما يدفع اليها عند العشاء قال اذا لم يحل
 كل يوم وليدة عن دفع درهمين في بميزه وسبل الا وحمدكي عمن قال
 لصاحبه الدين ان لم افض حنك يوم العيد فكذا في يوم العيد الا ان
 قاضي هذه البلية لم يجعله عبدا ولم يصل فيه صلاة العبد بل بليل
 لاح غنره وقاضي بلده اخري جعله عبدا قال اذا حكم قاضي بلده
 بكونه عبدا يلزم ذلك اهل بلده اخري اذا لم يختلف المطالع كما في الحكم
 بالرمضان في وسيل ابو نصر البوسني عن من حلف غريمه ان ياتي بتملة
 عند او يريه وجهه فاته فلم يجزه وقد غاب لا يجنت في بميزه انتهى

ها

فه

ما في الظهيرية قوله لا يتنقض دينه درهمادون درهم فتقبض
 بعضه لا يجتنب حتى يتنقض كله منفردا لا يتفرق ضروري لان الشرط
 قبض الكل بوصف التفريق لا نزي انه اصاب التفريق الي دين معرف
 مضاف اليه فينصرف الي كله فلا يجتنب الا به ولا يجتنب بالتفريق
 الضروري وهو ان يتنقض دينه في رويين ولم يتنشا على بيها العمل
 الوزن لانه قد يتنقض قبض الكثرة قوة واحدة عادة فيصير هذا التفرق
 مستثنى عنه واشتار الملم الي ان اليقين لو كانت موقفة باليوميات
 حلق لا يتنقض دينه درهمادون درهم اليوم فيقبض البعض في اليوم
 منفردا ولم يتنقض شيئا لم يجتنب لان شرط الحنث اخذ الكل في اليوم منفردا
 ولم يوجد واليانه لو قبض الكل جملة ثم وجد بعضها استوفته فرد لم
 يجتنب بالرد ما لم يتبين ان السنوفة غير معذرة بها فلم يوجد
 قبض الكل حتى يتنقض التبرك فاذا قبضه وجد قبض الكل منفردا بخلاف
 ما اذا قال وجد بعضها زبوا حيث لا يجتنب مطلقا لانه برحين وجد
 قبض الكل وبالرد لم يتنقض القبض في حقه علي ما مر وقدر بقوله
 دينه لانه لو قال لا يتنقض من دينه درهمادون درهم او ان
 قبضت من ديني درهمادون درهم واخذت من ديني درهمادون
 درهم فتقبض البعض حنث لان شرط الحنث هنا قبض البعض من الدين
 منفردا وفي مسيلة الكتاب قبض الكل بصفة التفرق وفي الظهيرية
 وفي الجبل اذا حلف لا ياخذ ما له الذي علي فلان الاجملة او الاحمرا
 ثم اراد اخذه علي التفريق فالجملة ان يترك من حقه درهمادون
 الباقي كيف يشاء وفيه ايضا اذا حلف لا ياخذ من فلان شيئا من حقه
 دون شيء ثم اراد ان ياخذ علي التفريق او اراد ان يترك بعض حقه
 يجتنب تكن الجملة له في ذلك ان ياخذ غيره فضا عينه فلا يجتنب
 وان لم يكن للمطلوب من يودي عنه وكان للطالب من يقبض المجتنب
 في عينه واذا حلف لا يتنصا فلان فلزمه ولم يتنصا لانه لا يجتنب ان يترك
 وفيها ولو قال لا افارقك اليوم حتي تعطيني حتي اليوم وهو سوي
 ان لا يترك لزومه فمضي اليوم ثم فارقه فلا يجتنب قوله
 ان كان لي الاماينة او غيرا سوي فكذلك المجتنب بملكها او بعضها لان
 عرضه نفي ما زاد علي الماينة وكان شرط حنثه ملك الزيادة علي
 الماينة لان استثنائها الماينة استثنائها وجمع اجزاها وغيرا سوي
 كاللان كل ذلك اداة الاستثناء فيكون ملك الدرهم او بعضها
 لانه لو قال ان كان لي الاماينة درهم فلم يكن له درهم وكان له

ديننا حنث لان الدرهم مال الزكوة والمستثنى منه يكون مال الزكوة
 وكذلك لو كان عند التجارة او عرض للتجارة او سواها مما يجب فيه الزكوة
 يجتنب سواها ان نصاها او لم يكن ولو ملك عبد المجزأة او مال يسره من
 جنس الزكوة كالدار والعقار والعروض لغير التجارة لا يجتنب في عينه لانه لم
 يوجد المسماة كذا في شرح الطحاوي وفي الجامع الصغير عبده حران كنت
 امك الا خمسين درهم فلو لم يملك الا عشرة لم يجتنب لانها بعض المستثنى ولو
 ملك زيادة علي خمسين ان كان من جنس مال الزكوة حنث وفي خزائن
 الاكمل لو قال امراته طالق ان كان له مال وله عروض وصبا وود وغير
 التجارة لم يجتنب وفيه بقوله ان كان لي الاماينة لانه لو اختلف في قدر الدين
 فقال لي عليك مائة فهذا النفي للنقصان لانه قصد بيمينه الرد
 علي المنكر وكذا لو ادعي انه اعطاني مائة مثلا فقال زيد لم يعطيني
 الا خمسين فقال كنت اعطيتك الاماينة فانه يجتنب بالاكل كذا في شرح
 التذير وفي الظهيرية ولو قال ان قبضت مالي علي فلان شيئا من ديني
 فوفي المساكين صدقة يعني ماله علي فلان فتقبض منه تسعة فوجدها
 رجل ثم قبض الدرهم الباقي يلزمه التصديق بالدرهم الباقي ويضمن مثل
 ما وهبه وينصدق بالظمان ولو قال لان تركت حتي يخرج من هذه
 الدار فطلب منه ان يتركه فقال قد تركت ثراي ان يخرج فان يجتنب
 بقوله تركت انتهى قوله لا يفعل كذا تركه ابد لانه نفي الفعل
 مطلقا فيفهم الامتناع ضرورة عموم النفي فيكون اليقين مطلقة
 عن الوقت لانها لو كانت مقيدة به كقوله والله لا فعل كذا اليوم فمضي
 اليوم قبل الفعل يفي بيمينه لانه وجد ترك الفعل في اليوم كله ولذلك
 ان هلكت الخائف والمحلوف عليه بر في بيمينه لان شرط البر عدم الفعل
 وقد تحقق عدمه كذا في المحيط وقد منافي اول كتاب الايمان انه لو
 قال والله لا افعل كذا الزايعين النفي ويكون لامتناع وليست للامتناع
 لانه لا يجوز حذف نون التاكيد ولا منه في الاثبات فليحفظ هذا وفي
 شرح المجمع قوله لا يفعل كذا تركه ابا ان اليقين لا يتخل بفعله
 وهو سوي بل يتخل فاذا حنث بفعله مرة لم يجتنب بفعله ثانيا
 قوله لينقلبه بر مرة اي بفعل المحلوف عليه مرة واحدة
 فاذا تركه بعد ذلك لا يجتنب لان الملزم بفعل واحد يعني اذا لمقام
 مقام الاثبات فيبري اي فعل فعله وانما يجتنب بوقوع الياس
 عنه وذلك بموته او بفوت محل الفعل فيكون اليقين مطلقة
 لانها لو كانت موقفة بوقت ولم يفعل فيه لم يجتنب بمضي الوقت ان
 كان الامكان ان لم يبق بان وقع الياس بموته او بفوت المحل لانه في

الموقفة لا يجب عليه الفعل الا في اخر الوقت فاذا مات الفاعل وفات
المحل استحال البر في اخر الوقت فنبتل اليمين علي ما ذكرنا في مسئلة
الكور وسميا في فيه خلاف اي يوسف في قوت المحل وفي الوقعات
حلف ان فعلت كذا اما دمت بخاري فامرأته طالق فخرج من بخاري
ثم رجع ففعل لا يجنث لانه انزني اليمين حلف لا يشرب النبيذ فما دام
بخاري وفارق بخاري ثم عاد فشرب لا يجنث الا اذا عني بقوله
ما دمت بخاري ان يكون بخاري وطنا لانه جعل كونه بالكون في
غاية ليمينه ونظامه في الفصل الرابع منها قوله ولو حلف
قال ليعلمنه بكل داعي دخل البلدة سبيد بغير امر ولا يمينه بيان لكون
اليمين المطلقة نصير مقيدة من جهة المعنى كما في هذه المسئلة
لاننا مطلقه من حيث اللفظ لكن لما كان مقصود المستخلف دفع
شره او شر غيره بزجر فلا يمين فابحة بعد زوال سلطنته والزوال
بالموت وكذا بالعرف في ظاهر الرواية او اذا عد بالدار والعين
المهلين كل مفسد وجمعه دعار ومن الدعوى وهو الفساد ومنه
دعوى العود يدعى بفساد العين في الماضي وفقرها في المضارع اذا فسد
واذا تنقيد بغير امر ولا يمين بطلت اليمين بعين له ولا تعود بعد تنقيد
في المضارع اذا فسد ولم يترك المصان اليمين علي التوطا والتراخي وفي
التبيين ثمان الخالف لو علم التاعز ولم يعلمه لم يجنث الا اذا مات
هو والمستخلف او عزل لانه لا يجنث في اليمين المطلقة بمجرد الترك
بل بالباس عن الفعل وذلك بما ذكرنا الا اذا كانت موقفة فيجث
بمضي الوقت مع الامكان والا فلا انزني وفي فتح القدير ولو حلف
باعتقاد هذه النور لم يكن بعينه نظرا الي المقصود وهو المبادرة
لزجره وقد دفع شره فالداعي يوجب التنقيد بالعرف فور علمه انزني
وليس العموم في قوله بكل داعي باحة لانه لا يمكنه ان يعلمه
بكل داعي في الدنيا وانما مراده بكل داعي يعرفه او في بلده او دخل
البلد واشتد المص رحمه الله الي مسأيل منها لو حلف رب الدين
عربي او كفيل بامر المكفول عنه ان لا يخرج من البلد الا باذنه
تنقيد بالخروج حال قيام الدين والكفالة لان الاذن انما يصح عن له
ولا يمين المنع ولا يمين المنع حال قيامه ومنها لو حلف لا يخرج امرأته
الا باذنه يمين حال قيام الزوجية بخلاف ما اذا قال ان خرجت
امرأته من هذه الدار فعنده حر ولم يعيده بالاذن او حلف
لا يقبلها فخرجت بعد ما ابانها او قبلها بعد ما ابانها حيث يجنث لانه
لم يوجب فيه دلالة التنقيد في حال قيام الزوجية وعلي هذا لو

قال لامرأته كل امرأة ان تزوجها بغير اذ بك طالق فطلق امرأته طلاقا باينا او
ثلاثا ثم تزوج بغير اذ بها طلقت لانه لم يقيد بيمينه بينا النكاح لانها
انما تنقيد به لو كانت المرأة تستفيد ولاية الاذن والمنع يعقد النكاح
ومنها لو ان سلطانا حلف رجلا ان لا يخرج من البلد الا باذنه ثم خرج
سجد عزله بدون اذنه لا يجنث لان اليمين تقيدت بحال قيام السلطنة
كذا في المحيط ولم ار حكما ما اذا حلفه وال ليعلمنه بكل داعي ثم عزله
من وظيفته ونولي وظيفته اخري اعلا منها كما لو ادوا اذا حلف
عقرا ثم صار ذالبا وهو المسمي في زماننا بالصوباشاة وينبغي ان
لا تبطل اليمين لانه صار ممكنا من ازالة الفساد اكثر من الحالة الاولى
يبر بالنية الاولى قوله يبر بالنية بلا قول بخلاف البيع فاذا
حلف ليعين فلان فوجب له فلم يقبل فانه يبر ولو حلف ليعين
كذا فباعه فلم يقبل المشتري لا يبر وكذا في طرق التني والعرق ان الهبة
عقد تبرع فيتم بالتبرع ولهذا يقال وهبت ولم يقبل فلان المقصود
اظهار السماحة وذلك يتم به اما البيع فعاوضه فافتضى الفعل من
الحابين والاصل ان اسم عقد المعاوضة كالبيع والجارحة والصرف والسلم
والنكاح والرهن والخلق بالالايجاب والتبويل معا وفي عقود التبرعات
بالالايجاب فقط كالهبة والصدقة والتجارة وفال رفرهي كالبيع وفي
البيع وما معه الاتفاق علي انه للمجموع فلذا وقع الاتفاق علي انه لو
قال بعثتك امس هذا الثوب فلم يقبل فقال بل قبلت او اجرتك هذه الدار
فلم يقبل فقال بل قبلت التوب قول المشتري والمسناجر لان اقاربه بالبيع
تضمن اقاربه بالايجاب والتبويل وقوله لم تقبل رجوع عنه وكذا علي
عدم الحنث اذا حلف لا يبيع فوجب فقط وعلي الحنث لو حلف ليعين
اليوم فوجب فيه فقط ووقع الخلاف فيه لو كان تلفظ الهبة وعلي
هذا الخلاف الغرض وعن اي يوسف ان قول المستغرض لا يبر منه
فيه لان الغرض في حكم المعاوضة فلو قال اقضني فلان الفاقلم
اقبل لا يقبل قوله وقيل عن اي يوسف حنيفة فيه روايتان والابر
يشتمل البيع من حيث انه يعيد الملك باللفظ دون قبض والهبة
لانه تمليك بلا عوض ولهذا ذكر في الجامع ان في الغرض والابر فاسا
واسمعتنا وقال الحلواني فيهما كالهبة وقيل الاشبه ان يلحق الابر
بالهبة لعدم العوض والغرض بالبيع ولا يعلم خلاف ان الاستغرض
كالهبة كذا في فتح القدير وفي شرح المجموع لابن الملك وههنا دقيقة وهي
ان خصوه الموهوب له شرط في الحنث حتي لو وهب الخالف منه
وهو غايب لا يجنث اتفاقا انزني واشاد المم الي ما في الخاتمة رجل قال

قال ان وهب لي فلان هذا العبد فهو حرفا لك فلان وهبته لك
فقال الخالف قتلته وقبضته قال ابو يوسف لا يعتق لان الهبة هبة
قبل القول قوله لا يشترط رجاءنا لا يعتق بشم ورد وباسمين لان الرحمان
عند الفترها ما يتساقفه ولا يحبه طيبة كما الورقة وقيل في عرف اهل العراق
اسم لما لا يتساق له من القول مما له راحته مستثناة وقيل اسم
لكل ما طال راحته من النباتات وفي فتح الغدير والذي يجب ان يقول
عليه في ديارنا اهدا ذلك كله لان الرحمان من عارف النوع وهو رحان
الحما حرم واما الرحمان النرجسي منه فيمكن ان لا يكون لانهم يلزمونه
التقيد فيقال رحان نرجسي وعند ما يطلقون اسم الرحمان لا يفهم
الا الحما حرم فلا يعتق الا يعني ذلك النوع انتهى وما قاله هو الواقع
في مصر ويشترط بفتح الباء والشين مضارع شتمت الطيب بكسر الميم
وفي الماضي هذه هي اللغة المشهورة الفصيحة واما شتمت اشتمه
بفتح الميم في الماضي وضمها في المضارع فقد انكرها بعض اهل اللغة
فقال هو خطأ وصح عدمه فقد نقلها الفنا وغيره وان كانت ليست
بفصيحة ثم عين الشمر من عقد علي الشمر المقصود فلو حلف لاشمر
طيبا فوجد رجلا لم يعتق ولو وصلت الراجحة الي دهاغه كذا في فتح
الغدير قوله البنفسج والورد علي الورق فلو حلف لا يشترط
بنفسج او ورد او اشترط ورقا لم يعتق ولو اشترط دهنما لم يعتق
لانهما يغنيان علي الورق دون الدهن في عرفنا كذا في الكافي وفي
المبسوط لو اشترط ورق البنفسج لم يعتق ولو اشترط دهنه لم يعتق
لان اسم البنفسج اذا اطلق يراد به الدهن ويسمي بابعه
بايع البنفسج فيصير هو بشرابه مشترك البنفسج ايضا وهو رواية
الجامع الصغير وذكرنا ان رجلا لم يعتق بالورد كالتهم وهذا شيء
ينبغي علي العرف وفي عرف اهل الكوفة بايع الورق لا يسمى
بايع البنفسج وانما سمي به بيع الدهن فبالجواب في الكتاب
علي ذلك ثم شاهد الكرخي عرف اهل بغداد انهم يسمون بايع
الورق بايع البنفسج ايضا وقال يعتق به وقال هكذا في ديارنا
اعني في المبسوط في احدهما حقيقة وفي الاخر مجاز بل فيهما حقيقة
ويعتق فيهما باعتبار عموم المجاز والياسمين قياس الورد لا يتناول
الدهن لان دهنه يسمى زبيبا لا ياسمينا وكذا الخنا يتناول
الورق هذا اذا لم يكن له نية وقال في الكافي الخنا في عرفنا يقع
علي المد فوق قوله حلف لا يتزوج فزوج فزوج فزوج فزوج
بالقول حنت وبالفعل لا يعتق وهذا هو المختار كما في

السنين وعليه أكثر المشايخ والغنوي عليه كما في الحانية وفيه اندفع
ما في جامع الفصولين من ان الأصح انه لا يعتق بالاحارة بالقول ايضا لان
المحرف عليه هو التزوج وهو عبادة عن العقد وهو يختص بالقول
والاحارة اللاحقة كالوكالة السابقة فيكون للفضولي حكم الوكيل
وللمحرف حكم الموكل والاحارة بالفعل بعث المهر أو شيء منه والمراد الوصول
اليها ذكره الصمد والشهيد وقيل سوق المهر أو شيء منه والمراد الوصول
يكني سوا وصول اليها امر لان المحرف بالاحارة بالفعل وهي تحقق بالسوق
وبعث الهدية لا يكون احارة لانه لا يختص بالنكاح ولو قبلها بشهوة
او حاشا لم تكن احارة بالفعل لكن يكره كراهة تخيير لغرب تعود
العقد من المحرم ولو احار في نكاح الفضولي بالكتابة هل تكون
احارة بالقول او بالفعل ذكر في ايمان الجامع في الفتاوى اذا حلف
لا يكلم فلانا او قال والله لا افول فلان شيئا قلنت اليه كتابا
لا يعتق وذكر بن سماعه في نوادره انه يعتق قيد يكون التزوج بعد
اليمين لانه لو زوجته فضولي ثم حلف لا يتزوج فاحار فانه لا يعتق
بالقول ايضا لانها تستند الي وقت العقد وفيه لا يعتق بما شترته
فبالاحارة او لا واشا لمص الي انه لو حلف لا يتزوج عبده او أمته فاحا
بالقول فانه يعتق كما يعتق بالتوكيل لانه مضاف اليه متوقف
علي اذنه ملكه ولا يئنه وكذا الحكم في ابنه وابنته الصغيرين
لو لا يئنه عليهما ولو كانا كبيرين لم يعتق الا بالمباشرة بعد ولا يئنه
عليهما بل هو كالأجنبي عنها فينتقل بحقيقة الفعل وهو مثله
العقد ولو كان الخالف هو العبد او الابن فزوجته مولاة وهو كاره
او ابوه وهو محنوت حيث لا يعتقان به بخلاف المكره لو جود الفعل
منه حقيقة دونها وفي جامع الفصولين قال كل امرأة تزوجها
او تزوجها غيبا لا علي واجيزه في طالق ثلاثا لا وجه لجوازه
وفي رقم حرم خيلته ان يزوجه فضولي بلا امرها فيجيزه
هو فيعتق قبل احارة المرأة لا الي غير العدم الملك ثم يجيزه فاحا
لا تعمل فيجوز ان فيجوز اذا اليمين انعتقت علي تزوج واحد
وهذه الحيلة انما يحتاج اليها اذا قال في حلفه واجيزه اما
اذا قال لم يقل قال النسخي يجوز للفضولي لاجله فتطلق ثلاثا اذ
الشرط تزويج الغير له مطلقا ولكنها لا تخرم عليه لطلاقها قبل
الدخول في ملك الزوج اقول فيه نسامح لان وقوع الطلاق قبل
الملك محال انتهى وفي الخلاصة لو قال كل امرأة تزوجني نكاحي

دونها

في طالق فترد بمنزلة ما لو قال كل امرأة تزوجها وكذا لو قال كل امرأة
 تضرب خلا لاي ولو قال كل عبد يدخل في ملكي فهو حر فاشترى فضولي
 عبد افا جازي بحق بالفعل بحيث عند الكل ان الملك اسما بالثبوت انتهى وعند
 في عمدة الفتاوى للاول بان الدخول في النكاح ليس له الاستتباب واحد
 النكاح فلا فرق بين ان يكون يذكره او لا انتهى فعلى هذا لو قال كل امرأة
 تدخل في عصمتي فهي طالق فانه يجوز فضولي ويجوز بالفعل ولا
 بحيث كما لا يخفى وفي الفتية ان تزوجت فاعدها بيدك فزوجها
 فضولي فاجازي بالفعل لا يصير الامر بيدك انتهى ونعمنا نعلق كثير
 الوقوع في معروها وان يقول ان تزوجت امرأة بنفسي او بوكيلي
 او بفضولي فانت طالق فهذا مخلص قلت اذا اجاز عقد الفضولي
 بالفعل فلا يتبع عليه طلاق لان قوله او بفضولي معطوف على قوله
 بنفسي والتعامل فيه تزوجت وقد صرحوا بانه حقيقة في القول
 فقوله او بفضولي انما يتصرف الى اجازته بالقول فقط فلو زاد
 عليه او دخلت في نكاحي او في عصمتي فالحكم كذلك كما قدمناه من
 ان الدخول فيه ليس له الاستتباب واحد وهو التزوج وهو لا يكون
 الا بالقول فلو زاد عليه او اجزت نكاح فضولي ولو بالفعل فلا مخلص
 له الا اذا كان المعلق طلاق المتزوج فرفع الامر الى شافعي لينسخ
 اليمن المضافة كما قدمناه في باب التعليق قوله وادارة الملك
 والاحارة لان المراد به المسكن عرفا فدخل ما يسكنه باي سبب
 كان باحارة او اعادة او ملك باعته او عموم المجاز ومعهناه ان
 يكون محل الحقيقة فردا من افراد المجاز لا باعتبار الجمع بين
 الحقيقة والمجاز فبدنا بان تكون مسكنه لانه لو لم يكن
 ساكنا فيها وهي ملكه لا يجتث قال في الوقعات حلف لا يدخل
 دار فلان فدخل دار بين فلان وغيره وفلان ساكنها لا يجتث
 الا ان بيد الربيل على كذا الغلة وغيرها واطلق في الملك فشمع
 الدار المشتركة فلو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار بين فلان
 وغيره وفلان ساكنها لا يجتث لان جميع الدار تضاف اليه بعضها
 بالملك وكلها بالسكنى ولا بد ان يكون ساكنا فلان بها لا بطريق
 التبعية فلو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارها وزوجها ساكن
 فيها لا يجتث لان الدار تنسب الى الساكن والساكن هو الزوج كذا
 في الوقعات وقد قدمنا في بحث الدخول قوله حلف لامان
 له ولاد بن علي مفلس او صلي لا يجتث لان الدين ليس بمال وانما
 هو



هو وصف في الذمة لا يتصور قبضه حقيقة ولهذا قيل ان الدين
 يقتضي بامثالها على معنى ان المتبوض مضمون على القاض
 لانه قبضه لنفسه على وجه التملك ولرب الدين على
 الدين مثله فالتقديرات قصاصا فصار
 غيره حقيقة وشرعا اما الحقيقة فظاهر
 واما الشرع فلا حاجة الى استفاط
 اعتباره لان التصرف في
 قبل القبض جاز
 والمفلس بالتشديد
 رجل حكم
 القاضي
 بافلاسهم والملي الغني ذكره مسكين



Kütüphane	
Kıtibi	Hacı Beşir Ağa
Yeni	243
Eski	Kayıp